

(قوله والخلافة الخ) قال الزملي ذكر شيخ الاسلام زكريا شرح الروض هنافروا وقواعد الانا بها قال فرغ قوله أي العاقل لا خلافة  
تكرس الخاء صار في الشرع عن اشتراط خيار الثلاث وسعنا خلافاً ولا بدعية فان أطلقها على لساها ليل ولا حال أحد هما معاها  
صحيح أي تمت الخيار وان أسقط من شرط له الخيار ثلاثة أيام خيار اليوم الاول بطل الكل قال في المجموع وان أسقط خيار الثالث لم يسقط  
ماده أو خيار الثاني بشرط أن يبقى خيار الثالث يسقط خيار اليومين جميعاً لأنه كما لا يشور أن بشرط خيار امتزاجاً عن العقد لا يجوز  
أن يسقط خيار امتزاجاً وانما أسقطه لليومين تعليلاً لا إسقاطاً لأن الأصل لزوم (٣) العقد وانما حذر خيار الشرط  
رحمة فاداً عرسله خلل

حكم لزوم العقد اه  
فإنه لم يحدد موافقة المدعي  
وإنه تعالى أعلم اه (قوله  
فهو كالمصحيح ثبت فيه  
خيار الشرط) قال في جامع  
المصولين حتى لو باع قفا  
بألف درهم ورطل حجر  
بحجارة فيه وحجر لم يحز  
(قوله وأما إذا اشترى  
قفاً بثلثمائة درهم  
فله ثلاثة أيام جاز كسائر  
المصنف في الثلاثين  
على المشتري أن يرد يومين  
أولى خط أنه لا يستلانه  
لم يحكم من الانتفاع بحكم  
الخيار لأنه لو انتفع بطل  
خياره (قوله فهي حصة  
عشر موصفاً) رادى النهر  
واحدة أخرى وهي الأقاله  
حيث قال وفي السراية  
الأقاله كالبيع يجوز شرط  
الخيار فيها وروى على  
ما لا يصح الوصية أحد من  
تعليل فاصحان الآتي فقال  
وقياسه أن لا يصح في الوصية  
ولطم القسمين ولم يستوف

قد أساسته آفة في رأسه فكسرت أسنانه وكان لا بدع على ذلك التجارة فكان لا زال يمين فأى  
الذي صلى الله عليه وسلم ذكره ذلك فقال له إذا أنت باعت قتل لاحد منكم ثم أتى كل سلعة فتبعها  
بأخبار ثلاث ليال فادار بيعت فاسك وان سقطت فادردع على صاحبها وحسن بيعت الخاء الممهله  
والباء الموحدة والخلافة الخاء ع فائدة قوله لا خلافة أي لا بدعية في الدين لأن الدين الصيغة وللإعلام  
بأنه ليس من دوى المصارف بالبيع فالواجب بصيغته ولا تعدوه شيء أعيد ادعى معرفته بل الصحوه  
لأنه ليس علمها كذا في فتح الناري والأمة شحة نصب أم الرأس وكان حسان ألغى بالدم فكان  
يقول لا بدعية وقوله إذا أنت باعت شامل للنايع والمشتري وبه ادفع قول سيبان الثوري أنه لا يشور  
اللاشئ في عمل بمحدث الخاء كخلف له الخيار فيما اشتراه ولا به أعاد الخاء إلى دفع العين بالردى وهما  
فيما سواء وفي الحاية إذا شرط الخيار لما لا يشت حكم العقد أصلاً اه وقيد قوله للتأيين الدال على  
أن الشرط كان بعد العقد أو مقارناً له لا إحترازاً عما إذا كان قبله ولو قال جعلتك باختيار في البيع الذي  
لقدعه ثم اشتري مطلقاً ثبت كذا في التارعية وأطلقه فشمع البيع الماسد فهو كالمصحيح ثبت فيه خيار  
الشرط ولما كان خلاف الأصل فاداً إحتماً في اشتراطه بالقول لم أذكره عبد الامام في طاهر الرواية  
وعند محمد القول لبدعية والسبب لا لا شئ كذا في الحاية وشمل ما إذا شرط وقت العقد وأخفاه ولو قال  
أحد هما بعد البيع ولو بأيام جعلتك خيار ثلاثة أيام صحيح أجمعاً ولو شرط بعده أنه يرد من الثلاثة وقد  
العقد عنده خلافاً لما كلاً أو أخفاها بعداً فانه يلحق ويعد العقد عنه وعدهما لا يعد  
وبطل الشرط وفي جامع المصولين هو يصح في ثمانية أشياء في بيع وأما في وقعة وصلى عن مال  
نعمه وبغيره وكثاته ورجع وعق على مال أو شرط للزاة والقن ولو شرط الخيار للراهن حار  
للزمن أنه نقض الرهن متى شاء لا خيار ولو كحل سمس أو مال بشرط الخيار للكتول له والكتول  
جار اه ويصح شرط الخيار في الأبراء بان قال أبرأتك على أني بالخيار ذكره في الاسلام من بحث  
الهرل ويصح أيضاً شرط في تسليم الشفعة بعد طلب المواتبة كرهياً يصاد ويصح اشتراطه في الخوالة  
أيضا في الوقت على قول في يوسف وينفي بختة في المزارعة والمعاملة لاها الحارة فهي حصة عشر  
موصفاً ولا يصح في السكاح والطلاق واليمين والسر والقرار عقد والعصر والسلم والوكالة عليه  
فاضح أن ما به أن يبدل حل في لازم يتمثل السح وفي الوالوية اخترى عدداً واشترى أن لا يشتري خيار  
يومين بعد شهر رمضان والشراء في آخر رمضان فهو جائز ويكون له الخيار ثلاثة أيام اليوم الآخر من  
رمضان ويومين بعده لأنه سكت عن الخيار يوم العقد وأسكت تصحيح هذا العقد ولعل تصحيح هذا  
العقد باشتراط الخيار يوم العقد ويومين بعد رمضان ولو قال التامع لا يشتري لأخيارك في رمضان  
فالباع فاسد لأنه تدر تصحيح العقد اه وفي فتح القدير لو قال له أنت بالخيار فله خيار الخلف فقط

عدهما لم ترك من القسم الاول السكتاة والمرارة والمعاملة أي المساقاة ومن الثاني الوصية وكأنه ترك السكتاة سهواً وما عداها لانه  
غير منصوص وقد نطمت الجميع مشيراً الى ما فيه البحث فقات يصح خيار الشرط في ترك شفعة وبيع وإبراء ووقف كماله  
وفي قسمة حلق وعقن أقاله \* وصلى عن الاموال ثم الخوالة مكتوبة رهن كذلك أجارة \* وزيد مساقاة مزارعته  
وما صح في صرف سكتاح الية \* وفي سلم بطلان وكلمه كذلك اقرار وريد وصية \* كما سبب بحثنا فغتم دى المقالة  
(قوله تعالى فاصبحنا الخ) ليظهر ذلك في العرف والسلم فانه غير لازم ومحمّل العصح



لشكنا أولى لأن البيع فاسد في هذه الحالة كما في التارحية وتكدا اذا كان المبيع مما لا يتسارع اليه  
 المصداق كان عابثا يتسارع في حكمه في الخاية هل اشترى شيئا يتسارع اليه المصداق على انه خارجة لثلاثة  
 أيام وثلاثة ايام لا يتسارع المشتري على شيء في الاستحسان يقال للمشتري اما ان يفسح البيع واما ان يأخذ المبيع  
 ولا شيء عليك من الثمن حتى تغير البيع أو بعد المبيع عندك دفع المصروف من الخاصين وهو سائر ما وادعى  
 في بدو رجل شراء شيئا يتسارع اليه افساد كل سمكة الطرية ويحدد المدعى عليه وأيام المدعى البينة ويحلف  
 فسادها في مدة التركة فان القاضي يأمر مدعى الشراء أن ينفذ الثمن ويأخذ السمكة ثم القاضي يبيعها  
 من آخر ويأخذ ثمنها ويضع الثمن الاول والثاني على مدعى البينة فان عدلت يرضى المدعى الشراء بالثمن الثاني  
 ويدفع الثمن الاول للمائع ولو صاع الختان عند العدل يبيع الثمن الثاني من مال مدعى الشراء لأن بيع  
 القاضي يبيعه وان لم تعدل اليه فانه يفسق قبة السمكة للمدعى عليه لأن البيع لم ينفذ وبقى أخذ مال  
 الغير بجهة البيع فيكون مضمونا على ما تقيع اه وفي الظاهر به ولو اشترى يساء وكفر ياعلى ان المائع  
 ما خيل لم طرح العرض أو صار الكفري ثم ائتمل البيع لانه لو بقى لقي مع الخيار ولو بقى معه لم يقدر المائع  
 على اجارته وان أبي المشتري لكون المبيع صار شيئا آخر ولو باع قصيلا ولم يقصه حتى صار حيا بطل  
 البيع في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف لا يبطل اه وفي الخاتمة اشترى شيئا في رمضان على انه خيار  
 ثلثه أيام بعد شهر رمضان فسد العقد في قول أبي حنيفة لأن عدده ما قبل الشهر يكون داخلا في  
 الخيار فيسببه ثلثه شرط الخيار أربعة أيام فيفسد العقد بعده وقيل بخلافه الخيار في رمضان وثلاثة  
 أيام بعد رمضان وفيه وزال البيع وكذا لو كان الخيار للمائع على هذا الوجه ولو شرط المشتري على  
 المائع وقال لا خيار لك في رمضان ولك الخيار ثلثه أيام بعد مضي رمضان فسد البيع عند الكل لانه  
 لا وجه له في تسحيح هذا العقد اه والاجابة كما يبيع قبل في البراءة يقاسم آخر على انه خيار ثلثه أيام  
 يجوز وعلى أكثر على الخلاف اه وفي آخر احارات السجيرة قبيل الشفعة اشتراط الخيار في غير العقد  
 لا يفسده وان راد على الثلثة اجماعا اه وهاء ما عايناه في الاحارة البيع فاهما اذا شرطاه بعد العقد  
 أكثر من ثلثه فسد البيع كما قدمناه وأما اشتراطه في الخلع فقدمنا في بابه انه يصح اشتراطه طأ أكثر  
 من ثلثه أيام عنده ويصح اشتراطه في الكفالة أكثر من ثلثة ويصح اشتراطه للجنان وهما في البراءة  
 وأما اشتراطه في الوقف فانه عندنا في يوسف شاه على أصله من اشتراط المذلة لنفسه ولما ائتموا بقوله  
 هناك فيبني أن يبنى بها أيضا في جوار اشتراطه وقد مناه في الوقف وفي المعراج حله وانظر اليه  
 اليوم فان رصيته أسدنه عشرة وهو خيار ولو باع على أن له أن يعله ويستخدمه محازوه وعلى خياره  
 وعلى أن ياكل من ثمره لا يجوز لأن الثمر له حصه من الثمن اه وفي السجيرة وكذلك لو قال هو يبيع  
 لك ان شئت اليوم كان بيعا بخيار (قوله هذا أحار في الثلاث صح) لروال المفسد قبل تشريره فانقلب  
 صحيحا وانفسخ يعود الى من له الخيار وقد اختلفوا في صفة العقد فقيل العقد فاسد ثم يعود صحيحا  
 بزال المفسد وخوف قول العراقيين وعدا انظر اساميين موقوف على اسقاط الشرط فبعضى سوء من  
 الزاعم فسد ولا يقبل صحها وهذا الطريق هي الاوجه واحتارها الامام السرخسي وشتر الاسلام  
 وغيرهما من مشايخ ما وراء النهر كما في الفوائد الطهرية والذخيرة ولكن الاول ظاهر الرواية وفي  
 الخاتمة فان أسقط الخيار في الايام الثلاثة أو أعطي العبد أو مات العبد أو اشترى أو أحدث به ما يوجب  
 لزوم البيع ينقلب البيع جائزا في قول أبي حنيفة ويلزمه الثمن وان حدثت عند المشتري في الايام  
 الثلاثة عيب ان كان عيبا احتمل زواله في مدة الخيار كمرض لا يبطل خياره لأنه لا يملك الرد قبل زوال  
 العيب وان حدث به ما لا يمحتمل الزوال لزمه البيع اه وفي المعراج لو شرط الخيار أبدا أو مطلقا أو

موقنات وقت حصوله والاحراج وأما في رتبة أيام ونحوها فكذلك عند أي حسيبة ولو كان الخيار  
الى قدوم فلان أو الى حدوث الرج فاستطاع من خيار البيع عند أي يوم ولو شرط الخيار لنفسه بعد شهر  
حار عند أي يوم في الشهر وله الخيار بعده يوما كذا في المحتى ولم يؤهم ذكره للاختلاف السابق  
ثمرة ويبنى أنه لو كان عندا فاعتقه قبل قبضه لم يصح على القول باعتقاده فاعدا ويصح على القول  
ما وقف وطاهر الحايبة انه يقبل حازرا بالاعتاق ولم يظهر الثمرة ويمكن أن يقال نظره في حل مباشره  
وحرمتها كالحاي في الأصل عندا معناه الثلاثة أن الفساد على صريين فساد قوي ودخل  
في صلب العقد وهو البطلان والمبدل فساد صعيه لم يدخل في صلب العقد واعدا حل في شرط مستعار  
راشد على العقد فالاول لا ينفصل الى الحوار رفع المصد كالأمانع ما لم يدرجهم ورط من حصرهم خطأ عن  
المشتري الجرا لا ينفصل الى الحوار وأما الفساد الصعيه فكذلك الكتاب وأما ادعاء الى الحصاد  
أو الياس ثم أنظر صاحب الاحل الاحل أو قد انقلب الى الحوار ولومض المدة المحموله بأ كد  
ومن الثاني اشتراطه في عقد السلم فان أنفله من له الخيار قبل العرق صح ان كان رأس المال قائما اه  
بإفراج اه لا يصح تعليق خيار الشرط بالشرط ولو مانع جاز على انه ان لم يتجاوز هذا الشهر فده بقوله  
والالام صح وكذا ادعاء لم يتجاوز مهالي العقد كدائي القسيه (قوله ولو مانع على انه ان لم يقبل الثمن  
الى ثلاثة أيام فلابيع صح والى أر فعلة) أي لا يصح بيعي عدهما قال محمد بن حور الى ما سببه والأصل  
فيه ان هذا في معنى اشتراط الخيار الاد الحايه مست الى الا فساد عدم العقد فحور راعن المطاطة  
في الصبح ويكون ملحقه فالامام رحمه الله تعالى مر على أصله في الملحق به وبني الزيادة على الثلاثة  
وكذا محمد بن حور في الزيادة وأبو يوسف أخذ في الأصل بالآخر وفي هذا القياس وفي هذه المسئلة قياس  
آخر واليه مال زفر وهو ابيع شرط شرط فيه اقاله فاسده لتعلقه بالشرط واشتراط الجميع معا فيه  
مصدق واشتراط الفاسد أولى وجه الاستحسان ما يدا كدائي الهداية وماذ كره من أن أبو يوسف مع  
الامام قوله الاول وقد رجع عنه والذي رجع اليه انه مع محمد كدائي غاية البيان وفي شرح الجمع الاصح  
انه مع أي حسيبة وكثير من المشايخ حكموا على قوله بالاضطرار ويطاهر هذا الشرط أن المشتري ان لم  
يقبل الثمن في المدة فان البيع ينفسح لقوله فلا بيع بينهما ولذا قال في المحيط ويصح البيع ان لم يقبل فان  
كان المبيع عندا فاعتقه أو مانع ثم لم يقبل الثمن حتى مضت الثلاثة بعد عقده وبيعه لأن هذا يعني شرط  
الخيار لان الاحراق والصبح بعلا فبعل للمشتري وهو التقدي الثلاثة وترك التقديها ولو اعتقه راعه  
في خيار الشرط يلزم البيع فكذلك ادعاء ولو اعتقه بعد مضي الثلاثة ولم يقبل الثمن لم يذ كره في طاهر الرواية  
وذ كره في الوادر وقال ان كان قبل القبض لا يفسد عقده وبعد القبض يفسد ويحل البيع فاسد بمعنى  
ثلاثة أيام مبي ترك العقد ولم يجعله مفسوحا لان قوله ان لم يقبل الى ثلاثة أيام فلا بيع ينصا توقيت للبيع  
وليس يفسح له اصاحي ترك التقدي الثلاثة صار كأنه قال بعثك هذا المدة الى ثلاثة أيام فيكون توقيتا  
للبيع وهو لا يفسد التوقيت فصار عمله شرط فاسد فيفسد البيع اه وهذا ما قاله في الفوائد الطهريه  
هامسة لانه لا يفسد حفظها في ادا الم يقبل الثمن الى ثلاثة أيام يفسد البيع ولا يفسخ حتى لو اعتقه  
المشتري وهو في يده بعد لان كان في بدائع اه وقد علمت ما رواه الوادر وفي الحايية ولو مضت  
الثلاثة ولم يستده أشار في المأذون الى انه يفسخ البيع والصحيح انه يفسد ولا يفسخ حتى لو اعتقه  
بعد الايام الثلاثة بعد ان كان في يده وعليه قيمته لان كان في بدائع اه واختلاف السابق فيما  
لو شرط الخيارا أكثر من ثلاثة ثامت هذا فيفسد عده ويرجع بالتقدي قبل مضي اليوم الثالث على  
ماده اليه العراقيون وموقوف على ما ذهب اليه الحراسيون كدائي السجيرة وأشار المصنف

ولو مانع على انه ان لم يقبل  
الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع  
صح والى أر فعلة

(قوله في حل مباشره  
وحرمتها) أي وحرمه  
الماترة أي مباشرة العقد



الى جوار هذا الشرط للنايع وفي الدخيرة وادامع عمدا وقد التفتن على ان النايع ان رد التالى الى ثلاثة  
 ولا يبيع بينهما كان جائزا وهو بمعنى شرط الخيار للنايع اه فان اعتقه النايع صح اعتاقه وان اعتقه  
 المشتري لاصح كدائ الحامية والتحصان في مسئلة الكتاب المتفق هذا الشرط هو النايع مع اسهم  
 جعلوا الخيار للمشتري باعتبار انه المتضمن من امضاء البيع بالنقد ومن فسخه بعده وفي عكسه المنع  
 بهذا الشرط هو المشتري مع اسهم جعلوا الخيار للنايع باعتبار ان النايع متمكن من الفسخ ان رد التالى  
 في المدة ومن الامضاء لم يرد وفي الدخيرة والحامية ولو اشترى عمدا وقصه ثم وكل المشتري رجلا على  
 انه ان لم يقبل التفتن الى خمسة عشر يوما فان الوكيل يفسخ العقد بينهما جارا لبيع لان الشرط لم يكن  
 في البيع ويجوز البيع ويصح الشرط حتى لو لم يقبل التفتن الى خمسة عشر يوما كان الوكيل ان يفسخ  
 وفي الحامية اشترى جارية على انه ان لم يقبل التفتن الى ثلاثة ايام ولا يبيع يدوم اقص المشتري فاع ولم يقبل  
 التفتن حتى مضت الايام الثلاثة حار بيع المشتري والنايع الاول التفتن على المشتري الاول التفتن على المشتري  
 الخيار للمشتري ثلاثة ايام وكذا لو قلنا للمشتري في الايام الثلاثة او ماتت او قلنا له احسب حطاً وعزم الفقيه  
 لم البيع ولو كان المشتري وطناً وهي بكر أو ثوب أو حسي عابها أو حدثت بها عيب لانه لم يحد ثم مضت  
 الايام الثلاثة قبل ان يقبل التفتن حيار النايع ان شاء أحد هاتين المقصان ولا يبيعه من التفتن وان شاء ترك  
 وأخذ منها اه وفي المحيط لقطع المشتري يدها ومضت بها الثلاثة ولم يقبل التفتن حيار النايع ان شاء  
 سلمه اه وان شاء أحد هاتين المقصان وفي التفتن حيار النايع ان شاء أحد هاتين المقصان وفي التفتن حيار النايع ان شاء  
 ثم قال في المحيط فان كان اقتضاه ضمنه من التفتن ما يقصها ولو ولدت بعد الثلاثة وماتت كأن النايع  
 ما خيار ان شاء أحد الولد وصنعت ضمنه من التفتن وان شاء سلم الولد بالتفتن مع أنه لان البيع لا يفسخ  
 لعدم التقدي الثلاثة مادام الولد قائماً بيد المشتري لان الزيادة المصلحة مانعة من الانفساح الا ان مات  
 الاصل وفي التفتن هذا يختار التفتن بضمنه من التفتن ولو كان التفتن عرضاً وعمدا وحدث ذلك كله  
 في الثلاث ثم مضت الثلاث ما يمنع الفسخ اذا كان التفتن دراهم مجعها وما لا ولا وما أنت الخيار  
 هناك أنته هنا ولو مضت الثلاثة ثم حدث ذلك كله فهو مثل الاقالة لانه مضت الثلاثة انتقض البيع  
 وعاد كل عرض ان ملك صاحبه اه نعم ان بالفاخرة بيعا يسمى بيع الامانة كذا كره الرابى  
 ويسمى ايضا الرهن العادى كذا في الملتقط وسماه الفقهاء بيع الوفاء ويذكره في موضع من ثلاثة ففهم  
 كالبرارى من ذكره في البيع العادى ومهم من ذكره ما عند الكلام على خيار النقد كفاضيحان  
 ومهم من ذكره في الاكراه كالمى وذكره ما أنسب لانه من افراد مسئلة خيار النقد وصورته  
 ان يقول النايع للمشتري نعت منك هذا العيب بدس لك على على أى متى قضيت الدين فهو لى أو يقول  
 النايع نعتك هذا كذا على أى متى دفعت لك التفتن تدفع العيب الى فقد احتله وايم على تخمية أقوال  
 مد كورة في البرازة الاول ما اختاره صاحب المطومة انه من حقيقة فلا يملكه المشتري ولا يتمتع  
 به الا باذن البايع وبضمن ما كل من مره وما أتلف من الشجرة ويسقط الدين مهلا كذا ولا يضمن  
 ما زاد كالامانة ويسترد عند قضاء الدين الثاني انه يبيع صحيح ما يقع مشايخ الزمان المعروف وما يبعه  
 البايع من التعمير وأداء الخراج فهو بطريق الرضا الجبر كذا لا يبيع على ترك الوفاء وجعله ما لا يشترى  
 المطالبة بالتالى فان اهدمت الدار لا يبيع البايع على رد التفتن وكذا اذا كان المبيع عيباً هلك فانه يتم الامر  
 ولا سبيل لاحد منهما على الآخر ود كذا في الرابى ان العتري على انه يبيع جائز معيد لبعض أحكامه من حل  
 الاتماع به الا انه لا يملك بيعه للغير الثالث ما اختاره كفاضيحان وقال الصحيح انه ان وقع لم يملك البيع  
 لا يكون رهناً ثم ان شرطاً فسخه في العقد أو تعلل لم يملك البيع بشرط الوفاء أو تعلل لم يملك البيع وعندهما

(قوله وفي الدخيرة والحامية)  
 ولو اشترى عمدا (الح) هذه  
 من مسائن يبيع الوفاء وما  
 ذكره من الحكم على  
 القول الحامس الآتى في  
 كلام المؤلف كذا به عليه  
 في التفسير (قوله لانه من  
 افراد مسئلة خيار النقد)  
 قال في الهراعى يكون من  
 افراد بناء على القول  
 بعساده ان زاد على الثلاث  
 لا على القول بصحته اذ  
 خيار النقد مقيد بثلاثة  
 أيام وبيع الوفاء غير مقيد  
 به انى يكون من افراد

هذا البيع غير لازم فالبيع فاسد وإن ذكر البيع بلا شرط ثم شرطه على وجه الموانع فصار البيع  
ولم يوفاء وقد يلزم الوعد سحاحة الناس فرار من الرما فليح اعتقاد الدين والاحارة وهي لا تصح  
في الكرم وعاري الاحارة الطويلة ولا يكون ذلك في الاستحار فاصطروا الى بيعه ووافاء وما صاق على  
الناس أمر الانسح حكمه وقد نص في عري الرواية عن الامام أن البيع لا يكون تلحظه حتى ضمن  
عليها العقد وهي الوفاء واحد الرابع ما قاله في العدة واستأجره يظهر الدين انه يبيع فاسد ولو أختاره  
بالبيع الحق وأفسده ولو بعد المجلس على الصحيح ولو شرطه ثم عقد المطلقان لم يقرأناه على  
الاول والعقد سائر ولا عري الناس كما في التلحظة عند الامام الخامس ما اختاره أئمة حذرهم انه اذا أطلق  
البيع لشك وكل المشتري وكذا يفسح المبيع اذا أحصر المانع الثمن أو عهدناه اذا أوفاء يفسح البيع  
والثمن لا يعادل البيع وفيه عن فاحش أو وضع المشتري على أصل المائل سحاحا وصح على مائة عشر من  
ديارهم وفي الاصح باب القول السادس ما اختاره الامام الراشد ان الشرط اذا لم يذكر في البيع  
كان بيعا صحيحا في حق المشتري حتى ملك الاروال وزهنا في حق النافع وفيه عنك المشتري نحو رجل يده  
وملكه الى غيره وأحصر على الزاد ادا أحصر الدين لانه كالزاد فمركب من البيع والرهى ككثير من  
الاحكام له حكيم كالمعالي المرس وشرط العوض فعليه كدلك حاجة الناس اليه فرار عن الرما  
فليح اعتقاد الدين والاحارة وهي لا تصح في الكرم وراى عاري اعتقادوا الاحارة السويدة ولا يمكن  
في الاستحار فاصطروا الى بيعه ووافاء وما صاق على الناس أمر الانسح حكمه وقد نص في عري الرواية  
عن الامام ان البيع لا يكون تلحظه حتى ضمن عليها العقد وهي الوفاء واحد واختار الصدرا الشهيد  
تاح الاسلام والامام المريعاني والامام علاء الدين المعروف بدران المبيع بشرط الرد عند التلحظ  
ان المشتري يملكه وقال الامام علاء الدين يملكه ابتعا فان باعه المشتري من غيره أجازوا سوى  
علاء الدين صحة البيع الثاني لانه سلمه النافع الاول الى المشتري وصاح القول السابع انه غير صحيح  
واختاره صاحب الهداية وأولاده ومشايخهم واما عليه الفتوى أعني لبراءة المشتري ببيع من الغير كما  
بيع المكره لا كبيع الفاسد بعد الفسخ ومثل الصدرة به عمل فاسد ما منع من الاسترداد  
بعد البيع من غيره كالمسند وان قصى الدين قال هذا كبيع المشتري من المكره قبله فان أكل  
المشتري منه الكرم والارض والدار قال حكمه حكم الرواى في البيع الفاسد يعنى انه يفسد ادا استهلكه  
ولا يحرم ان يملك كروا واللعنوب القول الثامن الخانع لبعض المحققين انه فاسد في حق بعض الاحكام  
حتى ملك كل مسمما المسح وصح في حق بعض الاحكام كحل الاروال ومناقع المبيع رهن في حق  
المعص حتى يملك المشتري ببيع من آخر ولا رهه ولم يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين  
مهلكه وانقسم الثمن ان دخله نقصان كمال الزهى قلت هذا العتد مركب من العقود الثلاثة كالزاد  
فيها صفة العبر والنقروا لمرحور سحاحة الناس اليه بشرط سلامة الدليلين اما حهما اه وفي المستطرف  
الرواة حيوان غيب الخائفة ولما كان ماؤها الشجر حلق الله يدها أطول من رحلها وهي ألوان  
مخسة يقال لها متولدة من ثلاث حيوانات الساقة الوحشية والصمغ والبقرة الوحشية فيهر والصمغ  
على الناقة فتأني يد كغيره وذلك انه كرم على البقرة فتولد منه الرواة والاصح انه حلت بداه ذكر  
وأشكى كنية الخوامات وقد عرج في البرار بدووعا كثيرة يحتاج اليها مع الوفاء بركها حوا ومن  
الاطاله ويصمى أن لا يعلل في الافتاء عن القول الحامع (قوله فان بقدي الثلاث صح) يعنى في قولهم  
حيضا وقد مضى اعتقاده في الانتداء اما فاسدا وموقوف كمن حيار الشرط ولم أره في الاحتلاف  
اذا أسقطه قبل دخول الرابع جازاها وان دخل نقر فسادا اجازها ولعل التمرة يظهر في حل الاقدام

فان بقدي الثلاث صح

(قوله فليح الخ) هكذا واحد  
نعامة المسح مكررا مع  
الناس وليس تكرارا في  
الخفية بل دعائه لعل  
كل من العوالم فليأمل  
اه مصححه

عليه وعدمه ويمكن أن يقال في ثبوت الملك بالنقص من قال بمصادره أفتقه ومن قال بالوقوف نهاه  
 (قوله وسيل البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه) لأن تمام هذا السبب المراضاة فلا يتم مع الخيار  
 فيستلحق النافع ولا يملك المشتري التصرف فيه وإن قصده من البائع ودل كلامه على أن خيار  
 المشتري يمنع خروج النفع عن ملكه لأصله لا كوة وإن الخيار إذا كان لتمام المخرج المبيع عن  
 ملك البائع ولا يفتن عن ملك المشتري وفي هذا الموضع ان حكم البيع بخياره وقوف على معنى أنه  
 لا يعرف له حكم للحال والخيار مانع من انعقاد الحكم وفي المصراع إلا أن السبب المعقد في الأصل  
 يسرى إلى الروائد المتصلة والمصلحة السكونية محالة عند وجود الشرط فكما ثبت الحكم في الأصل ثبت  
 في الروائد اهـ يعني بالأصل وإن بقي على ملك من له الخيار لا يملك الروائد إذا أحراز البيع وفي الحاشية  
 أن الأولاد لا يكتسبون كساب آبائهم لأن الخيار للبائع تدور مع الأصل فإن أحراز كان للمشتري وإن فسح  
 كانت للبائع وإن كان الخيار للمشتري فثبت عند البائع فكذلك الخواص وإن حدثت عند المشتري  
 كانت للمبيع أو أفتقض قبض هذا فوطسما أعني قوله في دائرة الأصل وفي جامع الأصول  
 لو كان الخيار للبائع فسد المبيع إلى المشتري فلو سلمه على وجه التملك بطل خياره لالو سلمه على  
 وجه الاحتيار ولو سلمه على وجهه فسد المبيع إلى المشتري فلو سلمه على وجه التملك بطل خياره  
 فله خيار بخياره وهو بمنزلة المشتري في المدة أو بأمره أو عنه أو شري من شأنه من المشتري صح تصرفه  
 وبطل خياره ولو اشترى من غير المشتري شيئاً بملك النفع بطل خياره ولم يحرر شراؤه اهـ وكذا  
 في الروائد من الفائدة الرابعة أن خيار السرط في البيع مع الحفظ ولا يطل البيع إلا في مسألة  
 ما إذا شرط الخيار في بيع المصولي فانه مطلق البيع ولا يتوقف لأن الخيار لا بد من الشرط فيكون  
 الشرط مطلقاً كذا في فروق الكرايس وفيه أيضاً من الحاشية والحين بعد الماتين لا يصح الإراء  
 عن الدين قبل لزوم أدائه إلا في مسائل فليطرقه وإذا كان الخيار للنافع فانه يملك مطالعة المشتري بالنفع  
 بخلاف ما إذا كان للمشتري كذا في جامع الأصول وإن هلك في يد النافع انفسح البيع ولا شيء عليه بما  
 كمال المطلق عنه وإن تيسر في يد النافع فهو على خياره لأن ما انتقص بفرضه لا يكون مضموماً عليه  
 ولكن المشتري يتجبر إن شاء أشد به جميع النفع وإن شاء فسح كمال البيع المطلق وإن كان العيب  
 بفعل النافع ينتقص البيع فيه بقدره لأن ما يحدث بفعله يكون مضموماً عليه ونسقط به حصته من النفع  
 كذا في كرايس ثم اعلم أن الخيار إذا كان للنافع ثم أحرازه فملك المشتري يقتصر على وقت الإجارة  
 ولا يسند إلى وقت العقد لما في الحاشية رجل اشترى اسماً من رجل على أن النافع بالخيار ثم مات المشتري  
 فأجاز البائع عتق الابن ولا يبرأ أمه اهـ فعدم إرثه دليل على الاقتدار ولكن عتقه يدل على الاستناد  
 والأدلة في كرايس (قوله ونشئ المشتري بملك النافعة) لأن البيع يفسخ بالهلاك لأنه كان  
 موقوفاً ولا تعاد بدون المحل فيبقى مقبوضاً به على سوم الشراء وفيه القيمة كذا في الهداية والمراد  
 بالقيمة في المشبه والمنشبه به السدل يشمل المشي فانه مضموماً بالمثل والعيب هو المحضون بالقيمة  
 والكلام هنا في موضعين في حكم المشبه وهي مسألة الكتاب والفرق بين هلاكه في مدة الخيار  
 مع فائه أو بعده ما فسح البائع البيع كذا في جامع الأصول وأما إذا هلك في يده بعد المدة من غير  
 فسح فيها فانه يملك بالتمن لسقوط الخيار وفي مسألة الكتاب إذا ادعى النافع هلاكه في يده وجوب  
 القيمة وادعى المشتري أنه أتى من يده فاقول للمشتري مع عيبه لأن الظاهر حيانه وبحوزة البيع  
 على النافع ويتم لأن نصي الثلاثة يسقط خياره وكذا لو كان البائع هو الذي يدعي الاتي والمُدعى  
 يدعي الموت فاقول البائع مع عيبه كذا في السراج والوخاح وليرد كذا المصنف حكم ما إذا دعه عيب

وخيار النافع يمنع خروج  
 المبيع عن ملكه ونقص  
 المشتري بملك النافعة

(قوله وفي الحاشية أن الأولاد  
 والاكتساب الخ) مقتضى  
 هذا أن الزيادة المعصاة  
 المتولدة للأولاد لا تمنع  
 الرد ويبقى الخيار للمشتري  
 معها وهو مخالف لما ساقى  
 في شرح قوله وتم العقد  
 حيث ذكرها مع اتفاقاً  
 وكذا ساقى في قريسي  
 شرح قوله كتعبه (قوله)  
 فعدم إرثه دليل على  
 الاقتصار) قال في الهر بعد  
 أن ذكر قول الحاشية المار  
 أن الأولاد والاكتساب الخ  
 وأما خبر بان هدايع  
 كونه مسنداً به صرح  
 الشارح في الروائد وأما  
 لم يسند الإرث لأن العقد  
 لا يصلح أن يكون سناً  
 كالعتق إذ سنده إنما هو  
 القرابة فتدبره

(أوله وهذا صريح وفلانة) حال الزمى المأثوران ذلك ما دون المشتري لمن البائع وكان شاهداً عليه لانه لم يمدح من الخاطبة  
 صريح فيه ما قبل اه فلت وتقل الطرسوسى عن اتفاقه أصاح حل ببيع سلعه وفعال لغيره انظر وما فاحدها السطر فم اهلكت في  
 يده لا يصح وان هل الباطر بعد ما نظر تم بيع ولو امكن صامداً والصحيح انه لا يكون صامداً الا اذا هل صاحب السلعة بكدا اه  
 وأوله لطرسوسى ما قال المسرى (١٠) أنصا كذا الوافى ما حل عليه كلابهم من عدمه لا كفاءه ناسان النمن من البائع

في هذا المسرى وفي المراج او هاج ان كان من ذواب القمح بحسب سلسه صان ما معص يوم اعص وان  
 كان مسلماً فليس له أن يضمنه بفساده سببه الا اه وفي جامع الحوالم باع أرضاً بتمار وعاضا فمقص  
 البائع في المده فحق الارض بمصوبه بالعه على المسرى وله حقه التي دفعه الى البائع ولو ادس  
 البائع بعده للمسرى في رعاها فم رعاها صر الارض امانة عند المسرى والبائع أحد هاهم هي ساء  
 قبل أداء النمن وانس للمسرى حقه ما لم ين له ما رعاها صار كانه سلبها الى الدائع اه وأما  
 الباقي أعنى المسبه وهو المصوب على سوم الشراء فاطلقه في الهدايه وهداه في أكثر الكتب بان  
 سمي ثبه وعباره الصدر الهندي اعناوى الصعري المصوب على سوم الشراء اعتبا يكون مصوباً  
 اذا كان النمن مسمى نص عليه القعه أو بالبيع في بيع العيون فاهد كذا قال ادهم هذا الرب  
 فان رصنه اسره فدهنه بهك لا يصح وان قال ان رصنه اسره فدهنه بهك فذلك فاهه  
 اصح القعه وبنه القوى اه وفي الظاهر به أن هذا السطر في ظاهر الروايه ودكر لطرسوسى  
 في أنصع الوصائل بعدد كرمعولات فمحرراًه مصوبون ان دكر النمن حاله المساومه والمراد به دكر  
 النمن فيه من حاب المسرى لمن حاب البائع وحده فاهه قال في القعه عن أبي حنبله فاهه هذا  
 انبوب بعسره فقال هاهم هي أنظر اليه فان رصنه أحدته بعسره فصاع فهو على ذلك النمن فحل دكر  
 اابع رصنه ليس عوضاً للصهان وكذا في المسئله التي دكر بعد هدهه لو قال ان رصنه أحدته بعسره  
 فاهه همه ولو قال صاحب النوب هو بعسره ففعال المساوم هي أنظر اليه وقصه وصاع لا يرميه شيء  
 فعلمنا أن المراد دكر النمن من حبه المساوم لامن حبه البائع وحده الى آخر ما أطال فيه وقال فليعتق  
 هذا الخبر ربه فاهه حله فله وحقنا رمان النمن من حبه البائع وحده اذا أحدته المشتري  
 بعده على وجه السوم كذا لصحاه قال في الحاده رجل طلب من رجل ثوباً لمشتري فاعطاه البائع ثلثه  
 أبواب ففعال هذا بعسره وهذا بعشر من وهذا ثلاثين فاجل الثوب الى امريك فأي ثوب ترضى بعده  
 مك عمل فملك عند المشتري قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان هلك السكامل حله  
 أو على العاف ولا يدرى الذي هلك أو لا والذي بعده ضمن المشتري ثلث كل ثوب وان عرف الاول  
 لرمه ذلك انشوب والثوبان امانة بعسره وان هلك الثوبان ونسب البالب فاهه ورد الثالث لانه امانة  
 وأما الثوبان لرمه نصف من كل واحد منهما اذا كان لا يعلم أيهما هلك أولاً وان هلك واحد ونسب  
 ثوبان لرمه من الهالكين ورد الثوبان وان احرق الثوبان ونقص الثالث ثلثه أو ربه ولا يعلم أيهما  
 احرق أو لا وردنا في من الثالث ولا ضمن نقصان الحرق بعسره و لرمه نصف ثمن كل واحد من  
 الثوبين اه وهذا صريح في أن ناسان النمن من حقه البائع مكفي للصهان وفي الخلاصه والبراز به  
 ادهنه ان رصنه اسره فدهنه فصاع لا يصح ولو قال ان رصنه اسره فدهنه بعسره فدهنه فصاع  
 ضمن اه وهذا صريح وفلانة وهذا منه على المصوب على سوم الشراء بالمصوب على رجه البطر

فقد وهذا بعد ما في شرح  
 بطم الكرم فلامه لندسى  
 من ان المؤلف لم يذكر مراد  
 لطرسوسى فله على  
 الخساً وذلك انه أراد انه  
 لا يضمن نسبه النمن من  
 الخاسر جمعاً أو حكماً  
 أما الاول فظاهر وأما  
 الثاني فما ن سمي أحدهما  
 وسافر من آخر ما يدل  
 على الرضا به كما في قوله  
 هاهه فان رصنه أحدته  
 بعسره فان سلعه تعد  
 قوله دليل الرضا بخلاف  
 قوله حتى أنظر فاهه لم  
 يوافقه على ما سمي ل  
 سله بصان البطر وأعرض  
 عما سمي وجمع ما ذكره  
 وقصه نسبه أحدتهما  
 وحكموا بالصهان فهو من  
 ذلك القسم الثاني عند  
 التأمل ومن نظر عباره  
 لطرسوسى وحدها سادى  
 عماد كرم اه ولم أرى  
 كلام لطرسوسى ما سادى  
 عماد كره لى الذى صرح  
 به ان الصهان فيما لو دكر  
 النائع والمساوم في ساء  
 المساومه بما أو دكره

المسرى رصنه وقال صالو كان يكتفي بدكر النمن من حبه البائع وحده لكان عفا الصهان في  
 فو لم قال صاحب النوب هو بعسره أو حده بعشره وقال المساوم هاهم هي أنظر اليه وقصه وصاع وهلك في يده ضمن وقد نصوا في  
 جميع الكتب انه لا ضمن وضوا في جميع الصور الى فماد كرم النمن من حبه المساوم وحده انه ضمن اه وبعد هذا فظاهر ان  
 المراد هو ما به المندسى وان كان بعد ما من كلام لطرسوسى وذلك ان النسبه اذا كانت من المشتري صح باعتقار ان البائع الما يملكه  
 المنع من راضاهم فكذا اذا كانت من البائع وقصه المسرى راضاهم

(قوله فإلى الفصل الآخر) قال في الهبر وأقول في التثنية خاتمة أخر رجل ثوباً قال أذهب به فإن رصيت اشتريته فذهب به وضاع الثوب ولا تنج عليه ولو قال إن رصيت أخذته بعشرة فصاع فهو صامص فيه وفي المصاب وعليه الثوبى وهذا اسماء على أن المقصود على سوم الشراء عما يكون مضموماً إذا كان الثمن مسمى له وهذا القواعد من مسمى فروق الكرايسى من أنه في الثمن يكون بيعاً له (قوله ليس بصحيح لما في الحاشية الخ) قال في الهبر لا نسلم أنه غير صحيح إذ الظر سوسى لم يذكروا عقداً بل قلنا على المشايخ صرح به في المتن وعلمه في الحقيقة ما به صار وأصابعه المبيع دلالة حلاً لقوله على الصلاح (١١) والسداد وعرض الحاشية إلى ما ينال المتن غير أنه قال وفي القياس

بحسب القصة قال المقصود على سوم كراه على أصحاب الفتاوى أنما قال إن رصيت اشتريته والدليل على الفرق بينهما ما في الحاشية قال ولو أخذ ثوباً على المساومة ودفعه إليه البائع وهو يساومه والبائع يقول هو بعثته وهو على الثمن الذى قال البائع حتى رد عليه المشتري وإن ساءمه فقال المشتري حتى أنظر إليه فدفعه فصاع منه وليس على المشتري شيء لانه أعما أخذته المطر وإن أحده على غير المطر ثم قال حتى أنظر إليه فقوله حتى أنظر إليه لا يخرج عن الصمان أنه هذا صريح في الفرق بينهما وفي الدخيرة مع ما لا يفي بوسع رجل سوم رجل ثوب فقال صاحب الثوب هو بعثته فقال المساوم هاته حتى أنظر إليه فدفعه إليه على ذلك فصاع لا يلزمه شيء عال فقال لانه أحده على المطر إشارة إلى أن هذا ليس بمقوض على سوم الشراء أنه وهذا صريح في الفرق بينهما أيضاً وفي الفتاوى الظهير بقره رجل قد أخذ هذا الثوب لك بعشرة فقال هاته حتى أنظر إليه أو قال حتى أرى به عبرى فأخذه على ذلك فصاع في يده لم يمن في قول أى حصة وأنى بوسع ولو قال هاته فإن رصيت أخذته فصاع كان عليه الثمن أنه وهذا صريح أيضاً فثبت هذه القول من الكتب المتقدمة أنه لا فرق في القرض على سوم الشراء بين بيان الثمن من البائع أو من المشتري وحده ولقد صدق حتام المحققين إمامهم في فتح القدير حيث قال في كتاب الوقف أن الظر سوسى بعيد عن الفقه ثم رأيت الفرق بينهما أيضاً صريحاً في فروق الكرايسى ومنها قلت قال لو قال هذا الثوب لك بعشرة فقال هاته حتى أنظر إليه أو حتى أرى به عبرى فأخذه فصاع قال أبو حنيفة لا تنج عليه يسمى بمالك أمناه وإن قال هاته حتى أنظر إليه فإن رصيت أخذته ذلك فعليه الثمن والفرق أن في الفصل الأول أمره بلباسه إليه وألزمه به غيره وذلك ليس يبيع فمافى الفصل الآخر أمره بالثمن به ليرصه ويأخذه وذلك يبيع بدون الأمر مع الأمر أولى أنه والظاهر من كلامهم أنه لا فرق بين المالك أو الاستهلاك وما في الدخيرة عن أبي يوسف أن المقصود على سوم الشراء مضمون الثمن يحول على القصة وما ذكره الظر سوسى من أنه إن هناك فمضمون القصة وإن استهلكه فمضمون الثمن ليس بصحيح لما في الحاشية إذا أخذ ثوباً على وجه المساومة بعد بيان الثمن وذلك في يده كمن عليه فيه وكذا لو استهلكه وأرث المشتري بعده موت المشتري أنه والأورث كالورث وأمام مقوض الوكيل بالسوم فقال في الحاشية الوكيل بالشراء إذا أخذ الثوب على سوم الشراء فأراه الموكل ولم يرض به وردده عليه ذلك عند الوكيل قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن النفل ضمن الوكيل قبضته ولا يرجع به على الموكل إلا أن يأمره الموكل بالأخذ على سوم الشراء حينئذ إذا ضمن الوكيل رجوع على الموكل أنه وفي البراربة علما وسلم غير البيع وهكك ضمن القصة لانه قصده على جهة البيع بعشر سوسى إلى البرار وقال انث الثوب كذا فبعت إليه البرار بمعه أومع غيره فصاع الثوب قبل الوصول إلى الآس وتصادقوا عليه

والسداد ولو قال البائع رجعت عما قلت أومات أحد مما قلت أو يقول المشتري رصيت انتقص جهة البيع وإن استهلكه المشتري بعد ذلك فعليه قيمته كمن حقيقة البيع لو انتقص ببق المبيع في يده مضموناً كذاها أنه ثبت انتقص البيع وكيف يكون الوارث كالورث لأن العقد صدر بين البائع والمورث وقد انتقص البيع بموته فيكون المبيع محص أمناه في بدل الوارث فإذا استهلكه يلزمه فيه بخلاف استهلاك المورث لانه يكون رصاً بمضاء العقد ويعلم هداماً من قول الحاشية وكذا لو استهلكه وأرث المشتري الخ فإنه بعيد أن المورث لو استهلكه لا يكون كاستهلاك الوارث بل يلزمه الثمن لما قلنا

(قوله وما دس على سوم القرض) ظاهره ان هذا غير ما فيه مع ان المعنى ومن آخر للثمن ان المراد به ما قبله فاني قوله وما دس سكرة  
 بمعنى دهن (قوله وما دس على سوم السكاح مصمون الخ) قال بعض الفضلاء ظاهره انه لا فرق بين ان يكون المهر مسمى أو لا بل ان  
 يقول هذا اذا كان المهر مسمى فيما على المتبص على سوم السراء ولا يكون مصمولا لا بعد تسمية النقص على ما عليه الفتوى فيكون  
 القرض على سوم السكاح مصمولا اذا كان المهر مسمى والا فلا وفي المثلث فملا عن ان اطلاق العارة يقتضي الصبان مطلقا الا ان  
 يوجد نقل صريح علاقه وعليه ويتباح المرقع بما قامه الاصل من الاندقسمة التي وكذا للمقصود على سوم الزهر فانه لا يكون  
 مصمولا الا اذا سمي ما رهن به في الاصل ويتباح الى الفرق بينهما أيضا فالقسط في فرق بين المقصود على سوم السراء والقضوض على  
 سوم الزهر وفي المقصود على سوم السكاح وهذان المهر مقدر شرعا من حيث هو المقدر شرعا سمي شرعا والمسمى شرعا معتبر مطلقا  
 الا ان يراه لو روي على ان لا يراه صرح (١٢) ونحو مهر المثل ولو استرعى على ان لا يراه كان اطلاقا اعتبارا للتسمية

السرعي في المهر ولما كان  
 المقصود على سوم السكاح  
 مصمولا سواء سمي المهر  
 أو لا لانه سمي شرعا لا اعتبر  
 ذلك لوجوب الصبان بخلاف  
 الثمن وما رهن به فان ذلك  
 غير مقدر شرعا فلا بد من  
 التسمية لوجوب الصبان  
 فيه اذ ورد بعض الصلاء  
 وسبق المشرى لانمع  
 ولا يملك  
 قالا لم يطهر لي هذا الفرق  
 لان المقصود على سوم  
 السراء انما هو تحت القيمة  
 فيه اذ اسى الثمن في ذلك  
 المقصود لان كلاس الثمن  
 والقيمة هو بدل العين ولما  
 سمي أحدهما وحسب الآخر  
 وأما المهر وان كان مسمى  
 شرعا ليس من سبب القيمة  
 لان المهر بدل المنة كما هو  
 مقرروا لينة بدل العين فلا سبب في المهر والقيمة ولا توصف تسمية أحدهما الآخر لان ليس من جنسه  
 فلا دخل لتسمية المهر شرعا في وجوب القيمة كما لا يخفى عند التأمل قال والى طهر لي في الفرق هو انه لما كان المتصدق في البيع المال كان  
 عدم ذكر الثمن دليلا على ان النافع اعاد به الاستام على وجه الامانة والاستام اعاد قصه كذلك اذ ما اداسى ثمنه وهو مصمولى بالقيمة لا  
 متى بين ثمنه يكون الاستيلاء أحد العتد فيكون وسيلة العقد فالحق حقيقة العقد في حق الصبان دفع المقتضى عن المالك لانه ما رضى بتقسيم  
 الانعوص فصار القاض ملزم بالوص وعوضه الاصل والقيمة ما لم يطلعا و يشققا على المسمى وصرح في الدرر من كتاب الحار  
 فان المقصود على سوم السراء مقصود على وجه المصادرة ومتى لم يبين ثمنه لم يكن أحداه بالعقد ولا يمكن الحاقه كذا في الطواشي الجوزية  
 من السكاح اقول وماذا كرهه ان ترا من الفرق انما هو في جانب البيع واما في جانب السكاح فلم يتعرض له مع انه محل الخلاف فلم يستحصل  
 من كلامه فائدة تأمل

السرعي في المهر ولما كان  
 المقصود على سوم السكاح  
 مصمولا سواء سمي المهر  
 أو لا لانه سمي شرعا لا اعتبر  
 ذلك لوجوب الصبان بخلاف  
 الثمن وما رهن به فان ذلك  
 غير مقدر شرعا فلا بد من  
 التسمية لوجوب الصبان  
 فيه اذ ورد بعض الصلاء  
 وسبق المشرى لانمع  
 ولا يملك  
 قالا لم يطهر لي هذا الفرق  
 لان المقصود على سوم  
 السراء انما هو تحت القيمة  
 فيه اذ اسى الثمن في ذلك  
 المقصود لان كلاس الثمن  
 والقيمة هو بدل العين ولما  
 سمي أحدهما وحسب الآخر  
 وأما المهر وان كان مسمى  
 شرعا ليس من سبب القيمة  
 لان المهر بدل المنة كما هو  
 مقرروا لينة بدل العين فلا سبب في المهر والقيمة ولا توصف تسمية أحدهما الآخر لان ليس من جنسه  
 فلا دخل لتسمية المهر شرعا في وجوب القيمة كما لا يخفى عند التأمل قال والى طهر لي في الفرق هو انه لما كان المتصدق في البيع المال كان  
 عدم ذكر الثمن دليلا على ان النافع اعاد به الاستام على وجه الامانة والاستام اعاد قصه كذلك اذ ما اداسى ثمنه وهو مصمولى بالقيمة لا  
 متى بين ثمنه يكون الاستيلاء أحد العتد فيكون وسيلة العقد فالحق حقيقة العقد في حق الصبان دفع المقتضى عن المالك لانه ما رضى بتقسيم  
 الانعوص فصار القاض ملزم بالوص وعوضه الاصل والقيمة ما لم يطلعا و يشققا على المسمى وصرح في الدرر من كتاب الحار  
 فان المقصود على سوم السراء مقصود على وجه المصادرة ومتى لم يبين ثمنه لم يكن أحداه بالعقد ولا يمكن الحاقه كذا في الطواشي الجوزية  
 من السكاح اقول وماذا كرهه ان ترا من الفرق انما هو في جانب البيع واما في جانب السكاح فلم يتعرض له مع انه محل الخلاف فلم يستحصل  
 من كلامه فائدة تأمل

الخيارية -  
 فلو ادخل تسمية المهر شرعا في وجوب القيمة كما لا يخفى عند التأمل قال والى طهر لي في الفرق هو انه لما كان المتصدق في البيع المال كان  
 عدم ذكر الثمن دليلا على ان النافع اعاد به الاستام على وجه الامانة والاستام اعاد قصه كذلك اذ ما اداسى ثمنه وهو مصمولى بالقيمة لا  
 متى بين ثمنه يكون الاستيلاء أحد العتد فيكون وسيلة العقد فالحق حقيقة العقد في حق الصبان دفع المقتضى عن المالك لانه ما رضى بتقسيم  
 الانعوص فصار القاض ملزم بالوص وعوضه الاصل والقيمة ما لم يطلعا و يشققا على المسمى وصرح في الدرر من كتاب الحار  
 فان المقصود على سوم السراء مقصود على وجه المصادرة ومتى لم يبين ثمنه لم يكن أحداه بالعقد ولا يمكن الحاقه كذا في الطواشي الجوزية  
 من السكاح اقول وماذا كرهه ان ترا من الفرق انما هو في جانب البيع واما في جانب السكاح فلم يتعرض له مع انه محل الخلاف فلم يستحصل  
 من كلامه فائدة تأمل

الجارية ولا ينعذ عنها في المشتري في العدة ولا في الحارية ولو كان الخيار للمشتري انكسرت الاحكام اه  
وقال يملكه لان الماخرا عن ملك النافع ولو لم يدخل في ملك المشتري يكون راضيا لئلا يملك ولا يعذر  
به في الشرع ولا في حجية أنه لم يخرج الثمن عن ملكه فلو قلنا بأنه يدخل المبيع في ملكه لاجتماع  
الدلائل في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة ولا أصل له في الشرع لان المعاوضة تقتضي المساواة ولا  
الخيار شرع انما للمشتري ليعر ويقيم على المصلحة فلو ثبت للمالك رعايته على من غير اختياره  
بأن كان قريبه وموت البطر وأورد على قوله لزوم الساتمة ورد ما يهوى الى المالك فيها لاحد ولا علة  
ملك والعلة موجودة هما وأورد ايضا استحقاق الشفعة عام في خيار المشتري وهو دليل على ملكه  
وأوجب بأن استحقاق العدة للمأدوم لما مع أنه لا ماله حقيقة وهو تكليف لا يحتاج اليه لما سأل في أن  
المبيع يهزم في ضمن طلب الشفعة فيثبت مقتضى تصحيحها ثم اعلم أن قولهم دليله ما ولا علة له  
في الشرع معناه في باب التجارة والمعاوضات فان دفع عنه مائتا درهم ثم اشتراى متولى أمر السبعة اذا  
اشترى عبد احد عشر مائة او عبد الوفاة اذ صعب وبيع واشترى ببدله آخر لم يملكه المشتري لانه من باب  
الاقايف وكذا لو اورد الركة المستعرة بالدين فما يخرج عن ملك الميت ولا تدخل في ملك الورثة  
والعراة لبقاء المالك كور وأما حكم حيازة العدة في مدة الخيار فان كان الخيار للنافع فأحرار البيع لم يكن  
مختارا للعداء وحيز المشتري بين الدفع والعداء وان فسح البيع حيز النافع كذلك وفي الاول لا ينجح  
المشتري بين الدفع والعداء اذا احتار بمصداق البيع فان احتار للمشتري فسحه فاختيار للنافع للغير  
الحادث في بدل النافع فإن كانت في بدل المشتري النافع على خياره فان احتار في ملك المشتري من وقت  
العداء وحيز بين الدفع والعداء فان كان الخيار للمشتري حتى في يده في مدته لم يكن له أن يردده على ناته  
ولو بيعت دار بخيار لاحد فما يوجد فيه اقلية على عاقلة ذي اليد عنه وعدها على من يصير  
للمالك ولا يكون وحود الفتيل عيبا فلا خيار للمشتري بحل في جنابة العدة المبيع فما عيب كعداء  
إلتثار خاتمة وقول الامام ولا أصل له في الشرع معناه في المعاوضة فلا يرد عليه الدبر اذ اعصب وضمن  
العاصب فبعت فانه يملكه فقد اجتمع العوضان في ملك السيد لانه ضمان حناية لاضمان معاوضة كذا  
في المعراج وفتح القدر ولكن رد عليه باب السلم فان السلم اليه ملك رأس مال السلم والمسلم فيه فقد  
اجتمع في المعاوضة وأوجب بأن المسلم فيه دين لرب السلم في ذمة المسلم اليه فهو كالمثل يملكه النافع في  
ذمة المشتري وأورد للمعاوضة والاشارة المشبهة ملكها الموقر وأوجب بأنهم معدومة فلا ماله اذا  
حدثت يملكها المستأجر كذا في السابقة قيد المبيع لان الثمن لا يخرج عن ملك المشتري اجماعا كما يسهل  
وفي السراج الوهاج والشفقة عيب على المشتري بالاجماع اذا كان الخيار له بخرجه المبيع عن ملك  
النافع ولو تصرف المشتري في المبيع في مدة الخيار واختياره جاز تصرفه اجماعا ويكون اجازة منه اه  
وفي الخلاصة أن زوائد المبيع موقوفة ان تم البيع كانت للمشتري وان فسح كانت للنافع اه وفي جامع  
المصولين المشتري في خيار لورهن بالثمن وهما حار الرهن به اه فان قلت ذكر في جامع المصولين  
أيضا أن الخيار اذا كان للمشتري فأراه النافع عن الثمن لم يخرجه اراه اه وفي التتار حانية وروى عن  
محمد وزاره فينبغي أن لا يصح الرهن أيضا قلت الإبراء يعتمد الدين ولا دين له عليه لان الثمن باق على  
ملكه والرهن لا يشترط له وجود الدين حقيقة دليله محتمة على الدين الموعود به وقديسه فيما كنفناه  
من حوائثي جامع المصولين ولكن يقل بعده أن عدم محبة الإبراء قول أبي يوسف وفي المعراج أن عدم  
محتمة قياس والاستحسان محتمة لانه إبراء بعد وجود السب وهو البيع والدليل على أن الإبراء

(قوله فينبغي أن لا يصح  
الرهن أيضا) تعريض على  
قوله لم يخرجه اراه وقوله  
قلت الخ جواب عنه

يفقد على الحق لاحقيقه الذي لو انما السامع للوكل عن غير ما السامع والوكل انه يصح الامراء مع أن  
 النقص على الوكيل والدليل على النقص بالوكل أن المشتري لو أتى بالنقص للوكل فانه يجبر على القول ولو كان  
 للمشتري دس على الوكل صار قاصا بالنقص ولو لم يجبر ولم يصرف قاصا كذا في الصيرفة وفي السراحية  
 اشترى على أنه الخيار لم يجبر السامع على تسليم المبيع وإن فقد المشتري النقص وفي التناحرانية (قوله  
 ونقصه بذلك النقص) أي إذا كان الخيار للمشتري ونقص المبيع وذلك في يده فانه بذلك يتجسس بخلاف  
 ما إذا كان الخيار للسامع والفرق أنه إذا دخله عيب يتبع الزد والهلاك لا يعرض عن مقسمة عيب ومهلك  
 والعقد قد انهم وفيه النقص بخلاف ما إذا كان للسامع لأن بدول العيب لا يتبع الرد حكما بخيار  
 السامع ومهلك والعقد موقوف وفي السراح الوهاج والفرق بين النقص والقيمة أن النقص ما تراضى عليه  
 المتعاقدان سواء اراد على القيمة أو نقص والقيمة ما فهم به الشيء بمجره المعيار من غير زيادة ولا نقصان  
 والامتياز كالكلام كإسقاط ما إذا كان الخيار للمشتري وحده وأولها واسقط السامع  
 خياره من أحوار البيع ثم ذلك في مدته فإن البيع يلزم بالنقص كذا في التناحرانية (قوله كتعبه) يعنى  
 إذا عيب في يد المشتري والخيار له فانه يلزمه النقص لأنه صار بذلك ممكنا معصه ولورده لتعرقش

الصفقة على النقص قبل الانعام وهو لا يجوز فلم البيع وسقط الخيار أطلقه فشمحل ما إذا عيبه المشتري  
 أو أحسب أو عيب ما قسموا به أو فعل المبيع كذا في النهاية ولكن ليس بقا على الإطلاق وإنما المراد  
 به عيب يلزم ولا يرتفع كإراد قطع يده وأما ما يجوز إرضاعه كالرخص فهو على خياره إن رآل  
 المرض في الأيام الثلاثة وأما ما مضى والعيب قائم لم البيع لتعذر الرد كذا في النهاية أيضا وفي الصحاح  
 عال المانع أي صار داعيب وعيبه منه إلى العيب وعيبه أيضا إذا دخله داعيب وتعيب مثله اه وقد  
 ذكر المصنف حكم هلاكه في يد المشتري ونقصه ولم يذكر حكم ريدانه عيبه وحاله لأن الزيادة  
 مفعلة كانت أو متعذرة سواء كانت متولدة من الأصل كلوله والسمن والجمال والبر من المرض  
 وذهاب البياض من العين أولا كالصنع والعقر والكسب والساء ووش الأرض يجمع الفصح الاق  
 المفعلة العبر المتولدة فاما لانقص كذا في التناحرانية وفي النهاية أن التعيب إذا كان بفعل النقص في يد  
 المشتري لم يسقط خيار المشتري فإن أحوار البيع ضمن به النقص النقصان اه فيستثنى من إطلاق  
 المصنف مستثنان ما إذا كان العيب يرتفع وما إذا كان بفعل النقص ولكن ذكر في فتح القدير أن هذا  
 قول محمد وأما عند محمد إذا عيب بفعل النقص لم يلزم البيع وقد رعد ما ذكر مسائل المبيع اذ هلك في  
 البيع الذي لا خيار فيه أو بخيار فإذا كان في يد النقص ما قسموا به أو امتلاك النقص أو كان حيوانا  
 فقل منه بطل السع لأنه معصوم بالنقص يسقط النقص فلا يكون مضمونا بالقيمة لأنه لا يتولى  
 على شيء واحد مما كان فإن أتلفه المشتري والبيع ملتأ وخيار له لم النقص وإن كان السامع والبيع  
 فاسد لم التل في التل والقيمة في العيبي وإن فعل أحسب حيز المشتري فإن فسح وعاد إلى ملك  
 النقص ضمن الخاني التل أو القيمة وللضمون أن من جحد النقص وفيه فضل لا يظلم وأن من خلاه  
 طاب وإن احتار المشتري أيضا البيع اسع الخاني التل أو القيمة وحكم الفضل ما ذكرناه في حاش  
 النقص واحتياطه اساع الخاني قض عند الثاني خلا فالحمد وأثره في ادانوى على الخاني وفيما إذا أحس  
 من الخاني مكانه شيئا آخر حار عند الثاني وإن هلك بعد القبض فعلى المشتري الادا أن أتلفه البائع  
 والعرض بلا دمه والنقص حاله غير موقوف فالنقص يصير مستردا وبطل البيع وسقط النقص عن المشتري  
 وإن هلك البعض قبل قصه سقط من النقص قدر النقص سواء كان قصمان قدرا أو وصفا ويجبر  
 المشتري بين الفسخ والامضاء وإن فعل أحسب فالجواب فيه كما إذا هلك كله وإن ما قسموا به

ونقصه بذلك النقص كتعبه  
 (قوله وفي التناحرانية)  
 كذا في نسخة المؤلف  
 (قوله وأما عند محمد إذا عيب  
 بفعل النقص يلزم البيع)  
 أي ويرجع المشتري بالاراش  
 على النقص كإتاني في شرح  
 قوله وتم العقد



(قوله) فان حبس بعد سقوط حقمن الجنس فعلى المشتري كل الثمن سقط من هناك نصف عارة الارزاق به وهو على السامع طمأنه ولو  
هناك النقص بعد القبض فعلى المشتري الاداء كل الخ (قوله) وتعمامى الفتاوى الرارية) ونصوه هذا كانه ادم يكن قسم المشتري  
ظاهر اذ كان طاهر او ادعى كل استهلاك الآخرة والاول للسامع وأى وعن قبل وان رهاها واشترى ثم ادا كل السامع حتى الاسترداد  
للجنس صار به مستردا ومنع البيع وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق (١٥) الجنس والمشتري أن يضمه

القيمة ولا بطل البيع  
بينهما اه (قول المصنف  
فان وطأها له أن ردها) قال  
الزمي الخلافه بعيدا به سواء  
كان قبل الفسخ أو بعده  
والله جامعة بامل وفى شرح  
هكذا مسكين فان وطأها له  
أن ردها عند أى حصة  
حلا فالحما هذا اذا كانت  
نفسا وان كانت نكر امتنع  
الزوجه عنه أيضا وكذا اذا  
قلها أو مسها أو مسه

ولو اشترى زوجته بالخيار  
بقي النكاح فان وطأها له  
أن ردها

شهوة وكذا يمنع الزد  
لو وطأها عبر الروح  
بده اه قال فى الخوهره  
ان كانت نكرا يسقط  
الخيار بالاجماع لانه ألف  
سرا منها كقطع يدها  
اه وسياق أن ادعى  
الوطء كالوطء وهو يقتضى  
ان تقبل السكر ومساها  
يمنع الرد لان وطأها بمنه  
فكدها هو معنى كلام  
مسكين وفيه ترقى الحكم بين  
التب والسكرى والوطء

ان يقصا من قدر طرح عن المشتري حصة العائت من الثمن وله الخيار فى الباقي وان نقص وصف لا يسقط  
شي من الثمن لكنه يغير بين الاحكام كالتب أو الترك والوصف ما يدل تحت البيع بلا ذكر كذا لا شجار  
والسما فى الارض وأطراف الحيوان والحدود فى الكل والورق وان فعل الموقوف عليه فالخواب  
كذلك وان فعل المشتري صار قاصا ما لم يلا ولا فى الباقي بالتب فان ذلك الباقي وصل حصة  
وعلى المشتري وان بعد الجنس فعلى السامع وعلى المشتري حصة ما لم يله لا عبر فان حبس بعد سقوط حقه  
من الجنس فعلى المشتري كل الثمن الا اذا كان فعل السامع فان لم يكن له حتى الاسترداد وهو كاستهلاك  
من الادعى وان كان له حتى الاسترداد باسح البيع فى قدر ما تلف وسقط حصته من الثمن فان ذلك  
الباقي على المشتري لزمه قبله من الثمن الا اذا كان الباقي من سرية حياية السامع فيكون مستردا له  
أيضا وسقط الثمن فان رجم الادعى به ذلك بعد قصه والمشتري به قبل قصه فالقول للمشتري وأيهما  
يرهن قبل وان رهاها للسامع وكذا الوادعى السامع أن المشتري اسهل له وعكس للمشتري وان أرحا  
فلسه الاسبق أولى فى الملاك والاستهلاك وتعمامى الفتاوى الرارية (قوله) ولو اشترى روجه  
الخيار بقى السكاح) أى اختياره وهذا مفرغ على أنه لا يدخل فى ملك المشتري فلهذا لم يطل  
النكاح قبل رهاها للبيع وإذا سقط الخيار بطل للسامع وعدها مسح لوطها فى ملك الروح فإذا  
فسخ المشتري البيع رجحت إلى مولاه بالنكاح عليها عدها وعده تستمر روجه كذا فى فتح  
القدير وعلى هذا الواشترى روجه فاسد واقصها بعد النكاح ثم فسخ البيع للفساد لا يرفع فساد  
السكاح (قوله) فان وطأها له أن ردها) لان الوطء يحكم ملك السكاح لبقائه لا يحكم ملك العين لعدمه  
وعدها ليس له أن ردها مطلقا لما قدمه ما أطلقه وهو مقيد بما أدام تكن نكرا ادلو كانت نكرا  
أو نكسها الوطء امتنع الرد كذا كراه الاستصافى وطاهره أنه لو نكسها وهى تب فالحكم كذلك وقد  
صرح به فى فتح القدير وكذا ينسرح أنه لو ردها فعليه رد الدالى سيدها مسكوة وعدها بالن  
نكاح وقيد بروحه لانه لو اشترى عبر روجه غير له فوطأها امتنع الرد مطلقا أى وان لم يقصها وسقط  
الخيار كذا فى المراح ولم أر حكم حل وطء الالة للبيعة بخيار أما اذا كان الخيار للسامع فيبقى حله  
لالمشتري وان كان للمشتري يضى أن لا يحل له ما رده فى المراح عن الشافعى وقال للشافعى فى حل  
وطئها وسماها والثانى لا يجوز وهو نص فى المساح فكذا هو إسحاق والثانى لا يفسخ وهو ظاهر نصه  
أما لو كان للبيع عبر امرأته لم يحل للمشتري وطؤها على الاقوال كلها ويجعل للسامع على الاقوال كلها  
وقال أحمد لا يحل للسامع اه ثم اعلم أن ادعى الوطء كالوطء فإذا اشترى عبر روجه فوطأها فقلها  
شهوة أو لسه الشهوة أو طرأ الى فرجها شهوة وسقط خياره وحدها فاشترى كنه أو ردها وقيل  
القلب وان لم ينسرح فان كان عبر شهوة وسقط فى الكل وان ادعى أنه عبر شهوة فان كان فى العم

أو ردها وباعا به فى الخوهره لا يقصيه ادليس فى تقبيل السكر ولمسها فتعوى سحره لكن يقال ألحق الدواعى الوطء لا لمسها به  
لأنه قيمت مقامه فإذا منع الرد منع البيع لا يمنع وطء عبر الروح فى بدال الروح مانع لو سوب العقر به وهو ريادة مسعدة متولدة من المبيع  
بمضى منع اذا وحلت بعد القبض فلذا قيل بقوله فى بدال الروح تدل اه (قوله) فإذا اشترى عبر روجه بالخيار) قيد بعبر روجه لان  
بغيره ان كانت نكرا لا يسقط خياره بذلك كالوطء وان كانت نكرا يسقط خياره به كالوطء وقد أجمعوا بانفسهم بامل وقوله قبلها شهوة الخ  
طاهره مطلقا سواء كان قبل القبض أو بعده وتعليقهم بأنه ليس الاستبعاد دليل عليه

عدهما وإن ملكهما  
المشتري لكن يتكبر ردها  
ثم يأتى به في شرح الرزبلي  
قال ولو أسلم النافع والخبير  
للمشتري بقرى على خياره  
بالاجماع ولورده المشتري  
عادت إلى ذلك النافع لأن  
العقد من جانب النافع مات  
فإن أحاره صار له وإن فسح  
صنجر النافع والمسلم من  
أهل أن يملك الجزع حكما  
كأي الأربم ذكر ما لو كان  
الخيار للنافع ثم قال وهذا  
كأنه فيما إذا أسلم أحدهما عند  
العقد واختار لأحدهما  
وإن أسلم قبل العقد بطل  
البيع في الصور كلها سواء  
كان البيع تاما أو بشرط  
الخيار لأحدهما أو لهما  
لأن لفقن شيئا بالعقد  
من حيث أنه يبيع ملكه  
النصف فلا يملكه بعد  
الاسلام وإن أسلم أحدهما  
أو كلاهما بعد العقد وكان  
البيع تاما لا يطل لأنه قد تم  
مالمقص خلاف ما إذا كان  
بشرط الخيار على ما مر اه  
(قوله وهو في اشتداء  
السكى) الصير لأحدهما  
أي والاختيار إنما يكون  
في اشتداء السكى (قوله  
فأحرز المشتري لأن رده)  
كذا في بعض النسخ وفي  
بعضها للمشتري لأن رده  
وعليها فله يبرق في أحرم

لم يقل قوله لا قبل وإن علت الأمانة ذلك وأمر أنه كان مشوة كان رصا كأي السراح الوهاج ولم  
يذكر المؤلف ما يظهر فيه ثمة الاختلاف الأمانة المستقة وذكر في الهداية أن هذه المستقة أختوات  
كأنه انتهى على وقوع الملك للمشتري بشرط الخيار وعندها عتق المشتري على المشتري إذا كان  
في ماله في مدة الخيار ولو كان للنافع فالت المشتري فأحرز النافع عتق الأس ولا يبرأ منه كإدعاءه عن  
الغاية ومساغمة إذا كان المشتري حله من ملكه عند أو حرمه خلاف ما إذا قال أن اشترى لاه  
يصير كالسكى العن بعد الشراء فقط الخيار ومنها أن حبس المشتري في المدة لا يخرجه من الاستبراء  
عنده وعندهما يخرق ولوردت بحكم الخيار إلى النافع لا يثبت الاستبراء عنده وعندهما يجب إذا ردت  
بعد العقد ومسا إذا ردت المشتري في المدة السكاح لا يصير أم ولله عنده خلافا لما وعنده ما إذا كان  
قبل العقد أم بعده فقط اختيارا عاقدا يصير أم وللمشتري لا يبرأ منه عند الولادة كذا في النهاية  
وفي الحاشية إذا ردت بطل خياره وإن كان الولد ميتا ولم تنفذ الولادة لا يطل خياره اه ثم اعلم أنهم  
لم يقيدها بدعوى الولد وقيدها به في إصباح الأصل قال لا ولد والفرار صعب اه وهو تقييد  
لقولنا ومسا إذا رفض المشتري المبيع بادن النافع ثم أودعه عند النافع فذلك في يده في ذلك المدة ذلك من  
مال النافع لا يرفع القفس بالرد لعدم الملك وعندهما من مال المشتري لصحة الإبداع فاعترض قيام الملك  
ولو كان الخيار للنافع فسلم المبيع إلى المشتري فأردعه النافع فذلك عنده بطل البيع عند السك ولو كان  
البيع تاما فقصص المشتري المبيع بادن النافع أو بغيره ثم أودعه النافع فذلك كان على المشتري انصافا  
لصحة الإبداع كذا في التاراجية ومنها لو كان المشتري عبدا فأدوا فأراد النافع من النصف في المدة  
بقرى خياره عنده لأن الرضا تنفع عن النصف والمأذون له بقرى وعندهما بطل خياره لأنه لم يملكه كان  
الرذمه عليه كغير عوض وهو ليس من أهله وهذا يقتضي صحة الإبراء وقد مسأله لا يبيع عددا في يرسف  
فيسا ويصح عند محمد استحسانا ومعه عليه في النهاية ومسا إذا اشترى دمي من دمي حرأ على أنه  
مختيار ثم أسلم بطل الخيار عددهما لا يملكه فلا يملك ردها وهو مسلم وعنده بطل البيع لأنه لم يملكها  
فلا يملكها فاسقاط الخيار بعده وهو مسلم اه ولو كان الخيار للنافع فاسلم بطل البيع ولو أسلم المشتري  
لا وخيار النافع على حاله فإن أحاز صارت الجزع للمشتري حكما والمسلم أهل لأن يملكها حكما كذا  
في النهاية فقد ذكر فيما قبل مسائل وقد راد الشارحون مسائل أيضا في فتح القدير الأولى ما إذا أحرز  
العصير في بيع مسأله في يده فسد البيع عنده لغيره عن تخليكه وعندهما ينال لغيره عن رده الثانية  
اشترى دارا على أنه الخيار ثلاثة أيام وهو ساكنها مارة أو أجرة فاستخدم سكرها قال السرخسي  
لا يكون اختيارا وهو في اشتداء السكى وقال خواهرزاده استءنها اختيارا عند مالك العين وعنده  
ليس باختيار الثالثه حلال اشترى طيبا الخيار فقصه ثم أسرم والطى في يده فبقيت البيع عنده ويرد  
إلى النافع وعندهما لم المشتري ولو كان الخيار للنافع بقتض الاجماع ولو كان للمشتري فأحرم  
المشتري له أي رده الزايدة إذا كان الخيار للمشتري وبقيت العقد فالرأى يتردد على النافع عنده لاه  
لم تحدث على ملك المشتري وعندهما للمشتري لاهما حدثت على ملكه اه وفي جامع الأصول  
لو اشترى بخيار فقام على السكى لا يطل خياره ولو اشتد ما بطل بماله خيار اللعب وخيار الشرط  
في القسمة لا يطل بدوام السكى اه وفي التتاراجية أن محمد كرى في البوع أن خيار الشرط يطل  
بالسكى وفي القسمة ذكر أنه لا يطل فاحتلف المتأخ فبهم من جعل ما في البوع على الاشتداء  
وما في القسمة على الدوام ومهم من أدنى ما في البوع على الإطلاق فيطل بالاشتداء والدوام وأدنى

للنافع وهو المواب وقد صرح به في بعض النسخ موافقا لما في الفتح (قوله لو وأدنى على النافع الخ)

هذا أحسن بالرأية للعقود الغير المتولدة كالسكب أما غيرها فإيه يجمع النسخ كقوله من التاراجية عند قول المؤلف كتمية

ما في المسعة على اطرافه فلا يطل خيار الشرط فيها ابتداء والندوم وفيها أيضا لو كان الخيار للمشتري  
فصالحه النافع على مائه يدفعها له على أن يطل البيع فبعضه انسخ ولا ينفذ له (قوله) فلو أجاز من  
له الخيار بعبء صاحبه صح ولو فسح لا أي لا يصح في عبء صاحبه وهذا عند ما قال أبو يوسف  
يجوز المصحح أيضا لا يسلط على المصحح من جهة صاحبه ولا يتوقف على علمه كالأجارة ولهذا لا يشتري  
رصاء فصار كالوكيل ولهذا أنه تصرف في حق العبد وهو العقد بالرفع ولا يبرى عن الضرر لأنه عاه  
يعتمد تمام البيع السابق فيتصرف فيه فيلزمه عرامة القبة بالهلاك فهاذا كان الخيار للنافع  
أولا يطل السلطنة مشريا فيأذا كان الخيار للمشتري وهذا نوع ضروري يتوقف على علمه وصار كمثل  
الوكيل بخلاف الأجرة لأنه لا إلزام فيه ولا يقال أنه مسلط وكيف يقال ذلك وصاحبه لا يملك المصحح  
ولا يسلط في غير ما يملكه المسلط كذلك الهداية وفي المراج وكذا الخيار في خيار الرزق ولا خلاف  
في خيار العيب أنه لا يملكه والخلاف إنما هو في المصحح بالقول أما إذا فسح العمل فانه يمسح حكما اتفاقا  
في الحصة والعبء لأنه لا يشتري العلم في الحكمي كمثل الوكيل والمصارف والبريك وسحق المأدود  
له في التحارة ترداد وطوق وحقوق وبحث وفتح القدر بأنه يدعي أن يكون العمل الاختياري  
كالقول والمراد بالعبء عدم علمه وبالحصة علمه فلو فسح في عبئه فعليه المدة ثم المصحح يحصل العلم به  
ولو بلغه بعد مضي المدة ثم العقد بمضي المدة قبل المصحح كذا في الهداية وكذا إذا أجاز النافع بعد مضي  
قبل أن يذم للمشتري حارروا فسل فسحه كذا ذكر الاستيعاني وفي الدخيرة ولو اشترى على أن النافع  
لوعابه عنه فبعضه عليه حارر فالبيع فاسد في قول أبي حنيفة ويحذفان هذا بشرط فاسد عند هارون حرج  
في فتح القدير قول أبي يوسف قال في هذه المسائل الموردة قصاصها لا لها على وفق ما ترجح من  
قول أبي يوسف لسكان بوردها على تسليم الدليل فبأن التجربة يتم اختيارها لنفسها بلا علم وروحها  
ويلزمه حكم ذلك وأحيى بان الروم بإيجابه على نفسه ومضاهي الرحمة بغيره من الروح بلا علمه على  
لوتروحت بعدها بعد ثلاث حيض فسح العقد إذا أنقضها وأحيى بان الطلاق الردي لا يرفع السكاح  
فعلينا استكشاف الحال ومنها الطلاق والتناق والسعوى عن القصاص يشك حكمها بلا علم الآخر  
وأحيى بانها إسقاطات ومنها خيار المقتة يصح بلا علم وروحها وأحيى بانها لا روية فيه وعلى التقدير  
فقد أثبت الشرح مطلقا ومنها خيار المالك في بيع الفصول مدون علم المتعاقدين وأحيى بان كون  
عقد هما لا وجود له في حق المالك ومنها المسعة لازمة عليها وإن لم تطل بالطلاق وأحيى بانها واحدة  
في ضمن الطلاق لا سدها وفي جامع الفصولين ولو كان الخيار للمشتريين فمسح أحدهما بعبء  
الآخر لم يجر ماعه خيار ففسحه في المدة انسخ فان قال بعده آخرت ففسح المشتري حارر استحسانا  
ولو كان الخيار للمشتري فحاررهم فسح وفسح وفسح ومن له الخيار لو احتل الرذ أو القول بقله  
فهو باطل لتناقى الأحكام بالظاهر والباطن اه قال فيه مشري خيار فاردده ما حتى مائه قيل لغاضي  
أن ينصب عن البائع حصا ليرده عليه وقيل لا اه وهكذا كذا الخلاف في المراج وفتح القدير والله  
أعلم (قوله) وتم العقد بموته ومضى المدة والاعتناق وتوابعه والاحتمال الشععة أي تحصل الأجرة  
بواحد مما ذكر وهو كلامهم وموقع في العلق فان في بعضها يكون أجرة سواء كان الخيار للنافع  
أو للمشتري وفي بعضها إنما يكون أجرة إذا كان من المشتري وأما من النافع ففسح أو المأثور فانه مطلق  
شيار الميت سواء كان أمنا أو مشريا لا يورث عندنا خيار الرزق لأنه ليس الاشمية وإرادة ولا يتصور  
انتقاله والأثر فيما يقبل الانتقال لا فيما لا يقبله كذلك المسكوحة والعقد دائي عقد هما المورث لا تنتقل  
وأما ملك الوارث الاقالة لا تملك الملك اليه ولذا ملكها الموكل وإن لم يكن عاقدا كذا في المراج

ولو أجاز من له الخيار بعبء  
صاحبه صح ولو فسح لا  
وم العقد بموته ومضى  
المدة والاعتناق وتوابعه  
والاحتمال الشععة

فإذا كانت مع المصحح  
لا ينفذ في ثمرة الاحتلاف  
لأنها إنما تظهر بعد المصحح

(قوله لم يشكوا فإبازاً) (الخ) نقل البري في شرح الأشاء عن حواشي الأكل لو اشترى عبداً على أنه ان لم يقدر الخمر عدا ولا بيع بينهما المشتري قبل العدة وقبل نقد الخمر لعل البيع وليس لورثه بقدر المال اهـ وهذا حكم خيار التقدير وقد كره في النهر بحثاود كره في المسح بحثاود حذر العربر كذلك وسأني خلافه عن المحس الزماني عند قوله ولو اشترى عبداً على أنه حذر وقال المصري أيضاً في كتاب الفرائض مانعه وفي شرح الجمع لاس الخيار أما خيار الرؤية فالصحيح أنه لا يورث وأصحوا أن خيار القول لا يورث وكذا خيار الأجر في بيع المصنوع وكذا الأصل لا يورث اهـ لكن ما ذكره من أن خيار الرؤية يورث خلاف ما ذكره المؤلفان ورحلاني ماني العربر والوقاية والمشتري ويختص النقابة وإصلاح الوقاية لاس بكل وبه صرح في الهداية والنسج من باب خيار الرؤية ومنه أن هذا التصحيح عرب (وقوله) ولا يملك أن يكون أحارة بالفعل) حكم عليه في النهر بأنه سهو لأنه من عليها بقوله والاعتاق

ولا يرد على خيار العيب فإنه موقوف على كون المورث استحق المبيع سابقا على عكسها المورث في التصديق للمورث العين أصنة السلامة من العيوب فاما عيب الخيار فلا يورث وفي المراح أن خيار العيب يثبت للمورث ابتداء بدليل أنه لو عيب بموت المشتري في بدائع كان للمورث رده وأما خيار التعيين فيثبت للمورث ابتداء لاحتياط ملكه على العير لأن يورث الخيار هكذا كروا وراوى العناية بأن المورث لا يملك المسح ولا يثبت خياره محضاً للمورث اهـ ووجه ظاهره أن هذين حكماً لخيار الشرط ولم يشكوا فإبازاً على غير الأول مرة من الخيارات هل يورث أو لا إلا أن إرفاق الوصف للعرب فيه فساقى أنه يورث والصمعي في قوله عونه عائداً من له الخيار احترازاً عن موت من لا خيار له لأنه إدامات فإختيار باق بل شرط له فان أمضى مسمى وإن فسح انفسح كذا في فتح القدير وفي الظاهرية الوكيل ادعاء شرط اختيار فات الوكيل أو الموكل في المدة فإختيار خيار يوم البيع اهـ وفي جامع المصنوعين وكيال البيع أو الوصي باع خياراً والمالك بمسح باع خياراً بعيره مات الوكيل أو الوصي أو الموكل أو الوصي أو من باع نفسه أو من شرط له الخيار قال بتدعيم البيع في كل ذلك لاس لكل منهم حتى الخيار والموت كلوث اهـ وفي المراح ولو كان الخيار لها فإختيار أحد هذين البيع من بيته والآخر على خياره اهـ وقد أفاد كلامه أن الخيار لا ينتقل عن موته إلى غيره فإختياره أو يورث إذا أسرى الأب أو الوصي شيئاً للغير بشرط الخيار لمسه فبيع الوصي في المدة ثم البيع وقال بتدعيمه على إجاره الأسى فكانه ما سره بعد ما عده حتى قيل لا تتألف الثلاث وعن محمد أن الوصي أن يفسح بعد ما عده الصغير وليس له أن يجرأ بزماء وروى أن الأب أو الوصي إذا اشترى عبداً لصغير بدارهم أو دياره بشرط الخيار ثم باع الصغير في المدة ثم أحاراً هذا الشراء عليهما الآن تكون الأحارة رصاً الصغير بعد ما عده فيفسح عليه ولو حذر السيد على عده المادون ثم البيع وقيل ينتقل الخيار إلى المولى ولو اشترى المصنوع أو باع بشرط الخيار ثم عقر في الثلاث ثم البيع بمسحهم كذا في الظهيرية فقد علم أن الخيار لا ينتقل على المقتد لأن قوله في يوسف في الأولى هو المقتد ولكن شرحه العبد المادون ادعاء بشرط الخيار فان لم يورث الأحارة لم يكن مديوناً ولا يحوز فسح عليه الآن عده له نفسه ثم يفسح محضه المشتري أو عما يكون فسحاً من الأفعال في عية المشتري كذا في الظهيرية وأما الوكيل ادعاء من له الخيار فإنه لا يملك انتفاعاً كذا في المراح والوهاج وأما مسمى المدة فمطل للخيار سواء كان للبايع أو للمشتري إذا لم يثبت الخيار إلا بقاء فلا يملكه بعد كالحجيرة وفي وقت مقدر وأما الاعتاق وتوابعه وهي التدبير والكنانة فاعلمت به إذا كان الخيار للمشتري فعملها أماداً كل للبايع وعلها كل فسحاً كالمسح السقوط بطريق الضرورة وهو الموت ومضى المدة والسقوط بطريق الدلالة وهو الاعتاق ولم يذكر ما يكون أحارة القول صريحاً ولا ما يكون إجاره بالفعل أما الأول في جامع المصنوعين المشتري بالخيار إذا قال أسرت شراء أو شئتاً أحده أو رصبت أحده بطل خياره ولو قال هويت أحده أو أحت أو أردت أو أعسى أو وافقي لاسطل اهـ وفيه لو طلب المشتري الآخر من البايع بطل خياره ولودع الخارجة إلى فراشه لا يطل سواء كان الخيار للبايع أو للمشتري وأما الثاني فمعلوم حكم العبد أو سقاءه ذواته أو حلق رأسه كان رصاً لا لمرأته عشتاً أو ذهناً أو نسل ولو اشترى أو باع حرة في الحرة أو قلعه من شيئاً أو حمله أو عرض المبيع للبيع بطل خياره لا لغيره ليقوم ومشتريه لا يورث أسكساً آخر أو فلا حراً أو مرساً شيئاً أو مرساً أو طيناً أو هدم من شيئاً فهو رصاً ولو طعن في الرأب يعرف قدر طبعه أن طعن أكثر من يوم وليلة بطل خياره لا لغيره ولو فقص حواجر الدابة أو أحسن عرفها لم يكن رصاً ولو ودعها أو رعاها فهو رصاً ولو ودعها في الأوداج جله

(قوله غلبت السكر من البيع) قال الشارحانية حتى لو طال السكر لم يكن له أن ينصرف بحكم اختياره هكذا حكى عن الشيخ أحمد الطحاوي في البيع والسحب أنه لا يبطل (قوله ولو اراد فعلى حيله) (١٩) اجابا) قال الشارحانية وان اراد

ان عاد الى الاسلام  
المدة فهو على حيله  
اجابا وان مات أو قتل على  
الزدة يطل حيله اجابا  
وان ينصرف بحكم الخيار  
الح (قوله وليس من مادا  
قص النمن من النان)  
كذا في عامة البيع وفي  
سنة من المشتري وهو  
الظاهر لكن الذي  
رأيت في المراج ما في عامة  
البيع كرهه بعد مسائل  
تصرفات النان وهذا يشتر  
الى ان النان فاعل العرص  
وعليه فقوله من النان  
صفة لمصدر محدود لصفة  
قص ويقرأ قص بالساء  
للمحول والنس نائب  
الفاعل (قوله وعرضها  
على البيع ليس يصح  
على الاصح) مخالف  
لما قدمه قريبا في قوله  
أو عرض المبيع للبيع  
يطل حيله وقد ذكر  
مسئلة الحاربه هذه في  
الشارحانية وذكر ان  
هذه العدة التي اشتراه  
بها وأعرضه على البيع  
امضاء للبيع ثم قال بعد  
صفحة وإذا كان الخيار  
لنان عرض المبيع على  
البيع كرهش الأئمة

ولو استجدم الحاد من أو ليس الثوب مرة أو رك الدانة مرة لم يطل حيله ولو قدمه من يطل ولو  
شري فاختيار قرأه بحكم الناس ما في فكث كان رسالو لا مؤسلا به كالا استخدام الأثرى انه لو قال له  
اخصني بجمع لم يكن رسا شري أمة فأمر هذا رصاع ولده لم يكن رسالا به استخدام ولو رك دانه لستقيا  
أو ليردها على النان يطل حيله قياسا الاستحسانا اه ثم قل شري بقره خيار خلهما قال أبو حنيفة يطل  
حيله وقال أبو يوسف لاشي شرب اللبن أو شمله اه ود كر الشارح ان كل تصرف لامل الا في الملك  
والبه اجارة كلوطة والتفصيل لا ما غل في غيره كالا استخدام وروا في المراج على ما ذكرناه انما من له  
الخيار ولو أفاق في المدة وله اختيار ود كر الاستحسان في الاصح انه على حيله والتحقق ان الامعاء والخوص  
لا يسقطان انما السقط له من المدة من غير اختيار وقد أوافق فيها وصف حار ولو سكر من الجر لا يبطل  
بغلاف السكر من البيع ولو اراد به على حيله اجابا ولو تصرف بحكم خياره فهو من عده حلالهما اه  
وأطاق في الاعناق فمثل ما اذا علقه بشرط فهو حدي المدة كأي المراج وأشتر بالاعتناق الى كل تصرف  
لا يبطل الا في الملك كإداعاه أو وهبه وحله أو أقره أو أجاز وان لم يسل على الاصح كأي المراج وليس  
منه مادا من النمن من النان وكدهته وانعاقه الا اذا استأجره لغيره كأي المراج والد امر ولو باع  
حار به بعد ان به بالخيار في الحاربه فهمة العدة وأعرضه على البيع اجارة وعرضها على النان ليس  
يصح على الاصح ولو ارأس النمن أو اشترى به شيئا أو ساومه به وهو اجارة كذا في المراج وقيد  
الاستخدام ثانيا من المشتري ما لا يكون في نوع آخر والركوب امتحان النان اجارة لا ثانيا كركوبها  
لحاجة أو شغل أو جل عليه الا علمه بعد محدود والركوب الرد والقي والاعلاف اجارة ولو سخر من  
السمك ليس له أو لغيره لا يبطل وان قلب الأوراي والدروس به يطل وقيل على عكسه به أحد العقبة  
أبو الوليث اه وفي الظاهر يلو سقي من سهرها أو رضاه أو شري سقط وكري الهر وركس الشر يسقط خياره  
ولو لم يمت الثرم شاهام بعد حيله ولو وقعت فمارة أو بخاسة سقط وروى انه اذا ربح عشر من  
دلو لم يسقط اه وفي المراج الوهاج اذار وح العدة أو الامة سقط حيله وفي المحيط ما عدا اعداد  
له فليس له في الشحارة لم يكن فضلا الا ان يلقه من يلو أو سخره به ما لم يلقه من لم يلقه لان العرب لم يلق  
بمن المشتري ولم يلق كالمصنف هذا حكم ما اذا زاد المبيع أو نقص في المدة ود كر فيه حكم ما اذا  
تعبب أما الثاني في المراج ولو حدث به عيب في خيار المشتري يطل حيله سواء أحدث فعل النان  
أو غير ومسله كونه في ضمان المشتري حيث كان في يده عدها وقال محمد لا يلزم العقد بخانة  
النان وعلى قوله ما يرجع المشتري بالارش على النان ولو كان الخيار للنان حدث به عيب فهو على  
خياره لكنه يتخير للمشتري ولو حدث فعل النان انتقص البيع لان ما انتقص مضمون عليه كذا  
في المراج وقد مضاه وأما الاول أشي الزيادة في جامع الفصولين شري بخيار فزاد المبيع في يد المشتري  
ريادة متملة متولدة كمن وجال ورو واجبه له بياض عن العين مع الرد ويلزم البيع الاعسدة محمد  
وان كانت متولدة لم يتولد كصبي وسياطة ولتسوي في بسم وثني أرض وعرض شجر يجمع الصسخ  
وففا ولو كانت متولدة كعقرو ولد وأرض ولبس وغر وصوف نمن وفاقا وان كانت متولدة  
لم يتولد كعنه وكسب وهبة وصدة لا يجمع وفاقا فان أمار للمشتري فقوله والافسك لك عدهما  
وعده في حقيقة ترد على النان اه وفي المراج اذا مضت الحاجة في المدة سقط الخيار الا ان

الحواشي ان كان محض من صاحبه يفسخ البيع وان كان غير محض من صاحبه لا يفسخ البيع وبعض مشايخنا قالوا العرص على  
البيع من النان ليس يفسخ على كل حال واليه مال الامام أحمد الطحاوي ود كر شح الاسلام في شرحه ان فيه روايتين وفي المتن عن  
محمد ان النان اذا عرض المبيع على البيع لا يبطل حيله

تكون مدرة وادوات الحيوان ولما سقط الأذن يكون الواسية اه والخاصل اهمانسة مطلقا  
 الامسطة لم تترك وفي الظاهر نفس الثاني اشترى عبد الحمار ثلثا وقصه فوهب له مائة أو اكتسبه  
 ثم استملكه العبد لم يشترى بغير اذنه أو بغير علمه لم يطل خيار المشتري في العبد ولو وهب للعبد أم ولد  
 المشتري وقصها العبد بطل خيار المشتري في العبد قال ولا يشترط أن يكون أم الولد من قبل أن أم الولد تنق  
 على ملكه بعد الرد بحكم الخيار والولد لا ينق اه والاخير يحتاج الى تحرر وأما الأخذ بشعبة فصورته  
 أن يشترى دارا بشرط الخيار ثم ساع دار أخرى بعها فيها أحداهما المشتري بشرط الخيار بالسبعة لانه  
 لا يكون الاثالث فكان دليل الاحارة فتمن سقوط الخيار وقد ما الاعتدال أن في حبيصة عنه عس  
 قوله ولا يملك المشتري ولو قال المولى وطلب السبعة به بدل الاحد لكان أولى لأن طلبها مسقط وان  
 لم يأخذها بكنى للمراح وفيه خيار السوط لأن طلبها لا يسقط خيار الرؤية والبيع بكنى للمراح واقتصر  
 الشارح على خيار الرؤية فصور (قوله ولو شرط المشتري الخيار لغيره صح وأيهما أحرأ وأقص صح)  
 لأن شرط الخيار لغيره ما استحسنه لا قياسا وهو قول بربر لا يفسى مواهب العقد ولا يجوز اشتراطه  
 لغيره كاستراطه التي على غير المشتري ولما ان الخيار لغير العاقد لا يثبت الا بإذنه عن العاقد ويقدم الخيار له  
 اقصاء ثم جعل هو ما ساعه تصحيحا لتصرفه وجبئ يكون لكل منهما الخيار وأيهما أحرأ وأيهما  
 نقص انتقص ولو قال المصنف ولو شرط أحد المتعاقدين الخيار لأخيه صح لكان أولى لعدم  
 ما إذا كان الشارط النافع أو المشتري وليخرج اشتراط أحدهما الآخر فان قوله لغيره صادق بالنافع  
 وليس عماد ولذا قال في المراح والمراد من الميرها غير العاقدين بكنى للمراح وأما كلامه أن أحدهما أو أحرأ  
 الشرط لأن خيار العيب والرؤية لا يثبت لغير العاقدين بكنى للمراح وفيه خلاف وهو قول آخر  
 فقال الآخر لا يرى مالم يسلح لأم ولأمر وكيله البيع بشرط الخيار فباعه بالشرط لم يحر ولو باع واشترط  
 كما أمره فليس له أن يصر على الأمر ولا يصر على الاحارة ولو كانه اشترا بشرط للأمر فاشترى ولم يشترط  
 بعده عليه كذا في السراج الوهاج (قوله لم فإن أحرأ أحدهما ونقص الآخر فالاصح أحق) لو حذره في  
 زمان لا يرجع فيه غيره (قوله وان كانا معا فالصح) أي لو فسح أحدهما أو أحرأ الآخر وتر ما ساعه  
 ترجع المصح على الاحارة لأن المصح أقوى لأن الخيار باعته المصح والمفسوخ لا يلحقه الاحارة  
 ولما ملك كل منهما التصرف وبخلاف التصرف كذا في الهداية وأورد عليه لأن المفسوخ لا يلحقه الاحارة  
 لا يلحقه الاجارة فانه كذا في المفسوخ ان المصح بحكم الخيار يحتمل للمصح في نفسه حتى لو اشترى  
 ثم رابعا على فصح المصح وعلى إعادة العقد بينهما حار وفسح المصح ليس هو الاحارة البيع المفسوخ  
 وأجاب عنه في المراح بأنه غير لازم لأن قول الاحارة لا رد على المقتض ولا احارة فماد كترتم بل هو  
 بيع ابتداء كذا في العوائد الظهيرة وما ذكره المصنف من رجوع المصح دون تصرف العاقد صححه  
 فاصححان معر إلى المفسوخ وفي رواية الراعي تصرف العاقد لقوته لأن الباقي يستفيد الولاية منه  
 وقيل هو قول محمد ومافي الكتاب قول أن يوسف واستخرج ذلك مما دامع الوكيل من رجل والموكل  
 من غيره مع ما محمد يعتبر به انصرف الموكل وأن يوسف يعتبرهما كذا في الهداية وفيه ما يوجب البيع  
 لأن الوكيل بطلاقة السنة اذا أطلقه الوكيل والموكل معا لواقع مطلق أحدهما لا على التعيين وأجاب عنه  
 في فتح القدير بأن الوكيل فيه مغير كالوكيل بالسكاح فكان الصادر من كل واحد منهما مصادرا عن أصاله  
 بخلاف الوكيل بالبيع اه وفي الظهيرة وعن أبي يوسف في المتيقن ومساين يشتران بشرط الخيار فأجر  
 أحدهما وقص الآخر ان الاحارة أولى اه وفي المحيط وكيل اشترى بشرط الخيار لموكله بأمره أو بغير  
 أمره اذا ادعى النافع صا الأمر وأمر الرجل والقول للوكيل بلا يعين لأن النافع يدعى سقوط الخيار

ولو شرط المشتري الخيار  
 لغيره صح وأيهما أحرأ  
 نقص صح فان أحرأ أحدهما  
 ونقص الآخر فالاصح  
 أحق وان كانا معا فالصح  
 (قوله ولو وهب للعبد أم ولد  
 للمشتري) هـ سقط فيما  
 رأيه من الفصح والبدى  
 وأنته في التثارية ولو  
 وهب للعبد أم ولد  
 وقص العبد عينه الا ان  
 لا يطل خيار المشتري في  
 العبد ولو وهب للعبد أم ولد  
 المشتري الخ (قوله والاخير  
 يحتاج الى تحرر) المراد  
 بالاخير مسئلة أم ولد  
 المشتري للعبد واحتياجهما  
 الى التحرر من جهة امها  
 اذا كانت أم ولده كيف  
 تكون في ملك غيره حتى  
 يهربا للعبد ومن جهته امها  
 كيف تنق على ملكه بعد  
 الرد

ووجوب النسخ وهو يسكرو لا يبيع لانه دعوى على الأمر دون العاقد والأمر لو أنكر لا يستعمل وكيله  
لا به نائب عن العاقد الحقوقي وليس بأصيل وإن ادعى الرضا على الوكيل يحلف لأن الدعوى توجهت  
عليه وإن أقام بينة على رضا الأمر قبلت لأن الوكيل ينتصب حصصا على الأمر لانه ادعى حقا على الخاص  
وهو سقوط الخيار بسبب ادعائه على العاقد اهـ وأشار المؤلفات بكون الاشتراط للغير اشتراطا لنفسه  
إلى أنه لو أصره ببيع ماله بشرط الخيار له فباع وشرطه لا أثر له لم يكن مخالفا وعلى عكسه يكون محالاً لانه  
أصره ببيع لا يزيل الملك بدون رضاه وأن لا يكون للماء وفيه رأى وتديره ويكون الرأى والتدبير فيه  
للاصر أصلاً وله تعامد معه بعكسه فإن شرط الخيار لا أثر ثم أحاز هو البيع جار عليه دون الأمر  
وساير الأمور حتى لو أجاز كان له وإن صرح بزم الوكيل لأن الخيار ثبت للأمر بشرط فصار خيار  
العقد أذا ثبت العقد والوكيل الشراء إذا وجد عيبا لم يبيع ورعى به بعد فبايحه وبين البائع وخيار البائع  
على حاله فإن رضى به لم يره وإن رد لم يركب الوكيل فكذلك هذا كذا في المحقق ثم أعلم أن التصرف في ادعاء  
فقد علم الحكم في باب الخيار وأما تصرف الموكل مع تصرف الوكيل فظاهر ما قد ساء أنه إن كان  
الوكيل أصيلاً في الحقوق عند كل موصى في الصف وإن كان نائبا فبما عهد واحد لا على التخييل وأما إذا  
صدر من موصي ليس فلا كلام في الترفع على إحارة من له الإحارة وأما الكلام فبالأخبار قالوا ثبت  
الأقوى ولو باع فصولي وزوج آخر تزوج البيع تصرفه كالأجرة ولو استأجره كان كأنه كان يملك  
وإن كانا بيمين تصدق البيع أقوى من الهبة والأجرة والرهن والسكاح الهبة لا تملك بالبيع  
فأمر ماسوا والهبة والرهن أقوى من الإحارة وسيأتي في بيع الفصولي فنية مسائله إن شاء الله تعالى  
(قوله) ومن باع عبداً على أنه بالخيار في أحدهما فصل وعين صبح والا فلا) شروع في بيان ما إذا كان  
البيع متعدد وأصلها أمار مبيعة فالصحة في واحدة وهو ما إذا فصل له ثمن كل منهما وعين من فيه الخيار  
منه لأن المبيع معلوم والنسخ معلوم وقبول العقد في الذي فيه الخيار وإن كان شرطاً لا انعقاده في الآخر  
ولكن هذا غير مفيد للعقد لكونه محلاً للبيع كما إذا جع بين فني ومدر والفساد ثلاثة الأولى إذا  
لم يفسد الثمن ولم يبيع على الخيار فلهما التهمة الثانية فصل ولم يبيع على الخيار فلهما التهمة الثالثة عين عمله  
ولم يفسد النسخ فلهما التهمة والأصل فيه أن الذي فيه الخيار كالخارج عن العقد إذا تقدم مع الخيار  
لا ينفق في حق الحكم فحق الداحل فيه أحدهما وهو غير معلوم وأما إذا جاز البيع في النسخ إذا صم  
إلى مدر أو مكاتب أرقام ولد وبعاصفقة وإن لم يفسد النسخ على الأصح لأن المانع من حكم العقد  
وباعين فيه بمقارن العقد له لا معنى فإثر الفساد وبما ذكر المانع بمقارن معنى لالفاظ المحلوم في البيع  
حتى لو قضى به فاقض يجوز لكن لم يثبت الحكم حتى محترمه وأحب الصيانة فإثر الفساد كذا في  
المعراج وفي صم أم الولد والمكاتب إلى المدر في جوار التمساء ببيع بغيره أن الصبح أنه يبعد في المدر  
وقد أدى فتح القدر وعلى ما ذكرنا يتفرع ما في فتاوى قاصصان باع عبيدين على أنه بالخيار  
فيهما وفيه ما المشتري ثم مات أحدهما لا يجوز البيع في الباقي وإن ترصدا على إحارته لأن الإجارة  
حينئذ بمنزلة انتهاء العقد في الباقي بالحقبة ولولا ذلك البائع في هذه المسئلة قصت البيع في هذا أقوى  
أحدهما كان له ما لم يفسد وخياره فيه ما بقي كما كان كالمواعيد لو أحدا وشرط الخيار لنفسه  
فنفق البيع في نفعه اهـ وهكذا في الطهيرة وتقييده المانع انعاق أدلوا شرط للشري كان كذلك  
معة وفساداً وأراد المفسدين القيميين استقرا عن قيمتي ومثليين أدق القيمي الواحد إذا شرط  
الخيار في بعضه يصح مطلقاً وفي التمليين كذلك لعدم العاوت كذا كمال الشارح اهـ (قوله) وصح  
خيار التبعين في بادون الأربعة) وهو أن يبيع أحد العبيدين أو الثلاثة وأحد التوابع أو الثلاثة

ومن نافع عسدي على انه  
بالخيار في أحد ههنا وصل  
وعين صبح والا فلا وصح  
سبار التعيين وبها دون  
الارعة

(قوله وحيار السائم على  
حاله) له المشرى (قوله

فائز الفساد كداني المعراج

قال الرملى لعنه فلم يؤثر

الفساد اه وهو الذي

لمعراج فهاهم من تصحيح

النساج (قوله واراد

بالعبدین القیمین) ای

والطاهر الصمد الأعظم القوي

للسابقة أدلة كافية مثلاً: وأد

أحدهما مثلما والآ من قسمها

وفصل وعين فالحكم

كذلك وما ينبغي ان قلت

وهذا لا يرد على ما قاله

الشارح هذا من كونه قيدا

احترار یا اد المراد الاحترار

عمر عند التقييم لصحته

مع التفصيل والتعيين

و بدو هما ولدا قال یصح

مطلقاً لاه في القيمیں

لا يصح بدوهما فاعلم انه مع

التفصيل والتعيين يفسح في

القيميين وغيرهم القدر

علم المعاني للمصنف اميليان

ماہنامہ اسلام آباد

وَأَحْسَنُ أَدْوَاءِ حَقِيقَةِ دُجْرِ

١٠٠

والتعمير لمجمل العالم

المشمس والمسيح تأمل

في ان ما قد التبرى واحدا واعيان اعيان كالارعه طهه المسح وهو قول بر ورحم الله سبحانه  
 ان سرع الخمار له حله في دفعه ان لم يحار ما هو الا دون والافه والخافه في هذا النوع من السبع  
 منعه لانه يحتاج الى حيا من صبه واحسان من سحره لاجله ولا تمكنه النافع من الخجل انه  
 الا ما سمع فكان في معنى ما ورد به السبع عريان هذه مدفع ما لا توجد الخمر واطول والردى وهما  
 والخم ولا معنى الى الخمر في الالامه كمن من لم يتحارب كذا في الاربعه الا ان الخافه ساعه  
 مسحه والرحمة به بها الخافه وكون الخفاه وجوده من مدفعه الى البارعه ولا يستباحدهما طهه  
 فصل ما اذا كان النافع او التبرى وهو ان كورق المادون وهو الاصح ذكره في شرح التلخيص  
 وفي جامع الأصول في حوزة النسخ في حاشية النافع كما يورد في حاشية التبرى اه وفي الظاهر به  
 والنافع في نهم مهماته على التبرى من هلك حدهما في النافع فان لم يرد الى الاطباء  
 ولو حدث في أحد ههما عني مد لافع في نهم السام وليس له نمر الحسا لارضا التبرى فان  
 أثره لم يبرح من نهم له ان لم يرد الآثر بعد ذلك لوجه ههما التبرى وحار النسخ النافع وهما  
 هسان بخلاف اه وأما ان كان الخمار للتبرى وللسبع لارم في أحدهما الا ان يكون معه حار شرط  
 وماه مسع مضمون بالنهم وغير المسع أمانه ولو اصرى لانه اتوب وعين لكل نفعه ان لم يحار  
 التبرى فاحترق ثوبان ونصف البارد نصف الباق ولا يبي عليه من صان النصف المحرق وصن  
 نصف من المحرق ولو كان ثوبان فاحترق نصف كل معار دأ هما شاء نهم صان ونصف من الآثر  
 وهما أحترق حدهما ونصف الآثر هما في المحرق نصفه معار دأ الآثر صرحان ونصف حار  
 النسخ هما نصف به حار السوط وذا نفع حدهما وهما نصف هما وسعار الآثر ما ولو هلكه ما  
 ضمن نصف كل واحد هما ولو احل في اطباء ولا تحال على العلم في قول الامام الاول ثم رجع  
 في قوله الثاني من أن لقول التبرى مع عيه ونسخه النافع ولي ولو هما معا فاحترق بخلاف وان على  
 النسخ نصف الاول مسعا وان احل في الاول في ما ذكره في قوله هما التبرى ثم احار هما  
 صح به وهما لوضع التبرى حدهما نهم هما وسعار الآثر ولو اعطيهما نافع في التي رد  
 عليه وان كان أحس ما احار التبرى للسبع لم صح اعطيهما ولو اسود هما التبرى نصف الاول السبع  
 وضمن حرا الاخرى للنافع ولا نصف نصف لهما هما نصف المالك وقوم التبرى ما كان اسعها  
 اسود هما أولا فان ما قبل السان حار النسخ لاربه فان لم يعرف الوريه الاول هما ضمن التبرى  
 نصف من كل واحد هما ونصف هما للنافع ونسب من في نصف هما للنافع وروى في  
 الولد نصف نفعي نصف هما للنافع ولو وطئها للنافع والتبرى فوطئها واحد في كل واحد  
 هما لو ان صدق للتبرى في التي وطئها أولا وضمن غير الاخرى ونسب في الاخرى من النافع  
 لانه اسود لحار به هما ونصف النافع غير الاخرى للتبرى وان ما قبل السان ولم يعلم وره التبرى  
 الاول هما لم نصف نصف الولد من أحد وفوق السك رعه او ضمن التبرى نصف من كل واحد  
 هما ونصف غيره للنافع والنافع ضمن نصف غير كل واحد للتبرى وسامان ولولا هه نسعها  
 ومن لولا على الولد في كذا في الظاهر به سمه ل تعدد بخير حار النسخ في الفاسد ايضا الا ان هما  
 مانع من السبع كل مضمون النفعه ولنا في كتابنا في الخمار وان ما مانع ضمن نصف هما كل واحد  
 هما وله أعطيهما التبرى عن أحدهما والتبرى له ولو اعطى حدهما التبرى بهه أو مانع حار  
 وعطيه فمت ولا تخير اعطى النهم لامن النافع ولامن التبرى لان العن الممنوعين المالكين لعن  
 ولم يوجد ولو اعطى النافع أحد هما بهه سم اعطى التبرى ذلك أعطيه للسبع أو مانع عني للنافع باطل

(قوله وبلغ نهم الخ)  
 أي اذا كان حار اه من  
 مسروطه (قوله وسمعا  
 حار النسخ هما به  
 حار السوط) رد عليه  
 ان حار السوط سقط  
 ما لوب وحار النسخ  
 لانه اه ذكره اخرى  
 كذا في حاشية الزملي  
 وصافي آخر له فصل  
 ما سطره من النافع



فرعى أحدهما لا يرد  
الاخر

(قوله وهما) أى في الهداة  
(قوله مؤقتا لثلاث) أى قول الامام فى  
حصة (قوله فيه بطر)  
حسر عن قوله فاطلاق  
الطحاوى قال فى التمس  
وقد يحاب عنه ما نؤقت  
خيار التعيين ليس قسرا  
متفقا عليه بل هو قول  
أكثر المشايخ طار ان  
الطحاوى وافق غير  
الاكثر على ان الشارح  
قال الذى يعلى على الظن  
ان التوقيت لا يشترط فيه  
لا به لا يفسد الخ ثم قال فى  
المهر وأبدي فى الخواشي  
السعدية فائدة هي أن  
يعبر على التبيين بعد معنى  
الايام الثلاثة قال وهذا هو  
أثر توقيت خيار التبيين  
كإدخاله بد كخيار الشرط  
معه ووقت ومعتدته  
بلا فرق اه وكان المناسب  
أن يقال كما إذا كخيار  
الشرط لان المقصود  
السوية بين توقيت خيار  
التعيين عند حياجه من خيار  
الشرط بالثلاثة وبين ماله  
د كرمعه ومعتدته  
حيث يجبر على التبيين  
فيهما فيطهر لتقيده  
بالتلات عند عدم ذكر  
خيار الشرط فائدة أن

ولو رد ذلك على السامع صح عتقه ولو كان أعتقه ما ورد اعليه عتق أحدهما والتعيين اليه اه ويبدو  
مسورة خيار التعيين بأن يقول على ان احدا يوشمشت لانه لو لم يد كره هذه الياة وقال يمشك أحد  
هذين المدين فدل بكون قاسد لهما الله المبيع فان قصه ما وما ناعده صمن نصف قيمة كل واحد  
منهما وان مات أحدهما قل صاحبه لزمه قيمة الاخر كدائ المحيط وتقدم بهار يعلم به كذا المؤلف  
خيار الشرط مع خيار التعيين لا اختلاف وقيل يشترط أن يكون فيه خيار الشرط مع خيار التعيين  
وهو المذكور في الجامع الصغير قال شمس الأئمة وهو الصحيح فاداد كراهه رد هاهنا المدة وادامت  
لزم في أحدهما وله التعيين وقيل لا وهو المذكور في الجامع الكبير ومجهره عن الاسلام فيكون د كره  
في الجامع الصغير وقال لشرطا ورسمه فتح التندر ولكن د كراهيه حان ان الاشتراط قول أكثر  
المشايخ وإدخاله بد كره خيار الشرط على هذا القول ولا بد من باقيت خيار التعيين بالثلاث عنه وماى  
مدة معلومة كانت عندهما كدائ الهداية ود كره المحيط انه لا ينافى عنه بالثلاث فيصور إلى أربعة  
عنده وهما ثم د كره في بعض السح اشترى ثوبين وفى بعضه اشترى أحد الثوبين وهو الصحيح  
لان المبيع فى الحقيقة أحد هما والاخر أمانة والاول يجوز واستعارة اه وفى فتح القدر واداد أفت  
خيار التعيين وكان فيه خيار الشرط بمقتضى المدة حتى ابرم في أحد هما ولم التعيين أن يتقيد التعيين  
بشئ من ايام من ذلك الوقت وحينئذ فاطلاق الطحاوى قوله خيار الشرط مؤقتا لثلاث فى قوله غير  
مؤقت ما عندهما وخيار التعيين مؤقت فيه بطر اه وذكر الشارح انه ادالم بد كره خيار الشرط  
فازعمى لتأقبت خاير التعيين بخلاف خيار الشرط فان التأقبت فيه بعد لزوم العقد عنه معنى المدة  
وفى خيار التعيين لا يمكن ذلك لانه لا يرد في أحدهما فسل معنى الوقت ولا يمكن تعيينه معنى الوقت  
بدون تعيينه فافائدة لشرط ذلك والذى يعلى على الظن ان التوقيت لا يشترط فيه اه ويمكن  
أن يراد قسم آخر وهو راع العقد فيما معنى المدة من غير تعيين بخلاف معنى خيار الشرط فانه  
اجارة ليكون لكل خيار ما ياسبه وأطلق فى محل الخيار وفيه فى المنافع بالاشياء المتعاونة كالعبد  
والثياب وفى هذا لا بد من خيار التعيين فى الثلاث من حسن واحدا لا به فافائدة لعدم التفاوت فيها  
وأما ما بطل عند اختيار وهو نعان اختيارى وصرورى والا اختيارى نعان صريح وما يجرى عراه  
فالاختيارى احترت عند أو شته أو وصيته أو أخرته وما يجرى عراه وأما الاختيارى دلالة هو أن  
يوجد منه فعل فى أحدهما بدل على تعيين المالك فيه كما قدمناه فى خيار الشرط وأما الصرورى فذلك  
أحد هما بعد القصد وتعيينه وأما اداهما فمعنى أحدهما المبيع والمشتري أن يحدأ بمواشاة  
لكن ليس لرد هما لزم المبيع فى أحدهما فتعين معنى يده وبطل خيار الشرط وهذا يؤيد بقول من  
يقول بان فيه خيار بين (قوله ولو اشترياه على انهما بالخيار فرعى أحدهما لا يرد الاخر) عند أى  
حصة وقالا له أن يرد وعلى هذا الخلاف خيار العيب والرؤية كدائ الهداية وحصة فى الساية عمادا  
كان عدم القصد أمأقبه وليس له الرد يعنى اتفاقا لهما أن اثبات اختيار لهما اثباته لكل واحدهما فلا يسقط  
ماستأط صاحبه لمأقبه من ابطال حقه ولان المبيع خرج عن ملكه غير معيب بعينه الشركة فلا يرد  
أحدهما رده معيبا به وفيه الزام ضروراته وليس من ضرورة اثبات الخيار لهما الزام أحدهما لتصور  
اجتماعه ما على الرد وقوله فرعى أحدهما لا يرد الاخر اتفاق ادلورد أحدهما لا يجزئه الاخر ولم أره صريحا  
ولكن قولهم لورد أحدهما رده معيبا بدل عليه وكذا قوله لاشترى بالذلو ما على لا أحدهما لا اراد اجارة  
أورد المالى الخاية فحل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان البائعين باختيار فرعى أحدهما  
المبيع ولم يرد الاخر لزمه المبيع فى قول أى حصة اه وأشار الى ان المبيع لو كان متعسلا والخيار

لا حدها ليس له أن يجزى في العيص ويرد في العيص وكذا لو كان واحدا فاحش من له الخيار في الصف  
ورده في الصف كما هو متا ومصرح به في الخاتمة لكن ذكره وفي إذا كان الخيار للمنافع ولا فرق بينهما  
(قوله ولو اشترى عبدا على انه حمار أو كلب فكان محلاؤه أخذه بكل الثمن أو تركه) لأن هذا وصف  
مزعوب فيه فيستحق بالمقتضى شرط ثم وفاته يوجب التعخير لانه ما رضى به دونه وهذا يرجع إلى  
اختلاف النوع لعله التفاوت في الاعراض ولا يشهد بعينه التقدير له وصف له كورة أو برة في  
الحيوانات فصار كوفات وصف السلامة وإذا أخذه أحداهما بجميع الثمن لأن الاوصاف لا يتأهلها شيء  
من الثمن لكونها ما يفتى القدر على ما عرف وفي المراح قوله على انه حمار أي عند حرقه هكذا لانه  
لو فعل هذا الفعل أحيا بالاسمي حمارا وفي البحيرة قال يفتى في الزيادات فان قصه المشتري فوجده  
كائنا أو حمارا على أدنى ما يطلق عليه الامم لا يكون له حتى الرد إلى الهبة في الحدودة ومعنى أدنى ما يطلق  
عليه الامم أن يفعل من ذلك ما يسمى به العال حمارا أو كائنا لا كل واحد لا يجرى في العادة من أن  
يكتب على وجهه مسمى حرقه وأن يجر مقدار ما يدفعه لهلاكه عن نفسه وبذلك لا يسمى حمارا ولا  
كائنا اه وفي فتح القدر لومات هذا المشتري انتقل الخيار إلى وارثه اجزاء لانه في ضمن ملك العين اه  
وفي البحيرة فلما منع الرديب من الاساس رجع المشتري على النافع بحصته من الثمن فيقوم العبد  
كائنا أو غير كائنا وبطركي تفاوت ما بينهما فان كان بقدر العشر رجع بعشر الثمن وفي رواية لا رجوع  
شيء ولكن ما ذكر في ظاهر الرواية أصبح ولو وقع الاختلاف بين النافع والمشتري في هذه الصورة  
بعد ما مضى حين من وقت البيع فقال المشتري لم أحده كائنا وقال النافع اني سلمته اليك كذلك ولكنه  
سعى عندك وقد يسي ذلك في تلك المدة فالقول للمشتري لأن الاختلاف وقع في وصف عارض  
اد الاصل عدم السكينة والخبر والاصل ان القول قول من يدعي الاصل وان العبد من أصل في الصفات  
العارضة والوجود أصل في الصفات الاصلية فالقول للمشتري في عدم الخمر والكتانة لاهما من الصفات  
العارضة والقول للنافع في انها كرا لاهما صفة أصلية وتعلم في فتح القدر وكتمانها في القواعد  
ان اليقين لا يرول بالشك وفي تلخيص الخامع من باب الاقرار بالبيع لو ناعه ثوبا على أنه هروي ثم  
اختلفا في كونه هرويا فالقول بالنافع لأن النافع لما قال بعثته على أنه هروي فقبل المشتري صار كانه  
أعاد ما في الاحتياط فصار كانه قال اشترته على أنه هروي فكان مقرا بكونه هرويا فدعواه بغير محلاؤه  
منافس محلاؤه ما إذا قال بعثته على أنه كلب فقبل فالقول للمشتري لأن الاختلاف فيه في المقبوض  
وتعلم في شرحه للعارضي وفي الواصل اشترى حارية على أنها عذراء فعلم المشتري انها ليست كذلك  
فان علم بالوطء فان رطبها بعد علمه فلا تلزم طرده والارتماء ولو اشترى بقرعة على انها حلي فولدت عذراء  
فشرها للثمن وأبقى عليها فانه ردها والولد لما شر من الثمن ولا شيء له مما أتى لأن البيع وقع فاسدا  
فكانت في صفاته والمفقة عليه ولو اشترى ساعة على انها بقة فاداهي مع رجوع البيع وله الخيار لأن  
حكمهما واحد في الصدقات وكذا لو اشترى بقرعة فاداهي حمارا وفي المحتج عن جمع البحاري  
الاصل فيه ان الاشارة مع التسمية اذا احتمت فان كان المشار اليه من خلاف حسن المسمى والعقد فاسد  
وان كان من حسبه والعقد سائر ثم ان كل المشار اليه دون المسمى كان الخيار للمشتري والا فلا والنياب  
أحسن والده كرمع الاثني في بني آدم حسان حكما في سائر الحيوانات فاحتمت بحسن واحد وإذا كان المشار اليه  
من خلاف حسن المسمى فاما يتعلق العقد بالمسمى اذا لم يعلم المشتري به اما اذا علم به فالتقدير يتعلق  
بالمشار اليه كمن قال بعثتك هذا الحمار وأشار إلى العذراء يصح ولو اشترى ثوبا على أنه هروي فاداه  
هو بلخي والبيع فاسد عندنا وكذا على أنه أدمس فاداه مضموع أو على أنه مصوغ فبصرف فاداهو

أشبهه ما هو معه اشتراه  
ماء على قوله فكان شارطا  
له اقضاء وصدا موعوا  
فان محلاؤه وقد احتلف  
تفعه الشيخ على المقدمي  
والشيخ محمد العري في  
هذا المسئلة لانهما لم  
يرياهما قوله ومال الشيخ  
على لما قلته لك لم يترك  
وجهه عرا له قال والدي  
أميل اليه ما به مثل حيار  
العيب بمعنى هورث والله  
تعالى أعلم (قوله وفي  
رواية لا رجوع شيء) قال  
الزملي وجهه ما تقدم من

ولو اشترى عبدا على أنه  
حمار أو كلب فكان  
محلاؤه أحده بكل الثمن  
أو تركه

ان الاوصاف لا يتأهلها شيء  
من الثمن (قوله فان علم  
بالوطء الخ) انظر ما كتبه  
في باب حيار العيب عند  
قوله ومن اشترى ثوبا  
فقطعه الخ (قوله ولو  
اشترى ثوبا على أنه  
هروي الخ) انما كان  
البيع فاسدا لأن المبيع  
المشار اليه من خلاف  
حسن المسمى ود كرى  
الفتح فصل هذه المسائل  
أصلا فقال واعلم انه اذا  
شرط في المبيع ما يجوز  
اشترائه فوجده محلاؤه  
فتاره يكون البيع فاسدا

وهو ما إذا وجد خبرا معاشرته وضابطه ان كان البيع من جنس المسمى فيه اختيار والثبات أحسن أعني المردى والاسكندري والمردى  
والكمان وانقطن والد كرمع الاشترى في بني آدم حسنا وفي سائر الحيوانات جنس واحد والضابط جنس التعاوت في الاعراض وعدده  
(قوله ولو اشترى حارية على انها مولودة الكوفة الخ) اعلم ان البيع مع الخيار يكون المثار اليه من جنس المسمى لكسبه (قوله  
أو على ان هذا الحيوان حامل الخ) مخالف للمسئلة السابقة وهي قوله ولو اشترى بقرة على انها حامل الخ حيث ذكر هناك ان البيع  
مساو هو ما حازر ولعله على رواية الحسن كما يأتي في ما يامل (قوله ولو

(٢٥)

بدون اختيار لكونها من جنس واحد والمثار اليه من جنس المسمى على وفق ما قرره من الاصل فتأمل وفي التوضيح اذا باع من آخر شخصا على انها حارية وأشار اليها فاذا هو عظام ولا يصح بينهما وهذا استحسان أحده علما بما والقياس ان ينقذه به البيع ويكون للشترى الخيار ثم ذكر الاصل المنقول عن المحتى وبقية التعارض (قوله الى هنا كلام المراج) أى من عند قوله في أول المنقولة وفي المراج الى هنا من كلامه لكن ذكر المؤلف ما ليس معه وهو قوله والاصل ان القول الى قوله وفي الوارث وما ذكره هنا من انه لو اشترى على انها حامل يصد ذكر في فتح القدير انه رواية ابن سبعة عن محمد قال لان الشروط هنا أصل من وجه وهو

مرعمران أو دارا على ان ساءها آجر فاذا هو ليس أو على ان لا شاء أو لعل فيها فاذا ساء أو على ان ساء أو على ان أشجارها كلها مشمرة فاذا هو غير مشمر فسد البيع ولو اشترى حارية على انها مولودة الكوفة فاذا هي مولودة بعد ادغالها على انها حارة أو كما وسيرة فاذا هو لا يحسنه أو على انه حامل فاذا هو خصي أو على عكسه أو على انها صلبة فاذا هو فعل أو على انها مائة فاذا هو حمل أو على انها لحم مع فاذا هو لحم صان أو على ان هذا الحيوان حامل فوجد هاعير حامل حار البيع وله الخيار وكذا في أمثاله ولو اشترى على انه حامل فاذا هي صلبة أو جرد ذكر فاذا هو أنثى أو حارية على انها رشاء أو ثيب فوجد هاعير خلاف ذلك الى حبر حار البيع ولا خيار له فيه ولا في أمثاله أو وجدته على صفة غير من المشروطة ولو باع دارا عابها من الخدوع والابواب والخشب والحيل فاذا ليس فيها ثيب من ذلك لا خيار للمشتري وفي المحيط اشترى شاة أو بقة أو قرعة على انها حامل فسد البيع الا في رواية الحسن والاصح في الامه سواره أو على انها حامل أو لون أو على انها حبل كذا أو وضع بعد شهر يصد الى هنا كلام المراج وذكر بعضه في فتح القدير ثم قال وينبغي في مسئلة العير والباء ان يكون في العرب والبرادى الذى يطلون البر واللسل أمأهل المدن والمكارية فليعبر أفضل اه وصح فاصيخان ان لو باع حارية على انها حامل ان البيع حائر لانه غير له شرط البراءة من العيب الا ان يكون في يد رعيون في شراء الخوازي لاجل الاولاد واحتلوا فيها اذا باع جارية على انها ذات لى فقبل لا يجوز ولا كثره في الحوار ولو اشترى فرسا على انها مملو حار لان الحمل لا يصير غير مملو وفي البدائع اشترى حارية على انها مملو ان شرطه على وجه الرغبة فيه فسد البيع لكونه بشرط ما هو محط ورعمر وان شرط في البيع على وجه التبرى من العيب لا يصد فادام بعدها مملو لا خيار له لانه وجد هاعير من العيب ولو باع حارية على انها حاملت فظهر انها ولدت فلو ردها ولو اشترى ثوبا على انه مصوغ بالهصر فاذا هو أبصر جازر البيع ويجوز بخلاف عكسه فانه يصد ولو اشترى كرايا على ان ساء ألفه فاذا هو أقصر وما نعلم التوب الى المشتري لانه لم يذو وصف ولو اشترى ثوبا على انه سداسى فاذا هو خماسى حبر المشتري ان شاء أخذه بجميع الثمن وان شاء ترك لانه اختلاف نوع لاجل فلا يصد ولو باع ثوبا على انه حر فاذا كانت خروسة أو قطى حار البيع لان السدى تسع للحممة ولو اشترى سويقا على ان السانع لته من من سمن وتقاها والمشتري يطر اليه فظهر انه لته يصد من حار البيع ولا خيار له لانه وجد اعياير فباعها فاذا غلبه اتى العرو وهو كذا واشترى صابونا على انه يتخذ من كذا جرم من الدهن ثم ظهر انه يتخذ من أقل من ذلك والمشتري كان ينظر الى الصابون وقت الشراء وكذا لو اشترى قيصا على انه يتخذ من عشرة أو ذرع وهو يطر اليه فاذا هو من تسعة جازر البيع ولا خيار

(٤) - (البحر الرائق) - (سادس) الذى وشق في المراج قبل هذا عن الطحاوى انه لا يصد لانه وصف من عيوب وكذا ذكره في الفتح وقال كما اذا شرط في العرس انه مملو وفي السكب انه صلب حيث يصح (قوله ولو باع جارية على انها باردة الخ) قال الرزى وفي البرزى اشترى حارية أو غيرها ثم ظهر ولادتها بعد النسخ لامن البائع وهو لم يعلم في رواية المصنف عيب سقاطا لان تسكير الحاصل بالولادة لا يبرول أبدا وعليه الفتوى وفي رواية ان يصدته الولادة عيب وفي البهائم ليس عيب الا ان يوجب نقصا نار عليه لغوى اه فظاهر ما في البدائع انه لا يرد الا اذا شرط انها باردة ولو لم يشرطه لا يرد وهو مخالف لما عليه الفتوى كما سمعت والله تعالى أعلم اه لشد كرى البرار بة ايضا عن النهاية

لشترى ولو باع أرماعاً على اسم غير خراجية فذا هي خراجية فسد البيع ويسى أن يكون الخواص على  
العمل بل علم المشتري أنها رخص خراج فسد البيع وإن لم يكن عالماً بذلك حار البيع ويجوز للمشتري  
لشترى فلو سؤلة على أن حشوها قنصل لمخافتة المشتري وحدها موقوفة احتله وأما الصحيح حوالة البيع  
والرجوع بالنقصان لأن الحشوع وبغير البيع لا يفسد اهـ ما في الخاتمة والمبطلح قال في المصاحح ملاح  
الردون مملحة شتى شتى به في سرعة وقال في مختصر العين المملحة حسن سير الدابة وكلامه قولا  
في اسم الفاعل ملاح كسر الهمزة كذا لا تخفى عتقني أن اسم الماعل لم يحى على قياسه وهو ملاح اهـ  
اعلم أن اشتراط الوصف المرغوب فيه إما أن يكون صريحاً أو دلالته على الدافع في خيار العيب والجهل  
بالطبع والخبر في الخيار فليس عيب لكونه حرفة كالخياطة إلا أن يكون ذلك شرطاً في العقد وإن لم يكن  
مشرطاً في العقد وكأب عس الطبع والخبر في الدافع مع تبين في يده فاشترها أو حذرها لا تخمس  
ذلك رد هـ لأن الظاهر أنه أعانها راعى في ملك الصفة فصارت مشروطة دالة وهو كاشروط نص اهـ  
وأما علم المصواب واليه المرجع والمآب

### باب خيار الرؤية

قدمه على خيار العيب لأنه مع تمام الحكم وذلك بجمع لزوم الحكم والردوم بعد التمام والاصفاة من قبيل  
إصابة الشيء الشرط لأن الرؤية بشرط ثبوت الخيار وعدم الرؤية هو السبب لثبوت الخيار عند الرؤية  
ثم اعلم أن هذا الخيار يثبت للمشتري في شراء الأعيان ولا يثبت في البيوع كالسليم فيه والأمان وأما في رأس  
مال السلم إن كان عيباً فثبت للمائع أي السلم إليه الخيار فيه ولا يثبت في كل عقد لا يفسخ بالرد كالمهر  
وبدل الخلع وبذل الصلح عن القصاص والرد بخيار الرؤية ففسخ قبل القبض بعده ولا يحتاج إلى قضاء  
ولا رد المائع ويمسح بقوله ردوت لأنه لا يصلح الرد إلا بعد المائع عندهما خلافه الثاني وهو يثبت  
حكماً لا بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للمشتري حتى إنه لو تصرف فيه جاز تصرفه وبطل خياره  
ولو لم يثنى وكذا لو هلك في يده أو صار إلى حال لا تلك ففسخه بطل خياره كذا في السراج الوهاج  
ود كره في المراجح أن خيار الرؤية لا يثبت إلا في أفعلة أشياء في الشراء والاحارة والقسمه والصلح عن  
دعوى المال على شيء بعينه وفي المراجح لا يظالم المائع المشتري بالثمن فسل الرؤية (قوله شراء  
ماله بره حاشي) أي صحيح لم يرواه في أي شدة والسبق مرسلاً عن مكحول مرفوعاً من اشتري شيئاً  
لم يره فله اختيار إداراة أن شاء أو أحده وإن شاء ركه وحاشا له بعد الرؤية لا تنص إلى المراجعة لأنه لو لم  
يرافقه برده فصار حكمه الوصف في الماعين المشار إليه وإطلاق الكتاب يقتضي حوار البيع سواء سمي  
حسن المبيع أو لا سواء أشار إلى مكانه أو إليه وهو حاصر مستورا أو مثل أن يقول نعمت لك ما في كمي  
وعامة المشايخ قولا إطلاق الخواص يدل على الحوار عند وطاعة قالوا لا يجوز له المبيع من كل وجه  
والظاهر أن المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الأئمة وصاحب الاسرار والسيرة من أن الإشارة إليه أو إلى  
مكانه بشرط الحوار حتى لو لم يشر إليه ولا إلى مكانه لم يجر المانع مثل أن يشتري ثوباً في حراب أو ريتا  
في رقاً أو حصة في عرارة من غير أن يرى شيئاً ومه أن يقول نعمت لك دوة في كمي فصحتها كذا لم يقل صفتها  
كذا أو هذه الحاربه وهي حاصرة متنفذة بعد القول حواراً لم يلم حسنة أصلاً كان يقول نعمت لك شيئاً  
بعينه كذا في فتح القدير وأراد بما يره مالم يره وقت العقد ولا قبله والمراد بالرؤية العلم بالصفة ومن  
ما عوم الخلل فصارت الرؤية من أفراد المعنى المحار ليشمل ما إذا كان المبيع مما يعرف بالشم كالكسك  
وما اشتراه بصره يته وحده متعبراً وما اشتراه الأعمى وفي القصة اشتري ما يداق فداه ليلاً لم يره  
سقط خياره (قوله وله أن يرد ادأرأه وإن رضى قبله) أي لشترى رده وإن قال رصبت قبل العلم

باب خيار الرؤية  
شراء مال بره حاشي  
برده ادأرأه وإن رضى قبله

### باب خيار الرؤية

(قوله وإما رأس مال السلم)

(الح) حكما في بعض البيع

وإن رضى وأما السلم في

رأس المال إن كان الح

(قوله مثل أن يشتري ثوباً

في حراب الح) غثيل لما

وحده بشرط الحوار وقد

صر في عبارة الفتاح (قوله

اشتري ما يداق فداه ليلاً

الح) هل الرضى معهومه

أن ما يداق لو اشتراه ليلاً

لا يسقط خياره إلا برؤيته

ولا يشك فيه شاك والظاهر

أن البهار فيما يداق كائناً

أيما يسقط خياره بدوقه

من غير رؤية فلو أسقط

لفظة ليلاً لمكان أولى اهـ

قلت وأما قاعده ليعين

محرر الدوق فيما يداق إذا

حصل به المقصود يكفي وإن

لم توجد رؤية ويعلم بالرد

أما إذا فداه ساراً وهو يراه

كفي

(قوله وأعاد الصبر مد كرا للعي) أي أن حقه انتأثت لعوده إلى الرؤية ولكن لما كان المراد بالرؤية العلم كما تقدم ذكر الصبر مراعاة للعي (قوله ومنعته في فتح القدر ما بالاسم الخ) ما يبي عليه المانع من إتمامه هو المفهوم من كلام العناية حيث يعقب الحساب المذكور بأن عدم اللزوم باعتبار اختياره فهو ملزم بالخيار والخيار ما على الرؤية لا يوجد بدونها فكذلك ملزمه لأن ما هو شرط للزوم فهو شرط للزوم أه وأجاب عن هذا التعقب في الخواشي السعدية ما أن لاسم إن عدم لزومه للخيار بل لعدم وقوعه من مراعاة ما في الباب أن عدم الإبرام باعتبار أنه ثبت له الخيار عند الرؤية وهذا لا يستلزم عدم وجوده بدونها وقوله والخيار الخ مجموع لأن المعلق بالشرط يوجد قبل وجود الشرط بسبب آخر (قوله وهو مردود الخ) قال في البرماد كره هو يارد ألقى لأن الشارع حيث علق إتمام قدرة العسخ والاحارة بالرؤية لم يرد في القول بل يرد به قبله أه وهو متدفع بما مر عن الخواشي تأمل (قوله لأنه لو قال وله خيار

هو أعاد الصبر مد كرا للعي لأن الخيار معلق بالرؤية لما روي أنه لا يثبت قبله أو يرد طلب العرق بين المسح والاجابة قبلها ماها غير لازمة وهو لازم مع استوائهما في التعاق بالشرط والحوار بان للعسخ سببا آخر وهو عدم لزوم هذا العقد وما كان ليس بالزوم فلم يشرى مسحه ولم يثبت لها سبب آخر فثبت على عدم ومنعته في فتح القدر ما بالاسم أنه قبله غير لازم بل يقول أنه مات واعتماحصل لعدم اللزوم عندها فعلمنا بثبت حكم السبب وهو اللزوم أه وهو مردود لأن اللزوم لا ينفصل المسح من أحد هاهنا دون رصا لآخر وهذا بقوله أدر أنه وفي المحيط قيل لا يملك مسحه قبلها وقبل يملكه وهو الأصح لأن المسح كما يملك بالخيار تلك سبب لعدم لزوم البيع كالعامة والوديمة والوكالة والشركة وعدم اللزوم ثابت بسبب جهالة المبيع واحتلال أهله هو مطلق أو موقت فقيل موقت نوقت أمكان المسح بعدها حتى لو تمك من مسحه لم يفسح سطا خياره وإن لم توجد الاحارة صرحا ولا دلاله وقبل يثبت الخيار له مطلقا نص عليه في إرد ابن رستم وذكر محمد في الأصل وهو الصحيح لا يطلق النص والعبرة لعين النص للمعاه أه وحاصله أنه غير لازم قبل الرؤية بفسخ جهالة المبيع وإدارا أحدثت له سبب آخر بعد لزومه وهو الرؤية ولا مانع من اجتماع الأسباب على سبب واحد ثم أعلم أنه لا يملك مسحه إلا لعلم الشارع وقيد خيار الرؤية لأنه لو قال وله خيار العسر صحت به فسل أي براه ثم رآه ولا خيار له لأن سبب الخيار فيه العيب وهو موجود فسل العلم بخلافه هنا فترقا كذا في المراح وفي إصباح الإصلاح ولشتر به الخيار عسده إلى أن يوجد مطلقا وإن قال رصبت قبله لم يقل وإن رضي قبله لما فيه من إتمام تحقق الرضا قبلها ومصاده ظاهر أه ورد عليه البيع بشرط الرأه من العيوب فانه صحيح وقالوا أنه رضي بجميع عيوبه الطاهرة والناطقة مع أنه لم يطلع عليها حتى لو اطلع على عيب ما لم يعلمه إلا الإلصاق لا يملك رد مخار عرق الرضا فصل العلم والرؤية وفي جامع الفصولين خيار الرؤية وخيار العيب لا يثنان في المبيع العامة وفي المحيط اشترى راو يه ماء فيه الخيار أدر أنه لأن نص الماء أطيب من نصوص أه فعلى هذا الرد للماء بعد صفة في الخचित لم يرد قبله أي الر ولكن سيأتي أن الشارع إذا أدخله إلى منزل المشتري امتنع رده إذا أدخله إليه وفي حيل الولو الخيبة رجل باع صيغة ولم يرها المشتري فأراد أن يبيعها على وجه لا يكون له خيار الرؤية بها فاحيلة أن يقر شوب لاسان ثم يبيع الثوب مع الصيغة ثم المقر له يستحق الثوب المقر به فيطل خيار المشتري لأنه ما اشترى شيئين صفقة واحدة وقد استعنى أحدهما فليس له أن يرد الباقي بخيار الرؤية لأن فيه عرق الصفقة على الشارع أه (قوله ولا خيار لمن باع ماله ربه) وهو قول الامام المرحوم إليه لأنه معلق بالشراء فلا يثبت دونه وروي أن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه باع أرسا الصخرة من طلحة ابن عبيد الله فقيل لطلحة أنك قد عشت فقال لي الخيار لاني اشتريت ماله ربه وقيل لعثمان أنك قد عشت فقال لي الخيار لاني نعت ماله ربه فكما بينه صاحب من معلم فتعي بالخيار لطلحة وكان ذلك مختصرا من الصحابة كذا في الهداية وهذا الاثر رواه الطحاوي ثم البقي ~~في~~ كرشيع الاسلام ابن حجر يقرى بقرى التمدد بخير من معلم من عدى بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي صحابي عارف بالاسباب استثمان أسوسع وحسين ومراة البيع فخن إماما ذاع سلعة مسلمة ولم يركل معها ما يحصل له من العوض كل لكل واحد منهما الخيار لأن كل واحد منهما مشترى للعوض الذي يحصل له كذا في السراج الوهاج وفي جامع الفصولين يثبت الخيار للنابع في التمس لوعيا والكيلى والورى إذا كانا عيا فهما كسائر الاعيان وكذا البهر من الذهب والفضة والوانى ولا يثبت خيار الرؤية فيما ملك ذنبا في التمة كالسلم والنواهم والذاهير عيا كل أو دينا والكيلى والورى ولم يكرها عينا فهما كمتدين لا يثبت فيها خيار الرؤية إذا أقبضا أه وفي الظاهر به لو اشترى حارية بعد وألف

والحال إن له خيار العيب العيب الوارد للحال أي

(قوله ولا يردان على صاحب الهدية) أي التبعة والعرض على البيع (قوله فبرد على صاحب الكثرة الأحدا الشفعة) فانه قبل الرقبة لا مصلحة  
وكذلك قوله والبيع عيار أي لو كان (٢٨) الخيار للمائع وأما لو كان الخيار للمشتري فيسقطه مطلقا كالمبيع المطلق كالمس والكلام

فما فارق خيار الشرط  
فكان الأولى تنقية البيع  
بما فيه خيار المائع وقوله  
والإحارة غير صحيح فانه  
يبتل خيار الرقبة أيضا  
مطلقا ومعهذا كاقدمه ولعله  
ما زل لا يراه لكس متى  
مكررا مع قوله بعد ورد  
على الشك في الرضا الخ ناسل  
ثم ان الإرادة منه بالذكورات  
مستدع مما قدمه من ان  
هذه كلها دليل الرضا وصحة  
قبل الرقبة لا مصلته ودلالته  
أولى أو على المهر حيث  
ويبتل مما يبتل به خيار  
الشرط

قال ويبتل خيار الرقبة  
بعدموته دل على هذا قوله  
وان رضى قلها اه (قوله)  
ولكن برده على ما في جامع  
العصولين الخ) أي برده على  
صاحب الهدية ولا يحل  
للاستبراء هنا لانه مسمى  
ما قبله فكان الوجه ذكره  
على صيغة التعليل فيقول  
بعد قوله فانه تصرف لما  
في جامع العصولين تأمل  
(قوله ولو شري أو صام برها  
فردها كاره بطل خياره)  
أقول وقال في التنازحية  
في المتنازى مثل أنوكر  
عن اشتري أو صامها كاره  
فردها الا كاره برضا

فتعاصم برضا مع الخيارية العدم عيار الرقبة لم ينقص البيع في الخيارية بمصلحة ألف وفي المحيط ما عينا  
يعني لم يرهاو يدني ثم رهاها فدها ينقص البيع في حصه العين ولا ينقص في حصه الدين بل لا به لا خيار  
في حصه اه (قوله ويبتل بما يبتل به خيار الشرط) أي للمشتري يعني من صريح ودلالة وصورة  
ما يصحح الاستعانة لا يبتلها من لم تسكر وان تسكر أو تطلها كالاستخدام مرة ثانية وما لا يبتل  
للاستعانة ولا على غير الملك فان كان ذلك التصرف لا يمكن رفعه كالاتفاق والتدبير وتصرفا يوجب  
حق المبيع كالمبيع المطلق أو بشرط خيار للمشتري والرهن والإحارة يبتل قبل الرقبة بقوله لا يبتل بالرهن  
تعدله المسح فبطل الخيار وان كان تصرفا لا يوجب حق المبيع كالمبيع بشرط اختيار المائع والمساهمة  
والطمس غير تسليم لا يبتل قبل الرقبة لانه لا روى صريح الرضا يبتل به بعد الرقبة ولو حوالة  
الرضا برده على طلب الشفعة فانه يسقط خيار الشرط دون خيار الرقبة فهو المختار كما في البول الحية لانه  
دليل الرضا وصريح لا يبتل به فدلالة أولى كالمهر على المبيع وأحواله وهذا هو العذر لا لئلا يبتل به فم  
ان صريح الرضا لا يبتل به قلها ولا يردان على صاحب الهدية لانه قال من تبع نصيب ونصرف كما في العناية  
لكس برده عليه الاسكن بعين أو صامه بطل خيار الشرط فقط مع انه تصرف ويرد عليه الزيادة فانها  
تطلها ما والحاصل ان كلام المصنفين لم يسل من الإرادة برده على صاحب الكثرة الاحد بالشفعة  
والعرض على البيع والبيع عيار والإحارة والاسكن بلا يجوز فانه يبتل خيار الشرط دون الرقبة وهذه  
لا ترد على صاحب الهدية الا الاسكن فانه تصرف ولكن برده على ما في جامع العصولين أو اسكن  
المشتري في الدار وحلا لا يسقط خيار الشرط كالأسكن ما روى خيار الرقبة لا يسقط الا ان أسكنه  
ما روى ولم يقيد بكونه قبل الرقبة ويرد على الشك أيضا الرضا قبل الرقبة لا يبتل به ويبتل خيار  
الشرط وأما العرض على البيع فقد سماه لا يبتل قلها ومصلته معها والقص أو قد التزم بعد الرقبة  
مسقط له ثم روى المائع الى بيت المشتري فراه ليس له الرد لانه لو رده محتاج الى الجلب فمعه هذا كبيع  
حدث عنه المشتري ومؤثر المبيع نصيب أو بخيار شرط أو روى على المشتري ولو شري متاعا وجده الى  
موضع فرده نصيب أو روى بقوله رده الى موضع العقد والأول ولو شري أو صام برها فردها كاره بطل  
مخياره وكذا لو قال الا كاره نصيب ونصرف المشتري في المبيع يسقط خياره الا في الإحارة فانه لو أعاد  
الأرض قبل أن يراها البرعها المستعبر لا يسقط خياره قبل الزراعة كذا في جامع العصولين وذكره  
شمري شافه برها فقال للمائع أحلها فمصدق به أو صامه على الأرض ففعل بطل خياره في الشاة  
لنصف التي ولو تصرف المشتري وسقط خياره ثم عاد الى ملكه نسب كاله قضاء أو ذلك الرهن أو صحت  
الإحارة روى بخيار الرقبة لانه يبتل فلا يعود كذا في المراح وفي الفقيه اشتري قوصرة تسكر لم يره ثم  
أخبره من القوصرة وخرقه فلم يبعه مسقط خياره ثم روى ان خياره ناق وقد سألته ما إذا أحله المشتري  
الى بلد آخر وانه لا يرد الا اذا أعاده الى مكان العقد رادى القبيسة أو رادته قيمته بالمثل أو انقص  
وفي القبيسة أيضا المشتري مصمون على المشتري بعد الرادتين كالأول كان له خيار الشرط وكذا الرد ما لم يبع  
قضاء وفي الإصحاح الإصلاح ومعنى بطله قبل الرقبة بخروجه من صلاحية أو شتبه له اختيار عدما اه  
وبه اندفع ما يقال كيف قالوا بطلان الخيار قبلها مع انه معلق بها كما قدمنا وفي الظاهرية لو اشتري عدي  
وقتل أحد العديين انسان خطأ قبل القبض فاحد المشتري قيمته من قائمه لا يبتل خياره في الآخر ولو لم  
والولادة بطل الخيار وان مات الوالد عن عيسى بن أنان اذا زوج المشتري الحارة قبل القبض ثم رهاها

المشتري بان تركها عليه على الحالة المقدمه ثم رهاها فليس له أن يرد لها (قوله ولو تصرف  
للمشتري وسقط خياره الخ) سيا في آخر السالك كلام في هذه المسئلة

قل دخول الزوج فله الرد والمهر يصلح بدلا عن عيب الزوج وإن كان أرض العيب أكثر من المهر قيل  
 يعرف السابق وهو الصحيح ولو عرّض بعض المبيع على البيع أو قال رصبت بعهده مائة أو الحبار  
 بماله في رواية المولى عن أبي يوسف وقال يحد بطل حباريه وحقول في حبيبة ولو اشترى شيئين  
 ورأهما ثم قبض أحدهما فهو رضاء وإن رستم عن أبي حبيبة ورؤيه بأحد هلالا تكون كرويتهما  
 إلا إذا قصص الذي رآه وأعطه خبثه بلومه وفيه خلاف في يوسف اه وفي المحيط اشترى عدل ثياب  
 فلس واحد منهم بطل حباريه في السكك ثم اعلم أن من له الحبار علة المصحح الاثبات لا يملك كونه الوكيل  
 والوصي والعهد المأذون إذا اشترى شيئا ما قبل من قيمته فانهم لا يملك كونه إذا كان حبار عيب ويملك كونه  
 إذا كان خيار رؤيه أو شرط كما سيأتي في حبار العيب ثم اعلم أن قوله بطل يتأبطل به حبار الشرط عبر  
 منعكس ولا يقال ما لا يطل خيار الشرط لا يطل خيار الرؤيه لا تقاصه ما نقص بعد الرؤيه فانه بطل  
 خيار الرؤيه والعيب لحبار الشرط وهلاك نص المبيع لا يطل خيار الشرط والعيب لا يطل خيار  
 الرؤيه ذكره في المبيع للمحوى (قوله) وكعت رؤيه بوجه الصرة والرقيق والدانة وكلها وظاهر  
 الثوب المطوى (داخل الدار) لأن الأصل فيه أن رؤيه جميع المبيع عبر مشروط لتعديده فيكتفي برؤيه  
 ما يبدل على العلم بالمعصود فرؤيه بوجه الصرة معرفة للقبلة لكونه مكبلا يعرف بالحدود وهو المكيلات  
 والموزونات فيكتفي برؤيه بعهده إذا كان الباقي أردا عارضا فيكتفي برؤيه الحبار في حبار العيب  
 لا خيار الرؤيه كما في الشايخ وظاهر ما في السكك أن خيار رؤيه يتحقق أن في بعض الصور حبار عيب  
 وهو ما إذا كان اختلاف الباقي يوصله إلى حبار العيب وخيار رؤيه إذا كان الاختلاف لا يوصله إلى اسم  
 العيب بل اللون وقد يختمه إن بدا ما اشترى ماله ولم يقصه حتى ذكر البائع به عيبا ثم أراه المبيع  
 في الحلال كدائي فتح القدر بخلاف ما إذا كانت أحاده متماثلة كالثياب والدواب فلا بد من رؤيه كل  
 واحد والحدود والبض غير متفاوتة كأحاده فبهاذا كذا كذا في قول في الهداية ويسمى أن يكون مثل الخنطة  
 والشعر لكونهما متقاربه وصرح به في المحيط وفي المجر وهو الأصح ثم السقوط رؤيه البعض في  
 المسكول إذا كان في وعاء واحد ما إذا كان في وعاءين أو أكثر احتسبوا فاشترى العراق على أن رؤيه  
 أحدهما كروية السكك وشارع بلخ لا يكتفي بل لا بد من رؤيه كل وعاء والصحيح أنه بطل برؤيه  
 البعض لأنه يعرف السابق بهذا إذا ظهر له أن ما في الوعاء الآخر مثله أو أحود أم إذا كان أردا فهو  
 على خياره وأما إذا كان متفاوتا كالأحاديث والطبخ والبرمان فلا يكتفي برؤيه البعض في سقوط حباريه  
 ولو قال رصبت وأسقطت حباري وفي شراء الرحا لا بد من رؤيه السكك وكذا السراج ما به ولده لا بد  
 من رؤيه السكك كدائي فتح القدر واتحاد الرقيق ولم يبد كالحار يكتفي بثلثي العبد كما في المراج  
 من أن المعتبر بهما الطر إلى الوجه ولا اعتبار برؤيه ما عداه من الأعضاء ولا يشترط رؤيه السكك  
 واللسان والاسنان والشعر عند ما عرّض الشايخ اشتراطه وفي المصالح الأخذ بحكم المهر ما يبدل على  
 صفة الشيء وهو معرب وفي لغة تعودح مفتاح اللون والدال معجمة مفتوحة مطلقا وقال الصافي العودح  
 مثال النعم الذي يعمل عليه وعودح يرب عوده وقال الصواب العودح لا لا لتعريفه بزيادة اه  
 وقوله والدانة بالخر علم على الصبرة أي وكعت رؤيه بوجه الدانة وكلها لأنه المقصود وظاهر ما  
 لا يشترط رؤيه الثوب وهو المردوي عن أبي يوسف وهو الصحيح كذا في المراج وقيل يشترط وحص  
 من إطلاق الدانة الشاة فلا بد من الجس في شاة اللحم لكونه المقصود وفي شاة القبية لا بد من رؤيه  
 الضرع وشاة القبية هي التي يحبس في البيوت لأجل السباح اقتضيه اعتقده أنه في شاة أي أحد المال  
 فاحسب للثجارة وفي المحتجب معز إلى الغبطة عن أبي حنيفة في الردون والحار والبعل يكتفي أن يرى شيئا

وكعت رؤيه بوجه الصرة  
 والرقيق والدانة وكلها  
 وظاهر الثوب المطوى  
 ودخل الدار

(قوله) اشترى عدل ثياب  
 فلس واحد منهم بطل حباريه  
 في السكك (قوله) قال الرمي هذا  
 إذا كان حبار المرئي على  
 صفة المرئي فلم يكن بقي  
 حبار الرؤيه صرح به في جامع  
 العصولين اه أقول لم  
 يدكر ذلك في جامع  
 العصولين في هذه المسئلة  
 وأما كره في العددي  
 للمقارن نعم كره  
 ما هو مشمول ذلك لمسئلة  
 العدل المذكورة وهو عبر  
 مراد لأن الثياب متماثلة  
 فكيف يصح أن يقال إن  
 كان حبار المرئي على صفة  
 المرئي ثم إن مسئلة العدل  
 سيدكرها المصنف متنا  
 آخر الباب (قوله) وظاهر ما  
 السكك أنه خيار رؤيه  
 حيث علمه أنه إنما رصى  
 بالصفة التي رآها لا بعبرها  
 (قوله) والتحقق أنه في بعض  
 الصور حبار عيب الخ قال  
 في الثوب وعندى أن ما في  
 السكك هو التحقيق وذلك  
 أن هذه الرؤيه إذا لم تكن  
 كافية في الشيء أسقط حبار  
 رؤيته حتى انتقل منه إلى  
 حبار العيب فتدبره

منه الاخضر والذهب والياض كداني المراح وفي الظهور به وفي شاء القية لادن في السطرائي مصرها  
 وسائر حددا اه فلهذا في بعض المصنفات ما يوجب الاقصار على رؤيته سرعها والكم  
 فيحس الحر كداني المصاح وأما الثوب فاكثي الصف برؤيه طاهره مطو ما لان النادى يعرف  
 ما في الطي ولو شرط وجهه لصره البائع تشكره ويضمن قيمته وذلك يضمن ثمنه عليه الا ان يكون  
 له وجه ولا يضمن رؤيه كليمه او يكون في طهه ما قصد المار به كالمثل قبل حداني عرفهم ما في عرفها  
 عالم والباطن لا يسهل حياره لانه اسمر احلاف الباطن والظاهر في الثياب وهو قول معروف في المذوط  
 الخواص على ما في لومرو في الظاهر يعرفه الطهارة سكي الا ان يكون الطهارة صودا ما كانت تسمو  
 أو نحوها وتعرفه اه وأما الدار فظاهر الرواية ما داراى حار حيا ورأى شجار البستان من خارج  
 فانه يكتفي به وعند عرف لادن دخول داخل البيوت والاصح ان جواب الكتاب على وفاق عاداتهم في  
 الامتة فان دورهم لم يكن معاونه يومئذ فاما اليوم فلا يضمن الدخول داخل الدار للعاث فالبطلان  
 طاهر لا يوجب العلم بالداخل وفي جامع المصنفين فيه يفي بالخامس ان المثل لمرجه الله تعالى احصا قول عرف  
 في الدار وكان يسمى بالاحتراب في الثوب فان المختار قوله في مع ما شرط بعضه رؤيه العاين والمطبخ والمرايه  
 وهو الاظهر والاشبه كما قاله الناصي وهو المختار في دار مصر والشام ولم يذكر المصنف ثبوت انواع المبيعات  
 ولا يضمن ذكرها قالوا لادن في النسيان من رؤيه طاهره وباطنه وفي الكرم لادن من رؤيه عيب الكرم  
 من كل نوع شاق في الرمان لادن من رؤيه الخلو والخامص ولو اشترى دهان راحه رؤيته من خارج  
 الراحه لا يكتفي بحسنه في كعبه عند في حسمه لانه لم يره الدهن حقيقه لوجود الخائن وفي السحبه  
 لو بشرى الثراء فرأى المسح قالوا لا يسهل حياره لانه ما رأى عيبه بل رأى مثله ولو اشترى سمكا في  
 ماء يمكن احده من غير اصطفا فرأى في الماء قال بعضهم يسقط حياره لانه رأى عيب المسح وقال  
 بعضهم لا يسقط وهو الصحيح لان المسح لا يرى في الماء على حاله بل يرى كدما كان في الماء رؤيه  
 لا يرى المسح وان كان المسح مما يظلم فلا يضمن الدوق لانه المعروف للمصود وان كان مما يشتم  
 فلا يضمن شمه كالسك وفي الولولحة اشترى ما ختمك فاشترى المسك مهاليس لانه ردحيا والرؤيه  
 ولاختيار العيب لان الاحراج بدخل عليه عيبا طاهرا حتى لو لم بدخل كان له أن يرد عيبا الغيب  
 والرؤيه به جميعا اه وفي جامع المصنفين اشترى دارا واشترى منه بيا معينا لادن من رؤيه المشتري فكما  
 يشترى رؤيه المسح لسقوط الخيار يشترى رؤيه المشتري لان حاله وصف المشتري بوجوب حبه  
 في المشتري منه اه وبما ساعى انما يسهل ما اذا اشترى معينا في الارض وفي الظاهر به وفي انما  
 على رؤس الاشجار يعتبر رؤيه جميعها مع اختلاف الموصوعه على الارض وفي تراب المصعدن ورواب  
 الدواوين يعتبر رؤيه ما يخرج منه رؤيه بأحد المصراعين أو أحد الحنطين أو أحد النعلين لا يكتفي  
 ولا يكتفي ان يرى طاهر الطمست عالم ودخولها وموضع الكثر منها وما كان له وجهان شملان فعتبر  
 رؤيه منهما اه وفي المراح وفي النساظ لادن من رؤيه جميعه ولو راد الى ظهور المكاتب لا يطل  
 حياره ولو بشرى وجهها دون الصرم مطلق قلب و معنى ان يشترى رؤيه الصرم في رماها لتفاوته  
 وكوبه مقصودا وفي الوصادة المشود ولو رأى طاهرها فان كانت محتشوة بما عني مثلها مطلق حياره  
 وان كان مما لا يخشى مثلها لاله الخيار اه وفي المحيط الاصل ان غير المرتق ان كان تعدا المرتق فلا حياره  
 في غير المرتق وان كان غير المرتق أصلا فان كل رؤيه ما رأى لم تعرف حال رؤيه بقى حياره وان كانت  
 تعرف مطلق اه (قول لومرو وكيفية القص كسطره لا نظر رسوله) أي بان قصص الوكيل وهو سطر  
 البه كداني الدبايع وهذا عند في حقيقه وقالها سواء وله الرد لانه توكل بالقص دون اسقاط الخيار

وسطر وكيفية القص كسطره  
 لا نظر رسوله

(قوله بل يسهل فان في بعض  
 المصنفات الخ) قال في السور  
 وأقول الطاهره لو اشترى  
 على رؤيه الصرم كعبه كما  
 يرم به غير واحد (قوله  
 دون الصرم) الصرم المخلط  
 قاموس



(قوله ومنها تصح كماله الوكيل قبض الثمن المشتري) الوكيل فاعل الكماله والمشتري المصنف معقول وفي التهر للشترى باللام في  
 اما بالتقوية أو عني عن والا فالكسول لما في هوالسابع (قوله وفي العوائد الخ) (٣١) هذا الاين ماقبله لان ذلك في

الفرق بين الرسول والوكيل  
 وهذا فرق بين التوكيل  
 والارسال أي ما يصير به  
 الوكيل وكذا ما يصير به  
 الرسول رسولاً من الالفاظ  
 وحاصل الفرق بين الاولين  
 ان الوكيل مباشر والرسول  
 مبلغ وهذا ما سيبين في  
 كتاب الوكالة عن تهذيب  
 الفلاسى الوكيل من  
 مباشر العقد والرسول من  
 مبلغ للماضرة وحاصل الفرق  
 بين الثانيين ان الوكيل  
 يصير وكيلاً بالفاظ الوكالة  
 والرسول يصير رسولاً  
 بالفاظ الرسالة وبطابق الامر  
 فالامر رسالة لا ووكالة  
 ويحتاج هذا ما سيبين في  
 في الوكالة عن المدافع من  
 ان الاجاب من الموكل ان  
 يقول وكنت كذلك أو اعمل  
 كذا أو أدنتك أن تفعل  
 كذا ونحوه وقال المؤلف  
 هناك فان قلت هما الفرق  
 بين التوكيل والارسال فان  
 الادن والامر توكيل كما  
 علمت قلت الرسول ان  
 يقول له أرسلتك أو كن  
 رسولاً عني كذا وقد  
 جعل منها الرتبة في باب  
 حيار الرتبة أي أمرتك بقصه  
 وصح في النهاية وفيه معر يا  
 الى التوافد الطهري به انه من

ولا يملك ما لم يتوكل به وصار اختيار العيب والشرط والاستسقاط قصداً وله ان القصص وعوان مالم  
 يقصه وهو براء ونافض وهو ان يقصه مستورا وهذا لان تمامه تمام الصقة ولا يتم مع قضاء حيار  
 الرتبة للموكل ملكه شؤبه فكذلك الوكيل لا يطلق توكيله وإذا قصه مستورا انتهى التوكيل بالنقص  
 منه ولا يملك استقاطه فصداء ذلك بخلاف حيار العيب لأنه لا يبيع عام الصقة فيتم القصص مع بقائه  
 وحيار الشرط على الخلاف ولوسلم للموكل لا يملك التام منه فانه لا يستقط بقصه فان الاختيار وهو  
 المقصود ما لاختيار يكون بعده فكذلك لا يملكه وكيفية بخلاف الرسول لأنه لا يملك شيئا وأما عليه تليج  
 الرسالة ولهذا لا يملك القبض اذا كان رسولاً في البيع قيد الوكيل بالقصص لأنه لو كان وكيلاً بالشرء  
 ورؤيته مستقط للخيار بالاجماع كداني الهذابة ثم اعلم انهم جعلوا الوكيل بالقبض كالرسول في مسائل  
 منها لا يصح ارازه بخلاف الوكيل بالبيع ومنها لا رجوع عليه بالثمن اذ اراد المبيع يبيع بعد ما دفع الى  
 الموكل بخلاف الوكيل بالبيع ومنها لو حلف لا يقصص فوكل به حث بخلاف لا يبيع فوكل لا يبعث ومنها  
 تصح كماله الوكيل قبض الثمن المشتري بخلاف الوكيل بالبيع ومنها فاقول شهادة الوكيل قبض  
 الدين به وسنأتي المسائل في كتاب الوكالة تماماً ان شاء الله تعالى وهذا يتبرحح فوطها هاته غزله  
 الرسول ورؤيته الرسول بالشرء لا يستقط الخيار كداني المحيط وفي المراح قبل الفرق بين الرسول  
 والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول لا يستعني عن اضافته الى المرسل واليه الاشارة  
 في قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ وقوله تعالى وما أنت عليهم بوكيل قل لت عليكم بوكيل بي الوكالة  
 وأثبت الرسالة وفي العوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكذا في قصص المبيع أو وكنتك  
 بقصه وضرورة الرسول أن يقول كن رسولاً عني في قصه أو أمرتك بقصه أو أرسلتك لتقصه أو قل  
 قل لعل أن يدفع المبيع اليك وقبل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال اقبض  
 المبيع ولا يستقط اختيار اه ونص قول الامام ان الوكيل كالموكل عسكتين بل يقيم الوكيل مقام  
 الموكل فهما أحد هذان الوكيل لو رأى قتل القصص لم يسقط رؤيته الخيار والموكل لو رأى ولم يقصص  
 سقط خياره والثانية لو قصه الموكل مستورا ثم رآه بعد القبض فاطل الخيار بطل والوكيل لو فعل  
 ذلك لم يفسد وأحب ان يسقط الخيار بقصص الوكيل اعما شئت صما تمام قصه سبب ولايته  
 بالوكالة وليس هذان في محرد رؤيته فسل القبض ويقول بل الحكم المذكور للموكل وهو سقوط  
 حياره اذ اراد اعما بتأني على القول بأن محرد مضى ما يمكنه من المصغ بعد الرتبة يسقط الخيار  
 وليس هو بالمعجيج وبين الجواب الاول يقع الفرق في المسئلة الثانية كداني فتح القدر بروي الطهري  
 ولا يجوز التوكيل باستسقاط حيار الرتبة اه وفي جامع الفصولين والتوكيل بالرؤية مقصودا لا يصح  
 ولا يصبر رؤيته كرتبة موكله حتى لو شرى شيئاً ثم رآه فوكل رجلاً برؤيته وقال ان رضيت حده لم يحز  
 والوكيل بالشرء لو شرى مائة موكله ولم يعلم به الوكيل فله حيار الرتبة ولو لم يره وهذا اذا ذكره  
 شرء شيء لا يبيع في العين ليس للوكيل خيار الرتبة وكذا شرء فن بلا عيه فشرى فشرء الوكيل  
 فليس له ولا لو كة حيار الرتبة وكذا حيار العيب اه واعلم ان يصح التوكيل بالرؤية لانها من المباحات  
 يملكها كل واحد ولا يتوقف على توكيله وفي المحيط ولو وكل رجلاً بالنظر الى ما شرء ولم يره ان رضى  
 بمر العقد وان لم يرض بفسحه يصح التوكيل فيقوم نظره مقام نظر الموكل لانه جعل الرأى والنظر اليه

التوكيل وهو الموافق لما في الدائع لا فرق بين افعلك كذا أو أمرتك كذا اه أقول للمقول هاعن العوائد ان الامر ارسال لتوكيل تأمل  
 لكن سيد كالمؤلف في الوكالة عن الواو الحية ما يدل على ان الامر توكيل اذا دل على امانة المأمور صاحب الامر فراجع (قوله فله حيار  
 الرتبة ولو لم يره) الذي في جامع الفصولين لو لم يردون واو

(قوله ويكره دعه) جعله في الاسماء والظائر على حكمه وبالله ما عر عن هذا السرح وروا في الاسماء على ما مره مما عساه ثم هو  
ويستوي أن يكره دعه ما عساه (٣٢) فان أمكن حمله المحصور كان هذا والا فلا (قوله في جامع الصاوي عوش

توبع) أي اوصف لمصر  
هو كذا وفي بعض النسخ  
في جامع الفصولي والهي  
في النسخ الاول (قوله وهل  
عس الموضع الخ) قال  
المصر أقول الفصولي في  
السراج ما عساه وان كان  
توما لا بد من صفه طوله  
وعرضه ودف مع الحسن  
وفي الخطه لا بد من الحسن  
والصفه وفي الادهان لا بد  
من السم وفي العنار لا بد  
من وصفه قال وكذا الله  
والسمه والاسحار ومع  
وصف عند الاعشى وسعط  
حماره اذا اسرى بحسن  
المسح وسمه ودوفه وفي  
العنار توصفه  
مالا يعرف الحسن ولدي  
اه وفي لسانه وفي  
التمر على رؤس السحر  
نعم الصفة وهذا في قوله  
في البحر وهل سطر أن  
حس الموصع لبي كفي  
بروه المصنوع الخ وذلك  
لانه اذا كان كفي في نحو  
السمه والامه ما لوصف ولا  
معنى لاصراط الحسن اه  
قلت هذا ظاهر على ما عساه  
عن السراج اما على ما ذكره  
المولف من ظاهر كلام  
للمصنف وصرح كلام  
الاصل من الاكساء ما لحسن

فصح كالقوس الفصح والاحاره له في السم سطر لحمار اه وهو غصص لا طلل ووطم  
لاصح للوكلي الزره معمودا فقال الادافوس انه مسح لاساره (قوله ووصف عند الاعشى)  
أي يسمه وسرا وسائر صفوه لانه مكلف يحتاج اليها صغار كالمصغر ولعالم الناس له من غير كسر  
فصار عبره للاجتماع وبه حال الائمة الدربه وقد كتب في الله اثنان الاعشى كاصغر الاي سال لاجهاد  
هذه ولاجه ولاجه ولاجه وان وجدنا ثقل الكحل ولا صلح كونه ساهدا ولو فاعمل فيه  
السمه ما لاسمع على المناهض ولاديه في عصفه واعمال الواجب حكومه عدل وكراهه وحده وامامه  
الا ان يكون اعلم العموم ولا تخور اعانه عن الكعارات لا كونه اماما عام ولا فاضا ويكره دعه  
ولم أر حكيم صده وسمه واحباده في القله (قوله وسعط حماره اذا اسرى بحسن المسح وسمه ودوفه  
وفي العنار توصفه) لان هذه الاسماء عند الظن اسعها على ما عساه في المناهض والمراد بسقوط  
سقوطه او حذف هذه الاسماء قبل السراء ثم اسرى وأما اذا اسرى في هذه هذه مثله للحمار له  
لا سم مسقطه وعدا أن يأتى بوصفه ما يدل على الرصاص قولاً وقولاً في الصحيح وعنار الوالجه  
ان هذه الاشياء عبره الطر من المصروفه بحسن المسح بمعناه ان كان بماعين وشبهه ان كان  
بمعانيه كالمسك والبنون فيما يد في اللسان وأما اذا اسرى عماره في وصفه له في جامع الصاوي  
هو ان يوصف في مكان لو كان صرازا ثم يد كوصفه ولا يعني ان احاده في ذلك المكان ليس شرطاً  
في صحة الوصف وسقوط الخاره وبالله ما يد كره في المنسوط واكسبي يد كره الوصف لانه اهم مقام  
الرؤيه في السلم وعن كره الكرخي والرفوفه في ذلك الموضع وعبره سواء في انه لا يستبعد ذلك  
علما كذا في وصف القدر وظاهر ما في الكتابان لوصف اعما كسبي به في العنار وان سعه لا توصفه  
وعني ان توصفه ما لوصف في العنار اوصاف ظاهره اوصافه لا سطر مع الوصف في العنار وهل  
مساح ملح من الحيطان الاسحار وظاهره اوصاف الحسن فيما عدا اسمهم وبدا في العنار واسمهم  
في مسح القدر والتمر على رؤس الاسحار انه يصرفه الوصف لانه لا يمكن حبه ولا يد في الوصف الاعشى  
من كون الموصوف على ما وصفه لكون في حقه عبره لرؤيه في حقه المصنوع في الدافع والحاصل  
كأن في السراج ان السراج ما لاعشى طوله اوصاف المسح فاذل في ذلك فاي رحه كافي سطر حماره ولما  
قال في الكامل عن محمد بن الحسن في السم والخطه وحكي ان اعشى اسرى رصا فعال ودوفه في البها  
فما دوه جعل عس لارض حسي امي الى الموضع مبالا لموضع كدس هذا والاول الال هبه  
الارض لا يصلح لاهالا كسوهها فكيف كسوي وكان كاهال اذا كنى هذا الاعشى هبه  
لصفه فرضي بها فاعلم ما ساهط حماره اه وقال الحسن نوكل الاعشى وكلا عصفه وهي براه نسته  
حماره قال في طرته هذا أسسه ولما في حقيقه حيث جعل ربه الوكل ربه الموكل لو وصف  
لازعي ثم انصرف لاجاره لانه وسعط ولا حودا لا صف حديد ولوا سري المصنوع عني انتقل اعتبار  
الى الوصف وفي المصاح حقه بنده حسان باب قبل واحسن ليعرفه اه وظاهر كلام المصنف ان  
الحسن كسبي به في الرقص والسباب والذوات وساه القسه وكل شيء يمكن حقه وفي الاصل وحسن  
الاعشى في السباح والفتولات مبال طر ليعرف لان السعطب والحسن عما عرف بعض اوصاف المسح  
من المن والحسويه وان كان مالا يعرف الجميع فمعهم الطار حانه البحر كنعام الاساره من  
الاسرين معام البطي للبحر كذا في الخط وهل عس الموضع الذي مره المصنوع حس من الرقص وحبه

ولا سراط معني مظهر كالا يعني واطن ان في السمله قولاً في عدم معاني السراج من انه لا بد من نحو  
العبد والله ان من الوصف والسباب ما ذكره المؤلف من الاكساء ما لحسن وكلامه معني على هذا القول فالمراد سافط قدرو ثم بدأ فلما من

ومن الحيوان الوجه والكل حتى لو سحر عرهما لا يكتفي به لأمراه والظاهر اشتراطه (قوله) ومن رأى  
أحد الثورين فاشترى أحدهما ثم رأى الآخر فله رد ههما لأن رؤية أحدهما لا تكون رؤية الآخر لثبوت  
في الثياب وبقي الخيار وبالم يرد أنه لا يكون تسمية بقوله صفقة قبل التمام وهذا لأن الصفقة  
لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وعلته ولهذا يتكفى من الرد بعد قبضه ولا يصح كون وصفه  
الأصل وفي النهاية الصفقة العقد الذي ساهى في موحه ولهذا قال عمر رضي الله تعالى عنه البيع إمالة  
أو خيار أي إمالة ساهى في اللزوم أو غير لازم فإن كان فيه خيار وورد المولى عن مريض الصفقة وأما  
قديم على حديث خيار الرؤية لأن حديث النبي يحكم وحديث خيار الرؤية حص منه ما لا يعيب  
أو أشقاه أو مانعه أولاً بحرم وذلك مسح أو لكونه متأسراً للثأل لم يكره المسح اهـ وقعب  
الأول بأنه إذا احتضن عاقل التمام وما حابى في العباءة من أنه اعماقيد به انقياس على انتداه  
الصفقة غير دفع كالأبني وفي المصاح الصفقة العقد وكان العرب إذا وحس البيع ضرب بيده على يد  
صاحبه اهـ والأولى ما في فتح القدير من أن ما عملنا بالخديش عامة الأمر المتشرط أن رد هما جميعا  
عقلاً بحديث الصفقة جميعاً يهما والمحصل أنه ليس لرد المص والمساك المص في خيار الرؤية  
والشرط قبل القبض بعده لكونه مريضاً قبل التمام لكونه مانعاً من التمام في الرؤية ومن الانتداه  
في الشرط وله ذلك في خيار العيب بعد القبض لتمامها والخيار مانع من اللزوم فقط لا قبله لكون  
القبض من تمامها وأما إذا استحقq القبض فإن كان المبيع واحداً فله الخيار مطلقاً قبل القبض وبعده  
وإن كان متعدداً فإن كان قبضاً وقسم القبض ولم يقض المص واستحقq المص له الخيار لثبوتها  
قبل التمام ولو كان مثلياً فاستحقq بعه فإن كان قبل القبض حبر والأول واحد من كلام المؤلف  
أنه لو رآهما مريضاً أحدهما لا يرد الآخر لما ذكرنا والمحصل أنه إذا استحقq بعه المص فإن كان  
قبل قبض السكك أو قبل قبض تحبيرة مطلقاً متعدداً أو واحداً مطلقاً أو قبضاً وإن كان بعد قبض جميعه  
ولا خيار في السكك إلا في قبض واحد استحقq بعه فلا يشترط في خيار العيب إذا أطلع على عيب  
بالبعض فإن كان بعد القبض وبالمبيع وحده إلا في قبض واحد فله السكك وإن كان قبله يرد السكك  
وفي خيار الشرط والرؤية لا يرد إلا السكك قبل القبض وبعده بغيره وقع في الهداية أن الصفقة  
لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده خوله بعض الشارحين على ما إذا قصه مستورا أما إذا قصه  
مكتشوا فبطل خياره ورده في المراجحة أن الخيار يسقط إذا كان بوجدهما بطله وأقره في النهاية عليه (قوله)  
ولا يورث خيار الشرط) لأنه ثابت النص للعقد وهو ليس بمأقود ولا به وصف فلا يتجرى فيه الأثر  
كما تقدمه بخلاف خيار العيب والتعيين وقد أسلفناه (قوله) ومن اشترى ما رأى حبراً من غير والا  
أي أن لم يشترط لا يورث العلم بالأوصاف حاصل له بالرؤية السابقة وهو أنه ثبت الخيار وإن وسد متعبراً  
فله الخيار لأن ثبات الرؤية لم تقع معلنة ما وصافه فكأنه لم يره وأطلق قوله والا وهو مقيد بشيئين  
الأول أن يعلم أمره وقت الشراء ولو لم يعلم فله الخيار لعدم الرضاة كأي الهداية الثاني أن تكون  
الرؤية السابقة قصد الشراء ولو رآه لا قصد الشراء ثم اشترى فله الخيار كأي الطهارة به معارعة فبطل  
ووجهه ظاهر لأنه إذا رأى لا قصد الشراء لا يتأمل كل التأمل فلم يتع معرفة وفيها لو رأى ثوبين  
ثم اشترى أحدهما بغير متعاطف مملو من فله الخيار لأنه لما يتكون الأردأ ما أكثر التبيين وهو لا يعلم ولو رأى  
ثوباً مملو من البائع ثم اشترى الباقي ولا يعرف الباقي فله الخيار اهـ وفي المحيط ولو سعى لكل واحد  
عشرة درجبار له لأن الثمن لم يتخلف استتوي في الأوصاف ولو قبل المص من اشترى ما رأى  
ولا خيار له إلا إذا عير لكان أولى لأن الأصل خياراً عدم الخيار إذا احتلما القول للبائع وفي الطهارة

العقار أيضاً وما عن أئمة ملخ من أنه ين  
الحيوان والاشجار وما  
عن محمد من اعتباره أيضاً  
في الثياب والخطة والظاهر  
أن قول السراج لا بد من  
الوصف بمحمول على من لم  
يدرك المص يؤيده أن  
في معراج الترابية بعد  
ما ذكر الروايات التي قدمها  
المؤلف قال وفي الخطة  
ما يقف به على صفة المبيع  
وهو المختار في مثله لا يختلف  
هذه الروايات في المص لأن  
الخيارات لا تدعى مثله  
بصفات المبيع فإدراك  
ذلك ما يوجب إسقاط  
ومن رأى أحد الثورين  
فاشترى أحدهما ثم رأى الآخر فله  
رد هما ولا يورث خيار  
الشرط ومن اشترى ما رأى  
حبراً من غير والا

خياره اهـ بخروجه من  
هذا الكلام بعد عدم  
اشتراط حسن الموضع الذي  
براه الصبر خلاف ما عتبه  
المؤلف وليتأمل (قوله)  
ورده في المعراج الخ  
محال لما قدمه المؤلف من  
قوله والقبض أو التمكن  
بعد الرؤية مسقط له اهـ  
ومثله في فتح القدير  
وجامع التصولين (قوله)  
ووجهه ظاهر قال الخبير  
الزمي في حاشية المسح هو  
حلال الطاهر من الرواية  
وقد ذكره في جامع

لواشترى حارثة لم يرها بخلافها المانع متبعة لأمروها المشتري فقصها وقص وكذا لو اشترى حارثة  
 فالسابع لانه وهو بائع عام ومضى وهو لا يعلم وهو قص وله الخيار في التسليم إذا لم يقصه المشتري اه  
 (قوله) وان احتلما في العبر فالقول قول السامع مع غيره لان التمسح حدث وصحب الاروم طاهره طائفه  
 وهو مقيد عادته في المدة لان الطاهر شاهده اما دامت المدة فالقول للمشتري لان الظاهر شاهده  
 وفي المصنوع فان مدت المدة بان رأى حارثة شاهده ثم اشتراها بعد عشر سنين ورغم المانع اسم اعتبار  
 فالقول للمشتري وبه يعنى الصدر المشهود والامام طاهر الدين لم يعين كذا في التجربة ولم رد التحديد  
 في مبركها مسح في الطاهر ويؤثر رأى شيئاً ثم اشتراه ولا خيار له الا في طول والشهر طويل وما دونه قليل  
 ولو سبره فيه الخيار لكل حال ولا يصدق في دعوى التعر الا صحة الاداء المدة اه وفي فتح العنبر  
 جعل الشهر قليلا (قوله) والمشتري لو في الرؤية أى القول للمشتري مع غيره لو ان المانع لم يأت  
 قبل الشراء وقال المشتري ما رأيته أو قال لم يأت بعد الشراء ثم رصيت فقال رصيت قبل الرؤية  
 ولذا أطلق في الكتاب لان المانع يدعى أمرا عارضا هو العلم بالصفة والمشتري يسكره فالقول له وبأن  
 فتح العنبر من أنه يدعى أن يكون القول للمانع لان العالي في السبب في الاسواق كون المشتري  
 رأوا البيع فدعوى السامع رؤية المشتري فملك بالطاهر لان العالي هو الطاهر والمذهب ان القول لمن  
 ملكه بالطاهر لا بالأصل الا أن يعارضه طاهر آخر اه مدفوع عما ذكرناه في قاعدة ان الأصل لعدم  
 فراحدها ان ثبتت وفي المحيط لو أراد المشتري أن يرد فانسكرك المانع كون المردود مبيعا فالقول  
 للمشتري وكذلك في خيار الشرط لانه أصبح المقدر به وبقي ملك المانع في يده فيكون القول قول  
 القاص في تعيين ملكه أمينا كان أو مبيعا كالمدع والمصاحب فلو احتلما في الرد المبيع فالقول للمانع  
 لان العقد لا يفسح بفسح المشتري حتى يلزمه القضي فمضى المشتري مدعيه حق الفسخ والمانع  
 يسكر فيكون القول له اه وهذا كما تظاهرت في البواقي ان القول للقاص الا في هذه المسئلة وفي  
 الظاهرية في مسئلة الاختلاف في تعيين خيار الشرط للمشتري وكانت السلعة عبر بمقوضة فأراد  
 المشتري إحارة المقضي عين في يد المانع فقال المانع ما عندك هذا فقال المشتري بل انتهى هذا لم يذكر  
 هذه الصورة في شيء من الكتب وقالوا يدعى أن يكون القول قول المانع كذا يدعى بيع هذه الدين وأذكر  
 النائم البيع أصلا وأما إذا كان الخيار للمانع والمبيع غير مقوضة فأراد المانع الزام المبيع في عين وقال  
 المشتري بالمشتري هذا كذا ان القول للمشتري اه والخاص ان الخلاف ان كان في العين مع  
 خيار الشرط والصفة مقوضة فالقول للمشتري سواء كان الخيار له أو للمانع وان لم يكن مقوضة  
 فان كان الخيار للمشتري فالقول للمانع وعكس فالقول للمشتري وإذا احتلما في اشتراط الخيار فالقول  
 لمسكركه عند ما وعد به عليه كأي الجمع لان مسكركه يدعى لزوم العقد ومدعيه يسكر الاروم فالقول  
 له ونعم في شرح الجمع وفي الفسبة احتلما في شرط الخيار وأما البصة فبمضى الخيار أولى وفي  
 العارية أقر نفس المشتري ثم قال لم أركه لا يصدق اه (قوله) ولو اشترى عدلا وباعه ثم ماؤوه وب  
 رد بغير لايبرر رؤية أو شرط لانه تمرد الرد فيما خرج عن ملكه وفي رد ما بقي ثم بقي الصفة قيل  
 الحما لان خيار الرؤية والشرط يعان عدها بخلاف خيار العيب فتمامه مع بعد القبض وترك  
 المصنف قيد التسليم في الحقة ولا بد منه لانه لا يخرج عن ملكه الا معه ولذا قيد هاهنا في الهدايا والمعامل  
 في كلامه مقدراً أي رد ما بقي والمستثناة موضوعة فيما إذا كان بعد القبض كقيدته في الجمع الصغير  
 والام يصح بيع الثوب قبل قصه كذا في العادة أما قوله فالحكم سواء لانه لا يتم الصفة معه نعم يقع  
 العرق بين القبض وعدمه فيما إذا اشترى شيئين ولم يقصهما ثم اطاع على عيب أحدهما فانه لا يرد

احتلما في المبيع  
 فالقول قول السامع مع غيره  
 والمشتري لو في الرؤية ولو  
 اشترى عدلا وباعه ثم ماؤوه  
 أو وهب رد بغير لايبرر  
 رؤية أو شرط

(قوله) أما قوله فالحكم  
 سواء أى خيار العيب  
 والرؤية والشرط (قوله) نعم  
 يقع العرق الخ لم يظاهر  
 فرق فيما ذكره لان المراد  
 اظهاره قبل القبض ولا رد  
 له فيه ناقل

(قوله وكأنه احتلها عليه) أي على صاحب الفتح قال في الهر وأقول هذا منجم على مقام هذا الامام مع عدم التدرج في الكلام وذلك أن جزمهم بعدم عود اختياره في الدواعي كلها ثم عاين اليه بما هو موضح من غير ذلك دليل على ما احتاره التدرج في ادلوكات العلة المؤثرة وحود الامناع للرم ادراك أن يعود له لا يعود له سقط وشأن الساقط أن لا يعود ودعوى أن يبيع الكل مسقط وبيع البعض مانع من تحكم ظاهر وهذا معنى قوله لأن من هذا التصرف الخ فإن قلت لو كان كذلك لما احتج الى التعديل بأن في الزد نرى في الصفقة قلت لا مانع من أن يمال الحكم بملتين الرضا ما يبيع ولروم يرق الصفقة غير انه ما دام حار حاضرا في الصفقة فالتعديل بأظهر وأما المعنى فتدبر في باب حيار العيب (قوله وفسره في فتح القدير) (٣٥) قال الزملي أقول ففسره بذلك كثير

(مأذنة) مسئلة بعض الشافعية أقول وهو أن يحس المبتنى وهي في فضاء عين رطل على حار يحس الحار للبيع وبيعته على الساس وهو أحرص أحسن ودو حكة وسوداء فهل يجوز له أن ياتر الخمر الكور وهو تلك الصغات أم لا فاحاب بقوله

باب حيار العيب

لا يجوز بيع ما نثر نحو محبة الأمان بين المشتري حقيقة الحال لأن المشتري لو اطلع على ذلك لم يشتري منه في العال وكل ما كان كذلك يكون كتمه من العش المحرم وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم من عش أمشي وليس مني وقد هل عبر واحد من الأئمة أنه يجب على السلطان أو مائته أن

المعبد وسدده بخلاف ما إذا كان بعد قصه ما فلو عاد إليه اسب هو موضح وهو على حيار الرؤية كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وعن أبي يوسف لا يعود بعد سقوطه خيار الشرط وعليه اعتمد القنوري كذا في الهداية بخلاف ما إذا رجع عنه المدعي عن الدين أو عده الخائن من ولي الحماية ثم رجع في المطبة حيث يعودان عند أبي يوسف حلافا للمجد والعدل لابي يوسف أن حتى حيار الرؤية أصعب منها كذا في الشرح والعدل المثل والمراد هنا العرارة التي هي عدل عرارة أخرى على الحمل أو نحوها أي بما دلتها وبها ثواب وفي فتح القدير ما اعتمد القنوري صححه قاضي صحن وحقيقة للمحدث تختلف فشمس الأئمة لحظ البيع والمطبة ما لعدال يعمل المقتضى وهو حيار الرؤية به فله ولحق على هذه الرواية مسقطا وإذا سقط لا يعود فلا سب وهذا أحد لأن من هذا التصرف يدل على الرضا ويدل على حيار الرؤية وبهذه إله والأوجه عندني ماد كره شمس الأئمة السرخسي وقوله لأن من هذا انصرف إلى آخره موضح وأنما يدل لتصرف في جميع المبيع وأما الكلام هنا فإذا انصرف في البعض لم يثبت لورد الباقي فقط لم ترق الصفقة فكان لروم يرقها ما لمع من رد الباقي فادراك عمل المقتضى عمله وكأنه احتلها عليه بمادامع المبيع كاه وسقط حياره ثم رد عليه بما هو موضح فانه لا يعود حياره كما قدمناه لكن لم يبد كروا فيها خلا والله تعالى أعلم

باب حيار العيب

تقدم وجه ترتيب الخيارات والاصافة في حيار العيب اضافته الكثر إلى صفه وأما العيب فهو في اللغة يقال عاب المتاع عياسا ما سار فهو عائب وعابها بصاحبه فهو عيب يتعدى ولا يتعدى والماعل من هذا عائب وعيب ما علة والاسم العاب والمعاب وعيبه بالتشديد بسبب إلى العيب واستعمل العيب امبا وجمع على عيوب كذا في المصباح وفسره في فتح القدير مما تلوه أصل العطرة السائمة وأما في الشريعة ما سبب كره المصنفين أمما وأوجب نقصان الثمن عند التجار في بنيه كتمان عيب السلعة حرام وفي البرارية وفي الفتاوى إذا ناع سلمت معيبة عليه البيان وإن لم يبين قال بعض مشايخنا يفتن وتروشه انه قال الصدر لا يأخذه اه وقيد في الخلاصة ما يعلم به وفي الطهريه وفي الحديث اشترى عدا من خالد بن حذافه هدية من المصنفين وفتح الهاء وسكون الواو من رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاداء فيه ولا علة ولا حنة وهذا الرواية هي الصحيحة كذا في الصحيحين كذا في شرح مشكل الآثار ما سادها في عهد المجيد قال العداء من حالنا لا أقرئك كتابا كتبه لي رسول الله صلى الله عليه وسلم

يجرح من به نحو حرام أو برص من بين أظهر الناس ويعرطهم غللا حارح البلد ويعق على فقراتهم من بيت المال اه وقواعدنا لا تاناه ما لا العش المحرم أن يشتري المبيع على وصف نقص لو علم بالمشتري امتنع عن شرائه فكل ما كان كذلك يكون عشا وكل ما لا يكون كذلك لا يكون عشا غير ما ذكره في الفتاوى المد كورة ولا مانع معه عندنا تأمل اه (قوله قال الصدر لا يأخذه) قال في الهر أي لا يأخذ بكونه يمسق بمجرد هذه الابه صغيرة ولا فرق في ذلك بين المبيع والنفس الا في مسئلتين الاولى المسلم في دار الحرب اذا اشترى شيئا ودفع الثمن عروضا مشوشة أو ذراهم زبوا حارح كان حرا لاعداء كذا في الواو الحية الثانية يجوز اعطاء البروف والنقص في الحبايات اه وأقول قوله اذا اشترى شيئا صوابه أسير ابدل قوله شيئا كجرايته في الواو الحية وعلى الفرق بين الحر والعبد بأن شهرا الأسير ليس بشرأ عليه اعطاء المسمى

قلت على ما خرجه الى كتابنا فادافيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اشترى العبداء من محمد رسول الله الخ  
 وسمي باسمي ان المسمى كان العبداء لا محمد رسول الله وفي عامة كتب الفقه هذا ما اشترى محمد رسول الله  
 من العبداء لكن الصحيح ما قلنا اهـ (قوله من وجد بالبيع عيبا احده بكل الثمن اوردته) لان مطابق  
 العقد ينص في وصفا السلامة فعده فوايه يتحدر كيلا يتصور لزوم ما ذكرى به دل كلامه انه ليس له  
 امساكه واحدا القصص لان الاوصاف لا يقابلها ثمن من الثمن في مجرد العقد ولا له برص ورواله عن  
 ملكه ما قل من المسمى يتصور به ودفع الضرر عن المشتري يمكن بالرد بدون نصره اطلقه فشمعل  
 ما اذا كان به عيب السبع او حدث بعد في يد البائع وما اذا كان فاحشا او يسيرا كداني السراج  
 الوهاج وفي جامع الفصولين والمهر و بدل الخلع و بدل الصلح عن دم العبد ورد بها حش العيب لا يسيره  
 وفي عمره اورد هما والعاش في المهر ما عرجه من الحبل الى الوسط ومن الوسط الى الزدى واما لا يرد  
 في المهر يسيره ادا لم يكن كليا او ورثا واما ما يرد يسيره ايضا اهـ ولم يشكهم الشارحون على  
 ما اذا رد العيب هل له ان يعطى مثله سلما قال في القية وفي الدحية اشترى ساسم الغايد فوجد  
 واحدة او اثنتين منها اسود فابطله البائع اقص نفير ورر حار وفي الثلاث لا يجوز لها ان تدفع تحت  
 الورن ولذا لو اشترى الثبر ووجد حسرا واحدا عجزه فابطله اختار لم يجر الامالورن لانه مما يدخل تحت  
 الورن فان حصة اساسه وعشره ورر سحر فلا تخويفه المخوفة قال رضي الله تعالى عنه وعرف به كثير  
 من المسائل وهو ان استدلل على عثله في الرد بالعيب انما يجوز عجزه ادا لم يكن لذلك المقدار من ذلك  
 الخس سحر ورر به وان كل له من حسن آخر سحر فلا الأثرى انه جعل الثلاثة من التأييد ووروة  
 وان لم يكن ذلك القدر من الحرج ووروا اهـ ولابد للسألة من فيود الاول ان يكون العيب عند  
 البائع الثاني ان لا يعلم به المشتري عند البيع الثالث ان لا يعلم به عند القصد وهي في الهداية  
 الرابع ان لا تحسن من اراثة بلا مشقة فان عكس فلا كسرام الحارفة فانه يسد من تحليها وعائية  
 اشوب ويصحب على نوب لا يصح ما غسل ولا ينقص كداني فتح القدير ولا حاجة الى قوله يندى  
 مع التصريح قال في الوالو الحية اشترى ثوبا فوجد فيه دما ان كان اذاعه من الدم ينقص اشوب كان  
 عيبا لو وجد حده والا لا يكون عيبا اهـ ولو اشترى حقة فوجد فيها فارقية في عيب لو وجد حده  
 فان لم يسهل حتى قصها رجع بمقتضى العيب لمع الرد اهـ وقيد هذا العارية بان يصرفها للفق وان  
 صر لها رد ها وان لم يصرفها لم رد ها اهـ الخامس ان لا يشترط الرأفة منه خصوصا او من الثيوب عجمها  
 وسبأ في آخر الباب السادس ان لا يرول فسل الصبح فان رال ليس له الرد مثل يابض العين اذا اعلى  
 والحج اذ ارالت كداني السراج الوهاج وستى من اطلاقهم مسائل ذكرها في العوائد الاولى بيع  
 صيديين حلالين ثم احرقا او احدهما فوجد به عيبا امتنع رده واما رجع بالمقتضى كما صرحوا به  
 في حكايات الاحرام الثانية قال في العبة والقصة لو كان في الدار ما في الطريق الاعظم ومانه في مسكة  
 غير مودة اهام اهلها يابسة اسهم اعلروا البائع هذا الطريق فامر القاصي بسده بحجر المشتري ان شاء رده  
 وان شام رجع بمقتضى ذلك الطريق والتحير بها بخلاف سائر الثيوب اهـ الثالثة اشترى الذي جرا  
 وقصهار بعيب ثم اسلم سقط خيل الرد كداني مهر فتح القدير الرابعة اشترى كصا ليمت ووجد به عيبا  
 لا يرد ولا يرجع بالمقتضى ان ترفع به أحس ولو ارنا رجع بالمقتضى ان كل من الحركة اهـ الخامسة اشترى  
 من عبده المادون المقيون المستعرق فوجد به عيبا لا يرد به عليه ولا على ثمنه ان كان الثمن مقودا  
 وان لم يقود المولى ويقب المبيع او لا ووجد به عيبا رده ان كان الثمن من القود او كليا او ورثا باسمين  
 عيه لانه يدفع بالرد مطالبة المادون من نفسه وان كان عرا لا يمكن الرد وفي المحيط لو اشترى المولى

من واحد بالبيع عيبا  
 أحسده بكل الثمن اوردته  
 (قوله هذا ما اشترى) قال  
 الرملى في نسخة ما اشترى  
 (قوله فاحشا او يسيرا الخ)  
 في العارية اشترى كوما  
 فان ان ثمره من باوق  
 على طهر مهر له الرد لانه  
 عيب فاحش والعيب  
 اليسير ما يدخل تحت  
 شوب المقومين ونفسه  
 ان يقوم سلما ما لم يمع  
 العيب ما قل وهو به آخر مع  
 العيب الفأ أيضا والعاش  
 ما لو قوم سلما ما لم وكل  
 قومه مع العيب ما قل  
 (قوله على ما اذا رد العيب)  
 في الرملى في نسخة الردى  
 (قوله الثالث ان لا يعلم  
 به عند القصد) قال في  
 الشرع لانية يقتضى ان  
 مجرد الرد بقصا ويحالفه  
 قول الرابى ولم يرد من  
 المشتري ما يدل على الرضا  
 به بعد العلم بالعيب اهـ  
 وكذا ما في شرح الجمع  
 ولم يرد من بعد روثه

(قوله) وكذا اختيار الشرط أقول تقدم في ما عده ذكره الاختلاف بين الأمام وصاحبه في دخول السبع في ملك المشتري وعده فيها لو كان الحار له ذكر من جهة المسائل لو كان المشتري عبداً وما طاراً (٣٧) النافع عن الثمن في المدد في حياره عده

من مكانه فوجدته عيبا لا يردده ولا يرجع ولا يحاكم ما فعله كونه عيبه اه السادسة اع ومن العدد  
من العبد بخاره ثم وجدته عيبا لا يردده ولا يرجع ولا يحاكم ما فعله كونه عيبه اه السادسة اع ومن العدد  
بقية الخار به السابعة اع الوارث من مورثاته المشتري وورثه النافع ووجدته عيبا لا يردده ولا يرجع  
الاخران كان وان لم يكن له سواء لا يرد ولا يرجع بالنقصان وكذا اذا اشترى لبعده من ابيه الصغير شيئا  
وقصده واشهد ثم وجدته عيبا يرجع الامر الى القاضي حتى يصيب عن اسمعيل بوجه عليه ثم يرد الابل  
لاسه على ياله وكذا لو باع الامن اسه وكذا لو باع من وارثه فورثه المشتري ووجدته عيبا يرجع الامر  
الى القاضي فيصحبهما بوجه المشتري اليه و يرد القم الى الوارث فقه النقص اولا في الصحيح الثامنة  
اشترى العبد المأدود شيئا وأراه البائع عن الثمن لا يردده ما عيب وان المشتري حرا ولو بعد النقص  
فكذلك وان قبله له الرد لانه امتناع عن القبول وكذا احيار الشرط السابعة لو اطلعا على أن  
يدفع النافع شيئا للمبيع للمشتري حار خلاف ما لو اطلعا على أن يدفع المشتري شيئا والخار به لمانع  
للا يرد ما لو اطلعا على المدعى من الرابعة الى الثامنة في الزاوية العاشرة اشترى اياه فصة مشارا اليها  
فوجدته عيبا ليس له الرد الا اذا كان به كسر أو عيش وكذا اذا اشترى حارية فوجدته عيبا سواء نام  
الحلقة ليس له الرد لان المدعى في الحواري ليس عيب الخادى عشر قال في المحيط وهي أو وكيل أو بعد  
مأدود اشترى شيئا ناقصا قيمته ثلاثة آلاف درهم فليس له أن يردده بالعيب لما فيه من الاصرار بالبيع  
والموكل والمولى ولو كان في حيار للشرط والرؤية له الرد لعدم تمام الصفقة اه (سبعون مهمة)  
الاول وحده بالمبيع الذي له حل وهو به عيبا ورده مؤنة الرد على المشتري الثاني اشترى عبدا  
وتفقا لوصف من رسل له عيبه فاطلع على عيبه ورده لاصحابه عليه على قياس قول الامام لانه مائل  
كصمان العدة ولو وصف له صامن السرقة أو الحرية فوجدته مسروقا أو حرا أو اخلوا أو ابعث  
فوجدته كذلك يرجع على الصامن بالثمن ولو مات عبده وقضى بالنقصان يرجع به على ضامن الثمن  
ولو وصف له حصه ما بحد فيه من العيب حار عنه الامام ان يرد يرجع بالثمن كله وان تبيع عبده ورجع  
حصته العيب على الصامن كما يرجع على النافع وان صامن ما خلفه من الثمن من عهده هذا البيع كان  
كذلك عيبه الامام ان استحق يرجع بالثمن اثنتان ادعى عليه عيبا في المبيع فاصلح على أن يبدل  
النافع للمشتري مالا ثم ان انه لا عيب أو كان له عيب رضى استرد بدل المبيع اه الزادع اطلع على  
عيب العلام أو الدابة ولم يجد المالك فاطعمه وأمسكه ولم يتصرف فيه بما يبدل على الرضا ورده لو حصر  
ويرجع بالنقصان ان هلك وفي الحواري القدسي انه اذا أمسكه بعد الاطلاع على العيب مع قدرته  
على الرد كان رضاه ووعرب والمعمدانة على التراضي الخامس اطلع على عيب فاعلم القاضي ورجع  
على الشراء والعيب ووصفها القاضي عند عدل ومات عبده ثم حصر النافع ان كان لم يقص بالرد  
على العائنه يرجع عليه بالثمن وان كان قضى يرجع لان القضاء فقادى الاطهر عن أصحابنا وفي السير  
اشترى دابة في دار الاسيلا ثم خرج عليها غاريا واطلع على عيب نعية النافع لا يركبها وان في دار  
الحرب لا يرد بها وان أمره الامام لكن اذا قضى بان الركوب ليس برضا عند وأمسكه القاضي الثاني  
السادس حاصم النافع في العيب ثم ترك الخصومة زمانا وبعثه أن الترك كان ليطرله هو عيب أم لا  
له الرد السابع أمر المشتري بعد ما اطلع على عيب أو قبله ان المبيع كان للان عبر النافع وكده  
ولان له الرد على النافع ونظام مسائل الاقرار بالعيب بالمبيع مد كورة في الوالوية الثامن عشر على عيب

فستثناء مسألة أخرى فتكون في عشر مسئلة تأمل (قوله لان القضاء معادى الاطهر عن أصحابنا) تقدم الكلام في القضاء على

(قوله في السراج الوهاج ان ذلك بعد المضالج) هل الرمي اقول غارح جامع الصوليين ولورده بعد قبضه لا ينفسخ الا بربا  
 البائع أو عيكم اه قوله لا ربحا للبائع يدل على انه لو وجد الرضا للعل كمنه من المشرى حين طلبه الردي يصح البيع وعدم ربح  
 التعاطي لوردها بغير عيب والبائع متيقن انها ليست له فاحدها ورعى في بيع متعاطي كأي فتح القدير وفيهما بيان للمعنى يقوم  
 مقام المظن في البيع وعنده من المقر عندهم ان الرضا شئت بارة القول وبارة بغيره (قوله باع لغيره الخ) قال الرمي يكثر في بلاد ان  
 أوطر عس في الداميا في المبيع الى اسمه وندله الى امره وقوله يقول ذلك  
 المشتري اذا اطلع على عيب (٢٨)

فقال للبائع ان لم ارد اليك اليوم رصيت ما قال محمد القول باطل وله الرد الساع قال البائع ركنها بعد العنور  
 على العيب في حاكك وقال المشتري لم ركنها لا رد عليك قال قوله قول المشتري العاشر اطلع على  
 عيب قبل المص فقال المشتري للبائع ردته عليك فقال البائع قبل البائع أولا والكيل من الترابه  
 وفي السراج الوهاج وان هل ذلك بعد المص لم يكن ذلك رد اما قبل البائع فأت وأوصيت ثم اردته  
 رصا البائع كان فصحا في حقها ما يعني حق غيرهما اه وان رده بحكم فهو ربح عام وكذا كل عقد  
 يفسخ بالرد ويكون الرد مدموما بما يقابل كذا في جامع الصوليين وفي القصة اشترى حمارا ورده  
 عيبا فدها فارد الرد فصيح يسلم ما يديار وأحد ثم وحده عيبا فديا آخر له رده مع البائع ثم ربح  
 لآخره ربح بقصا العيب وعده به رده اه الحادي عشر باع نيرا فوجده المشتري عيبا فرده  
 وقال له البائع اذهب فتهده مالي عشرة أيام فان ربي ذلك العيب وان هلك من مالي لا يكون ردا كذا  
 في القصة الثاني عشر المشتري اذا رد ما بيع بالعيب فانه يربح بالنسبة التي سئل في القصة باع  
 عسدا ورسله ثم وكل وكيل فقبض الثمن فادر الوكيل نفسه وهلاكه وحدها باع الموكل ربي المشتري  
 ولا يصح على الوكيل فان وحده المشتري به عيبا رده ولا يربح بالنسبة على البائع لا قرار الوكيل  
 ولا على الوكيل لكونه أميا وليس بعقد والثانية في العوائد الثالث عشر قال البائع نفسه لك  
 مبيعاهما العيب وقال المشتري اشترى يتسليا فاقول للمشتري ثم رقمه به ينبغي ان يحكم النسبة  
 ان كل النسبة يسيرا فاقول للبائع والاد للمشتري اه الرابع عشر اشترى حمارا واشلانه دابة  
 ذهب ثم اعطاه عوضها دراهم ثم رده بعد شهر لعيب وقد انقص سعر الدراهم فلما ان اطلب  
 من البائع عيب الذهب ومثله أحب في الالة الا اذا دفع مكان الذهب حقة وهي وما قالها في العبة  
 الخامسة عشر الموصى له لا يملك الرد العيب الا اذا لم يكن وارث كذا في الصعري (قوله وما أوجب  
 بقصا الثمن عند التجار فهو عيب) لان المقصود بقصا المالبية وذلك بانتقاص القيمة والمرجع  
 في معرفته عرف أهل وهم التجار أو أرباب الصانع ان كان المبيع من الصنوعات كذا في فتح القدير  
 فلا يقتصر الحكم على التجار أطلقه فعمل ما اذا كان يقص العيب أولا يقصها ولا يقص ما فيها  
 بل مجرد النظر اليها كالمطر الاسود الصحيح القوى على العمل وكما حارة تركية لا يعرف لسان  
 الترك كذا في فتح القدير وقيد في المراج الطمر الاسود لكونه عيبا بالاراك أما في الخش فلا يقيد  
 البرارية عنده معرفة اللسان فان بعد أهل الحرفة عيبا وقال القاضي في الموئلا لا يكون عيبا والتجار  
 يصمم لثمن مع الشد يدح باجر ويكر حرام التحميم ولا كذا يوجد ماء بعد ما حجب كذا في المصباح  
 والمصاطع عند الشافعية انه يرد بكل ما في المعقود عليه من منقص القيمة أو نقصان بغيره بغير عيب  
 بشرط ان يكون العيب في أمثال المبيع عسمة قالوا واعاشر طبا فوات عرض صحيح لانه لو كان فوات

دانتك لا يرد هار ربح  
 فملك ولا شك اما لو شك  
 على المشتري لان هذا  
 ليس ردا ولو شك هذا البائع  
 حيث لم يوجد بهما فصح  
 للبائع قولنا لا فاعلا صرعا  
 أو دلاله (قوله الخامس  
 عشر الموصى له لا يملك الرد  
 بالعيب الا اذا لم يكن  
 وارث) في هذه النسخ  
 وارثا بالنسبة تأمل قال  
 الرمي وقد قبل بعضهم  
 في الترخا حاة ان اتمام

وما أوجب بقصا الثمن  
 عند التجار فهو عيب  
 لو باع مال الصعبر من رذل  
 وسلمه الى المشتري ثم وحده  
 المشتري عيبا فليس له ان  
 يخاصم العاصي في الرد  
 بالعيب وكذا اذا باع ربح  
 اماء العاصي مال الصعبر  
 لا سئل للمشتري في الخصومة  
 في الرد على البائع فانه نائب  
 عن العاصي وحكمه حكم  
 المذنب اه فهذا السنن  
 أيضا ولم يدكره هذا  
 الشارح فأماله اه وحده

المسئلة التي وعد بها ما حقه ان تكتب هناك لك كتبها ولم يدكره الرد على الصعبر اذا كره راحه  
 (قوله وذلك بانتقاص القيمة) يبعد ان المراد بالنسبة القيمة بدل عا ما عده من الخيط قد في الصناعات في المسئلة الحادية عشر (قوله وكذا  
 حارة تركية لا تعرف البركية) أي فله الرد لان ذلك عيب واذا اشترى حارة بهتة فوجدها لا تحسن المبتدئة اذا كان الساس يرد به  
 عيبا فله الرد ولا فلا كذا في الهرع المحيط وسوى يسلم في الرارية يقال اشترى تركية وحدها لا تحسن ان عدها أهل الخبرة عيبا كما يدكره  
 والا (قوله وقيد في المراج الطمر الاسود الخ) قال في الهرع والظاهر الخلاق ما في الفتح



قطعة مسيرة من نخده أساقه لأردو لوقاع من أذن الشاة ما يجمع المصحية ودها والافلاو وشربة العال  
 لاه لاه الامه ادا كانت نسا مع ان الشاة معسى بمس القيد لكس ليس العال عدم الثبابة كذا  
 في شرح وسيعرم كلى المراح وقواعدا لاتناه للثامل وى حراة العقه العيس ما معن العين أو المصقة  
 والافلاو أعدده التعر عينا كان عيسوا والافلاو وأحسن بمائى الكناسود كرهاى اللعجين من باب  
 الافرار ما عيب من البوع وحاصلها انه أرح لاردو فى مستلتيه وعما فى شرحه للامارى (قوله  
 كذا لائق) من أتي العبد أنفاس باب فعب قتل لعة والا كثر من باب صرب ادا هرب من سيده من غير  
 خوف ولا كد والائاقى بالكسر اسم به وهو أتي والجم الماى مثل كافر وكذا كذا المصاح وى  
 الطهره من باب ه قال الشاعلى الا تى المارب من عرط السدها من هرب من الظلم لادعى أنفاس بل يسمى  
 هارباه لى هذا الاقاع عيب والهرب ليس عيب اه وى سوابه المقه الاقاع الاستعفاء عن ولا يرد  
 وى القاموس انه من باب ضرب وموع وموع اه فى هذه الاقاع أرح لعة الثلاثون قتل كلى المصاح  
 فسر فى القاموس باله هاب من غير خوف ولا كد عملها واستغنى ثم ذهب أطلقه فشمع ما ادا أن من  
 المولى أو من غيره مستأجر أو مستعرا أو مودعا الأمن عاصب الى المولى أو غيره ان لم يدرى به له أو لم يقر  
 على الرجوع اليه ويرد على اطلاقهم ما ادا أن من المشتري الى النافع ولم يحتمعه فانه ليس عيب  
 كلى العيبة وشمل ما ادا كان مسيرة فسر أو قبل وما ادا خر من البلد ولم يرحر لكس الاشهاد  
 الماده اذا كانت كبيرة كالمعاره وهوى عيب وان كانت صغيرة بحيث لا يجنى عليه أهله او وهما لا يكون  
 عيبا كذا كره الشارح وشمل الصغير والكبير لكس ادا كان غير عيب لا يكون عيبا والعذر له به  
 يسمى ضالا لا آقا كلى السراح الوهاج فلهما بقيد وسيا فى انه لا بد من المعاودة عند المشتري وانعاد  
 السبب وى البرازى قال لا شتر اشتريه عيب فيه فاشتره ثم رده به عيبه ان رده على ناعه ولو قال اشتر  
 هذا العبد فانه غرائق والسأله بجاهل لاردو عيب الاقاع وى السرى قول المشتري ليس به عيب لا يكون  
 اقرارا بمقتضى العيوب ولو عيب ما تولى لا يكون اقرارا بمقتضى شهادته ما عا به شرط البراءة من  
 كل عيب أو من الاقاع ثم اشتره ادا شهد به عيبا أو قال انه أتى له الرد عدى هذا أتى فاشتره او ما ع  
 من آخر فوجد له الثانى آقا وأراد الرد فادى رانته لا يقدل وان قال عبد البيع رنه على انه أتى أو على انه  
 برى من انافه برده ولو له لاه برى من الاقاع لا لعدم الاضافة اه وى جامع المصولي ولو شره وأتى  
 من عنده وكان أتى عند النافع لا يرجع بمقتضى العيب مادام القى حيا آقا عدى فى حبيقة وكذا لو سرق  
 المبيع فله عيب لا يرجع بمقتضى ليس للمشتري أن يطلب النافع فنه قبل عود الاقاع اه وى  
 الصبرى قبل عود أو موه وشمل اطلاقه ايضا الماى الثور ولكس فيه ثلاثة أقوال فى القصة قبل ادا  
 أتى الثور من قرية المشتري الى قرية النافع لا يكون عيبا وقيل فى العلم عيب وقيل فى الثور  
 عيب كتحك الرمن عيب وهذا أولى وقيل ان دام عيب أمال الرمن والثلاثة فلا قال وجهه لانه تعالى  
 والثانى أحسن وفيه ايضا اشترى عدا فاقى ثم رده ولم يأتى عدى فانه ملأتى عند ناعه فانه له الرد اه  
 (قوله والبولى فى المراض من العيوب) أطلقه فشمع الكسر والصغير ويستثنى منه غير المبيع  
 فانه لا يكون عيبا ولا بد من معاودته عند المشتري فى حالة واحدة فان مال فى الصعر عبد النافع ثم رده  
 اللوع عند المشتري لا يرد له لانه فى الصعر أصعب الثانية بعد ما يبيع له فى ما عهده وعيب حادث  
 بخلاف ما ادا مال عند هوى الصعر أو فى الكبر لا عند السلب وى القوائد الظاهر بى عيبه لانه عيبه  
 ان من اشترى عدا صغيرا فوجد به يولى فى المراض كان له الرد ولو عيب عيب آخر عند المشتري كان له  
 أن يرجع بمقتضى العيب فادى به ثم كبر العبد هل النافع أن يسترد العبدان لو ادا ذلك العيب

كلاما فى الولوى فى المراض  
 من الله وب

(قوله وهو أحسن مما  
 الكتاب) فى الولوى  
 وكان وجهه ان نقص  
 الثمن بمقتضى العيب  
 أو المصقة مما يدرى كل أحد  
 لانه مقيد بالتجار كما هو  
 كلام المصنف (قوله ويرد  
 على اخلاقهم ما ادا أن  
 الخ) قال فى البر يمكن أن  
 يحاسبه بان الكلام فى  
 الاقاع الذى يوجب نقص  
 الثمن عند التجار اصح  
 كونه حرا يماس هذا السكى  
 وهذا لا يرويه (قوله قال  
 لا شتر اشتريه لاي عيب  
 فاشتره الخ) أى القائل  
 لا شتر اشتريه كايه لم من  
 كلام الغتاوى الصبرى  
 الا تى (قوله ولو عيب  
 فقال ليس ما تى لا يكون  
 اقرارا) كذا فى بارا يماس  
 النسخ والظاهر ان لعة  
 لا لايابة رائدة من الدساح  
 والصواب اسقاطها كما رأيت  
 فى البرازى وكذا سيد كره  
 المؤلف آخر الداب (قوله  
 أو قال انه أتى له الرد) الذى  
 رأيت فى البرازى ليس له الرد

(قوله فتأورثني في هذه المسئلة فما استعدت منه فرقا) قال في البئر يمكن أن يقال يلزم أن الثاني غير الأول لأن الأول إذا عاذه بعد البيع لأن المشتري رضى به لا فرق بين الأول والثاني حيث لم يرد ولم يستعمل إلى مكان آخر على أن كونه لا يرد فيها إذا احتل ثم عاد في بدائع ليس قديرا متعاضلا بل المذكور في الواقعة (٤٠) الحسامة يرد (قوله) وهذا ظاهر أن لا اشكال ولا يحتاج إلى المناوئة (الخ) قال

بالجواز لزومية فها هو لكل الرضى يقول يدي أن يسترد استدل لا لعصمتين أحد أحمد والسرى حل به فوجدته دلل روج كان له أن يرد في الواقعة يبيع أشترى روج بالقبض فادرجع ثم أنابها الروج كان للنازع أن يسرد القبض لثانية استردى عدا فوجدته من نصه الرد فاذن يبيع أشترى روج بنفسه المص فادرجع ثم يرى المناوئة لا يسترد ولا استرد والنازع هال المناوئة فيبدي أن يسترد كذا في المراجح والهاية وفي فتاوى قاصيها أن استردى حارية وأدعى أنها المص وأسترد بعض الثمن ثم حاصت قالوا أن كان النافع أعطاه على وجه المصلحة عن الميسكان للنازع أن يسترد ذلك وفيه أيضا المشتري عدا فقصه وحسم عده وكان يحسم عدا النافع قال إمام أبو بكر محمد بن الفضل المسئلة محمولة عن أصحابنا أنه أن سمى في الوقت الذي كان يحسم عدا النافع كان له أن يرد وفي غيره ولا قيل له فلو اشترى أرضا بعت عدا المشتري وقد كانت بعت عدا النافع كان له أن يرد لأن سب البر واحد وهو بعت الأرض وقرب الماء إلا أن يحسم ماء عال أو كان المشتري روج من ترابها فيكون العبر ذلك أو يشتمه ولا يدرى أنه يبيته أو غيره قال القاضي الإمام بشكل ما في الرضا أشترى حارية بضاة أحدهما العيين ولا يعلم ذلك فاحتل البضاة عده ثم عاد ليس له أن يرد وحصل الثاني غير الأول ولو اشترى حارية بضاة أحدهما العيين وهو يعلم بذلك فلم يقم به حتى احتل ثم عاد عدا النافع ليس للمشتري الرد وحصل الثاني غير الأول الذي رضى به إذا كان الثاني عدا النافع ولم يجعله فيه ادعاء البضاة عدا المشتري وقال لا يرد ثم قال القاضي الإمام كسب تأورث شمس الأئمة الخواني وهو مشاور في فيما كان مشكلا إذا احتجعا فتأورثني في هذه المسئلة فما استعدت منه فرقا كذا في فتح القدير فالحاصل ليس له الرد في السئلين لكن في الأولى طاعة غير الأول إذ لو كان عليه فذلك الرد لعلم العلم به وفي الثانية خذله عين الأول إذ لو كان عليه لم يكن الرد كونه لم يرد به وفي جامع الفصولين شراء فوجدته يقول في العرائش يصح القاضى عده عدل بغيره وفي الواقعة الحسامة استردى حارية فوجد في أحدهما عينا أيضا فاحتل البضاة ثم عاد فقص المشتري وهو لا يعلم بذلك ثم علم أنه أن يرد فرق بين هذا وبين ما إذا قص وفي أحدهما عينا أيضا وهو لا يعلم ثم احتل البضاة ثم عاد ليس له أن يرد والفرق أن البضاة الماني غير الأول حقيقة إلا أن في الوردية الأولى الثاني حدث في يد النافع فوجدته الرد وفي الثانية البضاة الثاني حدث في يد المشتري ولا يوجب الرد وهذا ظاهر أن لا اشكال ولا يحتاج إلى المناوئة نعم على ما نقله في فتح القدير من امتناع الرد في المسئلة مشكك (قوله) والسرقة من العيوب في العمد والحارية) أطلقه فشمس الصغر والكبير إلا الذي لا يجر كما قدمناه في الأناق والبول في العرائش فالتلانة من غير المميز ليست عيبا وفسر في المراجح المميز ههنا يأكل وحده ويشرب وحده ويستحق وحده وقدره معهم محسم سبيل كل في المراجح أيضا ولا بد من المعاودة عدا المشتري في حالة واحدة فلا بد من السرقة عدا ههنا الصغر أو بعد النافع فإن سرقة عدا النافع في صغره ثم عدا المشتري بعد بلوغه لا يرد حلدون العيب لأن في الصغر نقله للمناوئة في الكثرة في الماكن ولا بد من أن لا تنقطع بده عدا المشتري ولذا قال في المحيط اشترى عدا فسرق عده وقد كان سرقة عدا النافع فقطعت بده السرقتين وحسم وبيع الثمن لأن اليد قامت

إلى هداير جمع كما لا يبي على ذي بامل لأن مسئلة فتح الدرر مدونة عما ادعى المشتري للبعب حال الشراء حم الراسد النافع ثم عدا عده أيضا ومسئلة الواقعة الحسامة مضمومة عما ادعى للمشتري بالبيع حال الشراء ثم رال عدا النافع ثم عاد عده قبل المص ثم علم المشتري بعد ذلك وفي هذه الرد بالرسالة سواء جعل الثاني عين الأول أو غيره لأن

والسرقة من العيوب في العمد والحارية

العيب الذي لم يعلم به المشتري يشتبه الرد سواء كان موجودا حال البيع أو حدث بعده قبل القبض فبده غير مسئلة فتح القدير فالاشكال باقي فتأمل في كذا واحد كذا بعضهم كتب عليه شيخ الاسلام محمد العربي رحمه الله تعالى أقول لم يردع أشارح أن مسئلة فتح القدير هي مسئلة الحسامة وأما ما يردى أسات الفرق في المسئلة الأولى عدا كره

الحسامة من الفرق فيقال أن البضاة الثاني غير الأول حقيقة إلا أن في الصورة الأولى الثاني حدث في يد النافع فيوجد الرد إذا لم يعلمه وعدمه وبما أعلم به وفي الصورة الثانية حدث في يد المشتري ولا يتحمل عيب الأول فإن قلت لم يعمل عين الأول حتى يكون للمشتري الرد وهذا هو المشاور وفيه لم يحصل من الشارح سوا عده ويدي أن يقال أن الأصل السلامة من العيوب كجم مقتضى النظرة والحادث يضاف إلى أقرب أو أهله ولا يصرف في جعل البضاة الحادث عدا المشتري عين الأول حتى يرد به إذا لم يعلمه

بالسرقين جميعا اه وفي الظاهر يمتنع المحاصر ان الطرار والساش وفاطع الطريق كالسارق عيب في  
العقد وفي البدائع ان العقد اذا رتب فيه فانه يكون عيبا اطلقته فشملة ماذا سرق من المولى اؤى غيره  
ولم لا كان أو كثر او يرد عليه مستثنان الاول ماذا سرق من المولى طعما ليا كنه فانه لا يكون عيبا  
تخلاف ماذا سرق لبيده أو سرقه من غير المولى ليا كنه فانه عيب وهم ما وفي الراربة اسرق طعما  
للا كل بل لبيده ربحه عيب مطلقا وطاهر ان الاهداء كالبيع انشائية ماذا سرق ولسا أو فليس فانه  
لا يكون عيبا وقد نجره الشارح وظهر ما في المراح او اقوله وان المذهب الاطلاق وعلى هذا القول  
ما دون المهر كمثل كذا كره فيه وفي الظهيرة واذا نقب انبت ولم يتحمل فهو عيب وفي جامع  
المصاويل لو سرق لصا أو اطلق حامس العالي أو فليس كما سرق الملامدة لم يكن عيبا ولو سرق بطيحا  
من فاير الاجسي فهو عيب هو المحار وان سرق لا دحاره عيب مطلقا اه (قوله والحدون) لما  
في كذا ولا بد فيه من وجوده عند السائق ثم عند المشتري كذلك كما لا يخفى سواء انتقلت الحالة أو لا  
فلو من عند السائق في صمعه ثم عند المشتري في صمعه أو بعد ما نعه وهو عيب كونه عين الاول لانه  
عن فساد في الراس ولا يتحمل سنده بالصبر والكبر كلى العيوب الثلاثة وهذا معنى قول الامام محمد  
انه عيب اذا وليس معناه عدم اشتراط العود في بد المشتري لان الله تعالى قادر على اراته وان كان قما  
يرول كدائ الهذابة وهو الصحيح وهو قول الجمهور وهو المذكور في الاصل والجامع الكبير وبه  
أخذ الطحاوي ولكن ميل الخواني وسواهم راده الى طاهر كلام محمد من عدم اشتراط العود عند  
المشتري للحديث من حن ساعة لم يبق أبدا وقال الاسيد حان طاهر الحواب عدم اشتراط المعاودة  
في بد المشتري وقيل بشرط وهو الصحيح وقيل بشرط ما خلاص بين المشايخ كذا في عامة الروايات  
فالحاصل ان المشايخ اختلفوا فيه على ثلاثة أقوال أهم من جعله كالاناق والبول في العرائش فلا بد من  
المعاودة واعتماد السب وهو قول في سكر الاسكاف اللخني كذا في غاية البيان معر الى أبي العيين في شرح  
الجامع الكبير ومهم لم يشترطه طرا الى قول محمد في الجامع الصغير ان الحدون عيب لازم أبدا فاذا  
حن في بد السائق كى الرد واحتماره العقبة أو الثالث كذا في غاية البيان والخواني وسواهم زادوه كقصد سنه  
وعامة المشايخ على اشتراط العود في بد المشتري وان لم يتخذ السب واحتماره الصد والتهدية وقاصي حان  
وصاحب الهداية ومحمود وحكمه موافق ما عده وفي التاويح الحدون احتدر القوة المبرزة بين  
الاشياء الحسنه والقيحة المبركة لا عواقب اه والاحصر اختلال القوة التي بها ادراك الكليات  
وبه يعلم تعرض العقل من انه القوة التي بها ذلك ثم اعلم ان الاختلاف لا يصح الحدون فقد نقل في  
البدائع عن بعض المشايخ ان البول في العرائش والامان والسرقة والحدون لا يشترط معاودة ذلك  
في بد المشتري ووجوده عند البائع يكفي للرد والعامة على خلافه وفي المحيط نكلموا في مقدار  
الحدون قيل ساعة عيب وقيل أكثر من يوم وليلة وقيل المطلق دون غيره كدائ المراح والمطلق  
بفتح الباء والاصل ان المعاودة عند المشتري بعد الوجود عند البائع شرط للرد الا في مسائل الاول وما  
الخاربه والثانية التولد من الزمان الثالثة ولادة الخارية عند السائق أو غيره فاما عيب زوجه على رواية  
كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا عند المشتري لان الولادة عيب لازم لان العيب الذي  
حصل مما لا يرد له اذا رتب عليه الفتوى وفي رواية كتاب البيوع لا ترد كدائ في فح التدبير وفي الصحاح  
حن الرجل خنوا أو أحسنه تعالى فهو محنون ولا يقال محنون وقولهم في المحنون ما أحسنه شاذ لا يقاس  
عليه لا لا يقال في مصروب ما ضرره ولا في المسلول ما أسله اه وفي فتح التدبير والحق عيب وصمعه  
في المعرب سقمان العقل (قوله والبحر والدر والرا وولده في الخارية) أي عيب فيها لا في العلام

والحدون والبحر والدر  
والرا وولده في الخارية

ما ظهر للعبد الفقير وقبسه  
كلام

لان المحرم قد يكون المستعمل فيه والمتصور من العلم الاستخدام ولا يخل به الا اذا كان  
 المحرم والحر فاحتمال ان كان عن داء بحيث يجمع عن قريب سيده لان الداء عيب وان يكون الزمان داء  
 لان اجتماعه محل الخدمة وهو ان يشكر ربه المالك كثر من مرتين وأشار بكونه الرابض عيبه  
 النال على القوة التي له لو وحده عيبا فلا رد كمال الساية والمحرم الداء المعنوية والحاد المصححة المعنوية  
 المعوقتين بحر القم بحر من باب نصب اقتصر به انه كراشم والاشي بحر او الجمع بحر مثل بحر حراد  
 وحر كداني المصاحح والغير الذي هو عيب هو الساتئ من تغير المعدة دون ما يكون بقلع بالاسنان فان  
 ذلك رول سقطها كداني في القدر وفي المستطرف يقال ان الشعر يحصل من طول انطباع الدم وكل  
 رطب القم سائل الغالب سالمه وفيه كان يقال لا اتلاك انما سحر عند الملك من حراد ولا يصح من  
 سحر من ولا يسمي حسان وحكي ان عبد الملك اكل من قماحة ثم رماها الى زوجته فتنازلت السكين فاطاها  
 فعالت لار بل الاذي عنها فغضب وطلقها واعاقبها بالخاء العوقية احتراز عن البحر بالحيم فانه عيب  
 فيه ما هو اتقاع ماتحت السرة وبه سمي بعض الناس البحر كداني الهابة ولا فرق بين الامر وغيره في  
 الحر من كره ليس بعيب وهو الصحيح وقيل الامر دكا لخرية في ما بالحر فهو عيب في ربح الاط وهو الدال  
 المهمل المعنوية والداء المعنوية يقال دهر الشيء دهر ادهو ودهر من باب نصب اقتصر به ودهر بالالف  
 لمة والدهر وران فليس اسم منه يقال فيه دهر أي تم ويقال للحار به اذا شمتت يادان أي مسدة الى ربح  
 كساه عن حث الحر والمحرم كداني المصاحح وأما دهر الدال المعنوية فهو من دهر الشيء دهر ادهو ودهر  
 من باب نصب وامر ادهو دهرت ولشها واشتدت طيبة كانت كالملك او كريمة كالسنن قالوا  
 ولا يمكن الصدور الا للرة الواحدة اذا دخلها هاهنا البت فيقال دهره وقالت اعرابية تهجو شيئا دهر  
 دهره واصل بحر كداني المصاحح وفي التلوة في بحر العم والانتص والانت عيب اه والمراد قوله وبوله  
 النول من الزوال وعبر به كداني الاصلاح لكان أولى لان نفس والدال ليس بعيب اعاد العيب التوليد  
 وأما الولد عيب ويكنى ان يفسد كداني أي كونه بالدر لغير ما عيب ولم يذكر المصنف الاطاعة لغيره والاعلام  
 قال في القصة وحامع العوولين لو اشترى عبد يعمل به عمل قوم لوط فان كان ما عيبا فهو عيب لانه دليل  
 الاستواء كان باجر ولا خلاف الحار به فانه يكون عيبا كيمما كان لانه يفسد الفرائش اه وفي المصاحح  
 الامة العفة في العود والمداورة اه وكل ليس بمعاصب وهي عيب حتى في البهائم كداني القصة اشترى  
 جرادا كرا بعا لخر وياتونه في دهره قال وقعت هذه سخاري فلم يستقر فيها حواش الأئمة وقال  
 عبد الملك السبي ان طواع عيب والافلا وقيل عيب اه وفي افرار تاحيص الجامع من باب الافرار  
 بالمعاصي العيب وأقام في النافع كان قال لها يار اية وهذه الامة فعلت كداني لم ترد لانه للاستحقاق  
 والسدوي تحقن العبي ولهذا قال يابني أوبا كاهرة لا يمتق ولا يئس لا يرم يباس يامولا لا ما اعتبرا  
 الحقيقة فيما يكون ثبوت من حجة والرفق فيما يثبوت ولا الحمد لان الحقيقة مفاضة فتعلق بالافلا  
 ولا كداني الرد ولوقال هذه الامة أوبون ترد لانه حلية حرة فتعبد المحرم وتماهي شره وهي رابعة  
 تردى اسير ولا رد في اثنين اه (قوله والسكرا قمع العيوب) لان السلم لم يعرض بحجة ولا يتابع  
 للاعتاق في بعض السكارات فتدخل الرقة أطلقه وشمل كهر العلم والحار به والصران والهودي  
 والمجوسى كافي الهابة وما دانتظر اسلامه فظهر كهره أو أطلق وما اذا كان قر يامن بلاد الكفر أو من  
 بلاد الاسلام ولو شرط كهره فظهر اسلامه لا يرد لانه الشرط للتعري من عيبه فصار كادا اشتراه على  
 انه عيب فاداه وسلم وحالف الشافعي وأجد نظرا الى انه لم يشرط كهره لم يستخذه في عقوبات  
 الامور ولم يحكم ما دلوحده خارج مذهب أهل السنة كلفته في والرافعي ويسى أن يكون

والسكرا قمع العيوب

(قوله تردى اثنين) وهما

هذه الزانية وهذه رانية

النسوي وقوله ولا ترد

في اثنين وهما يارانية أو

هذه الزانية فعلت كدا

(قوله وهو غريب في الذي) قال الرمي شلا عن الشيخ محمد بن العزى ليس غريب لما تقرر ان العيب ما نقص الخ عند الشعار ولا شك ان الكفر بهذه المثابة لان المسلم يضر عنه وغيره لا يربح في شره له لعدم الرعية فيه من الكل اه و يؤيدها لو طهرت معية الرد مع ان بعض الفسقة يربح فيها و ز بدنه ما عسده لذلك وسياً في ان ترك الصلاة وغيرها من الدواب عيب (قوله فكذلك في الصحيح) احتج به بحمل روى عن أن يوسها ما ترقى دل (٤٣)

وعما عن محمد اذا كانت الخصومة من القمص يصح بقول النساء كذا في فتح القدير (قوله والثانية لتحقق العيب في نفسه الخ) يعي أنها مردبان ان ارتفاع الخيص عيب يثبت له الرد وهذه العادة لا ماني اشتراط بيان السب في ثبوت الرد له وسما دعواه وهي مطلقة فتجمل على الاولى لكن قال في النهرو رأيت في المحيط ان اشتراط ذكر

كاسا كور لان السب مقرر عن محنته وور عاتله الرافضة يستحلون قتلها وفي السراح الوهاح الكفر عيب ولو اشتراه لم يؤدى اه وهو غريب في الذي (قوله وعدم الخيص والاستحاضة) لان انقطاع الخيص أو استمراره علامه لانه لان الخيص هو الاصل في مات آدم وهو دم محبة فاد الخمص فانظر اربعة داه ما وطدا قالوا لا تسمع دعوا ما قطعاه الا اذا ذكر سد من داه أو حمل ويعتبر في الارتفاع أقصى غاية الالوع سبع عشرة سنة بعد الامام وحصة عشر عدها ويعرف ذلك بقول الامة لانه لا يبره غيرها ولكن لا ترد وقطال لا يهدى استخلاف النائم فتدسكوله ان كان بعد القمص وان كان قبله فكذلك في الصحيح ولو ادعاه في مدة قصيرة لم تسمع وأقلها اثنا عشر شهرا بعد الثاني وأربعة أشهر وعشر بعد الثالث واثنا عشر أشهر وقت الشراء وحاصلها ان ادعاه صح دعواه سئل النائم فان صدقه ردت عليه والاب يحلف عند الامام كسأني أو ان أقر به أو أنكر كونه عسده حلف فان نكحل ردت عليه ولا فصل البينة على ان الانقطاع كان عند النائم للتحقق فكذلك خلاف الشهادة على الاستحاضة لانها دروز الدم والمراجع في الحل الى قول النساء في الداء الى الاطباء وهم عدلان كداد كرا السارح ثم العالمانية والرواية ولكن في بيان الرجوع في قول الامة ما هو قول محمد ما في ظاهر الرواية فلا قول الامة في ذلك اه وبما قررناه يظهر ان انقطاع الخيص لا يكون عيبا اذا كان في أوانه أما انقطاعه من الصعر أو الأياس ورايا كما كان المعراج واعتبره قاضيه في فتاواه امة الانقطاع شهر وحمي في فتح القدير ولنا لم يترتب فانه يخل لصحة دعوى الانقطاع تعيين أن يكون عن داه أو حمل ورجحه في فتح القدير لانه وان لم يكن عن داه فهو طر يق اليه وطريق نوحه الخصومة على ما مجمعه في فتح القدير أن يدعي انقطاعه للحال ولو جوده عند البائع فان أنكر وجوده عسده واعترف بالانقطاع في الحال استجرت الحار في ذلك ذكرتها ما استطعت تحت الخصومة في حلف ما عسده من سكل ردت عليه وفي القية ولو جوده اطار به بتعيين في كل ستة أشهر مرة الرد طم ان كانت معية فله الرد ثم اعلم انه قد وقع من ان الحكم حبط عيب فانه رد على الشارحين في موضعين الاول في اشتراطهم أن يكون الانقطاع عن داه أو حمل ورجحه أن فقيه النفس قاضيه ان لم يتعرض له وليس كما عزم على قاضيه في الفتاوى صرح به أولا فقل واشترى جارية وقصها ثم قال لا تخيض قل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا ان يدعي ارتفاع الخيص الحلي أو بسبب الداء في ادعى سبب الحل روي القاضى النساء ان قلن هي سبلى يحلف البائع ان ذلك لم يكن عسده وان قلن ليست بحلي ولا عيب وفي معرفة داه في ما ظنها يردح الى الاطباء الى آخره فهذا كماري صريح فيما تلوه فكيف يصح قوله انه لم يتعرض له لكن وقع له عبارة أخرى في الفتاوى وهذه الصفحة قال رجل اشترى جارية وقصها ولم تخيض عند المشتري شهرا أو أربعين يوما قال القاضي الامام أبو بكر محمد بن الفضل ارتفاع الخيص عيب وأدناه شهر واحد واداه اربعة عشر شهرا عند المشتري كان له ان رد ادأ أنت امة كن عند البائع اه ولعل وتان لواحد وهو الشرح الامام أبو بكر لكن الاولى لمع الدعوى عند القاضي والثانية لتحقق العيب في نفسه لا لبيان سببه

وعدم الخيص والاستحاضة السب رواية السوادد وعليه يحمل ما في الخاية اه قلت وفي شرح العلامة للقمي نقل العلامة الرئيس قاضيه بن قطلوبغا في شرحه للفتاوى قال قاضيه بن رجل اشترى جارية وقصها فلم تخيض عند المشتري شهرا أو أربعين يوما قال القاضي الامام هدا ارتفاع الخيص وهو عيب وأدناه شهر واحد اذا ارتفع عند المشتري كان له أن يرد

اذ أنت أنه كان عند البائع وهذا وجه عماد كره قاضيه خان عن ابن الفضل ولو اشترى جارية وقصها الح والى ملتي البحر وكذا عدم خيض بنت سبع عشرة سنة لا أقل ويعرف ذلك بقول الامة فرددنا انهم اليه بكيول النائم قبل القمص وعده هو الصحيح وقال في البدائع وان كان العيب لا يطالع عليه الا الامة لا يثبت قتلها لكونها متهمة وان كان في داخل فربما فلا طر يق للوقوف عليه أصلا في كان الظرف في ذنبه في النوعين هو استخلاف البائع بانه ليس به هذا العيب للحال اه

وحسب أيام وعن أي حصة

وورس ثمان الخ وقد سبه

على ذلك الحق أن الحما

فاه بعد ما مر عن الحما

من تقدير المدة شهر قال

ويذكر أن يهول غايه

وما تقدم خلافه بينهم

استبراء منه الطهر والزوا

هناك يستدعي ذلك

الاعتبار فإن الوطء مجموع

شعره إلى الحصى لا إحمال

الحمل وكسوف ساقبانه

زرع غيره قدره أو حصة

وزرعه تسدين لأنه أكثر

مدة الحمل وهو أفس

والسعال القديم والذين

والشعر والماء في العين

والحكم هاليس الاكون

الامتداد عينا فلا يتجه

اماطه تسعين أو غيرها

من المدة لأن كونه عينا

ككونه يؤدي إلى الداء

وطريقا اليه وذلك

لا يتوقف على مضي مدة

معينة كما ذكره ملحضا

وحاصل كلامه مبارعة

نص المشايخ في قياس

المدة لتسوت العيب على

مدة الاستبراء ما عدا الفارق

بينهما وقد علمت أن أصل

المسئلة لا روية لها في

المشايخ فإذا احتل المشايخ

(قوله الثاني في مقام أنه لا بد الخ) أو ولد كروي الذخيرة أما ما دل على المشتري انقطاع حيصه أو أثر ادائها السب لا يوجد هذا

رواية للمشايخ ثم قالو بعد هذا يحتاج إلى بيان الحد الفاصل بين المدة البسيرة والكثيرة قالوا ويحتمل أن تكون هذه المسئلة مدة الاستبراء

احتسبه من أي يوسف أنه قدر الكثيرة بأربعة أشهر وعشرون ثم يرجع إلى الشهرين

ولا يخالفه القديم ما الثاني في مقام أنه لا بد من مدة هدية ستين أو أربعين شهرا وعشرون أو ثلثين شهرا محتسبا

بالعارة الثانية لتضياعها من الاعتبار ما مع صريح النقل عن الأئمة الثلاثة ويمكن حاشا على رواية أخرى

فصحت لم إلى العاط عاط فاحش منه فالمستعملة للشارحون في البراية والعناية والبراة والساية

والسيرة والكان وعبرهم في الزمر ما راعاه بدون أحد هذين لا بعد عينا ونقل عن أي مطيع أنه

قد المدة بمسعة أشهر وسبعمائة ومائة وفي التحفة قدره شهرين كمال غاية البيان فهي تسعة أحوال

ثم سلم أنه لا ساءه من قولهم يتعرق قول الأئمة ومن قولهم والمرجع في الحمل إلى قول النساء وفي الداء إلى

قول الأطباء لأن على اعتبار قول الأئمة أعماحوا لحاصل انقطاع الدم لوجه الخصومة إلى الساتع فإذا

توجهت إليه بقولها وتبين المشتري أنه من حمل رجعا إلى قول النساء العالقات الحامل لتوجهه اليه

على الساتع وإن عينه عن داء رجعا إلى قول الأطباء كذلك كلابي (قوله والسعال القديم)

وهو ما كان عن داء أما العتاد فلا كمال في صريح التقدير وطاهر الكتاب أن الحادث منه ليس بعيب

ولو كان موحدا عندهما والظاهر أن ما كان عن داء فهو قديم وإن هذا هو مراده من كونه قديما

فالمطوّر إليه كونه عن داء القديم ولذا قال في جامع الفصولين السعال عيب إن حش والافلا اه

في حكاية في المستطرف حطب المأمون عرو فصل الناس فسادى هم الأمن كان به سعال

فليتدار شرب حل الجرجر فعلا أو فاعطع عنهم السعال (قوله والذين) لأن ما يتيه تكون مشعوبه به

والمرءاء مقدمون على المولى أطلقه وشمل دين العبد والخارية وما إذا كان مطالبه بالحمل أو متأثرا

إلى ما بعد العتق وفرق بينهما الشافعي وهو حسن إذا صرح على المولى في الثاني وسواء به بإحققه صرح

مقتضا من أنه سبه حيب كان وإثره كدائي فتح القدر وهو بحث منه مخالف للنقل قال مسكتي

والذين أي الذين الذي يطالبه في الحل أما الذين المؤجل فانه ليس بعيب كدائي الذخيرة والمراد

المؤجل إلى العتق وفي القبة الذين عيب إذا كان يبرأ لا يعد مثله تقصا وفي السراح الوهاج

إذا كان على العبد دين أو في رفته حياية فهو عيب لأنه يجب بيعه فيه ودفعه فيها لتستحق رفته بذلك

وتصور هذا فيما إذا حدثت به بالحماية بعد العقد قبل الفقص أما إذا كانت قبل العقد فماليع بعير

الساتع مختار للحماية فإن قضى المولى الدين قبل الرصد سقط الرذلان المعنى المؤجل للرد قدر الزل

وكذا إذا أقر المرم كمال العار به (قوله والشعر والماء في العين) لأنه ما يصحعان البصر وبورئان

العمى ولا حوصية لحما بل كل مرض من العين فهو عيب ومنه السسل كمال المزاج وكثرة الدمع وقد

ذكر الصب أو لاصاط العيب ثم ذكر عدد من العيوب ولم يستوفها لكثرتها فلا بأس بتعداد

ما اطلعنا عليه في كلامهم فكثير العوائد وكثرة الاحتياح اليها في المعاملات هي المراسع التؤول عيب

وكذا الحال أن كان قبضاة فمقتضاها هو بوجرة الشعر إذا حش بحيث يقصر إلى الباص والشمط وهو

احتلاط البياض بالسواد في الشعر في غير أو ما يدل الداء وفي أو ما يدل الكبر والعشى عيب وهو

صعب الصبر بحيث لا يصبر في الليل واللس الساقط صرما كان أو غيره وكذا السوداء والظفر الأسود

المقص للقص والعسر وهو العمل باليسار والذين الذين غير الآن يكون عسر يسر وهو الاصط الذي يعمل

مهما وقد كان محرر عن الله تعالى عنه هذه الصفة وهو زيادة القصف وهو بوجرة الخلد وتنش في الأعيان

والعصى

في قدر هذه المدة احتسب إلى ترجيح أحد القولين والحق أن الحما من رجال هذه الكنية وعافروا

ظنهم أنه لو وجد النقل عن أئمة الثلاثة في مسئلتنا وأما النقل عنهم في مسئلة الاستبراء فكيف يسوغ للوقت أن يقول ولا اعتبار ما مع

صريح النقل عن الأئمة الثلاثة عليهم وعن هذا لا أعلم قال العلامة قاضي في شرح الفتاوى إن ما نقله في الحاية ثانيا ووجه



وذلك بما لا حله وهو عصبه أيضا والمش مشحون وهو شئ يحسن في ثوبها حتى يكون له  
 حتم منه أيضا والسكنج مجفف ولود كروان اعدوا بها الماء لئلا تفسد ثم حمرة مقبوحة وهو من  
 صلب ارجل صائغ ما كما دأبوا في ما تحت من ربح منه من دوا وعرد ذلك كمال الصالح لكان  
 اهود ويكن يصفه بالخار به كالبحر والدمر والسلمه يسكر البين اسم لما حدث في الحسد  
 كاحده تحرك اذا تحرك ويكرو من حصه الى طبيخه والسلمه الفصح السخه منه أيضا وما يدسمه  
 من صده رها بعد الخبث يصب من اعوجاج في الرجل والصدف ما صاد والذال الماين سال  
 فرس اصف اذا كان متدافق الفخذ من متصاد الخاف في الدوا من الزهرى وفل الصدف  
 مثل في الخاف في الشئ الوحشي وفل أن يعل حب السعير من اليد أو الرجل الى الخاف الوحشي من  
 مال الى الانبياء قول لا يسمه أيضا والشدي صبح الشين وكسر الدال اسم الشدي وهو حاسب انهم به  
 أسا وفي فتح الصدر ومن العيوب العناري الدواب ان كان كثيرا فاحتوا كل العاد وعدم الخناس  
 في العلام والخار به المولود من الناحيتين بحرهما في الصعير وفي الخليل من دار الحرب لا يكون عسا  
 معلقا وفي فواوي فاصحان وحدا عدهم في عدم الخناس في الخار به المولود أماعده ما عدم الخناس  
 في الموارى لا يكون عسا اه وفي السراج الواح الزكام ليس بصب والوجع وب وكذا المعى  
 والعور والشال والصم والطرس والاصبع الزائدة واساقصه والعروح واسنحاج والاصراض كلها  
 والاذرع وب وهو اسنحاج الانبياء والاشعاب وهو الذي لا يصر المبل وكذا العيش والفسس  
 والخصي ولو اشتراه على انه حصي فوجده غير لاحاره والسكنج والنجمة عصب فسمما وفيه لا كل  
 في الدواب لا في آدم والسكاح في الخار به والعلام فان ظله هار وجار حيا فله الد و ان كان باسا  
 سقط واذا وجدها محرمه عليه رصاع أو صهر به كاحده أو امرأه فانس بصب لانه بعدد على  
 الانتعاج ورو عمار أحد العوص واذا وجدها لا تحسن الطبخ والحر فليس بصب واذا وجد في المصحب  
 سقطا وحظا فهو عصب وان كان معه من طارقي بائن فليس بصب لانه لا يستل الروح عليها والحرمة  
 عارضة كحريم الخاف اه وفي الخافه لو اشعري حاره وقصها ثم ادعى ان طاروحا وأراد  
 أن يرد هاهنا النافع كان طاروح أنماها وأما عفا فسل السبع كان القول قول النافع ولا رد عليه  
 ولو أطم المشعري اليه على قيام السكاح لا فسل يسه ولو أطم اليه على اقرار النافع بذلك فليتب  
 ولو قال النافع كان روحا عدي فلا أنماها فسل السبع والمشعري سكر الطلاق كان البول قول  
 النافع فان حصر المرفع بالسكاح أو سكر الطلاق كان للمشعري أن يرد هاهنا النافع كان طاروح  
 عدي ثم السبع أنماها وأما عفا فسل العصب أو بعده والمشعري سكر الطلاق كان للمشعري  
 أن يرد الخار به ولو كان طاروح عبد المشعري فعلى النافع كان طاروح عدي غير هذا الرجل أنماها  
 أو مات عفا فسل السبع كل القول قول النافع اه وفي الترازه النعث نوعان أحد هاهنا في الردى  
 من الافعال وهو عصب الثاني الزعونه والثين في الصوت والكسري المشي فان هل لا يرد وان كثر رده  
 ولو اشعري عدا ما مرد فوجده مخلوق لا يحير رد وعدم استمسك البول عيب ولو اشعري حل  
 فوالت عبد المشعري لا حصر منه مع النافع فان مات في ما هار حرج بعض الحل ان لم يرد له بعد  
 الشراء اسرها على انها صيرة فاداهي باله لا يرد هاهنا والعصب في الادبي ان واسعا فهو عصب في التركة  
 ان عده عسا لا في الحسد وان وحدا الخطه مسومة يرد لارده وجع الصرس مرة بعد مرة عصب  
 واذا كانت احدي العيين رها والاسرى عسر رها أو احداهما كخلاء الاخرى يصب وهو عصب  
 واذا كانت احره لا يحل ان كان مثلهما يشعري لا يحل ردها وان لالحم لا وان كانت غصن احدي ثديها

(قوله وأكل العنار)  
 سبعة الرمل وأكل العنار  
 وكتب عليها فعال  
 وسبعة العنار



له الرد وان كانت الدابة بطيئة السير لا ترد الا اذا شرط انها عجول وكونها كون العمد كولا فليس يعيب  
 في الجارية عيب لاهلها بعد الفرائض اشترى عدا فاصابه حتى في يده وكان في يده الدافع ايضا ان اتحد  
 الوفاي رد وان اختلف لا والقب الكبير في الحدار عيب وكذا في ثوبت الجمل في الكرم ان فاحشا  
 عيب وكذا لو كان فيه غير العير أو سميل العير ولو وجد في المسك حاصه يترده بعمته هل أو أكثر  
 ولو وجد في الشحم ملحا كثيرا أو وجد في الدهن ودكا كثيرا فالحظ أن الدافع بعد بيع السمن  
 الناسب يموت فأرد فيه يرجع عليه المشتري بالقصان عدهما وعياه القوي اه وفي جامع الفصولين  
 وكذا نمة صا ان كان يمد عينا كتمار ودخيل مع وعوها وهي عيب وكذا السحر عيب وفيه ما لم يافيه  
 من الضرر وشتر الجارية عيب على سبيل الاعلان والادمان لا على الكتمان احيانا اشترى عرسا ووجد  
 كبير السن قيل ينبغي أن لا ترد الا اذا شرط صغر السن كالحارية اذا ودها كبيرة السن اه وفي  
 الظهيرة والدون عيب وهو أن يسيل الماء من المحجرين والاحمر عيب وهو من لا يصير في النار  
 والدهن وهو ورم يكون في اطرفة حافر الفرس والاطرفة دور الحافر والدفع عوج في الرصع يسهو بين  
 الساعد وفي القدم كذلك عوج بين عظم الساق وفي الفرس التواء الرصع من الخاف الايمن والحدرد عيب  
 وقو بالبدال المججمة كل ما حدث في عروق الدابة من تذبذبا وانفراج عصب والحقعة وهي دائرة عرض  
 زور بعد عيار يشاهم به وسه يقال اشوا الحيل الموقوع والوراء على الصدر وسره في الشقي وقال  
 الموقوع الذي اذا سار سمع عاين حاصرتيه وهو مصوت والاشجار وهو اتعاخ الدصب عبد الاعياء  
 وتحررك الشغل كاشجار الدصب عيران الفرس لا شجار الدصب اشجارا لا سمه تحرك الشغل والشطبي  
 عظم مارق بالدرار والسامة ان كانت على الحد كانت ربة فان كانت على الارئة كانت قدحا اه وفي  
 الفصية اشترى حاتوا فوجد بعد القص على يابه مكتوبا وقص على مسجده كذا الإردة لاهلها علامة لاهل  
 الاحكام عليها اشترى ارضا فظهر اهلها مشومة فيمنه أن يتكهن من الرد لان الناس لا يعرفون غيرها  
 ولو اشترى حمارا لا يوقى به عيب ورك الصلاة في العبد لا تحسب الرد اه وقدمنا حلاله وفي آخر الباب  
 من دفع القدر بطلع الاصبع عيب والاصبعان عيان والاصابع مع الكعب عيب واحد وحذف الحروف  
 أو نطقها أو النطق أو الاعراب في المصحف عيب بلا فائدة في فيم المصحف الحركات الثلاثة ذكره  
 السكر ماني من شرح كتاب الامانة والمصراة ساء وعوها شدة صرعها اليه جمع لها ليل المشتري  
 انها كثيرة اللين فاذا احلم اليس لرددها عند ما ولا يرجع بالقصان في رواية الكرخي ورجع في رواية  
 الخجاي لوات وصف من عوب بعد زيادة مسعدة ولو احتيرت للفتوى كان حسن العردو المشتري  
 بالنصرة اه وفي الظهيرة النصرية ليست لعيب عدها وكذا لو سودا مائل عده وأحله على  
 المعمر حتى مله المشتري كتابا وابسه ثياب الجبازي حتى مله خازن القيس لأن الرد لانه مبتغر وليس  
 بمعرد اه وفي الخجاي القديمة في المصراة وعن أبي يوسف انه يرددها وقيمة صاع من تمر ويحس انها  
 لنفسه اه وهو أقرب إلى حديث المصراة الثالث في الصحيحين الا ان الحديث أو حصار الصاع وهو  
 أو حب قيمته (قوله) فلو حدث آخر عند المشتري يرجع نقضه أو رد وماناه) أي حدث بعد الطلع  
 على العيب القديم امتنع رده جبر على البائع لدفع الاصرار عه لكونه شرع عن ملكه سالما ويعود  
 معيا فتمعين الرجوع بالقصان الآن يرضى الدافع عما حدث لرضاء المضرر الا في مسئلة فان البائع  
 اذ ارضى بالثيب الحادث لأن المشتري لا يجبر على رده وانما يرجع بالقصان هي ما اذا اشترى عبد اظهر  
 انه قتل انسا خطأ عبد البائع ثم قتل آخر عند المشتري فان البائع اذا أراد قبولها لجنايتين لا يجبر المشتري  
 وانما يرجع بقصان الحياة الاولى دفعا لاصرو عنه لانه لو رده على مانعه كان مختارا للقاء وفيها

ولو حدث آخر عند المشتري  
 رجع نقضه أو رد ومانا  
 مانعه

(قوله) وكونها وكون العمد  
 أو كولا الخ) عبارة الفتح  
 وقوله الاكل في القصة  
 وعوها وكثرته في الانسان  
 وقيل في الظهيرة عيب  
 لا لعلام ولا شك انه لا فرق  
 اذا أفرط (قوله) والمدع  
 عوج الخ) الفتح مع ماله  
 والمال والعين المهملتين  
 (قوله) والاصبعان عيان  
 أي فلا يبرأ اذا كانت  
 البراءة عن عيب واحد  
 كذا فصل عن الفنازي

الهندية





(قوله وكذا الرباع بعينه) قال المولى (٥٠) أي اشترى الرجوع بالقبض وفي الأصول والخفية مسألة كل بعض الطعام وإن باع نصفه

مانق عند محمد أيضا وعليه  
الفتوى ولا يرجع مقص  
مانع لأن البيع قطع الملك  
فتقطع أحكامه فصار بمنزلة  
ما واشترى في علامي فقصها  
فباع أحد هاتمي واحد هما  
عبارد مانق ولا يرجع  
مقصان مانع بالاجماع  
فكذلك ما عند محمد وفي  
الختي كل بعض الطعام  
يرجع بمقصان عيسو ورد  
مانق عند محمد وبه يهي  
وإن باع نصفه لا يرجع  
مقصانه ويرد مانق وبه يهي

وإن باعه المشتري لم يرجع  
سعي ولو قطعه وحاطه أو  
صعدا وت السو بن سمن  
فاطلع على عيسو يرجع  
مقصانه كالو باعه بغيره

الغيب

أيضا وسأيت في هذا الشرح  
في مسألة أكل بعض  
الطعام أن الفتوى على  
قولها الرجوع بالمقصان  
وردمانق كأي الخلاصة اه  
ومثل ما في الخلاصة في  
الهامة وعامة البيان وفي  
جامع الفصولين راصرا  
للحاجية وعن محمد رحمه الله  
تعالى لا يرجع مقص مانع  
ويرد الباقي عصته من  
المن وعليه الفتوى اه  
والحاصل أنه إذا باع بعض  
الطعام لا يرجع مقصانه

أما لو طمأ عند المشتري لم يرد كمحمد هذا الفصل في الأصل واحتققت المشايخ فيه والصحيح أنها ترد بالغيب  
ولو اشترى ردو بمقصان ثم اطلع على عيب به بعد انقضاء كنه الإرداد لم يقصه إلا بخصي كذا في فتاوى  
أهل سمرقند وكان الشيخ الإمام طهر الدين المريعاني يعني بخلافه اه (قوله وإن باعه المشتري  
لم يرجع شيء) لكونه ماسا له البيع لا مكان الإرداد لم يقصه فكان مع الإرداد أطلقه فمثل ما إذا كان  
بماعه بغيره بالغيب وقصه كأي فتح القدير وما إذا كان لصورة أو لا في القصة اشترى سمكة  
فوجدته هامة وعاب الناصع ولو اشترى حصوه قصد فشواها وباعها للبس له أن يرجع بمقصان الغيب  
ولا سبيل له في دفع هذا الصرور مسئلة عن مثلها في الشمس فقال لا يرجع على قولنا في حصة اه  
وفي المحيط معر بالي الجامع اشترى عصيرا وقصه ثم تخمر ثم وجدته عيبا لردده وإن رضى به الناصع  
لأن في الرد عليك الجرح وتلكه وهذا لأن الرد لا يرد في بيع جديد في حق المالك وسواء تملك الجرح  
حق الشرع فاعتبر بما جحد في حق وإن صار خلا لرد الإرداد في به الناصع لأنه ليس عليه عيب  
آخر لأنه قد قصه حاولا ويرده حاصرا ويرجع بمقصان الغيب في الخالين وكذلك الصرايين نيا ياعاخر أو تقاسبا  
ثم أسلفا ثم رد المشتري الجرح عيبا لردده ويرجع بمقصان الأصل إن البعاض تخمين معا مقابل ما للبيع  
الواحد حاصرا لأن إجماع تخمين في دمة واحدة فتألف مسيح واحد على الرداد حاصرا إن اشترى أحدهما  
وباعه من آخر ثم اشترى منه حاصرا لادعي كل واحد عدل في بدأسان أنه باعه من ذي اليد وهو يسكر  
وأفاما البينة عليه الثمان وكذلك لو أقام كل واحد البينة أنه عند باعه معه وقد فتح عنده الدعوى وقفت  
في المن لا في البيع لأن المبيع متى كان مسكنا الأقل البينة على البيع لأنات الملك فيه لاستعماله  
عنه لا بما ينظر إليه فيما يدرعي تسليمه فيستوجب الثمن على المشتري وقد استغنى عن تسليمه  
وتعامه فيه وفي تلخيص الجامع من الشهادات في البيع القضاء تخمين معاني عيب حاصرا ومسيعين لآل  
أن يرجع على الأول ولو اطلع على عيب رده على أبيه ماشاء ولو حدث به عيب عنده رجع بالمقصان على  
أبيهم ماشاء لا عليهم ثم اعلم أن البيع مانع من الرجوع بالمقصان مطلقا سواء كان بعد حدوث  
مقص عند المشتري أو قبله إلا إذا كان بعد زيادة كاسيا في ذلك قال في المحيط ولو أخرج المبيع من ملكه  
بحيث لا مقي للملكة أو أن باعه أو وهبه أو أقر به بغيره ثم علم بالغيب لا يرجع بالمقصان وكذلك الرباع  
أعنه وإن صرف تصرفه لا يخرج عنه عن ملكه إن أقره أو وهبه أو أكل طعاما فطمحه أو سوي فطقت  
سمن أو ماء في العرصة وبه يهي ثم علم بالغيب فانه يرجع بالمقصان إلا في الكتانة اه ودكرها  
مستثنى في فروق السكراني من أول كتاب الوكيلة قال رد المشتري حاربه فقصها فبأنه من  
غيره وقصها الثاني ثم اشترى المشتري الأول من المشتري الثاني وقصها ثم اطلع على عيب كان عند  
الناصح الأول من المشتري الأول لا يرد ولا على الناصح الأول ولا على المشتري الثاني لأنه لا يبعد لأن قرار  
الرجوع عليه والوكيل المشتري إذا سلمه إلى المالك ثم اشترى منه فوجدته عيبا يرد على الناصح لأن قرار  
الرجوع ليس عليه بل على الناصح الأول اه وفي الأصول والحدود إذا طعن المشتري بغيره فصار له على شيء أمته  
أرحما من ثمة شيئا فإن كان يقدر على رد المبيع والمطالبة بإرض الغيب فالعابح حاصرا وإن لم يقدر فانه باع  
باطل نحو أن يكون المشتري باع للغيب لكونه باطل بحقه في الرد من باعه اه (قوله ولو قطعه وحاطه  
أوصعه أول السويق سمن فاطلع على عيب رجع بمقصانه كما هو مذهبنا في الغيب) لا يمنع  
الرد بسبب الزيادة لأنه لا وجه للعسخ في الأصل دونها لأنها لا تسلك عنه ولا وجه اليه معها لأن الزيادة  
ليست بجميعه فاشترى أصلا وليس الناصح أن يأخذ لأن الامتناع خلق الشرح لا لحقه فإن باعه المشتري

نعم لرد الباقي بخلاف ما إذا كل بعضه فانه يرجع بمقصانه ويرد مانق والفرق كأي الأصول الحية أنه ما إذا كل  
نقد والعقد فقرر أحكامه وباليوم يقطع الملك فتقطع أحكامه قال فصار بمنزلة ما واشترى في علامي فقصها ما باعه أحد هما ثم وجد

غير يرد ما بين ولا يرجع نقصان مانع الاجماع فكذلك عند محمد اه (قوله وهو سهو لانه غير مناسب) قال في البرهان قول بل هو الساهي اذ معناه جمع رد الاصل وحده بخلاف غير المتولدة وقد افصح عن ذلك في العاية حيث قال وغير المتولدة كالنكس لا يجمع لكن طريق ذلك ان يجمع القصد في الاصل دون الزيادة وتسلم الزيادة للمشتري بخلاف (٥١)

ليس يبيع محال تالاه تولد من المانع والمافع عبر الاعيان والتولد من المبيع فيكون له حكم المبيع ولا يجوز أن يسلمه بخلاف لما فيه من الزمان والتفصيل بين كونه قبل الفسخ أو بعده مذكور في العربية وغيرها اه وقال الزملي أقول قوله بل هو الساهي هو الساهي وليس في كلام العاية اصحاح عنه بل الفرق بين المتولدة وغير المتولدة ان المتولدة لما كان لها حكم المبيع امتنع الرد لانه توسع معها الرد الاصل دون الزيادة وهو عبر جاز لما فيه من الزمان بخلاف غير المتولدة لانه ليس لها حكم المبيع لانه متولدة من المانع والمافع حكمها انها لا تقبض بعضها بخلاف الاعيان فانها مقبوضة نفسها وافرقي الحكم فحكمت المتولدة مائة

فدعنا رأي العاية ورجع بالنقصان لان الرد متنع أصلا قبله فلا يكون البيع حاسبا للمبيع وعلى هذا قلنا ان من اشترى ثوبا فقطعه لسائله الصعير وضاط ثم اطاع على عيب لا يرجع بالنقصان ولو كان الولد كبيرا يرجع لان التبرك حصل في الاول قبل الحياطة وفي الثاني بعد هذا التسليم اليه وحدها معي ما في الفتاوى الظهير بمن أن الاصل أن كل موضع يكون المبيع قائما على ملك المشتري وبمكة الرد رصا للانع فخرج عن ملكه لا يرجع بالنقصان وكل موضع يكون المبيع قائما على ملكه ولا يملكه الرد وان قبله البائع فخرج عن ملكه رجع بالنقصان اه لكن وقع التيبيد بالحياطة في التوسل للموهوب لا ولد في الهدية وهو اذ تراه في الكبير انه في الصعير فانه مجرد القطع له صار ملكا له واخرج عن وفي الكبير القطع والحياطة على ملكه فصار دفعه اليه بعد هذا أخرجه عن ملكه بعد امتناع رده شرعا فخرج كذا في المراح وسيأتي ان شاء الله تعالى في الهبة انه لو اتحد لولده الصعير ثيابا يملكه وفي الكبير بالتسليم وليس كاطعامه يأكله على ملكه لان الامداد اتوجه الى وجوده فالأحكام أغلبا فانها والاعاب البر والصلة الاداء على دليل كونه اعادة كالاتحاد لعدم الاعتبار بالذلة عند التعارض كذا في هبة العارية وقوله اتحد لولده ثيابا ليس له أن يدفعه الى غيره الا اذا بين وقت الاتحاد اتمامه اه فعلى هذا الوجه ما عارضا به لا يسقط حق الرجوع بنقصان العيب اذا ما طعه لولده الصعير اطاع الصعير فسد كل لون ولكن في المراح والهاج أو صده يعني أخر فان صده أسود فكل ذلك عندهما لان السواد عدمه ما يادة وعندنا في حقيقة السواد نقصان فيكون للمانع أخذه اه وفي المباح لرجل السوي لمن باب قتل له شيء من الماء وهو أحسن من النسي اه وقد أشار للمصنف ان الزيادة المتصلة بالمبيع التي لم يتولد من الاصل ما عت من الرد كالمرس والساع وطحن الحنطة وشي اللحم وخبر دقيق وفي فتح القدير وفي كون الطحن والثني من الزيادة المتصلة تأمل اه وفيه رد الزيادة المتصلة المتولدة كالسمن والجبال واعلاء يابس الدين لا يجمع الرد للعيب في ظاهر الرواية لانها تمحصت بعد الاصل لتولدها منه مع عدم اتصالها فكان الفسخ لم رد على زيادة أصله ولم يشتمل على الزيادة المعصلة بنسبه متولدة وغير متولدة فالمتولدة كالدواب والتمر في بيع الشجر والارض وأهتر وهي تنع الرد كالمصلحة غير المتولدة لتعدد الصعير عليها في فتح القدير فيكون المشتري بالخيار قبل النقص ان شاء ردها جميعا وان شاء رضى بها بجميع الثمن وأما عند القبض فبعدم المبيع خاصة لكن بحسبة من الثمن بان قسم الثمن على قيمته وقت العقد وعلى قيمة الزيادة وقت انقضاء فاداء كانت قيمته المتأخرة زيادة مائة والثمن المسمتة عشرين الثمن ان ردها وأخذت مائة اه وهو سهو لانه عبر مما سئلوه ولا وهي مع الرد فكيف يقول اذا كان قبل القبض لرددها وان كان بعده فله رد للمبيع خاصة وعلى كل حال لا يمتنع الرد وانما يابس هذا التقير بولدها انها لا يجمع الرد وفي البرارية اذا حدثت الزيادة بعد القبض واطلع على عيب عند الدائع فان كانت معصلة متولدة من الاصل جمع الرد ورجع بمصلحة العيب اذا افتراضا على الرد فيكون كبيع حديد اه وأما ما في فتح القدير من التقير فانما ذكره في البرارية فيما اذا حدثت الزيادة قبل القبض ثم اطلع على عيب فان كان الاطلاع عليه قبل القبض حيز كذا ذكره ولو بعد القبض والمبيع خاصة بجعته من الثمن

رد الاصل وحده في المتولدة كما قال صاحب البرهان محل كلام اصحح على ما ذكره من نوعه التفصيل فيما قبل القبض وبعد تأمل (قوله وفي البرهان) قصد به بيان مخالفة لما في الصعير فانه في الصعير متى على ان المعصلة المتولدة بعد القبض لا يجمع الرد وفي البرارية صرح بانها جمع الرد ومثله ما نقله عن الصعير والاولو الجنية وكذا ما ساقى في التنية

قبل المسح أو بعده في  
 للمصلحة المتولدة وفيه  
 المصلحة المارعة العرفية  
 وأما بعده المتولدة فلا  
 فرق بينهما (قوله ولو قصد  
 الزيادة والاصل) لا يوجب ان  
 الكلام فيما قبل القصص  
 فلا يباين ذكره هاهنا  
 كان الاولى تأخير (قوله)  
 ولو قصد الزيادة عسا  
 ردها) كذا في المسح  
 والذي في النسبة لاردها  
 وهو الصواب (قوله وعند  
 محمد لا ينع) في المسح عند  
 هذا ط مفردة وهي رضى  
 للحقيقة وقد سقطت من  
 أغلب النسخ (قوله الا اذا  
 نصت الولادة) أى صحت  
 أومات العبد وأعتقه

الناحية (قوله يرضى) ربح  
 بالتقصان اذا اطلع على  
 عيب به بعد موته قال  
 الرزقي وكذا اذا اطلع قبله  
 ولم يرض به اذا لموت بشت  
 الرجوع فيه مطلقا سواء علم  
 بالعيب قبله ولم يرض به أو  
 بعده فإن في الشهر ولا فرق  
 في هذا بين أن يكون بعد  
 رؤية العيب أو قبله ولو قال  
 أو هلك المسح لكان أقود  
 اذا يصرق بين الأدبى  
 وعبره ومن ثم قال في  
 المصنوع ذهبه الى بانه  
 ليس به عيب في ذلك في  
 الطريق ثم على المشتري

... نفسه اه أقول قوله ليس برة العيب يعنى ما لم يوجد منه ما يدل على الرضا به

وفي المصري والزيادة للمصلحة مع الزيادة والاجماع وهل تمنع الاسترداد فعلى الاختلاف عند محمد يسترد  
 وعند حماد لا في الولوالحية وبغير العقر مبرمها بعد تصفهم وقال بعضهم عشرة قيمتها ان كانت بكرة  
 وصغير عشرة قيمتها ان كانت نثيا ود كرهه الزيادة للمصلحة مع الرد بالعيب عند النص وسائر أسباب  
 الفسخ كالأقالة والرد بغير رضى به وعبره اه وفي القصة الى يادة في المسح اما قبل القصص أو بعده وكل  
 منهما على أربعة أوجه متصلة ومفصلة وكل منهما إما متولدة أو لاها ما قبل القصص فالتصل المتولدة  
 لا تمنع والمصلحة غير المتولدة تمنع وأما للمصلحة المتولدة لا تمنع فان شاء رد بها أو رضى وسائر جميع النقص  
 ولو وجد بالزيادة عينا لا يرد بها الا اذا أوجب تقصاها في المسح فله خيار الرد لتقصان المسح ولو قصد الزيادة  
 والاصل ثم وجد بالمسح عينا ورده بمحضه من النقص لانه صار حصة الى يادة بعد قصها ولو وجد بها عينا  
 خاصة رد حصة خاصة بمحضها من النقص وأما للمصلحة التي لم تولد منه كالهبة والصدق والكسب فلا تمنع الرد  
 فاداره لزيادة المشتري بغيره من عدا في حصة ولا يوجب له عدا مما لم ينع ولا يفسد له ولو قصد المسح  
 مع هذه الزيادة ووجد بالمسح عينا فعدا في حصة رد بالمسح خاصة بجميع النقص وعند حماد يرد مع الزيادة  
 لانها حدثت قبل القصص ولو وجد بالزيادة عينا يرد بها لانه لا حصة لها من النقص فلو رد بها لانه ليس برة  
 ولو هلك كل الزيادة والمسح يرضى رده خاصة بجميع النقص والاجماع وأما الزيادة بعد التصان فان كانت  
 متصلة متولدة تمنع الرد عينا بالعيب ورجع صفان العيب عندهما وعند محمد لا يمنع (ط) لا تمنع الرد  
 بالعيب في ظاهر الرواية والمشتري طلب تصان العيب فان طلب فليس بالتائع أن يقول أما قبله كذا  
 عند حماد وهو لا يملك ذلك ولو كانت متصلة غير متولدة بمنع الرد اجازة ولو كانت مفصلة تولد منه تمنع الرد  
 ورجع حصة العيب ولو كانت مفصلة غير متولدة كالكسب لا تمنع الرد بالعيب وتقام به الزيادة هذا  
 اذا كانت الزيادة قائمة فان هلكت وفيه ثلاثة أوجه اما ان تملكها فتمسك بها أو يرضى بها أو يرضى  
 الا حصة في الاول لرد الاصل وفي الثاني جبر التائع ان شاء قبله ورد النقص وان شاء رد حصة العيب  
 وفي الثالث لا رد لان صاحبه كفاء عيبه ورجع حصة العيب اه ولذا قل في المحيط اشترى شاه حاملا  
 فولدت عند التائع ولم تنصفه الولادة لا خيار للمشتري فان قصها فوجد أحد حماد عينا يرد بمحضه من  
 النقص لانه قصها بمحضه ولو ولدت بعد الفسخ لا رد لان الزيادة الحادثة بعض القصص تمنع الرد والنقص  
 كالولد اه وفي جامع المصولين اعلم ان الزيادة نوعان مفصلة ومتصلة وكل منهما متولدة أو لا فالتصل  
 التي لم تولد تمنع الرد وفا وان قبله التائع وله الرجوع بقصه والمتصلة المتولدة لا تمنع الرد في ظاهر الرواية  
 فان أراد المشتري الرجوع بقصه لارده فله ذلك عند محمد لا عند حماد والمصلحة المتولدة تمنع الرد وكذا  
 تمنع الفسخ سائر أسباب الفسخ والمصلحة التي لم تولد لا تمنع الرد والفسخ سائر أسباب الفسخ ثم قال  
 الصحيح ان للمصلحة لا تمنع الرد بالعيب ولا فرق في كون الولد تاما من الرد بين ما اذا اشترى اها حاملا أو حائلا  
 فولدت عنده فادان ولد لا امة امتنع رد حصة سواء هلك الولد أو لا يختلف غير هاهنا حيث لا يمنع رد الام  
 بعين ادا هلك الولد الا لا نقص في غير ذلك آدم ولو بشرى أمة حاملا فولدت لمرال العيب ثم قال  
 خيار الرؤية والشرط يطل بولادة امة مات الولد أولا والولد الميت والبيعة الفاسدة لا يطل الخيار  
 الا اذا قصت الولادة اه ثم اعلم ان حياطة اشوب كما تمنع رده بعين تمنع الرجوع بثمة عند استحقاق  
 فلو اشترى قيمه فاطمته واطمه ثم مرض مستحق ان القمص له وقصه به لم يرضى المشتري بالنقص على  
 مانع لكونه استحق سبب حادث كالموت من ان السكبه والآثر ان المشتري يرضى له بخلاف ما اذا قلنا  
 ولم يحط به مرض ان القمص لم يرضى بالنقص وقامه في تأجيل المسح (قوله) أومات العبد أو أعتقه  
 يعنى ربح ما يقصان اذا اطلع على عيب به بعد موته أو اعتاقه أما الموت فلا ان الملك انتهى به والامتناع

حكمي لا بهله وأما الاعتاق فالقياس أن لا يرجع لأن امتناع الرد به فصار كالتنقل وفي الاستحسان  
 يرجع لأن العتق إنهاء الملك لأن الأدنى مباح في الأصل بخلاف ذلك وأما بحث فيه الملك. وقال  
 الاعتاق فكان إنهاء كالموت وهذا لأن الشيء قرر ماتاته فحصل كل الملك ما وردت به من الدليل  
 على ثبوت أصل المقتنع الاعتاق ثبوت الولاء للعتق وهو أن من آثار الملك وفي الصعري المشتري إذا ناع  
 من غيره مات في بد الشئ ثم اطلع على عيب يرجع مقصدا العيب على المشتري الأول وليس للمشتري  
 الأول أن يرجع على بانه الأول بنقصان العيب عند أبي حنيفة خلافا لما حكي لو صالح المشتري الأول مع  
 بانه عن ذلك على شيء لا يصح عند أبي حنيفة لأنه لا يملك له كذا الكافي وقد يقال المانع من جعله  
 من آثار العتق ولم يرد كالأول وجه لله تعالى توامع الاعتاق وبها تمصيل والتدبير والاستيلاء  
 كالعتق لتعذر النقل مع بقاء المحل بالأمر الحكمي وأما الكتابة فبما تمس الرجوع طوار النقل لحوار  
 بيعه رضاه وتجهيز نفسه فصار مباحا كالاتفاق على مال وقيد في السراج الوهاج مادام بدل  
 الكتابة يلحق به بغير متعلق على مال وفي المحيط مكاتب اشترى أمه وأمه لا يرد به العيب لأنه صار  
 مكاتباً والبيع مكاتبه ثم روال الملك سائر الأسباب فكذلك البيع ولا يرجع بنفسه لأن الرجوع  
 بالنقصان حلف عن الرد بدليل أنه لا يصر إليه مع القدرة على الرد وأما حلف على ادو قع الياس  
 عن الأصل ولم يقع لقوطها المصح بخلاف ما دأ به فهو حلف به عينا فإن عثر المكاتب بعد ما علم  
 بالعيب رده المولى ويؤثر بالمكاتب لروال المانع فان علم المولى أومأت للمكاتب رده المولى بنفسه  
 كالوكيل إذا مات فان رأى المكاتب قسلا للمشتري لا يرد به المولى وإن أراه المولى قبل عثر المكاتب حار ولو  
 اشترى المكاتب أم ولده ومعه ولد لا يرد به العيب ويرجع بنفسه ولو أراه المكاتب حار ولو اشترى  
 المولى من مكاتبه عده لا يرد به العيب ولا يباحصم المانع اهـ ولو قال المولى أو هلك المبيع ليقاوم  
 هلاك غير الأدنى لكان أولى وفي القصة اشترى حمارا مالا فلم يلم به حتى سقط له الرجوع بالنقصان  
 وفي جامع النورين ذهب إلى أنه لا يرد به عيبه فهلك في الطريق هلك على المشتري ويرجع بنفسه  
 وقد مناحكم ماذا أقصى يرد به على المانع بعينه فهلك عند المشتري والحاصل أن هلك المبيع ليس  
 كاعتاقه فإنه إذا هلك المبيع يرجع بنفسان العيب سواء كان بعد العلم به أو قبله وأما الاعتاق بعد العلم  
 به فبأن من الرجوع بنفسه بخلافه ففسده وليس الاعتاق كاستهلاكه فإنه إذا استهلكه فلا رجوع  
 مطلقاً إلا إذا أكل كل عدهما وقيل غير مانع من الرجوع مقصداً لأصول وجوب الضمان به فهو كعيبه  
 كذا في السراج الوهاج وفي جامع النورين ولو اشترى حماراً أدخله في داره سقط فذهب رجل ماصر  
 المشتري فطهر عيبه يرجع بنفسه عدهما به أحد المتأخرين كالواكل طعاماً ولو علم عيبه قبل الدخول فذهب  
 هو أو غيره ماصر لا يرجع اهـ وفي الواقعات الفتوى على قولهما في الأكل فكذلكها وفيه ولو اشترى  
 برأعي أن يربي فرعه فذا هو شربني اختار الشيخ أنه يرجع مقصداً العيب وهو قولهما سواء على  
 ما إذا اشترى طعاماً مأكلاً فطهر عيبه والفتوى على قولهما ولو اشترى برأعي أنه يزر بطيخ كذا فرعه  
 فطهر على صفة أخرى حاز البيع لاتحاد الجنس من حيث أنه بطيخ واختلاف الصفة لا يفسد العقد ولا  
 يرجع بنفس العيب عند أبي حنيفة شربني على أنه يزر بطيخ شربني فرعه وذا هو صبي نطال البيع  
 في أحد المشتري ثم عليه مثل ذلك النزر ولو شربني زراً أو شربني فرعه أرضه ولم يسترجع على بانه  
 بكل ثمنه أن كان لنقصان فيه وكذا لو شربني زراً بطيخ فرعه فبث الثناء وشربني برأعي فوجه  
 ور الثناء البلخي نطال المبيع جله شربني حب القطن فرعه ولم يسترجع بنفس عيبه وقيل لا يرجع  
 لأنه هلك المبيع اهـ وفي القصة باع منه حنظل ممر وقال أزرعه فان لم يمت فاما صبي طمدا البذر

(قوله لا الرجوع بالنقصان)  
 حلف عن الرد الخ هذا  
 التعليل يعيد عدم اشتراط  
 أداء الدليل كما لا يخفى ولما قال  
 في السراج الوهاج ولو عثر  
 المكاتب ينسب إلى أن يرد به  
 العيب لروال المانع كذا لو اطلع  
 على عيب في العبد الآتي  
 لا يرجع بشئ لأن الرجوع  
 حلف عن الرد فلا يصر إلى  
 الخلف مادام حياً فادرجع  
 رده لروال المانع وبه اندفع  
 ما في السراج من تقييد  
 الكتابة مادام بدله يصير  
 كالعتق على مال ادلوصح  
 همد الماصو بغيره كما  
 لا يخفى اهـ

وهو معنى قوله أو كل العيص  
 في الرجوع بمقتضى أى  
 فى مسألة أو كل الكل  
 وليس التوب حتى تغرق  
 وقوله ورد ما نرى أى مسئلة  
 أو كل العيص وقد مر عن  
 الرضى أن مثل ما فى الخلاصة  
 منه كور فى الهامة وعامة  
 البيان ومثله فى الخاتبة أيضا  
 حيث قال وإن اشترى  
 طعاما فأكل منه ثم علم  
 ببيع كان عند البائع فانه  
 لا رد الباقى وقال محمد رد  
 الباقي ويرجع بقصان  
 وإن أعقبه على مال أو فله  
 أو كان طعاما فأكله  
 أو نعه لم يرجع شئ  
 ولو اشترى بيضا أو فناء  
 أو حور أو حده فاسدا  
 ينفع به ورجع بقصان  
 العيب والابكل الثمن  
 ما كل ويعلى لكل نص  
 حكم نفسه وعليه الفتوى  
 وهذا لو كان الطعام فى رءاء  
 واحد فلو فى وعائين فأكل  
 ماى أحدهما أو ناعه لرد  
 الباقي حصته فى قولهم لأن  
 التمسكيل واللورون عملة  
 أشياء مختلفة فكان الحكم  
 فيه ما هو الحكم فى المدينين  
 والتورين ويعود ذلك اه

(قوله وأما عندنا فبرجع استحسانا) فله معنى التفصيل الذى فى الهداية والعناية والفتح والدين أن الاستحسان عدم الرجوع  
 وهو قول الامام فليحجر اه اقول ما خاد كره صاحب الاختيار (قوله وعندهما يرجع العيص فى الكل) أى فى مسئلة أو كل العيص  
 وهو معنى قوله أو كل العيص (٥٤) كما كل الكل وعلى هذه الرواية لا يرد ما نرى (قوله والحاصل أن الفتوى على قولهما  
 فرجع فلم يستفد ما به صان القصان اه وأما ما اعتقنا الى الوقت فادوا وما المشتري الارض ثم علم  
 بالبيع يرجع بالنقص وفى هذا ما سجد اختلاف والمختار الرجوع بالنقص كذا فى جامع الأصول  
 وعليه الفتوى كما فى البراءة بقرادار جمع النقص سلم له لأن القصان لم يبدل تحت الوقت كذا فى الزاوية  
 أيضا (قوله وإن أعقبه على مال أو فله أو كان طعاما فأكله أو نعه لم يرجع شئ) أما الاول فانه حسن  
 ما هو بطله وحسن البطل كحسن البطل منه وقدمنا ان الكتابة معناه الرجوع وأما قوله أو كل الطعام  
 فالمراد برفى المسيح من المشتري ما منع من الرجوع بقصان العيب وهو ظاهر الرواية لأن القتل لا يوجد  
 الا بمصوبا وأما سقطه هنا باعتبار الملك لم يكن مذبوحا فان كل مذبوحا بمصوبه السيد كذا فى السكوى  
 فصار كالمستعبد به وصاح اختلاف الاعتاق فانه لا يوجب صبا أو قتل غيره ما منع من الرجوع بقصه  
 أيضا لو حو صان به فهو كيه كذا فى السراج والواحد وأما الاكل فانه كور قوله وأما عندنا  
 ويرجع استحسانا وعلى هذا الخلاف إذا لم يفسد التوب حتى تحرق طعاما أو نعه المبيع فانه يرد بشرائه  
 ويعاد فله فانه الاعتاق ولأنه بعد الرد فعل مضمون منه المبيع فاشبه البيع والقتل ولا  
 يعتبر بكونه مقصودا ألا ترى ان المبيع إنما يقصد المراء ثم يبيع الرجوع أو كل العيص كما كل  
 الكل لكونه كشيء واحد فصار كبيع العيص وعندهما يرجع ما بقصان فى الكل وعندهما يرد ما نرى  
 لانه لا يصرف التبعين ويرجع بقصان ما كل وعليه الفتوى كذا فى الاختيار والحاصل ان الفتوى  
 على قولهما فى الرجوع بالنقص كذا فى الخلاصة ورد ما نرى قالوا والاصل فى حسن هذه المسائل ان الرد  
 متى امتنع بفعل مضمون من المشتري كالقتل والجلد من غير ما امتنع الرجوع بالنقص ومتى امتنع  
 لأمس حقه أو من حقه بفعل مضمون كهلاك ما فستأبوة أو ناقص أو لرداد زادة ما منع الرد  
 أو الاعتاق أو توبه كالتبوير والاستيلاء لا يتمتع الرجوع بالنقص وعلى هذا قال البراءى لوطى  
 المشتري الخاربة ثم ما عاها به العلم بالعيب لا يرجع وإن وطئها غير البائع ثم ما عاها يرجع بالنقص اه  
 وفى المحتجى لو أطعمه اسم الكبر أو الصبر أو امرأة أو مكاته أو صعبه لا يرجع شئ ولو أطعمه عبده  
 أو مده أو أم أو ولد يرجع لأن ملكه باقى ولو اشترى سبعا أو ثارا أو كاه ثم أقر البائع انه كانت رعت  
 فيه فأرد رجع بالنقص عدهما وبه يبنى وفى الكعامة كل تصرف يسقط حيار الشرط يسقط  
 حيار العيب أو لو حدى فى ملكه بعد العلم بالعيب ولا رد ولا رضى اه وفى النقية ولو كان غرلا فسقطه  
 أو حلقا فله ان يربما ثم طهره كى رطبا أو نقتض ويرجع بقصان العيب بخلاف ما إذا ناع اه  
 فبذلك الطعام لا يرد لو اشترى كواثره ود كرا الفروا كل منها ثم حده الكرم عيبا فله رد الكرم كذا  
 فى النقية وقيل بكونه فعل المبيع لا يرد لو أكل كسب المبيع بعد العلم بالعيب لا يكون رضا ولا يسقط  
 شئ من الثمن وكذا لو كان كسب المبيع حارية فوطئها أو رها بخلاف اعتاق ولد المبيعة فانه  
 يكون رضا بعد العلم بالعيب كذا فى البراءة (قوله ولو اشترى بيضا أو فناء أو حور أو حده فاسدا  
 ينفع به يرجع بقصان العيب والابكل الثمن) أى أن لم يكن مستعانه فانه يرجع بجميع الثمن لانه  
 ليس مال فكان البيع باطلا ولا يعتبر فى الحور صلاح قشره على ما قيل لأن ما لبته باعتبار الملك

وان  
 قال فى النهر لكن جعل صاحب الهداية قوله استحسانا مع تأخير وجوبه عن دليله ما يقرر مخالفته فى كون الفتوى  
 على قولهما اه وهذا الاستدراك مأخوذ من الفتح ويؤيد بهما فى الدخيرة حيث قال ولو لئس التوب حتى تحرق من اللئس أو كل الطعام  
 ثم أكل على عيب به قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع بقصان العيب وقال يرجع والصحيح قول أى حنيفة اه وقال العلامة قاسم  
 لم تنفق الشيخ على اختيار قولهما بل من نظر الى ثبوت الرواية وقوة الدليل صح قول الامام ومن نظر الى الرقى بالناس اختار قول محمد اه



وان كان يشتع به مع فساد لم يرد له لان الكسر عيب حادث ولكنه يرجع نقصان العيب دفعا لما ضرر  
 بتدبر الامكان الا ان يشتاع المالك مكسورا ويرد المثل كفى الرابية ولا يضمن تقييد المسئلة مكسره لانه  
 لو اطاع على عيب قبل كسره كان له رده ولو قال فكسره فوجده فاسدا ايضا لكان أولى ولا بد ان يضمن  
 ان لا يتناول منه شيئا وهذا العلم بعيبه لانه لو كسره فوجده فاسدا ثم سأل منه شيئا ثم رجع بقضاء له رصاه ويضمن  
 حرمان الخلاف فيما كاد وكل الطعام وأطلق في الاتعاف فشمّل اتعافه واتعاف غيره من الفقراء  
 والارباب علما لهم وأطلق النقص واستثنوا منه بعض العلة اذا وجد فاسدا بعيب الكسر فانه يرجع  
 نقصان العيب لان ماله ما اعتار النشر بخلاف غيره وقد يوجد للمبيع أي جيبه لانه لو وجد العيب  
 منه فاسدا وان كان قليلا حار المبيع لعدم حلوه عادة ولا خيار له وان كان كثيرا فالمصحيح عنده  
 الطلاق وعد هما يجوز في حصة المصحيح منه والقيلب الثلاثة وما دونهما في المائة والكثير ما راد  
 والعامة من هذا القيلب كذا في المراح وفي فتح القدير ولو اشترى دقيقا فخر بعصه وطهره مر  
 رد ما رقي ورجع نقصان ما حذر اه وفي الواقعات هو المختار ولو قال للمصنف فوجده معيبا لكان أولى  
 لان من عيب الموردة له وسواء كفى الرابية وصرح في الدخيرة فانه عيب وليس من باب الفساد  
 وفيه المشتري عدد من الطليح أو الزمان أو المهر حل فكسر واحدا واطاع على عيب رجع بحصته  
 من الثمن لا غير ولا يرد الباقي الا ان يرضى ان الباقي فاسد اه وطهرا قال فوجده أي المبيع احمرارا  
 عما اذا كسر البعض فوجده فاسدا فانه يرد أو يرجع منه قسطا ولا يقبض الباقي عليه (قوله)  
 ولو باع المبيع فرد عليه لعيب نصه يرد على مائه ولو رصاه لا أي لا يرد على مائه الا لانه بالنص  
 فسخ من الاصل دخل البيع كان لم يكن غاية الامر انه انكر قيام العيب لكه صار مكسرا فاشترى القصاص  
 كفاي الهداية ومهم من حكمه قوله أي يوسف وعبد محمد ليس له ان يخصم مائه ثمانية وعشرين على  
 انه ان سبق منه بخود نصا بان قال بعته ومائه هذا العيب وانما حدث عندك ثم رد عليه نقض ليس له  
 ان يخصم مائه ومنهم من جعلها على ما اذا كان ساكنا والنسبة تخور على الساكن ويستحب  
 النساء كذا ايضا لنزولها مسكرا كذا في المراح أطلقه فشمّل القضاء ما قرار ويضمن وسكول عن الثمن  
 ومعنى القضاء بالقرار انه انكر الاقرار فانت بالمعية كفاي الهداية أو أقر وأقرى القول فتصى عليه  
 كفاي السكاك بصورة الاقرار ان يقول استرته وبذلك العيب ولم أعلم به فقصي به ثم ادعاه على مائه  
 و رهن يبيضا واستحلف مائه كذا في التلويح والحقه وليس المراد منه انه مجرد القضاء عليه ما قراره رده  
 فليأتمل وان قبله بعبر نقض ليس له رده على مائه لانه بيع حديث حتى الثالث وان كان ودعا في  
 حقه ما لا أول والثوم ما أطلقه فشمّل ما يحدث مثله وما لا يحدث مثله وهو قول العامة وتقييده في الخام  
 الصبر بما يحدث ليعلم حكم ما لا يحدث الاول وفي بعض روايات الاصل ان ما لا يحدث مثله و رصاه  
 كالة ضاوة ترك المصنفه آخر وهو ان يكون مدقق المبيع لانه لو كان قبل قصه فهو فسخ في حق  
 الكل سواء كان نقضا أو رصا كذا في المراح مع بالي الموسط وقد آثر وهو ان يكون البيع قبل  
 الاطلاع على العيب اد لو كان رسده ليس له الرده على مائه ولو رد عليه بما هو فسخ كذا في الصعري  
 وأورد على كونه فسخا مسائل الاولى لو كان المبيع عقارا فرد عيب لم يطل حق الشفع في النعقة  
 الثانية لو باع أمته الحبلى وسلمها ثم ردت بعيب نقضه ثم ولدت فادعاه أو المالك لم تقص دعونه ولو كان  
 فسخا نصحت كالمول معها الثالث لو سأل المانع عيه على المشتري بالثمن ثم رد المبيع بعيب نقضه  
 لم يطل الخوالة ولو كانت فسخا بطلت وأجاب في المراح بأنه فسخ فيما يقتل لاي الاحكام المامية  
 وطهرا قال شيخ الاسلام قول القائل الرده نقض يجعل العقد كأن لم يكن ساقط لان العقد اذا حل

ولو باع المبيع فرد عليه  
 لعيب نقضه يرد على  
 مائه ولو رصاه لا

(قوله) ويضمن حرمان  
 الخلاف فيما كاد لو اكل  
 الطعام كذا قاله الربيعي  
 واعتصره بعض الفصلاء  
 بان الخلاف في الطعام اذا  
 علم العيب بعد الاكل  
 لا قوله (قوله) وليس المراد  
 منه (الح) أي بل لا بد فيه  
 من المحاصرة كما سيذكره  
 في هذه السوراة

(قوله فيكون المبيع ملك الساتع) حق التعبد أن يقول فيكون المبيع تأمل (قوله وعلى هذا إذا قص رجل الخ) قال في المسوط  
 وإذا كان أصل الدوا عشرة دراهم أو ثمن حصة موصوفة وأشهد بالثمن أن به نقص من المستأ عشرة دراهم أو ثمن حصة ثم ادعى أن  
 الدراهم مبرحة وأن الطعام مبيع قال قول دولة لأنه مكر استيعامه فان ما في البعة يعرف بمعة ويختص بالثمن ولا يفتقر  
 في كلامه فأنهم الدراهم يعادلها المبرحة واسم الحظفة يتناول المبيع وإن كان حين أشهد قال قصت من أصل الدوا عشرة دراهم أو ثمن  
 حصة لم يصدق بعد ذلك على ادعاء المبيع والربح كذلك لو قال استويت أصل الدوا ثم قال وحده يروى لم يصدق ببيعة ولا غيرها لأنه قد  
 سبق منه الإقرار بنقص الحد فان أصل الدوا من المبدأ فيكون هو ما قصا في قوله وحده يروى والمقص لا لقوله ولا يقل يستأه  
 كذا نقله الامام الطرسوسي في الجمع (٥٦) الوسائل ثم قال وإذا تقرر له في الإشارة والأجرة عبد يباع إلى استيفاء

الأمان في الساعات والديون  
 في المماثلات فان المذموم  
 السكك يقول إذا دفع  
 اليه دراهم وهي ثمن متاع  
 ثم جاء بالسكك وأراد أن رد  
 عليه سبأ وأسكر للمشتري  
 انهم دراهمه فان كان  
 الساتع أقر بقص النفس  
 لم يقل قوله ولا يترك المشتري  
 دفع ثمنه ويدين أن  
 الساتع لو احتار تخلف  
 المشتري انه ما يملك ان هذا  
 من دواهم يحمله التام  
 فان سكت ردها عليه وإن  
 كان الساتع لم يقر شمس  
 الثمن أو الخ الذي على  
 المشتري من جهة هذا  
 البيع وانما أخر شمس  
 دراهم مثلا لتناول الساتع  
 لانه مكر استيعامه حقه  
 ولم يتقدم منه ما يفتقر  
 دعواه فيقول قوله مع عبه  
 وحك ذلك الديون أيضا  
 وهذا كله إذا كان الذي

كان لم يكن حمل المصح كأن لم يكن لان المصح بدون العقد لا يتصور فذا انعدم العند من أصله انعدم  
 المصح من الأصل وإذا انعدم المصح من الأصل عدا العتد لانعدام ما يباعه ولكن يقال يجوز العتد  
 كأن لم يكن في المشتري لا في الساتع اهـ والدليل على أن المصح انما هو المستعمل من ربه والمبيع  
 للمشتري لا ردها مع الأصل ولهذا لو وهب بالأقل تمام الحول لم يرجع الوهاب بعد الحول لا لغيره الزكاة  
 عليه فيما مضى كذا في المراجيح ولو وهب دارا لغيره فبيعت دارا عسفا فاحدها هو الوهب له الشفعة ثم  
 رجع الوهاب فيه لم يكن له الا حصة شفعة كذا في فتح القدير وقد كتبنا في الفوائد ان الدار ما يبيع شفاء  
 فصح الا في سنده وادام يرد في صورة الصالار حوله بالمتن ان أيضا كما في المراجيح وإذا كان له الزدولة  
 الرجوع بالمتن كما في التهديب من لو حدث عيب ورده فضاء له الارض ولو رصا وقبض المبيع  
 وهو العيب احراز اعيان الصرف فانه محمول فسخا اذا رد عيب لا فرق بين الفسخ والرضا لانه لا يمكن أن  
 يجعل بعلا بعد ذلك لان الدار ما لا يتم في العقود فإذا اشترى ديارا بدينار ثم باع الدينار بآخر  
 ثم وجد المشتري الساتع بالدينار عيبا ورده على المشتري بعينه فضاء فانه يرد على بائنه كذا كما  
 المحل في الخاتبة وفي الكافي للمصنف ها را حذلا ان المبيع ليس بمبيع بل المبيع الساتع فيكون المبيع ملك  
 الساتع فإذا رده على المشتري يرد على بائنه أما ما بين الميعان من حودا في ذاقيل بعينه فضاء فقدر في  
 المبيع فلا يرد على بائنه اهـ رد كفي في التلخيص ثم قال بعده وعلى هذا اذا قص رجل دراهم له على  
 رجل وقصاها من غيره فوجدها بالغير يروى فردها عليه بعينه فضاء فله أن يرد على الرجل اهـ  
 وشرح عن قوله فضاء مستلذه كرها في المسوط لو افهم المشتري الثاني ان العيب كان عند المشتري  
 الاول ولم يشهده أنه كان عند الساتع الاول فليس للمشتري الاول الخاص ببيع بائنه احراز ان المشتري الاول  
 لم يصر كذا ما أخر به ولم يوجد فضاء على خلاف ما أخر به في حق اقراره وهو ما ساهبه ولا يشترط لولاه  
 الرد ولو لم يرد كذا كذا في فتح القدير والمراجيح اعلم ان الذي اذا حكم يرد بعينه لا ما في بائنه  
 فانه ما أخر فاق عده فله الرد على بائنه لا ما في الساتع المحكوم به كما في الظاهرية واقرار المشتري  
 الاول ما في قوله لا يبعد على من لم يشتره من الساعة بخلاف اقرار الساتع الاول بدو عن العتد فان للمشتري  
 الآخر أن يرد على بائنه باقرار الاول كما في ما يروى في التلخيص لو وهب رجل ثم رجع فيه فضاء  
 أو ردها له الرد اهـ ثم في قوله رد على بائنه ان أن يخصم الاول ويعد ما يباع أن يقل عده فضاء

يروي يروى وأبو هريرة فإذا كان متوقفا لم يقل قوله لانه ما قص كلامه لان الساتع ليس من حسن الدراهم وحاصل  
 ما قالوه نسيب بذلك ان الربوف أحود الشكل وعدها بالبرحة وعدها بالسوق فيكون الربوف بميرة الدراهم التي يسلمها بعض  
 النصارى دون بعض والنسب حقا يرد بها الصيارف وهي التي تسمى معيرة ولكن القصة فيها أكثر والسوق بميرة الرجل وهي التي يحاسبها  
 أكثر من فضاء الربوف والسورحة يكون القول فيها قول القاض إذا لم يتر باستيفاء الحق أو الأجرة أو الحياض بل يكون أقر مقبض  
 كذا من الدراهم ثم ادعى أن بعضه يروى أو مبرحة فيقول قوله يروى وأما إذا قال استويت فضاء لم يرد على بائنه انقص الدراهم لا يقل قوله  
 ولا ردها اهـ ما في أشع الوسائل ما حقا (قوله ثم في قوله يرد على بائنه الخ) قال الرمي يعني أن انقصا على الساتع الاخير بالرد ليس  
 بفضاء على الباعة كذا في بخلاف الاستحقاق فانه اذا حكم به على المشتري الاخير يكون حقا على كل الباعة كذا جامع المصنفين وغير

ولا يكون الرد عليه رداعلى بانه محلا للوكيل البيع فانه اذا رد عليه ما عيب به عيب قضاء فبطلت اذ لا يكون  
 او افرار من المأمور بالبيع حيث يكون رداعلى موكلا من غير حاجة الى حصة لان تعدد اهل عهده  
 تعدد البيع وهذا البيع واحد فاذا ارجع رجع الى الموكل وهذا الاطلاق فيه من الاسلام عيب  
 لا يحدث مثله اما ما يتحدث مثله لا يردده اقرار المأمور والمناجى السكول الى الموكل مع انه اما اقرار  
 او بذل وليس له البذل لكونه ليس اقرارا ولا بذلا حقيقة واعماجرى عمراه بدليل انه لو عاد وحلف  
 بعد سكوله صح ولو كان اقرارا لم يصح وصح القضاء لسكول المادون عنها ولو كان بذلا حقيقة لم يصح  
 فلا يلزم احرازه على كل الاحكام وفي الايضاح ان رد على الوكيل عيب لا يحدث مثله باقراره لا يرد وهو  
 اوجه وفي الرأية والوكيل ما ليس رد عليه عيب لا قضاء اقتصر عليه وأن لا يحدث مثله في المدة  
 هو الصحيح وان قضاء ولا يحدث مثله في المدة يطرح حوانه والرد على الوكيل رد على الموكل مطلقا  
 وان يحدث مثله في المدة فان سكول أو بنية فرد على الموكل وان باقراره على الوكيل وله ان يحاصم  
 الموكل والوكيل بالشراء له ان يحاصم قبل الدفع الى الموكل كما لم يرد فان رهن النافع على رصا الامر  
 أو أمر به الوكيل سقط الرد ولا يلزم الأمر على الرضا ولا يرد له الوكيل بعينه وسكول الوكيل عيب  
 واذا رد المشتري على الوكيل استرد الثمن منه ان كان بقصد اليه والا فحق الموكل اه وفي الوالدية  
 اذ ارد على الوكيل ما اراده فالباع ملاءمه لزمه دون الموكل هو الصحيح مطلقا وظاهر ما في الرأية  
 من ان كاهه وهما ان له ان يحاصم الموكل فله ارجح وقيد بخيار العيب لا يورد على المشتري بخيار رؤية  
 أو شرط فانه يرد على بانه سواء كان قضاء أو رصا لانه فحق السكول كفى المراجح والرأية  
 معر يالى الحاصم عند البائع مع المشتري ثانيا ما قل من الثمن الاول أو أكثر ثم رد عليه عيب لم يكن له  
 أن يرد على بانه الاول اه وفي الصعري الماص اذا باع المصوب وسلم فضمن القيمة للمالك ثم رد  
 عليه عيب فله أن يرد على المالك ويسترد القيمة لان سبب الصمان البيع والتليم وقد صار ذلك  
 كأن لم يكن اه وبعد نقوله فله ان يرد بانه فاعطى مشتربه على عيب قدّم به لا يحدث مثله وحدث  
 عهده عيب ورجع بفصل العيب القديم عند اني حصة لا يرجع البائع على بانه بنية صان العيب  
 القديم وعند ههنا ان يرجع كذا ذكرنا الاستيعاب وبشله في الصعري (قوله ولو قضى المشتري على دفع  
 البيع وادعى عيبا لم يجزى على دفع الثمن ولكن مره أو عهده) أي لم يجزى المشتري على دفع  
 الثمن بعد دعوى العيب لانه انكر وجوب دفع الثمن حيث أنكر تعين حقه بدعوى العيب ودفع  
 الثمن أو لا يثبت من حقه ابراء تعين البيع ولا يلو قصى بالذقة فله ان يظهر العيب فيقص القضاء فلا  
 يصح به عيب القضاء وبعد المصطفى أولى من تعديله بنية وله ان يجزى حتى يحمده بانه أو يقيم  
 بنية لا يلزم على طاهر ههنا من وجهي أحدهما انه يقتضي ان المشتري اذا اقام بنية على مادعاء  
 يجزى على دفع الثمن وليس كذلك ثانيهما انه يقتضي ان البائع اذا طلب منه الخلف لم يجزى المشتري  
 وان لم يجزى وليس كذلك واعماجر بعد الخلف ولا يلزم حتى عماد كراه على عبارة الكتاب والمعنى  
 ولكن الامر لا يجوز ان أحد اثنين املاية المشتري فتيين وانه ان رد على النافع أو يمين النافع عند  
 غيره فيسلمه البعير ولكن اقامة البنية لا يتعين رد الثمن بل ما هو أورد البيع كفى العاية لان العيب  
 اذا ثبت خبر المشتري فله ان يمين الفسخ وأحسن الوجه في تأويل الهداية ان معنى عدم الخبر عدم الحكم  
 نى حتى يمين الخلل اما بنية المشتري أو يمين النافع وفي الايضاح الاصطلاح اقامة المشتري بنية على  
 دعواه غاية لتعين عدم الخبر كانه عايف لا لعدم الخبر حتى يلزم الخبر على دفع الثمن عند اقامة البنية على  
 العيب وإما قلنا انه غاية لتعين عدم الخبر لا احتمال عدمه قول البنية ويجزى المشتري على دفع الثمن

ولو قضى المشتري البيع  
 وادعى عيبا لم يجزى على دفع  
 الثمن ولكن يبرهن أو  
 يحلف بانه

(قوله وظاهر الرأية)  
 الى آخر ما مر عن البرارفة  
 صرح في ذلك لكن في  
 الخاتمة الوكيل بالبيع اذا باع  
 ثم حوصم في عيب فقص  
 المبيع بعير قضاء لم الوكيل  
 ولا يلزم للموكل ولا يكون  
 لا وكيلا ان يحاصم الموكل  
 فان حاصمه وأقام البنية  
 على ان هذا العيب كان  
 عند الموكل لا قبل بنية  
 لان الرد بالعيب بعير قضاء  
 بعيره لا فله ان يمحى على حق  
 الموكل كان الوكيل اشتراه  
 من المشتري هذا ادرك كان  
 عيبا يحدث مثله فلو قد عا  
 لا يحدث مثله في بعض  
 روايات السبوع انه يلزم  
 الأمر وفي عامة روايات  
 السبوع والرهن والوكالة  
 والمادون انه يلزم الوكيل  
 دون الموكل وهو الصحيح  
 وبه أحسن الفقيه أو يكر  
 الخفى لان الرد بعير قضاء  
 في حق الموكل بنية الاقالة  
 سواء كان العيب قد عا  
 أولا الخ

في دعوى الأمان لم يحلف  
بأنه حتى يرهى المسرى  
أنه من ما في من أفراد  
دعوى العيب وسان  
ابذع أن يحلف ما حان  
المسئلة على ما إذا فر  
بسام العيب عند المسرى  
ولكن كفره ور  
يبرأ إلى رهن المسرى  
على فسام العيب عنده  
نفسه وما حان في من  
دعوى الأمان على ما إذا  
أفكر فسامه عند المسرى  
وأعصره في البرهانه  
وأنه سبهودي بالسام  
دفع أن حلف بانه من  
ادعى أماناً لم يحلف بانه  
حتى يرهى المسرى أنه  
أن عنده فإن رهن حلف  
بأنه ما أن عنده فقط  
مما دلل في كلامه عليه  
قال وقد طهر أن موضوع  
هذه المسئلة في عيب  
لا يبره سكراره كالولادة  
فإذا ادعاه المشسرى  
ولا يره أن يحلف بانه  
وقوله بعد ولو ادعى أماناً  
بأن لما شريط سكرره  
والا كان الثاني حشوا  
قد ربه في أن رهن عرج  
عليه اه قلب وهذا  
الوقوف قد سار إليه  
المؤلف بعه قوله فيما أتى  
في الضميمة الثانية وليس

وحد من أن يحلف في عدم الخبر كما كان يصدر وقوله صلى الله عليه وسلم لا يصح لأحد التحصين حتى  
يسمع كلام الآخرون جامع كلام آخر بأنه لعين عدم النفاء لعدم النفاء حتى يرهى النفاء لا حدها  
عند سماع كلام آخر اه قد يصح للمسمع لأن المسرى بعد الفصح قبل الفصح كما ذكرنا لا يبر  
هيب كذا في المراج وقد يقال أنه في لأن لما في المسئلة التي قبل سلم المسح فادأطاله قبل  
وهو مدعى عظام غير قصد في عدم الخبر قبل الفصح أيضاً وفي الصغرى إذا فال المسرى حدث  
المسمع معاً لا عسر على أداء ما في حتى يتم النية أو يحلفه وكذا المدون إذا ادعى إبقاء الدين اه  
(قوله) وإنه هل سبهودي بالسام دفع أن حلفاً به (لأن في) لا حصر رهن النافع ليس في الدفع كبر  
صبره لأنه على صحة من يحلف الهم أهيب لأنه حقه من يحلف النافع في المسئلة إنما هو ما  
إذا فر بسام العيب ولكن سكره ما ساني والمراد قوله سبهودي بالسام أه قال أنه يجب  
عنه عن الصبر سواء كان بالسام أو بغيره بالسام لا دس سام العيب وسبب لذلك أولاً فوما  
من ي كحان ساءهوا الهأى ساروا أو سبى سام من روح فاما بالنسبة بالسام مائة أولاً أرضها  
سامت من حر وسود وعلى هذا لا يبر وقد ذكر وهو سبى وسأى وسأى وأسام وأماناً وسأم  
انصب إليها وسأمهم نسباً يبرهم إليها كذا في القاموس وقد بدعوا عنهم عن المصر لأنه لو لم إلى  
بما حصره أمهله القاصي إلى المجلس الثاني إذا صرح به على النافع وله طلباً لا مهل إلى ثلاثة أيام أمهله  
وأدأ حلف بانه في مسأله الكتاب وقصبي بالدفع عليه ثم وحلف المسرى بينه فاما ما تفعل وليس هذا  
مما بعده النفاء مظاهر أو ما بعد في حقه لأن ذلك في العود والقبوح ولم يمسأ كذا العبد  
بل حقه الدعوى هذا دعوى مال على سبب دفعه هذا دفع النافع إلى ما حصره الشهود بالخط  
ولا خلاف في مثله سوى ما إذا قال في بعهائه أو قال ليس في محاصره م في نفسه عمل وأما إذا قال  
لا على حلف حقه م في مسأله ذنب القاصي بمسأله في قول في حقه بعد أن يحلف كذا  
في دفع العذر وساني بعهائه كذب الدعوى (قوله) فإن ادعى أماناً حلف بانه حتى يرهى المسرى  
أنه أن عنده من يرهى حلف بانه أن عنده (أى) إذا ادعى أنه أطلع عليه الرحال ويمكن  
حذره فلا يصح إقامه نسب أو لا على فسامه بالمسمع مع قطع الطريق قد ربه وحده أنه يصح النافع  
حدها فإن لم يرهى لا على النافع عند الامام على الصحيح وعندهما يحلف على بي العلم لأن  
الدعوى بعبه حتى يبر عليها النية فكذا يبر التحليف وله أن الحلف يبر على دعوى بعهفه  
ولا يصح من حصم ولا يصبر حقه إلا بعد فسام العيب وأورد سبب في ذلك في دعوى الدين  
مع أنه في دعوى الدين ما من القاصي المدعى عليه بالخواب محل صواب أصل الدين مع أن فراع النية  
عن الدين صل والشغل عارض كالعيب عارض وأحب لو شرط إصابته لم يوصل المدعى إلى إصابته  
لأنه لما يبره عليه عدا على العيب لأنه يبره في ما رعاى أو يعول الأمانة أو المال كذا  
في المراج والحاصل أنه لا يبر من ربه النية ربه النية وقد ذكر في الفقه الموضح إلى يكون  
الإنسان وما حقه ما له بدون النية ربه النية في الفوائد ولأن المحلف إنما سارع لقطع الخصومة  
للاستأمان ولو استعطف النافع حلف بثبات حصومه أخرى في فقهه وحذره وأورد الشارح على هذا  
الذلة لم مسئلة السبعة فإن المشسرى إذا أفكر ملك الشفع يحلف فادأ حلف بثبات حصومه أخرى  
في السراء والاراع على هذا المعلل لا يصبر في حقه بالنسبة للساني مع كونه مردوداً من حقه أخرى  
هي أنه لا يصبر أن بثبات حصومه أخرى من النية وكثيراً ما دفع ذلك في الخصومات ولم يظهر لأحد

ابن الهيثم ما نقلناه عن المصراع من المرق بين دعوى العيب ودعوى الدين فقال انه يلزمه الجواب  
 لدعوى دينه وما على المدعي البرهان فيها والوجه اللبني في دعوى العيب ان يضاف حمل النافع كما هو  
 قولهما وقوله على قول البعض ولما قالوا ان القاضي يسأل النافع فان اقر بقيامه توحدت الخصومة  
 في القديم والحديث وهو يدل على انه يلزمه الجواب فالمرق بينهما على ان الامام يصح بيعه  
 للعائم ولو في دار الحرب كما في التلخيص ونشرحه وهو لم لا يصح بيعهما قبل القسمة وفي دار الحرب  
 يجوز على غير الامام واسمه ولو اطاع المشتري على عيب لا يرد على النافع لأن تصرفه حكم ولكن  
 في صلب الامام رحمة بالخصومة معه ولا يثبت اقراره بالعيب ولا يمين عليه لو انكر وانما هو حرم لانباته  
 بالينة كالأب ووصيه في مال الصغير عرفت الوكيل فان اقراره مقبول فيه وإذا أقر مصوب الامام  
 بالعيب العزل كالوكيل بالخصومة اذا أقر عني موكله في عقد مجلس المصاهفة وان لم يصح لسكره يعزل  
 به ثم ادّارده بالعيب فانه يضم الى العينة ان كان قبل القسمة وان كان بعده فانه يباع بانقضى فان نص  
 الثمن أو زاد كان ذلك في بيت المال كذا في التلخيص ونشرحه وعاد كراه من ان الامين خصم في  
 البينة ولا يمين عليه يقوى قول الامام وليس مراده خصوص عيب الامان بل كل عيب لا يذهب من  
 المعاودة عند المشتري لانه من اثبات وجوده عند المشتري تقع الخصومة في قدمه وحدونه كالقول في  
 القرائن والسرقة والحق على المختار وأما لا يشترط وجوده عند المشتري كولاادة الحاربة وزيادها  
 وقوله الرقيق من الزمان النافع يحمل عليه انتهاء عند عدم البرهان وتحليف النافع كما في الكتاب  
 بأنه ما أتى عندك قط عبارة بعضهم وعبارة الخاتم الكبير بأنه لا تداعيه وقصمه وما أتى قط ولو ادّان  
 شاء حلفه بأنه ما عنيك حتى الرد من الوجه الذي يدعي به وفي فتح المديروكل من هذه العبارات  
 حسنة ثبتت عبارة ثلث محتملات بأنه لا تداعيه وما به هذا العيب وبأنه لقد بعته وسلمته وما به هذا العيب  
 ويرد على عبارة الكتاب انه لا يخص فيه المشتري لان العيب لو وجد عند بائع النافع يرد المشتري به  
 كما في القسمة والاراءة يؤيد كراهي بل على ظاهر ما في فتح المديروكل لم يلزم هو ادّانها على أصل فيها  
 لانه قال بما عنيك من حصاره الى آخره ولو حمل النافع هذه العبارة لكان صادقا بما أتى عنده قط وكذا  
 لو كان أبى من المورث أو الواهب أو مودعه أو مستأجره أو من العاص لا الى مولى ولا يعرفه  
 ويقوى على الرجوع فانه عيب فيه ترك النظر للمشتري ولو حذف الطرف وقال بأنه ما أتى قط لكان  
 أولى لكن يرد عليها أيضا ما كان أتى عند العاصب اذا لم يعلم مولى أو لم يتدر على الرجوع اليه  
 وقدمائه ليس بعيب فيه ترك النظر للنافع فان أتى الطرف كان فيه ترك النظر للمشتري وان حذفه  
 كان فيه ترك النظر للنافع من احتار حذف الطرف فمن عذر فوقع في آخره ومن ذكره فكذلك  
 وأما العبارة ان المحتملان فيرد على الاولى مساهلة لو كان باعته سلاما حدثت عند النافع قبل التسليم  
 به يرد عليه مع انه صادق في قوله باعه وما به هذا العيب فاذ اقل باعته بالله لمسلمته وما به هذا العيب  
 المدفع الاحتمال المذكور ويرد على الثانية انها لوهم لعلته بالشرطين جميعا فأتاؤه الخالف في به  
 عند قيامه في احدي الحالتين وحواله ان تأويله غير صحيح لأن النافع يبي العيب عند البيع وعند  
 التسليم فلا يكون رايه بمنه اذا كان موجودا في أحدهما كما شال به في المسوط والاسلم والاخص  
 عبارة الخاتم وما يليها كما لا يخفى ويعقب في الحقيقة عبارة الخاتم محاررة المشتري وارانته وفي البرارية  
 والاعتناء على المروي عن الثاني بأنه ما ملأنا المشتري بذلك حتى الرد لوجه الذي بدعيه تحليفه على  
 الحاصل اهـ ويصح في المسوط عبارة الخاتم وفي الهداية اذا كان الدعوى في مال الكبير يحمل  
 بأنه ما أتى من مطع ملغ الرجال لان اذاق في الصغر لا يوجب رده بعد البلوغ اهـ والخصوصية

(قوله لانه قال انها بما  
 تشارحه) واصله وأعلم  
 ان عاينار حصاره لم يأت  
 عند النافع وأتى عند  
 المشتري وكان أتى عند  
 آخر قبل هذا النافع ولا علم  
 للنافع بذلك فادعى المشتري  
 ذلك وأنفسه يرد به لانه  
 معيب والعقد أوجب على  
 هذا النافع التسليم ولو لم يقدر  
 على اتمائه أن يحلف على  
 العلم وكذا في كل عيب يرد  
 تشكره اهـ فالمتطرح  
 ليس هو رده بهذا العيب  
 فقط بل تحليفه على عدم  
 العلم أحد من قولهم اعما  
 يحلف على الثبات لا دأته  
 العذر به والعصر من ههنا  
 لا علم به بغيره كذا أفاده  
 في البحر (قوله والاسلم  
 والاخص عبارة الخاتم  
 وما يليها) أما ما يليها فسلم  
 وأما لارة الخاتم فلا تدر

(قوله الثالث أن يكون  
 سببا لا يمنع عليه إلا  
 الاستماع) أقول في الخصومة  
 وإن كان الغيب وتوصل  
 إليه وقد دل الناس أن أدبرت  
 أسرار واحدة من أهل  
 الشهادة وجود الغيب إن  
 كان فصل القص ليس  
 للمشتري حق إلا ح  
 منه لمالك ينقل قولها  
 لا يجب اليقين على الزاع  
 ويجب كاذ كرمال كان  
 بعد الغيب وأدبرت  
 أسرار عليه وجود الغيب  
 هتت الخصومة وحلف  
 البائع على الثالث لتدافع  
 ودل زمان هذا الغيب أه  
 وحصره في المدح والذم  
 وحامع الفصولين بقى لوعلم  
 هذا الغيب بالرد  
 أم لا راضا ما قدمه عند  
 قول المصنف ومن أسرى  
 ثم ما قطعنا على هذا وقد يقال  
 أن ما ذكره صاحب ما في  
 الشئ من كتاب الشهادة  
 من قولهم في نصاب الشهادة  
 أن نصابها فيما لا يطلع عليه  
 إلا النساء امرأة واحدة  
 الآن يجب أن المراد أن  
 المرأة مكي لا لأجل اثبات  
 الغيب والرد به بل لأجل  
 توجع الخصومة على البائع  
 أو يحمل على ما قبل النسب  
 كما يبيده ما في الخاية  
 حيث قال وفيما لا يطره  
 الرجال كالقري والرقى ويح  
 احتلف فيه الروايات وأسر ما روى عن محمد أن كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث برة بشهادة النساء

قد افاق بل كل عيبا حلف عليه الخلل بين الصبر والكبر فالحكم كذلك كافي ففتح المدير والتحليف  
 حاشا قوله ما أني قد تحلف على الثالث مع أنه على فعل غيره فهم من ذلك وفيه ما يغيب العلم من  
 ادعى علما فعل غيره فله تحلف على الثالث لا على بي العلم كالودع إذا ادعى قبض المودع على صاحب  
 على نفسه وهو فعل غيره والوكيل إذا ادعى قبض الموكل عن يمينه حلف الوكيل على قبض الموكل  
 ومنهم من دل ليس حاشا فعل الغير بل فعل نفسه وهو أولى عليه ما روى قول السرخسي والاولى أوجب  
 فإن معنى سببه سببا ليس المراد منه السلامة في حال التسليم بل بمعنى سببه والخلاف أنه لم يسرق عدي  
 وهو مع إلى الخلف على فعل الغير كدأى فتح القدير وأورد الأمام طهر الدين على الاول وقال إلا أن حلفا  
 لا يقوى فثبتين أحدهما معا وحلفا من آخر صفة واحدة ثم مات أحدهما وورثه البايع الآخر  
 ثم ادعى المشتري عيبا فله يحلف في حصته ما لم يورثه البايع محمد بن زوان كان يدعي العلم  
 ماتة والبايع فاع التعلوا صان عدوا عا أحدهما فادعى المشتري عيبا حلف الحاضر على الغير في  
 نصيب نفسه وعلى الغير نصيب الغائب وإن ادعى أن له علما فذلك كافي في المراح وفي فتح القدير  
 والرد عدي أني استشكل ما نحن فيه على هاتين المسئلتين لا تحلف على نفسه على الثالث  
 وإن صعدا آخر على العلم وواحد هو المشكل والمشتان مشكلتان لا ستواء علمه وحلفه للبايع  
 إلى أصح الآن يكون معنى المسئلة أن يكون المدعى من الشريكين مدة في حلف على الثالث  
 في مدته ما أني عدي وعلى بي العلم في مدة شريكه فلو لم يكن اعلمته الأعد الشريكين لا يحلف إلا على  
 الثالث ويكتفي به الآن هذا غير معلوم في حلف كاذ كرمال في أن قامت الأعد غير الحائس لكون  
 المدعى فقتى ومعه السلامة أه أقول ما ذكره من الوجه الأول ليس بالوجه لأن الكلام السابق في  
 قوة قولهم كل من ادعى علما فعل غيره وورثه الدين فله يحلف على الثالث فمدد على هذه القاعدة على  
 طريق القص مستثنان ادعى علما فعل غيره والتحليف في العلم والدليل على أنها قاعدة اعتبرت في  
 مسائل أخرى منها ما في الخلاصة لو قال إن لم يدخل فلان إلا اليوم فكذا ثم ادعى دعونه حلف في  
 الثالث بانه دخلها وهو أن الوكيل إذا ادعى المشتري عيبا فإن الوكيل حلف على أني الشك  
 والوصى لو ادعى المشتري عيبا حلف على الثالث لأنه في الاول لا بدعي علما لكونه ليس في يده  
 وهو في يداوصي فيعلم عيبه كافي القصة ثم اعلم أن مذهب أبي يوسف التحليف على الثالث في  
 المسئلتين وهما من مسائل الجامع الكبير كافي الحليف من باب الخصومة في الرد الغيب وفي فتح القدير  
 وقد طهر عا كذا كميته توجب الخصومة في عيب الأناق ويحرم وهو كل عيب لا يعرف إلا بالتحريم  
 والأشتر كالسرقة والبول في الراس والحجر والماروني أصناف أخرى ذكرها صاحب جاني وهي  
 مع ما ذكرنا أربعة أفرع الأول أن يكون طاهر الاحتد مثله أصلا من وقت البيع إلى وقت  
 الخصومة كالأصع الزائفة والنسي والنافسة والنسي الشاعية أي الزائفة فالحاقه بقضي فيها الرد إذا  
 طلب المشتري من غير تحليف للتيقن به في بدل البائع أو المشتري الآن يدعي الدافع رصا به أو البائع  
 عند الشراء والارامته فإن ادعاءه سأل المشتري فإن اعترف امتنع الرد وإن أسكر أقيم البعة عليه فإن  
 عريسته حلف ما علم به وقت البيع أو ما روى به رجوعه فإن حلف رده وإن سئل امتنع الرد الثاني أن  
 يدعي عيبا لم لا يعرفه إلا بالأطباء كوخ الكسوف والطحال فإن اعترف به عند حلف رده وكذا إذا  
 أسكره فأقام المشتري البعة أو حلف البائع فحلف الآن ادعى الوصافى عمل ما ذكرنا وإن أسكره  
 عند المشتري يري به طبيبين مسلمين عدلين والواحد يكتفي والآخر لا يحلف في ذلك يحاصه في أنه  
 كان عده الثالث أن يكون عيبا لا يطلع عليه إلا النساء كدعوى الرقي والقرن والغزل والنبات

الحل وبه علم أن ما مر عن الاختلاف وغيره ما من عدم المسخ قبل القبض قول أبي يوسف الأول والعمل على التأخر وعلى هذا القول  
المؤتمد ردت عليه بقوله ما يجوز أن يصاعل ما دل القبض بدليل ما في شرح الجامع الصغير لما مضى من حيث قال أن كان بعد القبض  
لا يرد بها هادة النساء إلا ما قاله يكن يحمل البائع فإن حلف لا يرد وإن سكت ترد عليه سكوته وإن كان قبل القبض كره الحنفية أن  
على قول أبي يوسف ترد من غير بين البائع وقال محمد لا ترد حتى يحلف البائع (٦١) وعن محمد بن الوادئ هادة النساء فيما  
لا يطاع عليه الرجال سكتة  
للرد وإن كان بعد القبض

أدعى في حقه ما في أولي  
عن قنديل الترمذي ما لا يطاع  
إليه الرجال كالتزويج والرق  
إذا أعتقت امرأة واحدة  
به ثبوت العيب في حقه  
الخصومة لا في الرد في ظاهر  
الرواية أنه ومثله في الحامية  
(قوله ولكن في أدب  
القاضي ما يخالفه) قال

في الرأفة وفي أدب  
والقول في قدر المقصود  
للقاض

القاضي الذي يرجع فيه  
إلى الأطباء لا يثبت في حقه  
نوع من الخصومة ما لا يتفق  
عدلان بخلاف ما لا يطاع  
عليه الرجال حيث يثبت  
بقول المرأة الواحدة في  
حقه الخصومة لا في حقه الرد  
(قوله لأن القول للقاضي  
فيما قبضه مطلقا الخ)  
البائع والمشتري إذا احتلعا  
في حسن النسيب إن دراهم  
أرد ما ير أو يدره أنه

وقد اشترى بشرط الكفاية على هذا إلا أنه إذا أنكر قبضه لا يحال أريت النساء والمرأة العادلة كفاية  
فإذا كانت نساء أو نساء ردت عليه بقوله ما عداهما كما تقدم وإذا أنقص البائع سكوته عند تحليفه غير أن  
الفرق ويجوز أن كان ما لا يحدث مثله ترد عند قول المراءين هي قراء بلا خصوصية في أن ذلك عند البائع  
لأنه يثبت ذلك كإي الأصم الزبده لأن يدعي رضا على ما ذكرنا في شرح فاضل خان العبد إذا كان  
مشاهدا ودعوى ما لا يحدث بغير الرادوان كل ما يحدث واحتلف في حدونه فالعينة لا تشتري لأنه يثبت  
الخيار والرد للبائع لأنه يسكر الخيار وهذا يعرف بما قدمناه ولو اشتري حارية وأدعى أمواحدة في  
حلف البائع لأنه لا يطرأ إليه الرجال ولا النساء إلى هاتين فحق القدر منه المائ للمراح وبه ولو أراد  
المشتري الرد لم يدع البائع عليه شيئا يثبت له لم يحلف المشتري لأن العيب لقطع الخصومة وفيه انشؤها  
وعند أبي يوسف يحلف صيانة لعمائه عن النفس لو ظهر ذلك في ثلثي الحال لأنه ما علم بالعيب حين  
الاشتراء ولو أراضى به ولا عرض على البيع وأكثر القضاة يحلفون بالله ما سقط حثك في الرد ما به من  
الوجه الذي يدعيه لصا لا دلالة وهو الصحيح وأصحاب أن يستحلوه وإن لم يدع ولو ادعى سقوط حق  
الرد يحلف أيضا أنه وقد سألنا حبار العيب على التماسي ولو حاصم ثم ترك ثم عاد وحاصم له الرد كما في  
المراح أيضا وذكر في الخلاصة والرأفة أن القاضي لا يحلف الخصم بدون طلب المدعي إلا في مسائل  
مباحة حار العيب ويذكر ما في النافذة الثالثة في مال الدان لا يقضي بها حتى يحلف المرأة الثالثة  
الشبهة لا يثبت ما حتى يستحل الشيع وكتمانها في العوائد العقيمة معاملة ثم أعلم أن القاضي إنما  
يحتاج إلى قول الأطباء عند عدم علمه بالعيب أما إذا كان من ذوي المعرفة صار نفسه كإي التزوية  
ونظره إلى القاضي كإي البديع واشترط العبدان منهم إعماله للردوان أحبر واحد عدل توجهت  
الخصومة في حلف البائع كما كتبنا أيضا ولكن في أدب القاضي ما يخالفه وفيما لو أعتقت امرأة ما بها  
جامل امرأة ما بالعدم تمت الخصومة ولا يقبل قول السابعة لأن قال البائع ليست لها صورة احتار  
القاضي ذات بصرة أنه وقد سألنا البائع أن يمنع من القول مع علمه بالعيب حتى ينفي عليه ليستدعي  
إلى ما به وقد صرح به في البرازية أيضا وفي تهذيب القلاسي ولو أقام البائع يده أنه حدث عند  
المشتري وأقام المشتري البيينة أنه كان معيبا في يد البائع فقبل بيعة المشتري أنه (قوله والتول في  
قدر المبيع للفاضل) لأنه هو المكسر لما يدعي المدعي أطلقه فشمول ما إذا كان أميا أو صميا  
كعدمه وإن كان المقام مخصصا لما يفتى بالعيب ولو اشتري حارية وفعلها ثم وجد بها عيبا فقال  
البائع يشتكها وأخرى معها وقال المشتري وحدها فقول للمشتري ولو وجد للصف قوله في مقدار  
المقبوض لسكان أولى لأن القول للقاضي فيما قبضه فلهذا قدر أو أوصعه أو تعيبها أو جاهد ليرد المبيع بخيار

ألب أو ألبان أو جمته أنه صحاح أو جواد أو زبوي مكررة والسلعة قائمة بعد دفعها فماتها فإن احتلعا قبل قبض المشتري فالتعالت  
على وفق القياس وإن بعد القبض فالتعالت على خلاف القياس ولقد سألنا عن البائع وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وما على  
قول محمد لتعالت بعد القبض على وفق القياس وبه أحد عشر من عباد والكسحي وأذا وقع الاختلاف في المبيع فالتعالت قبل  
تقد النسيب على وفق القياس عند أبي حنيفة وأبي يوسف كغنائ في الظاهرة ثم ذكر كيفية التعالت ثم قال وإن احتلعا في رص من  
أوصافه المبيع فقال المشتري اشتري منك هذا العبد على أنه كاتب أو على أنه حبر أو قال البائع لم اشتري شيئا فقول قول البائع ولا  
يتحدان أنه وسنذكرها أيضا ما إذا احتلعا في طول وعرض فتأمل ذلك مع ما ذكرناه

قوله بخلاف ما اذا جاء بوجه خیار عيب الخ قال الزمى قال في جامع المصولين أقول الأصل ان القول في التعيين للمالك حتى لو أراد ردّه  
 عيب فقال ليس المبيع هذا يصدق الناع مع عيبه على هذا يعني أن يكون القول للنايع في مسئلة خيار الشرط أيضا والأصل الآخر ان  
 القول للنايع في قدر المقصود وعيبه وصفت فعل هذا يعني أن يكون القول للنايع في مسئلة خيار العيب كخيار الشرط والحاصل  
 ان خيار الشرط وخيار العيب يعني أن يتحدى هذا الحكم اه قال الشارح المؤلف في حواشيه على جامع المصولين أقول ان الأصل  
 ان القول للنايع كاد كره الاى العيين

لا ينعى المالك ولا ينعى ما دعا  
 ينعى لزمه وأما خيار الشرط  
 ولأنه ما مع تمام الحكم  
 فكان على الأصل من ان  
 القول للنايع وقد استه  
 ذلك على المؤلف خطأ ولم  
 يفرق فليتأمل وقد فرق  
 في فتح القدير في آخر خيار  
 الرؤية بفرق حسن وهو  
 ان المشتري في خيار الشرط  
 والرؤية يتسبب العقد  
 بمسجه لا توصف على  
 رضا الآخر بل على علمه  
 على الخلاف وإذا المصح  
 يكون الاختلاف بعد  
 ذلك اختلافا في الموصوف  
 والقول فيه قول النايع  
 بخلاف البيع ما عيب  
 لا يفسد المشتري بفسحه  
 ولكنه يدهى ثبوت حق  
 المفسح في الذي أحصره  
 والنايع يسكره اه قوله  
 وإذا اختلفا في طول المبيع  
 وعرضه فالقول للنايع  
 الذي في السهم القول  
 للمشتري والذي رأيت في  
 الظاهرية وكذا في منتب

شرط أو رؤية فقال الناع ليس هو المبيع فالقول للمشتري في تعينه بخلاف ما إذا جاء بوجه خيار عيب وان  
 القول للنايع كخيار العيب وفرق بينهما في وجه العدم وإذا اختلفا في تعيين الرق فالقول للمشتري كخيار  
 الظاهرية وإذا استرى عدس من أحد هاتين الماهات وأخرى من الباقي الستة صفقة أو صفتين فيوجد أحدهما  
 عيبا فرد ثم احتلها فقال الناع رددت ما تمه أجل وقال المشتري ما كان ثمه عاجلا فالقول للنايع سواء  
 هلك ما به المشتري أو لا ولا تخالف ولو كان الثمن محتلفين فرد أحدهما عيبا فدعى البايع ان يمين  
 المردود كذا وعكس المشتري فالقول للمشتري كذا في الظاهرية وفي مسائل الجامع الكبير لو اشتري  
 عدس الباقية وقصه وهو المائع له عدس آخر وسلمه فبأن أحد العدس ثم أراد المشتري رد الباقي لم يبيع  
 فادعى الناع ان المبيع هو المالك والباقي هو الماهة وعكس المشتري ولا يذية فالقول للنايع ولو لم يصدعها  
 وأما أراد الواسع الرجوع وقال الخي هو الموهوب وأسكر المشتري فالقول للنايع فأدفع فيه ربح  
 المشتري بالخس المدفوع وأدار ربح ربح الناع بقية العدس المثلث بعد التخاليف وإذا احتلها في طول  
 للبيع وعرضه فالقول للنايع وتماه في الظاهرية من فصل الاختلافات من البوع وفي تلخيص  
 الجامع من باب الاختلاف في المراجعة اشترى ثوبا بمئة عشرة عشرة ودفع اليه آخر ثوبا بمائة عشرة  
 وقبضه عشرون ليبيع له مع ثوبه فقال لرجل هاتهما بعشرين فابيعك ربح عشرة فاشترى هاتهما ثم وجد  
 ثوب الأخر عيبا فقال لرجل هاتهما معك وانسحب الربح على القبة ألاما فاردته ثلثي الثمن وقال الناع  
 ثمن كل ثوب عشرة فاعلم الربح على الثمين فرد مصغه فالقول للمشتري مع الثمين بحجته مزيد  
 حادث بخلاف ما لم يدع عيبا لفساد الحدوى الران قال ولا عالمان وان رها فالقبة للمشتري لأنما به  
 زيادة حقيقة مقصودة وتماه فيه قيد يكونه مقصودا لان المشتري بالخيار إذا أراد الأخرة في  
 سلمة في هذا البايع فقال الناع ما نعتكها قالوا القول للنايع كما لو ادعى بيع عيب وان بصره وان كان  
 الخيار للنايع فارد الزم البيع في معنى وأسكره المشتري فالقول للمشتري كذا في الظاهرية من حمار  
 العيين وشمل ما إذا ادعى المشتري مدق من المبيع انه وحده فأما فانه وله لانه القاص قال في  
 الخلاصة من كتاب الصلح ربح رجل باع من آخر ربا ووربه عليه وقت البيع وحمله المشتري ثم  
 رجع اليه بعد مدة وقال وحده فأنفصل كل النقص يكون بين الوربين ولا شيء له وان كان أكثر  
 يطران لم يستحق من المشتري اقرار نقص كذا ما سألته أن يجمع من الثمن بأراء النقص ولو تقبض  
 ربح بذلك العدم وان أقر قسمه ليس عليه شيء اه فان قبضه حل تبطل بنية القاص على ما إذا عاين  
 قول قوله ولم يتم تبطل لاسقاط الثمين عنه كذا لو ادعى الراد والملاك وأقام بينة فقبل من ان القول  
 قوله والبدلة لاسقاط الثمين مقبولة كذا في الحبرية من باب التصرف وذكره القموظة فائدة أخرى

الظاهرية بخواص ما ذكره المؤلف وماه من سماعه عن محمد ربح باع من آخر ثوبا بمئة عشرة ولم يتسعه حتى  
 احتلها فقال الناع لعه على ان تستحق تسع وقال المشتري اشترى تسعة على ان تسع في ثمن فالقول قول الناع مع عيب اه وقال في التتارانية  
 في نوادر هشام إذا اشترى من آخر ثوبا وقال المشتري اشترى منك بمائة على ان تهماي أذرع في ثمن وهو تسع وقال الناع  
 بعتك بمائة ولم أتهم الذراع فالقول قول البايع في قول أبي يوسف ومحمد اه ومثله في الدخيرة قوله ود كر لقبوطا فندة أخرى الخ قل  
 في النهروان قول فندة فبما أنه في الصرف لو رده عليه الديار بعير فاء كان له أن يرده على بائعه فموا فيه بين القضاة والرصاص على  
 هذا يعني هنا أن يكون الرد على الوكيل بداعي للوكل والعرق مامر فتدبر



هي ان التوكيل المصروف لورد عليه الديار بعيب فاقتر به وقوله كان عليه لاعلى التوكيل ولو اقام مشتربه  
 بنية على اياه والذى وصفه من التوكيل قبلت لاسقاط العيب عنه ورجوعه الى التوكيل فليحط (قوله)  
 ولو اشترى عبد بن صفقة فقص أحدهما ووجد ما عيبا أخذها أو ردها (قوله) لان الصفقة تم  
 بنفسها فيكون نفيها قبل التمام وهذا لان القص له شبه العقد ولتبرين فيه كالتبرين في العقد  
 اطلعه فشمع ما اذا كان العيب المخصوص أو غيره وروى عن أبي يوسف انه اذا وجد ما عيبا بالمخصوص عيبا  
 يرد عنه ثمانية كالمثل عيبا العيب به له والاصح انه يأخذها أو يردّها لان تمام الصفقة تتفق بقبض  
 المبيع وهو اسم الشكل فصار كمن اشترى المبيع لما علم رواله ما سيقا الفخ لا يزول دون قبض جميعه  
 والعدان مثال والمراد عدان أو ثوبان أو نحوهما (قوله) ولو قبضها ما ثم وجد ما عيبا عيبا العيب  
 وحده (قوله) لكونه نفي شانه التمام لان المصنف تم الصفقة في حيا العيب وسيا في ان مسئله زوجي انتفاء  
 وهو عراي الالب مستثناة من كلامه ما وعلى هذا اذا اشترى ثوبين فوجد أحدهما عيبا بعد القبض  
 فان كان الب أحدهما الآخر بحيث لا يعمل بدونه لا يملك ردها والعيب وحده وقيل بخيار العيب لا به ليس  
 له ردها أحدهما بخيار شرط أو بقرينة قبل القبض أو بعده لان الصفقة فيها التمام لا بالقص فبد تراجى  
 ظاهر العيب عن القبض لانه لو وجد ما عيبا قبل القبض فان قبض المبيع به نهي ما ردها اما العيب  
 فلو وجد الرضا به رأيا لا يرد ولا يملك ردها ولو قبض السلم منها ولو كانا مبيعين فقص أحدهما لورد  
 جعلا لانه لا يمكنه ارام البيع في المتصور دون الآخر لما فيه من نفي الصفقة على البائع ولا يمكن  
 اسقاط حقه في غير القبض لانه لم يرض به ولو اعتق الشليم أو ما عده بعد قبضه لزمه الآخر كيلا تفرق  
 الصفقة على البائع لان الصفقة لاتم الا بقص المبيع كذا في المحيط وشمل اطلاقه ما اذا اشترى سائمة  
 فقة فبعضه وقلع النعل لا يضر لو اضره ما عيبا عيبا العيب به ان قلح النعل  
 وورد العيب مبهما ولو وجد أحدهما عيبا قبل القبض ردها وكذا السيف المحلى والمطقة المحلاة  
 ولو اشترى عذرا فبعضه عذرا ثم وجد أحدهما عيبا لا يرد أحدهما لرد واحد لانهما عذرا فبعضه واحد  
 لان التمر بعض النخل لا يمتزج منه بخلاف النعل لانه لا يضر من الصفقة كذا في المحيط (قوله) ولو  
 وجد تبعض السكبي أو الورق عيبا رده كله أو أحده (قوله) لكونه كالشيء الواحد اطلعه فشمع ما اذا كان  
 قبل القبض أو بعده وما وقع في الهداية من ان المراد بعد القبض فانما هو ليقع الفرق بين القيميات  
 والمثلثات وشمل ما اذا كان في وعاء واحد أو وعاءين وقيل انه مخصوص بماء اذا كان في وعاء واحد ما اذا  
 كان في وعاءين فغير مثله العيب به حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب دون الآخر ولم يذكر المصنف  
 حكم ما اذا كان المبيع متعدد لا يمكن الاتصاف بأحدهما الا بالآخر اذا وجد أحدهما عيبا قالوا انه يرد  
 المكمل والموزون ويجوز ان شاء أحدهما أو ردهما قبل القبض وبه لا يهمل كشيء واحد كروحي  
 شرب ومصرعي باب وروى ثورث أحدهما الآخر فلو وجد أحدهما ضيق فان كان حاربا عيبا عليه  
 شفاف الناس في العادة يردوا لا وان كان لا يبرح ربه فان كان اشترى المصنف ورواه الا كما في المحيط  
 ثم اعلم ان ما لا يتبع ما عيبا اذا تدرأ أحكام منها حكم العيب ومنها لو قص أحدهما عيبا يرد البائع  
 وذلك الآخر عند البائع بخبر المشتري بما قبضه عيبه وادى البائع في قص أحدهما ادى في قصه ما  
 ومنها الوعاء أحدهما وأمر المشتري بنفسه لا يكون اذ ناقص الآخر ومما استعمل في أحدهما بعد  
 القبض رده المشتري الآخر ان شاء ومنه الوعاء المشتري المأخوذ ثم ذلك الآخر في يد البائع ولم يعمه  
 اياه ذلك على المشتري وان بيع البائع ذلك على البائع ومما لو اشترى البائع أحدهما عيبا بامر المشتري  
 صار قابضا لهما ومنه لو رأى المشتري أحدهما فبعضه لم يكن ردها الآخر ومما لو تدرأ أحدهما لورد

ولو اشترى عبد بن صفقة  
 فقص أحدهما ووجد  
 ما عيبا أخذها أو  
 ردها ولو قبضها ما ثم  
 وجد ما عيبا عيبا  
 وحده ولو وجد تبعض  
 السكبي أو الورق عيبا  
 رده كله أو أحده

(قوله) ولو كانا مبيعين  
 الذي في المبيع أو كانا مبيعين  
 (قوله) اطلعه فشمع ما اذا  
 كان قبل القبض أو بعده  
 قال الرضا في قول قال في  
 النهر هداية بقيد من  
 الاول أن يكون من نوع  
 واحد الثاني أن يكون عدد  
 القاص فيه في الهداية  
 وعليه في تفرق الحال بين  
 المثلثات والقيميات لانه  
 لو كان قبله يرد الكل أو  
 بأحد السكبي لا فرق بين  
 كونه مثلثا أو قيميا اه  
 والفرق بينهما في الحكم  
 بعد القبض في القيمية  
 يرد العيب وحده وفي المثلث  
 يرد كله أو يأخذ به  
 فشرح قوله وان اعتقه على  
 مال الخ انه لو كان طعنا  
 في كل بعضه رد مائة  
 ويرجع بثمان مائة  
 وعليه الفتوى وعلى هذا  
 اتمام بذ كره للاختلاف  
 فيه تأمل

(قوله وحاصله انه ان استحق منه الخ) قال في العارية وسئل كلام المصنف عند حكم العيب والاستحقاق في سبيل قبل القبض في جميع الدور  
 أنسى فيما تكال أو يورث أو غيرهما أما العيب فظاهر وأما الاستحقاق فلعوله أما إذا كان ذلك قبل القبض له أن رد الباقي لتصرف المدة قبل  
 التمام وعند حكمه انما يقص ليس له أن يرد الآخر وله

في المكمل والموروث وده  
 كنه وأحد ومراعاة  
 العيب من قول ولو استحق  
 العيب لا حصار له في رد  
 ما بقي (قوله سرى رابع  
 سائنه فاستحق الساء الخ)  
 هل الزم في قول رابع  
 العيوب ولو استحق بعض  
 المبيع قبل فسخه فهل المبيع  
 في يد المشتري وعبر  
 المشتري في رد الباقي كما  
 ولو استحق بعضه لم يحجب  
 في رد ما بقي ولو لم يحجب  
 والآن والركوب والمداواة  
 وصاحب لا الركوب  
 لا في أول رد أو لشراء العلف  
 سواء أوردت الاستحقاق  
 في الباقي أو لا لتفرق  
 الصفقة قبل التمام وكذا لو  
 استحق بعد فسخه  
 سواء استحق المتصور  
 أو غيره يجرى كما في المأمور  
 من الفرق ولو قصص كنه  
 فاستحق بعضه فعلى المبيع  
 بقسطه ثم لو ورث  
 الاستحقاق عينا فما بقي  
 يجرى المشتري كما في أول رد  
 يورث عينا فيه كثر بين  
 أو اثنين استحق أحدهما  
 أو كذا في دورتي استحق بعضه ولا يصرفه بعضه فالمشتري يأخذ الباقي بالاختيار اه  
 وأما الشرح الطحاوي  
 (قوله طاعة وهو كذلك في الرد الخ) قال في الشرح لمالية جعل الركوب للرد غير ما عدا مطلقا والسبق وشراء العلف غير ما عدا مع الصبر  
 لماله الرأى لا يكون الركوب ليسبق الماء وألرد دعا على السابق وألشترى طالع العلف وصاحب العيب وهذا الاستحسان لا به محتاج  
 ولا تنافي ولا يكون دليل الرضا لإدراكه أي حاشية بعضه وقيل تأويله أنه يمكن له بدس الركوب بان كان العلف في عدل واحد ولا تنافي

أآخر عيب وحيازته ويرجع المشتري ومثلها استحقاق وحصل أحدهما يدفع الباقي الآخر ويصعب  
 قيمه ما لا ساء والمسال كالمس المحيط والخاصل ان حكم أحدهما حكم الآخر إلا في مسائل الادن بقص  
 أحدهما في العارية لا يكون ادنا بقص الآخر وروية أحدهما لا يكون روية للآخر (قوله ولو استحق  
 بعضه لم يحجب في رد ما بقي ولو لم يحجب) لأن المشتري لا يصرفه التبعيض والاستحقاق لا يجمع تمام الصفقة  
 لأن عيبها راسخا لا ينفك عن المالك مطلقا وهو مقيد بما إذا كان بعض القبض أمافله فلأن يرد ما بقي  
 له من الصفقة قبل التمام وأراد ما ثبت العيب لأن التبعيض فيه عيب وقد كان وقت البيع حيث  
 ظهر الاستحقاق بخلاف المكمل وللوروث فمثل العيب والركوب ما في النهاية وبمضى أن يكون  
 الارض كذا في رواجه أن المبيع ان استحق بعضه فإن كان قبل القبض جبر في الشكل وإن كان بعده  
 جبر في القيمة لا في المثل فان قص أحدهما دون الآخر حكمه حكم ما دالم ببعضهما كما في المحيط وفي  
 جامع الفصولين ولو استحق في يد فارد رد أحدهما عيب لا يشترط حصره الفتن الآخر سواء ارد بقضاء  
 أو رضا ويصح الرد ولو لم يكن العيب حاصرا أيضا وكذا لو استحق أحدهما لا يشترط حصره الآخر  
 سواء رد بهما أو ردا اه رد كذا في أصل الاستحقاق بشرى فمضى فاستحق نصفه ورد المشتري ما بقي  
 على الباقي وله أن يرجع على بائنه فنه ونصف قيمة الساء لا به موقوف في الصف ولو استحق نصفه المثل  
 ولو كان الساء في ذلك الصف حاصرا فجع بقيمة الساء أيضا ولو كان الساء في الصف الذي لم يستحق فيه  
 أن يرد الساء ولا يرجع شيء من قيمة الساء بشرى دارا فاستحققت عرضتها وتقص الساء فثالث المشتري  
 أن يبيع ما يرجع على بائنه وقال الله فتمت عليه فالدول لا تمنع بشرى نصفه مشاها فاستحق نصفه قبل  
 التسعة فالمبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد التسعة فالمبيع نصفه الباقي وهو الرابح اه ثم قال بشرى  
 دارا مع سائنه فاستحق الساء قبل قصه فاقا وبغير المشتري أن شاء أحد الارض حصته من الثمن وإن شاء  
 ترك ولو استحق بعد قصه بأحد الارض حصته ولا خيار له والشجر كالسواء ولو استحقها أو قلها ما ظالم  
 قبل القبض أحدهما لجميع الثمن أو ترك ولا بأحد خاصة بخلاف الاستحقاق اه (قوله والآن  
 والركوب والمداواة في العيب) لا به دليل الاستحقاق في ملكه أطلق الركوب وهو مقيد بما إذا ركبها  
 في حاشية المبيع صرح به وكذا المداواة أعني تكون رضا بعيب دواؤه أما إذا دأوى المبيع من عيب  
 قدرى منه السائق وبغير آخر فانه لا يتبع رده كما في الولو الحلية وفي حراة الفقه احتسالا في البائع وكرها  
 لحاشته وقال المشتري لارد هاعليك فالتول للمشتري وقيد بخيار العيب لأن هذه الاشياء لا تسقط خيار  
 الشرط لأن اختيارها كالاختصار وانه لا يستمال فلا يكون مسقطا وقيد هذه الاشياء لا تسقط خيار  
 بعد العلم بالعيب لا يكون رضا استحسانا لأن الناس يتوبون فيه وهو لا يختار هكذا أطلق في المتوسط  
 ودخل عن الشرعي في البراءة أن الصحيح ان الاستحسان رضا للعيب في المرة الثانية لا إذا كان  
 في نوع آخر وفي المعرى الاستحسان من واحدة لا يكون رضا لا إذا كان على كرمس العمد اه (قوله  
 لا الركوب لا في أول رد أو لشراء العلف) أي لا يكون الركوب لهذه الاشياء رضا للعيب أطلقه وهو  
 كذلك في الرد وأما الباقي وشراء العلف فلا بد أن يكون لإبلاغه منه أصو شها وكجزه أول كون العلف

أوكلي أو يورثي استحق بعضه ولا يصرفه بعضه فالمشتري يأخذ الباقي بالاختيار اه وأما الشرح الطحاوي  
 (قوله طاعة وهو كذلك في الرد الخ) قال في الشرح لمالية جعل الركوب للرد غير ما عدا مطلقا والسبق وشراء العلف غير ما عدا مع الصبر  
 لماله الرأى لا يكون الركوب ليسبق الماء وألرد دعا على السابق وألشترى طالع العلف وصاحب العيب وهذا الاستحسان لا به محتاج  
 ولا تنافي ولا يكون دليل الرضا لإدراكه أي حاشية بعضه وقيل تأويله أنه يمكن له بدس الركوب بان كان العلف في عدل واحد ولا تنافي

في عدل واحد أما إذا كان له بد منه فهو رضا كان الهداية وفي جامع الفصولين ادعى عيسى جبار فرجه  
 ليرده ويجوز عن السنة فركه حاتيه الرد اه وفي البراءة لور كلسطرا الى سبيلها أو ليس لسطرا الى  
 قوله اه ورضا وفي فتح القدير بروجه سبها عينا في السعر خصلها فاقو عذر وأشار المؤلف رحمه الله تعالى  
 بالنس وأبو بهامير حاشية الى ان كل تصرف يدل على الرضا بالغيب بعد العلم به بجميع الرد والارض من ذلك  
 البيع والعرض عليه وكذا في العوائد الا في الفراهيم اذا وجدها الساتر بوجاهة عرضها على البيع فانه  
 لا يمنع الرد على المشتري لان ردّها الكو بها خلاف حقه لان حقه في الحياض فلم تدخل الرد في ملكه  
 بخلاف المبيع العيني فانه ملكه فالعرض وصاحبه ولا فرق بين ان يكون البائع في المشتري في المشتري قاله  
 اعرضها على البيع فان لم تشتريه ردّها على أولئك وقيدنا المبيع لانه لو اشترى نوافر عرضها على الحياض  
 لسطرها لا ينعيه أم لا لم يدل حقه في ردّه نيب وكذا العرضها على القوي يتقوم كمال جامع الفصولين  
 وفي البراءة يقولون ان المانع بعد الاطلاع ان ينعى اقل لم يلزم ولا يمكن من الرد قال الشيخ الامام ويدهى  
 أن يقول يدل قوله نعم لان نعم عرض على البيع ولا يفر بملكه وفيه الاستقالة بعد الاطلاع لا يمنع  
 الرد بحرف العرض ومن ذلك الاجارة العرض عليها والقطاعة والدة والارض والكتانة وهذا اذا كان  
 بعد العلم بالغيب فان أسره ثم علم به فله تقبض العذر ويرده خلاف الرهن لانه لا رد له الا بعد الفكاك كذا  
 في جامع الفصولين ومعه ارسال وله القرعة عليها والرفع منها وحله الى الشاة وأشرب الامن وهل يرجع  
 بالمشان قولان وليس نعمه كل ثمر الشجر وعله الفتن والباروارصاع الامة وله المشتري واملا كسب  
 المبيع بعد علمه وضرب العبدان لم يثبت الصبر فيه قال أبو فلان ولا رجوع وليس منه صرف العم  
 ان يقبضه فان لم يقبضه ردّه الرد وكذا اطباء الحار ان لم يقبض واستشكاه في جامع الفصولين يابى يضى  
 أن لا رد له لاجار يادة مفعلة متولة وهي تمنع الرد ولم يفر بها خلافا ولكن يظهر من هذا ان فيها روايتين  
 ومعه كمال البراءة الوطء تكراراً كانت أو نيبا يقبضها أو لا فلا رد ولا رجوع وكذا الوطء اشهوة أو لمساها  
 لكن يرجع بالنقص الان يقبضها الساتع وان وطئها الروح ان ساردها وان تكرار لا يصحى الدارنى  
 اقتداؤها بالاندام ومعه سقى الارض وزاعنوا كسب الكرم والمبيع كلاً أو دعاه بعد الاطلاع مانع من  
 الرد والرجوع وكذا الهبة والاعتاق مطلقة كذا في البراءة وفيها دفع ما في النسخ بعد العلم بالعير رضا  
 وفي الوافعات المحترضا وان لم يعلم العبد الى الموهوب له لاجا أقوى من العرض اه وفيها عرض نصف  
 الطعام على البيع لزمه النصف ويرد النصف كالبيع وجمع غلات الصبيقرضا وكذا تركها لانه يصيب  
 وفي فتح التنبيهنا ان خيار الغيب على التراخي عندما فلا يطل بعد العلم به بالتأخير (قوله ولو لقطع  
 المقصود بسبب عبد الساتع رده واسترد الثمن) يعنى لو اشترى عند افسر عبد الساتع ولم يعلم به وقت  
 الشراء ولا وقت التمس فغلبت يده عبد المشتري له أن يردّه ويأخذ ما دفعه عبد الامام ولا يرجع  
 بما بين قيمته سارقاً الى غير سارق وعلى هذا الخلاف اذا قتل بسبب كان عبد الساتع والحاصل انه عملة  
 الاستحقاق عند موته له العيب عند ما لم ان الموحد وفي هذا الساتع سبب التلحق والقتل وانه لا يباى  
 المالية بعد العقوبة لكه متعيب ويرجع مقدما عند قدر رده وصل كما اذا اشترى حاداً لاحت في يده  
 ما ولادة فانه يرجع بمصل ما بين قيمته ما حاد الى غير حامل وله ان سبب الوحدوبى بد الساتع والوحدوب  
 ينص الى الوحدوب فيكون الوحدوب معصاة الى السبب الساتع وصار كما اقتل المصعوب أو فطن بعد الرد  
 بمائة وحدت بد العاصب ومسئلة الحامل عموعة قيد كونه بسبب عبد الساتع فتطاول لوسرقت عندها  
 فقطع سبها بعد عمرها بالقتال كذا كرا وعنده لا يردّه بدوى رسال الساتع للعيب الحادث ويرجع  
 برجع النسخ وان قوله البائع وثلاثة الارباع لان اليدين الأدمى نصفه وقد بلغت الجبايتين وفي أحدّها

ولو قطع المقصود بسبب  
 عند الساتع رده واسترد  
 النسخ

الطهريّة من ان له أن  
 يرجع بالنقصان (قوله)  
 وكذا الوطء اشهوة (قوله)  
 في البراءة قال القزائى  
 قول السرحسى رحمه الله  
 تعالى التقبيل شهوة يمنع  
 الرد بحول على مانع العلم  
 بالغيب اه وفيها قس  
 هذا وطه للثيب يمنع  
 الرد بالغيب والرجوع  
 بالنقصان وكذا التقبيل  
 والنس شهوة لانه دليل  
 الرضا وسواء كان قس  
 العلم بالغيب أو بعده  
 (قوله) ومسئلة الحامل  
 عموعة) أى على قول

ولو يرى من كل عيب به  
صح وان لم يسم الكحل  
ولا رد لعب

وعنه في فتح العدر  
(قوله ولكن هذا على  
رواية الاستحقاق الخ)  
حوال عن الاسكال مع  
الاجماع فالحق في فتح العدر  
أحب مع الاجماع وان  
في السيرة ادناغ بشرط  
البراء من كل عيب وما  
حدث بعد البيع قبل  
الفحص فصح عند أبي  
يوسف خلافا لمحمد وذكر  
في المسوط في موضع آخر  
لاروايه عن أبي يوسف  
في ادايع على البراءة  
من كل عيب حادث ثم قال  
وقيل ذلك صحيح بسند  
ناقص انه يعم العيب  
وهو العقد مقام العيب  
الموجب للرد وليس لهنا  
فالفرق ان الحادث يدخل  
في العيب او لا  
من شيء لا يشب بمسودا  
وشئت سعاد ما في الفتح  
(قوله وفي البدائع لواع  
على انه يرى الخ) فالحق  
الموسمى على قول محمد كما  
في الشرح وعند أبي يوسف  
فصح لان العيب انما  
يبيع على وجه الاستحقاق  
فهو ملائم للبيع من  
العيب اه وهو بعد قبل  
ظاهر قوله عندنا ما تامة  
ما في شرح النجاشي

الرجوع فصح ولو بدلت اليد ثم قطع في بدلا الرجوع البائع لعيبهم على نفس عيبه كذا  
الاستحقاق وعندهما الرجوع الاحقر على بانه ولا رجوع بانه على بائعه لانه يرد له لعب ولم يفسد المصنف  
فهم علم المشتري لفسده عند البائع وقصد به في الخلق العيب وهو بعد على قوله لان العيب انما  
رصانه ولا يصدق على قوله الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يبيع الرجوع كذا في الظاهر ثم اعلم انه  
لا يرى الاستحقاق في المشتري انه ملك للرجوع الا في ما كان له من عيبه فانه لا يملك العيب من  
الرجوع في اعيان العروق كان منه من جامع التصول وظاهر كلام المصنف انه ليس بمسكوك  
والرجوع بفساد الثمن وليس كذلك بل هو بخلافه اما كذا في حد صف الثمن في يرد له الاستحقاق  
لا العيب كذا في السراج حى لو باع بعد البيع حصة منه رجوع بفساد الثمن عيبه كذا في الاستحقاق  
ولو اضعه للمشتري ثم قبل او قطع بده فانه لا رجوع عيبه في ثمنه لان الاول يرد عيبه لانه عيبه  
بالفحص وانما هو ان الاجماع بان لا يرد له ما حقه في سعة ما في الاول يرد عيبه لانه عيبه  
بالفحص في كفاية الرجوع فبعد ما كحل ان يرد له ما كان له من عيبه عند المشتري انما يرد له ما كان له  
منه لا يقطع حصة منه فبعد رجوع المصنف لا رجوع عيبه الا في ما كان له من عيبه عند المشتري  
لما اخلصه في رجوع البائع السادة العلم به لا يبيع الخمار عيبه خلافا لما قيل كونه قطع عند  
المشتري لانه لو قطع عند البائع ثم ابعه فابعد المشتري به فانه رجوع بالفساد عيبه اما  
وبالبيع لانه لو اشترى من صاحب ماله عند المشتري او عند ابي عبد الله في عيبه عند المشتري مات به  
رجوع بالفساد عيبه ايضا لان المصنف والمشتري عيبا ما كان له من عيبه عند المشتري  
وهو لم يوجد عند البائع ووراء العيب يوجب الخلو الموت غيره فلا بد من احد البائع اعلم ان عيبه وكذا  
لو رجع عنه الكسر ما هو اوقعه لم يرد له الكساح ثم وطش الرجوع لا يرجع بفساد الكسرة  
وان كان ردها فليس كل عند البائع في الكسرة لا يبيع المصنف كذا في فتح العدر وكذا في شرح  
المار من تحت الاداء والقضاء انما يبيع عند المشتري يرد له كان عند البائع فانه رجوع بالفساد  
المورد على حسن (قوله ولو يرى من كل عيب به صح وان لم يسم الكحل ولا رد لعب) لان الخالة  
في الاسقاط لا هي الى المصلحة وان كان في ماله التملك لعدم الحاجة الى السلم فلا يكون بفساده  
ويدخل تحت الاراء الموحود والحادث فليس الفحص في قول الثاني وذكره مع الامام في المسوط  
وشرح النجاشي وفي الخاتمة انه ظاهر مدعيهما وانما لا يدخل في الحادث وهو قول يرد لان البراءة  
بما قول الناب ولا في يوسف ان العيب انما يفسد حقه عن صحة السلامة وذلك البراءة  
من الرجوع والحادث وانما هو انما يرد له من كل عيبه لا يدخل الحادث ولا رد عيبه عند المشتري  
أحد كالحالة من له الحق كقوله لرجل في كذا ولو قال اراك من كل عيبه وما يحدث لم يصح  
اجماعا فاستشكل قول أبي يوسف لانه مع البيع يبيع لا يبيع فكيف يصححه ويدخله في المصنفين  
ولكن هذا على رواية الاستحقاق واما في رواية المسوط فيصح الاشتراط باعتبار ان يسم البائع  
وهو العيب مكان العيب الموجب للرد وفي البدائع لواع على انه يرى من كل عيب عند البائع  
فالباع هذا الشرط فليس عيبا لان الاراء لا تجعل لاصافه وان كل اسقاطا منه يبيع التملك  
ولهذا لا يبيع الرد لا يبيع لاصافه كذا في فكل شرط فاما في افساد البيع اه ولو اخلصها  
في عيبا ما حدث عند البائع او كان عيبه لا أثر له عند أبي يوسف وعند محمد القول بالبائع مع عيبه  
على العلم بانه حادث هذا اذا اطلق اما اذا بصره فمبيد لعب كان عند البائع ثم اخلصها على ما ذكرنا  
فالقول للمشتري كذا في البدائع ولو شرطها من عيب واحد كمنحة فحدث عند المشتري عيبا وموت

فأطلع على آخره فإذا الرجع التصار جعل أبو يوسف الخيار للناصح في التعيين وحده محمد رحمه الله تعالى  
للمشتري ومعه ما ذالم، منها عند البيع بل أراء من شعبة وأوعيب ولو أراء من كل غايه فهي في السرفة  
والا نافي والمجور ولو أراء من كل داء فهو على ما في الماخذ في العادة وما سواه مسمى مرسا وقال أبو  
يوسف يتناول الشكل ولو جعل الثوب يعيبه به أراء من الخروق وتدخل الرفع والرفع ولو أراء من كل سن  
سواء تدخل الحمار وأخضره أو من كل قرح تدخل القروح الباقية كذا في المراح والآخر الذي يرى  
منه ولا تدخل السكي كفي الحامية وفي المحيط أراء من كل عيب يعيبه ذاهوا أو ليرا له عيبها  
لا عيب وكذا لو قال بيده ذاهلي مقطوعة لا يرا بخلاف قطع الاصع وبخلاف ما لا يرى من كل عيب  
به كذا في الوقعات ولو قال أأرى من كل عيب الا انقه يرى من الماخذ ولو قال الا لانا في ذلك الراد نادنا  
لا به لم اشك الا نافي الى العيب ولا وصفه به ولم يكن اعترافا لوجود الا نافي لا لاجال لان هذا الكلام كما يستعمل  
البري عن اناق موجود من العيب يستعمل الذي عن اناق يستعمل في المستقبل ولا يكون مقرا انه  
أناق لا لاجال بالشك فلا يشتحق الرد بذلك اهـ ولو قال أنت ترى من كل شيء حتى قلبك دخل العيب  
هو المختار دون الدرك وفي الصعري المشتري الاول اذا أبرأته عن العيب بعد ما طلع الثاني عليه  
صحيح ولا يرد على بانه اذا رد عليه وفي الحامية اذا باع حاربه وقارأ أأرى من كل عيب سواه ويرى من  
كل عيب ما لو قال أأرى مسالا يرا عن شيء من العيوب ولو قال أأراك عن كل عيب ولم يقل سواه فده  
برأه عن كل عيب اهـ وفيها ما عيشا على أنه يرى من كل عيب لا يكون اقرارا للعيب ولو شرط البراءة  
عن عيب واحد أو عيبين كان ذلك اقرارا بذلك العيب بانه اذا باع عيبين على أنه يرى من كل عيب  
بهذا العيب فله به وسأله ما الى المشتري فاستحق أحدهما ووجد المشتري الآخر عيبا لزمه العيب بعينه  
من الثمن فيقدم الثمن على العيبين وهما جميعان لا عيب بهما فاذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري  
على الناصح بحصة المستحق من الثمن ولو باع عيبين بثمن واحد على أنه يرى من عيب واحد بهما ثم  
استحق أحدهما ووجد ثلثي يرى عن عيب واحد عيبا فانه يتقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق  
جميعا وعلى قيمة الآخر به عيب واحد فاذا عرفت حصة المستحق رجع المشتري على الناصح بذلك اهـ  
ما في الخالية ولو يذكر المصنف رحمه الله تعالى الله عن العيب كالم يذكر الكسفة به وقسمها طرهما  
ولا بأس بذلك كرها ما تنافيا للعادة أما الاول فقدمنا به ان كل الدافع الناصح للبيع للمشتري كان حائرا احاطا  
من الثمن وان كان المشتري ليأخذه الناصح لا في وجه القدر ولو اطلعا على أن يحط كل عشرة ويأخذ  
الاجنبي حاروا ما لم يطلو ورضي الاجنبي حاروا حارط المشتري دون الناصح ولو قصر المشتري الثوب فاذا  
هو مشقوق وقال المشتري لا أدري تحرق عند العمار أو عند الناصح فاطلحو على أن يقبله المشتري  
ويرد عليه الثمن ودرهما الناصح ودرهما حاروا وكذا الواسط لعلنا على أن يقبله الناصح ويرد له الثمن ودرهما  
وبترك المشتري درهمين له ما قبل هذا عاقل وتأويله ان يضم الثمن أو لا للمشتري ثم يردع المشتري ذلك للناصح  
اهـ وفي الصعري ادعى عياض بارية فانكر فاطلحا على مال على ان يرى المشتري البايع عن ذلك  
العيب ثم طهرانه لم يكن بهما العيب أو كان بهما لكن رتب وبحث كان البايع أن يرجع على المشتري  
ويأخذ ما أدى من الدرك وفي الفتيحة المشتري له الصلح عن العيب ثم زال العيب يرد المشتري الثاني  
ليس للبايع أن يرجع على مشتريه ببدل الصلح ان زال بمخالفة المشتري الاول والا فلا اهـ وفيها المشتري  
حار أو يرد به عيبا فذهب ان رد الوصلح يسقط ما يرد وأحد ثم وحده عيبا آخر فذهب انه أن يرجع  
الذي رد وقل يرجع ثقتان العيب اهـ والى ما ظهر ان خيار العيب يسقط ما لم يرد وقت البيع أو وقت  
القبض والرضا به وهما واشترط البراءة من كل عيب أو الصلح على شيء وفي جامع العيوب لو اشتراه

(قوله يدخل العيب دون  
الدرك) لان العيب حق له  
قبل للحداد والدرك لا كذا  
في الصغيرة

على ان عيبه حادث يظهره قدم لا يردّه أو الاقرار بان لا عيب به اداعيه قال في الصغرى اذ اقبل  
 المشتري ليس به عيب لا يكون اقرارا بانتفاء العيوب حتى لو وجد به عيبا كان له ان يردّه ولو عين  
 وقال ليس بان كان اقرارا بانتفاء الاناق وكذا الوشهء وان اداعى بشرط ان يردّه من كل عيب لا يكون  
 اقرارا من التهمة لا عيب حتى لو استراه الشاهد فوجد به عيبا كان له ان يردّه وكذا الوشهء وان اداعى  
 على انه يرى من الاناق ثم اشتراه الشاهد فوجد به عيبا كان له ان يردّه ولو على انه يرى من الاناق فليس للشاهد  
 رده مائة اه وفي الولو الخيبة الواقعة اذ امر وحت المشتري على ان يرضى العيب صح وكان اقرارا لها  
 بالعيب وكذا النافع اذا اشترى به ما رضى العيب كان اقرارا به بحلاب الخلع عه لا يكون اقرارا به  
 وأما ما به في البراءة اشترى عدل او ضمن له رجل عيبه فاطلع على عيبه فرده لا ضمان عليه عند  
 الامام لا به ضمان الهبة وعلى قول الثاني يضمن لانه ضمان العيوب وان ضمن السرقة أو الحرب أو  
 الخون أو العيب فوجده كذلك ضمن الثمن للمشتري وان مات عدله قبل الرد قصص على النافع ما تضمن  
 ورجع به على الصامن ولو ضمن له حصص ما عده من العيوب من الثمن فهو حائر عند الامام فان رده  
 المشتري رجع بكل الثمن على الصامن وان لم يردّه وقصص النقص على النافع رجع على الصامن كما يرجع  
 على النافع وعن الثاني فالرجل للمشتري صحت له عيبه فكان أعمى فرده لم يرجع على الصامن شي  
 ولو قال ان كان أعمى وعلى حصة العيب من الثمن فرده ضمن حصة العيب ولو وجد به عيبا فقال رجل  
 للمشتري صحت لك هذا العيب فالصامن باطل اه والله أعلم

باب البيع العاصد

أشركوه عقد افعال الدين كأي فتح القدير وصرح الولو الخيبة رجحه الله تعالى من الفصل السابع ما به  
 معصية يحصر فيها وبأن في باب الزمان كل عقد فاسد فهو راء والفاصله معصية لغوى واصطلاحى  
 فالاول فساد كفسد وعنه وكرم فساد او فساد ما صلح فهو فاسد وفاسد من فسادى ولم يسمع انعقد  
 والفساد أحد المال طما والحدس والمفسدة صلاصحة وفسدة ففساد أو فساد وتفساد او فسادوا أربابهم  
 واستعد صلاصحة كذا في القاموس وفي المصباح واعلم ان الفساد الى الحيوان أسرع منه الى السات  
 وإلى النبات أسرع منه الى الحداد لان الرطوبة في الحيوان أكثر من الرطوبة في النبات وقد يعرض  
 للطبيعة عارض فتعثر الحرارة تسببه عن حرارتها في الحماوى الطبيعية النافعة لغوارص العلوية  
 فتكون العلوية بالحيوان أشد تنفعا منها بالنبات فيسرع اليه الفساد فبهذه هي الحكمة في قول الفقهاء  
 يقدم القاضي ما يتسارع اليه الفساد فينبغي الحيوان ويعتدى بالهجرة والتعصب والمفسدة خلاف  
 للصحة وجميعها المفاصل اه وحاصله انه ما يعبر وصفه ويمكن الانتفاع به على السبابة يقال فساد اللحم  
 اذا ما تن مع فناء الانتفاع به وأما الثاني قالوا هو ما كل مشروع أو ما صلح لا يوصفه ولا ينجي مناسفته لغوى  
 اللغوى ومن ادهم من مشروعية أصله كونه لا متقوما لا حواره ومحتة فان كونه فاسدا يجمع محتة ولقد  
 نسمع في السبابة حيث عرفه بانما لا يصح وصفه فانه يفيد انه يصح أصلا ولا يصح للمفسد وانما أطلقوا  
 المشروعية على الأصل نظرا الى انه لو حلى عن الوصف لكان مشروعا والانع انصافا لوصف المسمى  
 عنه لا يبق مشروع أصلا ولما زاد الفساد ما يعم الباطل لاسم يذكرون في هذا الباب ما يعم الباطل  
 أيضا فالمراد به ما لم يكن مشروعا لوصفه أعم من أن يكون مشروعا أصله أولا والى باب اللغوى  
 عه ثلاثة فاسد وباطل ومكر وتحريرا فالفاصله بينه وأما الباطل فله معصية لغوى واصطلاحى  
 فالاول يقال بطل الشيء بطل بطل لا يطلو ولا بطل لانهم الاوائل فسادا وسقط حكمه فهو باطل والجمع  
 بواطل أو باطيل على غير قياس كذا في المصباح ويقال للحجم اذا صار بحيث لا يتسع به للدود والفسر

باب البيع العاصد  
 قوله أو الاقرار بان لا عيب  
 به الخ عطف على قوله  
 العالم به وقت البيع  
 باب البيع العاصد

فعل واذا أنت قد كافي فتح التدبير وأما الثاني فهو ما لا يكون مشروعاً لا بأصله ولا بوصفه وحكمه  
 عدم إفادة الحكم وهو الملك نفسه أولاً وفيه مناسطة للمعنى اللغوي لانه بمعنى ما سقط حكمه وحكم القاسد  
 ما لا يعيده محرره بل بالقص وأما المكروه فهو ولعله خلاف المحبوب واصطلاحاً ما هو عليه المحاور  
 كالبيع عند أدان الجمعة نهى عنه لإصلاة وعرفه في الساية عما كان مشروعاً بأصله ووصفه لكن هو  
 عنه المحاور اهـ ويمكن ادخاله تحت القاسد أيضاً على إرادة الاعم وهو ما هو عليه فيشمل الثلاثة  
 والفساد بالمعنى الاعم يشتمل أسبابها الخلل في المصلحة الى المارعة في البيع أو الخس ومنها الخسر عن  
 التسليم الانصرار ومنها العجز ومنها شرط خارج عن الشرع ومنها عدم المصلحة أو التقوم ومنها  
 عدم الوحد ومنها عدم القدرة على التسليم وأما البيع الخائر الذي لا هو فيه فثلاثة ما قد لا روم  
 ووافد ليس بلاروم وموقوف فالأول ما كان مشروعاً بأصله ووصفه ولم يتعلق به حق العير ولا خيار  
 فيه والثاني ما لم يتعلق به حق العير وفيه خيار والموقوف ما تعلق به حق العير وهو ما ملك العير  
 أو حق البيع لعير المالك وحصره في الخلاصة في خمسة عشر بيع العمد والصبي المحجورين وموقوف  
 على إحارة المولى والأنسأ والوصى وبيع عير الرشيد وموقوف على إحارة القاصي وبيع المراهون  
 والمستأجر وما في مارة العير وموقوف على إحارة المرتين والمستأجر والمرارح وبيع النافع المبيع  
 بعد القبض من غير المشتري وموقوف على إحارة المشتري وقبل القبض في المقول لا يعقد أصلاً  
 وبيع المرتد عند الامام والبيع رقبه عما عدا فلان والمشتري لا يعلم وموقوف على العلم في المجلس  
 وبيع فيه خيار المجلس ومثل ما يبيع الناس ومثل ما أحسنه فلان وبيع المالك المعصوم وموقوف  
 على إقرار القاسد أو الرهان بعد إكراهه وبيع مال العير اهـ ويمكن أن يراد البيع المشروط فيه  
 الخياراً كثر من ثلاثة أيام فان الصحيح انه موقوف فان أسقطه قبل دخول الرابع حار والافسد  
 كما تقدم في انه لا يقال اعلم يد كره للاختلاف لا نأقول لم يقتصر على التعلق عليه فان في بيع  
 المراهون والمستأجر خلافاً ويستثنى في مارة العير ما إذا ما عاها مالها والدر من قبله قبل  
 القائه فانه ما قد كافي البراية السابع عشر من الموقوف الوكيل بشرائه عندا اشتري بصفه  
 فانه موقوف فان اشترى الباقي قبل الخصومة بعد على الموكل كافي المجمع وعيره الثامن عشر على  
 قوله الوكيل ابيع العمد اذ انا بصفه هو موقوف على بيع الباقي قبل الخصومة وعند الامام ما قد  
 كافي المجمع التاسع عشر ببيع بصفه من مشترك ماخلط والاحلاط وموقوف على إحارة شركه  
 كاد كره في الشركة العشرون ببيع ما في تسليعه ضرر موقوف على تسليمه في المجلس كافي البراية  
 الحادي والعشرون ببيع المريض عيماً من أعيان ماله لبعض ورثته وموقوف على إحارة الباقي ولو كان  
 يمثل القيمة عنده الثاني والعشرون ببيع السيد عنده المأدود المديون موقوف على إحارة  
 العراء الثالث والعشرون ببيع الوارث الشركة المستعرقه موقوف على إحارة العراء ذكره  
 الر يابى عند قوله وصح عتق مشترك من عاصه بإجارة بعه الرابع والعشرون الوكيل اذا وكل ملاذن  
 وتعميم فعقد الثاني توقف على إحارة الأول كافي المجمع الخامس والعشرون أحد الوكيلين اذ انا ب  
 بحصة صاحبه توقف على إحارته فان أجاره جار بخلاف ما إذا كان غائباً فانه لا يبعد ما حارته كما  
 ذكره الر يابى في الوكالة السادس والعشرون ببيع المولى كساب عنده المديون بعد الحجر عليه  
 موقوف على إحارة العراء كافي جامع الفصولين السابع والعشرون أحد الوصيين اذ انا ب بحصة  
 الآخر الثامن والعشرون أحد الباطرين اذ انا ب غلة الوقف بحصة الآخر توقف فيها على إحارة الآخر  
 أحد من الوكيلين ولم أرهما الآن صريحاً التاسع والعشرون ببيع لثقتوه كبيع الصبي العاقل





وفي البراري بيع متروكة التسمية عمداً من كافر لا يجوز له أن يطلع فشمع ما إذا كانت المينة مبيعا  
 أو غنائم قال في القاموس أصله دى شيتيه دميان ودمان وجمعه دما ودى وقطعته دمة وهي لغة في  
 الدم وقد دى كرمى دما وأدميته ودميته وهو دامي ٥١ وأراد بالدم الدم المسموح أن يباع السكدة  
 والعامال فإنه جائز وأراد بالمينة ما سوى السمك والحراد وأشار إلى منع ما ليس بمال كبيع العذرة الخالصة  
 ويجوز بيع السرقين والبحر والانتفاع به والوقود به كذا في السراج الوهاج (قوله والحرير والحرير)  
 أي في حق المسلم للشيء عن يمينه ما وفر منه ما صرح في الهداية بالصادق فيه الوجود حقيقة البيع وهو  
 مبادله المال بالمال فإنه مال عند البعض ومما داه ما إذا كانا يمينين فهو بلا مرض بيع مقايضة أم لا إذا  
 فو بلا نذرهم أو أنه ما يبره بالبيع باطل حتى لو بيع أحدهما فقد قصصه النافع واعتقه مدعته ولو  
 استحقه مستحق واشترى خصمه له بخلاف بيعه مائة إذا اعتقه لم يفسد وإذا استحق فليس يخصص  
 كذا في النهاية والفرق أن الحر مال في الجلالة شرعاً ثم أمر بأهانتها في شرع آخر بطريق التسليم وفي تليتها  
 بالعدة مقصوداً أعزله بخلاف عمله عما اعتدى بيع المقايضة الحر غنائم العرض مبيعا والعكس وإن  
 كان ممكناً لكن ترجح هذا الاعتبار لما يضمن الاحتياط للقرب من تصحيح نص صرف الغلاء المكافئ  
 بل يرقى الإعرار العرض واعتبر ما ذكره لاعتزال الثوب لا الثوب للخنزير فوجت قبة العرض لا لاجر  
 ولا فرق بين دخول النافع على الثوب أو الجرى على الثوب وهو البيع كذا في فتح القدر والخامس أن  
 يبيع نفس الحر باطل مطلقاً وأما الكلام فيما قبله فإن ديا كان باطلاً أيضاً وإن عرضاً كان فاسداً  
 وجعل المينة كالجرى رواية وكاليتي في أخرى وفي القاموس الحر ما أسكر من عصير العنب أو عام كالجرة  
 وقد تكرر العموم أصبح لاسم من ماله مديدة جرع وبما كان شرابهم والسر والتمر اه قيد  
 بالجرى لأن بيع ما سواهما من الأثربة الحرة كالسكر وبيع الر يبيع المصفاة ترعده حلالهما كذا  
 في التلخيص وقيد بالسل لا لأن أصل التسمية ما يجمعون من يبيعهم استلقوا فقال بعضهم يباح الانتفاع بهما  
 ثم شرعاً كأكل والشاة فكان مالا في حقهم وقال بعضهم هما حرمان عليهما لأن الكفار يحاطون  
 بالحرمان وهو الصحيح من مذهب أصحابنا ولكن لا يجمعون من يبيعهما لأنهم يقتدون بالحل والتمويل  
 وقد أمر ما يتركهم وما يديسون كذا في البدائع وأشار المؤلف إلى أن القدمين إذا تبايعا جازاً أو خيراً براء  
 ثم أسداً وأسلم أحدهما فسل القبس فإن البيع يفسح لأن التسليم والنقص حرام كالبيع بخلاف  
 ما إذا كان الإسلام بعد القبض لأن الموجود والدرهم وهو لا يباع ولو أقرض الذي حرام من دمي ثم أسلم  
 أحدهما فإن أسلم المقرض سقطت الجرة لأن إسلامه ما من من قصده ولا شيء له من قيمته على المقرض  
 لأن الجزة جاء من قبله وإن أسلم المقرض فبيعته وإثبات رواية كذا في أخرى وهو قول محمد بن  
 قيس كذا في البدائع وفيه الجواز والحرير لأن بيع آلات اللهو كالبرط والطل والمرار والدف صحيح  
 مكرره عند الأمام وقال لا يبعد فيها والصحيح قوله فلا تنفع ما شرعاً من ربحه آخر وعلى هذا  
 الاختلاف يبيع الرد والشرع وعلى هذا الاختلاف الضمان على من أطلعها فعنده يضمن وعده مالا  
 كذا في البدائع ولكن الفتوى في الضمان على قولها كالمسألة في في العصب ومعه ما إذا كسرها عبر  
 القاضي والمختصب أما ما دنا من اتفاقه قد كرى أول سير القيمة الفرق بين المتقوم والمعصوم اه  
 (قوله والحرير والدرهم وأم الولد والمكاتب) أي يبيع هؤلاء غير جائز أي غير مبيد ما لم يحرر فعدم  
 المولية وأما الدرهم وأم الولد فقد صرح في الهداية بطلان بيعه ما قبل لأن استحقاق العتق قد نلت لام  
 بالولد لقوله عليه السلام أعتقه وأولدها وبسبب الحرية تعتق حتى في المدعى في الحال بل لا يزال الأهلية بعد  
 الموت والمكاتب استحق العتق بعد على نفسه لا زمة في حق المولى ولو ثبت الملك بالبيع لطل ذلك

والحرير والحر والحر والمدر  
 وأم الولد والمكاتب

(قوله وفي البراري بيع  
 متروكة التسمية عمداً من  
 كافر لا يجوز) قال في الهر  
 ومتروكة التسمية عامداً  
 كذا في مات حنف أنه  
 حتى يسرى المصاد إلى  
 ما صم إليه وكان يدي  
 أن لا يسرى لأنه عتقه  
 فيه كذا في فيعتد فيه  
 البيع بالنقص وأجاب في  
 الكافي بأن حرمته مخصوص  
 عليها فلا يعتد بحاله  
 ولا ينعقد بالعصاء ومن هنا  
 قال البراري يبيع متروكة  
 التسمية عابداً من كافر  
 لا يجوز ورويه كلام سيأتي  
 في القضاة أن شاء الله تعالى

كله فلا يجوز ولو رضى المكاتب البيع فيه رواه ابن الاثير والحواري والدارقطني ودون المصنفين  
فانه يجوز دفعه اه ولو بيع المكاتب بغير رضاه فأسارى بيعه لا ينفذ في الصحيح من الروايات وعامة عامة  
المصنفين كذا في الخاتمة وأورد عليه ان البيع فهم لو كان باطلا لسرى المظان الى المصنوع الى واحد  
وسا في انه لو جمع بين من ومدرأ وأم ولد وماعنه اقصاه فانه يجوز في العن ولو كانوا كالحريم غير مأموم  
أصيبانه خصوص خازن يكون بعض افراد الباطل لضعفه لا يسرى حكمه الى مأمومه وفي بعض  
عبارات المشايخ ان معهم فاسد بذل من جهة المصنوع وأورد عليه بأنه لو كان فاسد الملك كوالد المصنوع  
ولم يكن كونه افعالا وآدم مائة خصوص من هو من قبل الفاسد الذي لا يملكه والخاص اهتم بغيره  
على اهتم بالملكون به وعلى عدم المظان في المصنوع الوهم حتى ان معهم باطل أو فاسد ولو لم يندس  
الخصيص لكل منهما وعصم كذا في الهداية أولى وقائده القولين فيما فاهم فاسط على مائ  
الهداية ولا يملك المصنوع فاسد على قول القدرى والإصحاق فذلك من هذا ما فاده كذا في السراجين  
في هذا المثل وفي اصحاب الاصلاح ان بيع الثلاثة ماعل موقوف بغير حائز الرضا في المكاتب والقضاء  
في الاخرين اقسام المآله اه وهو صنف لانه لا ينفذ في المكاتب من الرضا فاسد البيع على الصحيح  
وماذا القضاء ببيع أم الولد ضعف في قضاء الترابه الاظهر عدم القادو صحيح في بيع العبد والقداد  
بمضاء القاضى وبيع بعض العن كالحريم والولد كقولهم كذا في أم الولد والمكاتب كقوله لا يحول الولد  
في السكنه كذا في السراج الوهاج (قوله) فلو هلكوا عند المشتري لم يضمن (لظان) البيع فكان  
أمانه لكونه مضمونا من صاحبه وهو رواية عن الامام واحسانها اجماعا فطوى واحسان من  
الاثمة السرخسى وغيره الصمان بالمثل أو بامعة وقيل الاول قوله والثاني قوله فلو هلك كذا في بيع العبد  
وفي القية وفي السراية يضمن لكونه قصده لنفسه فبانه العصب وهو الذي يجمع اه وقد كرى أول  
سرا التمة مسئلة مع اخرى في شه أو مائة هل هو باطل أو فاسد أطلقه فشميل جميع ما تقدم ولكن  
ادامان المدر وأم الولد عند المشتري فيه اختلاف فعال الامام لاصحان والاعلنه فيمته ما هو رواية  
عه لانه مضمون عهده البيع فيكون مضمونا عليه كذا في الاموال وهذا لان المدر وأم الولد مدران  
في البيع حتى يملك ما يضمن اليهما في البيع بخلاف المكاتب فانه في يده يضمنه فلا يضمن في حقه البعض  
وهو الصمان به وله ان حقه البيع اعان الحق في حقه في محل مسئلة الخيفة وهما لا يمتلان حقه  
البيع فصارا كالمكاتب وليس دحو لهما في البيع في حق أنفسهما واما ذلك لثبت حكم البيع فيما يضمن  
الهما فصار كالمكاتب لا يدخل في حكم عهده ما مراده وانما يثبت حكم الدحول فيما يضمنه الله كذا  
هذا كذا في الهداية وظاهره انه لاصحان ان هلك المكاتب في يده المشتري ما فاهو له يشترط كذا في  
العنه وفي المراجع ان الرواية عنه كقولها انما هي في المدر وأم أم الولد فمضمونه عهده ما فاهو  
الروايات وفي شرح الجامع الصغير لقاضيها ومن شأنا يحجوا هذه الرواية وقد سما في الفتاوى  
قمة المدر فمضمونه لو كان فاهو به يعني وان فمهم أم الولد ثلث فيمته فاهو فاهو احبب الى مؤلفه  
ما عتار للمصنوع اليهما فلا يرضى على ماد كرى وفي السراج الوهاج هذا ان فيمته المدر ثلثا فمهمه فاهو  
على الاصح وعليه القوي رماذ كرماء من الافتاء بالصحة قول في الفتاوى الصغيرى وصرح به  
في السانه وفتح القدرى هاهنا ان أم الولد تحالف المدر في ثلثة عشر حكما لا يضمن ما عصب ولا لا الاعاض  
ولا ماله ولا يسمى لعريم ونعت من جمع المال واذا استولد أم ولده لم يشترط كذا في ثلث نصف بشر يملكه  
وفيتمها الثلث ولا يبعد القضاء بخوار معها وعليه العدة موت السيد واعتاقه ويثبت نسب ولدها  
لدرعوه ولا يصح بذورها وضع اسيلاد المدر ولا يملك الحر في بيع أم ولده ويملك سبع مدره

فلهذا وكذا عند المشتري  
لم يضمن

(قوله) فصار كالمكاتب (المشترى)  
قال في اعتيج فصار كالمكاتب  
المشترى لا يدخل في حكم  
عنده ما مراده ويدخل  
ادامان المانع اليه مال عهده  
وما عهده لصفه واحده  
حاشي يجوز البيع في  
المصنوع ما عهده من الثمن  
المسعى على الاصح وان  
كان وقيل لا يصح أصلا  
في شيء اه قلت فلهذا  
هذه المسئلة فاه مع كثير  
في نحو المال المشترك بين  
رجلين مثله كذا في أودار  
فان أحدهما يبيع الكل  
لسر مئة صفقة واحده  
وقد بحث عنها كثيرا  
حتى وحدتهاها

(قوله بن النمر) أبون التمر جمع فيه والخرن الفهم بخر مقصور يتوصافه واحترن اتخذ بن قداموس (قوله وقد سئلت حين تأليف كتاب البيوع الخ) قال أبو الهيثم وأبو النضر بن نصر ركا صغيرة كثيرة. لم يهدة تجمع فيها إلا سمك هل تجوز أجازوا الصيد السمك منها نقل في البحر عن الإيضاح عدم حوارهم ونقل أولاه عن أبي يوسف في كتاب الخراج (٧٣) عن أبي الراد قال كتبت إلى عمر بن الخطاب الخ وما في الإيضاح

الخطاب الخ وما في الإيضاح بالواعد الفقهية أتيقن اه قال الرمي أقول والذي علم مما تقدم عدم حوار البيوع منطلقا سواء كان في بحر أو بر أو أخته وهو مطلقا في أهم من أن يكون في أرض يات المال أو أرض الوقف وما تقدم عن كتاب الخراج لا في يوسف غير بعيد أيضا عن القواعد ومردعه إلى الحارة موضع مخصوص لمهنة معلومة هي الاصطياد وما حدثت به أوجهية

والسمك قبل الصيد والطيور في الهواء

عن حماد مشكل فإنه بيع السمك قبل الصيد ويجاب بأنه في إجماع هيئت لذلك وكان السمك فيها مقدور التسليم فتأمل واعتنى بهذا التحرير فإن المسئلة كثيرة الوقوع فيكثر السؤال عنها (قوله وهو الظاهر) أي ظاهر الرواية كإلى الشرع لا يئنه وعبراه إلى الرهان (قوله ان كان داحيا) قال الرمي الداحس المربي في البيت (قوله يار بعمها) قال في الفتح لأن المعلوم عادة

دسح استيلاء جارية ولده ولا يصح تبديرها كذا في التفتيح (قوله والسمك قبل الصيد) أي لم يحرر بعد لكونه نافع مالا يملكه فيكون ماطلا مطلقه فشمهل ماذا كان في حطارة انما كان لا يؤخذ الا بصيد لكونه غير مقدور التسليم فيكون فاسدا أو معناه اذا أخذه ثم ألقاه فيها ولو كان يؤخذ بعير حية حار الا اذا احتضمت فيها فاسدها ولم يسله الله لم يملك للملك وروى الإمام أحمد مرورا لا تشتروا السمك في الماء فإنه عرور والحاصل ان عدم حواره قبل أخذه لعدم ملكه فان أخذه ثم ألقاه في حطارة كبيرة فقدم حوار له وغيره مقدور التسليم فان سله بعد ذلك فمكروا ويتبين في بيع الآتي اداسله وان كانت صغيرة تجار وله خيار الرقبة بعد السلم ولا اعتبار برؤيته في الماء واداد حل السمك الخطيرة واحتياله ملكه وكان له يعمه على الصيد وقيل لا مطلقا لعدم الاضرار والخلاف فيما دارم به به الله فان هياها ملكا اجتماعا فان احتضمت بعير صعه لم يملكه سواء أمكه أحد من غير حيله ولا وفي القاموس الخطيرة من بن النمر والميط بالتي خشاوة صما اه وفسرها في السابقنا طوص والبركة أطلقه فشمهل ماذا ماعه في نهر أو بحر أو أخته وقد صرح الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج معناه اذا كان في الآحام وإنه اذا كان في حطارة يئمن غير أن يصاد ولا يأس بيعه اه والاحكام الشجر للثمن والجمع أحسن مثل قضية وقصب والآجام جمع الجمع كذا في الفصح وفي فتح القدر فرغ من مسائل الويتة دمر حذرة ووقع فيها صيد فان كان أخذها بالصيد ملكه وليس لأحد أخذه وان لم يخذله فهو لمن أخذه نصب الشكة فتعلق بها صيد ملكه فان كان نصبه اليجمع فمما مل فاعلى بها لملكه وهو لمن يأخذه إلا أن يأخذه فيحوز ويشتهل اداهيا يحزره لوقوع الشار فيه ملك ما تبع فيه ولو وقع في حجره ولم يكن هياها لتلك ولو احدث أن يسبق ويأخذ ما لم يكف حجره عليه وكذا من هياها ما لم يسرق إلى آخره وسأ في في باب سمر هات البيوع ان شاء الله تعالى وقد سئلت حين تأليف كتاب البيوع من هذا الشرح في سنة ثمان وستين وسعما به عن البحيرة بباحية كرم الشمس الحاربية وقد الحالى اليوسى أيجوز أجازتها من الباطن في صسط اذا السمك منها وقت ما عسى من الكتب فلم أرها الا في كتاب الخراج لا في يوسف قال وحده ما عداه بن علي عن اسحق بن عداثة عن أبي الراد قال كتبت إلى عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه في بحيرة يجمع فيها السمك لرضى العراق أن يؤاخرها فكتب أن اعدوا فال وحدهما بوجهية عن حماد قال طابت إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن فكتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الآحام فكتب إليه حماد لا مان به وسماه الخبص اه فعلى هذا لا يجوز بيع السمك في الآحام الا اذا كان في أرض يات المال ويأخذ به أرض الوقف لكن بعد مدة رأيت في الإيضاح عدم حوار أجازته (قوله والتبدي في الهواء) أي لا يجوز لانه غير مملوك قبل الاخذ فيكون ماطلا وكذا لو ماعه بعد إرساله من يده لأنه غير مقدور التسليم فيكون فاسدا ولو سله بعد لا يعود إلى الحوار عنده شاخ يبيع وعلى قول الكرخى يعود وكذا عن الطحاوى أطلقه فشمهل ماذا حصل الطير ميعا أو غما وشمهل ماذا كان من عادته أنه يذهب ويحى وهو الظاهر وفي فتاوى قاضيخان وان باع طيراه يطير ان كان داحيا يعود إلى بيته وقدر على أخذه فلا يملكه حاز بيعة والا فلا وقول صاحب المداينة والجمام اذا علم عودها أو مكن تسليمها أجاز بيعها الا ما مقدور التسليم لواقعه وصرح به في البحيرة

(١٠) - (الحر الرائق) - (سادس) كذا وقع ونحوه كونه لا يعود أو عروص عدم عودها لا يبيع - حوار البيوع كنحوه هلاك المبيع قبل التقص ثم اداعرض الملاك انصح كذا هناك اداعرض وقوع عدم المتادم عودها قبل التقص انصح اه قال في النهر وأقول فيه بطلان من شرط محنة البيوع المقدرة على التسليم عقبه ولم يجز بيع الآتي اه وتعبه بعض العلماء بان ماداعاه من

معر بالي السقي وفي المزارع اعم فرساق حصرة فقال النافع سلمه اليك ففتح المستري ذهب العرس  
 وان مكته احد يد منه من عرسه وكن سلبا والاولا لانه لو لم يد له لا تكفه احد اه وفي القوموس  
 الخارج طائر وقد مع على الواح والجمع طور واطار واطران يحركه كثر كدى الخساح في الهواء  
 عساه اه والا كبره والاثبت وقد يد كركه كدى المصباح والموايد ودود السحر من السماء  
 والارض والجمع قومه والخواه اهل السقي الخالي واطوى مقصور اميل الدمس واسرارها نحو السقي  
 ثم اسمع على مثل مدموم صال مع هوا وهو من اهل الاوهه كدى المصباح (قوله) والجل  
 والساح (أى) لا ضرر بهما والجل يكون المم الحبيب والساح في السطح والسبع مبعاطل السبي  
 الذي صلى الله عليه وسلم عن سبع الحبل وسهل الحبل وقاسمه من العرور وفي مصنف عبد الرزاق  
 عن السامري الماصح وحبل الحبل لقاصمى جمع مضمونه مائ أصلا الامل والملاصع جمع ملعوع  
 مائ ملعوعها وقيل لعكس وحبل الحبل ولد ولد النافه وفي السابح الحبل بفتح السين الموحده طلق  
 ورادته المصنوع ورادته الامم كقائل الجمل أيضا وأما دخول ماء الهن في الحبل فاعلم ان لا يعرف  
 ما لا يورثه ولا يورثه السحرة ولا ان يكون جمع حله في الحكم امرأة حله من سقوة حله  
 وروى بعض النعماء حبل سكر المم ولم يست اه وفي ملخص النعماء بفتح الخاء والياء وقد سكن  
 تناسخ السباح وهو دم التراب والساح وفي السراج الواح لا يحور سبع الخجل وحده دون الام ولا لام  
 دونه ولو باع الخجل ولو لبس ل لا يعرف ولا يحور ركبا لا يحور منه وان سلم الى الموهوب لمع الام  
 ولا يحور كسائه ولو باع الامعه ولا لكسائه عليه ولو روح عله فالعصية ماله وبفتح ميم السلي  
 ولو باع من مصاص عليه فالصالح صحبح سقط العنصا والدمية فاستد ويكون لولي على العاقل  
 الله وان اعنى الجمل ان حادته بعد العن لاول من سده أشهر عني وان كانت له أسير  
 فصاعد لا يحور الوصيه اه وليس له لاول من سقة أشهر من وصا وصيه ولو حادها على مائ ملع  
 حار بها وان ملع بها محار والروح اولاد الحادته لاول من سده أشهر وان حادته له أشهر  
 لا سئل له عليها ولكن سطران قال حادها على مائ ملع حادها من ولد رجع عليها المهر وان لم تقبل  
 من ولد لافتي عليها ولو باع شاة على اسمها لم يحول الجمل محمول ولو أسير حار به على اسمها لم  
 ان قصده السري من اسم حار وان فاعله على وجه السرط لم يحور منهم من قال نعمت الخوارى الوحيين  
 اذا شرط اسمها لم حار بها أو بعلام أو بحدى أو بعتا وأما المهر مسر الجمل حار اه وقد كسا  
 في المواثيق ماله ما لا يحور وان اراده لاجمل وما يحور دون أمه فليراجع (قوله) والابن في الصرع  
 أى لا يحور منه العرور فمساها مصباح ولا بد من ربح في كفيه الخلبور مما زاد فمساها المصباح مضره  
 وفي المصباح الصرع ليدان الثلب كاشدى المرأة والجمع صروع مثل فاس وفلوس (قوله) والواو  
 في الصدف للعرور وهو محمول لا يعلو وجوده ولا قدره ولا يمكن تسليمه الا للصرور وهو كسر الصدف  
 وعن أنى يوصف الخوار لان الصدف لا يتبع به الا بالسكر ولا يصد من رايده لا يواضع راب  
 الذهب والخوب في علفها طاركو ومما علموه ويعلم بالعص وفي السراج اوهاج لو أسيرى دحاه  
 فوحدى عليها لؤلؤه فسمى الساج ولو باع كرش شاة لم توجه لم سلع حار واسرارها على الساج والشري  
 بالحار اذ لراة واللؤلؤ الدر واحد منها كدى القمار من والصدف محر كعشاء الدر الواحد منها  
 والجمع أصداف مائة صا (قوله) والصوف على طهر العرم لانه من أوصاف الخوان ولا يثبت  
 من أصله فحطه المسح بغير محارف العوائم لها من أدام أعلى وخلاف القصل لا يمكن فله  
 واشتغل في صوف متعين وفي السراج في موضع املع وقد صرح أنه عليه السلام رضى عن بيع

والجل والساح والابن في  
 الصرع واللؤلؤ في الصدف  
 والصوف على طهر العرم

أشراط اعره على اعظم  
 حقه ان ارادته اعره  
 سمعت به وعسوع  
 والالاشعيرط حصور  
 المسح يح من العبد  
 ولا يولد له حدوان ارادته  
 العسرة سكا كجا كره  
 بعد هذا على فيه كذا  
 فكمك العاده تعوده اه  
 قلت وهو حقه في طهر  
 بيع المند المرسل في حاشة  
 للولى فانه يحور وعلا وانه  
 فقد ورث السام وقت العبد  
 سكا اذا طاهر عوده ولو  
 أن بعد السبع قبل العنص  
 سحر السرى في سبع العبد  
 كجسما في (قوله) خلاف  
 العوائم أى عوائم الخراف  
 كجاني

الصوف على طائرهم وعن الابن في الصرع وسمن في المني وهو حنظل في نوسم في نخور بيع  
 الصوف في رواية عنه كذا في الهداية وصحح الامام العدي في عدم حوار بيع قوائم الخراف لانه وان كان  
 يتنوع من اقله موضع القطع غير ان فهو كمن اشترى شجرة على ان يقطعها المشتري لا يجوز له التوسع  
 القطع زياد كمن منع بيع الشجر ليس متفقا عليه له في خلافه منهم من معه الدلائل في القطع  
 من حذر الارض ومنهم من احراره لمعامل في خلاف الفصل لا يقطع ولا تدارع في بيعه فانما في الارض  
 وأشار للصنف ان كل ما يبيع في عماره ولا يجوز كالماني في الصرع والمحمي في الشاة الحية وأشجعها  
 أو ألبسها أو أكرهها أو أحاولها أو يقي في حيلة الحيلة أو سمن في حدة الابن ونحوهما لا يمكن  
 تسليمها الا باسناد ائلقه والحدوب في قنبر حاتم نشأة من ذلك لما أسلفناه وكذا بيع الذهب والفضة  
 في ترابها بخلاف حيلها كذا في فتح القدير وفي السراج الوهاج لو سمن الصوف والماني بعد القدر  
 يجوز أيضا ولا يوجب بيعها اه وفي السادة معن في البيع الصري وبيع السكرات يجوز وان كان خموس  
 أسنده اه والخلاف في وزن كتاب شجر الصنف الواحد خلافه ونحوه في تحديق اللام ورد  
 الصنف في ثوبه يهدى من الحن الوام في المبرور وعوا له سمي حله فالان الماء في ناسه يثبت محالها  
 لاصله ويحكي ان بعض الملوك مر عاتقا فرأى شجرة خادف فقال لو زرعها هذا الشجر فكره  
 الورز برأى ان يزرع شجرة الخراف لسور الفس عن لطفه فجاه ثم صده فقال شجر الوتر في عظمه  
 المالك لبعائه ولا يكاد يوحى في السادة اه (قوله والجند في السقف ودراع من ثوب) لانه لا يمكن  
 تسليمه الا بصراطلقه وهو محمول على ثوب يصير القطع كالصناعة والقبض املما لا يصير القطع  
 كالسكر باس ويجوز وقول النجاشي آخر من حاشا أو دراع من كراس أو ديباح لا يجوز وع  
 في السكر باس أو محمول على كراس يتبعه أما لا يذهب فيه ويجوز كيجوز بيع قديم صورة  
 وأشار للصنف ان عدم حوار بيع حلية من سيف أو صعد زرع لم يترك لانه لا يمكن تسليمه الا بقطع  
 جميعه وكذا بيعه من حاتم مركبه وكذا نسيه من ثوب مشرك من غير شريكه ودراع من حشبة  
 لا ضرر في تسليم ذلك ولا اعتبار بما ائتم من الصر لانه انما التزم المقد ولا ضرر فيه وروى عليه بيع  
 الحباب التي لا تخرج الا بفتح الابواب على قول من احرار البعض قدسعه وأوجب بل المبيع الجدران  
 دون الحباب وهذا بعيد ان للتطور اليه في المع تعيب المبيع والكلام السابق بعيد انه يعيب غير  
 المبيع وهو الظاهر كذا في فتح القدير ولو قطع البائع الدراع أو درع الخندع قبل فسخ المشتري عدهم  
 لروال المصدود في المحتجب فبما اقروا لا يقبل لم يجز على القول الا ان يقبل ما هو قبل لم يحز الا شحيد  
 البيع وقيل يفسد بها باعده أسده وقيل يفسد من الاصل بخلاف ما ادبايع النوري في التمر والبز  
 في الطبخ حيث لا يصح وان شقها وأشرح المبيع لان وجودهما احكاما لا الخندع معين وموودة  
 وبخلاف الصوف فانه لا يتقلب بجهتها لتقليم وقيد بدراع من ثوب لانه لو باع عشرة دراهم من فرة  
 ففصة جارية لا ضرر في تعيبه ولو لم يكن ميسرا لا يجوز له ان يكرها لوجهها أيضا كذا في الهداية وخرج  
 أينما لا ضرر في تسليمه كبيع عسل أو شجر على ان يقطعها المشتري أو زرع على ان يبعده كذا  
 في المراح وأطلقه أيضا فتمسك ما ادبايع دراعا عن الحباب ولا يجوز أيضا كذا في المراح وفي المحتجب  
 وفي حوار بيع البين فدل ان يداس والاراد الا يبيع قبل الدق والمطه قبل اللوس وحسب القطن في قطن  
 بعينه دوني عر في ثوبه فيسره وايتان اه (قوله وضرب القفاص) أي يجر بيع ما يجر من  
 صر بة القفاص وهو القفاص والدور اصنافه يقول به لك ما يجر من القفاص هذه الشكة مرة ثم ادقيل  
 بالثوب والياء القفاص قال في تهذيب الارهرى نهى عن ضرب القفاص وهو القفاص اتقول أعوص

والجند في السقف ودراع  
 من ثوب وضرب القفاص  
 (قوله ومنهم من احراره  
 للمعامل) قدم في فصل  
 ما يدخل ثوبا عن الرأية  
 اشترى أشجار القطع ولم  
 يقطع حتى جاء الصبي ان  
 أضرب القطع بالارض وأصول  
 الشجر يعطى البائع  
 للمشتري قيمة شجرة قائم  
 سحر اوقال الصدر قيمة  
 مقطوع وان لم يضر بواحد  
 قطع وان اشترى الشجر  
 مطلقا القطع من الاصل  
 اه وقدما عن الحاشية  
 ما يبيع مراحت وسيد كر  
 المؤلف في القوله الثانية عن  
 المراح اطلاق الخوازي  
 بيع الدحل والشجر على  
 ان يقطع المشتري وقال  
 في النهرو في الصري القياس  
 في بيع التوائم ان لا يجوز  
 ولكن جاز للمعامل وبيع  
 السكرات وان كان يتنوع  
 أسنده يجوز للمعامل أيضا  
 وه يحصل الخوازي عما  
 أسنده به الفصل على المع  
 في التوائم (قوله وفي المحتجب  
 وفي حوار بيع التين الخ)  
 قال في النهرو حرم الوالو الخ  
 في بيع حب القطن بالحوار  
 والاوحد في بيع نوى التمر  
 ولو غير اعيه القفاص

عوضه مما خرجته من المالك في ذلك كذا وهو بيع المثل لعدم ملك المائع المبيع قبل العقد وكان  
عروا لهما فخرج كذا في فتح المدر ويصح في السابقة روية العائض بالعائض ودكر ان القايض من  
فمن يقص قضا اذ اصابه ما يصر بصر يسمى ان العائض كما في الصحاح له استعمالان بمعنى  
الارل تحت الماء ومعنى المالح على الشيء وفي الصحاح ان القص بالتحريك العبد وبالسكون  
ممدد وقصه ممدد ولربد كرى العاموس سوى اقتصه اصناده كقصته كرهى الصامع لعاب ودكر  
مع العين الدوس والعاص والياصة والعياض الدوسول تحت الماء والمعاص موضع وأعلى السابق وامس  
على الامر عليه والنواص من نصوص في الصرعى الاثو او وفي الصحاح عاص من باب قال وهو عاص  
والجمع عاعة مثل قاصه وقاصه وعاص ماله (قوله والمراسة) هو الخرقى الشكل عطاس على المتبأ  
لم يبيع المراسة لبيعه صلى الله عليه وسلم عن بيع المراسة والمخالفة المراسة فقال في العائض يبيع الخرق  
في روى السجل بالخرق لا ينادى الى العراغ والمدافعة من الرى وهو الدفع والمخالفة من الخرق وهو القراع  
من الارض وهي الطيلة انتملة الخالصة من شاة السخ الصالحة للاربع ومنه حقل يحقل اذ اروع والمخالفة  
مساعدة من ذلك وهي المرارعة الثالث اوال ربع وغيرهما وقيل هي اكثر الارض بالمر وقيل يبيع الطعام  
في سبله بالمر وقيل يبيع الزرع قبل ادراكه وفي رواية ورخص في العرايا قال العرب اربعة السبل التي يبيع بها  
الرجل محتاجا أي يعمل له ثمرها رخص لأمري أن يبتاع ثمر ثمن المرعى ثمر ما وقع حات سميت  
عري لانه اذ اروع ثمرها فكانه حردها من الثمرة وعراها لها ثم اشتق منها الاعراء اه وانصر  
في الهداية في تفسير المخدلة على السول الثالث حور الشاهي يبيع المرابة فيادون حصة أو سق لبيبه  
عن المراسة ورخص في العرايا وهي ان يباع عرصها ثمر فيادون حصة أو سق وأجاب أصحابنا ان  
العريبة العقيلة لغة وادركها ان يبيع للمرعى له ما على السجل من المرعى ثمر عتدوه وهو يبيع عرا لانه  
لا يمكنه فيكون راسدا كذا في الهداية وأصحابنا رخصوا في الظاهر من ثلاثة أوجه اأول المطلق  
البيع على الهمة الثاني قوله رخص في الما مافرو وهو ادرك حصة في الوفاء بالوعدو والعريضة ان يبي  
بالوعدو فاعطاء غيره مع كونه ليس بأحلاف بالوعدو حصة الثالث التقييد بما دون حصة أو سق فائدة  
وعلى مدعنا لانه ثم له وجوه لان الواقعة في القليل ومن مشاعنا من ادعى ان الترخيص في بيع  
العرايا مباح الهوى عن بيع العرايا ومهم من قال بعرض الحرم والمبيع فعدم الحرم وهو مردود  
ان الرخصة متصلة بالهوى فلا يصح التول يسع لترخيص الاصل وقد ثبت في البحارى انه سعى عن  
بيع المرابة ثم رخص بعد ذلك في بيع العرايا فطل القول بالسح واقفلا وى والخرض الحرر وكذا  
لا يجوز بيع العبد بالربيب ومعنى الربى انه مال الرما فلا يجوز بيعه بحسنه مع الجهل كالمو كذا  
موصوعين على الارض ثم اعلم ان ثمر المراسة يبيع الثمر بالمر خلاف التحقيق والأولى  
أن يقال يبيع الرب بجزال آخره لان الثمر بالثلاثة جبل الشجر وطسا وغيره وإدام يكن رطباً جار  
لاحتلاف الخفض ولو كان الرطب على الارض كالتمر لم يمز ببعه متساوياً بعد الغشاء إلا  
ما حيفة لماسياتى في مال الرما (قوله والاماسة والثناء الحجر) وشاهل المسادة وهذه يبيع  
كأت في الحاهلية هي عنها وهو أن يتراوس الرجلان على سلة أى يتساووا فإذا لمسا المشترى  
أرسلها اليه البائع أو وضع المشتري عليها حصة لرم البيع رضى البائع أو لم يرض والأولى يبيع  
الاماسة وانما يبيع المسادة والثالث الثناء الحجر (قوله وثوب من ثوبين) حلها له المبيع وقدم في خيار  
الشرط انه اذا جعل للمشتري خيار التعيين جاز فيادون الثلاثة فلذا أطلقها وفي المراح

والمرانة والاماسة والقاه  
انخر وثوب من ثوبين

(قوله ان يبتاع ثمر ثمن المرعى  
المرعى ثمر) الاول بالثاء  
لثلاثة والمراد به الرطب  
والثاني بالناء المشاة (قوله  
ولان فيه تعليقا بالخطر)  
فانه في معنى اذ وقع ضرر  
على ثوب فقد نعتت منك  
أو عتبه كذا أو اذ بدته  
أولسته كذا في الفتح  
(قوله ولا بد من هذه البيوع  
أن يسق الكلام مسما  
على الثمن) أى يكون عمله  
المساق ما ذكره والا كان  
المساق لعدم ذكر الثمن ان  
مكننا مسما سياتى ان  
البيع مع بى الثمن باطل  
ومع الكوت عنه فاسد  
أو لتحقيق هذه البيوع فانه  
ذكرى بغيرها ان يتساوا  
سلة وقد قال في الفتح  
المساوم تتعامل من السوم  
سالم المائع الساعة عرصها  
لبيع ودكرها اه فظاهر  
ان ما قيل فائدة التقييد به  
ان لم يسق ذكر الثمن  
فالبيع باطل عبر ظاهر  
تأمل (قوله حار فيادون  
الثلاثة) كذا في السج  
وموايه فيادون الارعة

(قوله ومعه لودق) أي حوطر ملي (قوله لقاتل ان يقول يني الخ) قال في الهر وأقول يمكن ان يترق يتساقط من سائر  
 سبيل في المانة فبت بخلاف الماء فانه موجود فسل حصره فله ملكه كالبحر اه وقال الزملي أصح القولين عند الشافعي في بيعك سوا  
 حفرها أرض ومات أو ملك وعنده لا يملكه فيها وأقول الحقول أن صاحب البئر لا يملك للماء وقدمه هذا الشارح في كتاب البئر  
 في شرح قوله واتساع حيوان ومعه حن العولواحية واحدة وهذا مادام في البئر ماداً آخر حن منها لاستيصال كفي السواقي التي يروى  
 فلا شك في ملكه بذلك لخيارته في الكبران التي سمى القواويس أولاً (٧٧) ثم صفة البئر في حديثه ناهي وأقول  
 البئر في كلام الفقهاء غلباً

للعين وأما غيره، فبقل فيه  
 صهر رخ وحب ونحو ذلك  
 وقد يطلق على غير العين  
 والذي يجب التسوية  
 عليه في الماء ان يقال  
 بالخيار تلك أيضاً من وعلى  
 حداً يجب ان يملك في  
 الصحاري مع التصحفة في  
 البيوت للحيارة قطعاً  
 لأنها عملة الحباب وقد  
 أقتبته ولا يخالفه ما في  
 الولواحية من قوله ولو نرح

والمرامى وأحارنها

ماء، ثم رحل لغيره حتى  
 نبت لانت حايه لان  
 صاحب البئر يملك للماء  
 ولو ص ماء رحل كان في  
 الحب يقال له أملاً الماء  
 لان صاحب الحب مالك  
 للماء وهو من ذوات الامثال  
 فيصن مثله اه لان  
 كلامه في البئر المعين وأما  
 الصهاريج التي توصع لآحواز  
 الماء في الدور فلا شك في  
 ان ماءها يصير مملوكاً  
 لصاحبها بمنزلة الحباب

وكذا عمن من عمن لا يجوز ولا خلاف فيه لاحد حتى لو قسمها وما ماعا يصن بصعقمة  
 كل واحد منهما لان أحدهما مضمون بالقيمة لانه مقصود بحكم البيع العائد والآخر أمانة وليس  
 أحدهما بأولى من الآخر فشاعت الأمانة والضماني ولذا لو كان البيع محجاً بان كان فيه خيار  
 المشتري يضمن نصفه من كل واحد والعائد معتبر بالصحيح والقيمة لها كالفئة ولو ماتا من بين  
 ضمن قيمة الاول لانه تم بمصوباً لتعدد الرديف ولو سرحا معاً من أحدهما لانه ملك أحدهما  
 بالضم وإن سرحا أحدهما لم يصح أي لو قال البائع أو المشتري أحدهما حر ولو قاله امتعاً متعلاً لا كل  
 واحداً عتق ملكه وملك غيره فيصح في ملكه والبيان ان المشتري لان من هدفيه عتقه مضمون  
 بالقيمة والقول في المضمون قول الصام ولو ص من أحدهما مادن البائع فملك عزم قيمته اه وقيد  
 بالقيس اذ بيع المهر في المثل حائر قال في التنازع من باب بيع المهر لو اشترى أحد عديس أو ثوبين  
 فسد طولي بوث راعا لثني فلو قيمته مائة ك أحدهما والآخرة مائة وقامه الهدى إلى آخره (قوله  
 والمرامى وأحارنها) أي لا يجوز بيع الكلا وأجارته أما البيع فلا يرد على ما لا يملكه لاشترائه  
 الناس فيه بالحدث الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلا والبا وأما الاحارة فلانها عقدت على  
 اشتراك عمن مباح ولو عتقت على اشتراك عمن مملوكه كان استأجر بقرة ليشرب لها لا يجوز  
 وهذا أولى وفي المسحاح والزحى بالكسر والمرعى عمن وهو ما رعاة الدواب والجمع المرامى اه قيد  
 بالمرامى بمعنى الكلا لان بيع رقة الارض وأحارنها جأراً ومعنى الشركة في النار الاصطلاء بها  
 وتجهيف الثياب يمي اذا أوقد رطل ناراً فلكل أن يصطلي بها ماداً أراد أن يأخذ لجر فليس له ذلك  
 الا بان صاحبه وبمعا في الماء السرب وسقي الدواب والاستقاء من الآبار والخصائص والاسهار للمملوك  
 وفي الكلا ان له احتشاك وإن كان في أرض مملوكه عبران لصاحب الارض أن يمنع من الدخول في  
 أرضه وادامع لغيره أن يقول ان في أرضك حقاً فأما ان توصلي اليه أو عتقه أو سقي وندعه على  
 وصار كثوب رحل وقع في دار رحل ما أن يأذن للمالك في دخوله ليأخذه وأما أن يخرج حاليه ماداً  
 أسر الماء بالاستقاء في آية والكلا قطعاً حار حيقه يبع لانه ملكه بذلك وظاهر ان هذا اذاعت  
 نفسه فاما اذا كان سقي الارض وأعدتها الانثاء فت في التحسيرة والمحيط والورال يجوز بيعه  
 لانه ملكه وهو عمار الصبر الشهيد وكذا ذكر في اختلاف في حبيقة فيحمل كلام المصنف على  
 مادام يبعدها للانثاء ومعه لودق حول أرضه وهياها للانثاء حتى مدت القصب صار ملكه  
 والقدر يرى مع يبعه وان ساق الماء إلى أرضه ولحقه مؤنة لقاء الشركة واعانة قطع الحيازة وسوق  
 الماء إلى أرضه ليس بخياره لكن الأكثر على الاول الا ان على هذا القائل أن يقول ينبغي ان حار البئر  
 يملك قاضها ويكون تسامع الخجر والطبي لتحصيل الماء يملك الماء كأيام الكلا تسكعه سوق

والاواني فتأمل وصورة ما رفع إلى من بيت المقدس فاما اذا استأجر دار السكن في بيوتها في الدار صهر رخ بعد طبع ما الاشنة وفيه  
 ماء فسل الاجارة فهل هذا الماء ملك للمؤجر ليس للاستأجر فيه الاما ما هو المؤجر فاحتتم الصهاريج التي في الدور المدة لجمع ماء  
 الاشنة الموصوعة لآحواز الماء يملك ماؤها وهي بمنزلة الحباب كالمه مستفاد من تعليهم في مسئلة الاسهار للمملوك والآبار والخصائص  
 بقولهم لانهم توصع لآحواز والمباح لا يملك الاما لآحواز وأنت على يقين بان الصهاريج التي في الدور اما وضعت لآحواز وليس  
 لآحواز الاما بأية المؤجر

(قوله ولا يجوز بيعه عند  
أن حبيبه) قوله في النهر  
وأما ما يحتاج على قول  
الأمام إلى إسقاط بدل  
والدود حيث أحار بيعه  
تعدادون الدود ولا الشكل  
على ما روي عن الكرخي  
أنه لا يجوز في الحل معا  
(قوله وله لم يطع على أن  
الفتوى على قوله فيها)  
أما بعده في البر واعتد  
عن المصنف بقوله وكأنه  
لهوة المدرك في الحل  
وكذا استدعاه إلى ثم قال  
وأما الخراب عنه أنه  
قام عنده دليل احتياط  
فوطئ في الحل وقول محمد  
في دود البر وبيعه يفرق  
بينهما بفرق بلوح من قول  
نصهم يجوز بيعه ليلا  
ولا يجوز بيعه نهارا لأنه  
يكون محتجعا حاله الغيب  
متغيرا حاله النهار في المراسي  
(قوله ولأن في الدجيرة  
إذا اشترى ألعاب الخ)  
على مثال مثله في بيع الدودة  
وهي القرص التي يصنع بها  
سقاء على ما سهر من أن  
أصلها دود له روح مخفي  
بالسكاس والخل ومقتضى  
العمليل الخوارق الكثرة  
الاحتياج بين الناس وطا  
مدخل كثيرة عند أرباب  
الصنائع وهي من أسس  
الأموال عندهم وقد أجازوا بيع العرس في تأمل

الماء إلى الأرض ليست وبيع المستحق وإن لم يكن في أرضه ولو كان كذا في فتح القدير وسيأتي  
أن شاء الله تعالى في كتاب السلام عما في كتاب الشرب والحلية في جوارح أربابنا أن يشترطوا أن لا يباع  
الدواب فيها أو لبيعة أخرى بشرط ما يباح من النقي أو الأجرة فيحصل ما عرهم أو يندخل في  
الكلاء جميع أنواع ما عرهم الموائس وطا كان أو باسأحلا لا لا أشجار لأن الكلاء لا بأسه ولا الشجر له  
ساق ولا تدخل فيه حتى يجوز بيعه إذا سقت في أرضه لم يكون لها ملكة والكافة كالكلاب وفي القاموس  
الكلمة مات والكافة طاولوا الكوم والجمع أو هي تكون واحدة وجمعا اه (قوله والدحل) أي  
لم يشرع بيعه وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يجوز إذا كان محررا وهو مع ما في البشارة إذا  
كان مخمولا لا يبيعون من متع به حقيقة وشرعا يجوز بيعه وإن كان لا يؤكل كالعسل والجرار وطه الدين  
الطوام فلا يجوز بيعه كالأجر والاحتجاج على ما عرهم لا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع  
فمثل ما إذا كان يبيع به المكورات وفيها عسل وهو قول الكرخي ودكر الفقيهون أن يبيع به  
للكورة وما عسل حائر وأنكره الكرخي وقال إنما يباح الحل في البيع متع به إذا كان من  
حقوقه كالسرب والباريق وهذا ليس من حقوقه كذا في العوائد الظاهرة وأحيب عنه أن البيعة  
لا تنحصر في الخفوق كالأصابع فالهسل باع الحل في الوجود والحل باع له في المقصود باع  
والكورة نصم الكاف ويشهد بالوالمعسل الحل إذا سوس من طين وفي التهذيب كوار الحل حنيفة  
وفي المرب بالكس من غير تهديد وقيل لا يحسن في بيع الكاف وفي العرسين بالهم كذا في نسخ  
السير في المصاحح كوار الحل باعهم والتعجيل والتعجيل لعة غسلها في الشمع وقيل يباع إذا كان فيه  
العسل وقيل هو الحلية وكسر الكاف مع التعجيل لعة أو سياتي أن الفتوى على قول محمد (قوله وباع  
دود القرو بيعة) أما الدود فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة لأنه من الطوام وعند أبي يوسف يجوز إذا روي  
القرن معا وعنده محمد يجوز بيعهما كذا في لكونه متع به أو ما يبيع ولا يجوز بيعه عند أبي حنيفة وعنده  
يجوز لكان الصرورة وقيل أن يوسف مع أبي حنيفة كان دوده وأما احتياط المؤلف قول محمد في الدود  
والبيس لكونه المتع به ولكن رد عليه أن الفتوى على قول محمد أيضا في بيع الحل كذا في الدجيرة  
والخلاصة فلم احتار قوله في الدود والحل لا يصح وح وإله لم يطلع على أن الفتوى على قوله فيها وفي  
المصاحح العرب فالحال اليت هو ما يعمل منه الأرباب وطا قال بعضهم القرو والاريسم مثل الحلية  
والدوق اه وأما الخرافة فانه تم أطلق على الثوب المتعجلين وروها والجمع حوان مثل صرود صرودان  
منه أيضا قيد الحل والدود لأن ما سواهما من الطوام كالحيات والقناري والورع والنسافد والصل لا يجوز  
بيعه اتفاقا ولا يجوز بيع شيء من البحر إلا الملك كالصدف والسرطان والسلحفاة وقرص الصرور وغير  
ذلك ولكن في الدجيرة إذا اشترى العاق الذي يقال له الفارسية مر على يجوز وبه أحد الصدر الشهيد  
لحاجة الناس إليه فيقول الناس له وفي المصاحح العاق شيء أسود يشبه الدود ويكوى في الماء يعني بأفواه  
الأذن عند الشرب اه وقيل البيع لا بد له لو كان الدود وورق التوت من واحد ولعل من آخر على أن  
يكون القرص ما يصبى أو أقل أو أكثر لا يجوز عده محمد وكذا لو كان العمل بهما وهو بينهما صفان  
وفي فتاوى الولوالجي امرأة أعطت امرأة قرو القرو وهو رر العياقي نصف فقامت عليه حتى أدرك  
فأعطي لصاحبة البر لا يحدث من ررها وطا على صاحبة التزويجة الأوراق وأخر مثله في مثله إذا  
دفع قرة إلى آخر يعلها ليكون الحادث بينهما بالنصف فحدث كذا صاحب القرة وله على صاحب  
القرة ثمن العلف وأخر مثله وعلى هذا إذا دفع الحاح ليكون البيس بالنصف كذا في فتح القدير ومحلها  
كتاب الأبحاث ولم يذكر المؤلف بيع الحمام وكذا في الهداية فقال والحمام إذا علم عددها أو يمكن تسليمها



(قوله فاني باع لبلا حار الخ)  
أمر به الشيخ ومما  
الطيفي فقال على هامش  
مسيرة المستورة بخطه  
بالمال وفيه نعمان أحمي  
حار الرقي من مرد البحاري  
أى يتبحر بعبك أيا  
ه نابل ولا يحور نهارا  
اه قال الرقي وقدم في  
شرح قوله والطير في الهواء  
اه ادا علم عوده وأمكن  
تدليج يحور ولم يسرق بما  
اذا كان بالهار وراعه  
(قوله وألوا مالك الرواية الخ)  
هذا أصابني ما قدمه أول  
كتاب البيوع من التعاطي  
لا يفقد بعد بيع باطل أو  
فاسد ما لم يفسح العدا الأول  
(قوله وفي فتاوى قاصصان  
من الامة حلال) قال  
المهر ودفع في الحايبة في  
نقص النسخ عكس هذا  
الحكم وفي رواية كذا  
وهي المول عليها وكان  
الأولى تحريف ولم يطلع  
صاحب النص على الثانية  
حرم بالارى اه وبالمرما  
وحسب حرمه ما ذول وأطى اه  
سقى فلم يدلل أسد هاده  
نصارى للعراج (قوله والخ)  
ما ذكره القاضى) أى  
قاصصان وأما العسراى في  
العارة فمقتضى أن السكاك  
والاصل والحق خلاف  
٧ هيا يصح بالاصل

بأن يبيعه بالمال مقدور التمام في الشجرة اذا باع روح جام مع الحمام فان باع لبلا حار لان في الليل  
يكون الحمام عمله داخل الروح ويمكن أخذه منه من غير الاحتياط فيكون ما تملكه لا يقدر على تسليمه  
في النهار يكون منه حار البيت فلا يمكن أخذه الا بالاحتياط فلا يجوز اه (قوله والآتي) أى لم  
يخرج البيع الآتي لمسى الذى صلى الله عليه وسلم عنه ولا يمتنع على تسليمه ولو باعه ثم عاين الاناق لا يبيع  
ذلك العقد لانه وقع باطل لانه سلمه لم الحايبة كبيع الطير في الهواء وعن أى حبيبة انه يتم العقد اذا لم  
يتمسك لان العقد انما يقيم للمالية والماسع قد ارجع وهو الهرة عن التمام كما اذا أتى بعد البيع  
وهكذا يرى عن محمد كذا في الهداية والاول مظاهر الزاوية به كان يبنى أو عهد الله بالبيع كفى في الشجرة  
وأولوا مالك الرواية بان المراد بها انعقاد البيع بالتعاطي لأن أطلقه وشمل ما دام باعه لانه الله به وانه  
لا يجوز وكذا البقي في حجره بخلاف ما ذلوه له فابحور والقرآن شرط البيع العشرة على  
التسلم عقب البيع وهو متفق وما قيل من اليد يصلح لنقص الهبة لانه نص البيع لانه قص باراه  
مال مقبوض من مال الاى وهذا نقص ليس بآلته بل يجرى من مال الولد فكيف يملك اليد له بطرا  
للمعبر لانه لو عاد عاد الى ذلك الصيرر هكذا في فتح التدير والدين وفي فتاوى قاصصان من الهبة  
خلافه قل ولو وهب عبده الآتي لولاه الصيرر لا يحور وان باعه حار اه فقد عكس الحكم على ما قلناه  
الشارحون ولم أر أحدهم مهم به على هذا والحق ما ذكره القاضى لما المراج ولو باع الآتي من اذنه  
الصيرر لا يحور ولو وهبه أوليته في حجره يحور لان ما قيل من اليد في الآتي يصلح لنقص الهبة دون  
البيع اه وأما صاحب الدرر فقد كرى السور عن الاب لو باع العبد المرسل في حاجته لانه الصيرر  
جار ولم يذ كرى في الآتي وذ كرى في كتاب الهبة فهو عبدا له اتقامن اسمه الصيرر فادامه مرد فى  
دار الامانة فيحور الحايبة ويصير الاب قاصصا لانه نفس الهبة ذكره هذه المستطاة في الجامع وفي المتن  
عن أبى يوسف لو نصدق بعد أن له على اسمه الصيرر لا يحور وروى المعلى عنه انه يحور حصل عن  
أبى يوسف في المستطاة روايان اه وشمل كلامه أصابنا ذناعه بعد ما أتى من بدالعاص مع امهات  
منه ما في الذخيرة واذا أبى العبد للعاصب من بدالعاصب ثم ان المالك باع العبد من العاصب وهو آتق  
بعد البيع جازر والاصل ان الاناق انما يبيع سوار البيع اما كان التسليم محتاجا اليه بان آتق من بد  
المالك ثم باعه للمالك فلما اذا لم يكن التسليم محتاجا اليه كفى مثلما يحور البيع اه وفيه آتق لان  
العبد المرسل في حاجة المولى يحور يبيعه ولو باعه وليس ما تسمى ثم آتق قل انقص فان المشتري اختيارى في  
فسح ذلك العقد ولا يكون له النفع أن يطالب المشتري بائنه مالم يصير العبد اه وسهل الرد على  
الدائع كفى الغيبة وخرج أيضا بيع المصوب فتدكر محمدى الاصل انه موقوف الى أقر به العاصب  
ثم البيع ولم وان يحمده وكان للمصوب منه يبيعه عادله فكذلك الخواص وان لم يكن له يد في بيعه حتى  
هناك اتقن البيع ونقص شيئا مما قالوا في محمد في الكتب وان لم يكن للمصوب منه يبيعه ولم يسله  
حتى هناك اتقن البيع اطهره غير صحيح وسعى أن لا ينقص البيع لان البيع وان هت فقد اختلف  
بدلا للمبيع اذا غاب وأختلف بدلا لا ينقص البيع الا أن يختار المشتري النقص فكان تأويل قول محمد  
انقص البيع اذا اختار المشتري ونقصه فقلوا انه اطهره صحيح وينقص البيع من غير اختيار  
المشتري الى آخر ما في الذخيرة وفيه يبيعه لان هبة مائة كاد ما من العراج وأما اعتاقه فالحال  
ان اعتقه عن كفاية عليه فانه لا يورثنى قل حياته كفى المراج وبيع به بدل حلق كتبه ما في  
بابه عنه قوله ولو اختلفت على عسراى لعلنى اسما وريته من صاه لم يبرأ أو ما جعله بدل صلح  
(قوله الآن يبيعه من يزعم انه عبده) ويحور البيع لان المنهى عنه بيع آتق مطلق وهو أن يكون آتقا

ما ذكره السابق لان ما قلناه عن المراج مخالف لما ذكره القاضى

كيلا يطر ان امتناع بيعه  
مادام في الصرع كغيره  
كندا في الصرع وقال في  
الخواشي السعدية وهذا  
بعد جده بعد ما قدم ان  
يبيع التي في الصرع  
لا يجوز له ويانه ان  
امتناع بيعه في الصرع قد  
علم مما مره كرمع بيع  
لن المرأة بعده نص في  
المع بعد الاتصال ولا  
حاجة الى التفتة به وبه  
اندمع ما في الصرع ان  
د كراولي لان حكم الماني  
في الصرع قد تقدم على  
اما لا يسلم له مستعدا بها  
ولي امرأة وشعر الحبر  
و يستمع به

تقدم بما قدمناه من ان  
الصرع خاص بذوات  
الانوع كالشدة لمرأة  
وحيث فاعا أطلقه  
المصنف ليم اقل الامع  
وما بعده (قوله ولكنه  
مفيد للحبر للضرورة)  
هذا ما عني قول أن  
يوسف معاصته اما عني  
قول محمد الا في من انه  
ظاهر فلا يتقيد الاتماع  
به المحرر ولا بالضرورة قال  
الربيع في تعليق عدم  
افساده الماء اذا وقع فيه  
لان اطلاق الاتماع به  
دليل طهارته اه وهذا  
يتقضي حوار بيعه عند

محمد ابا والدي في النهر وبني أن يطالب بالبائع الفين على قول محمد

في حتمها وهذا غير آفي في حق المشتري ولا باءا كان عند المشتري باقى البحر عن التسليم وهو المانع  
ولم يد كرا المصنف انه يكتفي بقصه عن قص المبيع للمصنف قالوا ان كان أشهد وقت أحد ما به اخدم  
لرده على مالكه كن امانة في يده ولا يوجب عن قص البيع فلو ذلك قبل أن يدل السيد لم يصبه  
في صرع البيع ويوجب على سيده ما لم يوجب له ما كان لم يشهد بدار قاصدا له بقض عصب ههكذا انصر  
الشارحون وما رد كرا في القسيرة اذا اشترى ما هو امانة في يده من وديعة أو عارية فانه لا يكون قابعا  
الا اذا هب المودع والمشتري الى العين وانتهى الى مكان يتمكن من قصه الا ان يصير المشتري قابعا  
بالتحلية فاذ اهلك بعد ذلك يملك من مال المشتري فان فعل المشتري في فصل الوديعة والعار بما يكون  
فصا ثم اراد المانع ان يحبسها فليس له ذلك لان المانع مع علمه ان المبيع في يد المشتري وهو  
يتمكن من القص بغير اوصافه فيقتض المشتري ذلك لاله اه وقد يبيعه عن رعمه بعده لانه لو ابيع  
من رجل رعمه بعده آخر فانه لا يصح ولكنه اذا فقه المشتري ملكه بخلاف بيع الآتي فانه  
باطل ولذا كتبنا في الواردات القهية ان بيع الآتي يكون باطلا وطاسدا ومحميا (قوله ولي امرأة)  
بالحر أي لم يحرم بيع لن المرأة لانه سر آدي وهو محممب آخره مكرم مضمون عن الاشتغال بالبيع  
أطلقه ومثل لن الحر والامة وهو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف يجوز بيع لن الامة لمحوار ايراد البيع  
على نفسها فكندا على سها قلنا الرق حل نفسها فاما التي تفرق فيه لا يمتنع من عمل يتقضي فيه  
القوة التي هي منه وهي الخى ولا حياة في التي ولا يكون غلا لتق ولا لارق فكندا البيع فتمثل ماذا  
كان في اناه ولا الاولي أن يقيد مراده بما اذا كان في وعاء كافيده في الهداية لان حكم التي في الصرع  
قد تقدم وأشار المصنف الى انه لا يضمن متعلقه لكونه ليس عمال والى انه لا يحل له التداوى في العين  
الرماء وفيه قولان فقل المانع وقيل بالحوار اذا عني فيه الشفاء فكندا فانه في فتح القدر بها وقال  
موضع آخر وأهل الطب يشترطون عمالين البت العين وهذه من افراد مسئلة الاتماع بالمحرر للتداوى  
كالحر واستأجر في الحاية والنهاية الحوار اذا عني ان فيه الشفاء ولم يحدد واء غيره وسبأ في ان شاء الله  
تعالى فانه في الخطر والاحاطة وقيد على المرأة لا يجوز بيع لن الامام قال الامام الرافعي في محمد بن الحسن  
الشياني حوار اجارة الطرد دليل على فساد بيع لها وحوار بيع لن الامام دليل على فساد اجارها  
(قوله وسعر الخنزير) أي لم يحرم بيعه لانه له لكونه نفس العين كاصله فالبيع بها لو حار لكان  
اكراما في الحر والحبر كذلك لو حار لكان اعرارا وقد أمر ما لاهامة وفي المرأة لو حار لكان  
اهامة طواقدا أمر ما عرا آدي فالعمل الواحد وهو البيع ها يجوز أن يكون اعرارا بالنسبة الى عمل  
واهامة بالنسبة الى آخر مثلا اذا أمر السلطان بعض العساكر بالوقوف عند الفرس بعصرته كان اعرارا  
له ولو أمر القاضي بذلك لكان اهامة وحاصله ان حوار بيع المان اعرار له وحوار بيع المكرم اهامة  
له (قوله ويتبع به) أي محوالات الاتماع بشعر الحبر بدمع الماني توهم من منع بيعه ولكنه مكية بالخبر  
للضرورة فان ذلك العمل لا يتأق بدونه ويوجد مباحا للاحاطة الى الدول حوار بيعه وشراؤه حتى لو لم  
يوجد لم يكره شراؤه لاسا كفة للاحاطة وكره بيعه لعدمها كما في في القهية أو الماني وطاهر كلامهم  
مع الاتماع به عند عدم الضرورة بان أمكن الحرز بعينه ولذا قيل لاضرورة الى الحرز به لا لملكه  
بعينه وكان في سبيل لا يلبس حفاخر وشعر الحبر برفعل هذا لا يجوز بيعه والاتماع به ولذا  
روى عن أبي يوسف كراهة الاتماع به الا ان يتبين ان مكان الحرز بعينه وان وقع لفرده استعمله  
مشقة في خاصة به لا يجوز أن يلزم العموم حرامه وحيث كان حوار الاتماع به للضرورة والاصل  
ان كانت للضرورة يتقدر شتمها أفي الامام أبو يوسف وجاسته فيسجن من الماء الليل اذا وقع

(قوله لان المال ما يمكن احراره الخ) قال الرملي عبارة الرابى ومحل البيع المال وهو ما يمكن احراره وفضه والمال لا يمكن احراره (قوله) وطدا يصمن بالانلاف) قال الرملي وفي شرح المجمع لان ملك لا يصمن بالانلاف وراحه والطاهر ان ماها سحر ح على غير طاهر الرواية اه  
قلت قال الهير بعد نقل ماد كره المؤلف عن الرابى وأما مصينه بالانلاف (٨١) بالمعنى الذى ذكره الشارح وهو احدى الروايتين والعنوى

وطهره محمد لان سوار الانتفاع به دليلها والصحيح قول أبى يوسف لما قدمناه وما ذكرى بعض  
المواضع من حوار أصلا فخرنا من مع شعر الحذر وان كانا كثر من قدر الله درهم فهو مخرج على  
قول محمد فانما رته وأما على قول أبى يوسف فلا وهو الوجه لان الضرورة لم تدعهم الى أن يعاقبهم بحيث  
لا يقدرون على الانتفاع عنه ويجمع على نياتهم هذا المقدار (قوله) وشعر الانسان والانتفاع به) أى  
لم يحرم بيعه والانتفاع به لان الآدى سكرم غير مستدل فلا يجوز أن يكون شئ من أثار الله ما امتدلا  
وقد قال الذى صلى الله عليه وسلم لعن الله الواسلة والمستوصلة وأعار حرمه فيما تضمنه من الو رير يدي  
قرون النساء ودونهن كذا فى الهداية وصرح فى فتح القدير بان الآدى سكرم وان كان كافرا والواصلة  
هى التى فصل الشعر شعر النساء والمستوصلة العمل ما دها ورصاها ولعن فى الحديث النامصة  
والنمصة والنامصة هى التى نقصت الحاصلة به والمصمة هى التى فعل بها ذلك (قوله) وحالة الميتة  
قبل الذبح) أى لم يحرم بيعه لانه غير متع به قال عليه السلام لا تنفعوا من الميتة ما لها وهو اسم لمير  
المدبوغ فيكون يحسن العيين بخلاف الثوب والدهن للمتحين فها عارضة قيد ما قبل الذبح لانه لو باعه  
بعد حار حلى الانتفاع لها طهارة ولذا قال (وهو مدبوغ ويتع به) وقيد الميتة لان حله الذبح كذا يجوز  
بيع قبل الذبحة وطعم السباع وشحوبها وحاولها معالاة كذا وكذا الميتة بعد الذبح فيجوز بيعها  
والانتفاع بها معالاة الا كل لها ربتها ماله كذا الاحل الحزير (قوله) كعظم الميتة وصوفها وعصها

وقرنها ودرها) أى يجوز بيعها والانتفاع بها لاسقاط طهارة لاسقاط الموت لعدم الحياة وقد قررناه  
من قبل والعلل كالحزير عن العيين عند محمد وعندهما عبرة السباع حتى ماع عظيمة ويتع به ويجوز  
بيع انقرض على المختار (قوله) وعالوسقا) أى لم يحرم بيع علو معداه ماله لان الباقي بعد سقوطه  
حق التعلل وهو ليس مال لان المال ما يمكن احراره والمال هو المحل المبيع بخلاف الشر حيث  
يجوز بيعه نعم الارض باعاق الروايات ومعداى رواية وهو اختيار مشايخنا لا بهط من الماء  
وطدا يصمن بالانلاف وله قط من الخن وسيأتى فى ثمانية فى الشر بان شاء الله تعالى وقيد سقوطه

لان بيعه قبل سقوطه جائز كالى فتح القدير لان المبيع الساء فعلى هذا يجوز بيع سقف البيت قبل  
نقصه كما يجوز بيع البناء قبل حرقه لكن فى عمدة الفتاوى لا يجوز بيع ساء الوقت قبل حرقه ولا  
الاشجار الموقوفة المثمرة قبل قطعها بخلاف غير المثمرة اه وأشار المصنف الى أن الدالوسقا قبل  
القبض فان المبيع يعدل كذا لك المبيع قبل القبض كالى فتح القدير والعلو خلاف السفل نعم العيين  
وكسرها كذا فى المصاح ولم يد كذا المصنف بيع الطريق والسبل وفى الهداية وبيع الطريق وهى  
جائر وبيع مسيل الماء وهى ماطل والمستهة محتمل وجهين بيع وقعة الطريق والمسبل وبيع حتى  
المرور والتسبيل فان كان المراد الاول فوجه الفرق بين المستثنين ان الطريق معلوم لان له طولا  
وعرضا معلوما أما المسبل فتحاول لانه لا يدرى قدر ما يشعه من الماء وان كان الثانى فى بيع  
حق المرور روايتان وجه الفرق على أحد هما يسه وبين حتى التسبيل ان حتى المرور معلوم لتعلقه  
بمحل معلوم وهو الطريق وأما المسبل على الطنح فهو حتى التعلل وعلى الارض مجهول لجهالة محله  
ووجه الفرق بين حتى المرور وحتى التعلل على احدى الروايتين ان حتى التعلل يتعلق بعين لاسق

وطهره محمد لان سوار الانتفاع به دليلها والصحيح قول أبى يوسف لما قدمناه وما ذكرى بعض  
المواضع من حوار أصلا فخرنا من مع شعر الحذر وان كانا كثر من قدر الله درهم فهو مخرج على  
قول محمد فانما رته وأما على قول أبى يوسف فلا وهو الوجه لان الضرورة لم تدعهم الى أن يعاقبهم بحيث  
لا يقدرون على الانتفاع عنه ويجمع على نياتهم هذا المقدار (قوله) وشعر الانسان والانتفاع به) أى  
لم يحرم بيعه والانتفاع به لان الآدى سكرم غير مستدل فلا يجوز أن يكون شئ من أثار الله ما امتدلا  
وقد قال الذى صلى الله عليه وسلم لعن الله الواسلة والمستوصلة وأعار حرمه فيما تضمنه من الو رير يدي  
قرون النساء ودونهن كذا فى الهداية وصرح فى فتح القدير بان الآدى سكرم وان كان كافرا والواصلة  
هى التى فصل الشعر شعر النساء والمستوصلة العمل ما دها ورصاها ولعن فى الحديث النامصة  
والنمصة والنامصة هى التى نقصت الحاصلة به والمصمة هى التى فعل بها ذلك (قوله) وحالة الميتة  
قبل الذبح) أى لم يحرم بيعه لانه غير متع به قال عليه السلام لا تنفعوا من الميتة ما لها وهو اسم لمير  
المدبوغ فيكون يحسن العيين بخلاف الثوب والدهن للمتحين فها عارضة قيد ما قبل الذبح لانه لو باعه  
بعد حار حلى الانتفاع لها طهارة ولذا قال (وهو مدبوغ ويتع به) وقيد الميتة لان حله الذبح كذا يجوز  
بيع قبل الذبحة وطعم السباع وشحوبها وحاولها معالاة كذا وكذا الميتة بعد الذبح فيجوز بيعها  
والانتفاع بها معالاة الا كل لها ربتها ماله كذا الاحل الحزير (قوله) كعظم الميتة وصوفها وعصها  
وقرنها ودرها) أى يجوز بيعها والانتفاع بها لاسقاط طهارة لاسقاط الموت لعدم الحياة وقد قررناه  
من قبل والعلل كالحزير عن العيين عند محمد وعندهما عبرة السباع حتى ماع عظيمة ويتع به ويجوز  
بيع انقرض على المختار (قوله) وعالوسقا) أى لم يحرم بيع علو معداه ماله لان الباقي بعد سقوطه  
حق التعلل وهو ليس مال لان المال ما يمكن احراره والمال هو المحل المبيع بخلاف الشر حيث  
يجوز بيعه نعم الارض باعاق الروايات ومعداى رواية وهو اختيار مشايخنا لا بهط من الماء  
وطدا يصمن بالانلاف وله قط من الخن وسيأتى فى ثمانية فى الشر بان شاء الله تعالى وقيد سقوطه

لان بيعه قبل سقوطه جائز كالى فتح القدير لان المبيع الساء فعلى هذا يجوز بيع سقف البيت قبل  
نقصه كما يجوز بيع البناء قبل حرقه لكن فى عمدة الفتاوى لا يجوز بيع ساء الوقت قبل حرقه ولا  
الاشجار الموقوفة المثمرة قبل قطعها بخلاف غير المثمرة اه وأشار المصنف الى أن الدالوسقا قبل  
القبض فان المبيع يعدل كذا لك المبيع قبل القبض كالى فتح القدير والعلو خلاف السفل نعم العيين  
وكسرها كذا فى المصاح ولم يد كذا المصنف بيع الطريق والسبل وفى الهداية وبيع الطريق وهى  
جائر وبيع مسيل الماء وهى ماطل والمستهة محتمل وجهين بيع وقعة الطريق والمسبل وبيع حتى  
المرور والتسبيل فان كان المراد الاول فوجه الفرق بين المستثنين ان الطريق معلوم لان له طولا  
وعرضا معلوما أما المسبل فتحاول لانه لا يدرى قدر ما يشعه من الماء وان كان الثانى فى بيع  
حق المرور روايتان وجه الفرق على أحد هما يسه وبين حتى التسبيل ان حتى المرور معلوم لتعلقه  
بمحل معلوم وهو الطريق وأما المسبل على الطنح فهو حتى التعلل وعلى الارض مجهول لجهالة محله  
ووجه الفرق بين حتى المرور وحتى التعلل على احدى الروايتين ان حتى التعلل يتعلق بعين لاسق

( ١١ - (البحر الرزقي) - سادس )

ملك علوه هذا السفل كذا جاز المبيع ويكون سطح السفل

لما حب السفل ولشترى حتى القرار وكذا لو اتمهم هذا الملو كان لشترى أن يبنى عليه عادا أتم مثل الاول لان السفل اسم لمبنى مسقف  
فكان سطح السفل مسقفا للسفل اه فتأمل مع قول المؤلف لان المبيع البناء

وهو البناء فاشبه المذبح فأما حق المرور يتعلق به من يتقى وهو الأرض فاشبه الاعيان **أه (قوله وأه)**  
 من ابنه عبد وكذا عكسه أي لم يحز بيع أمته ظهر ابنه عبد وعكسه وهو بيع عبدة تبين أنه جائزة  
 بخلاف ما دللنا على كونه باطلاً وبخلاف ما دللنا على صحة البيع ويتخير والفرق بيني على الأصل الذي ذكرناه  
 في السكاح لمحمد وهو أن الاسارة مع التسمية إذا اجتمعتا في محلي الجنس يتعلق العقد بالسمي  
 ويطلق لاعتداله وفي متحد الجنس يتعلق بالشارية ويسقط لو حوده ويتخير له واثبات الوصف يمكن  
 اشتري عبداً على ابنه حار فاهو كات وفي مسئلة الدكر والاثني من بني آدم حسن المعاترة في  
 الاعراض وفي الخيرات حسن واحد للقتل قرب فيها وهو للعتد دون الأصل كالخل والنبي حسن  
 والوداري والريدي على ما دللنا واحسان مع اتحاد أصلهما كذا في الهداية والأصل المذكور لمحمد  
 رحمه الله تعالى متفق عليه هو يجري في سائر العقود من السكاح والاحارة والصلح عن دم العبد والخلع  
 والعتق على مال والبيع في مسئلة الكتاب باطل لأنه من المتبع وبه ظهران الدكر والاثني من بني آدم  
 حسن فيها وإن اتحد أحداً في المطلق لأنه الثاني المقول على كثير من مختلفين بمبدأ داخل والجنس  
 في العقد المقول على كثير من لا يتفاوت العرص منها أحداً فالجنس ما يتفاوت العرص منها أحداً  
 لا يصلح في الثاني والوداري يفتح الواو وكسرهما والتخلف الدال ثم راء مهله لسة الى وداورق من فري  
 سرود والريدي يرى رأي ثم يور ثم دال مهله ثم اسم ثم حيم لسة الى زنده يفتح الراء والون الاخير  
 والجمهر يفت على خلاف القياس مع اتحاد أصلهما هكذا كصاحب الهداية عن المشايخ قال في فتح  
 القدير ومن المحتاجي الجنس ما دللنا على ما يفت فاداهو رباح فالبيع باطل ولو باعته ليل على ابنه  
 يافت أخر فطهر مصر صرح ويحرم كذا دللنا على أنه حار فاداهو كات هكذا كذا المصنف وان كانت  
 صاعقة الكتابة أشرف عبد الناس من الحر وكان المصنف لا يعرف من المشايخ من يكون الصفة التي  
 ظهرت بحرس الصفة التي عرفت ولا في موت الحار كما يطلق في المحظوظات اختيار ذهب آخرون منهم  
 صدر الاسلام وظهر الدال الى أنه اعياشت اذا كان الموجود نقص وفتح الاول لعوان غرض  
 المشتري وكان مستند المصنفين ما تقدم فيمن اشتري عبداً على أنه كافر فاداهو مسلم لا خيار له لا بد من  
 عين وقد يعرف بان العرص وهو استخدام العبد عما لا يلقى به لا يتفاوت بين مسلم وكافر من الزواجر  
 وأمورها والتجارة وأمورها بخلاف تعيين الحر أو الكتابة فانه بعيدان حاجته الى الحلل اشتري من  
 هذا الوصف اه وقد طهر من كلامهم أن من اشتري موصواً ثم استأمنه قال المشتري شرط لي بالقوة  
 وأسكره النائع إن كان ما طهر من خلاف حسن اليا فافت تحالفا وفتح البيع لأن الاختلاف في حسن  
 المبيع وإن كان ما طهر من حصة راء العائات الوصف فان كان المبيع عمرى من عين المشتري وقت البيع  
 ولا خيار له ولو أقر النائع بالشرط لم يفسد منه عن قاصيها في شرح اشتراط الحر والكتابة قليل باب  
 خيار الرقبة والا فالقول للنائع لأن الاختلاف في اشتراط وصف كالاختلاف في اشتراط الحر ولداهو  
 في الفتح عاذا اشتري ليل لا يخرج ما إذا كان عاراً يرى من عينه وقد صارت حادثة العتق وأحدث  
 بماد كبراهو لة الموقن للصواب **(قوله وشراء ما بالقل قبل العقد)** أي لم يحز شراء النائع ما بال  
 عا ما قبل العقد الحق فهو مرفوع عطفاً على بيع لانه محذور عطفاً على المحرورات لانه لو كان كذا  
 لصار المسمى لم يحز بيع شراء وهو فاسد واعلم بما حواه استدلاله لا قول عائشة رضي الله تعالى عنها  
 للامانة وقد باعت بسماء بعد ما اشترت ثمة بامانة شيما شريت واشترت التي ريدى أو  
 ان الله تعالى أنطق حججه وجهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لم يبق ولا النسخ لم يدخل في  
 ضيقه فاداهو صل اليه المبيع وقعت المقاصة عني له فصل فلا عوض بخلاف ما دللنا على العرص لا

وأه من ابنه عبد وكذا  
 عكسه وشراء ما بالقل  
 قبل العقد

**(قوله هكذا كذا المصنف)**  
 أي صاحب الهداية **(قوله)**  
 بما لا يليق به أي بالنسبة  
 تأمل **(قوله قبل العقد الثمن)**  
 قال الرابي وسواء كان الثمن  
 حالا أو مؤسلاً كما صرح  
 به في الهداية

[illegible]

العصل اعياها بعد الحائنة اطلق في الشراء فمثل شراء من كل وجه والشراء من وجه كشرائه من  
لا يجوز شهادته له فانه لا يجوز أيضا كشرائه منه خلاف لما في غير العدد والمكاتب واطاع في ما ع  
فمثل ما باعه بنفسه أو بوكيله وما عاها له أو كاله كمثل الشراء لنفسه ولغيره اذا كان هو البائع وشمل  
أيضا شراء الشكل أو العنص كأي القنية وخروج شراء وارث البائع ووكيله عند الامام لان المقدوم له  
لكونه أصبلا في الحقوق خلاف لما في الكونه قائما مقامه ولكن لا يفيده الزيادة عند الامام وان  
ملكها وأما شراء البائع عن اشترى من مشتريه بغير وثيقة فلو شرط في السراح الوهاج ما ورثه وارث  
البائع أن يكون ممن يجوز شهادته لأمور في حياته والا لا يجوز وهو قيد حسن أعفاه كثير وان كان  
معلوما من بيان تحكم شراء من لا يجوز شهادته له وأراد المولى رحمه الله تعالى الشراء من مشتريه حقيقة  
أو حكما كالشراء من وارث مشتريه والمعرف بين الورثين ان وارث البائع اعلم ثم يقيم مقامه لان هذا ما  
لا يورث وهو انما يقيم مقامه فيما يورث بخلاف وارث المشتري فانه قام مقامه في ملك العين وهذا من  
أحكامها وقيد بما ع لان المسع لو انتصت خرج أن يكون شراء ما ع فيكون التصان من النفس في  
مقابلته ما ع من العين سواء كان التصان من النفس مقدرا مقامه منها أو أكثر منه وعلى هذا يخرج  
ما قالوا ولو ثبت الجارية عند المشتري ثم اشترى البائع فأول ان كتم الولادة فقتلها حار كلود حائفا  
عنه عند المشتري ثم اشترى ما عه لافا وان لم يبقه الا لا يجوز له بيعها به بل يباح في صلبه كذا

الشراء لا يلاقي لأن تغيير السعر غير معتبر حتى الأحكام لانه تنويع الرعايات لا هوات حرمه كجاء حتى  
العاصب وغيره فمباد اليه كما شرح عن ملكه فظهر الرغ وقيد ما لا اقل استمر لراعى المثل وألا كثر فانه جائز  
ولا بد من اتحاد جنس الثمين لانه حينئذ يظهر التماثل فان اختلفت الجنس جاز مطلقا والبراهم والدينار  
هما جنس واحد احتياطيا وقد مما لم ما جسد الا في ثمانية في أول السبع وهذا كل النقد لثاني أول من  
قبحة الاول لم يجوز وأطلق في الأقلية فشمّل الاول فصر الاول وصعدوا لواع بأنب ديمية إلى ستة ثم اشتراه  
بأنب ليمية إلى ستين فصد عنه ثمانية وقيد بقوله قبل النقد اذ لم يفسد وفي النسخة لو بعض نصها الثمن  
ثم اشترى النصف بأقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو أحوال المانع على المشتري اه وفي السراج الوهاج  
لا يجوز أن يشتريه بأقل من الثمن وان بقي من ثمنه درهم ولا بد من نقد جميع الثمن ولو شرح المبيع عن  
ملك المشتري ثم عاد اليه فان عاد اليه بحكم ملكه حديد كالا فانه قبل القبض أو بعده أو بالشرء أو  
المبرات فشرء البائع منه ما لا يقل جائز وان عاد اليه بما هو فوسع بخيار روية أو شرط قبل القبض أو بعده  
فالشرء منه ما لا يقل لا يجوز وكذا في السراج الوهاج ود كرا الشارح هافر وعافقل ٧ (قوله وصح  
وباضم اليه) أى صح البيع في المضموم الشرء ما لمعه ما لا يقل قبل النقد كان اشترى حارة بجمجمة ثم  
باعها أو اشترى معها من المانع قبل أن يتقدمه الثمن فجمجمة فالبيع حار في ثمنه برها من المانع وبعد  
في الأخرى لانه لا بد أن يجعل بعض الثمن في مقابلة التي لم يشتريها منه فيكون مشتري الأخرى بأقل مما  
باع وهذا السد عنه لما لم يوجد هذا المعنى في صاحبنا ولا يتبع المسالك كونه صريحه للأثر فيه

فإذا اعتبر واحداً مكس اعتبار (٨٤) غيره لكنه لا يربطه بطر الأوكادة على الاختلاف لا وجوده وبلغ ذلك لم يعد المحذور

أولاه واعتبروا شبهة إلى أولاه بطري لا به يظهر ما تقسم الفنى والمفصلة فلا يصرى إلى غيره وأورد على التعليل الأول ما لو أسلم قوهى إلى قوهى ومروى فانه باطل في الكل عنده وعدهما يصح في المروى كذا أسلم خطه في شعير ومروى عنه يطل في الكل وعدهما يصح في حصة الرية مع ان وفاد العقد نصف الحسية محمدية فان أسلم مروى إلى مروى حارعه الشافعى ولا يخلص منه الاعتير لميل تعدى السادة قوة العسادة لاجماع عليه إلى تعليله بأنه يحمل الشرط العاسدى أحدهما وقول العفدى المروى شرطاً معموله في المروى يقتضى في المروى بالشرط العاسدى وفي المروى بانعاده الجبس كذا اعترف به شمس الأئمة بعد ان علل به هو في شرح الجامع وأشار المصنف إلى ان النافع لو اشتراه مع رجل آخر فانه محذور من الاحدى في نصفه (قوله) ويرى على ان يربطه ويطرح عنه مكان كل طرف حين رطلا وصح لو شرط أن يطرّح عنه نورن الطرف) أى لم يربط شي بهذا الشرط وصح البيع بالشرط الثاني لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد والثاني يقتضيه (قوله) وان احتلماى الرق له ولول للمشتري) يمس لور والمشتري الرق وهو عشر تأرطال فقال النافع الرق عبده وهو حصة وأرطال فاقول قول للمشتري مع عبده لانه ان اعتراه احتلا فى تعيين الرق المقصوف فالقول قول الغابص ضمينا كان أو أمسا وان اعتبر احتلا فى المسن فهو الحقيقة اختلاف فى النفى فيكون القول للمشتري لانه يسكن الزيادة وإذا رهن النافع قلت دينته وأورد على ما فى الكتاب مستثنان احدهما ما اذا باع عبدين وقسمهما للمشتري ومات أحدهما عنده وجاء الآخر برده يعيب واحتساب قيمته الملبت فالقول للنافع وإنشأ ان الاختلاف فى النفى نوحب السخايف وهما جعل الدول للمشتري على تقدير اختلافهما فى النفى وأجب عن الاول ما يجمع هذه طرد فان كون القول للمشتري لا مكاره للزيادة وهناك إما كان للنافع لا مكاره الزيادة وعن الثاني بان السخايف على خلاف العياض فما عدا وجود الاختلاف فى النفى قصدا وهما الاختلاف فيه منع لاختلافهما فى الرق المقصوف أو هو هذا أم لا ولا يوجب التحالف كذا فى فتح المبر والرق بالسكر الطرف ونعمهم يقول طرف ريت أو غير والجمع أرفاق ورفاق وزفان مثل كتاب وعمان كذا فى المصاح (قوله) ولولا أنه مديا بشره حرا ويجهماصح) أى التوكيل ببيع الوكيل وسراؤه على حبيفة وقال لا يجوز على المسلم وعلى هذا الخلاف الحر يروى على هذا التوكيل الحر غيره يبيع صيده لهما ان الموكل لا يملكه ولا يملكه غيره ولان ما يشتق للوكيل ينتقل الى الموكل فصار كانه ما شرده منه ولا يحرره ولا فى حبيته ان الماقد هو الوكيل باهليته وولايته وانتقال الملك الى آدمها أمر حكى ولا يجمع نصف الاسلام كما داور ثوما ثم ان كان حرا لهما او يدفع ثمنها الى الوكيل وان كان حرا برا يبيعه ولم يدكر للمصنف حكم نفي مانعه له قال الشارح بقصد نفي الجران باعه الوكيل له لمحكم اثبت فيه وقوله لانه لا يملكه ولا يملكه مقصوف مسائل الوكيل بشره مبيع له أن يركل بشرائه وان لم يملكه ومنه اذا مات مدي له حرقا قاضى أن يمس مديا يبيعه ما مع انه لا يملكه نفسه ومنه السلم الوصى لى بوكل مديا يبيع حره مع انه لا يملكه وقد كتبنا فى القوي انه غيره هذه وفى فتح القدير دق أن يقال اذا كان حكم هذه الوكيلة فى البيع أن لا يتفع بالثمن وفى الشراء أن يبيع الحزير و يربى الحزير أو يبيعها فى قصر فاعبر بمقبول عائدته وكل ما هو كذلك ليس مشروع وقدرى عن أى حبيفة ان هذه الوكيلة تنكره أسد ما يكون من السكراة وهى ليس الا كراهة التحريم فأى فائدة فى الصحة اه وفى الثانية من الزكاة مسلم له خر وكل مديا يبيعه ما للمسلم أن يصرف ثمنها الى المتراء من زكاته وانه ونصح اه (قوله) وأمة على أن يعتق للمشتري أو يدرا ويكتب أو يستولده أو لاجها أو يستخدم النافع شهر أو دارا على أن سكن أو يقرض المشتري درهما أو يهدى له أو يسلّم الى كذا أو ثوب على أن يقطع

الذى وحد وتحقق تحقق الاعتبار ولينال كذا فى انهر اه (قوله) وان كان خبر برا يبيعه) انظر لم يقولوا يقتله مع ان نسيب السواك لا يحل (قوله) وكل ما هو كذلك ليس مشروع) قال فى النهر لا سلم ان مثله لنس مشروع أما فى البيع فلا عدم ويرى على أن يربطه ويطرح عنه مكان كل طرف حين رطلا وصح لو شرط أن يطرّح عنه نورن الطرف وان احتلماى الرق فاقول للمشتري ولولا أمر دما بشره حرا أو بيعها صح وأمة على أن يعتق للمشتري أو يدرا ويكتب أو يستولده أو لاجها أو يستخدم النافع شهر أو دارا على أن يسكن أو يقرض المشتري درهما أو يهدى له أو يسلّم الى كذا أو ثوب على أن يقطع طبيب النفى لا يستلزم عدم الصحة اذ قد مر قريبا ان شعير الحر يردا لم يوجد مباح الاصل جاز بيعه وان لم يملكه ثمنه وأما فى الشراء فقد أفاد فائدة فى الجملة هى تحاليل الحر ومثله لا يعد غير مشروع (قوله) وفى النسبة من الزكاة الخ) كانه ذكره استندرا كما على قول الفتح باى فائدة فى الصحة

البائع أو يحيطه قيما) أي لم يحر بيع أمة بشرط منها وهو فاسد لانه مع شرط وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع بشرط كجرواء عمرو بن سعيد رضى الله عنه وحصة الشافعي بماعدا العتق وحقير البيع بشرط العتق وهو رواية عن أبي حنيفة كذا كرهه الأقطع عملا حديث بريرة فان عاتق رضى الله تعالى عنها اشترت بشرط العتق وأجازه عليه السلام وأبطل الشرط فقال حديثها واشترط لي لم الولاء انما الولاء لمن أعتق ولم يحصه بها محامدا بناء على أصلهم ان العام يمارس الخاص ويطلب منه أسباب الترحيح والمرجع هنا العام وهو الهوى عن بيع بشرط لكونه ما عا حديث بريرة مبيح فيحمل على ما قبل النبي وأما حديث جابر بن مسلم من أنه باع جلالا صلى الله عليه وسلم بشرط لظهره الى المدينة فعلى مذهب الشافعي لم يقع الشرط في صلب العقد فلم يفسد وعلى أصلا قدم العام الحاضر على الخاص المبيح كما قدمناه وأشار المصنف العتق وما عطف عليه الى كل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلزمه وفيه منفعة لاحد المتعاقدين أو لاعتقود عليه وهو من أهل الاستحقاق ولم يحر العرف به ولم يرد الشرع بحوازه فلا بد من كون الشرط معسدا للبيع من هذه الشرائط الخمسة فان كان الشرط بقضيه العقد فانه لا يفسد كشرط أن يجزى المبيع الى قصص الثمن ونحوه فان كان لا يقتضيه لكن ثبت نصيبه شرعا فلا يفسد كشرط الاصل في الثمن وفي المبيع السلم بشرط الخيار لا يفسده وان كان متعارفا كشرط العمل على أن يتخذوها البائع أو يشركها فهو جائز وان كان ملائما للبيع لا يفسده كالبيع بشرط كمال الثمن اذا كان حاضرا وقبلها أو غائبا فحصر وقيل قبل التفرق وكشرط رهن معلوم بالاشارة أو التسمية فان حاصلها التوافق لثمن قيدنا بنحصره الكميل لأنه لو كان عائنا فحصر وقيل بعد التفرق أو كان حاضرا فلم يقل لم يفسد وقيدنا بكون الرهن مسمى لأنه لو لم يكن مسمى ولا اشارا اليه لم يحر الا اذا راصيا على تعيينه في المجلس ودفعه اليه قبل أن يتمرق أو يخل الثمن ويطلق الرهن واذا كان مسمى فامتنع عن تسليمه لم يفسد واذا يفسد بدفع الثمن فان لم يدفعه ما حبر البائع في المصح واشترط الحوالة كالكفالة ومعنى كون الشرط يقتضيه العقد أن يحل العقد من غير شرط ومعنى كونه ملائما أن يؤكد موجب العقد كذا في الدخيرة وفي السراج الوهاج أن يكون واحدا الى صفة البيع أو الثمن كاشتراط الحجر والطين والكتابة وفيها يقال للمشتري في مسئلة الرهن ادفعه أو بخل الثمن وفي القدوري يقال للمشتري اما أن تدفع الرهن أو قيمته أو تفسخ العقد لان بدلا استيفاء البائع اما تثبت على المعنى وهو القيمة ولا شك ان الرهن لو ذلك فان المشتري يدفع قيمته أو يخل الثمن ولو اشترى عبدا على أن يعطى البائع المشتري كعبلا عما أدركه من ذلك فان كان الكميل محمولا فله البيع وان كان معينا فحاصرا وقيل أو كان عائنا فحصر قبل التفرق وقيل جازا اه ولم يدكر الرهن على الدرك لانه غير حائر ونفسير المسئلة لاحد المعاقدين اشترط أن يهبه المشتري شيئا أو يقرضه أو يسكن الدار شهرًا أو يخدمه العبد شهرا ولو شرط أن يخرجها على البائع ففسد وان شرط الزائد على خروجها عليه جاز لانه بشرط أن لا يجب عليه تحمل الظلم ولو شرط أن يخرجها كذا خطأ أو بدأ وأقص منه البيع لانه باع بشرط أن يجب على المشتري خراج أرض أخرى هذا اذا علم فان لم يعلم حار ويحبر المشتري ولو اشترى خراجية الأصل فلا خراج أو غير الخراجية مع الخراج بان كان للبائع خراجية وصح خروجها على هذه فسد وان لم يكن في الأصل خراجية فوصح عاها حار ونعماء في الزاوية ونماه نفع للمشتري اشترط خياطة الثوب على البائع أو طعن الحطة أو قطع الثمرة وتفسير مسئلة المعقود عليه اذا كان من أهل الاستحقاق اشترط أن لا يبيع العبد ولا يهبه ولا يجرحه عن ملكه بوجه من الوجوه فان المالك يسر أن لا تتداوله الأبدى وكذا اشترط أن لا يجرحه عن مكة وفي الخلاصة اشترى عبدا على أن يبيعها حار

البائع أو يحيطه قيما

(قوله بشرط منها أي من الشروط المذكورة في المتن)

(قوله) ونخرج أيضا ما إذا  
 شرط مبيعة (الاحسب)  
 نخرج قوله وفيه مبيعة  
 لاحد العاقبين وطاهر  
 قول الزبائى وفيه مبيعة  
 لاهل الاستحقاق ثم قوله  
 وأهل الاستحقاق هو  
 النافع والمشتري والمبيع  
 الأدنى والاحسبى ان  
 اشتراطه للاحسب مفسد  
 موافقا لما أتى من القدرى  
 والمنشئى وفى الدر المختار  
 عن حاشية أئمة زاده انه  
 الاظهر اه وفى الفتى  
 وكذا أى مثل ما فيه  
 مبيعة لاحد المعادين اذا  
 كانت المبيعة لغيرهما وسه  
 اذ اذاع ساحة على أن يبي  
 بها مسجدا أو طعاما على  
 أن يتصدق به وهو فاسد  
 (قوله وهو باطل) أى  
 فالشرط باطل كجاء البراءة  
 وفى الفتى عن الولوالحية  
 لوقال نعمتك هذه النار باطل  
 على أن يفرضى فلا ين  
 الاحسبى عشرة دراهم  
 لا يفسد البيع لانه لا يلزم  
 الاحسب (قوله) لانه لو أخرجه  
 مخرج الوعد لم يفسد  
 انظر ما سيذكره المؤلف  
 فبطل الصرف عند قوله  
 والسركة

وعلى أن يبيعه من فلا يجوز لانه طال وفى البراءة ما استرى عندا على أن اطعمه لم يفسد وعلى أن  
 يبيعه مبيعا فاسدا وقيدا يكونه من أهل الاستحقاق أى من أهل أن يستحق حقاقى العير وهو  
 الأدنى لانه لو كان حيوانا غير آدمى أو ثوبا فالبيع بهذا الشرط حائر وشرح أصاما اذا شرط مبيعة  
 لأحسب كان يفرض النافع أحسبا فالبيع صحيح كجاء الدجيرة معربا الى الصدر الشهيد فى رد  
 القدرى أنه يفسد وصورة أن يقول للمشتري النافع بشرط ملكه على أن تفرضى أو تفرس فلا  
 وفى الفتى قال بتجديده انه تعالى كل شئ يشترطه للمشتري على النافع يفسد به البيع فادنا شرطه على  
 أحسب وهو باطل كذا فى الشرى دابة على أن يبيعه فلا الاحسب كذا فى ما طل كذا فى ان شرطه على النافع  
 أن يبيعه وكل شئ يشترطه على النافع لا يفسد به البيع فادنا شرطه على أحسب وهو حائر وهو بالخيار ومن  
 ذلك ما اذا اشترى ساعيا على أن يحط فلا الاحسب كذا فى البيع وهو بالخيار ان شاء أخذ  
 بجميع الثمن وان شاء ترك وروى ابن جماعة عن أنى حصة اذا اشترى من آخر شيئا على أن يبي  
 النافع لانه لا يشترى أو لا يحسب من الثمن كذا فى البيع وشرح أيضا شرطه فيه مبيعة لاحد  
 كجاء باع ثوبا بشرط أن لا يبيعه ولا يبيعه ما رابعا وهو قول أنى حصة وفى قوله أنى يوسف فاسد  
 وهو رواية واحتمل المشايخ فيها اذاع على أن يعطى ثمنه من مال فلا ومن مبيعة النافع المفسدة للبيع  
 ما اذا شرط أن يدفع للمشتري الثمن الى عريم البائع لستقط موزه القصاص ولا بالناس يتعاونون  
 فى الاستدعاء مهم من سلاح ومهم من عاكس ومهما أصابا الواعى بالشرط أن يضمن  
 المشتري عنه ألعاء عريمه ومن مبيعة المشتري ما اذا اذاع لستاق بشرط أن يبي البائع حوائطه كذا  
 فى الدجيرة وفى فتح القدرى ما الواعى ساحة على أن يبي بها مسجدا أو طعاما على أن يتصدق به فهو  
 فاسد اه ونخرج أيضا ما لا يفسد به ولا مبيعة كان اشترى طعاما بشرط أن يبيعه أو ثوبا بشرط لانه  
 فانه يجوز وشرح عن الانتفاء ما أتى المشتري اشترى على أن يدفعه اليه قبل دفع الثمن أو قال على أن يدفع  
 الثمن فى بلد آخر فسد البيع وفى شرح المجمع معربا الى الدوائر لوقال نعمتك هذا على أن أحط من  
 ثمنه كذا فى لوقال على أن يبيعتك كذا فى بيع النافع لانه لا يلزم الحط ملحق بمقابل العقد ويكون البيع  
 عاروا المحطوط اه وقيدته على أن الشرط لو كان بان فالبيع يفسد فى جميع الوجوه الا فى مثله  
 ما اذا قال ان رضى أنى أو فلان فى ثلاثة أيام كسائى فى ما يصح تعليقه وما لا يصح والتفصيل السابق اعلم  
 هو اذاعنى كلكم على وقيد يكون الشرط مقار بالعقد لان الشرط العاسد لو الحق بعد العقد قبل طعن  
 عند أنى حصة وقيل لا وهو الاصح كجاء جامع العصولى فى الفصل التاسع والثلاثين ولكن فى الأصل  
 اذا أخطأ البائع شرطا فاسدا يلتحق عند أنى حصة وان كان الاخطا بعد الاقرار عن المجلس  
 وصورة الواعى حصة مبيعة وقصاصا ثم راد أحد هما صاحبه شيئا أو حط عموقه الا فى البيع فاسد  
 عند أنى حصة وقيل لا ثم يفسد البيع صحيح وتنظر فى الزيادة والخطا وقال بتجدد الزيادة مائة والخطا جاز  
 ولو كان الشرط فى العقد فاطلا ان كان للمصدق قبل العقد تصح الخطا فى المجلس ولا يصح فيه اذاع  
 المجلس اه وقيدته على أن يكون الواعى لانه لو راد الواعى قال نعمتك هذا كذا وعلى أن تفرضى كذا فى البيع  
 جاز ولا يكون شرطا وهو نظير ما لو كان دفع لرحل أرضا يبيضاء فمما يحل فقال دعيت اليك الرحيل  
 معذلة على أن ترفع كان شرط المراعاة فى المعذلة لوقال وعلى أن ترفع لم تفسد المراعاة وشرح  
 من هاتين المسئلتين كثر من المسائل كذا فى الدجيرة وتذمى البراءة وقيد ما راجع ماد كجاء  
 الشرط لانه لو أخرجه مخرج الوعد لم يفسد كذا فى اذاع فاسدا على أن يبيعه حوائطه وأخرجه مخرج الوعد  
 ولكن لو لم يبي البائع ثم يبيع ويحير المشتري فى الرد كذا فى الدجيرة لكن لم يبين عمادا يكون اشتراطه



مخرج الوعد وهو أحد الاحوال بعين حديث برورة فان السمع لم يكن بشرط العتيق واعمالا كان بوعده عتيقا  
وبين الامام اسحق الوالوي صورة اخره مخرج الوعد قال اشترى سني ابي الحوافظ وخرج عن  
اللائم العقد ما لا يشري اذ من شرط ان يملكها المشتري ولا يملكها المالك فلو كان المالك لا يملك الاطلاق  
وعند ابي يوسف يجوز في الاول لانه ملائم وعند محمد يجوز في الثاني لمخالفة ابي يوسف وفي الثاني  
ان لم ينقص العقد لاربع نفعه الى احد وهو شرط لا طائل له ولم ينقص المالك من شرط وشرط في العباد  
وهو كذلك الا البيع بشرط العتيق فان المشتري اذا اعتقه صح البيع ووجب الثمن عليه عند ابي حنيفة  
وقال ابي حنيفة ان البيع قد وقع فاسد ولا ينقل حائرا كما ان يبيع بوجه آخر ولا في حبيبة  
ان شرط العتيق من حيث ذاته لا يلائم العقد على ما ذكرناه ولكن من حيث حكمه بلائمه لانه متى  
لما كان الذي يملكه يقرر ولهذا لا يمنع العتيق الرجوع في ضمان العيب فاذا انقلب بوجه آخر لا تنصق  
اللائمة فقرر الفساد وادوا وحده العتيق تحققت اللائمة فترجع حابا لحوالها فكان الحال موقوفا بخلاف  
ما ادا برها واستولدها فليس الا ينيان الملك لحوالها فصار يبيعها او اجعوا ان المشتري لو ائمه  
او ما عاها وجه بغيره فبقيته كذا في السراح والواجب من الشروط المفسدة ما في القية اشترى بطبيعة على  
امها حلاوة او شاة على امها غلب كذا اوردني ما او سمعنا على ان فيه كذا ما او شاة او ثورا على ان فيه  
كذا ما من ان اقيم فسد البيع في الشكل لعدم معرفته قبل العمل وعجز النافع عن الوفاء به او لو اشترى  
على ان يرد في الثمن من يبيعه فاسد ان شرط واعاد كراستاء الحال مع الشرط لانه لما كان غير  
مصحح صار شرطه فاسدا لاصل فيه ان ما لا يصح افراده العقد لا يصح استثناءه من العقد والحال من هذا  
القبيل وهذا لانه بمنزلة اطلاق الحلو وان اتصلا به خلقة وبيع الاصل يتناولها بالاستثناء يكون على  
خلاف الموجب بل يصح فيه شرطه فاسدا لبيع مطلق به والكساية والاجارة والرهن بعملة البيع لانها  
تبطل بالشرط العادة غير ان المفسد في الكساية ما يمكن في سلب العقد سواء اهلته والعقد والسكاح  
والخلع والصلح عن دم العمد لا يبطل بالاستثناء الحال بل يبطل الاستثناء لان هذه العقود لا تبطل بالشرط  
العاسدة وكذلك الوصية لا تبطل بل يمكن يصح الاستثناء حتى يكون الحال مبرا او الاجارة بوصية لان  
الوصية اخذ الميراث والميراث يجري في ابي الطعن بخلاف ما اذا استثنى خدمتها لان الميراث لا يجري فيها  
كذا في الهبة والعلة كالخدمة او ورد مسئلة الخمسة على الاصل السابق واوجب بانه امام طرد غير  
منعكس والابراء على العكس واما بان الكلام في العقد والوصية ليست بعقد ولا ترد كذا في الهبة  
ولا يخفى انها عقد مشتمل على الايجاب والقبول فالاوله الاول وتفرع على القاعدة انه يصح استثناء  
قبيل من المبيعة لحوال افرادها ولا يصح استثناء شاة من فطيم لعدم حوايل افرادها من قطع ادا لم تكن  
ممية او ما اذا اعطيت بالاشارة فالاستثناء صحيح وكذا في كل عدد من تفاوت وصح استثناء ابطال  
معلومة من بيع الثمرة او ازايراده على الارطال استثناء وهو المعتمد ومن مسائل الاستثناء ما عسيرة  
عما في الاشرع حادثة تسعة اشرعها جميع الثمن ولو قال على ان عشره الى تسعة اشرعها تسعة  
اشرعها الثمن حادثة لمرى عن عهده بالجميع وعن ابي يوسف انه لو قال ابيك هذا مائة شاة عاه على  
ان هذه الى اولى هذه فسد ولو قال الاحد كان مائة ولو قال ابيك هذا مائة شاة عاه على  
ولو قال بعتك هذا العبد بالانصاف بحسب ما تراه عن محمد بن جباري كلما لم وجسمائة لان المعنى باع نفسه  
بالب لانه الباقي بعد الاستثناء فالصحيح المستثنى عين يبيع بحسب ما تراه ولو قال على ان ابي يبيع شاة مائة  
او مائة دينار فسد لادخال صفقة في صفقة ولو قال بعتك الدار الخارجية على ان تعمل لي طريقا الى  
داري هذه الدار فسد البيع ولو قال الا طريقا الى داري السانلة يار وطريقه عرض باب الدار الخارجية

(قوله فان المشتري ادا  
اعقه) أي بعد القبض كما  
في البر ثم قال واجمعوا على  
انه لو ائمه قبل القبض  
لا يجوز (قوله والبيع يبطل  
به) قال الرمي مراده به عند  
وقد تبعه في البر في هذا  
التفسير وقد قدم في أول  
القول قوله أي لم يحز بيع  
أمة بشرط منه او فاسد

(قوله أو هذه الشياه) هذه السبعة مكررة عامراً بها (قول المصنف ان لم يدرك القادان ذلك) قال الرمي ولودراه أحدهما ولم يدرك الآخر فكذلك لا يجوز لاصطائه إلى المذبح وعذرة الاصلاح لأن كمال ما شأن لم يعرف أحد ههنا ذلك له والمباراة الحالية من القدر ان لم يدرك أو أحدهما تأمل (قوله والبرور أول يوم من الصيغ الخ) قال في الهريذان ما على ان الربيع من الصيغ والبرح من الشتاء وقد مر في الصلاة عليه والأفصول أربعة كما لا يخفى وقيل هما عيدان للبحر اه وقد كرهه النور أول يوم من طرف الربيع تحول فيه الشمس من الجبل والمهرحان يوم من طرف الخريف وهو أول يوم من الشتاء تحول فيه الشمس إلى الجبل ولا يخفى ان قوله وهو أول يوم من الشتاء مسمى على ان الخريف من الشتاء والأفصول فصل الشتاء وهو أول يوم تحول فيه الشمس إلى الجبل فلو استقطه لكان أولى تأمل وفي التفهستان البرور أنواع وهو أول يوم من عردين ماء وبرور الخاصة وهو البرور الخاص وبرور السلطان وهو أول يوم يكون في صيف سائر والشمس في أول درجة من درجات الجبل وبرور الخريف

(٨٨)

ويقال له ببرور الهافين وهو اليوم الذي تحول فيه الشمس في الخريف والمهرحان نوعان عامة وهو أول يوم من الخريف أعنى اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس وصح بيع بعمل على أن يحده ويشركه لا لبيع إلى البرور والمهرحان وصوم الصاري وفطر اليهود ان لم يدرك القادان ذلك وإلى قدم الخراج والحصاد والدياس والقطاف والعشرون منه اه (قوله ثم قال الخ) قال الرمي لا يخفى على ذي فهم ان قوله في المتن ان لم يدرك القادان ذلك تدل على غير ان المدار على علم

ويقال له ببرور الهافين وهو اليوم الذي تحول فيه الشمس في الخريف والمهرحان نوعان عامة وهو أول يوم من الخريف أعنى اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس وصح بيع بعمل على أن يحده ويشركه لا لبيع إلى البرور والمهرحان وصوم الصاري وفطر اليهود ان لم يدرك القادان ذلك وإلى قدم الخراج والحصاد والدياس والقطاف والعشرون منه اه (قوله ثم قال الخ) قال الرمي لا يخفى على ذي فهم ان قوله في المتن ان لم يدرك القادان ذلك تدل على غير ان المدار على علم

ويقال له ببرور الهافين وهو اليوم الذي تحول فيه الشمس في الخريف والمهرحان نوعان عامة وهو أول يوم من الخريف أعنى اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس وصح بيع بعمل على أن يحده ويشركه لا لبيع إلى البرور والمهرحان وصوم الصاري وفطر اليهود ان لم يدرك القادان ذلك وإلى قدم الخراج والحصاد والدياس والقطاف والعشرون منه اه (قوله ثم قال الخ) قال الرمي لا يخفى على ذي فهم ان قوله في المتن ان لم يدرك القادان ذلك تدل على غير ان المدار على علم

ويقال له ببرور الهافين وهو اليوم الذي تحول فيه الشمس في الخريف والمهرحان نوعان عامة وهو أول يوم من الخريف أعنى اليوم السادس عشر من مهرماه وخاصة وهو اليوم السادس وصح بيع بعمل على أن يحده ويشركه لا لبيع إلى البرور والمهرحان وصوم الصاري وفطر اليهود ان لم يدرك القادان ذلك وإلى قدم الخراج والحصاد والدياس والقطاف والعشرون منه اه (قوله ثم قال الخ) قال الرمي لا يخفى على ذي فهم ان قوله في المتن ان لم يدرك القادان ذلك تدل على غير ان المدار على علم

المتعاقدين لا غير لاحد اهل العترة في الفصاد والحكم بدور معهما كيما عاشرت فيجب أن يكون البرور والمهرحان وصوم الصاري وفطرهم وفطر اليهود وصومهم سواء في ذلك تأمل (قوله مع انه اذا ناع إلى صوم اليهود فالحكم كذلك) أي ان علماء صبح والا فلا تأمله مع قوله لان صوم الصاري غير معلوم الخ وفي التفهستان وصوم الصاري سبعة وثلاثون يوماً مدة تحمية وأربعين يوماً فان ائتداء صومهم يوم الاثنين الذي يكون قرياً من اجتماع البريرين الواقع ثاني شباط وثامن آذار ولا يصومون يوم الأحد ولا يوم السبت الا يوم السبت الثامن والاربعين ويكون فطرهم يعني يوم عيدهم يوم الأحد بعد ذلك وفطر اليهود أربعاً وأثنا عشرة أيام من حاس عشر من الشهر السابع من شهر ربيعهم ائتداء فقل ستة ايام من شهر ربيعهم موافقة موسى وقومه وأما فطر اليهود كمال الهداية وغيره فليس يوم مشهور عنهم الا أن يقال أن يوم فطرهم فطر واقع فاهم يصومون من التوراة ستة وثلاثين يوماً (قول المصنف والدياس) قال الرمي قال المطرزي الدياسة في السام أن يوطأ شواثم الدواب ويكره عليه الدوس يعني الجرح حتى يصير تحت الدياس مثل السبع واستعمال العقهاء إياه في موضع الدياسة تساهل أو هو اه

(قوله قال محمد بن الفضل بسد البيع) قدّم اعد قول المصنف في كتاب البيوع وصح عن حال واحد معلوم عن الحائفة ايمان الصادق في حبيفة وانه الصحيح وفي غاية البيان وقال شمس الاثمة السرحى فان قيل كون الجهالة اليسيرة متحملة في موضع لا يدل على ان تكون التأجيل الى هذه الاوقات المحمولة متحملا لا ترى ان الصادق يتحمل الجهالة اليسيرة حيث يتحمل جهالة الوصف ثم لا يصح فيه اشتراط هذه الاحال اه ثم قال جوابا بعد الفصل غير محمول في الكتب وبين ما يتبعها فيه اختلاف والاصح انه ثبت هذه الاحال في الصادق لانه لا شك ان اشتراط هذه الاحال لا يؤثر في أصل السكاح بخلاف البيع وفي هذا خلاف الذين المستحق بالعقد (قوله وقدّمناه له لو باع الخ) قال الرمي قدّمه انه حتى ما يتأجل الى شهر قال كانه لانه هو الملهود في الشرع في السلم والتمس ليقيم فيه احولا فقله وفي القضية الى قوله فهو فاسد باعتراض بين قوله وقدّمناه له لو باع عن مؤجل ولم يعنه فيه خلاف وبين قوله والعقوى على انصرافه الى شهر وانه لمسته القضية وتكون العلة في ذلك ان العادة للدهاب والاياب عندهم شهر فصارت كانه صر به عليه وهذا هو الظاهر ما مل (قول المصنف ولو اسقط الاحل قبل حواله صح) (٨٩) قال الرمي وفيه في شرح المجمع لاس ملك المجلس وعماره وقيدنا

وهو دوس الحب القديم ليس كسروا أصله الدوس بالاولا لانه من الدوس قلت الواو ياء للكسرة قلها ولم يد كرا الحداد ود كره في الهداية واحتل في معناه فقيل حرا الموصى من ظهور العم وقيل حداد المحل قاله الحلواني وفي نسخ الهداية وفتح القدر بالزاي المكسرة تحت الزاود كرا الزاي ياء بالهدال المتجعة عام في قطع الثمار وباللهجة حاص في قطع السجل اه فعلى هذا يمكن بالزاي ود كره في المصباح في فصل الدال المحمكة وصل الزاي وان كلامهما معي قطع وهما من باب قتل قيد المبيع الى هذه الاحال لانه لو باع مطلقا عنهما ثم احل الثمن اليهما لم يمسك بهما بأجلا للدوس والمصدما كان في صلب العقد كذا في الهداية وفي عقارى قاضيها ناسيا بما جاز انما أخر الثمن الى الحصاد فالعقد من عهده الفصل بقصد البيع وعن محمد لا يفسد ويصح التأخير لان التأخير بعد البيع ترفع فيقول التأجيل الى محمول كالمكفالة الباقية قدّمناه له لو باع عن مؤجل ولم يعنه فيه فيه خلاف وفي القتيبة ما ألف بضعه قدّم بضعه الى روجه من دهشاه فهو فاسد والعقوى على انصرافه الى شهره ويما سائل التأجيل عند قوله وصح عن حال ومؤجل وانه أعلم (قوله ولو كحل الى هذه الاوقات حار) لان الجهالة اليسيرة متحملة في المكفالة وهذه الجهالة يسيرة مستدركة لاختلاف الصحابة فيها ولا به معلوم الاصل لا ترى انها تتحمل الجهالة في أصل الدين بأن يكفل بمداها على فلان في الوصف او في خلاف البيع فانه لا يتحملها في أصل الثمن فكذلك في بضعه قيد هذه الاوقات لانه لو كحل الى هبوب الريح فهي باطلة لانها متعاشرة وبأى في بابها (قوله ولو اسقط الاحل قبل حواله صح) أى لو اسقط من له الاحل وهو المشتري الاحل المفسد للبيع قبل الحصاد والدياس والقطاف وقدم الحاص انقلب البيع محججا لان الفساد كان للبارعة وقد ارفع قبل نقره وهذه الجهالة في شرط رائد لا في صلب العقد ويمكن اسقاطه بخلاف بيع الدرهم بالدرهمين لا ينقلب محججا باسقاط الدرهم الرائد لان الصادق في صلب العقد بخلاف اسقاط الاحل في السكاح الموقت لكونه متعة وهو غير عقد السكاح وقال في مختصر القديري

بقولنا قبل ان تفرق لانه لو باع قبل ذلك تأكد الفساد ولا ينقلب حائرا بالامتناع من الحقائق فليتا ممل كذا رأيت بخط شيخ الاسلام اس عداثة محمد العربي رحمه الله تعالى ولو كحل الى هذه الاوقات حار ولو اسقط الاحل قبل حواله صح

وفيه نظر فان هذا القيد لم يد كره غيره وصرح كلام الشارح بخلافه فقد قال أى لو باع الى هذه الاحال ثم اسقط المشتري الاحل قبل أن يأخذ الناس في الحصاد والدياس وقبل قدوم الحاج حار

(١٢) - (الشرار الزاني) - (سادس) ومثله يصداق هذا الشرع وغيره ولو كان شرط الاقتصار عليه ولم يد كره في الاحل اذ ذكره والحالته هذه لعرفنا ممل اه ملخصا قول وقد ارجعت الحقائق شرح المطومة للنفية فوجدت ما يعيد خلاف ما قاله ابن الملك عنها ونص عبارتها في باب الاحتص بهر في اعلم ان البيع باجل محمول لا يجوز اجاعا سوا عاكت الجهالة المتقاربة كالحصاد والدياس مثالا ومتعارفة كهبوب الريح وقدوم واحد من سعره فان اطل المشتري الاحل المحمول المتقارب قبل حمله وقبل فسخ العقد المصاد انقلب البيع حائرا بعد ارفع من رطل لا ينقلب ولو مضت المدة قبل اطل الاحل تأكد الفساد ولا ينقلب حائرا اجاعا وان اطل المشتري الاحل المحمول للتفاوت قبل التفرق وقد الثمن انقلب حائرا بعد نواضعه ولا ينقلب حائرا ولو تصرف في الاصل تأكد الفساد ولا ينقلب حائرا اجاعا من شرح الطحاوي في أول السلم قلت ذكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى الاحل المحمول مطلقا وقد بينت ان اسقاط كل واحد من وقت نوقت على سنة اه بخروجه وتقدم ذلك ايضا في كلام المؤلف في شرح قول الملق عن مؤجل أول كتاب البيوع وعراه الى السراح فتبين هذا فتدبر الشرح محمد الرمي ما ذكره عن ابن الملك من مسائل مثله التثوير وتبعه شارحه الحاصي عليه ووقع لابن الكمال مثل ما لابن مالك

(قول المصنف ومن جمع بين حروعه) قال الزبيلى أجمع بين دينين من الخلق ما إذا أحدهما خروجهما إذا فعل نعمهما المأذون له أحدهما  
 فقبل الاثر صرح فى القى تصحيحا لصرحه كفى الخلاصة وقوله أو بين شاذة كية وميتة المراد الميتة التى ماتت تحت أعمها كقيدته  
 فى الضرر والعمر والهرود كى (٩٠) الاحتراز فى شرحه فراجع اه (قوله فافتي مقتبها) هو مولانا أبو السعد وسامع

أشانت العلوم بمعداة الله تعالى رصوانه كداني  
 الهر قال روافقه بعض علماء العصر من المصر بين  
 ومهم شيخنا الاح الا انه قال فى شرحه ما ورد عليه  
 الخ قوله ولكن رد عليه ما صرح به فاصبحان الخ  
 فان قلت يمكن حل القضا فى كلام فاصبحان على  
 القضا نصحته لا يلزمه ومن جمع بين حروعه  
 أو بين شاذة كية وميتة نظر البيع فيهما وان جمع  
 بين عسدر أو بين عسده وعسديه أو بين ملك ووقف متع فى القى  
 وعسده والمالك

فلا يرد ما فتي به معنى الروم قلت هو مطلق  
 فيحمل على الكامل وهو القضا نرويه والله تعالى أعلم  
 ولان فى حله على القضا نرويه فائدة بخلاف حله على القضا  
 بالصحة فانه لا فائدة فيه لانه صحيح بذوه أقول  
 وكلام سيعمر وجهه الله تعالى فى شرحه هدا يعيد  
 ان بيع الوقف فاسد وليس

تراصيا على إسقاطه الميتة وحاله المؤلف فوجد الصمير لقوله فى الهداية وقوله فى الكتاب راصيا  
 تخرج وقفا لال من له الاصل يستند إسقاطه لانه الصالح حق وقيد به الآجال لا هملوا بما إلى هوب  
 الرخ أو مظهر الساء ثم تراصيا على إسقاطه لا يقبل العقد سائر الا ان هذا ليس باجل بل الاصل ما يكون  
 مستطرا لوجوده وحبوب الرخ قد يتصل بكلامه فمره فانه ليس باجل بل هو شرط فاسد كداني السراج  
 الوهاج وفى فتح المدير والذى يحتاج بعده الى الجواب ما إذا أسقط الرطل الجرفا اذا باع نائب ورطل  
 من جرحى عند على حوار البيع واقتلانه بمحجاده كره فى آخر الصرغ اليهم الا ان يقال هو تسع لالاب  
 ان فى بيع المسلم بخلاف ما اذا باع الجرفا به حين يتعين كونه الجرفا هو ان لا يستمتع هناك اه  
 وفى جامع الصوليين خلافه أجروا به لو باع قبالا درهم ورطل جرح ثم أطلق الجرفا بعد سائرا اه  
 (قوله ومن جمع بين حروعه) أو بين ملك ووقف متع فى القى وعسده والمالك أما الاول فهو قولنا فى حنيقة  
 أو بين عسده وعسديه أو بين ملك ووقف متع فى القى وعسده والمالك أما الاول فهو قولنا فى حنيقة  
 وقال يصح ان سمي لكل واحد ثما وأفسد البيع فحرى الشكل فالاصل عسده انه اذا جمع بين حل وروام  
 فانه يفسد الشكل فاصل أول أو لا قاس الثاني على الاول ادخلية البيع متعته بالا صافى الشكل ولما  
 ان العسدر يفسد المسد فلا يتعدى الى القى كمن جمع بين أحدية وأخته فى السكاح بخلاف ما اذا لم يسم  
 ثمن كل واحد منهما لاجاله ولا فى حنيقة وهو الفرق بين الصليان ان الحرا لا يدخل تحت العقد أصلا لانه  
 ليس بمال والبيع صفقة واحدة فكان القول فى الحر شرط البيع فى العبد وهذا شرط فاسد بخلاف  
 السكاح لانه لا يطل بالشروط العائدة أما البيع فى حولا فهو قوف وقد حاولت العقد لقيام المانية  
 ولا يبعد فى عسدر ما حاربه فى المكاتب رصا فى الاصح وفى المدير قضاء القاضى وكذا فى أم  
 الولد عسدر فى حنيقة وفى يومها الا ان للمالك استحقاقه المبيع وهو لاء استحقاقهم أن يفسد ردا  
 البيع فكان هذا اسارة الى النقاء كذا اذا اشترى عسدرين وهما أحدهما قبل القبض وهذا لا يكون  
 شرط القولى غير المبيع ولادها ما خصة ابتداء ولهذا لا يشترط بيان ثمن كل واحد فيه ومتروك  
 التسمية عمدا كالتية وأم الولد والمكاتب كالدير وقفا اذ جمع بين ذلك ووقف روايتان وما ذكره  
 المؤلف هو الصحيح لان الوقف مال وله ان يتبع به اسماغ الاموال غير انه لا يباع لاجل حتى تعلق به  
 وذلك لا يوجب فساد العقد فيصام اليه كالدير لكن أرادنا الوقف ما ليس عسدر فان المحدث لوصم الى  
 الملك فانه يفسد فيما لان المسجد كالمكر كذا كره الشارح وقيدته فى التحجيس ما مامر لان المسجد  
 الحراب لوصم الى الملك لم يطل الى الملك حوار بيع المسجد اذا شرب فى أحد القولين قصر عتقنا فيه  
 كالدير ولا يشكل ما فى المحيط من أعلو ما ع قرية ولم يستثن ما فيه من المساحد والمقار فالاصح الصحة  
 فى الملك لان ما فيها من المساحد والمقار مستثنى عادة ثم اعلم انه قد وقعت حادثة فى التفتة ما يوجب  
 هى جمع بين وقف وملك وما عها مصفة واحدة فافتي مقتبها لعدم الصحة فى الملك كالوقف فاعتصر عليه  
 بانه مخالف للاصح ما حابا به محمولى على وقف لم يحكم بصحته ولو لم يكن كالدير عتقنا فيه أما ما نص  
 القاضى به فهو كالمكر للروم ما جاء فى سري السداد الى الملك ولكن رد عليه ما صرح به فاصبحان

ما نزل كفى الحر لكن فى حواهر الفتاوى صرح بطلانه وكلامه ظاهر فى انه لا يبعد الملك فى  
 فليراجع والله تعالى أعلم كداني حاشية الزملى فى النشر ملالية صرح وجهه الله تعالى بطلان بيع الوقف وأحسن بذلك اذ جعله فى قسم  
 البيع الباطل اذ خلاف فى بطلان بيع الوقف لانه لا يخل التملك والتملك وعظم من جهه فاسدا وفى من علماء القرن العاشر  
 ورد كلامه فى عصره بجمل رسائل ولما فيه رسالة هى حكام الحكام متضمنة لبيان فساد قوله وبطلان قوله اه ومهادة بالعاطف قاضى

القضاء نور الدين الطرابلسي والعلامة الشيخ أحمد الشلبي كما ذكر في تلك الرسالة

بفصل في بيان أحكام البيع العاسد

(قوله ولو كان في يده ودفعه الخ) عبارة الفتح وفي جمع انتشار في لو كان ودفعه عنده وهي حاضرة ملكها في اليد أو لو كان يملكه ما كان في يده ودفعه الخ) فدمر في أمر الذي يبيع الجرد والحرير رابطها (قوله وإن) (٩١) الإبداء المشتري من ماله لانه

الصغير فاسدا صواب  
العارة إذا المشتري من مال  
اسم الصغير لنفسه فاسدا  
أو باع من ماله لانه كذلك  
قال في اليد وفي المحيط باع  
عسدا من اسم الصغير  
فاسدا وأشتري عده  
لنفسه فاسدا لا يشت ملك  
حتى يقصه ويستعمله اه  
(قوله ثم رأيت في القية  
ان بيع التلحقة باطل)

في فتاواه ان الوقت بعد القضاء تسع دعوى الملك فيه وليس هو كالحرب بدليل انه لو سلم الى ملك لا يبعد  
البيع في الملك وهكذا في الظاهر فلهذا لا يمكن تأويله وحده الرجوع الى الحق وهو اطلاق الوعد لانه  
بعد القضاء وان صار لا رابعا لا جاع لكنه يشترط البيع بعد لزوم الوقت اما بشرط الاستبدال وهو  
صحیح على قول أي يوسع الفتوى أو لا يوسع عليه أو لا يورد دعم عليه ولا يمكن اتراعه  
والباطل يريه كافي فتاوى فاصبحان أو بقضاء فاص حمل يبيعها فان عده يبيع الوقت يجوز ويشتري  
بدله ما هو جبر منه كافي معراج الدرارة فكيف يجعل الوعد كالحرب مع وجود هذه الاسباب المحورة لبيعه  
وافاقه الموقف له وابوابه الى المرجع والمآب

بفصل في البيع العاسد أي في بيان أحكام البيع العاسد قدمنان فعله معصية فعليه التوبة منها  
نفسه كسبياً (قوله قص المشتري المبيع في البيع العاسد بأمر البائع وكل من عوصيه مال ملك  
المبيع بقبضته) وقال الشافعي لا يملكه وان قصه لا يخطو ولا سلا به نعمة الملك ولا الهوى مسح  
المشروعية للصادق وله الا يبيده قبل القبض وصار كاد باع المئنة أو باع الحر بالرهام ولذا في ركن  
البيع صدر من أهله مضافاً الى محله ووجب القول بان عقده ولا حياء في الأهلية والمحلية يوركم بمصادرة  
المال بالمال وفيه السكالم والهوى يقرر المشروعية بعد ما لا تقتضيه الصور فقص البيع مشروط وبه  
نال نعمة الملك اعما المحظور ما يحاوره كافي البيع وقت البناء وبما لا يشت ملك قبل القبض كيلا  
يؤدي الى مقر بالصادق المحظور وهو واجب الزرع بالاسترداد ما لا يتشاع عن المطالبة أولى ولان السب  
قد صعب لمكان اقتراءه الفتح فيبشرط اعتصامه بالقص في افادة الحكم عمره الهمة والمئنة ليست  
بمال فاعدم الركن ولو كان الحر مشتمنا فقدد كراهه أول الساب وشئ آخر ان في الحر الواحد هو القصة  
وهي تصلح تماماً لثمننا أشار الصغير رحمة تعالى به ذكر القص الى انه ليس مقصوداً في يده ولو كان  
في يده ودفعه من ملكه بمجرد القول كافي فتح القدر والى أي التحلية فيه لا يمكن وبمحجة العمادي  
في الفصول وبمحج قاضي بخان في فتاواه في باب قص المبيع اساقص فيه واختاره في الخلاصة وأطلقه  
وشمل قص الوكيل قال في القية التوكيل بالشراء العاسد صحيح كالتوكيل بالشراء الى الحصاد والدياس  
وقص التوكيل لو كل فيصير منه بالقية اه وتخرج ما قبل القص فلا ملكه وأطلقه وشمل  
القص الحكمي لما في الظاهر بقوله اشتري عدا فاسدا ولم يقبه فامر البائع باعتاقه فاعتقه مع  
عقده عن المشتري لانه بمنزلة قض المشتري ولو اعتقه المشتري نفسه لا يبيع لعدم الملك وهذه عجيبة  
حيث ملك المأمور ما ملك الآمر وقيد بقوله في البيع العاسد للاحتراز عن الباطل فانه لا يبيده  
ولكن ليس كل فاسد بملك القرض فقد كنتنا في العوائد القية ان بيع الحارل لا يملك القرض كما  
ذكره البردوي في الاصول وان الإبداء المشتري من ماله لانه الصغير فاسدا أو باع كذلك فاقص لا يكفي  
ولا يملكه الا قبضه واستعماله كذا في المحيط ثم رأيت في القية ان بيع التلحقة باطل حينئذ لا يرد على

بفصل في قص المشتري  
المبيع في البيع العاسد  
بأمر البائع وكل من  
عوصيه مال ملك المبيع  
بقبضته

قال الرمي ما ذكر في القية  
مشكل لان كلا من  
عوصي بيع الحارل مال  
فكيف يكون باطلا وقد  
صرح في عامة كتب  
الاصول والعروج انه يعقد  
فاسدا لا يبيد الملك بالقص  
ومن صرح بذلك ان  
ملك في شرح المجمع ومن  
ثم صرحوا ان بيع المكره  
يقع فاسدا لكنه يفسد  
نصف المشتري معه لعدم

الرضا في هذا يكون معنى قول صاحب القية ان بيع التلحقة باطل أي يشبه الباطل في عدم افادة الملك فعل هذا يكون العاسد على نوعين  
نوع يشبه الملك ونوع لا يبيده ثم رأيت في قاضي بخان التصريح بطلانه حيث قال فان احتمل ادعى أحدهما ان البيع تلحقة والآخر يشكر  
السلطنة لا يقل قول مدعي التلحقة الا يبيد ويستحل الآخر وصورة التلحقة في البيع ان يقول الرجل اني أبيع دارى ملك لكندا وليس  
ذلك يبيع في الحقيقة بل هو تلحقة ويشبه على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط فهذا البيع يكون باطلا لانه لا يبيع الحارل وعن محمد رحمه  
الله تعالى بيع التلحقة ادق قبض المشتري العبد وأعتقه لا يبيد باعتاقه ولا يشبه المشتري من المكره لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط الحيار

لها اه من العري وفي قاضي خان أيضا ذكر في اقرار الاصل ان بيع المارل مائل اه ويمكن أن يجاب عن اشكاله بأنه وان كان مائل  
من عوصيه مالا لكن ليس يبيع حقيقة لعدم الاعتدال بما ذكر من الاعجاب والميل مع المارل فكيف يمكن أن يبيعه مالا عا حارا اذ اذاعه مائلا  
بعد ذلك فبار في حله للشراء وانما كان القول للمدعي المارل لانه يسكر وجود البيع ولا اسكال في ذلك على هذا القول لان القول قول مدعي  
الطلاق لكن ذكر في اللمحة (٩٢) انه لا يقبل قول مدعيه فيه ويشكل لانه يدعي الطلاق وقالوا فيه انه هل وما

المصنف لان كلامه في العاصم وفي آخر القصة من الوصايا ما ع الوصي مال اليتيم بعين فاحش وهو ما طل  
لا يملك المقتضى ثم رقم آخر هو فاسد اه اقول يدعي أن بحري القولان في بيع الوقف المشروط  
استدلاله بالحراب الذي حار استدلاله اذ ادعى بعين فاحش ويدعي ترجيح الثاني فيها لانه اذ املك  
المقتضى وحسب قيمته فلا ضرر على اليتيم والوقف وقيد ما في النافع أي بانه لانه بلا دله لا يقيد المالك  
واعاد كروا الاذن دون الرضا لانه لا يشترط في بعض افراده كبيع الكره كما يحق وأظلمه فتمثيل  
الاذن صريحاً ودله فسكوته عند قبض المشتري في المجلس اذن دله لكون البيع تسلطاً منه على  
القصة اذ مراده أن يملكه المشتري بخلاف البيع الصحيح فان الاعجاب ليس بتسلط لان المالك  
حصل بدونه وأما اذ مر قاض المجلس فلا بد من اذن صريح الاذ انقص النافع الثمن وهو ما يملك به فانه  
يكون اذ املك المصنف دله وفي السراج الوهاج لو أمر المشتري النافع أن يعمل في البيع عملاً يقصده أولاً  
يقصده كالمصارعة العسل مائة أو غيرها أو قفاً كان يقصده فهو قصص وما لا فلا ينافي الاشارة في الوجهين  
هذه المبيع أولاً اه وفي جامع الفصولين ولو راسخه النافع بطعام المشتري بامر قتل قصصه صار قاصداً  
وعليه مثله اه وقيد قوله وكل من عوصيه مال لبحر البيع المبنية وكل بيع مائل كالبيع مع بيع الثمن  
فانه مائل ومع السكوت عنه فاسد بملك المبيع بالقصص ولا شك ان المائل شرح أولاً قوله في البيع للعاصم  
فلا حاجة الى اشارة نيا الالم لان يقال ان بعض البيوع المائلة أطلعوا عليها اسم العاصم في عما  
يتوهم ان المبيع فيها يملك القصة فصريح عما يحرجها فادان عاصم بحمراء عند رأوم واد ملك العرص  
بالمصنف لما قاله مع ان بعضهم أطلق على بيع الحر والميراث وأما الولد العاصم ولكن كان يدعي أن يقول  
مال متقوم وذكر في ايصاح الاصلاح انه لا حاجة الى هذا القيد لان فساد البيع لا يوجد بدون هذا  
الشرط لا يقال انه يوجد بدونه فيما ادان عاصم وسكت عن ذكر الثمن لان أحد العوصيين حينئذ  
القيمة وهي مذكورة حكماً كما صرح به في الحسبة على ان الشرط وجود المائبة في العوصيين اه  
كما بيده في المحورة وفي قوله ملك البيع ودعي من قل انه اعما بملك التصرف دون العيين  
وهم العرافيون وما ذكره قولاً أهل ماله وهو الموصوص عليه في كلام محمد وهو الصحيح المختار فانه  
قال ان المشتري حصص من بدعيه لانه بملك رفته كذا في جامع الفصولين بدليل ان المشتري اذا اعتقه  
وهدم قصصه صح وكان الولاء له ولو مانع كان الثمن له ولو بيعت دار الى حصة اهل الشفعة للمشتري ولو اعتقه  
النافع لم يعتق ولو مرقه النافع من المشتري بعد قبضه قطع كأي المحورة فهدم كأي انتمات الملك بدليل  
وجود الاستبراء على النافع اذ لو ثبت الحار به عليه ولو لا خروجه من ملككم تحب وقولهم انه يملك  
التصرف فقط فتسلط النافع مقصود بما اذا كان النافع وصي يتم باع عبده فاسد اذ اعتقه المشتري  
فانه يصح ولو كان على وجه التسليط لم يصح كذا في جامع الفصولين وأما ما استدل به العرافيون من  
عدم حل كل لو كان طعاماً وعصم حل لانه لو كان قيصاً وعصم حل وطها لو كانت حارياً واستبراءها

فان العاصم قد يستعمل في المعنى العام للمائل أيضاً وهذا طبق ما فهمت فيه له وعلى هذا  
فقول الشارح أي الر يبي ان قوله في البيع للعاصم احتراز عن المائل بما لا يدعي اذ المائل انما شرح بقوله وكل من عوصيه مال كأي  
علت اه وتقمه الجوى بان من افراد المائل ما لا يخرج هذا القيد وهو بيع الحر والميراث بالدرهم فانه مائل مع ان كلامه عوصيه  
مال وعلى هذا فلا بد من حذف هذا القيد لاقتضائه ان هذا المراد من المائل يكون فاسداً بملك المقتضى وليس كذلك اه قلت وقد بدع  
بها بما لا يملك مطلقاً فان الشرع أسقط ما يليها

ولو وطئها وحل العقد افسخ وعدم وجوب الشفعة لشمعها فلا دليل فيه لان عدم الحل لا يدل  
على عدم الملك بدليل ان ربح مال يضمن بملوك ولا يحل والاحتزام اذا ملكها لا يجعل له وطئها  
واما لم تحب الشفعة لان من السائق لم يقطع عنها وهي انما تحب بانقطاع حصة مالك المشتري بدليل  
ان من امر بيع دار وجد المشتري وحسب الشفعة هذا وقد ذكر العبادي في فصوله حارفي حرمه  
وطئها اقول لا يكره ولا يحرم وقيل يحرم وفيه اشارة الى ان السائق يملك القن بشرط قصه لانه كلما بيع  
كفى القنية وفي جامع العصولي حبلت منه صارت أم ولده وعليه قيمتها الا عقرها وقيل عليه عقرها  
وقيمتها وقيل يجوز للمشتري كل تصرف يخفى فيه الا براءة الا فلازم تحمل البائنة كصير وقت فيه فارة  
يحل بيعه لا ماسرته نحو كاه اه وفي المية اعتناق البائع المبيع بعد قبض المشتري بغير حصره ما طل  
وبخضه منه صحيح ويكون مسخا اه وهو تخصيص لقولهم ان اعتناقه ما طل وفي الدار بربية من باب سكاك  
العبد والامة باع جارية بعبا فاسدا وقض المشتري ثم تزوجها الدائم لم يحرم اه ولو لم يقصها المشتري  
فزوجها البائع للمشتري صح كذا في القنية اه اقول يشكل حينئذ ما نقلناه عن الطويرة من قطع  
يده بسرعة المبيع فان القطع يقتضي ان لا يملك له ولا شقة وقولهم بعدم صحة نكاحها بالمبيع يقتضي  
بقاء ملكها وشبهته فيسرى ان لا يقطع السائق للشبهة وقد ذكر في السراج الوهاج ايضا ولم أره لعدم  
الحداذي والظاهر انه قاله نفعه ما من عنده لعل انه نقل المذهب فانه قال ومن واد قوله ملكا به  
لو سرقه البائع بعد قبض المشتري قطع به واتقأ علم ما صواب وقيل الملك للمشتري في فتح القدير بان  
لا يكون فيه حيار شرط لانه يبيع الملك في الصحيح فكذا في الفاسد وفي جامع العصولي ثبت فيه  
خيار الشرط والرقبة والمراد بالقيمة في كلام المصنف بدل المبيع لشمع ما اذا كان مثليا فانه يملكه  
بشدة والقيمة انما هي في القنية والقول فيها للمشتري مع يمينه لكونه مسكرا المصان والبيعة للمائع  
كذا في الطويرة ولما نسب القيمة على اقبض دل على ان مراده ملكه بقيمته يوم قصه ولو اردت  
قيمتي يده فانه لم يشره بركا للعص وقيل بخمسة مائة تعالي قيمته يوم أمله لانه بالاتلاف يتقرر وكذا  
في السكاكي ولكن قل في جامع العصولي لوقال السائق ابرأ منك عن القن ثم مات عند المشتري رى  
اذ القيمة تجب بملك المبيع فقله لا يصح الابراء اما لو ارأه عن القن فقد اخرجته عن كونه مضموما  
وعلى هذا لو ارأه العاصب من القيمة حال قيام للعصوب لم يصح ولو ارأه عن المعصوب صح اه فعلى  
هذا لا تحب القنية الا اذا تعذر رده على السائق غوثا وعيبره وفي السراج الوهاج وهذا ظاهر مخصوص  
بالصحاب وفي بعض الحواشي انما تحب القيمة اذا هلك اه وأما بدائع المشتري من السائق فغير صحيح  
قال في القنية قبض الكرا من البيع الساسد ما مره وقطعه ثم أودعه البائع وهلك في يده هلك منه  
وعلى المشتري نقصان القطع وفيها ذكر مبيع يبيع فاسد رده المشتري على السائق مئة أو صدقة أو يبيع  
أو يوجه من الوجوه كالوديعة والاحارة والاعارة والعصب والشراء ووقع في يد السائق فهو متاركة للمبيع  
وبرئ المشتري من ضمانه اه وكذا لو اشتراه وكيل السائق رى المشتري ادا سله اليه وكذا لو رده  
الى السائق برهن وكذا في بيع موقوف فان عصب قضا فاعه من رجل ثم شرأه عاصه ناقل عما عاين يكون  
فسخا للبيع الاول والزيادة للمشتري لالعاصه ولما لم يملكه وعن محمد شرأه بغير اهرام فاسدا ثم باعه  
بذناير من بانه يكون فسخا اذا قبض لافسده كذا في جامع العصولي ثم قال الاصل ان المستحق يجهة  
اذا وصل الى المستحق عهة اشترى انما يتر واه لا يجهة مستحقه لو وصل اليه من المستحق عليه أما اذا  
وصل من جهة غيره فلا حنن للمشتري فاسدا اذا وهب المشتري من غير باعته وابعه فهو به ذلك الى حل  
من البائع الاول وسلحه لا يبرأ المشتري عن قيمته ولم تعتبر العين واصلا الى البائع بالجهة المستحقه لما وصل

(قوله ولكن قل في جامع  
العصولي لوقال الخ اسقط  
منه ما يتوقف عليه وهم  
الحكم ونص عبارته هكذا  
ولو فاقنا نقول انهم ارأه باعته  
عن قيمته ثم مات القن  
يلزم قيمته ولو قال ابرأك  
عن القن الى آخره (قوله)  
وفي بعض الحواشي انما  
تحب قيمته اذا هلك قال  
الزمي لا يذهب عليك ان  
مرادهم بالملك هذا اطلاق  
حقيقة أو ماني معناه من  
تعذر الرده ولا يلزم الاصرار  
بالسائق حيث تعذر الرده لانه  
لم يملك حقيقة ولا تحب  
عليه قيمته ولا يجوز رده  
مع التعذر وأمره بالترخص  
الى المالك منافع للشرع  
فتعسين القول بوجوب  
القيمة عند تعذر الرده  
اما بالملك أو غيره كما هو  
ظاهر من كلامهم تأمل

(قوله ودكر الراجح بان الملام عني على الخ) قال في التبرير لكل منهما فاستدركه الفساد كذا في الهداية وهذا يقتضي ان الواجب ان يقال وعلى كل واحد منهما وجه معبر به اريد بين ثبوت ولاية البيع وقوع تعليقه احدى من دعواه كذا في الفتح وجعل الشارع الملام عني على وجه وان اسامها وكان صاحب الهداية اراد هذا المعنى فعلى ما سمعت وعليه وليس التعليق اخص من الدعوى وبه عرف ان هذا الجدل لا يدس في كلام الهداية وهو الارجح في كلام المصنف لانه وان سارنا في تدبيان ثبوت ولاية البيع الا انه حينئذ يكون ساكتا عن افادة وجوبه وعلى ذلك الجدل يكون كلاما مفيدا للثبوت اذا وجوب قنصر راى على ثبوت الولاية قدره (قوله واعلم ان قوله لمن له مفعلة الشرط الخ) اصله لا في السكال حيث قل في الاصلاح وفي هذا احتمال آخر وهو ان يكون الفساد لشرط راى ومنه لا الشرط غير العاقدين وينتظمه تصور فاسد حان المسئلة في تناوله اه وقال في المورد بعد ذكره ما في الهداية وعليه في الحديث انه بقدره على اسقاط الشرط فيصح العقد اذا فسد فقه (٩٤) اطل حقه لقدرته على تصحيح العقد والعقد اذا كان غير لازم يتكفل كل

من فسد اه وهذا  
يعيد اختصاص المسئلة  
الموجبه لاستتلال الفسخ  
بالمصاديق اه (قوله  
فاعاده المشتري الى مرله  
الخ) قال في الحاشية في فصل  
وما عرجه عن الصان في  
البيع الفاسد والمكروه  
ما فيه المشتري شراء

ولكل منهما فسد  
فاستد اذ اءاه بالبيع الى  
النابع ولم يقسمه النابع  
فاعاده المشتري الى مرله  
فهلك لا يصح وان كان  
المشتري وضعه بين يدي  
النابع او المصوب منه  
ولم يقسمه ثم حمله الى مرله  
فهلك كان صاميا في  
العصم والبيع الفاسد  
وقال بعضهم ان كان فساد

من جهة أخرى والمهر لو عيبا فوهته من غير وجه او هو وجه من وجهها ثم طلقها قبل الدخول ولو زوجها  
نصف قيمة العيب عليها ولو هت من زوجها لا يرجع عليها شي اه (قوله ولكل منهما فسد) أي  
يعود لكل من النابع والمشتري في البيع الفاسد فسد وجه الفساد ودكر الراجح بان الملام عني على  
لا يرجع الفاسد اذ احب عليهما ولا حاجة اليه لانه حكم آخر وانما امر اذ بيان ان لكل منهما حال في  
الفسخ دفعنا ثبوتهم به اذ املك بالنقص لم فان كان قبل النقص فلكل ذلك يعلم صاحبه لا رضاء وان  
كان بعد النقص فان كان الفاسد في ملك العقدان كان رضاء الى السدين المبيع والتمس كسب درهم  
بدرهمين وكالبيع الجائر والجزر فكذلك وان كان بشرط واذا كان البيع الى أحد محمول أو بشرط فيه  
بمع لاحد فما حكم ذلك عند علم العدم للزوم وعند محمد بن له مفعلة الشرط ولم يشترط أن يوسف علم الآخر  
واقتصري الهداية على قول محمد بن له كذا فلا راء علم ان قوله لمن له مفعلة الشرط يقتضي ان للعقد وعليه  
الآدمي أي يصح اذا كان الشرط له كذا فسداه وهو بعيد لقولهم اسلك مفعلة فسداه فليتامل وفي  
القيمة رده المشتري بفساد البيع ولم يقسمه فاعاده المشتري الى مرله فهلك عنده لا يلزمه الخس ولا القيمة  
وقيداه من سلام بان يكون فساد البيع متفقا عليه فان كان مختلفا فيه لا يرا الاشكالية أو قضاء القاصي  
وقال أبو بكر الاسكافي يراى الوجهين وما قاله من سلام أشبه كسبار البائع وفسخ الاجارة لا قدر اه  
وفما تباعا فاسدا ثم مات أحدهما فلو رضاء النقص اه وفي البراء يقع منه جميعا ثم باع فاسدا  
ابصح الاول لان الثاني لو كان جميعا يفسخ الاول به فكذا لو كان فاسدا لا يملكه حتى بالجميع  
في كثير من الاحكام وكذا لو باع المؤخر المستأخر من المستأخر فاسدا يفسخ الاجارة كما اذا باعه  
جميعا اه ثم قال ولو باع فاسدا وسلم ثم باع من غيره وادعى ان الثاني كان قبل فسخ الاول وقسمه وزعم  
المشتري الثاني انه كان بعد الفسخ والنقص في الاول فالقوله لا للنابع ويعصح الاول بنقص الثاني  
ثم قال لو مات النابع وعليه دين آخر فالمشتري أحق به من العرماء كما في الصحيح بعد الفسخ ولو مات  
المشتري فالنابع أحق من سائر العرماء بحال اه ثم قال ولا يشترط القضاء في فسخ البيع الفاسد اه

البيع غير مختلف فيه فالجواب كذا لان كان مختلفا فيه

للم  
فسداه الى النابع ولم يقسمه النابع فاعاده الى مرله فهلك لا يراى عن الصان والصحيح انه يراى الوجهين الا اذا وقع بين يديه ولم تسر  
فذهب الى مرله فهلك فانه يكون صاميا لانه يصير عاصبا مستأد اه ومن العرماء تصحيح قاصية حان مقدم على غير  
لانه فقيه النفس وهو منى على ان التحلية قصص وقد مر اول الباب اختلاف التصحيح فيها وان قاصية حان وصاحب الخلاصة محمد  
ابن اقص (قوله ثم قال) ستاتي المسئلة ايضا في القولة الثانية (قوله ولو مات المشتري فالنابع أحق) قال أبو السعد وفي حاشية مسكبه  
قيده شيخان شيوخه الشيخ شاهين بما اذا مات قبل النقص وأما بعده وكثير العرماء كالمهر حوا ذلك في آخر اه فان قلنا  
اذا مات المشتري بعد قبض النابع لم يبق له شيء حقه الميث حتى يكون كثير العرماء فيه قلت يحمل على ما اذا كان الذي قصه النابع وقد  
المسمى دون قيمته فيكون أسوة العرماء فبالتالي لمن تمام القيمة لان الواجب في البيع الفاسد اعما هو القيمة لا الخس كذا يابني  
أن يشهد هذا ولا يوافق وشكل اه



(قوله على المشتري) أي المشتري شراء فاسدا (قوله فانه يحل له التصرف) قال الرزقي جوابه لا يحل (قوله ولا يطيب للمشتري الخ)  
 ذكر الامام السرخسي في شرح البير الكبر في الباب الخامس بعد المائة وان اشترى انسان من ذلك جارا لشراء وان كان مسينا لا يباع  
 ذلك منه فان فاسدا لا يبيع ثوب الملك ثم يؤمر المشتري بمثل ما كان (٩٥) يؤمر به النافع من الرد على أهل  
 الحرب بخلاف المشتري

ولم يدكر المصنف ان للقاضي فسخ العاقد جبرا عليهما قال الرزقي وادأ أصغر البائع والمشتري على  
 امساك المشتري فاسدا وعلم به القاضى له فسخه حقا لشرع فأى طريق رده المشتري الى النافع صار  
 باركا للبيع ويرى عن ضيائه اه (قوله الآن يبيع المشتري) أى فليس لكل منهما فسخه  
 وانما يذيعه لانه ملكه تلك التصرف فيه وسقط حق الاسترداد لتعلق حق العاقد الثاني ونقص  
 الاول اما كان حق الشرع وحق الصد مقدم لحاقته ولان الاول مشروع ماضى دون وصفه والثاني  
 مشروع ماضى ووصفه فلا يعارضه مجرد الوصف ولانه حصل فبسطا من جهة النافع بخلاف تصرف  
 المشتري في الدار المنفوعة لان كل واحد منهما حق الصد فيستويان في المشروعية ولم يحصل فبسطا  
 من الشئع اراد البائع الصحيح لانه لو باعه فاسدا فانه لا يبيع النقص وأطلقه فشمع مادافعه المشتري  
 الثاني أولا ولكنه مقيد بما اذا لم يكن فيه خيار شرط لانه ليس يلزم وفي البرازية وجامع المصولين  
 أقام المشتري بيبه على بيعه من فلان العاقد لا يقبل فللبائع الاحد لا لو صدقه فله قيمته اه ولو فسخ  
 البيع لعيب بعد فسخه نقضاء فللبائع حق الفسخ ولم يقص قيمته لرد الالماع ولورد لعيب بعير فضاء  
 لا يعود حق الفسخ كجواهره ثانيا وسيا في الصايط وقيد ببيع المشتري لان النافع لو باعه بعد فسخ  
 المشتري وادعى ان الثاني كان قد قبل فسخ الاول وقضه ورغم المشتري الثاني انه كان بعد الفسخ  
 والنقص من الاول فالقوله لا للنافع وبفسخ الاول قصص الثاني كدائ البرارية ويستثنى من رده  
 يبيع مسئلتان الاولى لو باعه لثامه فقدم ما به يكون رد او فسخ للبيع والثانية لو كان فاسدا الا كراه  
 فان تصرفات المشتري كما انقص بخلاف سائر البياعات العاقد كدائ البرازية فقيده بالنقص فليس له ان يبيع  
 احترار اعن الاجارة العاقد لما في جامع المصولين قبل ليس للمشتري فاسدا ان يؤخر من عبره  
 اجارة صحيحة استدل لا لعماد كزالي آخره وقيل على كلهما بعد فسخه كمشتر فاسدا له البيع حائرا ورو  
 الصحيح الا ان للمؤخر الاول قصص الثانية لا له ان يفسخ بالاعتذار (قوله أو يهب) يعنى اداؤه  
 المشتري اربع الفساد ولا يفسخ لما قدمه في البيع وشرط في الهداية التسليم فيها لا اله الا بهد الملك الا به  
 بخلاف البيع وفي جامع المصولين ثم الاصل ان للماع اذا زال كملكه رهن ورجوعه وحقه ومكرهات  
 ورد مبيع على المشتري لعيب بعد فسخه نقضاء فللبائع حق الفسخ ولم يقص قيمة لان هذه العقود  
 لم يوجب الفسخ من كل وجه في حق الشكل اه ولا فرق في الرجوع في الهبة بين القضاء وغيره كفى فتح  
 العذر ثم اعلم ان المشتري فاسدا لا يطيب للمشتري ويطيب لمن انتقل الملك منه اليه لكونه اشلى  
 ملكه بعد صحيح بخلاف المشتري الاول فانه يحل له التصرف فيه ولا يطيب له لانه ملكه بعد فاسد  
 ولو دخل دار الحرب بامان وأخذ مال اخر في تعصير طيبة من نفسه وأخذه الى دار الاسلام ملكه ولا  
 يطيب له لو بقى بالدار وبقي له لو باعه صح بيعه ولا يطيب للمشتري كمالا يطيب للاول بخلاف البيع  
 العاقد كدائ كره الاستيعاب (قوله أو يجرى) أى يفتق المشتري الصد لما قدمه وتوابع الاعتاق  
 كهم من التدبير والاستيلاء والكتابة صرح في جامع المصولين بالاستيلاء فقال اذا حصلت منه صارت  
 أم ولده وأصرح الشارح وغيره بالكتابة ولم أر من صرح بالتدبير واداعز المكاتب الرال المانع من

فاسدا يبقى بالرد كما يقتضى  
 به النافع اه ملخصا  
 وقال بعد في الباب  
 الثاني والستين بعد المائة  
 فان لم يرد بعد ما فوى به  
 وأراد بيعه بكرة للمسلمين  
 أن يشتروا ذلك منه لانه  
 ملك حيث بعه له المشتري  
 فاسدا اذا أراد بيع المشتري  
 بعد الفسخ بكرة شراؤه  
 معه وان كان مالكا فله فيه  
 بيعه وعقته لانه ملك حصل  
 له فبسط سرام ثمرها اه

وهذا مخالف لما هو قديما بين ما أخرجه من دار الحرب بل واحصره على المشتري أيضا يمكن فيه الخلف ولم يطالبه بخلاف المشتري فاسدا  
 فله ان يطالب له وان شراؤه بكرة هاتئمل (قوله ولم أر من صرح بالتدبير) قال في التهر وأقول قد رآته رحمه الله تعالى الجيد قال في السراج ما لقطه وان  
 كان المبيع عندا فحقه المشتري أو دبره صح عقده ويؤيده وكذا اذا كانت جارية استولدها صارت أم ولده ويعبر القيمة ولا يعبر العقر  
 في رواية كتاب البيوع وفي رواية أخرى يرد العترة واهت الروايات ايه ان وطئها المشتري ولم يقع منه انه يرد الجارية والعقر اه



(قوله ولو هلك المبيع لا المتولة قال) قال الرملي ولو كان على عكسه ان هلك المتولة لا المبيع ورد المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استمكك  
 الزيادة صمد او يرد المبيع تأمل (قوله وأما حكم قضائه ولو نقص في المشتري الخ) قال الرملي فلو اراد المشتري رده مع ارش بقصه واني  
 البائع حمل يجر النافع الخواب انه يجر قال جامع الأصول حينئذ ولو قطع (٩٧) ثوابه فاسد ولم يحمله حتى اؤذنه  
 عند ما يضمن نقص

لم يشرك كسعه وحياطة ولتسويق ولو مضملة متولة تضمن بالمعدي لا بدوبه ولو هلك المبيع  
 لا المتولة فلا يقع أحد الزوائد فقيمة المبيع ولو مضملة غير متولة فله أحد المبيع مع هذه الروايات  
 ولا يثبت له ولو هلك في المشتري يضمن ولو اهلكه اصمن عند ههنا اعدا في حصة وبما لها  
 زوائد العصب ولو هلك المبيع لا الزوائد في المشتري بحال المتولة كما يترقى في العصب ويضمن حصة  
 المبيع فقط وأما حكم قضائه ولو نقص في المشتري ما فقه ماوية والمائع أحد مع ارش بقصه وكذا  
 لو فعل المشتري أو المبيع ولو فعل النافع صار مبردا حتى لو هلك عند المشتري ولم يوجد منه حصة عن  
 النافع هلك على النافع ولو فعل أحسب يجر النافع ان شاء أحد من المشتري وهو يرجع على الخافي وان  
 شاء أصح الخافي وهو لا يرجع على المشتري كما ذهب (قوله وله أن يجمع المبيع عن النافع حتى  
 يأخذ الثمن) أي للمشتري المبيع عند فسخ البيع لأن المبيع مقابل به في بيعه نحو حصة كالرهن أشار  
 المؤلف إلى أن النافع اذا مات كان المشتري أحق به حتى يستوي الثمن لا يندفع عليه في حياته فكذا  
 على ورثته وعمرانه بعد وفاته كالرهن والى ما لو استأجر اجارة فاسدة بوقت الاجرة وارثه رهن بها فاسدا  
 أو أقرص قرضا فاسدا أو أخذ به رهنها كان له أن يحبس ما استأجر وما رهن حتى ينقص ما فسد اعتبرا  
 للعقد الخاف اذا اعاسها وكذا الوفاة المؤجر أو الرهن أو المستقرص وهو أحق بما في يده من العين  
 من سائر الرماء والى أن الثمن لو لم يكن منقودا للمائع واعا كان ديباله على المشتري فليس له الحس قالوا  
 لو اشترى من مدينه عند ابدى سابق له عليه ثم افسد أو نقص العددا من النافع فراد النافع استرداد  
 العبد بحكم الفاسد ليس له ثم ان يحبس العبد لاستيفاء ماله عليه من الدين بخلاف الصحيح وله أن  
 يسرد العددين ابقاء الاجرة وليس للمستأجر الحس بالاجرة بخلاف الصحيح وكذا الرهن العاصد  
 لو كان بدني سابق والعرق ان البيع اذا أصبح للدرهم لا يتعاق الملك في الثمن بمجرد العقد فادا  
 وحل المدينين على المشتري مثل الدين صار الثمن قصاصا لاستوائهم فاقتراد أو صفا في المائع مستوفيا  
 ثمه نظري في المقاصة باعتبار ما لو استوفاه حقيقة وتم له المشتري حق حسن المبيع ان الذي يستوفى الثمن  
 فكذلك احدثوا في العاصد لم يملك الثمن من عيب قيمة المبيع عند التقص والتقصه قبل التقص غير مقرر  
 لاحتمال السقوط لكل ساعة ففسخ وان القيمة قد تكون من حسن الدين وقد لا تكون ودين  
 المشتري على النافع مقرر بالمقاصة انما تكون عند استواء الواجبين وصفا ولذا انجبت المقاصة بين  
 الحال والمؤجل والوحيد والوديء وادان تقع المقاصة لم يصر النافع مستوفيا لثمن أصلا فلا يكون للمشتري  
 حق حسن المبيع بعد فسخ البيع ولو كان الرهن ماطلا ان استقرص العاوي رهن أم ولد ومدراله  
 أن يسترد قبل قضاء الدين لعدم الاعتقاد والكل من الكافي شرح الوافي والى ان الثمن لو كان دراهم  
 وهي قائمة فانه يحددها بغير الاهتمام في البيع العاصد وهو الاصح لانه تره العصب وان كانت مستهلكة  
 أحد منها لما يبا كذا في الهداية (قوله وطالب للمائع ما ربح للمشتري) أي طالب للمائع ما ربحه  
 في ثمن العاصد ولا يثبت للمشتري ربح المبيع فلا يتصدق الاول ويتصدق المشتري والعرق ان المبيع عما  
 يتعين تعاقب العقد به وتمكن الحث فيه والقد لا يتعين في عقود المعاوضات ولم تغلق العقد الثاني بعينه  
 ولم تمكن الحث ولا يجب التصديق في البيع العاصد لان ما ربحه العاصب والمودع بعد أداء العاهل

وله أن يجمع المبيع عن  
 النافع حتى يأخذ الثمن  
 وطالب للمائع ما ربح  
 للمشتري

كان ديبا عليه للمشتري  
 (قوله بخلاف الصحيح)  
 حيا سقط من البيع  
 والعارة في الرهن بعينه  
 هكذا وكذلك لو كانت  
 الاجارة بدني سابق عليها  
 ونقص المستأجر العدن ثم  
 فسخ الموجر الاجارة بحكم  
 العاصد ان يسترد الخ  
 وقوله بخلاف الصحيح  
 يعني لو كان البيع محبضا  
 أو الاجارة محبضة ثم انسخ  
 العقد بينهما بما به كان  
 للمشتري أن يحبس المبيع

(١٣ - (الحر الزاني) - سادس) حتى يستوفى الدين الذي كان له على النافع كذا نقل عن حاشية الريلفي وفي جامع  
 الأصولين عن الحامية نرى من مديونه فاسد ففسخ ليس له حسن المبيع لاستيفاء دينه وكذلك الأمر من دانه اجارة فاسدة ولو كان عقد  
 البيع أو الاجارة جائزا ثم فسخ فله الحس لديه (قوله والعرق) أي الفرق بين العقد الصحيح والعاصد

(قوله لان الحب في الاول) أي في العاد وقوله في الثاني أي في العصب وتوضيحه في شرح الهداية وعبارة إباحة الإصلاح لان الكمال والاصل فيه المال بزمان موع لا يتعين في العقود كالذره والذره ما يبرز موع متعين كالتمروص والحب أيضا موعان أحد هما اعتبار عدم الملك والثاني لتمام الملك فاعتبر اعتبار عدم الملك كأي المعصوب وبسبب حقيقة الحب فيما يتعين وشبهة الحب فيما لا يتعين عندنا في حقيقة ومجرد لان ما لا يتعين ما يتعين لا يتعلق العقد بل يتعلق بما في البنية وأما هو وسيله من وجهه في وجه شبهة الحب والشبهة معتبرة فلا حرج انعدم فليطلب لعدم الملك في المائتين جميعا والحب لتمام الملك يورث الشبهة فيما يتعين لان الحب لتمام الملك أدنى من الحب لعدم الملك ويورث شبهة الشبهة فيما لا يتعين وشبهة الشبهة ليست معتبرة فهنا صدق الذي أحسنه المصنف الرابع ولم يتعدق الذي أحسنه الثاني اهـ (قوله ثم اعلم ان قولهم الخ) قال في الهرو هذه الاعايت على رواية عدم تعين القند وقدم ان رواة التعيين هي الاصح وحينئذ فلا يصح وجوب التصديق على السامع عارخ عبران التعميل الواقع في الكتاب هو صريح الرواية في الجامع المعبر وحينئذ فلا يصح ان الذره اهرام لا يتعين في العاد كذا في الفتح ملخصا (٩٨) قال صدر الربعة ويمكن التوفيق بان لهذا القند شين شبهة المعصوب شبهة

لا يطيب له مطلعا عند هذا خلافا في يوسف لان الحب في الاول لتمام الملك وفي الثاني لعدم تعين القند فيما يتعين حقيقة وفيما لا يتعين شبهة من حيث انه يتعلق به سلامة المبيع أو تقدير الزمان وعدد فساد الملك فقلبت الحقيقة شبهة والشبهة برل الى شبهة الشبهة والشبهة هي المستند قدوس النازل عنها ثم اعلم ان قولهم تعالينا في الجامع الصعران الرمح يطيب للسامع في الحق القند دليل على ان القند لا يتعين في البيع العاد على الاصح وقولهم ان يتعين على الاصح بحالته فان اعتبر تصحيح العيين فينبذ بحسب التصديق على السامع والرواية بخلافه ولم أر من أوجس من الشارحين وقد ظهر لي أنه لا ساعاة بينهم ما قالوا وبما هي ان يتعين على الاصح بالمسألة التي هو مورد دعوى ما أحسنه وقالوا هذا لا يتعين أي بالنسبة الى أنه يطيب له ما ربحه فهو متعين من جهة فساد الملك كالمعصوب وغير متعين من جهة ان فساد المعاقبات كصحيحها فاعتدوا الوجه الاول في لزوم رد عين المعصوف والثاني في حل ربحه واعلم بعكس الدليل أي يوسف الخراج الصان ومعهما كمال العائق والتاموس عليه العبد المشتري اذ ارد به بعد الاطلاع على العيب نسباً انه في صباه اهـ (قوله لو ادعى على آخر ذره اهرام فتمسها اياه) ثم تصادقا انه لا شيء له عليه طاب لرحمته) أي ما ربحه في الذره لان الحب لتمام الملك هما لان الذي ربحه بالتسمية ثم استحق بالصادق وبدل المستحق بملوك ولا يعمل فيما لا يتعين ألا ترى انه لو ما ععد احراره فاعتنه المشتري ثم استحقته الخاربة لا يبطال العقد في العبد ولولا انه بملوك لعل لانه لا يعتق فيما لا يعمل كأن آدم وكده الوحلان لا يمارق عريه حتى يستوي معه ديه فباعه عبد العبر بالدين وقسمه الخالف وفارقه ثم استحق العبد مولاة ولم يحر البيع لم يحر الخالف لان الدين ملك ما يدمته بالبيع وهو بدل المستحق ولا يحسب الخالص الاستحقاق وفي فتح البدر واعلم ان ملكه باعتار زحمه ان قبض الذره اهرام بدلا عما يربح منه ملكه أما لو كان في أصل دعواه الدين متعمدا الكذب فدفع اليه لا يملكه أصلا لانه متيقن لانه لا ملك له اهـ وظاهر اطرافهم خلافه لان المطور اليه وهو به بالتسمية لا ربح للمدعي

بالبيع فاما كانت فاقعة اعتبر شبهة العصب سعيان وقع العقد العاد وادالم نكس فاقعة واشترى ما شيئا يتر شبهة البيع حتى لا يسرى العاد الى مثله قال يعقوب ما شاهدنا التوفيق انما يفيد دليل لا ولوا دعي على آخر ذره اهرام فتصاها اياه ثم تصادقا انه لا شيء له عليه طاب لرحمته

التي هو الاصح التمين في صورة كونه فاقعة لا يغيرها مطلقا كمن في العاد خلاف ما صرحوا به اهـ وبدل وعوارنه في العناية هذا بما يستقيم على الرواية الصحيحة هي انها لا يتعين على الاصح وهي التي تقدمت انها يتعين قال في الحواشي السعنية وفيه بحث فان عدم التمين سواء كان في المعصوب أو في البيع العاد هو في الغية الثاني ولا يترتب تعيينه في الاول وقوله انما يستقيم الخ فيه ما به وقد أحسن صاحب البحر قول يعقوب ما شاهدنا الآن يقال الخ اهـ وما أحاب به في العديدة كره الرمي قبل اطلاعه عليه وقال وأما عيب غيب من فهم هؤلاء الاحالة الناقص من مثل هذا مع ظهوره فانه بغيره القود لا يتعين في العقود العادة ولا شك ان المشتري شراء صحيحا بما قسمه في العاد اذ ربح وقد ربح بعد صحيح شرعي حاله على الشبهة لعدم تعين ذلك القند في ذلك العقد (قوله وظاهر اطلاقهم خلافا) قال في الهرو وأقول قد صرحوا في الاقرار بان المقر له ادا كان يعلم أن المقر كاذب في اقراره لا يعمل له أسبه عن كره منه أمالوا شقته الامر عليه حل له الاجد عند هذا خلافا في يوسف كما سيأتي وحينئذ فلا يطيب له ربحه ويعمل كلامه ما على ما دلل ان عليه ديارن من أية منكره نسين ان وكيله اذ رده لايه فصادق أن لا دين حينئذ يطيب له وهذا فحينئذ حسن فتدبره اهـ وسيله عنه الرمي وأقره

وبدله عليه مثله الخلف فانه لو عصبواهم ونصى بهاديه ثم سبواهم معصوبة فانه لا حث عليه وكذا  
لو عصب عبد او باعه بدينه (قوله وكره البعش) شروع في مكرهات البيع ولما كان المكره دون  
النافع اسره وايسر الراد كما نوه دبره في حكم الملع السرمي بل في عدم فساد العقد والافادة كالاختراعية  
لاعلم خلافه في الاثم كنداء فتح القدير وقد بحث هاتين الاماثل تحت تركته عمدا وقد قرر في الأصول  
ان كل موهبي شيء فبيع فان كان لهية افاد بطلانه وان كان لغيره فان كان لوصف كبيع الرما والبيع  
تشرط معصية افاد فسادا وان كان لمخاوير كهدية البيوع المكرهه اقل كراعة التخرم مع الصحة  
والبعش فمحتجبين وروى بالسكون ان تسليم السلعة من يدهم فيها وأنت لا تبيع بشرطه حائلا لك الآخر  
الآخر يقع فيه وكذلك في السكاح وغيره ولا تباحشوا الا مع اولادك وأصل من بعش الصيد وهو آثاره  
كنداء العرب وفي الفاء وس البعش ان يواطىء رجلا اذا أراد بيعا ان يمدحه أو ان يمدل لسانه ان  
يبيع ببيعة فساومه بها فمن كثير لينظر اليك ما يقع فها وان تفر الساس عن الشيء الى غيره واتارة  
الصيد والبعش عن الشيء واتارته والجمع والاستحراج والافتاد والأمرع كاستحاشة بالكسر اه  
وحدث الهبي لا ساحتوا في الصحيحين وقيدوا بمحاذات كافي الخويرة عمادا كانت الساعة اذا باعت  
قيمتها أمالاد لم تلغ ولا منع منه لانه بيع للسلم من غير اصرار واحد (قوله والسوم على سوم غيره)  
لا حديث لا يستام الرجل على سوم أحبه ولا يعلل على خطبة أحبه ولا في ذلك إجماعا واصرار وهذا  
اذا راضى المتعاقدان على مبلغ من المساومة فادام الركن أحدهما على الآخر فهو بيع من ير بدلا ناس  
به على ما مذ كروماد كراهة يحمل الهبي في السكاح أيضا وفي القاموس السوم في المايعة كالسوام  
الظلم سميت السلعة وسومت بالعة واستعمل بها وعليها عايت واستعملت اياها وعليها سألته سوما اه  
(قوله وثاني الحلب) حديث الصحيحين عن ابن عباس عن النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
تلقى الزكبان وان يبيع حاضر لباد فقلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يصحكون ليهما والمثلتي  
صورتان احدهما ان يتلقاهم المشترون للظلم منهم في سنة حاشية يبعوه من أهل البلد زيادة  
وثانيه ان المشتري منهم ما رخص من سعر السلعة ولم يبعوه من السعر ومثل الهبي عسما اذا كان  
يضر بأهل البلد أو ليس أما اذا اتعيا فلا بأس به وفي المغرب حلب الذي جاءه من بلد الى بلد لتجارة  
جلبا وأجل الحلوب وسنة نهى عن تلقي الحلب اه (قوله وبيع الحاصر للبادي) لما تقدم من  
النهى وهو مقيد كافي الهداية بما اذا كان أهل البلد في حقه وغور وهو يبيع من أهل البلد ولعلما  
في الثمن العالي لمسا فيه من الاضرار بهم أما اذا لم يكن كذلك فلا بأس به لا اعتماد الضرر وفسره في  
الاحتياط بان يجلب للبادي السلعة يأخذها الحاضر ليعبها له بعد وقت ما عني من السعر الموجود  
وقت الحلب اه فعلى الاول الحاصر مالك مانع والبادي مشتر وعلى الثاني الحاصر سمسار والبادي  
صاحب السلعة ويشهد لثاني آخر الحديث دعوا الناس بررقائه نصهم بعضا ولذا قال في المجتبى  
هذا التفسير أصح ذكره في راد الفقه املوا فاقعة الحديث وعلى هذا فتفسير ابن عباس بان لا يكون  
لسمسار ليس هو تفسير بيع الحاصر للبادي وهو صورة الهبي بل تفسير لصددها وهي الحائرة فالهبي  
انه موهبي عن بيع السمسار وتعرضه فكانه لما سئل عن نكته يبيع الحاصر للبادي قل للمقصود  
أن لا يكون له سمسار فهو عسما السمسار كذا في فتح القدير (قوله والبيع عسما اذا ان الحمة)  
لقوله تعالى وذروا البيع ثم فيه احذر بواجب السعي على بعض الوجوه وقد ذكر ما اذا كان للمقبر  
فيه في كتاب الصلاة وفي الطهارة كل ذلك يكره ولا يفسد به البيع لان النهي لم يمسح حراما  
لا في صلب العقد وفي شرائط الصحة أطلقته فشمع ما اذا اتينا وما عيسى ان الهيا وما في التوبة من

وكره البعش والسوم على  
سوم غيره وثاني الحلب  
وبيع الحاصر للبادي والبيع  
عسما اذا ان الحمة

(قول المصنف والسوم على  
سوم غيره) قال الرملي  
لا يحث عليك انه تدخل فيه  
الاحارة اذهي يبيع المانع  
وهي واقعة الفتوى (قوله  
وفسره في الاحتياط الخ)  
قال الرملي ويشهد لصحة  
التفسير الاول ما في الأصول  
العمادية عن أبي يوسف لو  
أن اعرا ما قدموا الكوفة  
وأرادوا أن يبتاعوا منها  
ويصرفوا أهل الكوفة  
قال أصحهم عن ذلك قال  
الترقي أن أهل البلد  
يبيعون عن الشراء لا يكره  
لهذا أولى اه من العري  
(قوله دعوا الناس بررقائه  
انه نصهم بعضا) كذا في  
نص السمع وفي نصهما  
بررقائه نصهم من نص  
والذي رأيته في الفتح بررق  
نصهم من نص بدون لفظ  
الحالة وفي حاشية الرملي  
عن ابن حجر الهيثمي وقع  
لشارح ابيه اراد في غفلتهم  
ونسبه لمسلم وهو غلط  
لا وجود لهذه الزيادة في  
مسلم ولا في كتب الحديث  
كفقي يمسح ما يبدى  
الناس منها اه

عدم السكره مسكلاً لاطلاق الآله من حوزة بعض الوجوه كما في عسما وجونسح وهو لا يتصور  
 بالرائي كداده كره السارج (قوله لا يبيع من ربه) أي لا يكره لما يفسده من عدم الإصرار وقد  
 صح أن النبي صلى الله عليه وسلم باع فداحسلاً يبيع من ربه ولا يبيع الفقراء والخائضه منه له  
 (قوله ولا يفرق بين صغير وذي رحم محرم منه) لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والده وولده  
 فرق الله بينه وبين أخيه يوم القيامة وذهب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن يبيع صغير من أخو من  
 ثم قال له ما فعل العلمان فقال يبيع أحدهما قال أدرك أدرك وروى أن دارداً رد ولان الصغير لسان  
 بامعير والكبير والكبير معاهده فكان يبيع أحدهما فطغ الاسدياس والبيع من المعاهد ومنه  
 ولله المرجح على الصغار وقد وعد النبي صلى الله عليه وسلم علمه ثم البيع معاول بالعرابه المحرمه لمسكح  
 حتى لا يندخل في محرم صغيره ولا في صغير محرم ولقد افند يدي الرحم المحرم أي المحرم من جهة  
 الرحم والاراد على أن التمس إذا كان أحسن الرضاع فإنه محرم محرم وليس لهذا الحكم وأطلقه فسدل  
 الصغير والكبير ولا يضمن أحدهما في ملكه حتى لو كان أحدهما له وأخر لصهره فلا بأس ببيع  
 أحدهما وله قال المصنف إذا كان الصغير يبيعه مسكح لكان أولى لأنه حديد وكحو والتفرق  
 كدفع أحدهما للحياه وبيعه بالدين ورد ما لعب لأن المتأول والردع الصروع عن غيره لا الأصرار به  
 كداني المحدثه ومن الصغير يبيعه مافي للسلوط دمي له عند له امرأه له وبس منه فاسم العبد وله  
 صغيره فانه يحرم الذي على بيع العبد وان كان يهرها يبيعه من أمه اه ولا يرد على المصنف  
 الصغير يباع أحدهما عيال أو نصيره أو نصيره أو استبداد الامه أو كسبه أحدهما فانه باع لان  
 مراد ببيع الصغير يبيعه أو الوصيه أو سرقه من أسباب الملك كجني الخوهره أو لوضع من  
 الكل صار للمالك محو وجوابه مع من النصرف في ماله رأساً وكذا لا يرد على ماله كان ملكه  
 يهره أحدهم صغيره فأن يبيع أحدهما الصغير لأن العلم ما هو بقطعه الصناع والاستحاش وقديني لمن  
 يعوم مقام الثالث وفي الكسبه جميع له عدد من أفاضه لا يفرق بينه وبين واحد أن أحدهما  
 الغرابه كالم والحال أو لم يندب كذا في عند في يوسف لأنه مباح شراف الكل والصحيح في المذهب  
 أنه إذا كان مع الصغير أو نواله لا يبيع واحد منهم ولو كان معه أم وأخ أو أم وأخ أو أخ وأخ يبيع من  
 سوى الأم لأن سعة الأم هي عن سواها ولذا كانت أحسن الخصانه من غيرها فلهذا صورته مستثناه  
 من اختلاف الخيه واحده كلامه فلو كان معه حده وجمعه وحله حار مع العمه وأخاله ولو كان معه  
 وحاله لا يباعوا إلا ما اختلاف الخيه مع اتحاد الدرجه ولو كان معه أخوان أو أخوه كباراً فصحيح  
 أنه يتصور بيع ما سوى واحد منهم وهو الاستحسان لأن الشقه أمر باطل لا يرد عليه فقصر السب  
 ولا يصير الاستدعاء الأقرب وعند الاتحاد في الخيه وإن درجه أحدهما هي وكذا لو ملك سبه أخوه لأنه  
 كباراً وإنه معاراً فباع مع كل صغيره كباراً استحساناً فلو كان معه أحب شقه وأحب لأب  
 وأحب لأم باع غير الشقه ولو ادعاه رجلان فصاراً أو من له ثم ملك وأجله الفاسم أن يباع أحدهما  
 لاتحاد جهتهما وفي الاستحسان لا يباع لأن الأب في الشقه واحد فاحتمل كونه الذي يبيع فيبيع  
 أحباطاً فصار الأصل أنه إذا كان مع عدد أحدهم أو مع حار معه وإن كان يفرق درجه فإن كباراً من  
 حدين يحل كل الأب والأم وأخاله والعمه لا يفرق ولكن يباع الكل أو عمك الكل وإن كانوا  
 من جنس واحد كالأخوين والعمن وأخاين حاراً من عمك مع الصغير أحدهما وبيع ما سواه ومثل  
 أخاله والعمه أح لأب وأخ لام كداني في العبد وكذا لا يرد على ما ذا كان البايع حراً  
 لمسلم فانه لا يبيع المسلم من الرءاء دفعاً للفسده عنه وكذا لا يرد ما إذا باعه من حاتف نعمه إن اشترى

لا يبيع من ربه ولا يفرق  
 بين صغير وذي رحم محرم  
 منه

أولئك لما دكر ما في الاعتاق فهدده عشر قسائل بحور في التعريف ولا بأس بسرد هادع أحدها  
بجمامة وبعده بدس ورده بصيب وإذا كل المالك كافر أو اعتاقه وتديره واستيلا دهاو ككاشته وبعه  
بمن حلب بعتقه وبيع وأحسن ثلاثة الشرط السابق والحادية عشر إذا كل المصير مرهقا ورصيت  
أمة يبيعه فانه يجوز كما في فتح التدبير ولو كان مع امرأة مصرية صبي ادعت أنه ابنها لم يثبت النسب  
ولا يرق بينهما احتياطاً ولو باع الام على أنه الخمار ثم اشترى الولد فانه يكره التمسيد لهما اجتماعا  
في ملكه ولو كان في بدنه صبي واشترى أمة بشرط الخيار ردها ما قاله عدم الملك عنه وادفع الصرع  
عندهما (قوله بحلاف الكبيرين والروحين) لانه ليس في معنى ما ورد به النص وقد صرح أنه صلى  
الله عليه وسلم فرق بين ما ربه وسيرين وكاتا كعربين أختين ولا يدخل الروحان لان النص ورد على  
خلاف القياس فيقتصر على مودة فان فرق في موضع المنع كره وحار العقد وعن أبي يوسف أنه  
لا يجوز في قرانه الولاد ويجوز في غيرها وعنه لا يجوز في الجميع لان الاسرار لا يدرك والرد لا يكون  
الا في البيع العاسد ولهما ان ركن البيع صدور من أهله في محله وأما الكراهية فهي مجاوزة مشابه كراهية  
الاستقيام والى الخويرة وكل ما يكره من التعريف في البيع يكره في القسمة في الميراث والعائش اه والله  
تعالى أعلم

باب الاقالة

بحلاف الكبيرين والروحين  
باب الاقالة

(قوله ورصيت أمة بديعه)  
عمارة المتع لو كان الولد  
مرهاقا فصرى بالبيع  
واحتاره ورصيته أمة حار  
بيعه

باب الاقالة

(قوله كاد مساه) أي قبيل  
قول المصنف الآن يبيع  
المشتري

المسألة طاهرة وهي شاملة لكل عقد بيع صحيحا كان أو مكروها فيصح إقالته التراضي وإن كان واحدا  
في المكروه ونحوه بما دفع العقيمة وأفسد فيصح بذون التراضي أمامن أحدهما أو من القاضي خبرا  
كأدماه فاشتركت المكروه والعاسد في وجوب الدفع والكلام فيها يقع في عشرة مواضع الأول  
في معناها لعمدة والثاني في معناها شرعا والثالث في ركنها والرابع في شروطها والخامس في صفتها  
والسادس في حكمها والسابع في مملكتها وس لا يملكها والثامن في بيان دليلها والتاسع في  
سببها والعاشر في محاسنها أما الأول فقال في القاموس قتله البيع بالكسر وأقلته فسخته واستقاله  
طلب اليه أن يقبله وتقبل اليعان وأقال الله عزتك وأهلكها له ذكرها في القاف مع الباء وفي  
المصباح أقال الله عزته إذا رهن من سقوطه ومنه الاقالة في البيع لانه ما رفع العقد وقاله قياض باسماع  
لعمدة واستقاله البيع وقاله اه وهذا ظاهر اهلم تكن مشتق من القول وإن الهرة سلب أي أزال  
القول الأول كاد كره الشارح واما هي من القبول وأما معناها شرعا فهي رفع العقد كذا ذكره  
في الخويرة وهو تعريض الاعم من اقاله البيع والاجارة ونحوهما وإن أردت خصوصها فقول رفع عقد  
البيع وأما الطلاق فهو رفع قيد السكاح لرفع السكاح وأما ركنها فالإيجاب والقول لله إلا أن عليها  
للمطمين ماصيين أو أحدهما مستقلا والآخروا ماصيا كقلى فقال أقتلك عبداني حبيبة وأبي يوسف  
كالسكاح وقال محمد لا يصدق الإجماعين كالبيع كذا في السدائع وقد يكون القول العمل كالوقوفه  
قبضا في قول المشرى ٧ أقتلك وتصدقك سلعك وتزكك وتاركتك ودعت وتصدقك تعاظمي  
كالبيع كأي الحانية والخلاصة وفي البرار أنه ينعقد كبيع من أحد الحاسين وهو الصحيح وأما شرائط  
صحها فهناها الصلح والتراضي لان الكلام في رفع عقد لازم وأما رفع ما ليس بلام فله الخيار لعلم  
صاحبه لا يرصده ومنها نقاد الملح لما سألني أن المبيع إذا هلك لم تصح الاقالة ومنها قبض بدلي الصرف  
في اقاله الصرفي أما على قول أبي يوسف فظاهر لانها بيع وأما على أصلهما فلاها بيع في حق ثالث  
وهو حق الشرع ومما أن يكون المبيع قابلا للفسح بخيار من الخيارات فلو اراد زيادة تمتع المصح  
لم تصح الاقالة سلاهما ولا بشرط لصحتها فقاء المتعاقدين تصح اقاله الوارث والوصي ولا تصح  
اقاله للموصي له كأي القسمة ومنها اتحاد المجلس وعليه يتفرع ما في القسمة جاء الدلال بالحقن الى البائع

(قوله) وأما حكمها فأختلف فيه الخ قال في الحويزة إن كانت قبل القبض فهي فسخ إجماعاً وإن كانت بعد القبض فهي فسخ عنداً في حنفية  
 رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله هي بيع وقال محمد إن كانت في الأول أو ما قبله فهي فسخ وإن كانت ما بعده أو في القبض فهي فسخ عنداً في حنفية  
 ولا خلاف بينهم أنها بيع في حق العبر سواء كانت قبل القبض أو بعده وقيل هو في فسخ في حقهما ومن العبر له وفي العباة والأقاليم في  
 المتقول قبل القبض فسخ بالامتناع البيع وأما في غيره كالعقار فانه فسخ عنداً في حنفية ومحمد وأما عند أبي يوسف فانه فسخ بطوار  
 البيع في العقار قبل القبض عنده أنه فسخ وإن قول الحويزة إن كانت قبل القبض فهي فسخ إجماعاً محمول على المتقول وقوله ولا خلاف  
 بينهم الخ بحالعه قول الرابح وإن كانت قبل القبض فهي فسخ في حق الكل في غير العقار لعدم حملها بيعاً قائماً له وغالبها يظهر ذلك  
 ما في كلام المؤلف من حكاية الأقوال (١٠٢) ادلائها من كلامه في قول محمد وقوله وهو ما لو أسان محقق من قول

فعدم مانعه بالآخر المطلق فقال الساجد أنه قد وجد هذا النسخ فاحر به المشتري فقال لا أر بده أيضاً  
 لا يبيع لانه ليس من ألباط الفسخ لأن اتحاد المجلس في الإيجاب والقول شرط في الإقالة ولم يوجد اه  
 ومما أن لا لب الساجد النسخ لستري قبل فسخه في شراء المأذون فلو وجهه لم يبيع الإقالة بعد ما كان  
 حراً للقبض ومما أن لا يكون البيع بالكثير من القيمة في بيع الوصي فإن كان لم يبيع إقالته كقبها  
 أيضاً وأما بعضها فهي مدونة بها الحديث من أقال ما دام يفتنه أقل الله عز وجل يوم القيامة وقدما  
 أنها تكون واحدة إذا كان عقد أمكروها ويسمى أن تكون واحدة إذا كان النافع عاراً للمشتري وكان  
 العن يسيراً وأما قيد باليسر لأن العن العاشر بوجه الردان عره النافع على المصحح كما سأل في  
 أن شاء الله تعالى وأما حكمها فأختلف فيه على أقوال فقال الامام الاعظم اه اسحق في حق المتعاقدين  
 بيع عند أبي حنيفة في ثالث وقال أبو يوسف اه ما يبيع في حق الكل وقال محمد فسخ في حق الكل وقال  
 وهو في فسخ في حق الكل ذكر قوله في السدائع والسراج الوهاج وأما من يملكها ومن لا يملكها  
 فقالوا من ملك البيع ملك أقالته فصحت أقالته للموكل مائة مائة وكيله وإقالته الوكيل بالبيع ويضمن وكسها  
 في الموائد الفقهية إلا في مسائل الأولى الوصي لو اشترى من مدبر بيت دارا عشر مائة وقيمة اجسور  
 فلما استوفى الدرس أقالته لم يفسخ إقالته المائة المتعاقدين اشترى علامات مائة وقيمة مائة آلاف لا يفسخ  
 أقالته ولا يملك كل الزمان بغير خلاف الرد عيار بشرط والرؤية كذا في بيع المينة الثالثة المتدولي على  
 الوقف إذا اشترى شيئاً بثلث من قيمته لا يفسخ إقالته وكذا إذا أخرج ثأناً ولا صلاح فيها لو وقع بحر  
 كأيها يصاري بعض المراضع مائة كان قبل القبض حارث والالا الزاعة الوكيل بالشراء لا يفسخ أقالته  
 بخلاف الوكيل بالبيع فسخ ويضمن الخاضعة الوكيل بالسلم على فصيل فيه وأما يضمن الوكيل  
 بالبيع إذا أقال إذا كان بعد قبض النسخ أما فسخه فيملكه في قول محمد كذا في الظاهر به وفيها والوكيل  
 بالآجارة لا فسخ مع المستأجر قبل استيفاء المسعة وقبل قبض الآجر سواء كان الآجر عبداً أو دماً  
 اه وفي فتاوى العسلي إذا منع التولي أو الوصي شيئاً كثيراً من قيمته لا تخور إقالته وإن كانت مثل النسخ  
 الأولى اه وفي القبة ناهت صبعة مشتركة بينها وبينها المانع وأحار الآس البيوع ثم أقالته وأحار الآس  
 الإقالة ثم باعها ثانياً بغير إحارته بخور ولا يتوقف على إحارته لأن الإقالة يعود للمبيع إلى ملك العاقد

محمد وقوله في حق الكل لأن  
 جعلها بيعاً في حق الثالث  
 انتهى عليه الثمرة كما صرح  
 به في الهجر وهو مستفاد  
 مما قدمناه (قوله الخامسة  
 الوكيل بالسلم) قال الرابح  
 وعليك أن تتأمل ما في  
 الظاهر به ويتضح إذا  
 كان معناه فيملكها على  
 الموكل في قول محمد وهو  
 صريح في أن أمانته  
 يقول بانه لا يملكها عليه  
 بل يفسخ على نفسه ويضمن  
 تأمل اه وقال الجوزي في  
 حواشي الأشباه بعد ذكره  
 ما فسده المؤلف وفي جامع  
 الفصولين الوكيل لو قبض  
 اثنتين لأتلك الإقالة إجماعاً  
 فتأمل ما في كلام الظاهر به  
 وكلام جامع الفصولين  
 وتخصيص قول محمد في كلام  
 الظاهر به غير ظاهر وفي  
 البرار به الوكيل بالبيع يملك

لا الإقالة قبل القبض أو بعده من عبداً ومن غير عيب ومثله في جامع الفتاوى فتأمل اه قالت كلام جامع  
 الفصولين فيما عدا قبض النسخ فلا يبي ما في الظاهر به وما نقله عن الرار به لم أره في أقالته بل رأيت في المناهري الوكالة بالبيع مائة مائة اه  
 الوكيل بالسلم وإقالته الوكيل بالبيع حارث عند الامام ومحمد بخلاف الوكيل بالشراء فانه لا يملكها إجماعاً اه ومثله في القبة ثم قال وراد إقالته  
 الوكيل بالسلم الوكيل بشراء السلم بخلاف الوكيل بشراء العبد عن إقالته الوكيل بالشراء على هذا الخلاف وأذكره مع وهو الأصح والمسمى  
 فيه أن إقالته الوكيل بالبيع سقط النسخ عن المشتري عند هما يارم المبيع الوكيل وعند أبي يوسف لا يسقط النسخ عن المشتري أصلاً قال في  
 العصا في يولوع الوكيل ثم أقال قبل قبض أو بعده نعيماً وغير عيب لم يعد في الأمر قال رضي الله تعالى عنه اه اه الوكيل بالبيع مع النافع  
 لما صحت وكذلك إقالته الوكيل بالبيع مع المشتري اه كلام القبة (قوله وأما يضمن الوكيل بالبيع الخ) عبارة الظاهر به في ما رأيت فيها  
 فيها والوكيل بالبيع يملك الإقالة قبل قبض النسخ في قول محمد رحمه الله تعالى (قوله لأن إقالته يعود للمبيع إلى ملك العاقد الخ) وجهه أن الإقالة



فبيع حديد في حق المتعاقدين فصارت الباعثة وكيلة البيع بالاحارة لان الاحارة الاحققة كالوكالة السابقة ثم لما قالت البيعة صارت مشترية  
للمسا والشراء لا يتوقف متى وجد بعد اذ على العاقد فصار الشراء طيا وان اثار الا ان لعدم التوقف فاداعيت ثانيا وقد باعت ملكها  
فلا يتوقف على احارة الا ان (قوله) اطلته وشمل مادا كان قبل القبض (١٠٣) أو بعده أي أطلق قوله هي مسح في حق  
المتعاقدين قال في المختصر

لا لملك الموركل والمميز ودليلها السنة والاجماع وسبب الحاجة اليها ومحاسنها الرافعة الم عن السادم  
وبسبب الكسب عن المكروب بخ فائدة بخ تصح اقله الاقله ولو قايلا البيع ثم تقايلا الاقله اترعت  
الاقله وعاد البيع وكشفتا في العوائد الا في مسنة وهي اقله السلم فاما لا يقل الاقله كما ذكره الشارح  
من الدعوى من باب التحالف وفي الخوهره لا يصح الاقله في السكاح والطلاق والعقاق اه (قوله)  
هي مسح في حق المتعاقدين بيع في حق ثالث) وهذا بعد ان حقيقه الا ان تعدر جعلها مستخاضا ولدت  
المبيعة بعد القبض أو هلك المبيع فاما تعدر في بقي البيع على حاله أطلقه وشمل مادا كان قبل  
القبض أو بعده وروى عن أبي حنيفة انها مسح قبل القبض بيع بعده كداني السدائع وطاهره  
ترخيص الاطلاق وقال أبو يوسف هي بيع الا ان تعدر بان كانت قبل القبض ومسح الا ان تعدر  
فتدل بان كانت قبل القبض في المثل ما كثر من الثمن الاول أو بأقل منه أو بحس آخر أو بهلاك  
المبيع وقال محمد بن مسعود في مسح الا ان تعدر بان نقابلنا كثر من الثمن الاول أو بخلاف حسبه أو ولدت  
المبيعة بعد القبض فبيع الا ان تعدر بان كانت قبل القبض ما كثر من الثمن الاول فتدل والخلاف  
المذكور انما هو فيما اذا وقعت بطلانها اما لمطلو المسح أو الراد أو التارك فاما لا تكون بيعا وفي بعض  
نسخ الرطب فاما لا تكون مسحا وهو سبق قلم كلابي وفي السراج الوهاج اما اذا كانت مسحا  
البيع كانت بيعا جاعا كما اذا قال البائع نعمي ما اشتريت فقال نعمت كان بيعا فائدة كونها مسحا  
في حقه ما عنده نظير في جنس مسائل الأولى وحسب رد الثمن الاول وتسمية خلافه مطلق الثانية انها  
لا تدل بالشروط المسددة ولكن لا يصح تعلية بالشرط كان باع ثورا من ريد فقال اشتريت رجما  
فقال زيدان وحدثت مشترى بالزيادة فمعرفته هو دفع ما ريد لا يصدق البيع الثاني لانه تعليق  
الاقله لا لولاكم بالشرط كداني السراج الوهاج الثالثة اذا نقابلنا ولم رد المبيع حتى باعه منه ثانيا حار  
ولو كانت بيعا لمسد وهذه حجة على أبي يوسف لان البيع حائر بلا خلاف بين أصحابنا الا ان ثبتت عنه  
الخلاف فيه كداني البديع ولو باع من غير المشتري لم يتحول كونه بيعا حديد في حق ثالث وادانها  
بعد انحراح المشتري الى تعدد القبض لكونه بعد ما في يده مضمونا بغيره وهو الثمن فلا يرب  
عن قبض الشراء كقبض الرهن بخلاف قبض العصب كداني السكايا وفيه من بالنسبة لمرقات  
تناضا فقايل ما فاشترى أحد ههما أقال صار قاضا منس العقد لقيامه ما فسا كل واحد مضمونا بقيمة  
منه كالمصوب ولوهذا كاحد هما فقايل ثم حدد العقد في القائم لا يصير قاضا منس العقد لا يصير  
مضمونا بقيمة العرض الآخر فشا به المهرهون اه والزائدة اذ ادها المبيع من المشتري بعد الاقله  
قبل القبض حاربت الهمة ولو كانت بيعا لا تسح لان البيع يمسح سببه المبيع للبائع قبل القبض  
والخامسة لو كان المبيع مكيلا أو وروا بقاضا منه السكيل أو الورن ثم تقايلا واسترد المبيع من غير  
أن يعيد السكيل أو الورن حارقه وهذا لا يرد على أصل أبي يوسف لكونه مبيعا بعد له ولو كانت بيعا  
لما صح قصه ولا كيل وورن كداني السدائع وتظهر فائدة كونها بيعا في حق غيرهما في جنس أيضا

والاقله قبل القبض في  
المقول وعنده مسح عند  
أبي حنيفة ومحمد وكذا  
عداني يوسف في المقول  
لنفسه البيع وفي العقار  
يكون بيعا بعده ك  
الحسن عن أبي حنيفة بيع  
بعد القبض مسح قبله  
الا في العقار فانه بيع فيما  
(قوله وطاهره) أي طاهر  
التعبر بقوله وروى (قوله)  
وادانها بعد له) أي  
هي مسح في حق  
المتعاقدين بيع في حق  
ثالث

غيرهما في جنس مسائل) قال في المهر وادى النهاية سادسة وهي ما من ان قصص بدل الصرط لصحة الاقله فيجعل في حق الشرع  
كبيع جديد وسنات عن الاقله بعد الرهن فاحتملها موقوفه كالبيع احدا من قولهم ابيع حديدي في حق ثالث وهو المهر  
وهي سابعة وتعلي هذا الوأخر ثم تقايلا في ثلثة اه فالأقله بعد الرهن موقوفة على الجار قبل الرهن أو قضاء الراهن ديه وبعد الاحارة  
موقوفة على الجار المستأجر ان اجار صحت والابطال ويراد أيضا ما نقله السيد الجوى عن ابن فرشته وهو مادا اشتري جارية وقبضها

ثم يعاد البيع نزل هذا التقابل منزله لبيع في حق ثالث حتى لا يكون المبيع الاول وطرفا لا له الاستبراء اه لان وجوب الاستبراء في حق الله تعالى ومنه تعالى ثالثهما كذا (١٠٤) في حاشية ثاني السور (قوله الاول لو كان المبيع عقارا سلم الشفعة على)

قوله الرمي اعماله وسلم  
لعلها فائدة كونهما بيعا  
والاول لم يمان قال فصل  
ان يبيع الشفع المبيع فيه  
الاخذ بالشفعة اصلان شاء  
المبيع الاول وان شاء المبيع  
الحاصل بالاقامة لم (قوله)  
وفي الصعري ولورده نعيم  
(لم) قال الرمي صوره  
عبرة الصعري ومنه لدس  
مؤجل اذا اشترى بذلك  
واضح مثل الن ابن الاول  
وشرط الاكثر او الاقل  
للاعيب وحسن آخر لم  
ولزم الن ابن الاول  
الذي من عليه شيئا وقصه  
ثم تقابلا لا يعود الاحل ولو  
رده نعيم الى آخر ماها  
وسيا في الكفالة عن  
التشاحية ما عالج ماها  
فراجعه وتأمل اه واندي  
سيأتي في الكفالة هو قوله  
لوماع الاصيل الطالب بديه  
سقط فلورده عليه ذلك  
حينئذ عاد النبي على الاصيل  
ولم يعد على الكفيل  
وبالفصح من كل وجه يعود  
على الكفيل اه فهذا  
مخالفة لوله لا يعود الكفالة  
ودكر الرمي هناك ان  
ماد كره الموقوف هناك  
عراه في التشاحية الى

الاول لو كان المبيع عقارا وسلم الشفعة ثم تقابلا يقتضي له بالشفعة لكونه يباعا بديا في حقه  
كأنه استبرأ منه والثانية اذا ما عالج المبيع من آخر ثم تقابلا ثم اطلع على عيب كأن كان في يد  
الناقص فأردا أن يرده على الناقص ليس لذلك لانه يبيع في حقه فكأنه استبرأ من المشتري والناقص اذا  
اشترى شيئا وقصه ولم يقد الن حتى يبيع من آخر ثم تقابلا وعاد الى المشتري فاستبرأ من قبل تبد  
نعمه فأول من الن ابن الاول حار وكان في حق الناقص كالمالك بشرائه حديد من المشتري الثاني  
والراعية اذا كان المبيع موهوبا فباعه للموهوبه ثم تقابلا ليس للموهوب أن يرجع في هبة لأن  
الموهوبه في حق الواهب عهده المشتري من المشتري منه والخامسة اذا اشترى بعرص التجارة  
عنده للخدمة بعد ما حال عليها الخول فوجده عيبا فرد به بغير قضاء واسترد العرص فهلكت يده  
فانه لا يسقط عنه الركة لكونه يباعا بديا في حق الثالث وهو الفقير لان الردي الماعيب بغير قضاء أهله  
وقوله يبيع حديد يدي حق الثالث محري على اطلاقه وقوله مسح في حق الماعيب غير محري على اطلاقه  
لانه اعم بما يكون في محالها هو من موحات العقد وهو ما يثبت ضمن العقد من غير شرط وأما الم يكن  
من موحات العقد ويجب في شرط رائد ما لا فالة فيه فغير يباعا بديا في حق المتعاقدين أسا  
كأذا اشترى بالنبي المؤجل عينا قبل حلول الاجل ثم تقابلا يعود الدس حالا كأنه باعه منه وفي الصعري  
ولورده نعيم قضاء كان فصح من كل وجه فيعود الاجل كما كان ولو كان الدس كميل لا يعود  
الكفالة في الرديين اه وكذا اذا عابا ثم ادعى رجل ان المبيع ملكه وشهد المشتري بذلك لم تسقط  
شهادته لانه هو الذي باعه ثم شهد انه لم يره ولو كانت فسخا قلت ألا يرى ان المشتري لو رد المبيع  
نعم قضاء وادعى المبيع رجلا وشهد المشتري بذلك فقبل شهادته لانه ما يبيع فام ملكه القديم  
فلم يكن متلقيا من جهة المشتري لكونه فصح من كل وجه وكذا لو باع عند انطعام بغير عيبه وقص  
ثم تقابلا لا يبيع الطعام المقصود لرد كأنه باعه من الناقص فطعام غيره معين وكذا لو قص أو دس  
الن ابن الاول أو أحدهم بحسب ممثل المشروط في البيع الاول كأنه باع من الناقص مثل الن ابن الاول  
وقال الفقيه أن وجهه بحسب عليه رد ممثل المقصود لانه لو وح عليه مثل المشروط لزم زيادة ضرر  
سبب تضرعه ولو كان فسخا بخيار رؤيته أو بشرط أو عيب قضاء رد المقصود احسانا لانه مسح من  
كل وجه كداد كذا الشارح ها (قوله) وقصع مثل الن ابن الاول وشرط الاكثر أو الاقل فلا يعيب  
وحسن آخر لم (ولزم الن ابن الاول) وحده عند أي حصة لان الفسخ يرد على عين ما يرد عليه العقد  
فاشترط خلافه ما لم لا تطل الأقاله كأنه دس قيد بقوله لا يعيب الاول فبيع بعد ما اشترط الاقل  
ويجعل الخطأ مائة مافات بالعيب ولا بد أن يكون القصان مقدرة حصة الفاضل ولا يجوز ان يفسخ  
من الن ابن أ كثره كذا في فتح القدير وفي السابق يفتي في ما عالج الشريعة هذا اذا كانت حصة  
العيب مقدار الخطوط أو رابعا أو مائة قدر ما يتعين بالناس فيه اه وقيد بقوله وحسن آخر لان  
الاقالة على حسن آخر غير الن ابن الاول بحجة وعلو المسمى ويلزمه رد الاول فقوله وحسن ما لم  
عظم على الاكثر أي بشرط حسن لاعلى نعيم وعبد أي يوسف وعبد اشترط الاكثر كأن يباع  
لكونه الاصل فيما عدا أي يوسف ولعند الفسخ عند محمد وكذا في شرط الاقل عدا أي يوسف فصح به  
يبعا وعبد محمد فصح الن ابن الاول ولو قال المصنف وقصع مع السكوت عن الن ابن الاول لكان أولى فيلزم

الغباية ويقتل في التشاحية عن المحيط به يرا الكفيل سواء كان الردي نعيم قضاء أو مضافا نقل عن السعاني  
عن المسوط الفصل بين الردي قضاء فيعود على الكفيل وبين الردي مضافا لا يعود وقال الرمي والحاصل ان في محالها يبيع منهم (قوله)  
كداد كذا الشارح هنا) الاشارة الى جميع ما مر من قوله وقوله مسح في حق المتعاقدين الى هنا

(قوله ولو قال بعلى) سبأني عن الحانية في أول فصل التصرف في المبيع تقييده بما إذا قبل له ثم فرجه (قول المصنف وهلاك المبيع بجمع) قال الرمي أول ركده اهلا كه بعد الاقالة وقيل التسليم بطلانها قال الرمي بركه هلاك المبيع بعد الاقالة فسل التسليم مطلق وفي بجمع لغاوى ولتوابعها ثم هلاك المبيع قبل التسليم بطلت الاقالة وفي بجمع الرواية شرح (١٠٥) القدوري قال في شرح الطحاوي

أوهلك المبيع بعد الاقالة فسل التسليم الى السانع بطلت الاقالة وبطل في كثير من الكتب ووجه ما أخذ من قوله لاتم الا ما نقص قال في الخلاصة ولو جاء المشتري الى السانع وقال انه فام على ثمن عال فرد عليه السانع ما نقص من الثمن ولكن لم يقض ما مانع لاتم الاقالة والشرط الاعطاء من الحاسب اه وانما هما حكم اشياء فكلا لا يجوز انشاها بعد هلاك المبيع

وهلاك المبيع بجمع وهلاك بعضه

فكده اهلا كه بطلانها وقدم هذا الشارح في قوله هي فصح انه اذا تعدر جعلها فصحان وابت المبيعة بعد انقص او هلاك المبيع فانها تطلق ويقي البيع على حاله وانما تعالى أعلم اه قلت وماذا كره عن اخلاصة مبي على غير الصحيح فتدكر المسئلة في البرازية ثم قال ثمن قال البيع بعقد بالتعاطي من أحد الحائنين بوجه الاقالة وهو الصحيح ومن شرط

منه حكم المصريح به لا لولي ومع السكوت لاسلاف في وجوب الاول كذا في الدائع وأشار بقوله لرمه الثمن الاول الى ان الاعتصام بالمواضع العقدية لما تقدم ولما دل في فتح القدير لو كان الثمن عشرة دماير ودفع اليه الدراهم عوضا عن الدماير ثم تقايلا وقدر خصت الدراهم برحمة الدماير التي وقع العقد عليها لا عما دفع وكذا لو دماير وكذا في الاحارة لو سخط ومن فروغ المصح كالاقالة ما لو عقدا بدرهم ثم كدت ثم تقايلا فانه رد تلك الدراهم الكسدة ولو عقدا بدرهم ثم حدد بدناير وعلى القلب امسح الاول وكذا لو عقدا ثمن مؤجل ثم حدد ان حال أو على القلب أما لو حدداه بدرهم أكثر أو أقل ولا وهو خط من الثمن أو زاد فيه وقار الوارماع ما في عشر وحط عنه درهمين ثم عقدا بعشرة لا يفسخ الاول لانه مثله اذا خطا يلحق بأصل العقد الا في الميزان فيبحث لو كان حطب لا يشتره مائتي عشر ولو قال المشتري بعد العقد قبل القبض المانع به لفسك فان ما عدا حاروا امسح الاول ولو قال بعلى أو لم رد على قوله بعلى أو زاد قوله بجمع شئت لا يصح في الوضوء لانه توكيل ولو باع المبيع من السانع قبل القبض لا يمسح المبيع ولو وهبه قبل القبض امسح اذا قبل ولو قال السانع قبل القبض أعتقه فاعتقه جاز الحق عن السانع وان مسح البيع عدائي حذيفة وعدائي يوسم العتق مطلق وفي الفتاوى المصرية يجوز ما عدا ذلك كاح مسح وعياه ما دفع في الحانية وغيره مانع أمة فأذكر المشتري الشراء لا يجل للبايع وطؤها الا ان عزم على ترك الحسومة فيحل حبسها ولو طؤها وكذا لو أكر البائع البيع والمشتري يدعي لا يجل للمانع وطؤها فان ترك المشتري الحسومة وسمع البائع به بذلك حل له وطؤها وثلثه لو اشترى جارية بشرط الخيار ثلاثة أيام وقسمها ثم رد على البائع حارة أخرى في أيام اختيار وقال هي التي اشتريتها وقسمتها كذا في القول له فان رضى السانع ساهل وطؤها وكذا الفصار والاسكاف وكذا لو اشترى ما يستأجر اليه الصنادك كالعجم والسك والاعاكة وعاب المشتري وحاف السانع ففسده فله بيعه من غيره واستحسنها والمشتري منه الاتباع وان علم الرضا للعاقدين لمسح طاهرا ويصدق السانع عبا رد على الثمن وان نص في السانع ولو احتلها ادعى البائع الاقالة والمشتري انه مانع منه ما قبل قبل العقد فالقول للمشتري في اسكار هارو كان على العكس تخالفا كذا في فتح القدير وأشار أيضا بقوله لرمه الثمن الاول الى انه لو كان الثمن الاول حالا جاز للمشتري بعد الاقالة ان التاجر لا يطل وتصح الاقالة وان تقايلا ثم أجده فيدعي أن لا يصح الاحصل عدائي حذيفة فان الشرط اللاحق بعد العقد يلحق بأصل العقد عنده كقائل القبية والى انه لو أكر المشتري عن الثمن بعد نقص المبيع ثم تقايلا لم تصح منها أيضا والى انه يلزم للمشتري رد المبيع وفي القية اشترى ماله حل ومؤه وقوله الى موصع آخر ثم تقايلا فؤفة الرد على السانع اه (قوله وهلاك المبيع بجمع) أي محتمل لما تقدم من شرطها انما المبيع لأنها رافع العقد وهو محله فيد المبيع لان هلاك الثمن لا عدها لسكوته ليس بمحل لسكوته يشتاع العقد فكان حكما وهو يقعه فلا يكون محلا لان المحل شرط وهو ساق فتساق اولها لئلا البيع هلاك المبيع قبل انقص دون الثمن (قوله وهلاك بعضه بقدره) أي هلاك بعض المبيع بجمع بقدر المالك لان الجزء معتبر بالكل وفي بيع المقايضة اذا هلك أحدهما محتمل في

(١٤) - (الحر الرافق) - (سادس) التنصص من الحائنين لا يكون اقالة اه (قوله وهو محله) أي والمبيع محل العقد (قوله قيد المبيع) كان بسخته ليس به التصريح بجمع الثمن والا فلا بد من اشته في المتي وعليه كتب في البر كالتصريح به قبل قوله وهلاك المبيع بجمع حيث قل وهلاك الثمن لا يجمع الاقالة (قوله وفي بيع المقايضة الخ) باليد المنة التحتية فان تبايعا بعد ايجار بهما لك العقد بديان الحارة ثم أقالا البيع في الحارة وبغير دقيمة العبد ولا يطل به لك أحدهما بعد وجودهما

لأن كل واحد منهما مع فكان البيع قائما وعامه في العادة (قوله إلا إذا هلك) أي فسطل الأداة وقوله غلای الدليل أي أن فأن هلاكهما جميعا غير مانع مع أن لكل واحد منهما حكم البيع والنحن كما في المقايضة لهما لما لم يتعينا لم تتعاق الأقاله بأعيانها ولو كانا قائمين دل رد المقبوض ورد مثله بيان فعلا هلاكهما كقيامهما وفي المتايضة تعلقت بأعيانهم ما قائمين حتى هلكا لم يسب من المعقود عليه رد الأقاله عليه كدائي العادة (قوله إذا هلك بعد الأقاله) أي قبل التسليم إلى المانع كما س (قوله وإلى أن الاعتراض المادخل في البيع مقصودا) قال الربيعي في حرمه جواب حادثة الفتوى اشترى حماره وكما وقصه فذلك أ كفه عنده ثم تنايلا لأصمن وكذا إذا أسهلته وإذا كان باعيا يرد له أسلم البيع وإن دخلت منها ومثله الشجر إذا دخل ثمنها وعاد على غير الرقم الآخر وأما على الرقم الآخر فكل شيء موجود وقت (١٠٦) البيع للمانع أحد قيمته دخل صما أو قصدا وكل قتي لم يدخل أصلا

الباقي مهم ما على المشتري قيمة المالك أن كل قيميا وشله إذا كل مثليا فبسله إلى صاحبو يسترد العين إلا إذا هلك غلای الدليل في الصرف إذا هلك لعدم التعيين وإذا لا يلزمهما الرد للمثل بعدها وفي السراج الوهاج اشترى عبد أسفرة قصه أو مجموع عباي ثمنين فتناصا ثم هلك العبد في يد المشتري ثم تنايلا للقيمة قائمه في يد المانع بحث وعلى المانع رد القيمة ليعيها يسترد من المشتري قيمة العبد وفي العراوبة تنايلا في العدم من يد المشتري وعمر عن تسليعه تطل الأقاله اه وأشار إلى أن البيع إذا هلك بعد الأقاله بطلت وعاد البيع قيد المالك لأنه لو باع صابور طما ثم تنايلا بعد ما جبه فقصص بوجه لا يوجب على المشتري شيء لأن كل البيع باق كذا في فتح القدير وأشار بعدم اشتراط بقاء جميع البيع على حاله إلى أنه لو اشترى أرصاع الزرع وحصدته المشتري ثم تنايلا بحث في الأرض بحثها من الثمن غلای ما إذا أدرك الزرع في يده ثم تنايلا فاما لا يجوز لأن العقد انما ورد على القصيل دون الحصة كدائي القية وإلى أن الاعتراض المادخل في البيع مقصودا فلو اشترى أرصافها أشجار فقطعا ثم تنايلا بحث الأقاله لجميع الثمن ولا شيء للمانع من قيمة الأشجار ونسلم الأشجار للمشتري هذا إذا علم المانع فقطعا لم يعلم به وفها جبر أن شاء أحد هاتين الثمن وإن شاء ترك وإن اشترى عبدا فقطعت يده وأحد ارشها ثم تنايلا بحث الأقاله ولزمه جميع الثمن ولا شيء للمانع من أرش اليد إذا علم وقت الأقاله أنه فقطعت يده وأحد ارشها وإن لم يعلم بجبر بين الأحد لجميع الثمن وبين الترك كذا في الصنية ورقم رقم آخر أن الأشجار لا سلم للمشتري والمانع أحد قيمتها له لأنها موجودة وقت البيع محلا في الأرض فإنه لم يدخل في البيع أصلا لأقصدا ولا صما اه ثم أعلم أنه لا يرد على اشتراط قيام البيع لصحة الأقاله أهالة السلم قبل قص المسلم فيه لا ما صحه سواء كان رأس المال عيا أو دينا وسواء كان قائما في السلم إليه أو هلكا لأن المسلم إليه وإن كان دينا حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز الاستدلال به قبل قصه وإذا بحث فإن كل رأس المال عيا قائمه وردت وإن كانت هالكه لرد المثل أن كان مثليا والفتية أن كان في عيا وإن كان دينا ومثله قائما وهلكا لعدم التعيين وكذا أقالته بعد قص المسلم إليه وإن كان قائما ويرد رب السلم عين المقبوض لكونه شعيما كدائي الدائع والله سبحانه أعلم

باب المراجعة والتولية

شرع فيما يتعلق بالثمن من المراجعة والتولية والربا والصرف والبيع والسبب بعد بيان أحكام البيع

لا قصدا ولا صما ليس للمانع أحده وأقول ينبغي ترجيح هذا لما فيه من دفع الضرر عنه فأمل وفي الخلاصة ردحل مانع من آخر كما فصله إليه فكل المشتري زله سنة ثم تنايلا لا يصح وكذا إذا هلك الزيادة المصلحة أو المصلحة أو أسهلته أو الأسهل

باب المراجعة والتولية

أقول ينبغي بقييد المسئلة عما إذا كانت جهة الزيادة حدثت بعد القص لهما لو كانت قبل القص يدعي أن لا يجمع الأقاله كما لا يجمع الزيادة فأمل وأقول وإنما يجمع المصلحة إذا كانت متولدة من البيع أما إذا لم تكن متولدة منه فكسب وغلة لا يجمع الفسخ سائر أسباب

الفسخ وقد ذكر ذلك في الخامن والعشرين من جامع الفصولين وراجع مع ما كتبناه عليه يظهر ذلك وفي الترتابية وإن أردت الحاربية ثم تنايلا فإن كان قبلي القص بحث الأقاله سواء كانت الزيادة متصلة أو منفصلة فهو صريح فيما يقهه والله تعالى هو الموفق وفي الختلى الزيادة للمصلحة لا يجمع الأقاله قبل القص وبعد المصلحة يجمع بعده لأقبله اه وفي الترتابية من كتاب البيوع في الفصل الحادى عشر في الاختلاف الواقع بين المانع والمشتري بعد أن رمل للحطيت وإن كانت الزيادة بدل المصلحة فام ما يشاع بالاجماع فانه إذا كان الكسب للمشتري عندهم جميعا كما لو حصل الفسخ بالرد للمانع بعد القص أو بأقاله بعد القبض فله يتي الكسب للمشتري عندهم جميعا اه (قوله لأن المسلم إليه) كدائي البيع والصابو المسلم فيه وكذا قوله الآن بعد قص المسلم إليه

باب المراجعة والتولية

وقدم المبيع لخاصته كداني البناية وقدما أن أنواعه بالنسبة إلى الثمن أربعة هي المساومة ولا التفات فيها إلى الثمن الأول والرابع الوسيطة ناقص من الأول ولم يذكرهما للظهور هما وهما جازان لاستجتماع شرائط الخوار والخاصة ماسة إلى هذا النوع من البيع لأن المعنى الذي لا يهتدى إلى الصارة يحتاج إلى أن يرد مدققا لكي لا يهتدى ويطلب نفسه مثل ما اشتري ويريد طرح فوجب القول بحوارهما ولدا كان مشاهرا على الأمانة والاحتراز عن شبهة الحياة وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد الهجرة استأجر من أن يكرضه حتى ياتيه عندهم بن فقال النبي صلى الله عليه وسلم ولتي أحدهما فقال هو لك تعرفني فقال أنا مبرقن وقد قال السهيلي سئل بعض العلماء لم يقبلها إلا الثمن وقد أبق عليه أو مكرأه فذلك وقد دفع إليه حينئذ بعائنة ثمن عشرة أوقية حين قال له أو مكرأه لا ينبغي بأهلك وقال لولا الصدق وقدمه إليه ثمن عشرة أوقية وشيأه وعشرون درهما فقال لشكون حصره نفسه وماله أربعة مثمن استخرج لهما إلى الله وإن يكون على أتم الأحوال والمراعاة في اللغة كافي الصحاح يقال منه للمناع واشترته منه مباحة أو لميسر لكل قدر من الثمن وربما أه وأما التولية في اللغة فقال الشارحون أنها مبدور ولي غيره إذا جبهه والبول في القاموس التولية في البيع نقل مملكته بالعدة الأول والثمن الأول من غير زيادة وأما شرطه فقال (هي) أي التولية (بيع) غن ساق والمراعاة به زيادة وأورد عليه العصب وهو ما إذا صاع العصب عبد العاصب وصده قيمته ثم حده جاره ليومه مباحة وتولية على ماصح وقد غفل الشارح الرابى فأورده على عبارة الهداية وهي نقل مملكته بالعدة الأول بالثمن الأول مع ربع أولاد دعوى أن عبارة المؤلفات حسن وليس كلامهم لأن مسئلة العاصب كما تدر على الهداية باعتبار أنه لا عقد فيها كذلك تدر على الكفر باعتباره لأن فيها فإن أوجب مان القيمة كائن فكذلك يقال إن العصب ملحق بقعود للعاصبات وقد أحاب الشارحون عن الهداية بهذا القول وأدعى أقرار المأدود بملاك أقراره بالمداوات حائرا وقد صرح في الفتاوى الكبرى بأنه يقال قام على تكديا ويرد على كالا التعريض مملكته سنة أو أرت أو وصية أو قومه وله المراجعة على القيمة إذا كان صادقا في القوم مع ما به لا يثن ولا عقد ولم أركب بقول ويدي أن يقول قيمته كذا ويرد عليه ما من اشترى دراهم بدماير لا يجوز بيع الدرهم مباحة مع صدق التعريض عليهم أو يرد أيضا عليهم ما ماقبسه من الأهم لأن الثمن السابق إما أن يراد عيه أو مثله لاستيل إلى الأول لأنه صار ملكا للبائع الأول ولزاد في الثاني ولألى الثاني لأنه لا يعلو إما أن يراد المثال حسنا أو مقادرا والأول ليس بشرط لما في الإيضاح وانحطاطه إذا صاع مباحة فإن كان اشتراؤه له مثل حار سواء كان الرخ من جنس رأس المال من الدرهم أو من الدماير إذا كان معلوما بحوار الشراء به لأن الكسب غن والثاني وهو المقسار يقتضي أن لا يصم أسرة التصار والصاع وهو ما لاها ليست غن في العقد الأول وإذا أريد بالتقدير ادعى أن الأجرة من الثمن الأول عادة كجمله الشارحون ورد عليه أنها جائزة بعينه إذا كان قد وصل إلى المشتري الثاني وما أورد في فتح القدير من الشراء غن سابقة فإن المراجعة لا عرو على ذلك الغن ليس بواردها لاجتماع أدان به اشتراؤه بميتة ككسباني أسر الباب وقد وصفت لكل منهما ما يرد عليه متى أن شاء الله تعالى فقلت التولية نقل مملكته بعبر عقد الصلح والملة بشرط عوض عابثين يعني ما قام عليه أو مثله أو رقة أو بما قومه ما في غير شراء التيمم أو يثقل ما اشتري به من لا قبل شهادة له من أصوله وقروعه وأحد الزوجين أو موكنه أو عبده المأدود أو أحد المعارضين من الآخر أو يثقل ما اشتري به مزاربه أو ربح المال مع ضم حصص الرخ وزيادة ربح في المراجعة ولا ربح في التولية شرح مملكته في الصلح لانتفاءه على الخط

لا تقبل شهادة الخ لا يدخل ما مملكته من لا قبل شهادة له بالعصب وقوله أو يثقل ما اشتري به مزاربه الخ معطوف على يدين أيضا وفي هذه

وقوله كذا أو رقة كذا فإذا ربح الخ القيمة أو رقة أه وقوله أو رقة كذا أي في مسئلة البيع ما ربح وسيد كرها المؤلف (قوله سواء كان الرخ الخ) عبارة للمح سواء كان الرخ من جنس رأس المال الدرهم من الدرهم أو من غير الدرهم من الدماير أو على العكس إذا كان معلوما الخ (قوله وما أورد في فتح القدير الخ) ذكر في النهج والطوابع وعن مسئلة الصرف السابقة فقال وأحب عس الأول مان البيع يستلزم مبيعا هي بيع غن سابق والمراجعة به زيادة

وكون مقابله ثمنا مطلقا مقد (قوله بعبر عقد الصلح) متعلق بملكه وقوله بشرط عوض متعلق بالملة وقوله بما يتعين متعلق بملكه أيضا وقوله يعني متعلق بقل وقوله أو مثله معطوف على يدين وكذا قوله أو رقة ولكن الصبر فيه يعود على مان قوله نقل مملكته وقوله في غير شراء التيمم متعلق بتحدد حال من مان قوله أو بما قومه وقوله أو يثقل معطوف على يدين وكان الأول أن يشول أو يدين ما قام على من

المسئلة كما لم يبيد كره الاثر في هذا الباب عند قول المثل ولو كان مفار ما لم يصف وقوله لم يادقح حال من قوله نقل ما لم يصف ولا ينفق ما فيه من الركة كذا لا في المعنى حسنة (١٠٨)

والماهية تختلف ما اذا استرا من مدبونه بالبر وهو يشتري بذلك البر من فانه يجوز كذا في الظاهر به وما لم يملكه ما لم يشرط العوض ايضا كذا في الظاهرية وشرح بما يتعين ما لا يتبين كذا في النساء واما ما عني ما لم يشرط حاشية فاست عدة عشر يصف وتلم يشرط عليها اقدر اليك فانه ليس له المراتبة على التولية كذا في السهارة واما ما عني او ما عني على احد مما هو اراه على العيني في صورة قد ساهوا على التل فباعها وادخل في التل مثل التل السابق ان كان البيع صحيحا وقيمته ان كان فاسدا كذا في الحجة وارق العريصا ليت لا الهام وانما هي للسويع وقلنا او مرقه ليدخل ما اذا اشترى متاعا ثم رقه ما كثر من التل الاول ثم باعه مراصة على رقه حارولا قول قام على كذا ولا يثبت ولا يثبت كذا في العريصا الكذب واما في رقه كذا فاما راي على كذا كذا في الهابة وقلنا او ما قوم به ليدخل ما لم يملك ما عني وبعوه كذا في النساء وقيد ما عني شره القبيح لانه اذا اشترى قيميا وقوم به لم يخر المراتبة والفرق بين التقيي بين أن يشره القبيح له أصل رجع اليه وهو التل الاول واحتمل أن يكون ما قوم به أو بدى نفس الامر والمراصة مسمية على الاحتراز من شدة الخفية بخلاف ما اذا لم يملك يبر بدل لعدم التل الاول يكون ما قوم به مخالفا له واحتمل الرادة في قوته لا يمدحها لانه من جهة المسمى ولو كان بعض المبيع مشترى والعوض غير مشترى فتالي في الظاهرية رجع إلى اشترى من آخر ثوبه لانه ما عني وسعها ما حاشية وحمل حشوها فظننا روزه او هو سلمه ثم حسب التل راسا لطياط ثم قال لغيره فام على كذا واما عني مراصة على ذلك حاروكذا الرجل يرث الثوب فيسقطه ما عني الذي اشتراه وحسب او ما عني طياط وبنى القرم ثم قال لغيره قام على كذا واما عني مراصة على ذلك حاروكذا في الظاهرية وقلنا او مثل ما اشترى به من لا نقل الشهادة له يعني لا مثل ما اشتراه هو به فاذا اشترى شيئا من لا نقل شهادة له فانه اعلم ابراع ما اشترى بانه لا يما اشترا كذا كذا الشارح وكذا راس المال اذا اشترى من مصادره لا يبراع ما اشترا واما ابراع مثل ما اشترى المصارب مع صم حصية المصارب فقط لانها كسائية مسمية على الامانة والاحتراز من شدة الخفية ولما قال في الظاهرية ان من اشترى شيئا وعلم أن فيه عسلا لا يجوز له المراتبة والتولية حتى يبيعه والله تعالى اعلم وهذا التل يران شاء الله تعالى من حواص هذا الشرح بحول الله وقوته (قوله وشرطهما كون التل الاول مثليا) لانه اذا لم يكن له مثل لو يملكه ملكه ما عني وهي محمولة والمثل السكبي والورق والمعدود والمتقارب وعادة الجمع اولى وهي ولا يصح ذلك حتى يكون العوض مثليا او معلوكا كالمشتري الرخ مثليا معلوم اه ولكن لا بد من القبيصة للمعين للاحتراز عن الصرف فانه لا يجوز ان يبيعا وتقييد الرخ بالمثل اعاني بطوار أن يبراع على عين قيمته مشار اليها ولما قال في فتح القدير أو رجع هذا الثوب وقيد الرخ بكونه معلوما للاحتراز عما اذا باعه رجع ديارد لا يجوز له لانه باعه رأس المال وبعض قيمته لانه ليس من دوات الامثال كذا في الهدية ومعنى قوله ديارد أي رجع مقداره ورجع على عشرة دراهم فان كان التل الاول عشرين كان الرخ زيادة درهمين وان كان ثلاثين كان الرخ ثلاثة دراهم وهذا يقتضي أن يكون الرخ من حسن رأس المال لانه جعل الرخ مثل عشر التل وعشر الذي يكون من خمسة كذا في الهابة يعني فاذا كان رأس المال قيميا معلوكا كالمشتري لا يجوز له المراتبة الرخ واما اذا كان الرخ شيئا مشارا اليه مجهول المقدار فانه يجوز فقوله والرخ مثلي معلوم شرط في القبيح المعلوم

ولا بد منه قوله في المراتبة ومصادره ان يشترى الى تعريف المراتبة ايضا فكان عليه أن يتم تعريف التولية بمسألة لا ربح ثم يقول والمراصة التل المدهكور بزيادة ربح واعتصر في البر العريص المدهكور بأنه اطل فيه بذلك الشرط وغيره فاحتمل عليك حروها من الماهيات والسند من التعاريف اعماءه بيان الماهية فقط (قوله كذا في النساء) أي وما لو اشترى دراهم بداهم وشرطهما كون التل الاول مثليا

فقد علم انه لا يجوز بيع الدراهم مراصة (قوله في صورة قدمها) أي قوله اهما حاشية بعينه اذا كان قد وصل الى المشتري الثاني (قوله اذا اشترى متاعا ثم رقه ما كثر من التل الاول الخ) سيد كره عند قوله فان كان الخ تقييد ذلك عن المحيط بما اذا كان عند النافع ان المشتري يعلم ان الرقم غير التل الخ (قوله ولا يقول قام على كذا ولا قيمته) اظهر ما ذكره قريبي الحاشية (قوله فتولة

والرخ الخ) أي قول الجمع وقوله شرط في السمي فيه نظر فان بالاشارة علما وان كان المشار اليه مجهول المبدأ ومعلوية التل الخ ولو بالاسارة شرط فاما اذا كان التل مثليا ايضا فامل

وله أن يضم إلى رأس المال  
أجر القصار والصنع والطارار  
والعتل وحمل الطعام  
وسوق الفم

(قوله وذلك تسعة دراهم  
وعشرة أجزاء من أحد  
عشر سراً) كذا في المسح  
وصوابه وسره واحد بدل  
قوله وعشرة أجزاء ولعل  
في العبارة سقطاً والأصل  
هكذا وذلك تسعة دراهم  
وسره من أحد عشر سراً  
من درهم والوصيفة عشرة  
أجزاء من أحد عشر سراً  
من درهم بتدليل ذكره  
الوصيفة في المسئلة الآتية  
(قوله وإن باعه بوصيفة  
وهو عين الصورة الأولى  
وهي ما إذا باعه بوصيفة  
أحد عشر على ثمنه والمراد  
هنا ما إذا باعه بوصيفة اثني  
عشر على ثمنه إذا كان  
ثمنه عشرة ما لم يجعل كل  
درهم على اثني عشر سراً  
فتصير العشرة مائة  
وعشرين سراً من اثني  
عشر سراً من الواحد ثم  
يلتح من كل سهم سراً  
فيكون للفرح حينئذ  
عشرين يبقى مائة جزء كل  
اثني عشر سراً واحد صحيح  
وستة وتسعون سراً ثمانية  
صحاح والاربعه أجزاء  
ثلث درهم صحيح

للمشتري كما لا يخفى وفي السابعة والقطعة فتعقد الدال وسكون الحاء اسم للعشرة بالسريسية ويأريده  
بالياء آخر الحروف وسكون الراء اسم أحد عشر بالسريسية اه ومن مسائل ديارده ما في المحيط  
اشترى ثوباً بعشرة رباعه بوصيفة ديارده على ثمنه فالتن تسعة دراهم وسره من أحد عشر سراً من  
درهم والوصيفة عشرة أجزاء من أحد عشر سراً من درهم واحد وسره من أحد عشر سراً من درهم على أحد  
عشر سراً من مائة وعشرة أجزاء من أحد عشر سراً ثم اطرَح سراً من كل سهم سراً فيكون  
الفرح عشرة تبقى مائة جزء وذلك تسعة دراهم وعشرة أجزاء من أحد عشر سراً من درهم وإن باعه  
بوصيفة ده بآريده فالتن ثمانية دراهم وثلاث دراهم والوصيفة درهم وثلاث دراهم ويخرج على قوماس  
وإن باعه بوصيفة عشرة فأحبل كل درهم على عشرة أجزاء ثم اطرَح سراً من كل درهم فيكون  
الفرح عشرة أجزاء يبقى تسعون سراً فيكون سبعة دراهم وعلى هذا القياس إن باعه بوصيفة تسع  
أو ثمان اه وفي فتح القدير اشترى عبد العشرة على خلاف نقد البلد وباعه بربع درهم والعشرة  
مثل ما شهد والربح من نقد البلد أو أطلقه لأن الثمن الأول يتبع في العتد الثاني والربح مطلق فينصرف  
إلى نقد البلد فإن سب الربح إلى رأس المال فقال بعتك ربع العشرة أحد عشر أو ربع ديارده فالربح  
من خمس الثمن لأنه عرفه بمسئته إليه وفي المحيط اشترى سند نيسابور وقال صلح قائم على نقد وباعه  
برحمة أو برح ديارده فالربح رأس المال على نقد على أن يمدح الأنا يصدقه المشتري أنه سند نيسابور  
أو تقدم ربة وإذا كان نقد نيسابور في الورق والعودة دون تدليح وسب من رأس المال والربح على  
نقد نيسابور وإن كان على عكسه واشترى مبلغ نقد نيسابور ولم يعلم أنه أوزن وأسود وهو الخيار إن  
شاء أحد أن شاء ترك وإعلم أن المتبري المرابحة موقوف العقد الأول عليه دون موقوف عوضاً عنه حتى  
لو اشترى بعشرة فباع بثمنها سائر أو ثوباً بقيمتها عشرة أو أقل أو أكثر فإن رأس المال هو العشرة  
لأنه أراد الثوب لأن وبيع هذه العقد آخر وهو الاستبدال اه ما في فتح القدير ويرد عليه ما في  
الطهريه لو اشترى الجياد ونقد الدال يوف قال أو حصة برابح الربح وقال أبو يوسف برابح الخيار  
فقوله والجياد أعلاه على قوله أبي يوسف ولكن سحر في المحيط من غير خلاف بأنه برابح الخيار وأشار  
بالتن أي جميعه إلى بيع جميع المسح فالأشترى ثوبين وقصهما ثم ولي حلاً أحدهما بعينه لم يجر كذا لو  
أشرك في أحدهما بعينه لم يجر ولو كان المشتري قد قضى أحد الثوبين من الشئ ثم أشرك وحلها فيما  
حازت الشركة في نصف المبيع وكذا لو ألامر حلا حازت التولية في المقصود ولو اشترى حاربتين  
بألف درهم وقصهما وباع أحدهما ثم ولاهما حلاً فالولي الخيار إن شاء أحد الثاني لم يبع حصتها وإن شاء  
ترك إذا لم يبيع أحدهما وكذلك لو أشرك فيهما حازت الشركة في نصف الثاني لم يبع وإن لم يبع أحدهما  
ولسكه اعتق أحدهما ومات ثم ولاهما حلاً أو أشرك فيهما حازت الشركة في نصف الثاني لم يبع وإن لم يبع أحدهما  
وفي السراج الوهاج لو كان مثليهما ربح على نصفه جاز كغيره من فقهاء في عدم التفاوت بخلاف القيمي  
وتعام نهر يبيع في شرح المحمدي والمحيط وإن كان ثوباً وبخود لا يبيع سراً منه معينا لأن الثمن ينقسم عليه  
باعتبار القيمة وإن باع جزءاً ثانياً جاز وفي نقد البيع (قوله وله أن يضم إلى رأس المال أجر القصار  
والصنع والطارار والعتل وحمل الطعام وسوق الفم) لأن العرف جارٍ لما قلناه هذه الأشياء رأس  
المال في عادة التجار ولا كل ما يربى في البيع أو قيمته بل حتى به حله هو الأصل وما عداه بهذه الصفة  
لأن الصنع وأخواته يربى في العين والخلل يربى في القيمة إذا القيمة تختلف باختلاف المكان والطارار  
بكسر الطاء وتخميف الراء العلم في الثوب كذا في المغرب والعتل هو ما يصنع بأطراف الثياب غير  
أو كنان من ثلث الحبل أهله أطلق الصنع وشمل الأسود وغيره كما أطلق حمل الطعام وشمل البر واليخر

(قوله وأجرة المحرور) قال في  
والدلال (قوله وأجرة المحرور)  
عروا الفرق بينهما هوان  
السماز هو الدال على  
مكان السلعة وصاحبها  
والدلال هو المصاحب للسلعة  
عائلا (قوله وكذا أدارقم  
على السوب الخ) صدورها  
الكلام يومه ان يقول قام  
على تكدا فكان الاولى أن  
يقول وأما أدارقم السوب الخ  
وعشاره الفصح وكذا لو  
ملكه شبه وأورث أو وصية  
وقوم يسميه ثمنه مراحته  
ويقول قام على تكدا ولا  
يضم آخره الزايع والتعلم  
وكذا بيت الحفظ فان كان  
في مراحته أحد بكل ثمنه  
أورده وحط في التولية

بحور وصورة هذه المسئلة  
أن يقول ويمتد كذا أورقه  
كذا ان راحك على التيممة  
أورقه ومعنى الرق أن يكتب  
على السوب المشتري سدادا  
سواء كان قدر الثمن أو أورد  
ثم راحه عليه وهو اذ افال  
رقه كذا هو صادق فلم يكن  
حائثا فان عن المشتري فيه  
من قبل حمله اه وظاهره  
ان الرق يصح في التيممة  
لما كثر وان رادت على  
الثن بدل عليه قوله وهو  
صادق والإدخاله اشتراط  
صدقه وحيد فيجوز ان

وقد اسخرة لانه لو فعل شيئا من ذلك بيده لا يصح وكذا لو تطلع من متلو ع هدم أو مارة وتدل كلامه  
على أن يضم آخره الفعل والحياطة ومئة تخصيص الدار وعلى الترو وكراهه الا همار والثناء والمساءة  
والكراب وكسح الكروم ومقها والروع وعرس الاشجار وفي المحيط وغيره يضم طعام المبيع الا  
ما كان سره فزيادة فلا يضم وكسوته كراهه وأجرة المحرور الذي يوضع فيه وأما آخره السماز والدلال  
فقال السراج ان كانت مشروطة في العقد تصم والا فلا كثرهم على عدم الصم في الاول ولا يضم أجرة  
الدلال بالاجاج اه وهو ناسخ فان آخره دلال تصم في طاهر الزايع والتقسيم الله كورق ربة وفي  
الدلال قيل لا يضم والمرجع العرف كذا في فتح القدير وإذا حدثت ياد من المبيع كالثن الرمن وقد  
أعني عليه في العاصم واستهلك الية فانه يجب ما أتقته قدر ما استهلكه ورايح والا فلا يرايح فلا يرايح  
وإذا رحت المبيعة راح عليها وينتهي ولدها وكذا الوأثر السجيل فان اسبهاك الالف لم يرايح فلا يرايح كما  
في الشربة بخلاف ما إذا أحر الدانة والعداء والدار فأحدثته فانه يرايح مع ما أتق عليه لان العله  
لست متولدة من العين كذا في فتح القدير (قوله وقوله وقوله وقوله) ولا يقول اشتريته لانه كذب  
وهو حرام ولقد قسمنا ما إذا قوم الموروث بحو به يقول ذلك وكذا أدارقم على السوب شيئا وماعه رقه فانه  
يقول رقه كذا وسواء كان مارق موافقا لمساخره أو أورد يدينه كان صادقا في الرق كما في فتح القدير  
(قوله ولا يضم آخره الزايع والتعلم وكراهه بيت الحفظ) لعدم العرف بالحفاطة أطلق في التعلم فحمل  
بعدم المدساعة أو قرأ وأولما أو شعرا أو عدا وأعرية قالوا لان ثبوت الزيادة لمعنى في العمد وهو  
حدثه فلم يكن ما أتقته على العلم موحدا للزيادة في المالية ولا يحكي ما فيه اذ لا شك في حصول الزيادة فاعلم  
ولا شك أنه مسبب عن التعلم عادة وكونه مساعدة السالطة في التعلم هو كقابلة السوب للمسح فلا يبيع  
سنة الى العلم وهو شرط علة عابية والسالية شرط وفي المسوط أصاب في صم المسقى في التعلم الى أنه  
ليس فيه عرف ظاهر حتى لو كان فيه عرف ظاهر يلحق رأس المال كذا في فتح القدير وأشار المؤلف  
الى أنه لا يضم آخره الطب والارض والبطار والعداء في الحفاطة وحمل الآتي لدرته فلا يلحق بالثمن  
لانه لا عرف في البادر والحفاطة واختان لعدم العرف وكذا لا يضم مقته نفسه وكراهه ولا مهر العمد ولا  
محط مهر الامنة وزوجها والذي يؤخذ في الطريق من الظلم لا يضم الا في موضع حوت المهادة فيه يسم بالثمن  
(قوله فان ما في مراحته أحد بكل ثمنه أورده وحط في التولية) وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
محط فهما وقال محمد بن حبيب فيهما محمد بن الاعشار للتسمية لكونه معلوما والتولية والمرابحة روي  
ورعيب فمكون وصفا موعو ما فيه كوصف السلامة فيتمتع لموانه ولا في يوسف أن الاصل فيه كونه  
تولية ومراحته ولهذا يمتد بقوله وليتلك الثمن الاول أو يملك مراحته على الثمن الاول اذا كان معلوما  
فلا بد من الساع على الاول وذلك الحفظ غير ما يمحط في التولية قدر الحياطة من رأس المال وفي المراجعة  
مسوس الرمح ولا في حسيمة أنه لو لم يحط في التولية لاسبق تولية لانه يرد على الثمن الاول فتعبر التصرف  
فمعين الحط وفي المراجعة لم يحط بقي مراحته وان كان يتفاوت الرمح فلا يتعبر التصرف فأمسك التول  
بالحبيب ولم يذكر المصنف والسراج ثم ظهر اخيائه قال في فتح القدير في اما ما قرأوا السامع أو بالنية أو  
مسكوله عن العينين وقد ادعاه المشتري هدا على المختار وقيل لا تثبت الا باقراره لانه في دعوى الحياطة  
مناقض ولا تصور حسيمة ولا مسكول والحق سبحانه كدعوى العيب وكدعوى الحفاطة فانه تسمع اه  
وقوله وحط أي اسقط قدر الحياطة من المسمى وفي السراج الوهاج وصورة الحياطة في التولية اذا اشترى  
ثو ما سعة وقصه ثم قال آخر اشترى بثمنه عشرة ووليتك ما اشترته فاطلع على ذلك وبين الحط في المراجعة

يقول رقه كذا أو قيمته كذا أو يافيه ما مر عن الهابة من انه لا يقول قام على تكدا ولا قيمته

ولا اشترى به بكدا بنحر راض الكذب واما يتول رقه كذا وظاهره انه لا يشترط كون الرق بالقيمة وليتأمل



على قول أبي يوسف إذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة ثم طهر أنه اشتراه تمامية وأنه يحيط بقدر الحياة  
من الأصل وهو الجنس وهو قدره من مائة مائة من الرجب وهو درهم في أحد القوتين باني عشر ودرهما  
وعدنا ما إذا اشتري متاعا ورقيه ما كثر من ثمنه وباعه مراعاة على الرقم فإنه يجوز وفيه في المحيط  
بما إذا كان عدد البائع أن المشتري يعلم أن الرقم غير الثمن وإنما إذا كان المشتري يعلم أن الرقم والرقم سواء  
فإنه يكون غيبة وله الخيار كذا في المحيط وأشار بعدم الخطأ في التولية إلى أن المشتري إذا وجد المبيع  
عيبا ثم حدث به عيب عنده لا يرجع بمقتضى اللعب لأنه لو رجع نصير الثمن الثاني أنقص من الأول  
وقضية التولية أن يكون مثل الأول وهذا مستثنى من قوطم في خيار العيب وتوليه رده إلى المشتري  
فيلم المبيع بحاله ولو ذلك قبل رده أو حدث به ما يمنع الرذلة بجميع الدمي وسقط حساره عند أبي  
حبيقة وهو المشهور من قول محمد لأنه مجرد خيار فلا يقابل به شيء من الثمن كخيار الرؤية والشرط بخلاف  
خيار العيب لأن المشتري فيه لا يشتري الخرافة وظاهر كلامهم أن خيار طهور الحياة لا يورث  
فإذا مات المشتري فاطلع الوارث على حياة الطريرين السابق فلا خيار له وأما في الخطأ في التولية  
فمثل حاله هلاك المبيع وأمتناع رده لأنه لا خيار له وإنما يلزمه الثمن الأول وفي المحيط وإن صم إلى  
الثمن مالا يجوز صم ثم علم بالمشتري فله الخيار اهـ (قوله) ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم اشتراه  
بأعز بربح طرح عه كل ربح قبله وإن أحاط ثمنه لربح) وهذا عند أبي حبيقة ولا يبيعه مراعاة  
على الثمن الأخير وصورته إذا اشترى ثوبا بعشرة وباعه بحصة عشر ثم اشتراه بعشرة فإنه يبيعه  
مراعاة بخمسة وروى قول فام على خمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشر من مراعاة ثم اشتراه بعشرة  
لا يبيعه مراعاة أصلا وعددها بربح على عشرة في الصوابين لهما أي العقد الثاني عند متحد سقط  
الاحكام عن الأول فيحوز ماء المراجعة عليه كذا في المحلل ثالث ولأبي حبيقة أن شهة حصول الرخ العقد  
الثاني نائمة لأنه يتأكد بما كان على صرف السقوط بالظهور وعلى عيب والشبهة كالحقيقة في بيع  
المراجعة احتياطاً ولهذا لم يجر المراجعة فيما أحدهما لمع لشبهة الخطيئة فيصير كما اشتري حسنة ثوبا بعشرة  
في طرح خمسة بخلاف ما إذا كان المحلل ثالث وفي المحيط ما قاله أبو حبيقة أو ثني وما قاله أروى اهـ ومحل  
الاختلاف عند عدم البيان أما إذا بين فدل كسبته فربحت به كذا ثم اشترته فكذلك أو أسمعها الآن  
مكذبا بربح كذا اجاز انفا كذا في فتح القدير وفيه ما كثره لا يلو وهو له ثوب فباعه بعشرة ثم اشتراه  
بعشرة فإنه يربح على العشرة وإن كان يتأكد به انقطاع حتى الواب في الرجوع لكنه ليس بحال  
ولا شدت هذه الوكادة لأن عقد بخرى فيه الزم كذا في فتح القدير وفيه ما يبيعه بحسن الثمن الأول لأنه  
لو باعه بربح أصدا وباعه أعز ص آخر ثم اشتراه بعشرة فإنه يبيعه مراعاة على عشرة لأنه باعه إليه بمال  
من جنس الثمن الأول ولا يمكن طرحه إلا باعتار القبة وتعيينها لا يتخلو عن شهة العاط كذا في فتح  
التدبر وفيه بقوله لربح لأنه يصبح مساومة لأن بيع المراجعة انما هي للشبهة في حق المدا لا في حق  
الشرع وتعمامة في النابة وفيه بالربح في البيع لأنه لو اشترى المبيع وأبعد أخرجه من غير شمس دخل  
فيه فله البيع مراعاة من غير بيان لأن الأجرة ليست من نفس المبيع ولأن أجزائه فلم يكن حاسبا  
لشيء منه وكذا لو وطئ الحارة بالثوب كذا في السراج الوهاج وقوله ثوبا مثال ولو قل شيئا لكان  
أولى لأن المثل والقياس سواء هما ثم اعلم أن طاهر دليل الامام يقتضي أنه لا يجوز أن يشتري بالثمن  
الأخير سواء باعه مراعاة وتولية والثمن كاهمقيدة بالمراجعة وطارها حوازل التولية على الأخير  
والأما الأول كما لا يخفى وفيه بالربح لأن ثمنه لو حط عنه شيئا فإن كان بعض الثمن طرحه كل ربح وإن كان  
كل الثمن باعه مراعاة على ما اشتري لا لتعلق حط البعض بالعقد دون حط الكل لئلا يكون بيعا مائة

ومن اشترى ثوبا فباعه  
ربح ثم اشتراه فان باعه  
بربح طرح عه كل ربح  
قبله وإن أحاط ثمنه لربح  
(قوله) وأشار بعدم الخطأ في  
التولية كذا في بعض  
المسح وفي بعضها وأشار  
بالخط وهو الصواب (قوله)  
وفي قوله لربح لأنه  
لا يصح شراؤه كذا في  
بعض المسح وفي بعضها  
لا يصح مساومته وهو  
الصواب (قوله) يقتضي أنه  
لا يجوز أن يشتري بالثمن  
الأخير (قوله) ينبغي أن  
يأخذ (قوله) والمثل كاهم  
مقيدة للمراجعة يمكن أن  
يسعد مشاركة التولية  
للمراجعة في هذا الحكم  
من قول المتن الآتي وكذلك  
التولية وقد قال المؤلف وما  
بأنه وسمى أن يعود قوله  
وكذلك التولية إلى جميع  
ماد كره للمراجعة فتأمل

ولو اشترى مادون  
مدينون ثمانية عشرة ومائة  
من سبعة وخمسة عشر  
ببيع مائة على عشرة  
وكذا العكس ولو كان  
مصار بالنصف ببيع مائة  
المال مائة عشر ونصف

(قوله ولكن يحتاج الى  
العرف) لا على ان العرف  
واضح وذلك انه اذا كان  
المصار مائة من رب المال  
فقد حصل في مال المصار ثمة  
ربع لأمصار ورب المال  
فان باع رب المال ما اشتراه  
مراخنة لا يصح منه من  
الربح للشبهة كما مر اما اذا  
كان بالعكس لم يحصل في  
مال المصار ثمة ربع أصلا لكن  
لما كان في هذا البيع شبهة  
العدم لكونه بيع ملكه  
ملكه اعتبرا في التخييل كما  
عليه في الهداية هكذا اقرره  
شيخنا أفاضل الله بقاءه ثم  
رأيت طنقا لما في الهر  
حيث قال بعد توفيق  
للمؤلف الآتي وأقول لا تخبر  
في هذا الكلام والعقيد  
أن يقال انما صحت حصنة  
المصار بها لظهور الربح  
يبيعه رب المال وان كان  
مشتريا من رب المال لم  
يظهر ربح ولا حزم في  
المصارنة بأن المصار  
يبيعه مراخنة على ما اشترى  
رب المال اه

وهو تارك كذا في المحيط وسياق في الزيادة فتشقي فراجع على الأصل والزيادة في المحيط  
اشترى شيئا ثم سرح عن ملكه ثم عاد ان عاد قديم ملكه كالرجوع في الهداية وبخيار وثيقة وشرا  
أو عيب أو فاقة وفي البيع العدم ببيع مراخنة على ما اشترى لان هذه الاسباب يمسح العقد من الأصل  
ومصار كانه لم يكن وان ما سرح آخر نحو الارتزاق لا يبيع مراخنة لانه عاد اليه بسبب عيب وهذا  
السبب لا يملك له مع المراخنة بخلاف ما ورد عليه من قضاة فانه يعتبر به ما عدا هذا من التالف فكذا  
اشترى ثيابا بمائة بعد ان باعه بعشرة وهذا لما في المراخنة اه (قوله ولو اشترى ما دون مدينون ثمانية  
مصرف مائة من سبعة وخمسة عشر ببيع مائة على عشرة وكذا العكس) وهو ما اذا كان المولى  
اشترى مائة من العدم لان في هذا العقد شبهة العدم لموار مع المالى فاعتبر عدا في حكم المراخنة وفي  
الاعتبار لا لاول فيصير كأن العدم اشترى المولى بعشرة في الفصل الاول وكانه يبيع المولى في الفصل  
الثاني فيعتبر في الاول وتنبيه المدينون انما في بيع حكم غيره مالا لاول لو حو دون المولى في كسبه  
جميعا والمكاتب كالمادون لو حو دلهما من كل من لا قبل شهادته كالأصول والعروق واحدا والزوجين  
واحد المعاصرين كذا كما قدمناه وحالها وفيما عدا العدم والمكاتب وفي فتح التندب لو اشترى من  
شريكه سلعة ان كانت ليست من شركته ما يراجع على ما اشترى ولا يبين وان كانت من شركته ما قلنا  
يبيع بصيغته على صناعته في الشراء الثاني ونصف منه على صناعته في الشراء الاول ولو اراد ان  
تكون السلعة اشترى من الشركه ما اشترى احدى هاتين صاحبة نائب وماتين فانه يبيعها  
مراخنة على ألبومائه لان يبيع شريكه من الثمن ستمائة ونصف منه من الثمن الاول خمس مائة  
فيبيعها على ذلك اه ولو قال المصنف الآن يبين لكان أولى لانه لو بين وراخ على الاول جاز كان  
السنة (قوله ولو كان مصار بالنصف ببيع مائة على عشرة ونصف) لان هذا البيع وان نعى  
نحواره عدا فاعدم الربح حلا لفرع أنه يشترى ماله بماله من استعادة ولاية التصرف وهو  
مقصود ولا اعتقاد يقع الفائدة فيه شبهة العدم الا ترى انه وكيل عنه في البيع الاول من وجه فاعتبر  
البيع الثاني عدا في حق نصف الربح ولابد كذا المصنف والشراخ ما اذا كان الساع والمال والمشتري  
المصار وقد سوسى بينهم في السراح الوهاج فقال ولو اشترى من مصار به أو مصار به فانه يبيع  
مراخنة على أقل الصمايين وحصة المصار من الربح لكن لو قال حصة الآخر لكان أولى ليشمل رب  
المال ولكن قال بعده لو اشترى من رب المال سلعة بالتساوي ألقا وخمسة فاعلم ان المصار  
نائب وخمسة فانه المصار يبيعها مراخنة على ألبومائه وخمسة الآن يبين اه وقد كذا المصنف  
في كتاب المصارنة نعم المالى الهداية وان اشترى من المالك بالمعدا اشتراه بمصر وراخ بمصر  
وعليه في الهداية في المصارنة ما ان هذا البيع يقضى بخوارق لتباين المصار فاعلم الحاجة وان كان يبيع  
ملكه ملكه الآن فيه شبهة العدم ومضى المراخنة على الأمانة والاحتراز عن شبهة الخيانة فاعتبر في  
التميز اه وحيد الينا حاتم مستله الكتاب هالام اما اذا كان النافع المصار من رب المال وفي  
المصارنة فما اذا كان رب المال حو النافع من المصار ولكن يحتاج الى الفرق وكذا ما علم انهم المصار  
يصير رب المال المالى السابقة والعقد وقعار المبالاة في المصار منة الا قدر مائة فوجب اعتبار  
هذه المائة وفيما يتبع رب المال لم يعتبر الربح لاحتمال بطلان العقد الثاني اه ومن الشب قول  
الشارح الرابى في المصارنة في شرح قوله وان اشترى من المالك الى آخره ولو كان بالعكس أن  
اشترى المصار عدا ان حسمته فاعلم من رب المال ما يبيع مراخنة على جسامته لان البيع الحازي  
يتم ما كالعدم فتنبى للمراخنة على ما اشتراه المصار كانه اشتراه له وما وله اياه من غير بيع اه

(قوله وقد صرح في الهداية في الموصفين) أي صرح في هذه الباب وفي كتاب المضاربة بصحة المضاربة إلى رأس المال في صورة ما إذا اشترى رب المال من مضارب به وقوله وهو ناقص منه أي من الرأى أيضاً مع كونه سهواً لتصرُّحه بذلك في هذا الباب ومن في الهرن الصمير في قوله وهو ناقص منه راجع لصاحب الهداية فقال وكون صاحب الهداية بائناً وهو بائناً فحشاً إذ قد أعاد المسئلة في المضاربة وحرم بان المضارب إذا كان ناقصاً من رأس المال حصته أي حصة المضارب إلى رأس المال وإن كان مشتركياً فلا ضم وأصله وظاهر أن عدم ضم حصة رب المال في المسئلة للمضارب من شبهة اشتري وأماع ماله عماله اه وهو عيب فإن المؤلف قدم قريباً من ماذ كره المصنف في كتاب المضاربة من مناقص في الهداية فكيف يقول هنا أنه ناقص وليس مراده إلا ما قلناه من أن الصمير لا يرأى وأنه تعالى أعلم وقد حل في الهرماد كره الرأى على رواية وقال أيضاً وفي السراج من أنه يصح بيع المضارب حصته هذا أيضاً محال بل صريح الرواية التي حرم بها المصنف تعال صاحب الهداية في المضاربة اه أي من أنه يباح على أهل التقيد كما صرح وأقول ما ذكره الشارح الرأى ليس بمحلاً على رواية كفال وما ذكره في السراج غير محال بل صريح الرواية فإن في المسئلة تفصيلاً وكلام كل منهما لا يخرج عن بعض وجوه ذلك التفصيل وبيان ذلك يحتاج إلى نقل ما ذكره المؤلف في كتاب المضاربة رتبة رتبة ليتضح الحال ويرد الاشتكال بعون الملك المتعال وبمه قوله وإن اشترى من المالك بألف عمداً اشتراه بصمير مخرج دفعه أي لو اشترى المضارب من رب المال بألف المضاربة عند أقبته ألف وقد اشتراه رب المال بنصف الألف ببيع المضارب مراعاة على اشتراه رب المال ولا يجوز أن يبيعه مراعاة على ألف لا يبيعه من المضارب كبيعته من نفسه وكذا إذا اشترى رب المال بألف وقيمتها ألف وباعه من المضارب بمائة مائة والمضاربة ألف فانه يبيعه مراعاة على حصة ما قيدنا بكونه لأصل في قيمته المبيع والفقن على رأس مال المضاربة لأنه لو كان فيه ما فصل بان اشترى رب المال عمداً بألف قيمته ألفان ثم باعه من المضارب بألفين بعد ما عمل المضارب في ألف المضاربة ورجح (١١٣) فيها أنه فانه يبيعه مراعاة على ألف وحصة ما وكذا إذا كان

وهو محله والمخافة رواية في باب المراجعة في كتاب المضاربة وقد صرح في الهداية في الموصفين بصحة المضاربة إلى رأس المال وهو ناقص منه أي ما لا وافقته على ذلك وتصرعه المصم في بابها ولم أر له سماعاً ولا نفي له على ذلك في الموصفين وقد كنت قد عينا في استدعاء اشتعال حلت كلام الرأى في المضاربة على أنه اشترى بعض رأس المال وكلامهم في باب المراجعة على ما إذا اشترى المضارب الجميع لتصرُّحه في المنسوط بأن الربح لا يظهر إلا بعد تحصيل رأس المال اه فإذا كان رأس المال ألفاً واشترى بضعة ما عمداً وباعه بألف لم يظهر الربح لعدم الزيادة على رأس المال لاحتمال هلاك الحصة الباقية فإذا لم يظهر الربح ولا نفي للمضارب حتى يصح وأما إذا اشترى بالألف وباعه بألف وحصة فقط فظهر الربح

(١٥٠ - (المعراج الرائق) - سادس) الثمن فصل على رأس المال ولا فصل في قيمة المبيع بان اشترى رب المال عمداً بألف قيمته ألف باع من المضارب بألفين فانه يبيعه مراعاة على ألف فهو كسنة الكتاب فالأصل أن هذه المسئلة على أربعة أقسام فسمان لا يباح فيهما إلا على ما اشترى به رب المال وهما إذا كان لأصل فيهما أو لأصل في قيمة المبيع فقط وقسمان يباح على ما اشترى به رب المال وحصة المضارب وهما إذا كان فيه ما فصل فيهما أو في قيمة المبيع فقط وهذا إذا كان البايع رب المال وأما إذا كان البايع المضارب فهو على أربعة أقسام أيضاً الأول أن لا يكون فصل فيهما ما كان رأس المال ألفاً فاشترى من المضارب بعد استحسانه قيمته ألف وباعه من رب المال بألف فإن رب المال يباح على ما اشترى به المضارب الثاني أن يكون الفصل في قيمة المبيع دون الثمن فانه كالأول الثالث أن يكون فيه ما فصل فانه يباح على ما اشترى به المضارب وحصة المضارب الرابع أن يكون الفصل في الثمن فقط وهو كالثالث كذا في المحيط مختصراً وقال الشارح الزبلى ولو كان بالنكس بان اشترى المضارب بعد استحسانه فباعه من رب المال بألف ببيعته مراعاة على حصة ما ولا شك أن هذه الصورة والقسم الأول في كلام المحيط فليس كلامه هاتفاً لما ذكره وهو دفعه في باب المراجعة أنه يصح حصة المضارب وقد اشتهت هذه المسئلة على كثير حتى رجحوا أنه وقع منه ناقص وليس كذلك بل ما ذكره هو الوجه الأول في كلام المحيط وهو أنه لأصل في الثمن وقيمة المبيع على رأس المال وما ذكره في باب المراجعة هو القسم الثالث والرابع في كلام المحيط كما لا يخفى ولهذا صوروا المسئلة هناك بأن معه عشرة بالصف فاشترى ثوباً عشرة وباعه من رب المال بحصة عشرة قالوا يبيعه مراعاة ثاني عشرة ونصف اه بل كلام المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب المضاربة وهذا هو الجواب الصحيح عن الرأى ولم يتعرض لكلام السراج هذا ولا هناك ولا شك أن ما ذكره في السراج قوله لو اشترى رب المال سلعة الخ حواش كره المؤلف عن المحيط في القسم الأول من أنه لو كان فيه ما فصل بان اشترى رب المال عمداً بألف قيمته ألفان إلى آخر ما قد ساء والله تعالى الموفق لأرب سواه

في قيمة المبيع فصل دون الثمن بان كان الباع يساوي أهما وحصة ما اشتراه رب المال بألف فباعه من المضارب بألف ببيعته المضارب مراعاة على ألف ومائتين وأما إذا كان

أي تحت ماذا نص لا  
صنع أحد (قوله ورجمه  
في صنع البعير) قال في  
الصنع وأحياه هذا  
حسن لأن معنى المراجعة  
على عدم الحيابة وعدم  
ذكر أنها انتقصت أهم  
لشئ أن الثمن المذكور  
كل لها نافعة والغالب  
أنه لو علم أن ذلك ثمنها  
محمول لم يأخذها بمسح  
الاحتياطية ثم قال لكن  
قولهم هو كقولهم السعير  
بأنه الله تعالى فإنه لا يجب  
أن يبين أنه استراه في حال

وراجع لا مانع ما سبب  
ورطه الثيب ويبان  
ماتبع ووطه السكر ولو  
اشترى بألف بسنة وراج  
ربح مائة ولم يبين حصر  
المشري

علائه وكذا الواسع اشوب  
لطول مكته أو بنو سح الزام  
قوى اه قال في الهسر  
وفد يفرق ما ان الإهمام مع  
بغير السعر واصفرار  
السوب أو بنو سح صعب  
لا يحصل عليه عسلا في  
مالو اعسورت الحار به  
فراجه على ثمنها فانه قوي  
سداهم يصغر اه قلت  
وللمعنى فيه محال وقد  
يكون تفاوت السعر من  
أحسن من التفاوت ما عيب  
والكلام حيث لم يندر  
المشري بجميع ذلك ولا فرق يظهر فهدبر

فصنع حصة الصار إلى المال وهذا المهر وإن شاء الله تعالى من حواصن هذا السرح محوله وقوله  
(قوله و راجع لا مانع بالعيب ووطه الثيب) لأنه لم يحسن عنده شيء مما له الثمن لأن الأوصاف بأنه  
لا يقابلها الثمن ولهذا الوقت قبل التسليم لا يسطر شيء من الثمن وكذا ما منع البيع لا يعاملها الثمن وأطلق  
في قوله لا مانع ومراعاة لا مانع أنه اشتراه سلميا فعيب عنده أما بيان حسن العيب بأنهم به ولا بد منه  
لأنه لا يكون غاشا لا يحدث الصحيح من عيش فليس منا وفي الاحتلاصه في الصرف رجل أراد أن  
يبيع سلعة معينة وهو يعلم أن ثمنها ولو لم يكن قال بعض مشايخنا أصغر فاسما من دود الشهادة  
قال المدر الكهنة ولا يأخذ به اه وأطلق في ووطه الثيب ومراعاة ما دلل بسببها الوطه أما ما دللها  
وهو كوطه السكر والعيب من غير عيب أي صار معا لا يصح أحدا فيهما به وطلحي به ما إذا كان  
صنع البيع وشمل ماذا كان بعض العيب سيرا أو كثيرا وعن محمد بن هان بعضه فمرا لا يتعاض  
المانع فيه لانه من راجعه لا مانع ودل كلامه أنه لو نقص شعر السعير بأمر الله تعالى لا يجب عليه أن  
يبين بالاولى أنه اشتراه في حال علاقه وكذا الواسع اشوب أو أجزا لطول مكته أو بنو سح وأورد سفي قولهم  
الناس ص لا يعامل شيء من الثمن ما دلل اسره باحل من الأجل وصعب ومع ذلك لا يجوز بيعه مراعاة  
لزمان وأجب باعطاء الأجل حرام من الثمن عاده فكان كآخره وأورد في قولهم ما منع البيع  
لا يعاملها شيء من الثمن ما دلل الأسري حار به فوطها ثم وحدها عسا اسمع ردها وإن كانت ثيابا  
الشراء لا حساسه حرام من البيع عنده وأحسب ما علم الد اعماها لم يمنع وهو أبا ردها ولا يعالج  
أما بيع العنصر احراز اعراض الوطه بما يؤمن غير عقر لا وجهه إلى الأول له ودالخار به مع زياده الزيادة  
منع البيع ولا إلى الثاني لسلامة الوطه له بدعوى وهو لا يجوز فأورد الواهب ادرج في حقه بعد ووطه  
الموهوب له حيث يصح ولا معنى على الواطية لتسلمتها كلها لا عوص له فوطه أولى بحصر البيع  
(قوله ويبان بالعيب ووطه السكر) أي راجع مع البيان إذا عيبه المشتري أو غيره لانه صارت  
مقصودا لا ثلاث فعاملها شيء من الثمن وكذا اذا ووطها وهي بكر لأن العنصر جزء من العين فبما لها  
شيء من الثمن وقد حسنها وشمل ما دلل السكر السوب شمر ووطه ودخل تحت الأول ما إذا أصاب  
الثوب فرض فأر أو حرق بار والعرض العاف والعاف والعيب مصدر سببه إذا أحدث فسه عيبا  
وأطلقا في عيب غير المشتري وشمل ما إذا أحد المشتري لإدراش أولا وما إذا كان بأمر المشتري  
أو بغير أمره وما وقع في الهدية من السيد قوله وأحد المشتري أرشه لاسف اللوعوب كذا في فتح  
الهدير ثم أعلم أن مرقه لا يراجح الألمان في المشتلين واحرازه العيبة أو الميث فعال وقولهم  
أحد وبه أحد ورجمه في فتح الهدير وأشار المؤلف رحمه الله تعالى إلى المسئلة الأولى إلى أنه إذا وجد  
بالمبيع عيبا فرضي به كان له أن يبيعه مراعاة على الثمن الذي اشتراه به لأن اسف له خيار فاستقله  
لا يبيع من البيع مراعاة كالأول كان فيه خيار شرط أو روية وكذا الواشراء مراعاة فاطم على حياته  
فرضي به كان له أن يبيعه مراعاة على ما أحده له ماد كذا أن الثالث لم يجد حياز كذا في فتح  
الهدير (قوله ولو اشترى بألف بسنة وراجع مائة ولم يبين حيز المشتري) لأن الأجل شها  
بالمسح الآري أنه يراد في الثمن لأجل الأجل والشبهة في هذا الملاحظة الخفية فصار كأنه اشترى  
شئين وراجع أحدهما مراعاة فمهما والأفهم على المراجعة بوجه السلامة عن مثل هذه الخداه  
فاداهرت في غير كمال العيب والأفضل أن سلم بيان أصل الأجل حانه وكذا بيان بعينه واسماء  
العصن ولو وقع على قول الثاني ينبغي أن يحط من الثمن ما يفرق من مثله في هذا يراد لأجل الأجل  
فيكون الأجل مشروطا وقت العقد لا يلزم يكن مشروطا ولكمه معتادا للبعث ففصل لا بد

سأله لأن المعروف كالشروط وقيل لأن الثمن حال بالعقد كما هو حال الوضوء إلى الشهر فإنه راجع إلى  
 وقتي ترجيح الأول لأنه مبنية على الأمانة والاحتراز عن شبهة الحيلة وعلى كل من القولين لو لم يكن  
 مشروطاً ولو لم يردوا نأجله بعد العقد لا يلزمه بانه وفي الثانية رجل عليه درهم من ثمن مبيع  
 طالبه الطالب وقيل ليس عدني شيء فعليه الطلب اذهب وأعلى كل شهر عشرة لم يكن تأسيلاً وكان  
 له أن يأخذ بجميع المال حالا اهـ (قوله) فان أئلف فعلم لرم بالدرهم ومائة أي أن المله المشتري  
 حالا ثم علم بالاحل لرمه بكل الثمن حالا لأن الاحل لا يقابله شيء من الثمن كذا في الهداية وأورد عليه انه  
 نفاض لأنه قال عند قيام المبيع ان الثمن ورد بالاحل وعند هلاكه قال انه لا يقابله شيء وحواله ان  
 الاحل في نفسه ليس عمالاً ولا يقابله شيء حقيقة إذا لم يشترط زيادة الثمن بمقابلته فمما زاد في الثمن  
 لانه اذا ذكر الاحل يقابله زيادة الثمن فصداً باعتبار ما لا في الرابعة احتراز عن شبهة الحيلة ولم يعتبر  
 ما لا في حق الرجوع عمل بالحققة والمراد لا بالحق هلاك المبيع اما ما ذكره مجازيه أو باستهلاك المشتري  
 ولو عبر بالناسل كان أولى ليعلم الا ان في الاولى (قوله) وكذا التولية أي هي مثل المراجعة فيما  
 ذكرناه من اختيار عند قيام المبيع وعدم الرجوع حال هلاكه لانهما على الثمن الاول ويسمى أن  
 يعود قوله وكذا التولية إلى جميع ما ذكره للمراجعة فلا بد من البيان في التولية أيضاً التعيب ووطء  
 البكر وبدونه في التعيب ووطء الثيب وعن أبي يوسف انه يرد القيمة ويسترد كل الثمن وهو غير  
 ما إذا استوفى الربوي مكان الجهاد وعلم بعد الاتفاق وقيل يقوم بثن حال ومؤجل فعرج بعض فضل  
 ما بينهما كذا في الهداية وهل الفقيه أو هو غير المختار للتعويض الرجوع بعصل ما بينهما (قوله) ولو دلى  
 رجلاً شيئاً بما قام عليه ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد أي البيع لجهالة الثمن وكذا الولاء بما  
 اشتراه والمراجعة بهما كالتولية (قوله) ولو علم في المجلس (ير) أي بين أحدهما تركه لأن الفساد لم يقرر  
 فإذا حصل العلم في المجلس - هل كانت له العقد وصار كذا - ير المولى إلى آخر المجلس فيد المجلس لانه بعد  
 الاقرار عهده بيقول الفساد فلا يقبل الاصلاح ويظهر بيع الشيء رفقاذا علم في المجلس وانما يتعجب  
 لأن الرضا لم يتم قبله لعدم العلم في تعجب كافي - مدار الرؤية وظهر كلام المصنف وغيره ان هذا العقد  
 ينفذ فسد العريضة الصحة وهو الصحيح خلافاً لما روي عن محمد انه صحيح له عريضة الفساد كذا في  
 فتح القدير ويسمى أن تظهر فجرة الاختلاف في حزمة ما شرطه وعلى الصحيح يحرم وعلى الصحيح  
 لزامة صحابه وتعالى أعلم وقد ذكر الشارح صاحب الاربعين فسدته فاقول بمعنى الذي في اللغة قال في  
 الصحاح عيبه في البيع والشراء عسان من باب ضرب مثل عسه فانه ين وعنه أي نفسه وعن بالباء  
 للمعول وهو ممنوع أي منقوص في الثمن أو غيره والعينة اسم منه اهـ وفي القصة من اشترى شيئاً  
 وعين فيه منفاً فاشأه أن يرد على البائع يحكم العين وفي رواية ثان ويقتي بالرد وفقاً لاس ثم رقم  
 لأن وقع البيع بهن فاحش ذكر الجصاص وهو أبو بكر الرازي واقعا انهما للثمن أن يرد وللشائع  
 أن يسترد وهو اختيار أبي بكر الزهرى والقاضي الخلال وأكثروا وإبانت كتاب المصاراة الرد العين  
 الفاسد وبه يغني ثم رقم لأن ليس له الرد والاسترداد وهو جواب طاهر الرواية وبه أفى بعضهم ثم رقم  
 لأن من غير المشتري الشائع وله أن يسترد وكذا ان عا البائع المشتري له أن يرد ثم رقم لأن قال الشائع  
 لا يشتري قيمته كذا واشتراه ثم طهرها أقل له الرد وإن لم يقل فلا وبه أفى صدر الاسلام ثم رقم لأن  
 ولو لم يفره الشائع وليكن عه الدال له الرد ولو اشترى وقلق الاربعين حارج البلد لم يكن عالماً  
 بسعر البلد بهن فاحش فالبائع أن يرجع على المشتري بالعيق مثله في حق المشتري قال لعل لا لمعرفة  
 في المثل فأبى اعزل أن يشره في رجل فزول هذا المثل ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه لا لا بينهما

فان أئلف فعلم لرم بال  
 درهم ومائة وكذا التولية  
 ولو دلى رجلاً شيئاً بما قام  
 عليه ولم يعلم المشتري بكم  
 قام عليه فسد ولو علم في  
 المجلس (ير)

(قوله) وقيل لا) أي لا يلزمه  
 البيان قال في البحر وهو  
 قول الجمهور وكافي الشرح  
 (قوله) وعلى كل من القولين  
 (الح) قال في البحر انما يلزمه  
 البيان لما شرط من ان الاصح  
 اسماً لو أطلقه شرطاً  
 لا يلتحق باصل العقد  
 فيكون تأجيلاً مستأجلاً  
 وعلى القول بأنه يلحق  
 ينسب أن يلزمه البيان

(قوله) ومثل ما صرف الى حاجته) مقتضاها ان المراد مثل لانه دورى لا يقضى ويدل عليه ما يأتي في الراجح عدوه من الاموال الرومية ورايت عطا بعض متابعي مشايخنا انه كل ما يكال أو يورى وليس في تبعه مصرعة يعنى غير المصروع فهو مثلي وكذا الددى المتعارف كالبحر والبعض (١١٦) والعلوس ويحواهود كوصد الاسلام أو البسر ورجه الله تعالى في شرح

واشترى ذلك المرل له بار يدين في المثل وصرف المشتري به الى حاجته ثم علم بالبيع وبما يصح فيه أن يرد الباقي بحسب من التمس قال وصي الله تعالى عنه والصواب ان يرد الباقي ومثل ما صرف الى حاجته ويسترجع الثمن كمن اشترى يتناول من بر فاداه به ذكاه عظيم فله الرد وأحد جميع الثمن قبل انفاق شيء من عيه وفعله رد الباقي ومثل ما أتى ويسترد الثمن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد اه وقد نحرر ان المذهب عدم الرد بعض فاحش ولكن بعض مشايخنا أوجب الرد به وفي حجة الفناوى جدد بعض فاحش فانه ليس له الرد وقال أبو بكر الرعريعى يعنى بالرد اه وبه فهم أوجب به ان غيره الآخرون معهم أوجب بظاهر الرواية من عدم الرد مطلقا وفي الصرية اختار حماد الدين الرذاهلى الفاحش اذ لم يلم به المشتري وكذا في واقعات الخصاص وعليه أكثر روايات المصنف وبه يبنى واحتاره النسبى وأبو البسر الزدوى وقال الامام جمال الدين حدى ان عهده الرد والا فلا والصحيح ان ما دخل تحت قنوم المقومين يسير وما افاحش اه وكما يكون للمشتري معصوما معروضا يكون السامع كذلك كذا في ماوى قارى الهداية

فصل في بيان التصرف في البيع والثمن قبل قبضه والزيادة والخط فيها وتأجيل الديون (قوله) صح بيع العقار قبل قبضه أى عند أى حقيقة وأبو يوسف وقال محمد لا يجوز لاطلاق الحديث وهو الهى عن بيع ما لم يتحصن وقياسا على اللقول وعلى الاحارة ولهما ان ركن البيع صدر من أهله في عهده ولا عرو فيه لان الملاك في العقار يرد بخلاف المقول والعمر المسمى عرا له ساح العقد والحديث معقول بعملا بدلائل الحوار والاحارة فيل على هذا الاختلاف ولو سلم فالمعقود عليه في الاحارة المنافع وهلا كما عبر بادر وهو الصحيح كذا في الواوئد الطهريه وعليه الفتوى كذا في الكاين وفي الخاتمة لو اشترى أرضا فباعها ربح نقل ودهمها الى السامع معادله بالنصف قبل القبض لا يجوز لانه أسر الارض فان دفع الارض معاملة يكون استحجارا للعامل ولا يكون احارة وانما لا يجوز له كونه باع نصف الارض قبل القبض المطلقة وهو مقيد بما اذا كان لا يبتغى اهلا كه أما في موضع لا يؤمن عليه ذلك فلا يجوز بيعه كالمقول ذكره الحموى وفي الاختيار حتى لو كان على شط البحر أو كان للمبيع عاوا لا يجوز بيعه قبل القبض اه وفي النهاية اذا كان في موضع لا يؤمن أن يصير بحر أو تمل عليه الرمال لم يجر وانما عبر بالصحة دون العاد أو البروم لأن العاد والبروم موقوفان على نقد الثمن أو رصا السامع والا فللسامع انطاله وكذا كل تصرف يقبل القبض اذ فعله المشتري قبل القبض أو بعده غير اذن السامع فللسامع انطاله بخلاف ما لا يقبل القبض كالعتق والديور والاسبيلاد كالمسماه قيد البيع فانه لو اشترى عقارا فهو عهده قبل القبض من غير السامع يجوز عند الكل كذا في الخاتمة (قوله) لا يبيع المقول أى لا يصح له بيعه صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض ولا فيه عرا له ساح العقد على اعتبار الملاك قيد البيع لان هته والتصدق به واقراضه من غير السامع حائر عند محمد وهو الاصح - خلافا لابي يوسف وأما كتابة العبد للمبيع قبل القبض موقوفة وللسامع حله باليمن وان يقده صحت كذا ذكره الشارح ولا خصوصية لما لم كل عقد يقبل القبض فهو موقوف كما قدمناه وأما تزويج الحارة المبيعة قبل قبضها فحائر لان العرو لا يبيع حوارا بدليل صحة تزويج الآق

كتاب العبد ليس كل مكيل مثليا ولا كل دورى اعمالى من المكيلات والارويات ماهى متقاربة أما ما هو متفاوت فليس يثلى فكانت المكيلات والمورومات والعديدات سواء عبادته من أنواع الصناعات اه قلت ورايت في الفصل الثالث والثانين من جامع الفصولين رسم (مر) اتل والعصير والديق والسحابة والخض والصوره والقطن والصوف

فصل في صح بيع العمار قبل قبضه لا يبيع للمثول

وعرله والتى جميع أنواعه مثلى ثم ذكر بعده محروكة ونصف في هذا الفصل في صمان السباح دفع اليه عرلا ليسمح فعد الحائك المرل وحلف ثم أمر واه به مد وحا فلو سح قبل سقوطه فله أسر ولونسحه بعد سقوطه ضمن عزلا مثله لانه مثلى ولا أسر له الخ فهذا صريح النقل وثمة الحمد فادفع قول من قال انه يقبى فتنه

فصل في بيان التصرف في البيع (قوله) لا يجوز لانه أسر الارض) الظاهر ان لا ساقطة من النسخ قبل قوله لاه (قوله) أو بعده غير اذن السامع) الصبر عائدا الى القبض والجار والمحرور متعاق به أو محدود حاله أى ان القبض الواقع بلا اذن السامع عملة عدم القبض لان البائع استرداده ليعبسه على الثمن

وأما الزمينة قبل القبض فصحة اصفافها أحت الميراث ولوروحها قبل القبض ثم فسخ البيع  
انفسح السكاح على قول أبي يوسف وهو المختار كما في الولوية وأطلق البيع فشمحل الاجارة لهما بيع  
المافع والصلح لانه بيع قالوا لما يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته ولا يجوز بيع الاخره العين قبل  
القبض لانه يملكه المبيع وأراد المقول المبيع للقول خارج بيع غيره كالمهر وبدل الخلع والعق على مال  
وبدل الصلح على دم العمد والاصل كما في الاصح ان كل عوض مملك يعقد بفسخه ماله كل قبل قصه  
فالصرف فيه غير جائز وبلا اختار وأطلق في بيع البيع فشمحل ما زاد الماع من ثمنه قبل القبض لم يفسخ  
ولا ينقص البيع الاول بخلاف ما اذا وهدمه وقطعها فانه ينقص لان الهبة محار عن الاقالة بخلاف البيع  
وفي الحانية اشترى عدا وقصه ثم تبايا البيع ولم يتقاصا حتى اشترا من البائع جارية ثم اؤده ولو ماعه البائع  
بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه اه وهذا كله في تصرف المشتري في المبيع قبل قصه فان  
تصرف فيه البائع فسل قصه وهو على وجهين اما ان يكون بأمر المشتري أو بغير أمره فان كان الاول  
ذكر في الحانية رحل اشترى عدا ولم يقصه فأمره أن يسه من فلان فعزل البائع ذلك ودفعه الى  
الموهره حازت الهبة وصار المشتري قاصا وكذا لو أمر البائع أن يؤجره فلامعيا وغيره عين ومعل  
جار وصار المستأجر قاصا للمشتري أولا ثم يصير فاصلا لفسخه والاخر الذي يأحده البائع من المستأجر  
يحسبه من الثمن ان كان من حسبه وكذا لو أجاز العمد البائع من رحل قبل التسليم الى المشتري أو وهد  
أورهن فأجاز المشتري ذلك حار ويصير قاصا اه ثم قال اشترى ثوبا ولم يقصه ولم يفسد الثمن ثم قال  
البائع لا أتممك عليه اذ فعله ان فلان يكون عده حتى أدفع اليك الثمن فدفعه البائع الى فلان فهلك من  
يده كان الهلاك على البائع لان المدفوع اليه يمسكه للبش لاجل البائع فتكون يده كيد البائع ولو أمر  
المشتري البائع بوطء الجارية فأؤ ما كل الباع لم يفعل كان فسخا للبيع لانه لا يصلح ما شاء من المشتري  
في ذلك فسخا من الجارية فليكون واظنا أو كالامال حسبه وأما الأمر بالبيع فعلى ثلاثة وأحده ان قال  
البائع به لفسك فباعه كان فسخا وان قال به لي لا يجوز البيع ولا يكون فسخا ولو قال به وهد من  
شئت فباعه كان فسخا وخارجا عن البيع الثاني للأورق قول محمد وقال أبو حنيفة لا يكون فسخا وهو كقوله  
بعتي ولو اشترى ثوبا أو حنطة فباع البائع به قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك قبل  
قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وان لم يقبل البائع به لان المشتري يفسد فالفسخ في حيازة الرؤية  
وان قال به لي أي كن وكبلا في الفسخ فمالم يقبل البائع ولم يقبل به لا يكون فسخا وان كان ذلك بعد  
القبض والرؤية لا يكون فسخا ويكون وكبلا ببيع سواء قال به أو بعتي اه وأما اذا كان بغير  
أمره ولم يباحثه اجارة فذكر في الحانية رحل اشترى عدا بألف ولم يقصه حتى ردهه البائع أو آتوه  
أو أودعه فبات انفسح البيع ولا يضمن المشتري أحدا من هؤلاء لانه ان ضمنهم رجعوا على البائع  
ولو أعاره أو وهد فبات عدا للمشتري والموهره له أو أودعه فاستعمله للودع فبات من ذلك كان للمشتري  
الخيار ان شاء أمضى البيع وضمن المستعير المودع والموهره له وان شاء فسخ البيع لانه لو ضمن  
هؤلاء ليس للضامن أن يرجع على البائع ولو ماعه البائع فبات عدا للمشتري الثاني من فسخه أو من غير  
فعله كان المشتري الاول بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع المشتري الثاني  
على البائع للبش ان كان قد فسخه الثمن والا لم يرجع ولو أمر البائع رحل لقتله كان للمشتري ان يضمن القتال  
قيمه لانه اذا ضمن لم يرجع على البائع وان أمر البائع رحل لا يذبح الشاة فبقيها ان كان البائع يعلم بالبيع  
فلم يشتري ففسخه ولا رجوع له اه (قوله ولو اشترى مكبلا كبحر ببعه أو كبحر ببعه) أي  
حتى يعيد كبحه ليهب صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يحرق فيه صاعان صاع البائع وصاع المشتري

ولو اشترى مكبلا كبحر

ببعه رأه حتى يكبله

(قوله والصلح لانه بيع) أي

الصلح عن الدين كما في

الفتح وتفسير المهر بالخلع

سبق قل ان لم يكن من

تحريف السكاح (قوله

والاصل كما في الاصح الخ)

هذا الاصل لا يمتشى على

قول محمد فالظاهر انه

خاص بأبي يوسف تأمل

(قوله وان شاء ضمن

المشتري الثاني قيمته) أي

قيمه يوم قبضه وكذا في

الهبة والعارية كذا في

القيمة وفيها اشترى دارا

أو عبدا أو عرو وصا تركها

في يد البائع فباعها ورخ

فالباع ماطل فان أجاره

المشتري فماعد أيضا لانه

بيع المبيع فسل القبض

ويجب دفعه اه فانه

لكن قوله اشترى دارا

مضى على قول محمد بمسند

بيع العقار قبل قصه تأمل

(قوله ولم يذكر المؤلف في البيع) أي بيع المشتري لماه يخرج أفسدى أي يجرم عليه معه أو كنه حتى يكمل أو حتى يستكمل  
فإنه لا يملكه لكيلا يكون البيع فسادا من سلبه في المانع الصبر وقد قيل لها ما لك والحق واحد اه ومقتضى هذا أن  
البيع الأول انعقد معها ولكن حل التصرف فيه من كل أو بيع موقوف على الكيل وكذا انعقد البيع الثاني موقوف على الكيل  
ورجعه فله كمال عليه امرح الذي آتوا من البيع المدبر من جهة المصنف وقوله على الكيل ولو قسمه يده لاحتمال الرادة قد اذنه قبل كيل  
فكان بيع حل المصنف والتصرف في الموقوف قبل قسمه لا يصح كسر فسادات هذه المسئلة من فروع المسئلة التي قلنا انما اعتقدها ما قبل  
ذكر التصرف في المبيع قدر (١١٨) (قوله روى في المنع والبيع) ليس هذا أحد ما لا يشغل في المصنف لانه

لصولة ومقال أو وصفة  
ولانه سأل في ما انما هو  
استعماله أو كونه الخفة  
المسومة من قبله في الحديث  
كقوله أظهر الزاوي (قوله)  
أما إذا كان في حصره  
فانه يسمى من كيلة أي عن  
كيل المشتري فما يظهر  
وعليه وورده المشد استمره  
مكايه وكاله لعمه ثم  
كذلك وحكاه عصرة  
المشتري من أي ديك  
المشتري عن كيله وعمل  
سود المصنف إلى النافع  
وصورته استمره مكايه ولم  
يكاله لعمه حتى يباعه من  
آخر وكاله حصره المشتري  
منه فانه يسمى عن كيلة أي  
كيل النافع ويدل على هذا  
التعليق بقوله لأن المبيع  
صار معلوما بكيل واحد  
وهذا هو المشار من كلام  
الهداية فراجع له لكن يباب  
قوله ومن هنا يشأ فرع  
الحق فان قوله سواء كاتاله  
لاستري منه ولا يدل على

ان كيلة المشتري منه قبل كيلة لعمه لا يسمى عن كيلة المهم الا أن يعمل على ان كيلة المشتري منه  
وقع في عينة ذلك المشتري أو يقال ان الام في قوله لاشتري منه وائدة من تعريض السخا وأصلها امرأة أو قول المراد بالخبرة  
أهم من أن يراه أو قال في التقنية بعد ما رقم (نخ) يشتري من الحجاز حبرا كذا ما يعرفه وكثرة مسجات يراه في در بنده ولا يراه  
المشتري أو من البائع كذا ما يعرفه في حانوته ثم يفرجه اليه ويرد ما لا يجب عليه اعاده الزور وكذا إذا لم يعرف عدد متعانه قال روى انه  
تعالى عن معرفه هذا انما عرف المشتري وزن السجات ورائها أي يكتفي بذلك حلاى ما دل عليه ظاهر مهي النبي عليه السلام عن بيع  
العلماء حتى يعرض فيه صاعان صاع النافع وصاع المشتري اه



ما لو كبد طعام محصورة وحل ثم اشتراها في الخماس ثم باعه مكائبة قل أن يكفاله بعشراته لا يجوز هذا  
 البيع سواء كنهه المشتري منه أو لا لأنه لم يكتمل بعشرته هو لم يكمل قاصدا فيه بيع ما لم يقبض كذا  
 في فتح القدير (قوله ومثله الموزون والمعدود) أي مثل المكيل شراء الموزون وزرا والمعدود عدد أهلا  
 بحور البيع والا كل حتى بعد الوزن والمعدود هو مقيد بعبر الدراهم والدينار أي بأصنافه يجوز التصرف  
 فيه بعد القبض قبل الوزن كذا في الإصحاح وقيد بالمبيع لما في المحيط لو كان المكيل أو الموزون مثلاً يجوز  
 التصرف فيه قبل الكيل والوزن لأنه لا جارية قبل القبض وقبل الكيل أولى وهذا كله في غير بيع  
 التعاطي أما هو فقال في القنية ولا يحتاج في بيع التعاطي في الموروثات إلى وزن المشتري تأييدا له صار  
 بيعا لتقبض بعد الوزن اه وفي الخلاصة وعليه الفتوى (قوله لا المذروع) أي لا يحرم بعده والتصرف  
 فيه قبل إعادة المذروع بعد القبض وإن كان اشتراط المذروع لأن الزيادة إذا لم يردع وصفي في الثوب  
 واحتمال القبض أعماه بوجوب خياره وقد أسقطه بعبه بحلاف القدر وظاهر كلامهم أنه لو أقر ذلك  
 ذراع غاصار كالوزن وقد صرح به العيني في شرح الكنز (قوله وصح التصرف في الثمن قبل  
 قبضه) لقيام المطلق وهو الملك وليس فيه عرر الأصحاب الحلالك اهدم تعينه بالتعيين بخلاف المبيع  
 كذا في الهداية وظاهره أنه مخصوص بالتعيين والحكم أعظمه ولذا قال في فتح القدير سواء كان مما  
 يتعين أو لا سوى بدل الصرف والسلم لأن القصوص حكم عين المبيع في السلم والاستبدال بالمبيع فدل  
 القبض لا يجوز وكذا في الصرف وأيده السمع إلى آخره وأطلق التصرف قبل قبضه لقيام المطلق فمثل  
 البيع والهبة والأجارة والوصية وعليه كما في غيره وعوض وعبر عوض الاستعانة من غيره من هو عليه  
 فانه لا يجوز وأشار المؤلف إلى كل دين في حوز التصرف في الدينون كلها قبل قبضها من المور والأجارة  
 وصحان المتلغات سوى الصرف والسلم كقدمناه وأما التصرف في الموروث والموصى به قبل القبض  
 فقد منحواره (قوله والزيادة فيه) أي محتمل الزيادة في الثمن (والخطأ منه) أي من الثمن ويتحققان  
 ما أصل العقد عدنا وعبره فلا يتحققان وإنما يصحان على اعتبار انتهاء الصلة لأنه لا يمكن تصحيح  
 الزيادة ثمنا لأنه يصير ملكه عوض ملكه فلا يتحقق بصل العقد وكذا الخطأ لأن كل الثمن صار مقابلا  
 بكل للمبيع فلا يمكن إخراجها فصار راسمته ولما لم يخطأ والزيادة إعراب العقد من وصف مشروع  
 إلى وصف مشروع وهو كونه ربحاً وحاسراً أو عدلاً ولهما ولاية الزرع فأولى أن يكون لهما ولاية  
 التعبير فصار كما إذا سقط اختيار أو شرطاً بعد العقد وإذا أصبح يلتحق بالعقد لأن وصف الثمن يقوم به  
 لاسمته بخلاف خط السجل لأنه لا يتبدل لصلته لا بتعريف لوصفه ولذا قيد بقوله له لا إخراج خط السجل  
 وقائدة الالتحاق تظهر في مسائل الأولى التولية الثانية المراجعة يجوز على السجل في الزيادة وعلى الباقي  
 بعد المخطوط الثالثة الشفعة حتى يأخذ الشفعة عما في الخط وأما كان له أن يأخذ بدون الزيادة  
 لما فيها من إبطال حق الثابت فلا يمكنه الزيادة في الاستحقاق حتى يشق الاستحقاق للجميع فرفع  
 المشتري على البايع بالسجل ولو أجاز المشتري المبيع أحد السجل الخاصة في حسن المبيع فلا حسه  
 حتى يقبض الزيادة السادة في فساد الصرف بالخط أو الزيادة لم يكن كما هي عقدة امتصاصا لانتفاء وصع  
 أن يوصف صحة الزيادة فيه والخطا ولم يطل المبيع ووافقه محمد في الزيادة وحوز الخط على أنه هبة متدأة  
 كذا في الخلاصة ولم يذكر المصنف شرط صحة الزيادة في الثمن وشرط لما في الهداية بقاء المبيع فلا يصح  
 بعده هلاك المبيع في ظاهر الرواية لأن المبيع لم يبق على حاله يصح الاعتياص عنه والثمن يثبت ثم يستند  
 بخلاف الخط لأنه لا يمكن إخراج البذل عما يقابله فيلتحق بصل العقد استنادا اه بخلاف الزيادة  
 في المبيع فاجازة بعد ذلك لانهما تثبت عقابله الثمن وهو قائم كذا في الخلاصة وفي الخلاصة أيضاً

ومثله الموزون والمعدود  
 لا المذروع وصح التصرف  
 في الثمن قبل قبضه والزيادة  
 فيه والخطأ منه

(قوله وكذا الخط) أي  
 لا يلتحق بصل العقد وقوله  
 ولا يمكن إخراجها أي إخراج  
 كل الثمن عن المقابلة بكل  
 المبيع كذا في الحواشي  
 السعدية (قوله لأن وصف  
 الثمن يقوم به) يعني أن  
 الزيادة في الثمن والخطأ منه  
 وصف له فلتحقق بالعقد  
 لأن وصف الثمن الخ وفي  
 الحواشي السعدية أقول  
 الزيادة في المكيلات  
 والموروثات والمعدودات  
 ليست بوصف فكيف يصح  
 الالتحاق بها إذا كانت  
 مبيعة (قوله بخلاف خط  
 السجل) أي فلا يصح قال في  
 الحواشي السعدية يعني  
 طريق الالتحاق والاختار  
 السجل صحيح إن يرقى إليه  
 الصلة بالاعتاق

وشرطه في الثمن من المشتري شاء المبيع وكونه عذرا للمعاذ في حق المشتري حقيقة ولو كانت حارية  
 هبة لها أو درهما أو استولبها أو كانتا أو أعانها من غيره بعد انقضاء ثم راد في الثمن لا يجوز والتكوير  
 في الكتاب قولها وهما ربيعان في حصة واحدة يجوز ولواجرها أو رهها أو اشتري شاة فبها ثم راد  
 في الثمن حار بخلاف ما دامات الشاة ثم راد في الثمن فإنه لا يجوز لاسيما في عقد البيع بخلاف الأول خيب  
 قام الاسم والصورة وبعض المانع وحده في كتاب من المندوس قال أحد عشر شيئا أو فعل المشتري  
 ثم راد في الثمن لا يصح وأما إذا كانت حصة فطعنها أو دققت أسرها أو طعمها فليدفع أو سكتة أو سعة  
 أو مال أو كان عند اعتقه أو كونه أو دمره أو استولب الحارية أو قلها فله أو عزلا فبسخها الحادي  
 عسرا أو كانت حارية فبانت ولو فعل اثني عشر ثم راد بغيرها أو طعنها أو كونه أو كونه شاة فبها وإن كان  
 فطعنا علوها فبدها أو غير مملوح فبدها أو كونه أو كونه شاة فبها أو كونه شاة فبها أو كونه شاة فبها  
 شيئا أو كانت حارية فبها أو أجزأ أو كانت حرة فبها أو أجزأ أو كانت حرة فبها أو أجزأ أو كانت حرة فبها  
 إذا أعانها ثم ان المشتري الساق في التمتع الأول فرادى الثمن حار ومسا المزارع إذا دارب الأرض السدس  
 في صفة والعمره فقل أن يستحده حار وبعد لا السكن في الطمان اه وفي تاجيب الخاتم من  
 ما ماعى الزيادة في الثمن طبق العقد معيارا وصحة لأجله حذر اللغو كاختيار بعد ما راد الأصل وقد  
 ٧ رواه وكذا قوله وتعمامه ولو غير مال لزم بدل الصحة لكان أولى لا الهالمة حتى لو لم يشتري  
 بعد ما راد بغيره إذا تمتع كأي الخلاصة وأختها فبشمل ما راد كانت من حسن الثمن أو من غيره وبذلك  
 كانت في مجلس العتد أو بعد مدة كأي الخلاصة وترك قيد الأندسة وهو قول السباع في المجلس سبأ  
 واده فلم يقبل حتى يعرف قلت كأي الخلاصة وأطلق فيمن راد فبشمل المشتري ووارثه وتصح الزيادة  
 من الزينة كأي من العاقدين كأي الخلاصة وهو شامل للزيادة في المبيع أيضا لكن رد عليه  
 الزيادة من الأحيى وحاصلها كأي الخلاصة مع مالى الخاتم الكسور راد الأحيى فان راد ما المشتري  
 يجب على المشتري لأعلى الأحيى كالتلفح وإن راد بغيره فله أن يجره المشتري لزمته وإن لم يجره بطلب  
 الزيادة ولو كان حين راد ضمن عن المشتري أو أضافه إلى مالى فبشملته الزيادة ثم إن كان ما المشتري  
 رجع والأفلا وما الخط فانه حار في جميع المواضع في موضع يجوز الزيادة في موضع لا يجوز اه وأما الزيادة  
 في المهر فشرطها شاء المرأة ولو راد فيه بعد موها لم يصح وأما الزيادة بعد طلاقها وعقدها ولو كانت ثمة  
 فقدمنا أحكامها في المهر وأما الزيادة في الأجرة بعد استيفاء بعض العقود عليه فغير صحيحة ويجوز الزيادة  
 في العين والمدة كأي القنية وأما الزيادة في الزهن فبشملها في الزهن فبشملها في الزهن فبشملها في الزهن  
 كتاب المزارعة لو راد أحدهما في نصيب الآخران كان قبل ادراك الزرع حار مطلقا وإن كان بعدهما  
 من الذي لا بد له لا حظ ولا يجوز عن الدرهم لانه زيادة وشرطها إقبام السلطة اه (قوله والزيادة  
 في المبيع) أي وصحت ولم المانع دفعها بشرط قبول المشتري وتلقاها أيضا العقد فبشملها حصة من  
 الثمن حتى لو هلكت الزيادة قبل القبض نسقت حصتها من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيع حين  
 لا يقطعت هلا كها قبل القبض وكذا إذا راد في الثمن عرضا كذا واشتره بمائة وتفاضل ثم راد للمشتري  
 عرضا فبشمل حصون وحلقت العرض قبل التسليم يسحب العقد في ثلاثة كأي المبيعة وقد مثاله لا يشترط  
 فيه إقبام المبيع فتصح بعد هلاكه بخلاف الزيادة في الثمن وقد ذكر الزيادة في المبيع ولم يذكر الخط وذكرها  
 في الثمن فظاهر علم صحة الخط من المبيع وصرح في الخط ما من المبيع أن كان دينا يصح الخط منه وإن  
 كان عيالا يصح الخط منه لانه إسقاط العين لا يصح اه فبشمل المبيع لأن الزيادة في الزينة كأي  
 روحه أمة فراه أن يرى يصح بخلاف الزيادة في المهر وأطلق في الخط من الثمن وشمل ما راد كان قبل قبضه

## والزيادة في المبيع

(قوله وترك قيد الأندسة  
 الخ) قال الزملي في حواشي  
 المصح هكذا ذكر صاحب  
 البحر فتعنه المصنف مع  
 ظهور الاستعانة عنه  
 الزيادة عليك للمانع فلا  
 تدخل في ملكه بدون قوله  
 بخلاف الخط فانه راد وهو  
 لا يتوقف على القول ولو  
 رده أو ترك كما يفهم من  
 عباراتهم في هذا المثل تأمل  
 ٧ هكذا هذه العبارة نصها  
 في جميع المصح التي يندبها  
 وليست مائة مائة فبشمل  
 اه مصححه

البحر وهو سقي فلم من  
صاحب البحر فتمت  
المؤلف فيه والصواب أو  
أرأه عن القبض اه قلت  
وهكذا عبارة البحيرة  
وصيها وأرأه عن بعض  
الذين قبل القبض (قوله  
فيتأمل عند الفتوى) هذا  
من عبارة البحيرة وقوله  
واختلفوا الخ الأولى ذكره  
بالماء ليكون بيانا لحاصل  
ما قدمناه وهو الاختلاف  
في صورة عدم التمييز قال  
في السهر وعرف من هذا  
انه لا خلاف في رجوع  
الدافع عما أداه اذا أرأه

ويتعلق الاستحقاق بكه

وتأجيل كل دس الا لقرص

رأه اسقاط وفي عدم

رجوعه اذا أرأه رأه

استيعاء وان الحلاب مع

الاطلاق وعلى هذا امرع

ما وعلى طلائها ما رأها

عن المهر ثم دفعه لها لا يبطال

التعالي اذا أرأته رأه

اسقاط ونفع ورجع عليها

كذا في الاشياء (قوله فلا

يطالب المشتري بالمبيع الخ)

أي لا يكون للمشتري أن

يطالب السانع بالمبيع حتى

يدفع المشتري له الزيادة

ولما دفع حسن للمبيع حتى

يقضها من المشتري هذا

معنى هذه العبارة ولا يخفى

ان المراد بالزيادة فيها

أو بعده فاذا حط عنه بعد ما وفاه الثمن أو أرأه فقال في البحيرة لو ذهب بعض الثمن من المشتري قبل  
القبض أو أرأه عن القبض وهو حط وإن كان بعد القبض ثم حط البعض أو دفعه صح ووجب على السانع  
مثل ذلك للمشتري ولو أرأه عن القبض بعد القبض لا يصح وكل يجب أن لا تصح الهبة والحط بعد القبض  
أيضا كالأراء لان المشتري قد سري من الثمن بالايعاء والهبة والحط لا يصدق دينا فمما في دمة المشتري  
والجواب أن الدين باق في دمة المشتري بعد القضا لأنه لم يقض عين الواجب حتى لا يبقى في النعمة انما  
قضى مثله حتى ما في دمة على حاله الآن للمشتري لا يبطال له لانه مثل ذلك على السانع القضا فلو  
طالب السانع المشتري بالخمس كان للمشتري أن يطالب السانع أيضا ولا يتعيده طائلة كل واستسما صاحب  
وهو ان الثمن باق في دمة المشتري بعد القضا والهبة والحط صادق دينا فمما في دمة المشتري بعد القضا  
وإن لم يصح الأراء لان الإبراء على نوعين راءة فص واستيعاء وراءة اسقاط فاذا أطلق حط على  
الأول لأنه أقل كما نص عليه وقال أبو بكر راءة قضا واستيعاء وفيه لا يرجع ولو قال أرأه لك راءة  
اسقاط صح ووجب على السانع رد ما قضا من المشتري عذرا للهبة والحط لا يصدق على نوعين واما  
هي اسقاط واذا ذهب كل الدين أو حط أو أرأه منه فهو على ما ذكرناه من ابعاده ما أورده شيخ الاسلام  
في شرح كتاب الشفعة وفي شرح كتاب الزهري وذكره شمس الأئمة السرخسي في الباب الثاني في  
شرح كتاب الزهري أن الأبراء المصالح إلى الثمن بعد الاستيعاء صحيح حتى يحس على السانع رد ما قضا من  
المشتري وسوى بين الإبراء والهبة والحط ويتأمل عند الفتوى واختلفوا في اذا أرأه ولم يبعها  
اسقاط أو استيعاء فان قلت هل لقاء الدين بعديا فائدة أخرى قلت نعم لو كان بالدين رهن ثم قضا  
الدين ثم ذلك الرهن في يد المهرين ذلك بالدين ووجب عليه رد القسوس بحال ما لو أرأه ثم ذلك قال  
الزبيدي في مانه والفرق أن الإبراء يسقط به الدين أصلا والاستيعاء لا يسقط لقيام الموصل بالدين وقد  
كتبنا في العوائد الفقهية من كتاب الهبة ما فيه فائدة أخرى أيضا (قوله ويتعلق الاستحقاق بكه) أي  
بكل ما وقع العقد عليه وبالأية فلا يطالب المشتري بالمبيع حتى يدفع الزيادة للسانع حصة حتى يقضها  
وإذا استحق المبيع رجع المشتري على بائعه بالسكل وإذا أحرار المشتري استحق السكل وأدار المبيع  
لبيع أو حيا شرط أو زينة رجع المشتري على بائعه بالسكل وفي فتاوى قاض جنان من الشفعة الوكيل  
بالمبيع إذا باع المبيع بالثمن إلى الوكيل حط عن المشتري ما في الثمن صح حطه ويضمن ضرر المخطوط  
للاستمرير للمشتري عن المائة ويأخذ المبيع المار بجميع الثمن لأن حط الوكيل لا يلتحق بأصل  
العقد اه (قوله وتأجيل كل دين الا لقرص) أي صح لان الدين حقه فله أن يؤخره سواء كان غنى  
مبيع أو غيره تفسير على من عليه الأثر أي أنه يملك إراءه مطلقا فكذلك وقتلا لا بد من قوله من عليه  
الدين فلم يقبله طالع التأخير فيكون حالا كذا ذكره الاستيعاء ويصح تعليق التأجيل بالشرط  
ولو قال رب الدين لن عليه أنه حاله ان دفعته إلى عدا حسماته فالجماعة الأخرى مؤخره عليك إلى سنة  
وهو حائر كذا في التحيرة واما لا يؤسر القرض لكونه عارة وصلته بالانتهاء حتى يصح لمطع العارة  
ولا يملكه من لا يملك الترع كالعقوى والوصى ومعاوضة في الانتهاء على اعتبار الانتهاء لا يلزم التأجيل  
فيه كأي العارة اذا لحق في الترع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصبر بيع الدرهم بالدرهم مدينة  
وهو ما ورد من الصحة للروم ومن عدم محنة في القرض عدم اللزوم وأطلته فمثل ما إذا أحله  
بعدم الاستهلاك أو قبله هو الصحيح وليس من تأجيل القرض تأجيل بدل الدرهم أو والد ما يبر  
المستهلكة ادماست له كما لا تصير قرضا حالية في لروم تأجيل القرض أن يحل المستقرص للقرص  
على آخر يدبه فيؤجل القرض ذلك الرحل الحال عليه ويلزم حينئذ كذا في فتح القدير وأدارم فان

(قوله وهي حيلة تأجيل الترض) قال في البرهان في السراج قال أبو يوسف إذا أمر من رجل وحالاً لا تفعل به رجل هذه إلى وقت كان على التكليف إلى وقته وعلى المستقر حالاً اهـ وسيأتي في كتاب الكفالة ذكر المسئلة أيضاً وتقل المؤلف هناك عن التتارخامة معرباً إلى الدجيرة والعناية ما يوافق (١٢٢) ما في السراج ود كرى أسع الوسايل مثله عن عدة كتب ود كرى هذه الحيلة

كان لأجل على الحال عليه ديس فلا إشكال والأقر تأجيل بقدر الحال به للحال عليه مؤحلاً له أشار في المحيط وفي الطهارة القرض المحجور ويجوز تأجيله وفي القمية من كتاب المدائبات قضى القاضي مريم الأجل في القرض بعد ما تمت عهده تأجيل القرض معتمداً على قول مالك وإن أتى ليلى يصح ويلزم الأجل وفي مدح من الخاتم من كتاب الحار لو كمل الحال مؤحلاً ما عثر عن الأصل وإن كان قرضاً لا الدين وأجده حيلة تأجيل القرض أدشت صمماً يتبع قصد كبيع الثوب والظريق ولا يلزم ما حل بعد الكفالة اذ موضوعها أن يصح إلى الألام بالسكدة لا الدين حتى لو عكس تأخو عن الأصل أيضاً والأراء اهـ ولم يستثنى المفسر حجة الله تعالى من عدم حجة تأجيل القرض شيئاً واستثنى منه في الهداية ما إذا أوصى أن يقرض من ماله الأبد وهم ولا ما إلى ستة حيث يلزم من ثلثه أن يقرضه ولا يظن أنه قبل المدة لأنه وصية بالترحم عمه الوصية بالمدة والسكنى فيلزم حداً لأوصى اهـ ولا يصحصر في هذه الصورة بل كذلك إذا كان له قرض على إنسان فأوصى أن يؤجل سنة صح ولم يكن القية وقد كتبنا في العوائد العقبة أن المستثنى لا يصحصر في القرض بل كذلك لا يصح تأجيل الدين في صور الأولى ثبوت الدين وحل المال حائل الدائن وأرنه لا يصح لأن الدين في المدة وهذه التأجيل أن يشعر فيؤدي الفتن من مائة المال فادامات من له الأجل نفي التبرك لتصاد الدين فلا يصح التأجيل كما في الخلاصة وطاهر اهـ في كل دين ود كرى القية في القرض الشائبة حل المشعري الشيع في الفتن لا يصح كسابقاً في فيها وهمد كورى القية وفي الخلاصة موت الشائع لا يطل الأجل ويطل موت المشتري الثالثة تأجيل عن البيع عند الأقال لا يصح كما قدمناه عن القية والحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه باطل وهو تأجيل على الصرف والسلم ومصحح غير لازم وهو الترض والدين بعد الموت وتأجيل الشيع ونسج البيع بعد الأالة ولازم فيها عند ذلك قال قاصيدان في فوائده المديون إذا مال رثت من الأجل أولاً وأخيراً في الأجل لهذا الدين لم يكن انطالاً للأجل ولوقال أنطالت الأجل أو قل تركته صار حالاً المديون إذا أقصى الدين فسل حاول الأجل فاستحق المقوض من القاضى أو وجدهم بوفاء فردد كان الدين عليه إلى أجله ولو اشتري من مديونه شيئاً بالدين وقضه ثم تقاضى لا البيع لا يعود الأجل ولو وجد البيع عيباً فرددته شاء عاد الأجل ولو كان هذا الدين المؤجل كميل لا تقود الكفالة في الوجهين اهـ وفي الخلاصة وانطال الأجل معطل بالشرط العائد ولو لم يكن كذلك حل نعم ولم يؤد المال حال صح والمال يصير حالاً اهـ في نسخة في مسائل القرض قال في المحيط ويجوز القرض فيما هو من دوات الأمثال كالكسك والاورون والعدي المتقارب كلبس والحور لأن القرض مضمون بالثل ولا يجوز في غير المثل لأنه لا يحكم بما في المدة وبملكه المستعمر من بالقض كالمصحيح والتسوس قرض فاسد يتعين له رد في القرض الحاضر لا يتعين بل برد المثل وإن كان قائماً وعن أبي يوسف أيمن له إعطاء غيره الأرضاء وغارية ما حار قرضه قرضه ولا يجوز قرضه على غيره من غير ما كان له أقرضه مكرسة بشرط ودحجة أو قرضه طلعاً ما كان بشرط رده في مكان آخر فإن قصاه أحوالاً بشرط حار غير الدائن على قبول الأحوال وقيل لا كذا في المحيط

لم يقل بها أحد غير الحصري في التصريح به إذا عارض كلامه وحده مع كلام كل الأصحاب لا يتبع ما (قوله بل كذلك لا يصح تأجيل الدين في صور الخ) قال في البرهان كره فظاهر كلامهم يعني أن في هذه المسائل لا يصح التأجيل أصلاً لأنه يصح ولا يلزم كما هو ظاهر ما في النحر اذ حله لمحقاق القرض ثم قال والحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة أوجه باطل وقد علمت ما هو الواقع اهـ قلت الظاهر أن المراد بالباطل هنا ما لا يجوز فعله والمضى فيه وما لا يصح ما يجوز (قوله وفي الخلاصة وانطال الأجل الخ) أي انطال الأجل عن المديون يطل إذا علق بشرط فاسد وقوله ولو قال الخ مبيع على مفهوم هذا الأصل فإن الشرط عيباً فاسد فلهذا صح انطال الأجل ولم أر المسئلة في هذا الحل من الخلاصة ولعل صورته أن يقول المديون إن أعطيني كذا فقد أنطال الأجل وانظر ما يأتي قبل قوله وما لا يطل

فالشروط آخر التفرقات (قوله ولا يجوز في غير المثل) أي قصد أقال المؤلف وأقل فصل العسوى واستقرض في غير المثل حاضر ما وإن لم يرد فاسد الأثر إن الرجل إذا تزوج امرأة على عبد العبر صح ويحب عليه قبعة اهـ وتماه في الرابعي (قوله ولا يجوز الدائن على قبول الأحوال وقيل لا) صح في الحامية الثاني فقال لا يجوز على الصول كالمودع إليه أنقص بما عليه وإن قبل جار كما هو أعطاء خلافه الجاس ود كرى بعض الكتب أنه إذا أعطاه أجود بما عليه يجبر على القبول عند اختلافه فالمراد بالصحيح هو الأول اهـ

(قوله ولو اشترى بقرض له عليه فلا ساجز) في لسان الحكام وفي المحيط وجب له على الشرفاوس أو معلم فاشترى ما عليه بدرهم أو دينار  
وغيره قبل نقد الثمن كان العقد باطلا وقال النعماني وهذا في عيب حقه وكل الناس عنه عاقلون اه فتاوى الطلوري (قوله ولو اشترى  
المستقرض الكرا القرض من المرص حرام) قال الرمي المراد الكرا الكرا الذي الثالث بذمة المستقرض لا الكرا العيين لانه لا يجوز  
شراؤه لانه ملكه كاسياني اه كلام الرمي وأقول في الاشياء من أحكام الملك اختلفوا في القرض هل يملكه المستقرض بالقبض  
أو بالتصرف وفائدة ما في النزاع يقع القرض من المستقرض الكرا المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لانه صار  
ملكاً للمستقرض وعنده الثاني لا يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك اه وليتأمل في مناسبة التعليق للحكم اه قال الحلبي  
فان الحكم بالعكس كأي الرولاحية والحامية وغيرهما وسبب الاشكال ان لاسقطت من كلام السامح الاول من قوله يجوز حيث قال باع  
القرض من المستقرض قبل الاستهلاك يجوز والصواب لا يجوز ورواى قوله وعنده الثاني لا يجوز والصواب لا يجوز بعد اصلاح عبارتها  
بأيات لا في العبارة الاولى واستقامتها من الثانية بقي التعليق سائلا للحكم اه كلام الحلبي قلت وقد أثبتت مستخين من النزاية  
لا يجوز في الاول ويجوز في الثاني فلا إشكال هذا وقديس الرمي في عبارته السابقة على قبي دقيق من لم يلاحظه يقع الخط وهو ان يبيع  
للمقرض الكرمي المستقرض ثارة يكون للكرا الذي استقرضه بعبه وارة يكون الذي في دمه فان كان الاول حكمه ماص وإدقيقه  
النزاي بقوله الكرا الذي في يد المستقرض فلا يجوز بيعه اذا كان قائما عندهما قال في التحيرة لان عددهما المستقرض يصير ملكا  
للمستقرض نفس القرض فيصير مشتر يملك معه أماعلى قول (١٢٣) أني يوسف وذكر للمستقرض ما في ملك

المقرض فيصير المستقرض  
شار يملك غيره فيصح  
قال ولو كان المستقرض  
هو الذي باع الكرم  
المقرض حار كالمسئلة  
من عير كحلاف واه  
طاهر على قول أني حية  
ومحمد لان المستقرض  
ملكه نفس القرض  
عندهما فاعلم ملك معه  
واختلف المشايخ على قول

وفي الخلاصة القرض بالشرط حرام والشرط ليس يلزم بان يقرض على أن يكتب إلى الله كذا حتى يرضى  
دينه اه وفي المحيط ولا بأس به بدية من عليه القرض والاصل أن يتورع اداعا له أماعلى عليه لاحل  
القرض أو أشكل فان علم أنه يعطيه للاحل القرض بل لقراه أو صدقة يتورع أو يورع وكذا لو كان  
المستقرض معروفا بالحد والسجاء صار ولا يجوز قرضه بملك أو كاترهما فاعلم ان فيه معنى  
التبرع ولو اشترى بقرض له عليه فلا ساجز ويشترط قصد اى المجلس ولو أمر المقرض المستقرض  
أن يمار به عليه لم يجز عند أبي حنيفة خلافا لما هو مستله أسلم إلى حليفك ولو دفع المستقرض  
إلى المقرض وراهم ليصرفه ما يبر ويأخذ حقه معه ووكيل وأمين فأنزلت فدل أن يستوفى دينه  
لا يطل دينه ويبيع الدين بالدين جاز إذا افترا قاع قبضه ما في الصرف أو عن قص أحدهما في عبر  
الصرف ولو أدرى المستقرض الكرا القرض من المقرض حار ويشترط قصد ثمة في المجلس فان أدى  
الثمن فوجد الكرا عيارد أو رجع سقمان العيب ولو اشترى ما عليه بكم مثله جاز ان كان عيبا ولا يجوز

أن ييوسف بعضهم قوا يجوز لانه على قوله وان كان المستقرض لا يملكه بنفس القرض الا انه يملك التصرف فيه بعهدة واستهلاكا  
فيصير متملكا له والبيع من المقرض صار متصرفا فيه ومستهلكا على نفسه ملكه وزال عن ملك المقرض فصح البيع معه اه كلام  
التحيرة وان كان الثاني فقد قال في التحيرة أيضا قال محمد رجل أرض وحلا كرامين طعام وقصه المستقرض ثم ان المستقرض اشترى  
من المقرض الكرا الطعام الذي له عليه بما في دينار جاز لان الكرا القرض دين وحل على المستقرض لا نقد الصرف ولا نقد السلم  
وبيعه جاز ثم ان محمد الهند كرا الكرا المستقرض قائم في يد المستقرض وقت الشراء أو مستهلك طواره مطلقا فان كان مستهلكا وقت  
الشراء فالجواز قول الكل لانه يصير ملكا للمستقرض بالاستهلاك ويجب مثله دينيا لدمته ملاحف فإذا اشترى الكرا الذي عليه  
القرض فقد أصاف الشراء إلى ما هو موجود فيصير ملاحف وان قائما فالجواب قول أبي حنيفة ومحمد حجة ان لا يصير ملاحف كائنه  
القبض بحكم القرض عددهما ويجب مثله دينيا التمسة أماعلى قوله أني يوسف ينبغي أن لا يجوز لانه على قوله لا يصير ملكا للمستقرض مالم  
يستهلكه ولا يجب مثله دينيا الاستقوله وان أصاف الشراء إلى الكرا التي في دمه ولا كرمي دمه فقد أصافه إلى المعلوم ولا يجوز اه  
(قوله ويشترط قبض بدله في المجلس) قال في التحيرة فان قبض المقرض الثمن من المستقرض قبل أن يترق فاشترى ماص على محته  
لان الافتراق حصل من دين بدلي فان قيل ينبغي أن لا يطل العقد لان الكرمي دمة المستقرض في حكم القبض والجواب انه وان كان  
في حكم المقبوض الا انه دين حقيقة لمرامه اذ لم يقبض فهو دين حقيقة وحكما وكان الرميان لحاب الدينية والعبرة بالمرامح اه  
ونعاه فيها (قوله فان أدى الثمن الخ) قال الرمي انما كان له رد الزجرع سقمان العيب لانه شري ما في دمه ودفع له ثمة على اسم سليم

فان معينا فبر مع نقصان واما الكرم ودون فليس هو المسموع بخلاف ما اذا اشتراه بكم مثله حيث لا يرجع بالنقصان لانه يكون زائدا في ثمنه  
 اذ ابيع بحسنه فالشرط المساواة والراية ما تطلقا سلبا كان او معينا فاقبل من قوله عور ويكره قال في الدخيرة ذكر الحاصل ان هذا  
 حاز وهذا مذهب محمد بن سلمه امام

ان كان دينا او لو وحده المقرص عيال مروح مع نقصان الغيب ولو اشترى المستقرص كالمقرص بعينه  
 لم يجر له ملكه الا في رواية عن أبي يوسف ولو باع من المقرص حار ولا يصح المقرص اه وفي القية  
 من باب القروض شراء الشيء السري عن حال اذا كان له حاجة الى القرض بخور ويكره استقرص  
 عشرة دراهم فارسل عنده لياخذ من المقرص فقال المقرص دفعته اليه وافرعه عليه وقال دفعته  
 الى مولاي و انكر المولى فص العدة عشرة فالقولة ولا شيء عليه ولا يرجع المقرص على العدة لانه  
 او اقرأه فصها عن استقرص الدقيق وراي بخور والاحتياط ان يرى كل صاحبه والخوار رواية  
 عن أبي يوسف ورواية الاصل بخلافه استقرص الحطة وراي بخور وعما حلافه بخاري استقرص  
 من سمرقدي حطة سمرقدي ليدفعها سحاري ليس له المطالبة الاسمقدي وفي استقرص  
 السريين اختلاف الشافعي ما على أنه منسلي أو قيمي واستقرص العجين في بلاد ماوراء بخور لا سرايا  
 ولم يتعرض لاستقرص الخيرة وينبغي الخوار من غير وزن وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن حبة  
 يعطاهما الخديان أن يكون ربا فعال مائة المسلمون حسنا فهو حسن عند الله وما رآه المسلمون قبيحا  
 فهو عند الله فيجوز أن يبيع من قصاب خوصا ما يدركه بقرض أو شراء فذلك قرص فاصد عليه ملكه بالنقص  
 ولا يجلأ كله القرص الماسد يهدى عند القبض للملك يعطيه مديونه حطة يسفقا وبجسنا فادها بها  
 وتكون قرصا والدين من دوات القيم فيسوي أن لا يجوز استقرصه عشرون رجلا حاروا واستقرصوا  
 من رجل وأمره أن يدفع الدراهم الى واحد منهم فمدفوع ليس له أن يطلب منه الا حصته وحصل بهدراويه  
 مسئله أخرى أن التوكيل بقص القرص صح وان لم يصح التوكيل بالاستقرص اه وانه أعلم  
 باب الرابح

أو لاسلعة عن عالم تعد  
 منه بعض الدباير الى تمام  
 حاجته وكثير من مشايخ  
 بلح كانوا يكرهون ذلك  
 وكانوا يقولون هذا قرص  
 حر مبيعة ومن المشايخ  
 من قال ان كان في مجلس  
 واحد كرهه الا لانس به وكان  
 الشيخ الامام شمس الأئمة  
 الحلواني يثنى بقول الحاصل  
 وعمد من سلعة ويقول  
 هذا ليس بقرص حر مبيعة  
 هذا بيع حر مبيعة وهي  
 المقرص اه ملحضا

باب الرابح

فصل مال بلا عوض في  
 معاوضة مال بمال

وسيد كذا المؤلف قبيل  
 قوله وعلة القدر والحسن  
 زيادة على ما ذكره

باب الرابح

(قوله فصل فغيري شعير  
 الخ) نعم بيع على قوله أحد  
 المتحاسبين وقوله وكذا  
 فصل عشرة أدفع فمبيع  
 على قوله ما بهار الشرعي  
 فان النزع ليس به (قوله)  
 وترك المصنف قيده لا بد  
 منه الخ عبارة ابن  
 السكال حال عن عوض  
 شرط في أحد البدلين قال

وحه ما سبقت لراية أن في كل مهم زيادة الا أن تلك حلال وهذه حرام والخل هو الاصل في الاشياء  
 فقدم ما يتعلق تلك الزيادة على ما يتعلق بهذه والراية كسر الزاء ونحوها خطأ وفي المصباح انما الفصل  
 والزيادة وهوة موزعة على الشهرة ويثنى من وان والواو على الاصل وقد يقال ريبان على التصحيح وبسبب  
 اله على لفظه فيقال بغيري قاله ابو عبيد وغيره وراي المقرري فقال المتح في النسبة خطأ اه وليس  
 المراد مطلق الفصل بالاجماع فان فتح الاسواق في سائر بلاد المسلمين لا يستعمل والاعتراح وانما المراد  
 فصل مخصوص فذلك عرفه من عاقلوه (فصل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال) أي فصل أحد  
 المتحاسبين على الآخر ما بهار الشرعي أي الكيل والوزن فصل فغيري شعير شعير على فغيري ولا يكون  
 ربا وكذا فصل عشرة أدفع من ثوب هروى على حسنة وقيد بقوله بلا عوض أي حاله ليعخرج  
 بيع كرم وكر شعير يكرى وركى شعير فان الثاني فضلا على الاول لكونه غير حال عن القرض  
 لصرف الحسن الى خلاف حسنة وقيد بالمعاوضة لان الفصل الحال عن العوض الذي في الهبة ليس  
 وما ترك المصنف قيده لا بد منه وهو أن يكون الفصل الحالي مشروطا بالعقد لاحد المتعاقدين  
 وقيد به في الوقاية وقال شارحها بما قيده لانه لو شرط لغيرهما لا يكون ربا وفي النشاة قال علماؤنا  
 هو يبيع فيه فصل مستحق لاحد المتعاقدين حال عياقله من عوض شرط في هذا العقد وعلى هذا  
 سائر أنواع البيوع العائدة من قبيل الرما وفي الدخيرة من كتاب المداينات من الفصل الثاني عشر

في شرحه فلو وحده الفصل في أحد البدلين ولم يكن مشروطا بالعقد وكان مشروطا به لم يكن في أحد البدلين ما يكون غير  
 النافع والمشتري لا يكون ربا واما قال في أحد البدلين ولم يقل لاحد العاقدين لان العاقد قد يكون وكلا وقد يكون وصولا والمعتبر بكون الفصل  
 البائع والمشتري له تأمل (قوله وعلى هذا سائر أنواع البيوع العائدة من قبيل الرما) هذا التعميم غير ظاهر لان من البيوع العائدة

ما سكت فيه عن الثمن وبيع عرض مختار أو بام ولقد تجب القيمة وذلك بالنقض وكذا بيع حذق في سقف وذراغ من ثوب يضره التبعض  
 وبيع ثوب من ثوبين والبيع إلى البرور ويحذر ذلك مما سلب العادة فيه الخلفاء والصرا ويحذر ذلك ثم يظهر ذلك في البيع العاصد بسبب  
 شرط فيه مع احد العاقدين مما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ويؤيد ذلك ما ذكره الرافعي قيل ما بال صرف في بحث ما بطل بالشرط العاصد  
 حيث قال والاصل فيه ان كل ما كان مبادلة مال بغيره بطل بالشرط العاصد لاما كان مبادلة مال بغيره مال أو كان من التبرعات لان  
 الشروط العاصدة من باب الزيادة أو خصص بالعاوضة المالية دون غيرها من المعاوضات والتبرعات لان الزيادة أو العوض  
 وحقيقة الشروط العاصدة هي زيادة ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه فيكون فيه فضل حال عن العوض وهو الزيادة فيه اهـ ملخصا (قوله  
 ولا يرد على المصنف ما في جمع العلوم الخ) ههنا كلام وهو ان التعريف لا يصح على راس السنة أما أولا فلا في صورته زيادة أحد  
 المبدئين التعريف الحاصر على الآخر الحاصر فصل لكن غير حال عن العوض لان قدسية الحاضر عوض فصل غير الحاضر الآن يقال ان  
 الشرع لم يعتبره عوضا والمراد العوض الشرعي وأما ما يوافق من راس السنة (١٢٥) فدينه مع التساوي بالمعيار الشرعي  
 على ما سيحكي وأما الآن

يقال ان المقصود تعريف  
 الرافعي الحقيقي المتأد منه  
 عند الاطلاق واعما هو  
 الفصل فلا بأس بخروج  
 ما ذكر عن التعريف كما  
 لا يجي وقد روي عنه  
 (قوله ورد مثله) معطوف  
 على قوله لو لم يصح الاراء  
 لا على الاراء فهو فصل  
 ماض ومثله معطوف (قوله  
 فيجب ذلك حقا تعالى)  
 نصب بحث ما لم يصح  
 بعد الفاء في جواب التي  
 وفي بعض النسخ ليجب  
 باللام وفي بعضها كيف  
 بحث (قوله وإنما الذي يجب  
 حقا للشرع الخ) قال بعض  
 العلماء قد علمت ان العقد  
 المذكور تعلق بسببه حقان

في التعريفات قال محمد اذا اشترى الرجل من آخر عشرة دراهم فبعت عشرة دراهم فادعياها ادعاه فوجه  
 ادعاه لم يندخله في البيع ان لم يكن مشروطا في الشراء لا يبعد الشراء لانه ادعاه الدائن منه ان عدم  
 الرأفة أو اعترضت همة الدائن اذا كانت الدراهم بحيث يضرها الكسر لاسما حينئذ همة متناع فيها  
 لا يجتمل القسمة اهـ وفي جمع العلوم بالشرع عاصرة عن عقد فاسد وان لم يكن فيه زيادة لان بيع الدرهم  
 بالدرهم يستقر ما وان لم يتحقق فيه زيادة اهـ ولا يرد على المصنف ما في جمع العلوم من راس السنة لان فيه  
 فضلا كميا والفضل في غير ما أهمه ومن الخسوف وطاهرا ما في جمع العلوم وغيره ان المشتري عاك ذلك الدرهم  
 الرأفة اذ اقبضه فيما اذا اشترى درهمين بدرهم فافهم حاله من فضل العاصد وهكذا صرح بالاصوليون  
 في بحثه انتهى فقالوا ان الزاوية البعوضة العاصدة من قبل ما كان مشروعا ماضه دون وصعه وفي كتاب  
 المداينات من القضية قال استاذنا وقت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي من ماله النبار  
 بمائة واثني ثم نبيه فاستحل منهم مائة وثمانين طم عليه حال كون ذلك مستهلكا فكنيت ما وعبى  
 انه يرا وكشركن الدين الراعي الاراء لا يبعد في الالان وروى في الشرع وقال احاب به نعم الأمة  
 الحكيم مع الايراد التعليل وقال هكذا سمعت عن طهر الدين المرعاني قال روى الله عنه فرب من  
 طي ان الجواب كذلك مع تردد فكنت اطلب الفتوى لا نحو حواشي عنه فدرست هذه المسئلة على علماء  
 الدين الحنطاني فاجاب به يرا اذا كان الاراء بعد المهلاك وعصب من جواب غيره انه لا يبرأ فارد اذ طي  
 لصحة جوابي ولم يخج ويدل على اعتماد كره الترددي في عاصه القهاء من حله صور البيع العاصد حله  
 العقود الزاوية تلك العوض فيها النص قلت فاذا كان فعل الزاوية كالمقصود بالقص فاد السهل  
 على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الاراء ورد مثله يكون ذلك ردصا من استهلكه لا ردعين ما استهلك  
 وردصا من استهلك لا يرفع العقد السابق بل يتقرر مفيد المالك في فصل الزاوية يمكن في رده فائدة نقص  
 عقد الزاوية ذلك حقا تعالى وانما الذي يجب حقا للشرع وردعين الزاوية ان كان قائما لا ردصا منه انتهى

حق العدم وهو ردعنه ان كان باقيا وردصا منه ان استهلكه وحق الشرع وهو ردعنه مقص العقد السابق المهي عنه شرعا واره العدم  
 بما يكون وبما يملكه وهو الدين الثالث في البتة ولا شك في راءه عنه لان المالك قد ارأه وأما ما لا يملكه وهو حق الشرع فارجع  
 لا راءه فيه لانه ليس حقا وقد تعذر عدم التصور بعد المهلاك وكلام مركي الدين مبرور فيه اذ لم يعلل قوله لان رده في حق الشرع وما  
 ذكره الترددي صريح في ان التام في البتة وهو صا به قابل للاراء فالواجب القضاء بان الصان التام بالاستهلاك في البتة يقع الاراء  
 عنه وأما حق الشرع ولصاحب لا دخل له فيه فكيف يقول بانه تأمل وقد قدم قبل هذه الورقة بسبع ورفات الاراء العام في ضمن عقد  
 فاسد لا يجمع الدعوى كذا في دعوى الزاوية وقد ذكرنا هذا ان الاراء عن الالايص فسمع الدعوى به وتقبل البينة اهـ كلام  
 في شية: يحا السيد الجوى في حاشية الاشياء أقول لا يجي عليك ان الحادثة كانت في الاراء بعد الاستهلاك وليس هذا الا في حق العبد  
 كقوله: فحمل كلام مركي الدين على معنى انه لا يصح للاراء عن الزاوية وان صح في ذلك لعله لا ياسب الحادثة المسؤل عنها ولا ينبغي حله  
 على ان يتبر (قوله لا ردصا منه) يمي حقا للشرع وأما رده حقا للعبد فواجب عليه جوى

من المية وهو يحرم بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب يأتي من أوجرم الربا والمراد به في العمل  
 وهو الزيادة ليقطع التحريم به لأن الأحكام لا تتعلق إلا بعمل المكلفين ومنها ما كان الرأى المراد منه  
 فيها من الزائد في بيع الأموال الربوية عديم بعضها بحسب وفي المراءى ذكر كرامة لا كل الرأى من  
 عقوبات أحدنا التحط قال تعالى لا تقوم إلا بكافة قوم الذي يشبهه الشيطان من المفسر قيل  
 في معناه تمنع بطريق العينة فيصير لا عمله فلهما في غيرهما فقام سقطه من أصابه المفسر ويؤيد  
 الحديث بطلان طهارة ما يقدره كل من الرأى والمراد به الافتتاح على رؤس الأشهاد كما في حديث أكثر  
 بمثل لواء يوم القيامة لا كل الرأى فيجتمعون تحته ثم يساقون إلى النار والثاني الحق هل الله تعالى  
 يحس ابتكارا والمراد الهلاك والاستئصال وقيل دهاب الحركة والاستمتاع حتى لا يدع هو به ولا يولد  
 من بعده والثالث الحرب قال الله تعالى ما دون الحرب من الله ورسوله المعنى في الفراءة فالتداعل والماس  
 يأكل الرأى الكرم حرم الله ورسوله غيره قطع الطريق وفي قراءة تغيير المذهب أي أعلوا أن الرأى  
 حرمه الزام الكرم قال الله تعالى وذر وأما في من الرأى أن كنتم مؤمنين وقال الله لا يمسك كل كرم  
 أنتم أي كرماء استحلوا الرأى والحرام في الخلود في النار قال تعالى ومن عاد ماؤلك أي محرم بالارهم فيها  
 حادون يؤيده قوله صلى الله عليه وسلم كل درهم واحد من الرأى عند من ثلاث وثلاثين زينة ربه  
 الرجل ومن مثله من الحرام فالرأى به والمصدور من كتاب البيوع بيان الحلال الذي هو بيع  
 شرعا والحرام الذي هو ربا ولهذا قيل لعمد لا يصف في الرهد شيئا قال صنعت كتاب البيوع وليس  
 الرهد إلا احتساب الحرام والزعة في الحلال كذا في المصنوع وأما السنة ما أكثر من أن يحصى قال الأمام  
 الأسعيجاني اعقوا على أنه إذا أسكر بالساء يكفر وفي العمل في القدر اختلاف فإن ابن عباس  
 رضي الله تعالى عنه لا يرى الرأى إلا في البيعة لا حديث أعما لربا في البيعة وكذا ما في الحصر إذا ن  
 الصحابة ما احتجوا بأحاديث والحجاب عن نقل ابن عباس أنه مصرف إلى ما ليس تكليف ولا مؤزون لتولية  
 آخره إلا ما كبل أو ورن على ابن عباس رجع عن هذا القول فإن لم يثبت رجوعه فاجماع الثابتين  
 مدبره اه ما في المراءى وفي الخلاصة لو قصي بجوار بيع البيوع بالدرهمين بدمايد ما عايناهما  
 نقول ابن عباس لا يبعد وإن كان محلفا في الصحابة لأنه لا يعلم أن أحد من الصحابة وافقه وكان  
 مهورا اه وفي المية من الكراهية لأن البيوع التي يفعلها الناس لتتحرر عن الرأى ثم رقم آخر  
 هي مكروهة كالمقال الكراهية عن محمد وعندهما لأنس به قال أبو جري حلاف محمد في الشد  
 بعد القرص أما إذا عا ثم دفع الدرهم لأنس بالاعتاق اه وفي القية من الكراهية يجوز للعاج  
 الاستقراض بالرخ اه وفي الخلاصة من الرأى إلى السوار للرجل له على آخر عشرة دراهم فإذا نزلها  
 إلى الستة ويا حدهم ثلاثة عشر فالحيلة أن يشتري منه ثلث العشرة فتعاقا ويقبض المتاع منه ربيعة  
 المتاع عشرة ثم يبيع المتاع منه ثلاثة عشر إلى ستة اه (قوله وعلة القدر والحنس) أي علة الرأى  
 وحوب المساءة التي يلزم عدها الرأى ما هكذا أفسره السعاني في شرح الاحسيكتي في الأصول وذكره  
 في الشكا في سؤال الأحوال وفي فتح القدير أي علة تحريم الزيادة اه وفي المراءى أي علة حرمة الرأى  
 وجوب المساواة والملة في اللعة المرص الشاعل والجمع على وأعله الله فهو معلول واعتل آدم من واعتل  
 إذا عكس بحجة وأعله مكامة جعله داهمه ومسه أعلا لاف التهاء واعتلهم اه وأما في الأصول وما نوا  
 أنهاء اللعة المبر ومه سمي المرص علة لأنه محلوله يتغير حال المحل عن وضع القوة إلى وضع الضعف  
 ولذا سمي الجرح علة لأنه محلوله بالمخرج يتغير حكم المحل وفي الاصطلاح ما يضاف إليه ثبوت الحكم  
 بلا واسطة فخرج الشرط لأنه لا يضاف إليه ثبوته والسبب والعلامة وعلة العمل لأنها الواضحة وهذا

وعلة القدر والحنس



التعريف شامل العمل الموضوعة كالبيع والسكاح اهـ ولستمطة كالعمل المؤثرة في القياسات والمراد  
 بالتقدير السكيل في المكيل والوزن في الموزون فاعصر المعرف للحكم فيها والتعريف بالقدرا حصر حكمه  
 يشمل ما ليس بصحيح اذ يشمل الدرع والمد وليس من أموال الربا كذا في فتح القدير ولكن بعد  
 ما وضعوا التقدير براء المكيل والوزن كيف يشمل غيرها والحسن في اللغة الصرب من كل شئ والجمع  
 أحسن وهو أعم من النوع والحيوان حسن والاسنان نوع وحكي عن الخليل هذا إحسان هذا أى  
 يشا كذا ونص عليه في التهذيب أيضا وعن بعضهم قلان لا يجاس الناس اذ لا يمكن له تغير ولا عقل  
 والاحصاء في ينكر هذين الاستعمالين ويقول هو كلام المولدين وليس به في كذا في المساح وفي فتح  
 القدير واختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم اختلاص واختلاف المقصود والخطبة والشعر حساس  
 عند ما لا يفراد كل منهما في الحديث يدل على ذلك والثوب المروى والمروى سكنون الزاه حساس  
 اختلاف الصنعة وقيام الثوب بها وكذا المروى المسوح بعداد وشوا من والند الامنى والعائى  
 الجز كاجتنس واحد والجد يد والرصاص والشه أساس وكذا عرل الصوف والشعر والقلم الصان  
 المعزى والبقرى والآلية واللحم وشحم البطن أجاس ودهن البعصع والخبى جسدان والادهان  
 لثقله أموها اجاس ولا يجوز بيع رطل زيت عن رطل مطبوخ ورطل مطبوخ مطبوخ لان الطيب زيادة اهـ  
 في المراح القدر عبارة عن العيار والحسن عبارة عن مشا كذا عائى اهـ والاصل في هذا الباب  
 الحديث المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم الحطة بالحطة والشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح  
 الذهب بالذهب مثله يعل بدائيد وغيره وايتان بالرفع الحطة أى بيع الحطة مثل ويصعب على الحال  
 كذلك زوى الرفع والصبى بدائيد والرفع طاف على الحمر أى مثل ومقومة والمصعب على الحال  
 بأوله بالمشق أى متمايز وهذا الحديث لشهرته ظن بعض العلماء أنه متواتر وليس كذلك لانه  
 يصدق عليه حده وقال الجصاص انه يقرب من المتواتر لكثرة روايته وهو مروى عن ستة عشر صحابيا  
 وعبادة بن الصامت وأبو سعيد الخدرى وسارية بن أنس سميان ومائل وأبو هريرة ودهم بن  
 بدلة وأبو بكر وعثمان وهشام بن عاصم والبراء بن زيد بن أرقم وخالد بن أنس وعبد وأبو مكره وابن عمر  
 بالبرء واهم رضى الله تعالى عنهم وقد أطال الكلام في بيانه في الشاية ثم قال آخره وليس في الأحاديث  
 كورة السدادة بالحطة واعاهاى مذ كورة في أنثائه ولكنه ذكره في المنسوخ عن محمد بن  
 حنيفة عن عطية العوفى عن أبي سعيد الخدرى ما كنا بالحطة اهـ والحكم معلول باجماع القايى  
 كن العلة عند ما ذكرناه وهذا الشافى الظم في المعلومات والتمنية في الأثمان والحسنية شرط  
 لسواها غلص والاصل هو الحرمة عنده لانه نص على شرطين التفاضل والمائة وكل ذلك بشرط  
 مزة واختلاف كاستحرام الشهادة في السكاح فيعمل بعده تناسب ما طهار الخطر والمزة وهو الظم لبقاء  
 لسان والتمنية لسفاد الأموال التي هي مناط المصالح بها ولا أثر للحسنية في ذلك فجعلها شرطا والحكم  
 يدور مع الشرط ولما أوجب المائة شرطا في البيع وهو التمسك بدسوق تحقيقا لمسمى البيع اذ هو  
 من عن التقابل وذلك التماثل أو صيانة لأموال الناس عن التوى أو تحميما للقاعدة ما تعال التسليم به  
 لم عند قوته حومة الرما والمائة بين الشئيين باعتبار الصورة والمعنى والميلار يسوى القنات والجنسية  
 وي المعنى فيطهر العمل على ذلك فيستحق الرمالان الرما هو الفضل المستحق كما قد ساء ولا يعتبر  
 صف لانه لا يعد تفاوتا عرفا لأن في اعتباره سد باب البياعات ولقوله عليه الصلاة والسلام حينها  
 فيها سواء والظم والتمنية من أعلم وجود المانع والسيل في مثلها الاطلاق مانع وجوده لشدة  
 احتياج الرادون التضييق فلا يعتبر بما ذكره كذا في الهداية (قوله) وحرم النصل والنساء بهما

وحرم النصل والنساء بهما  
 (قوله) ولكن نكحوا  
 الخ) قال في الهراى مت حير  
 مان هذا في حبر الملع غاية  
 الاصراتهم أرادوا هذا المعنى  
 من الملع وهذا لا يقيد عدم  
 شموله لغيره وصعاب في  
 الخواشى السعدية يمكن  
 أن يقال الالف واللام في  
 التقدير للعهود المراد الكيل  
 والوزن



(قوله وأما السلام الفلوس في الموزون الخ) قال في النهر أقول يعني أن يقال إن كانت كسرة لا يجوز لها أن تكون حبيطة وعليه يعمل ما في الفتح وإن كانت راتحة يجوز لها في هذه الحالة أن يحرقها بحري القود حتى أوجسوا إلى كاهنهم أو عليا يعمل ما في الاستيعاب وهذا يحسن أن يقول عليه (قوله وعن أبي يوسف اعتبار حاله) قال في النهر قال في الحواشي (١٦٩) السبعة وعلى هذا فاستقرض النهر أنهم تعدوا بدم الدقيق

وربما على ما هو المتعارف  
زما يندى أن يكون سببا  
على هذه الرواية أه أي  
يحه مثله وزنا وظاهر ما في  
الفتح بغير ترجيحها أه  
وقوله أي يبعثه تقييد  
أحقر به عن يبعث النهر أه  
مثلا فله حازر وأقال في  
الدخيرة وقال شيخ الإسلام

وحلأ لعدم ما وصح بيع  
المكيل كالمزوز والشعر والخمر  
والمالح والموزون كلقطين  
وما ييسب إلى الرطل بحسه  
مساويا لمتعاضلا

أجمعوا على أن ما نبت كيله  
ما ليس إلا ببيع وربما بالنهر أه  
يجوز وكذلك ما نبت وزنه  
ما ليس أه وقوله وظاهر  
ما في الفتح الخ أي حيث  
أنتصر لابي يوسف ورد  
ما ورد على تعليبه (قوله  
وأما الإسلام في الحطة وربما  
الخ) قال في النهر ثم مقتضى  
ما لا استماع السلم في الحطة  
وربما حوزاية الحسن عن  
أصحابنا واحتر الطحاوي  
الجواز لأن المسلم فيه معلوم  
وعليه الفتوى وقوله في  
الكاكي الفتوى على عادة

عن الوزن بالعادة وأوردناه يعني أن يجوز حينئذ إسلام الحطة والشعر في النهر أه والدناير لا اختلاف  
طريقة الوزن أحسن من استماعه لامتباع كون القدر مساهما لأن السلم فيه مسهم ومما يمتنع أن يمتنع  
وهل يجوز بيع ما قبل أن كل يعلق البيع يجوز بيع ما يتبع مؤجل وإن كان يعلق السلم فقد قبل لا يجوز وقال  
الطحاوي يعني أن منع بيع ما قبل مؤجل أه وأما السلام الدلوس في الموزون في فتح القدر مقتضى  
ما ذكره أن لا يجوز في ما لا ساهورية أه وذكر الاستيعاب في حواره قتل لاهما عدة علفا ما إذا  
أسلم دلوسا في فلس فإنه لا يجوز لأن السلم ساهم بمراده يحرم النساء أه والواقع في ما ساهم باند  
الصرب فقط وأما التعامل في الاسواق فالمد (قوله وسلا من ساهمها) أي حل العمل والنساء عند  
انعدام القدر والحسن في حوز به نوب هروى عمرو بين سبعة والحوز بالبيع سبعة لعدم الدلة المحرمة  
وعدم الدلة وإن كان لا يوجد عدم الحكم لكن إذا أخذت الدلة لم من عدمها لعدم الدلة أي أنها تؤثر  
العدم بل لا شئت الوجود لعدم دلة لوجود في عدم الحكم وهو عدم الحرمة وما نحن به على عدمه  
الأصل وإذا عدم سبب الحرمة والأصل في البيع مطلقا إلا أنه كان الثابت الخ (قوله وصح مع المكيل  
كالمزوز والشعر والخمر والمالح والموزون كالمقدين وما ييسب إلى الرطل بحسه مساويا لمتعاضلا) فإيه  
والشعر والخمر والمالح مكيله بالدينار رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها ولا يتبرأ منها بشرط التساوي  
ما كليل ولا يلتفت إلى التساوي في الوزن دون الكيل حتى لو باع حطة بحطة وراملا كسلا بميز  
والذهب والفضة موزونة بالدينار على وزنها فلا بد من التساوي في الوزن حتى لو تساوى الذهب  
ما ذهب كسلا لا راما بميز وكذا العملة بالفضة لأن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم راحة علينا لأن  
الدين أقوى من العرف فلا يترك الأقوى بالأدنى وما لم يصب عليه فهو يحول على عادة الناس لا ما  
دلالة على جواز الحكم كوع أي يوم اعتبارها على خلاف الدين لأن الدين عليه في ذلك الوقت أعما  
كان العادة فكانت هي المنطوق بها في ذلك الوقت وقد عدت وأما الإسلام في الحطة وربما مقيمه ورايتان  
والفتوى على الجواز لأن الشرط كونه موزونا وفي الكاكي الفتوى على عادة الناس والرطل تكسر الزاه  
وتحسبها قال الطحاوي أنه مسمى وهو ما وزن به وفي النهاية أنه أضعاف أربعة وقال أبو عبيدة الرطل  
مائة درهم وعماية وعشرون درهما ووزن سبعة في الرطل ما يوزن به أو يكال به وفي فتح القدر  
ثم الرطل والأوقية مختلف فيهما عرفت الامصار ويختلف في المصرا الواحد أمر المبيعات فالرطل الآن  
لا استكماله ثلثا درهم وأضعاف درهما كل عشرة وزن سبعة في مصر مائة وأربعة وأربعون درهما  
وفي الشام أكثر من ذلك وهو أربعة أمثاله في حلب أكثر من ذلك وتصير في عبيدة تعبير للرطل  
العراقي الذي قدره الفقهاء كيل صدقة الفطر وغيره من الكفارات أه وفسر في الهداية ما ييسب  
إلى الرطل بما يباع بالآفاق وفسره فاضل حنبل أيضا فقال وتفسيره أن ما يباع بالآفاق فهو وزني لأنها  
قدرت بل طريق الوزن وصارت وزنية أما سائر الكيل ما قدرت بالوزن ولا يكون وزنيا أه حتى يحسب  
ما يباع وراو حنبل لأنه يثنى وزن الدهن بالأماء والصفحات لعدم الاستمساك الآتي وعاء وزني وكل وعاء  
نوع سرح فالحق الرطل لذلك والآفاق جمع أوقية والتشديد وهي أو بعون درهما والمزاد بها ما يعين

(١٧) - (البحر الرائق - سادس) -  
ذلك بل إذا انقاعا في معرفة كيل أو وزن يعني أن يجوز لوجود المصحح واتعاء المانع كذا في الفتح (قوله وفسر في الهداية بما ييسب إلى  
الرطل الخ) قال الرطل في هذا الرتب والسمن والصل ويحوزها موزونات وإن كملت بالوزن لا اعتبار الوزن فيها (قوله والمزاد بها  
مواضع الخ) نظيره في عرفنا الحقائق التي باعها الرتب من الخ اسم لما يباع وربما معلوما في كمال الرتب بالخفاق وبحسب الأوزان

معلومات الوزن قال في الهداية اذا كان موردا فلو بيع بمكيل لا يعرف وربه بمكيل مثله لا يجوز ولو كان  
سواء سواء اتفقهم العمل في الوزن بحرفة الخرافة وفي اثنتين وهذا مشكل لان الشئين اذا سوا  
في كل واحد ان يتوابع كيل آخر ولا تأثير لكون الكيل معلوماً ومجهولاً في ذلك اذا لم يختلف فيه  
فهما في النهاية قال الاسدي حكي فائدة هذا انه لو باع ما يبيع الى الرطل محصة متعاضداً الى الكيل  
متساوياً في الوزن بمحور وهذا أحسن وهو قياس الموريات فانه لا يتغير منه الا الوزن غير انه يؤدي الى  
انه لا يجوز ما ذاق في أصالة الفرق بين كيل وكيل على ما يشاء ولا ينفق هذا الاشكال الا اذا سمع الحوار  
في الكيل اه (قوله رجيد كزديته) أي حينما جعل ديمالا ما كزديته حتى لا يجوز بيع أحدهما  
بلا حصر معاملة له وله عليه السلام - عداور ديماله سواء وفي النهاية انه عرب ومعناه موحدين اطلاق  
حديث أبي سعيد الخدري وألان الوصف لا يمد تعاضداً عرفاً وألان في اعتباره سداب البياعات فيد بمال  
الرمال في الحوذة معتبرة في حقوق الله اذا فاداً بالبيع لزمه مثله قدر او حوذة ان كل مثلياً وقيته  
حينما ان كان قديماً ولكن لا تستحق المطلق عقد البيع حتى لو اشترى حصة أو شيئاً فوجده رديئاً  
ولا لعب لا يرد به كمال الحيط من الصرف فقصدي - حيار الغيب وتعتبر في الآه وال الزينة في مال البتم  
ولا يجوز الوصي بيع قير حصة جيدة بقير رديء وبديء أن تشتري مال الوصف لانه كالبيع وقد  
كتبنا في العوائد ما معتبرة في أربعة هذه ان وفي حالي المريض حتى يشف من الثلب وفي الزهر العبادا  
اسكر عسك المرتين ونصت قيمته فان المرتين يصد قيمته بها ويكون رهاسعده (قوله  
واعتبر التعيين دون التقاض في غير الصرف من الروايات) لانه مبيع متعين فلا يشترط فيه انقص  
كده بمال الر الحمول المصنوع وهو التمكن من التصرف بخلاف الصرف لعدم تعينه الا بالذات  
فاستطاع فيه ليعين والمراد بالبدني الحديث التعيين وهو في التقديس بالقض وفي غيرهما التعيين لم  
يلزم الجمع بين معيين محليين واعاشر شرط القصص في المصوغ من الذهب والفضة اعتباراً بأصل خلقه  
وبيانه كما ذكره الاسدي حكي فانه لو كان كلاً ما عيباً أصيب اليه العقد وهو ماصر أو عيب  
أو من حسن محليين فان البيع لا يجوز حتى يكون كلاهما عيباً أصيب اليه العقد وهو ماصر أو عيب  
بعد ان يكون موجوداً في ملكه والتقاض قبل الاتفاق لا بد ان ليس بشرط لجواره الا في الذهب  
والفضة ولو كان أحدهما عيباً أصيب اليه العقد والآخذ بما موصوفاً بالذات فانه يضر ان جعل الدين  
مهما تماعوا العيب مبيعاً او البيع بشرط أن يتعين الدين مهما قبل التعرق بالاذان وان جعل الدين  
مهما مبيعاً لا يجوز وان أحضره في المجلس والديء ذكر فيه الباء عن وما لم يذكر فيه الباء مبيع وبيانه  
اذا قال بتم هذه الحطة على انها قير تبعد حطة جيدة أو قال بتم ملك هذه الحطة على ان قير  
تغير من شعير جيد فالج حائر لانه جعل العين مهما مبيعاً والدين لا يوصف بها ولكن قبض الدين  
مهما قبل التعرق بالاذان شرط لان من شروط حوار هذه البيع أن يحصل الاتفاق عن عين معين  
وما كان ديناً لا يتعين الا بالتمتع ولو قبض الدين مهما تم تعرقاً فالبيع قبض العين مهما لم يقبض  
ولو قال اشتريت منك قير حطة جيدة بهذا التغير من الحطة أو قال اشتريت منك قير شعير جيد  
بهذا التغير من الحطة فانه لا يجوز وان أحضر الدين في المجلس لانه جعل الدين مبيعاً فصار بمثابة ليس  
عده وهو لا يجوز اه (قوله وصح بيع الحصة الحفصتين والتعاينة بالتعاضدين والبيعة بالبيعتين  
والخبرة بالخورتين والتمرة بالتمرتين) لانه لم تكن مكبلاً ولا مورداً فاعتدت احدي العتبتين وفي  
الدرجة والتعاضل سواء كان بصعب أو آسراً أو باعائه حيث لم يدخل تحت كيل أو وزن أما المعاينة  
والبيعة والخبرة وظاهر وأما الحصة من الحطة والشعير فالمراد ما دون نصف صاع لانه لا يتدبر

وحيدة كزديته واعتبر  
التعيين دون التقاض في  
غير الصرف من الروايات  
وصح بيع الحصة الحفصتين  
والتعاينة بالتعاضدين  
والبيعة بالبيعتين  
والخبرة بالخورتين والتمرة  
بالتمرتين

وهذا معنى يستدعي الى  
الرطل وحيشته فالحق  
يسمى أوقية (قوله وفي  
التعيين وهذا مشكل الخ)  
قال في البسر وقد ساع  
الفتح انه لو باع العصاة  
محمداً كفة ميران جار  
لاتعاضد احوال المعاضل  
وهذا يؤيد ما عاه الشارح  
وعن السير في رية أيضاً لو  
تبايعا تمرا بذهب مصر وب  
كفة تكفة لا يجوز ما لم يدلما  
ورن الذهب لانه ورن  
وهذا يشهد لصاحب  
الهداية والظاهر انها  
قبولان متقاربان والله  
الموفق

في الشرع مما دونه لم يكن من دوات الامثال ولا مدان لا يوجد نصف الصاع ولو اضعاف مائة نصف صاع  
نصف صاع لم يجر لوجود العيار من أحد الحامين فتحققت النسبة وعلى هذا ما لا يبدل تحت  
الوزن كالنمرة من ذهب وفضة بما لا يبدل تحت حمار لعدم التقدير شرعا فلا يبدل تحت الوزن قيد  
بالعاضل لانه لا يجوز للساه لوجود الحس وفي فتح القدير قولهم لا يقدر في الشرع عمادون نصف  
الصاع يعرف منه انه لو وصفت مكابيل اصغر من نصف الصاع لا يعتبر التعاضل بها وفي حق التعارض  
لارواة في الخفة والتغير والبالجور والصحيح ثبوت الرأيا ولا يمكن الخاطر الى هذا بل يجب بعد  
التعليل بالقصد الى صيانة أموال الناس تحريم التفاضل في التفاضل والخفة بالخفة في امان كانت  
مكابيل اصغر منها كقايديار ما من رصع ربع القدر وفي القدر المصري فلا شك وكون الشرع  
لم يقدر بعض القدرات الشرعية في الواضحات المالية كالكمات وصدقة العطر ما قل منه لا يستلزم  
اهدان التماثل المتيقن بل لا يخلل بعدد في التعاضل مع يقين تحريم اهداره ولما عاب عابا الحب  
من كلامهم هذا وروى المتقي عن محمد انه كره التفرقة في القدرين وقد كل شيء حرم في الكثير القليل  
منه سواء اه وأما صان الخفة في القيمة عند الاطلاق لا المثل وهذا في غير العددي التعارض  
أما فيه كالجزء فكل جزء من الاسلام أن الحرة مثل الحرة في صان العددين وكذا التفرقة في الحرة  
لا في حكم الرأيا وس مروج الصان لو عصب حمة فعنت عند من قيهها فان أني الآن بأحد عيها  
أخذها لاثني له في مقابلته انفسا الذي حصل لها كذا في فتح القدير وفي الحلية ولا بأس بالسك واحد  
ثانين لانه لا يكون وان كان حس من يورن فلاحير في يورن الامثال مثل اه ثم قال بها ما اعاد  
من حديثه يجب ان كان الاما يباع وزا من التماسا في الوزن والافلا وكذا لو كان الاما من عاس  
أو صغر ناعه صغر اه (قوله راعس والعليين باعياهما) أي وصح ربع الفليس العليين عليين  
معينين عندهما وقال محمد لا يجوز لان الفليس الرثبها ثمان وهو لا يتبين ولما لا يتبين اعاوس ادا  
قوله بلت بخلاف جنبها كالتقدير ولا يفسد البيع مالا كما فادلم تتبين يؤدي الى الرأيا أو يحمته  
بان بأحد نافع الفليس العليين أو لا يبرأ أحدهما فضاء ليه ويأخذ الآخر ما عوص حصار كلو كان  
بعير أعيانها وطما لها ليست أتمها ما حلقه وانما كانت تمنا لاصطلاح ولما اصطلاحا في ابطال التمية  
فتسل وان كانت جماعة عبرهما لبقاء اصطلاحهم على تميتها لا لولا به لغير عليهم ما عخلت السنتين  
لان التمية في ما يصل الخلفة فلا تهل بالاصطلاح فاد اطلت التمية تعينت هل يؤدي الى الرأيا بخلاف  
ماذا كانت غير ممية فانه يؤدي الى الرأيا على ما يباه وأورد أن التمية ادا طلت وجب أن لا يجوز  
العاضل لان الحس موزون واعصار معدودا بالاصطلاح على التمية فاد اطلت عاد الى أصله  
وأحيب بان اصطلاحا على العدد لم يطل ولا يباريه حكم من معدود لا يكون ثما وأورد أيضا أن  
كوما ثمانية الكساد لا يكون الا بالاصطلاح الشكل فكذا اطلاق التمية وأحيب بان اصطلاحهما  
على اطلاق ثمانية ما في الاصل لكونها عريضا بخلاف اصطلاحهما على كونها ثمانية الكساد  
مختلف للاصل ولرأي الجميع فلم يصح قيد التبعين لان الفليس لو كان تعبيره والعليان كذلك  
لم يجر صورها ربع ماذا كان الشكل غير معين وان تناسل في المجلس كذا في المحيط وماذا كان  
الفليس معينا فاقطه وماذا كانا غير معينين فتط في هذه الثلاثة لا عورتا فاقطه العكس في المصوتين  
الاحيرين لو قص ما كان دينا في المجلس حار كذا في المحيط وعمل الخلاف مسئلة الكتاب وأصل  
الخلاف سى على أن الفليس لا يتبعين بالتبعين عند محمد وبتهن عندهما فيسل العتد مالا كه كذا  
في فتح القدير وفي المحيط اهلالة عي ولا يفسح العتد مالا كه كذا في فتح القدير لان النساء حرام

والفليس بالعليين باعياهما

(قوله والصحيح نسوت

الزما) هذا مشكل في الباب

الجور فان الباب موزون

بخلاف الجور وانظر لم

لي يعمل مثل الرثا لريثون

وقد يقال هو المراد من قوله

والصحيح نسوت الزما

بالفسر اليه فان لشفره

قبعة وسيد كرم المؤمنان

بيع الجور بدهه والخمر

سواء مثل الرثا لريثون

أي فيصور بيعه مالا اعتبار

فتأمل وراجع (قوله

وروى المتقي الخ) على هذا

ليس ما عته لمخالفة القول

بل هو صحيح لهذه الرواية

(ففسوه وأحيب بان

اصطلاحا على اطلاق

تميتها الخ) يؤيده من ان

اصطلاح الدعس على شيء

موافق للاصل فيه يعتبر

وان خالف اصطلاح الجميع



وكذا لو باع ثاء على طهرها صوف أو من صرعها لن يصف أو لن يشتري أن يكون الصوف أو اللان  
أكثر مما على الشاة لئلا كرم من الذي وهو بطريق الرب الزيتون (قوله والربط بالربط والتمتر  
منها والغب بالرب) أي مثلاً أيضاً أما الأول فهو قول أبي حنيفة وقال الناهون من العلماء ومنهم  
أبو يوسف ومحمد لا يجوز وأما على أن بيع الربط بالتمتر متعامد لا يجوز ودليل الجماعة قوله صلى الله  
عليه وسلم حين سئل عنه أيقص إذا بيعت قليل ثم فقال لا أدري رواه مالك في اللوط والأربعة في السنن  
عن زيد بن عياش عن سعد بن أبي وقاص أنه قال الربط ثم قوله عليه الصلاة والسلام حين أهدى  
اليه الربط أو كل تمر سير هكذا يباهن ثم في عابدة ليمان أن الهدية كانت غراماً رتبة في الثانية فإن  
الثابت في البخاري وأما التمر ولان الربط لو كان غراماً للبيع بأول الحديث وهو التمر بالتمتر وإن كان  
غيرهما سواه وهو إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم هكذا استدلل الامام الأعظم حين استمع  
عليه السلام بهما وذكروا أنشداه عليه لمخالفة التمر وأجاب عن حديثهم بأن مقداره على زيد بن عياش  
وهو عن لا يقبل حديثه في الهدية وهو صعب عند القلة وتعمق في الباب ما به ثقة عند القلة قال  
الخطابي وقد تكلم بعض الناس في استناد هذا الحديث وقال زيد بن عياش عهول وليس كذلك فإن  
ابن عياش هدهد ولي ليس برهرة وقد ذكره مالك في اللوط وأما شرح حديثه مع شدة تحريمه في الرجال  
ونقده ونقده لاحوالهم وقد أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ورواه أحمد في مسنده ورواه حبان  
في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال هذا حديث صحيح لا يجاع أنه نقل على أمانة مالك بن أنس وأما  
حكم لما يرويه اه قال الحاكم قال لا كل سلع فهو في الحديث ولكن مسروبا واحداً يباع من به المشهور  
وفي غايه البيان قوله ومما رواه عن زيد بن عياش والذکور في كتب الحديث يروى أبو عياش  
ورده في النسية ما به وهم فيه لانه ابن عياش وكنته أبو عياش وكذلك وهم فيه الشيخ علاء الدين  
البرکاني هكذا وقال صاحب السمع يروى عياش أبو عياش الزلاوي ويقال المحرومي ويتالمولى  
بن رهره والذي ليس به ماس اه وفي النسية واعتصرص بأن البرديد المذكور يقتضي حوار بيع  
المغلية لتعبر المغلية لأن المغلية المأثورة تكون حصة فيمحوور أول الحديث أولاد محووراً سواه منهم  
من قال ذلك كلام حسن في المناظرة لدفع شبه انتصم وأخطأ لقم به لاني عياشاه من اطلاق اسم التمر  
عليه فقد ثبت أن التمر اسم ثمرة طارحة من السحلة من حيث يعقد صورتها إلى أن تترك والربط  
اسم لزوج منه كالتمر وغيره اه وفي فتح القدير وقد ورد ترديد به بين كونه غراماً أو لاني حاقاً ما تانا  
وهو كونه من الجنس ولا يجوز بيعه الآخر كالحطمة المسلية به غير المغلية لعدم نسوبة الكيل بينهما  
فكذلك الربط بالتمتر لا يبيع هو الكيل وأما يسوي في حال اعتدال الدين وهو أن يبيع الآخر  
وأما حديثه يبيعه ويقتصر السواي في حال العقد وغروص النقص بعد ذلك لا يبيع مع المساواة في الحال  
إذا كان موجباً أمر أخيراً وهو زيادة الربطية بخلاف المغلية بهرها فإني الحال حكم بعدم السواي  
لاكتشاف أحدهما في الكيل بخلاف الآخر لتعطل كثير وأجيب عن حديث زيد بن عياش أيضاً  
أن المراد الهبة عنه نسبة فانه ثبت في حديث أبي عياش هذا زيادة نسبة كذا رواه أبو داود أنه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الربط بالتمتر نسبة وهذا المعنى رواه الحاكم كرسكت عنه ورواه الطحاوي  
وهذا الزيادة بعد هبتها يجب قولها لأن المذهب المختار عند المحققين قولها وإن كان الأكثر لم يروها  
الذي زيادة بعد هبتها بعض الخاصرين في مجلس واحد ومثلهم لا يعمل عن مثلها فاهما دودة لكن  
يبقى قوله في تلك الرواية الصحيحة أيقص الربط أدلج عر يا عن المائدة إذا كان الهبة عنه  
نسبة وما ذكرنا أن الربط ينقص إلى أن يعمل الاحل فلا يصحكون في هذا التصرف

والربط بالربط أو بالتمتر  
مثلاً والغب بالربط

(قوله وهذه الزيادة بعد  
هبتها الخ) عبارة الفتح  
وأنت تعلم أن هذه  
الزيادة يجب قولها لأن  
المذهب المختار عند المحققين  
فمسؤول الزيادة وإن كان  
الأكثر لم يروها إلا زيادة  
تفسر بها بعض الرواة  
الخاصين في مجلس واحد  
ومثلهم لا يعمل عن مثلها  
فاهما دودة على ما كتبت  
في عمر الأصول ولما نحن  
فيه لم يثبت أنه زيادة لما  
مجلس واحد احتجوا  
فيه فسمع هذا إمام يسمع  
المشاركين في ذلك المجلس  
السامع قائم به وإن الحال  
كذلك فالاصل أنه قال في  
محاسن ذكر في بعضها  
ما تركه آخر





وظهرت الطائفة (قوله)

ويدان بالرجح أي لأن بيع  
الدقيق بالسويق فيه  
خلافهما أمل (قوله وفي  
الحاوي وإن باع حصة  
بحصة الخ) قال الرمي  
بجيب تقيده عما إذا لم  
يتحقق أن الحصة التي في  
سندها أقل فإذ تحقق أنه  
أقل حارسه ويكون رائد  
الحصة في مقابلة التي  
فتنتي الرأى ولم يقدم  
أن يبيع الرمي في سنده مثله

الرمان في أو بالسويق  
وريتون الرمان والسمسم  
بالشبر حتى يكون الرمان  
والشبر أكثر على الريتون  
والسمسم ويستقرص  
الحبوب لأعدادا ولا رما  
بين المولى وعنده ولا بين  
المسلم والخ في ثمة

لا يجوز اه وانظر ما تقدم  
فمن خيار الشرط عند  
قول المصنف كبيع برقي  
سندله (قوله وفي المحجب باع  
وعينا بقده الخ) انظر  
ما وجهه ووجهه شبيحا  
مأن الثمن يجوز تأجيله  
دون المسع وقوله ولو كان  
الزعيان بعد أي اللذان  
دخلت عليهما الماء  
وهما الثمن وقوله والزعيف  
سنة أي الذي هو المسع  
بأن باع زعيما بسنة

الرمان في أو بالسويق) أي لا يجوز بيع الحصة واحدة متعاضلا ولا متساويا لأنه حسن من وجه  
وان حسن اسم آخر في حرم لشدة الرأى والمعارفهما الكليل وهو غير مسؤولا بخلاف بيع دهن  
السمسم بالسمسم حيث يجوز لأن المعيار فيه الزور وهو مسؤولا وما عرض من الشبر والحصة  
وعبرهما ذكره الكرماني في باب من ضمن من السويق وأشار المؤلف إلى حوار بيع الدقيق بالدقيق  
متعاضدا ولا يجوز متعاضدا لاتخاذ الاسم والصورة المعنى ولا عبرة بماتل التعاضل كافي الرمان وقيد  
أبى الفصل بما إذا كانا مكيوسين ولا لا يجوز وإن باعه مثله وأورد في غير روايتان وبيع المسحول بغير  
المسحول لا يجوز إلا متساويا كفي الخاصة وقيد بالرمان ببيع الدقيق بالسويق لا يجوز مطلقا عند  
وجارعه هما طالما لا اختلاف الحاصل ولكن يدا بيد لأن القدر يحميه ما لو لم يحسن واحده من  
وجه لا هو ما من أجزاء الحصة وبيع المتأخر بالمتأخر والسويق بالسويق متساويا باعرا لا بمتساوية الاسم  
(قوله والزيتون الرمان والسمسم بالشبر حتى يكون الزيت والشبر أكثر على الرمان في ثمة  
والسمسم) أي لا يجوز البيع في ثلاث صور الأولى أن يعلم أن الزيت الذي في الرمان أكثر على  
الحاصل من الدهن والثقل الثانية أن يعلم المساوي لما هو الثقل عن العوض الثالثة أن لا يعلم أنه مثل  
أو أكثر أو أقل فلا يصح عددا لأن الفصل المتوهم كالمحقق احتياطا وعنده رجا لان الحوار هو  
الاسهل والفساد لو حود الفصل الحالي حاتم لم لا يعلم ويحور البيع في صورة ما لا يجاع أن يعلم أن  
الزيت المتفضل أكثر ليكن الفصل المتفضل وكذا بيع الحوز بدهن والآن اسمه والحر سواء وكل  
شيء لعله قيمة إذا مع الحاصل منه لا يجوز حتى يكون الحاصل أكثر وإن لم يكن لعله قيمة كغراب  
الذهب إذا بيع بالذهب أو راب الذرة إذا بيع بالذرة لا يشترط أن يكون الذهب أو الذرة أكثر على  
الغراب لأن الغراب لأيمه لا يحصل بآرائه شيء حتى لو حود فسدل بالفصل وفي الحاوي وإن باع  
حصة بحصة في سندها بالبرهان باع فصل حصة بحصة كالأوسا فاجار وإن لم يشترط أن تركه (قوله  
ويستقرض الحبوب لأعدادا) وهذا عند أي يوسف وعند محمد يستقرض هو ما عند أي حجة  
لا يستقرض هو ما ذكرنا شرح أن الفتوى على قول أي يوسف وفي شرح الجمع الفتوى على قول  
محمد وفي فتح القدير رأينا أن قول محمد أحسن وفي الخويرة قال محمد ثلاث من الداء استقرص  
الخبز والحلوس على باب الحمام والطرفي ثمرة الختم اه وفي الختم باع وعينا بقدر عيها بسنة  
يجوز ولو كان الرشيء أن نقد أو الرعي بسنة لا يجوز ولو باع كبريات الخبز يجوز بقدر أو بسنة كيف  
كان (قوله ولا رما بين المولى وعنده) لأنه وما يده ملكا مطلقا وهو مقيد بما إذا لم يكن عليه دين  
مستقر في ثمة وكسبه وأما إذا كان مستقر في غير الرمي باعها ما عاقا لعلم الملك عند دلوى في كسبه  
كالمالك وعندهما لتعاقب حتى الدهر والتعقب أنه على اطلاع ولا رما بينهما وإن كان مدبوها مستعرقا  
وأنما يرد إلى ثلثه في حق الرما به كما وجدته شيئا بغير عقد كذا في المراح ولو كان عليه دين غير  
مستقر في ولا رما في ما دون المحي إذا أحد المولى من كسب المادون شيئا لم يخرجه دين سلم للمولى ما أحد  
ولكن كان عليه بيم الواحد ولو قيل لا يرد لم وفائدة لو تخلف آخر رد للمولى جميع ما أحد متعاضدا إذا أحد  
ضريبة وليس عليه دين فاما ما سلم له استحسانا بالدر وأما الولد كالمعد بخلاف المكاتب وأشار المصنف  
إلى أنه لا رما بين المتفاوضين وشريكي العنان إذا تعاين مال الشركة وإن كان من غيره حري بينهما  
(قوله ولا بين الحرفي والمسلم ثمة) أي لا رما بينهما في دار الحرب عندهما خلافا لابي يوسف وفي  
السنابك وكذا إذا باع خرا أو حرميرا أو مينة أو قاصمهم وأحد مال كل ذلك يحل له وطما الحديث لا رما

برعفين متدلا يجوز لما فيه من تأميل المسيع وعليه عند كوال عدد اتفاقا ودق الاشكال في الكسبات وأما ما كان الجنب فيها موجود  
ولم يجوز وأبيع ثمرة تمرتين نسيئة فليتا مل

## باب الحقوق

العلو لا يدخل شراء بيت  
مكمل حتى وشراء محل  
الذي ليس حق حوله أو بمرافق  
أو بمكمل قليل وكثير هو فيه  
أمره

(قوله لا يبيع لأجنبي) أي  
الأذن التعليل بقوله ولا  
ما لم يباح الخ (قوله كذا  
في فتح القدير) ثم عبارة  
الفتح وكذا القمار قد  
يمضي إل أن يكون مال  
الخطر للكافر بأن يكون  
المسلم له ظاهر الأمانة  
تفيد بيل المسلم الزيادة  
وقد أزم الأصحاب في الدرر  
أن مرادهم من محل الزا  
والقيام ما إذا جعلت الزا  
للمسلم نظر إلى العلة وأن كان  
إطلاق الحجاب خلافه  
والله تعالى أعلم (قوله ما  
مع رجل مسلما كان أو  
ذميا الخ) فيه نظر والذي  
رأيت في المحتجب مستأنس  
من أهل دارنا مسلما كان  
أو ذميا في دارهم أو من  
أسلم هناك ما نثر معهم من  
العقود التي لا تخدو الخ  
ويمكن تصحيح عبارة  
المؤلف بأن يجعل قوله  
مسلما كان أو ذميا عائدا  
إلى قوله مستأنس من لاني  
ورحل

## باب الحقوق

بين المسلم والخرف في دار الحرب ولا ينال المسلم ما حرم  
أن لا يترص لم يدر ولا يبيعهم بدور رصاهم فإذا أحد رصاهم أحد ما لا يباعه ولا يترص  
حكم لامة لامة لا يبيع أنه إنما يقتضي حل ماسة القعدا كان الزيادة ما يباح للمسلم ولما  
أعمن ذلك أديشمل ما إذا كان الدرهمان من حصة المسلم أو من حصة الكافر وواب المسئلة داخل  
علمي أو هو في كذا في فتح القدير وحكم من أسلف في دار الحرب ولم يهاجر كالحرفي عند أبي حنيفة  
لأن ماله غير معصوم عنده في حوزة المسلم الزامه وأما إذا حاصر البيت ما عاد إليهم في بحر الرامعة لكونه  
أسر ماله بدار ما كان من أهل دار الإسلام كذا في الجوهرية وفي المحتجب من وإلى الكفاية مستأنس منا  
أسرع وحل مسلما كان أو ذميا في دارهم أو من أسلم هناك شيئا من العقود التي لا يجوز فيها بيعا  
كأثر يات ربيع الميتة ما عدا حلاله لاني يوسف اه والله تعالى أعلم

## باب الحقوق

كان من حق مسائل هذا الباب أن يذكر في الفصل المتصل بأول البيوع لأن المصنف التزم ترتيب  
الجامع للصبر ولا الحقوق توابع فيلحق ذكرها بعد مسائل البيوع كذا في المصنف والمصنف في  
وفي المصنف الحق خلاف الماطل وهو مصدر حق الشيء من ماضى صرحت قبل أو حسب وثقت ولما يقال  
لما في الدار حقها اه وفي الساب الخ ما يستحقه الرجل وله معنى آخر هو ما يباح له الباطل اه  
وفي شرح المار السيد سكر كذا الخ هو النقيض للموجود من كل وجه ولا يفسد وجوده وبه قوله علي  
السلام السحر حق والعين حق اه وفي شرح البحاري للكرمان الخ حقيقة هو الله تعالى عبيد  
صعابته لا هو الموجود حقيقة بمعنى لم يسبق لعدم ولا يباحه عدم وإطلاق الحق على غيره محار ولما ورد  
الحديث اللهم أنت الحق ووعدهك الحق وقوله الحق بالتحريف في الثلاثة ثم قال ولما ذكر في الحنة  
حق والبرحق والساعة حتى بالشكر اه ود كر الأصول أن الأحكام أربعة حقوق الله تعالى  
حالة وحقوق العباد حالة وما أحقها به وحق الله تعالى غالب كحكم القديس وما أحقها به وحق العباد  
عاب كالتقصص قالوا المراد من حق الله تعالى ما ياتى به المعموم وما يناسب إلى الله تعالى لا به تعالى  
عن أن يشتمع شيء ولا يجوز أن يكون حق الله تعالى محبة التحليل لأن السكل سواء ذلك (قوله العلو  
لا يدخل شراء بيت مكمل حتى) يعني إذا اشترى بيتا فوقع بيت لا يدخل فيه العلو ولو قال مكمل حتى حوله  
مالم يضمن عليه لأن البيت اسم لمصنف واحد يملح للثبوت والعلو مثله والبيع لا يكون ناعدا  
وفي المصنف علو البنا وغيره خلاف السبل بضم العين وكسرها اه وأورد المستعبر أن من  
ما لا يخلط والمكانة أن يكاتبه غيره فأوجب أن ذلك ليس بطرف في الاستمتاع بل ملكة المستعبر  
المسعة بغير بدل كان له أن يملك ما لا يملك كذا في المكاتب بعد الكتابة لما صار أحق بمكاسبه كل  
ذلك لأن كتابة عديم كسبه (قوله وشراء من لا يملك) حتى حوله أو عرفه أو مكمل قليل وكثير  
هو فيه أمره) أي لا يدخل العلو شراء من لا يملك إلا يقول المشتري لعطاس الثلاثة لأن المثل له شبه  
بالدار والميت لا به اسم لما يشتمل على يوت ويحيى مسقط ومطبخ فسكن فيه الرجل بأهله مع صرب  
قصوره فيه فانه ليس فيه أصل بل فله الدار يدخل بد كذا في التوابع وأشبه الميت لا يدخل من غير ذكر  
توفيرا عما يحاطهما وفي الكافي أن هذا التصديق معنى على عرف الكوفة وفي عرفه يدخل العلو  
في السكل سواء ما عظم الميت أو المثل والدال والأحكام تقتضي على العرف فيعتبر في كل أقاليم وفي  
كل عصر عرف أهله وفي الحديث اعلم أن الحق في العادة يد كذا في ما هو تبع للبيع ولا بد للبيع منه  
ولا يقصد إلا لاسل المبيع كطريق والشرب للأرض والمرافق عبارة عما ارتقى به ويخص عما

(قول المصنف ولا تدخل الطريق والمسيل والشرب الاستحوك كل حق) أقول العرف في رمانا دخولها مجرد العقد بدون قوله كل حق ولا يعهم العائدان سوى ذلك فمقتضى ما صرح في مسئلة العاوين الكافي دخول هذه الدكرات وإن لم يقل بكل حق لأن عرف رمانا دخول ذلك لاسيما الشرب ثم رأيت في الدخيرة الرهانية قال فالاصل ان ما كان (١٣٧) في الدار من الماء أو كان متصلا بالماء يدخل في بيع الدار

من غير ذكر طريق التسعة وما لا يكون متصلا بالماء لا يدخل في بيع الدار من غير ذكر الاداء كان شيئا سوى العرف فيه فيما بين الناس ان المانع لا يبعه عن المشتري حيث أنه يدخل وإن لم يذكر في البيع والمفتاح يدخل استصفا ولا يدخل قياسا لانه غير متصل بالماء فصار كشوب موصوع في الدار

ودخل شراء دار كالكييف لا الطلة الاكمل حق ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب الاستحوك كل حق بخلاف الاحارة

الا استصفا وقلنا بالدخول بحكم العرف لأن المانع فيما بين الناس ان المانع للدار لا يبع المفتح عن المشتري ويسلمون الدار تسليم المفتح والقفل ومفتاحه لا يدخلان والسلم ان كان متصلا بالماء يدخل سواء كان من حشب أو من السرر لطبيخ السلام اه (قوله في بيع الارض أو المسكن) في القاموس المسكن المنزل

هو من التوانع كالشرب ومسيل الماء وقوله كل قليل وكثير يد كره على وجه المبالغة في استقاط حق المانع عن البيع عما يتصل بالبيع اه وفي المساح المرافق جمع صرح في كسر الميم وفتح الميم لغير كالمسح والكيف ويحده على التقيد باسم الآله بخلاف المرفق في الوضوء فان فيه لتعين فتح الميم وكسر الميم كسجد والعكس وكذا المرفق عني ما رتقت به اه فالاصل ان المرفق مطلقا فيه لتأني الامرين في الدار وفي جامع العصولي من الفصل السابع وما يد كره في دعوى المقار من قوله شقوق ومرافقة وهو عداوة عن مسيل الماء وطريق وغيره وفاقا لمرافقة عند أبي يوسف عداوة عن منافع الدار في ظاهر الرواية المرافقة هي الحقوق اه (قوله ودخل شراء دار) أي العاوين شراء دار وإن لم يذكر شيئا من ذلك لان الدار اسم لما يدر عليه الحدود من الخافطة ويشتمل على بيوت ومنازل ومن غير مستغف والعواوين أحواضه فدخل فيه من غير ذكر في الساية الدار لانه اسم لقطعة أرض صرحت لها الحدود ويرت جميعا عوارها مادارة حط عليها في بعضه بدون العيص ليعم فيها مرافق الصخرة للاسترواح ومسامع الانية لاسكان وغير ذلك ولا فرق بين ما اذا كانت الانية للماء والتركاب أو بالحليم والقباب اه (قوله كالكييف) أي كاي يدخل شراء الدار وإن لم يصرح به لأن الكييف منها ولا يدخل في بيعها والاشجار التي في محها والنستان الداخل فاما الخارج فان كان كدر منها أو مثلها لا يدخل الا بالشرط وإن كان أصغر منها يدخل لانه يضمن الدار عرفا والكييف المستراح وفي المساح الكييف السائر ويسمى الترس كييفا لانه يستراحه وقيل لمرصاح كييف لانه يستراح فاصى الخافطة وألحق كييف مثل بذر وبندر اه أطلقه وشمل ما اذا كان الكييف حار حصيدا على الطلة لانه يندسها عادة (قوله لا طلة الاكمل حق) أي لا تدخل الطلة في بيع الدار الا اذا قل بكل حق وهي السائط الذي يكون أحد طرفيه على الدار والآخر على الدار الاخرى وعلى اسطوانات والسكة كذا في فتح القفرو في المساح والطلة الصمم كمية الصفة وقرئ في طال على ادراكك متشكيب والطلة أيضا أول سحابة تطل عن أي ري يدوعدا يوم الطلة قالوا عجم تحت سموم والطلة بالكسر البيت الكبير من الشجر اه وفي العرب قول الفقهاء طلة الدار يريدون المسدة التي تكون فوق الباب واما الدار فادخل عند أبي حنيفة لانه اسمية على الطريق فأثبت حكمه وعدهما ان كان مفتوحا في الدار تدخل مطلقا لهما من نواحيها كالكييف وليس مراد المصنف بقوله الاكمل حق القصص على هذا بل اعلم المراد به أو سحبه بأن يقال ثم افتتها أو نكس قليل وكثير هو فيه كذا في الساية وفي الخافطة ويدخل الباب الاعظم في الدار عينا أو دارا مرافقة لان الباب الاعظم من مرافقها اه (قوله ولا يدخل الطريق والمسيل والشرب الاستحوك كل حق بخلاف الاحارة) أي لا تدخل الثلاثة في بيع الارض أو المسكن الا بذكر كل حق وعده بخلاف الاحارة حيث تدخل مطلقا لان كلامها خارج عن الحدود فكأن مائة فتدخل بدكر الوانع وأما الاحارة فاعلم القصد منها الانتفاع ولا يتحقق الا بها لان البيع شرع لتخليك الدين لا للصفة ببديل حجة شراء وحش ومهر صغير وأرض مسخرة واتصاح لمارتها وكذا لو استأجر علوا رأس الطريق فصدت بخلاف البيع وقد يتجر في العين فيبيع منه من غيره خصلت (العائدة للعلوبة وفي المراح أراد الطريق الخاص في ملك انسان أما الطريق التي في سكة غير مائة أو إلى

(١٨ - (البحر الرائق - سادس) وعبرة الهداية ومن اشترى بيتا في دار أو مسرا أو مسكنا لم يكن له الشرب في الح وكذا أراد المسكن الدار (قوله وفي المراح أراد الطريق الخاص الح) قال في فتح القفرو وقال غير الاسلام وادا كان طريق الدار المبيعة أو مسيل منها في دار أخرى لا يدخل من غيره كالحقوق لانه ليس من هذه الدار فلا تدخل الا بذكر كالحقوق الا ان تعليله

فوله لا يمس من هذه الدار يقتضي ان الطريق الذي في هذه الدار يدخل وهو غير ما في الكتابة فحق ان كان له ماله لا يدخل لان ما كان  
 في هذه الدار ولم يشترط جميع هذه الدار اعادته سرياً عيناها فلا يدخل ملك البائع اذ ملكه الاحسنى لا بد كره اه وتامل قوله ولا يدخل  
 ملك الساتع مع ما سجد كره المؤتمن عن شرح الخامع الصغير لتأصيله وان مع ما سجد الرمي عن الخلاصة كاسد كره (فوله وان كانت هناك  
 الدار لغير الساتع كان عينا) قال الرمي في الخلاصة في كتاب السرب في الفصل الثاني في مسائل الماء ومسائل السطح وفي السور والدار  
 داران مسلح مسلح احد على سطح الدار الاخرى فاعاد الطريق على السيل من انسان بكل حتى هو لم يسماع الدار الاخرى من آخر  
 فارد المشتري الاول ان يمس للمري الثاني من مساله الماء على سطحه فله ان يمس له الا ان يكون اشترط عليه وقت ما عانه ان يمس منك مسيل  
 الماء في الدار التي بعث اه اقول لو بعث من حواصطه العتوي وهي رجل له كره ان طريق احد هاهنا الآخر فباعت الذي فيه الطريق على  
 اني للزوج كما كان فاعنه لاسي فله لسمع الاسم الاستعراق ام لا ولو قصر عن زور الحواصط ليس لسمعه تأمل هذا رأيت عبارة  
 اخارصه في سحج قال لا يمسع ورأيت في البرار من ليس له ذلك وعرا في الخلاصة للسور والدار فاحصت السور والدار فاحصت على ذلك ورأيت  
 قوله ان يمسع الخ ثم احصت الملوحة فقرأته فله ذلك فتسقت انه سبق فلم من السكة فاحصته في الخلاصة والبرار به فيسقط والله تعالى  
 اعلم (فوله ولا يدخل الامد كراخقوق) أي في صورة ما دلل عليه فتح باب وقصع التسمية حيث كان ينبغي أماداً أمك ولا تدخل وان  
 ذكرت كتاباتي (فوله بيان) (١٣٨) الفرق بين القسمة والاحارة الخ) ذكره في الكتابه ايضا فقال وفي الفوائد

طريق يام يدخل اه وفي المحيط وكذا ما كان له من حق مسيل الماء أو الغاء الثلج في ملك انسان فاحصته  
 وفي الدخلة بد كراخقوق اعاد يدخل الطريق الذي يكون عند البيع لا الطريق الذي كان قبل البيع  
 حتى ان من صدر طريقه وحصل له طريقاً آخر وما للدار بحقوقه يدخل تحت البيع الطريق الثاني  
 لا الطريق الاول كذا في السادة فان ذكر الخقوق وقال الساتع ليس للدار المبيعة طريق في دار اخرى  
 فان المشتري لا يستحق الطريق من غير حق له ان ردها العيب وكذا لو كانت حديق دار اخرى  
 على الدار المبيعة فان كانت الحديق للساتع بزم للساتع بالرفع وان كانت لغيره كان عينا وكذا لو فخر  
 في الدار المبيعة طريق او مسيل ماء لدار اخرى فان كانت ملك الدار للبائع لم يكن للساتع ان يغير الدار  
 المبيعة لانهما هاهنا عن احشاء وان كانت تلك الدار لغير الساتع كان عينا كذا في شرح الخامع الصغير  
 لتأصيله وان في الخلاصة يدخل الطريق في الرهن والعقد الموقوفه كالأحارة وفي الحايطة أو في دار  
 أو صا على دار اخرى بدار ولم يذكر حتى يوافقها وموافقتها يدخل الطريق اه وأما ما اقتضا  
 ولم يد كراخقوقا ان أمك فتح باب وصحت ولا يدخل الامد كراخقوق وفي البيع يدخل  
 بد كراخقوق وان أمك فتح باب ويان الفرق بين القسمة والاحارة وبينها وبين البيع والمراعى اه

الخامع يفرق بين الاحارة  
 وبين القسمة فان الدار  
 اذا كانت بين رجلين  
 وصهاصة وفيها بيت وام  
 الست في الصفة ومسيل ماء  
 طهر البيت على طهر الصفة  
 واقتضا فاصاب الصفة  
 أحدهما وقطعة من الساحة  
 ولم يد كروا طريقاً ولا  
 مسيل ماء وصاحب الست  
 لا يستطيع ان يفتح باب  
 فيها ما به من الساحة ولا  
 يقدر ان يسيل مائه

ذلك فالتسمة فائدة ولم يدخل الطريق والمسيل بدو بد كراخقوق والمرافق غير الحواصط القسمة  
 كذا في الاحارة لان في الاحارة موضوع الشرب ليس عاماً لته الاحارة ولكن يتوصل به الى الاتعاض بالمتأخر والآخر اعاد يتوجب الآخر اذا  
 تمسك المتأخر من الاتعاض في احوال الشرب توفير المنفعة عليهم ما أو ماها فوضع الطريق والمسيل داخل في القسمة وموصلة القسمة  
 احتصاص كل واحد منهما بما هو نصه ولو انشأ احد ههما حقاً نصيب الآخر ان زاد كراخقوق والمرافق لا بدليل الرضا  
 به ثم فرق بين البيع والقسمة يجب بدخول الطريق والمسيل في البيع اذ كراخقوق وان أمك فتح باب ففتح الباب فبما اشاع ويسيل ماؤه  
 فيه وفي القسمة لا بدخل والفرق ان المتصور من اقسمة تمير أحد الملكين عن الآخر واحتصاص كل واحد من الاتعاض نصيبه على وجه  
 لاشركه فلا تخرجه ولا يصرف في الاتعاض نصيب صاحبه الاعدا تعدد ولا الاتعاض نصيب صاحبه لا يحل عقود البيع فلهذا اقر اه فها  
 والله وم من هذا الكلام ان في القسمة ادل من كراخقوق ولم يمس احدات مثله في نصيبه ولو واحداهما فالقسمة فائدة ولا يدخل  
 الخقوق التي كانت الامد كرها وان أمك احدات مثله ولا يدخل وان ذكرت والقسمة صحيحة وهذا موافق لما ذكره المؤتمن في قول  
 في البر والدار كور في نظام ان هاهنا انه ادل من كراخقوق فتح باب وقد علم ذلك وقت التسمة صحت وان لم يعلم صحت وفي الفتح ولا بدخل  
 الطريق والمسيل فيها الا صراخ ولا يكتفي فيه كراخقوق والمرافق اه قلت الذي في التفتح مثل ما قلناه عن الكتابة والذي  
 عنه في البرد كره في الفتح فيما اداد كراخقوقاً أمك احداتهما وساه ان دليل الرضا وجود كراخقوق والمرافق لا يكتفي كما يكتفي  
 ادل من كرها احدات بل لا بد في حواصط صريحاً صريحاً به وهذا موافق لما مر من يد

الناشر فى دعوى الوفاء  
وليس فيها تصحح أصلا  
مرد حكاية انه قضاء على  
الكافة عن الامام الحلوانى  
والسندى وعدمه عن  
العقيدانى الليث والصدور  
الشهيد قال فى العواك  
الدربة لولا ما بدر الدين  
اس العرش ان القضاء  
بالوقف لا يكون قضاء  
كيا حتى نسمع فيه دعوى  
ملك وقف آخر وهو  
الصحيح اه قلت وعبارة  
جامع الفصولين القضاء  
بالوقفية قيل يكون على

باب الاستحقاق  
البنية متعبدية  
للاقرار

الناس كافة وقيل لا  
(قوله فى الحرية والسكاح  
والنسب والولاء) أراد  
الحرية بالعتق لانه هو  
الذى ذكره سابقا وسبأنى  
عن الدرر ذكر الحرية  
الاصلية وتقييد العتق بما  
اذا كان فى ملك مطلق  
لامورح ليكون بمثابة  
الحرية الاسلية فى كونه  
قضاء على الكافة مطلقا  
والا يكون قضاء على  
الكافة من وقت التاريخ  
وزاد فى الخواشى الجوبة  
على ماها ما معنى الحكم  
لوا حصر رجلا وادعى عليه

باب الاستحقاق  
وهو طلب الحق فى المصالح استحقاقا وان الامر استوحى فانه العارفى وجاعة فالامر مستحق بالفتح  
اسم معول وبه شرح البيع مستحقا اه و ذكره عتق الحقوق للباسية بينهم العطا ومنه (قوله البنية  
متعبدية لاقرار) لان البنية لا يصير حجة الا بعد قضاءه ولا ولاية عامة ويسعد قضاءه حتى الكافة  
والاقرار حجة بنفسه لا يتوقف على القضاء والقر ولاية على نفسه دون غيره ويقتصر عليه كذا ذكر  
الشارح وبما هو من معنى التعبدى انه يكون القضاء على الكافة بالنسب على كل شئ قصى به المصلحة  
وليس كذلك وانما يكون القضاء على الكافة فى العتق قال فى الخلاصة القضاء بغيره بالصدقة قضاء حتى  
الناس كافة اه وفى الصمري من دعوى السكاح من كتاب الدعوى ادا قصى العاصى لاسان سكاح  
امراة او ميسر او بولاء عتاقته ثم ادعاه الآخر لا تسعده ذكره فى آخر الباب الرابع والمائة من أدب  
القاضى اه وأما القضاء بالوقف فى الخلاصة من القضاء والقضاء بوقفية موضع هل يكون قضاء على الناس  
كافة احتلت المشايخ وفى كتاب الدعوى أرضى بدرجل ادعى رجل ان هذه ابدار وقف من جهة  
فلان على جهة لومة وانه متولى ذلك الوقف وذكر الشرائع وأثبت بالمصلحة وقصى العاصى بالوقفية ثم  
احار رجل ادعى ان هذه الارض ملكه وحده لسمع بخلاف المدعى ادعى العتق على انسان وقصى  
القاضى بالعتق ثم ادعى رجل ان هذا السد ملكه لا تسعده لان القضاء بالعتق قضاء على جميع الناس كافة  
خلاف الوقف قال الصدور الشهيد لم يظن اذ رواية ولكن سمع من فتوى السبب فى شجاع على هذا  
وفى قوله شمس الانام الحلوانى وركن الاسلام على السعدى ان الوقف كالعتق فى عدم سماع الدعوى بعد  
قضاء العاصى بالوقفية لان الوقف بعد ما صبح بشرائطه لا يمتل الا فى مواضع مخصوصة وكذا فى الوارث اه  
ومصحح العمادى فى الفصول ان القضاء به ليس قضاء على الكافة فتسمع فيه دعوى الملك فقد ظهر بهذا  
ان القضاء يكون على الكافة فى الحرية والسكاح والنسب والولاء خاصة وفى الوقف يقتصر على الاصح  
وأما القضاء بالملك فتصا على المدعى عليه وسلى من تلقى الملك منه كذا فى الخلاصة وفيما قبله المشتري اذا  
صار مقصيا عليه هل يبرى البائع مقصيا عليه حتى لا تسعده ان قال المشتري فى جواب دعوى المدعى ملكى  
لاى اشترىته من فلان يسمى من البائع صار البائع مقصيا عليه حتى لا تسعده دعوى البائع هذا المحدود  
و رجع المشتري عليه بالحق اما اذا قال فى الجواب ملكى ولم يرد عليه لا يصير البائع مقصيا عليه حتى تسعده  
دعواه هذا المحدود والارث كالشراء وهو منصوص فى الجامع الكبير وصورتها درى بدرجل ادعى  
امهاله لقاء آخر وادعى انه له ورثته من أميه وأقام البنية وقصى القاضى له عليه ما ثم جاء أحوال المقصى عليه  
وادعى ان هذه الارض كانت لايه مات وتركها لغيره من الاخ المتضى عليه وبه يقضى للاح المدعى  
بصف الدار لان الاخ المقصى عليه لم يبق فى الجواب ملكى لاني ورثته من أبى فلم يصير الاخ الآخر  
حيثما متصيا عليه فتسمع دعواه وكذا الوافر دوا ليد وهو الاخ المقصى عليه انه ورثته من أميه  
بعدما أنكره بعد اقامة البنية ولو أقره ورثته من أميه فتسأل اقامة البنية لا تسعده دعوى الاخ اه  
وذكر قوله المورث اذا صار مقصيا عليه فى محدودات فادعى وارثه ذلك المحدود ان ادعى الارث  
من هذا المورث لا تسعده وان ادعى مطلقا تسعده وان كان على التلب بان كان المورث مدعيا والمقضى  
عليه ادعى ان المورث ادعى المقصى عليه هذا المحدود مطلقا على وارثه لا تسعده ذكره بما مر  
الى الصمري فى دعوى الدين على احدى الورثة وقد أقر المدعى ان الميت لم يترك شيئا للقضاء عليه قضاء  
على الميت اه وحاصله ان القضاء على المشتري قضاء على البائع بالشرط السابق وفى فتح القدير ان القضاء

حقا للملكه وأقام البنية على انه وكفى استيفاء حقوقه والخصومة قتل وقصى بالوكالة ويكون القضاء عليه قضاء على كافة الناس لانه ادعى  
عليه حقا اسب الوكالة فكان اثبات السب عليه اثباتا على الكافة حتى لو حضر آخر وادعى عليه حقا لا يكف اعادة البنية على الوكالة اه

ان انشاء السكاح لم  
ادعاء وأنته يكون قضا  
حق كافة الناس من وقت  
التاريخ ولا تسمع دعوى  
أحد سكاحا من ذلك  
الوقت مانق السكاح  
القصي وقيل الوقت الذي  
أرجحه تقبل وبطل به  
الحكم للأول لانه يصير  
قضاء على الكافة من وقت  
التاريخ لا قبله اه (قوله  
وفيه اختلاف المشايخ الخ)  
ذكر في فتح القدير عن  
فتاوى رشيد الدين اه  
مشي وألا على القول الثاني  
وفي آخر الساب قال الأول  
أظهر وأقرب الى الصواب  
ثم قال وهذا باق  
ماد كره وألا ان يخص  
ملك نعارض الحجة الى  
الزوج فيحصل انه اذا  
ثبت الحق بهما يضي على  
مما جعله الاظهر أن يقضي  
بالاقرار وان سفته اامة  
البيعة عبران القاصي يمكن  
من اعتبار قضاءه بالبيعة  
فبعد تحقق حاجة الخصم  
الى ذلك يعني أن يعتبر  
قضاءه ما يسمع الضرر  
عنه المارح اه وخمسه  
في البر بقوله وتحمل من  
هذا ان عند ثبوت الحق  
بهما يقضي بالاقرار على  
الاظهر الا عند الحاجة  
وبالبيعة وسيد كرم المؤلف  
عبارته تمامها في التتمه آخر  
هذا الفصل (قوله ولا يؤموقف)

ماستحقاق البيع من الملتزمي قضاء على الكل ولا تسمع دعوى أحد من ملكه وعلى الوارث  
قضاء على الوارث بشرطه وعلى المورث قضاء على الوارث بشرطه وعلى أحد الورثة قضاء على باقي  
بشرطه وذكر ملا خسر من باب الاستحقاق والحكم بالحرقة الأصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع  
دعوى الملك من أحد وكذا العلق وفروعه وأما الحكم في الملك المؤرخ فعلى الكافة من التاريخ لا قبله  
يعني اذا مال ويدلك كرامك عدى ملكتك مسدحة أعوام فقال كرامك كستعد بشرط ملكي مند  
ست أعوام واعتني فبرهن عليه ابدع دعوى ريد ثم اذا قال عمر ولسكرامك عدى ملكتك مسدحة  
أعوام وأنت ملكي الآن فبرهن عليه تقبل ويصح الحكم بحرقه ويجعل ملكا للمعروض ويل عليه  
ان قال سبحانه قال في أول البيوع في شرح الزوائد فصار مسائل الباب على قسمين أحدهما عن  
في ملك مطلق وهو غير حرة الأصل والقضاء بقضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعلق في الملك  
المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على كرمك  
فان الكسب الشهيرة حالية عن هذه القاعدة اه ومن فروع التعدي اذا قضى مهادون الاقرار مسئلة  
في الاستحقاق اذا استحق البيع بغيره فرفع المشتري على بائعه ما تشر وما لا قرارا ومن مسائل الاستحقاق  
ما في جامع العوالم لو استحق بالبيعة فطلب نفسه من بائعه فقال المشتري لو وشهدا برور فقال المشتري  
أما شهد بذلك واهما شهدا برور للمشتري أن يرفع نفسه على بائعه مع هذا الاقرار اذا المبيع لم يملك  
ولا يحل عنه المائع ثم قال المارحوع عليه عند الاستحقاق لو أقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن الزاعم  
على الاستحقاق كان له أن يرفع على بائعه اذا الحكم وقع ببيعة لا اقرارا لانه يحتاج الى أن يثبت عليه  
الاستحقاق لم يملكه المارحوع على بائعه وفيه لو برهن المدعي ثم أقر للمدعي عليه الملك يقضي بالاقرار  
لانيمة اذا البينة انما تقبل على المسكر لاهل الفقر وفيه اختلاف المشايخ فقيل يقضي بالاقرار وقيل  
بالبيعة والأول أظهر وأقرب الى الصواب اه وأورد على ان الاقرار قاصر على المرسئتان الأولى  
اذا أراد الروح أن يفسد ما به فافتد بدين لسان ما به معها من السعر الثانية اذا أقر الآخر بدين  
يصح وتصح الحارة ولم تنص الاقرار على الفقر والخواب ان هذا الاقرار وان كان على العريكة  
من ضرورات الاقرار لا ينافي حلق الفقر وهو البينة ثم لم يسمه خلاف حق العير بالضرورة  
ولان المرأة والآس يقدران على الانشاء الاستقراض وهذا قول أبي حنيفة وعدهما لا يصدق المؤخر  
في حق المستأجر ولا ينقص الحارة ولا يصدق المرأة في حق الزوج حتى لا يكون للفقر حسنها  
وملازمها ولا يطلحق الزوج في نقلها كذا ذكره الثاني في شرح الزوائد وذكره ملا في  
حنيفة فقال أصل الساب ان اقرار الانسان على غيره لا يصح وذلك ان يتضمن اقراره بطلان حق الغير  
بحيث ينافي بطلان الاقراره في مسئلة الحارة انما يصح اقراره لانه تصرف في ذمة نفسه ما لم  
الدين ثم تعدى الى حق العير وهو المستأجر وحققا بما يبطل بعد الاقرار بالمبيع والتعدي لا ينافي  
بطلان الاقرار الآخر فلا يكون اقرارا على العير وكذا في مسئلة المرأة اه ومن مسائل افسار  
الاقرار مسئلة في السيرة من الفصل الثالث والعشرين من المتفرقات قبيل الصرف ذكر في الساب  
الاول من شهادات الجامع شهدا على رجل بعق عسدرت لبيعة فوكل المولى أحدهما ببيعة فباعه  
من الشاهد الآخر صح البيع لان قولهما لم يصدق في حق الملك والمعاقدان وان صادقا على فساد  
البيع لكن قولهما ليس بمحجة على غيرهما بعق العبد الاقرار المشتري بغيره ولا يؤموقف  
وبرى المشتري عن الثمن في قياس قولهما ولا يبرأ في قياس قول أبي يوسف ما على ابراء الوكيل بالمبيع  
عن الثمن وضمنه الوكيل عندهما وليس للوكيل حتى احتيما الثمن عند أبي يوسف انما يستوفى

(قوله والماله عالما) أي  
 نتميات المدعى عن مال  
 فادعى المدعى عليه السوة  
 أو الأمانة وبطهر الفرق  
 بما يأتي عن البراءة فريما  
 في القولة الآتية (قوله يصير  
 متناقضا ولا يقبل بيته)  
 أي لأن الانسان لا يصعب  
 مال نفسه الى غيره قال  
 صاحب جامع الفصولين  
 بعدد كرا المسئلة في الفصل  
 ٣٩ أقول يمكن أيضا في  
 هذه انه أصاب مال العبرالي  
 نفسه ولا تناقض حيث  
 فيسمى أن يكون مقسولا  
 (قوله وهذا على الرواية  
 التي ذكرها الخ) سيأتي  
 عن البراءة بما عرفت فريح  
 الثانية وحساره المؤلف  
 وعن البراءة احتيازا لاولي  
 (قوله والتناقض وبيع  
 تصديق الخصم وتكذيب  
 الخا كم) قال في البراءة  
 كمن ادعى انه كفل له عن  
 مديونه نائب فانكر  
 الكفالة فدهن الدائن  
 وحكمه الخا كم وأحسد  
 المكفول له المال ثم ان  
 الكفيل ادعى على المدينون  
 انه كان كميلا مع مأموره  
 وبرهن على ذلك يقبل  
 عنه ما يرجع على المكفول  
 بما كفل لانه صار مكفلا  
 شرعا لقضاء اه

للكفيل عند الوكيل بالبيع اذا أراضى الثمن حتى لم يصح الراء عنه فلو كفل استمهازه وان باع  
 الوكيل العبد من غير صاحبه حار ولا عتق ولا رامة وعادها فيها (قوله) والتناقض مع دعوى الملك  
 لان القاضي لا يتكلم أن يحكم بالكلام المتناقض اذا حشد همالس باولي من الآخر مسقطا وهذا أصل  
 لمرور كثره من كورة في الدعوى ولا بأس براءدة منها من ذلك ما في الظهيرة رحل ادعى  
 على رحل مقدار اموال ما مدي له عليه وأسكره ما مدعى عليه ثم ادعى ان ذلك المقدار عنه من جهة  
 الشركة فانه لا يسمع دعواه لانه متناقض في كلامه ولو كان الامر بالعكس لسمع لامكان التوفيق لان  
 مال الشركة عور أن يكون دينا ملحوظا وليس له يصير مال الشركة ومنه ما ذكره فيها أيضا رحل ادعى  
 على آخره أخوه وادعى عليه العتقة فقال المدعى عليه ليس هو باي ثم مات المدعى وحل أمواله  
 كثيرة فادعى المدعى عليه بطلب ميراثه وقال هو أسي لا فضل ولا يقضي له الميراث لانه متناقض ولو كان  
 مكان دعوى الاخوة دعوى السوة أو الأمانة والمسألة على ما يقبل ذلك منه ويقضي له الميراث ومما  
 ما ذكره فيها ادعى عينا يدا انسان امهال لصلان وكلي بالخصومة فيها ثم ادعى امهاله وأطام البيعة على ذلك  
 يصير متناقضا ولا يقبل بيته ولو ادعى امهاله ثم ادعى بعد ذلك انه لعل وكله بالخصومة فيه وأطام البيعة  
 على ذلك فليست بيته ولا يصير متناقضا اه ومهما كان البراءة بأدعى شراء دار من أبيه فقبل أن يركي  
 شهوده برهن على انه ورثه من أبيه فقبل لوصوح التوفيق لانه يقول في الشراء فملكك بالارث  
 وعلى العكس لا ومهما باهأ أيضا ادعى الصدقة من ممتصة ثم ادعى الشراء منه مدهش و برهن  
 لا يقبل الا اذا وقي كافر ومهما باهأ الوادعى أو الاو فتم لم يسمع لانه لا يسمع كالأدعاء العيرة ثم لم يسمع  
 ولو ادعى امهاله ثم ادعى انها وقف عليه لسمع لصحة الاضافة بالاحصية اشعاعا كالأدعاء له لسمه  
 ثم لم يسمه ومهما باهأ أيضا ادعى انه لعل وكله بالخصومة ثم ادعى انه لعل آخر وكله بالخصومة لا تقبل  
 اذ الوكيل بالخصومة في عين من جهة بدنه لا لابي اضاف الى غيره الا اذا وقي وقال كان لعل  
 الاول وكان وكلي بالخصومة ثم باعه من الثاني ووكلي الثاني أيضا والتشارك يمكن أن يعل عن المجلس  
 ثم باه بعد مدة و برهن على ذلك على ما نص عليه الخصم في الجامع دلالة ان الامكان لا يكتفي  
 ومما الوادعى انه وكيل عن فلان بالخصومة فبسم ثم ادعاه لسمه لا يقبل لان ما هو له لا يصعب الى غيره  
 في الخصومة ولا يحكم له الملك لعدم ما أقر به لغيره ولو برهن أو لملكه لعدم الشهادة به الا اذا وقي  
 وقال كان لعل وكلي بالخصومة ثم اشترته منه و برهن على ذلك الامر الممكن بخلاف ما اذا ادعاه  
 لنفسه ثم ادعى انه وكيل لعدن بالخصومة لعدم الموافقة قال الوكيل بالخصومة قد يصيب الى نفسه  
 يكون المطالبة ومهما باهأ الاحسان الصمري ادعى عند وداد شراء أو ارث ثم ادعاه ملكا مطلقا  
 لا يسمع اذا كانت الدعوى الاولى عند التامى فاما الدائن سكنى عند القاضي فهذا والاول سواء  
 وهذا على الرواية التي ذكرها ان التناقض انما يتحقق اذا كان كلا الدعويين عند القاضي  
 فاما من اشترط أن يكون الثاني عند القاضي كما في تحقق التناقض كون الثاني عند الحاكم  
 وفيها أيضا والتناقض كجميع الدعوى لسمه يتبع الدعوى العيرة والتناقض يرجع تصديق الخصم  
 وتكذيب الخا كم أيضا وهو معنى قولهم المقر اذا صار مكفلا فاشترعا على اقراره وفيها الايداع  
 والاستعارة والاستئجار والاستعباب اقرار بان العيب ليس اليد فلا تسمع دعواه امهاله وطلب سكاح  
 الامتناع من دعوى تملكها وطلب سكاح الحر مناع من دعوى سكاحها اه وذو الاختلاف  
 في ان امكان التوفيق يمكن لرفع التناقض أو التوفيق بالفعل ذكرهما في الخلاصة وفي البراءة معر يالي  
 الخجندى انه اشترط أن التناقض ان كان من المدعى لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكتفي بالامكان وان كان

من المدعى عليه يكتفى بالإمكان لأن الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر صحة الدفع لدى الاستحقاق للمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكتفى بالدفع لدى الاستحقاق ومقال أيضا أن عدد الوضوء لا يكتفى بالإمكان وأن اعمد يكتفى بالإمكان اهـ وسبق لي لم اصر يدان شاء الله تعالى مسائل شتى من كتاب القضاء عند قول المصداق كان ذلك على شئ فقام المدعى بالبراءة وأما روى كتاب الدعوى أن شاء الله تعالى والتناقص في اللغة كفى المصالح التدافع يقال تناقص اسكلامان مدافعا كذا كل واحد نقص الآخر وفي كلامه تناقص اذا كان بعضه يقتضي انطال بعض اهـ وفي الصالح والمناقضة في القول ان يتكلم بما يتناقض معناه اهـ وأما في المطلق فعمل في التسمية من الفصل الثالث في أحكام التصاويحدوا التناقص ما به اختلاف قعيتين بالسلب والاحكام بحيث يقتضي لهاته أن تكون احداها صادقة والاخرى كاذبة فلا يتحقق في المخصوصتين الا بعد اعداد الموضع ويدرج فيه وحدة الشرط والحرارة لكل وعدها اعداد المحمول ويدرج فيه وحدة الزمان والمكان والاصالة والقوة والعمل والمخصوصتين ولا يمنع ذلك من الاختلاف الكمية لصدق الخريئين وكذب الكيئين في كل مادة يكون الموضع فيها أعم ولا يمنع الاختلاف الحقة في الشكل لصدق المكتبين وكذب الضروريتين في مادة الامكان اهـ وتوصيحه في ثمرهما القطب والظاهر ان مراد النقصان بالمسمى اللغوي لا المسمى كمالا يعنى (قوله لا الحرة والسلب والطلاق) لأن مبناها على الخفاء فبعض في التناقص لأن السلب يمتنع على العلوق والطلاق والحرة يبردها الروح والمولى مصرع على المسئلة الاولى ماى المتوسط من بسا الاقرار بالزق ان الامنة اذا اقرت بالزق فصاعده المقر له حار فان ادعى اعتقا بعد البيع وأثبت البينة على عتق من البائع أو على امره من الاصل قلت بينهما استحقاقا ولو باع عبدا ودفعه الى المشتري وقصص عنه وقصصه المشتري وذهب به الى امره والعبد سالك وهو من عصر عن نفسه فهذا امره بالزق لانه انقاد للبيع والتسليم ولا يشتد ذلك شرعا على الزق في ولا يصدق في دعوى الحرية بعد ذلك لانه يسمى في نفس ماله من حوته الا أن تقوم له بينة على ذلك حيث تنبئ والتناقص لا يمنع من ذلك وكذا الورع اهـ ودفعه عنه كان اقراره بالزق بخلاف ما تأخر ثم قال تأخر فالقول قوله لأن الاحارة تصرف في مسافعه لا في عيبه ومسافعه الحر تملك بالاحارة كالعبد فلا يكون اقراره بالزق والاحارة ليست اقرار من الخادم بالزق وهو اقرار من المستأجر بان العبد ليس له حتى لو ادعاه منه ما استأجره لنفسه لا يصدق اهـ وأطلق الحرية فشملا للاصلية والماورصة لعماء حال العلوق فن الولد اعلم صغيرا من دار الى دار ويصرف للمولى بالاعتناق ولهذا قلنا المكاتب اذا أدى بدل الكتابة ثم ادعى بقدوم اعتاقه على الكتابة تقبل ويؤدى بدل الكتابة كذا في البرارية وأما التناقص المعوى في السلب فصورته لو باع عبدا وله عبده وباعه المشتري من آخر ثم ادعاه البائع الاول انه اسره فتسمع دعوته وهو بطل التراءى الاول والثاني لأن السلب يمتنع على العلوق فيصح فيعذر في التناقص ههنا كذا صورته العبي في شرح السكر وظاهره ان السلب في كلام المصنف خاص بالاصول والفروع وأما تناقص ما عداهم فانه يجمع لما قدمناه من أنه اذا أكرأ حوته تسلم طلب الاتفاق عليه هيأته ادعى عبده انه أسره طالما لم يراه لم تسمع ورجوعه الى التناقص في دعوى الملك لكونه لا يصح الدعوى بانه أسره الاداء المدعى حقا ولذا قال في البرارية من العاصر في السلب والارث من كتاب الدعوى ادعى على آخره أسره لانه ان ادعى ان ارثا أو مقلو رهن تقبل ويكون قضاء على العائث يصاحبه لو حصر الاب وأكرأ لا تنقل ولا يحتاج الى اعانة البينة لانه لا يتوصل اليه الاثبات الحق على العائث وان لم يدع ما لا بل ادعى الاخوة المحردة لا تقبل لان هداى الحقيقة اثبات التوبة على أى المدعى عليه ولتحصم فيه هو الاب لا الاخ

لاخرية والسلب والطلاق



وكذا الداعي انه اسه أو ابوه والاب والاب عائب أو ميت لا يصح المبدع مالا فان ادعى مالا  
 فالحكم على الخاصر والعائب جميعا كاسم بخلاف مالاد ادعى على رجل انه ابوه أو اسه أو عني امرأة  
 امه او سته أو ادعت عليه انه زوجها أو ادعى العبد على عر في انه له ولا عتاقه أو ادعى عر في آخر  
 امه مته أو ادعت على رجل انها امته أو كان الدعوى في ولاه المولاة أو مكره المدعى عليه فعره  
 المدعى على ما قال تقبل ادعى به حقا أو لا بخلاف دعوى الاحوة لا مدعى العبد الا ترى اهلوا قرانه  
 ابوه أو اسه أو روحه أو وزه سته صبح أو ماله أخوه لا لكونه حل السب على العبد وتعممه فيها ولو قال هذا  
 الولد ليس بي ثم نلعا ثم قال يصدق طعنا العاقل فادفع ما قال هذه الدار ليست لي ثم ادعاها  
 كاسم كذا فبها يصادى جامع الفصولين قال ليست وارثا ثم ادعى انه وارثه وبني الخصة تسمع لان الناقص  
 في النسب معفو عنه اه وعلى هذا أقنيت فيمن أقر أنه ليس اس فليس ثم ادعى انه اس انها تسمع  
 وأما الطلاق وصورة العيب عاذا احتلت من زوجها ثم أقنيت بانه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع فانه  
 تقبل بينها ولها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متساقطة لاستبدل الروح بايقاع الثلاث عليها من غير  
 أن يكون لها علم بذلك وفي البراءة ادعت الطلاق فانكر ثم مات لاعتك مطالبة المرات اه وليس  
 المراد حصر ما به فيه الناقص بل المراد ان ما كان متبعا على الخفاء فانه يبي فيه الناقص من ذلك  
 ما في الظاهر بانه اشترى دار الاسه الصبر من بعده وأشهد على ذلك شهودا كبرالا ولم يعلم عاصم  
 الاب ثم ان الاب باع الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الاس استأجر الدار من المشتري ثم علم عاصم  
 الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان أتي اشترى هذه الدار من من نفسه في صغرى وهي ملكي  
 وأقام على ذلك يسه وقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك متساقص في هذه الدعوى لان  
 استأجرك هذه الدار مني اعتراف منك ان الدار ليست بك فادعواك الدار بعد ذلك يكون منك  
 متساقصا قال الصحيح ان هذا لا يصلح دفعه لدعوى المدعى وان كان هذا ساقصا لان هذا الناقص  
 لا يمنع صحة الدعوى لمخايف من الخفاء فان الاب يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير لنفسه والاس لاعلم له  
 بذلك اه وفي البراءة يعرف بالي الصغرى اشترى ثوبا في مدبل ثم عرف انه لم يعرفه قال تقبل وفي الدخيرة  
 قيل لا يقبل في المسائل كلها وفي العيون قسم بلدة واشترى أو استأجر دارا ثم ادعاها قائلة انها دار أبيه  
 مات وتركها ميراثا وكان لم يعرفها وقت الاستيلاء لا تقبل قال والمولى أصح وفي المسألة انما انفتحت  
 التركة ثم ادعى أحد ههنا انه كنى جعل له هذا الشيء المبيع من الذي كان داخل تحت القسمته ان قال  
 انه كان في صغرى تقبل وان تطلت الادكر الوارث تولى ولا بد وفيه أو تولى وصاية تركته بعد تبيين كونهما  
 تركته أو قسم تركته بين ورثه ثم ادعاها لنفسه لا تسمع استغنى حاربه في نقاب ثم ادعاها ورثه لم يعلم بها  
 لا يقبل ولو اشترى ثوبا في مدبل ثم ادعى انه لا يقبل قال محمد بن الطبري الى ذلك الشيء ان كان مما يمكن  
 أن يعرف وقت المسامحة كالخارية القائمة للتمتعة بين يديه لا تقبل الادا صدق المدعى عليه في عدم  
 معرفته ابها وتقيل وان كان عمالا يعرف كسب في مدبل أو حاربه قاعدة على رأسها اعطاه لا يرى  
 مهاشيا يقبل ولا جسر هذا اختلاف أقوال العلماء في القول وعدمه في المسائل اه وفيها أيضا  
 استأجر دابة من آخر ثم ادعى انها كانت له اشتراها له أو في صغره ورثه تقبل لان الناقص يعني فيما  
 يجري فيه الخفاء من الاب يسترد ما كثره للاس ومن الابن اه وعلى يمين فيه الناقص ما في البراءة  
 ادعى المالك على العاصم قيمة العين هلا كها ثم ادعى انها مائة ورثه تقبل لانه موضع الخفاء اه  
 ثم اعلم ان الناقص الذي لا تسمع دعوته ادقول تركته أحد الكلامين فانه يقبل منه قال في البراءة  
 معر يالى الدخيرة ادعاها مثلثة ادفعه للمدعى عليه انك كسب ادعيت قبل هذا مقيدا ورثه عليه

(قوله اعلم ان الناقص)  
 (الح) قال في التبر وفي هذا  
 الاستخراج تأمل فتدبره  
 اه لان ادعاء المطلق  
 لا ينافى دعوى المقيد  
 أولا فتأمل وانظر ما ذكره  
 عن الرضى في متفرقات  
 القضاء عند قوله ادعى دارا  
 في بدر رجل لكن ذكر  
 هناك عن البراءة ادعى  
 عليه ملكا مطلقا ثم ادعى  
 عليه عند ذلك الخاكم  
 سب يقبل ويسمع رهانه  
 بخلاف العكس الآن  
 يقول العاكس أراد  
 المطلق الثاني المقيد الاول  
 لسكون المطلق أر بدمن  
 المقيد وعليه الفتوى

فقال المذمى ادعيته الآن بذلك السب وترك المطلق يقبل ويطلق المدعى اه وهو ما مر بالي الخ  
 ادعى على آخره عدداً حكماً الشراء أو الأثر ثم ادعاه عدداً حكماً ملكاً مطلقاً ان ادعى الشراء  
 من معروف لا يقبل وان كان ادعاه من رجل مجهول أو قال من رجل ثم المطلق عدداً حكماً يقبل ذلك  
 المسئلة أنه لا يشترط في التناقص كون المتدعيين في مجلس الحكم بل يكفي ان يكون الثاني في مجلس  
 الحكم اه (قوله مبيعة ولدت فاستحققت يمينه يتبعها ولدها وان أقر بها الرجل لا) أي لا يتبعها  
 ولدها مريم على التبعة الاولى وهي التعدى وعدمه والمراد ما رواه من غير مولاها وفي الكافي  
 ولدت لاسمى لدها ثم قيل بدل الولد في القصة بالأم لأنه تسع لها فيكتفى بها وقيل بشرط القضاء  
 بالولد وهو الأصح وفي النهاية استعمالاً ليقبها الولد في الأقرار أدل بده المقر له أماداً ادعاه كانه لأن  
 الظاهر أنه لا دعوياً لولد بل ولد بالرواية للبيع كلها على المصداق ولم يندكر المصداق في تنقيح  
 البيع اذ ظهر الاستحقاق وفيه أقوال قيل يقضى للمستحق وقيل معن القضاء والصحيح أنه  
 لا يفسح مالم يرجع المشتري على بائعه فالمتمن حتى لو أجاز المستحق بعد ما قصي له أو بعد ما قصي  
 قبل أن يرجع المشتري على بائعه يصح وقال شمس الأئمة الخوافي في الصحيح من مذهبه أنها ما  
 أن القضاء المستحق لا يكون فسد البائعات مالم يرجع كل على بائعه بالقضاء وفي طاهر الروايات  
 لا يفسح مالم يفسح وهو الأصح اه وتعمده في فتح المصير وفي العارضة من فصل الاستحقاق  
 واستحقاق الخارفة بعد موت الولد لا توجه على المشتري شيئاً كروايد المصوب اه وفيها من  
 السافس رهن على حارفة بائعه قصي لهها ولدها في يد المذمى عليه لم يعلم به الحاكم فبرهن المذمى  
 أنه ولدها بقصي به أيضاً فان رجح شهود الأم بعد ذلك يصمتون بقيمة الأم والولد لأن القضاء بالولد  
 له بواسطة شهود الأم فاهم لو رجحوا بعد القضاء مالم قبل الحكم بالولد أو أوردوا عن الأصنام  
 أو فسقوا الحكم بالولد إلا أن يشهدوا به ملك المذمى ولدت على ملكه جارية شديدة على رجل في يده  
 حارفة بائعه المذمى ثم عاوا أو ما رواه طاوله في يد المذمى عليه يدعيه المذمى عليه أيضاً أنه  
 ورهن المذمى عليه على ذلك لا يفتى الحاكم إلى كلام المذمى عليه ورهانه ويقضى بالولد للمذمى  
 فان حصر الشهود وقالوا الولد كان للمذمى عليه يقضى بصاحب قيمة الولد على الشهود كما هم رجحوا  
 فان كان الشهود حصوا وأسلمهم عن الولد فان قالوا أنه للمذمى عليه ولا يدرى لمن الولد يقضى بالأم للمذمى  
 ولا يقضى بالولد فيه أي بدماء كرواها اه (قوله وان قال عدل شراستري فان عدل شراستري هذا  
 هو ح فان كان البائع حاصراً أو عائناً مبيعة معروفة فلائحة على العمد) تصرح على أن التناقص  
 في دعوى الحرية معنوعة فان هذا الشخص أقر أو لا العبودية ثم ظهر بعد ذلك أنه حر بدعواه فكان  
 متافصاً لكونه معنوعة في دعوى الحرية فتقبل الشهادة وحيداً فلا بد من وصع على أنه لا يشترط  
 الدعوى في الحرية العارضة بل العارضة والأصلية سواء في أنه لا بد من دعوى العمد على حصة وهو  
 قول الجمهور وهو الصحيح لا يحتاج العمد ولا يعمه التناقص كما ذكرنا بما لم يلزم العمد في هاتين  
 الدوريتين شيئاً لا يمكن الرجوع على البائع التناقص (قوله والأوجه المشتري على العمد والعمد على  
 البائع) أي وان كان البائع عائناً مبيعة معروفة لم يدرى من المشتري يرجع على من قال له اشترى  
 فامعده ماعده إلى البائع من المتمن ثم يرجع على من باعه مالم يرجع المشتري به عليه ان قدر البائع يرجع  
 به على من باعه مع أنه لم يأمره بالصالحين عنه لأنه أدى دية وهو مضطر في أدائه بخلاف من أدى  
 عن آخر دية أو حقه عليه سبباً مرده وليس مضطراً فيه فانه لا يرجع به وإنما قيدنا بقيد أنه لا لو قال  
 أنا عرفت البيع ولم يأمره بشراسته أو قال اشترى ولم يسل ماعده لا رجوع عليه شيئاً كذا في فتح القدر

قال في البر والارحة عددي  
 اشتراطهما عدداً حكماً  
 اد من شرائط الدعوى  
 كونه الدية كإسقاطي والله  
 تعالى الوهي اه ودكر  
 المؤلف في متفرقات القضاء  
 من هذا الكتاب اعلم اسم  
 استماعي في استراط كون  
 الكلامين عند القاضي  
 عنهم من شرطه ومهم من  
 شرط كون الثاني عند  
 القاضي فتدكر الأولين  
 في السرارية ولم يرجح  
 مبيعة ولدت فاستحققت  
 يمينه يتبعها ولدها وان  
 أقر بها الرجل لا وان ولد  
 لمشتري اشترى في عد  
 فاشترى هذه وهو ح فان كان  
 البائع حاصراً أو عائناً مبيعة  
 معروفة فلائحة على العمد  
 والارحة المشتري على  
 العمد والعمد على البائع  
 وينبغي رجح الثاني اه  
 ورساني تمام الكلام  
 هناك (قوله وفي طاهر  
 الروايات لا يفسح مالم  
 يفسح) قال في الفتح  
 ومعنى هذا ان يتراضيا  
 على الفسخ لانه ذكر فيه  
 أيضاً اذا استحق المشتري  
 فارد المشتري بدس البيع  
 من عسر قضاء ولا رضاء  
 البائع ليس لذلك (قوله  
 شديدة على رجل في يده  
 حارفة الخ) قال في البر

هذا يبين ان القضاء بالولد محله ما اذا سأل ما اذا يسأله المذمى عليه وقالوا لا يدرى لا يقضى به

ون المتأينة من فعل الاستعانة أو ما يحال عليه بطرقة (قوله خلاف الرهن) أي لو قال أرهنى فأنا عبد  
 وها هو المبرمج عليه انتهى في الأحوال كلها وهو ظاهر الرواية عنهم وعن أبي يوسف أنه لا يرجع في  
 البيع والرهن لأن الرجوع للمعاوضة وهي المباشرة أو الكفالة ولم يوجد أحد من المحدثين مجرد الاحتار  
 كأداملر كما قال ذلك أبي جسي وكما قال أرهنى وأنا عبد ولم أأن المشتري شرع في الشراء معتد على  
 أمره وأمره فكان معروفاً من جهة والمرير في المعاوضات التي تقتضي سلامة العوض يجعل سماً  
 للضمان دفعاً للمر بغير الامكان فكان شعيرة مناسا لذلك الخن له عند تفرج رجوعه على النافع  
 كما لو ادأ قال لاهل السوق يا عبدى فاني قد أدت له ففعلوا ثم ظهر أنه مستحق فاهم يرجعون على  
 المولى بقيمة العبد ويحول المولى بذلك مناسا لذلك ما داب عليه ففعلوا للأمر عن الناس بخلاف الرهن  
 فإنه ليس بعقد معاوضة بل عقد وثيقة للأمانة ولا يجعل الأمر به ماساً لأنه ليس به برأى عقد  
 معاوضة كما لو قال لاسأل عن أمن الطريق فأسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكته فهو ماله لم يصمن  
 وكذا لو قال لكل هذا الطعام فإنه ليس بمعصوم فأكله خات عبر أنه يستحق العقوبة عند الله تعالى  
 وبخلاف الأجنبي لأنه لا يعايد بقوله لعدم إعجاده على قوله ولا يستحق له الرجوع وفي الهابيعر إلى  
 شرح الخاضع الصغير لقاضيهما وهذه المسئلة دليل على أن العددا كمثل ثمن ماله عن النافع تحت  
 الكفالة وفي الغاية المبرور يرجع بأحد أمرين إما بقصد المعاوضة أو بقصد يكون للدفع كالدوية  
 والأحار فاداهما كنت الدوية أو أوالعنى المستأجرة ثم جاء رجل واستحق العين وصود المودع والمستأجر  
 فان المودع والمستأجر يرجع على الدافع بمصمن وكذا كل من كان معهما من الأمانة والمهنة  
 لا يرجع على الدافع بمصمن أنه لا يملك في الاستحقاق أقر المشتري بأن المبيع ملك فلان وصده  
 أو أعاده فلا يوصده هو أو أذكر مذهب فسلكت ليس له رجوع على النافع خلاف الوكيل بالمبيع  
 إذا رد عليه يعيب مذهب فسلكت بلزم الموكل لأن السكول من المظهر كالقيمة وهو مصدر في السكول  
 أقام يعلم عيبه ولا ملامته ولو برهن للمشتري على أنه ملك فلا لا يقبل لسايقه بخلاف مالو رهن  
 على إقرار النافع لصدقه وبخلاف مالو رهن على إمسارة الأصل وهي تدعى ذلك أو أها ملك فلا  
 وهو أعتقها أو رها أو أشتولها قد شراها حيث يقبل ويرجع الثمن على النافع لأن التساوي في  
 دعوى الخربة وفروعه لا يمنع صحة الدعوى ولو باع عقارا ثم رهنه أو وقف لا يقبل لأن مجرد الوقف  
 لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق ولو رهنه أو وقف محكوم بلومه قبل ولو رهنه أو وقف حتى يد المشتري أها  
 معقده فلان أو مدبرته أو أم ولد يرد يرجع الكل إلا أن كان قبل فلا ولو أشتري شيئاً ولم يقصده حتى ادعى  
 آخره له لا يسمع دعواه حتى يحضر الدافع والمشتري لأن الملك للمشتري واليد للنافع والمهدي بدعها  
 فشرط القضاء عليها محصورهما ولو قصه لم يحضرهما ثم رهن النافع أو المشتري على أن المستحق  
 بأعها من النافع ثم هو باعها من المشتري قبل دلم البيع لأنه يقرر القضاء الأول ولا يقصده ولو فسح  
 القاضى البيع لطلب المشتري ثم رهن النافع أن المستحق بأعها لم يأخذها ونق له ولا يعود البيع  
 المقصود ولو قصه للمستحق بعد أن أدته ثم رهن النافع على بيع المستحق منه بعد الصبح متى الامة  
 للنافع عند أي حقيقة وليس لأن يلزمه المشتري لمعوز القضاء المسح طاهر أو طاعنه ولو استعفت  
 من يدمشرو رهن الذي قبله على بيع المستحق من نافع ماله قبل لا يصح ولو رهن النافع الأول  
 أن المستحق أمره ببيع ذلك الثمن في يده قبل ولو استلكت أو رده لا يقبل ولو أقر بعد الاستحقاق  
 بالاستحقاق ومع ذلك أقام المستحق البينة وأثبت عليه الاستحقاق بالبيعة كان له أن يرجع على ماله  
 لأن القضاء وقع بالبيعة لا لأقراره لا يحتاج إلى أن يثبت به اليك الرجوع على ماله وذكره رشيد الدين

### خلاف الرهن

(قوله وهذه المسئلة دليل  
 على أن العبد إذا كفل  
 ثمن نفسه الخ) قال في الشهر  
 فان أربدا العبد الذي ظهر  
 أنه حر ولا شك في صحة  
 الكفالة حتى لو قال اشتري  
 فأنا عبد وقد صممت لك  
 الثمن فظهر أنه حر كان  
 للمشتري الرجوع عليه  
 بالثمن ولو كان النافع حاضراً  
 وإن أربده الذي يظهر  
 حر به وقد استحق من  
 يد المشتري وصياً في إهاعا  
 يطلب بالكفالة بعد  
 العتق ولا كلام في الصحة

أن المذمى لو أدام بيعته على دعواه ثم أقر المذمى عليه الملك فالعاصي ينصى الأقران لا البينة لأنها أعم  
على المسكر لا للقرود كرقى موضع آخر احتلاف الشايخ قال ولا طهر والأقرب إلى الصواب أنه  
يقضى بالذوق وهو ما قص ماد كره في الاستحقاق الآن يحصن تلك تعارض الحاجة إلى الرجوع  
وقد العاصي إلى العاصم ما حدى الخمين بغيرها ولو رد البائع الممنوع بعد القضاء ثم ظهر فساد القضاء وانص  
للمشتري أن يرد المشتري من البائع ثبوت التقابل ولو لم يردا ولكن انشأ قصي للمستحق ورجع  
البيع ثم ظهر فساد القضاء يظهر فساد المبيع ولو أجاز البائع أن يأمن عليه الزد بالاستحقاق فأراد  
للمشتري من صان الاستحقاق فلا يرجع فالممنوع أن طهر الاستحقاق فظهر كمال الرجوع ولا يعمل  
ما هاله لأن الإقرار لا يصح تعليقه بالشرط قالوا والحق فيه أن يقر المشتري أن ياتي قبل أن يبيعه  
اشرائه فإذا أقر على هذا الوجه لا يرجع بعد الاستحقاق لأنه لو رجع على مانعه فهو أيضا يرجع عليه  
ما قرره ما به من كذا فتح القدر فتممه وفي جامع الفصولين المشتري إذا ركن شهو والمستحق  
قال أبو يوسف أسأل عن الشاهدين فإن عدل لا يرجع المشتري فالممنوع على مانعه ولا يقتصر على الشهود  
عليه ولا يرجع عنه كالأقرار ثم لو ادعى المشتري استحقاق المبيع على مانعه لا يرجع عنه فلا بد أن  
يسر الاستحقاق ويبين منه ولو بيمينه فأكثر مانعه البيع فمره عليه يقبل ورجع منه وقيل  
يشترط حصره بالمبيع لبيع البينة وقيل لا وبه أفتى (ط) بل لو ذكره العقد وضمنه وقدره  
كبي ثراه عالماته ليس لمانعه ثم استحق ورجع منه والمستحق عليه تخليف المستحق إن شاء الله  
ولا وجه ولا تصدق به ولا شرح عن ملكه بوجه من الوجوه ولو شترى أرضا فبي أو رجع أو عرس  
فاستحق بوجه المشتري منه على مانعه وسلم له ما ورع وشتره إليه فبرجع بيمينها بيمينها ثم أبيع  
سليمها إليه فلو بي المشتري ما قيمته عشرة آلاف مثلاً وسكن فيه ما حتى سلمى الساء وتغير وأهدم  
لهمه ثم استحق بوجه على مانعه بقيمة الساء يوم تسليمه ولا ينظر إلى ما كان أنفق وأما يرجع بيمينه  
ما عكس قصه وتسليمه إلى المانع حتى لا يرجع بقيمة حصن وطبخ ولو كان البائع عائناً والمستحق أخذاً  
للمشتري مهدم ما لله فقال المشتري عرفى مانته وهو عائب قال أبو حنيفة لا يلتفت إلى قول المشتري  
في يوم مهدم ويدفع الدار إلى المستحق ولو حصر البائع بعد هدمه لا يرجع المشتري على البائع بقيمة  
سائه وأما يرجع عليه لو كان الساء قائماً فسلمه إليه فهدم وأحد المقص وأما لو هدمه فلا شيء على البائع  
وهذا اختلاف ما عرى سحر وحصن على البائع قيمة الشجر ما تبنى الاستحقاق والمشتري الرجوع  
على وكيل البائع بقيمة الساء قائماً بقيمة الولد للبرور وإن عرف المشتري أن الدار لعرب البائع ولم يدع  
البائع وكاله فبي فاستحق لم يكن معروفاً ولو ادعى المشتري أن الساء له وقال البائع في فائق للمانع  
وأدارع المشتري على مانعه فمن قيمة الساء قال أبو حنيفة لا يرجع البائع على مانعه إلا بيمينه وعدهما  
برجع بهما اه ونعمانه فيه وفي الرابطة من الاستحقاق ظهرت المشتراة ومات البائع لأحد  
وارث وتركه ومات البائع قائم نصالحا كره عن البائع الثاني وصيا فبرجع المشتري عليه وهو محاصم  
البائع الأول اه (قوله ومن ادعى حقاً دار) أي محمولاً (فصول على مانته فاستحق نصها  
لا يرجع شيء) لحوار أن يكون دعواه فيما بقي وإن قل بما دام في يده شيء لم يرجع فيه فاستحقاق  
نصها إلا والمستحق كالأرجح مما دفع للتيقن ما به أجمع وصالحاً لا يملكه يرد ودول وضع المستأجر على  
شيئين أحدهما أن الصلح عن المحمول جائز لأنه لا يبيعه إلى المارعة الثاني أن صحة الصلح لا توقف على  
صحة الدعوى لصحة هدايتها ما حتى لو رهن لم يقبل إلا إذا ادعى إقرار المذمى عليه به قبل المحمول لأنه  
لو ادعى فقد راعى ما لم يكن معها لم يرجع مادام في يده ذلك المقدار وإن بقي أقل من مرجع حساب ما استحق

ومن ادعى حقاً دار  
فصول على مانته فاستحق  
نصها لا يرجع شيء

وفي جامع الفصولين شره وبني فاستحق نصفه ورد المشتري ما بقي على الباقي وله أن يرجع على بائعه ثمنه  
ونصف قيمة الباء لأنه مبرور في الصف ولو استحق نصفه المبيع ولو كان الباء في ذلك الصف صامته  
رجع قيمة الباء أو بائع ولو كان الباء في الصف الذي لم يستحق له أن رد الباء ولا يرجع شيء من قيمة  
الباء ولو اشترى بصفه مشاعاً فاستحق نصفه قبل القسمة فالمبيع نصفه الباقي ولو استحق نصف القسمة  
فالمبيع نصف الباقي وهو الربيع مسئلة فهمهم عن اشتري أرضاً فيها أشجار حتى دخلت فادكر  
فاستحق الأشجار هل طاحصة من الثمن قال لا كما في ثوبق وقفة وردد جمار فان ما بدخل ثمنها  
لاحقة له من الثمن إلى آخره ومضى في بعض النسخ كما شرح عليه العيني

فصل في بيع الفصولي **ب** ولم تكن ثمة عند الرابح فتركه وهو نسبة إلى الفصول جمع الفصل أي  
الزيادة وفي المذهب وقد علمت حكمه على ما لا يخبر به حتى قيل  
فصول في فصل وسن لا سنا \* وطول بلا طول وعرض لا عرض

ثم قيل لمن يشتغل بالأنه بصفه فصولي وهو في اصطلاح الفقهاء من ليس بوكيل ويقتض العاد سداً له  
وقيل الفصولي من يتصرف في حق الغير بلا إذن شرعي كالاجابي بروح أو ببيع ولم يرد في الدسنة إلى  
الواحد وإن كان هو القياس لأنه صار بالمعنة كالمعنى فصار كالاجابي في الأعراف كذا  
في النهاية وفي فتح القدير على الاشتغال بما لا يعنيه وما لا دلالة فيه بقول بعض الجمهور إن بائع  
بالمرور فصولي يحنى عليه الكمر اه (قوله ومن باع ملك غيره فلامالك أن يفسحه ويغيره وإن  
بقي العاقدان والمعتود عليه وله ولو عرصا) يعني أنه صحيح موقوف على الإحارة فاشترط الأربعة  
وعند الشافعي لا يبعد لأنه لم يصد عن ولاية شرعية فيلزم لها اثبت المالك أو ما دس المالك وقد فقدنا  
ولا إقناعاً إلا بقدره الشرعية ولذا لا تصرف في ملك وقد صد من أهله العاقل البايع في محله وهو المال  
المقوم ووجب القول بأنه مقاداة لا ضرورية مع تغييره بل فيه معه حيث يكن مؤبده طلب المشتري  
وحقوق العقد فها لا ترجع إلى المالك وفيه مع العاقد فصولي كلامه عن اللاماء وفيه مع المشتري لانه  
أقسم عليه طامعاً ولو لا البيع لما أقدم فثبت القدرة الشرعية تحصيلاً لهذه الوجوه كيف وإن الأدس  
ثابت دلالة لأن العاقل يأذن في التصرف البايع واستندل بمحاسن كتمه بحديث عروة البايع أن  
الذي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً ليشتري به أمة فاشتري شاباً فباع أحداً من بني بني راء  
بالنساء والدينار إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأحسره بذلك فقال عليه السلام بارك الله فيك في صفقتك  
ورواه الترمذي عن عروة وصححه في حرام كبايع في النهاية وأما شرط قيام المبيع ولتغيره فليس لأن  
الإحارة تصرف في العقد فلا بد من قيامه وذلك بقيامها كفي لا إنشاء وإن كان الثمن عرساً أي بما  
يتعين بالتعيين فلا بد من قيامه أيضاً لكونه مبيعاً وأما اشتراط قيام المعتود له وهو المالك لأن العقد  
توقف على إحارته فلا يبعد إحارته غيره ولو مات المالك لم يفسد إحارته الوارث بخلاف القسمة الموقوفة  
فإنها بعد إحارته الوارث عند الثاني كذا في الرزبة ولو لم يعلم حال المبيع وقت الإجارة من بقاء وعدمه

حاز البيع في قول أبي يوسف وأما وهو قول محمد لأن الأصل تناؤده ثم يرجع وقال لا يصح ما لم يعلم قيامه  
عنده لأن الشك دفع في شرط الإجارة ولا يثبت مع الشك وقيد بالبيع لأن السكاح الموقوف لا يطل  
عزت الداود ولو تزوجت أمة بعد راد من مولاها ثم مات المولى فانه يبعد بإجارة الوارث إذا لم يحل له وطؤها  
وإذا أجاز المالك البيع وكان الثمن قد صار علوكه أمانة في يد الفصولي غير أنه لو كسب لأن الإحارة  
اللاحقة كآكله السائمة ولو لم يجر المالك وهلك الثمن في يد الفصولي احتلف للشافعي ورجوع  
المشتري عليه بمثله والإصح أن المشتري إن علم أنه فصولي وقت الاداء لارجوع له والارجع عليه

فصل في بيع الفصولي **ب**  
ومن باع ملك غيره فلامالك  
أن يفسحه ويغيره وإن بقي  
العاقدان والمعتود عليه  
وله ولو عرصا

فصل في بيع الفصولي **ب**  
(قوله ثم رجع) أي أبو  
يوسف (قوله فانه يفسد  
إحارة الوارث إذا لم يحل له  
وطؤها) أي إن كان  
الوارث من الميت وقد  
وطئ أبوه أو كانت أخته  
رصاصاً أو ورثها جاعة قد  
أحاروا كلهم ولو بعهم لم  
يجز أملاكهم ورثهم من تحل له  
يطلق السكاح الموقوف  
كبايع في باب سكاح العبد  
لانه يفسد محل ثبات على  
موقوف

(قوله وصرح الشارح بأنه أمانة في يده) قل في منع العار لكن ما صححه في السبب اعتمدته شيخنا سيحاح عبد البر في شرحه للمعلم وهو الماني  
 (قوله وإحارة المالك إحارة لا عقد) أي إحارة أن يقدر المانع مانعاً عما للمالك العقد لا إحارة عقد لأن العقد لازم على المصولي  
 هداية (قوله ولا يشترط قيام المبيع في مثله الخ) قل الرمي هذه المسئلة خرجت عن أن تكون من مسائل المصولي بل هي بيع المالك  
 لأنه ما كان استند المالك وعده المبيع (١٤٨) من جهة كبيع الدابة إذا صدمه المالك كما هو ظاهر والمسئلة المذكورة

كذلك في القبة وصرح الشارح بأنه أمانة في يده فلا ضمان عليه إذا هلك سواء هلك قبل الإحارة  
 أو بعد لها وإن كان الثمن عرضاً كان مملوكاً للمصولي وإحارة المالك إحارة تنفذ لإحارة عقد لأنه لما  
 كان العرض متعباً كان شراء من وجهه والراء لا يتوقف بل يعتمد على المشران وحده ساداً فيكون  
 ملكاً له وإحارة المالك لا ينتقل إليه بل تأثير إحارته في التنفيذ يتم بحسب على المصولي مثل المبيع  
 إن كان مثلياً والأقيمتان أن كل قيمياً لأنه لما صار للعلل صار مشرباً بالبيع عمل الغير مستقرراً  
 في ضمن الشراء ويجب عليه ردّه كقوله قصي دسه بمال الغير واستقرض غير المثلثي جازماً وإن لم يشو  
 قصداً لا يرى أن الرجل إذا روج امرأة على عبد الغير صح وعقبه عليه ولا يشترط قيام المبيع  
 في مسئلة من مسائل المصولي المذكورة في الخلاصة من القطة قال الملقط إذا باع اللقطة بغير أمر القاصي  
 ثم جاء صاحبها بعد ما هلك العبد من أن ساء ضمن السالغ وبعد ذلك بعد البيع من جهة السالغ في ظاهر  
 الرواية وبها أحاطت المناهج اهـ وهكذا قالوا في الملقطة إذا صدق فهل سكت العبد فأحار المالك بعد  
 الإهلاك بحث وقيد المالك في قوله فلما هلك أن يحسبه أحراره لأن المصولي فسحه فقط حتى لو أحراره  
 المالك لا يمدد له والعقد الموقوف وإنما كان له ذلك ليدفع الحقوق عن نفسه فإنه بعد الإحارة نصر  
 كولو كبل فترجع حقوق العقد إليه ويطلب بالمسلم وبخاصة المبيع وفي ذلك صريح من فقهه ومنه  
 بهه قبل تنويه وفي البراريه ولشترى فسح البيع قبل الإحارة تحريراً من لزوم العقد بخلاف المصولي  
 في السكاح ليس لأن يصح القول ولا بالعمل لأنه مبرر محض فلا إحارة ينتقل العترة إلى المالك  
 فتصير الحقوق موطنة له لا للمصولي وفي البراريه أن المصولي في السكاح يملك فسحه بالعمل بأن روح  
 مصولي وحلأ امرأة أو رضاه وقبل إحارته روحه ما احتيا فان ذلك يكون فسحاً للسكاح الأول وفي  
 فتاوى قاصيحيان لا يبيكون فسحاً ويتوقف الثاني أيضاً ثم الإحارة لبيع المصولي تكون بالعمل  
 وبالمول قبل الأول تسلم المبيع إحارة وكذا أحده الثمن ومن الثاني طلب الثمن وقوله أحسن  
 أو وقتاً وأصفت نفس إحارة وكذا كعيتي مؤنة البيع وأحسن خرائك الله حيدراً وفي المتنق لوقال  
 شمس ما صنعت كان إحارة كقصص الثمن ولو هلك المالك الثمن أو نصدق به على المشتري كان إحارة  
 أن كان المبيع قائماً والكوت بعد العلم لا يكون إحارة ولو قال المالك أنا راس ما دمت كما كان  
 إحارة الأول ولو قال امسكها ما دمت حياً لأن الامساك لا يدل على الرضا وفي فروع الكرايس  
 أسأت إحارة ولو قال لا أحب أن يكون رد البيع محلاً للمستأجر إذا هل لأحبر بيع آخر ثم أجار مزارع  
 وفي نوادر هشام ولو قال أشرت أن باع جماعة قدرهم يجوز أن باع ما أكثر وأن باع أقل لا يجوز ولو باع  
 بألف دينار لا يجوز وإنما يطر إلى النوع الذي وصفه كذا في البراريه وفيها وإذا أجار المالك بيع  
 المصولي صار المصولي كالوكيل حتى صح حظه عن الثمن علم المالك بالثمن أول يعلم وأجاب  
 صاحب الهداية أنه إذا علم بالخط بعد الإحارة فله الخيار أن يشره في أو أن شاء فسح اهـ وأشار  
 للمصنف اشتراط قيام المبيع أي باسمه وحاله إلى أنه لو أحراره بعد صنع الثوب المشتري فله لا يجوز

في غالب كتب المذهب  
 كالبرارية وغيرها ولت  
 تعالى أعلم ثم رأيت صاحب  
 البريكام عمل ما تسكته  
 اهـ وعارة الهر وليس  
 هدام إحارة بيع المصولي  
 في شيء بل اعتمد به  
 لسوت المالك لمانع بأداء  
 الصان ضرورة فلا استثناء  
 حينئذ تندره (قوله وفي  
 البراريه ولشترى فسح  
 البيع قبل الإحارة الخ) أن  
 قلت بأنه ما أتى في الماني  
 من أن المشتري إذا روج  
 على امرأة السالغ أو روج  
 المصديه لم يأمره المبيع  
 وأراد رد البيع لم يملك  
 لأنما يبيعهما لأن ما ساقى  
 مبرورين فيما إذا احتلف  
 السالغ والمشتري فادعى  
 المشتري أن البيع عبير  
 أمر صاحبه وخمد السالغ  
 ذلك فيعمل ما في البراريه  
 على ما إذا نصدق على البيع  
 بغير أمر المالك فأحلف  
 الموصوع فافهم حاشية أي  
 السبود (قوله وكذا أحده  
 الثمن) قال الرمي لم أرى  
 كلامهم حكم ما إذا قض

بعض الثمن هل يكون إحارة أم لا ويبنى أن يكون إحارة لدلالة على الرضا وتنصر بمحكم في سكاح  
 المصولي بأن قص بعض المبر يكون إحارة ولأن الظاهر أن الألف واللام في الثمن لإفادة الجنس لمحرره البري اهـ (قوله وأما  
 المؤلف ما شرط قيام المبيع إلى قوله لو أحراره بعد صنع الثوب المشتري فله لا يجوز) كذا في البراريه وفي مسح العار ما خالفت  
 فإنه قال والمراد بكون المبيع قائماً أن لا يكون متعباً بحيث يعد شيئاً آخر فإنه لو باع ثوب عبير بغير أمره وصعبه المشتري فأجار رجب

• الثوب البيع حاز ولو قلعه وخطه ثم أجاز البيع لا يجوز لأنه صار شياً آخر اهـ والمسئلة بهذا اللفظ دون التنازل في التنازليه  
 عن فتاوى أبي الميث (قوله والصحيح أنه إذا أصيب العقد في أحد الكلامين إلى فلا يتوقف (قوله) طاهره بتوقف وإن أضيف  
 الكلام الآخر إلى المصولى وبأنى قربان أصح الروايتين في هذه الصورة اهـ (١٤٩) معال (قوله) وفي فروق الكرايسى  
 شراء المصولى على أربعة

ولو دلت الامة ثم أجاز المالك البيع يكون الولي مع الامة لا يشتري ولو أهدم المار ثم أجاز المالك البيع  
 يصح لقاء العرصه ولينذكر المؤلف حكم مسلم للمبيع من المصولى ولو سلمه ذلك فالمالك أن يصمن أيهما  
 شاء فلهما احتار صباه روى الآخران في الصحاح ثلثه كاسه فاذما لمسكه من أحدهما لا يمكن عليه من  
 الآخران اختار به من المشتري لعل البيع لأن أحد النجاة كأحد العين ويرجع المشتري على البائع  
 بالنقص لا عاصم وإن احتار تضمين البائع سطران كان قصص البائع مضموناً عليه بتدبيره بالصمان لأن  
 سبب ملكه قد تم عقده وإن كان قصه فامة فاعاصره مضموناً عليه بالتسليم بعد البيع ولا ينفذ فيه  
 بالصمان لتأخر سبب ملكه عن العقد وقد كرم محمد طاهر الزاوية بيجور البيع تضمين البائع ووجهه  
 أنه سطران أو ثلث صار مضموناً عليه ثم باعه وصار كالعصوب كذا في الراربه وقيدنا البيع لأنه إذا اشترى  
 لغيره كان ما اشتراه لنفسه أجاز الذي اشتراه له أم لا وإن لم يجد ما دايتوقف على أحارة من المشتري له  
 كالصبي المحجور يشتري شيئاً لغيره فيتوقف عدا إذا أصاب العقد على نفسه أما إذا أصابها لغيره  
 يقول بغير هذا العقد لعل فقال البائع بعه لعل يتوقف على أحارته وأما إذا قال اشترت منك كذا  
 لأجل فلان فقال البائع نعم أو قال البائع نعمت ملك لعل فانه يقع الشراء لملاحظ لعل والصحيح  
 أنه إذا أصيب العقد في أحد الكلامين إلى فلا يتوقف على أحارة ولا ولو اشترى عدا وأشهد  
 أنه يشتريه لعل وقال ورى وصيت فالحق للمشتري لأنه إذا لم يكن وكذا لشرائه وقع الملك له فلا  
 اعتبار بالأجارة بعد ذلك وحى يملحق العقد الموقوف لا لبايعه فإن دفع المشتري إليه العدا وأحد الثمن  
 كان بيعاً تاماً على يدهما ولو طوى المشتري والمشتري له أن الملك وقع للمشتري له فله له بعد قص  
 ثم لا يسترد بلزماً للمشتري له ويجعل كونه ولاه وإن علم أن الشراء وقع للمشتري بعده وإن رعم  
 المشتري له أن الشراء كل ما مرموز وقع الملك له والمشتري أنه كان له أمره ووقع الشراء للمشتري  
 فالتوقف للمشتري له لأن الشراء باقاره وقعه كذا في الراربه وفي فروق الكرايسى شراء المصولى  
 على أربعة أوجه الأول أن يقول البائع نعم هذا لعل بكذا والمصولى يقول اشترت لعل  
 بكذا أو قبلت ولم يقل لعل فانه يتوقف الثاني أن يقول البائع نعمت فلان بكذا والمشتري يقول  
 اشترت لعل أو قبلت يتوقف الثالث أن يقول البائع نعمت هذا لكذا فقال اشترت أو قبلت  
 ونهى أن يكون لعل فانه يبعد على المشتري الرابع لوقل اشترت لعل بكذا والبائع يقول نعمت  
 منك بطل العقد في أصح الروايتين والفرق أنه طالب المشتري والمشتري يسترد لغيره ويرى كونه  
 يجوزاً فكان سطر العقد بخلاف النصين الأولين إذ العقد أصيب إلى فلا في الكلامين بخلاف  
 الفصل الثالث لأنه وجد بعد ما ذاع العقد وقد أصيب العقد إليه اهـ وأشار المؤلف بثبوت المسح  
 والأحارة للمالك إلى أن المصولى لو شرط اختيار للمالك فإن العقد يطل ولا يتوقف لأن اختياره بدون  
 الشرط فيكون الشرط له مطلقاً كذا في فروق الكرايسى وقيد بيع ملك العبد لأنه لو باع ملك  
 نفسه مشعولاً بحق العبد كرهه إذا ما عه الزهن والعبد المؤجرة إذا ما عه المؤجر يتوقف العقد على  
 أجارة المهرين والمستأجر فيملكها دون المسح على الصحيح كما سيأتي وفي فروق يدهما الكرايسى

أوجه (قوله) قال في التنازله قال  
 نعمت لعل وقال المشتري  
 اشترت أو قبلت لعل أو لم  
 يتل لعل أو قال المصولى  
 نعم لعل فقال نعمت وقال  
 اشترت لعل وتوقف ولو  
 قال نعمت منك فقال المصولى  
 اشترت أو قبلت وبوى  
 قبله لعل لا يتوقف أو  
 قال المصولى اشترت  
 لعل وقال البائع نعمت  
 منك الأصح عدم التوقف  
 ولو قال نعمت هذا منك  
 لعل فقال للمشتري  
 اشترت أو قبلت أو قال  
 للمشتري اشترت لأجل  
 فلان وقال البائع نعمت  
 لا يتوقف وبعد اتفاقاً ولو  
 قال المصولى اشترت  
 لعل على أنه لا خيار لثالثاً  
 لا يتوقف بخلاف شرائه  
 لعل بلا خيار اهـ من  
 التاسع في الوكالة بالشراء  
 وفيه المصولى وفي الحاشية  
 بعد قوله لا يتوقف وأما  
 يتوقف شراء المصولى إذا  
 اشترى بغير خيار (قوله) بطل  
 العقد في أصح الروايتين  
 وعلى هذا فلا كسواء  
 بالاصابة في أحد الكلامين

بأن لا يضاف إلى الآخر نهراً إلى الأكتفاء بالاصابة إلى فلا على ما مر فصح مصور بأن لا يضاف إلى المشتري بأن يقول البائع نعمت ولا  
 يقول منك إذا أصيب لا يتوقف وإن راء على ذلك لعل لا يتوقف أيضاً لكنه بعد كما قدمناه عن النزوية (قوله) فيكون الشرط  
 له مطلقاً قل في النهز كان ينبغي أن يكون الشرط لموا فقط قدسره (قوله) وفرق بينهما الكرايسى (الح) حرم به في الحاشية في وصل  
 البيع للموقوف وفي الفتح وليس المستأجر فصح البيع بخلاف ولا لراهن والمؤجر وفي المهرين اختلاف المشايخ ود كرفله أبي

المشعري حار السبع ان لم يعلم وقت البيع بالاحارة والرهن وان علم فذلك عند عقد ثقل هو ظاهر الزاوية اه وفي صحيح السبع فاسم ان المساح احد واهده الزاوية اه لكن ذكر في جامع المعصومين ان الاول قول  
 اني حسنه وحده رايه هر الزاوية وفي حسنه لقرين على الرمي اه هو الصحيح وعلمه المعصومي كافي او لواحده وتتل اربلي فهاض  
 منه للمعني انه الاصح فهاض لربلي ان الرمي ليس له السبع في اصح الروايات وفي جامع الفصولين عن اخائه لم يخر المساح  
 حتى انصح بالاحارة بعد البيع السابق ركبا للرهن اذ اقصى دسه وفيه عن الدخلة السبع يار ادن المساح يرد في حق لناع  
 والمبصر لا في حق المساح فيه سقط حتى المساح عمل ذلك السبع ولا حاجة الى التبع وهو الصحيح ولو سار المساح منه في حق  
 الكل لا يبرع من بعده فصل العمامه اذ رماه السبع بعينه لم يفسح الاحارة لا لا تراعى من بعده وعن ٧ بعض لعنائه لو باع وسيل  
 واخرهما المساح بائنه حتى حسنه ولو سار السبع لا للسلم لا لمطل حتى حسنه اه (قوله الثاني) معقول اثار وهو صفة لمحدود في  
 اثار السبع اساق (قوله زهول الصفح ١٥٠) باع ملك غيره لملكه لكان اولى اي لاجل مالكة قال الربلي لم يذكر

خو ل للرهن الاحارة والسبع دون المساح فلا غلظة فارها ان المساح حسنه في المسع فقا  
 له حلتك احب لانسد منه وفي الرهن سقط وهو استعفاء حكى وخرج على الفرق ماله بعد بيع  
 المور فاحار المساح السابق بعد الاول لو بعدد سج الرهن فاحار للرهن السابق بعد الاول  
 اه لو هو الصفح وجه الله تعالى باع ملك غيره لملكه لكان اولى لانه لو باعه لنفسه لم يبعد  
 أصلا كافي السداع ولا بد ان يقول بعد اذ له لكون فصولا ولو بعدد بصرف الفصولي كايه  
 باهاف بولي من رجل وروحانه آس فأحرار معا فبدا لا قوي فصر ملكه لا روحه ولو روحاها  
 كل من رجل فاحرا فطالوا واعيا كل من رجل فاحرا نصف شيئا وبخر كل مهمما من احد  
 النصف والبرك ولو باعه فصولي وآس أو روحه وروحه فاحرا معا فبدا لا قوي فصر راسع  
 وبطل سيرة لان السبع اقوى وكذا سب احسبه اذ اوهه فصولي وآس وكل من اس  
 والكاتبه التدير آس من سرحا لاها لا ريمه بخبر سرحا ولا احاره آس من الزن لا قدما ملك  
 للمعه خلاف الرهن والسبع احب من الهه لان الهه بطل بالسوع فبدا لا مطلق باشوع كيه  
 فصولي عدا وسع آس اياه نسوبان لان الهه مع الفص يساوي السبع في اوده ائت هـ  
 المشاع فيما لا يعم صححه فاحد كل الصفح ولو ما دم عاصبا من رجل واحد فاحار ملكه لم  
 يخر لان دونه السبع يثبت للملك في الرقة والصرف وهما حاملان لملك في السدلي بدون  
 هذا العقد فلم يبعد في ملكه احاره ولو سب من رجلين وباعا واهار ملك حار ولو عسا أسدين  
 من واحد وعقدوا الصرف وباعا سم اثار حار لان السود لا سعي في المعاوضات وعلى كل  
 واحد من العاصم مثل ما نص كذا في فتح القدر من آس الالب وأما وصه النسولي كما اذا  
 وصى بالغ من مال سيرة أو بعض من ملكه فاحار للملك فهو بخبر ان ساء سلها وان ساء فسلم  
 كاطه كذا في اعنه من الوصايا وبه علم حكمه هو الفصولي وصافي في الصلح بيان صلح فصولي

أحد من مساح الذهب  
 الواضعين لمصون هذا  
 العقد وأقول ركة معني  
 بدل عليه بوقف سبع  
 العاصم كما صرحوا به من  
 عرفت وكما صرحوا به  
 في الاحتجاج ان استعفاء  
 المسح يوجب بوقف ابد منه  
 على الاحارة لا ينعى في  
 ظاهر الزاوية واظهار ان  
 ماها في السداع روايه  
 حازحه عن ظاهر الزاوية  
 شامل واربع الى فروع  
 ذكر في الخليلي المذكور في  
 يظهر لك ما قلناه فقدر  
 ثم رأيت في شرح نور  
 الاضار لنفسه قول يسكن  
 على هذا أي على ما قلناه  
 سبعا عن السداع ما قلناه  
 من ان المسح اذا استحق

لا يفسخ العقد في ظاهر الزاوية بعناء الخاص بالاسم حتى والصفح في احار به وجه الاسكال  
 ان السبع باع لنفسه لا للمالك الذي هو السبعي مع انه يوقف على الاحارة ويسكن عليه بيع العاصم فاه بوقف على الاحارة فاحره  
 صف ما في السداع ولا ينبغي أن يدل على تخاذه لرفع للذهب اه وهو عن ما قلناه ثم قال في شرح قوله ووقف سبع العاصم  
 لكن ظاهر اطلاق المساح ان يوقف على الاحارة يسكن على ما قلناه لا أن يحمل على ما ذكرنا اه والذي ذكره الجليل على انه نائب  
 للمالك ولا يخفى ما في هذا الـ من العدا فاسما مل اه قلت وظهر لي ان ما في السداع لا شك فيه وان ما يهمة المؤلف سبرما  
 الدبايع وذلك ان قول الدبايع لو باعه لنفسه لم يبعد أصلا معناه ما ع من نفسه لانه لم يكن أن يكون باعاً وبشر ما قلناه من  
 من فانه به حال بعائه وبعمه فلام في عباره السداع ليس للمعسل حتى يكون احار راعها لو باع للمالك فكان على المؤلف  
 أن يسول ولو لم يفسخ باع ملك غيره لم يرد الخ وثي ما قلناه انه في النهو ل كذا في وصه ومن باع ملك غيره لم يرد أما  
 باع لنفسه لم يبعد كذا في السداع



وصح عتيق مشتر من  
عاصب اشارة بعبه لابعه

(قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

قوله والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به

قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه

والظاهر من فروغهم ان كل ماصح التوكيل به ذنه اشارة للصولي يتوقف الا لشراء بشرطه السابق  
(قوله وصح عتيق مشتر من عاصب اشارة بعبه لابعه) وهذا عندهما وقال محمد لا يتصور عتقه أيضا  
لانه لا يملكه وفي الحديث لا عتيق لآدم وبنو آدَمَ وهذا لان عقد العتق موقوف وهو لا يملكه  
لعدم العتق ونحوه عند الاجارة امتدادا فهو ثابت من وحدائلك من وجهه فلا يصح شرط الاجارة عتق  
وهو الملك الكامل لا يملكه في الحديث وهو الكامل ولذا لو اعتقه العاصب ثم ادى الصمان لم يصح العتق  
مع ان الملك الثالث له ما ضمان أقوى من الملك الثابت للمشتري حتى يهدى بيع العاصب بأداء الصمان  
ولا يهدى بيع المشتري باجارة الملك الاول وكذا لو اعتقه المشتري واخيار للمالك ثم اجار البيع لابعه  
عتقه وكذا ادا قرض المشتري من العاصب ثم باعه ثم اجاز الملك البيع الاول لم يهدى البيع الثاني  
مع ان البيع أسرع بعد اداء من العتق حتى يصح بيع المكاتب والمأذون دون عتقهما ولذا لو باع العاصب  
المشترى ثم ادى الصمان هده وه ولو اعتقه ثم ادى الصمان لم يهدى وكذا لو باعه العاصب فاعتقه  
المشتري منه ثم ادى العاصب للصمان صح بيع العاصب بطل عتقه ولهذا ان الملك موقوف فيه  
فيتوقف الاعتناف من تساعليه ويهدى هده كاعتاق المشتري من الرهن يتوقف ويهدى هده كاعتاق المشتري من الرهن  
المؤمن واعتاق المشتري من الوارث حال استمرار العتق كالتسليم فاجار العتق والبيع واعتاق الوارث  
عند اداء العتق وهي مستمرة فيه فقتل المشتري أو أبرأ العتق منه يهدى وهذا لان العتق من حقوق  
الملك والبيع اداؤه يهدى فحقه واداءه يهدى فحقه لا يملكه فاعتاق العاصب هده لانه لم يرد بيع الملك  
واجماعه لانه ضرورة اداء الصمان فلم يكن مثله للحال ولا لسله ولذا لا يهدى الى الرائد بحال الملك  
في بيع العتق فانه يهدى الى الرائد المصلحة والمصلحة ويختلف ما اذا كان فيه خيار النافع لانه ليس  
عائلي والملك فيه وهو ما عمن اعتقده في الحكم أصلا فلم يوجب الملك فيه فهدى العتق المشتري لان  
عتق العاصب لا يهدى بأداء الصمان لما يهدى بعبه لابعه لانه لا يهدى بأداء الصمان من العاصب  
ولكن يرد عليه ان المشتري ادا ادى الصمان يهدى على الصحيح لان ملك المشتري نفعه فلهذا  
نسب ما طلق وهو الشراء بخلاف العاصب لانه صروري فكان الملك فيه فاهل كعاد كذا الشارح  
قد فرق بين اداء العاصب الضمان وبين اداء المشتري منه وصرح في الهداية بان عتق المشتري يهدى  
بأداء الضمان من العاصب وهو الاصح فلا فرق بين اداء الصمان من العاصب أو من المشتري منه وحري  
على ذلك في الهداية فلو قال المولى باجارة بعبه أو اداء الصمان لكان أولى وكذا الوفاة وصح عتق مشتري  
من ذصولي لكان أولى لانه لا يشترط ان يكون عاصبا لانه لو لم يسل البيع فالحكم كذلك واهله اجماعا  
ذكره لاسل البيع لان بيع العتق قبل قصه هده وفي فتح القدير وهذه المسائل التي حوت المحاوره  
بين أبي يوسف ومحمد بن عيسى عليه هذا الكتاب فقال أبو يوسف ما رويك عن أبي حنيفة عن  
العتق جائز والمبايعات ان العتق باطل وقال محمد بن رويته ان العتق حائر وانما يهدى في حصة  
في حصة العتق هده لا يجوز لتكديب الأصل المرح صريحا وأقل ما هاهنا يكون في المسئلة روايتان عن  
أبي حنيفة قال الحاكم الشهيد قال أبو سليمان هده رواية محمد بن عيسى عن أبي يوسف وعن سمعان عن أبي يوسف  
انه لا يجوز عتقه اه وأما بيع المشتري من العاصب فاما لا يصح ليعتق عند ما لا اشارة فان بهاشت  
الملك للمشتري باما الملك الثالث اداورد على الموقوف أن يهدى وكذا لو هده مولا للعاصب أو تصدق به عليه  
أومات مورثه فهذا كله يطل الملك الموقوف لانه لا يتصور اجتماع الثالث والموقوف في محل واحد على  
وجه يطرأ فيه اليات والافقد كن فيه ملكات وعرض به الملك الموقوف كذا في فتح القدير وقيد  
بالعتق لان في التوفيق من الصولي للرأ ادا حصل أمر هاهنا عتقت بعبه ثم اجار الروح لم يطاق

القيدر يرد عليه انه كان في ذلك المثل الواحد ملك بائس لانه ملك موقوف للمشتري

إليه (علم ان طاهر فوطهم) الى ان تماد كره من اليراد والحواس من ذلك جميعه فيه ما لم فقد قال في مانع الفصول لو باع المشتري من  
 سب ثم وثم حتى تداوت الا بدى فاجاز ملكه عقدا من العقود خارج ذلك العقد صامتة وقم كما على الاحارة فاذا أجاز عقدا منه اجاز ذلك  
 وتوافق قوله راسا ولو بعد المشتري من العاصب ثم اجاز ملكه بيع عاصمه ببيع المشتري وفاها وأما عقده فلم يحرف في اساره وقول محمد  
 مدحه ما بعد استحسانه ما قبل بعدها كما راسا الوصع ما ملكه عاصمه بعد البيع الاول وسال ببيع المشتري اذ ملك الاول مات وملك الثاني  
 نواف وقال بعضهم بعد الثاني وملك لان له ما لم يملك من ملكه من وقت عاصمه فكأنه باع ملكه بفسخ ثم وثم خالف الكل اه وتحرران ببيع  
 يرى من العاصب موقوف واذا (١٥٢) أجاز ملكه حارصه فقوله ثم اعلم ان طاهر فوطهم لم يبدل على اهل النقل الصريح

واعبات التعويض الآن فان طلعت بهما الآن طلقت والا فلا والا فلا في تصرف الفصول ان كل  
 تصرف جعل شرعا لم يحكم اذ اوجد من غير ولا شرعية لم يستحق حكمه ويتوقفان كل ما  
 يصح بغيره جعل معلل والاحتكام في محله سلبا للحال متناوضا حكمه ان امكن فالبيع ليس مما يعلى  
 ويجعل صدق الحال فاذا زال المانع من ثبوت حكم الاحارة طهر آخره من وقت وجوده ولما ملك الروابط  
 وأما التعويض فاحتمل التعليق لجعل الموجود من الفصول متعلقا بالاجارة فعدها ثبتت التعويض  
 للحال لا يستند ولا ثبت حكمه الا من وقت الاحارة وأما السكاح فلا ينعى ولا يمكن ان يعتبر في حال  
 الوقف سلبا للطلاق بل ملك المتعة المستعقبه ثم اعلم ان طاهر فوطهم اذا طرأ ملك نات على ملك  
 موقوف أنطه ان يبيع للمشتري من العاصب بمقدوم قوفا واعا يسطر بطرق الملكات باع  
 العاصب وقد قال في النهاية انه لم يعتقد أصلا تحرده عرصه لا هاساح وقد يقال فائدة لو أجاز الملك  
 بيع المشتري من العاصب لا يبيع العاصب يتبع ان يصح موقوف ما اذا أجاز بيع العاصب وجوبه ان يبيع  
 المشتري لم يعتقد أصلا لفساده عن البدائع ان الفصول اذا باع ملكه لغيره لم يعتقد واعا يعتد اذا  
 باع ملكه وهما باع المشتري لغيره فالظاهر ما في النهاية ولما قال في المراسح ان المشتري من العاصب اذا  
 باع لا يتوقف ملكه لان فائدة الوقف العاد في كل صورة لا يتحقق العاد لا يتوقف كبيع آخر وأورد  
 على الاصل ما اذا باع العاصب ثم أدى الصمان فانه بعد بيعه مع أنه طرأ ملك نات وهو ملك العاصب ما اذا  
 الصمان على ملك المشتري الموقوف وأحيى بان ملك العاصب ضروري ضرورة أداء الصمان فلم يظهر  
 في ابطال ملك المشتري (قوله) ولو قلعت بده عند المشتري فاحير بارشه لمشتريه لان الملك لم يزل  
 من وقت انشراح اقسائه فتبين ان القطع وود على ملكه وعلى هذا كل ما يحدث في المبيع من كسب  
 أو ولاء أو عقربل الاحارة فهو للمشتري وحده صحة على محمد والعدله ان الملك من وجهه يكتفي لاستحقاق  
 الروابط كالمسكات اذا فعلت بده فأخذ الارش ثم رد في الرق يكون الارش للمولى وكذا اذا قطعت يد  
 المبيع والحياض للسائق فأجاز البيع يكون الارش للمشتري بخلاف الاعتقال لا فتقاره الى كمال الملك يده  
 بالمشتري لان بده ولو قلعت عند العاصب ثم ضمن قيمته لا يكون الارش له لان العاصب ليس بسب  
 موضوع لملك ولو أعققه للمشتري من العاصب فقطعت بده ثم أحسب البيع فالارش للعد كذا في بيع  
 القدير وقطع اليشمال والمراد أرض سوا حقه للمشتري (قوله) وتصدق ببارد على نصف النصف لان  
 فيه شبهة عدم الملك لانه غير موجود حقيقة وقت القطع وأرض اليد الواحدة في اخر نصف البه

وله وحواله ان يبيع  
 ترى لم يعتقد أصلا لما  
 ما يخالف ما عليه به في  
 بانه والمعراج فتدبر  
 في عاقبه ان ما في النهاية  
 معراج مما لم يأت  
 مع الفصول وغيره من  
 كسب وافته تعالى أعلم اه  
 أنطب بده عند المشتري  
 برافشه لمشتريه وصدق  
 زاد على نصف النصف  
 (قوله وقد يقال الخ) بنفس  
 لقوله لم تحرده عرصه  
 لا يصحح بانه ليس كذلك  
 لا يمكن ثباته على الصحة  
 (قوله لما قدماه عن  
 السدائع) قال الزملي قد  
 كتبنا في الحاشية قريبا  
 ما في ذلك من الظاهر اه  
 أي من انه مخالف لتعليل  
 النهاية والمعراج ومن ان  
 ما في البدائع صحيح كما  
 بيناه (قوله) وأورد على  
 الاصل ما اذا باع الخ قال

في حاشية سبكن تفقه شيخنا به غير لو اد فوطهم ان الملك النات اذا طرأ  
 على موقوف أنطه ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا طرأ المبر من باشر الموقوف كذا في التعارض بينه وبين القاعدة وبما الاصل ان من باشر عقدا  
 في ملك الغير ثم ملكه بعد زوال المانع كالعاصم الموقوف ثم ملكه وكذا لو باع ملكه أيه ثم ورنه بعد على خلاف ما ذكرنا وطرقه والنت  
 اعاد بطل الموقوف اذا حدث لتغير من باشر الموقوف كما اذا باع الملك ما باعه الموقوف من غير الموقوف ولو من اشترى من الموقوف ما ار  
 باعه من الفصول فلا اه قلت وعلى هذا الاصل في مسئله ببيع المشتري من العاصب لو أجاز بيع العاصب فعدوا بطل ببيع المشتري لا  
 الملك النات اص طرأ على ملك موقوف باشره هو وبما بالنسبة الى المشتري فقط طرأ على ملك موقوف لغيره من باشر لان المباشرة لاي  
 الثاني الموقوف هو للمشتري ثم لو أجاز عقده للمشتري يكون طرقه باليات باشر الموقوف تأمل

وفي العدد نصف النجعة والذي دخل في ماله هو الذي كان في متاعه النجس فصار ادعى نصف النجس شبهة  
 عدم المالك وأراد دوبر التصدق بالزائد كما هو ظاهر ما في فتح التدبير وقيد بشارك لا لا يتصدق بالكل  
 وإن كان فيه شبهة عدم المالك لكونه مضمونا عليه بخلاف ما زاد دوبر في الكافي فقال إن لم يكن متبوعا  
 فصار ادعى ما لم ينص وإن كان مقبوضا فيه شبهة عدم المالك (قوله ولو باع عند غيره بغير أمره  
 فمرحى المشتري على اقرار الساتع أو رب العد على أنه يأمر بالمبيع وأراد المبيع لم يقبل) أي بيته  
 لسلطان دعواه بالنقص إذا قدمه على العقد وهما على أن اعتراف منه بخاصته وساده والبيعة  
 لا تنفي الاعلى دعوى صحته فإذا بطلت الدعوى لا تقبل وقوله بغير أمره وأراد أن وقع في الخاص الصغير  
 لأنه ليس من صورة المسئلة ولا يشك هذا عدا كره في الزيادة أن المبيع إذا زاد على محل فصدق  
 المشتري فدفع إليه ثم رهن على اقرار الساتع بأن العد للمستحق وبذلك الرجوع بالنقص تقبل بيته  
 لأن العد في يد المشتري هاهنا في يد المستحق وشروط الرجوع بالنقص أن لا يكون العيب سائلا  
 للمشتري ولذلك لم يرجع هاهنا رجوع هاهنا وقيل احتلف الجواب لاختلاف الوصف ووصوع ما ذكرها  
 وما إذا أقام البيعة على أن الساتع أقر قبل البيع بأن المبيع للمستحق واقدمه على الشراء يبي ذلك  
 فيكون مضافا موصوع ما ذكر في الزيادة وما إذا برهن أن الساتع أقر بعد البيع أنه للمستحق فلا  
 تنقص وهذا هو الاوجه فإن في مسئلة الزيادة العيب في يد المشتري أيضا كجني عابة النيان وأشار للنقص  
 رجه أنه تعالى بعد ذلك البيعة إلى عدم قول قوله لم يكن له بيعة فلو ادعى الساتع بعد البيع أن صاحبه  
 لم يأمره ببيعه وقال المشتري أمره أودعى المشتري عدم الأمر فادعى الساتع الأمر فالتقول لمن يدعى  
 الأمر لأن الأكثر متناقض وليس لأن استحقاقه لأن الاستحقاق يترتب على الدعوى الصحيحة  
 لا الباطلة واغترص في السابعة وطهم أنه متناقض فلا تصح دعواه ولا بيته من التوفيق يمكن طوارأ أن  
 يكون المشتري أقدم على الشراء ولم يعلم ما قرأ الساتع بعدم الأمر ثم ظهر له ذلك قال عدول سمعاه  
 قبل البيع أقر بذلك ويشهدون به ويشل ذلك ليس عانع وهذا الموضع موضع تأمل اه قلت  
 لا اعتراض ولا تأمل لأنه وإن أمكن التوفيق لم تقبل لشكوه ساعيا في نقص ما من حيث هو كل من سعى  
 في نقص ما من حيث هو سعيه مردود عليه فتوهم أن إمكان التوفيق يدفع الناقص على أحد القولين  
 مقيد بما إذا لم يكن ساعيا في نقص ما من حيث هو والتشديد بدعوى المشتري مثال لأن الساتع لو ادعى  
 اقرار المشتري بأن المالك لم يأمره لم يقبل أيضا قال في الخلاصة والبرار يتعد معرفه لرحل في يد آخر  
 ما عدو حل قال الساتع بنت بلا أمر المالك ورهن على اقرار المشتري أنه ماعه بغير أمر المالك لا يقبل  
 للناقص ولا يملك تحليف المالك وكذا لو ادعى المشتري أيضا فساد العد دون الساتع وأه لأن من سعى  
 في نقص ما من حيث هو لا يقبل إلا في موضعين اشترى عبدا وقصه ثم ادعى أن الساتع ماعه قبله من ولان  
 الغائب نكدا ورهن بقبل الثاني وهما حاربه واستواءها للموهوم له ثم ادعى الواهاهه كان دبرها  
 أو استولدها ورهن تقبل ويستردوها والمقر اه وغالوه في التامه ما به تناقص فيها ومن حقوق  
 الحر به كالتدبير والاستيلاء والساقص فيه لا يمنع صحة الدعوى قال في فتح التدبير وعسدى أن هذا  
 غير صحيح لأنه لا ينافي في الحرية لا ينافي في التدبير والاستيلاء ولا ينافي في العاقب على  
 نفسه فيجب أن لا يتل في نافية ولا يحكم بيته اه والخواب انه تناقص وإن كان متناقضا جلا  
 على أنه فعل ذلك ثم بدم وماب إلى الله تعالى فأقر شديده وأسد لادها وعقته قبل حلاله ورسه عن  
 الدعية بخلاف الناقص في دعوى المالك فإنه غير مسموع روى الزاوية وقول المشتري بعد النقص  
 أعتقه ماعه أو دمره أو كان حرا الأصل مقتصر على نفسه لا يتعدى إلى مانعه ولا بيته ولا يؤد موثوق

ولو باع عند غيره بغير أمره  
 فمرحى المشتري على اقرار  
 الساتع أو رب العد على أنه  
 يأمره بالمبيع وأراد رد  
 المبيع لم يقبل

فان ربح ربح الفنى واستقر الولاء على الساتع وان ربح على تخبره ان اقر بالبيع قبله من فلان ان صدقه فلان أحد العدلان كذبه اه ومن فعل الاستحقاق لو اقر بعد ان ملك الساتع واسرى به ثم استحق منه فانه ربح الفنى على الساتع اه (قوله ان اقر الساتع عند العاصى ان ربح الساتع لم يأمره بالبيع اطلاق البيع ان طلب المشتري ذلك) لان الساتع لا يبيع بجهة الاقرار لعدم التهمة ولا يشتري ان يساعده فيه ويتعياق ويتقص في حقه ما هو المراد بطلان البيع في عباره لاقى حق ربح العدان كدسهم ما وادعى انه كان أمسه فادله لم يمسح في حقه يطالب الساتع بالفنى عند محالاه وكله وائس له بمطالبة المشتري لبراهته بالتصادق وعدمه في توسعه ان يطالبه فادله ربحه على الساتع ماء على اراءه الوكيل ولو كان على العكس بأن أمسك المالك التوكيل وقامه فانه ربحه فان ربح الوكيل لربه والاستحلف للمالك فان حلف لم يبرمه وان سكت لم يبرمه ولو عاب المالك بعد الاقرار وطالب الساتع بالنسخ فصح القاضى البيع بينهما لانه ثبت له العاصى ان البيع كان موقوفا فان طلب المشتري تأخير النسخ ليحلف المالك على انه لم يأمره لم يؤخر لان سب النسخ قد تحقق ولا يجوز تأخير لاحل الجيبي فالو حضر المالك وحلف أحد العدان سكت على عاد البيع ولو كان المالك حاضرا وعاب المشتري لم يأخذ العدلان البيع صحيح طاهر الا يبرح العاصى على العاصى بفسحه والساتع ان يحلف ربح العداه ما أمسه يبيعه فان سكت ثبت أمسه وان حلف ضمن الساتع وبسبب بعه كالعاصب اذا عاب المصور ثم ملكه ناداه النصاب ولو مات المالك قبل حضوره فورثه الساتع وأقام البينة على اقرار المالك بأمره لم يأمره لم يقبل لما يشاء من التناقص ولو أدامها على اقراره مشترته بذلك بعد موته قبل بخلق ما وادعاهما على هذا الوجه حال حياة المالك فاهما لا يقبل لانه في حياته أصيل فيه فيستع بالساقص ويبرمه موته مانع عن الميت والميت لو ادعى حال حياته لا يكون مصادما لحلف شريكه الساتع حدث كقول مصادما ومشتريه أن يحلفه بالله تعالى ما يدعى أن المولى أمسه يبيعه فان سكت ثبت الامر وان حلف أحد العدان بعد رجوع المشتري على الساتع بصف الثمن وحبر في الصف الآخر لتصرف المدقة عليه هذا اذا اقر المشتري بأن العد المالك الأمر وان أسكر لعاقول الأمر حتى يقيم البينة على ملكه ولعاقول في حصومته كيلا يصير الساتع صاعيا في نفس مأم من جهته وقوله عند القاضى ليس بغيره بل ان اقراره عند العاصى وعبره سواء الا أن البينة تختص بمجلس القاضى فلهذا ذكر قوله عند أبيه اه وقوله ان طلب المشتري ذلك أى اطلاق البيع (قوله ومن ما ع دار غيره فادخله المشتري في ماله لم يضمن الساتع) يعنى اذا أقر الساتع بالعص وأسكر المشتري لان اقراره لا يصدق على الساتع ولا يضمن البينة حتى يأخذها فادله لم يضمن المستحق وهو صاحب النوا البينة كان الساتع ماله عره عن اقامة البينة لانه عقد الساتع لان العاصب لا يجوز بيعه فعلى هذا يدعى أن قوله وأدخله المشتري في ماله اتفاقا واعاد كره ليعلم حكم غيره الاوى وفي الهداية لم يضمن الساتع عند أبي حنيفة كمن أقر بالعص وهو قول أبى يوسف آخره كان يقول أولا يضمن وهو قول محمد وهو مسئله غصب اعتبارا وأراد بالدار العرصة بقرينة أدخلها في ماله والله أعلم

باب السلم

لما كان من أنواع السووع ولكن شرط فيه القصد كالصرف أو سوما وقدمه على الصرف لان الشرط في الصرف حصصهما وفي السلم قصص أحدهما فقدم اتفاقا لا تدرج وخص ما من السلم لتحقق إيجاب التسليم شرعا فيما صدق عليه أعنى تسليمه من المال وكل على هذا اسمية الصرف بالسلم البتة لكن لما كان وجود السلم في ماله صلى الله عليه وسلم هو الظاهر العام في الناس سبق الاسم اليه وهو

وان أقر الساتع عند القاضى  
ما ربح العد لم يأمره  
بالبيع اطلاق البيع ان طلب  
المشتري ذلك ومن ما ع دار  
غيره فادخله المشتري في  
ماله لم يضمن الساتع  
باب السلم

(قوله وفي المراج ان الحمرة فيه السلب) قال في الفتح وحمل الحمرة في أسلمت اليك السلب بمعنى أزيلت سلامة المال حيث سلمته الى مقلد  
 ويعد ذلك بعيد ولا وجه له الا اعتبار المدفوع حاله كما وجه هذا الاعتراض توقف على علة نواته عليه وليس الواقع ان السلب كذلك بل  
 العاقل المستقيم اه (قوله أحد عاجل ما حل) هذا ما طرأ الى جانب السلب اليه فلما حوذا الحق ولما عذر بالاحد دون البيع وأما معنى ما به  
 بيع أحد ما حل فهو ما طرأ الى جانب ريب السلم وكان الاول ابدال البيع بالشراء (١٥٥) وكذا العبر يعني تخيير به بدفع  
 التفت على الاول ودعوى

في اللغة السلب قال في الصحاح أسلم الرجل الطعام أسلفه وفي المصباح السلب في البيع مثل السلب  
 وزاومني وأسلمت اليه بمعنى أسلمت أيضا اه وفي المراج ان الحمرة فيه السلب أي أزال سلامة  
 المراجهم بتدليه الى ما ليس في مؤجل وفي النسخ على ما في السراج والعباءة أحد عاجل ما حل ونصحه في  
 فتح البدر ما به ليس بصحيح لصدقه على البيع ممن مؤجل وعرفه أيضا بأنه بيع أحد ما حل وما طاهر  
 ان قولهم أحد عاجل ما حل من ما سلب والاصل أحد ما حل وما طاهر وهو أولى عما في السابعة من أن  
 قولهم أحد عاجل ما حل بمعنى من الناحية الماهل ما سطر القل على هذا التحريف ورده وكن  
 البيع من الأبحاث والقبول ويقتضي بطا البيع على الأصح اعتقارا للمعنى وبمعنى صاحب الدرهم ريب  
 السلم والسلب أيضا وسعى آخر السلم اليه والخطة مثلا السلم فيه وسأ في شرائه مفعلة أيضا وسب  
 شرعيته شدة الحاجة اليه وحكمه ثبوت الملك للسلم اليه في الحق ولرب السلم في السلم فيه انفس الكاشي في  
 الذمة اما المعنى فلا يثبت الإقبضه على انعقاد ماله أخرى والمؤجل المأذلة على الذمة ودليله من  
 الكتاب آية الدائنة لما صححه الحاكم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أشبه هذا السلب  
 المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله تعالى في الكتاب وأدنى فيه قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا  
 تعاينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ومن السنة ما رواه السنة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
 فدم النبي صلى الله عليه وسلم والناس يسلمون في الفخر السنة والسنتين واللاثة فقال من أسلم في شيء  
 فليست له كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم وهو على خلاف القياس اذ هو بيع المعلوم وروح  
 المصير اليه بالنقص والاحصاء للحاجة ولا اعتبار بمن قال له على وقته ومما طال في الرد عليه في فتح  
 القدير (قوله ما مكن صفا معته ومعرفة قدره مع السلم فيه) لانه لا يصحى الى المارة عذوى في الغيبة  
 السلم في العيب القلاني في وقت كونه حصر ما لا يصح والسلم في التنازع الشاى قبل الادراك يصح لانه  
 يسمى ناعا اه وفي فروق الكراية يبيع السلم بريق بيع العين في ستة أشياء حياز الرؤية وحياز  
 الشرط ولو غير قابض بل وفي إضافة السلم الى الدرهم وحصل الخطة رأس المال على المغتار وفي الاصل  
 (قوله وما لا فلا) أي وما لا يمكن مصلحته ومعرفة قدره لا يصح السلم فيه لانه يصحى الى المارة ثم  
 شرع بين المصلين بالهالة التضميلية بقوله (فيصح في المكيل كالمشعر والمورون المتضمن كالتمسك  
 والزيث) وفي السروق الاسلام في الخبر وروايتهم اه وفي القية رقم (مع عك) املر ينادى كره  
 حذقة لا يجوز ويزرقم (حم عك) يجوز هو الفصل بعمل الر ييب كيليوا وما حمله وريا والثوم  
 والاصل يجوز السلم فيه وريا لا عدد او ائيب والعصير والخل يجوز كيدا وروا لا خبر في السلم في الاواني  
 المتحشة من الزجاج وفي المسكور يجوز وروا كذا في الغرابية وفي الماهجرة ويجوز السلم في الدقيق  
 كيدا وروا ولو أسلم ولو صفا وسبعا في حديثه أو قضاى بوا لا يجوز بخلاف ما لو أسلم في ما  
 نوب حيث يجوز اه وفيه ما لو أسلم في ما كيدا وروا لا يجوز لانه ليس بمكيل ولا مورون صا فيجوز  
 كيهما كان وفطر في الدجيرة وراج الغلوس أما اذا كانت كاسدة فانه لا يجوز لانه اسلام مورون

الغلب والتحر يف هذا  
 ما طهر في وهو الموافق لما  
 رأته في النهر كما سنده  
 وهو ظاهر التعليل الذي  
 سنده عند قول المتن  
 وقص رأس المال فصل  
 الافتراق ما طهر فته (قوله)  
 والطاهر ان قولهم أحد  
 عاجل ما حل من باب  
 الغلب الاصل أحد ما حل  
 ما حل وهو أولى عما  
 ما مكن صفا معته ومعرفة  
 قدره مع السلم فيه وما لا  
 ولا يصح في المكيل كالمشعر  
 والشعر والمورون المتضمن  
 كالمكيل والريث

السابعة من ان قولهم أحد  
 عاجل ما حل نحر يباح  
 كذا في بعض النسخ وفي  
 بعضها والطاهر ان قولهم  
 أحد عاجل ما حل نحر يباح  
 الخ قال في البدر لكان في  
 الخواشي السعدية قال  
 يجوز ان يقال المراد أحد  
 ممن عاجل ما حل تربية  
 المعنى الهوى اذ الاصل  
 هو عدم التعسير الا ان  
 يشترط دليل اه أي لما

في المغرب سلبى كذا وأسلف اذ اقدم انقى فيه فله عه في التهر وفول الهر ومزم في المعر فان الاول نحر يباح بعده لا يباح ثم قال  
 بعد كلام السعدية وباندهم ماى الحرم ان اذ عرفت اه معنى على ما في بعض النسخ (قوله على انعقاد ماله أخرى) أي انه يكون  
 بيعا عند الحسن وسب كرتوصيه عند قول المتن ولو اشترى السلم اليه كرا الخ (قوله ولا اعتبار عن قال له على دفع) أي على وفق القياس  
 (قوله ولا جبر في السلم في الاواني الخ) أي لا يجوز بل اني اخبر به أدلى على في الخواشيه بعض الشراح

(قوله ورجح قول الاعشى في فتح التدرج) اعترضه في البرهان انه لا يتم الا انه لم ينشأ من اقل ما بعد السبع مائتين والافيدور  
 ان يكون قابلا لاعتقال الاصحاح من الاغور وحيد فلا يتم المطلوب واعتصره ايضا صاحب اشوب وان اعطاه بدرامه مؤخره لكن  
 على انها سبعة على انها سبعة (١٥٦) ان يكون من افراد السبع ود كذا في شروط السلم قرينة على ارادته ان السبع

في موروث وقيد للمشمس استقراء من البرهان انه لا يبرهاها وان كانت موروثه لكساش ولا يجوز  
 الاسلام فيها لان السلم يجهل النقص وتأجيل السبع ولو جازها انعكس فادان يقع سلما يكون اطاره عند  
 عيسى بن امان وقال الاعشى يكون يعاشر مؤخر اعتبارا للشي والاول اصح لانه لا يمكن تصحيحه  
 في عمر او حيا العتدي ورجح قول الاعشى في فتح القدير انه ادخل في الفقه وهذا الخلاف  
 وبما ادان سلم فيهما غير الاعمان كالحقة واما اذا سلم فيهما الاعمان لم يحرجا معا ولو سلم في المكمل وزنا  
 كما اذا سلم في البر والتبر ما لم ين فيه وايتان والمعتد الخوار لو حود الصط وعلى هذا الخلاف لو سلم  
 في الموروث كذا (قوله) ويصح في العددي المتقارب كالبيض والخور) لانه معلوم مسوط مقدور  
 التسام وما فيه من التفاوت هدر عرفا ولا خلاف في حواره عددا اعلا خلاف فيه كذا لعقد بايجور  
 كذا وسعه وهر كذا وعسه سمعه ايضا عدد التفاوت واحصاه واما حار كذا لو حود الصط في  
 وقيد التناوب ومعه الكسرى والمشمس والتين كان مرقى الكراييس لان العددي المتفاوت لا يجوز  
 السلم فيه واما تناوب ما ليه متفاوت كالطليح والقرع والقرمان والقرص والا كارع والسمرحل والبر  
 والخواهر والالائي والادام والخلود والخشب ولا يجوز السلم في شيء منها عدد انشأت الاداء كرها  
 غير محدد العدد كقولوا واعطوا وغير ذلك ومن المساوئ والحوالي والبراء ولا يجوز الا بحد كميئات  
 واهاروه في البادع والى كاعده عدد الاحدار التفاوت وفي فتح المدر وفيه سطر طاهر او تحمل  
 على كاعده صال خاص والافلاخور وكون البادع هو هدر التفاوت له في ادان حاد بداره وفي دياره  
 ليس كذلك بخلاف بعض العام وسور الهند لا يستعمل في شيء من الاسلام بخلاف بعض النسخ  
 والخور الشامي والبرجي لعدم اعداد التفاوت ويشترط مع العدديان الصفة ايضا في شرح الشامي  
 فلو سلم في بعض العام او في حور الهند حار كحار في الاسير وعن ابي حنيفة انه سمعه عددا في بعض  
 للعام ادعاء للتفاوت في المالية وهو خلاف طاهر الرواية والوجه ان يطر الى العرس في عرف الشامي  
 فان كان العرس في ذلك العرف حصول الشرع في سلاسل القاديل كافي بدار مصر وغيرها  
 من الامصار يحق ان يعمل به الرواية فلا يجوز السلم فيها بعد كذا العدد الامع تعيين المقدار واليون  
 من قضاء الياس او اعداءه اه وفي المعراج والماصل بين المتفاوت والمتقارب ان ما ضمن مسلكه  
 مائل هو ومتقارب والتسمية يكون متعارفا وفي المزانية يجوز السلم في الاول والثانية من احرف شيئا  
 ان يوعا يصير معلوما بعد الماس ويحور في الكبر ان الحرفية ادا من يوعا لا تفاوت احده اه ولم يشترط  
 المؤاصلة والاراعام الصفة حيد او وسط او ردي ومهم من شرط اعلام الصفة كذا في التسمية  
 وفيها عن ابي يوسف لو سلم في بعض النسخ او سلم في بعض العام في بعض النسخ بار  
 وان سلم في بعض النسخ في بعض العامة او سلم في بعض النسخ في بعض الاور ان كان في حين يقدر عليه  
 حار فان كان في حين لا يقدر عليه لا يجوز اه (قوله والعلم) لانه عددي يمكن صفة وفيه السلم  
 فيه وقيل لا يصح عند محمد لانه من ماذم روج وطاهر الرواية عن السك الخوار وادانك شيئا  
 لا يخرج عن العددي الا في العرف الان بعد ما هزل العرف كذا في زمانه من العرفين انما

واصل اه وانت حيدر  
 ان كلامي الاعتراضي  
 سابقا اما الاول فلا  
 فرص المسئلة انه سلم ثوما  
 مثالي دراهم وقد قال ابو  
 بكر الاعشى انه يبعد دينا  
 لاسلما وهذا صريح بانه  
 يقول ان البيع يعقد لفظ  
 السلم وقد كرى البر قبل  
 هذا ان صاحب القصة  
 لم يحك خلافا في اعتقده  
 لفظ السلم واما الثاني فلا  
 صاحب الفتح معترف بان  
 العقد عقد سلم ولكنه  
 ويصح في العددي المتقارب  
 كالبيض والخور والعلم  
 احتل بعض شرطه على  
 انه سلم ووجد لفظ الذي  
 يعقده البيع ومير العقد  
 عقد بيع لان كلامي السلم  
 والبيع يشتركان في  
 كونهما مبادله مال عام  
 وقد قصد المتعاقدان  
 ولا مانع شرعا من كون هذه  
 المبادله المتصورة اداء لمص  
 على صفة خاصة فمدها  
 المتعاقدان ان يصح على  
 صفة اخرى كادان صدا  
 عند الشركة على صفة  
 كونهما معاوضة وقد نص

شروطها فاجابا بغير شركة عن ان لم يقصد اهده الصفة ولذلك طائر كثيرة كالأوهب والاعقير وأصدق على  
 على يكون الاول صدقة والثاني هبة وكلاهما غير وصياي حيانه او كيانه وفانه يكون الاول وكلا والثاني وصيا وكلا واشترى أمة بعد  
 ألبس درهم مع طوق هبة قيمته ألف درهم وقصد من الثمن العاقبة ومن الصفة سواء سكت أو قل حدها من ثم تحرر بالخوار كالمسألة  
 الصرف ولا ينبغي ان تحري الخوار في مسئلتها الاولى لانه لا يصح فيها اختلاف الجار وان صح في مثل مسئلة الصرف فاعلم بسما

في رماها ولا تقبل الاورباو بحور السلم وهو الاورباو في ديار ما في رماها وقد كانت قبل هذه الاعصار عديدة  
 في ديارنا أيضا كداني فتح القدير (قوله والآن) كسر البناء وهو الطوب الى و شرط في الخلاصة  
 ذكر المكان الذي يعمل فيه اللان وفي الحديث لو باع آخر من ملان لم يخرج من عراشارة لاني اللان  
 من العدد والمتقارب باعتدال قدره ومن المعات واعتدل صفة فاعتدل الاول في السلم للتحاجة واعتبر  
 الثاني في البيع (قوله والآخر) بصم الحزم وتقدمه بالاربع المداش من التحصيف الواحدة آخره وهو  
 معرب وهو اللان اذا طسخ كفتا في المصاح (قوله ان سمي ملان معلوم) لان احادها لا تتفاوت  
 اما عيبت الآله والادلم تعين لا يجوز لاهضاته الى المارة وفي المصاح اللان كسر البناء ما يعامل من الطين  
 يبنى به الواحدة لسة ويجوز المدحيف فيصير مثل حل اه والمان كسر البناء قالب الطين والمجاسا ايضا  
 كداني المصاح والارد الاول (قوله والآخر) أي ويصح السلم في المدح وعلا لانه يمكن صفاها  
 ساد كره وسوازه فيها بالاجماع كالتيباب والوسط والحصر والواوي وانما فيها مع اهلها بد كر  
 في المدح وهو شروع على حار في القياس في المسكيل والمورون فلا يقاس علمها للاجماع ودلالة المدح  
 لان سبب شرعيته الحاجة وهي لا تختلف (قوله كالتوب ادا بين الدراع) أي من أي حدس كدا  
 د كرا عيني وفي فتح القدير أي قدره كدا كذا ذراعا وفي الرتبة ادا اطاق د كرا الدراع في الثوب  
 فله ذراع وسط وفي الدجيرة واستلم الماشي في بصيرة قول محمد ذراع وسط منهم من قال أراد المدح  
 وهو فعل الدرع لا الامم وهو الخشعة يعني لا يمد شكل المد ولا يبرح كل الارحاء وبصمهم قال أراد المد  
 الخشب والصحيح ان يمد على ما ادطر مطلقا فيكون له الوسط سبب ما نشر المدعاسين (قوله  
 والصغة) أي فنان أو كنان أو صر كهم ما هو والمحم أو صر بر ونحو ذلك (قوله والصغة) أي عمل  
 الشام أو الزوم أو زبد أو غير ذلك بصمهم ما يد كرهه الاشياء ولا يؤدي الى الزراع ولم يذ كر الورن  
 لانه ليس بشرط الا في المير ادا يصح ولا لانه لا يعلم الا بالورن وفي الظاهرة ولا يشترط ذكر الورن  
 في السكر من واحد لغيره في المير والصحيح اشتراطه ولو سلم في ثوب الحران بين الفلول والعرص  
 والرقعة ولم يذ كر الورن باز وان د كر الورن فقط لا يجوز ولو باع ثوب حر ثوب حر يدا يدا لا يجوز  
 الاورباو لانه لا يباع الاورباو اه وفي البراية سلم قطنا هو واني ثوب عروى حار واني مسحا في شمر مسح  
 ان كان المسح عاشر الاجز ورم قال في نوع لو سلم في ثوب وسط وحاه بالخذ وصال حده هذا  
 ورد في دهم فاستأني مسانه عند قوله ولا يجوز التصرف في السلم فيه قبل قبضه (قوله لاني الحيوان)  
 أي لا يصح السلم فيه لتفاوت آخذه لانه وان أمكن ضبط طاهره لا يمكن ضبط باطيه وكذا الاستقراض  
 فاستد ولكنه مضمون بالقيمة لمالك فاقص حتى لو كان عبد اقامته يجوز لكونه مملوكه د كره  
 الاسبيحاني وقد سماه قبيل بالارباطة فسلم الادى وعيبره وقد صح انه عليه السلام مهي عن  
 السلم في الحيوان وراه الحام كهم وحجه وشمل العاصير وان لم يكن فيها معات لان الاعتبار في المتخصص  
 عليه لعين المدح لا لاهي وهو لم يفضل كداني الكافي وكونه عر ح عنه المملك الطري هل السلم فيه  
 جائز كما سمي في ولكن في فتح القدير ان شرطت حياته قلنا ان منع محته (قوله ولا طرافه كالراس  
 والا كارع) لفتش المعات وقيل عند هيا يجوز والا كارع جمع كراع لشارة والقرو ويجمع على كراع  
 أيضا (قوله والجوز عندنا) أي لا يجوز السلم فيه لتفاوت الفاحش الا ان يبين صرنا له لو ماوطولا  
 وعرضا وصفة معلومة من الجودة والرداءة فيجوز حينئذ عند ادورنا (قوله والمطلب حرمنا  
 والرمسة جزا) أي لا يجوز السلم فيها لتفاوت الفاحش لانه يجوز لاني في قوله وعاطه حتى لو عرى  
 ذلك ان بين الحسل الذي يشده الخشب والرمسة وبين طوله وضبط ذلك بحيث لا يؤدي الى الرراع حاز

والمان والآحان سمي ملان  
 معلوم والدري كالتوب  
 ادا بين الدراع والصغة  
 والصغة لاني الحيوان  
 ولا طرافه كالراس  
 والا كارع والحدود عددا  
 والمطلب حرمنا والرمسة جزا  
 (قوله وسط في الخلاصة)  
 د كرا المكان الخ اقول  
 عبارة الخلاصة هكذا  
 ولا بأس بالسلم في اللان  
 والآح ادا بين الملبس  
 والمكان د كره عددا  
 معلوما والمكان قال بصمهم  
 مكان الا بقاء هذا اقول أي  
 حسيمة وقال بصمهم المكان  
 الذي يصبر فيه اللان  
 اتهم فكان يسمى أن  
 يذ كر قول الامام ولا سيما  
 مع احتمال أن يكون ذلك  
 النقص من غير اهل  
 المدح (قوله والمان كسر  
 الماء الخ) قال بعض الفضلاء  
 سمي ولم يبين في المصاح  
 وفي القاموس كسر اه  
 وعبارة المصاح والممان  
 قالب اللان والمدح الخ  
 (قوله للاجماع ودلالة  
 النص) تعديل للحدود  
 وماده تعديل لانه لا النص

ولو قدر الورق في الكل حار وفي دياره احر فوالى نوع من الخطب الورق فيجوز الاسلام فيورما هو  
 أصسط وأطيب كذا في فتح العدير وفي الخلاصة ولا يجوز السلم في الخطب وأقارار الرطة القصب ما فيه  
 ناداهم رطبا والجمع رطاب كذا في الصحاح وفي المصالح الحررة القصب من القصب وعوه والحرمة والجمع  
 حر مثل عرفة وعرف وأوص حرز صمتين قد انقطع الماء عنه اعمى ناسا لا مات فيها له وفي  
 الدجعة وأما الرطاب في الرطة والنقول والقصب والخشب وهذا لم يكن مثلية فلا يجوز فيها  
 ولا بأس بالسلم في الخدوع اذ ليس صر ما علموا والظول والعرض والعلط وكذا الساح وصور في العيدان  
 وفي السانة الرطة الاسمت وهي التي تسمى أهل مصر رسيا وأهل البلاد الشامية سجا وفي الشدل  
 لا حرج في السلم في الرطة ويجوز في الفت لا نه جاع روبا (قوله والخوهر والخر) لمعارف آحاده الاسمار  
 الثؤلؤ التي تناع وروما يجوز السلم فيها وروما لا بأس به فأسكن معرفة قدرها والحرر والتحريرك التي  
 يطعم الواحدة ثغرة وخزرات الملك حواهر راحه ويقال كان الملك اذ ملك عامار بدت في ناحيه حمره  
 ليعلم عدد سبي ملكه كذا في الصحاح (قوله والمقطع) أي لا يجوز السلم في الشيء المقطع لغير  
 شرطه وهو أن يكون موجودا من حين العقد الى حين الحبل بكسر الحاء مصدور ميم من الخلول حتى  
 لو كان مقطعا عند القدم وسودا عند الخلل أو بالعكس أو مقطعا فيما بين ذلك لم يحرم لانه غير مقدر  
 التسليم لثوبهم موت السلم اليه فيحل الاحل وهو مقطاع فيقتصر روبا السلم وحده لا يقطع أن لا يوجد في  
 الاسواق الى تناع فيها وان كان في البيوت ولوانه قطع عن أيدي الناس بعد الخلل قبل أن يور السلم به  
 قرب السلم بالخيار ان شاء فسخ العقد وأحذر أن ياله وان شاء انظر وجوده وفي السابغ مري بالي  
 مدسوط أي اليسر ولوا يقطع في القلم دون اقليم لا يصح السلم في الاقليم الذي لا يوجد فيه لانه لا يمكن  
 احصاءه الا تخفة عظيمة فيحرم عن التسليم حتى لو أسلم في الرطب سحاري لا يجوز وان كان يوجد  
 لم يجز ان اه وفي الزاوية انقطع السلم فيه في أوامه ينجبر روبا السلم وعن الامام انه يبيع اه وفيها  
 استقرص ما كمة كيدا وروما ثم انقطع يصير الى أن تدخل الخديعة الا أن يترأصا على فيمت كبر  
 استقرص طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم التقياق في بلد فيه الطعام غالي ليس له الطالب بل يور  
 للطالب ليعطيه تلك البلد اه (قوله ولا ي السمك الطري) أي لا يجوز فيه لانه يقطع على أي  
 الناس في الشتاء لاحتداد المياه حتى لو كان في وقت لا يقطع فيه حار وروما لا يقطع في السمك ما يور لو كان  
 الطحاري اياه اما ان يكون طريا أو مالخا ولا يبيعوا اما ان يسل عددا أو وروما فان أسلم فيه عددا لم يحرم لانه  
 للمعروف وان أسلم فيه وروما فان كان مملوحي جوار وان كان طريا فان كان العفدي حية والخلول في حية  
 ولا يقطع فيما بينهما حار والافلا (قوله وصح وروما مالخا) أي صح السلم في السمك ما يور لو كان  
 ملحلا لاعداد ان الملح منه وهو القديد لا يقطع وهو مملوحي يمكن صفة يبين قدره بالورق وان يور  
 بان يقول يورى أو راي في أمهك الاسكندرية الشمس والدريس وغيرها وفي الايضاح الصحيح  
 ان في الصغار منه يجوز وروما كذا في الكسار روايتان وفي العرب سمك مليح ومملوحي وهو الذي يذبح  
 فيه الملح ولا يتالمح الا في لغز ديتة والمالح هو الذي شق بطه وجعل فيه الملح (قوله ولا يصح  
 السلم في اللحم) أي عند أي حبيفة وقال يجوز اذ ابي حنبله وبوعه وسه وهو موصوفه وقدره كشاه  
 حصي نبي سمين من الجنب أو الفخذانة رطل لانه موزون مصبوط الوصف فيه كلالية والشم  
 بخلاف لحم الطيور فانه لا يقدر على وصف موضع منه ولانه يختلف باختلاف كبر العظم وصغره  
 فيؤدي الى المنازعة وفي من روع العظم روايتان والاصح عدمه ولذا أطلقته في الكتاب وفي الحديث  
 والعيون القوي على قوطها واحد على الاصح من ثبوت الخلاف بينهم وقيل لا خلاف في أي حبيفة

والخوهر والحرر والمقطع  
 ولا في السمك الطري وصح  
 وروما مالخا لا يصح السلم  
 في اللحم

(قوله ويجوز في الفت) قال  
 في الصحاح الفت القصصة  
 والقصة ما كسر الرطة  
 أبو السعود عن شيخه وفي  
 القاموس القلم الحديث  
 كالنقشب والفتني والاصف  
 ويانه (قوله لانه يحل  
 ما خلاص كبر العظم وصغره)  
 قال في الفتح وعلى هذا الوجه  
 يجوز السلم في مخلوع العظم  
 وهو رواية الحسن عنه ثم  
 ذكر الامام وجه آخر وهو  
 انه يختلف بحسب العصول  
 سما وهو الا قال وحاصل  
 هذا الوجه انه أسلم في المقطع  
 وعلى هذا لا يجوز في مخلوع  
 العظم وهو رواية أبي شعبا  
 عنه قال المصنف وهو  
 الاصح اه



(قوله الى وسط الشئ) الذي في الفتح وسط غضب المتقي (قوله ويشترط أن يكون المكال على انقضاء الخ) كذا في الهداية قال في النهر  
 قال الشارح وهذا لا يستقيم في السلم الا اذا كان لا يعرف قدره فلا يجوز السلم به

فالتقدير به لبيان القدر  
 لا تتبعه فكيف شأني  
 فيه الفرق بين المكس  
 وبغيره والصور في قرب  
 الماء واعما يستقيم هذا في  
 البيع اذا كان يحس سلجه  
 في الحال حيث يجوز ما به  
 لا يعرف قدره ويشترط في  
 ذلك الاماء أن لا يسكن  
 ولا يمسك ويبعد فيه  
 استثناء قرب الماء اه  
 وعلى ما في الهداية سوى  
 الحدادي ولم يتفق في فتح  
 التقدير بل أقره وهذا لانه

وتكبال أو ذراع لم يدر  
 قدره وره في أو عشرة  
 معينة

اذا أسلم في مقدار هذا  
 الوعاء را وقد عرف انه  
 دومة مثلاً جاز غير انه اذا  
 كان يقص وييسر  
 لا يجوز لانه يؤدي الى الغرر  
 وقت المسام في الكس  
 وعدمه وقول الشارح انه  
 لا يتبع موع نعم هلا كه  
 عند العلم بمقداره لا يسد  
 العقد ولم أر من أوضح هذا  
 قدره والله تعالى الموفق  
 اه كلام الهر قلت مع  
 عدم بعينه عبر طاهر وأي  
 نزاع بعد معرفة مقداره  
 وبكى العدول الى ما عرف

وما اذا أطلق السلم في اللحم وقوله ما اذا ايسر اذا حكم الحاكم بحوازه صح اتفاقا كذا في الرارية  
 واللحم قبي فيضمن بالقيمة اذا عصب كذا في الجامع الكبير من باب الاستحقاق وعزاه في الصعري الى  
 وسط المتقي وفي مروق الكراييسي يضمن اللحم عند الاغلاف بالقيمة والحز يضمن بالمثل ولو اشترى  
 بالحم شئت دباني النمة واخبر كذلك فالحاصل أن اللحم مع الحز يستويان في ثبوت ما ديا في  
 النمة ويعتبران في الصان ويضمن اللحم بالقيمة والحز بالمثل والفرق أن كل واحد منهما وان كان عدا  
 لكن الخبر أبين عدا وأحسن كما ظاهر ما حكم به في الصان والتسوية في الذببة عملا  
 بالشبه اه وفي التثمة عن اختيار شيخ الاسلام على الاستيعاب أن اللحم مضمون بالمثل وفي  
 الظهيرة واقراض اللحم عندهما يجوز كما يجوز السلم وعن أبي حنيفة روايتان واللحم مضمون  
 بالثمة في ضمان العدوان اذا كان مطلقا لا جاع وان كان يأكس ذلك وهو الصحيح وان اشترى  
 شيئا لحم في النمة ذكرى الاحارث انه اذا استأجر شيئا لحم في النمة حار وما يسلح أحرق في الاحارة  
 يصلح ثمن البيع اه (قوله ويكبال أو ذراع لم يدر قدره) أي لا يصح لاحبال الصباع فيقع الغرر  
 بخلاف البيع بحال لا يدر قدره لم يدر قدره لا مملوك كما يملوك في القدر حار ويشترط أن يكون المكال  
 مما لا ينقش ولا يمسك كالصاع وأما الخراب والزبد فلا يجوز الصكيل هما وعن أبي يوسف  
 الطوار بقرب الماء لمعامل وهو أن يشترى من سقاء كذا أو كذا قدر من ماء البيل أو غير ذلك مثلا  
 هذا الترة ويعتبر الجار للبيع وتقضي التاعدة المذكورة أن لا يجوز ادعاء هذه الترة ولكن  
 بمقدارها كذا في صبح الصدر وفي القيمة السلم في الماء مختلف فيه فان كان موضعاً حار العادة فيه  
 بالسوا ذكر الشرائع اه (قوله ويرتبه أو علة معينة) أي لا يجوز لاحبال أن يدر ثمنها  
 آفة لا يدر على السلم واليه أشار صلى الله عليه وسلم قوله أرأيت ادماغ الله غرة هذا النستان  
 لم يسئل أحدكم مال أحبه فان مضاه أنه لا يستحق هذا البيع شيئاً أن لم يجرح ذلك النستان شيئاً  
 فكان في بيع غرة هذا النستان غرر لا يباح ولا يصح بخلاف ما إذا أسلم في حصة جميعه أو شامية  
 فان احتمل أن لا يثبت في الاقليم شيئ برمنه ضعيف فلا يبلغ الغرر المانع من الصحة ولذا قيد بالرية  
 احترازاً عن ادقلم وبعض النستان كتبيين النمة هذا ولو كانت نمة النمة الى قرية معينة لبيان الصفة  
 لانعين الخارح من أرضها بعينه كخسراتي سعاري والسماحي وهي رية حفنتها حيدة بفرعاة  
 لا مانع به لانه لا يرد خصوص البات هناك بل الاقليم ولا يتوهم انقطاع طعام اقليم بكما في السلم فيه وفي  
 طعام العراق والشام سواء كذا في دليل ناقص الصعيد وفي احكامه وغيرها لو أسلم في حصة المرأة لا يجوز  
 وفي ثوب هرة وذ كشرط السلم يجوز لأن حلتها يتوهم انقطاعها اذ الاضافة لحصص النمة  
 فيحصل السلم في وهو ان الانقطاع خلاف اضافة الثوب لاهاليان الخس والنوع لا انحصص المسكان  
 وكذا لو اتى السلم اليه ثوب غروي يسح في غير ولاية هرة من حسن المروى يعي من حصته ووثقه  
 فيحرم السلم على قبوله فلما رأى المانع والمصلحة الحرف فان يعرف كون النسبة لبيان الصفة فقط  
 حار والا فلا كذا في فتح التقدير ثم قل وفي شرح الطحاوي لو أسلم في حصة حديثة قبل حداثتها لم  
 مانع لاهامسة طعة في الحال وكونها موجودة في وقت العقد الى وقت النحل شرط اه وفي الخوهر  
 ولو أسلم في حصة جديدة أو نيرة حديثة لم يحرق لانه لا يدرى أيكون في تلك السنة أم لا اه وعلى

من مقداره يسلمه به فلا مزاغة كما اذا هلك وقد طهر في الجواب عن الهداية ان ما يقص ويسكن المكس لا يتقدر بمقدار معين  
 فتق المارة وعليه فيكون قوله واشترط الخ لبيان المراد من قوله لم يدر قدره لانه شئ را عليه تأمل (قوله لانه لا يدرى أيكون في تلك  
 السنة أم لا) قال في البر التعليل على شرح السحاري وأولى ومقتضى هذا ان لو عين جديد اقليم كجديدة من الصعيد مثلاً أن يصح

هذا ما يكتب في ربيعة السلم حد بدعي عامه مسلمه ولكنه يدعى حله على ما اذا كان قسلا وحوذا الخدي  
 أما بعد وجوده فيصح كإثباته ما في شرح الطحاوي وفي الخلاصة وكذا اذا أسلم على صواب ثم  
 دعيا أو ألتامها وسموها قبل حدوثها أو ضمن حديث لأنه لا بدري نقاؤه (قوله بشرطه بيان الحسن  
 والبرع والصلة وأمر والاحل) كقوله حطه مقيمة حيدة عشرة أكرار أشهر لان الظاهر ينفي  
 بد كرهه الاشياء فده حصة الاربعة الاول منها يشترط في كل من رأس المال والمسلم فيه وهي ثمانية  
 بالمعيل فان ما يجوز كونه مسلما فيه يجوز كونه رأس مال السلم ولا بدعكس فان القود تكون رأس  
 مال ولا يسلم فيها وفي المراح اعما يشترط بيان البرع في رأس المال اذا كان في البلد تشود مختلفة والاولا  
 يشترط اه وأما الاحل فيشترط في المسلم فيه خاصة فلا يصح السلم الحال عدما لانه حوز رحمة للمسلم  
 دفع الحماهم ولا يتحقق محل الرحمة الامع ذكر الاحل فلا يجوز في غيره وقوله حطه بيان الحسن  
 وقول من قال ان قوله صعيده أو غيره بيان للحسن غير صحيح واعاها ومن بيان البرع وقوله سقية  
 بيان للبرع أي سقية وهي ما تنقي مسحا وكذا تحسية وهي ما تنقي بالطرسة الى الحسن لاهام معرفة  
 الحط من الماء النسبة الى السبح بالادى الجوهره فان أسلمها حال ثم أدخل الاحل قبل الادراق وقيل  
 استهلاك رأس المال جار اه وفي الاصح للكركاني من كتاب الصرف لو عتد السلم له أصل فهو  
 فاسد فان جعل له أصل معلوما قسلا أن يتفرقا فان كان البراهم قائمه دعيا لان البراهم فيه  
 مقام المبيع فلا بد أن تكون بحيث يتلأ فيها العقد فده تسعة شرائقا والعاشر بيان بغير الاحل  
 والحادى عشر بيان مكان الايقاع فيما له حبل ومؤنه وهو خاص بالمسلم فيه وسياق والساق عشر  
 فس رأس المال قبل الافتراق وسد كره والثالث عشر أن لا يشمل البدلين احدي على الرا  
 لان امراد أحدهما يحرم النساء والرابع عشر أن لا يكون فيه حيل بشرط وفي الترابية وبسطه شرط  
 الخيار فان أسقطه قبل الافتراق ورأس المال قائم في هذا السلم اليه صرح وان هالك لا يتلأ بيمين  
 الخامس عشر أن يتعين المسلم فيه ما تعين فلا يصح السلم في القدس وفي الترابية بيان ذكر في المراح  
 ووجه العدي من شرائقا ورأس المال كون البراهم مستقده عند أي حصة مع اعلام القدر اه وليس  
 المراد به تحجيل رأس المال لان صاحب المراح ذكر شرط التحجيل والقسم وحده وذكر الاقتاد  
 وحده شرط واعا المراد به معرفة الحين الذي منه فالولم يقفده السلم وبشكل عليه ولم في  
 تعليل قول الامام ان الاشارة الى رأس المال لا تنفي لاحمال أن يحد العصور يرفا فهاضح ان الرد  
 ولا يتيسر الاستدلال بالبعد للمجلس فان هدا يقتضى عدم استراط الاقتاد أولا فليتأمل السادس عشر  
 وجود المسلم فيه من حين العقد الى حين المحل كما في المراح وقد تقدم معومه وقوله والمقتطع  
 والسابع عشر أن يكون ما يوصف وهو أن يكون من الاحتاس الاربعة المكمل والموردون  
 والمبروع والمعدود التقارب وتقدم أول الباب وقد ذكره من شرائقا في المراح التاسع عشر بيان  
 قدر رأس المال في الثلاث عتده كما ساقى وفي الخاية لا يسلط الاحل عوترب السلم ومطل عوت السلم  
 اليه حتى أوحد المسلم من تركه حال (قوله وأقله شهر) أي أقل الاجل شهر روى ذلك عن جدر حاته  
 تعالى لان مادونه عاجل والشهر وما فوقه أجل مدليل مسئلة اليقين لحلف يقصين ديه عاجلا قضاء قبل  
 تمام الشهر برقي عيه وقيل أقله ثلاثة أيام وقيل ما راضيا عليه وقيل أكثر من يوم وقيل المرحع  
 العرف وما في الكتاب هو الاصح وبه يقتضى وفي الساية وقال الصدر الشهيد في طريقته الطولة  
 والصحيح ما رواه الكركي أنه مقدار ما يمكن فيه تحصيل السلم فيه اه فتد احتساب الصحيح لكن  
 للعتد ما في الكتاب وفي فتح القدر بعد تلت تصحيح الشهيد وهو جدر ان لا يصح لاهلا صا لا يحق فيه

وبشرطه بيان الحسن  
 والبرع والصلة والحد  
 والاحل وأقله شهر

اد لا يتوهم عدم طلوع  
 ثنى فيه أصلا اه يعنى  
 وهذا المفتضى غير مراد  
 لمافاه للشرط المار وهو  
 أن يكون موجودا من  
 حين العقد الى حين المحل

(قوله أقول هو جدير بأن يصحح الخ) قال في مسح العمار كلام شيخنا هانجا جدير بعدم القول لأنه إنما يتبعه لو كان الذي يقدره  
 ما ظهر بوجه التقدير به وجميع التقدير ما زادوا وامتد ذلك لأنه إذا لم تحصل في مدة لشهر وأربعين ريادة عليه حار ولا مانع من  
 ذلك أصلا فلا وقع له في رد التقدير به إلى عدم حصول المقصود (١٦١) الاحوال كذا ينبغي اه وروى في الخبر

أيضا حيث قال مددوع  
 بأن الشهر أدناه لانه  
 أقصاه ليس ما اعلم اه  
 قل الزملي بعد ذلك الاول  
 ووجه تنازل الامكان عنه  
 لموارنه تأمل (قوله والاولى  
 أن يعمل للأمام الخ) سنه  
 الى هذا من السكال حيث  
 عال أولا بمدد كتم قال  
 وأما فيديل وعائيكون  
 ومن رأس المال ديوا  
 ولا يستبدل في المجلس ولولم  
 يسرف قدره لا يدري

وقدر رأس المال المكمل  
 والمورون والمعدود ومكان  
 الابعاء فيه حصل من  
 الاشياء

كتم في مرد عليه ان هما  
 شرطا أخذ ذكره الزاهدي  
 في شرح المحصر البدرى  
 نقلا عن المحيط به يمدح  
 هذا الاحتمال وهو أن يكون  
 رأس المال مستقدا اه  
 لكن يرد عليه انه لو لم  
 يستقدا لم يصح مسح اه  
 صيأ في عن السدافع اه  
 لو سدها بوفد فرصى بها  
 صح مظلة بخلاف السوقة  
 فان لم يرص فان كان قبل  
 الافتراق واستبدل في

وكذا ما عن السرخي من رواية أخرى أنه يطرأ الى مقدار المسلم فيه والى عرف لباس في تأمليه  
 كل ذلك فتصح فيه المارعات بخلاف المقدار للمعين من الرمان اه أقول هو جدير بأن يصح ويحول  
 عليه وهذا لأن من الاشياء ما لا يمكن تحصيله في شهر فيؤدي التقدير به الى عدم حصول المقصود من  
 الاجل وهو التفرغ على تحصيله وفي القبة التي قرب السلم المسلم اليه بعد دخول الاحل في عبد الله الذي شرط  
 الايفاء فيه فإنه عالته بالسلم فيه ان كان قفته في ذلك المكان مثل قيمته في المكان المشروط أو دونه  
 لأن شرط المسكن حتى قرب السلم دفعه إلى الجاهل قال رضى الله تعالى عنه وأقضى بعض مفتي زمانه  
 لا يمكن من هذا لأنه لا يبين المسكن حتى الم الم الله وهذا المؤهل الجاهل وهذا الجواب أحد الى الا  
 موضع المحروية وهو أن يقيم السلم الذي راد أو يغيره قرب السلم عن استيفاء حقه ثم قال هذا المالة  
 الى الزاوية لموصوفة (قوله) وقدر رأس المال في المسكن في المورون والمعدود) أي بشرطه بيان قدر  
 رأس المال اذا كان العقد يتعلق على مقداره عند الامام وقالنا في الاشارة اليه كالمفوض والاحرة  
 والمددوع لأن الجاهل مع الاسارة لا تعصى الى المارعة وله أن يمدد حتى يبين ان مددعه ثم يمدد  
 ما ياتي عينا فمدد ولا يتصل له الاسد الى المجلس الرديف مسح العقد في المردود وفي غيره ولا يدري  
 فمدد ليقى العقد بحسبه فيعصى الى حقه السلم فيه ويجب التحرز عن مثله وان كان وهو ما لشرعه  
 مع المال اذ هو مبيع للمعدوم والاولى ان يمان للأمام بانر مما لا يقدر على تحصيل السلم فيه وحاج  
 الى در رأس المال فيجب ان يكون له لو ما لمالك كرهه فمدد مع عاقلة ناه من أن لا نقاد شرط عدمه  
 وقد قال يقول ابن عمر رضى الله عنهما وقول الفقيه من الصحابة مستند على القياس بخلاف ما اذا كان  
 رأس المال ثوما لا في السرع وصف فيه والمصح لا يبقا في الاوصاف ولا يتصل في المقدمه ولما لو سمي  
 عند الشرعان وحده السلم اليه انقص لا ينقص من السلم فيه واه جرح السلم اليه ومن فروغ  
 المسئلة اذا سلمت حنسين ولم يسر رأس مال أحدهما بان السلم ما نه درهم كرحلة وشعر ولم يسر حصه  
 واحد منهما من رأس المال لم يصح فهما لا يندم عليهما مائة الف قيمة وهي تعرف الجرار أو سلم  
 جدين ولم يسر قدر أحدهما بان السلم درهمين يدري مقدار معلوم من البردين قدر أحدهما ولم يسر  
 الآخر لم يصح السلم فيهما طلاق العقد في حصته ما لم يمدد قدره فيطاري لأخر أيضا لاتحاد الصدقة  
 أو طوله حصة الآخر من المسلم فيه فيكون السلم فيه محمولا والمراد بالمددوها ما لا يشاوت أحاده  
 لتعاني العقد بمقداره (قوله) ومكان الابعاء فيما جل من الاشياء) أي بشرطه بيان مكان الابعاء في  
 المسلم اليه اذا كان له حل وثبة أي اذا كان قبله يحتاج الى أحرة والحل بالفتح النقل قل في الساية  
 يعنون به ماله نقل يحتاج في حله الى طهر وأجرة حلال والمؤنة السكنة وفيه لا يحتاج الى تعبده وبيده  
 في موضع العقد لأن مكانه مكان لا تزام قفته بل بابعاء التزمه في قفته كوصح الاستقراض والاستهلاك  
 وكبيع الخطة بعينها وكأصب والترمس ولا أن تسليم غيره وأحب الحل ولا يقيم مكان العقد  
 لتسلم بخلاف الترمس والعب والاستهلاك فان تسليمه يستحق نفس الاقتراض فيتمه وموصفه  
 فادام شي من محمولا سبالة قضية الى المارعة لاحتمال التزم باختلاف الاماكن فلا يذهب البيان

(٢١ - (السحر الزائق) - سادس )  
 المجلس صح وان عدده عال عند الامام ما قال آخر ما بان فانه يميزان  
 المحصر من عدم التبديل في المجلس تأمل على ان القاد قد يتبع في ظاهر بعض المددوعين أيضا فان رأس المال قد يكون سكيلا أو زوما  
 ويظهر بعضا معينا وجاهل بعضا معينا ان الاعتراض متبع على من عبر بالربوف وأما من غير ما يجب فمدد وجهه لشموله نحو الرب اه  
 وحاصل ان اشتراط كونه معلوما خاص فيما اذا كان من غير التقدير

دوماً أربعة وصار كل له الصفة ولما قل العيس ان الاختلاف في المكان يوجب السحاب عسده  
 كالاختلاف في الصفة وعسل لا تحل عسده ومعد هما شجاعتان لان تعين المكان قصة العقد قيد  
 بالملكية لان مكان العقد يعين لايام رأس مال السلم اتفاقاً وعلى هذا الاختلاف ليس اذا كان محل  
 وثيقة واحدة كذلك والصفة ومصورها اقتسام دار او عدة مراعى صلب أحد هما شيئاً له محل وثيقة عسده  
 يشترط بيان مكان الايلاء وعدهما يعين مكان العقد وقيل لا يشترط في الثمن عند الشكل والصحيح أنه  
 شرط اذا كان في حيز عدهما يعين مكان العقد وقيل في الاخرية يعين مكان الدار ومكان تسليم المادة  
 ثم ان عين مصر احراز لا نه مع بيان اطرافه كقصة واحدة في حق هذا الحكم لعدم اختلاف القيمة ولهذا  
 لو استأجر دابة لم يل عملها في مصر فله ان يعمل في أي مكان شاء وقيل هذا اذا لم يكن المصر عطاءً فان  
 كان عطاءً تابع صاحبه وسخا لا يجوز ما لم يبدأ بحية منه لان جهات موصية الى المعرفة ولو شرط ان  
 يوفي في ماله حارساً حسناً لا يبرأ منه المثل حال حلول الاحل عادة والظاهر تناوذه في ماله ولو شرط  
 الحل في ماله قبل مجور لانه اشتراط الايلاء فيه وقيل لا يجوز لان الحل لا يقتضيه العقد وانما يقتضي  
 الايلاء وهو يشترط بدون الحل فيكون عسده ان شرط ان يوفي في موضع ثم يحمله الى ماله لا يجوز  
 والحاصل ان اشتراط الايلاء في مكان صحيح وفي اشتراط الحل الى مكان معين قولان واشترط الحل عند  
 الايلاء عسده وعكسه لا كالا يلاء بعد الايلاء وتماه في الخلاصة وفي الرابة شرط حله الى ماله  
 السلم بعد الايلاء في المكان المشروط لا يصح لاحتياج المقتضى الى الحارة والسحارة بشرط الايلاء خاصة  
 أو الحل خاصة والأايلاء بعد الحل حار لا شرط الايلاء بعد الايلاء على قول عانة المسامح كشرط ان يوفي  
 في محله كذا ثم يوفي في ماله ولو شرط الايلاء والحل بعد الحل لم يجر وفي بعض الفوائد شرط الحل عند  
 الحل اصح لان الحل لا يوجب الملك لرب السلم فله شرط الحل نادياً صار كشرط مرة وكذا الايلاء  
 بعد الحل والا يلاء بعد الايلاء ولما شرط ذلك صار الايلاء الاول مصححاً واداسرط الايلاء في مدينة  
 كذا فاحل محلها سواء حتى لو اوفاه في محله ليس له ان يطالبه في محله أخرى اه وفي فتح القدير  
 ولو استأجر طمناً ما اعطاه من حبه واشترط أحد هما التوفيق الى ماله لم يجر ما لا جناح كذا ولو شرط  
 ان يوفي الى مكان كذا فاحله في غيره ودفع السكراء الى الموضع المشروط صار قاصداً لا يجوز أحد السكراء  
 وان شاء رده اليه ليس له اليه في المكان المشروط لانه حقه اه وفي السدائع فان سلم في غير المكان  
 المشروط عسده سلم في أي مكان عسده على ما لا يشترط لم يجر اه خلا لا حرج عليه وانما سلم في غير المكان  
 سلم في المكان المشروط بخلاف الشعيح اذا سوطح عنها على لم يصح وسقط حقه لا عراضه عن الطلب  
 كما واسفله مصر يجر واحد في السلم في الغدا من المكان المشروط لم يسقط بالانقطاع مصر يجر اه قيد  
 عمله حل لان ما لا حرج له كالتسك والسكران والرعرعان وصغر الأوثان لا يشترط فيه بيان مكان الايلاء  
 وقيد في فتح القدير بان يكون قليلاً والافد يسلم في أسماء من الرعرعان كثيرة تنفع اجمالاً ويسلمه  
 في المكان الذي أسلم فيه وكلما ما يتعين مكان العقد ومقيد عماداً كان بما يتأتى في فيه التسليم وبالا  
 بان أسلم اليه وهما في مركب في البحر وحل فانه يحسب في أقرب الاماكن التي تمكن فيها وهذا على رواية  
 الجامع الصغير وذكري الا حار ان ما لا حل له يوفي في أي مكان شاء وهو الاصح لان الاماكن كلها  
 سواء ولو عاين مكاناً قبل لا يمين وقيل يعين وهو الاصح كذا في فتح القدير ويصح في المحيط ان يمتنع  
 موضع العقد وبما لا حل له لان القيمة تختلف باختلاف الاماكن فالكافور أكثر قيمة في مصر لكثرة  
 الرعة فيه في مصر وقته في السودان اه (قوله وقص رأس المال قبل الافتراق) اي بشرطه قص رأس  
 المال قبل ان يتفرقا لان السلم متى عن أحد عامل ما حل وذلك القص قبل الافتراق ليكون حكمه

وفيه من رأس المال فصل  
 الارباب

(قوله وعلى هذا الاختلاف  
 الخس) أي من المبيع  
 في البيع (قوله ولو شرط  
 الايلاء أو الحل بعد الحل  
 لم يجر) قال بعض المصنفين  
 فيهما قصة لقوله أو الايلاء  
 بعد الحل المتقدم وفي نسخة  
 الرابة ولو شرط الحل  
 بعد الايلاء أو الحل الخ  
 وعابها فلا منافس وفيه  
 تكرار لأن يعمل على  
 التأكيد فتأمل اه  
 وكذلك رأيت في بعض  
 النسخ انه (قوله لا يمين  
 في أحد الخاسرين رياء وهي  
 الحل ثم سلاية عن المحيط

على وفي ما به مسبباً له كفي الحولة واسكفائه والصرف وشاكر كراهه أن انقص شرط العتاده  
 بمحيطا كية الشرط وهو قول المصنف والصحيح أنه شرط فانه على صحة وفيه عدم جواز دونه  
 ثم عدمه لا يترافق في بعض وستأق فائدة الاسلاب في الصرف وأمله وشمل ما إذا كان رأس المال  
 على اثنين أو اثنين لاد كراه وفي الخلاصة ولو أتى المثل اليه فمض رأس المال أحسن عليه اه وفي  
 الواعيات باع عندا شوب وصوف في السنة فلم يصرف لشوب أحد لا عوراني التوب لا يحمي السنة  
 الاسلمة فلا حل شرط وهو ضرب الأصل حار لو شرطه ولو اذتر فاقل قص لسد لطل العقد لان  
 هذا العقد اعتبر على حق التوب يعاقب حق المدد ونحوه وأن يمتري في عقد واحد حكم عقدين كفي  
 المحبة بشرط العوض وكفي قول المولى له بعده اذا أدبت إلى العتاد بصر اعتبر فيه حكم التبين وحكم  
 المعاوضة اه وأشار للمصنف جازية إلى أنه لا بد له خيار الشرط لانه يبيع علم الفصص قالوا لا يثبت  
 في المال فيه جاز رؤية ويثبت فيه خيار الغيب ويضمن في رأس المال اذا كان بمثابة ضمان والاخيار  
 الرؤية لا يثبت في العقود ودل قوله قبل الافراق دون أن يقول في المجلس على أن النقص في المجلس ليس  
 بشرط وفي المراجعة وإن مكث في الليل أو سافر أو سرحاً أو أكثر ثم لم يزل حاروا ما أم أحدهما أو ما لم يكن  
 ورقة ولو لم يمتري في كره وتكسب الدرهم عنده فدل المجلس ليحرره أن يترى عن المجلس اليه بطل  
 وأن يثبت برأه لا ومحت السكفائه والحولة والارتياح رأس مال السلم اه وفي السدائع ثم ابحاث  
 الحولة والسكفائه فان قبض المسلم اليه رأس المال من المحتال عا أو الكفيل أو من رب السلم فقدم العقد  
 بينهما اذا كان في المجلس سواء في الحولة أو الكفيل أو اذرها فمدها كان العاقدان في المجلس وإن  
 اقرق العاقدان باعده فمطل القبض بطل السلم وملت الحولة والكفيل ولو بقي المجلس عليه الكفيل  
 في المجلس والعبرة ببقاء العاقدين وادفهما لبقاء الحولة والكفيل وادفهما لأن النقص من  
 حقوق الله هو قيام العقد بالعائد من مكان المعتبر بحال ما وعلى هذا الكفة نقول الحولة بدل الصرف  
 وأما الرهن رأس المال في ذلك الرهن في المجلس ونجته مثل رأس المال أو أكثر فقدم العقد بينهما  
 وإن كانت قيمته أقل من رأس المال ثم العتد فقدمه بطل في الباقي وإن لم يملك الرهن حتى اذرها فاطل  
 السلم لم يحصل الاقرار في عين قبض وعليه رد الرهن على صاحبه وكذا الحكم في بدل الصرف اه  
 وفي ايضاح الكرماني من الرهن ولو أخذ المسلم بغيرها وسلطه على البيع وباعه بمجلس السلم فيه وبع  
 جهه جاز اه وفي تخيير الجامع من باب اقرار الرهن لارض لو اربأ آخر ولديني قضاء ولا طما ولو أسلم  
 ثم انصرف وقعت المفاصة وفي عكسه لا اه أي لانع المفاصة الادانفاصا بدليل ما صدره كره عن  
 البديع ويترى على أن القبض شرط ما اذا قص ثم اتقص انقص لمي أو جهاً بطل السلم وبما  
 أن رأس المال آمن يكون عبداً وبما وكل مهم المأمور بوجه مستعفاً أو مبيعاً وكل آمن يكون قبل  
 الاقرار أو بعده كذا أو بعته وكذا بدل الصرف على هذه التفصيل في كني عينا فوجد مستحقاً  
 أو مبيعاً فان لم يجر الممنحق ولم يرض المسلم اليه بالغيب بطل السلم بعد الافراق وقوله وإن أضر المستحق  
 ورضي المسلم اليه بالغيب جاز معلوماً ولأن الرجوع على الناقد يثبت ان كان مثلياً وقيعته ان كان قيمياً  
 وإن كان ديناً فإن وجدته مستحقاً أو غير مضي السلم مطلقاً ولا دليل لشرطي على العوض ورجوع على  
 الناقد يثبت وإن لم يجر ما قبل في المجلس صح وإن بعده بطل وإن وجدته رجوعاً أو مبيعاً أو مستوقفة  
 أو صاحبان كانت بريرة فري ما صح مطلقاً لا في المستوقفة لا في البتة من جرس حقه فان لم يرض  
 فان كان قبل الافراق ولم يتبدل في المجلس صح وإن بعده بطل عند الامام مطعاً سواء استند على  
 المجلس أو لاداً أو لادهاً بغيراً وسهرجة من وجدته مستوقفاً أو صاحباً فان بعد الادرفق بطل سواء

(قوله وفي الواعيات باع)  
 عندا شوب الخ) كان  
 الاولى تقديمه على عبارة  
 الخلاصة لانه مقابل لما  
 أفاده الاطلاق وفي فتح  
 القدر وإن كان عينا في  
 القياس لا يشترط بطله  
 وفي الاستحسان يشترط  
 اه وهو مرجع على القياس  
 وفي حاشية في السوء عن  
 الجسوي ما في الواقعات  
 مشكل ومقتضى جواب  
 الاستحسان أن يبطل  
 وما دعه يمكن اجراؤه في  
 كل عين دلت رأس مال  
 السلم (قوله وله أن يرجع  
 على الناقد) أي على الدافع  
 (قوله استند على المجلس)  
 قال الرمي أي مجلس الرد



(قوله بل بطريق الخط عن رأس المال) قال الرزقي فيه مراعاة بخلاف الخط عن رأس المال وعور الزيادة فيه والطاهر فيها اشتراط  
وصحيفة قبل التمرق بخلاف الخطا في التتارسية في الخط عن بدل (١٦٥) الصرف والزيادة فيه باعديا راعتمة

درهم ثم راد أحدهما  
صاحبه ومثل الآخر فان  
فحص الزيادة قبل أن  
يتصرفا بان وان تصرفا  
غير فحس ظلت الزيادة  
ونظا البيع في حصة  
الزيادة ولو حطت درهما  
من ثمن الدينار جار سواه  
كان قبل التفرق أو  
بعده اه وقد سما في  
الحاشية عند قوله والزيادة  
في المبيع انه لا تحبور  
الزيادة في السلم فيه ويحور  
الحط تأمل في الفائدة في  
حصة أشياء تحور في السلم  
الوكلة والحوالة والكفالة  
والاقالة والرهن وحصة  
أشياء لا تحور في السلم  
الشركة والتولية وبيع  
قبل القبض والاعتياص  
عن السلم فيه والاعتياص  
عن رأس المال اه الاطالة  
كذا في حصة أي الليث  
(قوله في الاراء عن السلم  
فيه) لعل الصواب عن  
المبيع لان كلام البدائع  
موافق لكلام التحجيس  
في جوار الاراء عن السلم  
فيه لان الذي له المطالبة اما  
المبيع فلا يملكها الا  
بانتقص كإس أول الباب  
فلم يلزم استقاط الدين نعم  
يتخلعه طاهرا في المبيع  
فان كلام التحجيس صريح

رب السلم لاخر اعطى بصرف رأس المال ليكون نصف السلم لك فيه بصورة لولية أن يقول لاخر اعطى  
مثل ما أعطيت السلم اليه حتى يكون السلم كله لك كذا في الايضاح وانما صرح بما تولى رد قول من قال  
يجوز بيع السلم فيه مباحة وتولية وحرمه في الحاوي وقال ولا بأس ببيع السلم قبل قصه مباحة وتولية  
وهو قول صميم والمذهب معهما وهذا شارح مع بيع السلم بالاولى سواء كان من عليه أو من غيره  
كأن الحاوي ولو باع رب السلم السلم فيه من السلم اليه ما كثر من رأس المال لا يصح ولا يكون اقاله  
كذا في الفتية ولو بعه منه قبل قبضه وقبل اقالته لم يصح وكان اقاله فوجب عليه رد رأس المال وكذا  
لو أراه كالأو نعم وفي التحجيس والواقعات رد السلم إلى الرجل كرحضة فقال رب السلم السلم اليه  
أراك عن نصف السلم وقبل السلم اليه وجب عليه رد نصف المال اليه لان السلم يبيع وفي البيع من  
اشترى شيئا ثم قال المشتري للبائع وسلم العنص وهبت منك نصفه وسلم البائع كات اقاله في النصف  
من نصف الثمن فكذلك اذا دخلت عملة المنة اه وفي الفتاوى المصرية اقاله نصف السلم وانتاؤ في النصف  
جائز وأما اقاله السلم على مجرد الوصف بان كل السلم فيه حيا فتقايلا على الردى على أن يرد السلم اليه  
درهما لا يتورع عن أبي حنيفة ومحمد حرا فلا يوجب رد اياه لكنه عند أبي حنيفة يحور لاسرائي  
الا انه بل بطريق الخط عن رأس المال اه وفي البدائع الاراء عن رأس المال يتوقف على قبول  
رب السلم فان قبل انفسح العقد فيه على الاراء عن السلم فيه فانه جائز بدون قبول السلم اليه لانه  
ليس فيه اسقاط شرط ومخالف الاراء عن ثمن المبيع فانه صحيح بدون قبول المشتري لكنه يرد ما رد  
ولا يجوز لاراء عن المبيع لانه عين واسقاط العين لا يصح اه وطاهره بخلاف ما قد ساء عن التحجيس  
في الاراء عن السلم اه وفي الظاهرية لو ان رب السلم وهب السلم فيه لاسلم اليه كانت اقاله السلم وزمه  
رد رأس المال اذا قبل وفي المتوسط اذا اراد رب السلم السلم اليه عن طامم السلم صح اراؤه في طاهر  
الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رجاء اقاله تعالى لا يصح ما لم قبل السلم اليه واداهل كان مباحا  
لعتد السلم ولو اراد السلم اليه رب السلم عن رأس المال وسلم الاراء نال السلم وان رده لا والفرق  
بين رأس المال والسلم فيما ان السلم فيه لا يتحقق قصه في المجلس بخلاف رأس المال اه ودكر  
في الذخيرة قولين في مسئلة الاراء عن نصف السلم فيه هل هو اقاله يرد ما قاله أو حطه فلا يرد فيه  
ان دفع الاشكال ودكر الوابن اه في ايراد ارأء عن الشكل وقبل وقبل يرد رأس المال كاه وقيل  
لا رد شيئا اه ودل كلام المصنف رحمه الله تعالى على منع الاستبدال بهما أما الاستبدال رأس  
مال السلم في مجلس العقد وغير جائز ان أحد رأس المال شأن في غير جسمه لكونه يعوت  
العنص المشروط لان بدل الشيء غيره وكذا الاستبدال بدل الصرف فان أعطاه من جنس رأس  
المال أجود وأرأء أورضى السلم اليه بالارد احر لانه قصص جنس حقه وانما احتلف الوصف فان كان  
أجود فمدفعية حقه وأحسن في القضاء وان كان أرأء فقد قصاه فاصفا فيكون استبدال الآنه  
لا يصح على أحد الورد ويجوز على أحد الاحود لانه في العادة لا ينفصل وانما هو أحسن في القضاء  
والإيهام وأما الاستبدال بالسلم فيه بجنس الآخر فلا يجوز لكونه بيع المقول قبل قصه وان أعطى  
أسود وأرأء أسكاه بكم رأس المال كذا في البدائع وفي الزاوية أسلم في ثوب وسط وحاه بالحيد فقال  
حدد اورد في درهما فمضى وجوه السلم فيه كيلي أو زني أو دعي لا يجوز لما ان يكون فيه فصل  
أو نقصان وذلك في القدر أو في الصفة فان كيليا أسلم في عشرة أفوزة فجاءه مد عشرة فقال من هذا

في صحة هبته وفي البدائع فان لا يجوز الأبراء عنه لانه عين فلي تأمل (قوله وبه يدفع الاشكال) الطاهر لانه أروا به الخاتمة بين ما في البدائع  
والتحجيس ولا ينبغي عدم اندفاع تأمل

وروي درهما حار لا مباع معلوما معلوم ولو شاء بقعة وقال حده وأرد عليك درهما حار أيضا لا نه  
 المعص وأما الشكل عور فكذلك أهله النص ولو شاء ما لا حوداً وأرداً وقال حدر أعط درهما وأرد  
 عليك درهما لا يجوز عدهما حاراً لأنه في الووب أن باع مدرعاً وأريد وقال ردي درهما حاراً لا نه  
 دراع ثقت تسليمه درهم فاندفع بيعه ممرداً وكذا لو رادى الوصف يجوز عدهم وإن جاءه نص دراعاً  
 ورد لا يجوز عدهما لأنه في الأيلم حصة لكل واحد من الدراع وصاعاً وحول الحصة ولو شاء ما نقص من  
 حصة الوصف لا يجوز ولو رادى وصاعاً عور لا نه لأنه في الأيلم ردها إذا لم يبين لكل دراع حصة أماداً لم يبين  
 جاري الشكل بالأحاديث أه وقيد بقوله قل النص لأن بيعه منه على رأس المال ومراعاة توصيفه  
 ومرة حارة كدائ السادة وفي القصة أن لم يبين ما يبي من رأس المال ولا محل الأجل وعرض أدائه  
 باع رب السلم من المسلم إليه ما يبي من ذلك رأس المال الذي على المسلم إليه بدينار وقصص الله إله لا يفسح  
 السلم حصة الدينار أه وأما أصل أن التصرف الذي في الكتاب شامل للسليم والاستبدال والمطه  
 والآراء الآن في المطه والآراء يكون غراراً في الإقالة فلو كان رأس المال كذا أو بعضاً ولا يشمل الإقالة فها  
 حارة ولا التصرف في الوصف من دفع الحيد مكان الرديء والعكس (قوله فإن قابلاً السلم لم يشتر  
 من المسلم إليه شيئاً رأس المال) يعني قبل قبضه يحكم الإقالة لقوله عليه السلام لا أحد السليم أو رأس  
 مالك أي سلمك حال قيام العقد أو رأس مالك حال انقضاءه فماتع الاستبدال فصار رأس المال بعد  
 الإقالة بماله السلم فيه قوله في أحد حكمه من حصة الاستبدال بعينه حكم رأس المال بعد ما حكمه  
 قلها إلا أنه لا يجب وصفه في مجلسها كما كان عند قبضها لكونها ليست ببيعاً من كل وجه وطدا حاز  
 إقراره وإن كان لا يجوز قبضها وفي الإيصاح للسكراني أن الإقالة فيه بيع حديد في حث ثالث وهو  
 الشرح وفي الدائع نص رأس المال أعلاه بشرط حل نفاذ العقد فاما بعد إقراره ما به بطريق الإقالة  
 أو بطريق آخر فقصه ليس بشرط في مجلس الإقالة بخلاف النص في مجلس العقد وقصص بدل العصري  
 في مجلس الإقالة بشرط لصحة الإقالة كقصه في مجلس العقد ووجه الفرق أن النص في مجلس العقد  
 في الدين ما شرط عليه وإنما شرط للعين وهو أن يصير الدين مع ما ناقض صيانة عن الاتفاق  
 عن دين مدين ولا حاجة إلى العيين في مجلس الإقالة في السلم لأنه لا يجوز استبداله فيعود إليه عليه ولا تقع  
 الحاحية إلى العيين ما قبض فكان الواجب من النص فلا راعى له المجلس بخلاف التصرف لأن  
 التعمين لا يحصل إلا ناقص لأن استبداله حائر فلا بد من شرط النص في المجلس للتعين أه وذكر  
 الشارح من باب الخلاف من كتاب الدعوى الإقالة في السلم بعد نفاذها لا يحتمل المسح لسائر أسباب  
 أنه صح ألا يرى أهمها لو قال نقصاً لاقالة لا تمتنع وكذا لو كان رأس المال عرضاً فقصه السلم إليه ثم رد  
 عليه تعيب بقضاء ثم حكمه قبل التسليم إلى رب السلم لا يعود السلم والفقه فيه أن السلم فيه مسقط بالإقالة  
 ولو أصبحت الإقالة له كان حكمه أنها عود السلم فيه والساقط لا يحتمل العود بخلاف الإقالة في  
 البيع لأنه عيب فأمسك عوده إلى ملك المشتري أه ومن هنا يعلم أن مسح الآراء لا يصح ما دلت  
 وفي الحبرية من باب السلم لو احتل على رأس المال بعد الإقالة فالقول للسلم إليه ولا يحتاجان وذكر  
 ما ذكره الشارح ثم قال لو تقابلا بعد تسليم السلم إلى المسلم فيه ثم احتل على رأس المال لم يحتل على السلم  
 فيه عيباً قائماً وليس بدس فالقالة هنا محتمل المسح قصداً أه قيد السلم لأن التصرف إذا قابلاً لا جار  
 الاستبدال عنه وبحسب قبضه في مجلس الإقالة بخلاف السلم وبيان الفرق في الإيصاح للسكراني (قوله  
 ولو اشترى المسلم إليه كراً وأمر رب السلم بقصه قصاه لم يصح وصح لو قرصاً أمره بقصه لم يصح  
 فعل) معناه أن يكره له لقصه بعد النص ثانياً لأنه اجتمع هنا صفتان صفة بين المسلم إليه وبين

فإن بقي السلم لم يشتر من  
 المسلم إليه شيئاً رأس المال  
 ولو اشترى المسلم إليه كراً  
 وأمر رب السلم بقصه قصاه  
 لم يصح وصح لو قرصاً أو  
 أمره بقصه لم يصح  
 فعل



المشتري منه وصيغة هي المسلم اليه وبين رب السلم كلاهما شرط التكيل فلا بد من التكيل مرتين ولم  
يوسد في الاولى وهي ما اذا أمس المسلم اليه رب السلم فقصه من المانع فصار له ولم يصح وحدث في الثانية  
وهي ما اذا أمر رب السلم بتقبضه ما لم يكن له ثم بعهده بالتكيل ثانيا والاصل فيه انه على الله عليه  
وسلم سوى عن بيع الطعام حتى يجري فيه صلتان صانع المانع وصانع المشتري وعمله على ما احتجعت  
الصفتان فيه وأما صفقة واحدة فيكتفي بالتكيل فيه مرة في الصحيح والدليل على انه يبيع عند  
القبض ما حال في الرأب ان أول سلم مائه ثم اشترى المسلم اليه من رب السلم كرحلة عاتق درهم الى  
سنة فقه منه فلما حصل السلم اعطاه ذلك الكر لم يجر لانه اشترى ما عاقل بمنازع قبل تبدل النفس كذا  
في فتح القدير قيد الشراء لان المسلم اليه لو ملك كرا لم يثرب أو هبة أو وصية فاهارب السلم واكتناه  
مرة جار لان لم يوجد الا عقد واحد بشرط التكيل وقيد بالكر وهو مستوفى قهرا وأمر بعون على الخلاف  
لان المسلم اليه لو اشترى حصة محارفة فاهارب السلم فاكتناه مرة حار لم يثرب كرا وأشار بانكر  
المكيل الى أنه لو سلم في موروث معين واشترى المسلم اليه موزنا كذا الى آخره لا يجوز قص رب  
السلم اذا لرق بين المكيل والموروث في هذا الحكم وكذا المدد اذا اشتراه بشرط المدفأة كالتكيل  
والموروث كالتدنية ودعى الثانية في المدد وردت وانما عاصر ما تكرار الامر في كلام المصنف  
تشكر ارا الكيل لان الشرط أن يكبله من بين وان لم يتعد الا امر حتى لو قال اقص الكرا الذي اشترته  
من فلان عن حقتك وذهب فاكتناه ثم أعاد كره صار قاصا وله ط الخاص به يبيده فانه لم يرد على قوله  
فاكتناه ثم اكتناه لبعده كذا في فتح القدير وأما على قوله وصح لوقر صا فصورته استقرص منه  
سكرا واشترى المستقرص كرا عامر المقرص بنسبه فصار حقه وانما حار لم يثرب كرا لان القرض  
اعارة حتى بعد بقاءها امكن الموصوفين حقه فقدر اوله بكن استدالا ولو كان استدالا لزم مبادله  
الحسن بنسبه بنسبه فلم يثبت في حقه الصفقتان فيكتفي بالتكيل واحد للمشتري فيقبضه ثم لبعده من غير  
اعادة التكيل وأشار بقوله لم يصح الى انه لم يدخل في ضمان رب السلم حتى لو ملك في يده هلك من مال  
المسلم اليه كما في البداية والعرص صورة أخرى هي لو كان الدين الاول سلما فلما حل اقتصر المسلم اليه من  
رحل كرا وأمر رب السلم بنسبه من المقرص من مال حار لم يثرب كرا لان عقد القرض عقد مساهلة لا يوجب  
التكيل بخلاف البيع مكابلة أو مواربه ولهذا استقرص من آخر حصة على اربعة اقدرة حار له  
أن يتصرف بها قبل القبض - (قوله) ولو أمر رب السلم أن يكبله في طرفه فعقل وهو عاتق لم يكن قضا  
بمخلاف المبيع أي لو اشترى مكيلا معينا ودفع المشتري الى الساتع طرفا وأمره أن يكبله في طرفه فعقل  
البائع والمشتري عاتق صحيح والفرق ان رب السلم حقه في لدمته ولا يملكه الا بالانقص فلم يصادف أمره  
هنا بكنه ولا يصح فيكون المسلم اليه مستعير للطرف جاعلا في ملكه معه كالدائى اذا دفع كباالى الدين  
وأمره أن يرد دية ويحمله فيه لم يصرفا بغيره فيه وصح الامر في البيع لمصادفته ملكه لكونه صار  
مالكا له من بعض العتد فصار البائع وكلاعه في امساك الدائر فصارت في يد المشتري حكما وصار  
الواقع فيه واقعا في يد المشتري وأشار المصنف بالفرق الى مسائل الاولى لو أمر المشتري الساتع بظمن  
الطعام كان الطحين للمشتري ولو أمر رب السلم كن الطحين للسلم اليه فلو أخطرت السلم الذي قد كان  
سرا لانه استبدل بالسلم فيه قبل قصه كذا في فتح القدير الثانية لو أمره للمشتري ان يصبه في البحر  
فعمل هلك من مال المشتري وفي السلم هلك من مال المسلم اليه وليس ذلك الا باعتار صحة الامر وعدمها  
الثالثة فيكتفي بالتكيل المانع في الشراء على الصحيح بخلاف السلم ويعدنا كون الطرف للمشتري لانه  
لو كان للمانع عامر المشتري بالتكيل فيه فعقل لم يصرفا لكون المشتري استعارة طرفه ولم يقصها

ولو أمر رب السلم أن يكبله  
في طرفه فعقل وهو عاتق  
لم يكن قضا بمخلاف المبيع  
(قوله حار له أن يتصرف  
فها قبل القبض) صوابه  
قبل التكيل كما في عبارة  
فتح القدير لان القرض  
لا يملك قبل القبض

ولا يصير في يده فكله لما يقع فيه وصار كالأمر أو يكره في حاجته من بيت الدائع فان المشتري لا يكون  
 قاصداً في البيت وسواحيه في الدائع وفي الدائع لو اشترا المشتري من الدائع عرائره وأمره أن يكره  
 فيها فعل صار قاصداً لتخليه محتاجاً أن كان المشتري حاصراً واللام والمفعول اليه عبد محمد سواء كانت  
 العرائر بعينها ولا وقال أبو يوسف إن كانت بعينها صار قاصداً والألا اه وبيده وله وهو غائب لانه  
 اذا كان حاصراً صار للمالك اليه قاصداً سواء كانت العرائر له أو كانت مستأجرة وتصرح الفقيه  
 أبو الوليث كذا في السأفة والتقييد بطرف الأمر ليعلم منه حكم ما اذا كان أمره بكيه في طرف المثل اليه  
 بالاولى وقد سوي بينهما في الدائع وأشار المأول للفرق بينهما في اللواحق مع الدين والعين فان اشتري  
 كزاعبها وله على الدائع كزديس والطرف المشتري فامره أن يحمله بما فيه فإن بدأ المأمور بوضع  
 الدين صار الأمر قاصداً للدين وأما الدين فله صحة التقصيص لصحة الأمر وأما الدين فلا نصالة عليه  
 لكون الدين صارت في يده حكماً وعمله يصير قاصداً كمن استقرض حطلة وأمره أن يبررها في أرضه  
 صح الأمر وصار المستقرض قاصداً ولكن دفع إلى صانع عامداً وأمره أن يبرمده من عنده نصف دينار  
 صح وصار قرضا وفي الإصح وليس فيه انه اذا عاك قبل التسليم حل بغير قاصداً لا قال وإن جعلناه  
 قاصداً دلوكه فيه أن الخلط استهلاك وهو من أسباب الفلأكل وإن بدأ الدين ثم ما يبيع بغير قاصداً أما  
 الدين ولعدم محنة الأمر به وأما الدين فلا به حطلة ذلك منه قبل التسليم بحيث لا يغير وصار مستهلكاً  
 للسمع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيمنع من البيع وهذا الخلط غير مسمى به من جهة المشتري فلو لم  
 أن يكون مراده الداءة بالعين وعددها المشتري بالخير أو ان شاء شاركه في المخلوط  
 لأن الخلط ليس بأسهل لك عندهما كذا في الهداية وصحة قاصداً في قول محمد أما عبد أبي يوسف  
 اذا بدأ الدين بغير قاصداً لم يجزياً كولو بدأ الدين ضرورياً نصالة عليه في الصورتين إذا خلط ليس  
 بأسهل لك وقال محمد يصير قاصداً للدين دون الدين فيشترى كان فيه ولم يرأ عن الدين وأشار بقوله في  
 طرته إلى انه لا طامع فيه فان كان في الطرف طعام لرب السلم قيل لا يصير قاصداً لما مر من أن أمره بغير معتبر  
 في ملك الغير قل في المسوط والأصح عندي أنه يصير قاصداً لأن أمره بخلط طعام السلم طعام على وجه  
 لا يجزم به معتبر فيه بغيره قاصداً كذا في فتح القدير وأشار المصنف عليه السلم إلى مسئلة العرص قل  
 في الدائع وكذلك لو استقرض من رجل كرا ودفع اليه عرائره بكيه فيها فعل وهو غائب لم يكن قاصداً  
 لأن العرص لا يملك قبل القبض فكان السكر على ملك المقرض لم يصح الأمر اه (قوله ولو اشترى  
 أمه في كز وقصت الأمانة فتقابلت وماتت قبل الأقالة دقي وصح عليه قيمتها) أي بقي ثمن الأقالة  
 فيها اذا تقايلا وهي حية ثم ماتت وصح إنشاء عقد الأقالة فيها اذا تقايلا بعد موتها وحسب على المسلم التي  
 قيمة الحاربة في المستثنين يوم قبضها لأن شرط محنة الأقالة قضاء العقد وهو بقي بقضاء المقدونية  
 والمعتقود عليه في السلم هو السلم فيه وهو باقي فتمت المسلم اليه بعد هلاك الحاربة فإذا امتنع المقرض  
 عليه رد الحارمة وقد عجزت عنها فيجب عليه قيمتها كولو تقايلا ثم تقايلا بعد هلاك أحدهما أو هلاك  
 أحدهما بعد الأقالة وأما اعتبار يوم القبض لأنه سبب الصالح كما ذهب (قوله) وعكسها شراؤها  
 (الم) أي ادل مات الحاربة للبيعة لم تصح الأقالة وأذا تقايلا ثم ماتت بطلت الأقالة لأن الاعتقاد  
 عليه الحاربة فلا بد من قيامها لصحة الأقالة ونقشها إلى أن قبض وقيد به لأن الأقالة في الصرف  
 محبة بعد هلاك الدين أو أحدهما بقية بعد هلاك لأن المقرض عليه في الصرف ما وحب ليكر  
 واحتملها في ذمة الآخر وهو غير مدين فلا تصور هلاكه والمقروض عين ولأنه كان للمقروض  
 قائماً تعين للرد بعد الأقالة وفي التسمية تقايلا البيع في العبد فان من بدأ المشتري قائلاً لم يقدر على تسليم

ولو أسلم أمه في كز وقصت  
 الأمانة فتقابلت وماتت أو  
 ماتت قبل الأقالة دقي وصح  
 وعليه قيمتها وعكسها  
 شراؤها بالم



فيه لا غير فقال الطالب هذا الثوب في كرسية وقال الآخري صف كراوى شعب اوى الحسنة الزينة  
 وأما البقية ففى بيت رب السلم اجماعا ان اسلم على رأس المال فقال أحد هما هذا الثوب وقال  
 الآخر هذا العدو والسقا في السلم فيه اية الحسنة أو قال أحد هما هذا الثوب في كرسية وقال الآخر  
 في كرسية وأما البقية فعسى بالسلمين في حجة من جهة على أهله وأبو يوسف يقول كل يدعى عقدا  
 غير ما يدعيه الآخر وان كان رأس المال دراهم أو دماهر ان اسما في رأس المال واحتضا في السلم فيه  
 وأما البقية فليس ثوب السلم ويقضى السلم واحد عدا في يوسف خلافا للحدود ان كان الاختلاف على  
 التلب على هذا الاختلاف ولو اختلفا فيها فقال أحد هما عشرة دراهم في كرسية وقال الآخر  
 حجة عشرى كراوى البقية فعدا ان يوسف تمت الزيادة في حصة عشرة في كرسى ولا يقضى  
 سلمين وعد مجدية يقضى سلمين عقد خمسة عشرى كرسى وعقد عشرة في كرسى ولو ادعى أحدهما  
 ان رأس المال دراهم والآخري دماهر لم يدعى هذا ويدين أن يقضى سلمين كراوى الثوب بين كراوى فتح  
 الدين والحاصل اسمان احتضا في الخس والصفة والمعدار تخالفا سواء كان في رأس المال أو في السلم  
 اليه وان احتضا اشتراط الوصف والأجل فالقول لثمة لا لايه وان احتضا مقدار الأجل فالقول  
 لم السلم وان اختلفا في صفة فالقول للسلم اليه وان احتضا في بيان مكان الإبقاء فالقول بالمطلوب  
 وفي اشتراطه فليس أنثته وفي الظاهر اذا احتضا في حسن المعقود وعليه تخالفا وكذا في الصفة تخالفا  
 الاختلاف في الصفة في بيع الدين ولو احتضا في مكان الإبقاء فالقول بالمطلوب وان رهاه فمال عبده  
 وعد هما يباعان ويتردان السلم وقيل على العكس اه وفي الصحاح ردأ النبي ردأه دامة فهو  
 ردى أى فاسد وأردأه أى فسدته اه وقد ذكر المصنف حجة الله تعالى وأولى الدعوى التأجيل  
 وفي النسخة الاحل فطاهره أنه لا فرق بينهما عبده وليس كذلك لما في القاموس الاحل غاية الوقت في الموت  
 وحاول الدين ومده النبي والجمع آجال والتأجيل عند هذا الاجل اه والتحديد يدعى التقدير وقدما  
 اهمما لو احتضا في مقداره فالقول للطالب فتعين أن يكون التأجيل في كلامه بمعنى الاحل بخلاف التأجيل  
 الثاني (قوله وصح السلم والامتناع في عود حرم وطست) أما السلم فلا مكان ضبط الصفة وعرفة  
 المقدار وكان سلميا استحجام شرائطه وأما الامتناع فالكلام فيه في مواضع الأول في معناه  
 فهو طلب الصفة وفي القاموس الصلابة ككتابة حرفة الصانع وجملة الصفة اه على هذا  
 الامتناع لمة طلب عمل الصانع وشراؤه يقول صاحب حب أو كسبا وصغار اصعب في ساقطه  
 كذا وصفته كذا أو دستاوى رمة تسع كذا وورسها كذا على هيئة كذا كذا وكذا ويه على النسخ  
 المسحى أو لا يعطى شيئا فيقبل الآسومة الثاني في ذلله وهو الاجماع العملى وهو ثابت بالاستحسان  
 والقياس أى لا يجوز وهو قول زفر لسكو به بيع المعلوم وثو كذا للتعامل ولا تلزم المعاملة والمراعاة  
 على قوله أى حقيقة لمعادهما مع التعامل لثوب اختلاف بينهما في الصدر الاول وهذا بالاتفاق  
 فلهذا اقصراه على ما فيه تعامل وهذا لا تعامل فيه رجعا فيه الى القياس كان يستنع حائكا  
 أو حياط اليه أو يحيط له فيما نزل منه وفي القية دفع مصحفا الى المذهب لينه بذهب  
 من عبده وأراه الذهب أعود حامس الاعتناء والاحسان وروى الآي وأوال السور فأمر رب  
 المصحفين ان يذهب كذا كذا مخرجة معلومة لا يصح مثل عمر الدين في دفع الى حائك عن رابح  
 له عمامة من سده فاهما منسوخة فقال صاحب العمل اشترت منك مائى هذا المنسوخ من  
 الاريسم كذا وقال الآخر نعم هل يصح فقال يبيع ما صار على الأمر للمأموه من الاريسم  
 السدا العقد الاول صار ملكا للآخر قال أبو العنصل الاريسم دين على الأمر وأجرة العمل

وصح السلم والامتناع  
 في نحو صف ولبست

(قوله فتعين أن يكون  
 التأجيل في كلامه بمعنى  
 الاجل) أقول الظاهر بعين  
 العكس ثم رأيت في الهر  
 لا دلالة فيه بتعين ما ادعاه  
 لخاص لو صح مسئله ان  
 يكون الاجل بمعنى التأجيل  
 متى لو احتضا في تحديد ما  
 قول أحدهما أعطاه الى  
 هوب الزم وقال الآخر الى  
 مهور فالقول يدعى القدر  
 وأما ما ذكره فليس من  
 المسئلة في شيء فتدبره اه  
 أرى لأن الاجل بمعنى المدة  
 والاختلاف فيها اختلاف  
 في مقدارها وذلك ليس  
 موضوع مسئلة الكتاب  
 وأما الاختلاف في التأجيل  
 فعاد الاختلاف في التقدير  
 والتحديد والاختلاف فيه  
 اختلاف في أصل وجوده  
 لاق مقداره وافرقي بين  
 التقدير والمقدار ثم انما كان  
 ما ذكره في الهر من الاختلاف  
 في التأجيل لأن التأجيل  
 الى هوب الزم فاسد بمرة  
 الغدم بامل (قوله وفي القية  
 دفع مصحفا الى قوله لم  
 يصح) قال في السور وكان له  
 لعدم العمل

عليه قبل اذ حارص الى ان يتأكد ان يمتد بتمومه المستوفى مما يقولون اذ دفعه اليك فرضياه وماه وقومه  
 رجل متعاقدا ما وى الصانع فيه استمته وقال انما هو جبرائيل يرى هو نكرة التزم للاحكام ولا يلزمه  
 فتوى اه انك في صمته قد عاهدت على كونه مواعدا ومعاقدة فالحكم بالشهاد والصغر ومحمد  
 سلمه وصاحبه المشهوره واعدة وامايه قد عاهد الشارع بالعاطي وطحا كان الصانع ان لا يعمل ولا يجبر  
 عليه بحرف السلم والمستصنع ان لا يقبل ما نأى في مواعده والصحيح منذهب حواره بيعا لان  
 محمد كروه النياس والاستحسان وهما لا يجريان في المراجعة ولا في حواره فيما فيه تعامل خاصة ولو  
 كان مواعدا لخارجي الشكل وماه ايصا شراء فقال ادارة المستصنع ان الخيار لانه اشترى ما لم يره ولا ان  
 الصانع ذلك البراهم بشفه او لو كانت مواعدا لم يملكها وانما في اليسر الخيار لكل مهمل لا يدل  
 على انه جبر بيع كل بيع المتأينة وجبر لم حواره عثمان الشارع اعتبره بعدم مودودا وهو  
 كثير في الشرع كالمارة صاحب العروة تسمية الباع اذا ساء الرهن بالدين الموعود وفراة الماء وم  
 والراعي في العقود عليه فاحتمل فيه فالذهب المسمى في الهداية انه الدين دون العمل وقول البردعي  
 المدة ودخله العمل دون العين لان الاستصناع يعني عه والادام والصرم عملة الصم والدليل على  
 الذهب ما ذكره من قول محمد لانه اشترى ما لم يره ولذا لو ساءه معرفه وعاد من صمته او من صمته قبل  
 العقد فاحتمل حواره بما يظنه عوت الصانع لشبهه بالاحارة وفي الهداية هو حارة اشتداء بيع انتهاء  
 لكن قبل التسليم لا بعد التسليم بدليل قولهم اذا مات الصانع بطل ولا يستوي المصوم من تركته  
 ذكره محمد في كتاب البيوع وبما لم يصر الصانع على العمل والمستصنع على اعطاء المسمى لانه لا يمكنه  
 الا ان يترك عين ماله والاخرة تفصح بهذا العذر احاسن في حكمه وهو الخواردون المردم لان حواره  
 لا حاجة وهي في الخوار لا المردم وله قلنا الصانع ان يبيع المصوم قبل ان يراه المستصنع لان العقد غير  
 لازم وما بعد مارة فالصانع له الخيار للصانع بل ادفع له المستصنع احرر على دفعه لانه بالآخره تابع له  
 وتبرع على عدم كرويه ما في فتاوى قاضي خان من الدعوى رجل استصنع رجلا شي ثم احتل على  
 المصوم وقال المستصنع لم يعمل ما امرت به وقال الصانع عملت قالوا لا يمين به لاحدهما على الآخر  
 ولو ادعى الصانع على رجل انك استصعنت على كذا او اسكر المسمى عليه لا يجلب اه (قوله وله  
 الخيار) أي للمستصنع الخيار (اذ ارأى المصوم) لما قصده انه اشترى ما لم يره بخلاف السلم  
 لانه لا فائدة في اثبات اختياره لانه لم يكرده عليه اعطاه غيره لكونه غير متعين اذ السلم فيه في الدمة  
 فحق فيها الى ان يقبض فيسده لانه لا خيار للصانع لانه ما لم يره وعن أبي حنيفة ان له الخيار لانه  
 يلحقه الضرر بفتح الصرم والصحيح الاول (قوله وللصانع بيعه قبل ان يراه) أي المستصنع لانه  
 لا يتعين الا اختياره قبل قوله قبل ان يراه لانه ادارة وصحة امتنع على الصانع بيعه لانه لا حصار  
 أسقط حيل ولزم (قوله وله سلم) أي اذا سلمه المستصنع صار سلمها وهذا عند أبي حنيفة وقال  
 ان ضرب الاحل فيما فيه تعامل فهو استصناع وان سرب فيما لا تعامل فيه فهو سلم ثم مره له استصناعا  
 ويكمل الاحل فيما فيه تعامل على الاستعمال وله انه يحتمل السلم حمل عليه وهو أولى لكونه ثانيا  
 بالكتاب والسنة والاجماع مطلقا وأما الاستصناع فتعامل وتخصص بمعاينه تعامل ولان  
 الاجل لتأخير المثلثة وذلك المردم وهو السلم بدوره والمراد بالاحل ما قدمه من أن أقله شهر فان  
 لم يصلح كان استصناعا ان جرى فيه تعامل والا فمساك ان ذكره على وجه الاستعمال فان كان  
 للاستعمال ما نأى على أن تفرع منه عدا أو بعد غدا كان محيا وجعل الهدون في قوله من المستصنع  
 استيحجالا ومن الصانع تشييزا ثم فائدة كونه سلما ان يشترط فيه شرائطه من انقص قبل الاتفاق

وله الخيار اذ ارأى المصوم  
 وللصانع بيعه قبل ان يراه  
 ومو حله سلم

(قوله لكن قبل التسليم)  
 لا بعد التسليم قال في  
 الكفاية ولهذا يدل عوت  
 الصانع ولا يستوي من  
 تركته ولو انعقد بيعا اشتداء  
 وانها لم تكن لا يبطال عونه  
 كأي بيع العين والسلم  
 ويثبت له خيار الرؤية  
 ولو كان بعد عقد التسليم  
 لاقبله ساعة لم يثبت خيار  
 الرؤية لانه يكون مشتريا  
 مارة وعنه فيه وفي بر  
 العين في اصلاح جامع  
 الفصول فلا على فتاوى  
 ظهير الدين ويعقد لحارة  
 اشتداء وبيعا انتهاء متى سلم  
 حتى لو مات الصانع قبل  
 التسليم بطل ولا يستوي  
 المصوم من تركته  
 ويتعد بيعا بعد التسليم  
 حتى لو سلم يثبت خيار  
 الرؤية ثم قبل بعده عارة  
 الدخيرة ثم قال فيمن ماني  
 الكتابين تعارض ولعل  
 الصواب هو الاول كما لا يخفى  
 على من تأمل اه

وعدم الخيار الى عدد ذلك من الاحكام وفي الصحاح الطست الطست ملعة طيبي ابدل من احدي  
السبين ماء الاستقبال فاداجعت اوسمرت ردت السبين لانك فصلت بينهما ناء وياه قلت طساس  
وطسيس اه وفي العرب الطست مؤنثة وهي انعمية والطست تعريها والجمع طساس وطسوس وقد  
يقال الطست كره في الشئ المنعمية والقمعة بالصم معروفة وقال الاصمعي هوزوي والجمع قناتم  
كعداي الصحاح اه والله اعلم

### باب المتفرقات

هكذا في نسخة آل بابي وفي نسخة العيني مسائل متفرقة وعرضها في الهداية بمسائل مشورة والمعنى  
واحد واصلها ان المسائل التي تشدع الانوار المتقدمة فلم تد كروم اذا استدركت سميت بها أي  
متفرقة من أنواعها ومشورة عن أنواعها (قوله صح بيع الكلب والهدد والسباع والطيور) لما  
رواها وتوضعت في الله تعالى عنه به صلى الله عليه وسلم رخص في عن كلب الصيد ولانه مال متقوم اكه  
الاصطياد وصح بيعه كالباري بديل ان الشارع اباح الاتعاف به حرسة واصطياد افكدا بيا وهذا  
على النول المفتي بمن طهارة عيسى على الحرير فانه يحسن الدين وأما على رواية ابن عيسى العيني  
كالحرير فقالي في منع التدبير ولو سلم بحاسة عيسى فهي توجب حرمة ما كده لا يمنع بيعه بل منع البيع مع  
الاتعاف شرعا ولهذا أخرنا بيع السرقين والعزم مع حاسة عيسى ما لا يطلق الاتعاف بهما عند اختلاف  
المدرقة لم يطلق الاتعاف بهما فيهما فان من شرعا لا يطلق الاتعاف بها مخلوطة بالتراب ولو لم يستل ذلك  
كالاستصباح بالرب الحس كقيل حار بيع ذلك التراب التي هي في صممه وبه قال شاذي بخلاف ما منع  
بيع الحر لخص خاص في بيع بيعها وهو الحديث ان الذي حرم شرها حرم بيعها اه وفي القصة استري  
نورا او فرما من حرق لاستئناس الصي لا يصح ولا يضمن متلكه (طب) صحح ويضمن متلكه يجوز  
بيع سواه الجاه ان كل كثيرا وهته اذ في القصة التي تشترط خوار البيع فليس ولو كانت كسرة حرة  
لا يجوز اه أطلقه فشم الملم وعسيره العقور وغيره هكذا أطلق في الاصل حتى القدر في على هذا  
الاطلاق وقص في بواذر هشام عن عجمي في حوال بيع العقور وقص من قبله فقته وعن أن يوسم بيع  
بيع العقور وذلك في المنسوط أنه لا يجوز بيع الكلب العقور الذي لا يقبل التعليم وقال هذا هو الصحيح  
من المذهب قال وهكذا يقول في الاسدادا كان يقبل التعليم ويصطاده أنه يجوز بيعه وان كان لا يقبل  
التعليم والاصطياد به لا يجوز قال والهدد والباري يقبلان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال اه وفي  
هذا لا يجوز بيع النمر بحال لانه لشرسته لا يقبل التعليم وفي بيع الغرد واثان وحده رواية الخوار وهو  
الإصح كاد كره الشارع أنه يمكن الاتعاف بحلده وهذا هو وجه اطلاق رواية بيع الكلب والسباع فانه  
مسي على ان كل ما يمكن الاتعاف بحلده أو عظمه يجوز بيعه ويصح في الدائع عدم الخوار لانه لا يشترى  
للاتعاف بحلده عادة بل للتأهي به وهو سوام اه ويجوز بيع الحرة لانه لها صفة العارة والهوم المؤدية  
فهى متمع بها ولا يجوز بيع هوام الارض كالخنافس والقارص والمارة والمجل والورع والقنادة  
والنصب ولا هوام البحر كالصمدع والسرطان وكذا كل ما كان في البحر الا السمك وما حار الاتعاف  
بحلده أو عظمه كعداي الدائع وفي القصة ويصحب السمك من دواب البحر ان كان في كاس العقور  
وساواخر ويجوز بيعه والافلا وجل الماء قيل يجوز حيا لا ميتا والحسن أطلق في الجوار وكره أن يابث  
يجوز بيع الحيات اذا كان يتمع بها الادوية فان لم يتمع بها لا يجوز ورده في الدائع فانه غير سديد  
لان الحرم شرعا لا يجوز والاتعاف به للندوى كالحجر فلا تنفع الحاجة الى شرع البيع ويجوز بيع الدهن  
الحسن لانه يتمع به بالاستصباح فهو كلسرقين أما العلوة فلا يتمع بها الا مخلوطة بالتراب ولا يجوز

### باب المتفرقات

صح بيع الكلب والهدد  
والسباع والطيور

(قوله وفي العرب الطست  
مؤنثة الخ) قال الرملي قال  
ان كمال باسا في رساله  
العرب ووهم فيه الامام  
المطري حيب قال الطست  
مؤنثه وهي انعمية  
والطست تعريها ان الطست  
مرحم من الطست كان  
الطست مرحم من الطست  
وكذا الخوهرى أخطأ في  
قوله ان الطست عري أصله  
الطست ملعة طيبي ابدل من  
احدي السبين ماء  
للاستقبال فاداجعت او  
صمرت ردت السبين  
لانك فصلت بينهما ناء  
اوباه فقلت طساس وطسيس  
وتسعه صاحب القاموس  
حيث قال الطست الطست  
أبدل من احدي السبين  
تاء وصاحب الحمل أيضا  
عاطل عن تفسيرها حيث  
قال والطست ملعة في طست  
اه

### باب المتفرقات

(قوله فيجوز السلم في الجرد دون الخنزير) لأن السلم في الحيوان لا يجوز (قوله لأن الكفار يحاطون) قال في حق الممار والسفار يحاطون  
 بالامس بالاعيان والمنسوع من العدة واتبوا للمعاملات والمنسوان في حق الواحدة في الآخرة بلا خلاف أي المنسوعات كالصلاة والصوم  
 وأما في وجوب الاداء في أحكام الدنيا فكذلك عند العاص والصحيح أنهم لا يحاطون بآداء ما يتحمل السقوط من العادات اه قال  
 المؤلف في شرحه كالملة والصوم ولا يعاقبون على تركها ثم قال في الرابع (١٧٣) ما عليه الاكثر من العلماء على

التكليف ما وافقته لظاهر  
 المصوص وليكن هو  
 الغنمة اه (قوله فالتسني  
 غير محتمس بها) قال  
 النهر اقول ولا هو محتمس  
 بماد كره لان الكافر لو  
 اشترى مسلما او موصفا او  
 شقها منهما جبر على بيعه  
 ولو كان المشتري مسعرا  
 أحرر وليه ولو لم تكن له ولي  
 أقام القاضي له وليا كداني  
 السراح وسمى أن عقد  
 الصعبر في هذا لا يتوقف

واللهي كالمسلم في بيع غير  
 الجرو والخنزير

الانعا ويجمع المذهب على وهو دوره والرجل اذا أشبه الله في كثرة يومه وتعمده وفي الحديث ان دخل  
 فهو ولو خر أحد السهم واحد السباع كذا في الصحيح وفي فتح القدر والافتتاح السكك للحراسة  
 والاصلا عدا بآثار اجاعا لكن لا ينبغي أن يتحدى داره الا ان حالف الموص أو عدوا وفي الحديث  
 الصحيح من اقضى كالمسك مبيدا وما شقة من آخره كل يوم قيراطان وفي الحديث ان يجرع  
 العسل بالاحصاء لانه مستغف من حقيقة مساح الانتفاع بشرع على الاطلاق وكان مالا (قوله واللهي  
 كالمسلم في بيع غير الجرو والخنزير) لانه مكاف محض شرع في حقهم أسباب المعاملات فكل ما حاربا  
 من المايئات من الصرف والسلم وغير محاربه وما لا يجوز من الزنا وغيره لا يجوز له الا الجرو والخنزير  
 فان عقدهم فيها كقوله ناعلي العاصير والثاة فيجوز له السلم في الجرد دون الخنزير وفي الحديث ان يجمعون  
 من بيع الجرو والخنزير أعملى قول بعض مشايخنا ولا نه مساح الانتفاع بشرع عليهم وكان مالا في حقهم  
 وعن بعض من حتمها ثالثة على العموم في حق المسلم والكافر لان الكفار يحاطون بشرائع هي  
 محرمت وهو الصحيح من مذهب أصحابنا فكذلك الحرمة ثابتة في حقهم لكسهم لا يجمعون عن بيعها  
 لانهم لا يعتقدون حرمتها وتجوز لها وقد أمر بتركهم وما يذنبون اه فيد الجرو والخنزير لا لا يجوز  
 ببايهم بيع الميتة والدم وأما المسخقة والتي قد حرمت في غير موضع الدعوى في حقهم من الكافر قال  
 في الاصلاح فالتسني غير محتمس بها كما يفهم من المداينة اه وفي الرواية وبيع المحوسم في بيعته  
 أو ما هو دية عنه كالحق من كافر حارث عند الثاني اه فظاهر ما به حارث عند الاول والثالث  
 وحديثه فالتسني محتمس بالجرو والخنزير لا بغيره صاحب الاصلاح وفي الرواية أيضا ببيع متروك  
 التسمية عند ما كان كافر يجوز اه وفي القية من كتاب الشفعة تأخير اليهودى في السبت لاشتغاله  
 بالسبت مبطل للشفعة وفيها من الحدود وبيع الذي عبا ببيع المسلم الاثر الجرو فان عول اوصروا  
 العبدان بجمعوا كالمسلمين لانهم يستثنونهم اه وفي إباحة الكرماني ولو باع دمي من دمي حرما  
 أو خنزيرا ثم أسلم أو أسلم أحدهما قبل القص اتقص البيع والمراة لمطة الانتصاف انما حق الفسخ  
 لتعدد القرض بالاسلام فصار كالواثق للبيع فان صار حلا قبل القص حبر المشتري أن شاء نقص وان  
 شاء أخذ في فوطها وعد محله العقد باطل وكذا المسلم اذا اشترى عسرا ففتح من ولو قرض الجرو ثم أسلم  
 أو أخذ منها حار البيع نص الثمى أولا ولو اشترى الذي عدا له ما حار أو أحرر على بيعه وكذا اذا اشترى  
 مصحفا ولو اشترى كافر من كافر عدا له ما حار أو أحرر على رده ويحرر البايع على بيعه لان دفع  
 الفساد واجب على الشارع فيجبر على الرد ليعدم الفساد ثم يحرر البايع على بيعه فان أعقبه الذي جاز  
 وان در جاز ويسمى في قيمته وكذا لو كانت أمة فاستولاه حار بيعه الذي صر لاله وطى مسخرة  
 وذلك حرام فان كانت حارولا بقرص عليه فان عرأ حبر على بيعه وكذا الذي ادا ملك شق من  
 مسلم فهو كالكل فادا كان أحد للتعاقد بين مسلما وأخر فديما لم يحرر بينهما الا ما يجوز بين المسلمين

على الاحارة اه أي اعدم  
 فالدنه لان اذ أحرره عليه  
 يحرر على بيعه وقد يقال انه  
 قبل لم قبل احار عليه  
 فيه في على ملكه تأمل  
 وأقول أيضا قول المصنف  
 والذي كالمسلم ان كان المراد  
 به التثنية من حيث الحل  
 والحرمة لم يرد مسلم وان  
 كان من حيث المسخرة  
 والساد ولا وهو الظاهر  
 لوافقته للصحيح من  
 مسنده أصحابنا كما

فقد بر (قوله أو ما هو دية عنه) معطوف على قوله دية عنه وقوله كذا في الحديث ان يجرع العسل  
 وقوله بآثار اجاعا (قوله فظاهر ما به حارث عند الثاني) قال في الهرموع طوارق يكون نسبه اليه لانه وان حارح له ولا قول لم يافيه  
 وقد انتم مثله في طلاق فتح القدر والمضى يشهد له لان ماد كرا لا يبر عن مرتبة الجبر اذ اراد بغيره الذي اه اقول تقدم التصريح  
 بالخلاف في البيع الماسد عند قوله لا يجوز بيع الميتة حيث قال للمؤلف هنا عن التحنيس ولو ما عدا بيعتهم وذبحها أن يحرقوا الشاة  
 ويضربوها حتى تموت جاز لانها عندهم بمنزلة الدية عند ثاوي جامع الكرخي يجوز البيع بينهم عند أبي يوسف خلا والمحمد

ولو قل مع عبدك من زيد  
نائب على اني مسلم لك  
ما به سوى الالف فباع  
صح نائب وبطل العتيق  
وان زاد من النسي فالب  
على زيد والمائة على  
الصام ووطء روح المشتري  
فمن لا عقده ومن اشترى  
عند فباع فبعهن النافع  
على بيعه وسببته معروفة  
لم يبيع مدين النافع والبيع  
مدينه

(قوله ولم أر حكم وقص  
الكافر مصحفا) قال  
البر بعدة قل عن السراج  
لعيل احده على بيع  
المصنف ما به خوف منه  
الافه بمالا عمل اقول  
عليه ايماء الى انه ليس  
قرينة عندهم ولا يصح  
وقعه وهذا لان ما يتقرب  
ما يقاوه لا يحصى الالفه  
بما لا يحل تحرق ويحسوه  
(قوله لان السكاح لا يطل  
المعرو والبيع يطل به) قال  
في الفتح بعده وفي البيع  
فصل احوال الامساح  
ما هلاك قبل القصد  
والسكاح لا يمسح هلاك  
المعقود عليه اعي المرأة  
قبل القصد وان التدرة  
على السلم شرط في البيع  
وذلك لما يكون بعد  
القصد وليست بشرط  
لصحة السكاح الا ترى ان  
بيع الآن لا يصح وتزويج  
الافقة بجور اه

ولو اقر من الصرافى نصراني اتم اسم المقر من سقط اشترى بغير قدها فصار كالمالك المستقر الى  
معنى فيها وان اسلم المستقر من اتي حصة وطءا وعهدا عليه فمقتضا وهو قول محمد للتدرة  
لمنى من حخته اه ولم أر حكم وقص الكافر مصحفا (قوله ولو قل مع عبدك من زيد نائب على اني  
صام لك ما تنسوي الالف فباع صح نائب وبطل العتيق وان زاد من النسي فالب والمائة على زيد وبطل المائة  
على الصام) لانه في الاول صدر الالف ابتداء وهو وسوق في الثاني صدر زيادة في النسي وهي جازية  
من الاحصى والارحوع له ما على المشتري ولا يظهر في حق الشيع والمرتعة ولا يحبس النافع المبيع  
عليها ولا يباعه على ألف و رابع عليها و يأخذ الشيع بها ولو تبايعا البيع استرداه لاسي وكذا  
ان ردت عليه بغيره فبعضه و لا يسترداه لكونه فسخا جاعا ولو ضمن الزيادة فباعه المشتري  
صار كمن يده به فله حق فاصل العقد فثبت الاحكام كلها الا لا يطلب النافع ما عايطا  
من راد كاه وكذا ولو رد بغيره أو تعايلا برذل الزيادة على الصام فقط لكونه أحد هاتين دون المشتري  
ود كمن السكاح ان الشيع أحد هاتين الالف ومائة فاعطاه طهر في حقه واعطاه طهر في حقه ومع ان  
زيد المشتري لا يظهر في حقه لاسي العقد فصار من النسي عطفه لانه العقد قيد بقوله سوى الالف  
لانه لو قل به نائب على اني صام لك مائة من النسي صار كصلي بجماعة من النسي ولاشت الزيادة فان  
أدى رجع به ان كان بأمره والا فلا قيد تكون الزيادة في العقد لان الاحصى اذا اراد بعد العقد ما به لا يجوز  
الا انما له المشتري أو يعطى الزيادة من عبده أو يصمها ويصمها لى نفسه وان راد ما من المشتري حاز  
ولا يلزمه شيء والمال لازم للمشتري لكونه سبعا واهرا والاحتياجه الى اصابته للمشتري ولا يلزمه الا ما اصابه  
كأكله والصلح وقوله دفع عبدك كلام أحسن لاتفاقه بالأحباب والقول فلاحاجة الى قوله في دفع  
القدر أن قوله دفع عبدك أمر والأمر لا يكون في البيع لانه لا امر للمشار اليه اعماك ومن  
المشتري والمقاتل هاليس هو المشتري ولذا قال الصنف فباع أي باعها وقول (قوله ووطء روح  
المشتري قص لا عقده) لان الوطء من الروح حصل قسطن المشتري فصار منسوبا اليه كونه من  
نفسه وان لم يطلها لا يكون قصا مستحسنا لانه لم تشمل به من المشتري فعل بوجوب تصان الذات  
واعماه وعيب من طريق الحكم ودل وضع المسئلة على ان رويح الامة قبل قبضها جازي بخلاف بيعها  
لان السكاح لا يطل بالمعرو والبيع مطلق به بدليل محقق خروج العدد الآن دون بيعه فلو انشأ من البيع  
مطل الكاح في قول أبي يوسف خلافا لمحمد قال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى والمخار قوله في يوم  
لان البيع متى انقض قبل القصد انقض من الاصل فصار كمن لم يكن فكان السكاح ماطلا وقد  
القاضي الامام أبو بكر طلاق السكاح سلطان البيع قبل القصد بما اذا لم يكن ما لوث حتى لو مات  
الخارية بعد السكاح قبل القصد لا يطل السكاح وان مطل البيع كذا في فتح القدير قيد عقد السكاح  
لان العتيق والتدبير قص وان لم يكن ملاحضا لان العتيق اياه لملك والدي يرمس فروعه وقد سئل  
أول البيوع قبل حيار الشرط اه اذا اعتنى ما في مطل الخارية لا يصير قابضا لها وان المشتري اذا  
قال للامام قد مل هي كان قصا وكذا اذا أمر الدق بطن الخجلة قطعها وان المشتري اذا ورث  
الخارية فصار قابضا لها ان حلت والا فلا نافع حصتها فان معها النافع مما ماتت من ماله ولا عقرة عليه  
ولو أرسل العبد في حاجته صار قابضا كأمرا ما نؤخره وقوله لا نافع اجملي ملك على البداية فله  
الى آخر ما ذكرته هناك (قوله ومن اشترى عبدا فباع فبعهن النافع على بيعه وعيته معروفة  
لم يبيع مدين النافع والاديع مدينه) لانه اذا كانت معروفة يتوصل الى حقه بدون بيعه بالذهب اليه  
ولا حاجة الى بيعه لان فيه ابطال حق للمشتري في العبي وان لم يدر مكانه أحياه الناصي ان رهن



بيع مال العائث لو كان  
الدين عائلا لا يبيع القاضي  
عروضه بدينه عند أبي  
حنيفة وقالا يبيعه وأما  
المعار فلا يبيعه عند أبي  
حنيفة وكذا في لو لماني  
الظاهر وعومال له يبيعه  
كمروضه وعلى هذا الخلاف  
بيع عروضه وبقية أمر أنه  
ولي المعار عهدهما وابتان  
ثم ذكر المسئلة الأخيرة  
الآتية في العروغ ثم قال له  
بيع موقوف المقفود ولا  
يسعى له أن يبيع عرضه  
ولو باع حار في عروغ  
ولو باع أحد المشتريين  
فلا حاصر دفع كل الثمن  
وقصه وحسه حتى ينفذ  
شريكه  
متعلقة بالتصرف في مال  
العائث (قوله لو كحيف لمسه  
ولم يلمس مكان العائث) قال  
في السهر والدي يبيى أن  
يقال ان تصرف اللب  
محور للبيع علم مكاهه أولا  
وقدما يحويه في حيار  
الشرط فادرج اليه اه  
وي الوالحيه وحصل  
اشترى لها أو سكا  
فذهب ليحوي في الثمن  
فانطأ خاف المانع ان  
يصدق للبايع أن يبيعه  
من غيره ويبيع للمشتري  
أن يشريه وان علم بالذنية

لان البينة هنا ليست للقضاء على العائث وانما هي لبي البينة وانكشف الحال لان القاضي فصل لكل  
من يخر عن النظر ويظهر ما يبيع لان المانع يصل به الى حقه ويرأى من صباه والمشتري أيضا  
دتم من دينه ومن تراكم حقه فادان انكشف الحال عمل القاضي وعوضا فراه فلا يحتاج الى حصص  
حاصر وانما يحتاج الى اه اذا كانت البينة للقضاء وحده لان العدى يذهب قد أقر به للعائث على وجه يكون  
مشعولا بيقظه ويظهر المالك للعائث على الوجه الذي أقر به ولا يقدر المانع أن يصل الى حقه كالزاهن اذا  
مات معاشا والمشتري اذ مات قبل المانع والمشتري على قبل القصص أما اذا  
عاب بعده فان القاضي لا يبيعه لان حقه صرحت على عياله وانما حار للقاضي يبيع المقفول قبل قصه  
لان البيع هنا ليس مقصودا وانما المقصود احياء حقه وفي صممه يبيع يبيع لان الشيء قد أصبح صمما  
وان لم يصبح قصدا وأراد المانع المقفول عبدا كان أو غيره واحترق به عن المعار فلا يبيعه القاضي  
كأبي النوبة وجامع الفصولين ولم يذكر المصنف يبيع المانع الى القاضي لان القاضي اعيا بدفع له بقدر  
ما باع فان وصل الشيء عن دينه أمسكه للمشتري العائث لا به بدل ملكه وان لم يباعه من بقي شيء فبعضه  
البائع اذا طهر به وقيد بالمبيع لان القاضي اذا قضى بالذنية على انسان فعاب وله مال على الناس لا يدفع  
الى المقضى له حتى يحضر العائث الا في بعض المراتم الاولاد الصغار والوالدين كذا عن محمد وكذا الوماث  
وله ورنه عيب ومال للمهر عند المقر به من المقضى عليه فالقاضي لا يدفع شيأ منه حتى يحضر ورثته  
أو يحضر المقضى عليه لو عانا كذا في جامع الفصولين وأشار المصنف رحمه الله تعالى الى ان من  
استأجر امالا لمكة فذا هو حاريا ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى استسحت الاحارة فادان  
أني مكة ودفع الامر الى القاضي فرائي أن يبيع الدابة ويدفع بعض الاثر الى المستأجر حار والمستأجر  
أن يركبها الى مكة ولا يصح وعليه الكراء الى مكة والى ان المدين لو ورهن وعاب عسمة مقطعة فرفع  
المرئى الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن بدينه فانه يبيى أن يجوز كأبي هاشم المثلثين والمثلثان  
في جامع الفصولين وبيه أيضا عروغ دابة ولم يوفق على المشتري ولحقا كأم أن يأذن له في بيعها بأحد ثمنه  
من ثمنه لو كان من جسده ولو أدله أن يورثها ويملكها من آخر حار اه وبه علم ان في مسئلة  
الكتاب للقاضي أن يأذن للمانع في بيعها كجمله أن يبيعها بدينه أو ثمنه وان له أن يأذن له في اضرارها  
لو كان لها أجر وطاهر كلامهم ان البائع لا يملك البيع بل اذن القاضي فان باع كل فصوليا وان سلم كان  
منه دينا والمشتري منه عاب (فروع) متعلقة بالتصرف في مال العائث مقفوله من جامع الفصولين  
للقاضي ولاية يباع مال عاب ومقفود وله افراسه ويبيع مقفوله لو حيف لعه ولم يلمس مكان العائث لا لو علم  
ان يملكه البعت اليه ان اضاف اليه فيمكنه حفظ العين والمالية حيا ولا يبيع القاضي الامنة المعصومة  
اذا عاب مالكها انما يبيع مال المقفود مثل لحم الدب عن امير وهو بأمه من خادم فأخبرته انها لتأخر  
قتل في غير فاختد وتداولها الا بدى حتى وقعت بيده هذا الأمير والمرويه بالآن لا بعد ورثته القاتل  
ويعلم له لوجلا حاصعت وان أسسها بخاف الغشة هل للقاضي بيعه من ذى اليد نيابة عن  
العائث حتى لو ظهر المالك كان له على ذى اليد غشها قال نعم له ذلك القاضي لا يملك ترويج ممة العائث  
والجور وقتهما وله ان يكابهما ويبيعهما لا يملك ترويج ممة العائث وان لم يكن له مال للقاضي يبيع من  
المقفود وامتته لا لو كان عائشا غير مقفود وللقاضي ولاية يبيع مال العائث مات ولا يملك له وارث فباع  
القاضي دار مجاز ولو عجل يبيع الوارث حار ويكون حظه الا ترى انه لو باع الآتي يجوز وتسامه  
شريكه (قوله ولو باع أحد المشتريين فلا حاصر دفع كل الثمن وقصه وحسه حتى ينفذ شريكه)

أما البائع فله ان يكون راضيا بالابحاص وأما المشتري ولا يملك ايجار البائع البيع حل للمشتري الشراء فان باع زيادة يصدق به وان باع نقصا  
فالتقصان موضوع عن المشتري وهذا نوع استحسان

(قوله اذ ليس الا كحسب انما لا يستغناء الاخره) قال في التبرؤ معنى ان يقال الا ان شرط تعجيل الاخره (قوله وعلى هذا اذا شرط بعض الواقيين تصرفا) (١٧٦) في التبرؤ لا ياتي ان يكون التبرؤ مصرفا الى الفلوس في شروط او اقيان مصر

وهذا قول ابي حسيب ومحمد ومالك بن نويرة في الشكل فلهذا أحكام الاول في ضمن جميع المسع على مدبر اياه الخ من كراهه فلهذا اذا حدد الثمن لا يأخذ الا نصفه لكونه احيانا يصبى العائنه وما هو لان ان الحصر مقرر الى اداء كل الثمن لان الشارع يحسن كل المسع الى ان يستوفي كل الثمن فصار كدفع الرهن وصاحب العلو والوكيل بالشراء اذا أدى الثمن من ماله فلهذا يبيع لانه لو كان حاضرا لابقعه انما ويكون متبرعا لانه كل كل عساه من وجه من حيث ان ملك العائنه بتدويل الحاضر سر وكل من وجه لان كلامهما لا يطلب نصف الاخر فلهذا يبيع ما لا يحصى كان متبرعا في حصره ولسه ما لو كمل لم يكن متبرعا حال عيبه الثاني في حصره عن العائنه حتى يعطيه ما دفعه عنه وهو فرع انه ليس متبرع عندهما لانه قد سماه ودل ان له الرجوع عساه واستعبد من قوله للحاضر الدفع ان الشارع يحصر على قول ما اداء الحاضر من صلب العائنه كما يحصر على تسليم نصف العائنه فلهذا حصة أحكام على الخلاف وقد يقول احد الشرايين لانه لو علم احد المتأخرين من قبل هذا الاخره فلهذا الحاضر حقه ما يكون متبرعا لانه سره مقرر في هذا حصة العائنه اذ ليس الا كحسب انما لا يستغناء الاخره (قوله ومن باع أمه البهائم ذهب وقعه في ماله من ان) لانه اصاب المقاتل اليها على السواء فحب من كل واحد حصة به مثقال لعدم الاوليه فمصر كونه بال نعت بحصة مثقاله ذهب وحصة مثقاله ذهب وشرط بيان القصة من الخوذة وغيرها خلاف ما لو قال من التبرؤ والدار فانه لا يباح الى ما من القصة و مصرف الى الخداد وقد نقوله ما من مثقال لانه لو باعها ما من الذهب والقصة فانه يحسب النصف من الذهب مثاقيل ومن الصه دراهم العشرة منها وزن سبعة مثاقيل لانه اصاب الالاف اليها في مصرف الى الوزن للمهر ومن كل واحد وأساسا والقول ان انه لو قال فلان على كونه وشعر وسهم فانه يحسب من كل حسن ثلث الكرو وهكذا في المعاملات كلها كالنهر والوصية والوديعة والغصب والاحراز وثلث الخلع وغيرها من الموروث والمكيل والمعدود والمذروع وفي دفع الصدقة في التبرؤ مصرف الى الوزن للمهر ودور سبعة ويجب كونه هذا اذا كان المتعثر في ملكه القصد اسم التبرؤ ما يورث سبعة والمعارف في بعض البلاد الا ان كالتسام والنجار ليس ذلك بل يورث ربع وقراط من ذلك الدرهم وأما في عرف مصر ليط الدرهم مصرف الى ان يره اربعة دراهم يورث سبعة من الفلوس الا ان بعد ما سعه في مصرف الى درهم يورث سبعة فان ما ذكره عمل او حقة يسويه نصف الصه اه وعلى هذا اذا شرط بعض الواقيين تصرفا لم يستحق دراهم ولم يسددا تنصرف الى الفلوس المحاسن وأما اذا قيد بها بقرة كروا في الشجوبية والصرع منية مصرف الى القصة لما في العرب السر العطفه المداية من الذهب والقصة ويقال بقره قصة على اصابه البيان اه وفي المصالح المقره العطفه المداية من القصة وقيل الدوب هي نر اه (قوله وان قصي ربعه من حشد وطف فهو صماء) يعني اذا كان له على آخر دراهم حياض قد دفع له نر فاهلكت كان صماء وروي ولا رجوع عليه شيء أطلقه فشمع ما اذا علم بكونه يروا ما اذا لم يعلم واعايد ما لم يعلم حكمه بالاداء بتمه بالاولى وهذا بعدد ما وقال ابو يوسف اذا لم يعلم بكونه يروا ويرجع بالخدادان حصه في الوصف كالنهر وقد تعدد الرجوع نصفه الخوذة فعين يرد مثل الموصوف والرجوع بالخدادان ان الموصوف من حسن حقه دليل انه لو نجح وجرها في الصرف والبيع لم يجر ولو لم يكن من الحسن لكان

مطلقا احداهما في المصح فيه شرط ادعاء ما به الاداء على وجه ولا يلزم معان يكون في كل رهن كذا كذا والذي يدعى ان لا يملك عساه اعتبارا من الواقي ان عرف فان لم يعرف صرف الى القصة لانه الاصل واما دفعه كل درهم منها فقال في النحر بعد ما اعاد المسئلة في الصرف فدروع الاسماء في اها حافيه او مفضوشه وكس قد استغنت بعض ومن باع أمه ما من مثقال ذهب وقعه في ماله من ان وان قصي ربعه عن حشد وطف فهو صماء

المالكه عنها يعني به علامة عصره ناصر الدين اللماضي فاقى انه سمع من يروى به ان الدرهم منها مساوي نصفه وثلاثة من الفلوس قال فليقول على ذلك ما لم يوجد خلافه اه وقد اعتبرت ذلك في زمانا لان الادنى شقيق به وما راد عليه فهو مشكوك فيه ولكن اذ وقع مروع مدتها وجوب درهم وسنن لما في جامع الفصولين من دعوى البقرة لو

نروحها على ما نه درهم بقره ولم يصح العمل ولو ادعت ما نه درهم وحطاماته وسط اه (استدالا) فينبغي ان يقول عليه اه ثم قال في المهر فلهذا كلام طو بل فعلى هذا فقيمة الدرهم في الشجوبية والصرع منية ويجوز ما اذا علم بالهمل والموال على يدور سيره وافته بالي اعلم (قوله واعايد ما لم يعلم حكمه بالاولى) قال في التبرؤ نظر

استدلالا وهو حرام ولم يبق الا الحودة ولا بد من طلبها وقد حصل الاستماع وقد كثر الاسلام وعبره ان  
قولهما ليس وقول أي يوسف هو الاستحسان فلا هرة ترجيح وقول أي يوسف قيد تلمعه لانه لو كانت  
قائمة ردا على الجوهرية من كتاب الرهن اذا علم قيل أن يذوقها فاعطاهما له وأحدها كفي الخياط أمانة  
في يده ما لم يرد الى يوف ويحدد المبيع اه وفي الدبر لو كان له عليه حياذ فقطعها يوفى وقول أي يذوقها  
فان لم يرح وردعها على فعمل ولم يرح فله أن يردوها استحضاراً لوقوعه بين يديه او ما اذا استرى عينا ووجد  
بها عينا فارد ردها وقال له النافع اه فان لم يشتريها أحد رده على مفرصه على البيع ولم يشتري أحد منه  
ليس له أن يردده والهرق ان المصوص من الدراهم ليس عين حق العاقل بل هو من حسن حق فلو تخور  
به حار وصار عين حقه فاد الم يتخور ي على ذلك الدافع فصح أمر الدافع بالتصرف فيه وهي في الانتداء  
نصرف للدافع وفي الانتهاء لمصلحة بخلاف التصرف في العين لاها ملكه فصرفه لمصلحة فمطل حيازه اه  
وقدمه ان الزوف كالجديد في حسن مسائل كافي الوالدية ورد ما في أول كتاب البيوع سادسا عس  
السلام على الأثمان قيد بالخلاف نعمه العلم لا ملو علم بها وأبقها كان فضاء ما فاقيد الزوف لانها  
لو كانت متوفرة وأنها ماله يرد مثلها ويرجع بالخياط ما فاقيد الزوف من حسن حقه  
والستوة والهرجة لا في المصاح زافت الدراهم تزجر يعاقب ما بسور دأت ثم وصف بالمصدر قيل  
درهم ريف مثل فاس وفلوس وربعاً قيل رائف على الأصل ودرهم ريف مثل را كع وركع ور يفها  
تزيبعا فظهر تزيبها قال بعضهم الدراهم الزوف هي المطابقة في المعقود غير لوحة السكرت وكانت  
معروفة قبل زمانا وقد رها مثل سح الميراث اه وفي الواقعات الحسامية من التبيع تسكاه وفي معرفة  
الزوف والهرجة قال أبو البصر الزوف درهم معشوشة أما البهرجة التي تصرف في عر دار السلطان  
والستوة فمعه مالهصة وقال الفقيه أبو حمزة الزوف ما ربه حيث المال يتالي في عرفه عاقل أبي لا غير  
والبهرجة ما لا يقبله الناس اه وفي الجوهرية من الرهن من كان له على رجل درهم فاعطاه درهمين  
صغيرين ورنه ما درهم حار ويحجر على قبض ذلك ولو كان له دينار فاعطاه دينارين صغيرين ورنه ما  
دينارين لم يحجر على ذلك اه وفي الواقعات الحسامية من كتاب الصلح وقال أبو يوسف اذا قضى درهم  
فانطقها ثم ردت عليه بغير الر يافة فان كان حين أنطقها له امرأعة فله أن يرد هداياها فله ان يقضاه أو  
غير قضاء فرق بين هدايا بين المبيع اذا قبله النافع بغير قضاء ليس له أن يردده والهرق أن هناك الردا  
كان بغير قضاء جعل عقداً حديدا في حق الثالث وهو النافع أما ما لا يمكن أن يجرى به حاد يدا لا نهلم  
بذلك الرد على ما قدمناه وقال أبو يوسف من أقرض كرحطه عمن وقضاه المستقرض واستلمها ثم  
قضاء كرحطه جيدة فان كان قال له الطالب عليك حطية طيبة وصدقه المطلوب ثم قضاه ثم اصادقاً ان  
السكر والقرض كان عموما والمستقرض أن يرجع فيما قضاه ويعطيه كراهة مثل القرص فان لم يكن  
الطالب مال له كرحيد كان المستقرض قضاء جيداً من غير شرط حاد وليس له أن يرجع قلت ويجعل أن  
يكون جواب الوجه الأول قول أي يوسف خاصة على ما قدمناه اه وفي الدخيرة من آخر كتاب الصرف  
قال أبو حنيفة لا بأس ببيع المشوش اذا بين وكان ظاهر اري وهو قول أي يوسف وقول رجل معه  
فضة يحس لا يبيعها حتى يبين ولا بأس بان يشتري بستوة ادا بين وأرى أن للسائل أن يكسر هالعلمها  
تقع في أيدي من لا يبين ويشتري الاملاء عن أي يوسف أكره للرجل أن يذوق الزوف والبهرجة  
والستوة والمكحلة والجدارة وان بين ذلك ويخبر بها بعد الاخذ من قبل ان اعاقها صر على الدوام  
وما كان ضرراً علماً فهو مكروه وليس بمغصبة وروايد بين الخاصرين حوافر الوقوع في أيدي المدلسة  
على الحائل به ومن الناس الذي لا يتحرج قال وكل شيء لا يجوز فاه يذوق أن يقطع ويحاق صاحبها اذا

أنته وهو يعرفه اه (قوله وان أفرح طيرا أو ماصا أو تكس طي في أرض رجله ولمن أحده) لانه  
 صاحب مست يده اليه فكان أولى به لوله عليه السلام الصيد لمن أحده واليه من صيد وطير يصح على  
 الحرم الحرام فكسره وأطلقه وهو مقيد من الأول ذكره الشارح أن لا تكون أرضه مهيبة لذلك وان  
 كانت مهيبة للأصلياء فهو له لأن الحكم لا يضاف إلى اليد المصاح إلا بالقصد لا يرى أن من نصب شبكة  
 للتحناق وعلى ما صيد أو حصر مثلا الماء فوقه فيرصيد لا يملك ولا يصح عليه الحرام أن كان محرما وان  
 قصد به الاصطدام لملكه ووجب عليه الحرام أن كان محرما على هذا الفصل لو دخل صيد داره أو وقع  
 ما به من الغرام في ثيابه بخلاف ما فعل الرجل في أرضه حيث يملكه وان لم تكن أرضه معدة لذلك لانه  
 من أزال الأرض حتى يملكه تعاطا كالاشجار المائنة والربا المتجمع فيها بحر يان الماء وان لم يكن  
 معدة وطير يصح في الغسل العشر إذا أخذ من أرض العشرة التي في الصحيرة من كتاب الصيد وهذا إذا  
 كان صاحب الأرض يبيعها من الصيد بحيث لا يقدر على أحد لو مديده وأما إذا كان صاحب الأرض  
 يربط من الصيد بحيث يقدر على أحده لو مديده فالصيد لصاحب الأرض لانه صار أحده بتدبير الحكم  
 من الأحاد حقيقة ان لم يكن أحده ماصا اه وذلك من شرح الطحاوي وقوله تكس طي أي دخل  
 في كسبه وهو بالكسر يتم وكس الطي كسوا من باب ر دخل كسبه كذا في المصاح ولم يذكر  
 تكس وفي المغرب كس الطي دخل في الكس كسوا من باب طلب وكس مثل وسمه الصيد إذا  
 تكس في أرض رجل أي استتر وروري تكسر وانكسر اه وفي فتح القدير وفي بعض النسخ  
 كسر أي وقع فيه أو كسر ويحترقه مما لو كسر دخل فيها فله ذلك الرجل لا بد له من صيد لا يمتنع  
 لصاحب الأرض اه ثم قل من حبس هذه المسائل لو اتعدى أرضه حظيرة فدخل الماء والسمك ملكه  
 ولو اتعدت حظيرة أخرى في أحد السمك فهو له ولو كذا في حرم الحظيرة أن حرمه فالصيد فهو له ولو لم يكن  
 آخر فهو لا بد له وكذا ما سوى وضع على سطح بيت مثل المظفر فصره رجله وان كان وضعه لغيره  
 لصاحبه والادعاء لا بد له اه وفي الصحيرة أن أعان الساب على الصيد ولم يعلم بأن يصير أحدا ملكا  
 حتى لو شرح الصيد فله ذلك فأحده غير ملكه وفي المتن في رجل صيد حلاله وقع فيها صيد فصره  
 وقطعه فله ما سقط من آخر واحد الصيد فأحده لا بد له ولو جاء صاحب الحظيرة لأحده فله ما به بحيث  
 يقدر على أحده فاصطاد ما سقط وأصله آخر وهو لصاحب الحظيرة والعرقان فيه ما صاحب الحظيرة وان  
 صار أحده إلا أنه في الأول دخل بالأحد فسل تأ كده وفي الثاني سلم عدتا كده وكذا ما صيد الناري  
 والكلب إذا سقط فهو على هذا التعميل وفي الأصل إذا روى صيد أو صرعه فاشترى رجل واحد وهو  
 لمن رماه لانه لم يراه صار أحده له صار ملكا ولو روى صيدا فأصابه وانخه بحيث لا يستطيع رماها  
 فرمها آخر قتله فالصيد للأول وان كان يتحمل ويظهر مع ما أصابه من السهم الأول فرمها الثاني قتله  
 فهو الثاني وفي الأصل أيضا لو أرسل كلبه على صيد فأصعبه الكلب حتى أدخله في أرض رجل أو داره كان  
 لصاحب الكلب لأن الكلب أعان برسل للأحد فبعت رماها وأحده يده وكذا لو اشتد على صيد حتى  
 أخرجه فادله دارا وان فهو له لانه أخرجه واصلته فله أحده وعن أبي بريد رجل اصطاد طائرا  
 في دار رجل فان تقاعلى أنه على أصل الامتعة فهو للما يندسواء كان اصطاده من الهواء وعلى الشجر  
 لأن الصيد أعان ذلك بالاستيلاء والاحواز وحصوله على حائط رجل أو شجرة ليس بأحراز فيكون  
 للأحد وان احتلما وتلزم الدار كست اصطادة قتله أو ورته وأكسر المائد فان كان أحده من  
 الهواء فهو له لا بد لصاحب الدار على الهواء وان أحده من حائطه وشجره فله ولصاحب الدار  
 لأحده من محل هو بيده وان احتلما في أحده من الهواء أو من الدار أو الشجرة فله ولصاحب الدار

وان أفرح طيرا أو ماصا أو  
 تكس طي في أرض  
 رجله ولمن أحده

(دوليم باب طلب) قال  
 الرمي صوابه من باب جلس  
 (قوله) ويحترقه مما لو  
 كسره (رجل) أعان يتم  
 الاحتراز الدال على لا مطاوعة  
 والادعاء من فعل غيره يقال  
 كسره ما لم يده فكسر  
 وكسره ما لم يده فكسر  
 فالكسر أي قبل ذلك  
 مائل

(قوله ما يبطل بالشرط العاقد ولا يصح قبله) الترجمة لشئين الأول ما يبطل بالشرط العاقد أي إذا ذكر في العقد شرطاً فإلّا لا يقتضيه العقد كعنتك المدة على أن يحصى شهرين لا ما يبطل البيع ولما لا يصح ما قبله بالشرط ما صدر أو تقدمه فإلّا إذا اشترط كعنتك المدة أو قسم ريد ولم يقيد الشرط الثاني بكونه فاسداً كما في قوله ما يبطل بالشرط العاقد وأما إذا اشترط التعليق يبطل العقد سواء كان الشرط فاسداً أو لا فإلّا استثنى المؤلف قوله لا في صورة أن الشرط فيها عرف فإلّا لا يبطل شرط الخيار أو يمكن تقييده بقول المصنف بالشرط بكونه فاسداً بقرينة تقييده في الذي قبله لأن العرف إذا أعيدت معرفة كانت عين الاري وحيداً فلا حاجة إلى الاستثناء لكن الشرط الثاني المراد به التعليق بأداة الشرط لا نفس الشرط تأمل ثم إن الذي استعبد من كلام المؤلف من الأصلين اللذين ذكرهما إن ما كان مبادلة مال عمال لا يصح بالشرط العاقد وإن ما كان من التملكيات لا يصح تعليقه بالشرط ومعلوم أن مبادلة المال بالمال من جملة التملكيات صار الحاصل أن ما كان مبادلة مال عمال لا يصح بالشرط العاقد (١٧٩) أحكام من الأصل الأول ولا يصح تعليقه

بأداة الشرط أحدهما من الأصل الثاني ثم اعلم أن ما ذكره الثاني نفسه ما يبطل بالشرط العاقد لا يحتمل أن يكون قاعدة واحدة ويختص بما كان مبادلة مال عمال ويرد عليه أن بعض ما ذكره من العبروع ليس مبادلة مال

ما يبطل بالشرط العاقد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع والقسمه

عمال كل خمسة والأبراء وعزل الوكيل والاعتكاف ويحويها سبياً ويحتمل أن يكون قاعدة من الأولى ما يبطل بالشرط العاقد والثانية ما لا يصح تعليقه بالشرط ويكون قوله ولا يصح على تقدير الموصولة كما في قوله تعالى وما أزل

لأن الظاهر أن ما في دار الإنسان يكون له اه (قوله ما يبطل بالشرط العاقد ولا يصح تعليقه بالشرط البيع) فإذا نزع عقد أو شرط استعده شهر أو داراً على أن يسكنه المبيع شهر أو البيع ما لم أي فاسد كما تقدم في ما به والأصل أن ما كان مبادلة مال عمال فإلّا لا يصح تعليقه بالشرط العاقد لأنه من بيع وشرط وما كان مبادلة مال غير مال أو كان من التبرعات فإلّا لا يبطل به لأن الشروط العاقد من باب الزاوية ويختص بالوصف المبالغة دون غيره من غير المال والتبرعات يبطل الشرط فقط وأهل آخر أن التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التملكيات ويؤيدها ما كان من باب الإسقاط المحض كطلاق والعنان وكذا ما كان من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط المبرم وكذا التحريضات أطلق من عدمه تعليقه بالشرط وهو يجوز على ما دعا عليه كذا في ما قال بعتك هذا إن كان كذا وبعد البيع مطلقاً فإلّا كان أو فإلّا في صورة واحدة وهو أن يقول بعتك هذا إن رضى فلا نه فإلّا يجوز إذا وقتته شأنه أيام لأنه اشتراط الخيار إلى أحدي وهو حائر وفي جامع الفصولين ولو قال بعتك كذا إن رضى فلا نه جاز البيع والشرط جميعاً ولو قال بعتك كذا إن شئت فقال قلت ثم البيع اه وإن كان الشرط بكافة على فقد قدما أنه إن كان مما يقتضيه العقد أو يلائمه وفيه أثر أحرز التعامل فيه كشرط تسليم المبيع أو التمس أو التأجيل أو الخيار لا يصح ويصح الشرط وكذا إذا اشترى بطلا على أن يحدها بالبيع وإن كان الشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولا حوت العادة به فإن كان فيه مبيعة لأهل الاستحقاق فسد والإفلا وفي جامع الفصولين وتعلق التول في البيع بعد ما أوجب الآخر هل يصح ذكره أو قال إن أدبت ثم هذا ففسده بعتك صح البيع استحساناً وإن دفع المهر إليه وقبل هذا خلاف ظاهر الزاوية والصحيح أنه لا يجوز اه (قوله والقسمه) ما كان بيعاً دين على الناس فاندسوا التركة في الدين والعين على أن يكون الدين لأحدهم والدين للآخرين وهي فاسدة وصورة تعليقه أن ينقسم أو ادأر أو شرط أو صاقل فسد أيضاً لأن القسمه فيه معنى المبادلة فهي كالبيع كذا ذكر العيني مع أن البيع يصح تعليقه به ولا يكون شرط جاز إذا وقتته ولكن شرط الخيار محل بدله قاري أو الوالدية من القسمه وأما الخيار الزاوية والشرط فينتهي في قسمه

البا وأزل البيع أي وما أزل البيع يكون قوله ولا يصح التعليق مطلقاً على قوله ما يبطل ويكون بعض ما ذكره من الفروع داخل تحت القاعدة من معاً وتحت واحدة منها ما كان مبادلة مال عمال كالبيع والقسمه وهو داخل تحت القاعدة من (قوله فإلّا لا يصح تعليقه بالشرط العاقد) الذي في رأيي ما كان مبادلة مال عمال يبطل بالشرط العاقد فتقول المؤلف ما لا يصح تعليقه لا يلزم منه بطلان التعليق والظاهر حذف لفظ تعليقه والاقصار على قوله لا يصح الشرط ووافق عبارة الرامي في بدل عليه قوله في مقابلة فإلّا لا يبطل به وأيضاً مبادلة المال بالمال من التملكيات ولو كان المراد لا يصح تعليقه بكون مكر والدسولة تحت الأصل الآخر فسد (قوله وفي جامع الفصولين) لو قال بعتك كذا على أن الرمي هدا كرمي أو الفصل السادس والعشرين رد كرميه بعده يجوز وقتل ما قسمه هذا السراح ولا حاجة إلى المطلق على التقييد تأمل اه أي ويحمل قوله جاز البيع والشرط جميعاً على ما إذا وقتته شأنه أيام (قوله وصورة تعليقه) فأما الصورة الأولى صورة اقتراحها بالشرط العاقد بطلن تعليق

(قوله على أن يصره المسافر) صرّه الاقرار بالسرط الفاسد بدون تعليق وقوله وان يصره بدصوره التعليق اداء السرط (قوله) وفصل - (واخر راده الخ) عبارة اولوالخه فكدا على جهن ما ان شرط الكراب في يده لاحاره أو بعده اذ اذل احاره فاسده لان يده الاحاره عهوله لان يده الكراب على كذا وهو في مفساه عن يده لاحاره لان المسافر في هذا الكراب لرب الارض فكدا ذكر وهو حيلاف ما في بخبر حجه في الخ مع الصبر به ادا صرّه الكراب على المسافر فكدا لان في صر الكراب عامل ليد ولا المصحح انه ادا لسطر أن ودع له كره وبه كراب يده لاحاره فسد

(١٨٠)

سكون في المده مفساه لكس

لا اعتبار في عليها وهو لسمه في الاحساس المتعلقه وأما في كل قسمه غير آتي عنها كما سمع في دوات الاحمال في حد الواحد فانه لا يلب اه ومن صور فساد هانا سرط ما اذا انقسم السر مكان في ن لاحاره لصاب ولا في العروس عيان الخاويوب والذويون على الناس على أن يان يوي عليه من من اديون رد صاه نصفه فلفسه فاسده وعلى التي احدا لصاب أن رد على شريكه نصف ما عاهد ويلي صر تكا أن رد نصف ما أحدا ما وسه أ صا ما اذا انقسم اذ اراني أن يصر أحد همامن الآخر اذ اراه خاصه الب رهم وهي فاسده وكدا كل قسمه على سرط هه وأصده وان سرط أن يده سا حلوما في حار كالسع وان انقسم اذ ارأوا حد كل واحد طافه على أن رد أحد هه على الآخر دراهم مفساه في حار وكدا أن كات لخواهم في أحصل كان له حد ل ودونه ولم يمكن لاهاه وعلى الخلاف المعروف في السلم الكلي في اولوالخه (قوله ولاحاره) أي كان آخر داره في أن يصره المسافر أو يهدى له أو ان يصره بكدا كره يصره من صور هه اساحر حاو بالصر في كل شهر يكدا على أن يصره ويكتب ما يصره من الآخر لان سرط اذ اعمار على المسافر مده العقد وله آخر لمسل ومهأ نصفه وأخر مل ومهأ نصفه واسرط لظ ان الدار ومصرها أو تعليق الساب عليها واذا حال حرج في مفساه على المسافر مده العقد وكدا اسرط كرى المراه وصره ثروها أو ان يصرها وكدا على ن رد هه مكره به فكدا اطلعه في الكافي وفصل حواخر راده فان شرط في المده فسد بعد انقضاءها واصح ح ان سرطه في المده فسد والاد فأن كدا ان يصرها بعد انقضاء المده في هه مكره به فلا يفسد وان قال على أن يصرها بعد اذ هه في فاسده السك من فواي اولوالخه ونه من اظاري ولم لا يصح تعلفه هانا لسطر ما صر حوايه في الاحار لظا لاهاص داره وصرها لافا حو كل شهر كذا فسد لم عر عاويح المسمى مع انه تعليق لعدم اسرطه (قوله ولاحاره) لرى المفسه ما ن باع فصولي عنده فقال آخر به سرط أن يصره أو يهدى الى أو يطله لسطر لانها مع معنى كدا كره في فطاره مفسه من احاره الدع فاقول لمصده ولاحاره لس لكان أن يان طهره أن احاره الفسده ولاحاره كذا كل سى لا يصح تعلفه ماسر اذا انقعد ووقا لا يصح بها ولاحاره لسطر حتى السكاح بدل عليه ما في جامع الفصولي والبرار ونه في الاحاره لسطر ما ظل كقولنا ان اذ فلان في ليم فسد آخر بولوروح مده الناعه مرسا فلفعه ح مرسا ل حيان مرسا اي لطلب الاحاره اذ التعليق لطلب الاحاره باعتبار انما اداء المده (قوله والرجعه) بان قال اظله المرحه راجعه كعلك على أن يصره كدا أو ان يهدى مرسا ل اسد امه الملك فكون مفسه ماسد انه فكدا لا يحور بها وان ابداه لا يحور بها كدا كره المده

وي لوحه الثاني سلى وجهه في انما يردول أحولك فكدا بان يصرها بعد انقضاء مده ورد هه على مكره به أو قال آخرها فكدا على أن يصرها بعد انقضاء المده في الاول حارب في الثاني لم يصح فلو طلس بان قال بان رد هه على مكره به فكدا أن يصح ويصرف الى الكراب بعد انقضاءها

والاحاره والاحاره ورجعه وهذا الفصل مخرج اه كمدف الدول والظاهر في النسخه غير معامل في التحريم ود كرشع الاسلام ادا سرط على المسافر أن يرد هه مكره به كراب في يده الاحاره فالفسد فاسد والمسته على وجهه انما اذا قال صاحب الارض أحولك هذه الارض فكدا وان يصرها مفسه المده وفي هذا الوجه العقد

حار انما اذا قال آخره فكدا على أن يصرها بعد انقضاء المده لاطا لكراب يصره وهو بعد العقد وصح ولكن جواب هذا انصل بمطاهر ما كرهها ولا طل به اذ قال حرافا فظاهر انه يصر على رواه أخرى - ماد كرهها اه (قوله فطاره مفسه من احاره لدم) دل اللى أن يلى في حده اعتبارها فاهامع عاره (قوله وبدل عليه ما في الفصولي) كانه عدل على ظاهره أو دلما راي ما في جامع ولكن الاستفاده أحسن لان الكلام فيما بدل بالسرط الفاسد ولا تعلفه به واحاره السكاح كاسكاح لسم من معاوضه لال مال وقد كرر لان ما كان مده لمال يصره لاه لظ لسطر (قوله بان دل لظلف الخ) هذا مثال لسطر انقضاء بدون تعليق وقوله وان يصره بدصوره التعليق بالسرط الفاسد

(قوله وهو شرط وظاهر وسطا صريح الخ) قال في البرأ ما كون مائة العتيق سهوا ووسطا فله وعاد ما ذكره من التوجيه ما أخذ به في الشرح وهو توجيه صحيح لعدم صحة تعليقها كما أن السكاح كذلك وأما إطلاقها بالشرط فيكون عن توجيهه وحديث ذكر الثقات إطلاقها بالشرط العاقد لم يبق السان لا في السب الداعي للمعرفة بينهما وبين السكاح وكأنه لا يفارقته كما مر في أنه لا يشترط لها شرط ولا يجبها عوض مالي له أن يراجع الأمة على الحرة التي تزوجها بعد طردها وتطل بالشرط العاقد خلاف السكاح اهـ واعتبره بعض العلماء بأنه لا يلزم من مخالفتها السكاح في أحكام أن يخالفه في هذا الحكم اهـ وسبقه إليه في الشرع لدلالة على أنه ذكر صورة النزاع في المعرفة ولكن يقال أيضا لا يلزم من موافقتها السكاح في أحكام أن توافق في هذا الحكم أيضا كيف وقد وجدت المخالفة بينهما في علمت ولا يلزم من عدم التصريح في بعض الكتب ما يفسد بالشرط أن تشارك السكاح فيه مع تصريح الثقات بعدم المشاركة بل لو صرح غيرهم بخلافه لم يكن سبيل إلى تحفظهم وإن لم يظهر لنا وجه قولهم بأصل وقد رأيت في الحواشي الغزمية على الدرر ما نصه قلت قد صرح الاسود وشي بان في كون الزوجة من جهة ما لا يصح تعليقه بشرط وبطلان (١٨١) مقاسده روايتين اهـ لكن كنه تحت قول الدرر والوقف

فتراجع نسخة أخرى  
فعله تحريم والحواب  
الخامس لمادة الاشكال من  
أصله أن يقال ما ترجم به  
المات بقوله ما يطل بالشرط  
العاقد ولا يصح تعليقه  
بالشرط وقاعدتان الأولى  
والصالح عن مال والآراء  
عن الدين

ما يطل بالشرط العاقد  
والثانية ما لا يصح تعليقه  
بما لا يشترط لاقاعدة  
واحدة كما أشير إليه فيما  
صر وأشيرا إلى أن ما ذكره  
المات من العروص ما إذا حل  
تحت القاعدتين أو تحت  
أحداهما والرجعة قد

وهو شرط وظاهر صريح هينائي في الكتاب قرر ما أن ساءلة تعالى أن السكاح لا يطل بالشرط العاقد وأن لا يصح تعليقه بالحد كوري في الطهريّة والحوارة والدافع والكتار حاية من الرجعة أنه لا يصح تعليقه بالشرط ولا صافيا لم يدركوا أنها تطل بالشرط العاقد وكعبه صرح أن يتأله وأصل السكاح لا يطل بالشرط الفاسد مع أن المصنف لم يشر بذلك كالرجعة فيما يطل بالشرط ولا يصح تعليقه بل ذكره كذلك في الخلاصة والرداريّة من الشيوع والعمادي في فصوله وجامع العدولين وفيه القدر من الشيوع ولم أر أحدا به على هذا وقد وقعت في شطحة هؤلاء ثم حرمت بها وكان يجب أن تدكر الرجعة مع السكاح في القسم الثاني وعما يدل على بطلان قول المصنف ومن وافقه ما في الدافع من كتاب الرجعة أنها يصح مع الإكراه والهرل والمالب واختلط كالسكاح اهـ فلو كانت تطل بالشرط العاقد لم تصح مع الهرل لأن ما يصح مع الهرل لا يتبعه الشرط العاقد وما لا يصح مع الهرل تطل بالشرط العاقد هكذا ذكره الأصاوي في بحث الهرل من قسم العوارض في السكاح للحاكم الشهيد وتعلق الرجعة بالشرط باطل ولم يدرك أنها تطل بالشرط العاقد (قوله والصالح عن مال) أي عال ما قال صالحك على أن تنكس في الدار لثلاثة أو أن تلم ويدلّه معاوضة مال عال فيكون بيعا كذا ذكره العيني وأعلم أنه ما يكون بيعا إنما كان الدليل خلاف حسن الدعوى به أما إذا كان على حصة فإن كان ماثل من المذموم وهو ما وراءه وإن كان مثله فهو قصص وبقياء وإن كان ما كثر منه فهو فصل وربما كذا ذكره الشارح من الصالح فيدعي أن يخصها وظاهر ما في إمارية الإطلاق في عدم صحة تعليقه بالشرط قاله عليه أنه صالح على ما أنه الشهر وعلى ما تيقن أن لم يعطه إلى شهر لا يصح لجهة المخطوط لأنه على تقدير الاعتناء فعمائه وعلى تقدير عدمه فعمائه اهـ (قوله والآراء عن الدين) بأن قال أن السكاح دين على أن تحمى شهرا أو أن قدم ولا يله تعليل من وجه

صرحوا بما لا يصح أدلية بالشرط فيكون داله تحت القاعدة الثانية وأما كونهما تطل بالشرط العاقد فيحتاج إلى تصريح أحد ذلك حتى تدخل تحت القاعدة الأولى أيضا وحيث لم يوجد لا تدخل وحيث قد ولاحق كلام المات ولا غيره إلا العيني على أنه لا يمكن أن تكون الرجعة مائة بعد الشرط الخامسة لأنها ليست صادرة مال عال كما علم عماد كره المؤلف أول البحث من الأصاين (قوله وفي السكاح للحاكم الشهيد الخ) قال في نور الدين وفي الخلاصة تعليق الرجعة بالشرط باطل وكذا إذا صعد إلى مستقبل كالسكاح كما إذا قال إذا جاء عذرة راجعك واعلم بحتم التعليق بالشرط ما يجوز أن يخلف ولا يخالف بالرجعة بقول الحنفية في إطلاق كلامه بطلان عدم التعليق في الزوجة أثناء قول أبي حنيفة وأما عند أبي يوسف ومحمد فبعضه به في كسر فصله في فصل التعليق فعلى هذا ينبغي أن يصح تعليق الرجعة بالشرط على قولهما كما ينبغي اهـ كلام نور الدين وهو بطلان السكاح ما يجب به كالحج ويقال إن فعلت كذا فعلى حج والرجعة ليست كذلك وأما الذي فيه الخلاف فيكونها يجب عليها بعد الإمكان كخلاف السكاح ويحوى وتندر (قول المصنف والآراء عن الدين الخ) قال بعض العلماء فيه أن الآراء عن الدين ليس من مصادره المال بالمال فيدعي أن لا يطل بالشرط الفاسد كونه معتبرا بالتعليق لا بدل إلا على بطلان تعليقه بالشرط ولذلك فرعه عليه وعلى هذا فيدعي أن يدكر في القسم الثاني اهـ قلت وإني بدو

ما سلكه عن النهر من مسئلة الصلح لكن في الحوائش العربية عن الاصطلاح الاراء عن الذين بالشرط القاصدين قال لدنوه أرائ  
دمك عن دي شرط ان لا تخار (١٨٢) في الاراء وصحة أي وشئت وقال ان دخل الدار بعد أرائك اه اقول

حي ريد ان كان فيه معنى الاطاف فيكون معبراً بالكتاب ولا يجوز لعله بالشرط كذا ذكره  
العبي ونداء لان الاراء عن الكفاية معج له شرط ما لم يرد ان واهت به من أرائ  
قواده به يرى من ذلك وهو قول البعض واحتماره في جمع البعد وقال انه لا وجه مع الا انه لا يسلط  
لا يملك كره في الكفاية وعلى هذا يحمل قول المصنف رحمه الله تعالى فيها وافتل على البراءة من  
الكفاية بالشرط على ما اذا كان غير ملائم في مآري وصيغته من معنى في هذه المرأة والزوج ولو قال  
الطالب لدنوه ادمت به يرى من الذين الذي على كذا حار ويكون وصيه من الطالب لطلوب  
ولو قال ان مات فاصبري من ذلك ادين لداً وهو محاطرة كقول ان دخلت الدار فأتت برى على  
حكك لا يراى اه وفيها أضافوا بالشرط فصار زوجها ان تمت مرضى هذا ميري عليك صدق أو  
أب في حل من ميري ما من ذلك الرخص كن مهرها على زوجها لان هذه محاطرة ولا يصح  
اه وحاصله ان العلق عوت لنداء صحيح اذا كان اللدني وارثا له وعلى مرضى موته يكون  
محصا لا يلاقى الكتاب في الرزق من الدعوى قال اللدني دفع الى ولان فقال ان كنت  
دفع اليه فعد انك صبح لاه بعلن باصر كائن اه ومن فروع علم يحكم بغير الاراء ما  
المسوط لوقا بالطلب للمصم ان حاصرت برى وفيها ما يلا لاه بعلن البراءة بغير وهي لا يحتمل  
العلق اه وفي الخادم من الله امرأه بالبروحها وعت ميري منك على ان كل امرأه برقة بها  
يحمل امرأه سدى فان لم يسل الروح ذلك بطلب الله وان فصل ذلك في المجلس حارت الله ثم ان  
فعل الروح ذلك فله ما فيه وان لم يفعل فذلك عبد العصى كمن أعق أمه على ان لا يروح  
فليس بزوج أبوه وروح امرأه بالبروحها وهو ميري ان لم يسل على فعل الروح ذلك  
ثم طلعها بعد ذلك قال أبو بكر الاسكاف وأبو الناعم المصنف الله فائدة لاسها بعلق الله بالشرط  
وهذا خلاف ما قالوا وعت منك ميري على ان لا يطلعي فصل بعت الله لان هذا يعلى الله  
بالقول ودا مل بعت الله فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما قالوا لاسها أن طلق ان دخل  
الدار لطلعي ما لم يدخل ولو قال أسطاع على دخولك الدار فبالت فلت وقع الطلاق وقال محمد  
ابن مقاتل في مسئلة الظالم مهرها عليه على حاله اذا طلقها لان المرأة لم رخص الله الا بهذا الشرط وهذا  
قال الشرط قال الرضا أما اللدني في رخصه ليس بشرط والبدليل على هذا ما ذكر في كتاب الخيم  
اداو ك المرأة مهرها على لروح على ان يجمع م فصل لروح ذلك ولم يجمع بها كل المهر سليه على  
حاله والى على هذا القول ولولا ما رضى الله تعالى عنه ويكن الفرق بين مسئلة الخيم وبين مسئلة  
الظالم ووجه ذلك ان في مسئلة الخيم لا بشرط الخيم مافسد شرط بعهه الخيم على فيكون هذا مريه  
الله بشرط العوص وهذا لم فصل العوص لا تتم الله أما في مسئلة الظالم شرط عليه ترك الظالم ووك  
الظالم لا يصلح عوصا فالولا ما رضى الله تعالى عنه ثم ذكر بعض السمع ان بشرط عليه ان لا يظلمها  
فصل الروح ثم صرح بأو أحاك كذا كرو سدى لاداصر مافسد ميري أما لاداصر م السأديب مستحسن  
عليها لا بد للدار لان ما كان حقا لا يكون طلما امرأة وعت مهرها من روحها اليه طلع طلق كل حول  
نوامرين وحمل الروح خصي حولان لم يطلع قال الشيخ لادام انو بكر محمد بن الفصل ان كان ذلك  
شرطاً في الله مهرها عليه على حاله لان هذا امر له الله بشرط العوص فاد لا يحصل العوص لا تصح

ووجب انه لا يسلط بالشرط  
القاصدين كره ما سلكه  
لدنوه من الباعث  
البا صهي ما حطل بعلنه  
بالشرط كما مر (قوله لا يراى  
وهو محاطرة) مل ووجه ان  
المحاطرة هي وندوبها ولا  
فالوب بحق الوحدود  
عليه ان ذلك موجود في  
العلق على موب اللدني  
فان فيه محاطرة من حسب  
مويه والذين في دمه لدنوي  
والخواب ان اعلى على  
مويه جعل وصيه ولو صه  
نصح بعلنها بالبر  
خلاف العلق على موب  
المدن فانه اراء محص  
عسى بعلها على ما فيه  
محاطرة ولا يصح هذا  
ما طهرت في رأيه (قوله  
كان مهرها على زوجها)  
فلى النهر كان سدى أن  
يقال ان أختت ابويه  
نصح لان المانع من بعهه  
الوصيه كونه وارثا اه  
وأمل قوله لان المانع الخ  
مع قول الخاتبة لان هذه  
محاطرة فانه يصح عدم  
الصحة وان لم يكن طارئة  
عبيده لكن في مسئلة  
الذين لم يجعل العلق  
عوت اللدني محاطرة ل  
محصل وصية فاعلها ان

مراهه بالمحاطرة هنا كونه الموت من صبح له لو صه ما ن شلها و سمرأها أو غير الورثة  
الوصية عليه فلا روى الا حاقه وعدمها تأمل (قوله وفي اراءه من الدعوى هل اللدني الخ) ومثله ما في جامع العصبين لو قال لبري  
اي كل لي عليك دين فعدأ برائك عليه دين يرى اذا علق بشرط كائن مبعبر اه



(قوله لانه ابراهيم معاني دلالة) قال الرمي يعلم منه ان التعليق يكون بالذلة ولا يتفرع على ذلك مسائل كثيرة فلا يحسم ذلك (قوله ثم اعلم ان  
الابراهم أصبح تقيده بالذلة) في النور واعلم انه باق في الملح اهلوا كل عليه

الذلة وادام يكن ذلك شرطاً في الذلة مستطاً مهرها لا يعود بعد ذلك وكذا وحدث مهرها - في أن  
يحسن البها ولم يسن كانت الذلة بالذلة ويكون مهرها لانه شرط العوض رجل ول لا مائة أن ترثي من  
مهرها حتى أحب لك كذا فانه ثم في الروح أن سبها ما فال امر عا كما كان امرأة وحدث  
مهرها من زوجها على أن عكها ولا يطلق من قبل الروح ذلك ثم طلقها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد  
ابن المصل ان لم يكن وقت الإمساك وقتاً لا يعود مهرها على الروح وأن وقتها وظلتها قبل ذلك  
الوقت كان المهر عليه على حاله فقيل لانه إذا لم يوف ذلك وقتاً كان قصدها أن عكها ما عكش قال نعم  
الا ان العبرة لا تطلق للذلة فانه كوفي كتاب الوصايا رجل أوصى لام ولده ثلث ماله ان لم تزوج وتلت  
ذلك ثم تزوجت بعد انقصا عدها ارماني فاما استحق الثالث بحكم الوصية امرأه وحدث مهرها من  
زوجها على أن لا يطلقها ففعل الروح قال صاحب محنت الذلة طلقها أول ما طلقها لان ترك الطلاق لا يكون  
عوضاً بقية هذه مهنة شرط فسدوا به لا يطل بالشرط العاسدة ود كوفي الدوائر اذا قلت المرأة  
لزوجها اركت مهرى عليك على أن تعمل أمري بدي فعل الروح ذلك قال مهرها عليه ما لم يطلق  
بفساد ولو وحدث مهرها لذي على المطلق مسه على أن يزوجها ثم في أن يزوجها قالوا مهرها عليه  
على حاله تزوجها أول ما يزوجها الا انها كانت المال على مسهها وعوضا عن السكاح وفي السكاح العوض  
لا يكون على المرأة اه ما في الحايه فان قات ان هذه الدين اراء فكيف يصح تعليقه بالشرط في بعض  
هذه المسائل قات الابراء يصح تعليقه بالشرط المتعارف ومما يجب تنبيهه كلام المصنف رحمه الله  
تعالى ومن أطلق في المسائل التي قدمها التي قالوا فيها هذه الذلة التعليق اعتماداً في المتعارف وما قالوا فيها  
بعدها فاعاد في غير المتعارف وبذلك على هذا القيد أيضاً ما في الصبة من مائة مسائل الابراء  
ما تلاق من كتاب الطلاق ولو أراءه مطلقته بشرط الا انه يصرح بالتعلق لانه شرط متعارف وندليق  
الابراء بشرط متعارف حار فان قيل الامهات وهم بان يهرها فانت ولم تزوج سبها مهنة لا يراها فوات  
الامهات الصحيح ولو أراءه المذون بشرط بعد السكاح بمهر ومهرها ما مائة فلو حدد لها سكاكها  
بدينار كانت لا يراها بدون الشرط قات المدرجة لزوجها تزوجني فقال لها هي المهر الذي لك على  
مهر حرك فبرأه ما تغاير ما في شرط الزوج برأ أدار زوجها والا لانه ابراهيم معاني دلالة وقيل لا يراها  
وان تزوجها لان هذا الابراء على سبيل الرشوة فلا يصح أن يره بشرط أن عكها معروفة ويحسن  
معانتهما لا يؤذيها ولا يطلقها فقتل ثم زوج عليها وأعلى على ما لها وأداهها وطلقة فافال اراء هذا الشرط  
غير صحيح وساق فيهما فروعاً كثيرة في معنى الا يصح التعليق وفي بعض ما يصح وفي جامع الفصولين لو قال  
كل حق لي عليك فعدت أراك لا يصح وكذا اصابه الابراء الى ما يجب في الزمن الثاني لا يصح ولو قال  
لم يره بالبر العشرة لي لي عليك أعطيها خمسة ووهب منك الخمسة صح الابراء سواء أعطاه  
الخمسة أولاً لانه منجز لانه لا يطلقه ولو قال أراك عكس الخمسة على أن تدفع الخمسة حاله فان كانت  
العشرة حاله صح الابراء لان أداء الخمسة يجب عليه حالاً ولا يكون هذا تعليق الابراء بشرط تحصيل الخمسة  
ولو مؤجلة نطل الابراء اذ لم يمتل الخمسة حالاً ثم اعلم ان الابراء يصح تقيده بالشرط راس هو تعليقها  
وعاها فروع كثيرة مذكورة في آخر كتاب الصالح وذكر الشارح هناك ان الابراء يصح تقيده لا تعليقه  
والله تعالى أعلم وهذا المقرر بران شاء الله تعالى من خواص هذا الشرح فاعشتمه واحفظ هذا الفصل

يقتط الدرس والشك وهذا لان كل على محتمل أن يكون للشرط ولا يراها بالاداء وان يكون للعوض فيبرأ مطلقاً وحيداً ولا يبرأ بالشك  
والاستئمال اه ولا ينبغي ان هذا صريح ان الابراء لا يطل بالشرط واعا يطل بالتعليق (قوله وهذا المقرر) لدى تحصل مائة الابراء عن  
الدين لا يصح تعليقه الاداء في موت الدائن ولم يكن الدين ولو أراءه علقه ما مائة أو بشرط متعارف وتحصل أيضاً انه لا يطل بالشرط فهو

U!

وعزل الوكيل والاعتماد  
 مما حصل تحت القاعدة  
 الثانية من كلام الناس  
 (قوله وعندي ان هذا خطأ  
 أصاليح) نقل في الحواشي  
 العربية عن الإصحاح  
 ما يوافقه حيث قال فساد  
 عزل الوكيل بالشرط  
 الفاسد ما يقول الموكِّل  
 عزلت فلانا عنى الوكالة  
 على أن يعطى حصة وهو  
 شرط فاسد لأنه لا يعطى  
 الوكيل الموكِّل لاجل العزل  
 شيئاً لمحكمه من عزل نفسه  
 محذور من الموكِّل به برضى  
 والوكالة مائة لفساد العزل  
 وتعليقه بالشرط أن يقول  
 الموكِّل لا يزيل عزلك عنى  
 فإنه لا يصح كذا قال  
 قاصيحيان كذا في  
 الإصحاح ١٥ فقوله والوكالة  
 مائة صريح في إطلاقه  
 بالشرط إذ لو صح العزل  
 لم تكن الوكالة مائة على أنه  
 لو تمت عدم إطلاقه بالشرط  
 وقد ذكره في هذا المحل ليس  
 بخطأ بل صحيح لدخوله  
 تحت القاعدة الثانية  
 وهي ما لا يصح تعليقه  
 بالشرط لما علمت أن  
 الترجمة قاعداً لا واحدة

(قوله وهذا هو الموضع الثالث من حجة ما حقا فيه) قال في الهرمية بعض أهل العصر ما هنا في تعليق الاعتكاف لا في تعليق الشرط وهو مردود على هذه الالهاية بحجة ما لا يصح تعليقه بالشرط فإفساد ثلاثة عشر موضعا وعليها تعليق إعجاب الاعتكاف بالشرط ويمكن أن يحاسب ما يكون معناه ما إذا هل أوجبت على الاعتكاف أن يقدم بذلك خلاف الظاهر وقدره وعلى كل تقدير فالتأنيب مع سادسا لا إعلام وحسن الظن بهم واحب بنا كلام والحق أن كلامهم هنا محمول على رواية في الاعتكاف وإن كانت الأخرى هي التي عليها الأكثر وكون محمد لم يذكرها مجموعا لا بقدرح في سوت كل فرد منها كره لها متفرقة والعذر لصاحب الهداية حيث لم يذكرها مجموعا لانه الزم الجمع بين القدرى والحامج الصغير وليس فيه ما ذلك (١٨٥) ومن ثم ذهبوا في الجمع لانه

المطلوبة والقدرى اه  
وعايدل على ثبوت مسئلة  
الاعتكاف ما في العصول  
العمادية حيث قال وتعليق  
الاعتكاف بالشرط  
لا يصح ولا يلزمه كذا  
ذكر في صوم الاصل اه  
والاصل من مؤلفات الامام  
محمد رحمه الله تعالى في  
الحواشي العربية فساد  
الاعتكاف بالشرط بان  
والمرارعة والمعاملة  
والاقرار

ان الدرر لو كان معاقبا ان قال ان قسم عائى وأوشى الله مريضى فلا نامة على أن اعتكف شهر او شهرين شهر  
قبل ذلك لم يحرك اه وهذه العارة نوصه بالادلة على صحة تعليقه بالاجماع لان معناه هو بان الشرط صحيح وأنه  
يجب الوفاء به اذا وجد شرطه وأما ما ذكره قبل وجود شرطه فغير حائر وهو ما هو الموضع الثالث مما أخذوا  
فيه في بيان ما لا يصح تعليقه والخطا اه أفصح من الاولين وأحسن لكثرة الصرائح صحة تعليقه وأما  
متعجب لكونهم قد أولوا هذه العبارات متواترة وحاقوا تواتر ولم تنبهوا للشتات عليه من الخطا  
تبعها الاحكام والله الموفق للموابع ودون يقع كثيرا ان مؤلفا قد كثر شيئا خطأ في كتابه فبأن في من  
بعده من المشايخ فيقولون تلك العارة من غير تعيين ولا نسبة فيكثر القولون لها وأصلها الواحد عطف  
كما وقع في هذا الموضع ولا عيب بهذا على المذهب لان مؤلفا قد كثر شيئا خطأ في كتابه فبأن في من  
حالة ما لا يصح تعليقه بالشرط وما يصح على هذا الوجه وقد ذهبنا على مثل ذلك في العوارض العينية في قول  
قاضيهما وبغيره ان الامانات تغلب بمسومة بالثبوت عن تحصيل الاثبات ثم اني شئت كلامهم  
فوجدت بسعة أخرى رائدة على الثلاثة ثم اني سبت على أن أصل هذه العارة لاسطى أعطافها ثم  
بدا ولها هو رحم الله المحقق صاحب الهداية لم يلبث الى جمع هذه الاشياء ومعه في كتابه وهو دليل على  
كمال ضماها وانقائه ونحو ذلك في المسند رحمه الله تعالى لكان أصل (قوله والمرارعة) بان قال راعتك  
أرضى على أن يقرضى كذا أو أن قسم فلان لا لها الحارة فلا يصح تعليقه بالشرط كالأحارة كذا ذكره  
العبي وى البرار بة من المرارعة شرط على المرارعة أو ب الأرض مالمس من أعمال المرارعة  
فيسد وما يمت وما يمتي الخارج أو بى وجود الخارج فهو من عمل المرارعة وما لا يمت ولا يمتي  
ولا يمتي الخارج فليس من أعمالها فاد اشترط على المرارعة أو ب الأرض مالمس من أعمال المرارعة فسادت من  
أيها كان الدرر في ظاهر الرواية اه ثم قال بعد تعريعات كثيرة هذا حكمه في الشرط السافع لاحدهما  
وان شرط لا ينعكس كالو شرط أن لا يسقى أحدهما حصة لانفس المرارعة وفيما اذا كان شرط ما معدا  
لوا بطلان الشرط في صلب العقد لا ينعكس حائرا والاعراض الى آخر ما فيها (قوله والمعاملة) وهي  
المساقاة بان قال سابقك شجرى أو كرمى على أن تقرضى كذا أو أن قسم فلان لا لها الحارة أيضا كذا  
ذكره العيني (قوله والاقرار) بان قال فلان على كذا أن أقرضى كذا أو أن قسم فلان لا ينعكس  
مما عطف به عاذا فلا يصح تعليقه بالشرط بخلاف ما إذا علقه بغيره أو عصى الوقت فانه يجوز ويجعل على  
أن فعل ذلك لا حارة من الخرد أو دعوى الاحل فيرمل ما جادل كره العيني ومن فروع تعليقه ما ذكره  
في المسوط والخيف والولول الحية في كتاب الكفالة لو ادعى رجل على رجل ما لا يقال له المطلوب ان لم

(٢٤) - (السحر الزائق) - سادس) أولا عن بعض أهل العصر مردود عليه تعبير بعضهم بإعجاب الاعتكاف وقد يجب عساه  
بان يقال لو بدر اعتكاف شهر مثلا ثم دخل المسجد فقال بوث الاعتكاف المندرج ان شاء الله تعالى فقد أوجب الاعتكاف معاقا لم  
يصح فليس المراد تعليق إعجابه تعليق الدرر به بل تعليق الشرع فيه فلا خطأ في كلامهم أصلا وإنما الخطأ في فهم مرادهم وحيث  
ثبت بطلان تعليقه بالشرط صح ذكره في هذا المقام (قوله لو ادعى رجل على رجل ما لا يقال له المطلوب الخ) قال الرملى سياتى في كتاب  
الاقرار من باب الاستثناء وما في معناه ان الاقرار المعلق بشرط على حطر ولم يتضمن دعوى أحل ما طلب وان المعلق بشرط كائن تنجز فراحه  
وبالم رسيان في شئ من مسائل تعليق الاقرار وباب دعوى الرجلين

(قوله فقال المدعي ما ذكرنا) له المدعي عليه (قوله وقد حكى الشارح الاختلاف الخ) قال الرمي هذا النقل عن الشارح غير صحيح بل الذي نقله الشارح في كتابه الاقرار عن المحيط أن تعليق الاقرار بالشرط باطل ثم نقل عن النهاية مرعا وعبدت مملك هذا العدد من ان شاء ثم لم يلم به (١٨٦) استحسانا يبيح لطلال الاقرار والتباس ان احسنه ما نقل ود كرسية العباس

أملك عدا فهو على لم يلم به ان لم يأت بعد لانه تعليق الاقرار باطل وتعليقه بالشرط باطل اه  
وفي المسوط من با الاقرار وكذا والافعليه كذا لوقال قد اتعت من فلان هذا العدد نائب درهم  
والا فاعلان على حياطة درهم ان اقررت العدد يبيع العدد له الات وان سكر ذلك لم يلم به شي لانه  
صاروا الاقراره حين اكر مع العدد وافراره الجسامة كان معلقا بشرط وهو باطل من أصله اه  
وفي باب العي والافرار رحله لعلان على ألف درهم ان حلف أو على أن يحلف أو اداحلف أو يسي  
يخلف أو حين حلف أو مع عي أو يسي أو عي أو لعدي عي حلف فلان على ذلك وسجد العر المال لم يؤخذ  
بالمال لان هذا ليس باقرار او اعتراف محاطرة ومعه افاق الاقرار بشرط فيه بطر وهو غير لما تضمن  
والتعليق بالشرط يصرح كلامه من ان يكون اقرارا اه فان قلت هل يدخل في الاقرار الاقرار باطلاقي  
والعناق كما قال ان دخلت الدار فابقر فملاها أو بعثته ويعرف بين الاقرار سماعا بين الاشياء  
فلت طاهر الاطلاق الدخول ولم أره صريحا يدل على الفرق بينهم مما نقلناه في كتاب الطلاق من  
هذا السرح به لو اكر على اثناء الطلاق فعلق وقعه ولو اكر على الاقرار به فاقترع وفي البرزابة  
من الاقرار اذعي مالا فقال المدعي عليه كذا يوجد في مد كرسية المدعي خطه فعلا الزنه لا يكون اقرارا  
لانه محطوع عن صحته بالهول قال كذا اقر فلان على فامقر به لا يبره اذا اقر به فلان وعلى هذا اذا  
كان بين امين أحد وعطاه فقال المطلوب لا طالب ما سئل فهو كذلك أو ما يكون في حقه بذلك فهو كذلك  
لا يكون اقرارا الا اذا كان في الخبر مدعي شي معلوم أو ذكر المدعي شي معلوما فقال المدعي ما ذكرنا يكون  
تصديقا لقول التمدد في البطلان وكذا اذا أشار للحريضة وقال ما فيها فهو على كذلك يصح  
ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة اه وقد حكى الشارح الاختلاف فيما اذا علق الاقرار بشرط  
في كتاب الاقراره نقل عن النهاية كماله ان الاقرار للعاق باطل ونقل عن المحيط أن الاقرار صحيح  
والشرط باطل ونقل عن المسوط ما يشهد للمحيط فطاهره وحيت والحق تصميحه لتصرح به هذان  
الاقرار والوقف لا يصح تعليقه بالشرط وأنه يطل بالشرط العاصد (قوله والوقف) ما نقل وقت دأري  
ان قدم فلان أو وقت دأري عليك ان أحسني بقدر دم لا يبره ليس مما يحلف به أيضا فلا يصح تعليقه  
بالشرط كذا ذكره العيني وفي جامع النصول والوقف في رواية فطاهره أو في محقة تعليقه رواية  
وفي فتح القدير من كتاب الوقف وشرطه أن يكون مسخر لغيره ما نقل فاقول ان قدم ولدي فداوى صده  
موقوفة على المساكين خاؤه ولده لا يصير وقفا اه وفي الاسعاف ولوقال اداحاه عدا اذا احسنه من الشهر  
أوقال اذا كتبت فلانا وأدا روحه ولادة وما أشبه ذلك فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف باطلا لانه  
تعلق بالوقف لا يتحمل التعليق بالشرط لكونه مما لا يخلف به بخلاف الدار لانه يتحمل التعليق ويخلف  
به ولو قال ان رمت من مري هذا فارضى صدقة موقوفة يلمه التصديق بعينها اذا وجد الشرط ولو قال  
هي صدقة موقوفة ان شئت أو أحييت أو رصيت أو هويت كل باطلا اه ولم يذكر العيني صورة طلاله  
بالشرط العاصد وصورة ما في الاسعاف وقفا على أن له أصلها أو على أن لا يبرول ملكه عدا أو على أن  
يبيع أصلها أو يصدق غيرها كان الوقف باطلا اه وقد سبق الوقف أن شرط الاستبدال صحيح على

والاستحسان ونقل بعده  
وهذا يشير الى ما نقل في  
المحيط يعني للاعتناء  
بينهما فكيف يقول  
وقد حكى الاختلاف الخ  
فراحمه وما نقل اه أقول  
لا يبيح ان كلام المحيط بعيد  
محقة الاقرار لانه لا يرم فلان  
التعاقب وهو موضح به  
في عبارة الرمي هناك  
والاستحسان في العرق  
المدكور بعيد محقة التعليق  
فيهما محالة ظاهرة  
(قوله والحق تصميحه

### والوقف

لتصر بجهها الخ) قال  
في البرزابة حبريان  
هذا يلم به في عرل الوكيل  
والاعتكاف اه أي  
فكان عليه أن يلم به  
ما صرح به في حواش  
صرح غيرهم بخلافه  
(قوله ولم يذكر العيني  
صورة لطلاله بالشرط  
العاصد الخ) أقول في كونه  
مما يطل بالشرط العاصد  
نظري لما قدمه المؤلف من  
الأصل وهو ان ما كان  
مبادله مال غير مال أو كان  
من التبعات لا يطل

بالشرط العاصد والوقف من التبعات وفي الغرمية على الضرر صرح قاضي حان بان الوقف  
لا يطل بالشرط العاصد اه وقد يجب ان الشرط العاصد اعلا يطل التبعات اذ لم يكن موحه قص عقد الدرع من أصله فان اشترط  
أن تنق رقية الارض له أو انه لا يبرول ملكه عدا أو انه يبيع أصلها بلا استدال شي مكافئ قص للتبرع لانه بذلك الشرط لم يوجد التبرع أصلا  
كما اذا قل في الهبة وهتك هذه الدار بشرط أن لا تخرج عن ملكي بخلاف ما اذا قل بشرط أن تخمسني سنة تأمل

(قوله فانه ما مل له الرد) أي فان العليق معلق وبقى المعلق على أصله بدليل قوله وله الرد وفي كون هذا من قبل ما ذكره المأني نظر  
 لأن معنى قوله ولا يصح تعليقه بالشرط انه يمتل بالعليق لا انه يمتل بنفس تعليقه ويسقى هو محضاً (قوله) وهذا علم ان المصنف فانه بيان  
 أن ما لا يصح تعليقه (الح) أي فانه بيان الصريح بذلك والافهم وداحل في قول المصنف وما لا يمتل بالشرط العائد فانه ذكر السكاح  
 ولا يصح تعليقه والطلاق وهو يصح تعليقه (قول المصنف وما لا يمتل بالشرط العائد) أي يصح ولا يمتل وان قيد بشرط فاسد وهذا  
 مقابل قوله ولا ما يمتل بالشرط العائد ولم يذكر مقابل القاعدة الثانية (١٨٧) وهي قوله وألا بدليل تعليقه استثناء

بما ذكره هاهنا من العرور  
 فان منها ما يمتل تعليقه  
 بالشرط ومنها ما لا يمتل  
 وأ كثرها مما لا يمتل  
 بالعليق كالطلاق والوصية  
 والوصاية والحوالة والوكالة  
 والقرص والرهن والقضاء  
 والسكاهة والأذن في التجارة  
 ودعوة الولد فهداه كاهها  
 مما لا يمتل بالعليق كما  
 سيد كره المؤلف كإلها

والتحكيم وما لا يمتل  
 بالشرط العائد القرص  
 والهمة والسكاح والطلاق  
 والخلع

لا يمتل بالشرط (قول  
 المصنف القرص) أقول  
 في صرف البرارية أفرصه  
 على أن يوفيه المراق قد  
 اه فأمل (قوله فيقال له  
 فكيف يمتل عرل الوكيل  
 الح) وكذا يقال مثل ذلك  
 في الإراء على مقدمه  
 والأقرار والوقف والتحكيم  
 وانطال الاحل الهوى قدومه  
 عن البرارية فان جميع  
 ذلك ليس بمبادلة لعمال

المتى به (قوله والتحكيم) بان يقول المحكم ان اذا أهل الشهر أو قال العدة أو كافر اذا اعتقت أو أسلمت  
 فأحكم بينهما وهذا عهده أي يوسف وعده بتجديده تعليقه بشرط وأصافته الى زمان كآل كوله والامارة  
 والقضاء وله أن التحكيم تولية صورة وصلح معنى فاعتباراً أنه صالح لا يصح تعليقه ولا صافته واعتبار  
 أنه تولية يصح ولا يصح بالشك والاحتمال كره العيني وفي فتاوى قاصي حان من القضاء الفتوى على  
 قول أبي يوسف وقد فاته المصنف انطال الاحل قال في البرارية وانطال الاحل يمتل بالشرط العائد  
 بان قال كذا ما يحكم ولم يؤد فالحال حال صح وصار حاله وعامة خلاصة وانطال الاحل يمتل بالشرط  
 العائد ولو قال كذا ما يحكم فلم يؤد فالحال حال صح والمال يصير حاله جعلهما مسئلتين وهو  
 الصواب وأما قوله في البرارية بان قال تصورا لا لاوى فهو ظاهر لانه لو كان كذلك لبقى الاحل فكيف  
 يقول صح فليتأمل وفاته أيضاً تعليق الرد بالعيب فانه ما مل وله الرد كإلى البرارية وليس هو من القسم  
 الأول لانه لا يمتل بالشرط العائد كما ذكره المصنف في القسم الثاني ولا يصح تعليقه فهو كالسكاح  
 وهذا علم أن المصنف فانه بيان ما لا يصح تعليقه ولا يمتل بالشرط العائد كما فاته ما يجوز تعليقه (قوله)  
 وما لا يمتل بالشرط العائد القرص) بان قال أقرصتك هذه المائة بشرط أن تحمدي شهر مثلاً فانه  
 لا يمتل بهذا الشرط وذلك لان الشروط العائدة من باب الرأ وأه يختص بالمادة المالية وهذه  
 العدة وكذا ليست مائة مائة فلا تؤثر فيها الشروط العائدة ذكره العيني فيقال له فكيف يمتل عرل  
 الوكيل والاعتكاف والرحمة بالشرط العائد مع أمه المتك من المادة المالية وفي البرارية  
 وتعليق القرص حرماً والشرط لا يلزم (قوله والهمة) بان قال وهتك هذه الحمار بشرط أن يكون  
 حلهامى (قوله والسكاح) بان قال تزوجتك على أن لا يكون لك مهر يصح السكاح وبفسد الشرط  
 ويجب مهر المثل كما عرف في موضعه ومن هذا القبيل لو قال تزوجتك على أني الحمار يجوز السكاح  
 ولا يصح الخيار لانه ما على السكاح بالشرط فيمتل الخيار كذا في الحاشية وسيأتي أن السكاح لا يجوز  
 تعليقه بالشرط وعليه تفرع ما في الحاشية تزوجتك ان أحوار في أوصى فقالت قلت لا يصح لانه  
 تعليق والسكاح لا يقبل التعليق رادى الظاهر نقول كان الاب حاضراً في المجلس فقبل حار وفي  
 الحاشية تزوج امرأته على أن يمدني فادهاء فروى يجوز السكاح ان كان كفو الأحياء لم حار حل  
 طلب من امرأته سكاحاً بحضور من الشهود وقالت المرأة في روح فقال الرجل ليس لك روح فقالت  
 المرأة ان لم يكن لي روح فقد روحت فعسى منك وقبل الروح ولم يكن لها روح فتأبى بجور هذا السكاح  
 لان التعليق بشرط كأن تزوج امرأته وفي جامع الفصولين تعليق السكاح بكأن تمنح لوفال الاب  
 زواجك انى ان لم يكن روحها فاصل صح (قوله والطلاق) بان قال طلقك على أن لا تروحي عبرى  
 (قوله والخلع) بان قال خالعتك على أن يكون لي الخيار مدتها ما يمتل بالشرط ووقع الطلاق ووجب

لكن ذكره المأني هنا باعتبار انطال تعليقه اذ اء الشرط لا باعتباره اذ اء الشرط (قوله) وسيأتي أن السكاح لا يصح تعليقه (الح)  
 عجيب ما في الهر حيث ذكر من أمثلة قوله والسكاح مسئلة ان أحوار في يقتضى عدم انطاله مع ان كلام المصنف فيما لا يمتل بالشرط  
 لا يمتل ولا يعلق على أنه محتمل لها (قوله رادى الظهيرة الح) قال في الهر وهو مشكل والحق ما في الحاشية اه قلت ما في  
 الظهيرة بذكر كره في الحاشية أيضاً عندما قبله المؤلف سجور وقصص وجعله جواب الاستحسان وبه اذ قال لاصراً تزوجتك فالفان  
 رضى وزن قل أبو يوسف رحمه الله في المال ان كان وان حاضراً في المجلس ورضى جاز استحساناً وان كان غائباً لم يجز وان رضى بعد ذلك

اه تأمل (قوله وأما اشتراط الخلع لها) لعله الخيار لها (قوله إلا أن يكون المراد الشرط الخ) أقول يقرب هذا الخواص ما هي الوالدية  
وهت روحا مبيعة على أن يحكمها ولا يسلطها ثم طلقها قد تدل ذلك فان شرطت لذلك وقتا وطلقة فاعل مصيبة فاعلم

ناطقة لا ماسوق بالشرط  
والا فصحة لانه وفيه  
وعامة فيها في الفصل  
الساكن (قوله وأما الإيصاء  
فقال في البراءة الخ) الأولى  
ما سورده العيسى أوصيت  
اليك على أن روح انتي  
ادالكلام في الشرط  
العاسد الذي لا يعسد  
العقد وماها صحيح (قوله  
ما قال شاركك على  
أن تهدي كذا) قال الرعي  
وفي البراءة الشركة تفضل  
معين الشروط العاسدة  
والعتق والرهن والإيصاء  
والوصية والشركة والمصارف  
والقضاء

دون بعض حتى لو شرط  
التعاضل في الوصية  
لا يسلط الشركة وتفضل  
ما شرطت عشرة لاحدهما  
والفاهما لا يسلط  
ما كثر الشرط اه (قوله  
ومن هذا القيل ما في  
شركة البراءة الخ) وضع  
المسئلة في البراءة فيها  
ادام شرط صاحب الاتفاق  
العمل على صاحب الاعين  
والرعي نصين لم يجر الشرط  
والرعي بينهما اثلاثا اه  
يعني على قدر مالهما أضي  
الأول التسلافة فكونه

المال وأما اشتراط الخلع لها صحيح عند الامام كما مضى (قوله والعتق) ما قال أعنتك على أن  
الخيار (قوله والرهن) ما قال رهنت عندك عدي بشرط أن استجده ومن هذا القيل ما في رهن  
البراءة قال أحدهم رها على أنه ان صاع صاع نصير شرعي فقال الرهن نعم صار رها ونزل الشرط وذلك  
بالرهن ثم قال قال ان أوفيتك متاعا الى كذا والا فالرهن لك بما لك نزل الشرط وصح الرهن وقال  
الشافعي رحمه الله تعالى نزل الرهن أيضا اه (قوله والإيصاء والوصية) ما قال أوصيت لك شرك  
ما لي ان أجاز ولا رد كره العيسى وقسمه بطار لانه مثال تعليقا بالشرط والكلام الآن في أمهاته نزل  
بالشرط العاسد وفي البراءة وتعليقها بالشرط حائرا لها في الحقيقة أثبات الخلاف عند الموت اه  
ومعنى صحة التعليق أن الشرط ان رجع كان الوصي له المال والا فلا شيء له وقدمنا عن فتاوى قاصيحيان  
في بحث الآراء أنه لو أوصى ثلث ماله لام ولده ان لم تزوج فقلت ذلك ثم تروحت بعد قضاء عنتها  
رمان ماها انتحى الثلث بحكم الوصية اه مع أن الشرط لم يوجد إلا أن يكون المراد ما بشرط عدم  
تروجهما عقب إحصاء العدة لاعلمه الى الموت بدليل أنه قال تروحت بعد قضاء عنتها رمان لا اشتراط  
عن تروجهما عقب الإحصاء وأما الإيصاء فقال في البراءة لك مائة درهم على أن تكون وصياعا فهو  
وصي والشرط باطل والمائة وصية اه وكما مضى بالقلب كانه قال جعلتك وصيا على أن تكون  
لك مائة ومعنى نزل الشرط مع قوله والمائة وصية اه أهلا تكون للإيصاء فيبطل جعلها وتبقى  
وصية ان قبلها كآله والا فلا وفيها من السوء وتعليق الوصية والوصاية حائرا اه (قوله والشركة)  
ما قال شاركك على أن تهدي كذا ومن هذا القيل ما في شركة البراءة ولو شرط العمل على  
أكثرهما مالا والرعي يشتمل على ما يجر الشرط والرعي بينهما اثلاثا اه وقد وقعت حادثة نوهتم  
بعض حفيص العصر أنهم من هذا القيل وليس كذلك هي تعاضلا في المال وشرط الرعي بينهما  
نصين ثم تعرض أقصاهما لا العمل فأجبت ما ان الشرط صحيح لعدم اشتراط العمل على أكثرهما  
مالا والتعرض ليس من قبيل الشرط والدليل عليه ما في بيع الدخيرة اشترى حطاي قرية شرا  
معيها وقال موصولا بالسراء من غير شرط في الشراء اجماله الى متى لا يعسد العقد لان هذا ليس  
بشرط في البيع بل هو كلام مستند بعد تمام البيع فلا يوجب فساد اه فعلى هذا الواضحة قرينة  
أو أوصا للبراءة ثم قال بعد معادها ان الحرف على المستأثر لا يفسد لانه لم يكن شرطا فيها وإنما يكون  
شرطا وقال على أن الحرف عليه فيلحق هذا فانه يجر عليه كثير من المسائل (قوله والمصارف)  
ما قال صار شرك في المص في الرعي ان شاء فلا أو ان قدم بدد كره العيسى وهو مثال  
لعليقها بالشرط وهذا الذي وقع للعيسى حاد ليل على كسبه وعدم تصحيح كلامهم فانه لو أني بالاشبه  
الذي ذكره في الأبواب لكان أنس وفي البراءة ولا يسلط بالشرط العاسد ولو شرط من الرعي عشرة  
درهم فبطلت لانه شرط بل لقطع الشركة اه وفيها دفع اليه ألقا على أن يدفع رب المال الى  
المصارف أو صاير وعها ماسة أو دار السككي نزل الشرط وحارفت المصارف ولو شرط المصارف لم يسلط  
أن يدفع له أو صاير أو دار ماسة فبطلت لانه جعل نصف الرعي عوضا عن عمله وأجرة داره اه ثم قال ولو شرط  
على أن تكون المسقة على المصارف ادأحرج الى السعر نزل الشرط وجازت اه وسيا في نفيه  
الكلام على ذلك في كتابها (قوله والقضاء) ما قال الخليفة وليتك قضاء مكة مثلا على أن لا نزل أبدا

أثلاثا لا يجر دون أحد المالين أكثر بل قد يكون أو ما عادا كان من جاسأ لع ومن آخر ثلاثة كذا يحيط  
بعض الفضلاء (قوله والدليل عليه ما في بيع الدخيرة الخ) قال في النهروالي يبيح جعل ما في الدخيرة على إحدى الزوايتين من أن  
لواحقا بشرط فاسد لا يثبت حتى وعلى أنه لا يثبت حتى في محرد وعد لا يرام الوفاء والله تعالى الموفق اه فتأمل

ويصح تعليقه بالشرط في البراءة لو شرط في التعليل أو بمعنى وصق معزل العزل اه وفي البراءة  
أيضا استلحق وحلا وشرط عليه أن لا يترى ولا يترى الجرح ولا يغفل أمرا أحدهما التعليل والشرط  
وان فعل شيئا من ذلك العزل ولا يبطل فمما هو فيه من فساد السلطان وحلا الفناء وشرط عليه أن  
لا يصح فمبطل وحل بعينه يصح الشرط ولا يفقد فمما القاصي في هذا الرجل ويحب على السلطان أن  
يصل قضية ان اعبراه فمبطل اه (قوله) والامارة) بان قال الخليفة وليتك اامارة الشام مثلا على أن  
لا يركب هذا الشرط فمبطل لا سلطان أمره بهذا والامارة فمبطل كالأمره بالكرسي يقال فلان أمر  
وأمر عليه اذا كان واليا ومكان سوقا في ما يعبره والتأمر بتولية الامارة يقال هو أميره وممره وأمر  
عليهم أي سلطان كذا في المصالح وفي صحيح البخاري امك مستحرون على الامارة وستكون  
ندامة يوم القيامة (قوله) والامارة) بان قال كعلت عريك ان أقرضني كداد كره العبي وهو مثال  
لتعليقه بالشرط وفي البراءة لو قال كعلت به على أي مولى طلب به أو كالمطلوبت به في أحد شهر  
معت فاما حاله به فله أحد شهر من وقت المظالم الأولى قدام الشهر من المظالم الأولى لم التسليم  
ولا يكون للمظالم الثانية تأجيل اه ثم قال كعلت على ما اخبر عشرة أيام أو أكثر يصح بخلاف  
البيع لأن مساهة على التوسع اه وأما ما فيها بالشرط فمبطل أي أنه يصح بشرط مالم وفي البراءة  
من البيوع وتعليق الكسالة ان متعارفا كقدوم المطلوب يصح وان شرط مخصصا كان دخول العزل  
أو هب الرجوع والامارة المحسوب الرجوع جائزة والشرط مالم ومن السبي أن الشرط ان لم يتعارف  
فصح الكسالة فمبطل الشرط والحالة كهي (قوله) والحالة) ان قال أحتلتك على فلان بشرط أن  
لا مرجع على عبد الموءد ذكره العيني يعني يصح الخوالة ويدل الشرط فمرجع عليه عند التواء يصح  
تعليقه بالشرط ومما اشتراط الخيارات للتحلل وهو حاشي كذا في البراءة ثم اعلم ان الخوالة مطلوبه  
الشروط لحاشي البراءة ومن صور فساد الخوالة ما لا بشرط في الخوالة أن يعطى المال المحال به الخوالة  
عليه للتحلل من ثمن دار الخوالة لانه لا يفدر على الوفاء بالمأمور بخلاف ما اذا التزم التحلل عليه الاعطاء  
من ثمن داره لانه لا يفدر على بيع داره لانه لا يبيع داره كذا كان فمبطل بشرط الاعطاء عند  
الحصول لا يبيع على الاداء قبل الاحل اه وهذه موارد على المطلق المصغر غير (قوله) والوكالة) بان قال  
ويكذلك ان أبرأ أي هب لك على ذكره العيني وهو مثال لتعليقه بالشرط وفي البراءة تعليق الوكالة بالشرط  
جائز وتعليق العزل بالمال وتفرع على ذلك أنه لو قال كذا عر لك هب وتكليفه بالبيع لا به تعليق  
التوكيل بالعزل وسبأ في طريقه ولو قال كذا عر لك فمبطل لم يصح لانه تعليق العزل بالشرط  
وفي البراءة بالوكالة لا يبطل بالشرط الفاسدة أي شرط كان (قوله) والاقالة) بان قال أعتلتك عن  
هذا البيع ان أقرضني كداد كره العيني وفي القضية لا يصح تعليق الاقالة بالشرط وتقدم اسمها  
لوقتها لما دل من الثمن الاول أو الخمس آخر لم يعد ووجب الثمن الاول وهو مثال أنها لا تنطلي بالشرط  
الفاسدة وأما ما ذكره من تعليقه وفي البراءة يجوز اشتراط الخيارات فيها (قوله) والامارة) بان قال  
المولى لعبده كذا بعتك على أن لا يشرط أن لا يخرج من البلد أو على أن لا تعامل فلان أو على أن لا يعمل  
في نوع من التجارة من الكتابة على هذا الشرط تصح ويبطل الشرط فله أن يخرج من البلد ويعمل  
ما شاء من أنواع التجارة مع أي شخص شاء وذلك لأن الشرط غير داخل في صل العقد وماذا كان  
داخل في صلب العقد بان كان في نفس البذل كالكتابة على حجر ونحوها فمبطل تصدده على ما عرف في  
موضع كره العيني وفي البراءة كذا في البراءة كذا في البراءة كذا في البراءة كذا في البراءة كذا في البراءة

الثانية نعم سيد كالمؤلف  
عن الشارع الرابح جواز  
تعليق الفناء والامارة  
(قوله) ومما اشتراط الخيار  
للإحتلال) في كون ذلك من  
التعليق مالم لا بشرط  
لكه صحيح ليس بماعتن  
فيه تأمل (قوله) وهذه موارد  
على إطلاق المصغر وغيره  
قال في النهر وحده ان  
هذه من المحتال وعد ليس  
الكلام فيه اه ومما  
من المحتال المحتال عليه لانه  
قد تحدى صلته وهذا  
الخوالات عبر بظاهر لان  
كوبه وهذا البحر حصن

والامارة والامارة والخوالة  
والوكالة والاقالة والكتابة

ككوبه شرطا (قوله)  
وأما ما ذكره أي من قول  
العيني أفلتكت عن هذا  
البيع ان أقرضني كذا  
ومما المؤلف الاعتراض  
على العيني بان المراد بيان  
ما لا يبطل بالشرط الفاسد  
ومما كره من المثال تعليق  
بالشرط والتعليق بالشرط  
لا يصح كذا كره في القضية  
ودكر المؤلف آخر ما  
الاقالة ان فائدة كون الاقالة  
مستحقا في جن مسائل  
الثانية منها انها لا تبطل  
بالشرط الفاسدة ولكن  
لا يصح تعليقها بالشرط كان

باع ثوبا من ر بدف قال اشتريته رجلا فقال ز يداي وحدت مشتري يداي ياديه معه فوجدت باع يداي لا يتصدق البيع الثاني لانه تعليق  
الاقالة لا لا كذا بالشرط كذا في البراءة اه (قوله) وفي البراءة كذا في البراءة كذا في البراءة كذا في البراءة كذا في البراءة كذا في البراءة

والاستروشنينان تعليق الكتامة الشرط لا يجوز واعتماد على الشرط العاصد لكن حله في الضرر على كون العاصد في صلب العقد بدليل قوله ما يابا لكتامة شرط متعارف وغير متعارف ينعح. يطل الشرط فانه يحول على ما دام يمكن في صلب العقد وورد هذا التوضيح على صاحب جامع العصولين تأمل ثم علمي هذا كان سبب خد الكتامة في القسم الاول ايضا (قوله ان قال لامته التي ولدت بائنا) فيه ان هذا من التعليق وليس الكلام فيه وشك في الضرر ان له لامت بعد ما ولدت هذا الولد في شرط وصار وحتى اه. وشك في الضرر ان عول المولى ان كان طهده لامت فجعل هو في العريضة كون هذا الشرط فليست العمل بدر وصور ذلك في ايضاح الكرماني بن ادعي نسب التوايين بشرط ان لا يكون مسنة الاخره وادعي نسب ولد لغيره ان لا يرث منه ينته بمسك واحد من التوايين ويرث ويقل الشرط لامه ما من ماء واحد من ضروره ثبوت نسب اجد هما سوت الاكس لماعرف بشرط ان لا يورث بشرط هذا العقد الشرع والنسب لا يبعد به اه. وماصور به في الضرورده في الشرع لايضا عيا في قريما (قوله ان قال ان وحدت بالمسح عيا ارد عليك ان شاء ولا) فيه ان هذا من التعليق عكالي عليه ان يقول بشرط ان يرثي فلا يورث في هاشمي وهو ان الكلام فيما لا يدخل بالشرط العاصد وقد عدمه تعليق الرد بالعبد عيار الشرط ولم اجد عدمه بطلان النعابين بالشرط العاصد لا الرد بن افعه ما من ان قوله ان شاء فلا يورث قيد للرد لان جواب هذا الشرط مقدر بمعنى ان شاء فلا فارد عليك وقد علمت ان المراد جعل الشرط قيد للتعليق لا للرد ولم يظهر لي له مثاق وعن هذا والله تعالى اعلم سقط في الضرر لعل التعليق واقتصر على قوله والرد بالعيب وبخيار الشرط ثم اتي في العريضة قول قد عرفت العبادية والاستروشنية وجامع (١٩٠)

بالشرط العاصد (قوله وادى العبد في التجارة) بان قال لعمده أدبت لك في التجارة على ان تتجرا الى شهر او على ان تتجرا كذا فان ادبه لا يكون عام في التجارات والاوقات ويطل الشرط (قوله ودعوه الولد) بان قال لامته التي ولدت هذا الولد في ان رصبت امرأ في ذلك (قوله والصالح عن دم العبد) بان صالح ولي المتنول عمدا القاتل على شيء بشرط ان يقرضه أو يهدي اليه شيئا فان الصالح يبيع والشرط فليست بمسقة الدم لانه من الاستطاعت فلا يحتمل الشرط (قوله وعن الخراجة) بان صالح عنها بشرط ان ارضى شيء واحد اه (قوله وعقد البسة) بان قال الامام حفي في يطل عقد البسة فمرث عليك الخراجة ان شاء فلا مثالا فان عقد البسة صحيح والشرط باطل (قوله وتعليق الرد بالعيب) بان قال ان وحدت بالمسح عيا ارد عليك ان شاء فلا مثالا (قوله وبخيار الشرط) أي وتعليق الرد به ان قل من له خيار الشرط في البيع ردت بالمسح اقل أسقطت خياره ان شاء ولا يصح وبطل الشرط (قوله وعن العاصي) بان قال الخليفة العاصي عر لك عن العاص ان شاء فلا فانه يعمر وبطل الشرط

صاحب الضر الى ماري وهو مستند في ذلك غير وادى العبد في التجارة ودعوه الولد والصالح عن دم العبد وعن الخراجة وعقد البسة وتعليق الرد بالعيب وبخيار الشرط وعن العاصي مقصود آخر أحد وكاه بطر الى ان ما لا يطل بالشرط

العاصد هو الرد لا تعليق وهو على تقدير بعد اه. ونجما فيه وعبر صاحب جامع العصولين بقوله وتعليق الرد بالعيب بشرط وتعليق الرد بخيار بشرط بشرط اه. وهذا في اول خيار العيب من الضر التسمية التام عثر على عيب فمال للمانع ان لم ارد عليك اليوم رصبت به قال محمد القول باطل والرد اه. وادى بطل بالتعليق لا يطل بالشرط العاصد تأمل وكتب المؤلف ايضا باب خيار الشرط من الضر مانعه فان قلت هل يصح تعليق ابطاله واصافته قلت قال في الحاشية قول من له الخيار ان لم افعل كذا اليوم فعدا بطلت خياره كان باطلا ولا يطل خياره وكذا القول في خيار العيب ان لم ارد اليوم فقد اطلت خياره ولم يرد اليوم لا يطل خياره ولو لم يكن كذلك ولكه قال اطلت عدا اوقال بطلت خياره اداءه عدا عدا ذكر في المشتق انه يطل خياره قال وليس هذا كالأول لان هذا وقه بجسي لا يحاله بخلاف الأول اه. فقد سوا بين التعليق والاصافة في الحق مع انهم لم يوروا فيسوا في الطلاق والعاقبة وفي التناسخية لو كان الخيار للشرطي فقال ان لم افسح اليوم فقد رصبت وان لم افعل كذا فقد رصبت لا يصح له كلام المؤلف في باب خيار الشرط أي لا يصح ابطال الخيار بذلك بل بقي خياره على حاله (قوله ان قال عر لك عن القصاص ان شاء فلا) هذا ايضامن التعليق والخصاء كذا الاعراض على العبي سب ذلك ووقع فيه ماراوشل له في الضرر بان يقول الامام للقاضي ادا واصل كتابي اليك فانت معرول وقال قيل يصح الشرط ويكون معرولا وقيل لا يصح الشرط ولا يكون معرولا به يقتضي كذا في العبادية والاستروشنية اه. وقيمة امر لك في العزيمة وبخيارهما أي العبادية والاستروشنية قال طهر الدين يحيى لاهي فصحة التعليق وهو فتوى شمس الاسلام الاورخندي وبه يظهر ان الشرط هاهنا من التعليق في كون العرل لا يطل بالشرط العاصد غير متأثر على هذين القولين وكان القول للذكر كروي المان غير هذين القولين فليسطر الى كتب القوم اه. واما كان عبرهما لاهما في التعليق وما في متن الضرر فيما لا يطل بالشرط اي اقتراه بشرط وقد يقال المراد بالشرط ما من التعليق



فالمذكور ان لا يتبين بالتعليق بالشرط هل يصح معه ولا يسلط ما قرأه بشرط هل يسلط التعليق والشرط وحيث ذكرنا في كلام الدرر لاحد  
 الدولين ونصح وهو يوافق العبي بالتعليق ويضع الاعتراف عنه وعن المؤلف فليست اهل (قوله ولم يدكر المصنف ما يجوز تعليقه بالشرط) أي  
 لم يصح به ولا افعال ما منه مما يجوز تعليقه بالشرط كما سبق عليه سابقا (قوله وليس لتعلق تسليم الشفعة الخ) قال الرمي عبارة البرارية  
 في الشفعة لتعلق اسقاطها بالشرط حتى لو قال تسليمها ان كنت اشتريتها نفسك فان كان اشتراها لغيره لا يسلط لانه اسقاط ولا اسقاط بمقتضى  
 التعليق اهـ اقول ولو قال المصنف قبل البيع على و بعد الشراء ان اشتريت فقد سلمتها هل يصح أم لا ولا شبهة انه لتعلق الاسقاط قبل  
 الوضوب وبوصوبه ومقتضى قولهم بالتعليق بالشرط المحض يجوز كما قلنا من باب الاسقاط المحض وقولهم المعلق بالشرط كالسجور عند  
 وجوده وقولهم من لا يملك التمتع بالاعانة بالتعليق الاداء على مالك أو سدة التعلق المذكور لانه من باب الاسقاط وكأنه محرم عند  
 وجوده وقد علمه سبب الملك فتأمل لكن في الظاهر يداهو صريح في انه ليس اسقاطا محضا قال في الظاهرية وفي العتائرية الصري لتعلق  
 انقضاء الشفعة بالشرط حاشي لو قال سلمت لك شفعة هذه الدار ان كنت اشتريت لعسك فان كان اشتراها لغيره كان الشفعة على شفعته  
 لان تسليم الشفعة اسقاط محض فيصح تعليقه بالشرط لكن برد على هذه المسئلة اشكال او هو ما ذكره شمس الأئمة السرخسي في باب الصلح  
 من الحمايات وكتاب الصلح من المسووط ان القصاص لا يصح (١٩١) تعلق اسقاطه بالشرط ولا يثبت

الاصافة الى الوقت وان كان  
 اسقاطا محضا وهذا لا يرد  
 رد من عليه القصاص  
 ولو اكره على اسقاط الشفعة  
 فاسقط لا يسلط حقه في  
 الشفعة وهذا تبين ان  
 تسليم الشفعة ليس اسقاط  
 محض لانه لو كان اسقاطا  
 لصح مع الاكراه اعتسارا  
 نعمة الاسقاطات والمسئلة  
 في اكراه المسووط اهـ  
 وعليه لا يصح التعليق قبل  
 الشراء كمالا يصح التحجير  
 قبله ولم أر من صرح بالمسئلة  
 مع ارجاعه كثيرا لكس الذي

لما ذكرنا ان هذه الاشياء ليست معاوضة مالية فلا يؤثر فيها الشروط العائدة ولم يدكر المصنف رجوعه اليه  
 تعالى ما يجوز تعليقه بالشرط قاله الشارح رحمه الله تعالى انه يخص بالاسقاطات المحضة التي يملكها  
 كالمطابق والحقائق بالانتماءات التي يملكها كالخمس والصلوات والتوليات كالقضاء والامارة اهـ وقد دلت  
 الادنى في التجارة فانه يصح تعليقه بالشرط كإلى الخاء، فله كونه من الاسقاطات لكن لا يحلفه فلو  
 سلمت التي يملكها بالشرط وليس تسليم الشفعة فانه يصح كإلى البرارية لكونه اسقاطا لكن  
 لا يحلفه وقد دلت المصنف الزهن فانه مما لا يسلط بالشرط العائدة كإلى البرارية وفاته أيضا مسئلة الاسلام  
 فانه لا يصح تعليقه بالشرط كإلى فتاوى قارى الهداية و بر د عليه أن الهبة يجوز تعليقه بالشرط الملائم  
 بخبره وتك على أن تقرضني كذا كذا في جامع الأصول وعلى هذا نفاد كره السرخسي في المناقب  
 مع يال السامعي لو قال ان اشتريت حارة ففصلت ككتمانك يصح ومعه اذا قدمه ما على ذلك  
 اهـ معي على أن الشرط ملائم وفي البرازي بمسئلة السيوخ وتعلق الهبة ان باطل وعلى ان ملائمتها كهنه  
 على أن يعوضه بخبر وان حاله اهل الشرط وبعت الهبة و بر د عليه أيضا بتعلق دعوى الولد صحيح  
 كقوله ان كنت جاري فحملتني صح كذا في البرارية وليس عداد كره وكذا بر د عليه الكفالة فانه  
 يصح تعليقه بالشرط ملائم كقوله ما ولم يدكر المصنف ولا الشارح ما يجوز تعليقه بالشرط الحار وما  
 لا يجوز وتفيد به العائدة بخبره وفي البرارية أن ما يتعلق به كالشرط الحار يفصله العائدة من الشرط

يظهر عدم صحة التعليق فيها وأسأل الله تعالى الظاهر في كلامهم وهو الموقر والعلين اهـ (قوله وقد دلت المصنف الزهن) فيها الزهن  
 منه كورى كلام المصنف في لا يسلط بالشرط العائدة وتقدم مشروحه وقوله فانه أيضا مسئلة الاسلام صيا في عن العربي انه ادخل في الاقرار  
 (قوله كإلى فتاوى قارى الهداية) قال الرمي بتلاص شيخ الاسلام محمد العربي الذي في فتاوى قارى الهداية سئل اذا قل دمي أو اسلم أو ان  
 هلمت كذا فاما سلمت ثم هذه أو تطلق الشهادتين لا غير هل يصير مساسا جاب لا يتحكم اسلامه في شيء من ذلك كذا أتت على ما وثقتم و كرا استياريه  
 في ذلك فليراسم اهـ وهو كما لا يخفى لا يفيد ما ذكره شحسان افتاده بعدم الصحة ليس منها على التعليق وانما هو مبني على ان قول الذي  
 أنا سلم وأنا شهادت لا اله الا الله وأن محمد رسول الله ليس اسلام بل لا بد من التري كما علمت تفصيله في الكتب المسوطة وانما يؤثر عند عدم  
 صحة تعليقه بالشرط من فوطهم في المنقوش والشروح والفتاوى بعدم صحة تعليق الاقرار بالشرط وهذا ظاهر والله تعالى أعلم اهـ (قوله ويرد  
 عليه ان الهبة الخ) أي بر د على الشارح الرماهي وكان الاولى تنديحه على قوله وقد دلت المصنف الخ ولا يصح ارجاع الصير للمصنف لما قدم  
 عن جامع الأصول ان ما حار تعليقه بالشرط لا يصح الشروط العائدة والمصنف عدها المذكورة مما لا تنسده الشروط العائدة ولا  
 يباي ذلك سوار تعليقه ما قد مر أيضا ان تعليق الوصية والايضا جائز وكذا تعليق العزل عن القصاص وكذا تعليق الخوالة والوكلة فهذه قد  
 كانت الشارح أيضا ذكرى جامع الأصول مما يجوز تعليقه على النكاح والتفان وكذا تعليق النكاح والبراءة بشرط كذا حال ولو قال نعمه ان رضى  
 فلان جاز البيع والشرط اهـ لكن اذا وقع فلا تقايم كما مر واجعه

كالبيع والاحارة والصلح على مال والقسمة وعقد لا يتعلق بالخاصة فالعالم من الشرط لا يبطله كالسكاح  
واختلع والصلح عن دم العمد والعق على مال فالاول لا يصح الا بعدل موقوف معلوم بخبري يسه التملك  
والثاني الثاني يصح بدل وبدونه بدل بخبري وحرام وحلال وعقد يتق بالخاصة والعالم منه على  
نوعين نوع يصده ونوع لا وهو الكسامة الى آخر ما فيها وقد ذكر المصنف رحمه الله تعالى ما يجوز ورافعه  
الى زمان وما لا يجوز في آخر كتاب الاحارات فادواصلها اليه شرحه ما تم عماد كره الشارح هياويه  
على ما فهم ان شاء الله تعالى والله اعلم بالصواب

### في كتاب الصرف

مقدم وجه آخر هو الكلام فيه في واصل الاول في معناه المعوي د كرى الفاء ومن أن صرف الحديث  
أن راد فيه ويجس من الصرف في الدراهم وهو فاسل بعنه على بعض في القيمة وكذلك صرف  
الكلام وأما الصرف في الحديث لا يقل اتمه منه صرفا ولا عدلا فالصرف التولية والعدل البديهي وهو  
الباقية والعدل العريضة أو العكس أو هو الوزن والعدل الكبير أو هو الاكساب والعدل البديهي  
أو الخيل اه وفي الصحاح يقال صرفت الدراهم بالماير وبين الدراهم صرف أي فصل طودته  
أحد معاني الآخر اه والثاني في معناه الشرعة وقد أفاده قوله (هو بيع بعض الثمن ببعض)  
كأنه ذهب والتمه اذا بيع أحد هما الآخر أي بيع ما من حسن الثمن بعضها ببعض وانما يعرفه بولم يقه

### في كتاب الصرف

هو بيع بعض الثمن  
ببعض فلو تخافا شرط  
الجمال والتفانص

### في كتاب الصرف

(قوله فان علمنا تساوى الخ)  
وفي الكفاية العلم بتساويهما  
حاله العقد شرط يحتمه حتى  
لوتايعادهما بهذه محارفة  
واذ عرفنا بعد التفانص ثم  
علمنا انهما ما كانا  
مستساويين لا يجوز عدما  
حلالا لفراس ملك على  
شرح المجمع

على طاهره ليس حل فيه بيع المصوغ بالمصوغ أو بالعدل فان المصوغ سلب ما اتصل به من الصفة لم يمس  
ثم يصير بخلافه ايتبع في العدم مع ذلك يبيع صرف الثالث في ركه معاه وركن كل بيع فهو ركه من  
الاحباب والقول والتعاطي والرابع في شرائطه فاربعة الاول قص الدليل قبل الافتراق بالبدان الثاني  
أن يكون بالاحيار فيه فان شرط فيه حيار أو طله صاحبه قبل التفرق صح وبند لا وأما حيار العيب  
فثلاث فيه وأما حيار الزويرة فثلاث في العيب دون العيب واداره نيب ان يمسح العقد سواء رده  
في المجلس أو بعده وان كان ديا وردها في المجلس لم يفسح فاداره بذله في الصرف وان رده  
الاقرار بطل وتماهي في الدائع اثالث لا يكون بدل الصرف مؤثلا فان اطلق صاحب الاصل  
الاصل قبل التفرق وتماهي عليه ثم افتراقه من قص من الحاسب انقلب حاروا بعد التفرق لا الرابع  
لمساوي في الوزن ان كان المعتود عليه من حسن واحد فان تمايعادهما ذهب أو فضة بعدة محارفة  
لمحرف فان علمنا التساوى في المجلس وتفرق من قصص صح وكذا لو اقسما الحسن محارفة لم يحرف الا اذا علم  
التساوى في المجلس لان القسمة كالبيع كذا في السراج الوهاج (قوله فلو تخافا شرط الجمال  
والتفانص) أي التقدير بان بيع أحد هما الحسن الآخر فلا بد لصحته من التساوى وراوس قص  
الدليل قبل الافتراق أما التساوى فتمساوي باب الرأول ونصاره حساسا مثل مثل وبقاها وبرة  
ثم راد أحد هما صاحبه شيأ أو حظ عه شيأ وقوله الآخر فيه البيع عه أي حقيقة وعه أي يومه  
هما ما ظان والصرف صحيح وعه محمد الزيادة ماطلة والخط جائر بتمه الحبة المستقلة واحتلهم هـ  
فرع اختلافهم في أن الشرط العائد للتأخر عن العقد المذكور إذا ألحق به هل يتحقق أم لا في أصل  
أي حقيقة التحاقه وعه العقد ومن أجل ما عديم الحاقه وطرده أو يومه هـ ومحمد في ربه  
ان يادة والخط ولوراد أو خط في صرف علال الحسن حاراجا لكن يشترط قص الزيادة فها  
الاقرار لاحاقها بأصل العقد ولو خط مشتري الدراهم فإتمامه هـ فان الدراهم يكون شريكا  
في الدراهم ولوراد مشتري السبع الحلي دينار حار ولا يشترط قطه قبل الافتراق لصرف الزيادة  
الصل والجمالت وتماهي في الدائع وأما التفانص فالمراد التفانص قبل الافتراق بانها ما كان

في صحة وهذا في صحة فان مشاييلاً رأوا كثر ولم يعلق أحدهما صاحبه فليسا يتفرعين ولا يطل عما  
يدل على الاعراض شلاف حيار الحجره فانه يطل عما يدل عليه وتخرج على ما ذكرناه أنه لو كان لكل  
من رجلين على صاحبه دين فأسرليهم سولا فقال بعثك الدينار التي على عليك بالدرهم التي على  
وقال قلت وهو باطل لان حقوق العتد لا تنهاني بالرسول بل بالمرسل وهما معمران بأبدانتهما وكذا  
لو أدى أحدهما صاحبه من وراء حداراً وبأداءه من يعلم بمنزلة ما عتدها بأبدانها ما لم تعتبر افتراق  
المتعاقبين سواء كانا مالكيين أو ثانيين كالأب والوصي والوكيل لأن النص من حقوق العقد وحقوقه  
متعلقة بهما ولا اعتبار بالجلس الا في مسئله وهي ما إذا قال الأب انه هدوا في اشتريت هذا الدينار من ابني  
الصغير عشرة دراهم ثم قام قبل أن يرون العشرة وهو باطل كداري عن محمد لأن الأب هو العاقد  
ولا يمكن ان يتعارف بالمدان فيعتبر المجلس كدائي الدائع ون الذخيرة ولو وكل وكيلين في الصرف  
فتصارها ثم ذهب أحدهما قبل القبض وقص الآخر بطل في حصة الدائع فقط كالمالك بين اداءه من  
أحدهما ولم يقص الآخر يحصل الوكيل يقص الدين ادا قص أحدهما دون الآخر لم يجز كذا  
في الذخيرة وتخرج على اشتراط القص أنه لا يجوز الانراء عن بدل الصرف ولا هت والتصدق به  
فان فعل لم يصح بدون قول الآخر فان قبل ان تقص الصرف والالم يصح ولم يتقص لأنه في معنى السمع  
ولا يصح الانراء به ما ولو أني الزاغب أن يأخذ ما ذهب أحد على القص وتخرج أيضاً أنه لا يجوز  
الاستدلال بدل الصرف قبل قصه وسأقي وعلى هذا تخرج المقاصة في غن الصرف ادا وحسب الدين  
بعده متأخر عن عقد الصرف أنه لا يصير قصاصاً بدل الصرف وان رخصاً بذلك ودم في السلم  
ولو قبض بدل الصرف ثم اتقص التسليم فيه لم يمس أو حصة المقاصة أن يطل الصرف وقد تقدم في السلم  
وتعاقب الدائع ثم ان استحق أحد بدلي الصرف بعد الاتفاق فان أجاز المستحق والسدال قائم  
أو ضمن الدافع وهو هالك جاز الصرف وان استرده وهو قائم أو ضمن المقاض قبضه وهو هالك بطل  
الصرف كذا في الدائع قيداً لما نقل من حيث الورن لأنه لا اعتبار به عدداً كذا في الذخيرة  
(قوله وان احتل جوده وصياغة) لقوله عليه السلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة الى قال مثلاً  
بطل سواء بسواء بذايد فاما احتلقت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئت اذا كان بذايد رواه مسلم  
وغيره ولا فرق في ذلك بين أن يكونا بعمامة بعمامة بالعمامة كالسوغ والتمرا ولا يسميان كلضروب أو يتبعين  
أحدهما دون الآخر لا طرقت الحديث وفي الذخيرة من البيوع من الفصل السادس وادامع درهما  
كعرا بغيرهم صغر اودرهم حديد اودرهم ردي ويجوز لأن طما فيه غير صالحين فاما اذا كانا سنويين  
في القدر والصفة فبيع أحدهما الآخر هل يجوز وهل يصير مثله دينا في التسعة احتلوا وبيعهم قالوا لا يجوز  
وأشار اليه محمد في الكتاب وبه كان يعني أبو حاتم الامام أبو أحمد اه قيد اسقاط الصفة بالدينان لأنه  
لو باع انا بمحاسن انا بمحاسن أحدهما بقل من الآخر فانه يجوز وما مع أن المحاسن وغيره مما يجوز من  
الأموال الربوية أيضاً وذلك لان صفة الوزن في التقدير مخصوص عليها لا يتغير بالصيغة ولا يجوز عن  
كونه موزوناً متعارف حمله عند بالتعريف ذلك بخلاف غيرهما من الورن فيه المتعارف فيخرج عن  
كونه موزوناً متعارف عدديته اصبغ وصح كذا في فتح القدير وفي الذخيرة حتى قالوا الواعدا وبيع  
الاواني المتخذة من هذه الاشياء بالورن لا بالمد لا يجوز بيعه بغير المصوغ من حصة الامتياز وادما  
واذا انعموا بوايه اعدا لا وزا يجوز بيع الواحد بالانين اه وفي القاموس الجيد ككيس صد الرديء  
والطع حباد وجباد شرجي باد وجباد يجوز جوده صار حيداً اه وفيه الصياغة بالكسر حرفة الصانغ  
اه (قوله والاشراط التقاض) أي وان لم يشجانا بشرط التقاض قبل الاتفاق دون التنازل

وان احتل احدى وصياغة  
والاشراط التقاض

(قوله فانه يجوز ورا)  
عمارة الفتح حيث يجوز  
يبع أحدهما بالآخر وان  
تفاضلوا مع أن الصالح  
الخ فالصواب اسقاط قوله  
وراء الاقتصار على قوله  
فانه يجوز

فما عني الرواية الأخرى  
فيه يجب أن لا يصح  
سبع الثوب كقولنا اه  
(قوله) وبه اندفع ترجيح  
ان المصام (الح) فيه نظر  
ظاهر فان الحق قد احاط  
عن هذا دكان المؤلف لم  
يكمل الطرقي عبارته م  
رايت صاحب النهر لخص  
حوال المصم واعتصر  
كلام المؤلف حيث قال  
ولا يخفى ان رفرر انما نقل  
بحوراسع سواء على علم  
تعيين بدل الصرف فمما عني  
فولماع الذهب بالفضة  
مخارفة صريح ان تقاضي  
المجلس ولا يصح الصرف  
في ثمن الصرف قبل قصه  
فولماع دينار بدينار  
واشتري ما نوب ما يصديع  
الثوب

أن يعلم من عبيره ولا  
شك أنه يقول نعم حوار  
بيع المبيع قبل التخص  
فاذا حال نصحة هذا البيع  
لما قلنا كان بالصورة  
فان لا مان البيع انه عقد  
موجبا دفع مثله وتكون  
تسميته بدل الصرف  
تقدرا لقض سواء سميت  
بيعا أو تمنا اما يلزم بيع  
المبيع قبل قصه اذ لم  
تسميته بعبه وليس هنا  
هكذا فقلنا ان بيع الثوب  
منطقا كما هو المذهب

لما رواه من الحديث وفي فتح القدير والمراجح معر يالى قولنا الدورى المراد ما قصصها القيس  
بالراح لا بالتخلف بر يداليد اه ثم اختلوا في القص وقيل شرط اعتقاده بتجربتها ما ورد عليه أنه  
حيث لا بد من المراجحة والتقدم والعص متأخر فكان حكمه لا شرطا وأحيب ان الوجود في المجلس  
حتم مقار بالمقدح حكمه والصحيح المختار ما يسطر بقائه على الصحة لا شرطا اعتقاده وقد أشار عبد المولى كل  
مهما كفى الدهرة ويدل على الثاني قوله فان نزع قبل القص بثلث فاولا أنه معتدلا بثلث لا لا فترى  
كذلك المراجح ونزع الخلاف ظاهر فيما اذا ظهر العاصد فيها هو صرف فهل يعد وبالنسب تصرف عند  
أن حصة على المولى الصميم يعدى العاصد على الاصح لا يتعدى كذا في فتح القدير وقيد الذهب  
والفضة لا به لواعضة ما عني أو دها ما عني فانه يشترط قص أحد الدينين قبل الاقرار في لاقصهما  
كذا في الدهرة وقسمه عند قوله ما بال ما وصح بيع الفلن بالفلين وفي الدهرة اذا عصب قلب أمة  
أو ذهب ثم استهلكه فعليه قيمته مصروعا من خلاف حسنه فان نزع قبل قص القيمة حارعه باجلاها  
زفر لا به مصرف وعنده ما هو مصرف حكما لخصان الواجب العصب لا مضمودا ولا يشترط له القص سواء  
كان وحوال القيمة بقضاء العاصي أو بالصلح ولو اشترى المودع الوديعه الدراهم بدنانير وقض الدينار  
واقرار قبل أن يحل المودع قصا الوديعه بثلث الصرف بخلاف ما اذا كانت معصونة لا ان قص  
الذهب بذهب عن قص الشراء خلاف الوديعه اه (قوله) فولماع الذهب بالفضة مخارفة صريح ان  
تناصا للمجلس) لان المستحق هو العصب قبل الاقرار دون النسبة لما رواه في الصرف بخلاف  
ولو اقرار قبل قصهما أو قص أحدهما بثلث لموات الشرط قيد بيع المجلس بخلاف المجلس لا به لواع  
المجلس بالمجلس مخارفة فان علما تساويهما قبل الاقرار صح وعدمه لا (قوله) ولا يصح التصرف  
في ثمن الصرف قبل قصه فوابع دينار بدينار ثم اشترى ما نوب ما عني البيع في الثوب) أى في أحد  
بدل الصرف لان كلامهما ثمن ولا تخوره وتولا صدقته ولا يصح شيء به وقسمه ان كان ذهب أو فضة  
أو آراء فان قبل آخر اصبح الصرف للمدبر وحوال القص والا فلا وأما البيع فصوره كذا كره المصنف  
ما عني دينار بدينار درهم ولم يقصها حتى اشترى ما نوب أو مكيل أو مودع بالبيع في الثوب فاسد لان  
قص العشرة مستحق حقا لله تعالى ولا يسقط اسقاط المتعاقدين ولم يجر بيع الثوب والصرف على  
حاله يقص بثلث من عاقده معه وأورد عليه أن فساد الصرف حينئذ حق الله تعالى ومخارفة بيع الثوب حتى  
العبد فعارضا يقدم حق العبد لفضل الله بذلك وأحيب ان ذلك بعد ثبوت الحقين ولم يثبت حتى  
العبد لا به يكون حتى الله بعد تحققه فيستع لانه يرفع وقد نقل عن زفر نسخة مع الثوب لان الثمن  
في بيعه لم يتعين كونه بدل الصرف لان العقد لا يتعين فاصفة العقد الى بدل الصرف كعدم اصابه  
في حوزة ثوب بدينار لم يصعها وحواله ان قص بدل الصرف واجب الاستبدال بعبه فكان  
شرط اتمام البيع في الثوب من بدل الصرف شرطا فاسدا فيستع الجوار وقصر حتى فتح القدير ثم اعلم انهم  
قرر واهنا كذا في المراجحة ان الدينين في باب الصرف كل منهما ثمن قبل العقد وحاله فلا يشترط وجودها  
في ذلك التصاريح ولا يتعيان بالاسارة ومثمن من وجه بعد العقد ضرورة ان العقد لا بدله من مثمن  
ولا يجوز الاستبدال ما عني قبل القص لكونه بيع المبيع قبل قصه الى آخره وبه اندفع ترجيح ان  
المصام قول زفر كذا يخفى وفي الدهرة اذا اشترى الرجل المودعهم بعينها عاتدين دينار والدراهم  
بدين فاعطاهم كما هو اسودا ورعى ما المانع جاز ذلك لان هذا ليس باستبدال والسود والبيض من  
الدراهم حسن واحد وانما برأه عن صفته الخوذة حتى تخور السود فكان مستويا بهذه الطريق  
لا مستدلا قال شمس الأئمة السرخسي ومما عني من السود الدراهم المصروبة من النقود السود

مشككي هذا حاصل ما في الفتح وفيه ترجيح لعل زفر ودفعه في البحر عما لا يصلح دفعه فاه خوف الاطالة بلا فائدة

(قوله في المراء مع بالي الميسوط الخ) أدون في كل الحاكم وإذا اشترى ثلثا بعشرة دراهم وفيه عشرة دراهم وفيه القلب وغضبه  
الاشتر عشرة دراهم ثم ادترقا في قصاص من التلب وان تفرقا على غير ما (١٩٥) وكذلك الدرهم ولو اشترى القلب

مع ثوب بعشرين درهما  
وقص القلب وبفده عشرة  
دراهم ثم برفا حبات ما بقده  
نحو الثوب استحصانا ولو  
بقده العشرة فقال هي من  
نعمها جميعا فهو مثل الاول  
فان قال من ثمن الثوب  
خاصة وقال الآخر ام لا  
وبرفا على ذلك اتقص  
البيع في القلب لان الدافع  
يعملها اقصاء من أيهما

لا الدراهم البديرية لان أحد الثمار به مكان الدرهم البص لا يجوز لانه يكون استعدالا لاختلاف  
الحسن وكذلك لو قض مشتري الدرهم الدراهم فأراد أن يبلى صرا آخر من الدنانير سوى مباشر  
لا يجوز الا برضا صاحبه وادار صبي به صاحبه كان مستوفيا لاستعداد لا يكون الجنس واحدا فيل هذا اذا  
أعطى صرا دون المسمى فاما اذا أعطاه صرا فوق المسمى فلا حاجة الى رضا صاحبه اهـ وقد سما حوار  
الره ببدل الصرف فان ذلك وهما في المجلس ذلك بما فيه وبار العقد وان ذلك بعد الافتراق بطل  
الصرف ولا يكون مستوفيا وقد سما حوار الخ والواكفاه به فان سم الكعبل أو الاصيل أو الخال عليه  
في المجلس صح وان افترق المعاقدين بطل وان بقي الكعبل أو الخال عليه لان حقوق العقد انما هي  
ما يتعاقدين كداني شرح السراج الوهاج (قوله ولو باع أمة مع طوق فبعت كل منهما ألبا العين وبقيت  
الثنى ألبا العين وثنى الطوق وان اشترى ثلثا العين ألب بقده وألب سبيته فالتد ثمن الطوق) لان حصة  
الدوق يجب قصها في المجلس لكونه بدل الصرف والظاهر منها الاتيان بالواحد فيصرف للتأخر الى  
إظهاره بالمقدور والحال الى الطوق احسانا لما ظن المسلم وكذا لو مال حذ من ماصرا الى الطوق وصح  
البيع فيه ما عثر بالبحوار بخلاف ما لصرح فقال حذ هذه الألب من ثمن الحارية فان الظاهر حينئذ  
عازبه التصريح بحرقه فادأقبه ثم افتراق بطل الى الطوق كما اذا لم يقضه كداني في القدير وقيد  
بتأجيل البعض لانه لو أحل الكل فسد البيع في الكل عند أي حبيمة وقال يصدق الطوق دون  
الحارية لان القبض ليس بشرط في حصتها فيقتدر العباد مقدوره ولا في حبيمة ان العباد مقارن  
فيتعدي الى الجميع كما لو جمع بين عدوس في البيع بخلاف العباد في الاولى فانه طاري فلا يتعدى الى  
غيره وقد اعترض الشارح على المؤلف بالتساع في عبارته بأنه ذكر القيمة في كل منهما ولا تعتبر القيمة  
في الطوق واعايتير القدير حين المقابلة بالحسن وكذا لاحاجة الى بيان قيمة الحارية لان قدر الطوق  
مقابل له والداني بالخبرة قلت قيمتها أو كثرت فلا فائدة في بيان قيمتها الا اذا قدر ان الثمن بخلاف  
دمن الناق خفيته بعيد بيان قيمتها لان الثمن يقسم علومها على قدر قيمتهما اهـ وقد أحاط العبي  
بما لا طائل تحته وفي فتح القدير ولقد وقع الاقرار في صور المسئلة حيث حمل طوقها ألب مثقال فصة  
فانه عشرة أرطال المهرى ووضع هذا المبدار في العين بدينار المعادة بل نوع بعديت وكون قيمتها  
مع مقدار الطوق متساويين ليس بشرط بل الاصل انه اذا بيع بقصد مع غيره بقصد من حسنه لانه  
أن يريد الثمن على البذل المصوم اليه اهـ (قوله ومن باع سيفا حليته حسن بمائة وبقد حسن  
فهي حصتها وان لم يبين أو قال من نعمها) أما اذا لم يبين فليسا كزنا ان أمرها يجعل على الصلاح  
وأما ادخال حذ هذا من نعمها فلا ان التثنية قد رادها الواحد فهو ما قال انه تعالى فسيأوتيهما والنامي  
أحد هما وقال تعالى يخرج سرهما للؤلؤ والمرجان والمراد أحدهما وفي الحديث هادوا وأنا والمراد  
أحد هما في جعل عليه لظاهر حالهما بالاسلام وظهر في الفقه اذا أحصى حبيمة أو ولدتها ولذا علق  
ما حذ هذا الاستحالة بخلاف ما اذا لم يذ كر المفعول به لا لا مكان وقد فانه صور بان الاولى أن يبين ويقول  
حذ هذا اصغره من ثمن الحلية ونصحه من ثمن السيف الثانية أن يجعل الكل من ثمن السيف وفيهما  
يكون المقبوض ثمن الحلية لانهما ثمن واحد فيجعل عن الحلية لحصول مرادها فكذلك ذكره الشارح وفي  
المراء مع بالي الميسوط لو قال حذ هذه الحليتين من ثمن السيف خاصة وقال الآخر ثم أو قال لا تفرقا

ولو باع أمة مع طوق قيمة  
كل منهما ألب بالعين  
وبعد من الثمن ألبا وهن  
الطوق وان اشترى ثلثا العين  
ألب بقده وألب سبيته  
فالتد ثمن الطوق ومن  
باع سيفا حليته حسن  
بمائة وبقد حسن فهو  
حصتها وان لم يبين أو قال  
من نعمها

شاء وكذلك لو كان الثمن  
دينارا وكذلك لو اشترى  
سيفا على مائة درهم  
وحليته حسن درهما  
فقص السيف وبفده  
حسن درهما وقال هي  
من ثمن السيف أو قال من  
ثمن السيف والحلية أوس  
ثمن السيف دون الحلية  
ورضى بذلك القاض والم  
برص فهو سواء والذي

قد من ثمن الحلية استحصانا اهـ وانظر ما الفرق بين قوله من ثمن الثوب خاصة وقوله من ثمن السيف دون الحلية حيث ينتقص البيع  
في الاول دون الثاني ولعل الفرق هو ان الثوب يمكن كونه مبيعاً بقصد اذ يتبع عنه التخصيص بخلاف السيف اذا كان لا يتخلص عن  
الحلية الا بصرف ولو صح التخصيص لم يفسد البيع لانه يصير كبيع بدع من سقي ولكن هذا مخالف لما ذكره هاعن البسوط فان قوله

من ثمن السيف دون الخلية بغيره قوله من ثمن السيف خاصة فليشأمل ويؤيد بما ذكرناه من العرق قوله في الكافي أيضا ولو باع قبل فسخه  
 في عشرة وبنو العشر من درهمين قد عشرين وقال بعضهم من ثمن السيف خاصة فليشأمل ويؤيد بما ذكرناه من العرق قوله في الكافي أيضا ولو باع قبل فسخه  
 البيع في ثمن السيف وأما السيف إذا سمي فقال بعضهم من ثمن السيف خاصة فليشأمل ويؤيد بما ذكرناه من العرق قوله في الكافي أيضا ولو باع قبل فسخه  
 الرابح لا يملكه ما شئ واحد (قوله حار كيعما كان) أي سواء كان المدفوع مساويا للقيمة الخلية أو لأكثرها أو لأقلها أو لتعاضل عند  
 اختلاف الجنس ومقتضى هذا أنه يصرف المدفوع إلى الخلية فيكون غناها لا يكون ما في الثمن وهو غير المدفوع من الصل (قوله)  
 وعلى هذا يصح المروكش والمطروح (١٦٦) قال الرمي في حاشية المسح قال في مجمع الرواية بعد أن ذكر مسئلة حلية سيف

على ذلك اتفق أصحاب البيع في الخلية لأن المروكش بالاسحقاق عند المساواة في العقد أو الإضافة ولا  
 مساواة بعد تصرح المدفوع عن السيف خاصة والتوفيق في ذلك قوله لأنه هو المملك والمقول  
 له في بيان جهته اه وهكذا في العاية وفي السراج الوهاج ولو قال هذا الذي عليه حصة السيف كان  
 عن الخلية وحار البيع لأن السيف اسم للخلية أيضا لها بدخل في بيعه تعاو لو قال هذا من ثمن الجنس  
 والصل خاصة فسد البيع لأنه صرح بذلك وأزال الاحتياط فلم يترك الله على الصحة اه ويمكن  
 التوفيق بأن يجعل ما ذكره الشارح على ما إذا قلنا من ثمن السيف ولم يقل خاصة فيوافق ما في السراج  
 الوهاج وأما ما في المسوط فاعمال خاصة ويحتمل كانه قال حدها من الصل فليشأمل ويستصح عند  
 قيد بقوله مما لا بد لو باع مع محسن أو بادل بها لم يجر للراو ما به فصحة لم يدر وزها لم يجر أيضا  
 لسمة الزا في ثلاثة أوجه لا يجوز البيع وفي واحد يجوز وهو ما إذا قلنا أن الثمن أي رد غنا في الخلية  
 ليكون ما كان قدرها ما قلنا والباقي في مقابلة الصل هذا إذا كان الثمن من جنس الخلية فإن  
 كان من جنس حصة حار كيعما كان لحوار التعاضل والخصوصية للخلية مع السيف والتوفيق مع  
 الخارجية بل المراد إذا جرح مع الصرف غيره فان المقد لا يخرج عن كونه صرفا فالصالح غيره اليه وعلى  
 هذا يصح المروكش والمطرز بالذهب والعصاة في المسوط وكان محمد بن سيرين يكره بيعه بحسبه وبه  
 بأحد لأحبال الزيادة والأدنى بيعه بخلاف حصة (قوله ولو اختلفا في الفسخ صح في السيف دونها أن  
 يخص بالصرر والانتلا) أي بطل العقد به ما لان حصة الصرف بحقهما قبل الاقتران فإما لم  
 يقيسها حتى افرقا بطل فيه لفقد شرطه وكذا في السيف أن كان لا يتخلص الأنصرر لتعذر فصله  
 بدون الصرر كبيع جرح من صفت وإن كان يتخلص بدونه بغير القدرة على التسليم فصار كالجار يتبع  
 التوفيق وذكر الشارح حصارا بقله عن البسوط سائنا ثم قال قال الراعي عقره به ينسئ أن تكون  
 هذه كالحالة المقدسة من أنه يصرف إلى الخلية ومن أنه على التتميل المتقدم ذكره يعني أن كان  
 الخلية يتخلص بغير صرر صح في السيف خاصة والانتلا في الشكل وفي المحيط لو قال هذا من ثمن الصل  
 خاصة فإن لم تكن التميز الأنصرر يكون المنقود عن الصرف ويصالح جميعا لأنه قصد صحة البيع ولا يه  
 له الأنصرر المنقود إلى الصرف حكما معا حواره فصحيحا للبيع وإن أمكن تميزه بغير صرر بطل  
 الصرف فعلى هذا ما ذكر في المسوط مجمل على ما إذا كانت الخلية تتخلص من غير صرر أو فيقايه  
 وبين ما ذكر في المحيط اه وفيه نظر لأن ما في المحيط أعما هو فإذا صرح بالصل دون السيف ولا شك  
 في عدم انصرافه إلى الخلية لأنه صرح بما قدمه لكن بشرط أن يتخلص بالصرر والأنصرر ما إذا

ما لا عس المحيط وإن كان  
 هو حار مطلقا لأن العنة  
 بالتوفيه صارت مستهلكة  
 لأنها لا تخص بعد التوفيه  
 ولكن بقي لها الأثر  
 لو اشترى دارا وهو بالذهب  
 يذهب مؤجل بخلاف ولو  
 بقي عين الذهب لو حب  
 أن لا يجوز اه وأقول  
 الموهو المطلق بالذهب أو  
 العنة والموهو بالطل ما جود

ولو اختلفا في الفسخ صح في  
 السيف دونها أن يخص  
 بالصرر والانتلا

من عو به الكلام أي  
 مليسه وأقول يك شيد  
 المسئلة عما إذا لم تكثر  
 العنة أو الذهب للموهو أما  
 إذا كثر بحيث يحصل منه  
 شيء يذهب في الميزان  
 فالعرض على الناريك  
 حيثش اعتباره ولم أره  
 لاحتما لكن رأيته  
 للشاهدية وقواعد مشاهدة  
 به فتأمل والله تعالى أعلم اه  
 قلت وسياقي عند قول

التي وعال العن ليس في حكم التبراهم والله ما يبر ما هو كالصرح في ذلك فتأمل وفي كافي الحاكم  
 وإذا اشترى خالما بمره خاصة بدرهم أقل مما فيه أو أكثر فهو حائر لأن التوفيه لا يخلص إلا ربه اه إذا اشترى الدار للموهو بالذهب  
 بين مؤجل بخلاف ذلك وإن كان ما في سقوطهما من التوفيه بالذهب أكثر من الذهب في الثمن (قوله وفيه طراح) أقول لا شك أن الصل  
 أحسن من السيف لأن السيف يطلق على الخلية لأنه اسم لما للصل بخلاف الصل فإذا قال خسه هذا من ثمن الصل خاصة ولا يمكن  
 الأنصرر صرح البيع والصرف يجعل الصل عبارة عن السيف فإذا ذكر السيف بدل الصل فصح البيع والصرف بالأدنى دون المسوط  
 انتقض البيع في الخلية يتعين حله على ما إذا أمكن تميزه بالصرر والانتلا ما في المحيط فلا بد من هذا التوفيق لإدفع المظافة بينهما

ولوامع اياه فضة وقص

بعض نمه واقترا فصيح وبما  
قص والا اياه مشترك بينهما  
وان استحق بعض الاياه  
أخذ المشتري مانق بقسطه  
أورد ولو اياه قطعة بكرة  
فاستحق بعضهما أحد  
مانق بقسطه فلا خيار وصح  
بيع درهمين وديار درهم  
ودنارين وكثر وشعب  
بعضهما

وهو توفيق حسن نعم قول  
الراعي والاطل في الكل  
لا بأس هذا التوفيق لما  
علمته من انه اذا كانت  
الخليفة لا تحصل الا بصير  
صح في الكل فكيف  
يحمل مسألة المتوسط على  
التفصيل المذكور في المتن  
ولعل مراده التفصيل بين  
ما يجزى بصراً أو بدون صرر  
من غير لاطر في حكمه تأمل  
(قوله فان أجاز المشتري الخ)  
قال الرمي عارياً الى العري  
هذا اختيار منه لقول  
الحصاف فان البيع يتقص  
عده بمجرد القضاء وظاهر  
الرواية بخلافه كما تقدم في  
الاستحقاق اهـ (قوله وان  
فارق المشتري قبل الاجارة  
والتماقيدان ماقيان في  
المجلس بطل العقد) صوابه  
صح العقد كما هو مسطور  
في الخوهره (قوله وكنت  
استعنت بعض المالكية)  
قدمنا في المتفرقات عن

الى الخليفة وتركنا التصريح فتصحيحاً لانه لو اذلتك مثل في الكل وبما المتوسط اعلاه وفيما اقل حد  
هذان من غير السيف خاصة وقد كرس السيف ولم يد كرس الصل والحاصل انه ان كرس السيف ولم يتل خاصة  
صرف الى الخليفة من غير ما عني سواء أمكن التغير بلا ضرر ولا اضرار خاصة وأولم يد كرس السيف واعما  
د كرس الصل لا يصرف اليها ويصرف الى الصل ان أمكن تخليصه بلا ضرر ولا اضرار خاصة الى الخليفة  
وفي البدائع ان كرسه من غير السيف يقع على الخليفة وان كرسه من غير الصل فان أمكن تخليصه  
بلا ضرر يقع عن المذكور ويصل الصرف بالادوارق والا فالحقود من الصرف ويصحبان اهـ  
وفي المرب الخليفة الية من ذهب وقصة يقال حلية السيف والشرح وغيره وفي التبريل وتصح حو  
حلية تادسونها أي التادس والرحان اهـ (قوله ولو اياه ماء فصة وقص بعض نمه واقترا فصيح وبما قص  
والا اياه مشترك بينهما) يعني اياه ماء فصة أو ذهب لا به صرف وهو يصل بالادوارق قبل القص ويتقدر  
العقد بشرط ما لم يقص ولا يتبع لانه طاري ولا يكون حله من غير الصفة أيضاً لان التبريق من جهة  
الشرع باشتراط القص لا من العاقد ولا يثبت للمشتري خيار عيب الشركة لانه حصلت منه وهو عدم  
القد قبل الاتفاق بخلاف ما اذلتك أحد العديس قبل القص حيث ثبت الخيار في أخذ الباقي لعدم  
الصنع منه (قوله وان استحق بعض الاياه أحد المشتري مانق بقسطه أورد) لان الشركة في الاياه عيب  
لان الشقيص يصره وهذا العيب كان موجوداً عند البيع فمقارنته فان أجاز المشتري قبل أن يحكم له  
بالاستحقاق حار العقد وكان الخمين له بأحد المانع من المشتري ويسلمه اليه اذ لا يفترا فائدة الاحارة ويصير  
العاقد وكذا لا يجزى فتعاني حقوق العقد ولو كليل دون المحر حتى لو اترق التعاقدان قبل اجارة  
المستحق بطل العقد وان فارق المشتري قبل الاحارة والتعاقدان ماقيان في المجلس بطل العقد كما  
في السراج الوهاج اطلق الخيار فشمع ما قبل القص وبعده (قوله ولو اياه قطعة بكرة فاستحق بعضها  
أحد مانق بقسطه فلا خيار) لان الشركة فيها ليست بعيب اذ الشقيص فيها لا يصيرها بخلاف الاياه  
أطلق وهو محمول على ما اذا كان بعد قصها ما اذا استحق بعض البقرة قبل قصها فان له الخيار لتعرق  
الصفة عليه قبل النجاء بخلاف ما بعد القص فتصالحها وفي المرب البقرة القطعة المدانة من الذهب  
أو الفضة ويقال بكرة فصة على الاضافة للبيان اهـ وفي النهاية هي قطعة فصة مدانة كذا في ديوان  
الادب وعلى هذا ما وقع في بعض كتب الاوقاف المصرية كالشيخوية والصريحونية من الدراهم  
البقرة المراد منها الفضة لكن وقع الاختلاف في امهارة حاملة أو موشوشة وكنت استعنت بعض  
المالكية عنها فأقضى بأنه سمع عن يوتن به ان الدراهم مهابساوى بصاؤ ثلاثة فلو قال فليعمل على  
ذلك ما لم يوجد خلافه اهـ وقد اعتبر ذلك في ماساوكي الذي يتقن به وماراد عليه مشكوك  
فيه ولكن الاوفى بقول مذهبنا حو درهم وسط الماني جامع الفصولين من دعوى البقرة لتزويجها  
على مائة درهم بكرة ولم يصحها صحت العقد ولو ادعت مائة درهم مهر او حطام مائة درهم وبها اهـ  
فيمنى أن يعمل عليه وانتمسحها وتعالى أعلم (قوله وصح بيع درهمين وديار درهم وديارين  
وكثر وشعب بضعهما) أي بأن يبيعها ما كسرى وكثر وشعب واعمالا حار لا يعمل كل جنس مقادلا  
بخلاف حصة تصحيح العقد ولو صرف الى حصة فدل ان العقد يقتضي مطلق المقاديس غير تعرض  
لقيد لا مقابله الكل بالكل شاعا ولا فدرامعيا فصار كالواضع نصف عند مشترك بينه وبين غيره  
بانه ينصرف الى نصيبه تصحيحاً للعقد كما نصرت القدي في المتعارف ولا يراد عليها ما لا يشتري قلبا  
لثلاثة ثوباً بربعة ثم باعها بمائة خمسة وعشرين فانه لا يصح وان أمكن صرف الرخ الى الثوب  
لا لا يصره لانه ثوبية في القلب وهو خلاف المراجعة فكان اطلاقه وكذا لا يراد لو اشترى عند اناق

الهران المراد به علامة عصره ناصر الدين اللقاني رحمه الله تعالى

ثم اعمه قبل التقديم آخر من البائع وألف وجماعته أنه لا يصح في المشتري أن يفتل من الطرف من المصحح غير متعين لما كان صرف الألف ومائة اليه أو مائتين إلى غير ذلك من العوار وأورد عليه أن الفرق متعددة في ستة الكتاب طوارق أن صرف الدينار إلى الدينار والدرهم إلى الدرهم والدينار إلى الدرهم كما عورأ أن صرف الدرهم إلى الدينار إلى الدينار إلى الدرهم وأجيب عنه بأنه أهل تغييره فكان أولى وكذا لا يرد عليه ما أوجع بين عنده وعند غيره وقال نعمت أحد محققاه لا يصح السكينة وأن أمكن تصحيحه بصرفه إلى عنده وأجيب بأن البيع أصيب إلى مسكر ولا يصح صرفه إلى الدين لتعداد المسكر ليس بمحل للبيع وورد بأنه ليس بشئ لأن المعرفة بمصادقات السكره فإن يداصدي عليه بدل لا شك أنه محتمل ويجب حله عليه وقد قال أبو حنيفة في قوله عندي أو جاري سراً به ينشئ العبد بمحل استتارة المسكر لغيره وكذا ما قيل أن تصحيح العقد يجب في محل القيد ولم يصح إلى المبيع وفي فتح القدر وأعلم ما أورد على دفع النقوص المذكورة أن لحظه جوابه ذلك والاولا يصح كالتقص في أسات المطالبات عاينته أنه خطأ في محل آخر إذا اعترف بمثلها في محل التقص ذلك لا يوجب خطأ في محل التراجع اهـ وأما مسئلة ما دافع درهمان ثوباً بدرهم وثوباً وافتراقاً فليس مما نحن فيه فإن العقد انعقد صحيحاً وأما طرأ السداد بالافتراق والصرف لدفع السداد وقد انعقد بلا عسار ولا مائتين في السداد الطارئ وفي الظاهرية مع ربا إلى المتوسط ما عشرين وثوباً وعشرة وثوباً وافتراقاً فليس التقص بطل العقد في الدرهم ولو صرف الحسن إلى خلاف خمسة لم يطل ولكن قبل في المدعي احتمال التصحيح في الانتداء ولا يتخلل السقاء على الصحة اهـ وفي الإيضاح الأصل في هذا الباب أن حقيقة البيع إذا اشتملت على ابدال وحقة فمئة أحد الدينين على الآخر وطلب الثمانية في الرد بالميسر والرجوع بالتمس عند الاستحقاق ووجوب النصفة فيما عجب فيه النصفة فإن كان العيب مما لا رما فيه فإن كان، لا يتفاوت فالنصفة على الإحراء وإن كان مما يتفاوت فالنصفة على النصفة وأما ما عجب لهما فاعلمت النصفة على الوجه الذي يصح به التقديم مثله ما عشرين دراهم خمسة دراهم ودينار يصح العقد فإن النصفة والخمسة الأخرى بالدينار وكذا الوفاة حنين بمجدين لكل مسئلة الكتاب اهـ وطلب المسئلة المسئلة التي تلي هذه وهي (قوله) وأحد عشر درهما عشرة دراهم ودينار أي صح بيع فكون العشرة مثلهما والدينار الدرهم تصحيحاً للعقد على ما بينا وأما كرهه بعد التي قبلها وإن كانت قد علمت بمقابلها البيان أن الصرف إلى خلاف الحسن لا يتفاوت في الجميع أرسره واحد كذا في السراج الوهاج (قوله) ودرهم صحيح ودرهمين علة بدرهمين صحيحين ودرهمين علة أي يصح بيع لا يتحد في الحسن فيعتبر التساوي في القدر دون الوصف والعلة هي الدرهم المقتطعة وقيل ما يرد به بيت المال بأحد التحارولان في احتمال أن تكون هي المقتطعة وفي الهداية ولوناينة فمئة نصفة أو ذهبا ذهب ربع أقلها مائتي آخر بضع قبضته ما في النصفة حار البيع من غير كراهة قال لم نعلم مع الكراهة وإن لم يكن له قيمة لا يجوز البيع لتمتق الرأيا الذي يادة لا يتقاربا عوض يكون رما اهـ وصرح في الإيضاح بأن الكراهة قول محمد وأما أبو حنيفة فقال لأناس به وفي الحديث إنما كرهه محمد خوفاً من أن يألفه الناس ويستعملوه فيما لا يجوز وقيل لا مما يشار إليه لا استفاد الرأيا كبيع العينة ذاهم كرهه وفي فتح القدر اشترى ربا الفضة نصفة لا يجوز لأنه أن لم يظهر في الرأيا شيء فظاهر وإن ظهر فهو بيع الفضة بالفضة بمجاعة وطرد الوأشتره تراب نصفة لا يجوز لأن الدينين هما الفضة لا الرواب ولو اشترى تراب ذهب جار عدم لزوم العلم بالمعاملة لاختلاف الحسن ولو ظهر أن لا شيء في التراب لا يجوز وكلما جار يشتري التراب بالخيار إذا رأى أنه اشتري ما لم يره اهـ

واحد عشر درهما عشرة دراهم ودينار ودرهم صحيح ودرهمين علة بدرهمين صحيحين ودرهم علة (قوله) والصرف لدفع العسار أي صرف الحسن إلى خلاف خمسة



(قوله وديار بعشرة عليه أو بعشرة مطلقة ودفع الديار وتقاها العشرة العشرة) أي صح بيع أمالدا  
 قال الديار بالعشرة التي عليه ابتداء ولا نه حمل ثمة دراهم لا يجب قطعها ولا تعييدها المقص وهو حائر  
 احكاما لان التعيين للاحتراز عن الزمان ولا راي دين سقط وانما الراي دين يقع الخطر في عاقته ولذا لو  
 صار وادراهم ديارا بديار صح له واثم الحظر وأما الثانية وهي ما إذا باعه بعشرة مطلقة ثم تقاصا فلذلك كور  
 هذا استحسان والقباح عدم الجواز وهو قول وفكر لكونه استبدادا لمثل الصرف وحده الاستحسان  
 ايهما لما تقاصا لم يفسخ الاول وانما قد صرف آخر معا إلى الدين فتثبت الاضافة اقتضاء كما لو حددوا  
 البيع ما أكثر من الخس الاول وفي فتح القدير ويحسن قول موجب المقدم عشرة مطلقة نصير مرتفعة  
 بالقص وما لاصافة بعد العقد إلى العشرة الدين صارت كذلك غير انه نقص سابق ولا يبالى به لمحل  
 المتصور من التعيين بالنقص بالمساواة وعلى هذا التقرر لاحاجة إلى اعتبار دفع العقد الاول بالاضافة  
 إلى العشرة الدين بعد العقد على الاطلاق بخلاف ما إذا باع مائة ثم ألف ومائة ومائة فان البيع لازم  
 لأن أحدهما لم يصدق على الآخر بخلاف العشرة مطلقة هذه العشرة لا يصدق لأن الاطلاق ليس  
 قيدا في المقدس أو الالم يمكن قصاها أصلا أو لا وجود للمانع بقيد الاطلاق وعلى هذا استواء وقدره  
 أهمها لغير ما وجب العقد فقد وسعها إلى عقد آخر اقتضاء اه أطلق في العشرة الدين فشمحل  
 ما إذا كانت عليه قبل عقد الصرف أو حدثت بعده وقيل لا يجوز النقص بدين حدث بعده والاول  
 أصح لان الثقة اصل والمقتضى لمسح الاول وانشاء صرف آخر فيكتفي بالدين عند التقاص بخلاف  
 رأس مال السلم حيث لا يجوز رجعه فصار بدين آخر مطلقا متقدما كان أو متأخرا لأن المسلم فيه دين  
 ولو بحثت المقاصة رأس مال السلم لا يترفع عن دين بدين ولذا لا يجوز اضافته إلى الدين ابتداء بان يحمل  
 الدين الذي على المسلم اليه رأس مال السلم بخلاف الصرف وقال المقيمي نواليت في شرح الجامع  
 الصغبر اذا استقرص مانع الديار عشرة من المشتري أو عصبه فقد صار قاصا ولا يحتاج إلى الرأى  
 لأنه قد وسع منه النص اه وقوله وتساوا راجع إلى الثانية وأما الاولى فتقع المقاصة معن العقد  
 والحاصل ان الدين اذا حدث بعد الصرف فان كان يقرض أو عصب وقعت المقاصة وإن لم تقاصا  
 وإن حدث الشراء مانع مشتري الديار من مانع الديار ثوب بعشرة إن لم يخله قاصا لا يصير قاصا  
 باتفاق الروايات وإن جعله قاصا فيه روايتان كذا في الدرهمية ومن مسائل المقاصات وإن لم تكن  
 لكن الصرف ماني المتفق له ودعية ولودع على صاحب دين من حسنها لم تصرفا صا بالدين قبل الاتفاق  
 عليه وإذا اجتمع عليه لا يصير الدية قاصا مالم يرجع إلى أهله فيأخذها وإن كانت في يده فاجتمعا  
 على حملها قاصا لا يحتاج إلى غيره ذلك وحكم المصوب كالوديعة سواء والديان اذا كان من حسيب  
 لا تقع المقاصة بينهما مالم يقصا وكذا اذا كان أحدهما حالا والآخر مؤجلا وكذا اذا كان  
 أحدهما شاة والآخر محبضا كذا في الدرهمية أيضا من كتاب الصرف ود كرى كتاب المداينات ان  
 الدينين اذا كانا مؤجلين لا تقع المقاصة حتى تقصا ود كرى في التماوت في الوصع بيع المقاصة  
 نفسه ولا يبيع اذا جعله قاصا له وفي الصحاح تقاص القوم اذا تقص كل واحد منهم صاحبه  
 في حساب أو غيره اه وإذا اختلف الحسن وقصا كأن كل واحد عليه مائة درهم والديون مائة دينار  
 عليه فاذن تقاصا تصير الدراهم قاصا بمائة من قيمة الديار ويبقى لصاحب الديار على صاحب الدراهم  
 مائة من الدراهم كذا في الطهري وفي فروق الكرايس من العقبات وإذا طلبت المرأة العقة وكان  
 الزوج عليها دين فقال الزوج أحسولها فمقتضى كذا جازا الاتهام بدين الدراهم والديار بفتح  
 المقاصة عند التراضي فرق بين هذا وبين سائر الديون فإن هناك للمقاصة تقع من غير التراضي

و ديوار بعشرة عليه أو  
 بعشرة مطلقة ودفع الديار  
 وتقاها العشرة بالعشرة

(قوله أطلق في العشرة  
 الدين فشمحل الخ) هذا  
 راجع إلى قوله أو بعشرة  
 مطلقة أو لا يتصور في المقيدة  
 أن يكون الدين حادثا بعد  
 عقد الصرف

فمنها الا يقل ان الحاس  
التي هو العنق موزون  
أيضا فقد وجد القدر  
يشترط فيه القياس لانه  
لا يصير تخلعه لا ما دول  
وزن الدراهم غير وزن  
الحاس ويحتمل في مجموعها  
قدر والارام ان لا يجبر بيع  
القتلن والريت ويحتمل  
يوزن الا اذا كان العنق  
وعناب العنة والذهب فنة  
ورذهب حتى لا يصح بيع  
اختلافهما ولا يصح بعضها  
بعض الامساك ياوزن ولا  
يصح الاستقراض هما  
الاورما وعاب العنق ليس  
في حكم الدراهم والديماير  
فيصير بيعها محسبا  
متعاملا والتابع  
والاستقراض عامروج  
عدد الاورما او مسمولا  
يتعين بالتعيين لكونها  
اثما وتعين بالعين ان  
كانت لاروج

من الدراهم مقوصا في  
المجلس ولم يصح فيها السلم  
(قوله والفرق ان العنة او  
الذهب الخ) قال الرسلي  
عسارة الزمان والفرق  
بينهما ان العنة العلوة مؤثر  
الذهب العلوة موجود  
حقيقة من حيث الاول  
وما لا مادانية فان العنة  
او الذهب يحاصن منه

وهاترط الراسي والفرق ان العنة أدنى لماد كرها فلا تقع المقاصة الا بالرأى كولو كان أحد  
الدين حيدرا والاخر رديا بخلاف سائر الدين لا سيما حسن واحد فلا يشترط الرأى اه وتقدم من  
من فوائد التقاض في ماسم الولد فارفع اليه (قوله وعاب العنة والذهب فنة وذهب حتى لا يصح  
بيع الاختصاصها ولا يصح بعضها بعض الامساك ياوزن ولا يصح الاستقراض هما الاورما) لا سيما  
لا تخلو عن قليل عتس ادهما لا يطعمان عادة بدونه وقد يكون حلقيا فيعسر التغيير فصار كثر دى  
وهو وليد سواء عدد المتابعة لحسن فيجعل العنق معدوما فلا اعتبار له أصلا بخلاف ما اذا عاب العنق  
من العلوة اعتبارا كجسياتي اه (قوله وعاب العنق ليس في حكم الدراهم والديماير فيصير بيعها  
محسبا متعاملا) أي وزن ما عددا لان الحكم تعال فلا يصير العنق لخل العنق مقابل المد أو  
الذهب الذي في الاخر ولكن يشترط القياس في الاشتراق لانه صرف في البعض لوجود العنة أو  
الذهب من الحاس ويشترط في العنق أيضا لانه لا يجبر الاضطرر وكذا اذا بيعت العنة الخاصة أو  
الذهب الخاص لا بد أن يكون الخالص كترس العنة والذهب الذي في العنق حتى يكون قدره  
عنه والارام العنق على مثال بيع الريشون بالريت فاعتبر العنة أو الذهب العلوة بالمعشوش ما عاب  
حتى لا يجوز بيعه بحسبه الاعلى مبدى الاعتبار ولم يعتبر العنق العلوة بما جعل كانه كونه فنة أو ذهب  
ومع بيعه منه أصلا والفرق ان العنة أو الذهب العلوة موجود حقيقة كالالتوازن وما كانا لا دابة  
لكونهما يحاصن منه بالادابة فكما هو موجود حقيقة وحكما حتى يعتبر في ماصا كانه بخلاف العنق  
العلوة لانه يحترق وسهلا ولاوى حتى لو عرف ان العنة أو الذهب الذي في العنق العنق عترق  
وبذلك كان حكمه حكم الحاس الخالص فلا يعتبر ان أصلا ولا يجوز بيعه بحسبه متعاملا ان كان  
موزونا لمرا وى الهداية مشايخا يبيع مشايخ ما وراء الهرم من عارى وسمر قد يمتدوا ولربك  
أي يبيعها بمحسب متعاملا في العدالي والمطارق مع ان العنق فيها كترس العنة لا سيما الاموال البنية  
في دينار أو اربع الثعالب فيها يفتح باب الر ما الصريح فان الناس حينئذ يمتدوا في الاموال البنية  
فيترحون ذلك في النقود الخاصة والعطارة دراهم مسبوقة الى عطره يكسر العدل العنة  
وسكون الطاء وكسر الرأى بعدها الباء واخرها الفاء الى عطاء السكندى أمبرش لسان أيام الرشيد وقيل  
هو حال الرشيد والعدالي يفتح العدل المهمة وتجميع العدال المهمة وما تالم المكسورة وهي التواهم  
للسو على العدال وكذا هم ملك مساليدهم فيه شش كذا في الساية والعنق على المعشوش  
وهو غير الخالص كذا في القاموس (قوله والتابع والاستقراض عامروج عدد الاورما او مسمولا)  
لان المتعريف لا يصح فيه العادة لا سيما صارت علة العنق كالعلوس فيعتبر فيه العادة كالعلوس فان  
كانت روح بالوزن منه وبالعدوه وبهما فكل منهما (قوله ولا يتعين بالتعيين لكونها اثما)  
يعنى ما دامت تروح لا سيما بالاصلاح صارت اثما ما دام ذلك الاصلاح وجودا لا يطل التنية  
لقيام المتعنى (قوله وتعين بالتعيين ان كانت لاروج) لروال المتعنى التمنية وهو الاصلاح  
وهذا الاساقى الاصل ملبة واعصارت اثما بالاصلاح فادتركوا العامة ما رجعت الى أهلها وان  
كان ياحدها العنق فهي مثل الدراهم لا يتعاق التبعينها بل بحسبها ان كان التابع يعلم عاها وان  
كان لا يعلم بحاها وما عدا على طن اسما دراهم حيا تعلق حقها بالحيا لوجود الرأى في الاول  
في اشاقى وأشار بالتعيين عند عدم رواجها ومنه عباد رواها الى ان اها اذا هلك قبل القبض  
لا يطل العقدان كانت راجعة ومسل ان لم تكن وأطلق في تعيينها وهو مقيد بما اذا كانا يعلمان

بالادابة كما هو موجود حقيقة وحكما حتى يعتبر ما فيه العنة والذهب من الصاب في الزكاة  
أي لا يخلو العنق العلوة به مالا لا يحترق وبذلك ولا لوى له في الحال أيضا الخ وهو أهم المقصود عاها

(قول المصنف ولو اشترى بها أو بعلوس بافئة شيئاً وكسدت بطل البيع) أي انفسخ ان دفع من له الدراهم لامطلة كما يشاء عليه نقد نحو ورقة بن أمية مع التعليل لهذا الالزام الاتي اه قلت وفي غاية البيان وقال بعض مشايخنا اعلم ان المقداد احتار المشتري اساطله وحالان كسادها غير له عيب فها هو الاول ظاهر (قوله والاقطاع عن أيدي (٢٠١) - الناس كالسكاد) قال الرمي إلى الحق هذا

الشارح الا انقطاع بالسكاد. نعم ان يبيع في المصبرات قال فان انقطع ذلك فعليه من الذهب والعصاة قيمته في آخر يوم انقطع هو المحتار في الدخيرة لا انقطاع كسكاد وحده الا انقطاع أن لا يوجد في السوق وان كان يوجد في يد الصرافة فليس انقطاع الاول أصح اه ذكره الدرر اه (قوله وحكم

والمساوي كعالم الفضة في النايح والاستقرار وفي الصرف كعالم العنق والواشترى بها أو بعلوس بافئة شيئاً وكسدت بطل البيع

الدراهم ككذلك) قال الرمي يريد به الدراهم التي لم يملك عليها العنق كما هو ظاهر وفي هذا الاختصاص هذا الحكم بعالم العنق ولا الفلوس فالتخصيص عليهما دون الدراهم الحيدة لعل السكاد فيهما دوماً تأمل (قوله وقالوا انه على قول محمد الخ) قال في النهروان وعقرهم في الخواشي السعدية بان محمد لا يقول بان السكاد

وإن كل من المتعاقدين أن الآخر يبيع أو لا يبيع أو لا يملك أو لا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل من الآخر يبيع فإن البيع يتعاقب بالدراهم الواقعة في ذلك البلد لا بالشارع اليه من هذه الدراهم التي لا تروح وإن كان يملكها البعض ويردها البعض في حق حكم الروي والسرور فيتعاقب البيع بحسبها لا ببيعها كما هو في المراتبة لم يكن يشترط أن يعلم السامع خاصة ذلك من أمرها لا من أمره بذلك وأدرك نفسه في البعض الذين يبيعونها وإن كان السامع لا يعلم تعلق العقد على الأرواح فإن استوت في الأرواح جرى المصطلح الذي أسأناه في أول كتاب البيع كداني فتح التقدير (قوله والمساوي كعالم الفضة في النايح والاستقرار وفي الصرف كعالم العنق) يعني فلا يتصور البيع بها ولا اقراضها إلا بالوزن غير له الدراهم الرديئة لأن الفضة موحدة بها حقيقة ولم يصير معاملة فيه يجب الاعتناء بالوزن شرعاً وإداً أشار إليها المذاهب كان بما لا يقدّر هاو وصفاً ولا يطل البيع هو كما قبل القبض ويعطيه مثلاً الكوسما فمالاً تعين وأما الصرف فيصير به ما يحسبها على وجه الاعتناء ولو ماها بالفضة الخالصة لا يجرى حتى يكون الخالص أكثر مما فيه أصح لانه لا علمة لاحدهما على الآخر فصعب اعتناهما وفي الخالية أن كان نصها صامراً ونصها أفضة لا يجوز التعاضل فظاهر انه أراد به فيما ادّيعت بحسبها وهو مخالف لما ذكره هاو ووجه ان قدسها لم يصير معاملة جعلت كأنها بافئة في حق الصرف لا بافئة (قوله ولو اشترى بها أو بعلوس بافئة شيئاً وكسدت بطل البيع) أي اشترى بالدراهم التي عاب عليها الدش أو بالفلوس وكان كل منهما بافئة حتى صار البيع لعالم الاصلاح على التخيية ولعدم الحاجة الى الإشارة لاعتناهما بالثمن ولم يسلها المشتري الى السامع ثم كسدت بطل البيع والاقطاع عن أيدي الناس ككساد وحكم الدراهم كذلك فإن اشترى بالدراهم ثم كسدت أو بافئة بطل البيع ويجب على المشتري رد المبيع إن كان قائماً ومثله إن كان هالكا وكان مثلياً ولا اقل قيمته وإن لم يكن مقبوضاً فالحكم لهذا البيع أصلاً وهذا بعد الامام وقال لا يطل البيع لأن المعتبر اعماها والتقسيم بعد السكاد وذلك لا يوجب السكاد لاحتمال الزوال والرواح كالأشياء التي لا يطل ثم انقطع وإذا لم يطل وتعدت تسليمه وحسب قيمته لكن عند أي يوم يبيع وعند محمد يوم السكاد وهو آخر ما يتعامل الناس بها وفي الدخيرة العتوى على قول أبي يوسف وفي المحيط والتممة والحقائق قول محمد يعني وفقاً للناس ولا في حقيقة التخيية بالاصطلاح فتشترط الزوال والموجب في البيع بلا ثمن والعقد اعماهاول عيبها اصة التخيية وقد انصرفت خلاف انقطاع الرطب فانه يدور علماً في العام القابل لخلاف العنق فانه بالسكاد رجع الى أصله فكان العال عدم العود والسكاد لعمه كما في المصباح من كسدت الشيء يكسده من باب قتل لم يبق له في الرعيات فهو وكسدت وكسدت متعدية بالهزة فيتألف كسده انه وكسدت السوق فهو كاسد بغير هاء في المصباح والهاء في التهذيب ويقال أسبل السكاد العساد اه وفيها أن يترك المعادله بها في جميع البلاد وإن كنت تروح في بعض البلاد لا يطل لكه تعبد اذالم تروح في بلدك فتخبر الناس انك اشاءت أحداه وان شاءت أخذت قيمته وحده لا انقطاع أن لا يوجد في السوق وإن كان يوجد في يد الصرافة وفي البيوت هكذا في الرواية وفي فتح القدير ما ذكره ككساد كروي العيون وقالوا انه على قول محمد وأما على قولها ولا يصح أن يبقى البيع بالسكاد في تلك البلدة التي وقع فيها

(٢٦) - (البحر الراني) - سادس) يوحى العساد فكيف يستقيم ذلك على قوله فلي تأمل أقول وكذا أبو يوسف لا يقول به أيما كما قد علمت فكيف يمكن إيراد السكاد في تلك البلدة على قوله ثم رأيت بعد التأمل أن ما يجب المحير اليه في الجواب أن ما في العيون من على ما جرى عليه في البسوط والأسرار وشرح الطحاوي من أن العساد بالسكاد في الفلوس قول الكل

أفصح عن هذا والله تعالى الموفق (قوله وفي البراري والاحارة كالبيع والدين على هذا الخ) يومهم منسوخ تعلقات الغلاء والرحمن وليس كذلك لان البراري اعلم او ردد ذلك في المنفعة المادى حكمه للسكك كذا به عليه شيخنا اه أو السعدود (قوله وفي فتح الصدر وأما اذا اسقر ص دراهم عالة الدش الخ) اعلم ان تقييد الاختلاف في رد المثل أو القيمة بالسكك وصح البيع بالفلس الفاقعة وان لم تبين بالسكك لاحتى بيمينها ولو كسبت فلس القرص يجب رد مثالا

يشير الى انها اذ علقت أو رحمت وحصد المثل بالماق وقدم نظره فيما اذا اشترى بفلس الفس أو بفلس مائة واعلم انه استعيد من كلامه ان تقييد السكك بالفلس القرص ليس احتراز بالبدليل انه سكي

الاختلاف في رد المثل أو القيمة فيما اذا كان القرص الذى كسبه ما عساه وانظر حكم ما اذا اقترص من فئة حاضرة أو عالة أو مساوية للفلس ثم كسبت

هل هو على هذا الاختلاف أو يجب رد المثل بالماق أو بالسعدود

البيع ماء على اختلافهم في مع الفاس بالفلس عند ما يجوز اعتبارا لا صلاح بعض الناس وعدد محمد لا يجوز اعتبارا لا صلاح السكك والسكك يجب أن يكون على هذا القياس أيضا ومثله في الانقطاع والفلس الفاقعة اذا كسبت كذلك اه قيدا للسكك ومثله لا انقطاع لاهما لو شئت فيمنها فصل النفس بالسكك على حاله لا لاجاع ولا يتغير النافع وعكسه لو علت يمينها اوردت فكذلك البيع على حاله ولا يتغير المسمى وبالفلس بالبدليل العيار الذى كان وفيه البيع كذا في وجه القدر وفي المصاح مفت البراهم بمقام باب من سقت ويتعدى بالمعزة ويقال يعقها فهد ما يصبو لها ثم تقص لان النافع لو قصها ثم كسبت ولا شيء له في الخلاصة عن المحيط دلال باع متاع الغير ماله بدراهم معلومة واستوفها فكسبت قل أن يدفعها الى صاحب الماع لا بعد البيع لان حق الفضل اه وفي البراري مفعرا الى المتلقي عات الفلوس القرص أو رحمت وهذا الامام الاول والثاني أو لئمن عليه غيرها وقال الثاني ثابا عليه قيمته ان البراهم يوم البيع والقض وعليه الفتوى وهكذا في الدرهم واختلاصة بالمر والى المتلقي وفي فتاوى قاضيها بن براهيم للثلث وهكذا ذكر الاسدي حياي قال ولا يطر الى القيمة ولكن صورها ما اذا ماغ مائه فلس بدرهم وقولهم عن المتلقي بانه قيمته ان البراهم يوم البيع والقض لاهما بالمرور مع قوله يوم البيع عائد الى البيع وقوله يوم القبض عائد الى القرص وفي البراري والاحارة كالبيع والدين على هذا وفي السكك بانه قيمة تلك البراهم وان كان قد تبعض الفس دون بعض فسد في الباقي (قوله وصح البيع بالفلس الفاقعة وان لم تبين) لاهما أموال معلومة وصارت أثمانا بالاصطلاح فخرها البيع ووحقت في البسة كالقدس ولا تبين وان عيها كالنقد الا اذا ما لا اردا لمعين الحكم عيها فحشد تبين العقد عيها خلاف ما اذا ماغ فلما لمعين باعها ما حشد تبين من غير قصر مح لا به لو لم تبين لفلس البيع وهذا على قولها وأما على قول محمد لا تبين وان صرحا ما عساه أن اصطلاح العامة لا يطل باصطلاحهما على خلافه عساه وعدد ما يطل في حقهما كما قد سناه (قوله وبالسكك لاحتى بيمينها) لاهما سلع بالدين تبينها (قوله ولو كسبت فلس القرص يجب رد مثالا) أي عدد ادعاه في حصة والاعلى رد وجهه بالتعذر ردها كقصها لان المنصوص عن محمد والمرد ولا فعات المماثلة فصار كما لو استقرص مثليا فانقطع لكن عندا في يوسف عليه القيمة يوم القبض وعند محمد يوم السكك وقول في حصة وقوله أي يوسف يسر لان قيمته يوم النفس معلومة ويوم السكك لا يعرف الا بخرح ولا في حصة أن القرص عارة ومو حوارد الدين معنى وذلك يتحقق في ردها والقيمة زيادة فيه والاختلاف مسمى على الاختلاف فيمن عصب مثليا كالرطب ثم انقطع على ايدي الناس وحت قيمته اجاعا لكن عندا في حصة يوم الخصومة وعندا في يوسف يوم النفس وعدد محمد يوم الانقطاع وفي الحاية والفتاوى الصرى والبراري الفتوى على قول محمد فتن الناس وفي المصاح الفاس الذى تعامل به وجعه في القله أو فلس وفي الكثرة فلس وفي فتح القدير وأما اذا استقرص دراهم عاله الدش فعال أو يوسف في قياس قول أو في حصة عليه مثالا ولست أرى ذلك عساه ولكن لروايته في الفلوس اذا أفرصها ثم كسبت وفي البراري وكذا الخلاف ان أقرصه طما ما بالعراق وأحد بركة فعند الثاني عليه قيمته يوم قصه بالعراق وعند محمد قيمته بالعراق يوم احصها وكذا الخلاف في الفلوس المعصومة اذا كسبت حال قيام العين وكذا العدائى ثم قال ولو اشترى بالقدراخ وتقاضا ثم بقا لا بعد كساده رد النافع المثل لا القيمة عند الامام ولو اشترى بالقدراخ كساده مالاشارة وتبين بالمقدرا فسد كالسكك الطارى وقالوا لو كان مكانه سكك وحده المثل وفيه نظروا عن أن يقال

لوقية الكاسد عشرة أو أكثر فهي لها وإن أقل فبها العشرة وإن طرأ الكساد العام في كل الاوقات  
 ثم راحت قبل فتح البيع يعود البيع جائزاً لعدم افساخ العقد فلا يفسخ اهـ وعلى هذا قول المصنف  
 سابقاً بطلان البيع أى انفسخ انفسخه من له الدرهم لا مطلقاً اهـ (قوله ولو اشترى شيئاً نصف درهم  
 ولوس صح) وعليه فلو سباع نصف درهم وعلى هذا القول ثلث درهم أو ربعه أو بداني فلو س  
 أو غير طرأ فلو س لان السابيع بهذا الطريق يتعارف في الغليل مع ما لم يكن الناس لا تفاوت فيه فلا يؤدي  
 الى الفراغ قيد عايدون الدرهم لانه لو اشترى بدرهم فلو س لا يجوز عند محمد أو بدرهمين فلو س لا يجوز  
 عند محمد لعدم العرف وجوبه أو يوجب في الكل للعرف وهو الاصح كذا في السكاني والمختار والباقي  
 سدس درهم والقبراط نصف السدس (قوله ومن أعطى صبراً يادريهما فقال اعطى به نصف درهم  
 ولوس ونصفاً الاحقة صح) لانه قابل الدرهم نصف درهم فلو س ونصف درهم الاحقة من العصة  
 فيكون نصف درهم الاحقة بمقابل العصة ونصف درهم وحده عقابه العاوس قيد بقوله لانه لو قال اعطى  
 نصفه فلو س ونصفه نصفاً الاحقة بطل في الكل على قياس قوله وعنددهما صح في العاوس وبطل فيما  
 قابل العصة لان العاوس عنددهما عند التعصيل يتقدم بقدر المعد وعنده يتعدى وأصله ان العقد يشكر  
 عده يشكر الا لفظ وعندهما تعصيل التخيلى لوقال اعطى نصفه فلو س واعطى نصفه نصفاً الاحقة  
 حار في العاوس وبطل في العصة بالاجماع فهما صور الاولى مسئلة الكتاب اعطى بنصف درهم فلو س  
 ونصفاً الاحقة صح انما الثانية اعطى نصفه فلو س ونصفه نصفاً الاحقة فيه في الكل عده وفي  
 العصة فقط عدهما الثالثة اعطى نصفه فلو س واعطى نصفه نصفاً الاحقة حار في العاوس فقط ولم يذكر  
 المصنف العصم فبطل الافراق لانه ما قدمه وحاصله ان يعرفا قبل العصم فبطل في النصف الاحقة  
 لكونه صراً فالاقبال لا ما يبيع فيمكن قص أحد المدلين ولولم يذم الدرهم ولم يحدد العاوس حتى  
 افتقر باطل في الكل لا افتراق عن دين يدين وقدما شيئاً من أحكام الساوس في باب التاوي في هذا الباب  
 والى هنا طهر أن الاموال ثلثه ثمن بكل حال وهو المعدن محبة الساء أولاً فلو لم يحمسه أولاً لم يبيع بكل  
 حال كالسباب والذواب وثمن من وجه مبيع من وجه كثلثيات غير التقدير من المسكين والموردون فان  
 كان معينا في العقد كان مبيعاً والارحمة الساء وقوله يبيع فهو وثمن الاصطلاح وهو صالحة  
 في الاصل كالعاوس فان كانت رائحة فهي ثمن والا فسلعة ومن حكم ثمن عدم اسرط وجوده في ملك  
 العاقد عند العقد ولا يفتل هلاكه ويصح الاستدال به في غير الصرف والبيع وحكم المبيع خلافه  
 في الكل ومن حكمه ما حوّل القسارى عند المتأخره في المقتدرات الى آخر ما دمه في باب التاوي  
 والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

### في كتاب الكفالة

ذكرها عقب البيوع لانها عاتق تكون الثمن أو المبيع وماسنها بالنصر لانها تكون آخر اعتد  
 الرجوع معارضة عما يشترى في النسخة من الاشياء وقسمه عليها لانه من البيوع والكلام فيها في عشرة  
 مواضع الاولى في معارضة قال في المصالح كملت المال وبالقسم كملت ما يقتل وكهولاً أيضاً  
 والامم الكفالة وحكي أنور يدمعاً من العرب من ماني نعم وقرب وحكي ان العتاق كملت  
 وكفلة وعندها انتمت به ويتعدى الى معه ولان بالتضييف والحمرة في حذف الحرف فيهما  
 وقد ثبت مع المنقل قال ابن الاسارى تكملت مال المال البرمته وأزمت نفسي وقال أنور يدمعاً  
 به وقال في الجمع كملت به كفلة وكملت عنه مال لم يمه حقوق يمه ما وكملت الرجل والصغير من باب  
 قبل كفلة أيضاً عاتقته وقت به ويتعدى بالتضييف الى معول ثان يقال كملت ريدا الصغير والماعل

ولو اشترى شيئاً نصف  
 درهم فلو س صح ومن  
 أعطى صبراً يادريهما  
 فقال اعطى به نصف درهم فلو س  
 ونصفاً الاحقة صح

### في كتاب الكفالة

(قوله حتى لو قال اعطى  
 نصفه فلو س الخ) قال في  
 الشرع لانية لكن قالوا فيه  
 اشكال لان قوله اعطى  
 مساومة كلفط يسمى  
 والمساومة لا يبعد البيع  
 فكيف يشكر شكراره  
 ولعل الوحس ان يقال  
 شكرار اعطى بدل على  
 ان مقصوده بريق العقد  
 حمل على انهما عقدا  
 عقدين كذا في شرح المجمع  
 في كتاب الكفالة

من كفاه المال كعيل به في حل المرأة وقال ابن الأعرابي وكافل أيضا مثل صمد وصامن وقرق البث  
 يوم ما فعل الكفيل السام والكافل هو الذي يعول أسما ويبنى عليه والكفل وإن حل الصعب  
 من الآخر والأثم والكفل يستحق الشر أه و في المعرب الكفيل الضامن وتركبه دال على التعميم  
 والصعب والكفاة صمدية إلى دمة في حق الثالثة اه الثاني في معناه شرعا عند احتسابه وقد أشار  
 إلى الأصح بقوله (هي صمدية إلى دمة في المطالبة) الصمد الجمع ومن العقهاه من جعل الصمان شستا  
 من الصمد وهو علي من جهة الاستعاقق لأن بون الصمان أصلية والصمد لابن بيه فها مادان من خلفان  
 كداني المصاح والدمه العهد والامان والصمان وقولهم في دمتي كذا أي في صماني والجمع دهم مثل سدره  
 وسدر كداني المصاح وقال الأصوليون إن الآدمي بولد وله دمة صالحة للو جوبه وعليه وفي البحر  
 والدمه وصف سرعي به الأهلية لوجوب ماله وعليه وقصرها عن الإسلام بالنفس والرقعة التي لمعاها  
 والمرأى بها العهد وهو لم يمت دمتي أي بنفسه باعتباره عهدا من باب اطارق الخلل وأودة الخلل اه  
 والمطالبة من طالته مطالبة وطلان من باب قاتل كداني المصاح وحاصله أن الكفيل والمكفول عنه  
 صارا ملان من الكفول له سواء كان المطلوب من أحدهما هو المطلوب من الآخر كفي الكفاة بالمال  
 أولا كفي الكفاة بالنفس فإن المطلوب من الأصل المال ومن الكفيل احصاء النفس ولغة المطالبة

هي صمدية إلى دمة في  
 المطالبة

بأطرافه يتطاوله اه اهدا على رأي بعضهم وحرم مسكين أن المطلوب منه ما واحد وهو مسلم النعم  
 فإن المطلوب عليه مسلم عنه والكفيل قد أقره وقيد بالمطالبة بدفع قول من قال أم الصمد في الدين  
 فيسألني دمة الكفيل من غير سقوط عن الاصيل ولم يرجح في المتوسط أحداهما وإن على الآخر  
 وبإبليس مانعا من لزوم ضرورة الدين الواحدة بين علي هذا القول دفعه في المتوسط ماله لا مانع لانه  
 لا يستوي الأمن أحدهما كالعاصب مع عاصب العاصب فإن كلاهما من القيمة وليس من الملك إلا  
 في قيمة واحدة لانه لا يستوي الأمن أحدهما واحتجوا بضمين أحدهما بوجوب راء الآخر فكما  
 ه الكفيل هنا مقص لا مجرد اختياره وبما يدل على ثبوت الدين في دمة الكفيل لانه لو وجب  
 الدين للكفيل مع ويرجع الكفيل به على الاصيل مع أن همة الدين من غيره من عليه الدين لا يصح  
 والحاصل أن ثبوت الدين في الدمة اعتبار من الاعتبارات الشرعية خاذا أن يمسر الشئ الواحد في  
 دمتين انما يتبع في عين ثبت في من واحد في طرفين حقيقيين ولكن الخمار ماد كره الصنفان  
 في مجرد المطالبة لا الدين لأن اعتبار دمتين وإن أمكن شرعا لا يتبع الحكم بوقوع كل يمكن الاوجب  
 ولا موجب لأن التو في محصل المطالبة وهو لا يستلزم ولا يضمن ثبوت اعتبار الدين في الدمة كالكفيل  
 بالبراءة يطالب بالنفس وهو في دمة الموكل كداني فتح القدير وكذا الوصي والولي والناظر بظالمون  
 بمأزوم دفعه ولا شئ في دمتهم وكذا كل أمين نطالب برد الأمانة ولا شئ في دمتهم وكذا أسيد العبد  
 المأذون المدون مطالب ببيعة أوفدائه ولادين عليه وأما الخواص من الهة والاراء فاحكامها في حكم  
 دينين فصحيحا تنصرف صاحب الحق وذلك عنده أمافله فلا ضرورة ولا داعي إلى ذلك في فتح القدير  
 ولا ينبغي أن ما نقل من قول أني حصة أن الدين قبل يتصنى أن يكون في دمة الكفيل أيضا كالمعروف  
 دمة الاصيل ادفع الاداء واحب عليه اه وقديقال انما وجب عليه لاسقاط المطالبة عنه وأبرجسته  
 اعماحه فبالاستوطه من الميت لا يتأ في الفعل منه فلم تصح انكفاله عن ميت من من وليس مراد أن  
 حقه العمل لانه وصف قائم بالدمة واعما حاده أن المقصود دمة العمل كالمعروف وقد صرحوا  
 مواضع ما به وصف ولذا قالوا الدينون تنصبي ما مثلها لأن ما في الدمة لا يمكن تسليمه وفي الايضاح  
 من العاية أن تعرف بها الصمد في الدين لا يتعلم الكفاة بالنفس والكفاة بالعين والكفاله بالفعل اه

(قوله ثم رأيت صاحب الدافع الخ) قال العري قلت رأيت خط قدم على حاشية شرح الجمع لأن ذلك ماضوره وفائدة كون الكفالة  
 صمم السعة إلى الدنيا في المطالبة لا في الدين على القول الأصح ابتداء مات الكفيل بعد تعذر الاستيفاء من الأصليل بأحد المطالب الدين من  
 تركه الكفيل على قول بعض المشايخ لأنه مدين على فوطم ولا يأخذ على القول الأصح لأن حق الطالب على الكفيل في المطالبة محسب  
 وكذا إذا أرا المطالب الأصليل يرى الكفيل من غير عكس هذا على القول الصحيح وأما على قول بعض المشايخ ولا يأخذ كل واحد من  
 الكفيل والأصليل بأمره المطالب عن أسد محمد له إلا من الكفيل إذا أرا الأصليل وكذا عكس لأن كل واحد مدين ومطالب أه  
 بعه له لكنه لم يره في كتاب وليد ومن الكتب المتقدمة والله تعالى أعلم أه كذا في حاشية الرمي بأقول وجهه ظاهر وسيأتي مثنا  
 أنه لو أرى الأصليل أرا أثره يرى الكفيل وتأخره ولا يمكن مع ان المنصف متى على القول بما في الصم في المطالبة وسيأتي هناك  
 عن العري أيضا أن الذي في الكتب المتقدمة أن المال يتل وت الكفيل وأنه يؤخذ من تركته (قوله) وبدي أن يكون قول الشيخ  
 الإمام الخ) قال في البرهنة أنهم منشؤة توهم أن قوله ماله عليك هذا المثل (٢٠٥) يعيد ادعاه وليس كذلك ادعاه

ماله عليك المطالبة به  
 وكيف يصح على ما دعاه  
 أن يكون ماعن الثاني  
 مع راع على الأصح وهو  
 نوافقه وبما دأعرص  
 المدعي علمه فتارة يرفع  
 على الأول وتارة على الثاني  
 ما هو الدواني (قوله الثالث  
 في بيان ركبها ولوا هو  
 الإيجاب والقبول) قال  
 الرمي أقول أي عهدهما  
 وهو قول أبي يوسف أولا  
 حتى إذا لاهم بالكفيل  
 وحده مالم يوجد قبول  
 المكفول له أو قبول أحد  
 عنه في مجلس العقد  
 أو طاب المكفول له  
 أو طاب أحسب عنه  
 ما قال الطالب الكفيل  
 عن فارلي فقال كملت

قلت لم لا يشمله لكن المعرف طام ذلك إنما أراد تعريض الكفيل للمال فإن أصل الخلاف بشأن أن  
 الكفيل هل شئت في دمه المال أولا ثم رأيت صاحب الدافع أشار إلى ذلك في بيان حكمها ولم يذكر  
 الشارحون لهذا الاختلاف ثمرة قال الاتفاق على أن الدين لا يستوي الأمن أحدهما وأن الكفيل  
 مطالبان به الدين له محجوز ورجع على الأصليل ولو اشترى الطالب بالدين شيئا من الكفيل صح  
 مع أن الشراء بالدين من غير من عليه ثم لا يصح ويمكن أن يقال إنما انطهر إذا حلف الكفيل  
 أن لا يدين عليه فلي الأصح لا يبحث وعلى الضعيف يبحث وحده المثل دموعه وسيأتي في دقوله وطال  
 تعليق البراءة من الكفالة بالشرط ما انتهى أن يكون ثمرة وفي الخاتمة حل ادعى على غيره أن يصح له  
 عن فلا في العائب كذا كذا درهما قال الشيخ الإمام بجمعها ماله عليك هذا المال من الوجه الذي  
 يدعي وعن أبي يوسف أن عرص المدعي عليه بقضى فانه يحل ماله ماله عليك هذا المال من الوجه  
 الذي يدعي وأن لم يعرض حله ماله ماصم والعر يس أن يتول المدعي عليه أن الرجل قد نصص مالا  
 ثم يؤدى أو يبره الطالب ويؤده المضمون عنه فيرا الصام أه ويدي أن يكون قول الشيخ الإمام  
 مع راع على أم الصم في الدين وما عن أبي يوسف مع راع على الأصح كذا يخفى وما يصعب ما انصم  
 في الدين أن الدين لا يدفع الدين ثم كفيل به إنسان قال الأصح مع قولهم قضاء الدين بعد الدفع وأن  
 الساقط للمطالبة بالمال لا بالآية ولم يجعل أبو يوسف في قوله إلا حلف العري بالقبول ركبها على ما هم بالكفيل  
 وحده في المجلس المصنف الثالثين ركبها أو قالوا الإيجاب والقبول بالمال لا بالآية ولم يجعل  
 أبو يوسف في قوله إلا حلف العري بالقبول ركبها على ما هم بالكفيل وحده في المال والدين واحتجاب على قوله  
 فقيل توقف على اجارة الطالب وقيل تعدد والمطالب الرد وثمرة الخلاف فيما دأ مات المكفول له فسل  
 القول من قال بالتوقف قال لأن أحد الكفيل الزام في شرائها وهي أربعة أنواع في الكفيل  
 والأصليل والطالب والمكفول به ثم منها ما هو شرط الاعتقاد ومنها ما هو شرط النفاذ أو أثر ان الكفيل

أو قال رجل أحسب لعمري كملت نفس فلا ن أوقاع فلا ن لعل فيقول ذلك العير كملت نصح الكفالة وتوقف على ما راء المجلس على  
 اجارة المكفول له ولا كفيل أن يخرج نفسه عن الكفالة فسل أن غير العائب كفالة أم لا لا يوجد شيء من ذلك فقال الكفيل كملت  
 بنص فلا ن لعل أو مما ن لعل على لأن من الدين فاه لا تنص على ما راء المجلس حتى لو ابع الطالب فسل لم تنص تاراجية وفي جامع  
 العصريين الكفالة ما صبح لم يحرقيل له خو جبر على الحصار للمنافع بدليل قبول الهدية والصدقة وفي حاشية مفعلة وحقور قال الهة والصدقة  
 نصح ما عدل وفله معتبر وأما هذا فلا بد من قول وقوله لم يعتبر كذا كذا كره في الكفالة ود كرى الأحكام لو كان الصي ما حارجهت الكفالة  
 ولو حارط عنه أحسب وقيل عنه توقفت على احتره وكيله فان لم يتخطأ أجبي ولا وليه وأما ما طاب الصي عند أبي حنيفة ومحمد جهما  
 أمه تعالى لا تنص وعند أبي يوسف نصح أه والو إلى الأب وأخذ عنه عنه أو الولى من أحد هما والقاضي لولا لأب ولا أحد ولا وصي  
 مشوا (قوله وثمرة الخلاف الخ) قال الرمي ففهم أنه لا يشترط على قوله في المجلس بل يصح فسل موته وبغيرهم ما أيسرحتة على قوله  
 ولو بعد موت الكفيل والمكفول عنه تأمل

(قوله الا اذا استدان الولي دينا الخ) قال في الهرم ثم رأيت في المحيط غرا المسئلة الى البسوط ولعل في كماله الصبي واذا استدان له أو  
أدوسه وأمر أن يكفل عنه في الدين ر معة حارت الكفالة الدين دون العن لان الاب أو الوصي متى استدان على الصبي للفقعة كذا  
لهما الرجوع بذلك في مال الصبي فكان أداء الدين على الصبي اذ ان الوصي سوب عنه في الاداء فاذا أمر بالصان فقد أدن له اداءه وهو  
يملك الاداء ماد به ويحب عليه الاداء ولم يكن هذا الصان ترحا له وهو صريح في ان الصبي يطلب بهذا المال ويحب الكفالة ولولاها  
لن كان الطلب اعاد على الولي وهذا (٢٠٦) التقرر بطلة قول عصرى هذا الاستثناء مستترك بل لا يصح كماله الصبي

فالعقل والذوق ومما شرط لان انعقاد ولا يبعد كماله يجوز وصى الاداء استدان الولي دينا بفقعة  
اليتم وأمره ان ضمن المال عنه فانه صحيح ولو أمره بكفالة مضمومة عنه لم يحرم لان صان الدين قبله  
من غير شرط ولشرط لا يرد له الا بكفا لم يكن متبرعا فاما صان العن وهو تسميم من الاب  
أو الوصي فلم يكن عليه وكان متبرعا فلم يحرم والحرر بشرط ما داه لم يبعد كماله العبد ولو لم يدا له  
في التجارة ويؤاخذها بعد التقى بخلاف الصبي لا يؤاخذها بعد البذلوع لعدم اعتقادها فان أدن المولى  
لعمد وفيها فان كان مديونا لم يحرم والاحارت وبيع فيها الا ان فداء ولم تحرم كماله المكاتب عن أعسى  
ولو أدن مولاه ويطالبها بعد عتقه وتصح كماله المكاتب والمأدود عن مولا مما لا يشترط أن يكون  
الكامل بمحضه فتصح كماله للاربع لكن من الثلث لا ما تبرع وأما شرائط الاصيل فالاول أن يكون  
قادر على تسلم المكفول به ا ما مسمو أو مائة ولم يصح الكفالة عن ميت معلن الثاني أن يكون معلوما  
ولو كمل ما عني واحد لم تصح ولا يشترط أن يكون حرا اما غلاما وأما شرائط المكفول له فالاول أن يكون  
معلوما الثاني وجوده في مجلس العتد وهو شرط الانعقاد وقد تقدم في دين الركن وصرح على اشراط  
قوله أنه لا بد من عقله لاحر به وأما شرائط المكفول له فالاول أن يكون مضموما على الاصيل دينا  
أو عينا ومسا أو فعلا ولكن يشترط في العين أن تكون مضمومة لعمها الثاني أن يكون مقفورا بالسليم  
من التكفيل فلا تحوز الحدود والتصاص الثالث أن يكون الدين لا مراهو صا من الكفالة فلا يحوز  
الكفالة بدل الكفانة ولا يشترط أن يكون معلوم القدر الكمل من الدائع مختصرا الخاص في سبها  
قوله اسب وجودها صديق الطالب على المطلوب مع قضا خارج دفعه عما نقر بالي الله تعالى أو لاله  
لا أدى عن نفسه اذا كان المطلوب من مسمو أو مسمو ومشرعته ترفع هذه الحاشية والصرح في  
ذكرها السادس في حكمها في الدائع لها حكمان أحدهما نوت مطانة التكفيل بمعنى على الاصل  
فان كان عليه دين طويل تكفله التكفيل ان كان واحدا وان كانا اثنين طويل كل واحد نصفه وفي الكفانة  
بالصن يطلب ما حصاره ان أمكن كجاسيا في والتكفيل بالعين يطلب تسليمها حال قيامها ولند لها حال  
هلا كها والسلم بلالها ما فعل جيعا وقسمها به يصح اشراط الخيار فيها كثر من ثلاثة فليأصح  
تأنيقه وبلا يصح قبل الصرف السانع في مضمو أو مضمو عقد حار به لا دم وسيا في أن الرجوع عنها  
في مسئلة مانع فلا مانع ما يعتد به وهو على الثامن في محاسنها ومساوئها فمحاسنها حليها وهي تخرج  
كرب الطالب الخائف على ماله والمطلوب الخائف على نفسه فقد كفاهما مأثرة ما أهمهما وهو نفسه  
كبيرة عليهما ولذا كانت من الافعال العالية حتى امتن الله بها حيث قال وكفاهم كريا في قراءة  
العشيد بل الصمن للاشتان على مرمم ادخله لامن يقوم بتصلها ويقوم بها ومساوئها كون  
المختنى قال الامتناع عن الكمل أقرب الى الاحتياط لا مستكوب في التوراة والرعاة أو طاملا

مطلقا وتندره اه قلت  
ومثل مانعه عن المحيط  
مذكور في الولو الخبيسة  
(قوله ولا يصح كماله المكاتب  
والمأدود عن مولا هما)  
هائي الهرم ويسى أن  
يقيد بذلك ما اذا كان  
ما مسمو مراهو مسمو كذا في  
في عقد العرائد معر بالي  
المسوط حيث حال وكفاله  
العبد التناحر عن سيده  
معال أو مسمو مراهو مسمو  
ماطل (قوله الثاني أن يكون  
معلوما) قال الرمي وأما  
المكفول عنه فسيأتي  
قربا في الحاشية نقلا عن  
الشارحاية أهمها لو شهدا  
انه كمل هذا الرجل نفس  
رجل يعرفه بوجهه ولكن  
لا يعرفه باسمه فهو حار  
وان قال اكمل نفس  
رجل لا يعرفه لا بوجهه  
ولا اسمه فالشهادة حائرة  
وان هذه المسئلة دليل  
على انه لا يشترط تسمية  
المكفول عنه وذكره  
تأمل (قوله فالاول أن يكون  
مضموما على الاصيل) قال

الرمي يعلم بذلك جواب واقعة الفتوى وهي الكفالة بالناسم في السلم الفاسد وهو عديم محتها  
لان المكفول به غير مضمون على الاصيل وسيا في ان الكفالة للمال شرطها أن يكون الدين صحيحا وسيا في شرح قوله وصح  
انه كمل باليمن ثم ظهر فساد البيع مرجع التكفيل عما دفعه وكيف صح به وهو لا يطلب به الاصيل فاني اطلب به التكفيل تأمل (قوله  
فلا يحوز بدل الكتابه) قال في الهرم وسيا في أن يكون من ذلك الكفالة بمسئلة الرجوة فصل القضاء بها والوصي لما دمنه من اهل  
فيها الام







ثم بدأ يوم يصير مطالبا للمضى وهذا الأيام الثلاثة وعن أبي يوسف يصير كعبيلا في الحال وقال في الطلاق  
 يقع الطلاق في الحال أيضا وقال الفقيه أبو حنيفة يصير كعبيلا في الحال قال وذكر الأيام الثلاثة  
 لتأخير المأثلة إلى ثلاثة أيام لتأخير الكفاية ألا ترى أنه لو سلم المكحول أنه فصل الأيام الثلاثة بحجر  
 الطالب على العول كتمسك بالدين المؤجل وما ذكر في الأصل أراده أن يكون كعبيلا مطالبا بعد  
 الثلاثة وغيره أحد مظاهر الكتاب وقالوا لا يصير كعبيلا للحال فإذا تمت قبل تسليم النسي كان كعبيلا  
 أبدا إلى أن يسلم فظاهر أن ما كعبل بمس ولا من اليوم إلى عشرة أيام صار كعبيلا في الحال فإذا تمت  
 العشرة خرج عنها ولو قال أما كعبل بمس إلى عشرة أيام فإذا تمت العشرة على روى قال إن العمل  
 لا مدانة عليه بها إلا بعد ولادها ود كرى الأصل كملت بمس فلا شهرا كان كعبيلا دائما كقوله  
 أنت طالق شهرا أو قال على نفسه إلى شهر عن عمدة مال لا يسلم عليه حتى يمضي شهر ولو قال بمس على  
 إلى شهر فإذا مضى شهر فابريه مس فالعالم بمس شيئا هو في التار حالية إذا كعبل إلى ثلاثة أيام  
 كان كعبيلا بعد انقضاء ثلاثة ولا يطالب في الحال في طاهر الرواية وفي السراج وهو الأصح وفي المصري وبه يفتي  
 وفي البرازيه كعبل بنفسه إلى شهر على أنه روى أنه مضى شهر فالعقيد أو الليث الفتوى على أنه لا يصير  
 كعبيلا في الواقع الفتوى على أنه يصير كعبيلا كعبل إلى شهر طالعه بعد شهر ويطلب مائة النسي أنه  
 كعبل في الحال وهو إلى أن لا يطالب عليه ماد كره عصام أنه لو قال أنت طالق إلى شهر يقع بعد الاحل  
 الآن ينوي الوقوع في الحال دل على أنه لا يصير كعبيلا في الحال وبه يفتي خلاف أمر أصري في بعده الحال  
 شهر حيث يصير الأمر بعد هذا في الحال إلى شهر لأن الطلاق لا يتقبل التأجيل والأمر بمخاطبة وكذا الكعالة  
 تحتل التأجيل ولا معنى بقوله أنه كعبل بعد شهر أنه ليس بكعبل للحال ألا ترى أن الكعيل لو سلم للحال  
 يجب على الطالب العول ولو لم يصير كعبيلا لا بعد الشهر لما أحسن الحال لكن ذكر الشهر تأجيل  
 للكعيل حتى لا يطالب للحال ويطلب بعد الاجل اه (قوله وإن شرط تسليمه في وقت بعينه أحضره  
 فيه أن طلبه) لأنه التزمه بالشرط في الكعالة فيجب عليه الوفاء به إن طلبه في ذلك الوقت أو بعده كالدين  
 المؤجل إذا حل (قوله فإن أحضره والأحضره الحاكم) لمتابعه عن إيعاء ما ربح عليه ولكن لا يتبعه  
 أول مرة حتى يظهر ماله لأنه ساء الظالم وهو ليس بنظام من الغفل ود كذا الشرح أنه يسمى أن يعمل كما  
 فصل في الحدين بالدين من أن إن ثبت الدين بأقراره لم يعمل بنفسه والإعجل وظاهره أنه لم يطلع على فعل  
 في المسئلة وفي البرازيه أقر بالكعالة بنفسه أو نعت بالبيعة عند الحاكم فالأخصاف لا يتبعه فيهما أول  
 مرة وفي طاهر الرواية كذلك في الإقرار وأما في البيعة بحسبه ولو أول مرة اه وهكذا في الخاية توصل  
 فيها ما به كالدين وفي النهاية عندنا إذا لم يظهر غرضه فإن طهر ولا معنى لحسبه إلا لأنه لا يحال بينهما ما لا يلزمه  
 كالدين وفي شرح المخطوطة معزى إلى المنسوخة لو ادعى الكعيل بالنسي أنه دفعه إلى وكيل الطالب أوامر  
 الطالب ما على علمه لأنه مستدلف على فعل العبر خلاف ما إذا ادعى الكعيل بالنسي أنه دفعه إليه  
 فإنه يستعطف على البتات وفي السراج الوهاج ثلاثة كفوا أو حلا بمس كعالة واحدة فأحضره أحدهم  
 رواجيهما وإن كانت الكعالة متفرقة لم يرأ السابق لأن الكعالة إذا كانت واحدة فالأخصاف المستحق  
 واحد فإذا سلم واحد من هاتك أحضر أحد وأما إذا عرفت فكل عقد أو حيا أحضر على حدة  
 فأحضر واحد لا بسقط أحضر غيره ولو تكفلوا بمال كعالة واحدة أو متفرقة فادى واحد جيع المال  
 يرى الباقي لأن المكحول بمال واحد فإذا أداه واحد لم يبق على غيره مال اه وفي البرازيه كعبل  
 بمس رجل لرجلين فسلمه إلى أحدهما روى أنه والأشعر على حقه لأن كلامهما ليس نائب الآخر  
 (قوله وإن غاب أمه له مدة ذهابه وإيابه) يعني ولا يتبعه لعدم طهره ومطله وهو مقيد بما إذا أراد الكعيل

وإن شرط تسليمه في وقت  
 بعينه أحضره فيه أن طلبه  
 فإن أحضره والأحضره  
 الحاكم وإن غاب أمه له مدة  
 ذهابه وإيابه

(قوله ويطلب ما قاله البعض  
 الخ) أقول ينبغي أن يكون  
 ما قاله البعض هو المعنى به  
 في رما ما فانه هو المتعارف  
 بين الناس لا يقصدون  
 غيره وقد قالوا إن لمط عددي  
 للضمان لا عرف مع أنه  
 للإمانة وقالوا أيضا يحمل  
 كلام كل عائد وحال  
 ووافق على عروبه ولتمه  
 وإن حالت لعة العرب

السفر إليه من في حصة تجعل من عزمه ال كمال البرارية وفي التارسية وان كان في الطريق سحر  
لا يؤخذ الكفيل به والايات الكسر الرجوع من كذب أو أمانة وإياها كذا في الصحاح وأشادوا  
أنه لو كمل بعض محيوس أو باب صح كذا البرارية وقوله وان عاب أي وان ثبت عند القاضي أن  
الكفيل عاب لملا آخر فلم القاضي أدبية أقامها الكفيل كذا البرارية أطلقه فشمع المسألة التسمية  
والعبدة كذا فتح العبد (قوله فان صمت ولم يحضر محله) لانه لم يظهر مطلقه إلا أن يظهر للقاضي  
نحو احضاره شهراً وأولاه الحال فطلعه كالمدين المفسر وبطوره الى رقت قدمه ولا يتحول بعد  
وبن الطالب فيلزمه ولا يجمع من أشعاه كذا في فتح القدير وان أصدرته ملازمته استوفى منه كفيل  
كذا في التارسية (قوله فان عاب ولم يعلم مكانه لا يطلعه) لانه عاب ولا يضمن ثبوت انه عاب لم يعلم  
مكانه ما تصدق الطالب وعليه أقصر الخارج أو عبدة أقامها الكفيل لما في التسمية على السعدى  
وفي ملازمة الطالب الكفيل عند محضره عن احضار الاصيل اختلاف كذا السرحي أنه يلزمه وذكر  
شيخ الاسلام أنه لا يلزمه كذا في التارسية فان اختلفوا ولا يثبت فقال الكفيل لا أعرف مكانه وهل  
الطالب يعرفه فان كان له حجة معلومة للتحارة في كل وقت فالتقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب الى  
ذلك الموضع والا فالتقول للكفيل لتكفك الاصل وهو الخجل وقوله لا يطلعه بمقتضى ما دالم يعرف  
الطالب على انه بوضع كذا فان رهن أمر الكفيل بالذهاب اليه واحضاره لا يعلم مكانه ولو علم انه ارتد  
وطى به أثار الحرب يؤخذ الكفيل مدة دهانه وإياه ولا يطلعه بالحق بدوا الحرب لانه وان كان موثقاً  
حكما لكن بالنسبة الى ما ولا فحسب مطالب الماتوبة والرجوع هكذا أطلقه في النهاية وفي البهجة  
عنادا كان الكفيل قادر على رده ان كان يساهم فيهم مواعيد أو هم يردون اليه المالك والالاخذ  
به انه وهو يثبت لا يضمنه ثم في كل موضع قلنا انه يؤمر بالذهاب اليه للطالب أن يستوفى كفيل من  
الكفيل حتى لا يصب الآخر وفي الحاشية الكفيل بالمفسر اذ اجمع المفسرون على ان السعدى كاتب  
الكفالة حاله كان له أن يجمع حتى يخرجه عن عبدة الكفالة وان كانت الكفالة مؤجلة ليس له أن يجمع  
من الخروج قبل حلول الاحل اه ظاهره ان الكفيل ملازمة الاصيل اذا كانت حاة وان لم يلازم  
الطالب (قوله فان سلمه بحيث يتسدد المكفول له أن يخصه كعصر ربي) لانه أتى بما أقره دالم  
أطلعه فشمع ما اذا كان التسليم وقت فسلمه قبله أولاً لان الاحل حق الكفيل فله اسقاطه كذا  
المؤجل اذ اقامه المدينون تسد الخلول والسليم بالتحلية بينه وبين الخصم وذلك رفع الموانع فيقول له  
هذا حسمك فدهان شئت فان سلمه بعد طلبة ربي مطلقاً والا فلا يراً حتى يتسدد اليك بجهة  
الكفالة وفي القية كان المكفول له حاله سمع قوم في مدرسة فاد الكفيل المكفول عنه وقاله  
هو المكفول عنه فلم يجلس بل مروح الى باب آخر فهذا التدرج تسليمه اه قيد بقوله بحيث يتسدد  
لاحتراز عما اذا سلمه في رية أو في سواد فانه لا يراً لعدم قدرته على خصامته في ذلك المكان سواء  
تسدد تسليمه في مجلس القاضي أولاً وفي الحاشية وهو طبع ما دالم المدينون الذين للطالب حين شرح  
المصوص فبه لا يراً وفي التسمية سلم الكفيل بالمفسر المكفول عنه الى الطالب ليلا في مكان لا  
العصمة وعزمه فان كان التسليم للسلطان يخرجه عن العهدة اه (قوله ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي  
سلمه ثم) لان الشرط معيد فان سلمه في مجلسه ربي وأما قوله سلمه ثم الى اشتراط ذلك فان سلمه في السوق

ان صمت ولم يحضر محله  
ان عاب ولم يعلم مكانه  
يطالبه فان سلمه بحيث  
فقد المكفول له أن يخصه  
كعصر ربي ولو شرط  
تسليمه في مجلس القاضي  
سلمه ثم

قوله وان ثبت عند  
القاضي ان الكفيل  
سواه المكفول عنه (قوله  
الا فالتقول للكفيل الخ)  
بالحاشية قوله ولا يلازم  
ن ثبوت انه عاب لم يعلم  
مكانه فانه يقتضي انه لا ينافي  
ول الكفيل لا أعرف  
كانه تأمل (قوله فهذا  
تدر تسليمه) قال في  
مهر يدي جملة على ما اذا  
ان العليم عند الطالب  
قوله وفي التسمية سلم  
كفيل بالمفسر الخ) هل  
الهر الطاهر صفة

(قوله وهو قول زفر) قال في التروفي والوفاعات الحسية جعل هذا المأخرين لا قولاً لفرولعته والتأخرون من مثليها يقولون  
حول الكتاب انه يرا ادا سلمه في السوق أو في مواضع أخرى المصر ما على عادتهم في ذلك الزمان أما في زماننا فلا يرا أن الناس يعمسون  
المطلوب على الانتفاع في الحيرة ولعل العتق فكان السرط معيداً فيصيح

لم يرا وهو قول زفر وبه يعنى في زماننا والناظر في الاختلاف في بلدته لم يتبادر ابرع  
العمر من يد حصة كذا في التنازحية وهذه إحدى المسائل التي يعنى فيها بقول زفر رجاءه تعالى  
ومنها العود والمريض في صلاته كتحققه في السجدة ومساهاج البينة من امرأة العاتل ليقرب القاضي  
لها بعتة ومساهاج الوكيل لخصومة لا في التفتش ومساهاج الساعي ادا سعى به الى السلطان وعمره  
شيأ ومساهاج رؤية البنت من المحسن لا يكتفى بل لابد من رؤية داحله ومساهاج رؤية طاهر التوب مطلوباً  
لا يكتفى بل لابد من شرفه فهي سمع وليس المراد الحصر وفي القية كحل بمسح في البلد وسلمه  
في الرسايق صرح ان كان فيها حكم وقال العلماء التنازح والندر الطاهر لا يصح قال رضى الله تعالى عنه  
وحواله ما حسن لان أغلب قصاصات في حواريهم طمعة فلا يقدر على محاسنها على وجه العدل دون  
رسايقهم اه وان سلمه في مصر آخر عبر المصر التي كحل فيه يرى عند أي حصة ان كان فيه  
سلطان أو قاص وكانت الكفالة غير مفيدة ومصر ولا لا يرا اتفاقاً كذا في التنازحية لا مكان احصائه  
الى مجلس القاضي ولا يرا عدمه لا احتمال أن يكون شهوده فيها عيبه وفي فتح القدير وهو لم يرا حجة  
قيل انه اختلاف عصر و زمان لا حجة و زمان وفي البراءة في ضمن نفس رجل وحسن المطلوب في السجن  
وسلم لا يرا ولو ضمن وهو محسوس سلمه فيه يرا ولو أطلق ثم حسن ثانياً دفعه اليه في ان الحسن الثاني  
من أمور التجارة وعونه صاحب الدفع وان في أمور السلطان وعونه لا حسن الطالب للمطلوب ثم طالب  
الكفيل به دفعه وهو في حسنة قال محمد بن زفر اه وفي الحانية ولو كحل نفس رجل وهو غير محسوس  
ثم حسن خاصم الطالب الكفيل الى القاضي الذي حسنه فقال الكفيل كلفته وأنت حسنته بدس  
فلان آخره عليه عن محمد ان القاضي بأمر باحصار المطلوب حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم يبادر  
الى الحسن اه ولو سلمه وهو مع رسول القاضي وهو متع به لا يرا ولو سلمه فقام الحاكم يرى كذا  
في البراءة وفي فتح القدير ولو قال الطالب في الحسن دفعت بمعي اليك ما لكالة ترى الكفيل  
وفي الوقعات رجل كفل بنفس رجل وهو محسوس فلم يقدر أن يأتي به الكفيل لا يحسن الكفيل لانه  
يخبر عن احصائه اه وفي التنازحية ادا شرط تسليمه عند القاضي سلمه عند الأمير أو شرط تسليمه  
ههنا هذا القاضي سلمه عند قاص آخر جاز (قوله وتطلب عوت المطلوب والكفيل لا الطالب)  
للمرغوع عن احصائه له نعمته وكذا اعلمت الكفيل ووارثهما لا يقوم مقامهما لان الحظية فيها له  
لا فيها عيبه وماله لا يصلح لابعاد هذا الحق وهو احضار المكفول به وقد تبع المصنف صاحب الهداية  
في تطلباها عوت الكفيل وفي الكسح في باب المصالح عن الحقوق التي ليست عمال اهل البطل عوت  
الكفيل و يطالب وارثه باحصائه كذا في السراج الوهاج قيد الكفالة بالنفس لان الكفيل بالمال ادا  
مات لا تقبل لان حكمها بموته يمكن فيبقى في ماله ثم خرج الورثة على المكفول به ان كانت امره  
وكان الدين حالاً ان كان مؤجلاً لا رجوع لهم حتى يعمل بالاحل والا فلا كادته نفسه وأما موت الطالب  
فلا يظلمه لان وصيه ووارثه يعلمون ما أطلق للمطلوب فيسجل العبد لكن في الخلاصة لو كحل بعض  
العبد مات العبد يرى الكفيل ان كان الدين به المال على العبد وان كان الدين به نفس العبد لا يرا  
وصيه من قيمته اه وأشار باقتضائه في تطلباها على موت المطلوب والكفيل الى انها لا تسجل ما راء

يكون مع ان زفر كان في  
ذلك الزمان اه وفيه نظر  
ادكم من مسئلته اختلف  
فيها الامام وأصحابه ورجعوا  
الخلاص نسب اختلاف  
الزمان كسنة الا كتمناه  
نظائر العدالة وغيرها  
وهذه نقل الثقات ذلك عن  
زفر كيف ينبغي بكلامه يحتمل  
انه مسمى على قوله تأمل  
(قوله لاحال أن يكون  
شهوده فيها عيبه) كان  
حق التعبير ان يقال لاحتمال  
ودخل موت المطلوب  
والكفيل لا الطالب  
أن يكون شهوده في المصر  
الذي كحل فيه والاخي  
اليعين لا يرا اتفاقاً كما  
ذكره (قوله قيل انه  
اختلاف عصر و زمان)  
قال الزمخشري فأبو حنيفة قال  
ذلك في رسمه حين كانت  
العدة لاهل الصلاح والعمال  
كانوا يتعاونون على البر  
ولا يميلون الى الرشوة فلا  
يختلف الحال بين مصر  
ومصر آخر وهما لا لذلك  
لعدم طاهر الفساد وتعبيرت  
أحوال القضاة والعمال حتى  
لا يقبوا الحق الا بالرشوة

يكون على هذا التقدير بمصر أهمل لثبات حقه اه (قوله وفي البراءة في ضمن نفس رجل وحسن المطلوب في السجن لا يرا) أي  
يشاب الكفيل لما في كذا الحاكم حيث قال واد الحسن المكفول به بدس او غيره أخذت الكفيل به لا يقدر على أن يسكه بما  
يعين به اذاه حتى الذي حسنه اه

السعر اليه فان أقي حصة للحال من غير افعال كأي البرارية وفي التشارحية وان كان في الطريق غير  
لا يؤخذ الكفيل به والايات بالكسر الرجوع من آب يؤمأ وناوأة وإياها كداني الصحاح وأشأواي  
أنه لو كعمل بمص محوس أو عاب صح كأي البرارية وقوله وان عاب أي وان ثبت عند القاضي أن  
الكفيل عاب فله أثر بطل القاضي أو يبيد أمامها الكفيل كأي البرارية أطلقه فعمل المسافة القريبة  
والعبدة كأي فتح القند و (قوله فان مصت ولم يحصره حصة) لانه يظهر من ذلك الى أي يظهر للقاضي  
منه احصاؤه شهوداً وبطلان الحال فبطلته كالمدين المعلن ويطرد الذي رقت قدومه ولا يحول به  
وبين الطالب فيلزمه ولا يحميه من أشعته كداني فتح القند وان أصرت بملارضة استرق من كفيل  
كداني التشارحية (قوله فان عاب ولم يعلم مكانه لا يطلب به) لانه عاب ولا مدين ثبوت انه عاب لم يعلم  
مكانه ما يتدبر في الطالب وعليه انقصر الشرح أو يبيد أمامها الكفيل لما في النسخة عن علي السعدى  
اداعا بالمكحول عنه فلهذا أن يلزم الكفيل حتى يحصره والحيلة في دفعه أن يدعى الكفيل عليه  
أن حصة مك عاب عينة لا مدري في أي موصفه فان أقام بنية على ذلك تدفع عنه الحصة أو  
وفي ملارضة الطالب الكفيل عند غيره عن احصاء الاصيل اختلاف كذا السرخسي اياه يلزمه ودكر  
شيخ الاسلام اياه لا يلزمه كداني التشارحية فان احتلفوا لا يبيد فقال الكفيل لا أعرف مكانه وقول  
الطالب يعرفه فان كان له حصة معلومة للشحارة في كل وقت والقول الطالب يؤمر الكفيل بالذهاب الى  
ذلك الموضع والا فالقول لا الكفيل لمسكه بالاحل وهو الجهل وقوله لا يطلب به مفيد بما ادالم يرهق  
الطالب على انه موضع كذا فان رهن أمر الكفيل بالذهاب اليه واحصاؤه لانه يعلم مكانه ولو علم انه ارتد  
ولحق بدار الحرب يؤخذ الكفيل مدة دهاه وإياه ولا يبطل بالحقاق بدار الحرب لانه وان كان يتوينا  
حكما لكن بالنسبة الى الماء والأهوى مطالب ما تولى الرجوع هكذا أطلقه في النهاية وفيه التحيرة  
بما اذا كان الكفيل قادرا على رد ما كان يتساو منهم موعده منهم ودون اليه الميراث والا فلا يحد  
به اه وهو تقييد لانه في كل موضع قلنا انه يؤمر بالذهاب اليه لطلب أن يستوثق بكفيل من  
الكفيل حتى لا يضيع الآخر وفي الحماية الكفيل بالنص اذ اجمع للمكحول به عن السرران كاب  
الكهالة حاله كان له أن يجمعه حتى يخرجه عن عهدة الكهالة وان كانت الكهالة مؤجلة ليس له أن يجمعه  
من الخرج قبل حلول الاحل اه طاهر ان للكفيل ملارضة الاصيل اذا كانت حاله وان لم يلزمه  
الطالب (قوله فان سلمه بحيث يقدر المكحول له أن يحاصمه كعصر يرى) لانه في عهدة لزمه اذ لم  
يلزم تسليمه الامرة واحدة وحصل مقصود الطالب فلم تنق الكهالة كالمكفيل بمال معناه  
أطلقه فشمع ما اذا كان للتسليم وقت فسلمه قبله أولا لان الاحل حتى الكفيل فله اسقاطه كالدين  
المؤجل اذ اقباه المدين قبل الحلول والتسليم بالتحلية يبيد وبين الحصر وذلك برفع الموانع ويقول له  
هذا حصتك قدما شئت فان سلمه بعد طلبه يرى مطلقا والا فلا يبرأ حتى يقول سلمته اليك بمحنة  
الكهالة وفي النسخة كان المكحول له حاله في مديونة جاء الكفيل بالمكحول عنه وقاله  
هو المكحول عنه فلم يحل بل مخرج الى باب آخر وهذا التقدر تسليمه اه قيد بقوله بحيث يقدر  
للاحتراز عما اذا سلمه في رية أو في سواد فاه لا يبرأ لعدم قدرته على حاصمته في ذلك المكان سواء  
شرط تسليمه في مجلس القاضي أولا وفي الخاتمة وهو يظهر ما اذا سلم الدين للطالب حين خرج  
للاصوص فاه لا يبرأ وفي النسخة سلم الكفيل بالنص للمكحول عنه الى الطالب لئلا يمكان لا يملكه  
العصمة وفرومه فان كان التسليم بطلبه يخرجه عن العهدة اه (قوله ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي  
سلمه) لان الشرط مفيد فان سلمه في مجلسه يرى وأما بقوله سلمه ثم الى اشتراط ذلك فان سلمه في السوق

ان مصت ولم يحصره حصة  
ان عاب ولم يعلم مكانه  
لا يطلب به فان سلمه بحيث  
يقدر المكحول له أن يحاصمه  
كعصر يرى ولو شرط  
تسليمه في مجلس القاضي  
سلمه ثم

قوله وان ثبت عند  
قاضي ان الكفيل  
بواه المكحول عنه (قوله  
لا فالقول لا الكفيل الخ)  
لما حاله لعله أولا ولا بد  
ان ثبوت انه عاب لم يعلم  
كانه فانه يقتضي اياه لا يبيد  
يل الكفيل لا أعرف  
كانه مأمول (قوله فبيد  
نذر تسليمه) قال في  
ويربى حله على ما اذا  
ن التسليم بعد الطلب  
وله وفي النسخة سلم  
كفيل بالنص الخ قال  
السر الطاهر صفعه

(قوله وهو قول زفر) قال في التهم وفي الواقعة الحسبية جعل هذا رأيا لما تخزن لاقول لا فرفر لفظه والتأخر من من مشايخنا يقولون جواب الكتاب انه يرى ان اذ سلم في السوق وفي مواضع أخرى في مصر ساء على اعدائهم في ذلك الزمان أما في زماننا فلا يرى لأن الناس يبيعون في الأسواق على الامتناع في الحضور لملة الصق فكان الشرط معية اوضح (٢١١) وبه يتي اه وهو الظاهر اذ كيف يكون هذا اختلاف عصر

ورمان مع ان زفر كان في ذلك الزمان اه وفيه سار اذ كم من مسئلة اختلف فيها الامام وأصحابه وسعدوا الخلاف بسبب اختلاف الزمان كسنة الا كنعاء لظاهر العبداله وعبرها وبه نقل الثقات ذلك عن زفر كعب في كلامه يحتمل انه مسمى على قوله تأمل (قوله لا يحال أن يكون شهوده فباعه) كان حق التعبير أن يقال لا يحال وبطل موت المطلوب والكفيل لا الطالب أن يكون شهوده في مصر الذي كفل فيه والا فبي التعمين لا يرا اعاضا كما ذكره (قوله فيسل انه اختلاف عصر وزمان) قال الرامى فان حجية قال ذلك في ريمه حين كانت العدة لاهل الصلاح والعمال كانوا يتعاونون على الشر ولا يميلون الى الرشوة فلا يختلف الحال بين مصر ومصر آخر وهما لا ذلك بعد ما ظهر الفساد وتغيرت أحوال القضاة والعمال حتى لا يقيموا الحق الا بالرشوة

لم يرا وهو قول زفر وبه يتي في زماننا هو الناس في امامه الحق وعمل الاختلاف في بلدته لم يتدارع العرب من بدخسه كذا في التتار حانية وهذه احدي المسائل التي يتي فيها بقول زفر رحمه الله تعالى ومنها عقود الرضى في صرته كعقد الصلح في الشهادة ونهاج الدعوى من امرأة العائلي قرر القاضي طاعقة ومنها ان الركيل بالمعومة لا يبي القرض ومما يصيب الساعي اذ مسمى به الى السلطان وغرمه شيئا ومما ان رؤية البيت من الصحن لا يكتفي بل لا بد من رؤية اذله ومما ان رؤية ظاهر الثوب مطوبا لا يكتفي بل لا بد من شتره وهي مسبيع وليس المراد الحصر في التقنية كقول مسمى في البلد وسلمه في الرضا في صحن ان كان فيها حكم وقال الغلاء التاسري والشر الظاهر لا يصح قال رضي الله تعالى عنه وجوابها ما حسن لان أغلب قضائنا في حواريهم طلبة فلا يدرك على محامته على وجه العدل دون رسائهم اه وان سلمه في مصر آخر غير المصر الذي كفل فيه مسمى في حصة ان كان فيه سلطان أو قاض وكانت الكفالة عبرة مكية مصر والا فرياً اعاضا كذا في التتار حانية لا مكان اصاره الى مجلس التماسي ولا يرا عدها لا احتمال أن يكون شهوده فباعه وفي فتح القدر وهو لم يرا وحده فيل انه اختلاف عصر وزمان لا يتخذه برهان في البرازية ضمن نفس رجل وحسن المطلوب في السجن وسلم لا يرا ولو ضمن وهو محسوس وسلمه مية يرا ولو أطلق ثم حسن ثانيا فندعه اليه فيه ان المجلس الثاني من أمور التتار حانية وهو صاخب الدفع وان في أموال السلطان وشيوخها لا حسن الطالب المطلوب ثم طالب الكفيل به فندعه وهو في حصة هل يحد برئ اه وفي الحافية ولو كفل نفس رجل وهو غير محسوس ثم حسن الخاصم الطالب الكفيل الى القاضي الذي حصة فقال الكفيل كفلته وأت حنته يدين ولا أن آخره عليه عن محمدان القاضي بأمر ما حذر الطالب حتى يسلمه الكفيل الى المكفول له ثم يناد الى المجلس اه ولو سلمه وهو غير رسول القاضي وهو متنع به لا يرا ولو سلمه فقدم الحاكم كرى كذا في البرازية وفي فتح القدر ولو قال الطالب في المجلس دفعت نفسي اليك ماله كاله رأى الكفيل وفي الواقعة رجل كفل نفس رجل وهو محسوس ولم يقدر أن يأتي به الكفيل لا يحسن الكفيل لانه يحزن اذ صار اه وفي التتار حانية اذا شرط تسليمه عند القاضي سلمه عند الأمير أو شرط تسليمه عند هذا القاضي سلمه عند قاض آخر حاز (قوله وتطل بموت المطلوب والكفيل لا الطالب) لم يحزن عن اصاصه له بعد موته وكذا بعد موت الكفيل ولو لم يمسأ لاية وم مقامه مالا الخلية فباعه لا يباع عليه وماله لا يصلح لبقاء هذا الحق وهو اصاص المكفول به وقد تبع المصنف صاحب الهداية في سبلاتها بموت الكفيل وفي الكفر في باب الصلح عن الحقوق التي ليست بحال اما لا تطل بموت الكفيل وبطلان وارنه ما حذر اه كذا في الصراح الوهاب في عدا الكفالة بالنفس لان الكفيل ماله ادا مات لا تطل لان حكمه ابد مية يمكن فيوفى من ماله ثم رجع الزورنه على المكفول عنه ان كانت امره وكان الميرس لا اذن كان مؤذلا لا رجع ولم حتى يخل الا حلا ولا فلا كذا في نفسه وأما موت الطالب ولا يسطر لان وصيه وزورنه يشلونه أطلق المطلوب وتسلم الميرس لكن في الخلاصة لو كفل نفس العبد فمات العبد رأى الكفيل ان كان المدعى به المالك على العبد وان كان المدعى به نفس العبد لا يرا وضمن قيمته اه وأشار انصاره في بطلانها على موت المطلوب والكفيل الى انها لا تطل باراه

يكون على هذا التفسير مصره أسهل لا يثبت حقوقه اه (قوله وفي البرازية ضمن نفس رجل وحسن المطلوب في السجن لا يرا) أي ويطلب الكفيل لما في الحاكم حيث قال واذا حسن المكفول به يدين او غيره أحلفت الكفيل به لانه يقدر على أن يفسد كما يحسن به اذ احق الذي حصة اه

الاصيل لما في البراري ولو كفل بنفس ثم أفر الطالب انه لاحق له فصل المكحول به انه أن ما حله الكفيل  
 بسله ولا يرا ولو قال الطالب لاحق لي فصل المكحول به لأمس حبه ولا من حبه عره لا نو كاله  
 ولا توصيه ولا يودعه يرى من استماله اه فلو لم يراه الاصيل فوجع راءه الكفيل اعماه في الكفيله  
 المال اللهم الا ان لا في صورة راءه الاصيل فجادا كات الكفيله بالنسب أن رسول ماد كرو خيشت  
 الكلام على عجمه وفي السراج الوهاج ادما مات المكحول لم يطل ويسله الكفيل الى ورثته من  
 سلمه الى بعضهم يرى منهم حاشه والساقين بذلته احصاه فان كانوا عارفا لوصفهم فطالت احصاه  
 فان سلمه الى أحد الوصيين يرى في حقه ولا حرم طالته كذا في اليا مع اه ومن العريب  
 ما في معطوقه من وهما وغراه في السرح الى التسامها مطلق وتوف الطالب والمعرف في الذهب حله  
 وفي هرو الكرامتي الكفيله على الكفيله حارته عوت الاصيل مطلقا وموت الكفيل الاول يرى  
 الثاني والحواله بعد الحواله مطلق الحواله الاولى لان الكفيله ماتت في والنايه ر بدو الحواله من وهما  
 لا تحميمان اه (قوله ويرى دفعه الهوان لم يزل ادفعه اليك فامرى) لاني موجب الدفع اله  
 البراءة فثبت وان لم يصح عليا كالدون اداسلم الدين والعاصب اداسلم المصوب والتابع اداسلم  
 المسع طلبه فثبت ما اذا قال سلمه اليك عهده الكفيله اولان طلبه منه وما اذا لم يطلبه منه فلا بد أن  
 سؤل ذلك كجده ماله واذا أفر الطالب قصص المكحول يرى الكفيل ولا يجابح به الى الص لان  
 الظاهر انه لا ير الا اسماء حقه ولو سلم الكفيل للمكحول الى الطالب فأنى أن يسلمه احره على قوله يمي  
 انه يزل فاصا كالعاصب اذ دار العين والمدين ادفع الدين علاف ما اداسلمه فصولي فانه لا يجر كما  
 ادفعني الدين فصولي أي غير ما هو وذلك والصبر في قوله العلاف ما اذاع الى الطالب وأطلعه فثبت ما اذا  
 كان غير صاحب الحق كما اذا كان الاصل الكفيل وكيل البائتي فيرا تسليمه الى الموكل مطلقا والى  
 الوكيل ان اصابه الى سبه وان اصابه الى وكاله مراً فبنايه الى الوكيل لا يرسل كذا في السار حاشية  
 وكذا اذا أحد العاصي من المدي عليه كعلاء بالنسب طلب المدي أو يعير طلبه وسلمه الكفيل الى  
 العاصي يرى وان سلمه الى المدي لا ير هذا اذالم يصع العاصي فان اصابه وقول العاصي ان المدي طلب  
 منك كعلاء بالنسب فأعطه كعلاء بنفسك فم الكفيل للعاصي لا ير أو ان سلمه الى المدي يرى كذا  
 في الخاتمة والبراري به ورسول العاصي وأمينه كالعاصي ولو كفل بنفسه الى الوصي فسلمه الى ورثه  
 أو اهرم لا يرا كذا في البراري وفي الميه كفل بنفس رحل على أن يسلمه الى المكحول لم يمت طاله  
 به ثم سلمه اليه قبل أن يتعاليه ولم يقبله يرا لان حكم الكفيله وحوب التسليم وهو ثابت في الحال وقوله الى  
 أن يسلمه اليه متى طاله به يده كرا لا كيد لا للمعطي فم سلمه اليه حال كونه كعلاء مراً اه واعا  
 ذكر واحد المحدث أعنى مسئلة الكتاب مع ظهورها كما قاله العقيه أبو الليث لدفع توهم انه يارم الكفيل  
 تسليمه مرة بعد مرة الى أن يستوفى حقه لان الكفيله ما أثر بدت الا لا تتوق لاستيفاء الحق فم يستوفى  
 بحه عليه تسليمه الى أن يستوفى وراله هذا الوهم يبين ان عقد الكفيله نوجب التسليم مره لا شيه  
 الكرار كذا في فتح السدبر (قوله وتسليم المظلوب منه من كفاله وتسليم وكيل الكفيل  
 ورسوله) أي يرا الكفيل تسليم هؤلاء لان المظلوب يطالب بتسليم منه فاذا سلم به حصل المصوب  
 فلامعنى لمتأثرا كالمكيل ادفعني الدين بنفسه فانه يصح قبل الطالب ألا وقع نائب الكفيل كعلاء  
 وفيد بقوله من كفاله لا يرا الكفيل حتى يقول المكحول سلمت بعضي اليك من الكفيله ولو أخر  
 قوله من كفاله لكان أولى لان الوكيل والرسول كالمكحول لا يدر من التسليم عمه ولا لا يرا وفيد  
 تسام بالنسب لان المدين لو دفع الدين الى الكفيل قبل أن يوفى عنه ولم يقل له عن كفالك كان هذا

ويرى دفعه الهوان لم يزل  
 ادفعته اليك فامرى  
 وتسليم المظلوب بنفسه  
 من كفائه وتسليم وكيل  
 الكفيل ورسوله

(قوله الكفيله على الكفيله  
 حارته الخ) تقدم هذا  
 موصحاً عن الخاصة فصل  
 قول المصنف تكلمت بسعه



لانه العائب وتستحق عليه فانصرف اليه كما في التنية وقيد الوكيل والرسول لانه لو سلمه أحسن به  
 أمر الكفيل وهل سلت اليك عن الكفيل وقص على قوله فان قيل الطالب يرى الكفيل وأن سكت  
 لا في السراج والواجب ولو سلم الكفيل ما نفس به إلى الكفيل له نعمة الكفيل فانه يجزى على التسول  
 حتى يرى الكفيل وهذا اذا كانت الكفيلة الامراً اذا كانت بعد الامر لا بغيراً كقاضي الفوائد اه  
 ولم يظهر هذا التخصيص ثم ظهر لي ان المراد أمر الطالب وان الكفيلة بالنفس على وجهين أما ان تكون  
 بأمر الطالب أو بعد أمره لما في التتارخانية ولو كمل معه بعد أمره فلا مخالفة للكفيل عليه الآن  
 بعده فبذلك فبما اه فعلى هذا اذا صممه بعد أمره لا يتم بعدم التخصيص منه فله المذهب بخلاف ما اذا  
 كان بأمره وعلى هذا فقد مضى من مع من السعر انما هو فيما اذا كانت بأمره وراى في الاصلاح على  
 رسوله اليه وقال في الاصلاح وانما قال اليه لان رسوله الى غيره كالا حبي اه وفي التتارخانية يشترط  
 التسليم من الكفيلة ولا يحتاج أن يقول عن كسالة فلان ما يحتاج به فيه اذا كان كذلك لا حلي ولا ولة  
 بعد ولة ورسوله وكفيله لكن الأولى لان كفيل الكفيل لو سلمه يرى كفى التتارخانية فلو كان ونسليم  
 نائب الكفيل عنه لكان أحسن (قوله فان قال ان لم أوافق بعد امره وصامن لماعليه فلم يوافق به  
 أو مات المدلول صحت المال) لان الكفيلة للمال فلهذا شرط عدم الوفاة وهو متعارف بصدق  
 تعلية به فاداً وحده الشرط لمه المال ولا يبرأ عن كسالة النفس لانها كانت تامة فلهذا ولا يوافقها كما  
 لو كلفها ما يجزى والراذيق ولم يوافق به مع قدرته عليه فان لم يلزمه الا اذا عرفت للمطلوب وأحسوه  
 وموت المطلوب وان أملى الكفيلة بالنفس فاما حوى من تسليمه الى الطالب لا في حق المال وقيد  
 موت المطلوب لان الكفيل لو مات لم يبرأ من شرط الكفيلة المعلقة لان وارثه يقوم مقامه كقول الطالب  
 قل الكفيل اذ سلمه الى وارثه يرى ولو أمراه الطالب عن كسالة النفس فلم يوافق به لا ينعى المال بعد  
 شرطه ولو احتلف فقال الكفيل وابتكبه وقول الطالب لو ادنى به وقول الطالب والمال لازم على  
 الكفيل لان سب ودوب المال المرام المال بالنفس كماله لان المواظفة شرط للبراءة فلا يثبت تحول  
 الكفيل كذا في اتفاقية وفي البراءة وفيها اذا على المال لعدم الوفاة لا يستحق الكفيل على الوفاة  
 لا يمتنع ويانه ما ذكر في علم الفقه قل الكفيل دفعه اليك اليوم للشرط وأكسره الطالب فلامر  
 على ما كان في الابتداء ولا يجزى على واحد منهما لان كل واحد منهما دفع الكفيل للبراءة والثالث الوصوب  
 ولا يجزى على المدعي عندما اه وفي مروق الكرايسى رجل كفيل بمس رجل على انه ان لم يوافق به  
 عندا عليه المال فلم يوافق له في المدعي وحده المدعي عليه ولا ربه حتى القيل يلزمه المال وكذا في تعيين  
 الطالب فلم يجز له المال هناك ولا ثانياً لو شرط على الكفيل مكافأة الكفيل للمكسول به في ذلك  
 المكان وتيب الطالب لم المال الكفيل الثالث لو اشترى بالخيار فترأى الساع الرابع حلف ليه من  
 ديه اليوم فتعيب انه اني اخاف من رجل امراً به ان لم يوافق به حتى لم يوافق به فمقتضاها تعيب وعسا في يوسف  
 يمصب الغاضى فبما الفصلين الاخيرين لا في الاول لان الطالب متعنت فبما لا في الاول اه وفي  
 اخلاصة اذا ترى الطالب والتابع صحت الفسخ وكذا عن العائب قل الفقيه أبو الليث هذا الخلاف  
 وقول محمداً وانما روى في نفس الولايات عن أبي يوسف ولو فعل القاضي فهو حسن اه ويجعل  
 قاضي حن في فتاواه المسائل كلها على الخلاف وان انقضى بمص وكذا عن العائب على قول المتأخرين  
 وهو قول أبي يوسف اه ولم يصرر المصنف السنة بالآل كما في الهداية لبيان أن معاوية ائتمرت ليست  
 شرم السجتها فاذاه لماعليه فبما ثبت البينة انه عليه لمه كما سيأتي كذا في النهاية وكذلك لو قل  
 الكفيل بالنفس ان لم أوافق بعد امره على ما أقربه للمطلوب فلم يوافق به عندا فقرر المدعي بان له عليه حسمه

فان قال ان لم أوافق به عندا  
 فهو صامن لماعليه فلم  
 يوافق به أو مات المدلول  
 صحت المال

(قوله ثم ظهر لي ان المراد أمر  
 الطالب الخ) وعن هذا  
 قل في السراج والوجه فيه  
 ظاهر لا سيما اذا كان بعد  
 أمره ولا يلزم للمطلوب الحضور  
 فانس مطالبا بالمسلم فاداً  
 سلمه معه لا بغيراً الكفيل

(214)

ومن ادعى على آحمة  
ديار فقال رجل ان لم يوافق  
به عدد افعليه المائة فلم يوافق  
به عدد افعليه المائة

وَمَا آدَامُ إِلَّا رَدِئَةٌ أَوْ وَسْطٌ أَوْ نُحُودٌ ذَلِكَ أَوَّلُ مَا  
وَمَا آدَامُ إِلَّا رَدِئَةٌ أَوْ وَسْطٌ أَوْ نُحُودٌ ذَلِكَ أَوَّلُ مَا

وربما أوسط أو نحو ذلك أول ما يذكره أفل والافود أن يراد بالوجهين ما الداعي أي ذكر انهما مائة بينهما أولا كما  
ويماذا أول ما يذكره شيا حتى كمل ثم ادعى للمقدار الذي سماه ١١ وقيل لهم وقد جمع في الجامع الصغير بينهما ما لم ينع الصنف لكان أولي

(قوله ولا بد في مسئلة الكتاب من اقرار المدعي عليه بالمائة الخ) يخالف هذا ما في شرح الجامع الصغير لقاضيهان حيث قال واذابن  
المدعي ذلك عند القاضي بمصرف يباين الى ابتداء الدعوى واللازمة بغير حجة الكفاية للنسب والمال جميعا ويكون القول قوله في هذا  
البان لا به بدعي حجة الكفاية كمن كعل رجل في عينه واما حصر العائنه قل انك تقررت في بالكفاية في الحال التي كنت عاتبا وقال  
الكفيل لاني كان ذلك ابتداء كفاية في عينك ولم يصح والقول به قول العائنه لانه بدعي حجة الكفاية والكفيل بدعي السداد اه  
وشبه في الهابة وقال في معراج الدراية ويكون القول في هذا البان لا به بدعي الصحة والكفيل بدعي السداد وفي غاية السان ويقبل  
قول المدعي انه اراد ذلك عند الدعوى لانه بدعي الصحة وقد مر عن الفتح (٢١٥) قريبا قوله يستعد ما الى الالف  
نحب على الكفيل بمجرد

دعوى المكفول له وبه  
صرح في متن الشوهر  
نعم للسدر والعرر وهو  
المفهوم من قولهم لمت اذا  
ادعاه المدعي ولم يقولوا  
واشبه بالرهان وما الى الهر  
من قوله عليه المائة أي  
التي يسهل المدعي امانا لينة  
أو بأقرار المدعي متى على  
ما في السراح وراثة البينة اذ لا  
فرق وقد علمت مخالفته  
ولا يحجر على الكفاية  
بالنفس في حشد وقود  
ولا يحسن فيها حتى يشهد  
شاهدان مستوران  
أو عدل

كألو كعل بمسرحل على انه ان لم يواف به في يوم كذا وعليه ما للطلاب على ولا في آخر حار ذلك  
استحسانا وهو قول محمد وفي القياس لا يجوز وهو قول أبي يوسف كره فاصحان وفي المحيط جعل  
الخلاص على العكس وجعلنا الحقيقة مع أبي يوسف وفي السراح الوهاج وكذا لو كعل بمسرحل  
على انه ان لم يواف به عدا كان كعيل بمسرحل آخر كان على هذا الاختلاف انه ولا بد في مسئلة  
الكتاب من اقرار المدعي عليه بالمائة الخ في السراح الوهاج لو ادعى على رجل ألفا فأنكره فقال له  
رجل ان لم أؤدبك به عدا فهو على ولم يواف به عدا لا يلزم شيء لان المكفول عنه لم يعترف بوجوه المال  
ولا اعترف بالكفيل بها أيضا فصارها ما لا متعلق بغيره فزيجور اه ولم يدرك المصنف حكم ما اذا اعان  
الكفيل بالمال برأيه أو اذاعه بان قال كعلت لك مائة على في ان او اوتك به عدا فابريء من  
المال فوافاه للاختلاف فيه فان يبرأ ويثبت في رواية برأ وفي رواية لا وهما ميان على تعليق رامة  
الكفيل بالشرط وسنأتي في الكتاب والمسئلة في السراح الوهاج كاد كرهه (قوله ولا يحجر على  
الكفاية ما بالنفس في حشد وقود) وعندنا عند الامام وقالنا في حشد العدى والقصاص دون غيرهما قيد  
بالحر لان أحده رصاه بلا طلب في حشد العدى والقصاص حاشا لها قلما انها شرعت لتسليم النفس  
وهو واجب على الاصيل فصحت به كافي دعوى المال بخلاف الحدود والحالة لاها محص حتى الله تعالى  
وله اطلاق قوله عليه الصلاة والسلام لا كفاية في حشد ولاها الاستيفاق ومسا على البرء وألحق  
المر تأني حشد البرقة فيما في حوار التكفيل بمسرحل عليه اجماعا وفي الاحار عليها عندهما وجعله  
من حقوق العباد لكون الدعوى فيه شرطا بخلاف غيره لعدم اشتراطها ولا يجب الحضور بسببها فادام  
يكمل عنده بلازمة الى قيام القاضي من مجلسه فان رهن والا حلى سئله وليس تفسير الخبر عندهما  
الجبر بالجنس واما هو الامر باللازمة (قوله ولا يحسن فيها حتى يشهد شاهدان مستوران أو عدل)  
أي في الحدود والقود لان الجنس لثمة عاص وشبه اذ المستورين أو الواحد العدل نكح لاثمتها  
لان حشد الواحد حجة في الدييات والمعاملات فثبتت اذ العدل الهممة وان لم ثبت أصل الحق وطاهر  
كلامهم اما لا ثبت بحسب مستور واحد والجنس نعمة الفساد مشروع لانه عليه الصلاة والسلام  
حسن رجلان نعمة بخلاف دعوى الاموال حيث لا يحسن فيها قبل اشوت لانه نهاية عقو منها فلا ثبت  
الاستحجة كالحديث نفسه وكلامهم حيا بد طاهر اعلى ان القاضي يميز بينهم وان لم يثبت عليه وقد كتبت  
فيها رساله وحاصلها ان ما كان من التبرير من حقوقه تعالى فانه لا يتوقف على الدعوى ولا على الثبوت  
بل اذا أحسن القاضي عدل بما يقتضيه أحصره القاضي وعزوه لتخصر بحكمها يحسن المهم بشهادة

لشروح ولا طلاق المتنون  
كالهداية والكفر والمجمع  
وعبرها ورأيت بخط شيخ  
مشايخنا الشيخ ابراهيم  
العرى الذي تحرر في ان  
هذا أي ما في السراح على  
قول محمد وعلى قول الثاني  
ثانيا يعلم هذا مراعاة

الهداية والفتح والخلاصة اه (قوله بل اذا أحسن القاضي عدل الخ) قال في الهر فان قلت يدعي أن يكون هذا على رأى المتقدمين من  
حوار قضاء القاضي يعلمه ما على رأى المتأخرين وهو الحق بمسرحل لا يقضى بعهده في ما يفتدى أي يتوقف على الثبوت قلت يجب أن  
يحمل الخلاف على ما كان من حقوق العدا أما حقوق الله تعالى فينص في العدا ويدل على ذلك ما في الخاتمة والظاهرية والخلاصة  
في التبرير بالرجل اذا كان له ويطى ويضر الناس باليد واللسان ود كره بما فيه لا يكون عبثا وان أحسن السلطان بذلك لا يضره فلا ثم  
عليه اه قلت عاص ما كرهه قال في شرح الوهاج للمترئلا في بعد كلام ما نصه والختار الآن عدم حكمه بعهده مطقة الفساد أحوال  
انقضاء كراهه لا ينص بعهده في الحدود والحالة مة تعالى كخدا الزوال والسرقة وشرب الخمر مثل قاضي سواء عليه بدعيته أو قباية اذ يترتب ان يزور

منه أن السكر لا يرمي اه وعن نفس على الاضاف على عدم المماء بعلمه في الخدود والخالصة ان الهمام قيل باب التحكم وذكره في شرح  
أدب المماء ولم يحك فيه خلافا وعلمه بان كل واحد من المسلمين يتأوى القاصي فيه وتبر القاصي اذ اعلم لا يمكنه إقامة الخلد فكذلك هو في  
قال الا في السكران أو من بناء مرة السكر يمدى له أن يصره الهامة ولا يكون جدا اه فعلم أن التبرير ليس نقصا ولذا لا يتوقف على  
الدعوى ويعوها (قوله والدين الصحيح ما لا يستطاع الا الاداء والا راء) دخل فيه المسلم فيه في وتأوى الخافى السكران المسلم فيه بحيث  
لا مدبر لا مبيع وعن نقل محنة الوالد عن شرح السكرية والتصرع السفل عرير وإن كان هو داسلاني فلو لم تصح السكرية لكانت اه  
(قوله مع لا يسطع ادهو لا يقل (٢١٦) التحصير) قال في الهرو وكانه أي مدلل السكرية (قوله بخلاف أرض السجة

مستور من أو واحد عدل والنفس نهر وصرحنا حوا را الهجم على بيت الممد وجوارا سراجهم من  
البت وحوار عيب مع اللدود تحليلة حسنة الى أن يتوب وإن من ذلك ما داسمع صوت عساه في بيته  
أو أضر المصاعى باختصاصه على الشراب أو كان يؤذي الناس مديده ولسانه وحوار التبرير بالقتل تجوز له  
ما حد المال ومعهه على ما في البراءة لمسا كه عنه الى أن يتوب وفي السراج الوهاج وأما التبرير  
وحوار السكرية يعني انه يجوز للمصاعى الانشاء فطلب ذلك لانه من حقوق العباد كالبنيون اه  
فطاهره ان ما كان من حقوقه تعالى لا يجوز به كالحودود (قوله والمال ولو عهده ولا اذا كان دينيا  
صحيحا) أي تصح السكرية المال ولو كان المال عهده ولا يصح بالاجماع ومحت مع جهالة المال لثباتها  
على التوسع ولما حار شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة ويبدل عليه اجاعهم على محنته المالك مع انه  
لا يملك كم مستحق من المبيع كذا أو لمسه والدين الصحيح ما لا يستطاع الا الاداء أو الاراء فلم تصح  
مدل السكرية لانه يسطع مذهبهما بالخير وكذا لا يجوز بدل السعاية عنده خلافا لما كذا في السراج  
الوهاج مع لا يسطع ادهو لا يقل التحصير وكذا لا تصح السكرية بدون هو على ان المكاتب أو عده  
لان من دخل في مكاتبه فهو مكاتب لولا كذا البراءة بخلاف أرض السجة وقطع الطرف بانه دين  
صحيح وصحته وفي فتح القدير وما توقص من أنه لو قال كعت لك بعض ماله على وإن بانه لا تصح  
موسع بل يصح عدها والخيار للمصاعى ويلزم أن يبين أي مقدار شاء اه وفي البدائع وأما كون  
المكحول به معلوم الذات في أنواع السكرات أو معلوم القدر فليس سطر حتى لو كعت باحدثين غير  
عين بان كعت بمسرحل أو عا عليه وهو ألب حارو عليه أحدهما أيهما شاء وكذا اذا كعت بمسرحل  
رحل أو عا عليه أو بمسرحل حار أو حارو عا عليه حارو بها أو واحد منهما الى الطالب ولو كعت عن  
رحل ماله لان عليه أو عما يدرك في هذا السبع حار اه قيد عهده المال لا اختار عن جهالة  
الاصيل والمكحول له فاهما مائة حتى لو قال من عصك من الناس أو بانه ك أو كعت فاما كعت  
عنه أو قال من عصك أنت أو قتلته فاما كعت له عك لا يجوز الا اذا كانت كعتا تبصرة في المكحول  
عنه نحو أن يقول كعت لك عاك على أحد هذين فيجوز والتعيين لا كعت له لانه صاحب الحق  
وفي البراءة شيء ادعى رجل انه كعت بمسرحل يعرفه بوجهه ان جاءه لئس لا يعرفه باسمه فيجوز  
كما قال عبد القاصي كعت لرجل أعرفه بوجهه لان الجهالة في الاقرار لا تمنع صحته ويقال له أي رجل  
أثبتته وقلت انه هذا وحلفت عليه ورثت من السكره اه وأطلق مجها فمثل كل من عليه المال  
حرا كان أو عبدا مأدوما أو محجورا أصيبا أو ماعارحلا أو امرأة أو مسلما كان أو مديا وكل من له المال

وقطع الطرف الخ) قال الرزلي  
والسكرية لانه لا يصح ك  
في الخلاصة والبراءة وفي  
الظاهره واعلم أن السكرية  
مدل السكرية والدين لا يجوز  
اه وماله في التارحاية  
عن الظاهرية ولم يعل فيه  
خلافا ولما صاحب  
المسؤل عن الخلاصة (قوله  
والتعيين للمكحول له)  
محلفا لخاله عن البدائع  
وبالمال ولو عهده ولا اذا كان  
دينا صحيحا

حيث جعل الخيار للمكحول  
في تبصره المسئلة وبه  
صرح في الفتح في هذه  
المسئلة وصه ولو قال رجل  
كعت مائة على فلان  
أو مائة على فلان ورحل  
آخر جاز لا محالة المكحول  
عنه في غير معلق ويكون  
الخيار للمكحول اه وفي  
كأن الحاكم لو قال ما كعت  
فلان أو فلان كان حائرا  
يدوم أيهما شاء المكحول

اه (قوله وفي البراءة شيء ادعى رجل انه كعت الخ) قال الرزلي وفي الخاتمة رجل ادعى على رجل كعتا  
ممسرحل وأقام البينة وشهد الشهود انه كعت بمسرحل لا يعرفه حارث شيادتهم اه وفي التارحاية (م) لو شهد فلان هذا الرجل كعت  
فلان الرجل بمسرحل يعرفه بوجهه لئس لا يعرفه باسمه فهو حائرا وإن قال كعت بمسرحل لا يعرفه لا يوسعه ولا باسمه فالتبصرة  
ويؤيد الكفيل بالكماله علمه بالواقر عند القاصي انه كعت لمسا من رجل ثم يقال بين أي رجل كان من وسكده وقال للمكحول به  
كان القول قوله فعد ذلك بغير ان صدق للمكحول بما بين ولا يبين عليه وإن كدبه فاعلم عليه وفي التبصرة فان كدبه فبغيره الدعوى  
للاسكره فده الاستدلال على ان في دعوى السكرية لا تشترط تسمية المكحول عهده كرسه وقد قيل هذه المسئلة تصلح دليلا اه

(أوله لكن في البرزخ بالغ) وفي أحكام جامع الفصول كمال رجل لصي لو كان الصي تاجر اجمعت الكفالة ولو طالب عنه أخفى  
 وقيل عنه توفقت على إجارة ولية فان لم يغضب أجبي ولاديه وأعا طالب الصي عبد أي حبيفة لا يصح وعبد أي يوسف أصبح اه  
 (قوله وأمره فمضه لولاه) أي وأمر الكاتب الرجل للديون والطاعن المراد أمره بأداء المال لولاه فمضه عنه لولاه (قوله  
 وهذا أمره أن يدفع ما عليه لولاه) قال في النهرو وطاهر ان هذا ليس بكفالة بدل الكفالة ولا يردل ادن في قضاء الدس ومقتضاه  
 ان لا يكاتب أن يرجع على الأمر ماله ولا يصح أن يكون حواله ولو كانت (٢١٧) لعين المكاتب مجردا (قوله

وفي التناحر راجية لوصن  
 بدل الكفالة وأدى رجع  
 عما أدى أي إذا طعن اه  
 مجرد عن ذلك لصماه  
 السابق كجلى جامع الفصولين  
 وكانت الكفالة بالامر  
 كما هو ظاهر وصرح به  
 في النهرو وهذا ساء على اه  
 رجع على المكاتب ويظهر  
 ان الرجوع على السيد لان  
 الكفيل لم يبرمه مادفعه  
 للسيد بسبب فساد الكفالة  
 وقد ردوع اليه المال على  
 تكلفت عنه بال

لكن في الرابة الكفالة للصي التاجر صحيحة لانه يترع عليه والصي اعاقل عرا التاجر وريثان ودخل  
 تحت الدين الصحيح بدل العتق فإذا اعتق عبده على مال فكفله به رجل حار كدائي الرارية ومه  
 مادا كان للمكاتب مال على رجل وأمره فمضه لولاه من مكاتبته أو دس سوى ذلك حار لان أصل  
 ذلك المال واجب للمكاتب على الكفيل وهذا أمره أن يدفع ما عليه لولاه كدائي الرارية وشرح  
 عنه كما تخرج بدل الكفالة ما لو دفع الى محجور عشرة لينة هاعلى نفسه فقال إنسان كفلت هذه  
 العشرة لا يصح لانه ضمن ماله ليس بمحمول فان ضمن قبل الدفع بأن قال ادفع العشرة اليه على اني  
 صامن لك العشرة هذه يجوز وطريقه أن يعمل الصامن مستقر ضامن الدافع ويجعل الصي باناعه  
 في القيص وكذا الصي المحجور اذا بالغ شيئا فكفيل رجل بالترك للثبتي أن ضمن بمصافص الصي  
 الثمن لا يجوز وان قبل قمه محجور محجور اشترى متاعا لضم رجل الثمن للمتع عنه لا يبرم الكفيل  
 الثمن ولو ضمن المتاع بعينه كان صامسا كدائي الرارية وفي التناحر راجية لوصن بدل الكفالة وأدى  
 رجع عما أدى وفي جامع الفصولين كمال مسلم عن ذي بحجر لدمي قيل لا يصح مطلقا وقيل لو كانت  
 الجرة بعينها عند المطالب يصح على قياس قول أي حبيفة ادبحور عبده لاسم أن يبرمه قبل الجركا لو أجز  
 به لبقا اه ودخل فيه ما لو صدر الوالير ولا يطلب منه ما لو ضمن رجل ذلك وبدل الخطأ ثم قال  
 الصامن ليس لك على شيء لانه ليس لوالى عليه شيء قال تميم الاسلام والقاضي ذلك المطالبة لان  
 المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية كدائي الرارية **في الفائدة** ذكر الطرسوسى في مؤلفه أن  
 مصادرة السلطان لارباب الاموال لا تحوز الالعمال بيت المال مستدلان عمر رضى الله تعالى عنه  
 صادرا تأخر مرة رضى الله تعالى عنه وفي التمر المشهور في تفسير سورة يوسف في قوله تعالى احمل على  
 حرائر الارض قال أخرج ابن أبي حاتم والطحاكى عن أبي هريرة قال استعملني عمر على البحرين ثم  
 رجعى وعمرى اثني عشر ألفا ثم دعاني بعد الى العمل فايت فقال في وقسأني يوسف العمل وكان حبرا  
 منك فقلت ان يوسف بنى ابنى ابنى وأما ابن أمية وأما حاف أن أقول بعير علم وأن أفتى بعير علم  
 وأن يضرب طهرى ويشتم عرسى ويؤخذ مالى اه (قوله تكلفت عنه تألف) بيان لالمطاهرو هو  
 صريح أطلقه فشم ما اذا كان الاصيل مملوكا له آذن أولا فتصح الكفالة عن العبد المحجور عما  
 يبرمه بعد عتقه باستهلاك أو قرض ويطالب الكفيل به الآن كقولنا القاضي المديون وله كفيل  
 فان المطالبة تتأخر عن الاصيل دون الكفيل كدائي التناحر راجية وفي التناحر راجية رجل له مال على  
 رجل فقال رجل للمطالب ضمت لك ماعلى فلا أن أقصه وان أدفعه اليك قال ليس هذا على صامن  
 المال أن يدفعه من عبده اعلم هذا على أن يتقضاء ويدفعه اليه وعلى هذا معانى كلام اللسان ولو عصب  
 من مال رجل لألفاقاه المصوب منه وأراد أحدها به فقال رجل لا تقاله فاصامس لها أحدها

طى وهو به عليه الرجوع  
 به عليه فتأمل وراجع  
 (قوله لا يجوز الالعمال  
 بيت المال) قال في النهرو وأراد  
 بعمال بيت المال خدمته  
 الذين يحدون أمواله ومن  
 ذلك كسبته اذا توسعوا  
 في الاموال لان ذلك دليل  
 حيانهم ويلحق بهم  
 كسبته الاوقاف ويطارها اذا  
 توسعوا وعمرها الاما كن  
 الى لئال لا يعطيم المال  
 وتعاطروا انواع الملاهى في

( ٢٨ - (البحر الرائق) - سادس ) أغلب الاحوال ولها كما أحد الاموال منهم وعمرهم فان عرفت حيانهم  
 في وقت معين والمال اليه والاوصه في بيت المال والله تعالى أعلم بحقائق الاحوال (قوله وفي التناحر راجية رجل له مال على رجل الخ)  
 يؤخذ من هذا ان الكسبة للمال قسمان كسبة بنفس المال وكسبة بتقاصيه (قوله ولو عصب من رجل لألفا) قال الربى وكذا لك لو عصب  
 فرسا وهي واقعة الفتوى لا فرق بينهما فان القود تعين في العصب فاذا حكم الحاكم بالاعيان وأنت على علم بأنه يصح صامن العين  
 للعصبة كما هو صريح كلامه في شرائط المكسول به وسيا في في المقتى أيضا صريحا والله تعالى أعلم

(قوله لو اني بهذه الالفاظ منحوزا) قال الرملي أي أأدفعه أنا سلمه أنا فقهه (قوله وعلى هذا وقعت حادثة الخ) قال الرملي كيف  
 هذا مع ان ما سيخا على المسئلة قوله لان عددا استعمل في الدين وادبه الوحي وهو يقتضي عدم الفرق بين التعليق وغيره  
 وان النظر الى القرية بالله تأمل (قوله وقسماس اثنا في المعلقة الخ) قال في النهج وأقول صرح في الحاية ان عند تعبد المزمع  
 اذا أصيبت الى الدين غير تعبد (٢١٨) ما يتعلق فادخاله بدينه فعليه ان لا يطلب ما لك عدى كان كعبلا هذا

هو الطاهر فتدبره اه  
 وكشف عليه الرملي ما فيه  
 أقول قال السري وأقول  
 أيضا المنقول في التناحية  
 في الفصل الثاني من كتاب  
 الكفالة ان من الالفاظ  
 الكفالة الى وعدى ثم  
 قال وان ما فقه يعنى لفظ  
 عدى لا ودية لكنه  
 بقرينة الدين يكون  
 كفالة اه ما فقه السري  
 أقول وهو يقتضي عدم  
 اهرق كتميل قاصيحا  
 وعالمه عليه وما يترك  
 في هذا البيع وما يابى  
 ولا باعلى

وأقول دكر الرملي في  
 شرح قوله في الاقرار  
 عدى مهي الخ ان مطلقه  
 يعنى الكلام يحمل على  
 العرف وفي العرف عدى  
 اذا قرن بالدين يكون ما  
 له منه وأقول ومقتضى  
 ذلك ان القامى لو سأل  
 المدعى عليه عن جواب  
 الدعوى فقال عدى كان  
 اقرارا تأمل (قوله لا يرجع  
 على الكفيل ما لم تحب على  
 السامع) قال الرملي أي

وأدفعه اليك لزمه ذلك ولو كان العاص اسهل لك الالف وصارت دينا كان هذا الصان باطلا وكان  
 عليه حيان القامى اه وفي الرارية ضمن لأعلى أن يؤديه من غير الدار هذه فلم يسهل الايمان  
 على الكفيل ولا يلزمه بيع الدار اه وفي قوله كسل عنه تألف على أن يعطيه من ودعته الى عدده  
 حاردا أمره بذلك وليس له أن يسترد الودعة منه فان هلك الودعة رى والقول فيه لا يسكيل لان  
 عصبه لمودع أو غيره وألفهائى الكفيل اه (قوله علمك عليه) وسيأتى أن به لا بد من  
 الرهان أنه عليه كذا وأقرار الكفيل لا الا بالقوله مع يمينه وفي الحاية رجل قال لجماعة اشهدوا  
 اني قد صمت لهذا الرجل بالالف الى له على فلان ثم ان المدينين فأقام البينة أنه كان قد قضا قتل أن  
 يضمنه الكفيل فقلت يمينه ورى للطلوب عن دين الطالب لا يراى الكفيل عن دين الطالب لان  
 قول الكفيل كان اقرارا منه بالدين عند الكفالة ولا يراى الكفيل ولو أقام المدينين يمينه على القضاء بعد  
 الكفالة رى المدينين والكفيل جميعا اه وفي جامع العصولين قال دينك الذى على فلان أنا دفعته  
 اليك أنا سلمه اليك أنا دفعه لا يصير كعبلا ما لم يتكلم بلفظ على الا لزام كقوله كفلت صمت  
 على اني لو في هذه الالفاظ مسحرا لا يصير كعبلا ولو معلقا كقوله لم يؤد ما أؤدى فاما دفعه يصير  
 كعبلا فهو بطريق قول من قال أنا أحل لباريه شئ ولو قال اودحت الدار فاما أحل لزمه الجمع اذا  
 دخل اه وفي النية أمانى عهدة ما على فلان كفالة وكسنة الكفالة ما خط بعد طلب الدائن كفالة  
 وان لم يتكلم بها اه وفي الملتصق رجل جاء بكتاب مفتحة الى رجل من شريكه فعد اليه ثم قال  
 ما كتبنا لك عدى فهو ليس بصلص وكذا القول الدافع اصحابه فقال قد انتم لك عدى ولو قال  
 كتبنا لك على أو قال أنا لك على فهذا ضمن بأحداه اه وقد ساع للتناحية أنه لو قل  
 للطلاب لك عدى هذا الرجل كان كعبلا فعلى هذا كلمة عدلا تعبد الكفالة بالمال وتعيدها العس  
 وعلى هذا وقعت حادثة قال رجل للدائن لا تطالب فلانا ما لك عدى وأفتيت أنه لا يكون كعبلا وهذا  
 عن الحاية في المعلقة لعدم الوافاة أن عدى كلى فعلى هذا تكون عدى كلى في التعليق فقط  
 (قوله وما يتركك في هذا البيع) وهذا هو صان الشرك والدرك لعة فتعطين وسكون الزاء اهم من  
 أدركت الشئ ومنه صان الشرك كذا في المصباح واصطلاحا لرجوع بالخ من عند استحقاق المبيع  
 وفي الرارية من آخر الدعوى في فصل الاستحقاق وان استحق المبيع وله كفيل بالدرج لا يرجع  
 على الكفيل ما لم يحسب على البائع فعده هو بالخير ولا يرجع على الكفيل بقيمة الداء والغرس اه  
 وفي السراج الوهاج فاذا استحق المبيع كان للشري أن يحاصم الدائع أولا فادانته عليه استحقاق المبيع  
 كان له أن يأخذ الخ من أهمناش وليس له أن يحاصم الكفيل أولا في طاهر الزاوية وعن أبي يوسف  
 ان لذلك وأجبعوا ما لو طهر المبيع حوا كان له أن يحاصم أهمناش اه (قوله وما يابى ولا باعلى) اس  
 أشية الكفالة المشهور وفي المسوط ولو قال ادانته شيا فهو على فاعه ما عانا فاد درهم فاعه ما عانا  
 ذلك تأم درهم لزم الكفيل الاول دون الثاني لان حوف اذا لا يقتضى التكرار بخلاف كلبا وما مثل

لا يرجع عليه بالخ من يحسب أى يشت الخ على البائع بسف  
 الاستحقاق فعده هو بالخيار فاعه رجوع على البائع وان شاء رجوع على الكفيل واعا كان كذلك لا ختال أن يحرم المستحق الب  
 فيما الكفيل تأمل (قوله وأجبعوا ان المبيع لو طهر حوا الخ) قال الرملي وكذا لو طهر وقفا مسجلا على ما فقه به شيخ الاسلام أبو  
 السعود العبادى معنى الزوم أو طهر مسجدا تأمل (قوله بخلاف كلبا وما) أى فانه يقتضى التكرار وبطاهر كلام الفتح بنسبنا ترجيح

ملاؤه حيث قال فعليه ما يجب المباشرة الأولى فلما يه مرة بعد مرة لا يلزمه ثمن في المباشرة الثانية ذكره في المرد عن أبي حنيفة  
 نصارى نوادر أبي يوسف ورواية أن سماعة يلزمه كله اه (قوله وفي الولوالحية لو طال رجعت عن الكفالة الخ) طاهره انه لا يشترط  
 أن يساه عن المباشرة كما أفاده في المهر (قوله لانه لو قال بايع ولا الخ) قال الزهري هو مخرج من قال استأجر طاحونة فلان  
 وما أصابك من حسران فعلي ليصبح وهي واقعة الفتوى (قوله بخلاف قوله ان عصم مالك اسان الخ) قال الرمي أقول في الضرر والعرو  
 أساك هذا الطريق فانه أس فذلك وأحمله لم يصح ولو قال ان كان (٢١٩)  
 محوذا أو أحملك فاما ضمن وما في  
 المسئلة محالها ضمن وصار  
 الاصل ان الممرور اعما  
 يرجع على الغار اذا حصل  
 العرو في ضمن المعاوضة  
 أو ضمن المعاوضة السلامة  
 للممرور لها حتى لو قال  
 الطاحان لصاحب الحقة  
 احمل الحقة في الدلو  
 فهد من ثمنه ما كان  
 فيه الى الماء والطاحان كان

واما في ولو رجع الكفيل عن هذا الصمان قبل أن يساه وساه عن ماسيته ثم يايه بعد ذلك لم يلزمه  
 شيء لان لزوم الكفالة بعد وجود المباشرة وتوجه المطالبة على الكفيل فاما قبل ذلك فهو غير مطلوب شيء  
 ولا ملتزم في دمه شيئا فيصح رجوعه ويصح ان بعد المباشرة اعما وحمل الدلو على الكفيل دفع الممرور  
 عن المطالب لانه يقول انما اعتقدت في المباشرة مع كفالة هذا الرجل وقد اذيع هذا العرو حين ساه  
 عن المباشرة اه وفي الولوالحية لو قال رجعت عن الكفالة قبل المباشرة ثم يايه لم يلزم الكفيل فرق بين  
 هذه المسئلة وبين الكفالة بالدوب حيث اذ رجع الكفيل قبل الدوب ليصبح والعرق أن في هذه المسئلة  
 هذه الكفالة مسمية على ما هو غير لازم وهو الامر فانه قال يايه فاما يايته فهو على ان لا يقل يايه وهو قال  
 دلالة الامر غير لازم والمسي على الكي يكون فعماله وقع عبر الارزم لا يكون لاما فاما الكفالة بالدوب  
 غير مبنية على ما هو غير لازم اه وفي الزاوية فان قال الطالب والمطلوب ما يباع على كذا ولم على كذا  
 لا يثبت على انكار الكفيل ويؤخذ ملازمة فان ساه الكفيل بعد الكفالة عن المباشرة ورجع عن  
 الصمان صح نفيه ولا يجب عليه ضمان ما لم يايه المباشرة بعد فان أكر الكفيل والكفول عنه المباشرة  
 بعده ورجع على أحدهما فالمباشرة والسليم لهما اه (قوله وما عصبك فلا فعل) هو كذلك من  
 أمثله المجهول وفي الدائع لو قال ان عصبك فلان صيتك فاما ضمن لم يجر عنه في حصة وأبي يوسف  
 وعند محمد يجوز بناء على ان عصب الفقار لا يمتنع عقدهما حاله اه وفي القية ما عصبك فلا  
 فعلي يشترط القول للحال اه يعني لاعصه العصب وكذا فيما قبله من ما يمت وما داب قيه قوله  
 ما يمت فلا لانه لو قال بايع فلاما على أن ما أصابك من حسران فعلي لم يصبح كذا في الزاوية وفيها ان  
 عصب مالك وأحد من هؤلاء القوم فاما ضمن صح عدم قوله ان عصم مالك اسان حيث لا يصبح اه  
 وفيها أيضا طلب من غيره قرضه فمطلوبه قرضه فقال رجل أقرضه ما أقرضته فاما ضمن فاقضه في الحال  
 من غير أن يقلضه صريحا يصح ويكي هذا القصر (قوله وطالب الكفيل أو المدينون) لانه  
 مو حبا ولو قال وطالهما لكان أولى لبيان ذلك وليبعد حكم طلب أحدهما بالاولى وأشار الى أن له  
 حاسم أحدهما وفي الزاوية من القضاء من فصل الحس واد ضمن الكفيل بحسن المكفول عنه  
 معه واد لو لم يلزمه لو الكفالة بامره والا لا ولا ياحد المال قبل الاداء ذلك المسئلة على جواب  
 الواقعة وهو أن المكفول له يتمكن من حسن الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل وان كثروا اه  
 وسيأتي في الكتاب ما يشير اليه ثم اعلم انه انما يطالهما اذا كان المال حالاعلمها فان كان حالاعلى  
 أحدهما أو خلا على الآخر طالب من حل عليه فقط كما شرحه بعد ان شاء الله تعالى (قوله الاداء  
 شرط البراءة حينئذ تكون حولة كذا في الحولة لا يشترط أن لا يبرأ المحيل كفاه) اعتبارا للحي  
 فيه ما يجازي اللفظ اذا صارت حولة اخرى فيه أحكامها وكذا في عكسه تحري أحكام الكفالة وفي وكله

واما عصبك فلا فعل  
 وطالب الكفيل أو المدينون  
 الا اذا شرط البراءة حينئذ  
 تكون حولة كذا في الحولة  
 شرط أن لا يبرأ المحيل  
 كفاه

وعا عصبك فلا فعل  
 وطالب الكفيل أو المدينون  
 الا اذا شرط البراءة حينئذ  
 تكون حولة كذا في الحولة  
 شرط أن لا يبرأ المحيل  
 كفاه

فانه يصبح فاهم يايه فعلي الكفيل والعرق انه في الاولى ليسوا معنيين معا بل من عدا المحاطين وفي الثانية معنيون والحاصل ان حيلة  
 المكفول له تمتع بمحة الكفالة وفي التسجير لا تمتنع نحو كملت بمالك على فلان أو فلان كذا في الفتح اه قلت وذكر في الفتح انه يجب  
 كون أهل الدار ليسوا معنيين معا بل من عدا المحاطين والا فلا فرق (قوله ويكي هذا التدر) قال في المهر ويدي أن يكون ما يمت فلا  
 أو ما عصبك فلي كذلك اذا يايه أو عصبته للحال اه وفي الحاق الثانية نظرت بر (قوله لانه مو حبا) أي لاهصم الدمة الى الدمة  
 في المطالبة وذلك ينتهي فيقال المدين على الاول

استحق المبيع) أى كقوله  
ان استحق المبيع مستحق  
على التمس (قوله وعارة  
الدائع أرالت التمس الخ)  
قال الرزى الذى يمارس  
عارة الدائع اه لا بد أن  
يكون وسيلة الى الاداء  
الجهة كان يكون مزاربه  
أمدنيوه أو وكيله وله معه  
مال أو غير ذلك ولا تمنع  
أن يكون مكسولاً عنه فلا  
يصح التعليق بقدره من  
لا يكون وسيلة الى الاداء

ولو طالب أحدهما كان له  
أن يطالب الآخر ويصح  
تطبيق الكفالة بشرط  
ما شرط كشرط وجوب  
الحق كان استحق المبيع  
أو لا كان الاستيعاء كان  
قدوم ربه وهو مكسول عنه  
أو لتدبره كان عاب عسى  
المصر

ويسى أن يكون هذا  
مراد صاحب العانة بقوله  
أحميا ويدل عليه قوله كان  
التعليق به كما في هوب  
الريح ولا يكون كذلك الا  
إذا كان أحميا من كل  
وجه اه كذا رأته عطا  
بعضهم اه وقال في النهر  
وأقول كرس ما في التنية  
ظاهر اذ ادعاء موع لان  
عارنه تعليق الكفالة  
بشرط متعارف صحيح  
وبغيره لا يصح وقال

النهر به أو مائة حال حياته وكذا ولو كاه بعد موته وصا به لان المعلوم للمأى اه وفي أسرارها وسفقد  
بقوله أعزك هذه النهر شهرتك كذا وكل شهرتك كذا ولا معة الاشارة بالاحارة حتى لو لم أره لك  
مافهماسة ولا عوس مكسول احارة فاسدة لالارية وكذا الوقال وهتكت سافده ما لم عوس لا مكسول  
عارية اه فاستبراهط اه أو مة الاشارة دون عكسه وليس حارساً فقولهم لا اعتبار للمأى لان معنى  
الاحارة وحسب في الاعارة لاهامس المتعاور وهو التابور وهو معنى الاحارة حيث كان بعوض والاحارة  
لا اعتبار الاعارة لاهامس العوض والاحارة بعيد عنه وقسمائى أول البيوع أن شركة المعاصرة يتم  
فيه إعطاء الامانة ود كمال الحواب عسه (قوله ولو طال أحدهما كان له أن يثالب الآخر) لما  
ذكر ما قالو اختلاف العوض منه اذا احتار أحد العاصين لان احتيار أحدهما يتضمن التملك  
منه عند قضاء العاصي به فلا يملك التملك من الآخر بعد ذلك وأما المطالبة بالكفالة لانه متعاضد  
بوجده حقيقة الاستيعاء وفي عصاره لاروية احتار المالك لصحين العاص الاول ورعى به العاص  
أولم يرص لكن حكم له بالقيمة على الاول وليس له أن يرجع ويصحب الثاني وإن لم يرص به الاول  
ولم يحكم به كان له أن يرجع ويصحب الثاني فان احتاره الاول ولم يطله شيئاً وهو معلن فالحق كما يمارس  
الاول بقصص ماله على الثاني ويعطيه له فان فى المالك بحصرهما ثم قبل السنة على العاصب الثاني  
للعاصب الاول وبأحد ذلك من الثاني فيقصه اه (قوله) ويصح ما بين الكفالة بشرط ملائم  
كشرط وجوب الحق كل استحق المبيع) أى ملائم لقتضى العقد والمدة فيه كما هو سلفه ولو حو به  
عبر عنه بالشرط عمار الان استحقاق سلفه وجوب الحق على النافع للشئى ومن هذا القبيل ما في الآية  
فان الكفالة بالحق ملققة بسبب وجوه وهو النجى، فالصاع فانه سبب وجوب الحق وقدما الكلام  
على الآية ومنه ما في الخلاصة ناقلا عن الاصل قال لودع ان أنص المودع ودعتك أو حذتك فأنصا من  
لك صح وكذا ان فلك أو لك فلا ن حلاً فأنصا من الدية صح بخلاف ان أكلت سمع وبخروها  
ليس ملائماً اه والاصافة الى سبب الوجوب حقيقى كما في الكتاب وحكمى كما اذا كفيل الأسرة  
فانها لا تجب على الكفيل الامانة ماء الاصل أو المكن أو شرط الكفيل كأنه من صائب الى سبب  
الوجوب ونجماه في احارة البرارية (قوله) أو لا مكان الاستيعاء كان قسم ربه وهو مكسول عنه  
فان قدومه سبب واصل للاستيعاء منه ولم يد كذا شارحون المختصر معه وم قوله وهو مكسول عنه  
ومفهومه أنه لو علقه بقدره يد الاحب لم يصح وطاهر ما في التنية الصحة على الاصح قال في الاصح  
التعليق بشرط غير متعارف كندول البراءة أو قدوم ربه لا أن الاصح ماد كذا أو يصر أنه يدع  
بقدره يد كرهى بحصة الفقهاء اه وهو مطلق شامل للاحصى ولكن ينبغي أن يحمل على أنه  
مكسول عنه لقوله في الماية فيد يكون ربه مكسولاً عنه لا إذا كان أحميا كان التعليق به مطلقاً  
هوب الريح اه وهكذا في حق القدر والحق أنه لا يلزم أن يكون مكسولاً عنه قال في الدائع لان قدومه  
وسيلة الى الاداء في الجهة لحوار أن يكون مكسولاً عنه أو مزاربه اه ويدل عليه أيضاً قدسنا من  
الاصح وعارة الدائع أرالت التمس وأوصحت كل بحمين وحسن وفي البرارية قال صحت لك عن  
فلان أنصا فادقم فلان فابرى من ان كان فلان عريته ماله ما عار شرط البراءة فان كان فلان  
أحميا ليس يسه وبين الطالب والمطالوب تعلق في هذا الا لا تصح الكفالة وبخلاف شرط البراءة اه  
فكما يصح تعليقها بقدره الاصل يصح تعليق البراءة منها قدومه (قوله) أو لتدبره كان عاب عسى  
المصر) لان شئيت سبب لتدبر الاستيعاء ومنه ما في المعراج ضمت كل مالك على فلان ان توى به  
حائز وكذا ان مات ولم يدع شيئاً فهو صامس وكذا ان حل مالك على فلان ولم يوافك به ولم يوافق على أو ان حا



لوحوب الحق أو لا مكان الاستيفاء جاز التعليل كان استحق السبع أو قدم زيد لان الاستحقاق لا وجود و قد ورد زيد به لا الاداء  
 ما يكون مكذوباً لادعاءه أو مصراً به ثم قال الاصحاب كره أبو بصير ان يصح بقدمه بدوقدص عليه في عفة العتقاء اه ثم قوله أو مصراً به  
 كونه يعلم منه انه لو كان العدم مدبون في المكسول عنه أو مودعه أو عاصه خارت الكملة المعلقة مقدومه لان قدمه وسيله الى الاداء في الجملد ويحمل  
 قوله في التعليل ولو كان غير مكسول عنه على ماذا كان أحدياً يخصاً وقوله في الكتاب أو لا مكان الاستيفاء يشمل ذلك وقوله كان قدماً الى  
 آخره مثال فقط وهذا دفع حسن فتدبر اه قلت ويظهر لي ان هذا هو مراد صاحب السحر في قوله والحق انه لا يلزم أن يكون مكسولاً  
 معاً انه يجوز أن يكون مصراً له ويحده وليس المراد ان الحق حوازي كونه أحدياً من كل وجهه فترية استدلاله بعبارة السدافع بأمل  
 (قوله وهو سهو وسهوا) السبعة التي شرح عليها الزبلي هكذا ولا يصح سحواً هت الرخ وان سحلاً خلاف فصيح الكملة في سحبال  
 حالاً وهكذا في الهر فتحصل ان السبع ثلاثة هت والتي شرح عليها المؤلف اسقاط وان سحلاً أحلاً والذي عراه الى السبع المعتد من  
 الافتراض على قوله ولا يصح سحواً هت الرخ اداعلت ذلك فاعلم ان الاحيرة لا تشكل فيها وكذا الاولى لان قوله فصيح الكملة الخ  
 جواب قوله وان سحلاً لا يوزن من الكملة لا يصح في الاول ان كانت السبعة اليه الشاة التحتية في قوله ولا يصح وان كانت الموقوفة  
 فهي نص في ذلك وأما الثانية فاعتراض الرابي واراد عليها ولا يمكن الجواب عنه عما يجب عن الهداية أصلاً والخصم من الرابي حيث  
 أورد الاعتراض على السبعة الاولى اللهم الا أن يقال حله على ذلك ماد كره (٢٢١) المصنف في الكافي وشرح كلامه

كلامه لانه أدى عرامه  
 فيتعين حينئذ أن يكون  
 ان في قوله وان سحلاً أحلاً  
 وصلياً لا شرطه بل طابق  
 الشرح المشروح والخصم  
 ولا يصح سحواً هت  
 الرخ فصيح الكملة  
 وسحبال حالاً

معنى الهر حيث شرح  
 على ما في الرابي وقال هكذا  
 وقع في نسخة الزبلي ثم  
 ذكر عبارة الهداية وذكر  
 ان التعليل ظاهر وما ذكره

مالك على فلان فهو على وان مات فهو على اه ومنه ما في البرارية ان عاب ولم أو افكته فأما صاحب  
 لم عليه فان هذا على أن يواي به بعد العينة وعن محمد قال ان يدفع مدبونك مالكاً ولم يتصه فهو على  
 ثم ان الطالب تقاضى المطلوب فقال المدبون لا أدفعه ولا أوصيه وحسب على الكميل الساعة وعده أيضاً  
 ان لم يعطك المدبون دينك فأما صاحب انما يتحقق الشرط اذا انفاضه ولم يعطه ذلك وفي الغاوي ان  
 تقاضيت ولم يعطك فأما صاحب مات وسلم أن يتقاضاه و عليه نطق الصمان ولو بعد التقاضي قال أما  
 أعطيك فان أعطاه مكاه أو ذهب على السوق أو مبرله أو أعطاه مكار وان طال ذلك ولم يعطه من يومه لم  
 الكميل عند ما ذن مدبون طالعه بعه بكميل حواف من أن عتقه مولاة فقال رجل ان اعتقه مولاة  
 فأما صاحب حازت الكملة اه ومنه ما في القصة قال للداي ان لم يؤد فلان مالك عليه الى ستة أشهر فأما  
 صاحب لم يصح التعليل لانه شرط متعارف اه (قوله ولا يصح سحواً هت الرخ فصيح الكملة  
 وسحبال حالاً) ومنه التعليل بنزول الطرود وحول النار وقدمه بدوقدص غير مكسول عنه وذ كر  
 الشارح أن المدكور في المختصره ذكر في الهداية والكافي وهو سهو وان الحكم فيه أن التعليل لا يصح  
 ولا يلزم المال لان الشرط غير ملائم وصار كدعوله في النار ويحده بماليس غلام ذكره قاصب حان  
 وغيره ولو حمل الاصل في الكملة الى حوب الرخ لا يصح التحويل وسحبال حالاً اه وهو سهو وسهوه

الر يابي ثم ذكر بأوله عماد كره المؤلف هنا قال وهذا الحل يمكن في كلام المصنف الا ان عدم ذكر التأجيل في كلامه بعده محله في  
 عبارة الهداية وادخلت هذا على ما في السحر من ان ما علة الشارح سهو عما لا يحريه وبذلك لان اعتراض الشارح على ما وقع في  
 نسخة وهو صحيح وكلام الهداية ظاهر فيها فهمة كاعتلت والتأويل خلاف الاصل فكيف يسبب الى السهو وما هذا الا كبير سهو وبم الثابت  
 في أكثر النسخ ولا يصح سحواً هت الرخ أو جاء المطر وان سحلاً أحلاً جاز فصيح الكملة وسحبال حالاً لا يصح تعليله بان شرط غير  
 ملائم ويعلم من قوله وان سحلاً خلاف فصيح اسما في التعليل لا يصح لعدم محته وحينئذ فكيف لا ينسب أن تقرأ الموقوفة مع ان الكلام  
 في التعليل عدول عن الظاهر عما لا يدعى اليه اه فاطر هل في هذا من التحري يرسو الكلام الاسير وهذا وذكر في الحواشي  
 اليعقوبي ان ما ذكره من التوجيه لكلام الهداية في غاية البعد ثم قال لظاهر فيه روايتان وما ذكر في الصولي من ان الكملة لا ينطق  
 بالشرط العادة موافق الرواية المذكورة في الهداية الا ان قولهم الكملة الحال تشبه الدر انشاء باعتبار الانزام وتشبه البيع باعتبار  
 المعاصرة انتهاء اذ الكميل يرجع على الاصل عتادى عنه فقلنا لا يصح عطاق الشرط كحوب الرخ ويحده يصح بشرط ملائم غلاما للشبهين  
 يقتضى محته ازداية المقولة عن البسوط وأيضاً الكميل لم ياتهم الكملة المعلقة فلو جعل كميلاً في الحال يلزم أن يكاتب بمال بآتمه والا صل  
 ان الشرع لا يلزمه ما يلزمه اه ملخصاً وما في بعده عن الرمي ما يؤيده ولكن يمكن تأويله بان سحبال شرط معي التأجيل ويدل  
 عليه قوله لو كره لي أن أترب الرخ في هذا من في التأجيل لا في التعليل والتأجيل كالتسديد كره المؤلف وهكذا يقول كلام الصولي

شمل قوله لا يطالبه الشرط الفاسدة على ما إذا حصل الشرط وأحالة لامة الشرع فلا يرسل في هذه المسئلة أسع فم الكلام بها  
 وسط القله في تحقيق بلحق الكفله وراحها ابن رمت للرد ومكلم عليه في أسع الوسائل وأط ل وقيل عن كتب كثيرة في بعضها  
 التصريح بعدم صحة الكفله طبقا لشرط العير الملائم كجالة الرأى وفي بعضها التصريح بصحة الكفله لزوم المال حالا أو بعدها  
 الاخير وارتضاء وأرحم الاول اليه لكن حاله الشرع لا يرسل في رساله وأيد كلام الرأى والفتح واختاية من اطلاق الكفله وعدم  
 لزوم المال ورد على من جعل في المسئلة قولين أقول والا صافي اجمه أقولان فان من اطلق على ما قبله في أسع الوسائل من القول لم يشك  
 في ان العبارات متماصة بعضها (٢٢٢) مصرح بصحة الكفله ولزوم المال حالا واطلاق التعليق وهذا مصرح بعدم

صححة الكفالة وأرتكاب  
الأوبيل عدول عن سواء  
السبيل لأن مص الصارات  
لا يجنبه (قوله وفي الخلاصة  
كف عناه على أن يجعل له  
الطالب جعلاً الخ) قال  
الزملي ولو كف رجل عن  
رجل على أن يجعل له جعلاً  
فهذا على وجهين أما أن  
يكون الجعل مشروطاً في  
الكفالة أولاً فإن لم يكن  
مشروطاً في الكفالة فالجعل

حاله وأما بطلان الشرط والمصرح به في المصنوع وهو في القاصي فخاص أن الكفاية ماطلة فصحيحة أن  
يحمل لفظ تعليقها على معنى تأجيلها مع اجتماع أن في كل منهما عدم ثبوت الحكم في الحال وقيل للمصنف في  
هذا الاستعمال لفظ المصنوع فإنه ذكر التعليق وأراد التأجيل وهذا وظاهر شرح الاتفاق الذي على  
ظاهر اللفظ وفي الخلاصة كمال عماله على أن يعمل له الطالب بعد إلا أن لم يكن مشروطاً في الكفاية فالشرط  
باطل وإن كان مشروطاً فيها فالكفاية ماطلة اهـ وهذا يفيد أنها مطل بالشرط العائدة إذا كثرت  
في أصلها اهـ وهكذا في معراج البراية وينقل في السبابة ما في العناية والمعراج ولم تقتضه وقد ظهري أنه  
لا حاجة إلى جعل التعليق بمعنى التأجيل بل المراد أنها أصبحت الكفاية مع هذا التأجيل لأن الكفاية  
لما صح تعليقها بشرط في الجملة وهو الالتزام بطلان الشرط العائدة والتأجيل بمعنى المتعارف بشرط  
فاسد فلم تطل به ولا بما جازعه في الخلاصة لأن الأحسن بعد العقد كما قدمناه فليس في أصلها وفي الخاتمة  
كامل عن وحصل بدس له على أن فلا ما ولا ما يكتله عن كماله وهذا المال فاني الأسوان  
أن يكمل قال القمعي أنه ذكر السخى الكفاية الأولى لاومة ولا خيار له في ترك الكفاية اهـ (قوله)  
فان كمال عماله عليه فمرهن على أنفسه) لأن الثابت بالبيعة كالثابت بعينا ولا يكون قول الطالب

كران الحبل باطل والكفالة باطل اما الحبل باطل لما يلو كان يجب ان يصح الكفالة .  
 ان الكفالة لا يبطئها الشروط القاسدة الا ترى انه لو كفل الى ان تم الرجوع أو غطر الساء اكل الشرط باطلا والكفالة صحيحة ويجب  
 ان يكون الخواب بها كذلك والخواب عنه ان الكفالة تنقضي فقلت انما نطقت لانه شرط فيها شرط فاعمدوا ان لم تصح من حيث انه عليها  
 شرط لتكفيل فيه سمعة لان التكفيل من يتبع الحبل فلا بد من مراعاة الشرط لتثبت الكفالة والشرط لم يثبت لما لم يستحق الحبل  
 لا يثبت الكفالة وكان غفلا ان الكفالة من هذا الطريق لان من حيث انه شرط بخلاف شرط هبوب الرجوع ومعار الساء لانه شرط لا يسمع  
 تكفيل وادام يكن للتكفيل فيه سمعة لم يجب مراعاة هذا الشرط كما لو شرط في البيع شرط لا يتبعه بأحد هما وادام ثبت كانت  
 كفالة من سئل اه من كفالة هو اراه

لم يقبل منه كدائي الهر  
(قوله قال العيني بالتشديد)  
والى الهر وليس عتبه  
(قوله) وانه كعمله ماض  
ولان العائ قلت الخ  
قيد بقوله ماض لان لانه  
بدون أمره يكون قضاء  
على الحاضر فقط وستأتي  
المنتهى أوائل الفصل  
الآتى (قوله) وهى الامر  
أن يشتمل الخ الطاهر  
ان هذا شرط فبالاذا كانت  
لصيغة الامر من المطلوب  
والاصدق السكيل فما  
أمر بحله ولا بعد قول  
المطلوب على السكيل فان  
كعمل ماض رجع فإدى  
عليه

والأصمياً في في القسولة  
الآية أنه لو كعل بعسير  
أصمدم أ حارها في الحلس  
تصبر موجه الروح عقيد  
أخوسند كره بأمل (قوله)  
وما علم أن لعلة عى  
لبست شرطاً الخ) قالى  
الهر وهما أى الخايسة  
على كى فلو قال كعل  
لعلان ما بدرهم على  
أوانقدها ألب درهم على  
أواصلى له أالكف ألى على  
أواصمالة على وعو ذلك  
رجع عا دفع فى رواية  
الأصل وعو أى حنيفة

حجة عليه كالأصل لا يكون حجة على الأصل لأنه مدع **قوله** والأصل في الكفيل بما أقر بحلفه ولا يبعد  
 قول المألول على الكفيل أي وأن لم يصره فالقول للكفيل بما يقرب مع مسمى على بن العلم لا على  
 الثبات كجاء الإيضاح ولا يكون قول المألول حجة عليه لأنه أقر على الصبر وهو معنى قوله ولا يبعد  
 قال العيني ما ثبت بدفعه على الكفيل لا يبعد على نفسه قيد قوله عماله عليه لأنه لو كمل  
 عماله لك على ذلك أو عانت فافر لما ألزم الكفيل لأن الثبوت حصل قوله وفادى معنى  
 حصل وقد حصل ما قرره بخلاف الكفالة مما لك عليه فاهم المألول القائم الحال ومادام بخلافه  
 الكفالة مما يجب والوجوب ثبت ما قرره وخرج أي ما إذا كمل بما قضى لك عليه فلا يلزمه  
 الانقضاء القاضي ومثل مالك عليه ما أقر لك به أي من قول المألول أقر رثته بأنفسه أي لم يلزم  
 الكفيل لأنه قبل ما لا واجبا عليه لا لما لا يجب عليه في الحال ولم يثبت أنه واجب عليه ولو قال ما أقر به  
 فافر به للحال لزمه ولو قامت بنية أنه أقر له قبل الكفالة المال لم يلزمه لأنه لم يقر ما كان أقر لك ولو أنى  
 المألول العجين فافره الناس المحقق فسلك لم يلزم الكفيل لأن الكفول ليس ما قرره بل بدل وفي  
 الخلاصة رجل قال ما أقر به فافره فعل فثبت الكفيل ثم أقر فلا يلزم في ركة الصانع وكذا صانع الدرك  
 وإذا كمل مهرا بالمعنى فحتمه ثم مرص الكفيل فافر للمألول ما قبل لم يلزم من جميع ما أقر به  
 في جميع ماله كداني الحابسة وفي الخلاصة رجل قال آخر تابع فلا ما ما دعت من شيء فهو على صح  
 فان قال الطالب ائتم متاعا لم وقصه مني وأقر به المألول وحده الكفيل يؤخذه الكفيل استحسانا  
 بلا يلية ولو حده الكفيل والمكفول عنه الدبيع وأقام الطالب البينة على أحدهما به ناعه وسلم لم يها  
 وفي فتاوى قاضي خان رجل قال لعمري ما ذاك لك على فلا من حق أو ما قضى لك عليه من حق فهو  
 على فعاب المكفول عنه فأقام المدعي البينة على الكفيل أنه له على المكفول عنه ألف درهم لا تقبل  
 يثبت حتى يحضر المكفول عنه ولو أقام المدعي على الكفيل بينة أن قاضي بلد كذا قضى له على  
 الأصل بعد عقد الكفالة ألف درهم قلت هذه البينة ويقضى على الكفيل ما مضى ويكون ذلك  
 قضاء على العائيب ولو كمل رجل عن رجل ما مره عما اطالب على المكفول عنه فمات الأصل  
 فأقام الطالب البينة على الكفيل أن له على فلان العائيب ألف درهم وأنه كمل له ما مره فلان العائيب  
 قلت هذه البينة ويكون ذلك قضاء على الخاضر وعلى العائيب اهـ **قوله** فان كمل ما مره مع  
 عني أو ضمن عني لادن ولو قال ضمن الألف التي لادن على لم يرجع عليه عند الأداء خوار أن يكون  
 له من الرجوع أو لطلب الترفع فلا يلزم المال كداني فتح التدبير وخرج عنه مسئلة في الحابسة لو قال  
 ارفع له كل يوم درهما عني على أن ذلك على فوقع له كل يوم حتى اجتمع مال كثير فالتكفل على  
 التكفيل اهـ وبه علم أن لفظة عني ليست شرطا بل هي أو ما قام مقامها وهو على أن ذلك على وكذا  
 ملطوط يرجع بالاحتجاج وإن لم يقبل عني والخلط عني الذي امتد الرجل بمداينته والأصل فيه ووقع  
 لدرهم عنه والاستحراز منه كداني فتح التدبير وأطلق الأمر فمثل الحقني كما تبادوا الحكمي  
 إذا كمل الأب عن ابنه الصغير مهر امرأته ثم مات فاحد من تركته من الورثة الرجوع في نصيب  
 لابن لأنه كفالة ما مضى حكما بثبوت الولاية بخلاف ما إذا أدى الأب نفسه ولم يشهد فانه لا رجوع له  
 في المال أنه أدى ثمرها كما هو العادة بخلاف ما إذا أشهد فان الصريح يقول بالدلالة كداني شرح الجمع  
 منصف من الميراث من الأمر الحكمي ما في تلخيص الحامد الكبير لو حده الكفيل الكفالة بعد

في الجرد اساقف اعلان ضمن لصلوات الاقب الى على فضله وارادى اليه لا يرسل اه وتاملهم مع ما ذكره المؤلف عن فتح القلوب لم يذكر في السبع لعدم ما نقله المؤلف عنه وهذا اقول اني حقيقه ومجدد ولعل رواية الاصل قول ابي يوسف تامل

المدعى عليه ما عرفه المدعى عليه بالامر وقضى به على الكميل وأدى فيه ربح على المدعى  
 وإن كان ما فصله كونه صار مكسرا على الصاء عليه وله ربح لا رجوع لأنه لا حق له حينئذ  
 اهـ وقول المأثور أصح على لعلان كذا أقرار المال لعلان كذا أحاطة وأطلق في قوله كعل مامر  
 وهو مسمى أصبح أمره ولا رجوع على الصبي والعبد المحجورين إذا أدى كميله ما لا امر له من حصه  
 ميمما ولكن رجع على العبد بعد سبه وأما المدعى ولا رجوع عليه مطلقا ولو كعل الكميل ما من  
 وله كفى للسلطه خلاف للمأثورين ميمما صح أمراءه وإن لم يكن أهلا لها وأطلق في قوله بما أدى وهو  
 معصيان بقضى ميمما أمما إذا أدى خلافه ما من كعل المكمل به جسد فادى ردينا أو ما مكس فان  
 رجوعه مخصص لا بما أدى كونه ذلك الذي بالاداء قبل مره المال كما دام لك الكميل ما لم يمس  
 أو بالارث ولا رد عليه أنه عليك الذي من عيبر من عليه الذي لا ماسفل ادين اليه مسمى الحسة  
 للصرورة وله سلطه الخواله أو جعل الذي لو احد كديين خلاف للمأثور بصداء الذي فانه رجع بما أدى  
 ان أدى أردأ من الذي وإن أدى أو دلهم ربح الاما من لان حق رجوعه انما هو بالاداء مامر ولذا  
 لا نكملوه وله ربح مما أدى ما لم يخالف أمره بالمراده أو يحبس آخر وقوله رجع بما أدى ميمما  
 بما إذا دفع ما وجد دفعه على الاصل فلو كعل عن المشتري ما لا امر به دفع الكمل فسل الوصوب  
 لا رجوع له كذا احزاب البراره وأطلق فيما أدى فمشم ما إذا صلح الكميل اطال على الالف  
 المكمل ما على جسماته فانه رجع بالجسماته لا مخصص وهو الاصل لانه اسقاط أو هو اراءه عن بعض  
 الذي فسد بعضه لا ينعزل الى الكميل وفي دفع العدم من دفع العصولي اذا كعل ما لم يمس فيه  
 وأذا هم ما له بصره ماصح لا رجوع فيه متنه كان ثوبا من الثوب مثلى في باب السلم وكذا فيما جعل  
 حاله اهـ وفي رهن الحاسه ما عسيأ وأحد ما من كميلا مامر المشتري فادى الكمل الثمن ثم هلك  
 المسع عبد البائع فان الكميل لم يمسح البائع ولا رجع عليه ما من وأما بما عسيأ المشتري ثم المسع  
 رجع على البائع معادف الكمل له الله اهـ (قوله وان كعل بصر أمره لم يرجع) لا يشرى بانه  
 عنه أطلقه فمشم ما إذا كعل بصر أمره ثم أحارها لان الكمل له رفته وهت عليه بصر أمره رفته  
 لا رجوع فلا مذهب موحته كذا الكمي وهذا اذا أحار بعد المجلس أمما اذا أحار في المجلس فانه صر  
 موجه لا رجوع كذا في فصول العماديه وفي آخر الوالو الخيه من الخيل رجل كعل بصر رجل ولا يشر  
 على تسليمه فقال له الطالب ادفع الى مالي على المكمل عنه حتى يبرأ عن الكمله فإراد أن يرد به على  
 وجه يكون له حق الرجوع على المأثور فاحيله في ذلك أن يدفع البصر الى الطالب ويمس الطالب المال  
 المأثور بركله مخصص فيكون له حق المطالبه فادافه فيكون له حق الرجوع لانه لو دفع اليه المال بصر  
 حده الخله يكون متعلقا لو أدى بصره أن لا يرجع لا يجوز اهـ وهذا كذا فاصححان في هذا الكتاب  
 مسائل الامم بمسائل المال واما على أربعة أقسام ميمما يرجع للمأثور على الأمر سواء قال ادفع عني  
 أو لم عمل حليطا كان الأمر ولا وهي أن تقول كعل لعلان ما ب درهم على أو ابعده ألف درهم على  
 أو اصن له الالف الى على أو اقصه ماله على أو اعله الالف الى على أو ادفع كذلك وفي هذه كلها كذا  
 على كمي وميمما رجع ان كان حليطا والالف قال ادفع الى فلان ألفا ولم يعل عني ولا على وفيه رجع  
 ان كان حليطا والالف ميمما لا رجوع فيه في جميع الاحوال الا إذا شرط الأمر الصبان وله على ان يمس  
 وهي ما هو له لعلان عني ألفا فاداه المأمور كات من الأمر ولا رجوع للمأمور عليه ولا على المانك  
 ولا إذا رجع فيها والدفع متطوع ولو له على ان يمس ففعل حارث وصمن الأمر للأمر ولا رجوع  
 الرجوع فيما دون الدفع وكذا أقرض فلان ألفا وكذا سوس عني فلا مانع قال على ان ترجع على

وإن كعل بصر أمره لم يرجع  
 (قوله وتطلق في قوله ادى  
 الخ) قال في أولها خسه  
 في دفعه احلط ربه  
 أو بصره لم يرجع على  
 صاحب الاصل الا سيما  
 ولو أدى الكمل أو الخواله  
 ربه أو ادين جسد رجع  
 على المكمل عنه الحساد  
 وكذا الخواله والفرى ان  
 احلط ما مأمور بصداء  
 ادين عن الأمر فرجع  
 حكم الادراض وأما الكمل  
 والخواله انما رجع من  
 حب اهما ما لم يكن ماني  
 دهم ما وجد ان ذلك  
 الحساد لا يوفى لانهما صلح  
 بدلا عما كان طمان  
 رجعا ما لم يكن ماني  
 اهـ وفيه ان احلط بصر  
 كعل لعلان مأمور بصداء  
 الذي (قوله أمما إذا رضى  
 المجلس فانه صر موجه  
 لا رجوع) أي إذا أحارها  
 المأثور أولا ثم انشأ  
 وإن ما مكس ولا رجوع  
 كما سكره المؤلف عن  
 السراج في شرح قوله  
 وادفع لعلان في مجلس  
 العبد (قوله ولم يعل عني)  
 مع ميمما انه ان قال عني رجع  
 وإن لم يكن حليطا وهذا  
 هو السهم الرابع وهو

(قوله فان قلت هل للكفيل أخذ الزعم من الاصيل) الاحسن والادق لصارته لخافية أن يقال الاصيل دفع الزعم للكفيل لئلا يترحم الزعم الاصيل بذلك اذ اطلبه الكفيل وعارضا لخافية لا بعيد ذلك تأمل (قوله ويصح أن يقيد أيضا بما اذا كان المال حلالا الخ) يقيد أيضا بما في انه هتاني حيث قال وان حسن حسن هو المكفول عبد الا اذا كان كميلا عن أحد الابوين أو الخدس فانه ان حسن لم يحسن به يشتر قضاء الخلاصة اه وفي حاشيتي السعد وقديده في الشرع صلاية عاذا لم يكن من أصول الدائن فاما كان الدين أصلا لا يحسن كقوله ولا يلزم لما يلزم من فعل ذلك بالاصيل وهو متع اه أو قول في دعوى الاروم بطل دليل ما في الفهستاني وساق عبارته ثم قال وهذا صريح في ان حسن الكفيل لا يتمتع وان كان الدين من أصول رب الدين اعلم المتع حسن الاصيل فقط ولا يقول على ما في الشرع صلاية وان سمع بعضهم لكونه مخالفا لقول اه قتل وثلاثة التوفيق لا مخالفة بينهم عند التحقيق لان ما في الفهستاني في اذا كان الدائن أحدا بالمكفول أصلا للكفيل وهو استثناء من حسن الكفيل للمكفول اذ احسنه الطالب وما في الشرع صلاية في اذا كان الكفيل أحدا بالمكفول أصلا للدائن وهو استثناء من ملازمة الدائن وهو (٢٢٥) الطالب للكفيل وحاصل الكلام حاشد ان الطالب له ملازمة الكفيل الا اذا كان المكفول أصلا للطالب لما يلزم من ملازمته له وحسنه إليه حسن أصله بدنه بواسطة حسنه للكفيل وهذا طاهر وقد

والاذن وكذا كمر عن يمين طعامك أو أذن كاتالي بحال نفسك أو أضح عبي رحلا وأعتق عبي عبدان طهاري وليس في نسختي بيان القسم الرابع الذي قال فيه أو لانه يرجع ان ذكر عبي والاذن (قوله ولا يطالب الاصيل بمال قبل أن يؤدي عهده) لانه اعمالا لم يطالبه واعماله التي ليس بالاداء ولا يرجع فقبل التملك فان قلت هل للكفيل أحد الزعم من الاصيل قبل أن يؤدي عهده قلت نعم قال في الخافية كمل عن رحل بحال نعم ان المكفول عهده أعطى الكفيل وهذا ذكر في الاصل أم لو كمل بحال أو قبل على الاصيل بعهده المكفول عهده بذلك حاز اه قيد الكفيل لان الوكيل بالشرع له الرجوع على الموكل قبل الاداء ما يسامى للمادة الحكمية حتى تخالفوا احتلها في مقدار الثمن ولو كمل حسن المبيع الى استيفاء الثمن (قوله فان لزوم لاربه) أي ان لازم الكفيل الطالب لازم الاصيل ليخلصه من هذه الهبة وأسار الى أنه لو حسن الكفيل حسن الطالب وقد ساعى الرابرة أنه مقيد عاذا كانت الكفالة بامره والا فلا يلزم الاصيل لانه ما أحده ليخلصه وقسم أن الطالب حله ما ويرى أن يقيد أيضا بما اذا كان المال حلالا على الاصيل كالكفيل والا فليس له ملازمته رسباً في بيان الخلل على الكفيل وحده وقبده في السراح الواسع أيضا بما اذا لم يكن على الكفيل لطلب دين مثله والا فلا يلزمه ما أشار المؤلف الى أن الحال عليه اذا لزم وكانت الخوالة بامره المحل كان له أن يلزم الكفيل ليخلصه عن ملازمة الحال له اذ احسنه كان له أن يحسنه الآن يكون للجل على المحل عليه دين مثله وقد احتال عليه مقيدا فليس للجل عليه أن يلزم المحل اذ لزم ولا يحسنه اذا حسن اه (قوله ويرى ما اذا الاصيل) أي يرى الكفيل لان راءة الاصيل بوجه راءة لانه لا دين عليه في الصحيح واعماله المطالبة يستحيل نقاها ما لا دين فكذلك كرا الشارح تعالى ندابة وطاره أن الثالث ان الكفيل عليه دين لا يرا اداءه الاصيل وليس كذلك بل يرا احصا لان تعدد الدين عند القائل به حكى يسقط ما داه واحد اه (قوله ولو أرا الاصيل أو أخرعه يرى الكفيل وتأخرعه)

حاشد ان الطالب له ملازمة الكفيل الا اذا كان المكفول أصلا للطالب لما يلزم من ملازمته له وحسنه إليه حسن أصله بدنه بواسطة حسنه للكفيل وهذا طاهر وقد

ولا يطالب الاصيل بالمال قبل أن يؤدي عهده فان لزوم لاربه ويرى ما اذا الاصيل ولو أرا الاصيل أو أخرعه يرى الكفيل وتأخرعه

ذكره الشرع لا يفتقاه سوله ذلك رسالة خاصة سهاها العمة المنددة تكفيل الولادة وسهاها على سؤال صورته في امرأ فاستندت من امها مال وكفها مادها

(٢٩ - (البحر الرائق - سادس) فيه أحسن ثم ان الاس أراد حسن كميل أمه فعل لذلك قال فاحت ما به ليس له حسن اذ يلزم من حسن حسن الام وانه لا يجوز ولكي أعجب من العلامة كرا ملاحي حيث فهم مخالفة كلام الفهستاني لكلامه فأورد سؤالا على ما قرره ثم احاط بما في أم في الخلاصة بما يعيده ومن ادعى اذنه فعمله البيان وأتت فدلعت عدم المسافة لانه اذا كان الدائن أحدا بحسن الكفيل عن أصله أي أصل الكفيل لا يلزم بخدوم من الكفيل مكفوله الذي هو أصله فلو استثناء خلفا ما طهر لي بكون الله تعالى فتأمل يظهر لك حقيقة ان شاء الله تعالى وسيأتي في باب الحسن من كتاب القضاء عند قول المتن ويحسن الرسل في بقعة روحته لاقى دين وولده عن الخير الرسل ان موقع الاستفتاء فيما ذكره الشرع ملاحي من الصورة ود كر الرمي هناك ان الكفيل يحسن الدينون الذي هو أصل الدائن لانه احسن خلق الكفيل ولذلك رجح عليه بما أدى وهو محسوس بدنه الذي ينبت له أو سينبت على قول من يحمله ما جازي الدين وعلى قول من يحمله اشتمالي المطالبة ولم يدخل في قول من لا يحسن أصل في دين فرعه لانه احسنه أحسن مما نبت له عليه اه وما داه ان الدائن الذي هو فرع الدينون حسن الكفيل الاحسن وان لم منه حسن أصله وهو مخالف لما في الشرع ملاحي فليست تأمل

(قوله وهو بدل على ان الدين الحق) قال الربيعي يقدم في الكفاية ما هو صريح في ذلك فراجع اه قلت وسبباً في قربها في شرح قوله ولا يعكس بما يحمله (قوله وفي السراج الوهاج ويشترط قول الاصيل الحق) قال الربيعي وفي التارسية متلاص الحيط ولو هو الحيط المال من المطلوب أو رأاه

(٢٢٦)

لما قدمنا ما به نلزم من اراء الاصيل اراؤه والتأخير اراءه وقت فتعبر بالاراء المؤبد وما عاقل رأياً الاصيل أي رأ الطالب ولم يقل لو رى الاصيل لانه لا يترجم من راءه راءه لما في الحاشية صم له انا على فلان وهرى ولا ان كان قضاءها قبل الكفاية فانه يراء الاصيل من الكفيل ولو برهن انه قضاء بعد ما يرا ان اه فقد رى الاصيل في الوحة الاول فقط ولكن يجرح عنه حينئذ مستثنى الخاتمة هي لومات الطالب والاصل وارنه رى الكفيل أ يصل الكون المطلوب لك في دمه فراءه توجب راءه فعلى هذا الوجه يرى لتأخير اراءه عن اراء الكفيل وعمل بما قرره كلابي ونوح عن مسئلة الكتاب الراءه واعاين ان لا بد من على الاصيل والكفيل وعمل بما قرره كلابي ونوح عن مسئلة الكتاب ما اذا كمل بشرط راءه الاصيل فان الاصيل يراء دون الكفيل لكونها صارت مجازاً عن الخوازه وفي جامع الفصولين باع المدين بيع وراه رى كفاية فلو عاين حاله ودالكه اه وهو يدل على ان الدين اذا عاين الى الاصيل عما هو صرح لا يعود على الكفيل وسبباً في عن التارسية يباه وفي السراج الوهاج ويشترط قول الاصيل البراءة فان ردحاً ارتدت وهل يعود الدين على الكفيل فيه قولان وموت الاصيل كقولاه واعاقل وأشرعه للاختلاف عما اذا تحررت المطالبة عن الاصيل لا بأسح الطالب كالمعد المحذور ان لم يتج بعد عقده فكفل به انسان فان الاصيل تتأخر المطالبة عنه الى اعنايه ويطلب كفاية للحال ومسه للكتاب اذا صاغ عن دم معد وكفل به رجل ثم عجزت المطالبة عن الاصيل دون الكفيل والسئلان في الخاتمة مع الاصل اعنايه ما تحررت عنه لا عاينه ويصوبه من الاصيل لو كان مصر الدين للطالب مطالته ويطلب الكفيل او هو مراءى في التاوية لو حل الطالب الاصيل فلم يقبل صارحاً لعلهما ولو اذله شهر اثم سنة دخل الشهر في السنة والآجال اذا استعنت اقتضت بئرة اه وفي الهاميه ان اراء الاصيل وتأخيره يرتدان ماله ودار اراء الكفيل يرتدان وأما تأخيره فلا يرتد اه (قوله ولا يعكس) أي راء الكفيل لا توجب راءه الاصيل ولا التأخير عنه يوجب التأخير عن الاصيل لان عليه المطالبة وقضاء الدين على الاصيل بدونه جاز فريد التأخير أي التأجيل بعد الكفاية بالمحال حاله لو كفل بالمحال الحال مؤخر حاله يسهر فانه يتأجل عن الاصيل لا بد لا في له الا الدين حال وحوذ الكفاية فصار الاحل دلحاً في ماها محلها كذا في الهداية اطلاقه في راء الكفيل فسلم ما اذا قل ولم يقل كما في السراج الوهاج وأشار ما تصارح على عدم راءه الاصيل الى ان الكفيل اذا اراء الطالب فلا رجوع له عليه خلاف ما ادووه الدين أو تصدق به عليه فان الرجوع على الاصيل ولا بد من قبول الكفيل في الهبة والصدقة فلو كان الاراء والهبة معدومة فقتل الوارث صح فان ردورت ارتدى قولاً في يوسف وثلل الاراء لا بد اراءهم وقال محمد لا يرتد بدهم كما رأه في حياته ثم مات ويستثنى من قوله راء الكفيل لا توجب راءه الاصيل ما في السراج الوهاج لو ائمال الكفيل الطالب على رجل فقتل الطالب والمحال عليه يرى الكفيل والاصيل لان الخوازه حصلت ماصل الدين والدين أصله على المكفول عنه فصمت الخوازه اراءتهما ولو اشترط الطالب وقت الخوازه راءه الكفيل خاصة رى الكفيل ولا يراء المكفول عنه والطالب أن يأخذ بديه أي بما شاء ان ساء الاصيل

المطلوب والكفيل على حاله وان رد الاراء هل يراء الكفيل لا ذكر له المسئلة في ثنى من الكتب واختلف المتأخر فيه منهم من قل لا يراء فهذا السائل سوى بين الهبة وبين الاراء ومنهم من قل يراء الكفيل اه فقوله في الشرح وهل يعود الدين على الكفيل أي يعود راء الاصيل البراءة (قوله وفي التارسية لو اصيل الطالب الاصيل الحق) قال ولا يعكس

في الهبة بأيسر لقول من قال في الاراء المردود ان الدين يعود على الكفيل أيضا (قوله واره الكفيل يرتد بالرد الحق) ذكر مثله في الفتح وسيد كرم المؤلف في شرح قوله وثلل تعليق البراءة نقل مثله عن الهداية أيضاً وذكره من الخاتمة لو قال للكفيل أشر حثك عن الكفاية فقال الكفيل لا أخرج لم يصرحا قال المؤلف هناك فتت ان اراء الكفيل أيضاً يرتد بالرد قال

في السروية نظر اه أي لان قوله أشر حثك ليس اراءه بل هو في معنى الالهة لعقد الكفاية والاقاله نعم بالمعاقدين حيث لم يقبل الكفيل بطلت تحقق الكفاية بخلاف الاراء فانه محض استتاف قيمه بالمسقط كذا في شرح المقدسي بطم الكبر (قوله ويستثنى من قوله راء الكفيل لا توجب راءه الاصيل الحق) قال في البر لا معنى لهذا الاستثناء بعد ان الكلام في الا معنى الاحتياط على انه في العرج الاول انما يرى الكفيل لبراءة الاصيل وسبباً في في الصلح ما يرتد باليه

(قوله وعزاه الى الذخيرة) يعني قوله والمال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وأما قوله وإذا مكفل بالقرض وموجلا الى  
قوله بآخرة وسدر من الجذب وقوله ولو كفل بدين مؤجل الى قوله اه ههنا كوفي التتار حاية معر يالى العباية بعد قوله ولا يتأخر عن  
الاصيل منه فانه الزوى (قوله ويحاله ماصرح بهى تلخيص الجامع الخ) نقل بعض العلماء عن الفتاوى الهندية بمصيلا فقال وإذا  
كان رجل على رجل ان يدرهم حايمن عن مبيع فكفل هارجل الى سنة فهذا على وجهين ان اصاب الكفيل الاحل الى نفسه فان قال  
احلنى ثبت الاحل الى سنى الكفيل ووجهه وادام يبعده لاجل الى نفسه بل ذكره طائفة من ورى به الطالب ثبت الاحل الى سنى الكفيل والاصيل  
سنة اه فتأمل ذلك على الوجهين (قوله ولا يدرى كلام الخ) حيث قل أولا عن شرح مختصر الكرخى لاقتدوى وعن  
المحيط وخزاة الاكل وشرح السكاه وعبر عما مثل ماى التتار حاية ثم قال وتحرر لى من هذا ان الكفاه بالقرض الى احل يصح  
وتكون مؤجلا على الكفيل وحده وعلى الاصيل حال كما كان ولا يلتفت الى ما قاله الحصى من قوله فى التحرر اذا كفل بالقرض الى  
اجل يتأجل على الاصيل وحده الحيلة بأجل الرض فان كل الكتب ترد (٢٢٧) ذلك ولم يقل هذه الصارة أحد غيره

وإذا دار الامر بين أن يشتق  
عما قاله الحصى وحده  
أو عما قاله القدرى وكل  
الاصحاب ولا يفتى الا بما قاله  
القدرى وبقية الاصحاب  
ولا يفتى عما قاله الحصى  
ولا يجوز أن يعمل به وكان  
بعض القضاة يحكم بما قاله  
الحصى من غير أن يعرف  
ان الحصى يدكره وأما  
كان يقول سمعنا ذلك من  
المشايخ انه هو الحيلة فى  
تأجيل القرض وهو خطأ  
لا يجوز أن يعمل به (قوله  
وبالمسح من كل وجه يعود  
على الكفيل الخ) قال  
المصنف فى الاقله عن  
الصغرى ولورده يعيب  
نصه كان وسحاح كل  
وجه يعود الاحل كما

وان شاء الحال عليه ولا يصيل له على الكفيل سوى يرمى المال على الحال عليه اه وكذا يستثنى منه  
ماى اخاوية ادا مات الطالب والكفيل وارثه يرى الكفيل عن الكفاه وبقى المال على المكفول عنه  
على حاله وان كانت الكفاه مبعرا مرمه يرى الطالب أيضا لانه لمات الطالب صار ذلك المال ميراثا  
لورثته ولو لمات الكفيل المال فى حياة الطالب باقضاء واحدة يرجع على المكفول عنه ان كانت الكفاه  
بامره وان كانت بغير امره لا رجوع اه فعلى ادا مات الطالب والكفيل وارثه وكانت بغير امره لم  
من براءة الكفيل براءة الاصيل ثم اعلم أن قول صاحب الطهانية فيما قدمناه لو كفل بالمال الخالة مؤجلا  
الى شهر يتأجل عن الاصيل أيضا بخلافه على غير القرض لماى التتار حاية وإذا كفل بالقرض مؤجلا  
الى اجل مسمى فالكفاه حائرة والمال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه الى  
الذخيرة ثم عزاه الى العباية لو كفل بالقرض فتخرج الكفيل حاز ولا يتأخر عن الاصيل ويحاله  
ما صرح بهى تلخيص الجامع من انه شامل للقرض فان هذا هو الحيلة فى تأجيل القروض وقد سادى  
التأجيل ولا يدرى سوى فى مبيع الوسائل كلام فيه رافعه وفيها ولو كفل بدين مؤجل ثم باعه الكفيل  
شيئا ما ييس قبل حله سقط ولو اقال المبيع أو ورد بالعرض عاد النسي ولم يمتد الاحل ولو امتدحت الخوالة  
ما سوى عاد الاحل وكذا لو باع الاصيل الطالب بدينه سقط فلورده عليه عاك حديد عاد النسي على  
الاصيل ولم يعد على الكفيل وبالصحيح من كل وجه يعود على الكفيل ولو كانت الاحل لاحد الكفيلين  
أو كثر قبل على الآخر وأدى رجوع على الاصيل حتى يحل على الآخر أو يرجع الآخر مضمعه ثم شغل الاصيل  
بالصف اه واذا لم يكن تأجيل الكفيل على الاصيل فادأدى الكفيل قبل مضي الاجل لا رجوع له  
على الاصيل حتى مضى الاجل ما فى الزايات وكذا اذا حل على الكفيل عونه لا يحل على الاصيل وكذا  
اذا حل على الاصيل عونه لا يحل على الكفيل وعن أبي يوسف اذا كان على رجلين ألف مؤجل وكل  
واحد كفيل عن صاحبه فأت أحدهما أحدهما عليه بالاصالة وأما ما عليه بالكفاه يبقى مؤجلا وهو الصحيح

كان ولو كان النسي كفيل لا يعود الكفاه الى الوجهين اه فهو مخالف لما هنا فتأمل وأقول أعقب هذا فى التتار حاية بقول مخالفه لهذا  
فتأمل عن المحيط انه يرى الكفيل سواء كان الرديع بصفه أو رصا وما ذكره فى هذا التمرح عنه نقله عن الفتاوى العتانية ونقل بعده  
عن السفنا عن المسوط الفصل بين الرذالة قضاء يعود على الكفيل وبين الرذالة رافعا يعود والخاص ان فيه اخلافا بينهم نبيه (قوله  
وأما ما عليه بالكفاه لى مؤجلا هو الصحيح) قال الغزى هذا التصحيح مشكل فان المصوص عليه فى الكتب العتمدة وذكره  
المصنف أيضا ان المال المكفول به يحل بموت الكفيل ومقتضاه ان يكون ما عليه بالكفاه حالا أيضا وان لم يحل على الاصيل قال شيخ  
الاسلام عبد البر فى مريح الوعاية فان كان المال المكفول مؤجلا فى المسوط انه يحل بموت الكفيل ويؤخذ من تركته ولا يرجع الورثة  
على المكفول حتى يحل الاحل وفى الجميع ان زفر يقول ان ورثة الكفيل يرجعون الى الخال ويسقط اعتبار الاحل اه وفى الواو الحجة  
ولو مات الكفيل قبل الاحل حل عليه لان الاجل يسقط بموت من له الاجل فان أدى ورثته لم يرجعوا على المظلول الا الى أنه لان الكفيل  
لا يستحق الرجوع على الاصيل بالقرض وقد ائرم الدين مؤجلا فلا يستحق الرجوع بالدين مبجلا ولا تقوم الورثة بمقايه الرجوع

فولومات المطالب قول أجل حل عليه لم يحل على الكفيل أما الأصل فلأنعمت من له الأصل وأما الكفيل فلأنه لو أخطأ الأصل في سيئانه  
الأصل يستطع في حقه ولا يستطع في حق الكفيل لا يبريد أن يلزم الكفيل زيادة في ما به الكفيل فكذلك الأصل يستطع الأجل وأنه أه  
كذلك في حاسة الزمى (قوله صوره) (٢٢٨) ما في المسوط الخ) هذا لا يظهر نصه والعبرة بالمداينة وأما بصورة

كذلك التسمية (قوله ولو صالح أحد حمارب المال عن أفض على بضعه برنا) أي صالح الأصل  
أو الكفيل الطالب على سعة الدين يرى الكفيل والأصل أما إذا صالح الأصل فظاهر لأنه الصالح يرى  
وراءه توجب رداء الكفيل وأما إذا صالح الكفيل فظاهر أنه الصالح على الدين وهي على الأصل  
ويرى عن جماعة فراءه توجب رداء الكفيل ثم رتاجيبا عن حجة ما إذا الكفيل ورجع على  
الأصل بمسئلة أن كانت الكفالة بأمره خلاف ما إذا صالح على حسن آخر لكونه بمادله فلكه يرجع  
مادله أطلقه فشملا ما إذا شرط الكفيل برأه تهما وراءة الأصل أولم بشرط شيئا وأما إذا شرط رداء  
الكفيل وحده يرى دون الأصل هكذا كذا التامر وليس المراد أن الطالب يأخذ البذل فشملا  
أراء الكفيل عنها وإنما المراد أن ما أحده من الكفيل محسوب من أصل دينه ويرجع الباقي على  
الأصل قال في الهداية ولو كان صاحبه عما استوجب من الكفالة لا يرى الأصل لأن هذا أراء الكفيل  
عن المطائفة اه قال في النهاية أي ما وجب بالكفالة وهو المطالبة صورته ما في المبسوط لو صالح على مائة  
درهم على أن أراء الكفيل حصة من الباقي رجع الكفيل على الأصل عما يرجع الطالب على  
الأصل بمسئلة لأن أراء الكفيل يكون فحالة الكفالة ولا يكون إسقاطا لأصل الدين اه  
وهكذا في فتح القدير وقال قسده وإن شرط رداء الكفيل وحده يرى الكفيل عن جماعة والألف  
تجاهها على الأصل ف يرجع الكفيل بمسئلة أن كان بأمره والطالب بمسئلة اه وفي التسمية  
الكفيل أن كان بالمسئلة إذا صالح الطالب على حصة دينه على أن أراءه من الكفالة المسئلة لا يجوز  
ولا يراها ولو كان كفلا بالمسئلة والمال عن إسان واحد وصالح على خمسين بالشرط يرى ثم قال  
الكفيل المسئلة إذا قصي الدين الذي على الأصل على أنه يبرئه عن الكفالة ففعل حار القضاء والآراء  
وأما إذا أعطاه عشرة ليرثه عن الكفالة المسئلة فابروا لم يسلم له العوض بانعاق الروايات ويراه تبعها  
روايات اه وفي الخاتمة لو صالح الكفيل الطالب على شيء ليرثه عن الكفالة لا يصح الصلح ولا يجب  
المال على الكفيل اه وهو ما خلافة شاملة للكفالة بالمال والكفالة بالمسئلة (قوله وإن قال الطالب  
للكفيل رثتالي من المال رجع على المطلوب) أي الكفيل على الأصل بمسئلة مع أنه إذا ضمن بأمره  
لأن الرداء التي استأذنها من المطلوب وأنها إلى الطالب لا يكون إلا بإيعاء ف يرجع فصل  
كأفاره بالمقصص به أو القديس أو الدفع إليه واستدعيه رداء المطلوب لا طالب لأفاره كالكفيل  
(قوله وفي رثت أو أرتك لا) أي في قول الطالب للكفيل رثت بفتح التاء أو أرتك لا رجع  
الكفيل على المطلوب أم أي أرتك فلا خلاف فيه فله أراء لا يتبني إلى غيره وذلك بالإسقاط  
فلم يكن إقرارا بالإيعاء وأنت في حل بعمله أرتك وأم أي رثت فقال محمد هو مشبه لا ختمه البراءة  
مأذاة إليه والآراء فيثبت الأدنى لا رجوع بالنسك وقال أبو يوسف هو مثل الأول لأنه أثر براءة  
استأذنها من المطلوب وإليه الإيعاء دون الآراء وقيل في جميع ما ذكر ما إذا كان الطالب حاصر  
يرجع في البيان إليه لأنه هو المحمل حتى في رثت لا في حال إقرارك بجزا وإن كان نعيما في  
الاستعمال كذلك في النهاية وفي فتح القدير والخواله كالكفالة في هذا قيد شوله رثت لأنه لو كتب  
في الصك يرى الكفيل من البراهم التي كفل بها كل أفاروا بالمقصص عندهم جميعا كندوة

ما دنا شرط وراة الكفيل  
 وحده وهو ما لمسه عن  
 الزبائى لان ماى المسوط  
 وقع فيه الطلع عن المال  
 لا بما استوحه انذاك  
 على الكفيل من المطالبة  
 فكلام الهابة عبر محرر  
 ولما ذكره فى الفتح  
 كالتبرى منه حيث قال  
 وحمل فى الهابة صورة  
 هذه المسئلة ماى المسوط  
 الخ (قوله وقيل فى حجب  
 ولو صالح احد همارب  
 المال عن الب على رصه  
 برناون قال الغالب للسكيل  
 برت الى من المال رجع  
 على الطالب وى رنت  
 اءاء اى لا

ماد كرمادا كان الطالب  
 حاصرا ورجع في البيان  
 (اليه) قال اللهم والظاهر  
 ان في نطق الحبل لا يرجع  
 اليه لظهوره مسامحة الا  
 انه احده منه شيئا له  
 وفيه نظر نظهر اذ في نظر  
 من عار المؤلف تميزد  
 صعب هذا القول وغارة  
 شح القدر قلا في شروح  
 الجامع الصغير هذا اذا  
 كان الطالب عاتيا فاما اذا  
 كان الطالب عارفا

منه العبر والمآل (قوله وفي فتح القدير والحواله كالكهال في هذا) رت 3  
وهم لهؤلاء أرا المحتال المحتال عليه راء اسقاط انه لا يرجع المحال عليه على الخيل مع أن المحتال عليه أدنى الدين ولو حكما الرحمن  
إذاء الحكمي مثل ما لو وهب ياء المحال كإسباني في ياءه فأنزل





(قوله) فبذلك ما عليه العين (الح) فرع ذكرى نور العيزر، رمز الجامع ما فيه رب المانع لأوحد من مستعبده أو غاصبه رده كقبيل صبح ولورد روح عليه باحر مثل عمله اد الكفيل بامر يرجع عما ضمن وشمل عمله آخر عمله ولو أحسنه وكيد لا كقبيل لا يعبر على رده لثبته بخلاف الكفيل اه (قوله) وما ذكره شمس الأئمة السرخسي الى قوله (ماطل) أحسنه صاحب الحج ومبيع ومهرهون وأمانة وصح لوئاما ومعهونا ومقوصا على سوم السراء وميعاه سدا

من المداينة ولم تلتف اليه في العاية هل في الهر وفيه بئر لان شمس الأئمة ليس من لم يطلع على الجامع بل لعله اطلع على رواه أقوى من ذلك فاحتارها لان هذا أمر موهوم ومن حط حجة على من لم يحط (قوله) والوجه عدى أن لا فرق (الح) رد على التفصيل الآتي بالمقول عن الشارح الرباني (قوله) ولو كفل المشتري بالنش لم يرعته استحق المبيع يرى

على الكفاة النفس في حدودود (قوله) ومبيع ومهرهون وأمانة) أي وصلت الكفاة للمبيع والمهرهون أما الكفاة للمبيع للمشتري فلا ان المبيع مضمون بمعيه وهو الفنى والكفاة بالأعيان المضمونة وان كانت تصح عند اختلافات ففى لكن انما تصح بالأعيان المضمونة بنفسها كالمبيع يعاقبها والمضمون على سوم السراء أو للمصوب لأعما كان مضمونا بمعيه كالمبيع والمهرهون ان من شرطها أن يكون المكفول معه وعلى الاصيل بحيث لا يتمكن أن يخرج عنه الا بدفعه أو دفع مائة والمبيع قبل القبض ليس مضمون على الساتح حتى لو هلك لا يجب عليه شيء وانما يصح به البيع والمهرهون غير مضمون على المرتين بنفسه وانما يسقط دية اذ هلك ولا يجب إعجاب العين على الكفيل وهو ليس بواحد على الاصيل لأنه فمثل ما دام من الزهر عن المرتين الزهر أو عكسه كذا في جامع الفصولين وأما الامانة كالوديعة ومال المصارفة والشركة والعارية والمستأجر في هذا المستأجر ولا يمكن جعلها مضمونة على الكفيل وهي غير مضمونة على الاصيل وهو وارد الوديعة ليس بواحد على المودع بل الواحد عدم الميع عند طلب المودع فلا يجب على الكفيل تسليمها فبذلك ما عليه العين لان الكفاة بتسليمها أمانة أو مضمونة صحيحة وفائدة حديث الزم احصار العين وتسليمها ولو بغير ما من مات العبد للمبيع أو المستأجر أو الزهر انما صنعت الكفاة ورواى الكفاة النفس سواء وما ذكره شمس الأئمة السرخسي ان الكفاة بتسليم العارية باطلا باطل فتد نص في الجامع الصغير أن الكفاة بتسليم العارية صحيحة وكذا في المسوط ونص القندورى انها تسلم للمبيع حارة ونص في التحفة على جميع ما أوردها ان الكفاة بالتسليم صحيحة والوجه عدى أن لا فرق بين الثلاث الاول من الوديعة ومال المصارفة والشركة وبين العارية وبأنها من الامانات اذ لا شك في وجوب الرد عند الطلب فان قال الواجب التحلية ينع ويمنها لا ردها بل فصول فليكن مثل هذا الواحد على الكفيل وهو أن يحلها أو يعلى ينع ويمنها بعد احوالها ويحسب نسي لوجوب الرد ما هو أهم من هذا ومن حل الرد وداله قال في الحديقة الكفاة بتسليم المودع من الاحد صحيحة كذا في فتح القدير وروده على شمس الأئمة السرخسي مأخوذ من معراج الدراية ويساعده قول الشارح ويجوز في الكل أن يتكفل بتسليم العين مضمونة أو أمانة وقيل ان كان تسليمه ونساعلى الاصيل كالعارية والاحارة حار والافادافاد ان التكفيل بين أمانة وأمانة ضعيف (قوله) وصح لوئاما ومعهونا ومقوصا على سوم السراء وميعاه سدا) أي صح للعيان لو كان المضمون الذي أسره أما النش فلكونه ديبا صحيحة مضمونا على المشتري وأما معاده فلكونه مضمونا بنفسه على الاصيل لانه اذ هلك وحسن قيمته وهي كهو ويستثنى من النش ما لم ينع بمحور عليه فكل به رجل أو كفل بالترك لعدم ما قصص النش لم تصح الكفاة لكونه كفل عالين مضمون على الاصيل وان كفل بالترك قبل قبض المبيع تحت كذا في الحاشية ومما تصح به الكفاة بين الاعيان بدل المصالح عن الدم لو كان عند افسكس به انسان تحت فان هلك قبل القبض فعليه قيمته ومسا المهر وبذل الخلع لان هذه الاشياء لا تنطال هلاك العين كذا في الحاشية ولو كفل بالنش فاستحق المبيع يرى الكفيل وكذا لو رده بغير نقاء أو بغير نقاء أو بغير نقاء ولو كفل بالنش لم يرعته ثم استحق المبيع يرى الكفيل ولو رده بغير نقاء أو بغير نقاء ولو كفل بالنش لم يرعته ثم استحق المبيع يرى الكفيل قبل الدحول أو بغير نقاء يرى الكفيل عن الكل في الاول وعن الصف في الثاني حكاه العلامة الرزق ولو كفل بالنش ثم ظهر فساد البيع رجع الكفيل بمادفعه ان شاء على الساتح وان شاء على المشتري

وان (الكفيل الح) قال في الهر والمرق بينهما ما يراه مع الاستحقاق تبين ان النش غير واجب على المشتري وفي الرد العيب ونحوه وجب المستطع بعد ما تناق حتى العزم به فلا يسرى عليه

لا ينفقه فخرج الكفيل

عابه وان ألقا به شرطاً

فاسدا لم يقب ان البائع

حسين قصده وفسد شيئا

لا يستحقه (قوله ولم يشترط

في بعض النسخ الاحازة)

هذه عبارة الهندي قال في

الفتح أي نسخ كدالة

الاصل عن أبي يوسف قال

انه لو ان كان المكفول

عنه عائنا (قوله ووجه

التوقف) قال الرمي أي

الدفع على الاحازة اهـ

وقوله فادفعه الخ قال في

رجل دابة معينة مستأجرة

وخدمة عند استئجار

للخدمة يد فلول الطالب

في مجلس العقد

الفتح وهوان شغل العقد

يتوقف حتى اذا عقد فصولي

لامرأة على آخر توقف

على الاحازة كما ان كان

عندها ما من حاطب عنه

فصولي آخر وعددهما

لا يتوقف الا ان حاطب

عنه فصولي آخر فلا يتوقف

عدهما الا العقد التام (قوله

وبه علم الخ) قال في الفتح

فاوالاهل عنه قال توقف

بالاجماع وحينئذ فقول لا

يصح الا يقول المكفول

له غير صحيح بل الشرط ان

يقبل في المجلس ان كان

حاصرا فبعد ان يقبل عنه

فصولي ان كان عائنا

فيتوقف الى اجارته او رده اهـ

وان قد بعد محته بان ألقا به شرطاً فاسداً فخرج المكفيل على الساتع وتماهى التاراجية هذا  
وركي في اسرار الشرط لو كان الفسخ كميل فصح المشتري فلم يرد المبيع الى الساتع فانه مطابقة  
الكفيل بالثمن حتى يرد المشتري المبيع اهـ وهو غير له وله ان الكفيل يرد المبيع برفع السبع خيار  
الشرط وتحتوه وياشمل وانما ضمان المصنوع فان كان المصنوع عينا فاما فليزم المالك ان يحضرها  
وسليمها الا قيمته ان هلك وان كان المصنوع متولكا فالصانع قيمته لما في السراج لو هاج  
وتوابعه على رجل ان يمسكه المصنوع وهو في يده اوفى منزله او اذعى شيئا يكون سببا من كميل  
او مودون فممن امر رجل ماذعى كان على الناس ان يأتى بذلك السبع بعينه فان لم يأت بذلك الشيء  
لم يصح من حتى يستحق المذعى على المذعى عليه وان ادعى النامس له كة او كرامته سببها فممنه رجل  
فروض من من ساعته وان لم يرق المذعى يمينه لان العيب من اذاعه تامة فالتصان يصرف الى احصائها  
ولا ينصرف الى تسليمها الا لعل الاستحقاق وان كانت خالكة فالصانع يصرف الى القيمة فاصحابه  
دلاله على الاعتبار بالهاتين اهـ والقصور على سوم الشراء انما يكون من هذا النوع داسي له ثمن  
والاهو امانة كما دسها في الدعوى (قوله رجل دابة معينة مستأجرة وخدمة عند استئجار للخدمة)  
أي وطلت الكفالة بحمل دابة الى آخره لانه اذا كانت معينة كان الكفيل عسرا عن تسليمها لانه  
لا بد له في الحل على دابة العبر له لا لو اعطى دابة من عده لا يستحق الا حرة لا يأتى به المرفوع عليه  
فيذكره مائة معينة لانه لو كانت غير معينة حارثت الكفالة لا يمكنه الحل على دابة عده والحل هو المسمى  
وقيد بالحل لا بد كحل تسليم الدابة المعنية بخلاف كادسها وفي فتح القدير والاصل انه ان كان الحل  
على الدابة بتسليمها فيبدي أن تصح الكفالة لان الكفالة بتسليم المستأجر معينة ولم يجمع به كون  
المستأجر مملوكا لغير الكفيل وان كان التحميل يبدى أن لا يصح فيهما لان التحميل غير واجب  
على الاصيل والحق أن الواجب في الحل على الدابة معينة لا غير معينة ليس مجرد تسليمها بل المجموع من  
تسليمها والاذن في تحميلها او ماذ كرى النهاية من التركيب وماذا كرى من الجمل عليها في المدة  
لا يقدر على الاذن في تحميلها الدلس ولا يات عليها ليصح ادبه الذي هو معنى الحل وفي غير معينة يمكنه  
ذلك عند تسليم دابة نفسه او دابة مستأجرها اهـ (قوله ولا يقول الطالب في مجلس العقد) أي  
بطلت الكفالة فلا يقول الطالب في مجلس الاحتياج أي لم ينفقه أصلا وهذا عند أبي حنيفة ومحمد  
وقال أبو يوسف يشور اذا نذره فاجار ولم يشترط في بعض النسخ الاحازة وهو الاظهار عنه واخبر  
في الكفالة في النفس والمال جميعا انه تصرف اليرام فيستدبره للمكفر وهذا وجه الظاهر عنه ووجه  
التوقف فادفعه في الفصولي في السكاح وطما أن فيه مائة في التملك وهو تملك المالك منه ويقوم  
بهما جوهرا والوجود وشغلته فلا يتوقف على ما رواه المجلس الآن يقل عن الطالب فصولي فانه يصح  
ويشترط على اجارته وتسليمه ان يخرج نفسه عنها قبل اجارته كذا في شرح الجمع والحقائق وبه علم  
أن قول الطالب بمحوصه انما هو شرط التمام وأما أصل القول في مجلس الاحتياج فشرط الصحة  
فلو حذف الطالب في الكتاب لكان أولى كماله في الاصلاح ونه عليه في الاصلاح وفي البرارية  
المصولى لو فسخ الموقوف لا يصح كذا في البرارية وفي البرارية الفتوى على قول الثاني قيدنا لاشاء لانه  
لو أخرج عن الكفالة حال عينة الطالب بخلاف اجارته ولو اختلفا فقال الطالب حثرت وقال الكفيل كان  
اشاء فاعول للمطالب كذا في البرارية وفي السراج الوهاج لوقل صنتها فلان على فلان وهما اثنان  
فقل فصولي ثم منه ما فاجاراه في احوار المطلوب أولا ثم الطالب حثرت وكانت كفالة بالامر وان كان على  
العكس جازت وكانت تغير الامر وان لم يقل فصولي عن الطالب لم يغير مطلقا عدهما وكذا لو كان الطالب

(قوله وفي البرارية الفتوى على قول الثاني) قال الرمي وفي دفع مسائل صرح بان الفتوى على قولهما

حاصر أو قبل ورعى المظنور من رضى قبل قبول الطالب رجع عليه وإن بعده فلا رجع اه (قوله) إلا  
 أن تكمل وارث المريض (عنه) بأن يقول المريض لو ارثته تكمل عني مما على من الدين فكمل به مع غيبة  
 له ما دللنا ذلك وصية في الحقيقة ولما أصبح وإن لم يسم المكة أو لم يسم وطدا فقالوا انما أصبح اذا كان له مال  
 أو يقال انه قائم مقام الطالب لما حثه اليه تدبره الله فيه ومع الطالب فصار كما إذا حصر نفسه  
 وأما يصح بعد الطعنة ولا يشترط القول لانه يراد به التحقيق دون المسامحة فظاهر في هذه الحالة فصار  
 كذا إذا كمل نفسه كالصالح كذا لو ارثت لأن المريض لو قال ذلك لاحتج المشتاع فيه  
 بهم من قال بالحوار وروى للمريض ميراث الطالب ومومن قال نعمه لأن الاحتمال غير مطالب بشيء  
 فيه من الازم وكان المريض والصحيح سواء والاو لا وحده كذا في فتح القدير وحقق انها كماله  
 لكن ورد عليه توفيقها على المال كما لم يسمه وقيد المريض لأن الصحيح لو قال ذلك لو ارثته أو غيره لم يصح  
 ومن حيث ايقال انها ليست كماله من كل وجه لا لها الاصح الا اذا كان للمريض مال ولو كانت كماله مطلقا  
 لصحت مطلقا ولست وصية من كل وجه لانه لو كانت وصية مطلقا لصح الامر من الصحيح ولما اقال  
 معراج الدرياه في تعليق الكتاب بان ذلك وصية في الحقيقة بطراد لو كانت وصية حقيقة لما اختلف  
 الحكم بين حالة الصحة وحالة المرض لأن يؤول انه في معنى الوصية في الحقيقة وفيه بعد اه وقد يقال  
 لا فائدة في هذه الكماله لأن الوارث مطالب بشيء من مال الميت سواء قال له المريض تكمل  
 عني أولا وإذا لم يكن له مركة لا يطالبه عليه سواء قال له ذلك أم لا في فائدة فيها وقد وقع الاسماء لعدم  
 الاطلاع على نقل فيما اذا تكمل بعض الورثة ناصر المريض وكان له مال غائب هل يطالب الكفيل بشيء  
 من الميت من ماله ثم رجع في التركة أولا ولما اقال في السراج الوهاج ان الورثة يطالبون بدین مورثهم  
 بلا ضمان والضمان مراده الا ما كيدا وقيد في المطالبة بالمثل ناصر المريض بورثته لأن الورثة لو اؤا كسما  
 للناس كل دين لهم عليك ولم يطلب المريض ذلك منهم والعزماء عيى لم يصح ولو قالوا ذلك نعمه بعت  
 الكماله وروى عن أبي حنيفة حوار كمالهم في مرضه وإن لم يطلب المريض منهم ذلك كذا في السراج  
 الوهاج والحاوية في الدعائم وأما مسئلة المريض فقد قال بعض مشايخنا حوار الضمان بطريق الاسماء  
 بالمقتضاء عنه لعدم موافقة بطريق الكماله ونصهم أحارو على سبيل الكماله ووجه ما أشار اليه أبو حنيفة  
 في الاصل وقال هو بعمره المعبر عن عمرائه وشرح هذه الاشارة ولما علم أن المريض مرض الموت فتعلق  
 الدين بماله ويصير ميراثه الاحصى عنه حتى لا ينفذ منه المصروف المطلق لحي العزم ولو قال احصى الورثة  
 اصمو العزماء فلا عن وعقلوا صما يكتفي به فكذا المريض اه (قوله) وعن ميت مفلس أى  
 وفاتت الكماله عن ميت مفلس وهذا عند أبي حنيفة وقال أصحابنا لا يورث من مرض الموت فتعلق  
 وسلم في حجارة رجل من الانصار فسأل هل عليه دين قالوا نعم درهمان أو ديناران فامتنع من الصلاة  
 فقال صلوا على أبي حنيفة فقام أو فتاد فقال مما على يارسول الله وصلى عليه ولانه كفيل بدین ثابته لانه  
 وحسب الطالب ولو وجد المصدق ولما بقي في حق أحكام الآخرة ولو تبرع به انسان فصح ولما بقي اذا  
 كان به كفيل وله أنه كفيل بدین ساقط لأن الدين هو الفعل حقيقة ولما اؤا وصفا بالوجوب لانه في الحكم  
 مال لانه يؤول اليه في المال وقد نذر نفسه وبجلفه فعات عاقبة الاستبراء فيسقط ضرورة والترفع  
 لا يعتمد قيام الدين وإذا كان له كفيل وله مال خلفه اذا الاضواء الى الادعاء ما أطلقه ومشمول ما اذا كان  
 الكفيل أحياء أو وارث الميت ولو أنه كذا في المعراج والحوار عن الحديث أنه يحتمل الاقرار عن  
 كماله تساقطه والاشاء والوعد وحكاية الفعل لا عموم لما قيد مال الكماله بعد موته لانه لو كمل في  
 ثم مات مفلس لم تطل الكماله وكذا لو كان مبرهن سم مات مفلس لا يطل الزه لان سقوط الدين عنه

الأول يكمل وارث المريض

عنه وعن ميت مفلس

(قوله) وقد يقال لا فائدة

في هذه الكماله الخ

قال في البحر قد يدفع بان

فأثبتها يظهر في مريض

دمته (قوله) وقد وقع

الاشياء اشداء كلام

وقوله لعدم الاطلاع على

نقل تعليق لوقوع الاستثناء

وقوله فيما اذا تكمل متعلق

بالاشياء أو بوقع وقوله

هل يطالب الخ قال في البحر

يسى على انه وصية أن

ينتظره وعلى انها كماله

أن يلزم الكفيل بالدفع

الآن

في أحكام الدين حق للصورة فتقدر بقدرها فقيشاه في حق التكيف والزم لعدم الضرورة كذا  
 في المراج وعاقرة ما علم أن الميت المتعلق من مات ولا تركه ولا تكيف عنه ويستثنى من إطلاقها  
 مسئلة في الحجر من بحث الموت من عوارض الأهلية لو توتت الذمة بالحقوقيين بعد الموت  
 المكاتبه ما كان حفر بمراعى الطريق فتلف به حيوان بعد موته فإنه ثبت الدين مستندا إلى وقت الحجر  
 الثالث حال قيام الذمة والمستند ثبت أولاً في الحال ويلزم اعتبار قوته ليس يجب لكونه محل الاستبراء  
 (قوله) وأنشئ للموكل ورث المال له) أي وملت كعبه لو كمل لو كمل بالثمن وكعبه للمصارف  
 المال بالثمن وبما أنه لأن حق القصد لم يصحبه إلا صالة في البيع ولهذا لا يبطل عتق الموكل ورب المال  
 ونعنه وله إيجار أن يكون الموكل وكيلة عن الوكيل في القصد ورب المال عن المصارف والموكل  
 والمصارف عنه لرجوع الحقوق إليهما ورب المشتري في حقه أن لا ينفذ عليه للموكل ورب المال وحسن  
 لو حلف أن لا ينفذ عليه ولو كمل والمصارف فيد الموكل لأن الرسول بالبيع تصح كعاقبه بالثمن عن  
 للمشتري ومثله لو كمل ببيع العتق عن الامام لكونه كالرسول وقيد بالثمن لأن الوكيل نذرع المرأة  
 لو ضمن لها المهر صرح لكونه مبيعاً ومعهراً وقيد بالثمن يكون ثمن مائة الوكيل لأن النائع ولو كمل رحلا  
 بقض الثمن فمكسبه الوكيل صح وكذا لو أبرأه عنه لم يصح أبرأه ولو أبرأه الوكيل بالبيع عنه صح  
 أبرأه وصح كذا وكذا للحاجة وطاهر كذا منهم أن الوصي والتولي على الوقت إذا ما غلبا وصما  
 الثمن عن المشتري فهما كلو كمل والمصارف وسياً في كتمان الوكيله من مال الوكيله المضمومة عند  
 قول المصنف وبطل تركه الوكيل بالمال فالحاصل أن ترك الوكيل التكيف باطل وكعبه الوكيل باطله  
 وذكر الشارح هذا معار حسد إلى عتق عتق المدين حتى لزمه صان فبقت له المراء ولزم العتق جميع  
 الدين ثم إن المولى ضمن الدين للمراء فإنه لا يصح لأن المولى منهم فيه أبرأه عنه اهـ (قوله) وللمشتري  
 إذا بيع عتق معة) أي وبطل كعبه التبريك لشريكه عن المشتري حصته من الثمن فيما إذا ما  
 شيئاً مشتركاً قد واحداً لأنه يصير صامعاً له لأنه ما سخر يؤديه المشتري أو التكيف من الثمن  
 الآخر مشترك بينهما وأنه يؤدى إلى القسمة الدين فسل قصه وأنه لا يجوز قيد بقوله صفة واحدة  
 لا ما جلا ما عتقتين بأن سمي كل واحد منهما صامعاً بما صح صان أحدهما نصيب الآخر لا اختيار  
 نصيب كل منهما ولا شركة بتدليل أن قول نصيب أحد عتق دون الآخر ولو فصل الكل وتقد حصة  
 أحدهما كان للمنفذ قبض نصيبه ولهذا لو استوفى أحدهما نصيبه من المشتري فلا شركة للآخر  
 بخلاف ما لا يصح صفة فإنه يشترك وقد اعتبر وأما التعدد الصفة فتعصيل الثمن وذكر في البيوع  
 أن هذا قولهما وأما قول أبي حنيفة فلا بد من تكرار لفظ نصيب ولو قال المصنف وللمشتري مدين  
 مشترك وحذف قوله فيما إذا بيع عتق معة لكان أولى لما في الحاجة وجلان لما على رجل دين  
 فكل أحدهما لصاحبه بخصته من الدين لا تصح كعاقبه ولو تبرع أحدهما بأداء نصيب صاحبه من  
 الدين كان جائزاً وكذا الرجل إذا مات ولدين على رجل وترك ابنين فشكل أحدهما لأخيه عن  
 المدين بخصته أخيه لا تصح الكفالة ولو تبرع أحدهما فأدى حصة صاحبه من الدين صح تبرعه وهو  
 يبرئه الوكيل بالبيع إذا كفل بالثمن عن المشتري لا تصح كعاقبه ولو تبرع بأداء الثمن عن المشتري  
 صح تبرعه اهـ وفي جامع الفصولين للمعدين مشترك على آخر فصمن أحدهما نصيب صاحبه لم يبر  
 ويرجع بمأدى بخلاف ما لو أده من غير سق ضمان فإنه لا يرجع بمأدى ولو تبرع نصيبه على المدين  
 مدين سائل التركة في صورة الصمان يرجع عا دق أفضاء على فساد يرجع كالأدى بكفالة فائدة  
 ونظيره لو كفل بدل الكفالة لم يصح ويرجع بمأدى إذا حسب أنه يجبر على ذلك لصمانه السابق ومثله

والثمن للموكل ولرب المال به  
 وللمشتري إذا بيع عتق  
 صفة

(قوله) وذكر الشارح هنا  
 فراجع) قال في المهر بعد  
 بقوله عبارة المؤلف ولم أجده  
 في نسخة التي كنتها من  
 نسخة والطاهر أنها  
 حاشية على نسخة

**فصل** ﴿قوله أطلقه فشمّل ماذا كان الدرس على وجه الرسالة﴾ قال في الهر شمول كلام المصعب لما إذا كان النفس على وجه الرسالة أي صواب كان جميعها في هذه الآية لا يلائم قوله ومارع على ويدبره لوسبأ يتبع فانه في هذين لا يطيع ربح والاول حمل كلامه على سق واحد وعاية الامر انهما كتعن مسئلة الرسالة وهذا أسهل الامرين فاشأله اه قلت وفيه يد تعير صاحب الهداية بالفتاء بدل الاعطاء وظاهره ان له الاسترداد فيما إذا كان على وجه الرسالة قال في الكفاية بعد نقله عدم الاسترداد عن الكافي لكن ذكر في الكعري قال الحسن بن زياد قال (٢٣٤) العقيقة نزلت بهذا أداد دفعه الى الكعيل على وجه النضام أما ادفعه على وجه

الرسالة فله الاسترداد قال نعم الأئمة الحنكي واليه وقعت الإشارة في باب الكفاية المال من الاصل فانه قال الكعيل يكون أميا اه وعلى ذلك حمل في اليعقوبية كلام منو الشريعة وقال وهو الظاهر لانه أمانة محصنة ويد الرسول يد المرسل وكانه والمعدة والخلاص ورسد الكتانة

**فصل** ﴿ولو أعطى الطالب الكعيل قبل أن يعطى الكعيل الطالب لا يسترد مثله ومارع الكعيل له﴾

لم يقصمه ولا يتره ان حق الطالب اه ونقله عنهم عن عاية البيان (قوله وأشار المؤلف الى ان ما لكاه صار للكعيل على الاصيل دين الخ) قال في الهر لا يباقي به مامر من ان الزاح ان الكفاية صم ذمة الى دمة في المطالبة لان

لو أدى من غير سق صمان لا يرجع لشرعه وكذا وكيل البيع اذا ضمن العن لموكله لم يرجع ولو أدى بصبر صمان حار ولا يرجع اه (قوله وبالعهدة) أي وظلت الكفاية العهدة لاشتاء المراد بها لا إطلاقا في ملك التقدم وعلى العقد وعلى حقوقه وعلى الدرك وعلى خيار الشرط فتعذر العمل بها قبل البيان فطل الجحالة بخلاف صمان الدرك ولا يقال ينبغي أن يصرف الى ما يجوز الصمان به وهو الدرك تصحيجاً لتصرفه لا ما تقول فراجح السمة أصل ولا يثبت العمل بالشك والاحتال وظاهر كلامهم أن الصامن اذا صبرها بصبر صمان الدرك لم يصح ولو كان الصك التديم لقولهم انه ملك السانع (قوله والخلاص) أي وظلت الكفاية بالخلاص وهذا بعد أي حيفة وقالاهي بحقيقة ماء على بصبرها تحلص المبيع ان قدر عليه ورد الغن ان لم قدر عليه وهو صمان الدرك في المعنى وأبو حيفة فسره بتخلص المبيع لاحالة ولا قدرة له عليه لان المستحق لا يتكلمه ولوضن تخليص المبيع أورد الثمن حار لا يمكن الوفاء به وهو تسليمه ان أجاز المستحق أورد به ان لم يرجع فخلطوا راجع الى التفسير (قوله وسدل الكتانة) لما قدمنا ما أول الباب قيد بدل الكتانة لان بدل الغن تنوع والكفاية به لانه دين وجب عليه بعد الحرفة فلا يؤدي الى التناهي

**فصل** ﴿قوله ولو أعطى للطالب الكعيل قبل أن يعطى الكعيل الطالب لا يسترد مثله﴾ لانه تعاقبه حتى القاصص على احتمال قصاه الدين ولا يجوز المطالبة ما بقي هذا الاحتمال من عمل ركته ودفعها الى الساعي ولا به ملكه بالقصص على ما ذكر أطلقه فشمّل ماذا كان الدرس على وجه الرسالة ولا يسترد لكه لا يملكه بالصص لمقصه أمانة في يده والفرق بينهما ان من دفعه على وجه القضاء كان قال له اني لا آس أن يأخذ الطالب حقك فاما فاقصيك المال قبل أن يؤده ليركن رساله وأما اذا دل له ابتداء خذ هذا المال وا دفعه الى الطالب كان رساله والفرق بينهما ان من دفعه على وجه القضاء المدفوع للقصاص وعنده وأشار المؤلف الى ان ما لكاه صار للكعيل على الاصيل دين لو كمل بأمره وطله أو أحد الكعيل منعهها قبل أن يؤدي عه حار ولو أقره الكعيل أو ربه قبل الاداء عه صح حتى لو أدى عه لم يرجع فثبت أن له ديماعليه لكن لا رجوع له قبل الاداء وقد سئل عما اذا دفع المدينون الدين للكعيل ليؤديه الى الطالب ثم نهاه عن الاداء هل يعمل بهيه فأجبت ان كان كفلا بالأمري لم يعمل بهيه لانه لا يملك الاسترداد والاعمل لانه يملكه (قوله ومارع الكعيل له) أي اذ ارع الكعيل في المال الذي قيمه من المطلوب قبل أن يقضى الدين طالبه لانه لا يملكه فانقص كما قدمناه فكان الرخ بدل ملكه فظاهره انه لا يجب عليه التصديق به وأطلقه فشمّل ماذا أقصى الدين هو أو قصاه الاصيل وقد سما ان ملكه ليقصص مقيد عا اذا قصه على وجه الاقتضاء وأما اذا قصه على وجه الرسالة

الصم انما هو بالنسبة الى الطالب وهذا الاياق أن يكون للكعيل دين على المكفول عه كالايجي فانه وعلى هذا فان كفاية الامر توجب ثبوت دينين وثلاث مطالبات تعرف بالتدبر اه وأصله في العساية حيث قال فليكون الواجب على الكفاية دينين وثلاث مطالبات دين ومطالبة حالي للطالب على الاصيل ومطالبة فقط له على الكعيل بناء على ان الكفاية ضم ذمة الى دمة في المطالبة ودين ومدة لكه لى على الاصيل الا ان المطالبة متأخرة الى وقت الاداء فيكون دين الكعيل مؤجلة وطله ليس له أن يطالب قبل الاداء كما تقدم (قوله وأما اذا قصه على وجه الرسالة الخ) قال في القية دفع المدينون الى الكعيل قبل أن يبري ولم يقل قضاء ولا يجنب الرسالة فانه يقع عن النهاء اه فعليه يكون للكعيل مارع عه الاطلاق كداني الشرب ليلية

يقى الا ان الله عما في ملكه  
من الخت المتكمن فيه لتعبيه  
وهو مندوب وهذا معنى  
قول الامام أحب الى أن  
يرده على الذي قصاه ولا  
يجب ذلك في الحكم اذ لو  
وجب حق القاعد لأجره  
الحاكم عليه (قوله وقيد  
بالكسب لان العاصب الخ)  
قال بعده في مسح العماروني  
فتح القدر ان العاصب اذا  
أمر المصوب ثم رده فان  
الاحر له يتصدق به أو يرده

ويدبره على المطلوب لو  
شيأ يتعين ولو أمر كسبه  
أن يتعين عليه حره فافعل  
فالشراء للكسب والبيع  
عليه

الى المصوب منه اه ولا  
مخالفة بين هذا وبين  
ما تقدم لان ذلك في صورة  
ماداة اشترى المصوب  
المتعين وبيع فيه وهذا  
اذا أمر العين المصوبة فانه  
بذلك الاجر بالعقد كما في  
الحانية والخاصة وغيرهما  
من الكتب المعتمدة اه  
(قوله ولو كان المراد الخ)  
عطف على قوله لك فاسد  
ولو وصية وبشارة الفتح  
حكما ولو فرسا ان النش  
معلوم بينهما وهو قدر  
ما يقع به الايقاع كل الحاصل

فانه لا ملك له ولا يطيع له الخ على قولهما وعبد أبي يوسف يطيعه وأصله حر البراهمة المصوبة  
واستدل أبو يوسف بقوله عليه الصلاة والسلام الخراج الصمان (قوله ويدبره على المطلوب لو شيأ  
يتعين) أي يستحسب والبيع على الأصل اذا كان المقصود شيأ يتعين كالحقة والشعر وهذا عند  
أبي حنيفة في رواية الخامع الصغير وقالا حوله لا يرد وهو رواية عنه وعنه انه يتصدق به على المهر عن ملكه  
فيسبل له وأه عكن الخت مع الملك امانه يسبل من الاستعداد ان يقضيه منه أولا يرد صرى به على  
اعتبار قضاء الكسب فاداء قضاءه لم يكن واصياه وهذا الخت يعمل في ما يتعين فيكون يسبله  
التصدق في رواية ويرده عليه في أخرى لان الخت لحقه وهذا أصح لكما استجابت لاجر لان الخت  
للكسب كدائي الهداية ظاهر قوله لاجر ان المراد بالاستحباب عدم حذر العاصي عليه وهو لا يتلزم  
عدم الوجوب فيما يبيع وبين الله تعالى مع استحبابه في القضاء على الكور والماراة المقولة عن شيخ  
الاسلام طاهرها وجوب الرد فيما يبيع وبين الله تعالى أو التصديق به غير انه ترجح الرد كدائي فتح القدر  
مختصر او قيد بما يتعين لان بيع ما لا يتعين لا يندبر رده على المطلوب ولم يرد كذا في الصغير رده الله تعالى انه  
لا يطيع للاصيل اذ ارد الكسب أو لا وسكته كما في الباية انه اذا كان الاصيل فقبر اطابله وان كان عيبا  
فبيع روايتان والاشه كقائل في الاسلام في شرح الخامع الصغير انه يطيع له لانه اعاد رده عليه لانه  
سقط اه وقيد بالكسب لان العاصب اذ ارع وحسبه على المالك ومحرره على الدفع له لانه لا يلقى  
للعاصب الرخ كدائي السانة (قوله ولو أمر كسبه أن يتعين عليه حره فافعل فالشراء للكسب  
والبيع عليه) ومعناه الامر ببيع العينة مثل أن يستقرض من مائة عشرة دينار فيبيع منه ثوبا مائة  
عشرة خمسة عشر مثالا رغبة في بيل الزيادة لبيعها المستقرض بعشرة ويتحدد حسنة سمي به لما فيه  
من الاعراض عن الدين الى الدين وهو يكره لما فيه من الاعراض عن معرفة الاقراض مطاوعة لمعوم  
الصل كدائي الهداية وتقفى في فتح القدر ما به غير صحيح هذا ليس المراد من قوله يعين على حره اذ ذهب  
فاستقرض فان لم يرص المسؤول أن يقرضك فاشتره ما لم يرد ما أكثر من فيمنع من المصود اذهب  
فاشتره ثمن أكثر من قيمته لتعديه ما في ذلك الخت لغير السانع فيمشتريه بالسانع من ذلك العبر بالاقل  
التي اشتراه ويدفع ذلك الاقل الى بائعه فيدفعه بائعه الى المشتري للدينون فسلم الثوب للسانع كما كان  
ويستعيد الر ياد على ذلك الاقل واعاوسطا اثنا عشر زاعا شراء مائة ما في مائة ما في مائة ما في مائة  
فاذا وصل الكسب ذلك كان مشتر بالتمسك والمالك في الحرير وال ياد الخت يحضره عليه لان هذه  
العامة حاصلها انما يبيع المشتري بطرا الى قوله على كانه أمره بالشراء لمسه فاحسره على وصمان  
الخير ان باطل لان الصمان لا يكون الا بضمون والخسران غير مضمون كما لو قال يبيع في السوق على  
أن كل خسرا يلدحك فعلى أو قال لشترى الصداق أنى عبهك فعلى لم يصح وقيل هو توكيل فاسد  
ومعنى مصرف الى الخن فاذا كان الخن عليه يكون البيع فاعى عن قوله في هو توكيل لكه  
فاسد لانه غير معين مقداره ولا ثمنه فالتصح الركعة كما لو قال اشترى حطة ولم يدين مقدارها ولا ثمنها  
ولو كان المراد تدبر ما يقع به إساءة الدين لان تدره اعلمه ثمن الحرير الذي ساع به لآمن ما يشتريه  
الكسب به اه والمراد بقوله تعين على حره أن يشتريه بطريق العينة وما لم ترجع اليه العين التي  
شترت منه لا يبيع ببيع العينة لان من العين المستقرضة لا العين مطلقا والا فكل بيع ببيع العينة  
وفي الباية ان السكراة في هذا البيع حصلت من المجموع فان الاعراض عن الاقراض ليس بمكره  
والدخل الحاصل من طلب الرخ في التجارات كذلك والالكات الربا بمكره اه وفي فتح القدر

اشترى حره يكون ثمنه الذي يتعده في السوق قدر الدين الذي عليها وهو لا يبيع قدر ثمن الحرير الموكل بشرائه بل بمبايعه بعد شرائه  
لان الزائد على القدر الذي يقع به الايقاع غير معلوم وكيفما كان يعتز توكيلا فاسدا وأضما بالاطلا انتهت

(قوله وسرهم هاء مبداء المفعول يسمى أن يكون على الرواية الصريحة) أقول بل هو على كل الروايات لأن الكلام ليس في نفاذ القضاة بعد وقوعه ليكون مقررا على الرواية إنما لم يعمد العاد وأما هو في قول البينة وعنده كذا في المسح شرح الشارح وأما في الرواية في الحاشية فيسأل في التمرين أن يقول لا سأل هذا العرف لا يقضي به بل يقضي بنفاذ القضاة على العائث في مثله صحيح في العادة إذ هي رسل أنه كفل عن ولاه عابده عليه فأقر للمدعي عليه الكفالة وأكر الخ وأما المدعي بينة أداب له على ولاه كذا فإنه يقضي به في حق الكفيل الخاص روى حتى العائث جميعا حتى لو حصر العائث وأكر لا يلتفت إلى إكراهه كذا في الخواص البيعية وفيه يمكن أن يباب ما من الكفيل يكون هناك حصاة بخلاف ما عني فيه وجه نظر الملاحظ كونه ليس حصاة فإباحي فيه موجود في فرع الفصول كالأبني الدعوى مطلقة وقول صاحب الهداية والدعوى مطلقة عن ذلك صريح كالأبني فليتأمل اهـ وما ذكره في التمرين قوله ويمكن أن يقال أحاب في الخواص البيعية القديمة وقد يعم ما ظهريه وذلك أن الموصح كونه ليس حصاة فإباحي كما قال في الفتح أنه جعل التبريد في الكفالة في مال يوجد الدوب بعد هذا لا يكون كميلا والدعوى مطلقة عن ذلك والبيعة تشهد بقضاء مال وحب بعد الكفالة فلم تتم على من أهداه يكونه كميلا عن العائث بل على (٢٣٦) أحسب اهـ وهذا بخلاف فرع العادة لأن المدعي هناك ادعى أنه ذاب له على

ثم دموا البياعات الكاتبة الآن أشهد من بيع العينة حتى قال مشايخنا في التمهيد أن العينة التي حلفت في الحديث جبر من باعها كم وجو صحيح وكثير من البياعات كالزيت والعسل والشرح وعمر ذلك استقر ورها عليها مطروقة ثم اسقاط مقدار معين على الطرف وبه يصير البيع فاسدا ولا سأل أن البيع الفاسد في حكم العصا المحرم فإن هو من بيع حوره بعهدهم اهـ (قوله ومن كفل عن رجل عابده له عليه أو عاصي له عليه فعاب للمطلوب درهمين المدعي على الكفيل أن له على المطلوب العالم قبل) لأن المكفول به مال يقضي به وهذا في لفظ القضاء ظاهر وكذا في الأخرى لأن معنى ذاب تفرزهو بالقضاء أو المكفول مال يقضي به وهذا ما سأل أر بده المستقل كقوله طال الله فاك والدعوى على الكفيل غير مقيدة بأن المال وحب على الأصل بعد الكفالة بل يحتمل أنه يهدا كما يحتمل أن يكون فلهذا لا تصح وجاؤه أنه قضاء على العائث وهو الأصل من غير حصم عنه وحرهم هاء مبداء المفعول يسمى أن يكون على الرواية الصريحة أما على أظهر الروايتين المقتضى به من نفاذ القضاء على العائث فيسمى العاد ولم أرض به عليه هاء وقيد بقوله رهن أن له على المطلوب لا له لو ادعى الوحد بعد الكفالة قال حكم على عليه القاضي فلا يكفاه بعد الكفالة و رهن قبل له حوله تحت الكفالة وأشار المؤلف إلى أن الكفيل لو أقر على الأصل بأن لم نألف لم نحب على الكفيل لأن إقراره لا يوجب على الأصل شيئا لم نحب به على الكفيل (قوله ولو برهن أن له على ر ذلك أو أنه كميل عنه بأمره قضى به عليه ما ولو لم الأمر قضى على الكفيل فقط)

فلا يكفاه كذا لو برهن على ذلك وقد قلوا أن ذاب بمعنى ومن كفل عن رجل عابدا له عليه أو عاصي له عليه فعاب للمطلوب درهمين المدعي على الكفيل أن له على المطلوب العالم قبل ولو رهن أن له على ر ذلك أو أنه كميل عنه بأمره قضى به عليه ما ولو لم الأمر قضى على الكفيل فقط

تقرر وهو بالقضاء فيساوي العرف الذي يذكر المؤلف وهو أن لو مال حكم

على القاضي فلا يكفاه بعد الكفالة و رهن قبل حينئذ يكون حصا لوجود الشرط هذا ما ظهري فتأمل واما ورأيت في حاشية العلامة الوائى على شرح الدرر قال بعدد كره النقص بشرع العمانية ودفعه طاهر فان كلام صاحب العاية بعد تبينه الكفالة حتى وحب قضاء التامى أو يجب قضاء القاضي كانه قال كفلت أن وحب دين قضاء القاضي وهذا المتي لا يتحقق بأن قضى به من القضاء كماله والعرف واضح وعساة الهداية لأن المكفول به مال يقضي به بصرح وجاؤه ومن لم يمهه قال ما قال والله أعلم بحقيقة الخال اهـ قلت وهو راجع إلى ما قلنا أن قوله كفلت فيما قضى لك على ولاه أى بما يقضي لك عليه ولا بد من أن يقضي له عليه حتى تتحقق الكفالة فإذا رهن المدعي على الكفيل بأن له على المطلوب العالم يمكن الكفيل حصا لعدم تحقق شرط كماله ولو قلنا أنه يشترط القضاء على الأصل صما فإنه يشتر بعد صحة الدعوى وهما تصح فلم يشتر القضاء على الأصل لا قبل ولا صما بخلاف مسألة الفصول فإن المدعي قد أدام بينة على أنه ذاب له على الأصل كذا أى به مضى له ولاه القاضي أنه ثبت له على الأصل كذا فقد وجد شرط الكفالة له فموت المال على الأصل بحكم ذلك القاضي الذي رهن المدعي عليه فصار الكفيل حصا لوجود شرط الكفالة وهو الحكم بالمال على الأصل بعد الكفالة والمقصود منه الدعوى الزام الكفيل بالمال تقتضى كنه لثمة فيلزمه المال ويشهد الحكم عليه إلى الحكم على العائث فيكون قضاء على العائث صما لا قضاء فتظهر مافاة الوائى من أن الفرق واضح بين المبتلين وأما سبطا الكلام على ذلك ونوع فهم هذا الموضع من الاضطراب وإثباته سبحانه أعلم بالصواب



(قوله ونحن نول صار مكدها شرعا لعل ما رحمه) اعلم ان دعوى الخصم في الامور التي ثبتت ولا ممانعة الي كذا الشرع بذلك جميعه لا يستبره التناقض لتكذيب الشرع كما يفتحن فيه واماني الامور التي يحتاج فيها ثانيا الى الدعوى واداة البينة ليست بمصلحة  
 ثم كما لو ادعى على آخره ان شترى منه امة هذه ثم قال استأمتك قد فدهن عليه المدعى فوجد عياها من البائع انه باعه وبرى من كل  
 عيب لا ينقل بينة الزاءة للناقص ووجه هذا ان الانكار مدوم من وجه وهو مودوم من وجه فعمل بالوجهين فاستبره عنه وبما يحتاج الى  
 الدعوى ثانيا واعتبر وجوده فمحتاج الى اهل اليقين هدا في كرمك فانه كثير (٢٣٧) الدعوى كذا في الخواشي البينة ونية

(قوله والله صليل في  
 المقيدة الخ) يعنى انها  
 تصلح للحيلولة بالامر  
 والاضلال الى الخائبة  
 بعد ما قبله المواقب منها  
 ولو ادعى رجل ان له على  
 العائ ألف درهم وان  
 هذا الرجل كره لي عن  
 العائ بالاثبات الذي  
 عليه مامره فهدا وما يقدم  
 سواء يقضى على الخاصر  
 ويكون ذلك قضاء على  
 العائ ولو لم يقبل مامره  
 وأبكر المدعى عليه ذلك

واما قبل الزمان هذا لان المكفول به مال مطلق عجز ما تقدم وامما يحتاج بالامام وعدمه لهما  
 يشعرا بان لان الكفالة بالامر تبرع ابتداء ومعاوضة ابتداء وبعبارة أخرى تبرع ابتداء وان شاء قد عناه أحد هما  
 لا يقضى له الا آخر وادققى هذا الامر ثبت امره وهو يتضمن الافرار بالمال فيصير مقبضا والكفالة  
 مامرا لغرض مامره لانه يعتمد محتاجا قيام الدين في زعم الكفيل ولا يتعدى اليه وفي الكفالة مامر رجع  
 الكفيل على عا دى على الأمر وقول رجع لا يرجع لان ما أسكر فقد طم في زعمه فلا يعلم غيره ونحن نقول  
 صار مكدها شرعا فبطل ما رحمه فبقوله على يدك هذا كميل عنه يعنى هذا المقدار لان  
 الكفالة لو كانت مطلقة شرعا وبقول كملت عاك على ولان فان القضاء على الكفيل قضاء على الاصيل  
 سواء كانت مامره أو بعبارة أخرى لان الطالب لا يتوصل الى اثبات حقه على الكفيل الا بعد اثباته على  
 الاصيل فاما كذا ان القول قول الكفيل انه ليس بالطالب على الاصيل حتى واد كان كذلك صار  
 الكفيل حصا مامره وان كان عا ناولا ذهب بعد ما ان القضاء على العائ لا يجوز الا اذا ادعى على الخاصر  
 حقا لا يتوصل اليه الاثباته على العائ قال مشايخنا وهذا طريق من أراد اثبات الدين على العائ من  
 غير ان يكون بين الكفيل والعائ اتصال وكذا اذا ادعى الطالب موت الشاهد يتوابع مع رجل ويدهى  
 عليه مثل هذه الكفالة فيقر الرجل بالكفالة ويسكر الدين فيقيم المدعى البينة على الدين ويقضى به  
 على الكفيل والاصيل ثم يرى الكفيل والاصل انهما على أو بعدا ووجه مطلقه عن المقدار ومقيدة  
 به وكل على وجهين اما بالامر أو بعدمه فلا يصح في المطاعة وهي الحيلة في القضاء على العائ والتعصيل  
 في المعيدة ولا يصلح لأجله لان شرط التعبدى الى العائ بكونها مامره والحيلة على هذه الوجوه  
 وفي فتاوى فاضيل جان بعد ان ذكر ان الكفالة المطلقة هي الحيلة في الاثبات على العائ قال وليس هو  
 قضاة على المسجل لان المدعى صادق في دعواه على الكفيل ثم يرى المدعى الكفيل عن المال والكفالة  
 ويقتى المال على العائ اه ومن هنا علم ان ما ذكره الشارح فيما أتى في شرح قوله ولا يقضى على  
 عا ن الا ان يكون ما يدعى على العائ سببا لما يدعى على الخاصر من الصور الكفالة المقيدة بالامر  
 درهم الى آخره وظهر وانما هو في المطلقه وسيأتى ان تنبيه عليه في محل ان شاء الله تعالى (قوله  
 وكعائله مائرك تسليم) لان الكفالة لو كانت مشروطة في البيع فمما يقوله ثم بالدعوى يسى في  
 نقص ما تم من جهته وان لم تكن مشروطة فيه فالمراد بها احكام البيع وتزغيب المشتري فيه اذ لا رجع  
 فيه دون الكفالة فبر لم يره لاقرار تلك الشاع والمراد بكونها سببا انها تصدق من الكفيل بان  
 البار ملك الشاع حتى لو ادعى الكفيل البار لنفسه على المشتري لم تقم دعواه لاه الوصحت رجع  
 المشتري عليه بحكم الكفالة فلا يعيد كذا في النهاية وشمل ما اذا كان الكفيل شعبها ولا شفعلة  
 ولا تقسم دعواه لئلا تكون بالاشفعلة ولا حارة وقد علم ان هذا الدرك هو صان النش عند استحقاق

(وكعائله بالدرك تسليم)  
 ودهن عابه يقضى بالالف  
 على الخاصر ولا يكون  
 قضاء على العائ عداوى  
 ما لو ادعى الكفالة العامة  
 فلا يصح (قوله ومن هما  
 علم ان ما ذكره الشارح  
 فيما أتى الخ) أى في كتاب  
 القضاء فقيل باب التعكيم  
 ثم ان الذى رأيت به فيه  
 موافق لما هنا وهذا نصه  
 لو ادعى على شخص دينا  
 على انه كميل عن العائ

مامره وافر الخاصر بالكفالة وأبكر الدين فقام المدعى البينة ان له على العائ ألف درهم فقبل بيته في هذه الصورة وثبت الحق  
 على العائ والخاصر حتى اذا حصر العائ لم يلزمه ولا يحتاج الى اعادة البينة اه (قوله وانما هو في المطلقه) في الخاصر بطر بل في المقيدة  
 كذا بقدر اذا كانت بالامر كذلك كما علمت ثم ظاهر التعصيص بالمطلقة ان لا يمكن له شهود على كون الكفالة بالامر امانا كان له شهود  
 عليها وأثبت ذلك على الكفيل ثبت على الاصيل ولو كانت مقيدة وكما نحن المطلقة لان الكلام في حيلة الاثبات على العائ بالموافقة  
 وذلك حيث لا يثبت

(قوله) واعلم ان قولهم ما ان الشهادة (خ) قالوا بالحد ولكن هل يشعأ عن فتاوى الشيخ الثلثي ان حضوره غلظ السبع وسكوتها  
 ماله مانع من الدعوى بعد ذلك (٢٣٨) حاشا ما يتزور (قوله) رسمه بصم بالموثق (سعى غلبه النهر)

المسح والترك في تلمه التبعة بحركه ويسكن وفي الحاروي عشر من مبيع اختلاصة من سعى في تقص مالم  
 من سعت لم يمتد الى موصييه أحد هار - هل اشترى عدوا وقصه وقد اتفق ثم ادعى ان النافع ماله  
 قبل ذلك من ولان العائنة سكتا فقلت بيته والتاق اذ اوبى حاربه من امان فاستولفها الموهوب لم  
 ثم اقام الواهب بيته أنه كان دورها واستولفها فقلت بيته ويرجع على الموهوب له بالخاربة وللعقر اه  
 والحاصر المذكور وليس صحيح لانه يرده عليه ماد كرهه فاصبحان من البيوع لو ادعى المشتري أن  
 للمبيع حرم جمع دعواه والمواضع ارضان ادعى أنه كان وقتها واسواقه فان يشتبه مقبولة على المختار  
 كما ذكره المؤلف فيمكن لا يسمع دعواه للمنافس مع أنه ساعى في تقص ما تم من بيته (قوله) وشهادته  
 وحتمه لا أي لا يكون اقرارا عليك النافع والشاهد على دعواه لان الشهادة لا تكون مشروطية بالبيع  
 ولا يكون اقرارا بالملك لان البيع مرة يوحده من المالك وثارة من غيره ولله كتب الشهادة ليحفظ  
 الحادثة بخلاف ما تقدم قالوا ادا كتب في الكتاب وهو يملكه أو يبعانا ما ادا وكتب به يد مالك  
 كان سلبا الا اذا كتب الشهادة على اقرار التعاقد وكذا لو شهد عند الحاكم بالبيع وقضى بشهادته  
 أو لم يقض كان سلبا والتقييد بالحكم لبيان أن غير الكفاية ملاحم لا يكون سلبا بالاولى واعدا شحوة  
 ساء على عامتهم فاتهم كاتبه ونه يد كتابة أسماهم على الصك خوفا من البير والبرور والحكم  
 لا يختلف وفي فتح القدير اتهم امرأان في رماهم ادا كتب اسمه في الصك حمل اسمه تحت رصاص  
 مكتوبا وصح من شح حاتم كيلا يطرقة التبدل وليس هذا في رماها واعلم أن قولهم ما ان الشهادة  
 لا تكون اقرارا بالملك بل بالاولى على أن السكوت رما مالا يبيع الدعوى وسبأ في تمامه في مسائل شتى  
 آخر الكتاب عند قوله ما عفاها ونص فأمر به حاصر الى آخره (قوله) ومن صم عن آخره  
 أو رهن به أو صمن نوائه أو فستهم صم) أما الخراج فليسكونه يد ماله قيد به لا احترا عن الزكاة  
 في الاموال الطاهرة فله لا يجوز الصمان بها من صاحب المال لا ما حرمه وعكس ولهذا لا يؤخذ من تركه  
 الا بوجوبه وأطلقه فشم الخراج الموقوف وسراج المقاسة وحده بصم بالموطع وهو ما يجب في اليد  
 وفي حجة الصمان سراج المقاسة لانه لم يكن يد في اليد البسة والرهن كالكفاية جامع اتفق في حوزة كل  
 موضع تحوز الكفاية فيه عند اد كذا الشارح وهو مقوض بالترك فان الكفاية به سائرة دون الرهن  
 وأما النوائ طبع مائة وفي الصحاح البائة المصيبة واحدة نوائ الدهر اه وفي اصطلاحهم قيل  
 أرادها ما يكون بحق كاجرة الخراس وكري النهر المشترك والمال الموطع لتحجرها الخيش وفداء الاسرى  
 وقيل المراد هماليس بحق كالحايات التي في زمانها أحدها المطة بعبر حتى فان كان مراده هو الاول  
 حارت الكفاية ثم اعاقا لانه واجب موصون وان كان مراده الثاني فعليه اختلاف المشايخ فقال  
 بعضهم لا يجوز الكفاية منهم صدر الاسلام الردوى لاحصام ذمة الى ذمة في المطالة أو الدين وهذا المطالة  
 ولا بد شرعيان على الاميل فلم يتحقق معناها وقال بعضهم يجوز منهم حر الاسلام على الردوى  
 أحوص صدر الاسلام المتقدم لاسم المطالة مثل سائر الديون بل فوقها والعبرة بالمطالة لا ما شترعت  
 لاتزامها فالمطالة الحية كالمطالبة الشرعية ولها قلا ومن قام بتور بيع هذه النوائ على المسلمين  
 ما لقط أي بالعدل يؤخر وان كان الآخذ لا احد طلبا لقلما من قضى بائة عبره ما موهج عليه وان لم  
 يشترط الرجوع وهو الصحيح كجبي الحامية كس قضى دين غيره ما موهج وفي العاية فلشمس الأئمة عند ادا

ولما قل في فتح القدير  
 قبيل الكفاية بما اذا كان  
 شراجا ومثلا لانه يحكي  
 مقابلة القب عن حورة  
 الدين وسقطه فكان  
 كلاجرة لاسراج مقاسة  
 لانه غير واجب وغرامة  
 لردة الموطع قوله أو رهن  
 به اذ الرهن سراج المقاسة  
 غير صحيح خلاف الموقوف  
 اه ما بال الهروقة نص  
 الهلاء والتي اعتمدته  
 جيماني التعليل وقولهم  
 لانه دين لمطال من حجة  
 العباد نصا كسائر الديون  
 بدل على اختصاصه بالموطع  
 يشهد به وحتمه لا ومن  
 صم عن آخره أو  
 رهن به أو صمن نوائه  
 وفستهم صم  
 ما سراج للمناصفة طره  
 ن الخراج وهو عين غير  
 مدون حتى لو هلك لا يؤخذ  
 في الكفاية ما عيان غير  
 مسمومة لا تخور كالكافة  
 الاموال الطاهرة اه  
 قوله فصدر الاسلام حر  
 واليسر رمي (قوله) وهو  
 صحيح كجبي الحامية) عبارة  
 لما يتأكد ان كمال عن  
 بل الحامية استلوا فيه  
 لصحج اها نصح ورجع  
 لي المكسول عنه ان كن

سره وكذا السلطان اذا صادر رولا قاصر الرجل غيره أن يؤدي عنه المال لكل ما هو مطالب به جبا حارت  
 كماله فان أمر غيره بذلك ان قال على أن يرجع على بذلك كان له أن يرجع عليه والا اختلوا فيه والصحيح انه يرجع د كرى اليه  
 سئل اذا امر في دار الحرب باشتراء رجل منهم ان اشتراء بغير أمره يكون مشطورا لا يرجع بذلك على الاسير وبجلى سبيله وان اشتراء باهم

في القياس لا يرجع المأمور على الأمر في الاستحسان ورجع سواء أمره الأسير أن يرجع بذلك عليه أو لم يقل على أن يرجع بذلك على  
 وهو كما قال الرسل لغيره ما غف من مالك على غيابه أو أبق في ما داري ما تفتي المأمور كان له أن يرجع على الأمر بما أبق وكذا الأسير  
 إذا أمر بحاليد فعليه إعادته ولا بد منهم وهو غير ملزم ما أمره بالشره اهـ لكن قاضي حن حالف ذلك في شرحه على الجامع الصغير حيث  
 قال وبما الحيات التي يوظفها السلطان على الناس قال بعضهم تصح بها الكفالة لا لمطالبها خاصة بمنزلة الدين الواحد وعلى هذا  
 قالوا من قضى ثمانية غيره باده وهو غير مكره في الأمر يرجع به عليه وإن لم يشترط الغنى والاصح أنه لا يصح الصمان بها ولو أدها مكره  
 ولم يشترط الصمان لا يرجع له ما لم يرضى من الآخذ والمأخوذ منه ولا يصح به الكفالة اهـ (قوله وقوله ما على أهلها في المطالبة ممنوع الخ)  
 قال الرمي عندا المتنوع عموم اد الكلام في الكفالة الدين لا بالنفس (قوله وقوله أو مطلقا لغير الخ) أقول مراد الحق بيان وجه  
 لاصحة ووجهه لا مع على القول بأنها الصم في المطالبة وقوله ما على أهلها الضم في المطالبة في الدين أو معناه وحده للجمع وقوله أو مطلقا لغيره  
 لاصحة في كلامه وبشر غير مرتب (قوله ولولا أن المطالبة الحسية الخ) قال الرمي الظاهر أنه من عكس التشبيه وهو يدل على  
 الأولية فلا أولوية كدأوا يتخط بعضهم وفيه بطراد ليس المقام مقام الأولية وهذا الشرح لم يصب الخوارا عباد كالأولوية فتأمل  
 (قوله ومأهرا كلامه ترجيح الصحة الخ) رجع الخبر الرمي في فتاويه عدما استند إلى ما في البرزلية ضان الحيات على قول عامة المشايخ  
 لا يصح حمله قول العامة ومثله في الخلاصة وذكر أن ما فاه في إصباح الإصلاح غير مسلم بل رها عن ما قاله المؤلف هـ غير مسلم أيضا لأن  
 ظاهر كلامهم بمخالفة ما صرح به في الخلاصة والارادة به قول العامة (٢٣٩) والادلة أن الظالم يحكم أعداءه ويحكم نفسه  
 وفي القول بصحته تقرره

أمره به لا على إكراهه أما إذا كان يكرهه في الأمر ولا يعتبر أمره في الرجوع اهـ وفي فتح القدير وبني  
 أن كل من قال إنها صم في الدين يجمع بينهما ومن قال في المطالبة يمتنع أن يقول بصحتها ويمكن أن  
 يجمع إنشاء على أهلها المطالبة في الدين أو معناه أو مطلقا اهـ وقوله بناء على أنها في المطالبة في الدين  
 ممنوع لما قدمنا أنها لا تقتصر على المطالبة في الدين ولو كان كذلك لم يشتمل التعميم الكفالة  
 بالنفس لأن الصم في المطالبة الحضور وفي قوله أو مطلقا لغيره أنه إذا قال بأهلها في المطالبة مطلقا لا يعتن بها  
 هنا وفي البرزلية صادر الوالي رحلا ومطعمه ما لا ومن رحل ذلك وبذل الخط ثم قال الصلح ليس لك  
 على شيء لأنه ليس لأولى عليه شيء قال شمس الاسلام والفاضل تلك المطالبة لأن المطالبة الشرعية  
 كالمطالبة الحسية اهـ ولولا أن المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية لكن أولى كالأجنبي ومأهرا  
 كلامهم ترجيح الصحة ولعل في إصباح الإصلاح والفتوى على الصحة فها كالدبر في الصحة حتى  
 لو أحدث من الأكاره الرجوع على مالك الأرض اهـ وفي الحاية الصحيح الصحة ورجع على

الصحيح الصحة لا بد من قول صاحب الشريعة هذا هو الأصح وعليه الفتوى اهـ ملخصا أقول غايته أنها تقول أن مصححان رقاوا لا يدل  
 عن تصحيح قاضي حن كإثبات المؤلف لأنه فقيه النفس على أن يقتل أن يقول ليس في كلام المحيط تصحيح خلاف ما صححه قاضي حن لأن  
 المقول عن المحيط لا يستوفى ثم أضاف صحة الكفالة أنه ليس فيه الأمر الرجوع وهو أن يشتمل على لفظة على أو على فلهذا صحح عدم  
 الرجوع ثم أرى في الحاية قال وإن اشتد أمره في القياس لا يرجع المأمور على الأمر في الاستحسان يرجع سواء أمره الأسير أن يرجع  
 بذلك عليه أو لم يقل على أن يرجع بذلك على وهو كما قال الرسل لغيره ما غف من مالك على غيابه أو أبق في ما داري اهـ فلو أن ما صححه في  
 المحيط هو القياس ورجعها فلا كجاء عليه كلام احتياطية والاستحسان خلافه وهذا غير مستلزم كالأجنبي لأن الكلام فيها عند استيلاء  
 ثم أضاف صحة الكفالة ثم أرى عطف بعض الأفاضل ما حمله من المارد من صحة الكفالة بالوفاة رجوع الكفيل على الأصل لو كانت الكفالة  
 بالأسير لأنه يضمن لها الظالم لأن الظالم يجب إعادته ولا يجوز تقريره فلا تفرق بظاهر الكلام اهـ ولم يرد أنه منتهى حسن وطعام بدكروا  
 الرجوع على الكفيل وكيف يسوع القول بربوع الكفيل له الظالم وما ندفع ماس عن الرمي من قوله والله له الخ لأن ذلك مسلم لو قلنا  
 بربوع الظالم على الكفيل أمانا على ما قلنا فليس فيه تقرير الظالم بل فيه رد له لأنه لا الكفيل يحسن الظالم المكفول ويضربه ويبيع عليه  
 باله وعقاره ثم يحبس أو يلبثه إلى بيعه والاستمالة بالمرئىة ونحو ذلك مما هو مشاهد بالكفالة ثم يقع كل ذلك والله تعالى أعلم فهذا ما ظهر  
 منهم المعاصر فتدبره (قوله حتى لو أحدث من الأكاره الرجوع على مالك الأرض) قال الرمي يؤخذ منه أن ما هو مرتب من جهة  
 الأعراب على المزارع ويسمى في عرفنا لائحة العرب لو أحدث من الأكاره جبر يرجع على صاحب الأرض بما هو مرتب أو بتمتته من  
 المرتب لاسيما من قسم الحيات التي يأخذها الطلبة بغير حق تأمل اهـ وظاهره أن الأكاره يرجع وإن لم يكمل ملك الأرض

ومن هل آخر صحت لك  
عن ولان مائة إلى شهر  
فقال هي حقة فتقول  
لما من ومن استرى أمة  
وكتل له رجل بالمرء  
وسعدت لإحد البصري  
الكفيل حتى يقضى له  
بالمثل على النافع

(قوله وأما عنه فقد قيل  
هي النوائج) ولان  
اليه وبه وقيل هي آخر  
الناس وهي مائة شرعا  
(قوله ويصح في فصول  
الاستروشي أن المستحق  
أن يجبر الخ) هل الزنى  
هذا صريح في أن مع  
الفصول وإن كان المقسم  
موقوف في الصحيح وإن  
ما في البدائع أنه إنما  
يتوقف إذا ما على ذلك على  
غير الصحيح وقد تقدم  
البحث عنه (قوله حتى  
لواهم واحد منهم السنة  
الخ) أي لو رهن واحد  
من الناعة على المستحق  
فإنك المطلق أي رهن  
أهله ملكه مطلقا لم يقبل  
لأنه صار مقصيا عليه أما  
لو ادعى الناح أو أنه تلقى  
المالك من المستحق إن قال  
أما لا أعطى الثمن لأن  
المبيع تخرج في ملكي أولان  
اشترته ممن للمستحق  
فدفع عدواه كذا كرى  
المرء من باب الاستحقاق  
وقدم

المكحول منه إن كان اسمه وأما القسمة فقد قيل هي النوائج أي أوجه منها والرواية وقيل  
هي الناعة الموضوعة الرأسة والمراد لنوائج ما يوجه عن راتب كدائي الهداية والحاصل أن المشرح  
احتجوا بمعناه فأنكر من سعيد ادعى أن هذه الكلمة ساطة لأن القسمة مجرد والمصدق وقيل وهذا  
أعزل غير مصحون ورد ما التمسه نحي بمعنى الصيب قال الله تعالى وبشئ من الماء قسمة بينهم  
والمراد الصيب واقعية أو بوسع المحدثين قول معاها أن أحد الشريكين إذا طالب القسمة من صاحبه  
وامتنع الآخر عن ذلك ضمن أصابا لية ومقامه في القسمة حالان السمة واجبة عليه وقال بعضهم  
معاها إذا اقتضاها جميعا فمضى أحد الشريكين قسم صاحبه فتكون الرواية على هذا أصح ما يصح لآلنا  
وقد علمت أن القسمة بالناس نحي بمعنى التسم بلاماء وقيل هي النوائج معناه لطف للناس والتشهير  
وقيل ما يخص الرجل بها ولكن كان ينبغي أن يعطى ما لا ولا أن يكون من عطفا الخاص على  
العام وقيل هي الناعة للوطة البدوية كل شهر أو ثلاثة أشهر والنوائج عبر الرأسة كدائي  
الناعة فهم أن محاسن قال الأصل للآسان أن ساوى أهل حلقته في إعطاء الناعة قال شمس الأئمة  
هذا كان في ذلك الزمان لأنه ما به على الحاجة والجهاد وأما في زماننا فكثر النوائج فوجب عليها  
ومن تمكن دفع المطالبة عن نفسه فهو حبره وإذا أراد الإعطاء فليعط من هو عاشر عن دفع الظلم  
عن بعض لسر لتعني به الفقير على الظلم وبالمثل على الثواب كدائي فتح العبد (قوله ومن قال  
آخر صحت لك عن ولان مائة إلى شهر فتال هي حقة فالتقول للمصنف) لأنه لم يقر بالدين لأنه لا دين  
عليه في الصحيح إنما أقر مجرد المطالبة بعد الشهر فبالمصنف لأنه لو أقر بمائة الشهر وقيل المترد  
هي حقة فالقول للفرقة لأن المترد ليس ثم ادعى حقا لنفسه وهو ما حبر المطالبة الأصل وهذا هو  
الفرق بين فرق آخر أن الأصل في الدين عارص حتى لا يشترط الا بشرط فكان القول قول من أنكر السوط  
كأن في الخيار وأما الأصل في الكفالة فهو عارص حتى يشترط من غير شرط ما كان مؤجلا على الأصيل  
والشاهي ألحق الدين بالكفالة وهو يوسع عكسه والفرق قد أوضحناه وذكرنا الشارح والحجة بها  
إذا كان عليه دين مؤجل وحال عليه وحال الكسبان أنكر والمؤجل في الحال أن أقران يقول  
لدي هذا الذي يدعيه من المال حال أم مؤجل فان قال مؤجلا ولا يدعي عليه في الحال وإن قال  
حال فيسكره وهو صدوق ولا حرج عليه وقيل من عليه الدين مؤجل إذا أنكر الدين وقيل ليس له  
على حق فلا بأس به إذا لم يرد به أتواه حقه اهـ (قوله ومن اشترى أمة وكتل له رجل بالمرء  
فاستجرت لإحد الشري الكفيل حتى يقضى له ما فحق على النافع) لأنه مجرد الاستحقاق لا ينقص  
البيع على طاهر الرواية ما لم يقض له ما فحق على النافع فلم يجعله على الأصل ورد الثمن فليجبر على  
الكفيل بخلاف القصاص ما حبره لأن البيع مطلقا العلم المحلية ويرجع على النافع والكفيل ولما أريد  
ما استحقاق أي لغير النافع أشار المؤلف إلى أن البيع لا ينقص بقضاء القاصي للمستحق بالدين حتى  
لو كان الثمن عدا فاعتماه الخ لارثة بعد حكم القاصي للمستحق بعد اعتاقه كدائي العاية ويصح في  
فصول الاستروشي أن المستحق أن يجبر بعد قضاء القاصي وبعد قبضه قبل أن يرجع المشتري على  
بأنه ما تلقى والرجوع بالقضاء يكون مسلحا ثم من الاستحقاق المطلق دعوى السب ودعوى المرأة  
الحرمة العليقة ودعوى الوقت في الأرض المشتراة أو ما كانت معجدا وشارك الاستحقاق السابق  
في أن كلامهما يجعل المستحق عليه ومن ذلك ذلك الشيء من جهته مستحقا عليه حتى لو أقام واحدة  
منهم الية على المستحق فذلك المطلق لا تنسل بيده ويختلص في أن كل واحد من الناعة في  
لا يرجع على ما قسمه يرجع عليه ولا يرجع على كميل الفرك ما لم يقض على المكحول عنه وفي المطلق

وقول الشارح ان هذه  
واردة على مسئلة الكتاب  
أي على توجيهها ووجهه  
ان في مسئلة الكتاب اعما  
لا يصح تعيينه صرفا الى  
الاقوى وهو ما عليه من  
الدين وهذا كذلك وكان  
ينبغي أن لا يصح تعيينه  
أي ما لو احق هذا على  
صاحب الحصر ادعى انه  
صهو اه ورايت خط

في باب كفالة الرجلين والعدين في قوله وقول الشارح وهي واردة على مسئلة

يشتكل لموم الرجوع على مائه وان لم يرجع عليه ويرجع على الكامل وان لم يقص على المكمل  
عنه كذا في فتح العدير ولو قال المصنف ومن اشترى شيئا كان أولى كالأجنبي وأشار بقوله حتى يقص له  
ناقص على النافع ان النقصاء على النافع قصاء على الكامل في المشتري أن يأخذ النقص من أي مائة شاء  
وأفاده أنه لا يتخصص المكمل أولا وهو ظاهر الزاوية حار فالما عن أي يوسف وقيد الاستحقاق لان البيع  
لو انصح بيده ما عساه وصر النقص مضمنا على النافع فيؤاخذ المكمل به كما اذا باع مخميرا فيؤاخذ  
أو شرط أو عيب وأشار بقوله نافي لأن المشتري لو نسي في الارض ثم استحققت ماله لا يرجع على  
الكامل بقية الساء وانما يرجع ما على النافع فقط اذا سئل البقية له وهو ظاهر الزاوية وكذا لو كان  
البيع سارية فاستولاه المشتري واستحققه ارجل واحد فمضى قيمة الحاربة والولد والعقران المشتري  
يأخذ النقص من أي مائة شاء ولا يأخذ قيمة الولد الا من النافع خاصة فالكامل كاتع النافع لا رجوع عليه  
الا بالنقص كذا في السراج الوهاج والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب كفالة الرجلين والعدين

(قوله دين عليه ما وكل كعقيل عن صاحبه ما أداء أحدهما لم يرجع به على شريكه فان وادعى المصنف  
رجع بازياة) لان كل واحد منهما على المصنف أصيل وفي المصنف الآخر كعقيل ولا بد لضرورة دين ماعليه  
عنى الاصله وبقي الكفالة لان الاول دين والثاني مطالعة ثم هو تابع للاول فينتفع عن الاول وفي الزيادة  
لاما رصة فيقع عن الكفالة ولانه لو وقع البيع في المصنف عن صاحبه فيرجع عليه فطاحه أن يرجع  
لان أداء مائه كاد أنه فيؤدى الى الدور وظاهر الكتاب استواء الدين صفة وسدافا في تنافس صفة فان  
كان ماعليه مؤجلا وما كان على صاحبه حالا فادى أدى صحت تعينه عن شريكه ورجع به عليه وعلى  
عكسه لا يرجع لان الكفيل اذا غل في ما مؤجلا ليس له الرجوع على الاصيل قبل الحلول ولو اختلف  
سهمهما نحو أن يكون ماعلى أحدهما مقرا وما على الآخر من مبيع فانه يصح تعيين المؤدى لان السية في  
الحسين المختل بين معتبرة وفي الحس الواحد له ويحل فتح التقدير وقيد تكون كل كفالة عن صاحبه  
استقرارا لتمام كل أحدهما عن صاحبه دون الآخر وأدى الكفيل فحله عن صاحبه فانه يصدق  
وقول الشارح وهي واردة على مسئلة الكتاب هو وانما هي حارحة عما عساهم التقييد كإقراره  
ولم يقيد رجعه انما لا يرى قوله رجوع بازياة للعلم بهما تقدم من أنه اذا تكفل بأمره ورجع والا فلا  
(قوله وان كفلا عن رجل فكفل كل عن صاحبه ما أدى رجوع مصعه على شريكه أو بالكل على  
الأصيل) لان ما أداء أحدهما وقع شائعا عنهما بالكل كفالة ولا ترجيح للعص على العص  
مخلاف ما تقدمه يرجع على شريكه مصعه ولا يؤدى الى الدور لان قصته الاستواء وقد حصل رجوع  
أحدهما بنصف ما أدى بخلاف ما تقدم ثم يرجعان على الاصيل لانهما أدبا عه أحدهما بنصفه والآخر  
بنائبه وان شاء رجع الجميع على المكفول عنه لانه كفيل بجميع الدين عنه وأمره وترك المصنف  
قيد من المسئلة الاول أن يتكفل كل واحد منهما عن الاصيل بجميع الدين على التعاقب ولو تكفل  
كل واحد منهما بالكل فانه كفيل بجميع الدين على كل واحد منهما عن الاصيل بجميع الدين على كل واحد منهما  
على النصف وكذا لو تكفل كل من الاصيل بجميع الدين فانه كفيل بجميع الدين على كل واحد منهما عن الاصيل  
الدين ينقسم عليهم بالنصف ولا يكون كفيلة عن الاصيل بالجميع الثاني أن يتكفل كل عن صاحبه  
بالجميع ولو كفلا كل عن الاصيل بالجميع متعاقبا فكل كل واحد منهما عن صاحبه بالنصف وكذا لو  
(قوله وان أمرا لطلب أحدهما أحد الآخر مكلف) لان إراء الكفيل لا يوجب إراء الاصيل  
فيستحق المال كله على الاصيل والآخر كفيل عنه بكفه وبأحده به والله أعلم وفق المحيط كفالة الرجلين

باب كفالة الرجلين

والعدين

دين عليهما وكل كعقيل  
عن صاحبه ما أداء أحدهما  
لم يرجع به على شريكه فان  
راد على المصنف رجوع بازياة  
وان كفلا عن رجل فكفل  
كل عن صاحبه ما أدى  
رجع مصعه على شريكه  
أو بالكل على الاصيل  
وان أمرا لطلب أحدهما  
أحد الآخر مكلف

نعم الفصل هل يمكن  
دفع ورود ذلك المسئلة من  
يلتزم ان مسئلة المتن معلة  
بشكل من الصرف الى  
الاقوى ولزم الدور فانه  
ليس في كلامه ما يرد عن  
ذلك (قوله لان الدين ينقسم  
عابجا نصعين) قال في  
المهابة وفي الشافي ثلاثة  
كفلاء بالكل واحد  
بثلث الثلث وان كفلا  
على التعاقب بطلب كل

المسوط مساقه على أربعة أقسام القسم الأول كفل ثلاثة عن رجل بألف درهم فأدى أحدهم  
 وثلاثين مائة على صلحه بسبب ولو كان كل واحد كفيلا عن صاحبه فأداهما أحدهم بربع المؤدى  
 عليه ما للدين ولصاحب المال أن يطلب كل واحد منهم فألف القسم الثاني لرجل على أربعة مائة  
 ألف درهم ومائتان وكل اثنين كفيلا عن اثنين بجميع المال فانه يأخذ أحدهما بمائة وتسعمائة وخمسين  
 وأى اثنين شاء بجميع الألف وذكر في المختصر الصواب أن يأخذ أحدهم شاء وحده نصف المال  
 وأى اثنين شاء بجميع المال القسم الثالث لرجل على عشرة آلاف وكل أربعة كفيلا عن أربعة  
 بجميع المال بأحد من أحدهم ثلاثمائة وخمسة وعشرين مائة حصته من الدين ومائتان وخمسة  
 وعشرون حصته من الكفالة القسم الرابع لو كان أصل المال على ثلاثة وكل واحد كفيلا عن صاحبه  
 فأدى أحدهم شيئا فهو على ثلاثة أوجه في وجه يكون المؤدى عن بسبب وان لم يعين ووجه يكون  
 المؤدى عنه وعن صاحبه ووجه يكون المؤدى عن نفسه إذا لم يعين فان عين يكون عن صاحبه مثال  
 الأول لو كان المال على ثلاثة وكل واحد منهم كفيلا عن صاحبه فأدى أحدهم شيئا يكون إلى تمام  
 اثلاث عنه وماراد على الثلث يكون عن صاحبه ولو قال هذا من كماله صاحبه لم يصح الثاني لو كان له  
 على رجل ألف فكفل ثلاثة عنه على أن يكون بعضهم كفيلا عن البعض فأدى أحدهم شيئا يكون  
 مؤدىا عن نفسه وعن صاحبه وان عين عن أحدهما لا يصح والثالث لو كان الدين على رجلين وأحدهما  
 كفيلا عن صاحبه والآخري لم يكفل عنه أن أدى الكفيل شيئا ولم يعين كل المؤدى عنه وان عين ما يكون  
 عن صاحبه وبما مع البيان فيه ثم قال في المتن رجلا كفيلا عن رجل بأمره مال على أن كل واحد  
 منهما كفيلا عن صاحبه ثم أدى أحدهما شيئا فله أن يرجع بجميع ما أدى على المكفول عنه وان شاء  
 رجع عليه بمعه وعلى شريكه بمعه وان صمماه بعد أمره لم يكن له أن يرجع على شريكه شيء  
 حتى يؤدى أكثر من النصف ويرجع عليه بالزيادة على النصف وقال أبو يوسف إذا أقر رجلا  
 لرجل بألف درهم على أن يأخذ هذا المال أيهما شاء فلهما بماله كفالته كل واحد منهما عن صاحبه  
 بأمره اه ملحضا (قوله ولو أقر في المعاول أحد العريين أي بأشياء بكل الدين) لأن كل واحد منهما  
 كفيلا عن صاحبه على ما عرف في الشركة فبالمعاولين أي الشريكين شركة مفارعة لا شريك  
 العيان لا يؤخذ عن شريك لانه لا تصح الكفالة بل الوكالة ولنا قال في البراءة من الشركة أقر  
 أحدهما بدين في تخارجهما أو أنكر الآخر لم المعرفة ان كان هو الذي يولاه حوائفهما ماله لم  
 يصعه ولا يلزم المسكر شي وان أقر أنه وليه لم يلزمه شيء اه (قوله ولا يرجع حتى يؤدى أكثر من  
 النصف) لما ينصم الوحدتين في كفالته الرجلين (قوله وان كاتب عنه به كتابته واحدة وكفل كل  
 عن صاحبه وأدى أحدهما رجع بمعه) لأن هذا العقد استحقاقا وطريقه ان يجعل كل واحد  
 منهما أصيلا في حق وجوب الألف عليه فيكون عتقهما مطلقا نادائه ويجعل كفيلا لألف في حق  
 صاحبه وأداه ذلك فإداه أحدهما رجع على صاحبه بمعه لاستوائهما ولو رجع مال كل  
 لم تصدق المساواة فيد بقوله وكفل لانه لو كاتبهما ولم يرد على ذلك لم يكن كل واحد حصته بمعنى  
 ناداء حصته لأن المقابلة المطلقة تقتضي ذلك فلو كاتبهما على أنهما مال أدبا عتقا وان عجزا ردان  
 الرق ولم يرد كذا الكفالة فعندنا لا يعتق واحد منهما ما لم يصل جميع المال إلى المولى لأن شرط المولى في  
 العقد تنحب مراعاته اذا كان صحيحا سرا وقد شرط العتق عند أدائهم جميع المال إلى المولى لأن  
 شرط المولى في العقد نص فلو عتق أحدهما ناداء حصته كفى بحال الشرط (قوله ولو جازأ أحدهما  
 أحدا بأشياء بخصته من لم يعتقه) واعا حار العتق لصداقته ملكه ومضى عن النصف لانه ماضى

ولو افرق المعاولان أحد  
 العريين أي بأشياء بكل الدين  
 ولا يرجع حتى يؤدى أكثر  
 من النصف وان كاتب  
 عنه به كتابته واحدة  
 وكفل كل عن صاحبه  
 وأدى أحدهما رجع بمعه  
 ولو جازأ أحدهما أحد  
 أي بأشياء بخصته من لم يعتقه

الحقبة بمقابل ربحته أو ما جعل على كل واحد من محتيا لا لصحيح الصمان وإذا شاء العتي استمى  
عنه فاعبر مقارن ربحته. فلهذا بقص ولولي أن يأخذ عمة الذي لم ينعق أيها شاء العتي بالكمال  
وصاحبه بالمال (قوله) فإن أخذ العتي ربحه على صاحبه وإن أخذ الآخر لا) لأن العتي ربحه  
نأمره والآخر ربحه وأما حارث الكمال بدل الكتابة هنا لأنه في حال النقاء وأما الابتداء  
والمال كله عليه (قوله) ومن صم عن عمد مالا يؤاحده به بعد عتقه فهو حال  
بأسه لأك مال وكذا المولى أو أفرسه إنسان أو دابة وهو محجور عليه أو أودعه شيئا فاستهلكه أو وطئ  
أمرأة شبهة بعد أن المولى فانه لا يؤاحده في الحال فأداه إنسان ولم يبيع به حال ولا غيره كان على  
الإنسان حالا لا محال عليه أو حود النسب وصول الهممة إلا أنه لا يطالب العترة أنه جميع ما في يده ملك  
المولى ولم يرض بشفقه به والكفيل غير مضر فصار كما إذا كفل عن غائب أو مفلس محلل بالدين  
المؤجل لأنه متأخر وخير ثم إذا أدى ربح على العترة العتي لأن الطالب لا يربح عليه إلا بعد العتي  
فكذلك الكفيل لقسمه مقامه والتقييد بكونه مؤاحده بعد عتقه ليهتم به حكم ما يؤاحده في الحال بالمولى  
كدين الاستملاك عيانا ومارمه بالتجارة فادى المولى وحده قيد احترازه بالكل النرحس وكالاتني  
وي فتح العتير ولو كان كفل بدين الاستملاك العتي يدي أن يربح قبل العتي إذا أدى لانه  
غير مؤجل ولا يؤخر إلى العتي فيطالب السيد تسليم ربحته أو القضاء عنه وبحث أهل الدرس  
هل العتير في هذا الرجوع الأمر بالسكاهة من العتير أو السيد وقوى عتدي كون العتير أمر السيد  
لأن الرجوع في الحقيقة عليه اهـ وفي السدائع وأما رجوع الكفيل فله شرائط منها أن يكون  
السكاهة بأمر المكحول عنه ومهنا أن يكون بادي صحيح وهو أن من عور أقراره على نفسه ماله حتى  
أنه لو كفل عن المولى المحجور ماله فادى لا يربح لأن أداه ماله لم يصح لانه من المكحول عنه  
استمرص واستقرض العتي لا ينعق به الصمان وأما أحد المحجور فذبه بالسكاهة صحيح حتى يرضه  
حتى يربح عليه بعد الاتفاق لكن لا يصح حتى المولى فلا يؤاحده في الحال اهـ وفي الحانية ولو أن  
المكاتب صالح عن الدم على ماله أو جمل في الدية والقتل ثلث ما فراره أو بالدية وكفل إنسان بالبدل  
ثم هجر المكاتب فرد في الرق لم يكن لأصالح أن يأخذ المكاتب حتى ينعق لانه إخراج المال في الدية عوضا  
عن الدم فصح ذلك في حقه لا حتى المولى وإذا أخلص إكسائه أخر به يؤاحده ولأصالح أن يأخذ  
الكفيل ويسل عتي المكاتب لانه كفل بحال وأحب للحال وأما ما خوت المطالبة عن المكاتب قبل  
العتي فلا دية وعقره ولا تسقط المطالبة عن الكفيل اهـ (قوله) ولو ادعى رقة العتير فكفل به رجل  
مات العتير فربح المدعي أنه لص من قيمته ولو ادعى على عتد مالا وكفل مفسر رجل مات العتير  
رأى الكفيل) لانهما قال بعت المكحول به إذا كان حرا فكذلك إذا كان عبدا لم يربح عليه  
موته وهذه المأثلة الشارحة مكررة لأنه قسم في السكاهة ماله من أنها تطل بعت المطالب وفي هذا الفرق  
بين آخر وأنته ولكن أعاد كراهيا ليس الفرق بينهما وبين الأولى وهو ظاهر لأن المكحول به  
في الأولى رقة العتير وفي ماله وهي لا تطل بعت المكحول به في الفرق فيلزم قيمة العتير لأن على المولى والعتير على  
وجه بطله ما جها وقد ألزم الكفيل ذلك وعتد الموت في القيمة واجبة على الأصل فكذلك على  
الكفيل بالسكاهة المدعي عليه بخلاف الثانية والحاصل أنها كماله الدين المصوبة وهي تستعاد أيضا  
مما قدمه في الدية بالمحال قيد قامة البينة لانه لو تمت ذلك المدعي بأقرار دي السيد أو سكوله عتد  
التجلبع وقد مات العتير بذى السيد نصي قيمة المدعي على المدعي عليه ولا يلزم على الكفيل شيء

فإن أخذ العتي ربحه على  
صاحبه وإن أخذ الآخر لا  
ومن صم عن عمد  
مالا يؤاحده به بعد عتقه فهو  
حال ولو ادعى رقة العتير  
فكفل به رجل مات  
العتير فربح المدعي أنه  
صم من قيمته ولو ادعى على  
عتد مالا وكفل مفسر  
رجل مات العتير رأى  
الكفيل

(قوله) وقوى عتدي كون  
العتير أمر السيد) قال  
في البسرور أنت مقبدا  
عتدي أن ما قوى هو  
المدكور في السدائع اهـ  
وكأنه أراد به قول السدائع  
الآتي وأما العتير المحجور  
فأذبه بالسكاهة صحيح في  
حق نفسه لم يقبده  
بكتاله بدين يؤاحده  
للحال أو بعد العتي وقد  
يقال إن المولى مؤاحده  
الدين بتسليم العتير  
أو القضاء عنه وإن لم توجد  
السكاهة فأي فائدة للتوقف  
على كونها بأمره فيبقى  
أمر العتير الرجوع على  
المولى لانه لم يربح به سرر

ولو كمل عدد عن سيده  
 مأمور فعن قاده أو كمل  
 سيده وأداء بعد عتقه  
 لم يرجع واحد مهم على  
 الآخر  
 ﴿كتاب الحوالة﴾  
 هي نقل الدين من دمة إلى  
 دمة

(قوله وإن كان عليه دين  
 مستغرق لم تصح كفاؤه  
 الخ) تنقل بعض العلاء  
 عن الثنائري المصددين إذا  
 كن على المصددين وقد  
 كمل عن المولى أو عن  
 أحسب عال مادن المولى  
 لا يلزمه شيء مادام رفيقا  
 فادعته لزمه ذلك اه  
 وهو طاهر لأن حق الغرماء  
 مع صحة الادن ومطالمة  
 بعد العتق ليس فيها اضرار  
 لهم وانظر لو كان مدينوا  
 غير مستغرق والظاهر انه  
 يرضى من العاضل لو بالامر  
 ويطلب بالباقي بعد العتق  
 ثم على ما ذكره في الهدية  
 من الفائدة التقييد المذكور  
 مع انه ذكره صاحب  
 الهداية وأمره الشارحون  
 فإن الكلام من مستثنى  
 الاداء بعد العتق فليتأمل  
 ﴿كتاب الحوالة﴾  
 (قوله والاسم الحوالة) أي  
 اسم مصدر (قوله فاعلا)  
 أي اسم فاعل

فما يلزم على الاصيل الاداء أقر الكميل بما امره بالاصيل لان اقرار الاصيل لا يمتنع حتى في حق  
 الكميل لما عرفت أن الاقرار رخصة فاصرة فيقتصر على المقر ولا يعمده كذا في العوائد الطاهرة وفي  
 الحاشية كتاب قتل رجلا بعد اصاله عن السلم على عهده عليه وكمل رجل بعد ذلك العبد قبل التسليم  
 كان لولي السلم أن يأخذ الكميل بقية العمد وإن شاء طالب المسكنا أيضا ببيعة العمد لأن المصلحة عن  
 دم العمد لا يبطل به ذلك الدليل قبل الاسم فادع عن تسليم العمد مع الموحد للتسليم بطلب بقية  
 الدليل وكذا لو كان السائل حرا والسلمه عاتلا اه (قوله ولو كمل عدد عن سيده مأمور فعن قاده  
 أو كمل سيده) وأداء بعد عتقه لم يرجع واحد منهم ماعلى الآخر (بيان المستثنى الأول) كفاؤه  
 الصد عن سيده والثانية عكسه أما الأولى فنظر طمان لا يكون على المصددين حتى تصح كفاؤه  
 بالمال عن المولى وانما صححت لأن الحق في ماله يتولد له وهو تلك أن يجعله ماله من بان برهه أو يعز  
 بالدين وإن كان عليه دين مستغرق لم تصح كفاؤه حتى الغرماء وإن كان مادن المولى وأما الثانية  
 فهي صحيحة على كل حال واعلم رجوع أحد هما على الآخر فيما لا يهاذقت غير موحدة للرجوع  
 لأن المولى لا يستوجب على عهده دينا وكذا المدين على مولاه فلا يملك موحدة أبدا لكن كمل عن  
 عهده بغير أمره فأخاره ثم فائدة كفاؤه المولى عن عهده وحوب مطالبة باقائه الدين من ساؤل أو ماله  
 وفائدة كفاؤه العمد عن مولاه بعلقه برقته قيد بكفاؤه السيد عن عهده لأن كفاؤه السيد للعمد عن  
 مدينه بصحة أن كان العمد مدينوا فلوان هذا العمد فحق وليه دينه الذي كان عليه ظلت كفاؤه المولى  
 كذا في الحاشية وفي هذا التفرع أعنى قوله ولو كان هذا العمد إلى آخره نظر اه وانتهى علم  
 ﴿كتاب الحوالة﴾

ذكرها بعد هذا لأن كلامها عقد التبرام ماعلى الاصيل للتوق (الأ) الحوالة تتضمن وراء الاصيل  
 وراء مقيدة بخلاف الكفاؤه فكأن كالمركب مع العمد والمراد مقدم فاحوالة العتق والكلام فيها  
 في مواضع الأول في معاشاة في المصالح حولته نحو فلا يقلعه من موضع إلى موضع وحولته  
 نحو لا يستعمل لأرماو متعبدا وحولته الرداء نقلت كل طرف إلى موضع الآخر والحوالة مأخوذة من  
 هذا فأحله بدينه عليه من دمة إلى غير دمتك وأحلت الشيء حاله قائما أيضا اه وفي المصالح أشال  
 عليه بدينه والاسم الحوالة اه وفي فتح القدير يقال أحلت هذا بماله على عمرو فأحلت أي قبل فأن  
 يحل ورويد محال ويقال محال والمال محال به والرحل محال عليه ويقال محال عليه فتقدير الاصيل  
 في محال الوافع فاعلا محتمول بكسر الواو وفي الواقع معقول لا محتمول بالفتح كما يقدر في مختار العاقل مختبر  
 بكسر الياء وفتحها في مختار المعقول وأما محله مع محال الفاعل فلاحاشية عليها بل الصلة مع المحال عليه  
 لمطة عليه فمحال محال ومحال عليه فالفرق بينهما بعدم الدله وصلة عليه ويقال لا محال حول بل أيضا  
 فالمحسول والمدينون والمحال والمحال بدين الدين والمحال عليه والمحال عليه هو الذي التزم ذلك الدين  
 للمحتمل والمحال به نفس الدين اه الباقي في معاشاة رتبة فأفاده بقوله (هي نقل الدين من دمة إلى  
 دمة) أي من دمة المحمل إلى دمة المحال عليه وهذا قول المعص ومدا تفوقا على أصل النقل ثم اختلفوا  
 في كيفية فقيل أنها نقل المظالم والدين وقيل نقل المطالبة فقط وجعل الاختلاف في البدائع بين  
 المتأخرين ونسب الشارح الأول إلى أبي يوسف والثاني إلى محمد بن حنبل الأول دلالة الاجماع من أن  
 المحال لو أقر المحال عليه من الدين أو وهبه مصلح ولو أقر المحمل أو وهبه لم يصح ولولا انتقاله إلى دمة  
 المحال عليه لم يصح الأول ولما صرح الثاني وحكى في الجمع خلاف محمد في الثانية فكانه لم يعتبره ونقل الاجماع  
 ووجه الثاني دلالة الاجماع أيضا من أن المحمل إذا قضى دين الطالب بعد الحوالة قبل أن يؤدي المحتا



حتى يقص في أصح  
الروايتين والمرئيين  
أحوال عمره على الزمان  
لم يكن له منسج الزمان  
وسيد كذا الشارح هذا  
بعد هذه المسئلة ذكره  
العري وقال العري أيضا  
قلت لم أر حرك ما إذا أحوال  
المرئيين يذهب الذي به  
الزمن على الزمان هذه  
استرداد الزمان أم لا اه  
أقول سياتي في قريب الحكم  
في ذلك اه (قوله مفاصل  
على الحويل ما كان على  
الحيل) قال الرملي تقدم  
انه يقال للمحتال حويل  
ولا يصح هنا ارادة المحتال  
واعا تصح ارادة المحتال  
عليه فلهذا يطلق عليها  
أما (قوله والخوابعان  
موصيا الخ) أي الخوابع  
عماد كرم من الارادات  
على طريق الكذب والتمويه  
المرتب اسكن ترك الخوابع  
عن الاول فاجاب عن  
الثاني بقوله ان موصيا نقل  
موقت الخ وعن الثالث  
بقوله وصح أداء الحيل الخ  
وعن الرابع بقوله ولا يصح  
في نقل الدين قسمته الخ  
وعن الخامس بقوله لان  
المحتال لم يملك الدين بالخولة  
الخ وعن السادس بقوله  
واعا لا يصلح الحيل الخ

لا يكون منطوقا وبحر عن المصنف ولو لم يكن عليه دين لكان متطوعا فيدعي أن لا يجبر على القول  
كأداء المثل أو حتى قضاء دين انسان على غيره وكذا المحتال لو أرى المحتال عليه عن دين الخولة لا يرتد  
برده ولو وجه منعه لكان كالأمر أو وجهه ولو انتقل إلى دمه المحتال عليه لما احتاج حكم  
الاراء والهدية وكذا الخولة لو أرى المحتال عليه عن دين الخولة لم يرجع على الحيل وان كانت موصيا كالكفالة  
ولو وهب الدين منه فله الرجوع اذ لم يكن للحيل عليه دين ولو كان له عليه دين يلتقيان قضاء كما في  
الكفالة فقلت عند الاحكام على القسوة من الخولة والكفالة ثم الدين في باب الكفالة مات في دمة  
الاصيل فكذلك الكفالة هكذا اقره في البدائع ولم يرجع وفي فتح القدير المصحح من المذهب ما  
نوح البراءة من الدين اه فلهذه ما في الكتاب فاقوا فائدة الاختلاف في أنها معلوما أو المظالمة فقط  
تظهر في مسئلتين احدهما ان الزمان اذا أحوال المرئيين ما بين ذلك أن يسرد الزمان عندنا في يوسف وكذا  
لو أرى عنه وعند محمد لا يسرد كالأحوال التي بين هذا الزمان والثانية اذا أرى الطالب الحيل بعد الخولة  
لا يصح عندنا في يوسف لا يدرى ما الخولة وعند محمد يصح وري الخويل وقد أكرهنا الخلاف بينهما  
بعض المحققين وقال لم يقل عن محمد نص نقل المظالمة دون الدين بل ذكر أحكاما متشابهة واعتبر الخولة  
في بعضها بأحبالا وجعل الخويل بالمظالمة لا بالدين واعتبرها في بعض الاحكام اراء وجعل الخويل بها  
المظالمة والدين واعا فعل هكذا لان اعتبار حقيقة اللفظ نوح نقل المظالمة والدين ادا الخولة مسبية على  
النقل وقد أصيب إلى الدين واعتبار المعنى يوجب تحويل المظالمة لان الخولة بأحبال معنى الأثرى أن  
المحتال عليه اذ مات مفسا يرد الدين إلى دمة الحيل وهذا هو معنى التأجيل فاعتبر المعنى في بعض الاحكام  
واعتبر الحقيقة في بعضها هم يحتاج إلى بيان لمية موصى الاعتبار في كل مكان كذا في فتح القدير وفي  
تأخير الخويل ما على الخويل ما كان على الحيل اذ نقل الدين أو في بعضها من نقل الطالب وحده  
وان عكس أبو يوسف حسب التأثير في عني المكاتب ونقل الزمان بعد الاحالة على العبر ولهذا احرار  
للمد أن يرى الخويل أو يسرد في أو يمس به دون الحيل على المذهب عكس ما قلنا ولا يصح للحال  
ما كان للحيل وان قيد هذا الدين حذر عليه كغيره الذين بل يلزم الخويل ديان هذا الوصل الحال  
مؤحلا لم يظهر الاحل في حق الحيل حسب التأثير بعد الموت والاراء اه ثم اعلم انه قد عرفت في بعضها  
بالنقل المذكور أشياء الاول أن التمر يف لا يصدق على الخولة الملقبة قالودية قال ليس فيها دين انتقل  
إلى الخال عليه ناسها ودينه في التوى ولو انتقل الدين لم يمس ناسها حصر الخال على قول الدين  
من الحيل بعدها ولو انتقل لم يحصر ناسها فقسمة الدين بين عرما الحيل بعد موته فسل فقص المحتال  
ولو انتقل لا حصص به الخال حاسمها ان اراء المحتال الخال عليه لا يرتد لاراد ولو انتقل اليه لارتد سادسها  
أن نوكيل الخال الحيل بالنقص من الخال عليه غير صحيح ولو انتقل من دمة الحيل لصح لكونه حاسبها  
سابعها ان المحتال لو وهب الدين للحال عليه كان له أن يرجع على الحيل ولو انتقل الدين إلى الخال عليه  
لكانت الهدية ابراء ولا رجوع ناسها ما عسخ بالفتح ولو سقط الدين لم يمس ناسها عادم سقوط حتى  
حسب المبيع فبما إذا أحالة المشتري عاها كذلك الزمان والجواب أن موصيا نقل موقت لا مؤبد  
وبه في الحيل راءة مؤقتة إلى التوى فالرجوع به لا يدرى راءة مؤقبة واعا يرى بشرط السلامة  
للمحتال بحيث توى المال لم يوجد الشرط وصح أداء الحيل للمحتال ليستفيد البراءة قالو مدة التي تحصل  
بالخولة كماله في النسيئة ولا يصح في نقل الدين قسمته بين عرما الحيل بعد موته فسل فقص المحتال  
لان المحتال لم يملك الدين بالخولة اذ يلزم عليه تعليق الدين من غير من عليه الدين وهو لا يجوز واعا مالمكان

وعن السابع بقوله والفرق بين الهبة والاراء الخ وعن الثامن بقوله واعا قبلت المصح الخ وعن التاسع بقوله واعا لم يطل حتى البائع  
في الحسن الخ وعن العاشر بقوله كالمرئيين اذا أحوال غيره الخ

(قوله فسمعت حوالة المسمى المائل) واللاستروشي في كتابه أحكام المفسر كرمحي في الأصل المسمى التشرقي الحوالة مثل السابق وفي  
 فوأنه شيخ الاسلام رهاق الدين صبي محبور عليه أو عمال وأكل به على الآخر وفصل آخر الحوالة فالقوله يمكن من المتألفين  
 المختال عليه أم لا أجاب نعم كقول الكفالة اهـ (٢٤٦) قوله رجع الحال عليه للحال) حذف صل رجع وبست عليه

المطالبة فادفعه ملكه ولا يلزم أن يكون على الحال عليه بدين من التحيل بل دليل فسمعت من عرمان  
 ودين المختال لان الموضع أن يكون للدين الواحد بمطالب لأن يكون على واحد بدين باعتبار من  
 له المطالب واحد كافي الحوالة وأما الاصلح التحيل أن يكون وكذا عن الحال نقص الدين لكون  
 التحيل يعمل لغيره ليستفيد الأراء المؤبد والعرق بين الحق والارامى الرجوع وعنده أن الاراء انقطاع  
 والحق من أسس الملك كالأثر وأما هل الصبح لان الدين لم ينقطع بالكلية لانهما يوجد الأوامر  
 المؤبد في الحقيقة فادأ حال الدين المختال على رجل بالغ وأجمع حقه وقيل منه ثم أحواله أيضا  
 بجميع حقه على آخر وقيل منه صار الثاني بتسلا للول ويري الأول اهـ وأما سطل حق الدين  
 في الحسن لان الطائفة ثابتة ولذا لو كان التحيل هو البالغ نطل حقه في الحسن لان مطالب سطلت  
 كالمهر ادا أحواله غريمه على الزاها نطل حقه في حسن الزها بحلاف ماذا أحواله الزاها اثبات  
 في ركبها والاحتياج من التحيل والقبول من المختال عليه والمختال الرابع في شر الظها في الحيل العقل  
 ولا يصح أحواله محسوس وصلى لا يعقل والبايع وهو شرط البعاد دون الاعتقاد فسمعت حوالة المسمى المائل  
 وهو قولة على أحارة رايه كالبيع لان فهم معنى المادة وأما حقه فليس شرطه صحة فسمعت حوالة العبد  
 مأدوما ومحجور أعبرانه ان كان مأدوما راجع الحال عليه للحال والاعمال العقل وكذا يعتقده فصح من  
 الميرص ومها رصى التحيل حتى لو كان مكرها في الحوالة لم تصح لانهما رايه معنى التحيل ويعتد به  
 الاكره وفي الحال العقل والبايع على أنه شرط من ادعيه احتياله وهو قولة على أحارة رايه ان كان الثاني  
 أصليا من الاول وكذا الوصى ادا احتال على اليتيم لا يصح الا بعد الشرط ومن الرضا في الوصي لو احتال  
 مكرها لا يصح وبها محسوس الحوالة وهو شرط الاعتقاد في قولها حلالا في يوسف فانه شرط البعاد عده  
 ولو كان المختال عاسا في المجلس قبله الحرة فاحل لم يعتد عده حلالا له والصحیح قولها وأما سطل  
 الحال عليه فالعقل فلم يصح من محسوس ولم يعقل قولها والبايع فلم يصح من محسوس قولها فطلبا  
 سواء كانت ماضى التحيل أو مدونه لكونها مع الامس بمرعاه لاداءه وتدوينه بمرعاه ابتداء وانتهاء ولو قيل له  
 وبه لم يصح لكونه من المصارف لا على كونه في مهال الرضا فلو أكره على قبوله لم يصح ومنها المجلس فانه  
 شرط الاعتقاد وأما شرط المختال به فان يكون دينه لا رما ولا يصح بدل الكتابة فبما لا تصح به الكفالة  
 لا يصح به الحوالة فلم يصح أحواله للمولى عريمه على مكاسبه الا اذا فيه هام بدل الكتابة وأما اذا احتال  
 المكاتب ولاه على رجل وعما محجور ادا كن له على الرجل دين أو عين وقيد به لان المختال يكون مانبا  
 عن المكاتب في الصن فيحجور وان لم يكن له واحد معها أو كان له ولم يقيد به لا يحجور ولكن ادا أحواله  
 المولى على محله يمتن حتى يؤدى بدل الكتابة فادأ أحواله مولاه على رجل عتق كاشت الحوالة عكس  
 السابق كأخوهمه الشارح ومرع على هذا الشرط انه لو ظهرت راءة المختال عليه من الدين الذي قبضت  
 الحوالة به بان كان الدين من مبيع فاستحق المبيع تطل الحوالة ولو سقط عنه الدين لم يمس عارص  
 بان هلك المبيع عند الذائع قبل التسليم بعد الحوالة حتى سقط الثمن عنه لم تطل الحوالة لكن ادا أدى  
 الدين بعد سقوط الثمن رجع عما أدى على التحيل ولو ظهر ذلك في الحوالة المطلق لم تطل وسيأتي  
 الكلام عليها الخامس في حكمها فلهذا أحكامها مبراة التحيل ومها توت ولا به المطالبة للمختال

الذ كورة لتعير المعنى  
 بل هي ملة التحيل والتقدير  
 رجع الحال عليه على  
 العبد (قوله وكذا الوصى  
 ادا احتال على اليتيم الخ)  
 قال في أحكام الصغار بعد  
 هذا ود كمر الدين في  
 يزوج فانه الأب والوصى  
 ادا قبل الحوالة على  
 شخص دون التحيل في  
 الملاء ان وصى بعتدهما  
 جازع ادى حصة ويحد  
 ولا يحجور عدا في يوسف  
 وان لم يكن واحدا بعتدهما  
 لا يصح في قولهم وذكر  
 صدر الاسلام أبو النسر  
 في باب الخلع من المذسوط  
 في حيلة هنة صدق الصبر  
 ان الأب مختال على نفسه  
 شيأ فيأرأمة الروح عن  
 ذلك الله يدرو لو كان الأب  
 متسل الروح في المدة  
 فيسبى أن يصح أيضا اهـ  
 (قوله فلم يصح من محسوس  
 قولها مطلقا الخ) هذا  
 ظاهر اذالم يمكن الصبي  
 مدبريا للتحيل وبه يظهر  
 التعليل تأمل وراجع  
 (قوله لم ارادة التحيل)  
 قال الرمى يؤخذ منه ان  
 التكميل لو أحواله المكحول

له على المدبرين الذين المكحول وقوله روى وهي رافعة الفتوى وصورتها حال  
 التحيل الطالب بالدين الذي كعله على المطلوب وتراو على ذلك ويؤخذ الحكم وهو البراءة من قولها الحوالة نقل الدين وام  
 مشتقة من التحويل والشئ ادا حول عن مكانه حتى حالها به وقد صرح في الحوالة نقل عن التجدي اسماء رنة والكفالة غير مبررة

وصرحوا أيضا ان المحال عليه اذا اُحال المحال على المحيل رى وان توى المال الذى على الاصل لم يعد اليه وصرحوا ايضا ان كل دين  
 يبارت به الكسب حارثه الحوالة اه ولما تعالى أعلم وفي الأولية الكلية الكسبية صحت امر المكسول عنه بعدت لوجوب دينه  
 على الطالب على الكسب رى الكسب على المكسول على الاصل مال الكسب على المكسول عنه مؤجل الى وقت الاداء اه ويهم منه حصة  
 الحوالة وصحة ما رواه التوب راء المحيل وهو الكسب ومقتضى ماى الاول الحوالة يرجع على الكسب التوى وكذا مقتضى ما تقدم فربما  
 فى هذا الشرح فى الحوالة عما يخص به الحوالة راء المحيل راء مقتضى الى التوى ولما فى الترخية قال فى الجامع راجل كسب على راجل  
 عنه وأحال الكسب الطالب ما على راجل فعد رى الكسب والذى عليه الاصل (٢٤٧) ون توف الماتة على المحتال عليه

موجه معلل اعادة الامر على  
 الذى عليه الاصل وعلى  
 الكسب جميعا بأحد الطالب  
 أهماءه ولو كان الكسب  
 أحال الطالب بالماتة على  
 اوان مهابر يداراه الكسب  
 من الماتة والطالب أن  
 بأحد الذى عليه الاصل  
 والمحتال عليه فان مات  
 المحتال عليه مفسا فى هذه  
 الصورة والطالب أن يأخذ

على المحال عليه مدينى دمه أو دمة المحيل على أحلافهم ومها سوت المارة للمحال عليه على المحيل  
 إذا لزمه المحتال فكما لا زمه لزمه وإذا حصة حصة من كتاب أمر المحال لولا ردى عليه لأنه هو الذى  
 أوهمه فى هذه العهدة وفيه ما يشبهه وان كان به رضى أو كان مدونه وقد عرفت به فلا ضرورة ولا حدس  
 السادس فى معاد كرى الخلاصة والرار ما هنا على ثلاثة أوجه لازمة وحارثه حارثه ولا ضرورة أن يحل  
 الطالب على راجل ويقل الحوالة سواء كانت مقيدة أو مطلقا والخارثة فى يقيد هان على المحتال عليه  
 أطواله من ثمن دار به أو ثمن عده فاعلم المحال عليه على البيع وهو مثله ما لو قل الحوالة على أن  
 يحل عده الحصة فانه لا يجزى على أداء المال فسل الأجل والعاهدة أن يعيد ما عطاها من ثمن دالر المحل  
 أو ثمن عده لمها حوالة على لا يعز على التوبة وهو مع الدار والعاهدة الحوالة بهذا الشرط لا يكون  
 توكيلا يبيع دار المحيل اه البيع فى بابها روى أصحاب الكتب الستة عن أنى حريرة مرفوعة على  
 العلى ظلم وإذا اسم أحدكم عن فى فليسع رى فاعط الظاهر فى مرفوعة ومن أحيل على فى فليقمع  
 وروا أحد ومن أحيل على فى فليسع ثم كثر العلماء على أن الامر لا يستجاب وعن أحد  
 للوجوب والخى الظاهر اه أمرنا حدة فهو دليل حارثه حارثه الدين شرعا والماتة والاحراج على حوارها  
 دوما لمناجاة كذا فى فتح القدر التالى فى أنواعها ميسا فى أهماءه ومطلقة التاسع فى سبها العاشر  
 فى أهماءه وماتة على الكسب (قوله) وصح فى الدين لاى العين) لان العقل الذى نصته نقل  
 شرعى وهو لا يتصور فى الاعيان بل التصور وفهم العقل الحسى فكما نقل فى وصف الشرعى وهو الدين  
 فلهذا أن يكون للمحتال دين على المحيل ولذا هل فى الخلاصة قرب الدين اذا أحال راجل على راجل وليس  
 للمحتال على المحيل دين فلهذا وكذا وليست حوالة اه وفى النسخة أحال عليه مائة من من الحصة ولم يكن  
 للمحيل على المحتال عليه ثمن ولا للمحتل على المحيل فسل المحتال عليه ذلك لا تضى عليه اه وأما الدين على  
 المحتال عليه وليس بشرط وفى السراج الوهاج لأصح الحوالة بالاعيان والخقوق اه ولم يثنوا (قوله)  
 برضا المحتال والمحال عليه) لان المحتال هو صاحب الحق ويختلف عليه الدم فلا بد من رضاه لاستلاف  
 الماس فى الأيهام وأما المحتال عليه فلهذا والمال ويختلف عليه الطالب والدين معا وتون فدرهما لهما  
 لا تصح مع اكراه أحدهما كذا فى مدام وأراد فى الرضا القول فى مجلس الاحتباب لمناجاة مدام فى وسطها  
 فى مجلس الاحتباب بشرط الاعتقاد وهو مصرح به فى السنانع ولكن فى الرار يقولوا حال على عاق فقل  
 انهما علم محض ولا تصح فى عية المحتال كالكسب لآن يقل راجل الحوالة اه فعل التمول من المحتال

وتصح فى الدين لاى العين  
 رضا المحتال والمحال عليه  
 الكسب أيضا (قوله) وقد  
 فيدت به) مهوم اه  
 لو كان مدونه ولم يقيد  
 الحوالة بالدين اه له لا لزمته  
 وحسسه يبدل عليه  
 ماسا فى عده قول المصنف  
 ولو أحاله بمائة عده ريد  
 وديعة (قوله) ولكن فى  
 الرار ية لو أحال (الح) قال  
 الزمى وفى الخاتمة ما يوافقه  
 حيث قال حصة الأحاة تعتمد

دول المحتال والمحال عليه ولا تصح فى عية المحتال لى قول فى حصة ويجوز جهما مائة تعالى كالماتة لآن يقل راجل الحوالة  
 لعانب ولا تشرط حصره المحتال عليه صحة أطواله حتى لو أحاله على راجل عاقب ثم علم العاقب فسل تحت الحوالة اه ذكره العرى اه  
 فالت وماتة فى الخلاصة وقد مر عند الكلام على شرائطها الى الصحيح فوطها بعدت تحتها فى عية المحتال فلم يبق مخالفة بين ماها وماها الا  
 استتراط حصره المحال عليه وعلى ما عاينته فى الرور والعرى فقال بشرط حضور الشاى أى المحتال لآن يقل فصوله له لا حضور  
 (قوله) جعل فى القول من المحتال) قال الرمى بل جعله من المحتال عليه اذ الصيرير راجع اليه تامل اه فالت المراد من التمول ما يثبت  
 على الجاس وهو ما يكون أحد شرطى العقد قول البرارى فسل أى فرضى فليس المراد به القول الذى فسر به الرضا لكن قول المؤلف  
 والرضان ما غير ظاهر لان المحيل فى هذه الصورة موجب والمحتال قابل بدليل اشتراط حضوره نعم المحتال عليه عاقب وقد اكتفى برضا

(قوله وكان لمدن) أي لا محصل (قوله وإن لم يكن لمدن) أي لمدن هو المحصل وقوله عليه أي على المحال عليه (قوله وكذا) حصر به أي المحلل (قوله وكذا لو كان المحال عاماً) له المحال عليه (قوله والخوالبه) حصل منه (الح) قال في الدرر من العمل الباطني وأما المطلق فخالفه فما نحل المدن الثالث على رجل أحد درهم فعور وكون الألف على المحال عليه لأنه لا نحل الخوالبه فهو بل المدن من الأصل وأما أصول على الصفة أي كانت على الأصل وكسب على الأصل حالة فصول إلى المحال عليه حاله ما وليس للمحال عامه أن يرجع على الأصل فليس أن يؤدي فكذلك إذا لم يرد له أن لا يرد إلا على واحد أحسن كان أن يحسن الأصل حتى يحاط به عن ذلك كأي الكفيل وإذا أدى رجع على الأصل بما أدى وأما المظنة المؤجلة لرجل على رجل ألف درهم من عن مسع إلى مسع فاحال بها على رجل إلى مسع فخالوه (٢٤٨)

والمراد من جامع أنه لو خالوه بعد قبول المحال والمحال له لم يرد كذا لصعبر صا المحلل فيه لمن شرط على ما ذكره محمد في الراداد مرده أنه بدوري وأما شرطه فالرجوع عليه فلا اختلاف في الراداد كما أن صاحب الإصلاح الخاضع إياه أن كان يعبر صا المحلل كان في المدن على المحال عليه فله مطالبة بنفسه وإن لم يكن له مدن عا به فلا رجوع للمحل عا به لأنه صبي دونه بغير امره كأي السراح الوهاج وكذا حصره بسبب شرطه حتى لو فعل لصاحب المدن بك على ولان أن فاحل بها على رجعي الطالب بذلك و خارج فليس له أن يرجع بعد ذلك بخلاف ما لو فعل للمدن عليك الف لئلا فاحله بها على فحال المدن حلت جميع الطالب فاحل لا يجوز عدة الأما ويحمد كذا في الراداد وكذا لو كان المحلل يما كما قد مضى فبما عا بال الذي قال ذكره حتى على ولان وسكت فحال لم فحل فخالوه فاحله اه ولم يعد المصفر رجعه أنه ما كان يكون لمدن المحلل به معا وما لا بد منه لمصفر ما في الراداد فاحل عام محمول على نفسه ما قال حلت ما بدور لك على ولان لا يصح حراله مع حبه المال ولا يصح بصاله الخوالبه بهذا اللفظ والخوالبه من حصل منه سبب الأجل في المحال عليه كأي الكفالة ولو كان المال حالا على الذي عليه الأصل من فرض أو عصبه حاه به على رجل إلى به فهو حائر وإن ما بال المحال عليه فحل انصاف الأجل عاد المحال إلى المحلل حالاً في الخوالبه والكفالة فان الكفيل إذا كفيل مدس واحد الطالب المدن ولم صا الأجل إلى الكفيل صار الأجل مسروطاً للأصل حتى لو ما الكفيل كان المدن على الأصل مؤحلاً في الخوالبه من صا الأجل إلى المدن ولم صا إلى المحال عليه لا يصبر الأجل مسروطاً حتى الأصل حتى لو ما بال المحال عليه فعلى لا يعود المدن إلى الأصل حالاً اه ومن العرب ما في الحمى حال العزم يعبر صا المحال عليه لا يجوز وفصل بخور كذا لو كحل بعض المدن في مروط الظاهر به رصاص على خوالبه ليس مسرطاً إجماعاً فله معناه إذا كان المحال به ممل المدن اه والمذهب المعتمد أنه لا بد من صا المحال عليه سواء كان على مدن أو لا وسواء كان المحال به ممل المدن أو لا لم أعلم أن الخوالبه إذا صحر صا المحل عا به وعاب المحل فادعى المحال عليه ما وجب براءه فالحل لغيره فالحل لمسمع دعواه في الراداد فبال المحلل ورغم المحال عليه أن مال المحال على المحلل فكان من حصر لا يصح دعواه وإن مرض على ذلك كأي الكفالة اه وفي فروق الكراية لو أحوال امرأته تصدقها

عليه فحل الأجل والذي عليه الأصل حتى حل المال عليه لا يملو أبداً عن الأجل فإن لم يكن له وهو يرجع المحال له المال على الذي عليه الأصل إلى أحله وإن سبطاً حكماً لا يجوز! وقد أجمع عيوب المحال عليه فبعض ما في صحر وهو مسرط الأجل وكان يرد ما لو باع للمدن مدس مؤجل فبعض من الطالب استحق البند عدا الأجل لأن مسرط الأجل كل يحكم البيع كذا هما من كان المال حالاً على الذي عا به الأصل من فرض وأحواله على رجل إلى مسع فهو حائر وإن كان هذا ماد لاني العرض لأن المال امتنع على المحال عليه كأي الخوالبه لا بالعرض أو الخوالبه حائر وكان عمره ما لو أحوال الطالب الكفيل بالعرض فانه يجوز لأن المال يجب على الكفيل بعد الكفالة لا بالعرض والولد بالكفالة فحل الأجل اه

على رجل وقد حل الخوالة ثم غاب الروح فقام الختان عليه يدها من سكاها كان فاسداً وبين ذلك وحدها  
 لا تغفل بيته ولوادى لها كانت برأت وجهها من صدقها وأوان الروح أعطاهما المهر وأغصدا أهما  
 شيئاً وقصفت قلبه وبته وإن كان المبيع غير مقصود لا تغفل بيته والعراق من مدعى فساد السكاك  
 متناقض أولاً بهدوى أمر استسكراً فلا سمع دعواه بخلاف دعوى الأرواء المبيع لأنه غير مستسكراً  
 وكذا هداى الكمال اه على هذا الوادى الخليل إماماً فاه الدس بعد ما تسمع وقيل بيته لأنه غير  
 مستسكراً (قوله ويرى الخليل العول من الدين) أى يقول الختان الخوالة على الختان عليه لأن  
 الأحكام الشرعية تنهى على ووفى المعالي العول به معنى الخوالة القتل والتحويل وهو لا يتحقق إلا بغير  
 دمة الاصيل بخلاف الكمال لاها الصم وهو لا يتحقق مع العزاة وقوله من الدين رد على من يقول بأنه  
 يرى عن المطالبة بالدين وقدم سادك ومراه به برأه راء موقفة كإقتضاءه ولو أقال المشتري المانع  
 المثلث على رجل لم يملك حسن المبيع وكذا لو أقال الزهن المثلث لا يحسد الزهن ولو أقال الروح المرأة  
 صداقها لم يتحقق معها بخلاف العكس في الثلاثة هذا هو مقتضى راء الخليل ولكن المقول في  
 الربادات عكسه وهو أن البائع والمثلث إذا أحال سقط حقه على الخس ولو أقال لم يسقط لأن الختان  
 عليه قائم مقام الخليل ولم يسقط مطالبته ما لو المالك على عكس ذلك فانه أن أقال مولاه على رجل عتق  
 وإن أقاله ولده عليه لم يعتق حتى يؤدى السدل لاها معلقة براءته وقدرت إذا كان المالك  
 محيلاً إذا كان محالاً عليه وقوله يرى الخليل من الدين غير شامل لما إذا كان الخليل كميلاً وصاحبها  
 براءه نفسه فانه يرى عن المطالبة لأنه لا بد من الدين عليه على الصحيح وأما إذا أطلق الخوالة فان الاصيل يرى أيضاً  
 لأن الخوالة المطلقة تصرف إلى الدين وهو على الاصيل يبرأ ويقتضيه الكميل كصلى الكميل مع الطالب  
 أن أطلقته وتا وأن شرط راءه نفسه خاصة رى الكميل وحده كذا في تلخيص الجامع فإذا أقال  
 الطالب على الكميل مال الكمال صح وإن أقال على الاصيل فكذلك ولا سبيل للختان على الكميل  
 لأنه لم يصح كذا في العزاة يرى قوله يرى الخليل أشار إلى راءه كميله فإذا أقال الاصيل الطالب رتا  
 كذا في المحيط ولم يشترط للمصنف براءه الخليل قص الختان من الختان عليه ولا شوق على القص إلا في  
 مستثنين في تلخيص الجامع قال وإن كان فيه جياداً أو ذها وعليه رى أو ورق فاحال صم ما عباد  
 أو ذهب على أن يأخذهم من عريمه جاران قبل الرم ما قد فى مجلس الخليل والختان إذا تصاد ما مقتضى  
 إيجاب الحياض كميل الدين مقتضى هت من الكميل وأ كذا يدل بصان الخليل في المجلس كشرط  
 الزهن والكميل والقتل المدة توثيق بمدة الملاء عادة لا هو بلاقض المسبقي إلا أن يبرئه الختان  
 فيعكس وبطل الصرف لأنه فسخ بخار كميله وأدال في ماله حكم الغير حذر الاستدلال غير مشروط  
 بالمقول لو حذر الرضا من الخوالة فسد غيرها ولو أقاله على الحياض أو الذهب الذى عليه أو على أن يعطيه  
 الحياض أو الذهب الذى عليه لم يحذر لأن التعريف صلتاً لتسكير يجعل الدين الذى عليه بدلاً وفيه عليه من  
 غيره من عليه وأشرط المثلث على الغير ضمه ما لو كانت الحياض والذهب وديعة وعصاً قائماً أو ذلك الغير  
 والدين اه ولم يذكر المصنف ما إذا احتل على الاحالة قال في البراءة زعم المديون انه كان أقال الدائن على  
 فلا وقاله وأكسره الطالب سأل الحاكم من المديون البيعة على الخوالة أن أحضرها والختان عليه حاصر  
 قبلت ويرى المديون وإن غابها لم يملك حتى حق التوقف إلى حضور الختان عليه فان حصر وأقر بما قال  
 المديون يرى والأمر ما عدا البيعة عليه وإن كان الشهود ماتوا أو غابوا حلف الختان عليه وإن لم يكن  
 للمديون بيعة وطالب حلف الطالب بالله ما احتال على ولا مال فان مكمل يرى المطلوب اه (قوله ولم  
 رجع الختان على الخليل إلا بالتوى) لأن راءه متقدمة لامة حقه وهو المقصود وألغى الخوالة لغو

ويرى الخليل ما قبل من  
 الدين ولم يرجع الختان على  
 الخليل إلا بالتوى

(قوله لم يملك أى البائع  
 قوله ولكن المقول  
 في الربادات عكسه الخ)  
 الطاهر أن ما اقتضاء كلام  
 المصنف متى على ما مشى  
 عليه أولاً وهو ما نقل  
 الدين والمطالبة وهو  
 الصحيح وهو قول أى  
 يوسف وما في الربادات  
 قول محمد يشهد له ما قدمه  
 المؤلف هناك فراجع  
 ثم رأيت في الخلاصة قد  
 ذكر مسألة إحالة البائع  
 والمشتري وعزاه للربادات  
 كما هي ثم قال روى التحويد  
 جعل هذا قول محمد وعبد  
 أى يوسف سقط حق الخس  
 في الوجهين جميعاً اه

وانما احتمل المسح فصار كوضع السلامة في البيع وهذا اذا لم يشترط اختيار الجدل أما اذا جعل  
 للمحال اختياراً أو حاله على أن له أن يرجع على أيهما شاء صح كذا في البرارية ومراعاة ما إذا كانت الخوالة  
 مادية أم أداً أصبحت الخوالة هل للمحال الرجوع عليه وعلى الخويل ولها على البيع ان يحكمها بغيره  
 مسجها وما لا توى وفي البرارية والمحال يمكن القص والمقصيراً احتمال عليه وقسماع  
 السيرة فان الخوالة اذ اصدت على رجلى كانت الثانية مقصلاً لا تولى فيها أيضاً قال محمد في الزيادة ترجل  
 له على رجل أن يدرهم وسها كميل وعلى رجلين أن يدرهم دس لكل واحد منهما ألف درهم  
 أحال رجل الدين أحد عشر مئة على الكميل حواله بمقيدة ذلك الدين وأحال العريم الآخر على الاصيل  
 حواله بمقيدة ذلك الدين فهذا على وجهين اما ان حصلت الخوالة على التعاقب وهو على وجهين اما ان  
 بدأ بالخوالة على الاصيل أو بالخوالة على الكميل فان بدأ بالخوالة على الكميل صححت الخوالة الثانية أما الخوالة  
 على الكميل فظاهر وأما الخوالة على الاصيل فلا تأخير المطالبة عن الكميل لا يوجب تأخير المطالبة  
 عن الاصيل ولا مطل الخوالة الاولى بالخوالة الثانية لان المطالبة قد تأخرت عن الكميل بالخوالة الاولى  
 وان بدأ بالخوالة على الاصيل ثم بالخوالة على الكميل فالخوالة على الاصيل صحيحة وعلى الكميل باطله  
 ولو وقع تمامها بما الى آخر ما فيها وقوله لا تولى مقيدان لا يكون المحيل هو المحال عليه ثانياً  
 في السيرة فترجل الى حال رجلاه عليه دين على رجل ثم ان المحال عليه حاله على الذي عليه الاصل يرى  
 المحال عليه الاول فان تولى المال على الذي عليه الاصل لا يعود الى المحال عليه الاول اه والتوى  
 معيان لعوى واصطلاحاً هي فالاول في المصاح التوى وإن الخصى وقيد عدم هوانك اه  
 وفي المصاح التوى مقصور واهلك المالى يقال توى المال الكسرى توى توى وأتواه غيره وهذا مال  
 أتوى فعل اه وأما الثاني فإداهه تنزهه **(قوله وهو أن يحمد الخوالة ويحمل ولا يبدله أو يموت مفعلاً)**  
 لان المحرر عن الوصول يتحقق بكل واحد وهو التوى في الحقيقة ولو فله الحاكم بعد ما يجب لا يكون  
 توى عدائى حقيقة وقالوا بوى لا يجر عن الا حصة مفعلاً من الحاكم وقطعه عن ملازمته عدما  
 فصار كغيره عن الاستيعاء فاحذر أدومه مفعلاً ولا في حقيقة الدين باقى في دمه وتقدر الاستيفاء  
 لا يوجب الرجوع الآتى اه ولو تعدر نعمة المحال عليه لا يرجع على الخويل وهذا إبقاء على ان الاصل  
 لا يتحقق بحكم القاضى عدمه وحاله مال الله تعالى عرجل عرجل عرجل وفي البرارية أم حال على رجل  
 فعاب المحال عليه فزعم المحال ان المحال عليه حمد الخوالة وحمل وبرهن على ذلك لا تتسل ولا يصح  
 دعواه لان المشهود عليه عاب اه وفي المحيط وان صدقه المحيل رجوع عليه بدون السنة والا فلا ينبت  
 مان لم يترك مالا عيباً ولا ديباً ولا كميلاً ووجد الكميل عيب مونة مفعلاً على ما في الزيادات وفي الخلاصة  
 لا يبيع وان المحال لو أزال الكميل بعد موت المحال عليه فله أن يرجع عليه على الخويل وفي الزيادة أحد  
 المحال على المحال عليه المالى كميلاً ثم مات المحال عليه مفعلاً لا يعود الدين لى دمة المحيل سواء كعمل  
 باصره أو بعبراً مراً والكفالة ماله أو مؤجلاً أو كعمل حالاً ثم أحله المكفول له وإن لم يكن به كميل ولكن  
 تبرع رجل ودين نهرها ثم مات المحال عليه مفعلاً عاد الدين الى دمة المحيل ولو كان مساطاً على البيع  
 فباعه ولم يقسم الثمن حتى مات المحال عليه مفعلاً نطقت الخوالة وانما صاحب الزهن ولو قال الطالب  
 مات المحال عليه بلا تركه وقال المحيل عن تركه فاقول لا طالب مع حلفه اه ثم قال في المحال مات المحال  
 عليه بعد أداء الدين اليك وقال المحال عليه بل قبيله وبوى حتى في الرجوع فاقول لا محال لمسكه  
 بالاصل اه وأورد على قولهم لنفسه بالاصل وهو العسرة قالوا وصى الفقراء بى فلا جاء واحد من  
 بى فلا وقال ما فقير وقالت الزورنة ادعى بالقول للزورنة وإن كان الاصل العسرة لان الفقير مدع وليس

وهو أن يحدد الخوالة  
 ويحمل ولا يبدله أو يموت  
 مفعلاً  
**(قوله وفي البرارية أم حال)**  
 على رجل الخ الصميرى  
 حمد وحمل للمحال عليه  
 وفي رجلى للمحال **(قوله)**  
 وفي الخلاصة لا يبيع وان  
 المحال الخ الذى رأيتنى  
 الخلاصة به ولو مات المحال  
 عليه ولم يترك شيئاً وقد  
 أعلى كميلاً مالى ثم أبرأ  
 صاحب المال الكميل منه  
 له أن يرجع على صاحب  
 الاصل وفي الزيادات المحال  
 له اذا أحد الكميل من  
 المحال عليه المالى ثم مات  
 المحال عليه مفعلاً لا يعود  
 الدين الى دمة المحيل سواء  
 كعمل عسره مراً أو بعبر  
 أمه الكفالة ماله أو مؤجلاً  
 أو كعمل حالاً ثم أحله  
 المكفول له اه ولم أبرأها  
 التصريح بانه لا يبيع وما  
 ذكره من رجوعه على  
 الاصل وهو المحيل منه  
 اراء الكميل وهو عسير  
 ما قبله عن الزيادات تأمل

بدافع شيئاً عن نفسه من حيث المعنى وفي مستلزمات الطالب منكر معى لان المحيل بدعواه ان المحتال عليه  
 مات عن وفاء بدعى توحه المظلمة على الورثة واسهام تمكن ناسخة على الوارث وهذا دعوى على الطالب  
 فانه متى تمت ذلك لا يعود الدين على المحيل والطالب بدعى العقر يسردك فقد انضم الى التمسك  
 بالاصل الا سكر معى وفي مثله القول قول التمسك بالاصل كدائى الحيرة (قوله) فان طالب المحتال  
 عليه المحيل بما حال فقال المحيل اسلت مدس لى عليك صمن مثل الدين (لان سبب الرجوع قد تحقق  
 وهو فضاء ديه مامر الا ان المحيل بدعى عليه ديار هو يسكر والقول للمسكر وانما قال مثل الدين ولم يقل  
 بما اداءه ولو كان المحال مدبر ارفع دى دياراً وعكس صراف مع المحال له وكذا اذا اعطاه صرافاً  
 اعطاه زبواً بدل الخيادر مع بالجداد وكذا الوصاغة متى فاه برمع بالمحال له الاداء صاغه عن حسن  
 الدين بأقل فاه برمع بقدر المؤدى عقرى المأمور بقضاء الدين فاه برمع عما أدى الاداء ادى أحمود  
 أو حمداً آخر والكميل كالمو بل برمع بالدين لا عما أدى الا فى الصلح على الاول كقضاءه فى الكمالة  
 ولا بد ان يقول بعد قوله بما حال بعد ما دفع المحال له الى المحتال ولو حكا كانه قبل الدفع اليه لا يملكه  
 الاداء ولو لم لا يملكه الاداء الورم كقضاءه فلو رأى المحتال المحال عليه فاه لا رجوع له على المحيل ولو  
 كان المحال عليه مدبر بالمحيل وقد اياه بديه مقيداً فاعمى الرجوع عليه بديه بعد اراءه المحتال وانما  
 قلنا ولو حكا لان المحتال لو وهب من المحال عليه الرجوع ولا رجوع للمحيل بديه لو كان مدبره وقد  
 اياه به كالتسليماء والورثة من المحتال كدائى البرابرة وفيها عن الثانى حال المشتري فانهم  
 على اناس فترع أحسب تمامه عن المشتري لم يرجع المحتال عليه على المشتري وان ترع على  
 المحتال عليه برمع وان لم يمين فقول للمترع وان ميتاً وعائناً فى المحتال عليه ما لم يعلم خلافه فافرار  
 الراجع (قوله) وان قال المحيل للمحتال احلتك لنفسى على فقال المحتال احلتى مدس لى عليك فاقول  
 للمحيل لان المحتال بدعى عليه الدين وهو يسكر ولعل الخوالة مستعملة فى الوكالة عمار المائى التوكيل  
 من يقل التصرف من الموكل الى الوكيل فيكون القول له مع يمينه فان قيل قلتم ان المحيل لا يملك انطال  
 الخوالة ولو لم يجعل المحتال مستحقاً للملك المحيل انطالها لانه يملك وصح التوكيل ما نقص قلنا الخوالة قد  
 صحت وهي محتملة ان تكون عمار هو دس على المحيل ويحتمل ان يكون أقامه مقامه ولا يجوز  
 انطال الخوالة بالاحتمال كدائى السراج الوهاج وفى المحيط الا ان يكون المحيل قال لا يجوز بل لصمن عى  
 هذا المال لان قوله اضمن عى لا يحتمل الوكالة لانه أمره بالصمان عى وانما يصير ضمنا عى اذا كان  
 على المحيل دين فكان ادراهاً للمال عليه اه وفى الوارد لو علم المحتال واراد المحيل ان يتصف  
 المال من المحال عليه وقال احلتك بوكالة لا يصديق على ذلك لانه قضاء على النائب هدم رواية ينسب من الدين  
 الوليد وروى ابن سباعة عن محمد بن جهم الله تعالى انه يقل قول المحيل انه وكالة لان الدين حقه قبل المحال عليه  
 وقد أسكر اسقاطه بالخوالة اقر عى قصه لا وكيل بالوكالة وكذا القول لا بدفعه حارثية وان الآسرة عائنا  
 كدائى المحيط (قوله) ولو اياه بماله عسر بد وبيعة صحت فان هلكت روى (بيان للحوالة المقيدة  
 وماصلها احوال من مائة ومقيدة بالمقيدة ان يقيد هادى له عليه أو وبيعة أو عين بديه وبيعة أو عصب  
 أو نحوه والمصلحة ان يرسلها بالرسالة ولا يقيد هادى احد عمار كسواء كان له دين على المحال عليه أو عنده  
 عى له اولا بان قبله امتنعاً والسكل حائر لانه فى المقيدة وتوكيل فى الدفع وفى المظلمة مترع وحكم المظلمة  
 ان لا يقطع حق المحيل من الدين والعين والمحال عليه الرجوع على المحيل بعد ادائه ان كانت برضاه  
 ولو كان الدين مؤدلاً حق المحيل ما قبل حق المحال عليه ولا يحل بعت المحيل ولا يحل بعت المحال عليه  
 وحكم المقيدة ان لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه بما حال عليه من الدين أو العين لعل حق المحتال على

فان طالب المحتال عليه  
 المحيل بما حال فقال المحيل  
 احلت مدس لى عليك  
 صمن مثل الدين وان قال  
 المحيل للمحتال احلتك  
 لنفسى على فقال المحتال  
 احلتى مدس لى عليك  
 فاقول للمحيل ولو اياه  
 بماله عسر بد وبيعة صحت  
 فان هلكت روى

(قوله) وفى المحيط الا ان  
 يكون المحيل الخ استثناء  
 من قول المتن فاقول  
 للمحيل والطاهر ان المراد  
 بالحوال للمحتال عليه كما  
 تقدم بطريقه فى عبارة  
 تلخيص الجامع وقوله  
 لا يحتمل الوكالة أى  
 لا يضم وكالة المحيل بقوله  
 احلتك على فلان مع قوله  
 للمحال عليه اضمن عى  
 هذا المال ههنا ما ظهر لى  
 فتأمل

(قوله) فاطمة أي قبة بنت النبطية في هذا الذي يؤيد هذا ما عليه تعالما حتى الجوهرة (قوله) ولبسات الخيل قبل  
ومن الخيل (الخ) ظاهره أن ما في آخرها المعية تدل على قوله كان ليس واليه الحال ما هو مقتضى التعليل بقوله لا يكون من الخيل  
ولا يكون من الخيل الذي التبعة لاه (٢٥٢) في التبعة متخرج لكن مسرح في التبعة بما يقتضي عدم الفرق بين التبعة

والنبذة رسم مات الخيل  
بعد احواله قبل استيلاء  
الحتل المال من الخيل  
عليه وعلى الخيل ديون  
كثيرة فاحتل مع سائر  
العرما على السواء ولا مرجع  
الحتل لحواله وكله لوقيد  
يديسه الذي على الخيل  
عليه لومات قبل الاستيلاء  
يسارى الخيل مع سائر  
العرما له وقتماه لثلاث  
احواله موت الخيل و  
صرح الخاوي الراهدى  
وهزارنه كما نقلها بعض  
المعلماء مات الخيل سفل  
الحواله حتى لا يحص  
الحتل عمله على الخيل  
عليه بل أسوة لعرما لها  
تمليك الدس لعبر من هو  
عليه وهو عبر حائر الاسا  
حورث للمعانة ومات  
ستط وتعود المطالبة الى  
تركته وعن زهر حلافه  
(قوله بخلاف الظلمة)  
الظاهر انه مرط بقوله ولو  
مات الخيل قبل قص  
الحتل الخ فيميدان ذلك  
خاص بالمقيدة وقوله واذا  
قسم الدين الخ أى فى المقيدة  
كما عاده ماقر راء وفي ذلك  
مخالفة لما نقلناه من الراية

مثل الزهر خلاص السائمة فلا تظن الخولة ما حصدنا عليه من الدين أو عبده من الدين خلاف المديدة  
وقد سألنا أرواح المحتال وجهته وأمرته ولما تم الحيل قبل قصص المحتال كان الدين والدين المحتال بهما بين  
عرماهما المحض لك ومسال الحيل ولم يثب عليه بدلا استيعابا له به لأن المحتال لم يملكه بها ثم روم تلك  
الدين من غير من هو عليه وأما حبيب هادي في دمة المحتال عليه مع قضاء دين الحيل وقد سئلنا عما  
سلف وسبأ في حكم ما دافعه المحتال به بعد مرض الحيل بشراء الرهن لأنه ثابت عليه بدلا استيعابا  
فاحتض به الرهن بعد موت الزهر من ديون بخلاف الثلاثة لبراءة الحيل وصار المحتال من غير ما المحتال  
عليه وإذا هم الدين بين عرماها الحيل لا يرجع المحتال على المحتال عليه بحصة العرما لا لاستحقاق الدين  
امدى كان عليه وظاهر قولهم نستنتج من عرماها الحيل أنه يقسم بين ورثته أيضا يعني أن لهم المطالبة به  
دون المحتال فيصم إلى ركنه ولم أورد الآق والمراد بالبراءة في قوله روى سلطان الخولة لأن المودع كما قد صا  
ويكفي في دفعها فلا دين عليه والمراد بالبراءة عن المطالبة وهو الظاهر وهما كما نقل المودع وتناول  
في خلاصة لوفال المودع صاغت المثلث الخولة اه ولو لم يسلط المحتال عليه الوديعة وأما قسم من ماله  
كان متعلقا قياما لاستحسانا وقد مرت في الوكيلة كذلك المحيط وفي التتارخانية والاستحسان أن  
لا يكون شرعا وله أن يشارك عرماها الحيل في ركنه وودعته تتبرأ ما أدى واستحقاق الوديعة سفل  
لما كمالا كما يكفي الخاتية وفي التتارخانية لو كانت الخولة مقيدة بالدين الوديعة فوجهها المحتال من  
المحال عليه مع الحيل وهو مشكل لأن المحتال لم يملكه كما فكيف يملكها وحواها به لما كان الحق  
أن يملكها كمن له أن يملكها اه وقيد الوديعة لأن الخولة المصوب لا تظن بهلاك كره الشارع  
في أول كتاب الرهن ووجهه أنه لا يبرأ بالملاك لا الانتقال إلى بدله مثله وقيمه وفي البراري لو كانت  
مقيدة بالمص لا تظن لوجود الخلف وقيد بهلاك الدين لا لو كانت مقيدة بدين ثم أرفع ذلك الدين  
لم تظن على تصويل فيه فلو أحال المولى عريه على المكاتب سفل السكتانة ثم أعق المولى المكاتب  
لم تظن أطوار العبد ما حلا فالمر وعلى هذا الخلاف ما دافع عنه من رجل بألف درهم ثم إن البائع  
أحال عريه بالتمنى على المشتري فبات العبد قبل القص أو بوجوب من اختيارات الثلاث قبل القص  
أولاه لم تظن ولو استحق المبيع أو استحق الدين الذي يقيد به الخولة من جهة العرما وأظهر أن العبد  
المبيع كان حرا تظن الخولة أجماعا والفرقان في الأول سقط الدين بعد الوجوب مقصودا فلم يظن  
الخولة وفي الثاني ظهر عدم الوجوب وقت الخولة فطلت وأدلى فانه يرجع بعد على الحيل  
في رجوع المكاتب على سيده أو أداءه بعد عقده لأفعله كذا في الحيرة ثم قال وفي المشتري رجل اشترى  
عبدًا بألف درهم وقصه ثم أحال المشتري البائع فتمنى على عريه من المال الذي له عليه ثم رد المشتري  
المدين ببيع تصاء فان القاضي يظن الخولة فان كان البائع أحصل المحتال عليه بالمال فان الاحصل  
يقتضى أيضا إذا كان الرديء حكما لا يظن الأجل والمشتري بالخيار إن شاء أسع  
البائع به حلا وإن شاء أتبع المحتال عليه إلى أحله اه فقد فرق على روايته المتفق بين أحاله البائع عريه  
على المشتري وبين أحاله المشتري البائع على عريه حيث لا يظن في الأولى بالمعس وتظن في الثانية



(أوله ولعل وجهه) أي وجه الفرق بين ما أنه في الأولى من أن لا بد من عليه أي على الحال عليه وهو المشتري وهي نفع بدون دين عليه  
 وفيه نظر لأن ذلك في المنطقة وكلام في المعينة والماسح أن يتول كانهما من الحوارة أن في الأولى تبين سقوط الدين بأمر عارض  
 وهو الفسخ بالعيب (قوله وفي الثانية طهران الخليل ليس بمدون فطالت) (٢٥٣) قل نعم النص لا يظهر لأن الحوارة

نصح بدون دين على الخليل  
 أيضا كما مر منا وكان  
 الظاهر أن يقول وفي  
 الثانية طهران الحوارة بمعنى  
 الوكالة ولا وكيل الاسماع  
 عنها اه فتأمل (قوله  
 وهو مشكل الخ) قد عاتب  
 من المحتال وهو النافع قد  
 صار قاصا من المحتال عليه  
 ما رواه أو هنته قضا حكما  
 ما اشترى منه صار قاصا  
 قضا حقيقيا وقد علمت  
 أن هذه الحوارة بمعنى الوكالة  
 فصار النافع كالوكيل عن

#### وكره السفائح

المشتري ويرجع عليه  
 مناقضه بعد نيلان الحوارة  
 تأمل (قوله ويسى أن  
 تكون صحيحة) أي  
 لو الحوارة مفيدة أم الماطلة  
 فلا شك أنها لا تصح  
 لتصرفهم اختصاصها  
 بالدين لا لأنها على  
 النقل قال في الحوارة  
 فلا تصح لمخوق كذا في  
 البر وقد مر قال ومقتضى  
 ما في البحر صحة الحوارة  
 بحق العينة المحررة تحت  
 يد الامام من أحد العائين  
 وعندي فيه تردد وقد روي

وأوله وجهه أن في الأولى تبين أن لا بد من عليه وهي نصح بدون دين على الحال عليه وفي الثانية طهران  
 الخليل ليس بمدون فطالت ثم قل في الثانية وإن كان النافع أرا المحتال عليه من المال أو وجهه  
 أو اشترى منه نوا وقبحه ثم رد المشتري المبيع بعيب شفاء أو بعينه حارث الحقة والاراء والنافع صامس  
 للمال وكذا لو مات المديق بدل النافع قبل القبض وكذا لو استحق بعده وقد أرا النافع المحتال عليه من  
 المال أو وجهه اه وهو مشكل بالنسبة إلى مسئلة الاستحقاق لما تقدم من نيلان الحوارة إذا استحق  
 المبيع لأنه تبين أن لا بد من أصله فطالت يدى أن يطل ما تبقى عليها من المدة والاراء من النافع وقد  
 وقت حادثا انقضى في الدين أو اداع شيئا من دانه على الدين ثم أحال عليه بطريقين أو ما بين هه  
 نصح أولا فاحتاد أو وقع عليه بعت لا لهم تقيد ما نحن ولا يشترط لصحة الدين على الحال عليه وإن  
 وقعت ما نحن فهي مقيدة بالدين وهو مستحق للحال عليه لو وقع القاصة بنفس الشراء وهذا ما أن الدين  
 إذا استحق للغير فما تطل وإنه أعلم بمرور مهلة كبح عور قول الحوارة عمال اليوم من الأب والوصى  
 على أملا من الأول لأن بصرهما مقيد بشرط النظر وإن كان مشله في الملاءة استغفوا على قولين  
 ولو احتال بالدين على أحل لم يحرك لكونه واه وقتا يعتبر بالاراء المأذ به وهذا إذا كان دينار ودينه الصغير  
 وإن وجب نقدهما جازا التأجيل عندهما خلا لا في بوس كذا في المحيطة وكذا أقول الحوارة المتولى  
 على هذا التفسير ولم يذكر وأما ما أتت حكم أهالة المصنف مما لو على المتولى ويسى أن تكون محصة  
 إذا كان مال الوقت تحت يده كالأحالة على المودع فجامع أن كلاهما أمين ولا بد من عليه وأما إذا لم يكن  
 في يده مال الوقت فلا له التمسك المطالبة على الحال عليه ولو قبل الحوارة للمال الذي لا يحيل على الحال  
 عليه ثم مر من الخليل فقضى الحال عليه سلم للحال ما أحده ويؤخذ من الحال عليه ما علم ويقسم بين  
 عرماه الخليل لمخصص ويشتركون في المحتال عليه ولو كانت الحوارة بوجهة فله حصة بما لها فلا سبيل لعرماه  
 الخليل على الحال عليه ولو أحال الحال عليه المحتال على آخر حار وروى الأول والمال على الآخر كالكفالة  
 من التكفل ولو قال صبت لك ماعلى فلا على أن أحيلك به على فلا في فرص الطالب أن أحاله وقوله جار  
 وإن لم يقبل فلا في الحوارة فالتكفل صامس على حاله ولو قال على أن أحيلك به على فلا في شهر انصرف  
 التأجيل إلى الدين لأنه لا يصح تأجيل عقد الحوارة وإذا أراد أن يحيله على فلا في يقبل المكفول له  
 الحوارة بوى التكفل عن الصمان وإن مات فلا في يمكن للطالب أن يطالب بالمال حتى يمضي شهر  
 والسكنى المحيط وفي العلوي يأذى المال في الحوارة العامة فهو بالخيار إن شاء رجع على القاص وهو  
 المحتال وإن شاء رجع على الخليل وعلى هذا إذا اداع الآخر المشتاجر وأحال ما نحن على المشتاجر ثم استحق  
 المشتاجر من المشتري أن شاء رجع ما نحن على المؤخر الخليل وإن شاء رجع على المشتاجر القاص وكذا  
 في كل موضع ورد فيه الاستحقاق اه (قوله وكره السفائح) جمع سفحة قيل بصم السبي وقيل بقصها  
 وأما أنها مفتوحة فيها فارسي معرب وفسرناه معهم فقال هي كتاب صاحب المال لو كيله أن يدفع  
 ما لا قرضا من به حظر الطريق كذا في المصاح وفي القاموس السفحة كقرطعة أن يعطى ما لا آخر  
 ولا أحد مال في بلد المعلى فيوفيه إليها ثم يستعيد أس الطريق وقوله السفحة ما الفتح اه وحاصله

(قوله على الحال عليه) ويكون المدعوى من عرماه الخليل وبين المحتال لمخصص فيه نظر فليراجع (قوله وعلى هذا إذا اداع الآخر  
 المشتاجر) قال الزملي أي إن المشتاجر كإخلاصة (قوله وأحال ما نحن على المشتاجر) كذا رواه في الزمري والذين في الخلاصة وأحال  
 المشتاجر على المشتري فاستحق المبيع من المشتري وهو قد أدى النصح إلى المشتاجر الخ وتقدم عند الكلام على حكمه ما سئل من صور  
 وساد الحوارة فراجع اه (قوله وفسرناه معهم الخ) هي على هذا التفسير ما يسمى برما بالحوالة

عندنا من استعاد به المقرص أمن حبل الطريق للمضى عن قرص حر مسموعة وقيل اذ لم تكن المسموعة مشروطة ولا بأس به وفي البراءة من كتاب الصرف ما يقتضى رحيح الداني قال ولا بأس بقول هدية العرزم واجابة دعوته بلا شرط وكذا ادا قصى أحوذ مما قصى يحل بلا شرط وكذا الوقصى أدون ولوا وحج في الورن أن كثيرا من بحر وان دل حارونا لا تدخل في هاءت الحوارى ولا يحجرى بين السكيلي لا يسلم له بل يردده والبراهم في مائة يردده لا تعلق واحتلموا في صفة قيل كثير وقيل قليل ولوا أن المستقرص وهم من الزنا لم يحرك لانه مشاع يحتمل القسمة اه والله اعلم

### كتاب القضاء

لما كان أكثر الممارعات في الدبوى والساعات والممارعات محاسبة الى قطعتها أعظمها بمهاور القاطع لها وهو القضاء والكلام فيه في عشرة مواضع الأولى في مصادقة وهو بالذكاء وأكسبة في المساح انه مصدر فصيحت بين الخصمين وعليهما حكمت اه وفي الصحاح القضاء الحكم وأصله قضى لانه من قضيت الا أن الياه للمحات بعد الالف قلت همزة والجمع الالفية وقضى أى حكم ومنه قوله تعالى وقضى ر ذلك أن لا تعدوا الآياه وقديكون عسى المراع تحول قضيت حاسى وصبره قضى عليه أى قتله كانه فرع منه ومنه قضى أى قابل وقضى عنه قضاء أى مات وقديكون عسى الاداء والاياه تحولت قضيت ديني ومنه قوله تعالى وقضيت الى بنى اسرائيل في الكتاب وقوله تعالى وقضيت الى ذلك الامر أى أوفيت به اليه وأتمسك ذلك قال المراء في قوله تعالى ثم أقصوا الى أى امصوا الى كما يقال قضى فلان أى مات وقضى وقديكون عسى الصبح والتقديروا قال أبو ذؤيب

وعليهما مسرودتان قضاهما داودا وضع السوانع نفع

يقال قضا أى صعبه وقدره ومنه قوله تعالى قضاهن سبع سموات في يومين ومنه القضاء والفسر ويقال استقصى فلان أى صبر قضيا اه وحاصله أنه يستعمل لسة بمعنى الحكم والسرار والهلاك والاداء والاياه والقضى والضع والتقدير وفي القاموس القضاء يمدد ويضمر الحكم قضى عليه قضى قضيا وقضى وقضى وهي الامم أيضا الى آخر ما فيه الثاني في معناه شرعا يعرفه في فتح القدر بالالزام وفي المحيط بعمل الخصومات وقض الممارعات وفي الدائع الحكم بين الناس بالحق وهو الثالث عند الله تعالى من حكم الحادثة اما قطعان كان عليه دليل قطعى وهو النص المفسر من الكتاب أو السه الثبوتية

أو المشهورة أو الاجماع وأما طاهر ان أقام عليه دليلا طاهر ابو حنيفة عالم عالم الراى وأكثر الخلق وهو طاهر الكتاب والسنة ولو حذر واحد والقياس وذلك في المسائل والاحتجادية التي اختلف فيها الفقهاء وأرى لا روية فيها عن السلف ولو قضى عما قام الدليل القطعى على خلافه لم يحرك لانه قضى بالماطل قطعاه وكذا لو قضى في موضع الاختلاف عما هو خارج عن أقاويل الفقهاء لم يحرك لان الحق لم يعبدهم ولقد اوزهى بالاحتجادية فيه نص طاهر بخلافه لم يحرك لان القياس في مقابلة النص بالماطل ولو طاهر أو أما بالنص فيه فان عهدها قضى رأيه لا رأى غيره وادافله الافقه ومنه عند الامام الاحتجادية حلالها وقيل الخلاف على العكس وان أشكل عليه الحكم استعمل رأيه والافصل مشاورة الفقهاء فان أحسنوا أخذ بما يؤدى الى الحق طاهر او ان اتفقوا على خلافه رأيه لم يعمل ورأى به لكون لا يعمل بالقضاء حتى لو قضى محار فالصبح فيما بينه وبين الله تعالى فاذا كان عتبه أو لا يدري حاله يجعل على أنه قضى رأيه بحاله على الصلاح وان لم يكن من أهل الاعتقاد فان حقه أقاويل الصحابة عمل بمن تعتقه قوله حقا على التقليد والعمل فتوى أهل العقه في طرده من أجماعا فان لم يكن فيه الا واحد ومنه الاحد نقوله ولو قضى عنه بخصمه وهو يعلم بذلك لم سعد ولو كان ماسيا لانه أن يدفعه في بعض الروايات

### كتاب القضاء

(قوله وفي البراءة من كتاب الصرف ما يقتضى رحيح الداني) قال في البحر  
وهو حرم في المصري  
والرافعات الحسامة  
والسكينة للشهيد نعم قالوا  
اعمال ذلك عند عدم  
الشرط اذا لم يكن فيه  
عرف طاهر فان كان يعرف  
أن ذلك يعمل لهلاك فلا  
كتاب القضاء

(قوله وسكن في التثنية اختلاف في الثبوت الخ) قال الرمي في العواكه البقرة ما قوله نثت عددي فوضع الحكم وسياق بيانه ان شاء الله تعالى ثم ذكر بعده وأما الثبوت فمقدول علما في قول القاضي نثت عددي حكم (٢٥٥) وعرف للثنتين والموثقين الآن

صرح ومماؤه عنده خلافا لهما اه وعرفه العلامة قاسم بانه انشاء الزام في مسائل الاختيار المتقاربة فيما يقع فيه الرعايا لصالح الدنيا مخرج القضاء على خلاف الاجماع وشرح ما ليس بحادث وما كان من الصادات اه ووقع في الهداية وكثير التعبير باب ادب القاضي في العاية الادب اسم يقع على كل رياضة عبودية يشرع بها الانسان في فصيلة من الفصائل قلأ توريده ويحور أن يعرف بانه ملكة تعصم من قامت به عما يشبه اه وفي فتح القدير الادب الخصال الجيدة لما ردها لها ما ينبغي للقاضي أن يعلمه وما عليه أن ينتهي عن الاول التعبير بالملكة لانه الصفة المناسبة للنفس عالم يكن كذلك لا يكون أدنا كما لا ينبغي في القاموس الادب حركة الطرف وحسن التناول أدب سكن أدنا وهو أدب واجمع أدباء اه الثالث في ركسه وهو ما يدل عليه من قول وفعل لا لا قول القاضي في التثنية قول القاضي حكمتا وقصيت ليس بشرط وقوله بعد امة اليه للتمتدحه واطلب الذهب من حكمه وقوله نثت عددي يعني وكذا اذا قال طهر عددي أو صرح عددي أو علمت فهذا كله حكم في المختار وادى الخرافة أو اشبهه عليه وسكن في الثقة الخلاف في الثبوت وصح في البراهين أنه حكم ود كرى نعم الوسائل معز إلى الكبرى للخاصي أن الدعوى على أن الثبوت حكم وكذلك في الحماية والتحقيق أنه خلاف عن قال انه ليس حكم أراد به اذالم يكن بعد تسم دعوى صحيحة ومن قال انه حكم أراد اذا كان بعد الدعوى ثم اعلم أن الثبوت ليس بحكم اعلم في مواضع طرقت ما هنا ثبوت ملك السائق لعين المبيعة عند البيع وهو المسمى ببيعة الخريان وقد ذكره ابن وهبان في شرح قوله في المطبوعة ويدخل ثمر الارض من دون ذكره قال اذا شأه الثبوت وتلك الارض لسان علي ما هو المعتاد في كتبنا في بلادنا أنه يقيم المشتري أو السائق بية بان السائق لم يزل حائرا مال الكاليج الارض وكذلك في الوعد من أجل صحة البيع أو الموقوف أو غيرها اه وهذه بية للمالك السائق أو الواقف الوصل الى قضاء القاضي صحة البيع أو الوقف والألم يقض بالصحة واعماله يقتضي بموجب ما ذكره في فتاوى قارئ الهداية ومنها ما ذكره ابن العرس من قولهم لا تصح الدعوى في العقار حتى ثبت المدعى أن المدعى عليه واضح بده عليه وهذا الثبوت ليس بحكم قطعاً اه قال ومما قول الموثق ونثت عنده أن العين بصفة الاستدال شرعا ومنها قولهم في حبار العيب لا بد أن ثبت المشتري قيام العيب للحدال لتوجه الخصومة الى السائق فانه ثبوت مجرد لاحكم ومما قولهم أنه نثت ان لا مال للصبر سوى العقار عند بيع عقاره اه وفي الزايرة قوله لا أرى لك حقاً في هذه الدار بهذه الدعوى لا يكون قضاء ما يقبل أو مضى أو أعتدت عليك القضاء بكذا وكذا قوله للمدعى عليه سلم هذه الدار اليه بعد إقامة البرهان قال وهذا نص على أن أمره لا يكون بغيره فقامته ود كرى شمس الأمانة بحكم لان أمره المزمع وحكمه وادان القاضي نثت عندي وقلنا انه حكم فالأولى أن بين أن الثبوت مما اذا بالافراهم بالنسبة لمخالفة الحكم بين طريق الحكمين وفي اخلاية لوقال القاضي بعد ما شهد المدول أرى أن الحق للمشهود له لا يمكن قضاء لان قوله أرى وأرى بغيره قوله أطن ولوقال أطن لا يمكن قضاء ثم قال في الرزاية أمر القاضي ليس كقضائه بدليل ما ذكره الطيبري وقف على العقباء فاحتاج بعض قرابة الواقف قاصر القاضي بان يصرف شيء من الوقف اليه فيهد بغيره الفتوى حتى لو أراد أن يصرفه الى فقير آخر صرح ولو حكم بان لا يصرف الا إلى آخره بعد حكمه لعدا ان أمره ليس بحكم اه والخاص أنهم اختلفوا في قوله سلم الدار هل هو حكم أو لا ولم يحكموا خلافاً في أن أمره ما عطاء بعض قرانته ليس بحكم وأما قولهم لو حكم القاضي أن لا يعطى غيره الدار لعدا حكمه فقد قال في فتح القدر من الوقف بعد تله

المواضع ما مر لان المراد به فيما مر قول القاضي ثبت عندي كذا وليس المراد بالثبوت في هذه المواضع الاحكام بذلك بل غيره (قوله أرى ان الحق للمشهود له) قال في التهر يعني أن يكون بضم الميم وأما قوله كذا يعني اعلم فقد مر ان علت تكون حكما

على ان الثبوت ليس بحكم بدليل تقسيم الثبوت الى ما يقتضيه الحكم وما كان محردا وبدليل قولهم في التسجيل والمائات عنده حكم والمتعارف في ذلك غير محض يتذهب بل يستمن حيث الاستعمال الى جميع المذهب واحدة كما هو ظاهر وقد فصل بعض المتأخرين فقال ما معناه ان الثبوت ان وقع على السبب لا يكون حكماً كما اذا قال نثت عددي جريان العقد بين المتعاقدين وان وقع على المسك كان حكماً كما اذا قال نثت عددي ملكه لكذا وهو قول متجه لزم وجهه ولكنه لا يتم ثم ذكر بياحه فراجع ثم قال وفي معنى قول القاضي نثت عددي صرح عندي اه (قوله والتحقيق انه لا خلاف الخ) قال الرمي بعد حداث بل لا يقال لان الدعوى الغير الصحيحة لا يبعد فيها لفظ حكمت المجمع عليه حلقة عن لفظ نثت عندي مامل وفي فتاوى قارئ الهداية الصحيح ان قول القاضي نثت عندي حكمه اه (قوله ثم اعلم ان الثبوت ليس بحكم كافتا في مواضع) ليس المراد بالثبوت في هذه



فإنه المقتضى بدون الآخر فلو خالف الحكم به برأيه ولا يكون حكم الأول بذلك المراد المعين أساساً من الحكم الآخر ومثله كثيرة ومنها ما إذا قضى القاضي عوحد الزوجين من أصلين كانت أحدهما لا يكون حكماً بعداً عنها ثم الاستلزام السابق فنبكون من أحد الخادين كالتأثير المار وقد يكون منها كزوج العاين من ملك البايع ودخولها في ملك المشتري بحكم القصد حاصل ما حققه العلامة ابن العرس في الدوا كه السرية فالقالب هو وفي قسم رابع نص عليه في سيرة المعنى وغيرها فقال في دفع التبيين المضافة لقوله القاضي قضيت بالسكاح بنده ما صح وإن كان له أعيان مختلفة ولولم يطل القاضي حتى أجاب سكاح وصولي بالمعجل ثم طلقها بالطلاق ثم زوجها باسمه ثم رفع الأمر إلى القاضي فإن علم بتقديم سكاح العضولي ومع ذلك قضى بالسكاح بنده ما صح وكان قضاء سطلان التبيين وسطلان سكاح العضولي وسطلان الثلاث بعده وإن لم يعلم بتقديم سكاح العضولي يدعي أن يعلم حتى تصد نقضه موصى الإسهاد التبيين المضافة وسكاح العضولي اه فبعد الأمور التي استلزمها الحكم بالسكاح توقف (٢٥٧)

لا يبيح أن هذا الزاد في الحقيقة شرط للثالث وهو أن الحكم به إذا استلزم أمورا إحداهما يشترط علمه بها ليقضها نفسه وليتأمل هذا وفي الدوا كه السرية أصاً ومما يتصل بذلك سؤال صورته حكم حتى عوحد السبع في عهد شرط العرافة من كل عيب وعدم الرد بعيب طهر مع العلم بالخلاف وإحال إهمال شخص ما عده في عيب طهر بل في التبايع وللقضاء عادة في ذلك فهو حاصم المشتري في ظهور عيب بعد القاضي الثاني هل له الحكم بالرد وإحال هذه أم لا أم يكون حكم الحقي مانعاً منه فاحت ليس للحقي الحكم بذلك

لا يكون حكماً بل لا شفعة للحار لعدم حادثة الشفعة وقت الحكم به وهكذا في نظائره كاد كره العلامة قاسم في إداؤه والودع الحليم هو الحكم ومن شرائط الحكم أن يكون بحق القضاء بالنية والتبيين أو السكول أو علم القاضي بشرطه أو كتاب القاضي إلى القاضي بشرطه وما حار القاضي عوحد لانه القضاء وعكسه كما في العارية ولا يشترط للمصر على طاهر الزاوية فالقضاء بالسكاح صحيح وبه يفتى ولا يشترط أن يكون المتداعيان من بلد القاضي إذا كانت الدعوى في المقول والدين وأما إذا كانت في عقار لا في ولايته فالمصحيح الحوازي كما في الخلاصة والبرائة وبالك أن مهم خلاف ذلك فانه عاقلان قلت هل تشر للقاضي للشفعة حكمه قلت هو حكم وطالب المرأة للفرش بشرطه عوى وقد وجد بعد الدعوى والحادثة بدل عليه ما في معقات خزانة التفتين وإذا أراد القاضي أن يعرض الشفعة يقول فرصت عليك بشفعة أمك كذا وكذا في مدة كذا أو يقول قصت عليك بالشفعة كذا يصح ونحب على الزوج حتى لا تفتنه قضى المدعيان بغير ضمان المستقل تصدير واحدة قضاء القاضي حتى لو أرائت بعد الأمر صرح اه فإن قلت إذا عرض لها بشفعة مدته معينة كان قضاء بغيرها إذا عرض لها بشفعة كل يوم أو كل شهر هل يكون قضاء بواحدة أو بالكل قلت هو قضاء بالجميع مادامت في عصمته ولم يمنع مانع دليل ما في الحرافة فرص كل شهر عشر قراهم فأرائت من بشفعة أبادري من بشفعة الشهر الأول فإذا مضى أشهر فأرائت من بشفعة ما مضى وما يستقبل يرى عما مضى ومن شهر عما يستقبل وتعامه فيها وفي الحكم عليه وله حصرة أو من يقوم مقامه كوكيل ووصى وتول على وقف وأحد الورثة أو يكون ما يدعي على العائنه لما يدعي على الحاضر والقضاء بالاحصم حاضر غير صحيح وقد صرح بعدم صحة الشراحو عود قولهم لا يقضى على عائب كعاصديه أن شاء الله تعالى وصرح به في السدائع هاهنا من شرائط القضاء وبهذا يظهر أن قولهم أن القضاء على العائنه بعد في طاهر الزاوية عن أصحابنا وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيرها محمول على ما إذا كان القاضي شاهداً ولا يشكك وما وقع في بعض الكتب كالتفتين من أنه في حقي الحقي أيضاً ضعيف وسيأتي بيان اختلاف التصحيح في الحكم العقل والبلوغ والاسلام والحريفة والسمع والبصر والحق والسادة

(٣٣ - (البحر الرائق) - سادس) ولا بد من الرد نائب لعدم الخصومة عدده فيه قلت ادعى أن يحكم بالرد نائب وليست هذه الصورة من القضاء الصحيح فانه الذي لا بد منه في القضاء القسدي ومن صورة ما صرح من كعالة العائنه وهي حيلة إمام الدين على العائنه قضاء وعلى العائنه قضاء وإذا أرا الدائن الكفيل بعد القضاء يرا ويصير الدين متصديقه على الكفيل اه ملخصاً ونعماً فيه (قوله) ومهدا يظهر أن قولهم أن القضاء على العائنه (الح) قال الرزقي أقول في جامع الفصولين وجب عاب عن امرأته وتركها لا بشفعة بل عن الشفعة لانه لو قضى بالفرقة نسب للفرع عن الشفعة أنه بعد ثم قل ولا يشترط أن يكون شعوى المذهب لانه لا خلاف في معاد القضاء بقوله لا يشترط يرد حله وورول الاشكال بالحل على اختلاف الروايتين وسيأتي في شرح قوله والام يحكم وفي شرح قوله ولا يقضى على عائب مريد بشر فيه فراجع كلا من الحليين ومأمل

والشافعية (الح) قال الرمي  
وسبغ كره أيضا في شرح  
قوله وأدافع إليه حكم حاكم  
أما هو أهوى أي ما كتب  
القاضي إلى القاضي (قوله)  
للقاضي أن يرجع عن قضائه  
(الح) قال الرمي في مسائل  
شقي آخر المثل اداوى  
القاضي في حادثة يبينه  
قال رجعت عن قضائي  
أو بدلى عدوك أو رفعت  
على تلمس الشهود  
وأطلت حكمتي ونحو ذلك  
لا يعتبر الصفاء ما من أن  
كان بعد دعوى صحيحة  
وشهادة مستقيمة قال ابن  
وهنا وبهم التشديد  
إذا كان قضى عليه يجوز  
له الرجوع كان يعترف  
عنده الآخر عن ثم عاثم  
حاه اثنان فداعى عنده  
حكم لأحدهما ما إذا  
للعترف ثم تبين أنه عبره  
فانه يسمى له أن لا ينعى  
حكمه ويؤيده ما  
القبية عن أبي حامد قضى  
في حادثة ثم طهره حلوه  
بحك عليه أن يقص  
قصاه أه قال وهذا  
خلاف ما إذا قضى في عهده  
فيه رأى خلاف ليس له أن  
يرجع عن حكمه ولا يدره  
أن يقصه ما لم يوافق  
الكتاب أو السنة أو الإجماع  
(قوله وبالسنن إلى التولية)

عن حدة القذف وإن يكون مولى للحكم دون جماع الدعوى وقضا كأي اختراة لا الدكورة والاختيار  
وأما المحكوم به فإن يكون معلوما كأي المانع كسبياً في الدعوى وأما المحكوم له ودعواه  
الصحيحة وأما طلبة الحكم في حقوق الماد من القاضي بعد حود الشراف في الخلاصة طلب الحكم  
ليس شرط وأن يكون من قبل شهادة القاضي في كأي المانع وسير داد الامر وصو حان شأه انه تعالى  
وأما صفة وهو الخامس فواجب عدم اجتماع شرائطه وانتفاء الرتبة ولهذا في جامع الفصولين  
القاضي تناحر الحكم بما هم يعزل ويعزل أه ويجوز تأخير إجراء الصلح بين الأقارب ولا يستهمال  
المدعى عليه كأي الأولو الحية وفي شرح ما كبر أن القاضي إذا أخر القضاء بعد إقامة البينة بقضى وإن  
أكثره بكم أه وأما صفة قوله لانه فمسياً في أه فرص وسوام ومماح ومستحب والسادس في  
طريق توبته وحجانه أحدهما اعراه حيث كان متولياً وسياً في أه إذا قل ما من عالم عدل نصبت على  
هذا ما قطع أو ما قتل وسعك فعله وإن لم يمان سده وأما إذا كان معرولاً ولا هو وكوا حمن الرعايا لا يقبل  
قوله مطلقاً إلا إذا كان في يده كسبياً في وفي السراح الوهاج الحاكم إذا حكم بحق ثم لم يعد عدله  
كسب حكمت لعل كذلك لا يقبل قوله أه الثاني أن يشهد شاهدان على حكمه بعد دعوى صحيحة  
أن لم يكن القاضي مسكراً قال في البرارية والخلاصة وإن أرادوا أن يشترطوا حكم الخليفة عند الأصل ولابد  
من تقديم دعوى صحيحة على خصم حاد رواة البينة كأي أرادوا استفتاء قضاء آخر أه وفي  
البرارة به أيضاً هذا على القاضي أنه قضى في غير مجلس القضاء أو خارج المصر تقبل عدده حاد فالحا أه  
قيد ما بعدم اسكارة لاهما ولو شهد أه قضى بكذا وقال ابن أخص سني لا تقبل شهادتهما حاداً لقوله كذا في  
البرارية أه ويرجع في جامع الفصولين قول محمد بن علي بن أبي حمزة في معنى ما علم من أحوال قصة رمانا  
ثم مثل أن محمد أقال لا ينعى القاضي عليه ثم نقل عن عيون المداها أن قوله بنى وقيد قوله بعد  
دعوى صحيحة لانه قبل إنشاء الحكم كونه مساهم به علم أن الانصاف والشافعية الواقعة في زماننا المردة  
عن الدعاى ليست حكماً وإنما تأديتها سبب الثاني للدول قضاء السامع في أحكامه فيها النسبة إلى  
الحكم الهرم فليس لأحد نقصه حيث كان محتجاً به ومستوفياً لشرائطه الشرعية وهل يصح الرجوع  
القاضي عنه في خلاصة والعراية للقاضي أن يرجع عن قضائه إن كان خطأ رجوع وردوان كان خطأ  
فيه أمضاه وقضى فيما يأتي به وهو عنده فأن طهره نص بخلاف قضائه بقصه ثم أن كل في حقوق العباد  
كالطلاق والعناق والخصاص أو طهر أن الشهود وعبيداً وعبدودون في قذف إن قال القاضي تمتد  
فانصان في ماله وممر للحاجة وإن أخطأ يصح التوبة وفي الطلاق والعناق ترد المرأة إلى الروح والرفيق  
إلى المولى وفي حقوقه تعالى ذكرها والشرب إذا لم يمان الشهود عبيداً وقال بعدت الحكم بضم  
في ماله التوبة وفي الخطأ يصح من بيت المال هذا إذا ظهر الخطأ المالية أو ما قرر المقتضى له أما إذا أقر  
القاضي بذلك لا يثبت الخطأ كأي يرجع الشاهد عن الشهادة لا يبطال القضاء أه وإذا أقر المقتضى له  
بطلانه بطل الالتماس بحريته كأي البرارية وبالنسبة إلى التولية عنده وفي الخلاصة والبرارية  
للسلطان أن يعزل القاضي لربة أو لمير ربة أه قلت ولقاضي الصفة عزل نائبه بحسنة وعبرها  
ومها أن القضاء إذا فوس لاثنين لا يلى القضاء أحدهما ولو شرط أن يقر بكل منهما ما القضاء لارواة  
فيه وقال الإمام طهر الدين بنى أن يجوز لأن نائب القاضي نائب عن السلطان حتى لا يعزل بأمرال  
القاضي وتلك التعرذ كأي البرارية ومما يحق تقليقه وأصافه وتقييده زمان ومكان ولزم بقيد  
ساده محتراً به يصير قاصداً له الذي هو فيه لا في كل بلاد السلطان وهذا في تعليق الولاية وهل يصح  
تعليق ولاية القضاء قال في هبات سوانة المعين امرأة أمانت على رجل بنته بالشكاح فلا بد هنا

تدبير) معطوف على قوله بالنسبة إلى الحكم والعمير في عدم الرجوع

في مدة المسئلة عن الشهود ولو أراد القاضي أن يعرض لها لعلقه لما رأى من المصلحة يعني أن  
يقول لها إن كنت امرأته قد عرفت لك عليه في كل شهر كذا ويشهد على ذلك فإدعى شهر وقد  
استندت وبعثت البينة أحدثت بمقتضى ما يدور من لها اه وتلي هذا فقول القاضي حكمت بكذا  
إن لم ينع ما عثر على صحيح ومن أحكامه أنه لو قضى بمولى فأحار القاضي قضاءه حار ولو كان مولى في  
كل أسبوع يومين وقضى في غير اليومين توقف قضاؤه في أحار في نوبته حار كذا في آخر جامع القصولين  
كذا في البرارفة ولواستحي حوادث فلا ينقض فيها ولو قضى لا ينعدها وبها أنه لا يملك الاستحلاف  
الأدنى صريح أو دلالة بأن يتولاه جعلك قاضي القضاة ربما أن القاضي لا يسبق أكثر من ستة  
كيد يعني المسلم وبها أنه يقتصر على المتقضي عليه وتلك كل من تلقى الملك منه ولا يتعدى إلى الكفاة  
و يقتصر في القضاء بالخبرة والدس والولاء والسكاح ولا يتعدى في الوقف على الأصح وقدماء في  
باب الاستحقاق من البيوع والتام فيما يجرى القاضي عن القضاء في البرارفة أر دبع حمال إذا حل  
بالقاضي العزل فوات السمع والبصر والعقل أو الدين وإذا عرل السلطان القاضي لا يعرل مالم يصل  
إليه الخبر ولو كبل وعن الثاني أنه لا يعرل مالم تأت فاص آخر صباه للمسلمين عن تعطيل قضايهم  
وهذا إذا لم يعاقب عرله بشرط كوصول الكتاب ونحوه وإن عرل لا يعرل مالم يصل إليه الكتاب  
وإن وصل إليه الخبر وإدما مات القاضي أن عرل حاشاؤه وإذا عرل القاضي لا يقتوى على أن السائب لا يعرل  
نزله لانه نائب السلطان أو العامة وعرل نائب القاضي لا يعرل القاضي ولا يعرل بموت الخليفة كذا  
في البرارفة وبها القاضي إذا عرل نفسه وبلغ السلطان عرله لا يعرل وكذا إذا كتبته إلى السلطان  
و بلغ الكتاب إلى السلطان وقيل لا يعرل بعرضه لانه نائب عن العامة فلا يملك إبطال حكمه اه  
ويستحق أن الخصم لو علم بعرضه ولم يعلم القاضي أنه لا ينعده حكمه لعله أنه غير ما حكم باطوا ولم أره وكذا  
لم أر ما إذا بلغ النائب عن القاضي القضية ويعني أن لا يعرل حتى يعلم أصله وكذا لم أر حكم ما إذا بلغ  
الإيجل دون النواب ولم يعلمهم حكمه أو يعني أن يصبح حكمهم وإن يستحق الأصل ما عين له على  
القضاء من بيت المال لمائة نوبه وفي البدائع أن القاضي يجرى عن القضاء بكل ما يجرى الوكيل  
الإدما مات الخليفة أو جلع منه لا تعرل قضائه ولولاه وإدما مات الموكل بعرضه لا يعرل وأحد  
الرواية والنسخ عندنا اه وفي البرارفة قلند السلطان وحل قضاء بئنه ثم بعد أيام قلند القضاء آخر  
ولم يتعرض لعزل الأول الاظهر والاشبه أنه لا يعرل اه وفي الولوالجية إذا ارتد القاضي أو فسق ثم صلح  
فهو على حاله لأن المرتد أمره موقوف ولأن الارتداد فسق ومسح الفسق لا يعرل الآن ما قضى  
في حالة الزدة ما طرأ بحال الحكم إذا ارتد ما به يخرج والعرقم كور فيها وإدما قضاه عن البرارفة من  
أ أنه يعرل بموت الدين بحالعه الآن يقال بالزدة يعرل عن نفاذ قضائه جمانيهما وفي الواقعات  
الحكامية الفتوى على أنه لا يعرل بالزدة فإن السكر لا يثنى ابتداء انقضاء إحدى الروايتين حتى  
لوقله الكافر ثم أسلم حل محتاج إلى تقليد آخره روايتان اه وبه علمت أن ما في الخلاصة على خلاف  
الفتوى وبه علمت أن تقليد الكافر صحيح وإن لم يصح قضاؤه على السلم حال كفره وفي الحرابة ادعى  
التأني ثم أبصر فهو على قضائه اه التاسع في آذابه وستأق في العائري بحاسه منه النصف المطالب  
من الطام وتحلص الحقوق إلى أهلها والأوامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو من أعظم العبادات وبه  
أمر كل من قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود فيها هدى وبور يحكم بها الدين وقال تعالى وإن حكم بينكم  
تسألوا الله ولاتباع أهواءهم والحاكم نائب عن الله تعالى في أرضه ولولا لفصل العباد والبلاد مع  
ذلك وله مسامحة كورة في شرح آداب القضاء للمصنف والمصدر الشهيد (قوله أهل الشهادة)

### أهل الشهادة

(قوله أو الدين) سياتي  
قريسا عن الولوالجية  
ما تدخله مع الجمع بينهما  
(قوله وبني الخصم  
لو علم بعرضه الخ) طاهر  
ما مر من أنه لا يعرل مالم  
يصل إليه الخبر لا يعرل  
طاهرا ولا باطوا ذلك ما  
لمسحه المؤلف تأمل (قوله  
وبه علمت أن ما في الخلاصة  
على خلاف الفتوى) الذي  
تقدم عرله إلى البرارفة  
لألى الخلاصة





قال في النهاية وأما على رواية فتاوى فاصيحان بما يصح اذن الآتي في الصارة اذا أدن له في الصارة مع ذلك الرجل الذي كان العبد في يده (قوله ولم يذكر المؤلف بعد قصائمه) قال في الهمر في قوله لا يصير ابناء الى ان قضاء ماله فيما ارشئ فيه وهذا أحد أحوال الذمة والتي لا يبعد فيه وسعد فها هو واختاره السرحسي وثالث لا يبعد فهمما والاول اختاره البردوي واستحسنه في

وإذا أخذ القضاء بالرشوة لا يصير فاصيا

الفتح لان حاصل أمر الرشوة فيما اذا قضى بحق ايجاب نفسه وقد فرض انه لا يرجح العزل ولا يثبت فائمه وقضاؤه بحق فلم لا يبعد وحصوص هذا المسق غير مؤثر وعامة ما وحده انه اذا ارشئ عامل لنفسه أو ولده معنى والقضاء عمل بمقتضى اه وأنت حبر بان يكون خصوص هذا المسق غير مؤثر مع بل يؤثر في لاحقة كونه لا لنفسه وهذا ترجح ما اختاره السرحسي وفي الحايطة اجعوا انه اذا ارشئ لا يبعد قضاؤه فيما

عزله لوقفي وهو ظاهر المذهب كما في الهداية وهو قول عامة المتأخرين وهو الصحيح كما في الحايطة وعن علمائنا الثلاثة في المواد أنه لا يجوز قضاؤه وقال بعض المتأخرين اذا قلنا العاسق ابتداء يصح ولو قلنا وهو عدل يصح بالعسق وفي الايضاح الاصلاح وعليه الفتوى اه وهو غير يرد له وللمذهب خلافه لان المقلد اعتمد عدلته فلم يكن راصدا وبها وجهان كما في ابتداء أسهل من البقاء وله نظير مذكور في المراج لو أتى للمأذون بشححر ولو أدن لا أتى صح وقيد في الحايطة على يده عكس السائر على السنة العتقاء وهو أن البقاء أسهل من الابتداء وإنما كان كذلك لوجوه ودليل يقتضيه وهو أن المقلد اعتمد عدلته ويتقيد التقليد بحال عدلته الى آخر ما في النهاية وفي البراري ولو شرط في السليمة أنه متى فسق يصير لغير اه فبذلك التصا لان المسق لا يجمع الامامة بخلاف ولا يصير للمسق اه وقوله يسحق العزل معناه يحبس على السلطان عزله كذا في البراري وفي المراج يحبس عزله اه فقد اختلف في معنى الاستحقاق كما اختلف في تولية ابتداء وفي فتاوى فاصيحان من الردة والسلطان يصير سلطانا ما يحبس بالمباينة معه يمتنع في المباينة مباينة أشرافهم وأعيانهم الثاني أن يبعد حكمه على رعيته خوفا من قهره وحبرونه فان بايع الناس ولم يصدقهم حكمه لغيره عن قهرهم لا يصير سلطانا فاذا صار سلطانا بالمباينة غار ان كان له قهر وغلبة لا يصير لانه لو انزل يصير سلطانا بالقهر والغلبة ولا يبعد وان لم يكن له قهر وغلبة لا يصير اه ومن أول الدعوى والوالي اذا فسق وهو عزله القاضي يستحق العزل ولا يصير اه ولم يذكر المؤلف ساد قضاؤه ولا يلزم من عدم عزله بعد تصاته لما في الحايطة وأجوعوا على أنه اذا ارشئ لا يبعد قضاؤه فيما ارشئ اه مع أنه قد قدم أنه لا يصير للمسق قضاؤه بالحاصل أنه اذا فسق لا يصير لانه لو انزل يصير سلطانا بالمباينة ما اذا فسق لا يبعد في الحادثة الذي أخذ بها ودكر العزل سوسى أن من قال استحقاقه العزل قال صحته أحكامه ومن قال لغيره قال بطلانها (قوله وإذا أخذ القضاء بالرشوة لا يصير فاصيا) أي بحال دفعه لتوليته لم تصح توليته وهو الصحيح ولو قضى لم يبعد وبقي اذا الامام لو قلده برشوة أحد هاهنا أو قوم هاهنا لم يبعد بغيره كقضاؤه رشوة كذا في جامع الفصولين ثم رقمه لآخر أن من أخذ القضاء برشوة أو شعاع فهو مكسب لورفع حكمه الى ما سأتريه في رأيه والأدلة اه وهكذا الخلاصة من أن الفتوى على عدم معاده اذا تولى الرشوة وأطلقه فمثل ما اذا كان العاسق المدافع أو غيره لبوليته السلطان كذا في البراري فبذلك توليته القضاء لا يلوأ حد الرشوة وقضى بعد ما عس الحايطة الاجماع على أنه لا يبعد قضاؤه فيما ارشئ وهكذا في السراح الوهاج وفي التزنية الفتوى على عدم معاده وحكي في فصول العمادى فيه اختلافا فليل لا يبعد فيما ارشئ فيه ويصدق ما سواد هذا اختيار شمس الأئمة وقيل لا يبعد فيه ما وقيل لا يبعد فيه ما وحده كره البردوي وروحه في فتح التفسير بقوله وهو حسن لان حاصل أمر الرشوة فيما اذا قضى بحق ايجاب نفسه وقد فرض أن المسق لا يرجح العزل فلو يشه فائمه وقضاؤه بحق فلم لا يبعد وحصوص هذا المسق غير مؤثر وعامة ما وحده انه اذا ارشئ عامل لنفسه أو ولده معنى والقضاء عمل بمقتضى اه فقلت لنس هذا امر ادهم وانما امر ادهم أنه قضى لنفسه معنى والقضاء لنفسه مطلق وهذا القول أحسن وظاهر أن خصوص هذا المسق مؤثر في عدم المعاد وفي السراح الوهاج مع ريا الى الشيابع قل أبو حنيفة لوقفى العاسق زمانا من الناس ثم علم أنه مرض يسي للعاسق الذي يختصمون اليه أن يطل كل قضائه اه وفي التزنية فان ارشئ وكيل القاضي أو كساه أو بعض أعوانه فان باسره ورضاه فهو كباشرى نفسه وان لعب عليه بعد قضاؤه وعلى المرتضى رد ما مقص قضى ثم ارشئ أو ارشئ ولده أو بعض من لا تقبل شهادته لا لا بلما أخذ المال وأما

يكون عاملاً له وأما القاصي المولى أحد الرشوة ثم يعمد إلى شافي المذهب ليحكم ليصبح له عامل  
لنفسه وإن كتب إليه لمسمع الحسومة وأحد آخر قتل الكتامة بعدد لا يفسد رشوة أهـ والرشوة  
مكر الزاد وصفها كدائي الساية وفي القاموس أنها النكاح الحاصل وارثنى أحدها واستثنى طلبها  
ورأها حاد ومناه من رشاها لا يسه وأعطاه الرشوة أهـ وفي المصاحف الرشوة بكسر الراء ما يعطيه الشخص  
للعلم كما وعبره ليحكم أهـ أو يحمله على ما يريد وجعلها رشوة سدرة وسدرة الصم لمة وجعلها رشوة  
أصا ورشوة تشرشل من باب قتل أعطيت رشوة تشرشل أي أحد وأصلها رشوة الفرج إذا مدرا إلى أمه  
لرفه أهـ وفيه البرطيل بكسر الباء الرشوة وفي المثل البرطيل تنصر الأناطيل كساية مأخوذ من البرطيل  
الذي هو للعول لا يستخرج به ما استروفتج الباء على المقدر فعيل بالفتح أهـ وذكر الأقطاع أن الفرق  
من الهدية والرشوة أن الرشوة ما يعطيه بغير أن يعبه والهدية لا شرط معها أهـ وفي الحاشية الرشوة على  
وجوه أو نعيمها ما هو حرام من الخائنين وذلك في موضعين أحدهما إذا شئت العشاء بالرشوة حرم على  
القاصي والأحد وفي صلح الميراث تحوز المصاحبة للأوصياء في أموال اليتامى وبه يفتي ثم قال من الرشوة  
المحرمة على الأحد دون الدافع ما أباحه الشاعر وفي رواية أخا حية قالوا بطل المال لاستحلاله حتى قال على  
آخر رشوة فاشاق ادافع الرشوة إلى القاصي ليقتضي له حرم من الخائنين سواء كان التماسه بغير رشوة حتى  
ومنها الدافع الرشوة حرام على نفسه أو ماله فهو حرام على الأحد غير حرام على الدافع وكذا إذا طمع  
في ماله فراه بعض المال ومنها إذا دفع الرشوة ليسوى أمره عند السلطان حل له الدفع ولا يلزم لأحد  
أن يأخذ فإن أراد أن يحل للأحد يستأجر الأحد بمرأى المال لا يلزم بما يريد أن يدفع إليه فانه يصح هذه  
الاحارة ثم المستأجر إن شاء استعمله في هذا العمل وإن شاء استعمله في غيره وهذا إذا أعطاه الرشوة أولاً  
ليسوى أمره عند السلطان وإن طلب منه أن يسوى أمره ولم يذكر له الرشوة وأعطاه بعد ما يسوى  
اختلوا فيه قال بعضهم لا يلزم له أن يأخذ وقال بعضهم يحل وهو الصحيح لا يبريد عماراً إلا حسن  
فيحل له ولم أرق بما يحل الأحد فيه دون الدفع وأما الخلال من الخائنين فهو الأهداء للتودد والهدية  
كأصحره وليس هو من الرشوة لما علمت وفي الصفة قبيل التحري الطاعة ثمع الناس من الاستجاب  
من المروج الأيدفع ثمن اليوم فالدفع والأحد حرام لانه رشوة أهـ وفيها ما يدفعه المتعاشقان رشوة يحب  
ردها ولا تعلق أهـ فهذا يبعد أن الأحد لا يملكها وقد صرح به في هبة القبية قال وفي السير الكبير  
الرشوة لا تملك إلى أن قال رأه عن الذين ليسلص منهم عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو في الاصطلاح  
عند أصراً به فقال وثني عن المهر فاصططع معك فأنه قيل يبرأ لأن الأراء للتودد الداعي للباحع وقول  
عليه الصلوة والسلام تهدوا تحابوا بخلاف الأراء في الأول لانه مقصود على إصلاح الملم وإصلاح الملم  
مستحق عليه ذبانه وبطل المال فيما هو مستحق عليه سند الرشوة أهـ وفيه دفع للقاصي أو لغيره مستحق  
لإصلاح الملم فاصلح ثم قدم رد ما دفع إليه أهـ فظاهره أن التوبة من الرشوة برد المال إلى صاحبه  
وإن قصى حاجته ٧ وفي صلح الميراث تحوز المصاحبة للأوصياء في أموال اليتامى وبه يفتي ثم قال من  
الرشوة المحرمة على الأحد دون الدافع ما أباحه الشاعر وفي رواية أخا حية قالوا بطل المال لاستحلاله حتى  
له على آخر رشوة وليس مما أباحه المرأة لأجل صلحهما مع الروح قال في الخلاصة والبرارية أشكر كتاب  
الصلح وقع بين الزوجين مشاهات فعالت لأصلحه حتى يعطى كذا لأن لها عليه حقاً كالهر والعنة أهـ  
ومها ما في مهر البرارية إلا الخ أي أن يروح الاحت إلا أن يدفع له كذا فدفع له أن يأخذ منه قائماً وبها الحكم  
لانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية أيضاً في المسئلة المتقدمة اداعلم من حاله أنه لا يروح  
الإلهية والألا أهـ ومها لائق على معتدة الصبر ليتروحها فأت أن تزوجه إن شرط الرجوع

(قوله الذي هو المول) قال  
في القاموس والمول كسر  
الحاء يده يفر مها الخال  
(قوله وفي صلح الميراث إلى  
قوله الثاني) كذا وحديث  
بعض النسخ وفي بعضها  
كتب قبل قوله الآتي  
وليس منه ما أحده المرأة  
وهو محله

٧ (قوله وفي صلح إلح)  
هكذا وحده بالنسخ مكرراً  
مع السابق وإن كانت عبارة  
المختص تقضى بأنه لا يوجد  
إلا في أحد الموضعين  
أمل أهـ مصححه

روح تزورها أم لا والا لکن أحق على طمع أن يزوها احتلف التصحيح في الرجوع وعدمه وقدماء  
 وعلمه بها (قوله والعاسق يصلح معنياً قيل لا) وجه الأول أنه يحذر اللبس إلى الخطأ ووجه الثاني  
 أنه من أمور الناس وحده غير مقبول في الديانات ولم يرجع الشارحون أحدهما وظاهر ما في التحرير  
 أنه لا يحل استفتاء أعاقة ما قاله الا على حل استفتاء من عرف من أهل العلم بالاحتياط والعدالة  
 أو كونه متصفاً بالناس يستفتونه معطمين وعلى امتناعه ان ظن عدم أحدهما فان حمل احتمالاً دون  
 عدائته فالعالم مع استفتاءه بخلاف الجهول من غيره اذ الا على على المص إله فلا أمل من أن يكون  
 ترجيحاً لعدم صلاحيته ولذا سمي به في الجمع واحتار في شرحه وقال أن أولى ما يستدل به فيض الرحمة  
 الاطرية في تحقق الواقعة الشرعية طاعة الله عز وجل والمسك بجعل التقوى قال الله تعالى واتقوا الله  
 ويعلمكم الله ومن اعتمد على رأيه وفهذه في استحقاق دقائق الفقه وكنزوره وهو في المعاصي حقيق  
 بالمال لئلا يظن عليه فقد اعتمد على ما لا يعتمد عليه ومن لم يعمل الله تورا الله من نور إله فشرط  
 المعنى اسلامه وعداله ولم منها اشتراط بلوغه وعقله وفردتوى العاسق والكافر وغير المسك  
 اذ لا يقلل حرهم بشرط أهلية احتمال كاسياني ولا حاجة إلى اشتراط التيقظ وقوة الصط كأي الروص  
 للاحتراز عن غلب عليه العقل والسهولة ولا اشتراط العدالة بمعنى عنهما وفي شرح الروص ويسفي للإمام  
 أن يسأل أهل العلم المشهورين في عصره ممن يصلح للتقوى ليعلم من لا يصلح ويتوعدده بالعقوبة  
 بالعود وليكن المعنى منزها عن حوارم المروءة فقيه النفس سالم المذهب حسن التصرف والاستعداد  
 ولو كان المعنى عبداً أو أسيراً أو أعمى أو أرسى بالاشارة وليس هو كالشاهد في رد فتواه لقراءة وسوهم  
 ودفع ضرر عداوة وهو كالأراني كالشاهد وتقبل فتوى من لا يكفر ولا يعصى بدعة كشهاده إله  
 في تليخ المحو في الاشارة من المعنى السابق بعمل ما لا يختص بالآخر وفي القنبه واحترام العباد  
 الأئمة السكي أسرار المعنى وأسمه كان قوله يتم فاستسنى أن يعمل به ورعاً للحوارل عن أي القام مثله  
 ورصاً لظاهر الناس المرعبي لان اشارة الالاطق لا تعتبره وسيأتي أنه يدعى أن يكون المعنى كالقاضي  
 في أوصاف السكالي وفي الظاهر يذولأس للقاضي أن يسمى لم يحاصم إليه ولا يعنى أحد الخصمين وفيما  
 خوصم إليه إله (قوله ولا يدعى أن يكون القاضي) وظاهره على ما عدا (إله) لان المقصود منه وهو إبطال  
 الحقوق التي أهلها لا تسجل به وفي المصاحح حل وظاهره على القلب يقال منه فظ يطم من باب تعب  
 ويطاطه ادا غلط حتى يهاب في غير موضعه وغلط الرجل اشتد فهو غليظ وفيه غلطة أي غير لين ولا سلس  
 وأغلط له في التول اغلاطاً معناه إله والخلل في الخلق الحامل غيره على الشيء فخر اعلته وفي أسائه تعالى  
 الذي سخر خلقه على ما أراد من أمره وبهية والعيسين عابدين عباداً من باب قائل اذ اركب الخلاف  
 والمصيان وعابده معابدة عارضه وفعل مثل فعله قال الأزهري للمعابد المعارض بالخلق لا بالوفاق  
 وقويكون مباراة عبر خلاف إله وسمره في المغرب ممن يظهر له الحق فيأناه ود كرمسكين ان الخط  
 هو الخالي سبي الخلق والغليظ قاسي القلب والخلل من حره على الأمر بمجي أحبيرة أي لا يجبر غيره  
 على ما لا يريد والعبد المعابد الحامل للحق المعادى لاهله (قوله ويسبي أن يكون موثقاً في عفاه  
 وعقله وصلاته وفيه معوله بالسنة والآثار ووجه الفقه) ويكون شديد من غير عيب ليناً من غير  
 ضعف لان القضاء من أهم أمور المسلمين فكل من كنى أعرف وأقدر وأجبر وأهيب وأصبر على  
 ما يصبه من الناس كان أولى ويسبي للسلطان أن يتحصن في ذلك بنولس هو أدلى لتوله عليه الصلاة  
 والسلام من قلده اسماً لاجل وفي رعيته من هو أدلى فقد ساء الله ورسوله وجماعة المسلمين والوثوق به  
 من وثقت به أن يكسر هماً نصته ووثوقاً تمتته وهو هو وهم شدة لانه مصدر وقد يجمع في التذكور

والمعاسق يصلح معنياً  
 وقيل لا ولا يدعى أن يكون  
 القاضي وظاهره حاراً  
 عبداً ويسبي أن يكون  
 موثقاً في عفاه وعقله  
 وصلاته وفيه معوله  
 بالسنة والآثار ووجه الفقه  
 (قوله وظاهر ما في التحرير  
 أنه لا يحل استفتاء أعاقة)  
 هذا بناء على ما عليه  
 الأصوليون من أن المعنى  
 هو المحمّد كاسياني في شرح  
 قوله والمعنى يسبي أن يكون  
 حكماً وهو غير المراد ههنا  
 المراد به هنا المقلد الذي  
 يتقلي الحكم عن غيره  
 (قوله ان ظن عدم  
 أحدهما) أي الاحتياط  
 أو العدالة فضلاً عن  
 عدمهما جميعاً كما في  
 شرح ابن أبي عمير

والامان فيقال ثقات والنعاف بالفتح من عفا عن الشيء يعف من انصرف عفا بالكسر انصرف عفا  
فهو عفيف كذا في الصحاح وقوله الكرماني شارح المجازي بالكسب عن المجازم وجوز المراءه  
والعقل على قول الاكثر كافي التحرير بقوة هذا ادراك الكليات للمعنى له والمراد بالوثوق به في عقله  
ان يكون كاملا ولا يورث الاجتناب وهو اخص العقل قال في المستطرف الحق الحقة عريضة لا سمع فيها  
الحلوه وهي داء دوازه الموت وفي الحديث الاحق انفس الخلق الى الله تعالى اذ حرمه اعر الاشياء عليه  
وهو العقل ويستدل على صفة من حيث الصورة لطول الاجنية لان بحرهما من الدماغ من افرط  
طول تحتة قل دماغه ومن قل دماغه قل عقله ومن قل عقله فهو أضعف وأما صفة من حيث الافعال  
فذكر بطر في العراوف وبعث بمن لا يعرفه والمحب وكثرة الكلام وسرعة الخواص وكثرة الالتفات  
والخوض في العلم والعلم والحقة والسبع والطلم والعفة والسهو والخيلاء ان استغنى بطر وان افتقر صفا وان  
قال شش وان سئل محل وان سأل أبلغ وان قال لم يحسن وان قيل لم يعقله وان عحك في عقبه وان سكر  
واذا اعتراه ما هذه الحاصل وحدها في كثير من الناس فلا يكاد يعرف العالم من الاحق قل عيسى عليه  
السلام عاقت الامه والارمن فارأهم ما عاقت الاحق فلم يبرأ اه وأما الصلاح فهو لغة خلاف الفساد  
كأبي المصاح ود كذا الكرماني انه لفظ جامع لكل خير وانما وصف الانبياء عليهم الصلاة والسلام فيها  
صلى الله عليه وسلم به ليله الامراء فقال كل من لم يصب في السموات مرحبا بالنبي الصالح ولو كان هناك  
وصف أجمع منه للحر ولو صوره اه وفي أوقاف الخصاف الصالح من كان مستورا ليس بمشكوك  
ولا صاحب رية وكان مستقيم الطريقة سليم الساحة كامل الادب قليل النسوة ليس بمعاور للفساد  
ولا يبادم عليه الرجال وليس ثقات في المعصيات ولا معروف بالكتب فهذا اعتمد ما من أهل الصلاح اه  
والهم لغة كافي المصاح العلم والعصف عدم الرافق والصعب الخرج عن احوال الشيء وفي فتح القدير  
قل الحفس ويستحب ان يكون في القاصي عسنة ملاعصب وان لم يزل التواضع من غير زهر  
ولا ضعف والمراد بعمل السنته ما نبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قول لا تغلا وتقر برا عبد الله  
يعاينه والمراد بوجوه العقه طرقه وقدما عن بعض اول الكتاب ود كرميكن بها ان الفتنة عندنا  
العلماء اسم لهم خاص في الدين لا لكل علم وهو العلم بالمعاني التي تعلقت بها الاحكام من كتاب وسنة  
واجماع ومقتضياتها واشاراتها (قوله والاحتياط شرط الاولوية) وهو لغة بذل العناية في عييل  
دعي كامة واصطلاحا ذلك من التقه في تحصيل حكم شرعي طمى كافي التحرير واختلاف في التفهيد وقيل  
ان يعلم الكتاب عما به والسنة بطرقها والمراد بعمله ما يتعاني به الاحكام معها من العلم واخلاص  
والمشترك والمؤول والصن والطاهر والناسح والمنسوح ومعرفة الاجماع والقياس ولا يشترط حفظ  
جميع القرآن ولانه من عن طهر القلب بل يكفي ان يعرف معاني احكامها في أبوابها فراجحها وفي  
الحاجة ولا يشترط التصريح هذه العلوم ولا بد له من معرفة لسان العرب لغته واهلها اما لا اعتقاد في كفايته  
اعتقاد حارم ولا يشترط معرفتها على طريق المتكلمين وأدلتهم لانها صاعقة لهم ويدخل في السمة احوال  
المحاجة فلا بد من معرفتها لانه لا يقيس مع وجود قول الصدق ولا بد له من معرفة عرف الناس وهو  
معنى قولهم لا بد ان يكون صاحب قرينة تحتوي القاموس والترجمة أول ما يستنبط من القرحة كالترؤأولي  
كل شيء ومنك طبعك والاقراح ان تحال الكلام واستمط الشئ من غير سماع والاحتباء والاحتياط  
واتداع الشئ والتحكيم اه وفي مناقب الامام محمد كذا كذا في كان محمد يذهب الى الصائغين ويدأل عن  
معاملهم وما يدبرون بها فيما بينهم وكان الكسافي ينتخب الى محمد فقال له يوما ما أكثر ما تقولون وعلى  
معاني كام الناس ما أسمو هذا القول لا يعرفه الا الحدائق من أهل هذه الصاعقة من اتقن هذه الحجة فهو

والاحتياط شرط الاولوية

(قوله ودكر يعقوب باشا)  
 أى فى حاشيته على صدر  
 التريفة وعارته وعند  
 الشافعى لا يصح تقليد  
 العاصى والمجاهل ودليله  
 على عدم صحة تقليد المجاهل  
 ان الامتناع بالنص يستدعى  
 القدرة عليه ولا قدرة  
 بدون العلم ودليله على  
 صحته انه تمكنه أن يعصى  
 بتوى غيره ومقصود  
 القاصى يحصل به وهو  
 إيصال الحق الى مستحقه  
 كذا فى الهداية ويعلم من  
 هذا الخ وفى النصوص  
 السدريه لاس العرس  
 ماملحه ليس مرادهم  
 المجاهل العاصى المخلص بل  
 لا بد من أهل العلم والعلم  
 وأقله أن يحسن النص  
 الحوادث والمسائل الدقيقة  
 وأن يعرف طريق الحصول  
 الاحكام الشرعية من  
 كتب المذهب ومصدر  
 الشايخ وكيفية اليراد  
 والاصدار فى الوقائع مع  
 العداوى والطح وبذل على  
 ذلك قسطهم العالم اذ انهم  
 للنصاء وحب عليه فوله  
 واداركة ثم والمثبتين  
 فاتركه أقصا وإذا كان  
 المجاهل اهلا للنصاء حتى  
 يتعين قال فى البر وأقول  
 وحدود المجاهل لا يمنع من  
 تعيينه وذلك أنه اذ لم يوجد  
 غيره ولم يقبل أن ثم وزد  
 جاهل اصح توليته

أهل الاحتماد فيجب عليه أن يعمل باحتكام ولا يقلده أحد أو قوله شرط الاولوية بعد أن بولغ المأهل  
 صححة عندنا لان المتصور من النصاء وهو إيصال الحق الى مستحقه يحصل بالعلم بتوى غيره وفى  
 البراءة من كتمان الاميان قيل الثالث والعشرين المنفى يعصى بالديانة والعاصى يعصى بالطاهر الى أن قال  
 دل ان المأهل لا يمكنه النصاء المتوى أصلا فلا بد من كون القاصى الحاكم الدماء والعرواح علماء دينا  
 كالكبرى والاحرار وابن الكبرى والاحرار وابن الدين والعلم اه ودكر يعقوب باشا ويعلم من الدليل  
 أن المراد من المأهل من لا يقدر على أحد المسائل من كتب الفقه ووسط أقوال الفقهاء كما لا يخفى مع أن  
 المراد منه المساعدة فى حمل الاحكام شرط الاولوية اه وبهذا فى النصاء الاصلاح وجوزى العاصية  
 أن يراد بالمأهل المفضل لم يكونه دكر فى مقابلة المنفرد وان مراد من لا يحفظ شيئا من أحوال النعماء وهو  
 المناسب لسياق الكلام لقوله فى دليل الشافعى ولا قدرة بدون العلم ولم يقل بدون الاحكام اه وأما معناه  
 لغة واصطلاحاً فقد سماها وأما حكمه فهو وعلمه الطمان بالحكم مع احتمال الخطأ ورأى فى صحيح الدلائل ان  
 الطمان العاصى غير علة الطمان لغيره لثاني دون الاول وقد يقال المأهل أيضا يعمل بتوى غيره ولو أسددها  
 من الكتف وحاصل شرائط المنفرد على ما فى اللوغ والبحر بالاسلام واللوع والقتل وكوبه فيه  
 النفس معنى شديد العلم بالظلم وعلمه ثمانية والعربية أى الصرف والحو والمعا والبيان والاصول  
 وكونه حادى العلم كتاب الله تعالى بما فى الاحكام وكونه عالما بالحديث متسا وسددها وبما حقا  
 ومندوبا ولا يشترط فيه تعدد صحة الفقهية علم الكلام ولا غار يحققه ولا البكورة والخبرة  
 ولا الغدالة وللمعاقب الاحكام ليه عمل مدسه وأما غيره فلا يعمل به ويشترط كونه عالما بوجوه القياس  
 وفى الحقيقة اشتراط علمه بالاصول يعنى عنه ولا بد من معرفة الاجماع ومواقفه ومن معرفة عادات  
 الناس فالخاصل ان السرائر اربعة عشر شرطا وأما حكمه بالمنفرد وهو ما قد سماه والمنفرد به وهو  
 حكم شرعى طى عليه دليل (قوله والمنفى يسمى أن يكون هكذا) أى موثوقه فى دية والمنفى ولا يضى  
 الى آخره وأن يكون مجتهدا قال فى فتح القدير واعلم أن ما دكر فى العاصى دكر فى المنفى ولا يضى  
 الى المنفرد وقد استمر رأى الاصوليين على ان المنفى هو المنفرد وأما غير المنفرد عن تحفظ أقوال المنفرد  
 فليس متبنا وأوجب عليه اداستل أن يدكر قول المنفرد كاتى حسيه على جهة الحكاية وعرف  
 أن ما يكون فى زمانه من فتوى الموحودين ليس بتوى بل هو مثل كلام المنفى لياخذ به المنفى  
 وطريق نراه لذلك عن المنفرد أحد أمرين اما أن يكون له سدقيه أو بأحد من كتب معروف  
 نداوله الا بدنى نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من النصاب المشهورة للحنابلة لانه منزلة الخبر  
 المشهور والشهور هكذا كذا ترى فعلى هذا وقد وعد بعض نسخ النوادر فى زماننا لا يعمل عروفا بها  
 الى محمد ولا الى أبى يوسف لانه لم يشتر فى عصرنا فى ديارنا ولم تداول هم اداستل النقل عن النوادر  
 مثلاً فى كتاب مشهور معروف كالمداينة والوسط كان ذلك تعوى بلا على ذلك الكتاب ولو كان حاشيا  
 لأذ قال بل المخطئة للمجتهدين ولا يعرف الحق ولا قدرته على الاحتكام للرجح لا يقطع بقول من يعنى به  
 بل بحكمه المستغنى فيختار المستغنى بما يتبع فى قلبه انه الاصول دكره فى بعض الحوامع وعدى لا يجب  
 عليه حكاية كالمداينة بكيفية أن يتخى قولها وان المقلد أن يتباد أى تحتد شاء فاداد كذا أحد فقلده  
 حصل المصود لم لا يقطع عليه ويقول حواب مستهلك كذا بل يقول قال أبو حنيفة حكم هذا كذا  
 لو حكى السبل لا داحد ما يقع فى قلبه انه الاصول أولى والافاد على لا عبرة بما يتبع فى قلبه من حواب الحكم  
 وخلفه وعلى هذا اذا استغنى فقهين أى عنى تحتد فى احتكامه على الاولانى ما يأخذ عميل الى فله ممر ما  
 وعنده أى لو أورد قول الذى لا يعمل اليه فله حار لان ذلك الميل وتقدمه سواء والواجب عليه تقليد



مذهب محمد وتحر فيه حار أن يصح نقول ذلك المختار وليعدها إلى المدعى أن لم يعلم أنه يصح عليه  
ولا يجوز له ما لم يمسح الأفي مسائله لونه من المذهب في فرع في ليس له تقليد مختار ولو حدثت  
واقعة قد أحدهم ما روي ما روي أن يبي الدليل أو يحدده بشكل في فرع في المسنون إلى مذهب  
امام ما عوام وتقليد هم مصرع على فليس الملتزم منه وما اختاروه ولا يقدرون فإن وافق اختياره  
اختارهم ولا بأس وإن طالع أحياناً ومن لم يبلغ رتبة الإجماع بل وقع على أصول امامه ويمكن من  
قياس ما لم يصح عليه على المصنوع فليس يتبادر في نفسه بل هو واسطة فإن من صاحب المذهب على  
الحكم والعلة الحق مما به المصنوع ولو نص على الحكم سقط فلما أن يستدل بالعلم والقياس وليقل هذا  
فيما من مذهبه لا قوله وإن اختار من الإمام في مشيئة من هذه التحريم من أحد ههنا إلى الأخرى في فرع في  
للمنفى أن يعطى للروح مثلاً أو كجاء أسأل من له عهد عن قتله وحشي أن يستدل حار أن يقول إن قتله  
فلمالك مثلاً لا قوله صلى الله عليه وسلم من قتل عدو قتلناه وهذا إذا لم يترتب على الإطالة مدة  
واختلاف المتعين كالمتقدمين والله تعالى أعلم

فصل في المستفتي في يجب أن يستفتي من عرف علمه وعدلته ولو أجاز حارفة عارف أو استأصنة  
والبحث عن ذلك فلو حقيقت عدالة الطائفة اكتفى بالعدالة الطاهرة ويعمل بقوى عالم مع وجود  
اعلم به فإن احتلما ولا نص قدم العلم وكذا إذا اعتد أحد ههنا على أو وروع ويقدم العلم على الأورع  
ولاً يجب في واقعة لا تستكر ثم حدثت لم إعادة السؤال أن لم يعلم استناد الجواب إلى نص أو إجماع  
وإن لم تعلم من نصه إلى جواب الملقى استحب سؤال غيره ولا يجب ويكتفى المستفتي بمشرفة أو رسول  
تة ومن الأدب أن لا يسأل والمفتي قائم أو مشغول بما يجمع تمام المكروه أن لا يتول عوايه كما دقت أما  
ولا يتأله بدليل فإن أراد فوقت آخر وليبين موضع السؤال ويبسط للمشئ الرقة ويتأمله الاسما  
آخرها ينتقل ولا يقصد الإسراع مع التحقيق وإن يشاور فيها بحسن الطهارة من حصر متاهل وإن  
يصلح لها إحاطة لا يشعل بما يصحط كي لا يلحق شيء يبين طهارة قبل بين فليس ولا بأس بكتسه الدليل  
لا السؤال ولا يكتب حلت من لا يصلح وله أن يصرب عليه أن من قسمة وإن سخط المالك وبهي  
المستفتي عن ذلك وليس له حسن الرقة ويصحب في الامام أن يبحث عن أهل العلم على يصلح للفتوى لعدم  
من لا يصلح وليكن المفتي متبرعاً عن حوار المروءة فقيه النفس سليم النفس حسن التصرف ونوعه  
أو امرأة أو أخر من تعهم أثارته وليس هو كالمشاهدي رد فتواه لقرانه ورحمهم ونقبل فتوى من لا يكثر  
ولا يصح بدعة كشهاده فتوى ولو كان قاضياً في اشتراط معرفة الحساب لتصحیح مسأله وحواله  
حريش شرط أن يحفظ مذهب امامه ويعرف قواعده وأساسيه وليس للأصولي الماهر وكذا البحوث  
في الخلاف من أئمة الفقه ودخول المناظرين أن يفتي في المروع الشرعية ولا يجب افتاءه فيما لا يقع ويحرم  
النساء في الفتوى وإتباع الحيل أن قدمت الاعراض وسؤال من عرف بذلك ولا يفتي في حال غير  
أحلافه وخروجه عن الاعتدال ولو لم يرجع ومدة واقعة أحشين فإن أفتى معتقداً أن ذلك من معصية ذلك  
الصواب صحت فتواه وإن حاطر والاولى أن يتبرع بالفتوى فإن أخبر وقام بين المال حاراً لا ان تعينت  
عليه وله كفاية ولا يأخذ أجره من مستفت فإن جعل له أهل اللبر رفا حار وإن استؤجر حار والاولى  
كوبها بخره مثل كتبه مع كراهة وله قول حدي لارشوة على فتوى لما يريد وعلى الامام أن يعرض  
للمدرس ومعت كدمايته ولكل أهل طائفة طائفة في الإعتنا ولا يجوز أن يفتي أهل بلد بما يتعلق  
بالمظن من لا يعرف اصطلاحهم وليس له المل والفتوى بأحد القولين أو التوجيهين من غيره ولا عليه  
في القولين أن يعمل بالتأخر إن علمه والا فلا يفتي رتبه الشافعي والالزمه البحث عنه فإن كان أهلاً

اسئل بمعرفة انك من انصار العدل والمعاد والاطباء من علم المذهب فان علم المذهب يوجب وجوب  
 اوجهين كاسولن لكن لا يعرف المتأخر الاداء واما من شخص فان اسئلوا في اذرحج ولم تكن اهلا  
 له جميع اسمها صححة الا كبر والاسم والا يوجب العمل باحد من دولي الشافعي الا في سوتلا من  
 مسئلة وان كان في الزعم مسائل ربا لا حو يدعى وبها وكره ان يصر على فيه قولان لا يبعد  
 ولا طق حيث التمدل في حوا وكتب على ما اربعة لا على ما علمه من ارادة قال ان اراد كذا  
 عنوانه كذا وكتب الاول في اسبحة البصري وان ساء سره فلا فعل السبحة وكتب الحمد لله ولحم  
 معوله والله اعلم ولا يصح ان يقول في الجواب عبدا وان يعقب بالظان عليه فعل ولي السلطان  
 سددها وكتبه وكره ان يطال الله تعالى به ويصغر جوابه ويوضح عاونه وان سئل عن حكم  
 كمر سائل وسئل ان اراد كذا ولا يصح عليه وان اراد كذا فاستجاب فان سئل بوجه والا فقل  
 وان سئل عن فعل او طرح احاط ود كر شروط انصاف و من يدعي ان يدعي وكتب على المفسر من  
 لورقه وان ص ف كتب في الظاهر والخامسة ولي لا ورقة اخرى و شافيه مما عليه ان انصافها  
 السؤال لم يصر على اقدمها ولا يلزم على حصة فان رجا الاضواء قدم السائل فيسوي ثم افرع بم  
 عجب بدم ساء ومسافر من و ا و ا و بصر رواه الحلف اذا ان طهر بصر سبهم بكثرهم وان سئل  
 عن الاخوة فقل في جوابه ان الانبياء اولاد اولادهم وان كان في الفريضة قول في النكاح فلا وان  
 كان في الورثة من سبب عال دون حال يسه وكتب تحت السؤال المصححة ان عرف انما اهل  
 الجواب صحيح ويخبر وله ان يحسن ان رأى ذلك ويحصر وان جعل له بحث عن حاله قال لم يظهر له  
 فيه امره هذا ان من يصر احاب لمسانه وان عدم المني في طهه وغيرها ولا من سئل له حكمه فلا  
 يؤاخذ صاحب الزعمه بشيئ منه اذ لا مكلف في افرع في افراد ثم رجع فسل العمل كساعه  
 وكذا اذا نكح امرأه بغيره ثم رجع لزمه فراها كجلى الفلح وان رجع بعد العمل وقد حالف دليلا  
 فاطما فنه الاول وان كان للمني سلبا لا امام فصح امامه وان كان احبا فاني حقه كدليل التقضي  
 وعلى المني اعلامه رجوعه قبل العمل وكذا بعده ان وحسب النص ان ما كتب سواه لا نرم ولو كان  
 هلا اه والله تعالى اعلم

(قوله وكره ان يصر  
 على فيه قولان) أي على  
 قوله في الجواب فيه قولان  
 في فصل في العلقه

في فصل في حور سلبه من ساء من المذهب من في وان دوت القذاذ كاللوم وله الاتمدل من مذهبه  
 لكن لا يندع الرجوع من مذهبه من المذهب قبل مضي وحيان اه هل الشارح اوجهها ما لا والله  
 سبحانه اعلم ولعمري في ازل اسرارها فصيل في اعصوي حاصل الاول ان ما يوسف هل لا يعمل  
 اعصوي الان محمد ومحمد حور اذا كان صواب الرجل أكثر من خطائه وعن الاسكاف ان الاعصوي  
 بالبدل لا يعرف ركبا واحلفوا في الافاء ما ساء حور البص وسعة آجر واحار الاسكاف ان يعني ان  
 كان شيئا حار او لا وكان اي سلام اذا ألح عليه المسعى وهل حث من مكان بعد قول  
 عز الرحمن فلا يخفى ما ساءك من حيث حثنا ولا يخفى مما ساءك المذاها  
 ولكن احبار البصه انما لماتت ان لا سوله دلالة اول مره فان ألح اياه بذلك وحاصل اثبات ان  
 اختلاف ائمة الهدى بوسعه على الناس من كان اماما في جانب ومما في جانب حير المني وان كان  
 اقدمهما مع الامام اقدمهما المتأخر وان اختلف الصلح المساع على قول آخر فيمنعهم كما احار القسمة انما لمات  
 قول برفق مسائل وان اختلف المتأخر وان اختلف سوله واحد فلو لم يحسن التأخر من محبه ما رأه اذا  
 كان يعرف حو الفقه و تناور اهل ولا يجوز له الافاء سوله للمحور لخر معفه ولا رجوعه ديا  
 وردمه سورا على حياء مستتب وفعله من ثم يدعي راعى شبه الرشوة ومن شرافها حقه الرب



(قوله فتولوا عن أمهاتنا أنه لا يحمل لاحد الخ) والرائي على هذا مروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكلامهم هاموهم أن ذلك مروى عن المشايخ كما هو مشهور من سياقه (قوله لا يجب الافتاء) وإن لم يعلم من أين قيل (اعتصره المحقق الرملي) فقال هذا مصادره وله لا يحمل لاحد أن يفتي بقولنا سي يعلم من أين قلنا انه هو صريح في عدم جواز الافتاء لعلم أهل الاختلاف وكيف يستدل على وجوبه فنقول ما يصدرونه غير الأهل ليس بافتاء حقيقة وانما هو حكاية عن المجهول أنه قاتل بكدا وباعتشار هذا المذهب تخو حكاية قول غير الامام وكيف يجب علينا الافتاء ونزل الامام وإن في المشايخ خلافه وتعدوا ما عدا عن فتواهم لا عبرة فليتأمل اه قلت وتوالت ما في انتشار غاية قال صاحب الاقضية أبو جعفر بعد ما بين أهمية القضاء ولا ينبغي لاحد أن يقتضي بالناس الامن كل هذا بل بعد ما بين المني يبدى أن يكون عدلا عالما بالكتاب والسنة واحكام الراي والاذن يعني شي قد سد منه فانه يجوز وإن لم تكن عالما بالكتاب والسنة لا نه حاكم ما سمع من غيره فهو بآلة راوي ما لا حديث فيشترط فيه ما يشترط في الراوي من النقل والاحتياط والعلم والى الظاهر يروى عن أبي حنيفة أنه قال لا يحمل لاحد أن يفتي بقولنا لم يعلم من أين قلنا وان لم يكن أهل الاحكام (٢٦٩) لائل له أن يسي الانظر الى الحكاية فيحكى ما يسمع من أقوال الفقهاء اه فقوله وبكفي حاشا على الخ اطلاقه فيبعد عنهم وجوب العزم حكاية مذهب الامام نعم ما ذكره المؤلف يظهر ساء على الدول من من المذهب المؤلف يظهر ساء على الامام لا يحمل لتبليغ غيره في غير ما عمل به وقد علمت ما قدمه عن التحري رايه خلاف المختار وأنت ترى أصحاب المتن المتقدم قد بحثوا على غير مذهب الامام وادأبني المشايخ بحرف ووله لتدليل الدليل في حقهم فبعد منهم اد هم أصل وكيف يقال يجب علينا الافتاء بقول الامام لتدليل الشرط وقد أقر به وقد فقه الشرط أيضا في

والعدل من المستعين لا يحمل الى الاعياء وأعوان السلطان والامراء بل يكتب جواب السابق عما كان أوفقها ومن آذاه أن يفسد الورقة المحترمة ويقرأ المسئلة بالسرعة مرة بعد مرة حتى يتضح السؤال ثم يجيب وادالم فتضح السؤال سأل من المستفتي ولا يرى ما كعادى الارض ويجوز لا يجوز ولكن لا يحمل لا يباحذ الرفعة من مبادأة ولا صلا وكان له لم يباد منهم بجمعها وورعها فيكتبها اعطيا لعلمه والاحسن أحد المفتي من كل أحد فتواضا ويجوز لنشاب الفتوى اذا كان حافظا لآداب وآفاقا على الدرايات محافظا على الطاعات محابيا للمشويات واشبهات والعالم كبر وإن كان صديرا والمجاهل صغرا وإن كان كبيرا وصح في السراجية أن المفتي يعني بتول أبي حنيفة على الاطلاق ثم بتول أبي يوسف ثم بقول محمد ثم بقول زفر والاحسن من يرد ولا يجبر ادالم يكن محتسبا واد الاحتياط مفتيان يقع قول الافتاء مهم ما عدان يكون أو رعهما ويسى أن يكتبه عقب جوابه وأما أعلم أو يتوهم وقيل في الثابت يكتبه وأما لا وفق ويحوى وكذا بعضهم الافتاء والصحيح عدم الكراهة للأهل ولا يبدى الافتاء الا لمن عرف أقوال الفقهاء وعرف من أين قلنا فان كان في المسئلة خلاف لا يخالف ولا يجب به حتى يعرف محتسبه وسدى السؤال من أفتاه أهل زمانه فان احتلفوا عجزى اه وصح في الحاوى التمسى أن الامام اذا كان في حاش وحميا في حاش فالصحيح أن الاعتصام لذة للذكر فان قلت كيف حاش للمشايخ الافتاء بغير قول الامام الاعظم مع أنهم مقلدون قلب قد أشكل على ذلك مذهب ووله ولم روجه جوابا الاما فمحة الآن من كلامهم وهو أنهم تولا عن أمهاتنا أنه لا يحمل لاحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا حتى نقل في السراجية أن هذا سب مخالفة عصام للامام وكان يعني بتدريسه قوله كثيرا لانه لم يعلم الدليل وكان يظهر له دليل غيره يعني به فاقول ان سدا الشرط كان في زمانهم أمأى زمانا فيكتب ما لحقه كفى العينة وغيرها فيحمل الافتاء بقول الامام بل يجب وإن لم يعلم من أين قال وعلى هذا ما صححه في الحاوى معنى على ذلك الشرط وقد هجوا أن الافتاء بقول الامام فينبغ من هذا أنه يجب

سقى المشايخ وهل تراهم راكسوا منكرنا والحاصل أن الانصاف الذى يشهده الطبع السليم أن المفتي في زماننا يقل ما احتاروا المشايخ وهو الذى مشى عليه العلماء ابن التلي في فتاواه حيث قال الأهل أن العمل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولذا رجع المشايخ لدليله والغلب على دليل من حاشه من أمهاتنا ويحيون عمل استدلاله بحاشه وهذا أمانة العمل بقوله وإن لم يصرحوا بالتوى عليه اذ الترجيح كصريح التصحيح لأن المرحوح طامح بمقتضى المراسم وحيد ولا يبدل المفتي ولا تقاضى عن قوله الا اذا صرح أحد من المشايخ باز الفتوى على قول غيره فليس له ما عدا أن يحكم بقول غير أبي حنيفة في مسئلة ثم رجع فيها قول غيره ورجحوا فيه ادليل أنى حاشه على دليل فان حكم فيها حكمه غير ما مضى ليس له عبر الاتقاص وأما تعالى أعلم وهو الذى مشى عليه الشخ علاه الذين الحصى أيضا صدر شره على التنوير حيث قل وأما عن فعلية اتباع ما رجحوا وما يحجوه كقولنا أقوالا في حياتهم فان قلت قد يكون أقوالا لا تدريج وقد يشكروا في التصحيح قلت يعمل بمثل ما عملوا من اعتبار غير المعروف وأحوال الناس وما هو الارضى وما ظهر عليه التعامل وما قوى رجه ولا بد الوحد من بغير هذا حقيقة لا شوا على من لم يبرأ من رجع لمن يبرأه فذمة اه وأما تعالى أعلم

أن يقول ذلك لا ما أهل للسطر في الدليل وأما مثلها فلا يجوز له العدول عن قول الامام أصلاً (قوله الا ان كان السلطان يتكلمه ان يعقل الخصومات الخ) قال الرمي هند اصرح في أن السلطان أن يتقضى بين الخصمين وبه صرح في الفواكه الدرية حيث قال الحاكم أما الامام أو القاضي أو الحاكم أما الامام فقد قال علماؤنا حكم السلطان العادل يعقد واحتلوا في المسئلة فما سوى الحدود والمناص

وكره التقليد لمن ساء الحبيب وان أسه لا اه وسيأتي في شرح قوله وتقضى المرأة في غير حد وقود انما يصلح للسلطة وفي الخلاصة حسن آخر وفي الدورل السلطان اذا حكم بين اثنين لا يعدل وفي أدب القاضي للحصاف بعد وهو الاصح وقال القاضي الامام وهذا أصح وبيد في اه ذكره في السبل الرابع من كتاب القضاء فظهر صعب الرواية الى تله ان يترخص في حبيبة روجه اه تعالى (قوله للظاهر حوار جبره) يخالفه ما في الاختيار حيث قال ومن تعين له بغيره عليه ولو

عليه الامام يقول الامام وان أفي المشايخ خلافه لاهم ائمة فتوا بخلافه لقد شرطه في حقهم وهو الوقوف على دليله وأما من هذا الافتاء وان لم يقف على دليله وقد وقع الحق في الهام في مواضع الزور على المشايخ في الامام فتولها ما لا يعدل عن قوله الاضعف دليله وهو قوي في وقت العشاء الكثرية الاحوط وفي تكبير العشر في آخر وقته الى آخره اذكر في صحيح القدير لكن هو أهل للسطر في الدليل ومن ليس أهل للسطر فيه فعليه الامام يقول الامام والمراد بالاجلية ما ان يكون عارفاً بما بين الامام وبينه لا يدرى على ترجيح بعد ما على بعض ولا يصير الرجل أهلاً للقوى ما لم يصروا به أكثر من حظه لان الصواب حتى كثر فتدلسل راجعاً للمعالي عتاله العال فان لمور الشرع مبنية على الاصح الاحل كذا في الولوالجية من كتاب القضاء وفي صواب الكردى في كل باب الميراث وقد شرط في عمل الرجل أن يتي ربي القضاء قال اذا كان صير المحدث والراي عارفاً وتولى في حبيبة حاضراته وهذا يحول على احدي الروايتين عن أصحابنا وقل استمرار المذهب أما بعد التقرر فلا حاجة اليه لا بد يتكلمه التقليد اه ومن الحب ما سمعت من بعض جمعية عصرنا حين تكلمت قد سامع فيها ان قلنا أفي المشايخ ربي علمنا به قول الامام فقلت انه حلاً لاهم يبينون قول الامام في ظاهر الرواية ثم يقولون الصوي على قول في نوباً ومحمد وأورق وسعت من نعتهم بأية ول الكل عن أي حبيبة قلت لهم لكن ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مخرج عن لما قررته في الاصول من عدم إمكان صدور قولين محتملين متساويين من محتمد والمخرج علم متى قوله لا يجد كروه (قوله وذكره التقليد لمن ساء الحبيب) كيلا يكون دريعة الى مسارة الظلم وهما يستحسان التقليد أي المص من السلطان وانقلد أي قول تبايد القضاء وهي الاولى والحبيب بمعنى الحور والطلم من حاض عليه بجميع ادحار وروث عدم اقامة العدل للحر وكوف الحور لوقول المؤلف لمن ساء الحبيب أو الحر لكان أولى لان احدهما يكتفي به عليه العدول والمراد بالكرامة كرامة التحريم لان المال الوقوع في محطوره حيث وقع في الكرامة ما دام يتبعين عليه فان اعصر صار فرض عين عليه وعليه صفة بهه الا ان كان السلطان يمكن أن يحصل الخصومات ويتبرع بذلك كذا في فتح القدير وادام يمكن السلطان فصل انضمام وفي البلد قوم صالحون له اتوا كاهم كذا في الدرارية ولم أره هل يصح المتع الطاهر نعم ليركه الفرس الآن يتال ان المتع في العال تأويلا وهو ما من السق ولم أره ان هل يصح المتع المحصر في الطاهر حوار جبره على العول لا لمرار الناس اليه كاطعام المصطر وسائر فرض السكينة عند التعيين وكذا حوار جبر واحد من المأخيل وعبر المأخيل كلفه يوم (قوله وان آمنه لا) أي ان آمن الحبيب لم يكره التقليد لان كراهه صاحبه والتابعين تسلسله ولم يتعرض المصنف ليكون الدخول فيه عند الامن رحمة ولا ولي تركه او عريته فالاولى الدخول فيه لاختلاف قلالي المرار بدو عالة المشايخ على أن التقلد رحمة وانترك عزمة وقد دخل في القضاء قوم صالحون ونجاشيه من قوم صالحون وترك الدخول اصلح بدو ادبها وفي فتح القدير وان آمن أصبح رحمة والعرك هو العربية لانه وان آمن فالعالم حطاً طن من طن من بهه الاعتدال فيظهر منه حذره اه كالحاصل أنه فرض عين ان تعين وفرض كسامة لثأله عند وجوده لكره رحمة ومكره عند عذوف العجز أو الحبيب يعني أن يكون حراما بعد عاب طه لا يتجوز في الحكم وصلاح كما قد ساءه في الاحكام الجسة أبا عاب الاهل في حرم عليه الدخول فيه قطعاً ولم أر حكم ما دلل الجور مع التعيين ومتنصي كلاً هم في السكاح لا يجوز له الدخول فقد ساء المحرم على المسيح وان كان فرضاً وقد روي ان ابا حبيبة دفعه لثأله ثلاث مرات فاني حتى حسن

استمع لا يتجر عليه اه (قوله ولم أر حكم ما دلل الجور مع التعيين) فقد كره حكمه قربا عن الفح حيث قال ومحل الكرامة وجب ادالم يتبعين عليه اذا اعصر صار فرض عين عليه وعليه صبط بهه الخ على ان قوله وان كان فرضاً يدفع التوقيف وما استدلل به بأهل

وحمل كل من قاتل من يهودا حتى قتل له أبو يوسف لولا تلمذة الساس فمطر إليه شاة المذنب فقال لو  
 أمرت أن أبلغ الدهر سباحة شكت فمدر عليه فمضى ملك قضاة ومكس وأرسله بمطر إليه بعد ذلك  
 يدل على كراهة التحول فيه وعوقول البعض وقدم أنه لا يكره لمعاده رايه وطافه كذا في الامام  
 عرف من بعده عدم القدرة ولما قيل له مصرح في فتح الدر أنه لا يجوز التحول الا لمن أجاز به رايه  
 ولما صر بالامام وأما ويده بعد اوجبه وامتنع في الاصح من القول وما عد على الامام كذا في البراري  
 وما حصل ما ذكره البراري في مسامحة رايك الاول أن الامام لما ذكره المذكور على القضاء وأنى حاشه  
 وصبره بل أنه نام ومات في الخمس مملوكة "عاليه أنه حسن مريض على القضاء والتمتيا ثم أصرح ولم  
 ومنع من الخوض للباس إلى أن مات امرأة أنهم لما عثر وأمه معلومة بالسلم الرابعة فطبع في الاواق  
 الخامسة أملاً أحسن بالهم سعد طرحت رويته سادسة حجب ومات ومن عر يسا وقع أنه حى  
 بصرته وزدحم الساس فلم يقدروا على دفعه لانه انحصر واستمر الساس بعد ثون رايه على قبره عشر  
 يوما وحده من صلى عليه جسوس الفاتم قال والجمع وروى أنه لم يزل السقاء وأمه مات بالدم وقيل قبله  
 يومين أو ثلاثة لاجل المصوري عيسى ثم ترك ثم ادعى أن واقعة المصوري مع هي الفتنة الثانية بالامام  
 والاولى أكرهه ان هبيرة والى الكوفة على قصاتها وصبره على رأسه حتى اتهم وحده فمضى  
 الذى صلى الله عليه وسلم فأمره باطلاه وعظمه فمضى ولم يدكر الشارحون المولى لقصة وظاهر كلامهم أنه  
 الخليفة والسائلان وعنده الامام اشقي الاله الذي ولده السلطان ناحية وحمل له سراها وأطلق له  
 التصرف في الرعية وما يقتضيه الامارة أن ينفذ ويعمل خلاف ما ادعوا من الله الا وقال فقط وعنه أيضا  
 إذا كان القضاء من الأصل ومات القاضي ليس الاله برأى بعصاة فدا وان ولي عشرها وخواجها وان  
 حكم الامام بحكمه فادعاء هذا المولى كتابا خطية اليه من الاصل لا يكون له ادعاء لقضائه كذا في  
 البرازيه والسلطان أن يوصى المولى للقضاء الى غيره ولو كان المفوض اليه عند انطراف النية خلاف  
 حال احكام المذهب لم يصح ويشترط السلطان المولى للقضاء الشرع لما في البرازيه ذات السلطان وانصب  
 الرعية على سلطنة من صغيره يسمى أن هو من أهو والتقليد الى واليه وهذا هو الذى نفسه له الاس  
 السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالى لعدم صحة الادن والحقه على لا ولاية  
 له اه وفيها أيضا السلطان أو الوالى ادفع يتاح الى تنبيه جديد وكذا المصرا في اذا استؤمر وفي  
 التمدد وابتان ولو اجتمع أهل بلدة على تولية واحد القضاء لم يصح بغير ما إذا ولو اساطل ما بعد موت  
 سلطانهم فإنه يجوز منه أيضا ولا يفي في صحة التولية من تعيين القاضي فلو قل السلطان وليت عالما أو أحد  
 عدس أو عدل ما ولا يملك يصح أحدا معى البراري لوهى السلطان للوالى منه من شئت يسبح ولو قل عند  
 أحدا لم يصح كقوله لو قيل وكل من شئت يصح وكل أحد لا اه والتولية للقاضي أما المشاورة للتأذى  
 بقوله وليت قضاء بلدة كذا أو بعد ذلك قاضي العصابة وهو ذلك أو إرسال ثمة اليه بذلك أو كتاب  
 فى البرازيه كان النقية أو جعفر يقول كل القضاة أو بكر الاسكاف يتول تولية القضاء في ديار ما غير  
 صحيح لأن المولى لا يوافقهم بالتقليد واعمال يكتب المشور ويكتب فى كل فصل عانة من تقدم ان شاء الله  
 تعالى فيقال المنسدم ولو عاهد بعده لا يقبل صحيحا كما لو كتب أفتطال ان شاء الله تعالى ثم يحى  
 المطلق لا يتبع الطلاق اه ولا يشترط لصحة التولية قوله لها واعمال يشترط عدم رده بشرط بلوغه الرد  
 كما ذكره لما في الزار به السلطان اذا قاده القضاء فرد مشاورة ثم قيل لا يصح وان نعت اليه مشورا أو  
 أرسل اليه فرد ثم قل ان تسلم قبل بلوغ الرد الى السلطان يصح القبول لا بعد بلوغ الرد اليه وكذا  
 الوكيل برى الوكيلة ثم قيل وكذا اذا كتبت المرأة الى رجل ورجت بعضى ملك فباع الكتاب اليه فرد

(قوله ولا يمس على العائث) في جامع الديمولي عن فتاوى رشيد الدين العاصمي صاحب الوصي لو كان وارثه غائباً ويكتسب بسبغة الوصاية أنه له وارثاً وصياً ووارثه غائب مائة سنة أو دون الشيخ حيدر الدين في حاشيته على الدهر وليس يمكن حل الأول على ما إذا كان معروفاً ولم يكن سيته ممتلعة وعلى ما لم تدع (٢٧٢) إليه الضرورة قل وسيأتي ما يؤيد وتدعيم ما يؤيد أيضاً ١٥ وبأن في بيان

ثم قل والزكاة كانت كتابة اه ولم أر لها سائما حتى يغاي يستفيد انما هي للولاية وقد جتمت من مواضع  
في ذلك الحكم اسات سمعة أو اقرار أو سكر ل عن الجميع بعد استيفاء شرائط الشرعية للحكم وبذلك  
حسن المتع عن أداء الحق ومن وجب عليه قهر ورأى حصة له ولم انه موصى الى ربه وبذلك  
اقامة العار بما كان حائله تعالى لمطلب أحد ما كان حتى عند ظلمه وبذلك اقامة الحدود وكما صرحوا  
به في بابها وفي حديث التلاميذ انها الى الامام وامراء الامصار دون امراء السواد وعمل الخراج في  
الزمانى اه وبذلك روح التامى والائتمار حيث لاولى لهم لكن بشرط أن يكسب في مشوره وذلك  
وطاهر كلامهم في باب الاولياء أنه لا يكتفى في هذه وليته فاضى القضاء وبذلك الاستحلاف بالاذن  
الصريح أو قوله جعلك قصى القضاة والافلايك وبذلك ولاية موال غير المكلفين عن لاولى له وأما  
من لاولى فلا دأ أن يتصرف غير صراح فاه بعه أو كل من امر امر فاه بعه كفى في بيع الخائنة وبذلك  
ولاية الوفوى ولو شرط الواصف أن لا ولاية له في وقته فشرطه باطل كقائمة في الوقت ويبحث عن  
ولا ما بعد الخائن عما ولو كان ان الواقف وحاسم وبذلك من يتوجه بهم كقائمة في الوقت وله  
نصب الوصية ان لم يكن الميت وصى وفي الزمان من التاسع في نصب الوصى من كتاب القضاء قال الامام  
الطوائف للقاضي أن نصب الوصى في مواضع اذا كان في التركة دين مديرا كان الدين أو غيره بشرط  
استماع الوارث الكس من البيع للشراء أو وصية أو وصية فيسعه القاضي لقضاء الدين أو لسفد الوصية  
أو حفظ مال الصبر وكذا لو كان أو الوصير مديرا لمال المال الصبر فيصوب وصيا لحفظ ماله ولو استمر  
الوارث من مورث شيأ لم اطع بعد موته على عيب نص القاضى وصيا حتى يرد له الالب عليه وفيه الخصاص  
نصب الوصى فيما اذا كان على الميت دين وله وارث كبر عابا مقطعا عن بلد المتوفى لا تأتي ولا تذهب  
اتاة فارق لم يكن مقطعا لا يصح كذا في نص صريحا على الصبر عند غيبة أبه واحتيج الى اسات حتى  
الصبر ان كانت عينة الالب مقطعة والافلاو يصوب وصيا عن العقود لحفظ حقوقه ولا يمس عن  
العائ اه فهذه مسعة مواضع عليك فيها نصب الوصى ثم رأيت ناسا قال في العية اذا كان المدعى  
عليه أصم أعمى أو أخرس فالقاضي يصوبه وصيا ويأمر المدعى بالخصومة معه ان لم يكن له أس أو حد أو  
وصيها اه قال في الزاوية بعد هذا وانما يابى النص اذا كان مأدوما للاستحلاف ويصوب عدلا  
أميا كافيلا يعرف ويستدرك ما حار عدل وشرط حتى نص الوصى على التيم كونه  
ولا به القاضي لا التركة وفي الوقت كون المدعى عليه في ولايته هكذا احتار القاضي وفيه اختلاف وبذلك  
البيع على الديون لا يباع دينه على القول المفتى به كاصرحوا به في الحجر وله ولاية اقرض المظنة من  
للمتخذ ولاية اقرض مال العائ وله بيع مستوله اذا حاف عليه التلف اذ لم يعلم مكان العائ فادخل مكانه  
بعث اليه لا به يمكنه حفظ العين والمالية دل هذا على انه يملك بمشمال العائ اليه اذا حاف التاه وله نصب  
وكيل في جمع علات المعتود طلب الوارث أو لا ولاية ليهاء دون العائ بماله بالخصص وبيع ماله لبقاء  
دينه اذا كان دينه تاسعا له والارسال خلف من نسب الى طلاق زوجته الثلاث اذا أحضر عدلان  
وان لم تغلله المرأة الكل من الغرامة من نوعي ولاية التامى قال وليس لأن بزواج أم ولد العائ

له افراس مالا مائة (قوله)  
ثم رأيت ثامنا الخ) وفي  
الزلي وفي واقعات السلطان  
رحل مائة وصلى الرحل  
وادعى اسان دينا على  
الميت والوصي عاتق دينا  
القاضي حصان على الميت حتى  
يخافهم العرم ليسل الى  
حقه وفي شرح ادب القاضي  
المسبوق الى صاحب المحيلة  
ان القاضي يصب وصيا  
مدعي عليه وان لم يكن  
الوارث عاتق رواية كذا  
في الأصول العمادية (قوله)  
ويشترط في نصب الوصي  
على اليتيم الخ) وفي الطهارة  
ان الصحيح اشراط حضور  
الصبي عند القاضي في نصب  
الوصي للزوم الاشارة اليه  
وفي مدوخت شمس الاثقة  
الطواني انه لا يشترط في صحة  
نصب الوصي كون اليتيم أو  
المرتك في ولايته وفي فساد  
القاضي اذا نصب وصيا في  
ركة أو تمام وهم في ولايته  
والمرتك ليست في ولايته  
أو كات المرتك في ولايته  
والإتمام لم يكونوا في ولايته  
أو كان بعض المرتك في  
ولايته والبعض لم يكن في  
ولايته فقامت شمس الاثقة

الخلاف في بضع الذهب على كل حال ويكون الوصي في جميع الحركة أيما كانت الحركة وكان ركن الاسلام على قوله (دل هذا على انه ملك بعت السدي يقول ما كان من الحركة في لايته يصير وصيا وما افلاذاب الارصاع من فعل النسيب وتماه فيه ) قوله (دل هذا على انه ملك بعت مال العائيب اليه الخ) هذا مصرح به في الحائفة وصفا كفي الحائفة ولا تنافي أن بعت مال العتيب انما عائد اذا حاق الملاك ولان ما باء مال اليتيم من والدها اذا كان الوالد مستورا فمردوا به على يد عدل إلى أن يعلم القيمة حاشية في فصل من يتصى في المجهدين

(قوله وأما ما لم يتم والاعيان فيملكها القاضي ان كانت في منشوره) قلت وفي زماننا هذا القاضي يخطب اذ ماتت خطيب الخاتم  
 ويكتب الى الساسة العامة ليرفعه فياويل من اذوا من خطيب انداء هكذا احدى ترسان القاضي لحد انه اقتصد ذلك ومقتضى  
 هذا انه ليس له ان ينفذ نفسه ولكن كتب مرتقى جامع من ائمة وندوات خطيب وكان فاعان رجل فرح الاصيل ليحطب وكان  
 حديث السن والقاضي حاصر في الجامع فعب من ذلك وأمره من المنبر (٢٧٣) وأخرج نائب التماسي خطب الناس

وصلى وصح الناس وصاروا  
 يتحدثون بان هذه الجمعة  
 انصح حيث لم ياذن الخطيب  
 نائب القاضي فلا أدرى  
 هل ذلك سهل من ذلك  
 القاضي أو كان مأدوما  
 تعالى أعلم (قوله لم أر حكم  
 ماد انعين ولم يول الاعمال الخ)  
 قال في البرهه الطاهر في  
 صحة توليته واطلاق المصنف  
 يعني قوله ولما أحل القضاء  
 بالرشوة لا يصبر فاصبروه  
 وأما عدم صحة عرله فهو  
 قال في الفتاح للسلطان أن

ولا يسأل النساء

يزول القاضي رتبة ولا  
 رتبة ولا يعزل حتى يسلعه  
 العزل اه نعم لو قيل لا يحل  
 عرله في هذه الحالة لم يعد  
 كالوصى العدل قال أبو  
 السعود ونظر فيه السيد  
 الجوى بأن ما في السنج  
 ليس نصا صحة عزل من  
 تعين عليه القضاء لموار  
 حه على من لم ينعين عليه  
 القضاء وقياسه على الوصي  
 العدل وياس مع العارق اه  
 قلت ويظهر لي انه يحل له  
 السؤال دون بذل المال

وله الاذن بالامان على مال العائدين وروحه وأولاده وأصله من ماله كما قدمناه في السقا وله فرص  
 العقبة على الروح اذ لم يكن صاحب مائة وطعام كثير وفي جامع الصولي في نص ايداع مال العائدين  
 وله الاذن في بيع شئ ماله كرهل وعاب المنبر ليأخذ من شئ لموس حسه ولو كانت دانه فله  
 الاذن باحرام اوعله هاسي أخرناه له الاذن ببيع الحاربه للمصوب ولو كان ماله ما عانا ولوم العائدين  
 فيحل له ولو هو اوان حصر ماله كما كان على ذي اليد ثم اولا يتك ترويج أمة العائدين والمروى وقدم ما  
 وله أن يكاتبه ما يبيعه ما وله أن يقصد دين عائدين محسوسه له أن يبيعه عند عدل وله اطلاق محسوسه  
 تكميل نفسه وله الاذن ببيع ودية سيف فساد هاور بها عاب كصوف له بيع دار الميت اذ لم يعزل وارث  
 واداعلم حاربا صاحبها فله بيع الآتي وله احرارة ببيع بيت المفتول لو حيف شؤانه لو لم يسكن وله قص  
 المصوب العائدين من عاصبه وله احرارة ودية المفتول وابداعها عمن يتق به اه ما في جامع الصولي  
 ملخصا وأما إقامة الجمع والاعيان فيملكها القاضي ان كانت في منشوره والا فلا وقول محمد لنصاي أن  
 يجمع حله المشايخ على هذا كدال البرازيه من أول القضاء وله الطرقي الطر من جميع متعديا وبها يبيضاء  
 واشترع جناح لا يعزله فيفسد القصاص كاذ كره في كتاب القصة وله نصا في المساحدين وأرحكم  
 نفسه للمحسنين وينبغي أن يكون له ذلك ان لم يصيب الامام أحدا وأما نص العائدين والحاق للركوات  
 في الامان كما أحله الحرية والخراج وما يتعلق بأموال بيت المال (قوله ولا يسأل النساء) لقوله عليه  
 الصلاة والسلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن أحرع عليه رل عليه ملك يده أي يلهمه رشده  
 في كره الصدر الشهيد ولأن من طلبه اعتمد على نفسه فيحرم ومن أحرع عليه ترك كل سعي ربه فيلهم  
 وعاله في السراح الوهاج وأخرى بأن في طلب القضاء ادلا لاواهاته بالعلم لان كل معرض مهان اه  
 وهو بعيد مع العالم من السؤال مطلقا لاحاطة وقد جمع القدر في بين النبي عن طامه والنهي عن  
 سؤاله فهم الشارحون المعارة بينهم فاقبل الطلب بالعلم والسؤال بالناس كدال المستصحب في  
 السياسي الغالب أن شول الامام ولي والسؤال أن يقول للناس لو ولا في الامام قضاء بلدة كدال احته  
 الى ذلك وهو يلزم أن يبلغ ذلك الى الامام اه والمراد كراهة السؤال أي تحر عما في لا يحل كافي فتح  
 الصدر وليس النهي عن السؤال على الخلاف بل مقيد بأن لا يعين بالنساء أمال تعين بأن لم يكن  
 أحد غيره يصلح للقضاء وحده عليه الطلب صيانة لحقوق السيد من ودفع الظالم الظالم واستحب  
 بعض السافعية طلبه لحال الد كره لنشر العلم كافي للمراع ولم أر حكم ماد انعين ولم يول الاعمال حل  
 يحل بدله وكذا لم أر حكم جوار عزله وينبغي أن يحل بدله لحال كحل نفسه وان لم يحرم عرله حيث  
 تعين وأن لا يصح عرله وكذا لا يجوز طلبه لا يجوز تولية الطالب في الخلاصة والبرارية والخاصية من  
 الوقف طالب التولية لا يولي اه من طلب النساء والنظارة والوصاية لا يولي وعالوه بأن الطالب  
 موكرل ان نفسه وهو عاصي فيكون حداثه فيضم الحقوق وفي وصايا البرازيه قال أبو طميطح السجعي أفى  
 مديوم وعشرين سنة ما رأيت قيا عدل في مال من أحبه قذا ولا ينبغي أن يتقلد الوصاية أحد

(٣٥) - (البحر الرائق) - (سادس)

لا رشوة لانه اذا تعين عليه وسأله فلم يول له السلطان سقط عنه الخوجوب فبأنى  
 وجه يحل له أن يدفع الرشوة لشئ لم يبق واحسان عليه وقد قال كثير من علمائنا ان فرصة الحنح نطق اذ لم يتمكن منه الادفع الرشوة  
 لا اعرب وهذا أول وأما مثله عرله فذلك ان القاضي وكل عن السلطان ماد انعين التماسي القضاء وحج على السلطان أن يوليها فاذا  
 عرله وهو وكيل عنه صح عرله وان أتم منع المستحق

وقد قبل انقوا الواووات الوكوة والوصاية والولاية اه وطاهر كلامهم انه لا طلب التولية على الوقب  
ولو كانت شرط الوصاية لاطلاعهم وقدماء كتاب الوقف أن له طلب عودها اذ اعزل من فاض حديثه  
(قوله) ويحور تقليد القصاص من السلطان العادل والخاتر ومن أهل السني لان الصلابة رضى الله تعالى  
عوم تلهده من معاونة والحقى كان يدعى على رضى الله تعالى عنهم ما في ثوبته والتابعين تقلده من الخراج  
وكان حائراً أفصح أهل زمانه هكذا قال أصحابنا وفي فتح القدير وهذا صريح محور معاونة والمراوى  
خزوجه لاني أفضيته ثم اعلم ان ادانتاه ولى القضاة قبل تسليم الحسن رضى الله عنه وأما بعد تسليمه  
ولا ويسمى ذلك العام عام الجماعة اه ومن العلماء من قال ان الحسن رضى الله عنه لم يرسله احتياراً  
واعماله لما رأى ما يقع بينهم من قبل المسلمين من كل من اللاتمين فكان مصطراً كجنى المسارة  
وفي للراجح اعتدال الاجماع على بيعه معاونة حين سلم له الحسن وماذا كرم المؤلف من حوار التلميد من  
لخاومقيد ما اذا كان يمكنه من القضاء بالحق أماله إلى يمكنه ولا كجنى الهابة لان المتصور لا يحصل به  
والعدل هو الواضح كل شئ في موضعه وقيل هو المتوسط بين طرفي الافراط والتعريف سواء كان في  
القضاء أو في الاعمال أو في الاخلاق وقيل الجامع بين أمهات كالات الانسان الثلاثة وهي الحكمة  
والشجاعة والهمة التي هي اوساط التوى الثلاث أعزى القوة العقلية والعمية والشجاعة وقيل  
انطباع الاحكام الله تعالى وقيل المراعى لحقوق الرعية ذكره الكرماني في شرح قوله عليه السلام  
والسلام امام عادل والعدل في اللغة العصفى الامور وهو خلاف الحورود كرا الصدر الشهيد في شرح  
أدب القصاص للخصاف أن ما ذكر رضى الله عنه سئل عن العدل وهو على المشر فقال على السببه  
العدل بان تاتي الى احبها ماثله أن رصيصاً وأطلق في الخبر وشمل السلم والكار كاذ كرمه  
معرى الى الاصل وطاهره ممة سلطنة الكافر على المسلمين وممة توليته للقضاة وفي فتح القدير ما عاها  
قال والاداميكى سلطان ولا من يحور التقليد منه كما هو في بعض بلاد المسلمين علب عليهم الكرماني لا  
المغرب كقرطبة الآن وبليسية وملا داخلشة وأقروا المسلمين عديم على مال لئلا يحد منهم بحسب عليهم  
أن يتفقوا على واحد منهم بمحله وبالبابى فاصبا يكون هو الذى يتصى بينهم وكذا أخبرنا أبا  
يصلى ٣٠ الجمعة اه ويؤيده ما فى جامع النصول وكل مصر فيه والى مسلم من ممة الكفار يحويهم  
افامة الجوع والاعباد أحسن الخراج وتقليد المصاه وترويح الايام لاستيلاء المسلم عليهم وأما طاعة  
السكرة فهي موادعة ومحادثة وأما فى بلاد عليها دولة الكفار فيحوز للمسلمين إقامة الجمع والاعيان  
وبصير القاصى فاصبا يترامى المسلمين وبحسب عليهم طلب والمسلم اه ونصر عنه محوار التلميد من  
الخاتر يدل على أن العادة اذ اولوا فاصبا جاء أهل العدل فرعت قضايا الى قاضى أهل العدل فانه يضى  
حيث كان موافقاً ومخالفه كجنى سائر القضاة وهو مصرح به في حصول العمادى ويدل على موافقه على  
أن القاصى لو كان من العادة فان قضاياه بعد كثر فاصبا في أهل العدل لاني السابق يصلح فاصبا  
الاصح وذكر في الفصول ثلاثة أقوال فيه اذ اول ما ذكره وهو المعتمد الثاني عدم العادة وادفع  
الى العادل لا يحميه الثالث حكمه حكم المحكم بحسبه لو وافق رأيه والأصل اه وأشار المؤلف بوجه  
التقليد من الخبر عادل لا كان التامى أو ما عالى محته عزل الباعى لقضاة أهل العدل وفي النصول بمجرد  
استيلاء الباعى لاسرل قصة العدل ويصح عزل الباعى لهم حتى لو استمر الباعى بعد لانه قضاياهم  
بعده ما يقدحهم سلطان العدل ثانياً اذ الباعى صار سلطاناً بالفتح والعلية اه وفي شرح ما كبروا  
يصح تقليده ولا يصح قبيل الصرف ان لم لا بدأى يكون الامام مكانه أو اسلمه لاعد لا يختبأ داراً  
وكفاية سمعاً صيراً ما طاقاً وأن يكون من قريش والامام فيه مع وان لم يوجد من الحكم وسعيد

ويحور تقليد القصاص من السلطان العادل والخاتر ومن أهل السني

(قوله) وقد قيل الخ  
لصعهم نظماً  
احد من الواووات أو  
بعض من الحروف  
واو الولاية والوكا

له والوصاية والوقوف  
(قوله) وقد ساقى كتاب  
الوقف الخ) قال في السير  
ويسى أن يخص من طلب  
تولية الوقف ما اذا اعزل منه  
واذى ان العزل من القاصى  
الاول بعبر حجة فان له  
طلب العود من القاصى  
الخبير وحين ذلك يقول له  
القاصى انت اناك أهل  
للتولية ثم يولى نص عليه  
الخصاف وأن تكون  
التولية مشروطة له فاذا  
طلبها في هذه الحالة فاعما  
طلب سعيد الشرط

رية أهل الخلد والعقد من العلماء المحمدين والرؤساء المعرف اه وتكفي مياينة واحد وقيل لا بد  
 من الاكثر وقيل لا يلزم عدد وتعممه في السائرة وعرف المحقق الامامة العلمية في السائرة ماها  
 استحقاق تصرف عام في الدين والدنيا على المسلمين وظاهره انه لا بد من الامام من عموم ولايته وله اهلوا  
 لا محذور اجماع امامين في زمن واحد وقدمنا أولاً على الحاشية عماد ايكون سلطاناً (قوله فان تطلب يسأل  
 ديوان قاص صله) شروع فيما به له القاضي اذا علمه فان كان في البلد يبغي أن يقرأ المشور على أهل  
 البلد ان كتبه وان قدم من خارج ينبغي أن يقدم يوم الاثنين أو الخميس لاسما عملة سوداء ويرسل  
 وسط البلد وقرأ عليهم مشوره ولم أره صريحاً الآن ثم رأيت في شرح أدب القضاء للحصاف ثم يطلب  
 ديوان القاضي السابق لانه اذا وضع للحاجة فيحصل في يده من له ولاية القضاء لان القاضي يكتب يستعين  
 احداهما في يده لاحتمال الحاجة اليها والاخرى في يده لاصح وما يبدله لا يؤمن عليه والديوان لعمه  
 حر يده الحاسب ثم أطلق على الحاسب ثم أطلق على موضع الحاسب وهو معرف والاصل ديوان فابدل  
 من احدي المستعين ياء بالتخفيف ولهذا يرد في الجمع الى أصله فيقال ديوانين وفي التصغير يردون  
 لان التصغير وجع التكسير يردان الاسماء الى أصولها ودوت الديوان أي وصغته وجمعه وينال  
 ان عمر رضي الله تعالى عنه أول من دون الديوانين في العرب أي قرب الخرافة للعمال وغيرها كذا  
 في المصباح والمراد به ما ذكره بقوله (وهو الخرافة التي فيها السجلات والمناصر وغيرها)  
 أي الديوان والخرافه جمع شريطة مثل كرمه وكروم وهي شبيهة كس يشرح من آدم حرق كذا  
 في المصباح وهذا محار لان الديوان نفس السجلات والمناصر لا الكمين كما افاده مسكين والسجلات  
 جمع سجل وهو لغة كتاب القاضي والمناصر جمع محصر وذكر العلامة حسرو في شرح الدرر والدرر  
 أن المحصر ما كتب فيه خصوصية المتخاصمين عند القاضي وما يرى بينهما من الاقرار من المدهي  
 عليه والاسكار به والخكم البينة والكول على وجه رفع الاشتداد وكذا السجل والصك ما كتب  
 فيه البيع والرهن والاقرار وغيرها والخطة والوثيقة مشلولان الثلاثة اه وفي العرف الآن السجل  
 ما كتبه الشاهدين في الواقعة ويقع عند القاضي وليس عليه خط القاضي والخطة ما نقل من السجل  
 من الواقعة وعليه علامة القاضي أعلاه وخط الشاهدين أسفله وأعلى للحصم وفي قوله ان دون اذا  
 اشار الى أن نقله نادر عن كافي لا يتقلده الامرور حديث النفس اليه أشار مسكين وأراد تعبيرها  
 محاسن الاوقاف وكل شيء كان فيه مصالح الناس بما يتعلق بالقاضي المعروف وأطلقه فشم ما اذا كان  
 الورق من بيت المال أو من مال أرباب القضاة وهو الصحيح وما اذا كان من مال القاضي في الصحيح  
 لانه أحده نديم لحفظ أمور المسلمين لا يؤول ويشتت المولى انسيان أو واحدا مأمورا ليقضاها من  
 المعروف وأما فيه ويسألان منه شيئاً فشيئاً ومعلن كل نوع في شريطة ليكون أسهل للناظر وهذا  
 السؤال لكشف الحال للاروم العمل بمقتضى الجواب من القاضي فانه التحق سائر الرعايا بالزل ثم اذا  
 قضاه حتماً عليه وهو من التعبير وأما قيل بكتان عدد دصايع الوقوف ومواضعها لاحاجة اليه فان  
 كتب الارواق نعى عنه وأشار الى أن المولى عجز دولته لا يتأخر عن النظر فيما فوصله فان سار لعير  
 عذر عر له الامام ولما قال المفسر الشهيد ان عمر رضي الله عنه استقصى رجلاً على الشام يقال له حاس  
 ابن سعد الطائي على قضاء حصن قال له يا حاس كيف تنقصي قال أقصى عما في كتاب الله تعالى قال  
 فان لم يكن في كتاب الله تعالى قال فسمت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال أحتمد رأيي واستشير جلسائي فقال عمر رضي الله عنه أصبت وأحسنت ثم لم يزل عمر ذلك  
 الزجل فقال ما معك أن تسب برالي فعملك قال يا أمير المؤمنين اني رأيت رؤياها التي أي خوفني قال وما هي

فان نقله يسأل ديوان  
 قاص قبله وهو الخرافة  
 التي فيها السجلات  
 والمناصر وغيرها





المولى مطلقاً ومع عدل والظاهر أنه المراد عما في الفاري قارى الهداية والمؤلف ولا يخفى ما هنا (قوله ولكن لا يملكه في الطرف احتياطاً) يدل الطرف ليتخلص من عيوب  
 لا يمكن حمة الموصوفة بما يجوز أن يكون لانساح حق في نفسه أو لاله هو (٢٧٧)

كسباً شاعبة انه لو شهد مع آخر على حكمه لم يقبل الا أن يقول ان فاصي اقصى عليه كذا لعل اه  
 وقد انما بأما لان الشهادة على قضاء العاصي من غير سميت غير صحيحة ولم يذكر المؤلف وجهه  
 اطلاقه بعد الزامه لما في شرح أدب القضاء أنه اذا أقر لمان من فاض وعرف القاصي أو شهد الشهود  
 معه وأحضر المال له أطلقه فلا كميل وكذا اذا احتار للمدعي اطلاقه وإن أشكل على القاضي أمر  
 المدعي أمره بالرفع وبلا يملكه بل يتأتى ثم يملكه كميل حوافس الاحتياط اه (قوله والا نادى  
 عليه) أي من لم يثبت عليه شيء أمره مادي كل يوم في عتبه عتق - لونه من كان يطلب فلان من  
 المحوس من يولي ويحصر حتى يجمع به وهو فاض - حصر واحد مدعي وهو على اسكانه ابتدأ الحكم بينهما  
 والا نادى في ذلك ألياً على حسب ما يرى القاضي فان لم يحصر أحد أحده كميلاً نفسه على الصرح  
 اعطاه وأطلقه بخلاف مسئلة التهمة فان أبا حنيفة لم يأخذ من الورثة كميلاً لان أحمال دارث آخر  
 وهو موم وهما قاضي لا يحسنه البعي طاهر وسافر وهو موم فان قال لا كميل لي وأني أن يعطى كميلاً  
 وحسن احتياط نوعاً آخر من الاحتياط فينادى شهراً فان لم يحصر أحد أطلقه وقد بحث المحقق في دفع  
 القدر ما به لو قيل بالنظر إلى أن الظاهر احسن حتى يحسن أن لا يطلقه بقوله اتقوا فلم حتى عصى مدة  
 يملك فيها مدعي الاعسار كل حين اه قلت ليس محيداً باعلاً يقتضي هذا الظاهر بالداء وأحد  
 الكميل ولو أقيناه في الحسن كاذ كره لسوياً بين المحقق والظاهران المعسر عتقاً - صوت الحق عليه  
 بخلاف المحسوس بعد عزل القاضي ثم أعلن حاصل ما ذكره المصدر في المحسوسين أنه ان كان نسب الدرس  
 فقدد كرهه وإن كان نسب قصاص أثره اقتصر منه للقرلة في العصى والبرق ولكن لا يطلقه في  
 الطرف الا كميل احتياطاً وإن كان قال حمت نسب حد الرأ لا يعمل القاصي بأمره السابق وأما  
 يستأب الآتي وان قال نسب شهود على به لا يحتمه بذلك وإن قال نسب سرفة أقررت بها قطع المولى  
 يده وأطلقه كميل وإن قال يثبت لا لا تقادم وإن أقر انه حسن نسب حد الجر لا يجده سواء قال بأمره  
 أو بنية وإن قل نسب حد لعل وصدقه حدم مطلقاً أطلقه كميل (قوله وعمل في الودائع وعلات  
 الوفاة سنية أو أقرار) لان كلامهما في المراد أقرار ذي اليد وأما بعده فلا يقبل أقراره وفي دفع  
 التدمر والسي في دليله ان هذا ان أموال الاوقاف تحت أيدي جماعة بواهم القاصي الطر أو المباشرة  
 فيها ودائع اليتامى تحت يده يدعى أمين الحكم اه وقد أقطع هدياً رماها فان أموال اليتامى  
 تحت يد الأوصياء ولم يزل في رماها أمين الحكم قيد ملاقات الوفاة لا لا يعمل بأقرار ذي اليد في أصل  
 الوقت اذا حتمه الورثة ولا يثبت وقول المعروف ان حد الوفاة فلان من سألته إلى خدا وأقر ذو اليد  
 وكذلك الورثة لم يقبل قول القاضي ودوايد ويكون ميراثاً بين الورثة ونعمه في شرح أدب القضاء  
 (قوله ولم يعمل بقول المعروف الا أن يقر ذو اليد له سلمه اليه فيقبل قوله فيما) يعني لو قال من في  
 يده المأثري وقول المعروف انه مال ودف أو يتيم لم يقبل قوله لما يثبت له التحق بواحد من الرعايا  
 بخلاف العاصي لانه هو الموصوف بان يصح في قوله في الارام حتى الخليفة الذي قلده النص لو أجاز  
 القاضي أنه شهد عنده الشهود كما لا يقتضي به حتى يشهد عنده الخليفة مع آخر والواحد لا يقبل  
 قوله والحاصل أن المسئلة على وجود خمسة الاول أن يقر ما به سلمها اليه ومع ذلك يقر بها لغيره  
 فاذا بدأ ذو اليد بالأقرار لم يتم بديان القاضي فاقول القاصي بأنها الآخر وحكمه أن تسلم اليه للقرلة الاول

حق ذلك الانسان في نفسه  
 ويتأتى في ذلك ويبدأ  
 ثم بأحد كميلاً نفسه  
 ويطلقه كذا في شرح  
 أدب القضاء (قوله وأما  
 يستأب الآتي) فان أقر  
 بالمرأ ربع مرات في أربعة  
 محال صحيح فان كان محصاً  
 رجباً والا حله ثم أتى في  
 ذلك ويبدأ عليه فان  
 حصره خضع جرم بينهما  
 والا أحده كميلاً نفسه  
 كذا في شرح أدب القضاء  
 والا نادى عليه وعمل في  
 الودائع وعلات الوفاة  
 نسبة أو أقرار ولم يعمل  
 بقول المعروف الا أن يقر  
 ذو اليد به سلمه اليه فيقبل  
 قوله فيما

لحصاص (قوله لا يحده  
 بذلك) لان ما كان من  
 الشهادة عند القاضي  
 المعروف لا يعتبر عند الثاني  
 كذا في شرح أدب القضاء  
 وفيه وكذلك اذا شهدوا  
 عند القاضي الثاني اذا  
 تقادم العهد لا ما حشد  
 لا يتكبرون بخلاف  
 الاقرار ولا يطلقه لزوم  
 الخيلة لكن ينادى عليه  
 ويتأتى في أمره ويأخذ  
 منه كميلاً نفسه ويطلقه  
 (قوله قطع المولى يده وأطلقه كميل وإن قال بنية لا لا تقادم) كذا في البروتية الجوى وفيه نص لما سن في الحدود ان طلب المسروق منه  
 بشرط القطع مطلقاً سواء كان الثبوت اليه أو لا فلا أثر بالعود (قوله وان قال سنية لا لا تقادم) أي لا يقطعه لاحتياط التقادم وكذا اذا  
 شهد واعتد الثاني اذا تقادم العهد ولا يثبت في اطلاقه بل يعمل ما قلنا شرح أدب القضاء (قوله في القرلة الاول) وهو موم أقره ذو اليد



(قوله وله ان يتخذوا البيع الخصوم من الازدحام) قال الرمي وتقدم فريانه مجلس في شهر الاماكن والجامع ليس فيه حاجب ولا روبا  
وهو الاقيل ولكن الذي هنا خصوص جميع الخصوم (قوله لا يبعده) قال الرمي أي لا يجتنبه من اعداء أي احصره وتسمى مسائله مسائل  
العدوى وهو الاسم مساو لاعداء مصدره (قوله فان تورى الخصم في بئته حتم القاضي على بابه) قال الرمي بعد ان يكلف القاضي المدعى  
الى اقامة الدلالة في مدعى كاحصره في الحاية والتثارية بقلع الحيد وعجل ذلك ايضا اذا لم يكن له عدو كاحصره علماء الشريعة  
وقواعد ما يقتضي به ايضا فاعلم ذلك ولا تفرغ من ابعاده بعض القضاة فان محل (٢٧٩) السمر والمحم اذ انت انتاخ الخصم  
بلا عدو ولو كان عدو يدعي

ترك صلاة الجمعة تأمل (قوله  
وهذا هو القياس) قال  
الرمي اسم الاشارة راجع  
الى قوله وبها حسا يتصور وا  
المحم تأمل (قوله وتركوا  
الح) أي أصحاب نبيها  
(قوله وأخوة الاشخاص  
في بيت المال) قال في لسان  
الحكام وفي القنية ويبنى  
أن يصبها ما حتى بقعد  
الاس بن يدى القاضي  
وقيمة بهم ويقعد الشهود  
وقيمة هم يزعمون سمي  
الادب واسمى صاحب  
المجلس والخواص ايضا وانه  
يأخذ من المدعى شيئا لانه  
يعمل له باعداد الشهود على  
الربط وعسيره اسكن  
لا يأخذ أكثر من درهمين  
ولا وكلاء أن يأخذوا عن  
بعضهم له من المدعى  
والمدعى عليهم وان كان  
لا يأخذوا لكل مجلس  
أكثر من درهمين والرحاء  
يأخذون أحقرهم ممن  
يعملون له وهم المدعور

حجوبة كما عهده حتى يزول ولا يتبع به في طول الخاوس ولا يقضى وهو يدافع أحد الا حشيت وان  
كان سائما في وطره من أهله ثم جلس للقضاء ولا يسمع من رجل محتج أو أكثر مجلس إلا يكون  
الاس قليلا ولا يقعد وحده لاجتماع غيره وقوله ولا يصبر في المسعد حد ولا تعزير كذا في البرارية  
والحاصل لا يقضى حال شغل قله ولو هرج أو ردش بد أو شرب بد أو أصله لا يقضى القاضي وهو  
عصا معاول له ولا يبنى أن يتنوع بالصوم في اليوم الذي يربد الخاوس فيه كذا في فتح القدر  
وفي الظاهر به ويخرج في أحسن نبيه وأعدل أحواله وله أن يتخذوا بيع الخصوم من الازدحام  
ولا يباح للدواب أن أحدا شيئا على الاذن في الدحول وإذا أحدا الواب شيئا وعلم القاضي به فقصي كان  
كالتقصاء بالنسبة لا يبعد كذا في شرح أدب القضاء وإذا أحدا الواب يديه قال أبو يوسف يقول أيا  
المدعى فادع عرف يقول له ما ادعى وقال محمد لا يبعد ذلك وقول أبي يوسف أرفق وهو العاهة عنهم  
وإذا جاء رجل أراد احصاء حصته المأثورة دفع له طبعة عليها حتم القاضي مكتوب فيها أحب حصتك  
الى محاسن الحكم فان كان في المصر أحصره أقر فنامه وان كان بعيدا فالقاضي لا يبعده بمجرد قوله  
حتى يقيم السنة والعاصل بينهما ان أمكنه أن يعود الى أهله في ذلك اليوم فهو قريب والا فلا وقال  
محمد يباح على الامام أن يصب قضاة على الكور فيأخذون مدة السفر احترازا عن مشقة الاعداء وهو  
اراه العتوان ويسقط الاعداء بصدور المرض أو كانت محذرة فان تورى الخصم في بئته حتم القاضي  
على بئته وحده عليه سجدوا وسد أعلاؤه حتى يصيب عليه الاصر فيخرج قال الخوافي وأصحابا  
لم يتصوروا المحجوم وصورة انه أن يبعث القاضي ساء يطلبه في البث وأعوامنا جدون السهل والعاد كبل  
مهرب وهذا هو القياس فله عزم رضى الله عنه والصالحون من بعده وتركوا فيه القياس فان كان  
المدعون يسكن دارا ناجرة وامتنع من الحضور احتفلوا في تسخير الباب والاصح انه يسمر والسفير  
الصرب بالمسامر اه فان كانت الدار مشتركة وسمرها الحاكم لاجل أحد الشركاء لما في من رفعوا  
الامر اليه لرفع المسامير وليس هذا من العدل كذا في التثارية وفيه الاستطال الحزم على باب المدعور  
وان لم يتوارى في بئته نصيبا عليه حتى يقضى الدين اه فعلى همد الله وصعه في الخوافي في رماها  
وفي البرارية ويستعين بأعووان الولي على الاحصار وأخوة الاشخاص في بيت المال وقيل على التمرد  
في المصر من نصف درهم الى درهم وفي الخارج لكل فرسخ ثلاثة دراهم أو أربعة وأخوة الموكل على  
المدعى وهو الاصح وفي الخبر انه المشخص وهو المأذون بملزمة المدعى عليه وأطلق بعض المتأخرين  
الذهاب الى باب السلطان والاستعانة بأعوانه أولا لاستيقاض حقه فسل البحر عن الاسيضاء بالقاضي  
لكنه لا يقتضي به الاذا عجز القاضي وادانت غرده عن الحضور واقعه بقدره وذكر الصدر الشهيد

لحكم يأخذون في المصر نصف درهم الى درهم وادخلوا الى الرمايين لا يأخذون لكل فرسخ أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة هكذا  
وصفه العلماء الاقياء الكار وهي أحقر أمثالهم واسرة الكتاب على من يكتبه الكتاب وأخوة الرواب على القاضي وادانت أمية  
لتمويل فالحمل على المدعى كالحقيقة قال محمد إلا أن لا يكون مؤثرا لاجل على المدعى في الانتفاء ما المتبع فعل المدعى عليه وكان ذلك  
استحسانا ليه الزجر فان القياس أن يكون على المدعى في الخاين المركي يأخذ الاخر من المدعى وكذا المعوث للتعديل اه كلا  
القيمة اه (قوله وادانت غرده عن الحضور واقعه بقدره) قال الرمي هذا صريح في انه لا يدفع من البرهان فلا يقبل فيه قول المحص  
ولا قول عدل واحد ولا النساء الخالص ولا يتصور غرده الا بعد الاجتماع مع المشخص كما يعلم جبهه من كلامهم وبالحق لا يثبت ترد

وفي شرح المنار ولوامتنع الخصم عن الجهر وحمل القصاص عن غير عبارتي من صرنا وأستفحق وأوحى من أوفيتين وجه علي ما يراه أه  
وفي البرانية فان عرض النية (٢٨٠) وامتنع الخصم بقوله لعل تعرفه اهل القاصي فان حال نعم أشهد عليه فان شهدا

عبد القاصي عامه على  
ذلك ويستعين بأعوان  
الوالي على الاحصار اه  
وفي فتاوى هاري الهداه ادا  
هرم العريم من الرسول  
وعرضه القول قول  
الرسول في ذلك ولا صواب  
عليه لكن ادا لم يهرمه  
الاقتولة يؤدب عسني  
المرسل اه وهو صريح  
السؤال في رجل ثنت عليه  
حق ورحم من عبد  
القاصي التقرص مع رسول  
يرضى حصمه بالذبح أو  
بالسحق (قوله وعملها في  
ورده حده الامن قريب  
أومن جرت بآفته -  
فقره) قال الرمي المظفر  
تكسر افعال وفتح الميم  
وسكون الفاء قال في  
العاموس العمل كسحل  
والمظفرى والمظطرة  
ما تشديد شاد (قوله ابي  
الغني) قال الرمي تلام  
مضهومة وحكي فتحها  
وحكي رثاء مثناة ساكنة  
وحكي المندري تحريكها قال  
ابن زيد سولت بطان من  
الارد وبقال الأنة بهمة  
مفتوحة وسكون الباء قال  
وتحرك ثم قيل اسم اسم  
أمه عرف بها وكان اسمه

عبد الله كداه الركني في السقيح لالفاظ الخامع الصحيح (قوله وكل من عمل للسلمين عملا خ)  
قال في السر الطاهر ان المراد بالهمل ولاية ما منه من الامام أو نائبه كاساعى والتمس اه ويبيد مع محالته لما في اخاينة بالنسبة الى المني  
تأمل (قوله وفي التشاركية من حدوده عليه السلام ان هداياله) د كرا لخصوصية بعباده ليس لامام غيره صلى الله تعالى عليه وسلم

ان كان المستقرص له علة قبل استقرصه وأعدى الى المقرص والمقرص أن يقبل منه قدر ما كان  
 بهدبه بزيادة اه وهوسه والفقول كقدمه ما آخر الحواله أنه عمل حيث لم يكن مشروطا مطلقا  
 (قوله ردعوة خاصة) أي ودعا ولا يحصرها لاهاه جعلت لاحاله اطلقة وشمل ما اذا كان الداعي لها  
 القريب ود كر الماحوى أن هذا فوطها وقال محمد بن حنبلها ود كر الحاصل أنه يحبسها بالاحلال واحتاره  
 للمؤلف في الكافي وامتازك التبييه في المختصر اعتمادا على ما استند في الهدية ولا حسن أن يقال  
 ولا يقبل هدية ودعوى حاصله لا من يحرم أو ممن له عادة فإن للقاضي أن يحبس الدعوة الخاصة من أسحب  
 له عادة اتحادها كطه به فلو كان من عادته الدعوة لك كل شهر مرة فدعا كل أسوع بعد التصاع لا يحبس  
 ولو أبعد له طعاما أكثر من الأول لا يحبس الا أن يكون ماله قدر اذ كد في الثمار خاصة قيد ما خاصة احتقارا  
 عن العامة وإن له أن يحصرها بشرط أن لا يكون لصاحبها حصوة واحتساب في الخاصة والعامة فقبل  
 ما دون العشرة خاصة والعشرة وما فوقها عامة واحتار في الهدية أن الخاصة هي ما لو علم صاحبها أن القاضي  
 لا يحصرها لا يتحدد ها والعامة هي التي يتحد ها وإن لم يحصرها وسكن عن أي على النسي أن العامة دعوة

ودعوة خاصة ويشهد  
 الخبارة ويعود المريض  
 ولو سبق بينهما حلوسا

فوطها والانتعت الحصوصية  
 تأمل ثم رأته في الهر بحث  
 كذلك وهذا يؤكد حل  
 الامام في كلام الخاتبة على  
 امام الخاتم (قوله وعدى  
 انه ليس بحسن الخ) قال  
 في الهر وأت حير ان هذا  
 بعد ان ادعى ان العال  
 كون الدعوة العامة هاتين  
 عبر واراد

مضى عمر ولم يعرف من اصطلح طعاما علما ابتداء لعامة الناس بل ليس الا هاتين الحصلتين أو خصوص  
 من الناس أولئك وهه أهله فأن معرفة كون الرجل لو لم يحصر القاضي لم يصح أو يصح غير محقق فاب  
 أمر مطن وإن كان عليه لو لم يحصر كسقط هذا وتكني عادة الناس في ذلك وعادة الناس هي ما ذكر  
 النسي اه وعنده انه ليس بحسن لان العامة عرف لا تتعصر في هاتين لأن الحقيقة كذلك وكذا  
 طعام القدوم من سمر الخج وفي زمانها يصنع طعام عام في العيدين فلو تعمدت في الهدية وفي السراج  
 الوهاج أنه أصبح ما قبل في تفسيرها اه واحتاره شمس الأئمة السرحى كافي المراح وفي الخلاصة  
 وهو الصحيح وحرم به فاصبحان في فتاواه قوله واما يعرف الخاض من العام إلى آخره ولم يحك غير هذا  
 قاله النسي ليس نصا فخصصه كونه أهله وكومها لا يعلمها الا لاجل القاضي ليس يحق وبصه يعلم  
 ما تصرع وبصه يعلم بالفرائ كالمصرع (قوله ويشهد الخبارة ويعود للمريض) لان هذا من حق  
 المسلم على المسلم في الحديث المسلم على المسلم ست حقوق اذ ادعا عليه يحبسها وادام من يعود وادامات يحصره  
 واد الفقه يسل عليه واد استصحبه بصححه واد اعطى يشتمه كد في الربة وهو لا يسقط بالقضاء لكن  
 لا يطيل مكثه في ذلك المكان واما يوده بشرط أن لا حصومة له ولا فلا (قوله ولو سبق بينهما حلوسا)  
 أي يحك على القاضي التسوية بين الخصمين في الخلوس للحدث اذا ابتلى أحدكم بالقضاء فليسو بينهم  
 في المجلس والطرف والاشارة ولا يرجع منه على أحد الخصمين دون الآخر رواه اسحق بن راهويه وعنه  
 رواه الدارقطني ولان في عدم التسوية تنكسر ثقاف آخر فحلهما من يده ولا يحبس واحد عن يمينه  
 والآخر عن يساره لان الميضي فضلا أطلق في التسوية بينهم ما فضل الشريه والوصيع والاب والابن  
 والصغير والكبير والحرة والعبد السلطان وغيره واد اقل في الوارل والفتاوى الكبرى صاحب السلطان  
 مع رجل خلس السلطان مع السامي في مجلسه يدعى التامى أن يقوم من مقامه ويجلس حصم السلطان  
 فيه ويقتعد هو على الارض ثم يقضى بينهما اه وهذا دليل على أن القاضي يقضى على السلطان  
 الذي ولاه والدليل عليه قصة شريح مع تلي رضي الله عنه وشمل المسلم واليهي يسوي بينهما كما  
 في فتاوى فاري الهداية وقيد ما خلوس لانه لا يجب عليه التسوية بينهما القلب وإن كان أهله فتد  
 حكى في الولوالجية أن أبا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم اني لم أمل الى أحد الخصمين حتى ما لقلب  
 الاي حصومة نصراني مع الرشيد لم أسو بينهما وقتيت على الرشيد ثم تكى وعما حكى عن أبي يوسف

ان حادما من أكره حادما الخليفة ماء مع حصصه للدعوى فترافع على حصصه فأمره أبو يوسف المساواة فلم يثقل فقال القضاة ما علموا حتى يعمر المحاسن يبيع هذا الخادم وأرسل ثمنه إلى أمير المؤمنين فاستوى واقصت الدعوى فذهب الخادم إلى الخليفة وقص عليه ما جرى ونكى فكاه شيئا فبدأ فقال له لو ناعك لاسرت بعه ولم أزدك إلى ملكي رحمه الله تعالى وينبغي للخصمين أن يثقابا بن يده ولا يثقابا ولا يثقابا ولا يثقابا ولو فعل ذلك معهما القاضي فعليا للحكم كما يحسن المعلم بين يدي المعلم فطعنا به ويكون بعدهما عهده قدر حرا عينا أو نحو ذلك من غير أن يرفعها أو اتهامها بعبأ عوان القاضي بين يديه فيكون أهيأ وقد ساء الخلاف بين الشيعيين في انتداه القاضي لهما السؤال في فتح القدر بهما والأصح عندنا أنه يصفطاه انتداه للمعلم بالمتعود ولا يستحل على الخصوم ولا يتحرفهم ويضي أن يقوم بين يديه إذا جلس المحكم حل يجمع الناس عن العلم إليه مع سوط يقال له الخاوار وصاحب المحاسن فيقيم الخصوم بين يديه على البعد والشهود تقرب من القاضي (قوله وليتق عن مسارة أحدهما وأشار به وتلقين حجة وصيافة) أي ليجنب عن هذه الأشياء لأن فيها تهمة ومكسرة لتلب الآخر والمسارة من سارة في أدبه وساروا سادحا كداني القاموس والمعنى أنه يحتب الكلام معه حجة فيدعاه كراهه لا يلزمه احتساب ميل قلبه إلى أحدهما لأنه ليس في وسعه كالقسم في الولو الخيبة ولا يندى للذي يتوم بين يدي القاضي أن يسار أحد من الخصمين في مجلس الحكم لأنه نائب القاضي اه وأما من صيافة أحدهما بخار واد الحسن فقال جاء رجل فدخل على علي رضي الله عنه فاصافه فصار فرح قال لي أو يد أن أحاصم قال له تقول فاني السلي على الله عليه وسلم بها أن تصيبا الخصم الا ومعصية فيه نصيحة أحدهما لأن له أن يصعبهما مع الماروياه (قوله والمراح) أي وليتق للمراح في المصاح مريح مرها من باب مفع ومراحته ما فتح والاسم المراح الصم وهو الدعانة والمراحة المرة ومراحته مرها من باب قابل قتالا اه وفي الصحاح الدعانة الصم المراح من دعبلد اه فلي هذا المراح الملع وأشار إلى أنه لا يصحك في وجهه أحدهما فلا يقوم له إذا قدم بالولي ولو قال للصنف والمراح لكن أولى له بخت المرح سواء مراحه أحد أو لا سواء كان مع أحد الخصمين أو مع غيرهما مراد إذا كان في مجلس الحكم وأما في غيره فلا يكثر منه لأنه يذهب بالمهاجرة (قوله وتلقين الشاهد) أي يحتب لان فيه اعانة لاحدهما على الآخر أطلقه فشم لما إذا كان في موضع تهمة أولا واستحسنة أبو يوسف في غيره موضع التهمة لأنه قد يقول اعلم مكان أشهد لها أنه الخلف وهو نوع رخصة عنه ورجع إليه بعد ما نوى الصفاء والعزيمة فيما لا لا لا يجوز عن نوع تهمة وفي فتح القدر برطاهر الجواب رحيب ما عن أبي يوسف وفي القيس فمضت بالمعنى والقوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالصفاء لم يذابة نحر تهمة وكذا في البراءة في القضاء والتلقين أن يقول له القاضي كلاما يستفيد به ما سار كراهه ان مسأنا بقوله كبت تشهد واعيا يقول له لم تشهد وأما افتاء القاضي فانه صحيح أنه لا بأس به في مجلس القضاء وغيره لكن لا ينبغي لأحد الخصمين كداني حواثة الفتاوى وفي الملقط فأما اليوم فقد ظهرت المذهب الا اذا كانت مسئلة لا يعرف جوابها في مذهب القاضي اه فبذلك الشاهد لبيان أنه لا يلقن المدعى بالاولى وفي الخابية ولو أصر القاضي رجليه ليعاد الدعوى للحصومة فلا بأس به خصوص على قول أبي يوسف .

وليتق عن مسارة أحدهما  
وأشارته وتلقين حجة  
وصيافة والمراح وتلقين  
الشاهد

فصل

فصل في الحسن

فصل في الحسن فقدمنا به بما علكه القاضي على المتع عن إبقاء الحق وأمره كان من عمله  
فذكره فيه وهو في اللغة المدح وهو مصدر حسنه من باب صرف ثم أطلق على الموضع وجمع على حرس  
مثل فلس وفلس كداني المصاح ودليله الكتاب أو به وامن الارض والمراد منه الحسن والشيء حسنه

(قوله) والثناء المشاءة الوافية صوابه التحشية مجازي العاروس والرمي على المسح وقد نفعه على ما هاتفي الهر والمسخ (قوله ولاوطاء) قال  
في المسح الوطاء وزان كتاب المهاد الوطى وقد وطأ العرائش بالصم وهو وطيء مثل قرب وهو قرب اه وقال في

عشار الصحاح والمهاد  
العرائش ومهد العرائش  
نسطه ووطأه وباه قطع  
(قوله) وقد يدفع بان نص  
محمد الخ قال في الهر هذا  
سهو وذلك انه قيل في  
اخلاصة يجرح بالكعبيل  
فقطعت الساء في سخته  
اه ودكر نحوه الزملي ثم قال  
والجرح ان العراى وقع  
في ذلك فقال ودكر القاضي  
ان الكعبيل عرحر لحجارة  
الزوائد الخ والنهي في  
فتاوى الصامى بجرح

وادانت الحق للذي امره  
يدفع ما عليه فان افي  
حسبه في الثمن والقرض  
والهمر المختل وما التزمه  
بالكعباله

الكعبيل (قوله) فظاهره  
ان المحكم لا ينجس كذا  
قال في الهرأيا وفي حاشية  
أفي السعود عن الجوى  
صرح صدر الشريعة  
بان المحكم ينجس (قوله)  
وهو المذهب عندنا  
كدافله في شرح أدب  
القضاء أيضا وذكر ان  
التسوية بينهما في انه  
لا ينجس في أول وهلة  
(قوله) وتماه في شرح  
أدب القضاء للحصاف  
والاحسن اطلاق الكتاب

عليه الصادرة السلام رحلا المهمة والاجماع عليه وكان في المسح والى ومن على وصى الله عنه في سحا  
وهو أول من بناء في الاسلام وسماه نافعا لم يكن حبس بالكره من قصص فاعلت الناس منه في آخر  
وسماه نجس وكان من مدر وفي ذلك يقول على

الأتراقي كيبالكمسا \* ميت بعد اوع نجس \* ما احصيا وأميا كيبا  
وفي رواية حصاصيا وفي رواية بثلث بدل ميت وفي رواية لمسة بدا وفي رواية وأمير بدل أميا  
والنجس الخاء المحممة والباء المشاءة العوقية موضع التحجيس بياض وهو التذليل وروي بكسر الياء  
لانه يذلل من وقع فيه والكيس حس التأتى في الأمور والكس المسوب الى الكس المعروف به  
وأما أراد وصفت أميا بى السحان كقوله متقلدا سماعا وكذا في العائق وصفة الخس ان  
يكون في موضع ليس فيه فراش ولاوطاء ولا يمكن أحد يدخل عليه لاجتماع الناس الا اياه وحده  
ولا يتمكنون ولا يجرح لطفه ولا حاجة ولا لخب فرص ولا خصور حمارة ولو تكفيل وفي الاخلاصة يجرح  
تكفيل لحجارة الزوائد والابجد والحدائق والاولاد وفي عدهم لا يجرح وعليه الفتوى اه ونفعه  
في فتح القدير بان محمد انص على خلافه وقد يدفع بان نص محمد في المديون اصله والكلام في التكفيل  
والأخيه رمضا والعديد ليصحرقه وبوي ولا يوثق فيه الا اذا لم يوجد من يصاد ويكفه ويخرج  
لقراه الولاد وان من من مصاصه فان وحده من عدمه لا يجرح والاخرح تكفيل والا لا يطلقة  
وحده انقص ليست شرطا ولا يجرح لخالفة لاه كاهاتى السحن ولا نفع من الجماع ان احتاح اليه  
فقد حل امره اذ احرث عليه ان كان فيه موضع سرة واحتله وافي معه من الكس والاصح الممع  
كداء الاخلاصة ولا يبرس المديون ولا يقدر لايه ولا يجرح ولا يوثق ولا ينام بين سدى صاحب الحق  
اذا في المتقى اذا ما فراره فبيده كداء الرابة وفيها اذا حبس انه يفر من السجن يحول الى سجن  
النصوص وادخل السحن في السجن متعتا لايه المال قل الامام الارسايدى يطلب الباب  
ويترك له ثمنه بلقي مما الماء والخبر وقد انص الى رأى فيه الى القاضى اه وفي الحاشية اذا كان  
للجنوس ديون على الناس فان القاضى يجرحه ليحاصم ثم يمس اه وصرحوا في كتاب الطيار  
أما اذا امتنع من التكفير مع قنونه يصرف وصرحوا في كتاب الصفات انه لو امتنع من الاتفاق على  
قرينه يصرف بخلاف سائر الديون اه وعن أفي يوسف أن الناصي يؤثر لتصاديه وعليه جمل  
ماي الحديث من انه ما عرزا في ذبه أى آخره ونعيم كان الحسن القننى الادا طلب للدهى مكابا آخر  
لماي القية ادعى على بنته مالا وأمر القاضى بمسها فطلب الاسم ان عسها في موضع آخر غير  
السحن حتى لا يصير عرسه نجس القاضى الى ذلك وكذا في كل مدع مع المدعى عليه اه وفي المحيط  
ويحل لتساء سجن على حدة في الوقوع الفتنة (قوله) وادانت الحق للذي امره يدفع ما عليه فان  
أفي حبسه في الثمن والقرض والهمر المختل وما التزمه بالكعباله لانه حراء الطم وقد صار لما لمعها أطلقه  
وقيد في الهداية القاضى فظاهره ان المحكم لا ينجس ولم أره الا ان صرحوا بطلاق الثبوت فشمع ما اذا كان  
بيبة أو باقرار وفرق بينهما في الهداية انه اذا انت ليعة عمل حسبه لظهور المظلل ما سكاره والا لم يشل  
فاما امتنع حبسه وهو المذهب عندنا وعكس شمس الأئمة المرحسى لانه اذا انت بالنظر بما سأل منه  
لم يعلم به الا الآن وقد فرق الخواص بين ما انت عليه بجرحه القاضى انه يبريد القضاء ويقول لك يجرح  
وبين ما انت مالا قرار ولا يعلمه وتعلمه في شرح أدب القضاء للحصاف والاحسن اطلاق الكتاب من

من الامر بالابناء مطلقا ولا يعمل بحسبه وذكر الشارح ان الصواب انه لا ينجس كذا في بعض المسح وفي بعضها وتماه في شرح أدب  
القضاء انصاف انه لا ينجس وعليها كتب الرملى مستكبرا ولا وقعات ما بهان السبا

الدين المال سأل القاضي  
 ما لا يحتاج له قلت وسيأتي  
 في ساء التولية الآية لو قل  
 المدين حمله انه ما يعلم اني  
 معسر بحسبه المح (قوله)  
 كتم المبيع وبذل العرص  
 مثال لقوله في كل دين  
 لزمه بدلا عن مال وقوله  
 والمقصود مثال لقوله  
 في كل عين المح فالمراد عين  
 المصوب لا بدله (قوله ثم اعلم)  
 ان قاصيحيان في الفتاوى  
 رجع الانصرار على الاول  
 (مح) قال الرضا قال  
 الضرر سوى في أنفع  
 الوسائل قال القاضي خر  
 الدين المتسوى على انه  
 ان كان الدين وحده بدلا  
 عما هو مال فالقول قول  
 مدعي اليسار وان كان  
 وحده بدلا عما ليس بمال  
 فان وحده بمقتضى ما شره  
 ما اختياره فكذلك لو حو  
 دليل اليسار وهو المادله  
 واترأه الدين ما اختياره  
 والا فالقول قول مدعي  
 الاعصار لا يعتمد دليل  
 اليسار اه وفي الهجر  
 ثم ما جرى عليه المصنف  
 ثم القندوري قال الامام  
 قاصيحيان ان عليه الفتوى  
 كداني مع الوسائل معريا  
 الى الفتاوى الكبرى  
 للحاصي وهذا ليس من  
 فتاواه واعماله الذي فيها  
 ان كل ما هو بدل كتم  
 المبيع وبذل العرص لا يقبل قوله

وقبل قوله فباعداه عليه الفتوى اه وهذا اختيار البلخي

الاصح ما يقع مطلقا لا بمحل محسبه ود كذا شرحه ان الصواب انه لا يحسبه حتى يسأله فان اقر ان له  
 ما دأب امره بالدفع فان اثنى محسبه والا سأل المدعي عن النسبة ان له ما دأب رضى امره بالدفع فان اثنى  
 محسبه وان عر واخلطه فالتقول للدين في الاشياء الاربعة وللمدعي عليه غيرها اه ونقله في الساية  
 عن الخفاف وهو خلاف المذهب ولكن يسأل المدعي عن ماله اذا طلب المدين احدا كداني شرح  
 العسبر اطلق الحق فمثل السليل والكثير ولو دافعا وهو سدس درهم ولو قال محسبه فطلب المدعي لكان  
 أولى كاد كره قاصيحيان وقال سرج يحسبه من غير طلبه كداني الساية ولو قال المدين أبيع عرصي  
 وأقصي ديني أحله القاضي بلانه ولا يحسبه ولو له عقار يحسبه ليعينه ويتصى الدين ولو لم يشر قليل وان وحده  
 المدين من قصره ليقضي به ديه فله جعل وطالم كداني البرارته وفي كراهية النسبة ولو كان للمدين  
 حرفة تقتضي الى قضاء ديه فاستمع منها لا يعتبر اه وأطلق النعم فمثل الاسرة الواجبة لهما من المبيع  
 ومثل ما على السري وما على الساتع بعد فسخ البيع بينهما قاله وأخبار وسئل رأس مال السلم بعد الاقالة  
 وما دأب من المشتري المبيع أولا ولا شك في دخول الاسرة تحت قولهم أو البره بعد ان لم يتحمل من  
 المبيع ويتعاون الخاف فان دخلت تحت ما كان بدل مال محسبه عليها على فتوى قاصيحيان أيضا  
 والام يحسن عليها ما في نه ولم أر من صرح بها لكان بدل مال محسبه عليها على فتوى قاصيحيان أيضا  
 ود كره في كتاب العصبه في الامانات اذا امتنع الامين من دفعها غير مدع طلاقها فمحسب عليها  
 وصارت معصوبة وما في تهذيب القلاسي وهو اذا ثبت الحق ناقرا أو بحكم يسكوله أو ببيعة فعمل  
 المطلوب عن تسليمه وطلب الطالب محسبه امره بحسبه في كل عين يتصور على تسليمها وفي كل دين  
 لزمه بدلا عن مال كتم المبيع وبذل القرض والمعصوب وعوفا والمأرمه بعد كالمهر والكنة اه  
 أولى كالايجي ولشموله الحكم بالسكول خلاف من قيد ثبوت الحق بالنسبة أو الاقرار وأشار المؤلف  
 الى حسن السكيل والاصيل معا السكيل بمال المرمه والاصيل بماله من بدلا عن مال ولكي يكيل بالامر  
 حسن الاصيل اذا حسن كداني المحيط وفي البرارته يمكن السكول له من حسن السكيل والاصيل  
 وكفيل السكيل وان كثروا اه والى تعدد محسبه تعدد الطالب فالحسن دين ثم جاء أسروا دعي  
 الدين عليه آخر حسن الحسن وجع يده وبين المدعي فان رضى على دعواه كتم اسمه واسم الاول  
 ثم ان رضى آخر كتم اسمه أيضا وحسبه للسكول ويكتب التاخير اه أيضا كداني البرارته وأطلعه فافاد ان  
 المسلم يحسن دين الدين والمتأخر وعكسه وفي البرارته طابع على رجل دين لاحدهما أقل ولا آخر  
 الا كثر صاحب الأقل حسبه وليس لصاحب السكيل اطلاقه بل رضاء وان أراد أحد هما اطلاقه بعد  
 ما رضى عنه ليس له ذلك وفي النسبة حسن لصاحب الدين الأقل فلصاحب الدين الاكثر اطلاقه  
 ليكتب ويؤدى له اه والى أنه لا يحسن مع المدين أحد غير كفيله فاد الرم حسن المرأة لا يحسبها مع  
 الروح وتحسن في بيت الروح كداني البرارته فاد احبست المرأة فزوجها لا يحسن معه كداني الخلاصة وفي  
 ما ل الفتاوى اذا حيف عليها العسا اذا احتار المأخرون حسنهما مع اه وفي حواشي الفتاوى استحسن  
 بعض المتأخرين أن تحسن معه اذا كان نحوها عليها اه وفي البرارته واستحسن بعض المتأخرين  
 أن يحسن المرأة اذا حسن الروح وكان قاضي شاه لا من يحسبها معه صيانة طاعن الدخول اه وقيد المهر  
 بالمحل لانه لا يحسن في المؤحل ويصدق في الاعصار وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصدق في الصداق  
 بل لا يصل بين مؤحله ومحلله كداني البرارته ثم اعلم أن قاصيحيان في الفتاوى رجع الانصرار على الاول  
 فقال يقول نعمهم وان كان الدين واحدا بدلا عما هو مال كالقرص ونحو المبيع فالتقول قول مدعي اليسار  
 مردوي ذلك عن أنى حسيقة وعليه المتوى لان قدرته كانت ثابتة في السدل فلا يقبل قوله في ر وال تلك



(قوله) وذكر الطرسوسي انه المذهب حيث قال فتعبروا من هذه القول كلها ان المذهب المتيقن ان القول فيما لم يدبر من بدل هو مال  
او يعتقد وقع باختياره قول المدعي الاول المديون اه (قوله) وبه عزم ان ما في المختصر خلاف ظاهر الرواية والمفتي به (قال الرضائي) اما كونه  
خلاف ظاهر الرواية فليس في المحيط واما كونه خلاف المتيقن به فليس في المختصر فان مع ان قاصدنا ان القول في الفتوى على ان ما وجد بعد ما نشره  
ما اختياره القول قول مدعي البسار تأمل ولكن ما في المختصر عليه اصحاب المتن ود كر الطرسوسي انه المذهب المتيقن به فلقا قال ان يقول  
ليس على خلاف المتيقن به تأمل (قوله) وبدل المصوب) أي لا يعبه ولا يجال معاصر عن القلاسي وفي الملح عن أنفع الوسائل جعل  
ذلك في الاقرار بالعصب أي لا في المكتبات خارجا ونصه وفي أنفع الوسائل قوله وبدل المصوب معناه اذا اعترف بالعصب وقال انه فقير وقال  
المصوب منه موصوفه وتصادق على الحلاكة أو حسن لاسل العلم فانك كان القول (٢٨٥) قول العاصي العشرة لاقول

المصوب منه هكذا كره  
العاصي وماح الشريعة  
وحيد الدين الصريحي  
بما عظم اه (قوله)  
ود كر الطرسوسي الخ  
اعلم ان الطرسوسي نقل  
عن عدة كتب ان القول  
للمدعي فيما كان بدل مال  
لاي عبيره كالمهر وبدل  
الخلع ونقل عن عدة كتب

لاي عبيره ان ادعى النقر  
الا أن يشترع به عناه  
فيحسب عمارأي

آخران القول للمدعي فيما  
كان بدل مال أو التزمه عقد  
كالمهر وبدل الكدلة وعن  
بعض الكتب الدول للمدعي  
فما التزمه بعد ما نشره لا بما  
لزمه حكما بدون مسانرة  
عنده قال وهذا يوجب  
القسوة بين ما كان بدلا  
عن مال أو عبيره قلت  
وأنت حير بان الالتزام

القدرة وان لم يكن الدين بدلا عما هو مال فانقول للمديون وقال بعضهم ما وجد بعد ما نشره قوله وان لم  
يكن بدلا عما هو مال اه وقد علمت ان الفتوى على الاول وهو انه لا يحنس الا فيما كان بدلا عن  
مال ولا يحنس في المهر والكفالة على المتيقن به وهو خلاف مختار المصنف نعم صاحب الطهنية وذكر  
الطرسوسي في أنفع الوسائل انه المذهب المتيقن به فتد اختلف الافتاء فيما التزمه عقد ولم يكن بدل مال  
والعمل على ما في المتن لا به اذا تعارض ما في المتن والفتاوى فانعمت ما في المتن على أنفع الوسائل  
وكذا ينضم ما في الشرع على ما في الفتاوى وقيل القول للمديون في الكل وقيل لاداء في الكل  
وقيل بحكم الرأى الا في العقهار والعالية والرى كفى القاموس الكسر الطهنية والجمع ارياء اه ومعه  
السكر ايسى في السروق وفي المحيط انه ظاهر الرواية وبه عزم ان ما في المختصر خلاف ظاهر الرواية والمفتي  
به وأطلق المديون فمثل للمكاتب والعبد المأذون والمدعي المحجور فافهم يحسبون لكل الصي لا يحنس  
بدين الاستيلاء بل يحنس بالدماء ووصيه فان لم يكن بأمر القاضي وحلا يبيع ما في دمه كذا في التزارة  
(قوله) لا يعبيره ان ادعى النقر الا أن يشترع به عناه فيحسب بشارأي) أي لا يعبسه في عبير  
ما ذكره عما كان بدلا عن مال أو لم يترامع ان ادعى انه معدم لان الاصل في الآدمي العشرة والمدعي  
يدعي أمره ان زاد هو الملاءم فيقبل منه الامنية وبدل تحت اليد تسع صور بدل الخلع وبدل عتق  
نصيب الشريك وبدل المصوب ومقتضى الزواجات ومقتضى الاقرب وأروش الحايات وبدل سم الدم وما  
تأخر من المهر بعد النكاح وبدل المتاع ود كر الطرسوسي وأحضا صاحب المختار في نقل الحكم في  
الخلع انه جعله مع ثمن المتاع والفرص وقال القول قول رب الدين ولا يعلقت الى مائة المديون وهو المرأة  
أو العاصي اه وقد قيل ان بدل الخلع مما التزمه عقد فان اشاع محال عند اصحاب وقول وبشكل بدل  
الصلح عن دم العمد فافهم انه كذا في القول قول المديون مع انه التزمه عقد وكذا يشكل في قول المهر  
فانه التزمه عقد وهو بطر الكفالة لسكره في مقتضى اطلاقهم الكدلة وما التزمه عقد أن لا يقل قوله  
فيها ومقتضى نقيضه المهر الممثل بقول قوله لانها كالمهر المؤجل لاسيما التزمه الا بعد استحقاق المبيع  
ود كر الطرسوسي فان ادعى المديون انه لزمه عماريس عاك وادعى الدائى انه ثمن متاع لم يذكرها  
الاصحاب ويسمى أن يكون القول فيها قول المديون الا أن يتم رب الدين الدعة اه وفي فتاوى التزارة  
وان لم يكن لهاينة على يساره وظلست القاضي أن يسأل من حيراه لا يجب عليه السؤال وان سأل

تعتد بشمل قولهم ما كان بدل مال فيكون قولهم أو التزمه نعمت من عقد العام على الخاص ثم لا يخفى ان ذكرهم المهر مع بدل الخلع يشعر  
بما تحاكمه على اختلاف التوليين فمن قال ان ما ليس بدل مال كالمهر يصدق فيه يلزمه ان يقول ان الخلع كذلك لانه لا فرق بينهما ما فان  
كلامه حارمه بعد ما نشره والانه تضمنها ما في هذا القائل بقول ما قصه من المبيع والقرص دليل يساره خلاف ما التزمه بالاعتقاد ومن قال  
ان ما التزمه العقد كدلتك يقول ان اقدمه على العقد ليل قدره فاعتبرها القائل الاقدام على العقد ليل قدره ولا شك ان الخلع كذلك  
ولما صل بين المهر الممثل والمؤجل ان المؤجل لا يعتد به ليدل على التسليم فلو لم التزمه دمه بالاختلاف المصلح ثم يبقى الاشكال في بدل الصلح  
عن دم العمد فانه لم يترامع بعد ما نشره بل يجد لوه دليل التزارة ويمكن الجواب بان التزمه احياء لعنه ليدفع عنها القصاص فيكون تميزه المكره على  
ذلك العقد فلا يلزم منه قدره على ما التزمه به

(قوله قال في المحيط ان شاء سأل عنه الخ) ومثله ما في شرح أدب الثغناء وهذا معنى قول محمد بن عبد مكر التقيدي إذا أشكل على أمره أفتبرأ مني أم أباد إلي شكلي أم سأل عنه على معنى إذا كان ظاهر المقر أو قبل البينة على الإقرار وأصله سئل اه (قوله وإن كان وخ) سيأتي في تفسير الواقعة قيل قوله وفيه السأوا حق (قوله قال الطبرسي والمستور كالعمل) أقول نص عبارته بعد ترجمته كلامه ينال ان كان رأى القاضي موافقا لقول هذا الواحد المستور في العبرة بقوله (٢٨٦)

كان حسان سأل فأخبره عدلان يساره نعت اليسار خلاف سائر المذنبون حيث لا يثبت اليسار  
بالاحجار وان قالوا معناه موسر أو بعد ذلك لا يتطهر القاصي اه ولو قال المذنبون حله انما يعلم اني  
معرى بحجة القاصي الى ذلك وحله انما يعلم اغساره فان حلف بحسه مثله وان سكت لا يجنبه كذا  
في الرار فيعمر الى الخلق والمرد قوله عاده قدرته الآن على قضاء الدين ولو كان للمحسوس مال في يده  
آخر يطلعه بكفيل فان علم القاصي عسرته لكن له مال على آخر يقضاه عسرته فان حلف عسرته للموسر  
لا يجنبه كذا في الرار وقيل ان الاول له مال عاقب لا يجنبه وقوله اني لا يتطهر لمدة حسه  
واما هو وموضع الرأى القاصي لانه لا يصرح بالقسار على قضاء الدين وأحوال الناس فيه متفاوتة وقدره  
في كتاب الكمال شهر من أولات في رواية الحسن بن عرفة في رواية الساجي سمع الحول والنسج  
ماد كره المصنف كفي الرار وقوله في الرأى القاصي اطلاقه بعد يوم فظاهر كلامهم ان ذلك قل في المحيط  
ان ساء سال عنه قبل بعض شهر اه رد كذا عند الشهابين كان الرجل ليسا وأصحاب عيال وسكن  
عياه الى القاصي حسه شهر ثم سأل عنه وان كان وقاضيه مستقاة شهر ثم سأل عنه وهذا اذا كان حاله  
مشكلا عند القاصي والاعمال فظاهر له (قوله) ثم سأل عنه) أي يسأل القاصي عن المحسوس بعد  
حسه بعد ما برأ من حيرانه فان قامت يدة على اغساره أطلقه ولا يحتاج الى لفظ الشهادة وشروط  
الصعري والعبد الواحد يكفي والاثان أحوط وكيفية أن يتول الجحار حله حال العسر من في عفته  
وكونه وماله صيغة وقد احتجوا بحال السرو والعلاية ولا يشترط لجمعها احد ورر الدين فان كان  
عائنا سمعها أو أطلقه بكفيل كذا في الرار به قال الطرسوسي والمستور كالعدل وأما العاقب ولا يثبت حيره  
وبعضه بل يفي في رد كذا عدله وأبى كلامه لانه مل اللذهب اه وفيه نظر لوجه في الخلاصة  
والرار به وأما يسأل من التفات اه وهم العدول وليس رد كراهي كلامه ثم اعلم ان قولهم الواحد  
ببكي مقيد بما ادل بكى الحال مارة أما ذ كان حال مارة بان ادعى المظلوب معسر وادعى  
الثالب انه معسر فلا بد من اقامة اليقة كذا في السراج الوهاج معرأ الى الهابة وظاهر اطلاق المصنف  
ان الحسن ولا م السؤال الى حق كل أحد ولكن في الرار بان كان أمر المذنب ظاهر اعبد الناس  
فالقاصي يقبل بيعة الاعسار ويحليه فسل الله تعالى يد كرها وان كان أمره مشكلا هل يقبل البيعة  
فنسأل الحسن فيه روايتان اه وفي المتن قل أو حجية لأسمأل عن المعسر وأحسبه شهر من أو  
لا بد ثم سأل عنه الا اذا كان معروفا المعسرة فلا أحسبه اه وفيه أيضا ولو معسر عليه دين وله على  
وسردين يعلم به القاصي يحسن المعسر حتى يطالب الموسر فاداطاله وحسن الموسر أطلق للمعسر اه  
في الرار به ولو للمحسوس مال في يده آخر يطلعه بكفيل وان علم القاصي عسرته لكن له مال على آخر  
يقضاه عسرته فان حلف عسرته للموسر لا يجنبه اه وظاهر كلامهم أن القاصي لا يجنب المذنبون  
وذلك ان له ما دعاه أو نحو ما موسر او انه يطلقه اذ اعلم بأحدهما (قوله) فان لم يظهر له مال خلاص  
ي أطلقه من الحسن لان عسرته ثبت عدده فاستحق النقطة الى المسرة فلا بد حسه بعده يكون

التصريح بالعدالة في حياة  
المفتي التي هي ما يحسن  
العتاوى الكبرى للخاصة  
والسراحيه (قوله هل  
يشمل البيت فسل الخس  
فيه روايتان) قال في شرح  
أدب القضاء في احدي  
الروايتين فقل وبه كان يعنى  
الشيخ الامام أبو محمد  
الفصل وجه الله وكان يتولى  
المرواة في كتاب الكمال  
في رواية لا يقلص عليه  
صاحب الكتاب في آخر  
الكتاب وبه كان يعنى عامة

المشايخ وهو الصحيح فإن أحضر المدعى عليه يمينه بعد الحبس قل هذا الوقت الذي ذكر ما بالعلم  
 منهم سواء دنا القاضي بذلك فالصاحب الكتاب قل القاضي ذلك وأخرج عن الحبس وقله اهـ ونظامه فيه (قولوا في البراءة ولو  
 المحبوس مالى بلد آخر الخ) مكررم مع ما قدمه في المسئلة قل حده (قوله ادع ايمان له ما لعائنا وأخبره ما موصرا) قل الرئى الضمير يربا راع  
 الدين وموسراعت غيبي ساو المعنى ان الدين للمعسر اذا كان له مال عائنا وكان له محبوس يدين ويحبسه موصرا لمحسسه القاضي بأمر

ظواهره انه يطلقه لا كعقيل قلت الا في مال اليتيم لما في البرار به ولو كانت على وحل دس وله ورثة  
 صدار وكبار لا يملكه من الحسن قبل الاستيثاق كعقيل انصار اه وقسمه ما يملكه كعقيل اذا كان  
 رب الدس عائنا وبني أي يكون مال الوقف كمال اليتيم ولا يملكه الناصي الا كعقيل فهي ثلثة مواضع  
 مستثناة والسكلام في الملاقاة حرام على رب الدس ولو أطلقه رب الدس من غير يمينه على الا لاسه ورصى  
 المحموس حار ولا بد ومنع على حصور الناصي كما في البرار في الا في مال اليتيم ولا يملكه الاوصى وفي وصايا  
 النبية حسن الوصي غير يمينه الذي ليس له أن يطلقه فقل قسائه اذا كان موسرا وان رأى أن  
 يأخذ منه كغيره أو يطلقه فله ذلك ثم رقم آخر اذا كان معسرا حار اخلاق اه فحذر ان المعسر  
 يحذر اطلاقه انفاقا وفي الموصى خلاف ويبدل وصا المحموس لما في القصة المحموس بالنسبة اقام النية على  
 اطلاقه فأراد رب الدس أن يطلقه قبل القضاء فادله وأنى المحموس أن يخرج حتى ينفق بالولاسه  
 يجب على العاضى القضاء حتى لا يفسد رب الدس ثانيا فقل طهور وعده اه واذا أطلقه فلا يملكه  
 أعياه الى الحسن كما في أنفع الوسائل وأشار بقوله حلاله الى انه لا يملكه من آخرى للأدول ولا غيره حتى  
 يشترط به عنه لما في البرار به أطلق القاضي المحموس لا فلاسه ثم ادعى عليه آخر مالا وادعى انه موسر  
 لا يملكه حتى يعلم بصره اه وطهور عن مال لما في الشهادة ما له لماله وقال في احصاء ثبت الافلاس  
 بقول الشهود هو فقير لا يعلم له مالا ولا عرا صا يخرج به عن الفقر وعن النصار يشهدون انه علس معدم  
 لا يعلم له مالا سوى كونه وثبائه ليله واحتسب ما مر او علما اه وفي أنفع الوسائل ولا يكون هذه  
 شهادة على النبي فان الاعصار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة ما أمر حادث لا بالنبي به عليه  
 استسقى اه واعلم ان الاختراع يمتنع المدة مع احبار واحد بحال المحموس لا يكون من باب الدبوت  
 حتى لا يجوز للقاضي أن يقول ثبت عسدي انه معسر كما في أنفع الوسائل وفي السوارل فقير لاشي له  
 ولا يجزى من كماله بفساده لا يملكه القاضي وحلي يمينه وبين الرقيم ان شاء لا يملكه وان شاء رك اه وفي  
 اتفاقية في انحصار المحموس المال ورب الدس عاشر يمدد طول الحسن عليه فان كان القاضي يعلم  
 بالدس ومقداره صاحبه فان شاء أحد المال وسلا له وان شاء أحد منه كغيره ثمة المال والنفس وحلي  
 سديله ولومات الطالب والقاضي الذي حسبه ولزومه لا غير قل بعضهم على سديله كي لا يملكه الناس وقال  
 بعضهم بتركه في السجن حتى يقضي الرقيم اه (قوله ولم يحل يمينه وبين عرمانه) أي لا يملكه من  
 ما رزقه بعد الامام وقلة ما يملك عنها لكونه معسرا باطلا لانه تعالى وهي أقوى من انار العدم ما لا تحيل  
 ومعه لا ملازمة وله ما ينظر الى فسرته على الابعاء وهو يمكن كل حين فيلزمونه كباي حقيقه والذين  
 حال خلاف الاسل لا له لا يملكه فقل مصبه ولو كان المديون قسرا فظهر الفرق ونظر القياس  
 وانقل في أنفع الوسائل ان الصحيح قوله دائمه والصحيح وفي المحط انه مظهر الرواية وأحسن  
 الافاضل في الملازمة ما روى عن محمد انه قل يلزمه في قيامه وقعوده ولا يملكه من السحول على أهله  
 ولا من اعياده ولا من العشاء ولا من الوصوه والخلاء وله أن يلزمه بنفسه واحوا وبولده ومن أحب  
 والصحيح ان الرأي فيه الى صاحب الدس ان شاء لا يملكه بفساده وان شاء بغيره ولا اعتبر المديون في رأيه  
 وفي الحقيقة لا يلزمه بالثباني لان الثباني ليست بوقت الكسب ولا يتوهم وقوع المال في يده في  
 الثباني لا يلزمه لا يملكه حتى لو كان الرجل يكسب في الجبال فقلوا يلزمه في الثباني هكذا قل الفقهاء  
 أبو حنيفة اه وفي ارار به لا يلزمه في موضع معين لانه حسن ولا يملكه من دحول يمينه لمعاطة أو عداء  
 الا اذا أعطاه ارأى وأعطاه مكارمة معاطة وان كان عمل الشبوي استسقى ولا يملكه التروم من ذلك لا يملكه  
 الا اذا أعطاه سفته ومعة عتيبة فله ان يملكه من السبي ولوا في المديون ملازمة العريم وقول الجلس

ولم يحل يمينه وبين عرمانه  
 (قوله واذا أطلقه فلا يملكه  
 اعاده الى الحسن كما في أنفع  
 الوسائل) قل في البور لم أحده  
 فيه ويجب حله على ما اذا  
 وقعت حصومة فلا يملكه  
 أما اذا لم يقع فليس له أن  
 يعسده لأن هذا الامر  
 موطر وأنه وقد علمت أن  
 السؤال ليس بواجب وانما  
 هو احتياط فاذا انقضت  
 رأيه اطلاقه فليس له أن  
 يعسده بعد ذلك وبذل عليه  
 ما في البرار في اطلاق القاضي  
 والمحموس لا فلاسه ثم ادعى  
 عليه آخر مالا وادعى انه  
 معسر لا يملكه حتى يعلم  
 غيره (قوله وارنه) أي  
 وارث الطالب

(قول المصنف ورد البينة على افلاسه قبل حسمه) قال الرمي هذا اذا كان أمره مشككاً أما اذا كان فسر طاهراً يسأل القاضي عنه عاجلاً ويقبل البينة على الافلاس وعلى سبيله محصورة حصه اه ووقع التقييد بالمشكال أمره في غير البراءة كما قدس المؤلف عند قوله ثم يسأل عنه وقدّم حاكم ان في المشهور واثنين وقدسها هناك ان ماها هو الصحيح وعليه عامة المشايخ (قوله والطاهر انه بحث منه وليس بصحيح) قال في الهرويني أن يكون معناه يعني ما في الصحيح انه من سب الاعسار وشهدوا به وما في الحرمد فوقع ما هم لم يشهدوا بيسار حادث بل عما هو ساقى على (٢٨٨) الاعسار الحادث وبينة الاعسار بحثت أمرها عارضاً فصدقت اه وأما له وقال الرمي

أقول بل هو فقه حسن ومجرد حدوث اليسار لا يجمع من ذلك ادالكلام في قبول بينة الاعسار الحادث بعد ثبوت اليسار قبله عامة ما فيه ان استثناء من تعارض اليقين مستدرك اذا تعارض والحال هذه واما التعارض اذا قاسم في وقت واحد من غير تعرض للمعدة على انه لم يذكره نصريح الاستثناء

ورد البينة على افلاسه قبل حسمه وبينة اليسار أحق

من تعارض اليقين واما قال وكذا تعارض بينة اليسار والاعسار قدمت بينة اليسار لان معارياة علم الهمم الآن يدعي انه مؤسره وهو يقول أعسرت من بعد ذلك وأهام بذلك بينة فانه تقدم لان معارعلمنا فأمر حادث وهو حدوث دهاب المال اه فنقوله الهمم الآن يدعي الخ عبور أن يكون لمجرد توهم يقع في المسئلة ذكر على سبيل

مع الدائن له ذلك وليس للدائن أن يحل في سبيل الشمس أو على التلج أو في مكان يتصور به ولو طلب المطلوب الحسن والطلب الملازمة لارمه ولازمة للمرأة أن يلازمه المرأة فان لم يوجد حسمها في بيت مع امرأة وحسن هو على الباب أو للمرأة في بيت نفسها وهو على الباب وليس له غير ذلك وعن محمد بن أبي لارمها الرجال بالهاري موضع لا يحلف عليها العسار ولا يحلوا بها ولا يلبس يلازمها النساء وفي الواقعات عليها حتى لأن يلازمها مجلس معها ويقص على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان هر تنال شراً فإذا كان يأمن على نفسه يدخل عليها ويكون بعيداً من الخطب عنه لأن لصعوبة في هذه الخلة كما قالوا فيمن هرب متاع اسان ودخل داره أنه أدخل عتيه ليأخذ حقه ولوادعي على آخره لا يلزم المجلس القاضي بأما لارم حصه أياما وان طال اه وفي الهداية لو احتار المطلوب الحسن والطلب الملازمة فاختار للطلب الاداء على القاضي ان الملازمة يدخل عليه ضرر دين فان لا يتكتم من دخول داره شيئا حسمه فله المصرو اه وفي البراءة ويجوز الخلو في المسجد لغير الصلاة للملازمة العزم قال القاضي المذهب عند ما به لا يلازمه في المسجد لأنه من كرامة تعالى وبه يعني وفيه أن يسأل ان كان في ملازمة العزم دهاب فوته كذب أن يتم كسبلا معه ثم على سبيله ولا يطلب ملازمة العزم ملازم القاضي ان كان مقرائحه (قوله) ورد البينة على افلاسه قبل حسمه) لاهاينة بني لا تقبل ما لا تتأيد في بدوهو الحسن ومعه فصل على سبيل الاحتياط لا على وجه الوجوب وما ذكره في الكتاب هو ما اختاره عامة المشايخ كأي الهداية وهو الصحيح كأي النهاية وروي عن محمد قولها وبه كان يعني الشيخ الامام أبو بكر محمد بن العسل وصير يبيجي وفي الخاتمة وبني أن يكون معوصالي القاضي ان علم انه وقع لا تسبل بينة قبل الحسن وان علم انه لين قلت بيته وفسر الطرموسي الواقعة لا علاظ على المدي في القول واللين بالطلب فيه ويطرهما قال الحصافي في تعيين مدة الحسن ان كان الدين سعة ما أخذ القاضي برواه الكسالة من التقدير شهرين أو ثلاثة وان كان مقتضياً أحداً لاكثر كذا في البراءة (قوله) وبينة اليسار أحق) أي من بينة الاعسار فانقول عند التعارض لان اليسار عارض والبينة لازمة وفي البراءة كنية الارامع بينة الافراض وفي الخاتمة فان شهدوا انه مؤسره فادري فضاء الدين حاروكي ولا يشترط تعيين المال اه واحتسني في فتح العدم من تقدم بينة اليسار ما قال المدي انه مؤسره وقال المدي عليه أعسرت بعد ذلك وأهام بذلك بينة فانه تقدم لان معارعلمنا فأمر حادث وهو حدوث دهاب المال اه والطاهر انه بحث منه وليس بصحيح فلو ارحدث اليسار بعد اعساره الذي ادعاه أطلق في قبول بينة اليسار فأدق قولها وان لم يذكر مقتضاه ما ملكه وفي البراءة ولم يشترط بيان ما به اليسار لان المقصود منها دال على الحسن عليه ولم يبيسوا مقتضاه ما ملكه ولو يبيسوا مقتضاه ما ملكه لم يمكن قولها تخامع القية وفي العاية فان قيل محمد قبل البينة على اليسار وهو لا يشك في الامتلاك وتقدر

الافادة المحردة لا على سبيل الاستثناء تأمل اه قلت وقد سمعت شرح أدب التصاؤل أحضر المدي عليه التصاؤل بينة بعد الحسن قبل هذا الوقت الذي ذكرنا لعدم فسدوا عند القاضي بذلك قال صاحب الكتاب اقبل ذلك وأخرجه عن الحسن وأفسله وقدس المؤلف في شرح قوله ثم يسأل عنه عن السراح الوهاج معر يائي النهاية لو ادعى المطلوب انه معسر وادعي الطالب اليسار فلا بد من اقامة البينة (قوله) وتعلمه في القية) حيث قال لانها قامت للحجوس وهو مسكر والبينة التي قامت للمسكر لا تقبل وقولهم انه مؤسره ليس كذلك فيقبل اه وحاصله اهم لو شهدوا وقالوا به تلك العقار الغلاني مثلاً وهو منكر لا تقبل لا بد يقول لا أملك ذلك

الفقر وهم شهدون له بأنه يملكه والبيعة متى قامت للمسلم لا تغل ولا تغل ما إذا قالوا لا موسر لا هم لا يشهدوا له ملك شيء بعينه فلم يكن  
شهادته بل عليه لأجل إذا ما أحسن تقتل تأمل (قوله المصنف لا يدين ولده) قال الرزلي وقع الاستثناء عن خمس الأب المسكول  
عنه لأنه إذا أحسن الزم الكفيل هل للكفيل خمس الأب هـ رأيت بعضا من الموالى أن إذا كان كفيل عه لا يحسن إذا أحسن هو وقوله  
عن التهماني في الكفالة وقال به في بعض فضاء الخلاصة وكنت تحتها لاعتراعه له الههستاني في كتاب الكفالة فطلب من تحقيق ذلك ومات  
ويعاثر القائل بعدم خمسة قوطم لا يحسن أصل دين فرعه وهو أن الكفيل إذا أحسن الأب فقد صدق عليه أنه خمسة أصل في دين  
فرعه ولا يصره لأنه إذا أحسن حتى الكفيل ولذلك يرجع عليه بما (٢٨٩) أدى فهو محسوس بدينه الذي ثبت  
عليه أو ثبتت على قول

مس يجعلها مما في الدين  
وعلى قول من يجعلها مما  
في المطالبة فلا يدخل في  
قوهم لا يحسن أصل في دين  
فرعه لأنه لا يباحده أحسن  
وهانت له عليه تأمل اه  
وقدنا عبارة الفهمني  
في كتاب الكفالة عند قوله  
فان لورم لا رومه وان  
الشر لا في أفتي ماله ليس  
وأحد من الموسر وحسن  
الرجل لفترة وحته لا في  
دين ولده

لأن في هذه الصورة حسن  
الكفيل لما يلزم من حسن  
أصل الاب لأنه ليس  
للكفيل خمسة وقدمنا  
الفرق بينه وبين عبارة  
الفهمني فراجع (قوله  
ولكن يبي أن يئسه  
لشيء الخ) قال الفهمني  
اللائمة شيخ الاسلام  
الشيخ محمد العري وفي  
حوار الفتاوى رحله

القضاء لا هم لثبته واعتقاده ولم يقل فيما إذا سكر المشركي حوالا الشيعي وأذكر ملكي في الدار  
فهرن الشيعي أن له صياني هذه الدار ولم يسيو مقاداره وأسيب بان الساهد على الفاسر شاهد على  
قدرته على أداء الدين وهي لا تكون الا تلك عند الدين فثبت بها قدر الملك وفي المصنف لم يشهدوا  
لشيء معلوم فأنقذ اه (قوله) وأحد من الموسر (لأنه حواء العلم فإذا امتنع من إبقاء الحق مع القدرة  
عليه حواء في الحسن وأما كونه يحمل القاضي خمسة وألا خمسة حتى يظهر بمطالته وقدمنا وإدراج  
صاحب المطالبة قوله في الخاتم المصنوع فيه فوجد حسن الموسر إذا فرغ على ما إذا فرغ عند القاضي  
أوعده مرة فله رت بمطالته (قوله) ويحسد الرجل صفقة روحته (لأنه ظالم بالامتناع عن الإيفاء  
قيده بالامتناع لأنه لا يحسن في الصفقة الماضية لاها لسلطة تعني الزمان وإن لم يسقط من حكم الحاكم  
سما أو ما صلح الرضوان عليها ولهم اليد بدل عن مال ولا رمت بعد كساد كرا الشارح ومراة ان  
الفتنة الواحدة لا تجزى معاملة تحت قوله لا في غيره فلا يحسن عليها ان ادعى الدهر الآن تثبت المرأة  
يساره فإذا ادعت المرأة صفقة أو كسوة مقررة أجمعت عليه وقال في تقرير القول لمع يتيه ولا يحسن  
إذا احتجب بالثبوت يئسه على يساره وطالت خمسة خمسة القاضي (قوله لا يدين ولده) أي لا يحسن  
أصل في دين فرعه لأنه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وإذا لا يصح عليه تقديره ولا يغفل دورته ولا يتبدل  
تدريه ولا ينفى أنه الميتة فله وقوهم ماله لا قصاص يقتله يقتله حتى أن المراد الأصل أنا أو ما أوجد  
لا أولام تنصر عنهم في باب الخايات أن الحد لا م لأقصاص عليه يستل ولده فكذا لا يحسن بدينه  
وفي الحقيقة ولا يئس الأنوان والحدان والحدان الا في الفتنة ولدهما اه وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق  
بين الموسر والمسر ولكن ينبغي أن يسكن وهو إذا كان موسر وامتنع من قضاء دين ولده وقلمنا  
لا يحسن والقاضي يقتله خمسة من ذلك كل من حلفه والائنة يقتضاه كسبه مال المحسوس الممتنع  
عن قضاء دينه والصحيح عنه ما يبيع عقار مكتوله ولو قال المدينون أبيع عرصي وأقصي ديني أحله  
القاضي ثأنه ولا يحسنه ولوله عقار خمسة يبيعه ويصفي الدين ولو غن قليل كما في العارية وسبأني  
تخامه في الطحان شاء أنه تعالى فيبيع القاضي حل الاب لقصاء دينه إذا امتنع لأنه لا طريق له إلا  
البيع والإصاع وقد يدين الزمان الولد يحسن يدين أصله وبحسن القريب يدين قريبه كجى الخاية  
وقد كتبنا في الفتاوى الفقهية من لا يحسن سعة الأول الأصل في دين فرعه الثاني المولى في دين  
عده المأذون غير المدين وان مدينو يئس طوى العراء الثالث المعد لا يحسن يدين مولا أطلقه  
الشارح فظنوه ولو كان مدينوا الزاد المولى لا يحسن مدين مكنه ان كان من حسن بدل الكفالة

٣٧ - (السحر الزائغ) - سادس ( على أبيه مهر أمه أو دين آخر أو أقيم البيعة فانه لا يحسن مالم يقر على الحاكم فلا يتردد  
عليه يحسن وهذا خلاف صفقة الولد المصنوع فانه يحسن فان فيه مائة مائة اه أول ما ذكره الشارح من أنه يبيع عليه مائة لقضاء دينه  
يعني عن خمسة اه ماذ كره العري كذا في حاشية الرزلي (قوله) والصحيح عند هما بيع عقاره مكتوله (قال الرزلي المصنف في كتاب الطح  
لأنه إن ما يدينه لو كان داهم فقصي بأمره وكذا إذا كان داهم ولو يدينه داهم وله داهم أو بالعكس يبيع في دينه وهذا بالاجماع ولم يبع عرعه  
وعقاره عند أن حبيفة وعند هما يباع كذا في تبين الكثر في الاختيار وقالا يبيع وعليه الفتوى وقال القاضي وفي قول صاحبه يبيع  
مكتوله لا يبيع عقاره عند هما وفي رواية يبيع كجى بيع المكتوله وهو الصحيح اه ذكره العري

لوقوف المقاصة والابحس لتوفعها على الرضا الخامس لا يحسن المكاتب بدس الكتانة وان كان دينا  
 آخر خدس به لاوى ومهم من معه لانه يمكن من استقاطه بالتجبر وبهتجه في المدسوط وعليه القوتوى  
 كجنى امسح الواسائل السادس لا يحسن مى على دس الاستهلاك ولوله مال من عروض وعقار اذ لم يكن  
 له آب ولا وصى والراى الى القامسى فيأذن في بيع بعض ماله للابناء وان كان له آب ووصى فابى يحسن  
 اذا امتنع من قضاء ماله من ماله ولا يحسن الصبي الاطرافى بالتأديب حتى لا يتعاضد الى مثله اذا انا سرسيا  
 من اُسباب العدى وهذا اما اذا كان خطأ ولا كذا في المدسوط من كتاب الكفالة وفي المحيط  
 والقامسى ان يحسن الصبي الساحر على وجه التأديب لا على وجه العقوبة حتى لا عاظم حقوق العباد  
 من الصبي يؤدب ليرسوع افعال البصيمة السابع اذا كان له ما قبله عطاء لا يحسنون في دية وارث  
 ونحوه من العطاء وان لم يكن لهم عطاء يحسنون كذا في الراربه ويراد ههنا مستثنان وهما هما  
 لا يحسن المدبور اذا علم القامسى ان به ما لا عاذا أو نحو صاه وسرافا رتسعا **قوله** اذا اذا امتنع  
 من الاما على **قوله** فيحس لها الحاحه الووف وهو مانع فصارها لك فيحس لدفع اطرافك عنه  
 ألا ترى ان له قتله دفعان نفسه وهذا حكم الاحداد والحداث وان علوا لان في ترك الاما  
 سعى هلا كهم وددى السراح الوهاج الواسع السعر والفقر فطاهر فانه اذا كان بالعارضا فغيرا  
 لا يحسن ان يوه اذا امتنع من الاما على مع ان الدعوة واحدة عليه وفيه تأمل لا يحسن والحاصل  
 انه اذا امتنع من الاما على أصله وان علوا فوعه وان سهل وعلى روجه يحسن وفى فتح المديبر  
 وسحق الاما ناسه في اليوم الثانى من يوم فرض العقبة وان كان مقدر الدعوة قليلا  
 كالداني اذ ارأى القامسى ذلك فاما مجرد فرضه لو طالت حمله لم يحسنه لان العقوبة تستجنى  
 بالعلم وهو مانع بعد الوحوب ولم يتحقق فهدا يستصى انه اذا لم يرض لها ولم يسق الروح عليها  
 في يوم يسمى اذا دسسه في اليوم الثانى أن يأمره بالاما فان رجح فلم يبق أو حجب عقوبة  
 وان كانت العقبة سقطت بعد الوحوب فانه ظالم طاهر وقياى ما أسلمه في باب القسم  
 من فوطم اذ لم يقدم طاهر فعنه باسم القسم وعدم الخور فان ذهب ولم يتسم  
 فرفته أو حجب عقوبة وان كان ما ذهب طامس الحق لا يقضى ويحصل  
 بذلك صر كبر اه وفى فتاوى قارى الهداية اذ لم يكن الروح  
 صاحب مائه وعلم القامسى انه يصرها في الاما فرض  
 فقها عليه دراهم فقدر حالها واذا امتنع من أن  
 يرض شيأ يحسن حتى يرض اه وهو  
 مشكل لان القامسى يرض اذا امتنع  
 ولا حاجة الى فرض الروح  
 ليحس اذا امتنع  
 وانه أعلم

الاذا امسح من الاما  
 عليه

**قوله** وان كان له آب أو  
 وصى فابى يحسن **الح** قال  
 في المهر قال الطر موسى  
 ونحوه من هذا الما ليس  
 للقامسى ولا ماله مع عقاره  
 ولا ماله مع وجودهما لانه  
 لو كان له امر بالتبع هل  
 الحس قال ان وهما وهى  
 فائدة حسه **قوله** وفيه  
 في السراح الوهاج الولد  
 بالصغر والفقر **قال** في الملح  
 والطاهر انه ليس بعيد  
 احتراوى عن البالغ الرمن  
 الفقير فانه في معنى الصعرك  
 لا يحسن فيحس ان يوه اذا  
 امسح من الاما على كذا  
 هو الطاهر وودهم شجعا  
 في بحر منه انه احتراوى  
**قوله** وهو مشكل لان  
 القامسى يرض اذا امتنع  
**الح** قال في الملح اذا حل  
 قوله واذا امتنع من أن  
 يرض على عدم قوله  
 لما فرضه عليه القامسى  
 والامسح من الاما  
 برون الاشكال

تم الجزء السادس ويليها الجزء السابع وأولها كتاب القامسى الى القامسى وغيره

مجمعة	مجمعة
١٥٤ باب السلم	٢ باب خيار الشرط
١٧٢ باب المتفرقات	٢٦ باب خيار الرؤية
١٩٢ (كتاب الصرف)	٣٥ باب خيار العيب
٢٠٣ (كتاب الكفالة)	٦٨ باب البيع العاصد
٢٣٤ فصل ولو أعطى المطلوب الكفيل الخ	٩١ فصل في بيان أحكام البيع العاصد
٢٤١ باب كفالة الحليين والعديين	١٠١ باب الإقالة
٢٤٤ (كتاب الحوالة)	١٠٦ باب المرافعة والدولية
٢٥٤ (كتاب العضاء)	١١٦ فصل في بيان الصرف في المبيع
٢٦٦ فصل في المعنى	١٢٤ باب الزمان
٢٦٧ فصل في المستثنى	١٣٦ باب الحقوق
٢٦٨ فصل في التقليد	١٣٩ باب الالة بحقائق
٢٨٢ فصل في الحسن	١٤٧ فصل في بيع العصول